

سلسلة إصدارات
الحكمة

١٤



المناهج الكافية في شرح الشافية

تأليف
الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري
المتوفى (٩٢٦هـ)

مرسالة وكتورة مقدمة إلى جامعة تشرين في سوريا

دراسة وتحقيق
الدكتورة رزان يحيى خدام

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٤م - ٢٠٠٣م

تصدر هذه السلسلة عن مجلة الحكمة

الصادرة في بريطانيا

Al-Bukhary Islamic Center - 206 Burton Road
Manchester M20 2LW England Tel/Fax: 0044-161-374 6648

على الراغبين الحصول على مجلة الحكمة

أو سلسلة إصدارات الحكمة الاتصال

على ممثل مجلتنا في الشرق الأوسط على العنوان التالي:

السعودية - المدينة المنورة - ص.ب: ٦٦٠٤ فاكس: ٨٤٧٠٠٦٨ - ٠٤

هاتف جوال: ٥٣٣٢٢٤٠٨ - ٥٨١٦٠٤٣ - ٥ - ٠٠٩٦٦

E.mail: alhikma59@hotmail.com

المناهج الكافية

في شرح الشافية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- الحمد لله ربّ العالمين والصلوة والسلام على خير
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
- فإنني أقدم عملي إلى:
- كلّ الغيورين على اللغة العربية لأنها لغة الوجود.
 - أمي التي غرست حب العلم في قلبي وسقته بحنانها.
 - أولادي: سراء ودعاء وأنس قرّة عيني وبلسم جراحي.
 - أهلي وأخوتي وأخواتي في الله.



المقدمة

تعدُّ اللغةُ العربيَّةُ من أشرفِ لغاتِ العالمِ وأغزرها أدباً وأغناها ثقافةً وتراثاً، برزت شأبةً ولم تمرَّ بمرحلة الطفولة ممَّا أذهل العلماءَ والباحثين، ولن تصيرَ إلى الشيخوخةِ رغمَ حقدِ الحاقدين عليها. ورغم كلِّ وسائلهم المفضوحة؛ لإضعافها ذلك لأنها لغةُ الذِّكرِ الحكيمِ الذي نزل ﴿يَلِسَانِ عَرَبٍ مُبِينٍ﴾ (١٩٥) ومَحفوظةٌ بأمرِ السَّماءِ ﴿وَإِنَّا لَمُحْفِظُونَ﴾ (١٩٦)، فلينبثِ الحاقدون سمومهم، وليدعوا مَنْ شأوا لِمَا شأوا، ليدعوا إلى استبدالِ الفصحى بالعامية، وليدعوا إلى تبسيطِ الكتابةِ وإلى بترِ الحاضرِ عن الماضي، وليدعوا إلى الحدائِةِ كما يفهمها الغربيون لا كما ترضاهُ قِمتنا ولغتنا. . فلن يسمعوا في النهاية إلا صدى أصواتهم؛ لأنَّ الغيورين على أصالتهم وعروبتهم لن يألوا جهداً في الدَّودِ عنها وإبرازها؛ لأنها لغةٌ وجود الأمة.

إنَّه لمن دواعي سروري أن أكون واحدةً ممَّن شرفوا بخدمةِ التِّراثِ اللغوي، وذلك بمحاولتي نفضَ الغبارِ عن واحدٍ من كتب علم التصريف المغيبيَّةِ في دور المخطوطات؛ ليأخذ مكانه اللائق به وبصاحبه وهو: المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري.

وكانت لي تجربة سابقة في مجال التَّحقيق حين تقدَّمت لنيل درجة الماجستير بمخطوط عنوانه: «النكت النحوية» للسيوطي (ت ٩١١هـ) دراسةً وتحقيقاً.

وقع الاختيارُ على كتاب «المناهج الكافية في شرح الشافية» لعدَّة أسباب: الأول: إنَّه شرحٌ لواحدٍ من الكتبِ الصرفيةِ المهمَّةِ والتي عُدَّت خلاصةً ما انتهى إليه المتقدِّمون ومَنْ تلاهم في درس مسائل هذا العلم.

الثاني: إنه شرحٌ لواحدٍ من أعلام اللغة في القرن العاشر الهجري - ممَّن يستحقُّون المكانة الرفيعة؛ لأنَّه عالمٌ أخذ من كلِّ العلوم بِطَرَفٍ، فبَزَّ أقرانه وتعلَّمْ على يده المشاهير حتَّى لم يبقَ بمصرَ مَنْ يفوقه علماً.

الثالث: غيرتني على هذا العلم الجليل، فتنظرةً سريعةً فيما نُشِرَ من نصوصِ العربية تُظهر بجلالٍ أنَّ عنايةَ الدارسين بإخراج النصوصِ التَّحويَّةِ تفوقُ عنايتهم بنشرِ نظائرها في التَّصريف مع أنَّه ممَّا تمسُّ حاجةُ اللِّغة العربيَّةِ إليه، والتَّحْوِ خاصة.

الرابع: يزخر الكتابُ بأقوالِ التَّحويين المتقدِّمين والمتأخِّرين في المسائل الصَّرفية وبآرائهم واختلافاتهم التي تصبُّ في نهاية المطاف بإطار خدمةِ اللِّغة العربيَّة وإظهار حيويتها وقدرتها.

الخامس: إعجابي بتحقيق المخطوطات، رغم صعوبته، ولم يكن سهلَ المنال - كما يظنُّ بعضهم.

اخترت هذا الشرح وهو: المناهج الكافية في شرح الشافية - أحد الشروح الكثيرة للشافية التي لم يُخدم منها حتَّى الآن غير شرحين:

الأوَّل: شرح الرِّضي (ت ٦٨٦هـ) رغم افتقاره إلى كثير من قواعد التَّحقيق التي لا بدَّ منها.

الثاني: شرح الجاربردي بتحقيق الدكتور نبيل أبو عمشة، الذي نال فيه درجة الدكتوراه من جامعة دمشق سنة (١٩٩٠م).

طُبِعَ شرح الأنصاري عام/١٣١٠هـ - ١٨٨٣م/ لكنَّ هذه الطَّبعة أقرب ما تكون إلى النُّسخ الخطيَّة، فمواضعُ الخلل والاضطراب فيها عديدة، وتحريفاتُ الطباعة زادت في غموضها، يضاف إلى ذلك خلوها من الضُّبط والترتيب، وهما من الأشياء التي لا يمكن تجاهلها في تحقيق نصوصِ التَّصريف.

للكتاب نسخةٌ خطيَّةٌ وحيدة في مكتبة الأسد الوطنيَّة بدمشق تحت

رقم/٦٤٩٠/وتقع في (١٣١) إحدى وثلاثين ومئة ورقة، تمّ نسخها سنة/١٨١٣م/ ولم أعثر على غيرها فيما اطلعت عليه إلا ما طبع في كتاب (مجموعة الشافية) وهي نسخة غيرُ مُحَقَّقة.

جعلتُ موضوع بحثي في قسمين، خصّصتُ الأوّل للدراسة، والثاني للنصّ المحقّق.

الدراسة: تضمّنت أربعة فصول:

خصّصتُ الفصل الأوّل لسيرة الأنصاريّ، فأشرت إلى اسمه وولادته وثقافته التي تلقّاها على شيوخ عصره وتشمل علوم القرآن والحديث والفقه والأصول والعربية والأدب والفلك والحساب، حتى صار حجةً في عصره، ثمّ أشرتُ إلى تلامذته الذين أصبحوا مشايخ يُشار إليهم بالبنان، ثمّ ذكرتُ مؤلفاته التي تنوّعت ما بين مؤلّفٍ له وما بين شرحٍ لكتب غيره، والتي زادت على تسعين ثمّ تحدّثت عن المناصب التي تولّاها.

أمّا الفصل الثاني: فتحدّثت فيه عن حدّ التصريف والمراحل التي مرّ بها إلى أن استوى على سوقه، وأشرتُ إلى أنّ الكتب الأولى لم تفصل بين العلمين وأنّ أوّل محاولةٍ كانت للمازني حين وضع كتابه (التصريف) وتبعه ابن جنيّ الذي وضع (شرح التصريف). ثمّ تحدّثت عن الخلاف حول أوّل مَنْ وضع التصريف فمن قائل: إنّ معاذ الهراء إلى قائل: إنّه الدوّلي بإيعاذ من سيدنا علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وتوصّلت بناء على ما بين أيدينا من روايات - إلى أنّه لا يمكن أن نعزو وضع التصريف لرجل بعينه، فالتحوي هو الصرفي.

أمّا الفصل الثالث: فتحدّثت فيه عن موضوعات الشافية لابن الحاجب، ومنهجه الذي سار وفقه، والشروح التي أقيمت على الشافية، ثمّ المصادر التي اعتمد عليها.

أمّا الفصل الرابع: فتحدّثت فيه عن منهج الأنصاري في شرحه للشافية وطريقة عرضه للمسائل والآراء، وأشرت إلى الحدود والمصطلحات الصرفية التي وردت في المتن والشرح، ثمّ تحدّثت عن مصادر شرحه المتنوعة ما

بين شروح سابقة للشافية وما بين كتب اللغة والنحو والتصريف السابقة له وما بين آراء النحويين المبنوثة بين طيات الكتب.

ثم وضعت القسم الأخير من هذا الفصل لمسألة الاحتجاج وأصوله عند الأنصاري وبيّنت ما بُني منها على أساس السماع وأدّلته وهي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي وكلام العرب، ثم انتقلت إلى مسألة القياس، فتحدّثت عن الأصول العامة التي اعتمدها التصريفيون عند بناء القاعدة، وتتبع فكرة الأصل والفرع، ثم تحدّثت عن اعتمادهم على مبدأ العلة، مبيّنة القوانين التي جرى عليها العرب في أنماط كلامهم.

وخلصت في النهاية إلى أنّ شرح الأنصاري يستحق أن يحتل مكانة لا تُلحق به في المكتبة العربية؛ لأنّ صاحبه شرّحه وقدمه بأوضح عبارة مع حسن العرض والترتيب، فكان يفتتح المقطع بما يحسنُ الابتداء به، وينتهي حيث يحسنُ الوقوف مع قدرة على ربط المسائل بالإضافة إلى غنى الشرح بآيات القرآن الكريم والحديث والشعر ولغات العرب من غير تطويل ممل ولا إيجاز مُخلّ ولكن بالرّغم من جودة الشرح إلّا أنّه لم يخلُ من عيوب لكنّها لا تغضُّ من منزلته العلمية منها: إغفاله أحياناً ذكر المصادر التي أخذ عنها واسم النحوي الذي ينقل قوله مكتفياً بالفاظ نحو: قيل، اعتُرض، ذُكر.

أما القسم الثاني فخصّصته لتحقيق المخطوط، فاعتمدت على النسخة الموجودة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم/٦٤٩٠/ واتّخذتها مداراً لبحثي. فكتبتها بالخط العربي المتعارف عليه مراعيةً علامات التّرقيم؛ لأنّ العبارات كانت متداخلة لا يعرفُ القارئ معها بداية الكلام من نهايته وقابلتها مع النسخة المطبوعة/١٨٨٣م ضمن كتاب (مجموعة الشافية) الجزء الثاني، ورمزت للمطبوعة بالحرف (أ).

وأشرتُ في الحواشي إلى التقصُّص أو الاختلاف بينهما بعد أن جعلت لها رمز (أ) هكذا لتمييزها عن المخطوط وخرّجت الآيات، والقراءات القرآنية الصحيحة والشاذة من كتب القراءات، وخرّجت الأحاديث النبوية

الشريفة والشواهد الشعرية من مظانها وعزوتها إلى قائلها ما أمكنني ذلك،
وبيّنت موضع الشاهد وشرحتُ غريبه وأتممته إن لم يكن تاماً، ثمّ ذيلتُ كلّ
شاهدٍ بأهم المراجع التي ورد فيها.

وعرّفت الأعلام الذين ورد ذكرهم - لغويين أو قراءاً أو فقهاء أو
شعراء - مع ذكر أهم المراجع التي ترجمت لهم. كما عرّفت البلدان التي
وردت في الشرح، ثمّ قمت بتعريف بعض المصطلحات النحوية والصرفية
الغامضة فحسب كما أشرتُ إلى بعض المسائل الخلافية مع ذكر المراجع
التي تحدّثت عنها.

أمّا الأقوال والآراء التي ساقها للنحويين المتقدمين والمتأخرين، فقد
أحلتها إلى بعض الكتب المعروفة إن لم أتمكن من العودة إلى كتاب صاحب
القول وختمت دراستي بالحديث عن النتائج التي توصّلتُ إليها مشيرة إلى
أهمية الكتاب لغناه بالمسائل والمذاهب والآراء.

ثمّ ربّبت أسماء المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها حسب الترتيب
الأبجدي، ثمّ ألحقتُ الرّسالة بمجموعةٍ من الفهارس الفنية، هي:

١ - فهرس القوافي.

٢ - فهرس الأعلام.

٣ - فهرس المصادر والمراجع.

٤ - فهرس موضوعات التحقيق.

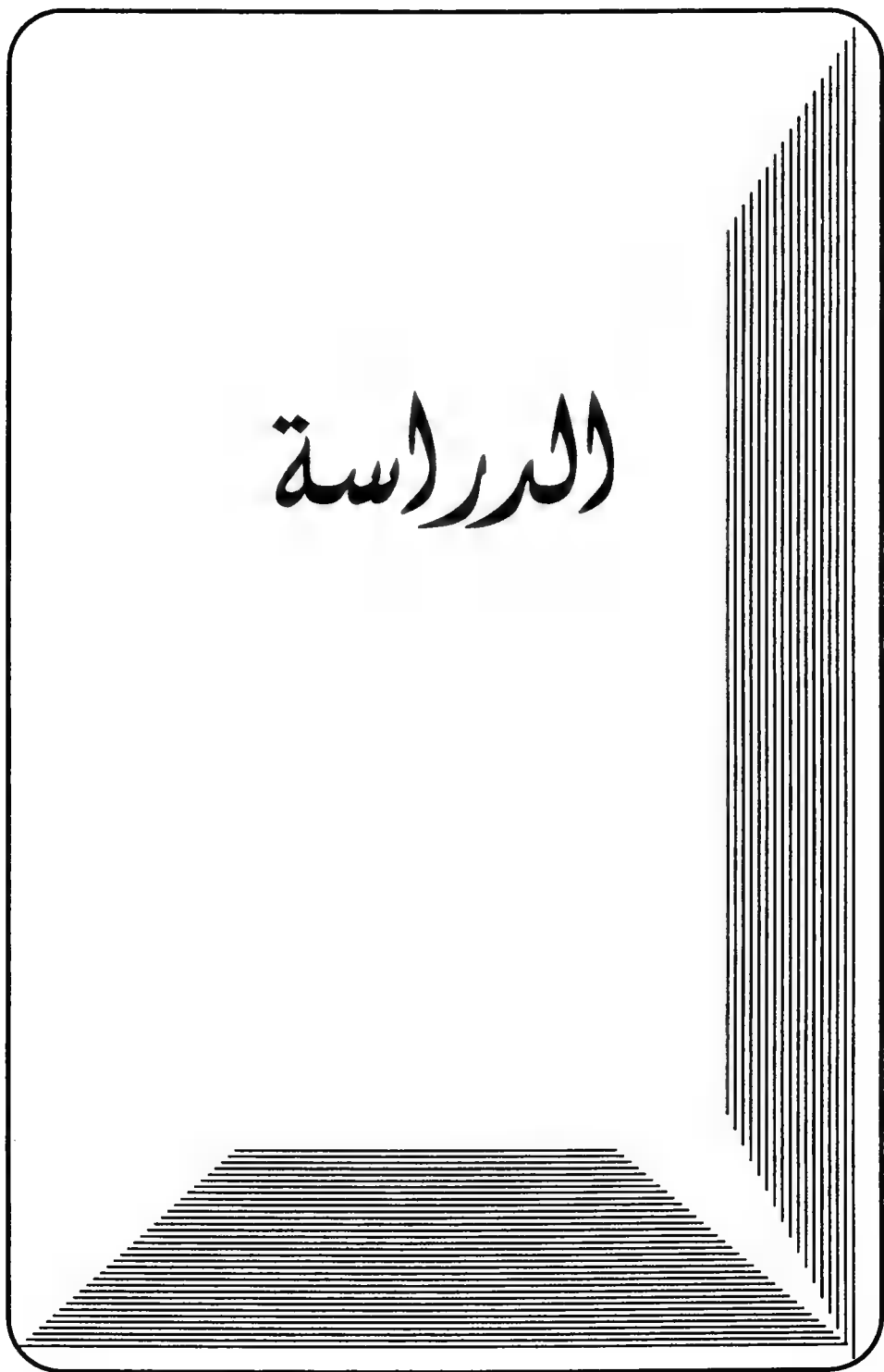
ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور ناصر حسين
علي الذي رعى رسالتي مذ كانت نبةً صغيرة، فأعطاني من علمه الغزير ومن
وقته الشيء الكثير وكان لتوجيهاته أثر واضح على عملي.

كما لا يفوتني أن أفدّم شكري إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة
المناقشة؛ لتكبدّهم مشقة قراءة الرسالة، والذين سيكون لتوجيهاتهم المزيد
من النجاح للعمل.

وبعد، فلستُ أدعي أنني أعطيتُ الكتابَ حقَّه من العناية والدراسة،
ولكن حسبي أنني بذلتُ من الجهد ما استطعت، فإن أكن أصبتُ ونجحتُ
فله الحمد في الأولى والآخرة.



الدراسة



الفصل الأول:

حياته

- اسمه ولقبه وولادته وأسرته.

- ثقافته.

- شيوخه.

- تلامذته.

- آثاره.

- وفاته.

اسمه ولقبه وولادته وأسرته:

القاضي زكريا^(١) محمد بن زكريا الأنصاري، قاضي القضاة زين الدين أبو يحيى السُّنَيْكِي المصري الشافعي ولد بسُنَيْكَة^(٢) في سنة ثلاثٍ وعشرين وثمانمئة، وقيل في سنة أربعٍ وعشرين وثمانمئة.

(١) الكواكب السائرة ١/١٩٦-٢٠٧ وكشف الظنون ٥/٣٧٤ وشذرات الذهب ١٠/١٨٦ - ١٨٧ والأعلام ٣/٤٦.

(٢) سُنَيْكَة: من قرى مصر بين بلييس والعبّاسية. معجم البلدان ٣/٣٠٧.

وحكى العلاني^(١) عن الشيخ السلمي أنه كان يوماً بسُنَيْكَة وإذا بامرأة تستجيرُ به وتستغيث أن ولدها مات أبوه، وعاملُ البلدِ النَّصراني قبض عليه يرومُ أن يكتبه موضعَ أبيه في صيد الصقور، فخلَّصه الشيخُ منه، وقال لها: «إن أردت خلاصه، فافرغي عنه يشتغلُ ويقرأ بجامع الأزهر، وعليَّ كُلفُته» فسَلَّمْتُ إليه زكريا، فلا زال يشتغلُ حتى صارَ إلى ما صار إليه.

وحكى الشيخ زكريا عن فترة شبابه التي قضاها بالشُّغل والدُّرس دون أن يتعلَّق قلبه بأحدٍ من الخلقِ حتى إنَّه كان يُصابُ بالجوع الشَّدِيد، فيخرجُ ليلاً إلى المِيضَاة، فيَغْسُلُ ما يجده من قشيراتِ البطيخ، ثم يأكلُها، إلى أن قبض الله له شيخاً صالحاً، فكان يأتيه بكلِّ ما يحتاجُ إليه من طعام وشراب وكساء... وظل على هذا عدَّة سنواتٍ، ثم نبأه الشيخُ عن أمورٍ ستكوُن له في المستقبل قائلاً له: «يا زكريا، إنَّكَ تعيشُ حتَّى تموتَ أقرانك، ويرتفع شأنك، وتتولَّى مشيخة الإسلام، وترتفع على أقرانك، ويصيرَ طلبُك مشايخ الإسلام في حياتك، حتى يُكفَّ بَصْرُكَ»^(٢)...

ثقافته:

^(٣) نشأ الأنصاري بسُنَيْكَة يتيماً، فحفظ القرآن وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي، ثم تحوَّل إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين وثمانمئة. فلقن في الجامع الأزهر، وأنتم حفظَ المختصر، ثم حفظَ المنهاج والألفية النحوية والشاطبية والرائية وقرأ على مشايخ مصر في مختلف العلوم إلى أن صار عالماً مبرزاً في النحو واللغة والتفسير والحديث والأصول والقراءات والأدب إلى غير ذلك من العلوم. الأمر الذي أهله لتولِّي منصبِ التدريس في عدَّة مدارس

(١) محمد بن أحمد بن علي بن إدريس البدر أبو الفضل بن البدر العلاني الفيومي الأصل القاهري الحنفي. ولد سنة ست وخمسن وسبعمئة. ومات أبوه وهو طفلٌ فكفله جده، فحفظ القرآن والكافية وبعض الشاطبية. أخذ عن الزين قاسم والأمين الاقصراني، ولازمه في العربية والصرف والمنطق والمعاني وغيرها. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ١/٥١-٦.

(٢) الكواكب السائرة ١٩٧/١.

(٣) الكواكب السائرة ١٩٦/١ - ١٩٧ وشذرات الذهب ١٠/١٨٦.

إلى أن رقي منصب قاضي القضاة بعد إلحاح شديد سنة ست وثمانين وثمانمئة في ولاية قايتباي وظلَّ فيه حتى كُفَّ بصره، فعُزل بسبب العمى، لكنه ظلَّ متابعاً للاتصال بالعلماء وملازماً للتدريس والافتاء والتصنيف. ونتيجةً لثقافته الواسعة تركَ كتباً كثيرةً تربو على مائة مصنفٍ في علومٍ مختلفةٍ.

شيوخه:

اشتغل الشيخ زكريا الأنصاري في مختلف العلوم المُتداوِلَةِ وبرَّعَ فيها؛ فقرأ القرآن الكريم على جماعة، منهم:

- الشيخ رضوان^(١) بن محمد بن يوسف بن سلامة بن البهاء، أبو النِّعَمِ العقبي الشافعي

- الشيخ صالح^(٢) بن عمر بن رسلان ابن القاضي أبو البقاء سراج الدين البلقيني.

- الشيخ طاهر^(٣) بن محمد بن علي بن محمد بن مكين الدين، أبو الحسن النويري المالكي.

(١) ولد سنة تسع وستين وسبعمئة، كان خيراً ديناً، قرأ العلوم على عدد من شيوخها: العربية والفقه والفرائض والحساب والكلام والتصريف والمعاني والمنطق والبيان. . وأقرأ القرآن وتخرَّج به جمعٌ من الفضلاء، وطار اسمه بمعرفة الأسانيد والشيوخ والمرويات. مات سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ٢٢٦/٤ وشذرات الذهب ٤٠١/٩.

(٢) ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمئة بالقاهرة، حفظ القرآن والعمدة والألفية ومنهاج الأصول، أخذ الفقه عن البرماوي والأصول عن ابن جماعة، والنحو عن الشنطوفي والحديث عن ابن العراقي. فكان إماماً فقيهاً عالماً قوي الحافظة فصيحاً، صتَّف تفسيراً وشرحاً على البخاري لم يكمله، وله: القول المفيد في اشتراط الترتيب بين كلمتي التوحيد والخطب، والتذكرة وغيرها. مات سنة ثمانٍ وستين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ٣١٢/٣ - ٣١٤ وشذرات الذهب ٤٠٤/٩.

(٣) وُلد بعد التسعين وسبعمئة، حفظ القرآن على الشرايبي وأخذ العربية عن الصنهاجي وكثيراً من الفنون عن القاياتي. مات سنة ستٍّ وخمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ٥/٤ - ٦.

- الشيخ نور^(١) الدين علي بن محمد بن الإمام فخر الدين البليسي الشافعي .

وأخذ الشيخ زكريا الفقه عن جماعة منهم :

- الشيخ أحمد^(٢) بن عبدالله بن مفرّج بن بدر الدين الغزي الشافعي .

- الشيخ أحمد^(٣) بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني الشافعي، المعروف بابن حجر .

- الشيخ محمد^(٤) بن إسماعيل بن أحمد بن يوسف الشمس الوثائي الشافعي .

(١) ولد سنة سبع عشرة بلبس ونشأ فيها، حفظ القرآن عند البرهان الفانوسي، وعرض على جماعة، واشتغل بالخط على الشمس البيشي، واستقلّ بقضاء الإسكندرية. مات سنة ثمان وثمانين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ٣٠٠/٥ - ٣٠١.

(٢) توفي بمكة سنة اثنتين وعشرين وثمانمئة. صنف: البحر المبتغي لمعان ينبغي، وتراجم رجال البخاري، وشرح الألفية لابن مالك، وشرح جمع الجوامع للسبكي في الفروع، وشرح عمدة الأحكام في الحديث، وغير ذلك. الكواكب السائرة ١٩٧/١ وشذرات الذهب ٢٢٤/٩ - ٢٢٥ وهديّة العارفين ١٢٢/٥ - ١٢٣.

(٣) ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة بمصر، ونشأ بها يتيماً، فحفظ القرآن والعمدة وألفية ابن العراقي والحاوي الصغير وهو ابن تسع، وحين بلغ لازم القطان في الفقه والعربية والحساب، ثم اجتمع مع عدد كبير من العلماء، وزادت مصنفاته على مائة وخمسين مات سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ٣٦/٢ - ٤٠ وشذرات الذهب ٣٩٥/٩.

(٤) ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن والعمدة والتنبيه والشاطبية وجمع الجوامع وألفية ابن مالك والتلخيص. . وأخذ النحو عن الدماميني وأخذ على البخاري المختصر حتى تقدّم في الفنون وصار أحد من يُشار إليه بالعلم والعمل وولي قضاء مصر ثم دمشق ثم مصر. واستمرّ حتى مات سنة ثمان وأربعين وثمانمئة وكان إماماً علامة فقيهاً أصولياً نحويّاً قوي الحافظة أميناً. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ١٤٠/٧ - ١٤١ وشذرات الذهب ٣٨٥/٩.

- الشيخ موسى^(١) بن أحمد بن موسى بن عبدالله بن سليمان السبكي القاهري الشافعي. وغيرهم.

وأخذ الشيخ زكريا الأنصاري الحديث عن جماعة منهم:

- الشيخ إبراهيم^(٢) بن صدقة بن إبراهيم بن إسماعيل برهان الدين أبو إسحق بن فتح الدين المقدسي الحنبلي.

- الشيخ أبو العباس أحمد^(٣) بن رجب بن طيبغا الشافعي، ويعرف بابن المجدي.

- الشيخ محمد^(٤) بن علي القاياتي الشافعي.

قرأ عليهم وعلى غيرهم السيرة النبوية، والسُنن لابن ماجة، ومسند

(١) ولد سنة اثنتين وستين وسبعمئة، قرأ القرآن وحفظ العمدة والحاوي والمنهاج والألفية تصدّي للإقراء في الفقه وأصوله والعربية وغيرها، وكان إماماً ثبتاً حجة فيها، مات بالسل سنة أربعين وثمانئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضوء اللامع ١٧٦/١٠ - ١٧٨ وشذرات الذهب ٣٤٥/٩.

(٢) ولد سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة بالقاهرة، نشأ فحفظ القرآن، والعمدة في الحديث وعَرَضَ على ابن الملحق والأبناس وأجازوا له، وأجاز له خلق كثير. كان خيراً ثقة صبوراً على التحدث. مات سنة اثنتين وخمسين وثمانئة. الكواكب السائرة ١٩٨/١ والضوء اللامع ٥٥/١ - ٥٦ وشذرات الذهب ٤١٣/٩.

(٣) ولد سنة سبع وستين وسبعمئة بالقاهرة، حفظ القرآن وبعض المنهاج ثم الحاوي والألفية، وأخذ الفرائض والحساب والعربية وتقدّم بذكائه المفرط وصار رأس الناس في أنواع الحساب والهندسة والهيئة والفرائض وعلم الوقت بلا منازع. له تصانيف منها: لطائف الغوامض في إحراز صناعة الفرائض، والكافي، والرسالة الكبرى، وزاد المسافر، والقول المفيد في جامع الأصول وغير ذلك كثير. مات سنة خمسين وثمانئة عن أربع وثمانين سنة. الكواكب السائرة ١٩٨/١ والضوء اللامع ٣٠٠/١ - ٣٠٢ وشذرات الذهب ٣٩٠/٩.

(٤) ولد سنة خمس وثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن والمنهاج والألفية والتسهيل، ولم يزل يدأب في العلوم حتّى تقدّم في الفنون كلّها، فكان إماماً عالماً تراحم الناس عليه من سائر أرباب الفنون والطوائف والمذاهب. مات سنة خمسين وثمانئة. الكواكب السائرة ١٩٨/١ وشذرات الذهب ٣٩٠/٩.

الإمام الشافعي، وصحيح مسلم، والشُّنن الصُّغرى للتَّسائي، وصحيح البخاري، فأجازه خلقٌ يزيدونَ على مائة وخمسين ذكرهم في ثبته.

وأخذ الشيخ زكريا الأنصاري العربية والأدب والأصول والمعقولات عن شيخ الإسلام: ابن حجر، وعن المحيوي الكافيجي والتقي الحصكفي.

- الشيخ أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد شهاب الدين أبو الفضل الكناني العسقلاني الشافعي المعروف بابن حَجَر^(١).

- الشيخ محمد بن سليمان بن مسعود محي الدين أبو عبدالله الكافيجي^(٢).

- الشيخ حسين بن علي بن يوسف الحصكفي الشافعي^(٣).

ولبس الشيخ زكريا الأنصاري الخرقَةَ الصُّوفية من الشيخ أبي^(٤) العباس أحمد بن علي الأتكاوي. والشيخ أحمد^(٥) بن علي الدمياطي الشهير

(١) سبقت ترجمته ص ١٨.

(٢) محمد بن سليمان بن مسعود محيي الدين أبو عبدالله الكافيجي، ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمئة. لقي العلماء وأخذ عنهم، وكان إماماً في المعقولات كلها: الكلام وأصول اللغة والنحو والتصريف والإعراب من تصانيفه: شرح قواعد الإعراب، ومختصر في علوم الحديث، ومختصر في علوم التفسير يسمّى التيسير. توفي سنة تسع وسبعين وثمانمئة. بغية الوعاة ١١٧/١ - ١١٨ والضوء اللامع ٢٥٩/٧ وشذرات الذهب ٤٨٨/٩.

(٣) حسين بن علي بن يوسف الشيخ بدر الدين الأربلي الحصكفي الشافعي. ولد بحلب سنة خمسين وثمانمئة، حفظ القرآن والمنهاج للنووي والإرشاد لابن المقرّي ومنهاج البيضاوي، والشاطبية والكافية والألفية وتصريف العزّي. من مؤلفاته: حاشية على شرح المنهاج للمحلّي، حاشية على شرح الكافية المتوسط لركن الدّين. توفي بحلب سنة خمس وعشرين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١٩٨/١ والضوء اللامع ١٧٨/١ - ١٨٠ وشذرات الذهب ١٨٩/١٠.

(٤) كان سيداً كبيراً يُذكر بصلاخ كثير، جود القرآن على الشمس بن سيف الدين، قدم القاهرة فأخذ عنه العبادي والصّندلي وزكريا. مات سنة خمس وأربعين وثمانمئة. الضوء اللامع ٤٤/٢.

(٥) شيخ صالح صحبَ أبا بكر الخوافي والغزنوي، وتلقّن منهم الذّكر، وكان ممّن أخذ عنهم الشيخ زكريا. الضوء اللامع ١٠٨/٦.

بابن الزلباني، والشيخ أبي حفص^(١) عمر بن علي النبتيتي. وأخذ الطريق^(٢) عن الشيخ محمد^(٣) بن عمر الواسطي العمري الشافعي.

تلامذته:

إنَّ براءةَ الشيخ زكريا الأنصاري في سائر العلوم من حديث وفقهِ وأصولٍ جعلت الطلاب يتدفقون عليه من كلِّ حَدَبٍ وَصَوْبٍ، فَقَصِدَ بِالرَّحْلَةِ من الحجازِ والشَّامِ، وعمرٌ حتى رأى تلاميذه وتلاميذَ تلاميذه شيوخَ الإسلام منهم:

- الشيخ أبو بكر^(٤) بن محمد بن يوسف القاري.

- الشيخ أحمد^(٥) بن أحمد بن أحمد بن محمد شيخ الإسلام شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المصري المكي الشافعي.

(١) ولد بعد الثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن، وأقبل على العبادة، وصحبَ المجد الزواوي وصحب جماعة منهم الزين زكريا والوثائي. مات سنة سبع وستين وثمانمئة. الضوء اللامع ١٠٨/٦.

(٢) طريق التصوف.

(٣) ولد سنة ست وثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن وقدم القاهرة فأقام بالأزهر. لازم الشيخ عمر الوفاي وأحمد الزاهد، اشتهر صيته وكثر أتباعه، وجدَّد عدَّة جوامع، وأنشأ عدَّة زوايا للتلاوة والذكر. من تصانيفه: النصرة في أحكام الفطرة، ومحاسن الخصال في بيان وجوه الحلال. والحكم المضبوط في تحريم عمَل قوم لوط، والرياض المزهرة في أسباب المغفرة. وغير ذلك. توفي سنة تسع وأربعين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٨/١ والضوء اللامع ٢٣٨/٨ - ٢٣٩ وشذرات الذهب ٣٨٦/٩.

(٤) أخذ عن البرهان بن أبي شريف والقاضي زكريا، وتفقه على الشيخ ابن قاضي عجلون، وكان ممن أخذ عنه شيخ الإسلام شهاب الدين الطيبي، كان محققاً مدققاً عالماً بالتحق والقراءات والفقه والأصول. توفي سنة خمس وأربعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٨٩/٢ - ٩٠.

(٥) ولد سنة إحدى عشرة وتسعمئة. أجازَه القاضي زكريا والشيخ عبدالحق، أخذ الفقه عن الرَّملي. من مؤلفاته: شرح المنهاج، وشرح الإرشاد، وشرح العباب. وشرح الهمزية للبوصيري والصواعق المحرقة في الردِّ على أهل البدع، وشرح الأربعين النووية، وغيرها. توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١١١/٣ - ١١٢ وشذرات الذهب ٥٤١/١٠ - ٥٤٢.

- الشيخ أحمد^(١) بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي.
 - الشيخ أحمد^(٢) شهاب الدين الرملي المصري الشافعي.
 - الشيخ أحمد^(٣) بن محمد بن عمر بن أبي بكر شهاب الدين الحمصي الدمشقي الشافعي.
 - الشيخ شهاب^(٤) الدين البرلسي المصري الشافعي الملقب بعميرة.
 - الشيخ الصالح عبد^(٥) الوهاب بن ذوقا بن موسى الشعراوي المصري الشافعي.
-
- (١) تلميذ القاضي زكريا، أخذ الفقه عنه وعن طبقة. من مؤلفاته: شرح الزيد لابن أرسلان وشرح منظومة البيضاوي في النكاح، ورسالة في شروط الإمامة وغيرها. توفي في بضع وسبعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١١١/٣ وشذرات الذهب ٤٨٢/٩.
- (٢) قال الشعراوي: «هو أحد الأجلاء من تلاميذ القاضي زكريا الأنصاري، وكان مقدماً عنده حتى أذن له أن يصلح في مؤلفاته في حياته وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه». كتب شرحاً عظيماً على صفوة الزيد في الفقه. أخذ عن الشرييني والغزي، وانتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر. توفي سنة سبع وخمسين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١١٩/٢ - ١٢٠ وشذرات الذهب ٤٥٤/١٠.
- (٣) ولد سنة إحدى وخمسين، أو ثلاث وخمسين وثمانمئة، أخذ العلم عن جماعة من الشاميين والمصريين، فوّض القضاء إليه ابن الفرفور، وفوّض إليه الشيخ زكريا، وكان يخطب مكانه بقلعة الجبل، وكان الغوري يميل إليه لفصاحته. توفي سنة أربع وثلاثين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٩٧/٢ وشذرات الذهب ٢٨٠/١٠.
- (٤) كان عالماً زاهداً ورعاً حسن الاخلاق، انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب يدرّس ويفتي حتى أصيب بالفالج ومات به. الكواكب السائرة ١١٩/٢.
- (٥) قرأ على مشايخ عصره شرح المحلي على جمع الجوامع، وشرح العقائد للتفتازاني، وشرح المقاصد وشرح الفصول، وشرح شذور الذهب والألفية وشرح الشيخ زكريا على الروض، وشرحه للرسالة، وغير ذلك له من المصنفات: طبقات الأولياء ثلاث، والعهود، والسّنن وغيرها. توفي في حدود السبعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١٧٦/٣ وشذرات الذهب ٥٤٤/١٠.

- الشيخ علي^(١) بن أحمد بن علي بن عبدالمهيمن بن حسن بن علي
الشيخ نور الدين الشافعي المعروف بالقراقي.
- الشيخ محمد^(٢) بن أحمد بن محمود بن الفرفور الدمشقي الشافعي.
- الشيخ محمد^(٣) بن سلام بن علي الطبلاوي.
- الشيخ محمد^(٤) بن عبدالله بهاء الدين المصري.
- الشيخ يوسف^(٥) بن زكريا الشيخ جمال الدين ابن شيخ الإسلام
القاضي زكريا الأنصاري.

آثاره:

ألف الشيخ زكريا الأنصاري في مختلف العلوم التي تلقاها على
شيوخه، ثم قام بإلقائها على طلابه حين تصدر للدرس والإفتاء، وذكرت

- (١) أخذ عن الدّيلمي والقاضي زكريا والبرهان ابن أبي شريف. مات قبل الثمانين وتسعمئة.
الكواكب السائرة ١٨٢/٣.
- (٢) ولد سنة خمس وتسعين وثمانئة. حفظ القرآن والمنهج في الفقه لشيخه زكريا، وجمع
الجوامع والألفية. ولي قضاء الشافعية. توفي مسجوناً بقلعة دمشق سنة سبع وثلاثين
وتسعمئة. الكواكب السائرة ٢٢/٢ - ٢٣ وشذرات الذهب ٣١٤/١٠ - ٣١٥.
- (٣) تلقى العلم عن أجَل المشايخ منهم: القاضي زكريا والدّيلمي والسيوطي. انتهت إليه
الرئاسة في سائر العلوم بعد موت أقرانه، كان متبحراً في التفسير والقراءات والفقه
والحديث والأصول والمعاني والبيان والطب والمنطق والكلام. توفي سنة ست وستين
وتسعمئة. الكواكب السائرة ٣٣/٢ - ٣٤ وشذرات الذهب ٥٠٦/١٠.
- (٤) ولد سنة ثمان وثمانين وثمانئة، أخذ عن السخاوي والسيوطي والقاضي زكريا والذهبي
ودرس بجوامع الأزهر. له مؤلفات في الفرائض. توفي سنة تسعين وتسعمئة. الكواكب
السائرة ٦١/٣.
- (٥) كان ممن أخذ عنه الشيخ شمس الدين محمد بن الجوخني الشافعي. قال الشعراوي «إنه
رُئي في نزاهة وطاعة وعدم الخروج من دار والده، وكان ممن جبله الله على الاخلاق
الحميدة درس في المدرسة الصالحية بجوار الإمام الشافعي، وحضر على والده شرح
رسالة القشيري وشرح آداب القضاء وآداب البحث وشرح التحرير. توفي سنة سبع
وثمانين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٢٢١/٣.

كتب التراجم^(١) أنه أعطى الحظَّ في مؤلفاته وتلاميذه، حتى لم يبقَ بمصر إلا طلبته وطلبة طلبته، وذكرت أن مؤلفات الأنصاري تربو على تسعين، وكانت كتبه الثلاثة: شرح الروض، وشرح البهجة، والمنهج وشرحه، مراجع للناس يرجعون إليها في حل مشكلاتهم.

الكتب^(٢):

- أحكام^(٣) الدلالة على تحرير الرسالة: في شرح القشيرية، في علم التصوف، طبعت في القاهرة ١٣٠٤هـ وتقع في أربع وأربعين ومئتي صفحة وبهامشها تقارير من شرح زكريا الأنصاري.

- أسنى^(٤) المطالب على روض الطالب: تصنيف ابن المقري اليميني شرف الدين إسماعيل. أوله: «الحمد لله الذي ظهرت ثمرة الروض في أكمامه...».

قال: «هذا ما دعت حاجة المتفهمين للروض في الفقه من شرح يحل ألفاظه مع فوائد لا بد منها» وبهامشه حاشية الشيخ أحمد الرملي الكبير (فقه الشافعي) مصر ١٣١٣.

- الأضواء^(٥) البهية في إبراز دقائق المنفرجة، مطبعة التقدم، ويقع في أربع وأربعين صفحة. وطبع معه كتاب «المنفرجة على المنفرجة» للشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الصولي مطبعة مصر ١٩١٤-١٣٣٢، وتقع في ست وخمسين صفحة.

- الإعلام^(٦) بأحاديث الأحكام (حديث).

(١) شذرات الذهب ١٨٦/١٠-١٨٧ والكواكب السائرة ٢٠١/١ والأعلام ٤٦/٣.

(٢) الكتب التي سأذكرها وردت في أثناء ترجمة حياته في كتب التراجم المتقدمة والمتأخرة.

(٣) كشف الظنون ٣٧٤/٥.

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعرية ليوسف إيلان سركيس ٤٨٣/١.

(٥) معجم المطبوعات ٤٨٣/١.

(٦) تاريخ الأدب لبروكمان ٣٩٧/٦.

- أقصى^(١) الأمانى (بلاغة) مع شرح فتح منزل المباني. طبع بالقاهرة من دون تاريخ.

- بلوغ الأرب شرح شذور الذهب: قام بتحقيقه الباحث: يوسف الحاج أحمد في رسالة دكتوراه بدمشق سنة (١٩٩٠).

- بهجة الحاوي، شرح حاوي الصغير للقزويني، في الفروع.

- البهجة الوردية في فروع الفقه.

- تحرير^(٢) تنقيح اللباب:

أوله: «الحمد لله المتفضل الوهاب...». قال: «هذا مختصر تنقيح اللباب ضمنت إليه فوائد، وبذلت غير المعتمد عليه، وحذفت منه الخلاف...».

مع شرح: تحفة الطلاب، وحاشية تهذيب الطلاب لعبدالله بن حجازي الشرقاوي ١٢٢٧ - مطبعة القاهرة ١٣٠٦ - ١٣١٦.

- تحفة^(٣) الباري على صحيح البخاري:

طبع مع كتاب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني. مطبعة مصر ١٣٢٥، نسخها عبدالرزاق بن عبدالمحسن الشعراوي ٩٨٦هـ.

- تحفة^(٤) الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب (فقه شافعي).

أوله: «الحمد لله الذي فقه في دينه من اصطفاه من الأنام...».

مطبعة بولاق ١٢٩٢ والمطبعة اليمنية ١٣٣١، وتقع في أربع وأربعين ومئة ورقة.

(١) تاريخ الأدب ٣٩٩/٦.

(٢) معجم المطبوعات ٤٨٣/١.

(٣) معجم المطبوعات ٤٨٥/١ والمنتخب من المخطوطات العربية في حلب ص ٧٨.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٥/١.

- تعريف^(١) الألفاظ الاصطلاحية في العلوم:

طبع بذيّل اللؤلؤ المنظوم في روم التعليم الآتي ذكره، مطبعة مصر ١٣١٩.

- تلخيص الأزمية في أحكام الأدعية للزركشي.

- حاشية على تفسير البيضاوي.

- حاشية على شرح جمع الجوامع.

- حاشية على التلويح.

- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة للجزري.

- خلاصة^(٢) الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية (فقه).

- الدرر السنية على شرح الألفية.

- الدقائق^(٣) المحكمة في شرح المقدمة (الجزرية في التجويد).

المطبعة اليمنية ١٣٠٨، تقع في اثنتين وثلاثين ورقة، وبهامشه المُنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية، لملاً علي القاري.

- ديوان شعره.

- ربُّ البرية بشرح القصيدة الخزرجية.

- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة، للبوصيري.

- شرح آداب البحث (جدل).

- شرح الأربعين النووية.

- شرح ألفية العراقي. (حديث).

(١) معجم المطبوعات ٤٨٥/١.

(٢) إيضاح المكنون ٤٣٦/٣.

(٣) معجم المطبوعات ٤٨٥/١.

- شرح^(١) إيساغوجي، ويعرف بالمطلع (منطق).

طُبِعَ مع شرحين آخرين الأول للمفضّل الأبهري سَمَاهُ مطلع شرح إيساغوجي والثاني شرحُ ليوسف الغثاوي. أوّله «حمداً لِمَنْ مَيَّزَ الإنسانَ بِشرفِ الثُّطقِ من بين الخلائق». مطبعة بولاق.

- شرح التحرير.

- شرح التنقيح ومختصره وشرحه (مختصر أدب القضاء للغزّي)

- شرح الجامع الصحيح للبخاري.

- شرح رسالة التوحيد.

- شرح الرّوض.

- شرح الشمسية.

- شرح صحيح مسلم، ابن الحجّاج.

- شرح الطّوابع في أصول الدين.

- شرح القصيدة الخزرجية.

- شرح الكفاية لابن الهائم (الفرائض).

- شرح مختصر المزني في فروعِ الفقه الشافعي.

- شرح منهاج النووي.

- شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي.

- غاية^(٢) الوصول إلى شرح لبّ الأصول.

توجد بأسفل الصحائف حواشي للشيخ محمد الجوهري، وبالهامش متنُ لبّ الأصول، له أيضاً. مطبعة مصر ١٣١٠هـ. ويقع في ثمانٍ وسبعين ومئة ورقة.

(١) معجم المطبوعات ٤٨٥/١ والمختب ص ١٩٩.

(٢) معجم المطبوعات ٤٨٦/١ وإيضاح المكنون ٣/ ١٥٣.

- الفرر^(١) البهية في شرح البهجة الوردية (فقه الشافعي).

وهو الشرح الكبير، فرغ من تأليفه سنة ٨٦٧هـ. أوله «الحمد لله الذي أظهر بهجة دينه القويم». معه حاشية الشيخ عند الرحمن الشربيني، وبالهامش حاشية ابن القاسم العبادي على الشرح المذكور مع تقرير الشيخ الشربيني عليها. المطبعة الميمنية ١٣١٥هـ.

- فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد.

- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي.

- فتح^(٢) الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل، لليضاوي.

- فتح^(٣) رب البرية بشرح القصيدة الخرجية (علم العروض) طبع بهامش العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرّامزة، لابن أبي بكر الدماميني، مطبعة مصر ١٣٠٣هـ.

- فتح^(٤) الرحمن بشرح رسالة الولي رسلان.

وهو شرح الرسالة الرّسلانية في علم التوحيد، طبع مع كتاب حلّ الرموز ومفتاح الكنوز، للعزّ بن عبدالسلام. مطبعة مصر ١٣١٧هـ، ويقع في ست عشرة ورقة.

- فتح^(٥) الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن.

أوله: «الحمد لله الذي نور قلوب العارفين بكتابه العظيم...». ذكر فيه آيات القرآن المتشابهة المختلفة بزيادة وتقديم أو إبدال حرف بآخر مع بيان سبب الاختلاف والتكرار. وأورد فيه شيئاً من أسئلة القرآن وأجوبتها.

(١) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

(٢) تاريخ الأدب ٣٩٧/٦.

(٣) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

(٥) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

طبع بهامش السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير. مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

- فتح الرحمن^(١) على متن لقطة العجلان (أصول).

للزركشي، وبالهامش حاشية الشيخ يس على الشرح المذكور، مطبعة النيل ١٣٢٨هـ ويقع في سبع وسبعين ورقة.

- فتح المبدع في شرح الممتع، لابن الهائم (منظومة في الحساب).

- فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأمانى.

- فتح^(٢) الوهاب بشرح منهج الطلاب.

أوله: «الحمد لله على أفضاله...». قال: «كنت اختصرت مناهج الطالبين في الفقه، تأليف شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى النوري في كتاب سميته منهج الطلاب. وقد سألتني بعض الأعزة أن أشرحه، فأجبتة إلى ذلك».

- الفتحة^(٣) الإنسية لفلق التحفة القدسية لابن الهائم (الفرائض).

- فتوح^(٤) منزل المباني بشرح أقصى الأمانى في البيان والبديع والمعاني، بتصحيح الشيخ علي المتني، والشيخ سالم رضوان العيوني، مطبعة الجمالية ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م. ويقع في أربع وعشرين ومئة ورقة.

- قطعة على مختصر ابن الحاجب.

- لب الأصول مختصر جمع الجوامع للسبئيكي.

- اللؤلؤ^(٥) التنظيم في روم التعلم والتعليم.

(١) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

(٢) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

(٣) معجم المطبوعات ١٧٦/٤.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٧/١.

(٥) معجم المطبوعات ٤٨٧/١ وتاريخ الأدب ٣٩٦/٦.

مختصر أوله «الحمد لله الذي شَرَفَ مَنْ وفقه بالعلم والعمل...». ذكر أصناف العلوم وحدودها. بذيله تعريف الألفاظ الاصطلاحية في العلوم. مطبعة الموسوعات عام ١٣١٩. يقع في اثنتين وثلاثين ورقة.

- مختصر الآداب للبيهقي.

- مختصر قرة العين في الفتح والإمالة.

- المقصد^(١) لتلخيص ما في المرشد (في الوقف والابتداء).

وهو مختصر كتاب المرشد للحسن العماني في التجويد. أوله بعد البسملة: «قال عمدة المحققين... الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصفيائه وبعد...». آخره «وليس في الفلق والناسِ وقفٌ حسنٌ نعتمده. تم الكتاب».

نسخه موسى بن بكر القنائي سنة ١١٤٦هـ. مطبعة بولاق ١٢٨٠هـ. يقع في اثنتين وأربعين ومئة ورقة.

- الملخص^(٢) من تلخيص المفتاح (بلاغة)

أوله: «الحمد لله على نعمائه، والصلاة على محمد أفضل أنبيائه»، مطبعة بولاق ١٣٠٥هـ.

- المناهج^(٣) الكافية في شرح الشافية (صرف).

وهي موضوع البحث.

- منهاج^(٤) الطلاب، أو المناهج في فقه الإمام الشافعي.

اختصره من منهاج الطالبين وشرحه شرحاً مفيداً. أوله: «الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...».

(١) معجم المطبوعات ٤٨٧/١ والمتخب ص ٥٩.

(٢) معجم المطبوعات ٤٨٧/١.

(٣) معجم المطبوعات ٤٨٧/١.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٧/١ وتاريخ الأدب ٣٩٨/٦.

مطبعة بولاق ١٢٨٥هـ أو ١٢٩٤هـ ومطبعة الجمالية ١٣٢٩هـ. ويقع في سبعة عشرة ومئة صفحة. وطبع بهامش منهاج الطالبين لأبي زكريا يحيى بن شرف النوري بمطبعة مصر ١٣٠٥هـ و١٣٢٩هـ يقع في تسع وثلاثين ومئة ورقة.

- منهج^(١) الوصول إلى تخريج الفصول لابن الهائم.
- نهاية الهداية في شرح الكفاية.

الكتب المخطوطة:

- التي نصّ عليها أصحاب التراجم:
- أدب^(٢) القاضي - مخطوط يني رقمه ٣٥٥.
- الأزهية^(٣) في أحكام الأدعية. مخطوط الموصل رقمه ٢/٦٩/٢١٢.
- الإعلام^(٤) والاهتمام لجميع فتاوى شيخ الإسلام. وهو ترتيب المسميات بعد الفروع، مخطوط جوتا ١١٤٥.
- تبيان^(٥) ما في أحكام النون والتنوين. مخطوط - رامبو ٩/٤٥/١.
- تحفة^(٦) الراغبين في بيان أمر الطواعين. مخطوط الإسكندرية فنون ١/١٤٤.
- تحفة^(٧) نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر. مخطوط أول رقم ٦٠/٧.

(١) تاريخ الأدب ٣٩٨/٦.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

- تعريفات^(١). وهي عبارة عن تعريفات قصيرة لمصطلحات أصول الدين والفقه مخطوط برلين ٣٤٦٣.
- تهذيب^(٢) الدلالة، مخطوط دمشق العمومية ١٦٧/٧٧.
- الحدود^(٣) الأنيقة والتعريفات الدقيقة. مخطوط - القاهرة ثان ١٢/٢. وعليه شرح: قرة عيون ذوي الأفهام للشنواني ١٠١٩هـ.
- الدقائق^(٤) المحكمة. مخطوط الإسكندرية - فنون ١٧٤/١٩٠، ٢٠/٢٠.
- ذكر^(٥) آيات القرآن والمتشابهات.
- رسالة^(٦) في البسمة والحمد لله.
- رسالة^(٧) في تعريف الألفاظ التي يتداولها محققو الصوفية. مخطوط القاهرة أول رقمه ١٤٩.
- عقيدة^(٨) - مخطوط آصفية (١٣١٨/٢) ١٤٨ - مخطوط جاريت (١٨١/١).
- عماد^(٩) الرضا بآداب القضاء - مخطوط ١٠٤٥ في القاهرة ٥٣٥/١.
- غاية^(١٠) الوصول إلى الأصول - مخطوط - دمشق العمومية ٧٣/٥٩.
- غاية^(١١) الفصول إلى علم الأصول - مخطوط - رامبو ٥٠/٢٦٧/١.

-
- (١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
 - (٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٧/٦.
 - (٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٩/٦.
 - (٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (١٠) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (١١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

- الفتوحات^(١) الإلهية في نفع أرواح الذات الإنسانية، وهو عبارة عن وصف مختصر للتصوّف. - مخطوط - برلين ٦/٣٠٣٥.
- نبذة^(٢) في بيان الألفاظ المصطلح عليها عند الأصوليين. مخطوط ٣٠٠/١.
- النجفة^(٣) العليا (السنية) في الخطب المنبرية. مخطوط. القاهرة أول ١٤٩ العملية القاهرة ١٢٨١.
- نهج^(٤) الطالب لأشرف المطالب. مع شرح تحفة الراغب. مخطوط. باريس ١٠٤٩.
- هداية المتنسك وكفاية المتمسك (حديث) مخطوط ١٣٦٩.

وفاته:

توفي^(٥) الشيخ زكريا الأنصاري يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة سنة ست وعشرين وتسعمئة عن مائة وثلاث سنوات، وُغسِلَ في صبيحة يوم الخميس وكفن ودُفن بالقرافة الصُغرى قرب قبر الإمام الشافعي، وصلى عليه بالجامع الأزهر العلماء والفضلاء وخلاتق لا يُحصون.



-
- (١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
 - (٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
 - (٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٩/٦.
 - (٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
 - (٥) شذرات الذهب ١٨٧/١٠ والكواكب السائرة ٢٠٦/١ - ٢٠٧ والأعلام ٤٦/٣.

الفصل الثاني:

التصريف

- حدوده .

- القول في أول مَنْ وضعه .

حدوده:

التصريف لغة^(١): ردُّ الشيء عن وجهه، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفًا فانصرف،
وصَرَفْنَا الْآيَاتِ، أي: بَيَّنَّاها، وتصريفُ الآيات: تبيينها.

والصَّرْفُ أن تصرف إنساناً من وجهٍ يريدُه إلى مَصْرِفٍ غير ذلك.

وصَرَفَ الشيء: أَعْمَلَهُ في غير وجهٍ، كأنَّه يَصْرِفُهُ عن وجهٍ إلى وجهٍ،
وتَصَرَّفَ هو.

وتصاريفُ الأمور: تخاليفُها، ومنه تصاريفُ الرِّيحِ والسَّحابِ،
وتصريفُ الرِّيحِ: جعلُها جَنُوبًا وشمالاً وَصَبًّا ودُبُورًا، فجعلها ضروباً في
أجناسها.

وصَرَفَ الدَّهْرُ: حِذَنَّهُ ونَوَّاثَبَهُ. والصَّرْفُ: فَضْلُ الدَّرْهِمِ على الدَّرْهِمِ
والدِّينار على الدِّينار؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُصَرَّفُ عن قيمة صاحبه.

(١) لسان العرب (صرف) ٣٢٨/٧ - ٣٢٩.

واصطلاحاً^(١): «علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ ولا بناء»

مرَّ مصطلحُ التصريفِ بمراحلٍ عديدةٍ قبل أن يستوي على سوقه، ونلمحُ ذلك في خلال القراءة المتمنِّة للمصطلح عند المتقدمين والمتأخرين. فالتصريفُ على ما في كتاب سيبويه جاء عقب أقسام النَّحو، فبعد أن عرضَ النَّحو ابتداءً (باب^(٢): علمُ ما الكلم من العربية) عرضَ لبابِ^(٣) النَّسب، وبابِ التثنية^(٤) والجمع، وبابِ التصغير^(٥)، وبابِ حروفِ^(٦) الإضافة، وبابِ نوئي^(٧) التوكيد، وبابِ المقصور^(٨) الممدود، وبابِ الهمز^(٩)، وبابِ التَّكسير^(١٠)، وبابِ المصادرِ^(١١)، وبابِ الاشتقاق^(١٢)، وبابِ الإمالة^(١٣)، وبابِ الوقف^(١٤)، وبابِ علم حروفِ^(١٥) الزوائد، وبابِ حروفِ البدل^(١٦)، ثم باباً سَمَّاه: (باب^(١٧) ما بنت العربُ من الأسماءِ والصفاتِ والأفعالِ غيرِ المعتلَّة، وهو الذي يسمِّيه النحويون: التصريفُ والفعل). ويقع في واحدٍ وستينَ باباً.

(١) شرح الشافية للرضي ١/١ والتعريفات ص ١٧٤ وكشاف اصطلاحات الفنون ١٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ١٢/١.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٠.

(٤) الكتاب ٣/٣٨٩.

(٥) الكتاب ٣/٤١٥.

(٦) الكتاب ٣/٤٩٦.

(٧) الكتاب ٣/٥٠٨.

(٨) الكتاب ٣/٥٣٦.

(٩) الكتاب ٣/٥٤١.

(١٠) الكتاب ٣/٥٦٧.

(١١) الكتاب ٤/٨٧٠.

(١٢) الكتاب ٤/٨٧.

(١٣) الكتاب ٤/١١٧.

(١٤) الكتاب ٤/١٦٦.

(١٥) الكتاب ٤/٢٣٥.

(١٦) الكتاب ٤/٢٣٧.

(١٧) الكتاب ٤/٢٤٢.

بعد ذلك جاء أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ) الذي يُعد أول من أفرد كتاباً في التصريف وصلنا بشرح ابن جني والمعروف بـ«المنصف»، وقدم ابن جني الكتاب بعبارات المديح والثناء التي إن دلت على شيء فإنما تدل على قيمة الكتاب الذي أفرد فيه مباحث التصريف بالدراسة. يقول ابن جني: «^(١) ولما كان هذا الكتاب الذي شرع في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدّها وأرصنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، عُنيَتْ بتفسير مُشكِله وكُشِف غامضه، والزيادة في شرحه، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله ومزكياً ما وهبه لي من العلم».

استخلص المازني مادة كتابه الأساسية من كتاب سيبويه، بل نكاد نقف على تطابق شبه تام بين العناوين.

جاء في المنصف: ^(٢) باب ما الياء والواو فيه ثانية في موضع العين من الفعل).

وهو متطابق مع كتاب سيبويه: ^(٣) باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه).

قال المازني: «واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهنّ مسائل التصريف...».

على هذا فالمازني لم يأت بجديد وغاية ما فعله أنه توسّع قليلاً في باب الإلحاق ^(٤).

وجاء بعد المازني تلميذه أبو العباس الميرد (ت ٢٨٥هـ)، وكان له فضل السبق في أنه جاء بمسائل التصريف وموضوعاته في الجزء الأول من

(١) المنصف شرح التصريف ٥/١.

(٢) المنصف شرح التصريف ٢٣٣/١.

(٣) كتاب سيبويه: ٣٣٩/٤.

(٤) المنصف شرح التصريف ٣٨/١.

المقتضب، كما أنه أدخل باب الهمز ضمن أبواب التصريف. وبدأ باب التصريف بقوله:

«وهذه^(١) حدود التصريف ومعرفة أقسامه، وما يقع فيه من البدل والزوائد والحذف، ولا بد أن يُصَدَّر بذكر شيءٍ من الأبنية لِتُعَرَفَ الأوزان، وَلِيُعْلَمَ ما يُبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك».

وجاء بعد المبرّد تلميذه أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) الذي وضع: «الأصول في النحو» عقد فيه قسماً كبيراً للتصريف ومساائله. قال فيه:

(ذكرُ التصريف: ^(٢) هذا الحدُّ إنما سميَّ تصريفاً لِتصريفِ الكلمة الواحدةِ بأبنيةٍ مختلفةٍ، وخصّوا به ما عَرَضَ من أصول الكلام وذواتها من التصغير، وهو يقسمُ خمسةَ أقسام: زيادةً، وإبدالاً، وحذفً، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغامً، وله حدٌ يُعرَفُ به).

الجديدُ الذي جاء به ابن السراج، أنه عدَّ بابَ الإدغام من التصريف، كما عدَّ التصريف خمسةَ أقسامٍ بينما هي عند مَنْ سبقه ثلاثةٌ تتعلق بالحذف والتغيير والإبدال.

ثم جاء أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، فأجمل في كتاب «الجمل» الحديث عن التصريف موجزاً أهمَّ قواعد الإعلال، ومبيّناً الحروفَ الزوائد. يقول: ^(٣) «أولُ علمِ التصريفِ معرفةُ الزوائد».

ثمة أبواب ليست عند الزجاجي من التصريف وهي: باب جمع التكسير، وأبنية المصادر، واشتقاق اسم المكان والمصدر، وأبنية الأسماء والإمالة، وأبنية الأفعال مما يدلنا على أن مصطلح التصريف عند الزجاجي ومن سبقه لم يكن ذا أبعادٍ؛ وإنما كان تفسيراً لعنوان أحد أبواب الكتاب.

(١) المقتضب ١/١٧٣.

(٢) الأصول في النحو ٣/٢٣١.

(٣) الجمل ص ٣٩٩.

ثم جاء أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ليشرح معنى التصريف والفعل الذي ورد في كتاب سيبويه بقوله: «أما التصريف فهو: تغيير الكلمة بالحركات والزوائد والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل لمثلها بالكلمة ووزنها به، كقوله: ابن لي من ضرب مثل جُلجل، فوزنا جُلجل بالفعل، فوجدناه فُعُلل، فقلنا: ضُرِب، فتغيير الضاد إلى الضم. وزيادة الباء، ونظم الحروف التي في ضُرِب على الحركات التي فيها هو «التصريف» والفعل هو تمثيله الذي هو مثال جلجل».

وممن تعرض لكتاب سيبويه بالشرح، أبو الحسن علي بن عيس الرماني (ت ٣٨٤هـ) فعرف التصريف تعريفاً واضحاً أقرب إلى التبويب من سابقه. يقول: «التصريف: تغيير الكلمة على خلاف ما كانت في الصيغة، وهو خلاف تغيير الإعراب؛ لأنه مع سلامة الصيغة، وتغيير التصريف انتقاص الصيغة».

والتصريف على خمسة أقسام: زيادة ونقصان وقلب وإبدال ونقل من حال إلى حال. وإنما جازت الزوائد في الكلام؛ لأن المعنى الواحد لما كان يتصرف في الأوجه المختلفة، فتارة يكون في جهة الماضي، ومرة يكون في جهة المستقبل، ومرة يكون في جهة الحاضر، ومرة يكون في جهة الأمر، ومرة في جهة النهي، ومرة في جهة الفاعل، ومرة في جهة المفعول، ومرة في صيغة المبالغة، ومرة في جهة الآلة للعمل، ومرة للمخاطب، ومرة للغائب، ومرة لجماعة المتكلمين، فلتصرف المعنى الواحد في هذه الأوجه الكثيرة، وجب أن يتصرف اللفظ بالصيغ المختلفة من الأصل الواحد، ليدل على المعنى الواحد في الجهات المختلفة. مثال ذلك معنى الضرب: يتصرف في كل هذه الأوجه التي ذكرنا، فتقول: ضرب بمعنى ما كان منه ضرب، وسيضرب بمعنى سيكون منه ضرب.. والذي لأجله تقع الزوائد على خمسة أوجه: زيادة لمعنى، وزيادة للمد، وزيادة للإلحاق، وزيادة للعوض، زيادة لتكثير الكلمة».

ثم يأتي: أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي خطا بالتصريف خطوة جديدة، فقد توصل إلى ضرورة فصل التصريف عن الإعراب، فجعل للأول كتاب (التكملة) وللثاني (الإيضاح) إلا أنه ظلّ ينظر إلى التصريف على أنه ثاني قسمي النحو كما صرح بذلك في مقدمة التكملة: «النحو»^(١) علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر: تغيير ذوات الكلم وأنفسها.

فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين:

- أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب ويكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة للأسماء، وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب (الإيضاح).

- والآخر: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف.

- والضرب الآخر من القسم الأول، وهو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، وذلك نحو التثنية والجمع الذي على حدها، والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير، والتصغير، والإمالة، والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف والإدغام.

ومما تجدر ملاحظته أن أبا عليّ، لم يعد ما يتصل بالتغييرات التي تلحق ذوات الكلم وأنفسها ضمن مباحث التصريف ولا تدخل تحت موضوعاته، كما أنه لم يلتفت إلى مسائل التمرين خلافاً لمن سبقه.

ثم جاء تلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) صاحب «التصريف الملوكي» حيث قسّمه وفقاً لنوع الأثر الواقع في بنى الكلمات من زيادة وبدل وحذف وتغيير حركة أو سكون وإدغام، ثم أتبع ذلك بقوانين يُتّفق بها في التصريف، وختم كتابه بفصل من البناء، والغرض منه الرياضة والتدريب.

يقول ابن جني: «معنى^(١) التصريف هو ما أريناك من التلّعب بالحروف الأصول لما يُراد فيها من المعاني المُفادَة منها، وغير ذلك، فإذا ثبت ما قدّمناه فليُعلم أنّ التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، وبدل، وحذف، وتغيير حركة أو سكون، وإدغام».

وفي مقدّمة شرح المنصف حدّد ابن جني مجالات التصريف وموضوعاته، وأعلن فصل النحو عن التصريف جاعلاً لكلّ منهما حداً. «فالتصريف^(٢) إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتقلّبة».

كما أكّد ضرورة معرفة التصريف قبل معرفة النحو. يقول: «كان^(٣) من الواجب على مَنْ أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة، ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتقلّبة، إلّا أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً، بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثمّ جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه».

ثم جاء عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) فوضع في التصريف مقدّمتين هما: المفتاح في الصرف، والعُمد في التصريف.

بدأ كتاب المفتاح بمقدّمة عرّف فيها التصريف بقوله: «فالتصريف^(٤):

(١) التصريف الملوكي ص ١٨.

(٢) المنصف شرح التصريف ٤/١.

(٣) المنصف شرح التصريف ٤/١.

(٤) المفتاح في ص ٢٦ - ٢٨.

تفعيل من الصَّرف، وهو أن تُصَرَّف الكلمة المفردة، فتتولَّد منها ألفاظٌ مختلفةٌ ومعانٍ متفاوتة.

والكلم مركَّب من الحروف البسيطة بمراعاةِ الولاةِ بين ترتيبِ حروفه وإلا صار مركَّباً بالقلبِ المستوي، ثمَّ إنَّه مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ في الصُّحةِ والإعلالِ والقلبِ والإبدالِ والوزنِ والتمثيلِ، وهو أن تقابل حروفَ الكلمةِ الثلاثيةَ: بالفاءِ والعينِ واللامِ، وتكرَّر اللامُ في الرباعيِّ مطلقاً، وكذا في الاسمِ الخماسيِّ إذ لا خماسيَّ في الفعلِ لِثِقَلِهِ أصليّاً، وفي المنشعبَةِ بمثلها إلا في اضْطَرَبَ وازْدَجَرَ، فوزنهما: افْتَعَلَ بالتاءِ ولا بالطاءِ، والذال، وسَفَرَجَلَ: فَعَّلَنَ بتشديد اللامِ الأولى، وأَخْرَجَ مثال: أَفْعَلَ.

وفي البدلِ من الأصلِ، جاز فيه المثلانِ، فمثلُ: كِسَاءُ: فِعَالٌ لا فِعَاءً. أصله كِسَاوُ، قُلِبَت الواوُ همزةً لتطرُّفها.

ثم جاء الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨ هـ) الذي وضع كتاب «نزهة الطرف في علم الصَّرف» ونلمس فيه التبويب والترتيب من خلال جعله في عشرة أبواب افتتحها بمقدمة التصريف قائلاً: «التصريف»^(١) تفعيل من الصَّرف، وهو أن تصرّف الكلمة الواحدة، فتتولَّد منها ألفاظٌ مختلفةٌ ومعانٍ متفاوتةٌ، من مثل أن تقول من الضَّرْبِ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، ومن العلم: عَلِمَ يَغْلَمُ، فيُستفادُ ذلك من قولك: ضَرَبَ: فَعَلَ، قد مضى، ومن فَعَلَ يَفْعِلُ إمَّا حالاً وإمَّا استقبالاً نحو قولك: سيضربُ وسوف يَضْرِبُ.

ثمَّ التصريفُ لا يختصُّ بالأفعالِ دون الأسماءِ، بل يطلق عليه جميعاً، فالاسم له واحدٌ وجمعٌ وتعريفٌ وتنكيرٌ ونسبةٌ وتصغيرٌ كما للأفعالِ: ماضٍ ومستقبل وأمر ونهي وفاعلٍ ومفعولٍ، ويُطلق عليه حُكْمُ الصُّحةِ والاعتلالِ كما يُطلق على الأفعالِ.

(١) نزهة الطرف ص ٤.

ثم جاء ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ليقدم للمكتبة العربية كتابه «شرح الملوكي في التصريف».

كان ابن جتي كتب كتاباً سماه «مختصر التصريف» وعُرف بالملوكي، وقد ذاع صيته وشرح عدة مرّات، وكان ابن يعيش قد لمس أهمية علم التصريف بين العلوم. ومكانة هذا الكتاب فتعرض له بالشرح.

بدأ شرحه بتعريف التصريف^(١) ثم بدأ بتصرف الفعل المجرد والفعل المزيد ثم تصرف الرباعي، ثم تصرف الاسم.

وجعل التصريف خمسة أقسام فقال: «لنعلم^(٢) أن التصريف ينقسم إلى خمسة أقسام هي: زيادة وحذف وتغيير بحركة أو سكون، وإبدال وإدغام». ثم شرع في حروف الزيادة ثم البذل فالحذف.

وإذا انتهينا إلى المائة السابعة، وجدنا أنفسنا أمام ثلاثة مفاهيم للتصريف تناولتها ثلاثة كتب.

الكتاب الأول: الشافية، وألفها أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) وهي تكملة لمقدمته في الإعراب المسماة بالكافية، وتعدّ المقدمتان بمثابة إعلان واضح لفصل النحو عن التصريف...

جمع ابن الحاجب في الشافية كل أحكام بنية الكلمة، ونقل أبواب: - التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشتق منها بقياس من اسم فاعل أو مفعول، أو اسم زمان، أو اسم مكان، أو اسم آلة، والمقصود والممدود المقيسين من النحو إلى التصريف وختم مقدمته بباب لمسائل التمرين ثم الخط.

تحدث عن أبنية الاسم الأصول فالميزان الصرفي فانقسام الأبنية إلى

(١) شرح الملوكي ص ١٨.

(٢) شرح الملوكي ص ٩٩.

صحيح ومعتلّ، وأبنية الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية الأصول وأبنية مزاداتها. ثم انتقل إلى أحوال الأبنية التي كما قال: «قد^(١) تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغّر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف وقد تكون للتوسّع كالمقصود والممدود وذو الزيادة، وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال: كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف».

الكتاب الثاني: «التصريف العزّي» للزنجاني عبدالوهاب بن إبراهيم بن المعالي (ت ٦٥٥هـ) عمد فيه إلى بناء تصريفه على الأسس التالية بعد أن أبعد مسائل التمرين:

- تقسيم الفعل إلى ثلاثي ورباعي.

- إسناد هذه الأفعال في الماضي والمضارع.

- تناول هذه الأفعال ومشتقاتها في خلال الأبواب الآتية: السالم والمضاعف والمعتل والمهموز.

- جعل نهاية الكتاب للمشتقات وكيفية بناء أسماء الزمان والمكان والآلة والمرّة والهيئة.

الكتاب الثالث: «الممتع في التصريف» لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩هـ) الذي وجد أن الكتب الصرفية السابقة قاصرة وغير شاملة، بل وتتداخل أبوابها بعضها مع بعض، فاستلّ قلمه واستحضر علمه، وشرع يعرف ويُنسّق ويُبوّب في علم فرّ من التأليف فيه والكلام عليه أكثر النحويين. بادئاً كتابه بقوله: «التصريف^(٢) أشرف شَطْرِي اللّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١.

(٢) المتع في التصريف ٢٩/١ - ٣٠.

وأغمضها، فالذي يبيّن شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويّ ولغويّ إليه أيّما حاجة؛ لأنّه ميزانُ العربية، ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزءٌ كبيرٌ من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف، نحو قولهم: «كلُّ اسم في أوّلِ ميمٍ زائدةٌ مما يعمل به ويُنقل فهو مكسورُ الأوّل، نحو: مطرقةٌ ومزوّحة، إلّا ما استثنى من ذلك». فهذا لا يعرفه إلّا مَنْ يعلم أنّ الميمَ زائدةٌ، ولا يعلم ذلك إلّا من جهة التصريف.

كما أكّد ابن عصفور ضرورة تقديم علم التصريف على علم النحو، وقد سبقه إلى طرح هذه الفكرة ابن جني في شرح المنصف. ثم جعل التصريفَ قسمين:

«أحدهما^(١): جعلُ الكلمة على صيغ مختلفة لضروبٍ من المعاني، نحو: ضَرَبَ وَضَرْبٌ وَتَضَرَّبَ وَتَضَارَبَ وَاضْطَرَبَ. فالكلمة التي هي مركبةٌ من ضادٍ وراءٍ وباءٍ نحو(ضرب) قد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة، ومن هذا النحو من التصريف، جرت عادة التّحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب، إلّا أنّ أكثره مبنيٌّ على معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن نبين حروف الزيادة. والأشياء التي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها».

بحث ابن عصفور في هذا الباب الذي شغل ثلثي الكتاب، الحروف الزوائد ثم أبنية الأسماء المجردة والمزيدة، ثم أبنية الأفعال ومعانيها، ثم حروف الزيادة وأماكن زيادتها، ثم ختمه بباب التمثيل.

أما القسم الثاني من قسمي التصريف فهو:

«تغيير^(٢) الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التّغيير دالّاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قَوْل) إلى قال، ألا ترى أنّهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي يعطيه قَوْل، الذي هو الأصل لو

(١) الممتع في التصريف ٣١/١.

(٢) الممتع في التصريف ٣١/١ - ٣٢.

استعمل . وهذا التّغيير منحصرٌ في النّقص ك عِدَّة ونحوه، والقلب ك قَالَ وبَاعَ ونحوهما، والإبدال ك اتَّعَدَ واتَّزَنَ، والنّقل كَنَقَلَ عَيْنَ شَاكٍ ولايَ، إلى محلّ اللّام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو قُلْتُ وبعثُ.

إذا انتقلنا إلى القرن الثامن الهجري، وجدنا أنفسنا أمام علم كبير هو أبو حَيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) الذي جمع علم الأولين والآخرين، فتتبع المذاهب والآراء والخلافات في النّحو والصّرف، وكان كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» وكتاب «المبدع» من خير الكتب التي شرحت التصريف وبوّته.

فجعل كتاب الارتشاف جملتين^(١):

- الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

- الثاني: في أحكامها حالة التركيب.

ثم شرع بالقول في أحكام الكلم العربية حالة الإفراد فجعلها على ثلاثة أقسام:

- الأول: ما يكون لها في أنفسها.

- الثاني: ما يلحقها في أولها.

- الثالث: ما يلحقها في آخرها.

وبدأ بالقسم الأول وهو المسمّى بعلم التصريف وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعلُ الكلمة على صيغٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني كالتصغير والتكسير...

والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام.

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٢٢.

نستنتج مما سبق:

- ١ - ورد في كتاب سيبويه الكثير من أبواب التصريف كالنُسب والتّصغير والتّكسير بعد فراغه من أبواب الإعراب.
- ٢ - ورد مصطلح التصريف عند سيبويه ومن جاء بعده حتّى المائة الرّابعة في أثناء الكلام على أبنية العربية؛ صحيحها ومعتلّها.
- ٣ - أخرج كلّ من ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) التصريف بحلّة جديدة، حيث نسّقوه وجعلوا له حدّاً علميّاً وأبواباً منسّقة مرتّبة، فلم يخرج مَنْ جاء بعدهم عمّا اختطّوه.



واضع علم التصريف

«لَمَّا^(١) كانت العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها، كان ذلك مدعاة في كثير من الأمور، لأن تغمض نشأة بعض العلوم، وأن يختلط على الناس واضعوها المبكرون».

هذا الكلام ينطبق على علم التصريف في محاولة تعرف واضعه الأول. إن الحكم على هذه القضية - بناء على ما بين أيدينا من مصادر ومراجع - قضية مُخَوِّجَةٌ إلى فضل تأمل حاجة الحكم في القول على أصل اللغة^(٢) ألهام وتوقيف من الله هي، أم تواضع واصطلاح؟!

وسأحاول - بما لدي من شواهد وأخبار مختلفة - أن أدلو بدلوي في هذه المسألة.

قال السيوطي^(٣): «واتفقوا على أن معاذاً الهراء أول من وضع التصريف».

واعتمد في نسبة أولوية هذا العلم لمعاذ على قصة ساقها في أثناء ترجمته:

«ولد أيام عبدالملك بن مروان، وكان أبو مسلم، مؤدب

(١) المدارس النحوية ص ١٣.

(٢) الخصائص لابن جني ٤٠/١ - ٤١.

(٣) الاقتراح ص ٢٠٢.

عبدالملك بن مروان، قد نظر في النحو، فلما أحدث الناس التصريف أنكره. فقال:

• قد كان أخذهم في النحو يعجبني
• لما سمعتُ كلاماً لستُ أفهمهُ
• تركتُ نحوهم واللّه يعصمني
حتى تعاطوا كلامَ الزنج والرّوم
كأنّه زجل الغربان والبوم
من التّقحّم في تلك الجرائم
فأجاب معاذ هذا:

• عالجتّها أمرّد حتّى إذا
• سمّيتُ مَنْ يعرفها جاهلاً
• سهّل منها كلّ مُستَضَعِبٍ
شبتَ ولم تُخسِن أبا جادها
يُضدِرّها من بعد إيرادها
طوّدَ علا أقران أطوادها

وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ^(١)، فسمعه يقول لرجل: كيف تقول من ﴿تَوَزَّهُمْ أَزًّا﴾^(٢) يا فاعِلَ افْعَلْ. فقال له الأبيات كلّها.

بينما أجمع بعض النحويين على أن أبا^(٣) الأسود - وهو أولُ مَنْ استنّ العربية ووضع قياسها؛ هو الذي وضع الصّرف، وذلك حين دفع إليه عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - بصحيفة رسم فيها لأبي الأسود باب إن وباب الإضافة وباب الإمالة، ثم صتّف: باب التّعجب وباب الاستفهام.

إنّ نظرة سريعة على هذه الرواية تجعلنا نعزو وضع الصرف لسيدنا عليّ - كرم الله وجهه - ذلك أنّ باب الإمالة من مباحث التصريف. ولكن قبل أن نحكم لهذا أو ذاك علينا أن ندرك جيداً، أنّ التصريف في عهد معاذ الهراء لم يكن يعني أكثر من مسائل التمرين التي ذاعت واشتهرت^(٤) وهي

(١) كان من أعيان النحاة، أخذ عنه الكسائي وغيره، صتّف كتباً في النحو. مات سنة سبع وثمانين ومائة. وقيل: سنة تسعين. وكان يبيع الثياب الهروية، لذلك قيل له: الهراء. بغية الوعاة ٢/ ٢٩٠ - ٢٩٢.

(٢) مريم ٨٣/١٩.

(٣) الاقتراح ص ٢٠٣.

(٤) تذكرة النحاة ص ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٧ - ١٦٣.

ليست أصل التصريف، بل تعتمد في بنائها على معرفة الميزان الصّرفي والزوائد والإعلال والإبدال والإدغام. وذلك مما لا بدّ للنحوي من معرفته. فنظرة موضوعية للأمر تجعلنا نحكم أنّ النحويّ هو الصرفي - في ذلك الوقت - لا يجوز أن يستقلّ أحدهما عن الآخر، وكتاب سيبويه خير شاهد على ذلك، فقد أفراد في كتابه باباً سمّاه (التصريف والفعل).



الفصل الثالث:

الشافية لابن الحاجب^(١) (٦٤٦هـ)

مقدمة في التصريف. جمع فيها ابن الحاجب خلاصة فنّ التصريف في أوراقٍ قليلةٍ، كتبها بناءً على طلب مَنْ لا يسعه أن يردّه يقول: «^(٢) وبعد فقد التمس مني مَنْ لا تسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب، مقدمة في التصريف على نحوها. ومقدمة في الخط. فأجبتُه سائلاً متضرعاً أن ينفع بها كما نفع بأختهما والله الموفق».

طُبعت الشافية عدّة طبعات بعضها في الآستانة، كما طُبعت طُبعةٌ حديثةٌ صدرت عن دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) بتحقيق محمد نور الحسن وآخرين.

موضوعات الشافية:

يمكن تقسيم الشافية إلى ثلاثة أقسام:

١ - الأبنية،

وتشتمل على أبنية الاسم^(٣) الأصولِ ثلاثيةٌ ورباعيةٌ وخماسيةٌ؛ وعلى

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١.

(٢) الكليات ص ٧٩٦.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٧/١.

أبنية الفعل^(١) ثلاثية ورباعية، وعلى الميزان الصرفي^(٢) وانقسام الأبنية، إلى صحيح ومعتل، ثم موضوع الزيادة ومعناها وأغراضها وموضعها.

٢ - أحوال الأبنية.

درس فيها الأحوال^(٣) التي تعرض لأبنية الكلم التي قد تكون للحاجة - معنوية أو لفظية - وهي الأفعال: (الماضي والمضارع والأمر والمشتقات).

- وقد تدعو لتلك الأحوال التوسع في الكلام وهي: المقصور والممدود وذوي الزيادة.

- والأحوال التي قد تدعو إليها المجانسة (أو التناسب بين الأصوات) وهي الإمالة.

- والأحوال التي يدعو إليها الاستتقال وهي: تخفيف الهمزة، والإعلاء والإبدال والإدغام والحذف.

٢ - مسائل التمرين^(٤)؛

وهذه ليست من أحوال الأبنية، وقد وضعت لتمرين متعلم التصريف. وختم مقدمته (الشافية) بباب الخط، وبدأ تعريفه بقوله: «تصوير اللفظ بحروف هجائه».

الشروح التي أقيمت على الشافية:

١ - شرح الشافية^(٥) لأبي عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وهو مصنف المتن.

(١) شرح الشافية للرضي ٧/١.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٢/١.

(٣) شرح الشافية للرضي ٦٥/١.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.

(٥) كشف الظنون ١٠٢٠/٢.

٢ - شرح ^(١) الشافية لرّضي ^(٢) الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٠هـ).

أوله: «أما بعد حمد الله تعالى على توالي نعمه...».

٣ - شرح ^(٣) الشافية للحسن بن ^(٤) محمد بن شرفشاه العلوي الاستراباذي (ت ٧١٧هـ).

٤ - شرح ^(٥) الشافية لنظام الدين ^(٦) النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) (مخطوط).

٥ - شرح ^(٧) الشافية لأحمد بن الحسن ^(٨) فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ).

أوله: «نحمدك يا من بيده الخيرُ والجود...».

قال: «لَمَّا كَانَتْ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى فَوَائِدَ شَرِيفَةٍ لَمْ يَتَّفَقْ

(١) كشف الظنون ١٠٢٠/٢.

(٢) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، توفي بحدود ٦٨٤ هـ، من تصانيفه: حاشية على شرح تجريد العقائد الجديد، والحاشية القديمة، شرح الكافية لابن الحاجب وغير ذلك، هدية العارفين ١٣٤/٦.

(٣) كشف الظنون ١٠٢٠/٢.

(٤) كان يتوقد ذكاءً وفطنةً وكان يجيد درس الحكمة، كتب: الحواشي على التجريد، وشرح مقدمة ابن الحاجب بثلاث شروح، أشهرها المتوسط وشرح الشافية في التصريف. مات سنة ٧١٥ هـ وقيل ٧١٨ هـ. بغية الوعاة ١/٥٢١-٥٢٢.

(٥) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٦) نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين الخرساني المعروف بالنظام الأعرج النيسابوري، توفي سنة ٧٢٨ هـ من تأليفه: تعبير التحرير في شرح المجسطي، تفسير القرآن كبير في مجلدات، توضيح التذكرة النصيرية في الهيئة شرح الشمسية في المنطق، شرح مفاتيح العلوم للسكاكي وغير ذلك. هدية العارفين ٥/٢٨١.

(٧) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٨) أحمد بن الحسن الجاربردي فخر الدين أبو المكارم الشافعي. ولد سنة ٦٦٤ هـ وتوفي سنة ٧٣٢ وقيل ٧٤٦ هـ له من التصانيف: حاشية على الكشف للزمخشري، السراج الوهاج في شرح المنهاج للبيضاوي، شرح أصول البزدوي، شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف. بغية الوعاة ١/٣٠٣، هدية العارفين ٥/١٠٦.

لها شرحٌ يذللُ صعابها، أشار إلي جمعٌ من الفضلاء أن أكتب لها شرحاً ينحل به ألفاظها، حتى توسلوا إليّ بما لا تسعني مخالفته وهو الوزير: محمد بن الوزير علي الساوي فشرعتُ متوسطاً بين الإيجاز والإكثار.

٦ - شرح ^(١) الشافية لأحمد ^(٢) بن عبد القادر بن مكتوم ٧٤٩هـ.

٧ - عمدة ^(٣) الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، لابن هشام، عبد ^(٤) الله بن يوسف جمال الدين بن هشام.

٨ - شرح الشافية ^(٥)، لجمال الدين عبد ^(٦) الله بن محمد الحسيني النيسابوري ٧٧٦هـ.

ذكر أنه ألقه للأمير الجاوي من أمراء مصر.

أوله: «الحمد لله الذي علا بحوله...».

٩ - حاشية على ^(٧) شرح الشافية للجاربردي لابن جماعة عز الدين ^(٨) محمد بن أحمد ٨١٦هـ. أولها: «أحمدُ الله على نعمه».

(١) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٢) ولد بمصر سنة ٦٨٢هـ وتوفي بها سنة ٧١٩هـ، من تصانيفه: تلخيص تاريخ القفطي، الجمع بين العباب والمحكم في اللغة، وشرح الشافية لابن الحاجب. بغية الوعاة ٣٢٦/١-٣٢٧. وهدية العارفين ١١٠/٥.

(٣) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٤) ولد سنة ٧٠٨هـ، ولازم الشهاب عبداللطيف، أتقن العربية ففاق الأقران والشيخ، توفي سنة ٧٦١هـ. له تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب، والتوضيح على الألفية، وشرح التسهيل، وشذور الذهب. إشارة التعيين ص ٣٤١ وبغية الوعاة ٦٨/٢ - ٦٩.

(٥) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٦) يعد أكبر لغوي في عصره، كان يدرس في المدرسة الأسدية في حلب، ثم انتقل إلى دمشق فالقاهرة، ومات بها سنة ٧٧٦هـ من مؤلفاته: شرح قصيدة البستي. العباب شرح اللباب، شرح الشافية، شرح لب اللباب. وبغية الوعاة ٢٨٧/١ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٩٠/٦.

(٧) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٨) ولد سنة ٧٥٩هـ، أتقن العلوم ويرع في سائر الفنون، أقرأ وتخرّج به جماعة وطبقات من الخلق. من تصانيفه: شرح جمع الجوامع، حاشية على شرح الشافية للجاربردي، مختصر التسهيل المسمى بالقوانين. مات بالطاعون سنة ٨١٩هـ بغية الوعاة ٦٦٣/١.

١٠ - الدرر الكافية في حل شرح الشافية:

أولها: «نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان».

١١ - الصافية^(١) في شرح الشافية: تصنيف يوسف^(٢) بن عبد الملك بن عبد الغفور الرومي المعروف بـ قره سنان ٨٥٢هـ.

١٢ - حاشية^(٣) على شرح الجاربردي للعلامة: بدر الدين^(٤) محمود بن أحمد العيني ٨٥٥هـ.

١٣ - الطراز^(٥) اللازوردي للسيوطي^(٦) ٩١١هـ.

١٤ - شرح^(٧) علاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي ت ٨٧٩هـ (بالفارسية).

١٥ - المناهج^(٨) الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ٩٢٥هـ (وهو موضوع البحث).

(١) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٢) من تأليفه: حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة، الصافية شرح الشافية لابن الحاجب، الضمائر، المضبوط شرح المقصود في التصريف.. هدية العارفين ٦/٥٦٠.

(٣) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٤) ولد سنة ٧٦٢هـ، كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية. له مصنفات منها: شرح البخاري، شرح الكنز، شرح المجمع..... بغية الوعاة ٢/٢٧٥.

(٥) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٦) جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة في القاهرة، نشأ يتيماً وحفظ القرآن وهو في الثامنة من عمره، لازم أكثر شيوخ عصره وأخذ عنهم كالسخاوي والسيرافي والكافجي وغيرهم. تولى التدريس بالشيخونة وتصدى للإفتاء. ترك مؤلفات في مختلف العلوم: المزهر في اللغة، الاقتراح في أصول النحو وجمع الهوامع والأشياء والنظائر وتاريخ الخلفاء وغيرهم. توفي سنة إحدى عشرة وتسعمئة. حسن المحاضرة ١/٣٤٤-٣٧٧.

(٧) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٨) كشف الظنون ١٠٢٢/٢. وهو موضوع البحث.

- ١٦ - شرح الشافية^(١) لعصام الدين الإسفراييني، عصام^(٢) الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عريشاه ٩٤٥هـ.
- ١٧ - شرح^(٣) الشافية لأحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي مات في حدود ٩٩٠هـ.
- ١٨ - كفاية^(٤) المفرطين لمحمد بن طاهر بن علي المولوي نظام الدين بحر الكجراتي.
- ١٩ - الغنية^(٥) الكافية من بغية حل الشافية لإبراهيم^(٦) بن أحمد بن الملاء الحبي ١٠٠٣هـ وصل فيه إلى باب الخط.
- ٢٠ - شرح^(٧) الشافية لأبي جمعة سعيد^(٨) بن مسعود المراكشي الصنهاجي ١٠١٦هـ.
- ٢١ - المناهل^(٩) الصافية على المناهج الكافية لأبي بكر إسماعيل^(١٠) بن شهاب الدين الشنواني ١٠١٩هـ.

(١) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٢) كان أستاذاً في مدرسة شاه رخ موسى في هراة في عهد السلطان حسين بيقرة توفي سنة ٩٤٤هـ في سمرقند. من تصانيفه: ميزان الأدب في العلوم الثلاثة: الصرف والنحو والبلاغة، رسالة في علم المجاز، حاشية على الجاربردي، حاشية على شرح الجرجاني... تاريخ الأدب العربي ١٦٥/٩.

(٣) كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٤) تاريخ الأدب العربي ٣٣٠/٥.

(٥) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٦) أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن يوسف الحصفكي المعروف بابن الملاء ولد سنة ٩٣٧هـ وتوفي سنة ١٠٠٣هـ له من التصانيف: الروضة الوردية في الرحلة الرومية، شرح الشافية في التصريف، شرح الشواهد للسيوطي، شرح العزي للزنجاني وغيرهم.. هدية العارفين ١٥١/٥.

(٧) تاريخ الأدب العربي ٣٣٠/٥.

(٨) له من التصانيف: إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب، نظم الفرائد الغرر في سلك فصول الدرر. الأعلام للزركلي ١٠٢/٣.

(٩) تاريخ الأدب العربي ٣٣٠/٥.

(١٠) الأعلام ١٧٧/٣.

- أولها: (الحمد لله الذي صرّف قلوبنا لتصريف البيان وإيضاح المعاني . . .).
- ٢٢ - المناهل^(١) الصافية للطف الله^(٢) بن محمد بن الغياث ١٠٣٥هـ.
- ٢٣ - الصافية^(٣) لإبراهيم^(٤) بن محمد المعروف، جاوش زاده الرومي الحنفي ١٠٥٠هـ.
- ٢٤ - العافية^(٥) في شرح الشافية، للشيخ رضي الله محمد أمين التفرشي الهندي ١١٥٤هـ.
- ٢٥ - فوائد^(٦) الشافية، لحسين^(٧) بن أحمد زيني زاده ١١٦٧هـ.
- ٢٦ - شرح^(٨) الشافية، لعبدالله^(٩) بن عبدالعزيز الباليكسري الشهير بالصلاحي ١١٩٦هـ.
- ٢٧ - شرح^(١٠) الشافية لعبدالباسط^(١١) بن رستم علي القنوجي ١٢٢٣هـ.
-
- (١) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.
- (٢) لطف الله بن محمد بن الغياث بن الشجاع بن الكمال الظفيري اليمني، توفي سنة ١٠٣٥هـ من تصانيفه: الإيجاز في المعاني والبيان، شرح الفصول اللؤلؤية، المناهل الصافية على الشافية. هدية العارفين ٨٤٠/٥، والأعلام ٢٤٢/٥.
- (٣) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.
- (٤) صنف: الصافية شرح الشافية. الصحائف في الفرائض، فجمع اللطائف في شرح الصحائف. ذيل الكشف ٣٨/٤.
- (٥) إيضاح المكنون ٩١/٤، وتاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.
- (٦) إيضاح المكنون ٢٠٧/٤، وتاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.
- (٧) توفي في حدود سنة ١١٦٨هـ، له من الكتب: تعليق الفواصل على إعراب العوامل، الفوائد الشافية في إعراب الكافية، حل أسرار الأخيار في معرب الإظهار. هدية العارفين ٣٢٦/٥.
- (٨) إيضاح المكنون ٣٨/٤.
- (٩) توفي سنة ١١٩٧هـ. له من الكتب: توفيق العيون في حق إيمان فرعون، رسالة النفشبنديّة، شروح الحجزية لابن الفارض، شرح الشافية وغير ذلك... هدية العارفين ٤٨٥/٥.
- (١٠) تاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.
- (١١) توفي سنة ١٢٣٣هـ: له أربعون ثنائياً في الحديث، زبدة الفرائض، عجيب البيان في علوم القرآن... هدية العارفين ٤٩٤/٥.

٢٨ - شرح الشافية^(١) لأحمد بن^(٢) عبدالكريم الحاج عيسى الترماني

١٢٨٢هـ.

توجد ثمة شروح أخرى لم يُذكر زمنها:

- شرح الموصلي.

- شرح فتح الله الآمدي.

- شرح أبي الحسن علي الكيلاني.

- شرح محمد هادي بن عبدالمولى محمد صالح المازنداراني.

كما يوجد شروح كتبت بالفارسية والتركية أشار إليها حاجي خليفة ١٠٢١/٢ - ١٠٢٢ وبروكلمان ٣٣٠/٥ - ٣٣١ ويوجد للشافية شرح بالقول، للمولى عصام الدين الإسفرايني ٩٦٣هـ.

منهج ابن الحاجب:

يمتاز منهج ابن الحاجب بأمرين بارزين:

١ - الوضوح والإيجاز:

حيث كانت عباراته واضحة سهلة موجزة بعيدة عن المنطق والفلسفة التي امتلأت بها كتب النحو المتأخرة. ويظهر ذلك واضحاً في:

أ - عرضه القواعد بعبارات موجزة لا إسهاب فيها.

ففي باب اسم المزة قال^(٣):

«والمزة من الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه على فعله، نحو ضربة وقتلة، وبكسر الفاء للنوع، نحو ضربة وقتلة، وماعده على المصدر المستعمل...».

(١) تاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.

(٢) الأعلام ٨٤/٢.

(٣) شرح الشافية للرضي ١٧٨/١.

ب - استعماله الشاهد،

- القرآن الكريم: لا يشير ابن الحاجب إلى الآية ولا إلى موضعها، فتراه يسردها وكأنها مثالٌ عاديٌّ: «^(١) والجِبُّ، إن ثبتت فعلى تداخل اللغتين في حَزفي الكلمة».

- الشعر: قد يكتفي بذكر كلمة، فلا يشير إلى أنها شعر، ولا يُتمّه ولا يشير إلى قائله «^(٢) عاور».

- الأمثلة: قد يكتفي بكلمة واحدة توضّح مقصوده: «^(٣) وللأسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية وهي: فِلس، قَرَس، كَتِف، عَضْد، جَبَر، عَنَب، قُفْل، صُرْد، عُنُق».

- أما أقوال العلماء، فكان يورد بعض خلافاتهم مع أدلة كل منهم: «ثم إن^(٤) كان قلبٌ في الموزونِ قلبت الزنة. ويعرف القلب بأصله... أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أشياء، فإنها لفعاء، وقال الكسائي: أفعال. وقال الفراء: أفعاء. وأصلها أفعلاء».

٢ - الترتيب والتنظيم:

كان يبدأ الباب بتعريفه، ثم في شرحه وتفصيله. ففي باب الخط قال^(٥): «الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه».

وقد يدخل في الباب بذكر الأوزان والأمثلة قال^(٦) في باب قسم الآلة: «الآلة على مِفْعَلٍ مِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كالمِحْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة...».

(١) شرح الشافية للرضي ٣٥/١.

(٢) شرح الشافية للرضي ١٣١/٣.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٥/١.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢١/١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣١٢/٣.

(٦) شرح لشافية للرضي ١٨٦/١.

وكان يبدأ بما هو قياس في أثناء بسط القضية، وقد يتبعه بما هو غالب أو نادر، ففي باب الميزان الصريفي قال^(١):

«... وَسُحْنُونَ وَعُثْنُونَ فُعْلُولًا لِدَلِكْ وَلِعَدَمِهِ وَسَحْنُونَ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ فَفَعْلُونَ لَا فَعْلُولَ كَحَمْدُونَ، وَهُوَ مَخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ، لِنُدُورِ فَعْلُولٍ، وَهُوَ صَعْفُوقٌ، وَخَزْنُوبٌ ضَعِيفٌ، وَسَمْنَانٌ فَعْلَانٌ، وَخَزْعَالٌ نَادِرٌ، وَبُطْنَانٌ فَعْلَانٌ، وَقِرْطَاسٌ ضَعِيفٌ، مَعَ أَنَّهُ نَقِیْضُ ظَهْرَانٍ».

مصادر ابن الحاجب:

لم يشر ابن الحاجب في مقدمته (الشافية) إلى شيء من مصادره التي اعتمد عليها، وغاية ما نقف عليه إشارات إلى أقوال العلماء^(٢) كأبي عمرو بن العلاء الخليل وسيبويه ويونس والكسائي والفراء والأخفش، وأبي علي في أثناء عرضه لخلافات العلماء، وليس في أيدينا دليل على أنه رجع إلى كتبهم أو إلى كتب نقلت عنهم لكننا في أثناء قراءة شرح الشافية للرضي نجده يشير إلى الزمخشري، تارة بقوله: ^(٣) (رَدُّ عَلَى الزَمَخْشَرِيِّ) وتارة بقوله ^(٤) (رَدُّ عَلَى جَارِ اللَّهِ) مما يشير إلى أنه أطلع على المفصل. وما يؤكد هذه الصلة إشارة السيوطي في أثناء ترجمته لابن الحاجب نقل قول ابن مالك فيه: ^(٥) (إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل). وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري لم يعقد في كتابه (المفصل) باباً حمل مصطلح التصريف، بل إن أكثر أبوابه وقعت تحت ما يسمى بالمشارك^(٦).

بناءً على ما سبق، وبإجراء مقارنة بين ما في المفصل وما في الشافية نقف على ما يلي:

(١) شرح الشافية للرضي ١٠/١-١١.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢١/١، ٢٠/٢.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٣٩/٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣٨٠/٢.

(٥) بغية الوعاة ٥٥/١.

(٦) المفصل ص ٣٣٥.

- يكون الالتقاء بين الكتابين التقاء تاماً أحياناً، ففي باب التصغير قال^(١) ابن الحاجب:

«ويزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاء، تاء كُعَيِّنَة، وأذِيَنَة، وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ شاذٌّ، بخلافِ الرباعي كَعُقَيْرِب، وقُدَيْدِيَمَة وورِيَنَة شاذٌّ، وتُحَدَفُ ألفُ التانيثِ المقصورة غير الرابعة كَجَحْيَجِب وحُوَيْلَى في جَحْيَجَبَى وحَوَلَايَا، وتثبتُ الممدودة مطلقاً ثبوتُ الثاني في بعلبك».

قال^(٢) الزمخشري:

«وتاء التانيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدرة. فالظاهرة ثابتة أبداً، والمقدرة تثبت في كلِّ ثلاثيٍّ إلا ما شذَّ نحو عُرَيْسٍ وعُرَيْبٍ، ولا تثبت في الرباعيِّ إلا ما شذَّ من نحو قُدَيْدِيَمَة وورِيَنَة. . . وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة تثبت نحو حُبَيْلَى وسقطت خامسة فصاعداً كقولك: جَحْيَجِب وقُرَيْقِر في جَحْيَجَبَى وقُرْقَرَى وحَوَلَايَا».

ونقف أحياناً على أبواب أفاد منها ابن الحاجب في شيء من المادة. ففي باب الاسم الثلاثي.

قال^(٣) ابن الحاجب:

«وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثنتي عشرة، سقط منها فِعْلٌ وفِعْلٌ استقلاً، وجُعِلَ الدُّبْلُ منقولاً، والجِبْكَ إن ثَبِتَ فَعَلَى تداخل اللغتين في حرفي الكلمتين، وهي فُلَسٌ، فَرَسٌ، كَتِفٌ عَضُدٌ، حَبَرٌ، عَنَبٌ، إِبِلٌ، قُفْلٌ، صُرْدٌ، عُنُقٌ».

قال^(٤) الزمخشري:

«للمجرد منها عشرة أبنية أمثلتها: صَقَرٌ، وَعِلْمٌ، وَبُرْدٌ، وَجَمَلٌ وَإِبِلٌ، وَكَتِفٌ، وَرَجُلٌ، وَضِلْعٌ، وَصَنْدَرٌ».

(١) شرح الشافية للرضي ٢٣٧/١.

(٢) المفصل ص ٢٠٤.

(٣) شرح الشافية للرضي ٣٥/١.

(٤) المفصل ص ٢٤٠.

وَيَرُدُّ الْمَسْأَلَةَ أحياناً من دون إشارة إلى صاحبها، وقد أشار الرّضي في شرح الشافية إلى بعضها كقوله^(١):
 «وَعَدُّ سَبْعِينَ الْكُسْكُسَةِ غَلَطٌ، رد على جار الله فإنه عدّها من حروف الزيادة».



(١) شرح الشافية للرّضي ٣٨٠/٢.

الفصل الرابع:**منهج الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه**

أشار الشيخ زكريا في مقدّمة شرحه^(١) إلى أنّه وضع شرحه على «الشافية»؛ ليحلّ ألفاظها ويبرز دقائقها ويحقّق مسائلها ويحرّر دلائلها على وجه لطيف ومنهج منيف خالٍ عن الحشو والتّطويل حاوٍ للدلائل والتّعليل، وإلى أنّه سمّاه «المناهج الكافية في شرح الشافية».

وإنّني في دراستي هذه التي تبحث في منهج الشيخ زكريا سأحاولُ تتبّع طريقته في العرض والشرح والاستدلال؛ لمعرفة مدى مصداقيته ودقّته والتزامه بما تعهّده في المقدّمة.

تقومُ طريقته في تناوله أبواب كتابه على تقطيع متن الشافية إلى مقاطع يحسنُ الوقوف عليها، وهذه المقاطع تختلفُ طولاً وقصراً بحسب مقتضيات البحث والشرح. فكثيراً ما يقفُ على حرفٍ واحدٍ من حروف العطف أو الجزّ، أو على كلمةٍ أو كلمتين قال^(٢): «ومثال الثالث (اغزُن) يا رجالُ (وارمين) يا امرأة».

وقال^(٣): «فَعِلَ بالكسر (وقد جاء) من الألوان (أَدِمَ وَسَمِرَ) ونحوهما

(١) المناهج الكافية في شرح الشافية ص ١.

(٢) التحقيق ص ١٨٦.

(٣) التحقيق ص ١٦٧.

ومن العيوب (عَجَفَ)؛ أي: هُزِلَ بناؤه للمجهول (وَحِمَقَ)، أي: قَلَّ عقله (وَحَرَفَ)؛ أي: لم يرفق في فعله (وَعَجِمَ)، أي: عَيَّ من العُجْمَةِ، وهي عَيُّ من اللِّسَانِ» ونادراً ما يطول المقطع عنده وذلك حين يسوق الأبنية والأوزان.

قال^(١): «وبما تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ أبنية الثلاثي المجرد على رأيه عشرة: وهي: فَلَسَ وَفَرَسَ وَكَيْفَ وَعَضُدَ وَجَبَرُ وَعَيْبَ وَإِيلَ وَقُفَلَ وَصُرَدَ وَعُنُقَ».

أما طريقته في افتتاحه الباب فتختلف بين باب وآخر فتارة يفتتحه بتعريفه لغوياً ثُمَّ يتبعه بالتعريف الاصطلاحي. كما أورده المصنّف. ففي باب الوقف قال^(٢):

«الوقف لغة: مصدرٌ وقفْتُ الشيءَ، أي: حبسته، فوقفَ وقوفاً، أي: انحبس. واصطلاحاً قطعُ الكلمة عما بعدها ولو مقدراً».

وتارة يفتتح الباب بتعريفه كما أورده المصنّف - مضيفاً إليه من المعاني والأمثلة ما يوضحه قال^(٣) في باب المصغر:

«هو الاسمُ المزيّد فيه شيءٌ ممّا يأتي ليدلّ على تقليلٍ إمّا لحقارة ما قد يُتَوَهَّمُ عِظْمُهُ، مُبْهِماً كان سببها كَرُجَيْلٍ وَعَمِيرٍ، أو معيناً كَعَوْنِلِمٍ وَزَوْنِيْدٍ، وإمّا لتقليلٍ ما قد يُتَوَهَّمُ كَثْرَتُهُ كدُرَيْهَمَاتٍ ودُنَيْنِيرَاتٍ، وإمّا لتقريب ما قد يُتَوَهَّمُ بُعْده...».

وتارة أخرى يفتتح الباب بتعريف نَهْلَهُ من مَعِينٍ ثقافته وحفظه وعلمه وتجربته، وذلك حين يُغْفَلُ المصنّفُ التعريف بادئاً بِذِكْرِ قاعدةٍ صرفيّةٍ أو إصدارِ حُكْمٍ - كما في باب الابتداء قال^(٤):

«هو الأخذُ في النُطْقِ بالحرفِ بعد الصّمتِ، لا الأخذُ في النُطْقِ به بعدَ ذهابٍ ما قبله كما تخيّلَهُ بعضهم إذ لا يُبتدأُ إلّا بمتحرّكٍ».

(١) التحقيق ص ١٥١.

(٢) التحقيق ص ٣٣٦.

(٣) التحقيق ص ٢١٠.

(٤) التحقيق ص ٣٢٦.

وقال^(١) في باب التقاء الساكنين:

«ممتنع من حيث يمتنع الابتداء بالساكن؛ لأنَّ الساكنَ الأوَّلَ على صورة الموقوف عليه...».

وقد يبدأ الباب بمقدمة يوجزُ فيها أقسامه ومنهج المصنّف في ترتيبه والسّير عليه. ففي باب الجمع قال^(٢):

«ومفردُ المُكسّرِ إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسيّ. والثلاثيّ إمّا مُجرّد أو مزيد فيه، وكلّ منهما إمّا اسم أو صفة، وكلّ منهما إمّا مذكّر أو مؤنث. وقد أخذ في بيانها مقدّمًا الثلاثيّ لتقدمه وخفته وكثرة أبحاثه...».

وكان يغفلُ عن تصدير المتن بكلمة «يقول» أو «قوله» مخالفاً بذلك مَنْ سبقه من الشّراح. حتى إنّ الأمر ليختلط على مَنْ لم يكن حافظاً للمتن أو مُطلِعاً عليه، وربما يعودُ السببُ في ذلك إلى اعتماده على حفظ المتلقي للمتن؛ لأنَّ الشافية من المقدّمات التي اعتنى بحفظها طلبُ العلم كما اعتنى بشرحها الشّراح، على أنّه يمكن للقارئ أو السامع التفريق بين المتن والشّرح بإحدى ثلاث طرق:

- الأولى: استخدامه ألفاظاً تفيد الشرح من مثل: نحو، أي، أراد، يريد...
- الثانية: شرح الشّراح وتعليقه باستخدامه ضمير الغائب مُشيراً به إلى المصنّف، أو بضبط حركات كلمة ما.
- الثالثة: الشرح اللغويّ للكلمات التي ساقها المصنّف في المتن علماً أنّه لم يتعرّض لشرح كلمة ما.

فالشارحُ يعمدُ لى ضبط ما في المتن من أبنية ضبطاً لفظياً وكأنّه يخشى على السامع غفلته وعدم دقته في الضبط، كيف لا، والصرف إنّما مبناه على الحركات والسكون، قال^(٣) في باب الجمع:

(١) التحقيق ص ٣١٠.

(٢) التحقيق ص ٢٥٩.

(٣) التحقيق ص ٢٧٨.

«وَسَمَحَاءَ - بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحٌ ثَانِيهِ - فِي سَمَحٍ، لِلكَرِيمِ، وَنَحْوِ جَلْفٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانِ ثَانِيهِ أَي: جَافٍ، وَنُصْفٌ بِضَمَّتَيْنِ فِي نَصْفٍ...».

ويقول^(١): «نَحْوِ عَجَزٍ لِمُؤَخَّرِ الشَّيْءِ، أَي: مِنْ كُلِّ اسْمٍ صَحِيحٍ مَفْتُوحٍ أَوَّلُهُ، مَضْمُومٍ ثَانِيهِ. جَمَعَهُ عَلَى أَعْجَازٍ فِيهِمَا فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ...».

ولجأ الشارح أيضاً إلى شرح ألفاظ المتن مدلاً على حفظه وإتقانه؛ وليبين أن لا انفصال بين التصريف واللغة، فقد اهتم الصرفيون بالمسائل، ولم يلقوا بالآل لشرح المعاني حرصاً على عدم الخروج عنها، فأقبل الأنصاري على تفسير الكلمات ليُعلمنا أن ذلك لا يمنع من متابعة المسألة. ثم إنه ربما لمس حاجة المتعلمين والقارئ إلى هذه المعاني وهو هنا يختلف في ذلك بين كلمة وأخرى، فقد تحتمل الكلمة معنى واحداً وقد تحتمل أكثر من معنى، فتراه يسوقها واثقاً من حفظه أشدَّ الثَّقة قال^(٢):

«بَزَّالُ الدِّيَكِ بَزَّالَةٌ؛ إِذَا رَدَّ بُرَائِلُهُ، أَي: رِيَشَ قِفَاهُ إِلَى رَأْسِهِ عِنْدَ الْهَرَّاشِ مِثْلًا، وَنَحْوِ تَكَرُّفِ السَّحَابِ، أَي: ارْتَفَعَ...».

وقال^(٣) أيضاً:

«وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعُورُ لِمَوْضِعٍ عِنْدَ حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، وَلِشَجَرٍ يُسْتَاكُّ بِهِ، وَلِكِسَاءٍ يُجْعَلُ عَلَى عَجَزِ الْبَعِيرِ، وَلِلدَّاهِيَةِ، وَلِلْبَاطِلِ».

كما كان يعمد أحياناً إلى المفاضلة اللغوية بين معنيين؛ ليدفع الوهم عن ذهن السامع أو القارئ قال:

«ونحو^(٤) اكتسب. فالإكتسابُ تحصيلُ الشيءِ بالمبالغةِ والاعتمادِ فيه، بخلافِ الكَسْبِ؛ فَإِنَّ تَحْصِيلَهُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ، لِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ تنبيهاً على لطفه بخلقه، حيث أثبت لهم ثواب

(١) التحقيق ص ٢٦٤.

(٢) التحقيق ص ٣٩٧.

(٣) التحقيق ص ٣٩٩.

(٤) التحقيق ص ١٦٨.

الفعل الحَسَنَ على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل القبيح إلا على وجه المبالغة والاعتمال فيه...».

وكان الشارح في شرحه اللغوي، يشير - أحياناً - إلى المصدر الذي أخذ المعاني منه، وكان تاج اللغة أول ذلك، نحو:

«يقال^(١): بُزِمَ أَغْشَارٌ، إذا كانت البُزْمَةُ - وهي القِدْرُ من الحجر - متكسرة قطعاً، ويقال: الأعشارُ لِقَوَادِمِ ريش الطائر، قاله الجوهري».

إلا أن السمة العامة في الشرح اللغوي اعتماده على ذاكرته وحفظه وعدم تحديد مصدر للمعاني التي يسوقها.

يقوم الشرح في مجمله على بسط الآراء والمذاهب والاختيارات والمفاضلة بينها، ورد بعضها، واختيار الأنسب منها. وكان للشارح طريقتان:

الأولى: ذكُرَ أقوال العلماء وآرائهم وحججهم.

الثانية: ذكُرَ الخلافات النحوية متمثلة بمدرستي البصرة والكوفة.

أما الطريقة الأولى: وهي الأوسع انتشاراً في الشرح، فتقوم على بسط أقوال العلماء وآرائهم، وهو هنا قد يذكر أسماء النحويين أو الشراح وقد يكتفي عنهم بمثل: «قيل، قال بعضهم، قال بعض الشراح، قال بعض الفضلاء...».

وقد يأتي بآراء النحويين وخلافاتهم من غير أن يتدخل بشرح أو تعليق كما في قوله^(٢):

«والزائد في نحو كَرَمَ، الثاني؛ لأنه المحل الذي احتجنا عنده إلى دعوى الزيادة، وهذا قول الجمهور. وقال الخليل الحرف: الأول؛ لأنَّ الحُكْمَ على الساكنين بالزيادة أولى قليلاً للمجاز، وحُمِلَ عليه المتحرك وجوزَ سبويه الأمرين لِتَعَادُلِ الأمارتين عنده».

(١) التحقيق ص ٢١٢.

(٢) التحقيق ص ٣٩٥.

وقد يأتي برأي نصّ عليه نحوئي غيره، ثم يسوق عليه استدراكات أخرى تبين وهنّ الحُكم الذي نصّ عليه.

قال^(١) في باب الجمع:

«ونصّ سيبويه على أنّ العَرَبَ لا تجمعُ الأرضَ جمعَ تكسير، لكن جاء جمعُها على أراضٍ، وحكى أبو زيد فيه: أَرُوضاء، وأبو الخطاب: أَراضا بالمدّ».

ويعمد أحياناً إلى عرض رأي، ثم يُوردُ عليه اعتراضاً أو أكثر، مبيّناً حُجّة كلّ فريق، ثم يختتم الخلاف بطرح رأيه الذي يراه الأنسب والأصح، قال^(٢):

«كالماضي فإنّه بُني على الحركة تشبيهاً بالمضارع، فشُبّهت حركته بحركته؛ ولأنّه لو قيل: ضَرَبَ، لالتبسَ بضميرِ المفعول. قاله المبرّد واعتراض عليه بأنّه منقوضٌ بنحو: «لم يَغْزِه». وأجيب: بأنّهم حملوا «لم يَغْزِه» على نحو «قَه»؛ لأنّ الأمرَ مأخوذاً من المضارع، فلذلك جَوّزوا «لم يَغْزِه» دون ضَرَبَ».

وقال: «وفي^(٣) يا هَنَاءُ في النداء على رأي وأصله هَنَأُو، من الهَنَ، أبدلت الواو ألفاً كما في كَسَاء، ثمّ قلبت الألف هاء لا همزة؛ لثلاثاً يُظنّ أنّه فعّالٌ من التَّهْنِية. وقيل: إنّها أبدلت من همزة مُبدَلةٍ من واو. وقيل: إنّها أصليّة لا بَدَل، وضَعُفَ بِقِلَّةِ باب سَلِس، وإن فُصِّلَ بين المِثْلَيْنِ بحرفين؛ لأنّ الألفَ غيرُ مُعْتَبَرةٍ، لزيادتها وعدم حسانتها. وقيل: الألفُ بَدَلٌ من الواو، والهاءُ للسكّات وقيل: الألفُ والهاءُ زائدتان، والهاءُ للسكّات، واللامُ محذوفةٌ كما في هَتَّ وهَنَّة، ويُبْطِلُهُ وما قبله جوازُ تحريكها في السَّعة».

(١) التحقيق ص ٢٧٥.

(٢) التحقيق ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٣) التحقيق ص ٥١٦.

وأجيب بأنه وَصَلَ بَيِّنَةُ الْوَقْفِ، وَشَبَّهَ هَاءَ السَّكْتِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ.

الطريقة الثانية: ذَكَرَ الْخِلَافَاتِ التَّحْوِيَّةَ مُتَمَثِّلَةً بِمَدْرَسَتِي الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، وَكَانَ الشَّارِحُ يَذْكُرُ حُجَّةَ كُلِّ مَدْرَسَةٍ وَالْأَمْثَلَةَ الَّتِي اعْتَمَدَتْهَا سِوَاهُ كَانَتْ آيَةً قَرَأْنِيَّةً أَمْ بَيْتًا مِنَ الشُّعْرِ، ثُمَّ يَخْتَارُ الشَّارِحُ مَا يَرَاهُ الْأَصَحَّ بَعْدَ أَنْ يُقَنِّدَ حُجَّةَ الْمَدْرَسَةِ الْآخَرَى. وَتَجِدُزُ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَظْهَرِ تَعْصُّبُهُ لِمَدْرَسَةٍ دُونَ أُخْرَى، فَلَا هُوَ بَصْرِيٌّ وَلَا كُوفِيٌّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصْدُرُ فِي تَعْلِيلَاتِهِ عَنْ قَنَاعَةٍ عَقْلِيَّةٍ، قَنَاعَةٍ عَالِمٍ دَرَسَ وَاخْتَارَ مَا صَحَّ عَنْهُ لَا مَا صَحَّ عِنْدَ صَاحِبِهِ أَوْ أَسَاتِذِهِ. قَالَ:

«وَأَسَمُ^(١) أَصْلُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ سِمَمٌ كَقِنَوٌ، حُذِفَتْ وَآوُهُ لِلثَّقَلِ بِتَعاقُبِ الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ عَلَيْهَا، وَنَقَلَ سَكُونِ الْمِيمِ إِلَى السَّيْنِ لِتَعاقُبِ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ عَلَيْهَا ثُمَّ أَتَى بِالْهَمْزَةِ.

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ: وَسَمٌ، أَيُّ: عَلَامَةٌ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ عَلَامَةٌ عَلَى مُسَمَّاهُ. وَالْمَخْتَارُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَكْسِيرِهِ: أَسْمَاءٌ، وَفِي تَصْغِيرِهِ: سَمَيٌّ وَعِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ سَمَيْتُ. وَلَوْ صَحَّ الثَّانِي، لَقِيلَ: أَوْسَامٌ. وَوُسَيْمٌ وَوُسَمْتُ».

وَقَدْ يَكْتَفِي أحياناً بِإِيرَادِ رَأْيِ مَدْرَسَةٍ دُونَ أُخْرَى فِي مَعْرُضِ إِثْبَاتِهِ لِلْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَعْرِضُهَا وَيُشْرَحُهَا.

قَالَ^(٢):

«وَسَادِسُهَا زِيَادَةُ الْأَلْفِ، كَائِنَةً فِي الْوَقْفِ عَلَى أَنَا ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا بُنِيَ عَلَيْهَا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ النَّاصِبَةِ، وَلَا يُوقَفُ عَلَيْهِ بِسَكُونِ الثَّوْنِ كَمَا يُوقَفُ عَلَى هُوَ وَهِيَ؛ لِأَنَّ الثَّوْنَ أَخْفَى مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ أَمَّا فِي الْأَصْلِ فَجِيءَ بِالْأَلْفِ وَبِدُونِهِ، وَقَدْ كَثُرَتِ الْأَلْفُ حَتَّى قَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ».

(١) التحقيق ص ٣٢٨.

(٢) التحقيق ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

وكان المصنّف واحداً من النحويين الذين ناقشهم الشارح، وتعرض لهم، مبيّناً مواطن الضعف، فكان يقابل رأيه برأي التحويين السابقين واللاحقين، ففي باب التصغير قال^(١):

«وفي قوله كغيره «وَأَلْفِي التَّائِيثِ» تغليب على مذهب غير الجمهور؛ لأنّ علامة التائيث في الممدودة عنده: الهمزة لا الألف؛ لأنّ أصل حمراء مثلاً حَمَرَى بِالْفِ مقصورة زيدت قبلها أَلْفٌ أخرى».

كما اعترض على بعض عبارات المصنّف التي وجّدها غير دقيقة أو لا تفي بالمعنى، واتّسمت مراجعته للمصنّف بالأدب والكياسة وابتعد أسلوبه عن القدح والتجريح.

قال^(٢) في باب التصغير:

«ولو قال: «وحرف العِلَّةِ» بَدَلْ قَوْلِهِ: «المَدَّة» لَكَانَ أَوْلَى؛ ليشمل نحو جُلَيْلِيز في جَلُوز، ومُسَيَّرِل في مُسْرُول».

كما كان يعمد في أكثر الأحيان إلى إضافة أمثلة توضيحية مع أمثلة المصنّف استيفاءً لجوانب المسألة وتوضيحاً للمعنى. قال^(٣) في حديثه عن مصادر فعِل:

«وفي الألوان والعيوب والحلي نحو سَمِرَ وأَدِمَ وكَدَّرَ ويَلَجَ أنّه يجيء على سُمْرَةٍ وأَدَمَةٍ وكُدَّرَةٍ ويُلَجَّةٍ، وهي نقاء بين الحاجبين».

بل إن الأمر أعمق من هذا، إذ تراه يأخذ على المصنّف في باب الجمع مثلاً تأكيده على مسألة جمع عِبَلَةٍ على عِبَلَاتٍ بقوله:

«^(٤) وأما مؤنثه يجمع بالألف والتاء لا غير؛ أي: فلا يُجمع جمع تكسير، نَحْوُ عِبَلَاتٍ في عِبَلَةٍ، للضخمة الوجه».

(١) التحقيق ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) التحقيق ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٣) التحقيق ص ١٩٦.

(٤) التحقيق ص ٢٨٠.

لكئه خرق هذا التأكيد وهذه القاعدة - فيما بعد - حيث قال:

«^(١) إِلَّا نَحْوَ عَبَلَةٍ مِمَّا سَكَنْتَ عَلَيْهِ وَفُتِحَتْ فَاوُهُ كَكَمَشَةٍ لِلنَّاقَةِ الصَّغِيرَةِ الضَّرْعِ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ فَكَسَّرُوهُ أَيْضاً».

وكان الأنصاري يشير إلى نُسَخِ الشَّافِيَةِ ويفاضل بينها، فتراه حيناً يشير إلى اختلاف لفظتين ولو كان معناه ما أو دلالتهما واحدة، قال:

«^(٢) فَقَالَ: نَحْوُ، وَفِي نَسْخَةٍ: مِثْلُ».

كما يشير إلى المواطن التي سقطت منها بعض الألفاظ أو العبارات في نسخ آخر، يقول:

«^(٣) وَقَوْلُهُ الْمُؤَنَّثُ إِلَى آخِرٍ.. سَاقِطٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ».

وتظهر في ثنايا الشرح شخصيته التعليمية حين يلجأ إلى أسلوب الحوار الذي يمنح القارئ والسامع حيوية ذهنية عقلية، حيث يعرض عليه وجوه المسألة واحتمالاتها. فنجد ألفاظاً عديدة مثل: فَإِنْ قِيلَ... قُلْتُ. قال^(٤):

«وَنَحْوُ عُسْرَاءَ وَعِشَارٍ؛ فَإِنْ قُلْتُ: تَأْنِيثُ الْمَمْدُودِ إِنَّمَا هُوَ بِالْفِ خَامِسَةٍ لَا رَابِعَةٍ، قُلْتُ: الْأَصْلُ فِيهِ الْقَضْرُ، ثُمَّ زِيدَتْ أَلْفُ الْمَدِّ قَبْلَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ، فَانْقَلَبَتِ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً، فإِيرَادُ ذَلِكَ هُنَا بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ، وَإِنْ مَدَّ بِاعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ».

ولعل من السمات الواضحة في منهج الشارح قدرته على الربط بين مختلف المسائل الواردة في شرحه؛ إذ تبدو إحاطته بالمتن جلية حتى إذا شرع في الشرح ظهرت هذه القدرة بأوضح صورة، فإن كان للمسألة التي يعرض لها ارتباط بما ذكره سابقاً أشار إليه مستخدماً ألفاظاً مثل: كما مر، لِمَا مر، فيما مر، مرّ بيانه....

(١) التحقيق ص ٢٨٠.

(٢) التحقيق ص ٣٥٥.

(٣) التحقيق ص ٢٨٥.

(٤) التحقيق ص ٢٩٦.

قال^(١):

«والمراؤ بزنة ما كان على زنة الرباعي، الترتيب في الحركة والسكون لا أشخاص الحركات، بدليل تمثيله بتنضّب، فخرج بذلك نحو فعول وفعل، وهو ظاهر، ونحو فاعل؛ لأن الألف ليّنها تُخرج الوزن عن وزن فعّل - كما ذكر ذلك فيما مرّ -».

• وإن كان للمسألة ارتباط بما سيأتي أشار إلى ذلك باستخدامه عبارات مثل «كما سيأتي»، و«سيأتي في كلامه»، «كما سيجيء»... بل إنه أحياناً يربط بين ما تقدّم شرحه وما سيأتي كما في قوله:

«ونحو^(٢) ﴿الْمَ﴾ ﴿الله﴾ حيث حرّكوا الميم - كما مرّ - وسيأتي في كلامه أيضاً».

الأصول الصرفية في الشرح:

أحاول في هذا الباب تلمّس الأصول التي بُنيت عليها المادّة الصرفية عند الأنصاري بكلّ ما تحمله من أدلّة وبراهين وضعها العلماء الأوائل بطريقتي السماع والقياس.

أولاً: السماع:

«^(٣) وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه - صلى الله عليه وسلّم - وكلام العرب قبل بعثته» وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونشراً عن مسلم أو كافر».

١ - القرآن الكريم

هو كلام الله المنزل على نبيّه محمّد صلى الله عليه وسلّم بواسطة

(١) التحقيق ص ٣٠٤.

(٢) التحقيق ص ٣١٧.

(٣) التعريفات ص ٢٢٣ والاقتراح ص ١٧.

جبريل - عليه السلام - «^(١) وكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه».

مما لا شك فيه، أنه لم يتوفر لنص - مهما بلغ - من تواتر الرواية وإقبال العلماء على العناية به وخدمته ما توفر للقرآن الكريم وقراءاته.

وقراءة في تاريخ نشأة النحو العربي - الذي هو: «^(٢) انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره...».

تبين أنه نشأ خوفاً على النص القرآني من التحريف، ومن أن تمسه أيدي العابثين بعد أن ظهر اللحن وفشا، ومما يروى في هذا المجال «^(٣) أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مر على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقال أحدهم: إنا قوم (متعلمين)، فأعرض عنهم مغضباً، وقال: والله لخطوكم في لسانكم أشد علي من خطنكم في رميكم».

ثمة رواية تقول إن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بكسر اللام في رسوله، فقال: ما ظننتُ أمر الناس يصل إلى هذا. واستأذن زياد بن أبيه والي الكوفة (٤٥ - ٥٣ هـ) وقيل استأذن ابنه عبيد الله والي الكوفة من بعده (٥٥ - ٦٤ هـ) في أن يضع للناس رسم العربية.

ورواية أخرى تشير إلى وجود اللحن في أهله، وربما كان هذا دافعاً أشد وأقوى، ذلك أن ابنته قالت له: «ما أحسن السماء» عندئذ أقبل أبو الأسود الدؤلي على وضع نقط الإعراب وهو ما كان يسمى بنقط الإعجام، فضبط النص القرآني بنقط الفتحة، ونقط الضمة ونقط الكسرة وظهر

(١) والاقتراح ص ٧.

(٢) والاقتراح ص ٧.

(٣) نشأة النحو ص ٩.

المُصحف العثماني. الذي انتشر في كل أطراف الدولة الإسلامية، كما أقبلوا على تععيد النحو بإيعاز^(١) من سيدنا عليّ - كرّم الله وجهه - وتوسّع الأمر في المئة الثانية حيث استقرى مدوّنو النحو ما وصلهم من كلام العرب.

وإذا انتقلنا إلى التصريف الذي سبق تعريفه بأنّه: «^(٢) علّم بأصول يُعرف بها أحوال الكلم التي ليست بإعراب» وجدنا أنّ أكثر أبوابه له علاقة بالسماع، كالإمالة، والإدغام، وتخفيف الهمز، والوقف، والتقاء الساكنين، فارتبط مع أداء النّص القرآني بقراءاته المختلفة، حتى إنّ كتب القراءات التي ظهرت ككتاب «الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري وغيرها كثير، وردت فيها مباحث من أبواب التصريف على أنّها مقدّمة لمعرفة أصول القراءة ومذاهب القراء في قراءاتهم.

تنوّعت صور احتجاج الشارح بالقرآن الكريم، فالمصنّف حين كان يذكر الكلمة التي هي موضع الشاهد لم يشر إلى نوعها، أو إلى موضع الاستشهاد لكن الشيخ زكريا الأنصاري فسّر الكلمات الناقصة وأحال كلّ مفردة إلى مكانها من القرآن أو غيره، فكان يشير أحياناً إلى أنّها من كلام الله فيقدّم لها بعبارات، مثل: قال ^(٣) تعالى أو كقوله ^(٤) تعالى أو في ^(٥) القرآن...

ففي باب الوقف تحدّث المصنّف عن زيادة الألف في ضمير المتكلم أنا، قال: «وزيادة الألف في «أنا» ومن ثمّ وقّف على لكنّا هو الله ربّي بألف» فجاء الشارح، وفصّل القاعدة الصرفية، وقدّم لموضع الاستشهاد «بقوله تعالى» فقال ^(٦):

«ولم تقف العرب بالألف لبيان الحركة إلّا في أنا وحيهلاً، وإذا أريد

(١) المدارس النحوية.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/١.

(٣) التحقيق ص ١٧٨.

(٤) التحقيق ص ١٩٨.

(٥) التحقيق ص ٣٥١.

(٦) التحقيق ص ٣٤٦.

بيان الحركة في غيرهما وقف بالهاء - كما سيأتي ذلك - (ومن ثم)، أي: من هنا، وهو أن الوقف على أنا بزيادة الألف، أي: من أجل ذلك (وقف على) لكنا في قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بألف، إذ أصله لكن أنا، نقلت حركة همزة أنا إلى النون قبلها، ثم حذفت الهمزة، ثم أدغمت النون في النون، فقليل: لكنا، بإثبات الألف.

على أن الشارح كان يسهو - أحياناً - فلا يعزوه، بل يشرع في الشرح ويتابعه كقوله^(١):

«وكجواز الضم في أول الساكنين إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته أي: كلمة الثاني نحو: وقالت اخرج إذ بعد الثاني وهو الخاء ضمة أصلية في كلمة، فيجوز ضم الأول للاتباع، وكسره على الأصل».

وكان الشارح - أحياناً - يتم الآية موضع الاستشهاد، وغالباً ما يقتصر على ما ذكر المصنّف ففي باب الإدغام تحدّث عن إدغام المثليين وأحكامه قال^(٢) في وجوبه متماً الآيات:

«عند سكون الأول إلا في الهمزتين وإلا في الألف؛ لتعذره؛ إلا في نحو قول للإلباس وإلا في نحو ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ و﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾».

وبلغ عدد الآيات التي استشهد بها في المتن والشرح مئة وثلاث وستين آية.

استند الشارح على النص القرآني في إثبات بعض القواعد الصرفية، فكان يشير أحياناً إلى المعنى اللغوي للكلمة القرآنية. بقوله^(٣):

«ولا تقلب ياء فعلى واوا في الصفة، لكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو مشية حيكى إذا كان فيها حيكان - بفتح الياء - أي: تبختر ﴿قَسَمَةٌ

(١) التحقيق ص ٣٢٢

(٢) التحقيق ص ٥٢٣ - ٥٢٤

(٣) التحقيق ص ٤٧٣.

ضِرَّةٌ ﴿٣٣﴾ أي: جائزة من ضاز يَضِيرُ إذا جار، وأصلهما حُيَكِي وضِيزِي، فلم يقلبا فيهما الياء واوًا، بل قلبوا الضَّمة كسرةً لِتَسْلَمَ الياءُ فَرْقًا بين الاسم والصفة، وكانت الصِّفَةُ أَوْلَى بالتَّغْيِيرِ الْأَسْهَلِ لِثِقَلِهَا.

كما أورد في باب الإدغام عددًا من الآيات ليدلّل على جواز حذف أحد المثلين من ذلك ^(١) اسطاع يُسْطِيعُ والأصلُ اسْتَطَاعَ، حذفت تاؤه تخفيفاً وهو فصيحٌ لكثرة استعماله بخلافِ اسْتَدَانَ قال تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾.

وذكر الأنصاري في باب الجمع أنَّ خلفاءَ جَمْعُ خليفة، وخلائف جمع خليف ورد بهما التنزيل فقال ^(٢):

«وجاء خلفاء في خليفة بجعلِ التاء فيه للمبالغة كعلامة لا للتأنيث، وجَعَلُهُ جَمْعُ خَلِيفٍ أَوْلَى من جعله جمع خليفة؛ لكثرة مجيء جمع فَعِيلٍ على فُعَلَاءَ، والحملُ على الأكثرِ أَوْلَى، فجمعُ خليفٍ خلفاء، وجمع خليفة خلائف غالباً وقد جاء القرآن بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ و﴿خَلِيفَ فِي الْأَرْضِ﴾».

وقد يأتي الأنصاري في شرح قاعدة صَرْفِيَّةٍ بأكثَرٍ من شاهدٍ ليستوفي البحث من كلِّ جوانبه قال ^(٣):

«اعلم أنَّ إلحاق الواوِ بضمير المذكر وصلًا مفردًا أو جمعًا إذا اتَّصل باسم أو فعل أو حرف، نحو غلامِهِ وغلالمِهِم، وضَرْبُهُ وضَرْبُهُم، ومنهُ وجائزٌ مطلقاً، لكنَّ الحذفَ فيما قبلها ضمير المفرد منه حرف لين نحو: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ ﴿١٦٦﴾ و﴿وَشَرُّهُ يُشْمَخُ بِحُسْنٍ﴾ أحسن، كراهة اجتماع المتشابهات، وكذا إن كان ما قبل الهاء حرفاً ثنائياً نحو مِنْهُ وَعَنْهُ، والإثباتُ فيما عدا ذلك نحو ﴿فَالْفَقْطَةُ أَلْ وَرَعُونَ﴾ أحسن إلّا مع ضمير الجمع، فالأحسن الحذف».

(١) التحقيق ص ٥٦١.

(٢) التحقيق ص ٢٩٠.

(٣) التحقيق ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

وحظيت القراءات القرآنية الصحيحة والشاذة بعناية الأنصاري. والقراءة الصحيحة^(١) هي «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندُها، وهذه القراءة لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة».

وورد في الشرح قراءات أبي عمرو والكسائي وابن عباس والبرقي وقالون والأعمش وغيرهم. ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان يأتي بالقراءة القرآنية في معرض حديثه عن اختلاف اللغات ففي معرض حديث عن حذف ياء المتكلم والخلاف في جواز حذفها وعدمه في الوقف قال^(٢):

«في المفصل والمفتاح ما يدل على أن من يحرك ياء المتكلم وصلًا لا يحذفها وقفًا. وقيل: وهو أقرب؛ لأن المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل، وذلك حاصل بإسكانها، فلا حاجة إلى حذفها. ورد بأن الحق جواز حذفها، فقد جاء في القرآن ﴿فَمَا أَتَيْنِ اللَّهَ﴾ مفتوحاً وصلًا، محذوفاً وقفًا في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص بخلاف، وفي قراءة ورش بلا خلاف. فيكون ما في المفصل والمفتاح قراءة من حذف وقفًا غير صحيحة؛ لأنه وصل متحرّكاً، ووقف بالحذف؛ فإثباتها وحذفها جائزان على اللغتين».

كما أشار الأنصاري إلى مخالفة بعض النحويين لقاعدة صرفية وردت فيها قراءة قرآنية، علماً أن القراءة القرآنية حجة سواء كانت صحيحة أم شاذة قال^(٣):

«(ونحو اسطاع) في استطاع مما هو من باب الاستفعال بجعل تائه (مُدْغَمًا) فيما تُدْغَم فيه التاء - كما مرّ بيانه - (مع بقاء صوت السين، نادر) وهي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَطْلَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ ولحنه بعض

(١) الكليات ص ٧٠٣.

(٢) التحقيق ص ٣٥١.

(٣) التحقيق ص ٥٥٩.

النُّحَاة؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّ؛ وَأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي بَابِ
الاسْتِفْعَالِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَدْغَمُ فِيمَا بَعْدَهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ سِوَاءَ أَكَانَتْ
تِلْكَ الْحُرُوفُ سَاكِنَةً كَاسْتَدْرَكَ وَاسْتَطَعَمَ لِفَقْدِ شَرْطِ الْإِدْغَامِ، وَلِهَذَا لَا تَدْغَمُ
التَّاءُ فِي التَّاءِ فِي نَحْوِ اسْتَتَبَعَ، أَمْ مَتَحَرَّكَ لِإِعْلَالٍ؛ لِأَنَّهَا فِي نِيَّةِ السُّكُونِ
كَاسْتَدَانَ وَاسْتَطَالَ، وَالْأَصْلُ اسْتَذِينَ وَاسْتَطُولَ؛ وَلِأَنَّهَا لَوْ أَدْغَمَتْ فِيهِ لَتَحَرَّكَتِ
السُّيْنُ بِإِلْقَاءِ حَرَكَةِ التَّاءِ عَلَيْهَا، وَسَيُنْ اسْتَفْعَلَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً.

وَأَشَارَ الْأَنْصَارِيُّ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى أَنَّهُ إِذَا وَرَدَتْ مَسْأَلَةٌ وَكَانَتْ
مِدَارَ بَحْثٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَالْقُرَّاءِ، قُدِّمَ رَأْيُ الْقُرَّاءِ^(١)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ حُجَّةٌ، فَهَمَّ
نَاقِلُونَ لِللُّغَةِ عَمَّنْ ثَبَتَتْ عَصْمَتُهُ عَنِ الْغَلَطِ، فَمَا نَقَلَهُ الْقُرَّاءُ ثَبَتَ تَوَاتُرًا، وَمَا
نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ آحَادًا. وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ تَوَاتُرًا؛ فَالْقُرَّاءُ أَعْدَلُ وَأَكْثَرُ
فَالرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ أَوْلَى.

٢- الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ:

«^(٢) يُرَادُ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ أَقْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ الَّتِي تَرَوِي
أَفْعَالَهُ وَأَحْوَالَهُ أَوْ مَا وَقَعَ فِي زَمَنِهِ». وَقَدْ نَهَى الرَّسُولُ ﷺ قَبْلَ تَدْوِينِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ عَنِ تَسْجِيلِ أَحَادِيثِهِ حَتَّى لَا تَخْتَلَطَ بِالْقُرْآنِ فَيَلْتَبَسَ الْأَمْرُ عَلَى النَّاسِ،
فَكَانَتْ أَحَادِيثُهُ - آنَ ذَاكَ - تَرَوَى بِالْمَعْنَى خَاصَّةً حِينَ تَدَاوَلَتْهَا الْأَعَاجِمُ
وَالْمَوْلُودُونَ قَبْلَ تَدْوِينِهَا.

وَمَعَ إِجْمَاعِ اللَّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْصَحُ الْعَرَبِ قَاطِبَةً،
وَأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَسْقِفُهُ شَيْءٌ فِي الْإِجْتِهَادِ وَفِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَالْفَقْهِ، إِلَّا
أَنَّهُمْ انْقَسَمُوا فَرِيقَيْنِ^(٣) إِزَاءَ الْإِجْتِهَادِ بِالْحَدِيثِ فِي بِنَاءِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ:

الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا لَفْظُهُ، فَأَجَازَ الْإِجْتِهَادَ بِهِ؛ لِذَلِكَ
امْتَلَأَتْ مَعْجَمَاتُ اللُّغَةِ بِأَحَادِيثِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَنَّهَا

(١) التَّحْقِيقُ ص ٥٣٠.

(٢) كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْعُلُومِ ٢٧/١ وَأَصُولُ النَّحْوِ ص ٤٦.

(٣) أَصُولُ النَّحْوِ ص ٤٧ - ٤٩ بِتَصَرُّفٍ.

موضع للاستشهاد كالتَّهذيب للأزهري، وتاج اللغة للجوهري، والمخصَّص لابن سيده، ومقاييس اللغة لابن فارس، والفائق للزمخشري.

الفريق الثاني: غَلَبَ على ظَنِّه أَنَّها مَرْوِيَّةٌ بالمعنى لا باللفظ، وإذن لا يجيز الاحتجاج بها. قال أبو حَيَّان (ت ٧٤٥هـ) إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بذلك، إذ لو وثقوا لجري مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية وإنَّما كان ذلك لأمرين؛ أحدهما أَنَّ الرِّوَاةَ جَوَّزُوا النُّقْلَ بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن»، «ملكتكها بما معك»، «خذها بما معك» وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أَنَّهُ ﷺ لم يتلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنَّه قال بعضها، إذ يحتمل أَنَّهُ قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرِّوَاةُ بالمرادف، ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيَّما مع تقادم السَّماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتِّكال على الحفظ، والضَّابطُ منهم مَنْ ضبطَ المعنى، وأمَّا ضبط اللفظ فبعيدٌ جدًّا لا سيَّما في الأحاديث الطَّوال.

الأمر الثاني أَنَّهُ وقع اللَّحْنُ كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيراً من الرِّوَاة كانوا غير عَرَبٍ بالطَّبع، ولا يعلمون لسانَ العربِ بصناعة النَّحو، فوقع اللَّحْنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك». وقد ثبت أَنَّ أئمةَ البصريين^(١) كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه، وأئمةَ الكوفة كالكسائي، وابن المبارك، وهشام الضُّرير، لم يحتجوا بكلام الرُّسول ﷺ ذلك أَنَّ العصر الذي عاشوا فيه كان العصر الذهبيَّ لخدمة القرآن الكريم روايةً وضبطاً وتفسيراً واستنباطاً للأحكام والأصول الفقهية، بالإضافة إلى تقعيد اللغة على أساسه، ثم ضبطهم للقراءات القرآنية الصحيحة والشاذة من قِبَلِ القُرَّاء الذين كانوا نحويين كعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء.

اختار الأنصاري لنفسه نهجاً ارتضاه، فلم يكن ممن امتنع عن

الاحتجاج بالحديث النبوي، ربّما لأنّ الشرح والتّعليق أخوّجه ودفعه للاستشهاد، مما ثبتت صحته، واستشهد به في كتب اللّغة، غير أنّه لم يتجاوز المرّات السّبع، منوعاً ما بين حديث وخبر.

ما يهمنّا في هذا المجال هو الوقوف على دور الحديث النبوي في إثبات القواعد الصّرفية عند الأنصاري.

تحدّث المصنّف عن جمع الصّفة، وأنّ نحو أخمر يأتي على حُمران وحمر، ولا يأتي على أحمرين؛ ليتميّز عن أفعل التّفضيل ولا على حمراوات، ولكّنه استثنى من الجمع لفظة خضراوات. فقال^(١) الأنصاري:

«وجاء في الخضراء الخضروات ففي قوله ﷺ ليس في الخضروات صدقة. مع امتناع أخضرون في أخضر؛ لقلته اسماً؛ لأنّه لا يصحبُ موصوفاً، فكأنّه قيل: ليس في البقول صدقة، وهذا كالأسود، للحية السوداء لا يحتاج على ذكر الموصوف، بخلاف غيرها من السّود، نحو ليل أسود، وعندي أسود من الرّجال».

كما احتجّ الشارح بالحديث النبوي الشريف عند إشارته إلى بعض اللّهجات العربية فقال في حديثه عن همزة الوصل:

«^(٢) وفي لام التعريف وميمه، عند طيء وحِمير، أبدلوا من لاه، وعلى لغتهم خبر: ليس من امبر امصيام في امسفر، فالهمزة فيهما زائدة وإلا لم تُحذف وصلّا كما لم تُحذف همزة أم».

ولكي يثبت الأنصاري أنّ لغتنا العربية تميّز عن غيرها من اللغات بتفردها ببعض الحروف التي لا تعرفها اللغات الأخر، يستشهد بقول للرّسول ﷺ قال^(٣):

«فأصول حروف التّهجي التي هي تسعة وعشرون، لم يكمل عددها إلّا

(١) التحقيق ص ٢٩٩.

(٢) التحقيق ص ٣٣٠.

(٣) التحقيق ص ٥٣٧.

في لغة العرب، ولا طاء في لغة العجم - كما مر - ولا همزة فيها إلا في الابتداء، والضاد إلا في العربية، لذلك قال عليه السلام: «أنا أفصح من نطق بالضاد».

٣- كلام العرب:

حين أراد علماؤنا ضبط اللغة، وجدوا أن الله تعالى تكفل بحفظ القرآن الكريم من أيدي العابثين، حيث قال^(١) ﴿وَإِنَّا لَمُحْفِظُونَ﴾ فحفظ في الصدور والسطور. أما الحديث النبوي الشريف فقد أجمع أغلب نحاة البصرة والكوفة على عدم الاحتجاج إلا بما ثبت أنه على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً فما بقي أمامهم غير كلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً، فوضعوا له حدوداً صارمة حيث حددوا القبائل التي يؤخذ عنها والتي لا يؤخذ عنها وعللوا لذلك بعلم تدل على علم ودراية وإحاطة بالقبائل العربية ولهجاتها والمؤثر فيها.

«^(٢) فكانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند التطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إيابة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، أسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. وبالجمل لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولها».

كما حدد اللغويون زمن الاحتجاج بالشعر بوفاة إبراهيم^(٣) بن هرمة الذي كانت وفاته بعد الخمسين ومائة تقريباً.

(١) الحجر ٩/١٨.

(٢) الاقتراح ص ٢٢ - ٢٤.

(٣) خزنة الأدب ٤٢٥/١.

أ - أشعارهم

اشتمل شرح الأنصاري على نحو سبعين شاهداً شعرياً له وللمصنّف كان يكتفي منها بذكر موضع الشاهد الذي قد يكون كلمة أو شطراً من الشعر فيعمل الشارح على إتمام البيت ووضعه في صورته النهائية.

ربما يعود السبب في اكتفاء المصنّف بموضع الشاهد إلى رغبته في الاختصار أو أن اهتمامه كان منصباً على موضع الشاهد، أو أن الشواهد كانت متداولة بين طلاب العلم، فكان ذكر الموضع كفيلاً باستحضاره، أو أن الشواهد كانت موجودة في كتب وجدت في عصره، ربّما ضاعت ولم تصلنا قال^(١) باب الإبدال:

«وأما نحو ذَابَّةٌ وَشَابَّةٌ وَالْعَالَمُ فِي قَوْلِ الْعَجَاجِ . . .

■ يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمَى ثُمَّ اسْلَمِي

■ فَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

وَبِأَزِّ مَشْنَمَةٍ وَمُؤَقَّدَةٍ، فَشَادُ

ويشرح الأنصاري ألفاظ البيت بعد أن يدرس موضع الشاهد، وقد يذكر للبيت رواية أخرى نحو قوله^(٢) في باب التقاء الساكنين:

«إِلَّا فِي انْطَلَقَ وَلَمْ يَلْدَهْ، مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ سَاكِنَانِ، وَفَرٌّ مِنْ تَحْرِيكِ أَوْلَهُمَا لِلتَّخْفِيفِ كَمَا فِي كَثْفٍ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحَرَّكَوا الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ؛ لِثَلَا يَفُوتَ الْغَرَضُ مِنْ إِسْكَانِهِ، وَهُوَ التَّخْفِيفُ، وَاخْتِيرَ الْفَتْحُ إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ أَقْرَبِ الْمُتَحَرِّكَاتِ إِلَيْهِ وَهِيَ فَتْحَةُ الطَّاءِ؛ وَلِأَنَّهُمْ لَوْ حَرَّكَوهُ بِالْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ لِلْسَّاكِنِ الْأَوَّلِ، لَزِمَ الرُّجُوعُ إِلَى مَا فَرَّوْا مِنْهُ، وَهُوَ الْكُسْرُ، وَلَمْ يَلْدَهْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

■ أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبْوَانِ

(١) التحقيق ص ٥٠٧.

(٢) التحقيق ص ٣١٨.

أصله: لم يَلِدْه، بكسر الّلام وسكون الدّال، فشَبَّهوا (يلد) بكَيْف أيضاً، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح - لما مرّ - وزُوي بَدَل: ألا ربّ مولود، لمولود...».

لم يهتم الأنصاري كثيراً بعزو الشواهد الشعرية إلى أصحابها، فعلى الرّغم من أنّها بلغت سبعين شاهداً، لكنّه لم يَغْزُ منها غير سبعة عشر شاهداً فحسب، ربما يعودُ السبب في ذلك إلى أنّ الأبيات كانت مشهورةً ومتداولةً فبمجرد ذكرها، يستحضرُ طالبُ العلم قائلها، أو أنّها كانت مجهولة النسبة، أو أنّ الشاهد ربّما كان معلوماً والقائل مشهوراً في ذلك الوقت، بات بالنسبة لنا مجهولاً بسبب مرور الزمن، أو أنّ الأنصاري أثر الاختصار فركّز اهتمامه على موضع الشاهد من غير إتمام ولا نسبة لها.

قال^(١) فيما نسبته:

«ومنه طاعِمٌ وكاسي، أي: ذو طعام وكسوة، وهو ممّا يُدْمُ به، أي: ليس له فِعْلٌ إلّا أنّه يأكلُ ويكتسي. قال الحطيئة في هجو الزّبرقان:

دَعِ المكارمَ لا تَرْحَلْ لبُعيتها واقعد فإنّك أنت الطّاعِمُ الكاسي»

كما قال^(٢) في باب الجمع:

«نحو أجدَل للصّقر وأضْبَع بثلاث أوله وثالثه، وأخوَصَ علماً من خَوْصَ أي: ضاقت عينه، يُجمع على أَجَادِل وأَصَابِع وأخاَوِصَ لِلْمَح الاسميّة العارضة بالعلميّة في أخوَصَ وقولهم في جمعه خَوْصَ في قول الأعشى:

* أَتَانِي وَعَيْدُ الخَوْصِ من آلِ جَعْفَرٍ فيا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتُ الأحاوصا

أي: من أجلهم».

لو أمعنا النّظر في الشواهد الشعريّة لمعرفة منزلتها من الاحتجاج

(١) التحقيق ص ٢٥٨.

(٢) التحقيق ص ٢٩٨.

لرأينا أنَّ قسماً منها يُساقُ على أنَّه لغةٌ شاذَّةٌ. قال الأنصاري في باب الإبدال:

«^(١) (والجيمُ) تُبدل (من الياءِ المُشدَّدةِ في الوقفِ في نحو فُقَيْمِج) في فُقَيْمِي، (وهو شاذٌّ) لِقَلَّةِ وروده، وإبدالُها (من غير المُشدَّدةِ في نحو) قوله:

• لا هُمَّ إن كنت قد قبلت حِجَّتِج
• فلا يزالُ شاحِجٌ يأتِيكَ بَج
* أَقَمَرُ نَهَاتٌ يُنْزِي وَفَرْتِج

أي؛ اللَّهُمَّ إن قَبِلْتَ حِجَّتِي، فلا يزالُ يأتِيكَ بي شاحِجٌ نَهَاقٌ يُحَرِّكُ وَفَرَّتِي، والشَّاحِجُ من شَحَجَ البغلُ، صَوْتٌ، والوَفَرَةُ الشُّعْرُ إلى شحمةِ الأذن».

وقد يأتي الشارح بالشاهد ليدفعَ وهماً أو لبساً أو فهماً خاطئاً لقاعدةٍ صرفيَّةٍ، ففي باب أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ بعد أن عرَّفها، جاء ببيتٍ للتَّابغةِ الذَّبياني، وأشار إلى تأويله نحوياً، ثم شرح ألفاظه وقَدَّم معناه فقال^(٢):

«(أسماءُ الزَّمانِ والمكانِ) هي الأسماءُ الموضوعَةُ لهما باعتبارِ وقوعِ الفعلِ فيهما مطلقاً، فَمَخْرَجٌ معناه زمانٌ أو مكانٌ الخروجِ المُطلق، ومن ثَمَّةً، لم يعملوها في مفعول ولا ظرف، فلا يُقال: مَقْتَلٌ زَيْداً، ولا مَخْرَجٌ اليوم؛ لثَلَا يخرجُ من الإطلاقِ إلى التقييد. وتأولوا قولَ التَّابغةِ:

• كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِساتِ ذُبُولُها عليه قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ

بأنَّ المضافَ محذوفٌ، والمَجَرَ مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعِلِ «ناصبٌ ذُبُولُها، والتَّقدير: كَأَنَّ مكانَ جَرِّ الرَّامِساتِ - أي: الرِّياحُ التي تثيرُ التُّرابَ، وتَذْفُقُ الآثارَ - ذُبُولُها عليه من الرُّمَسِ، وهو الدَّفْنُ، قَضِيمٌ، وهو رَقٌّ يُكْتَبُ فيه، ونَمَقَّتُهُ، أي: زَيَّنَتْهُ، وامرأةٌ صَناعُ اليَدَيْنِ، أي: حاذقةٌ ماهرةٌ بعملها.

ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جَرَتْ فيه الرِّياحُ بالرقِّ الذي زينتته

(١) التحقيق ص ٥١٨.

(٢) التحقيق ص ٢٠٤.

الصّوائع بالكتابة أو النّقش، وإنّما صيّر إلى التّأويل؛ لأنّ المجرّ لو كان مصدراً ولم يُقدّر مضافٌ محذوفٌ، لم يستقم حملٌ قضيمٍ عليه. ولو كان اسمَ مكانٍ، لم يكن لِتَضْبِ ذيولها وَجَهٌ - لما مرَّ -.

ب - لغاتهم

اللغة^(١): «هي ما يعبرُ به كلّ قومٍ عن أغراضهم».

والتصريفُ من أشدّ العلوم التصاقاً باللّغات، حتّى إنّ أبواباً بأكملها بُنيت على لغةٍ بعينها، فبابُ تخفيف الهمز هو لغةُ قريش، وأكثر أهل الحجاز. قال^(٢) الأنصاري:

«وتخفيفها لغةُ قريش، وأكثرُ الحجازيين، وهو استحسانٌ، وتحقيقها كسائرِ الحروفِ لغةُ تميمٍ وقيسٍ - وهو الأصلُ -».

أما بابُ الإمالةِ فهو لغةُ تميمٍ، قال^(٣): «وليست الإمالةُ دأبَ جميع العربِ، فإنّ الحجازيين لا يميلون، وأحرصُ النَّاسِ عليها بنو تميمٍ» فعلموا أنّ الأوائلِ إذن اعتمدوا على لغاتٍ أخذوها عن قبائلٍ عُرِفَتْ بالصّفاءِ في لغاتها، وما جاء على غير ما ورد عنهم جعلوه تحت ما يسمّى بعض اللّغات، فكانوا يشيرون إلى شذوذ اللّغة أو ندرتها أو ضعفها. وقد عرّفها الأنصاريّ بقوله^(٤):

«وليس المرادُ بالندر والضعيفِ الشاذُّ قياساً، إذ هو في اصطلاحهم ما يكون بخلافِ القياسِ من غيرِ نظرٍ إلى قِلّةِ وجوده وكثرتِهِ كالقَوْدِ. والنّادرُ: ما قلٌّ وجودُهُ وإن لم يخالفِ القياسَ. والضعيفُ: ما يكون في ثبوته كلامٌ كقُرْطاسٍ بالضمّ».

كان الأنصاريّ يشير إلى لغاتِ العرب في معرض حديثه عن مخالفتها للقواعد الصرفية ففي حديثه أنّ ماضي فَعَلْ تأتي عين مضارعه مفتوحةً إذا

(١) الكليات ص ٧٩٦.

(٢) التحقيق ص ٤٣١.

(٣) التحقيق ص ٤١٧.

(٤) التحقيق ص ١٣٩.

كانت العين أو اللام حرف حلقٍ غير ألف. وذكر الشذوذ الواقع على هذه القاعدة؛ لأنه لغة إحدى القبائل. قال^(١): «وَأَمَّا قَلَى يَفْقَلَى بِفَتْحِ اللَّامِ فَلُغِيَّةٌ عامريَّةٌ، والفصيحُ كسرهما»..

ويأتي المصنّف أحياناً بمسألةٍ يَرِدُ فيها وجهان، الأول قويٌّ وواجب، والثاني جائز وضرورة، فيناقشها ويحتجُّ لهما بالشعر أو بالنثر، وقد يعزو الرأي لقبيلةٍ بعينها، نحو قوله^(٢) في باب الجمع:

«وإذا صحَّ باب ثَمَرَةٍ مِمَّا هو على فَعْلَةٍ بفتح الفاء وإسكانِ العين، ولو معتلَّ اللام كَرَكْوَةٍ وظَبْيَةٍ، قيل فيه: ثَمَرَاتٍ وَرَكَّوَاتٍ وظَبَيَّاتٍ بالفتح، فرقاً بين الاسم فيه والصفة، وكان الاسمُ أولى بالتَّغيير؛ لأنه أخفُّ منها. والإسكان ضرورة في الشعر كقوله:

.... فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بالإسكان، واقتصر في التَّحريك على الفتح؛ لأنه حركةُ الفاء، فكان أولى من حركةٍ أجنبيَّةٍ مع أنه أخفُّ. ومعتلَّ العين من باب ثَمَرَةٍ، ساكنٌ لا غير، كَبَيْضَةٍ وَبَيْضَاتٍ، وَجَوْزَةٍ وَجَوَزَاتٍ، لِثَقُلِ الحركَةِ على الياء والواو، وتغييرِ البنيةِ إِنْ قُلِيَتْ أَلْفَاً، وَهَذِيلِ تُسَوِّي المعتلَّ العينِ بالصَّحيح، ولا تلتفتُ إلى الثَّقَلِ المذكور؛ لعروضِهِ بعروضِ الحركَةِ بدليل.

أليس قال قائلهم:

* أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مَتَاوُبٌ»

وإذا وصل الشارح إلى لغةٍ ضعيفةٍ، أشار إلى ضعفها تارةً بالإشارة إلى القبيلة وتارةً لا يسمِّي القبيلة فتد عبارات مثل: بعض العرب، بعضهم... قال في حديثه عن إبدالِ الميم من الواو واللام والنون والياء والواو^(٣): «وإبدالُها ضعيفٌ في لامِ التَّعريفِ وهي لغة طائفةٍ وَحْمِيَرِيَّةٍ».

(١) التحقيق ص ١٨٣.

(٢) التحقيق ص ٢٦٩.

(٣) التحقيق ص ٥٠٩ - ٥١٠.

وقال في إبدال الياء من النون والعين والياء والثاء والجيم:
 «^(١) وأما الضَّفادي في الضَّفادع، والثُّعالي في الثُّعالب، والسَّادي في
 السَّادس، وشيْرة في شَجَر، فضعيف الإبدال في كلِّ منها؛ لأنَّه غيرُ مسموعٍ
 من العربِ الموثوق بهم، وإن وَرَدَ في شعر».

ثانياً: القياس:

لغة^(٢): «قاسَ الشيءَ يقيسه قَيْساً وقِيَّاساً واقتاسَهُ وقَيَّسَهُ إذا قَدَّرَهُ على
 مثاله. والمقياسُ: المقدارُ. وقاسَ الشيءَ يقوسُهُ قَوْساً: لغةٌ في قاسَهُ يقيسه».
 اصطلاحاً^(٣): «حملُ غير المنقول على المنقول في حكمٍ لِعِلَّةٍ جامعة».

بعد أن انتهى اللغويون الأوائل من استقراء كلام العرب بالشروط التي
 وضعوها، انتقلوا إلى مرحلةٍ تاليةٍ هي مرحلة التَّععيد ووضِع الأسسِ
 والأصولِ العامَّةِ للغة، فنشأت بداية القياس بزعامة البصريين: ابن أبي اسحق
 الحضرمي، وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد
 ويونس بن حبيب، وسيبويه، ثم الفارسي وابن جني، وحاول القائلون
 بالقياس فرض آرائهم.

«^(٤) ومعروفُ أنَّه عندما يُصاغ علمُ صياغةٍ دقيقةٍ لا بدُّ له من أطرادٍ
 قواعده، وأن تقوم على الاستقراءِ الدقيقِ، وأن يُكفل لها التَّعليل، وأن تصبح
 كلُّ قاعدةٍ أصلاً مضبوطاً تُقاس عليه الجزئياتُ قياساً دقيقاً».

وقاد التحوينَ النظرُ في اللغة بأنَّ ثَمَّةَ ما يُسمَّى أصلاً^(٥) «وهو ما يُبنى
 عليه غيره» وما يُسمَّى فرعاً يشاركُ الأصلَ في الحُكم حين يُحمل عليه برابطٍ
 بينهما، هو رابطُ العِلَّةِ.

(١) لسان العرب (قيس) ٣٧٠/١١ والكليات ص ٧١٣.

(٢) لمع الأدلة ص ٩٣ والإعراب في جدل الإعراب ص ٤٥ والاقتراح ص ٤٥.

(٣) المدارس النحوية ص ١٨.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٣/١.

(٥) الاقتراح ص ٤٧ - ٤٩.

ووضع النحويون للقياس أركاناً ساروا عليها وحددوا لكل ركن شروطاً تحكمه وهي:

١- أصل^(١): وهو المقيس عليه، ومن شروطه ألا يكون شاذاً خارجاً على سنن القياس؛ لأنه لا يُقاس على الشاذ نطقاً ولا تركاً، وليست الكثرة من شروطه.

٢- فرع: وهو المقيس.

٣- حكم.

٤- علة جامعة.

وقفت في شرح الأنصاري على شواهد عديدة تشير إلى الأصول والفروع يمكن جعلها ضمن جانبيين:

الأول: جملة الأصول العامة التي انطلق منها التصريفيون في استنباط قواعدهم من ذلك:

(أ) ليس من شروط المقيس عليه الكثرة:

«^(٢) فقد يُقاس على القليل؛ لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له مثل النسب إلى شئوء: شئني، فلك أن تقول في ركوبة ركبي وفي حلوبة حلبي، فتبني قياساً على شئني».

(ب) ما كثر استعماله يمكن إفراده بأحكام خاصة مخالفة لنظائرها:

فحين تخالف الألفاظ أو الأبنية أو المسائل قياس نظائرها يلجأ إلى الأخف في الكلام، ففي باب التقاء الساكنين، ذكر الأنصاري أن القياس كسر الأول إذا: كان صحيحاً، واستثنى نحو ^(٣) (من الرجل) - بفتح النون - تخفيفاً؛ لكثرة استعمال (من) مع (ال). ووقع خلاف في باب حروف الزيادة

(١) الاقتراح ص ٤٨.

(٢) التحقيق ص ٢٣٦.

(٣) التحقيق ص ٣٢٤.

حول أصل مَلَك ووزنه فانتهى إلى أَنَّ أصله^(١) مَلَأَك ووزنه مَفْعَل؛ لَأَنَّهُ من الألوكة، وهي الرُّسالة، قُلِبَت العين إلى موضع الفاء، قلباً مكانياً فقليل: مَأْلَك، ثُمَّ حذفت همزته تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال.

(ج) العارض لا يعتدُّ به خلافاً للأصلي والمجرد:

العارض^(٢): هو المارُّ على طريق النادر.

قال^(٣) في باب الإدغام

«متى أُريدَ إدغامُ المثليْنِ وأولهما متحرِّكٌ تُنْقَلْ حركتهُ إلى ما قبله إن كان قبله ساكناً غيرَ حرفٍ لين، والأولى غيرُ مدَّةٍ ولا ياء تصغير، نحو يَزْدُ، أصله يَزْدُدُ، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الدَّالِ الأولى إلى الرَّاءِ وأدغمت. ونحو ﴿يُودُّ﴾ أصله يُودِّدُ من وَدَدَ الرَّجُلُ. فإن كان قبله ساكناً وهو مدَّةٌ أو ياءٌ تصغير، سُلِبَت حركتهُ وأدغِمَ؛ لأنَّ التَّفَاءَ السَّاكِنِينَ مُغْتَفَرٌ في مثله نحو مَادٌّ وَتُمُودٌ الثَّوبُ، وإن كان قبله متحرِّكٌ سُلِبَت الحركةُ أيضاً وأدغم، نحو: مَدٌّ وَرَدٌّ. والأصل: مَدَدَ وَرَدَدَ».

وقال^(٤) في باب تخفيف الهمزة أيضاً،

«وإذا خُفِّفَت همزةُ بابِ الأَخْمَرِ، وهو: كلُّ ما وقعت همزته بعد لام التعريفِ الواقعة بعد همزة الوصل، فبقاء همزة اللام وهي همزة الوصل أكثر من حذفها في الابتداء، وإن تحركت اللام بحركة الهمزة بعدها؛ لأنَّ حركتها غيرُ مُعْتَدٍّ بها لعروضها، فهي في حكم الساكن، والأقلُّ يُعْتَدُّ بها، فيحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة اللام فيقال على الأكثر: أَلْخَمَرُ ببقاءِ الهمزة، وعلى الأقلِّ: لَخَمَرٌ بحذفها. وإنما اعتدُّ عليه بالحركة العارضة، ولم يعتدَّ أحدٌ بحركة الثَّوْنِ في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾».

(١) التحقيق ص ٣٨١.

(٢) الحدود ص ٧٣.

(٣) التحقيق ص ٥٢٧.

(٤) التحقيق ص ٤٤١.

(د) الضرورة الشعرية تردُّ الأشياء إلى أصولها:

كثيراً ما يضطرَّ الشاعرُ إلى مخالفةِ الأصول؛ لما في الشعر من ضيقٍ بسبب التزام الوزن ^(١) واستدلوا بقول الشاعر:

• إذا جاوزَ الإثنَينِ سرٌّ فإِنَّهُ بَبَتْ وَتَكَثَّرَ الوُشَاةُ قَمِينُ

على أنَّ إثباتَ همزة الوصل مع لام التعريف في الوصلِ لحنٌ؛ لأنَّها إنَّما وُضعت للتَّوَصُّلِ إلى التَّنطِقِ بالسَّاكِنِ فإذا وُصِلَ السَّاكِنُ بما قبله فقد استغني عنها، فأثبتها الشاعرُ هنا للضرورة.

كما استدلَّوا ^(٢) بقول الشاعر:

* يَحسُبُهُ الجَاهِلُ ما لَمْ يَغْلَمَا

• شَيْخاً على كَرَسِيَّه مُعَمَّمَا

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُؤَكْرَمَا

على أن أصلَ يُكْرِمُ: يُؤَكْرِمُ. والشعر أظهر الهمزة؛ للضرورة.

(و) التَّصْغِيرُ والتَّكْسِيرُ يردَّانِ الأشياءَ إلى أصولها:

أفاد التَّصْغِيرُيون من هذا القاعدة لمعرفة ما يطرأ على الكلمة من تغيير، نحو ما استدلَّ به الأنصاري في تصغير عَيْنٍ قال ^(٣):

«وإنَّما قالوا عَيْنٌ لا عَوْدَ في تصغير عيد مع مشاركته لنحو ميزان في ذهاب المقتضي بالتصغير لقولهم في تكسيره: أَعْيَادٌ؛ فرقاً بينه وبين أَعْوَادَ جمع عَوْدٍ، فحملوا عليه المَصْغَرُ؛ لأنَّ التَّكْسِيرَ والتَّصْغِيرَ من وإِدٍ واحدٍ من حيث أنَّهما يردَّانِ الأشياءَ في الأغلب إلى أصولها».

(١) التحقيق ص ٣٣٣.

(٢) التحقيق ص ١٩٠.

(٣) التحقيق ص ٢١٥.

(هـ) الاشتقاق مقدّم على غيره:

وضع التصريفيون جملةً من القواعد لمعرفة الحروف الزوائد من الأصول، وقاسوا عليها، منها أن الاشتقاق المحقق بأقسامه الثلاثة: المفرد، والواضح، والمحتمل، مقدّم على غيره من شبهة الاشتقاق وعدم التطير وغلبة الزيادة. قال ^(١) الأنصاري: «فلأجل أن الاشتقاق المحقق مقدّم، حكم بثلاثية عَنَسَل: للثاقفة السريعة، منه عَسَلَ الذئب، أي: أسرع، فنونه زائدة، ووزنه فَنَعَلَ، مع عدمه في أبنيتهم. وقيل: إنه من العَنَس للثاقفة الصلبة، فنونه أصلية، ولاؤه زائدة، والأوّل رأي سيبويه وغيره - وهو الأصح - لأن زيادة الثوّن ثانية أكثر من زيادة اللام آخرًا، وبثلاثية (شَأْمَل وشَمَأَل): لريح تهبّ من ناحية القطب الشمالي، فهمزتهما زائدة؛ لسقوطها من بقيّة لغاتهما، وهي شَمَل بالتسكين وشَمَل بالتحريك وشمال بالألف، وهي ثلاثية، فهما ثلاثيان ووزنهما قَاعَل وفَعَال مع عدمه في أبنيتهم».

(ز) إذا رجع اللفظ إلى اشتقاقين واضحين جاز الأمران:

قال ^(٢) الأنصاري: «إذا رجع اللفظ إلى اشتقاقين، فإن كانا واضحين، أي: لا ترجيح لأحدهما على الآخر كأرطى بالتثوين لشجر من أشجار الرّمل يأكله البعير ويذُبّع به، وهو القَرْظ. وأوّلَق للجنون حيث قيل: بعيّرَ آرْطُ بوزن ضارب، بجعل الهمزة أصلية، وبعيرَ رَاطِ، بجعلها زائدة، وأصله رَاطى، أَعِلَّ إعلالَ قاض. وأديمَ مَارُوط ومَزِطى بالاعتبارين، وحيث قيل: رجلٌ مَالُوقٌ ومَوْلُوقٌ بالاعتبارين أيضاً، جاز الأمران، أي: الاشتقاقان، أي: اعتبارهما بمعنى اعتبار كلٍّ منهما دفعاً للتحكم، فيجوز أن يُقَدَّرَ أَرُطى: فَعَلَى، بجعل الألف زائدة للإلحاق بجَعْفَرٍ لا للتأنيث لقولهم أَرُطَاءة، وأن يُقَدَّرَ أَفَعَلَ مصروفاً لكونه اسم جنس. احتجّ للأوّل بقولهم: بعيّرَ آرْط، أي: أَكَلَ الأَرُطى، وأديمَ مَارُوطَ أي: مدبوغُ به، إذ بقاء الهمزة فيهما يدلُّ على

(١) التحقيق ص ٣٧٠.

(٢) التحقيق ص ٣٧٩.

أصالتها. والثاني بقولهم رَاطٍ وَمَرْطِيٌّ إذ سقوت الهمزة فيهما يدلُّ على زيادتها. ويجوز أن يقال: أَوْلَقَ فَوَعَلَ، إذ سقوت الهمزة فيهما يدلُّ على زيادتها. ويجوز أن يقال: أَوْلَقَ فَوَعَلَ، وأن يقال: أَفَعَلَ مصروفًا أيضًا؛ لأنَّ فيه وزنَ الفعلِ فقط. واحتجَّ للأوَّلِ بقولهم: مَالَوْقٌ إذ بقاء الهمزة فيه يدلُّ على أصالتها، والثاني بقولهم: مَوْلُوقٌ، إذ سقوتها فيه يدلُّ على زيادتها. بذلك وُضِّحَ هذه القاعدةُ المهمةُ في علم التصريف.

(ح) إذا لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح ليؤخذ بالراجح:

استدلَّ الأنصاريُّ بهذه القاعدة في أثناء شرحه أصل (مَلَك) فقال ^(١):

«فَمَلَأَكَ وزنه مَفْعَلٌ، لأنَّه من الألوكة، وهي الرُّسالة، قُلِبَتِ العين إلى موضع الفاء، فقليل: مَالَك، ثُمَّ حُذِفَتْ همزته تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، فقليل: مَلَك، وهو المختار؛ لأنَّ المَلَك فيه معنى الرُّسالة.

وقد اختلفوا فيه، فقال الكسائي: وزنه مَفْعَلٌ، أي: في الأصل، وأصله مَالَك من الألوكة، قُلِبَتِ العين، وقال ابن كَيْسَانَ: فَعَالٌ - بأصله الميم وزيادة الهمزة - لأنَّه من المُلْك - بضمِّ الميم وإسكانِ اللَّام - وهو بعيدٌ، لأنَّ فَعَالًا نادرٌ، ومَفْعَلًا كثيرٌ، والحملُ على الكثير أولى. وقال أبو عبيدة: وزنه مَفْعَلٌ؛ لأنَّه من لَأَك، أي: أرسل، وهو سالمٌ من القلب اللازم للأوَّل، ومن زيادة الهمزة اللازمة للثاني.

وبالجملة الرَّاجح من هذه الاشتقاقاتِ الأوَّل؛ لتحقق نسبة المَلَك إلى الرُّسالة للآية السابقة، فهو الواضحُ بخلافِ نسبته إلى الملك والإرسال.

(ط) إذا فَقِدَ الاشتقاقُ عُرِفَ الزَّائِدُ بعدمِ النُّظير:

عدَّه الأنصاريُّ ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الكلمة إما أن تخرجَ عن الأصول بتقديرِ الأصالة أو لا تخرج هي بل تخرج زنةً أخرى لها، أو تخرج هي بتقديرِ الأصالة والزيادة.

القسم الأول: خروجها عن الأصول بتقدير الأصالة، قال^(١) :

«كتاء تَنْفُل بفتح أوله وَضَمَّ ثالثه: لوليد الثعلب، وتاء تَرْتُب كذلك: للشيء الثابت، إذ لو جُعِلَت التاء فيهما أصليّة لَزِمَ بناء فَعْلٌ بفتح الفاء وَضَمَّ اللام - وهو خارجٌ عن الأصول والنظائر - فحكم بأنَّ وزْنَهُما تَفْعُل، وإن كان خارجاً عن النّظير أيضاً، لأنَّ أوزانَ المزيد ليست مضبوطةً بخلافِ الأصول فالحملُ على الزائد أولى، لكن يلزمُ أنَّ المثالين خارجانِ عن الأصول بتقدير أصالةِ التاءِ وزيادتها».

القسم الثاني: خروجُ زِنَةِ أخرى عن الأصول.

بَيَّن الأنصاري ذلك بقوله^(٢) :

«كتاء تَنْفُل وتَرْتُب بضمّها فيهما مع ضَمِّ ثالثهما مع تَنْفُل وتَرْتُب، فإنها فيهما زائدة وإن كان فَعْلٌ كَبُرْتُن موجوداً؛ لزيادتها مع تَنْفُل وتَرْتُب بفتحها فيهما؛ لأنَّ اللفظ والمعنى متفقان، فكيف تكون في إحداهما أصلاً وفي الآخر زائداً».

القسم الثالث: غلبةُ الزيادة في المحل.

قال^(٣) مبيّناً هذا الأصل:

«فإن لم تخرج زنة كلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير الأصالة والزيادة عن الأصول فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول؛ للإلحاق وغيره، فإنه يُحكم بزيادة المضعف كقَرَدَدَ بزيادة اللام للتضعيف في موضع مع أنه للإلحاق بجَعْفَرٍ».

وقال^(٤) في موضع آخر:

«فإن خرجتا معاً، أي: الزُتانِ الحاصلتان بتقدير أصالة الحرف وزيادته

(١) التحقيق ص ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٢) التحقيق ص ٣٩١.

(٣) التحقيق ص ٣٩٤.

(٤) التحقيق ص ٣٩٢.

عن الأصول، فالحرف زائد أيضاً كنون نَرْجَس - بفتحها - فإنه بتقدير أصالتها فيه، وزنه فَعْلَل، وبتقدير زيادتها وزنه نَفْعَل، وكلاهما خارج عن الأصول، فحكم بزيادتها؛ لأنَّ باب الزيادة واسع.

ي) الأعلام يجوزُ فيها ما لا يجوز في الأجناس:

افترض الأنصاري في حديثه عن زيادة النون في نرجس أو أصالتها: اعتراضاً قال^(١):

«إن قيل: نَرْجَس أعجميٌّ، فهلاً جعلتم نونه أصلاً وإن خالف الأصول. كما قال به الأخفش في نون جالينوس، وإن خرج وزنه عن الأصول. أجيب بأنَّ جالينوس علَّم في لغة العجم كزَيْد وعمرُو، والأعلام يُستجازُ فيها ما لا يُستجازُ في الأجناس».

الجانب الثاني: وهو الحَمْلُ، وذلك بالاجتهاد في ربط الظواهر المستقراة وهو ما سمَّاه ابن جني (القياس^(٢) المعنوي) وجعلوه في أربعة أقسام:

١- حمل فرع على أصل. يقول^(٣) ابن جني: «اعلم أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن». وسمَّاه السيوطي^(٤): (قياس المساوي).

٢- حمل أصل على فرع، ودعاهم إليه إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض وسمَّاه السيوطي^(٥): (قياس الأولي).

٣- حملُ ضدٍّ على ضدٍّ.

٤- حمل نظير على نظير.

(١) الخصائص ١/١٩٠.

(٢) الخصائص ١/١٠٩.

(٣) الخصائص ١/١١١.

(٤) الاقتراح ص ٤٩.

(٥) الاقتراح ص ٤٩.

وردت في شرح الأنصاري أمثلة توضيحية لجوانب الحمل الأربعة:
حمل الفرع على الأصل.

وهو من أشهر صور القياس، ففي مجال الزيادة حدّد التصريفيون حروفها ومواضعها وكيفية تحديدها وذلك في خلال دلائل الاشتقاق فتيّن لهم أنّ الهمزة مثلاً إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة وذلك لغلبة زيادتها كأخمر وأكرم، هذا هو الأصل الذي دلّ عليه الاشتقاق، فحملوا عليه قرعاً وهو أفكّل، قال^(١) الأنصاري: «فأفكّل بالتّنين للرّعدة وزنه أفعل بزيادة الهمزة؛ لوجود الشّرطين المذكورين لا فغلل».

من ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنّه أسبق من الجمع، فحين أعِلّت الواو في الواحد أعلّوها في الجمع^(٢) «فقلّب الواو ياء في نحو جيّاد جمع جيّد ممّا هو جمعُ أعلّ مفردّه، وأصله جيّود، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلّبت الواو ياء، وأدغمت، ونحو دينار جمعُ دارٍ وأصله دَوّر، انقلبت الواو المتحرّكة ألفاً، وريّاح جمعُ ربح، وأصله رِوَح، انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وتيّر جمعُ تآرة، وأصله تِوَرَة، وديم جمعُ ديمّة وأصله دِوَمَة من دام يدوم، وإنّما أعلّ ذلك لإعلال المفرد».

من أمثلة حمل الفرع على الأصل التي ذكرها الأنصاري في شرحه أنّ الواو والياء إذا تحرّكتا تحرّكاً أصلياً وانفتح ما قبلهما قلّبتا ألفاً: «^(٣) ويقع ذلك في اسم ثلاثيّ أو في فعلٍ ثلاثيّ، أو في فعلٍ محمولٍ عليه، أي: على الفعل الثلاثيّ أو في اسمٍ محمولٍ عليهما نحو نابٍ وبابٍ مثالا الاسم الثلاثيّ وأصلهما بَوْبٌ وتيّبٌ فأعلاّ موافقةً للفعل في عدد حروفه وحركاته، ونحو قامٍ وباعٍ مثالا الفعل، وأصلهما قَوَمٌ وبيّعٌ ونحو أقامَ وأبَاعَ مثالا الفعل المحمول على فعلٍ ثلاثيّ؛ لأنّهما فرعا قامَ وباعَ، فأجريا مجراهما فجعل ما

(١) التحقيق ص ٣٩٧.

(٢) التحقيق ص ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٣) التحقيق ص ٤٥٩.

قبل الواوِ والياءِ في حكم المفتوح، أو نقلت الحركة منهما إليه، وجُعِلتا في حكم المتحرّكة؛ لأنّهما في الأصلِ كانتا متحرّكتين فقلّبتا ألفاً.

حملُ الأصل على الفرع،

تعدُّ أقلُّ شيوعاً من الأوّل. قال^(١) ابن جني في الخصائص:

«وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء ببعضها بعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعلّون المصدرَ لإعلالِ فعله، ويصّحّونه لصّخته، وذلك نحو قولك: قمتُ قياماً وقاومتُ قِواماً، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة».

قال^(٢) الأنصاري في باب الإعلال موافقاً ابن جني في أنّ المصدر هو الأصل الذي تصدر عنه المشتقات، وأنّ الفعل هو الفرع:

«ونحو الإقامة والاستقامة مثالا الاسم المذكور أيضاً، فإنّهما محمولان على أقامَ واستقامَ المحمولان على قامَ، فقلّبت الواو ألفاً، فالتقى ألفان فحُذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه، أو الأولى التي هي عين عند الأخفش، ثمَّ عوّض عنها التاء - كما مرَّ - بخلاف قولِ وبيّع، فلا تُقلب الواو والياء ألفاً لسكونهما. وقد يقال: الفعل أصلٌ للمصدر في الإعلال. فهلا أُعلِّ حملاً عليه كما في الإقامة. ويُجاب بأنّ إعلاله يستلزمُ لبسهُ بفعله».

حملُ ضدٍّ على ضدٍّ،

سمّاه السيوطي^(٣) قياسُ الأدون) وأمثله في الشرح قليلة، من ذلك قوله في أوائل الكتاب:

«^(٤) وبُطْنان - بالضّم - فُعْلان لا فُعْلال لعدمِهِ، مع أنّه - أي: بُطْنان -

(١) الخصائص ١١٣/١.

(٢) التحقيق ص ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٣) الاقتراح ص ٤٩.

(٤) التحقيق ص ١٣٩.

نقيض ظَهْرَان؛ لَأَنَّهُ جَمْعُ بَطْنٍ، لِلْجَانِبِ الطَّوِيلِ مِنَ الرِّيشِ، وَظَهْرَانِ جَمْعُ ظَهْرٍ لِلْجَانِبِ الْقَصِيرِ مِنْهُ وَهُوَ فَعْلَانِ اتِّفَاقاً، إِذْ لَا تَكَرَّارَ فِيهِ فَكَذَا فِي بُطْنَانِ، وَإِنْ كَانَ مَكْرَراً حَمَلاً لِلتَّقْيِضِ عَلَى التَّقْيِضِ؛ لِأَنَّ النَّقْيِضِينَ مُتَلَازِمَانِ فِي الْخَطُورِ بِالْبَالِ بِشَهَادَةِ الْوَجْدَانِ.

كذا ذكر في باب الإعلال أن ما جاء على فَعْلَانِ معتلّ العين مما يدلُّ على حركة أبْقَوْه صحيحاً قال:

«(١) وَصَحَّ نَحْوُ الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصُّوَرَى لِمَاءٍ بَعِينِهِ، وَالْحَيْدَى لَذِي التَّمَايِلِ، يُقَالُ: حَمَارٌ حَيْدَى، إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْحَيْدِ عَنْ ظِلِّهِ؛ لِنَشَاطِهِ، أَيْ: صَحَّ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ مَقْتَضِي الْإِعْلَالِ لِلتَّنْبِيهِ بِحَرَكَتِهِ عَلَى مَسْمَاهُ، وَصَحَّ الْمَوْتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَسْمَاهُ حَرَكَةٌ، حَمَلاً عَلَى الْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّهُ نَقْيَضُهُ، وَالتَّقْيِضُ يُحْمَلُ عَلَى التَّقْيِضِ؛ لِتَلَازِمِهِمَا غَالِباً فِي الْخَطُورِ بِالْبَالِ كَمَا يُحْمَلُ النَّظِيرُ عَلَى النَّظِيرِ لِتَشَارِكِهِ فِي أَمْرٍ مَعْتَبَرٍ فِي حَكْمِهِمَا».

حملُ نظيرٍ على نظيره

سمّاه السيوطي (٢) قياس المساوي): وأمثله التي ذكرها الأنصاري قليلة لا تتجاوز أصابع الكف نحو حذف الهمزة في أخوات أُكْرِمَ، نَحْوُ نُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَيُكْرِمُ قَالَ (٣):

«ومن ثم، أي: من هنا وهو أن مضارعَ أَفْعَلَ يُؤَفِّعِلُ نَحْوَ أَكْرِمُ يُؤَكْرِمُ، إِلَّا أَنَّهُ - أَيْ: هَذَا الْأَصْلُ - رُفِضَ أَيْ: تُرِكَ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي مَضَارِعِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ أَكْرِمَ مُخَفَّفِ الْجَمِيعِ، أَيْ: جَمِيعِ أَمْثَلَةِ الْمَضَارِعِ أَكْرِمُ - لِذَلِكَ - وَتُؤَكْرِمُ وَتُؤَكْرِمُ وَيُؤَكْرِمُ عَلَى أَكْرِمَ وَإِنْ لَمْ تَتَوَالَ فِيهِ هَمْزَتَانِ؛ طَرْدُاً لِلْبَابِ».

(١) التحقيق ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) الاقتراح ص ٤٩.

(٣) لسان العرب (علل) ١٦٧/٩ والتعريفات ص ٢٠١.

ثالثاً: العلة:

لغة^(١): «المَرَضُ، عَلٌّ يَعْلُ واعتلَّ أي: مَرَضَ فهو عليل، وأَعْلَهُ الله ولا أَعْلَكَ الله، أي: لا أَصَابَكَ بَعْلَةٌ، واعتلَّ عليه بَعْلَةٌ واعتلَّهُ إذا اعتاقه عن أمر، واعتلَّهُ: تجنَّى عليه. العِلَّةُ: الحَدَثُ يشغُلُ صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلكَ العِلَّةَ صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغْلِهِ الأوَّلِ».

اصطلاحاً^(٢): «هي ما يتوقَّفُ عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه».

ذكر الزَّجَاجِي (ت ٣٣٧هـ) أنَّ بعضهم سألَ الخليل عن العِلَلِ التي يعتلُّ بها في النحو هل أخذها عن العرب أو اختراعها من نفسه فأجاب^(٣):

«إنَّ العربَ نطقت على سجيَّتها وطباعها وعرفت مواقعَ كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلَّتُ أنا بما عندي أنَّه عِلَّةٌ لما عللته منه، فإن أكنَّ أَصَبْتُ العِلَّةَ فهو الذي التمسْت. . . . وإن سنح لغيري عِلَّةٌ لما عللته من النحو هي أليقُ مما ذكرته بالمعلولِ فليأتِ بها».

لكنَّ الفضل في إرساء قواعدِ العِلَّةِ يعود إلى ابن جنِّي حيث وازن بين علل النحويين وعلل الفقهاء والمتكلمين فقال^(٤):

«اعلم أنَّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقِّهين؛ ذلك لأنَّهم إنَّما يحيلون إلى الحسِّ، ويحتجُّون فيه بثقلِ الحال أو خفَّتْها على النفس، وليس كذلك علل الفقهاء».

وتوصَّلَ ابن جنِّي بعد البحث إلى أنَّ الغرضَ من العِلَّةِ أمران فقال^(٥): «اعلم أنَّ محصولَ مذهب أصحابنا ومُتَصَرِّفِ أقوالهم مبنيٌّ على

(١) التعريفات ص ٢٠١.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٥ - ٦٦.

(٣) الخصائص ٤٨/١.

(٤) الخصائص ٤٨/١.

(٥) الخصائص ١٤٤/١ - ١٤٥.

جواز تخصيص العِلل، ذلك أنَّها إنَّما تجري مجرى التَّخفيف والفرق».

فالدارس لعل التصريف لا بدُّ له أن يقف عند هذين الأصلين الأساسيين:

١ - التَّخفيف،

جرت عليه العرب بعداً عن الثُّقُل والتَّنافر في الحركات والحروف والحركة «أقل»^(١) من الحرف». أو «هي»^(٢) بعض الحرف، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو.

وأخفها الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة وما دلَّهم على هذا إلَّا (قوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم) وأشار الأنصاري إلى غرض التَّخفيف - اعتماداً على الحركات - في أكثر من موطن، قال^(٣) في باب النُّسب: «يُفتح الثَّاني وجوباً في نَمِر والدُّبُل من كلِّ اسم ثلاثيٍّ مكسورٍ ثانيه دون أوَّله وإن كان فيه تاء التَّانيث كشَقِرة، وهي شقائق النعمان، نبتٌ معروف، فيقال: نَمري ودُكُلي وشَقْري بفتح ثانيها؛ كراهية توالي كسرتين وياءين مع قلَّة حروف الكلمة».

وقد تجتمع في الاسم حركتان ثقيلتان، فتفرُّ العرب إلى أقلِّهما ثِقَلًا قال^(٤): «وللاسم الثلاثيِّ المجزَّء عشرة أبنية سقط منها فُعِل وفُعِل بضمُّ الفاء وكسر العين وبالعكس؛ استثقلاً للانتقال فيهما من الضمة إلى الكسرة، وبالعكس؛ لأنَّهما حركتان ثقيلتان متباينتا المخرج، لكنَّ الأوَّل أخف؛ لأنَّ فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضَّم - للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين - إلى ما دونه ثِقَلًا وهو الكسر، إذ لا يُحتاج فيه إلَّا إلى تحريك عضلة واحدة، ولهذا وضعوا البناء الأوَّل في الفعل عند الاحتياج إليه؛ لأنَّه لما كان الفعل يُسَكَّن آخره كثيراً باتِّصال الضمير المرفوع قاومَ ذلك من الخَفَّة ثِقَلُ البناء».

(١) الخصائص ٧٨/١.

(٢) الكلِّيات ص ٣٧٨.

(٣) التحقيق ص ٢٣٥.

(٤) التحقيق ص ١٤٩.

ومن ذلك أَنَّ الماضي المجرّد إذا كان «على وزن فَعَلَ بفتح العين كَسِرَتْ عينه في المضارع نحو ضَرَبَ يضربُ، وفتح فيه أوله للتحفة وسُكِّنَ فاؤه».

ما يقال في الحركات يقال أيضاً في حروف العلة. ونقف في باب الإعلال على صور كثيرة التقت فيه حروف العلة والحركات ممّا أدى إلى نوع من الثقل فجنح اللسان إلى المجانسة بينهما إمّا بقلب حروف العلة أو حذفها أو إسكانها، فمن هذه القواعد أَنَّ الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا حرفاً من جنس حركة ما قبلهما، قال^(١): «وتقلبَانِ ألفاً إذا تحركتا تحركاً أصلياً مفتوحاً ما قبلهما، أو كانا في حكمه، أي: حكم المتحرك المفتوح ما قبله؛ لأنّ كلّاً من الواو والياء مُقَدَّرٌ بحركتين، فإذا انضمَّ إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع حركات متواليات في كلمة، وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما ألفاً لتجانس حركة ما قبلها».

ومن صور قلب حروف العلة أَنَّ الواو تُقلبُ ياءً^(٢) في نحو رِيَاضٍ وثِيَابٍ، جمع رَوْضَةٍ وَثَوْبٍ؛ لسكونها في الواو مع وقوع الألف بعدها المستلزمة لثقلها بطول النطق بها. ومنه قلبهم الواو - حالة كونها عيناً - ياءً إذا اجتمعت مع ياء أصلية زائدة في كلمة وسُكِّنَ السابق منهما فتدغم الياء الأولى في الثانية وإنما قلبوا الواو ياءً؛ لأنّها أخفُّ كَسِيدٌ، وأصله سَيُودٌ، وأَيَّامٌ أصله أَيَّوَامٌ؛ لأنّه جمعُ يومٍ، وَدَيَّارٌ وَقَيَّامٌ أصلهما دَيَّوَارٌ وَقَيَّوَامٌ، وَقَيُّومٌ أصله قَيُّوومٌ.

وممّا يُعلُّ بالثقل والإسكان ما قاله الأنصاري في الماضي المبني للمجهول: «في باب قِيلَ ويُنَع من كلّ فعل ماضٍ ثلاثي مجهول معتلّ العين ثلاث لغات: الياء الخالصة؛ لأنّ أصل يَنْعَ بِيْعٌ، سَكَنُوا الياء كراهة الكسرة بعد الضمة ثم كسروا الفاء، وهذا أفصح اللغات، ثم حملوا عليه قِيلَ لأنّهما من بابٍ واحدٍ».

(١) التحقيق ص ٤٥٨.

(٢) التحقيق ص ٤٧٧.

لجأت العربُ إلى طلب الخِفَّة في النطق؛ لأنَّ الحروفَ إمَّا شديدةً التَّقارب أو شديدةً التَّبعد، فما كان من الحروفِ شديد التَّقارب سلَكوا في طلب تخفيفه عدَّة مسالك:

الأول الإدغام

قال^(١) الأنصاري: «الغرضُ منه التخفيف»:

ويأتي الإدغام في الكلام على ضربين:

(أ) أن يلتقي المثلان فيُدغم الأول في الثاني، وإدغامهما إمَّا واجب أو ممتنع أو جائز. فالواجب عند سكون الأول منهما سواء كانا في كلمة كَمَدَّ أم في كلمتين كاضرب بَكْرًا.

(ب) أن يلتقي المتقاربان في المخرج أو في صفة تقوم مقامه كالجَهر والهمس فيُقَلَّب أحدهما إلى الآخر فيُدغم فيه، نحو: اسْمَعْ^(٢) وإِزَان وأصلهما استمع وإِزْتَان بقلب الثاني إلى الأول في استمع وكذا في إِزْتَان بعد قلب التاء دالًا. وأدغم لنحوه، أي: لما مرَّ من العارض وهو يُقَلَّب الثاني.

الثاني، الإبدال

بيّن الأنصاري أنَّه إذا اجتمع في الكلمة مثلان وتعدَّر الإدغامُ لجأ العرب إلى القلب «^(٣) كإبدال الياء في أَمَلَيْتُ الكتابَ من كلِّ ثلاثيٍّ مزيد اجتمع فيه مثلان. وتعدَّر الإدغام لسكون الثاني كأَمَلَلْتُ وفي نحو قَصِيْتُ من كلِّ ثلاثيٍّ مزيد اجتمع فيه ثلاثة أمثالٍ أولها مُدغم في الثاني كقصصتُ أظفاري».

ومن صوره إبدال الحروف المتقاربة التي تكون^(٤) «فاءً إِفْتَعَلَ إذا كان صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، أبدلت التاء طاءً لزومًا بعد. والطاء تُبدل من

(١) التحقيق ص ٥٢٢.

(٢) التحقيق ص ٥٠٦.

(٣) التحقيق ص ٥٠٩.

(٤) التحقيق ص ٥١٧.

التاء، والبدال تُبدل من التاء في نحو اصطبر وأصله اضتَبَر من الصَّبَر، وتُبدل الدال من التاء في ازدجر وأذكر مما فاء افتعل فيه دال أو ذال أو زاي وأصلهما: اَزْتَجَرَ وَازْتَكَّرَ.

مجمل القول إن العرب اختارت في نطقها ما كان أخف على ألسنتها من الأبنية وطرحت ما ثقل وهو الأساس الذي بني عليه التصريفيون قواعدهم.

٢ - الفرق:

ذكر ابن جني هذا الأصل بقوله^(١): «اعلم أن محصل مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العِلَل، وذلك أنها إنما تجري مجرى التَّخْفِيفِ والفرق» فمن الأول أن^(٢) «بناء فَعَلَ اللّازِم - بفتح العين - نحو رَكَعَ أنه يجيء على رُكُوع وفي مصدر فَعَلَ المتعدي نحو ضَرَبَ أنه يجيء على ضَرَب. والأصل في مصدر الثلاثي فَعَلَ لرجوعه إليه إذا أريد المرّة، نحو دَخَلْتُ دَخْلَةً، وقمْتُ قَوْمَةً، وفَرَّقَ بين المتعدي واللّازِم بزيادة الواو فيه؛ لأنه أقل فأعطي الأثقل، وجعلت الزيادة في مصدره عوضاً من المتعدي».

كما قال في مكان آخر^(٣) «والغالب في مصدر فَعَلَ اللّازِم بكسر العين نحو فَرَحَ أنه يجيء على فَرَح بفتح العين، وفي مصدر المتعدي نحو جَهَلَ أنه يجيء على جَهَلَ - بالإسكان - وكما فرّقوا فيما مرّ بين اللّازِم والمتعدي بزيادة الواو، فرّقوا هنا بينهما بحركة العين».

وقال الأنصاري في التفريق بين الاسم والصفة^(٤):

«وتقلب الياء واواً في فَعَلَى - بالفتح - إذا كان اسماً كتنقوى من تقيت.

(١) الخصائص ١/١٤٤ - ١٤٥.

(٢) التحقيق ص ١٩٣.

(٣) التحقيق ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) التحقيق ص ٤٩٣.

وأصله وَقِي قُلِبَت واوه تاء كما في ثَرَاث، ثم ياؤه واواً فصار تقوى، بخلاف فَعَلَى الصِّفَةِ نحو صَدِيَا مؤنث صَدِيَان، أي: عطشان. ورياً ضدَّ صَدِيَا مؤنث رِيَان، فإنه لا تقلب الياء فيهما واواً؛ فرقاً بني الاسم والصِّفَةِ، والصِّفَةُ أولى بالتغيير؛ لخفته وثقل الصِّفَةِ.

ومن العلل التي لجأ إليها العرب أنَّ الحروف إذا حُذِفَتْ لِإِلْعَلِّ فَإِنَّهَا قَدْ يَعْوِضُ عَنْهَا بِحَرْفٍ آخَرَ فَهِيَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ الْعَوِضِ^(١) وَالْمُعَوِضِ. قال الأنصاري^(٢):

«والتزموا الحذف لحرفِ العلة والتعويض عنه في نحو تَغْزِيَّةٍ مصدرُ فَعَلَ من الناقص، وأصله تَغْزِيٌّ بوزن تَفْعِيل، فحذفوا ياء التَفْعِيل تخفيفاً وعوّضوا عنه التاء. وفي نحو إِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ بالزاي والراء فيهما مصدرِي أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ من الأجوف، وأصلهما إِجَوَازَ وَاسْتِجَوَازَ، قلبوا الواو ألفاً كما في جاز، وحُذِفَت الألف الثانية؛ لالتقاء الساكنين وعوّض عنها التاء».

كما ذكر التصريفيون علّةً أخرى وضعوها تحت ما يسمّى تداخل اللغات وهو أن يتركّب بناء من لغتين فتحصل لغة ثالثة وله صورتان:

الأولى: أن يكون التداخل في كلمة واحدة، ومثلوا له بلفظ «الْحَبْكُ» قال^(٣) الأنصاري: «والْحَبْكُ - إن ثبت - محمولٌ على تداخل اللغتين، إذ المعروف أنه جاء بكسرتين وبضمّتين، وإذا كانت الأولى غيرَ فصيحَةٍ، فلما تلفّظ المتكلّمُ بالحاء مكسورةً من اللغة الأولى، غَفَلَ عنها وتلفّظ بالباء مضمومةً من الثانية».

الثانية: أن يكون التداخل في كلمتين - وهو أكثر - قال: «كما قالوا قَنَطَ يَقْنِطُ كَضْرَبَ يَضْرِبُ، وَقَنِطَ يَقْنِطُ، كَعَلِمَ يَعْلَمُ، ثم قالوا: قَنِطَ يَقْنِطُ بالكسر، أو بالفتح فيهما، عَلِمَ أن الماضي من إحداهما والمضارعُ من الأخرى».

(١) إلا نادراً، نحو: «وجهة».

(٢) التحقيق ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٣) التحقيق ص ١٥١.

تلك هي أبرز العلل التي اعتمدها التصريفيون في أثناء وضعهم لقواعد اللغة العربية، وهي - كما رأينا - مستنبطة من استقراء كلام العرب ومبنية على الحس في أغلبها، وعلى الذهن في بعضها في تفسير بعض الظواهر اللغوية.

الحدود والمصطلحات الصرفية

الحُدُّ لغة^(١): الفصلُ بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر. وجمعه حدود. وفصلُ ما بين كلَّ شيئين: حدٌّ بينهما.

اصطلاحاً^(٢): المُعرَّفُ الجامعُ المانع.

اهتمَّ الأنصاريُّ كغيره من التحويين والتصريفيين بإيراد الحدود في كتابه (المناهج الكافية في شرح الشافية)، ومَرَّت الحدود والمصطلحات النحوية والتصريفية بمراحل تنوعت فيها ما بين السهولة ووصف الظاهرة كما تقبلها السَّجِّية، وبين الفلسفة والتعقيد التي عانت منها لغتنا العربية في القرون المتأخرة ولا سيما على يد الرُّماني الذي طرح كتابه (الحدود) مقحماً مفاهيم الفلسفة والمنطق، فباتت بحاجة إلى تعريف وتبسيط.

إذا وقفنا عند الحدود التي وردت في شرح الأنصاري وجدناها تأتي من غير تكلف، فحيث تستدعي الحاجة إليها يوردها بِيسرٍ من غير مناقشة ولا مفاضلة ولا تعليق ولا إضافة قال^(٣) في تعريف اسم الآلة: «هي اسمٌ لِمَا يُستعانُ به في الفعل المشتقة هي منه».

وقال^(٤) في تعريف المَدِّ،

«المرادُ بالمدُّ - حيثُ أُطلق -: أحدُ حروفِ اللَّيْنِ إذا كان ساكناً وحرَكَةً ما قبله من جنسه».

(١) لسان العرب (حدد) ٧٩/٣.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٨٦/١.

(٣) التحقيق ص ٢٠٨.

(٤) التحقيق ص ٢١٥.

كان الأنصاري يعتمد أحياناً إلى تعريف الحد لغةً واصطلاحاً كغيره من الشراح. قال^(١):

«الإمالة لغةً: الإنحرافُ عن القصد. واصطلاحاً: أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة».

الجديد الذي جاء به مخالفاً مَنْ جاء قبله تقسيمه التَّعريف الاصطلاحي إلى اصطلاحٍ بمعنى العمل واصطلاحٍ بمعنى العلم. ففي تعريف التصريف، قال^(٢):

«التصريف: تفعيلٌ من الصَّرف للمبالغة والتكثير، وسمي به هذا العلم لكثرة التَّصريف فيه» وله موضوعٌ وفائدةٌ واستمداذٌ ومسائلٌ وحقيقةٌ. حقيقته، لغةً: التَّغيير.

واصطلاحاً بمعنى العمل: تحويلُ الأصل الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ إلَّا بها.

واصطلاحاً بمعنى العلم: علْمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوالُ الكلم - كصيغ المصدر والمضى والاستقبال والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وكالإمالة وتخفيف الهمزة التي ليست بإعراب».

وقال^(٣) في تعريف الاشتقاق،

«هو ردُّ لفظٍ إلى آخر؛ لمناسبةٍ بينهما في المعنى والحروفِ الأصليةِ هذا حدٌ باعتبار العمل. وحده باعتبار العلم: أن يجدَ بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب، فيردُّ أحدهما إلى الآخر».

(١) التحقيق ص ٤١٧.

(٢) التحقيق ص ١٣٠.

(٣) التحقيق ص ٣٦٩.

إنَّ الحدود التي وردت في الشرح بعضٌ منها للمصنف، ثمَّ توسَّع الأنصاري في شرحها. ففي تعريف المنسوب قال^(١) المصنَّف:

«المُلحق آخره ياءٌ مشدَّدة؛ ليدلَّ على نسبته إلى الاسم المجرَّد عنها».

أضاف الشارح على هذا التعريف فقال:

«اصطلاحاً: هو الاسم المُلحق آخره ياءٌ مشدَّدة؛ ليدلَّ إلحاقها به أو مدخولها معها على نسبته، أي: الموصوف به، والمراد بالنسبة اللغويَّة إلى الاسم المجرَّد عنها أيّاً كان أو بلداً أو حرفاً».

إنَّ المصطلحات الصرفية التي ساقها الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه كثيرةٌ منها:

الابتداء^(٢): هو الأخذ في النُطق بالحرف بعد الصَّمتِ، لا الأخذ في النطق به بعد ذهاب ما قبله كما تخيَّله بعضهم.

الإبدال^(٣): جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيره.

الإدغام^(٤): أن تأتي بحرفين ساكنٍ فمتحرِّك من مخرجٍ واحدٍ من غير فصل.

الإشمام^(٥): أن تضمَّ الشَّفتين بعد الإسكانِ، وتَدعَّ بينهما بعض انفراج ليخرجَ منه النَّفسُ فيَراها المَخاطبُ مضمومتين، فيُعلم أنَّك أردتَ بضمِّهما الحركةَ، فهو شيءٌ مختصٌّ بإدراكه البصرُ دون السَّمعِ، لأنَّه ليس بشيءٍ يُسمعُ، إنما هو تحريكُ عضوٍ فلا يدركه الأعمى.

(١) التحقيق ص ٢٣٣.

(٢) التحقيق ص ٣٢٦.

(٣) التحقيق ص ٥٠٣.

(٤) التحقيق ص ٥٢٢.

(٥) التحقيق ص ٣٣٨.

الإعلال^(١): تغييرُ حرفِ العلةِ للتخفيف، يجمعه القلبُ والحذفُ والإسكان.

الحرف^(٢) الأصلي: ما ثبت من تصاريف الكلمة لفظاً، كحروف الضرب مع متصرفاته.

الرّوم^(٣): في المتحرّك، أن تأتي بالحركة خفيفةً، أي: بصوتٍ ضعيفٍ، كأنك تروم الحركة ولا تُثَمِّها بل تختلسها اختلاساً، تنبيهاً على حركة الوصل مع تحصيل بعض الغرض من الوقف.

الشاذ^(٤): ما يكون بخلاف القياس من غيرِ نظيرٍ إلى قلّة وجوده وكثرته، كالقوود.

الضعيف^(٥): ما يكون في ثبوته كلام. كقرطاس.

الفواصل^(٦): هي رؤوس الآي ومقاطع الكلام.

القوافي^(٧): هي أواخر الأبيات، من قفوث.

المثال^(٨): يستمى به لمماثلته الصحيح في احتماله الحركات.

المعتل^(٩): ما فيه - أي: في أصوله - حرف علة، وهو الألف أو الواو أو الياء.

النادر^(١٠): ما قلّ وجوده وإن لم يخالف القياس. كخزعان.

(١) التحقيق ص ٤٥٠.

(٢) التحقيق ص ١٣٤.

(٣) التحقيق ص ٣٣٧.

(٤) التحقيق ص ١٣٩.

(٥) التحقيق ص ١٣٩.

(٦) التحقيق ص ٣٥٣.

(٧) التحقيق ص ٣٥٣.

(٨) التحقيق ص ١٤٨.

(٩) التحقيق ص ١٤٨.

(١٠) التحقيق ص ١٤٠.

الوقف^(١): قطع الكلمة عما بعدها ولو مقدراً.

مصادر الكتاب:

لم يُشر الشيخ زكريا الأنصاري في مقدّمة شرحه إلى المصادر التي اعتمد عليها والتي استقى منها جملة الأقوال والآراء والمذاهب التي زخر بها شرحه. وبعد الاطلاع، يمكن تصنيفها في ثلاثة أقسام:

- ١ - كتب الشروح.
- ٢ - كتب اللغة والنحو والصرف.
- ٣ - جملة الآراء والمذاهب.

أولاً: كتب الشروح:

ورد في الشرح ذكرُ أسماء خمسة شروح وقد اختلفت درجة اعتماد الشارح عليها وهي:

شرح الشافعية لابن الحاجب: على الرغم من أهمية الشافعية وشرحها، إلا أن الشارح لم يعتمد عليها، ولم يذكره إلا في موضعين.

شرح الشافعية لركن الدين الاسترأبادي: ورد ذكره في مواطن قليلة من الشرح، وذلك في معرض تأكيده على رأي المصنّف وموافقه له، يقول:

«(٢) (وجاء عِدَوِيّ) في عِدّة (وليس ذكرُ الواوِ (برُدّ) للفاء المحذوفة وإلا لوجب أن يُقال: وَعِدِيّ، بل هي كالْعَوْضِ عنها. قال السيد ركن الدين تبعاً للمصنّف:

«ويمكن أن يُقال إنّه ردّ المحذوف، ثم قلب إلى محلّ اللام، ليكون المحذوف في محلّ التغيير».

(١) التحقيق ص ٣٣٦.

(٢) التحقيق ص ٢٥٠.

شرح الشافعية للجاربردي:

أكثر الشارح من الاستدلال برأي الجاربردي الذي أخذه من شرحه على الشافعية، فكان ينقل قوله نصّاً أحياناً، أو يلخصه بأسلوبه.

ففي معرض حديثه عن الرباعي المجرد جاء بأبنية على وزن فِعْلَل ثم ساق قول الجاربردي حول هذا الوزن نصّاً، حتّى إنّه نقل عَزَمَهُ على تحقيق زيادة الحرف. قال:

«^(١) وِدَزَهْمَ وَقِمَطَر، لِمَا يُصَانُ فِيهِ الْكُتُبُ، وَأَمَثَلُهُ مِنَ الصُّفَةِ: سَلَهَبٌ، لِلطَّوِيلِ، وَدِفْنِسٌ، لِلْحَمَقَاءِ، وَجُرْشُعٌ لِلطَّوِيلِ، وَهَبْلَعٌ لِلْأَكُولِ، وَسِبْطَرٌ لِلطَّوِيلِ الْمَمْتَدِّ.

قال الجاربردي: وفي ثبوت فِعْلَل بكسر الفاء وفتح اللام بحث؛ لأنّ دِزَهْمًا مُعَرَّبٌ، وَهَبْلَعًا إِنَّمَا يَكُونُ رِبَاعِيًّا إِنْ قُلْنَا بِأَصَالَةِ الْهَاءِ، فَإِنْ قُلْنَا بِزِيَادَتِهَا - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ - فَلَا، وَسَنَحَقُّ ذَلِكَ فِي بَابِ ذِي الزِّيَادَةِ».

* وقد يأتي بقوله في معرض تأكيد على وجود بناء أو علامة مع حجّته ودليله، وذلك بعد أن يسوق الشارح آراء عدد من التحويين. قال^(٢):

«وزاد الأخفش خُخْدَبَ، بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَسُكُونٌ ثَانِيهِ وَفَتْحٌ ثَالِثُهُ لِيَضْرِبَ مِنَ الْجَرَادِ، وَهُوَ الْأَخْضَرُ الطَّوِيلُ الرَّجْلَيْنِ. وَسَبْيُوهُ يَرُوهُ بَضْمٌ الدَّال. فَهُوَ كَبْرُتْنٌ، وَرَوَى الْفَرَّاءُ طُخْلَبًا وَبُرْقَعًا بَفَتْحِ ثَالِثِهِمَا، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ، أَيُّ: هَذَا الْبِنَاءُ مُعَرَّبٌ، قَالَ الْجَارِبَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ: وَالْحَقُّ ثُبُوتُهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَالِي عِنْدَهُ عُنْدُ، أَيُّ: بُدٌّ، وَالذَّالُ الثَّانِيَةُ لِلْإِلْحَاقِ وَإِلَّا لَوَجَبَ الْإِدْغَامُ، فَوَجَبَ ثُبُوتُ هَذَا الْبِنَاءِ لِيُلْحَقَ بِهِ».

* ويسوق الشارح للجاربردي شروحات لغوية تتسم أحياناً بالفلسفة، ليدفع معنى قد يرد على ذهن السامع. قال^(٣):

(١) التحقيق ص ١٥٥.

(٢) التحقيق ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) التحقيق ص ١٦٨.

«وَكَبُرَ، أَي: شَرَفَ وَعَظُمَ وَصَغُرَ أَي: حَقُرَ وَسَقَلَ. وقال الجاربردي: المراد بالصَّغُرِ والكِبَرِ التَّغَايُرُ الظَّاهِرُ الَّذِي يَغْرِضُ لِلشَّيْءِ صَادِرًا عَنِ الطَّبِيعَةِ بِالنَّمَاءِ وَالْوُقُوفِ، لَا عِظْمَ الْهَيْكَلِ وَصِغَرَهُ، إِذِ الصَّغِيرُ قَدْ يَكُونُ أَعْظَمَ هَيْكَلًا مِنَ الْكَبِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلَا مِنْ أَفْعَالِ الطَّبِيعَةِ، بَلْ نَحْوَهَا؛ لِاخْتِلَافِهِمَا بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوَاقَاتِ».

فإن عَرَضَ للجاربردي بعضُ الأبنية الشاذة تراه يترك للجاربردي شرح وجه شذوذه مع الحجّة الصّرفية أحياناً، قال^(١):

«وما جاء في الاسم المتمكّن على غير ما ذكر كأُنَيْسِيَّانَ في إنسان وَعُشَيْشِيَّةٌ في عَشِيَّةٍ، وَأُعْيِلِمَةُ في غِلْمَةٍ وَأَصْيَبِيَّةٌ في صَبِيَّةٍ شاذٌّ؛ إِذِ الْقِيَاسُ أُنَيْسَانٌ وَعُشْيِيَّةٌ وَعُعْيِلِمَةُ وَصَبِيَّةٌ. كما جاء الأخيرانِ عن العرب، كذلك قال الجاربردي: وكان أُنَيْسِيَّانَ مُصَغَّرُ إنسان، لكن استغني عنه بإنسان، كما جاء يَدْعُ وَتَرَكَ وَدَعَّ استغناءً عنه بترك، ووجهُ عُشَيْشِيَّةٍ، أَنَّكَ لو صَغُرَتْ عَشِيَّةٌ، اجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ والقياسُ حذفُ الأخيرة كما في عُطَيَّةٍ وَمُعَيَّةٍ، ولكن لو فعلوا كذلك، وقالوا عُشْيِيَّةٌ لالتبسَ بتصغيرِ عَشْوَةٍ، وهي ما بين أوّلِ الليلِ ورُبُوعه، فأبدلوا الياءَ الوسطى شيئاً، إِذِ يَهُونُ عَلَيْهِمْ زِيَادَةُ الْحَرْفِ مِنْ جِنْسِ الْعَيْنِ كما في بابِ التَّفْعِيلِ».

وتَرَدُّ في مواطنَ كثيرة من الشرح عبارات، مثل:

قال^(٢) الجاربردي، كما عليه^(٣) الجاربردي، وَجَوَّزُ^(٤) الجاربردي:

شرح المفصل لابن الحاجب:

ورد ذكره في عدة مواضع من الشرح، وكان الشارح يأتي برأي المصنّف أو قوله؛ كما ورد في شرح المفصل في معرض تأييده لرأي نحوي

(١) التحقيق ص ٢٢٧.

(٢) التحقيق ص ٢٧.

(٣) التحقيق ص ١٣٦.

(٤) التحقيق ص ٣١٨.

أو دفعه، أو إثباته لرأيه الذي ورد في الشافية أو في شرحها، قال^(١):

«قِيلَ رُمَانٌ وَزَنَهُ فُعَالٌ مِنْ رَمَنْ، وَإِنْ كَانَ مُهْمَلًا، لَا فُعْلَانٌ مِنْ رَمٍّ،
أَي: أَصْلَحَ لَغَلْبَتِهَا، فَالْأَصَحُّ فِي رُمَانٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ اقْتِضَاءُ كَالْخَلِيلِ
وَسِيَّوِيهِ» صَرِيحًا أَنَّ وَزَنَهُ فُعْلَانٌ، تَقْدِيمًا لِشَبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ الْأَوَّلِ.

وَالْأَصَحُّ فِيهِ عِنْدَ الْمُرَادِيِّ كَالْأَخْفَشِ أَنَّ وَزَنَهُ فُعَالٌ؛ لَكُونِهِ أَغْلَبَ فِي
الْبِنَاءِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَلِثُبُوتِ نُونِهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ الْمُرَادِيِّ، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِمْ
مَرَمَنَةٌ لِلْبُقْعَةِ الْكَثِيرَةِ الرُّمَانِ. قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَقَالُوا: مَرَمَةٌ، قُلْتُ
وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ الْمَفْضَلِ أَنَّ رَمَنْ جَاءَ بِمَعْنَى أَقَامَ، فَفِيمَ
ذِكْرٍ مِنْ أَنَّهُ مُهْمَلٌ نَظَرٌ».

وَهَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَنَاقِشُ رَأْيَ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى وَيَرْفُضُهُ
مَقْدَمًا حُجَّتَهُ. وَذَلِكَ حِينَ ذَكَرَ أَنَّ: «^(٢) مَلَأَكَ، مِنَ الْمَلَكِ، وَزَنُهُ مَفْعَلٌ، لِأَنَّهُ
مِنْ لَأَكَ أَي: أُرْسِلَ، فَقَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهُ بَعِيدٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْمَلَكِ
أَنَّهُ رَسُولٌ لَا مُرْسِلٌ، وَإِذَا كَانَ مِنْ لَأَكَ، كَانَ مَعْنَاهُ مُرْسِلًا لَا رَسُولًا».

شرح الهادي^(٣) للزنجاني:

وَرَدَ اسْمُ الشَّرْحِ فِي مَوَاضِعٍ قَلِيلَةٍ مُقْتَرَنًا مَعَ شَرْحِ الْمَفْضَلِ لِلْمُصَنِّفِ،
مِنْ دُونِ ذِكْرِ اسْمِ صَاحِبِهِ، وَمِنْ غَيْرِ نَقْلِ عَنْهُ.

قَالَ^(٤) الشَّارِحُ فِي مَعْرُضٍ حَدِيثِهِ عَنْ وَقُوعِ الْأَلْفِ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْاِسْمِ
حَشْوًا:

«... لَا نَسْلُمُ امْتِنَاعَ تَحْرِيكِهِمَا؛ لِأَنَّهَا تُحَرِّكُ فِي التَّصْغِيرِ بَانْقِلَابِهَا يَاءً

(١) التحقيق ص ٤١٣ - ٤١٤.

(٢) التحقيق ص ٣٨٢.

(٣) الهادي في النحو والصرف للإمام عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، وهو متون
متوسط أوله: «الحمد لله الذي بهرت حكمته عقول الناظرين». كشف الظنون ٢٠٢٧/٢
لم أقف عليها في مكتبة الأسد الوطنية.

(٤) التحقيق ص ٣٦٨.

كما في كُتِبَ، تصغير كتاب، أو واواً كما في كُوتِبَ، تصغير كاتب، وخرج بقولنا بالأصالة وقوعها في الاسم حشواً تبعاً، فإننا إذا حكمنا بأنها في تغافل للإلحاق بتدحرج على ما وقع للمصنّف - فيما مرّ - لزّم الحكم بأنها في مصدره واسم فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق، ويقول في الاسم وقوعها في الفعل - على ما مرّ له في تغافل - لكن الذي في شرح المفصل والهادي يدلّ على أنها لا تقع للإلحاق لا في حشو الفعل ولا في حشو الاسم؛ لأنّ المدّة لا تُقَابِل بحرفٍ صحيحٍ...».

ثانياً: كتب اللغة والنحو والصّرف:

اختلف ذكرها في الشرح قلّة وكثرة، فمنها ما ذكر مرّة واحدة، ومنها ما ذكر أكثر مرّة، ومنها ما كان مصاحباً للشارح يتنقل معه من رأي إلى رأي سواء ذكره باسمه أم لم يذكره، نحو:

- ١ - الأوسط للأخفش.
- ٢ - التسهيل لابن مالك.
- ٣ - تاج اللغة للجوهري.
- ٤ - التوضيح لابن هشام.
- ٥ - شرح الحماسة للمرزوقي.
- ٦ - القاموس للفيروزبادي.
- ٧ - الكشف للزمخشري.
- ٨ - المحكم لابن سيده.
- ٩ - المفتاح للجرجاني.
- ١٠ - المفصل للزمخشري.
- ١١ - الوسيط للواحدي.
- ١٢ - الكافية لابن الحاجب.

وسأعرض لبعض الكتب التي كان لها دورٌ بارزٌ في شرح الشيخ زكريا الأنصاري:

١ - تاج اللغة وصحاح العربية.

هو من أهم المصادر اللغوية التي أفاد منها الشارح، وقد تنوعت طرق الاعتماد؛ فتارة يأخذ منه معنى لغوياً، كقوله^(١):

«قال الجوهري: والجَائِزُ وهو سَهْمٌ في البيت - يُجمع على أَجَوِزة وجَوَرات».

وتارة يعتمد عليه في ضبط الصيغة اللغوية واشتقاقاتها، قال: «غَيورٌ وَغَيْرَانٌ من غَارَ يَغَارُ غَيْرَةً وَغَيْراً وَغَاراً فهو غَيُورٌ وَغَيْرَانٌ. قاله الجوهري».

أما جُلُّ اهتمامه بتاج اللغة فقد برز في معرض حديثه عن المسائل الصرفية، حيث برز الجوهري عالماً فذاً، وحافظاً ثقةً، غير أن الشارح لم يكن يوافقه في كل آرائه، بل كان يناقشها مع غيرها من الآراء، ثم يردُّ هذا ويوافق ذلك.. قال:

«^(٢) نحو حُبَارَى - بضمٍّ أوله - لطائرٍ، يُجمع على حُبَارِيَاتٍ. لا على جمع تكسير؛ لأنه مع كونه خماسياً مقصوراً، كرهوا تكسيره، فلا بدُّ من الحذف، فإن حُذِفَت أَلِفُ التَّأْنِيثِ وقلت: حَبَائِرُ، اشتبه برسائل أو الأولى وقلت: حبارى، اشتبه بحَبَالَى. وقولُ الجوهري: إِنَّ أَلْفَهُ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ وَلَا لِلإِلْحَاقِ، وَإِنَّمَا بُنِيَ الْاسْمُ بِهَا. فكأنَّها من نفس الكلمة لا تنصرفُ معرفةً ولا نكرةً - أي: لَا تُتَوَّن - رَدٌّ؛ بآئه متناقضٌ؛ لأنها لو لم تكن للتأنيث لصُرِفَتْ...».

* كما ذكر الشارح مخالفة الجوهري للقياس في أكثر من موضع. قال:

«وخالفَ الجوهري في أيامى، فقال: أصلُها أَيَائِمٌ».

(١) التحقيق ص ٢٩١.

(٢) التحقيق ص ٢٩٧.

على أَنَّ الشَّارَحَ حينَ كانَ يَحْتَجُّ لِرأْيِهِ بعدَ أنَ يَرُدُّ رَأْيًا، تَراه يَحْتَجُّ لِنَفْسِهِ بِقَولِ الجَوهري مُستَخدِماً عِبارَاتٍ مِثْلَ: وبِه^(١) صَرَّحَ الجَوهري، وَقالَه^(٢) الجَوهري.

٢ - المِفْضَلُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ،

وَرَدَ ذَكَرُهُ فِي الشَّرْحِ مِنْ غَيرِ نَقْلِ حَرْفِيٍّ عَنْهُ، فَتَارَةً يَصْرَحُ بِاسْمِهِ فيَقُولُ: وَفِي^(٣) المِفْضَلِ. وَتَارَةً يَكْنِي عَنْهُ بِقَوْلِهِ: صَاحِبُ^(٤) المِفْضَلِ، وَتَارَةً يَذْكَرُ اسْمَ صَاحِبِهِ فيَقُولُ: كَمَا عَلَيْهِ^(٥) الزَّمْخَشَرِيُّ.

٢ - التَّسْهِيلُ لابنِ مالِكٍ،

أشار الأنصاري إلى كتاب التسهيل في أكثر من موطن حيث استشهد بما ورد فيه إلا أَنَّ الشَّارَحَ كانَ يَكثرُ مِنْ ذَكَرِ اسْمِ ابنِ مالِكٍ مِنْ دُونِ تَحْديدِ كُتابِهِ. قالَ^(٦):

«وَنَحْوَ صَبِيحَةٍ مِنَ الصُّبَا حَةِ أَي: الحَسَنِ وَالْجَمَالَ، يُجْمَعُ عَلَى صَبَاحٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَصَبَائِحٍ غَالِبًا، وَشَرَطَ ابْنُ مالِكٍ فِي مَفْرَدٍ فِعَالٌ أَنْ يَكُونَ صَحِيحٌ اللَّامُ، وَفِيهِ وَفِي مَفْرَدٍ فَعَائِلٌ أَنْ لَا يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، لِيُخْرَجَ نَحْوَ غَنِيمَةٍ وَذَبِيحَةٍ وَقَتِيلَةٍ، فَلَا يُجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ. وَمَا وَرَدَ فِيهِ فَشَادُّ».

ثَالِثًا: جَمَلَةُ الْأَرَاءِ وَالْمَذَاهِبِ وَالْأَقْوَالِ:

يَزْخُرُ الشَّرْحُ بِأَرَاءِ التَّحْوِينِ وَاللَّغْوِينِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَمَذَاهِبِهِمْ وَشُرُوحَاتِهِمْ وَتَأْوِيلَاتِهِمْ بِالإِضَافَةِ إِلَى أَقْوَالِ الْقُرَّاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالرُّجَّازِ.

(١) التَّحْقِيقُ ص ٣٣١.

(٢) التَّحْقِيقُ ص ٣٠١.

(٣) التَّحْقِيقُ ص ٣٥١.

(٤) التَّحْقِيقُ ص ١٠.

(٥) التَّحْقِيقُ ص ١٣٦.

(٦) التَّحْقِيقُ ص ٢٩٠.

ويربو عددهم على ستين علماً ذكرهم من غير إشارة إلى المصادر الذي استقى منها أقوالهم وآراءهم.

ولكي لا نذهب بعيداً علينا أن نتذكر أنَّ الشيخ زكريا الأنصاري قرأ على مشايخه كتب اللغة بدءاً من كتاب سيبويه، وحين نقول «قرأ» يعنى قرأ من ذاكرته من دون نظر في كتاب. منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١ - سيبويه (ت ١٨٥هـ).

لم يَرِدْ في الشرح اسمُ كتابه الذي وضعه، والذي ذاع صيته ذلك أن اسمه لا يرد إلى الذهن إلا مرتبطاً مع «الكتاب» ولا تكاد مسألة صرفية - وردت في الشرح - تخلو من اسمه مفرداً أو مضافاً إلى مذهبه نحو: قال سيبويه: قاله سيبويه، هذا مذهب سيبويه...

كما ورد اسمه ورأيه مقترناً مع اسم ورأي أساتذته الخليل^(١)، وعيسى^(٢) بن عمر، ويونس^(٣). ومع المبرد^(٤)، والأخفش^(٥)، والمازني^(٦)، وابن^(٧) مالك، والمرادي^(٨).

فإذا كان في المسألة أكثر من رأي بدأ برأي سيبويه - ولو كان الرأي الثاني لشيخه الخليل وعيسى بن عمر قال^(٩):

«وقياس أخوى أحي؛ لأنَّ أصله أحيوؤ من الحوّة» فقلبت واوه الأخيرة ياءً ثم الأولى ياءً وأدغم فيها ياء التّصغير فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة نسيّاً، أي؛ اعتباراً على الأوضح كما هو مذهب سيبويه وعيسى بن عمر وكثير.

(١) التحقيق ص ٢٢٠.

(٢) التحقيق ص ٢٢٠.

(٣) التحقيق ص ٢٢٤.

(٤) التحقيق ص ٢٤٩.

(٥) التحقيق ص ٢٧.

(٦) التحقيق ص ٣٤٢.

(٧) التحقيق ص ٣٣١.

(٨) التحقيق ص ٢٥٠.

(٩) التحقيق ص ٢٢٠.

كما قال في موطن آخر عن همزة الوصل مبيناً قدرته على الاستشهاد والاستنباط والتعليل:

«(١)... وفي لام التعريف وميمه عند طيء وجمير، وعلى لغتهم خبر؛ ليس من امبر امصيام في امسفر، فالهمزة فيها زائدة وإلا لم تحذف وصلاً، كما لم تحذف همزة أم؛ ولأن التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد، فيكون دليل التعريف أيضاً حرفاً واحداً حملاً للتقيض على التقيض. هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أنها أصلية وأن حرف التعريف ثنائي؛ لأنه من خصائص الأسماء ويفيد معنى فيها، وهو بمنزلة «قد» في الأفعال فيكون ثنائياً مثله؛ ولأن حروف المعاني الواقعة أولاً ليس فيها ما وضع على حرف واحد ساكن فيحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، وإنما حذفت همزته وصلاً؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمال. واختار هذا ابن مالك، وعن سيبويه قول آخر أنه ثنائي، لكن الهمزة زائدة معتد بها في الوضع».

٢ - الأخفش الأوسط (تاها-).

تلميذ سيبويه، وكان مجتهداً ساق له الشارح جملة من المواقف التي خالف فيها سيبويه والخليل، ليبين أن التبعية الفكرية مرفوضة في ميزان العربية قال (٢):

«مذهب سيبويه أن فعلاً من أبنية أسماء الجمع لا من أبنية الجمع خلافاً للأخفش».

وكان الأخفش حجة في السماع عن العرب ويقوم مذهبه على اعتماده وتقديمه على القياس ولو كان نادراً أو شاذاً، قال (٣):

«وكجوب الضم في نحو رده من مضاعف معتل اتصل به ضمير غائب؛ لأن الواو الملفوظ بها بعد الهاء كأنها بعد الدال - لما مر - لكن ما قبل الواو لا يجب ضمه، فلذا قال: الأفصح، والكسر فيه لغة سمعها الأخفش من بني عقيل، وليست مستكرهة؛ لأن الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء».

(١) التحقيق ص ٣٣٠.

(٢) التحقيق ص ٢٩٣.

(٣) التحقيق ص ٣٢٣.

٢ - أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)،

واحدٌ من علماء اللّغة الأفذاذ الذين برعوا بالاستنباط، وقد أفاد منه الشارح في إثبات مسألة أو رأي لا مجال للشك به. قال^(١):

«الممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرّداء وصحراء وعِلّباء، وخرجَ بقولي زائدة، نحو ماء فإنّه لا يُسمّى ممدوداً لعروض المدّ فيه؛ لأنّ أصله مَوْه، قُلِبَت الواوُ ألفاً، والهَاءُ همزة. نصّ على ذلك أبو عليّ الفارسيّ».



نتائج البحث

- توصلت في خلال دراستي لهذا المخطوط النافع في مجاله إلى النتائج الآتية :
- ١- أدرج سيبويه في كتابه الكثير من أبواب التصريف كالنَّسب والتَّصغير والتكسير بعد فراغه من أبواب الإعراب.
 - ٢- ورد مصطلح التصريف عنده في أثناء حديثه عن أبنية العرب صحيحها ومعتلها وما قيس على المعتل منها.
 - ٣- لم يخرج مَنْ جاء بعد سيبويه حتَّى المئة الرَّابعة عما اختطه.
 - ٤- أخرج ابن الحاجب وابن عصفور التصريف بحلَّةٍ جديدةٍ حيث نَسَّاه وجعلا له حدًّا علميًّا وأبواباً مرتبةً، فلم يخرج مَنْ جاء بعدهما على حدَّهما.
 - ٥- كان منهج ابن الحاجب في الشافية يعتمد العبارة الموجزة، حتَّى الشواهد فقد اقتصر فيها على موضع الشاهد سواء في ذلك القرآن والشعر.
 - ٦- لم يُشر ابن الحاجب إلى الكتب التي أخذ منها، بل اكتفى بذكر مذهب الخليل ويونس وسيبويه والفراء والزمخشري.
 - ٧- اعتمد الأنصاري في فهمه على تقسيم موضوعات الشافية إلى مقاطع ثم شرحها والتعليق عليها.
 - ٨- مصادر الأنصاري جاءت في ثلاثة أقسام، هي:
 - (١) شروح الشافية السابقة.

ب) المؤلفات التَّحْوِيَّة والتَّصْرِيفِيَّة.

ج) جملة الآراء لعدد من التَّحْوِيِّين المتقدِّمين والمتأخِّرين التي ربَّما كانت مبثوثة في تضاعيف كتب المتأخِّرين.

٩- اعتمد الأنصاريّ الأصول التي اعتمدها المتقدِّمون في وضع المادَّة التَّصْرِيفِيَّة، وهي السَّماع والقياس والعلة:

اعتمد في:

أ) السَّماع: الذي هو الأصل - على القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً. فكان الاستشهاد بالقرآن كثيراً في الأبواب التي تتعلَّق بالعادات الصوتيَّة كتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والوقف والإمالة.

ب) القياس: اعتمد الأوائل في وضع المادَّة التَّصْرِيفِيَّة بناءً على نظرتهم إلى اللغة وسار الأنصاري على نهجهم فاعتمد على الأصول العامة منها:

لا يقاس على الشاذ، وليس من شرط المقيس عليه الكثرة، والضرورة الشعرية تردُّ الأشياء إلى أصولها... كما اعتمد على فكرة الحمل، فتحت عن حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع وحمل النقيض على النقيض، وحمل النظير على النظير.

ج) العلة: وانتهت إلى أنَّ العلة جزءٌ متممٌ للقاعدة.

لم يخرج الأنصاريّ على ما كان عليه أقرانه من الشراح في زمنه، فلم يأت بجديد في طريقة الشرح ولا التَّخلُّص من سيطرة الفلسفة والمنطق على تعريفات التَّصريف، ولم ينسب أغلب الشواهد والأقوال، ولم يُبدِّ آراء جديدة لم يقلُّها غيره، ومال إلى الاستطراد في مواضع نحو ما ذكره في الصفحة (٣٧٧) بإعراب حروفِ البدل التي جمعها علماء التَّصريف في كلماتٍ لأجل حفظها لا على أنَّها ذواتٌ معاني أو أنَّ لكلٍّ منها محلاً من الإعراب.

ويُعدُّ شرحه - مع ذلك كله - من الشروح التي يُستعانُ بها في معرفة أبواب التَّصريف التي أوضحها.

وصف النسخة

من محتويات^(١) مكتبة الأسد بدمشق، تحت الرّقم: ٦٤٩٠.

يقع الشرح في (١٣١) ورقة، كتبت بالسّواد، بخطّ نسخيّ واضح مُعْجَم، كتبت عبارات الأصل بالحمرة، ترك له هامش بعرض ٣,٥ مم، عليه تصويّبات كثيرة ذلك أنّها قُوبلت على نسخة مُقابِلة بأصل المؤلّف، ذلك أنّ الحواشي في معظم الأوراق لا تكاد تخلو من علامة (صح) حيث يثبت الناسخ الألفاظ التي سَهَا عنها الناسخ.

والنسخة مفككة رغم أنّها نسخة جيدة، وقد سقط منها بعض العبارات.

وقابل النسخة مالکها: محمد الدنوسري الشافعي سنة ١٦٠٠م.

ونجد على الورقة الأولى قيودَ تملّك أولها باسم محمد بن محمد بن عثمان الدنوسري وثانيها باسم: علي الأجهوري المالكي، والثالث باسم: عبدالقادر بن عبدالهادي العمري وسواها باسم عبدالله كحلي، وباسم نصري بن أحمد الحصري الحسني الشافعي البكري، ومحمد بن شاكر، هذا عدا ما طُمس من قيود.



المنهاج الكافية

في شرح الشافية

النص المحقق

مقدمة

قال سيدنا ومولانا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، سلطان الفقهاء والأصوليين، علّم الثّقة والمفسرين، رَحَلَةُ المُحَدِّثِينَ سببويه زمانه وفريد أوانه، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تفضل وتكرّم، والصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ، وبعد: فهذا شرح وضعته على الشافعية في علمي التصريف والخط، تأليف الإمام الجبّر^(١) الهمام جمال الدين أبي عمرو عثمان^(٢) بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المصري المالكي رحمه الله، يحلّ ألفاظها، ويبرّر دقائقها، ويحقّق مسائلها، ويحرّر دلائلها على وجه لطيف ومنهج منيف، خالٍ من الحشو والتّطويل، حاوٍ للدلائل والتّحليل، وسمّيته «المناهج الكافية في شرح الشافعية» واللّه أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) الجبّر: الرّجل الصّالح. لسان العرب (جبّر) ١٤/٣ - ١٥.

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلّامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب. وُلِدَ سنة سبعين أو إحدى وسبعين. وخمسمئة. صنّف في التّحوي: الكافية وشرحها ونظمها، والوافية وشرحها، وفي التصريف: الشافعية والوافية وشرحها، وله الأمالي في التّحوي. مات في الإسكندرية في ضحى نهار سادس عشر من شوال سنة ست وأربعين وستمئة. وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٤٨/٣، وإشارة التعيين في تراجم الثّقة واللغويين لليماني ص ٢٠٤-٢٠٥، وبغية الوعاة للسيوطي ١٣٤/٢-١٣٥.

قال: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أُولف. والاسم مشتق من السمو، وهو العلو^(١)، أو من الوسم وهو العلامة^(٢). والله علّم على الذات الواجب الوجود^(٣)، المستحق لجميع المحامد، دالّ عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسماء الله، ولا ينعكس، والرحمن والرحيم اسمان^(٤) يُنبا للمبالغة من رحم، والرحمة^(٥) لغة: رقة القلب، تقتضي التفضل، فالتفضل غايته، وأسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك^(٦)، إنما تُؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ. والرحمن أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى كما في قطع وقطع، وقُدّم عليه كما في القرآن لمناسبة الفواصل، ولتقدّم رحمة الدنيا العامة على رحمة الآخرة الخاصة بالمؤمن كما قيل^(٧): رحمن الدنيا ورحيم الآخرة.

(الحمد لله) بدأ بالبسملة والحمدلة اقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بخبر: «كلُّ أمر ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أَقْطَعُ»^(٨). وفي رواية^(٩) (بالحمد لله)، جمع كغيره بين الابتداءين عملاً بالروايتين، وأشار إلى أنّه لا تعارض بينهما؛ إذ الابتداء حقيقي^(١٠) وإضافي، فالحقيقي حصل

(١) لسان العرب (سمو) ٣٧٨/٦ قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامة. وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السمو - وهو العلو». الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١.

(٢) لسان العرب (وسم) ٣٠١/١٥.

(٣) الواجب الوجود: (هو الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً) التعريفات للجرجاني ص ٣٢٢.

(٤) جاء مبيان في (١).

(٥) لسان العرب (رحم) ١٧٣/٥.

(٦) جاء إنّها في (١).

(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٧/١.

(٨) الجامع الصغير للسيوطي ص ٣٩١.

(٩) الجامع الصغير ص ٣٩١.

(١٠) الابتداء عند التحوين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإنسان، نحو: زيد منطلق، وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمى الأول: مبتدأ ومُسنداً إليه، ومُحدّثاً عنه؛ والثاني: خبراً، وحديثاً ومُسنداً. والابتداء المُزفي: يُطلق على الشيء الذي يقع قبل المقصود، فيتناولُ الحمدلة بعد البسملة التعريفات للجرجاني ص ٢٠ - ٢١.

بالبسمة، والإضافي بالحمدلة، وقدم البسمة عملاً بالكتاب^(١) والإجماع^(٢)، وجملة «الحمد لله»^(٣) خبرية لفظاً، إنشائية معنى. والحمد لله مختص بالله كما أفادته الجملة.

(رَبُّ الْعَالَمِينَ) أي: مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم، وكل منها يُطلق عليه^(٤) عَالَمٌ، يقال له: عالم الإنس، عالم الجن إلى غير ذلك وغلب في جمع عالم بالياء والنون أولو العلم على غيرهم، وهو العلامة، لأنه علامة على موجد.

(وَصَلَّى اللَّهُ) وَسَلَّم (عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) سَمِيَ مُحَمَّدًا^(٥)؛ لكثرة خصاله الحميدة (خاتم الأنبياء) بنص القرآن^(٦) (وعلى آله) هم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب (وصحبه) هو اسم جمع^(٧) لصاحبه بمعنى الصحابي، وهو مَنْ اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ.

وَقَرَنَ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ عَلَى هَؤُلَاءِ؛ أَمَا عَلَى مُحَمَّدٍ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾^(٨) أي: لا أذكر إلا وتذكر معي،

(١) القرآن الكريم.

(٢) الإجماع في الاصطلاح: «اتفاق المجتهدين من أمة محمد - ﷺ - في عصرٍ على أمرٍ ديني، والعزم الثَّامُّ على أمرٍ من جماعة أهل الحل والعقد». التعريفات ص ٢٤ - والإجماع على الابتداء بالبسمة عند أبي حنيفة وابن حنبل، وأجازها الشافعي عند الذبيحة، وأوجبها آخرون.

(٣) سقط الله من (١).

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤٣/١ وجامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير ١٤٣/١، ١٤٤، ١٤٥.

(٥) لسان العرب (حمد) ٣١٦/٣.

(٦) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٤٠/٣٣.

(٧) لسان العرب (صحاب) ٢٨٦/٧.

(٨) الشرح ٨/٩٤.

كما في صحيح^(١) ابن حبان^(٢)، وأما على آله وصحبه، فتبعاً له، لخبر: «قولوا اللهم صلّي على محمّد وعلى آل محمّد»، ويصدق على الصّحب في قول، ولأنك^(٣) إذا صلّيت على الآل غير الصّحب فعلى الصّخب أولى. والصلاة من الله^(٤) رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدمي تضرع ودعاء. (اجمعين) تأكيد. (أما بعد) أتى بها اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإنّه كان يأتي بها في خطبته^(٥)؛ أي: مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة^(٦) على من ذكر. (فقد سألني) وفي نسخة إسقاط «أما بعد فقد»، وفي أخرى «وبعد فقد التمس مني» (مَنْ لا تسعني مخالفته) عادة (أن الحق بمقدّمتي في) علم (الإعراب) الشامل للبناء تغليبا كما في قوله تعالى: ﴿وَكَاثَ مِنَ الْقَتِينِ﴾^(٧) (مقدّمة في) علم (التّصريف على نحوها) أي: مقدار مقدّمة التّحو تقريباً (ومقدّمة في) علم (الخط). سمى الثلاثة مقدّمات تواضعاً أو لأنها ليست مقصودة لذاتها، بل لضبط كلام الله ورسوله، وفي قوله: - في

(١) صحيح ابن حبان ١٣١/١ وتفسير القرآن العظيم ٥١٦٥١٥/٣.

(٢) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التّميمي أبو حاتم البُستي القاضي كان من أوعية العلم في اللّغة والفقه والحديث والوعظ. له من التّصنيف في الحديث ما لم يُسبق إليه. وليّ القضاء بسمرقند. توفي ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦، وإنباه الرواة ١٢٢/٣.

(٣) جاء ولأنها في (أ).

(٤) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ يَكْتُمُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَكَايُهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦/٣٣].

(٥) قال عليه الصلاة والسلام: «أما بعد: ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، مَنْ اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، وإن اشترط مائة مرة» صحيح البخاري ١٧٤/١.

(٦) بَعْدَ: كلمة يُفصل بها بين كلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره، وهي من الظروف قيل: الزّمانية، وقيل: المكانية. وعامله محذوف، قاله الدّماميني. والتقدير: وأقول بعدما تقدّم من الحمد والصلاة والتّسليم على نبيّه العظيم. القاموس المحيط ٢٦/١.

(٧) التحريم ١٢/٦٦.

التصريف على نحوها - لطيفة، وهي الجمع بين لفظين التصريف والنحو.

(فاجبته) إلى ذلك بلا مَهَلَةٍ (سائلاً متضرعاً) أي: سائلاً الله غاية السؤال من الخضوع والذلة «أن تنفع بهما كما نفع بأختهما» وهي مقدمة الإعراب (والله) هو (الموفق) أي: خالق قُدْرَةِ الطَّاعَةِ في العبد.



باب التصريف

(التَّصْرِيف) تفعيل^(١) من الصَّرَفِ للمبالغة والتكثير، وسُمِّيَ به هذا العلم لكثرة التصرف فيه، وله موضوع وفائدة واستمداً ومسائل وحقيقة؛ فموضوعه: أبنية الكلم العربية من حيث يعرض لها الأحوال، وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللسان، واستمداده: من كلام العرب من حيث الأفراد في الثلاثة^(٢)، ومسائله: المطالب التي يُبَرِّهنُ عليها فيه، كعلمنا بأنَّ حرف العلة من قَوْلٍ وَيَبِيعُ يقلب ألفاً. وحقيقته لغة: التَّغْيِيرُ^(٣)، واصطلاحاً بمعنى العمل؛ تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصلُ إلَّا بها. وبمعنى العلم: (علمٌ بأصول) جمع أصل، وهو لغة: ما يبتنى عليه غيره^(٤)، واصطلاحاً ما يأتي قريباً، ويرادفه القاعدة والقانون والضبط، وقَيِّدُ بأصول، لأنَّه لا يمكن حدُّ نوعٍ من العلمِ إلَّا باعتبارِ متعلقاته

(١) ورد هذا المعنى عند عبد القاهر الجرجاني في المفتاح/٢٦ - ٢٧/ (فالتصريفُ تفعيلٌ من الصَّرَفِ، وهو أن تُصَرَّفَ الكلمة المفردة فتتولَّد منها الفاظٌ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة). وانظر التعريف في كتاب سيويه ٢٤٢/٤ والمنصف شرح التصريف للمازني ٣/١ والممتع في التصريف لابن عصفور ٣١/١ والتسهيل لابن مالك ص ٢٩٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠١٢/٤ ونزهة الطرف لابن هشام ص ٩٧ والتعريفات للجرجاني ص ٨٢.

(٢) في التصريف هو على ثلاثة أقسام: الأوَّل ما يكون لها في أنفسها، والثاني: ما يلحقها من أولها، والثالث ما يلحقها في آخرها. ارتشاف الضرب لابن حيان الأندلسي ٢٢/١.

(٣) لسان العرب (صرف) ٣٢٨/٧ - ٣٢٩.

(٤) لسان العرب (أصل) ١٥٥/١.

التي يُبحث في ذلك العلم عنها، وهي هنا أصول (يعرف بها أحوال أبنية الكلم) كصيغ المصدر والمضي والاستقبال والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وكالإمالة وتخفيف الهمزة، فخرج بذلك ما عدا علمي الإعراب والصرف، حتى اللغة، فإنها^(١) عِلْمٌ يُعْرَفُ به أبنية الكلم لا أحوالها، إذ أبنيته حروفها وحركاتها وسكناتها باعتبار الوضع، وأحوالها: العوارض التي تلحقها. ويقول (التي ليست بإعراب) علم الإعراب الشامل للبناء تغليبا كما مر.

واعترض على التعريف بأنه غير جامع، «الخروج بَحْثِ التصريفي عن أصول تُعْرَفُ بها نفسُ الأبنية كالماضي والمضارع والمصدر، أو أحكام لا تتعلق بالأبنية ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت في الحرف الأخير، إذ لا تُعْتَبَرُ حالته في بناء الكلمة»^(٢).

وأجيب عن الأول^(٣) بأن المذكورات فيه، أحوال للأبنية، مثلاً إذا قلت: طَلَبَ - ماضٍ. فَطَلَبَ بناء، وماضٍ: عارضٌ له كالقلب العارض^(٤) لقَالَ، فالمراد بالمذكورات مفهوماتها لا ما صادقت عليه.

وعن الثاني: بأننا لا نسلّم أن أحوال الحرف الأخير ليست أحوالاً للأبنية، إذ أحوال بعض الشيء أحوالٌ لذلك الشيء، وبذلك سقط ما قيل: إنه لا حاجة لقوله: - التي ليست بإعراب - بناءً على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير. وعبر أولاً بالعلم، وثانياً بالمعرفة، لأنّ الأصول أمورٌ كليّة تنطبق على ما تحتها من الجزئيات لتتعرّف أحكامها منها، كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما^(٥) بالسكون قلبت الواو

(١) حَدُّ اللُّغَةِ «أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم». الخصائص لابن جني ٣٣/١ والتعريفات ٢٤٧ و لسان العرب (لغا) ٣٠٠/١٢.

(٢) شرح الشافية للرزني ٥٤/١ ومجموعة الشافية ٥٤/٢.

(٣) مجموعة الشافية ٥٤/٢. والنكت النحوية للسيوطي ص ٢٧٢.

(٤) تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها، فَقَلِبَتْ ألفاً؛ لقولك: القَوْلُ. وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) وردت «أحديهما» في الأصل و(١) والصواب ما أثبتّه.

ياء وأدغمت في الياء. والأحوال موادٌ جزئيةٌ تُستعمل فيها تلك الأصول كسيد، ومن عادتهم استعمال العلم في الكلّيات، والمعرفة في الجزئيات.

(وأبنية الاسم) المتمكّن^(١) كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ، لا المبني كَمَنْ وَكَمْ (الأصول) صفةُ الأبنيّة، فخرجَ بها الأبنيّةُ الفروعُ، (ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة) لا أقلّ منها ولا أكثر. أمّا أنّه لا أقلّ منها؛ فلأنّ الثلاثيّة أعدلُ الأبنيّة لانقسامها على المراتبِ الثلاثِ: المبدأ والمنتهى والوسط^(٢)، فكان أقلّها ثلاثة أحرفٍ، حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه. وحرفٌ واسطة بينهما، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحرّكاً لاقتضائه الحركة، والموقوف عليه ساكناً لاقتضائه السكون، ولما تنافيا صفةً كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بما يكون متحرّكاً تارةً وساكناً أخرى. وأمّا أنّه لا أكثر منها فلثلاثاً يُتَوَهَّمُ أنّه كلمتان إذ الأصلُ كما علّم أن تكونَ الكلمةُ على ثلاثة أحرفٍ، وجوّزوا الرباعيّ والخماسيّ توسّعاً في تكثير الطرق الموصلة^(٣) إلى المقصود وهو المعنى (وأبنيّة الفعل) الأصول (ثلاثيّة ورباعيّة) لا أقلّ منها ولا أكثر، ولم يجوّزوا فيه خماسياً لكثرة تصرّفه^(٤)، ولأنّه أثقلُ من الاسم لدلالته على الحدّث والزمان، ولأنّ الضميرَ المرفوعَ المتصلّ به يصيرُ كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله إن كان متحرّكاً، فالخماسيّ فيه كالسداسيّ في الاسم، وقد علمت أنّه مرفوض. وأمّا الحرف فبمعزل عن

(١) الاسم المتمكّن هو الاسمُ المُعَرَّبُ. يقول الزمخشري: «الاسم المُعَرَّبُ على نوعين؛ نوعٌ يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل، ويسمى المُنْصَرَفُ، ونوعٌ يُخْتَزَلُ عنه الجرُّ والتنوينُ لشبه الفعل، ويُتْرَكُ بالفَتْحِ في موضع الجرِّ كأحمد ومروان، إلّا إذا أُضِيفَ أو دخله لام التعريف، ويسمى غيرَ المُنْصَرَفِ. واسمُ المتمكّن يجمعها، وقد يقال: ألامكن». المفصل ص ١٦ والتعريفات ص ٤٢.

(٢) الأصول في النحو ١٨٠/٣ والمنصف شرح التصريف ٣٢٠-٣١/١ والخصائص ٥٦-٥٥/١ ونزهة الطّرف ص ٩٦.

(٣) جاء في الأصل (الموصولة).

(٤) المقتضب للمبرّد ٢٥٧/١ والمنصف شرح التصريف ٢٩٠-٢٨/١ والأصول في النحو ٢٢٦/٣ وشرح الشافية للرّضي ٩/١.

هذا العلم، فلهذا سكت عنه^(١).

ثم بينَ ميزاناً يَتميّزُ به الزائدُ عن الأصلي، فقال: (ويعبّرُ عنها) أي: عن الأصول أسماء^(٢) كانت أو أفعالاً (بالفاء) لأولها وضعاً (والعين) لثانيها (واللام) لثالثها كرجل ونصر، أول كل^(٣) منهما فاء وثانيه عين ثالثه لام، وإنما قلت وضعاً، ليدخل المقلوب نحو «جاء» إذ وزنه «عقل» لأنّ المعتلّ فيه أولٌ وضعاً (و) يُعبّرُ عن (ما زاد) من الأصول على ثلاثة (بلام ثانية) إن كان الزائد واحداً كجعفرٍ ودحرج، وزنهما^(٤) فَعَلَّل، بزيادة لام لا فاء أو عين لحصول الحاجة إلى زيادة حرفٍ عند اللام (و) بلام (ثالثة) إن كان الزائد اثنين كجَحْمَرَش^(٥) وزنه فَعْلَلِل، واختير للوزن الفاء والعين واللام؛ لأنّ مجموعها هو فَعَل، أعمّ الأفعالِ معنى، لأنّه يُستعمل في معنى كلٍّ منها نحو فَعِلِ الضرب والتصر.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾^(٦) أي: مزكون، وهو أليقُّ من «جَعَلَ»^(٧) لحقته، ولما فيه من حروف الشفّة والوسط والحلق، ولمجيء جَعَلَ بمعنى آخر كخَلَقَ وصَيَّر. وليس المراد من أنّه يَتميّزُ به الزائد عن الأصلي أنّ معرفتهما^(٨) موقوفة على مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام،

(١) الألفية ص ٦٠:

■ حرفٌ وشبهُهُ من الصّرفِ برّي وما سواهما بتصريفِ حري شرح ابن عقيل ٤٨٥/٢. وقال الرضى: (لم يتقرض النّحاة لأبنية الحروف لنُدور تصريفها، وكذا الأسماء العريقة البناء كَمَنْ وما) شرح الشافية ٨/١.

(٢) جاء في الأصل (اسماً كان أو فعلاً) والصحيح ما أثبت لأنّه يتكلّم على الأصول، وهي جمع.

(٣) جاء منها في (١).

(٤) جاء وزنهما في (١).

(٥) الجَحْمَرَش من النّساء: الثّقيلة السّميكة، والجَحْمَرَش أيضاً: العجوزُ الكبيرة، والجمعُ جحائرٌ، والتّصغير: جُحَيْر. لسان العرب (جَحْمَرَش) ١٩٠/٢.

(٦) المؤمنون ٤/٢٣.

(٧) سقط من من (١).

(٨) جاء معرفتهما في (١).

لأنَّ مقابلتها بها موقوفة على معرفتهما، فلو توقفت معرفتهما عليهما^(١) لزم الدور^(٢)، بل المراد منه أنَّهما إذا عُرفا بطريقٍ من الطُّرُقِ^(٣)، كأن يقال: الحرفُ الأصلي ما ثبت في تصاريفِ الكلمة لفظاً كحروف الضرب في متصرفاته، أو تقديرأ كعين (قُلْتُ وَبِغَتْ).

والزائد ما سقط في بعضها كواو قُعود، فُقِدَتْ في قَعَدَ ثم أريد تعليم المتعلمين فالطريق أن يقال:

إذا وزنا لفظاً بفعل، فما قابل الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما لا فرائد^(٤)، ولا يصح أن يقال: الزائد ما لو سقط لم يختل معنى الكلمة. ألا ترى أن ألف ضاربٍ يختل معنى الكلمة بسقوطها وهي زائدة، وواو كوكب، ونون قرنفل^(٥) كذلك، وإنما كان الميزان ثلاثياً لِكثرتِهِ، ولأنه لو كان رباعياً أو خماسياً^(٦) لم يكن وزن الثلاثي إلا بحذف حرفٍ أو أكثر، وإذا كان ثلاثياً لم يمكن وزن الرباعي والخماسي إلا بزيادة اللام، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل: ادعاء زيادة الهاء في أمهات، أحسن من ادعاء حذفها في أمات^(٧).

(وَيُعْبَرُ عَنِ الزَّائِدِ) عَلَى الْأَصُولِ (بِلَفْظِهِ) عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّعْبِيرِ

(١) جاء عليها في (١).

(٢) الدور: هو توقّف كل واحدٍ من الشئين على الآخر. وله أقسام. الكليات ٣٣٤/٢.

(٣) الطرق التي يُعرف بها الزائد من الأصلي هي: الاشتقاق والتّصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والتّظهير، والخروج عن التّظهير، والدّخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن التّظهير. الممتع في التصريف ٣٩/١ - ٤٠ وارتشاف الضرب ٢٨٢٢/١.

(٤) مجموعة الشافية ١٥/١ - ١٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٣٤/٥.

(٥) القرنفل: شرح هندي ليس من نبات أرض العرب. لسان العرب (قرنفل) ١٤٤/١١.

(٦) جاء وخماسياً في (١).

(٧) قال ابن يعيش: «أمهات، وزنها فُعَلَهات، والواحد: أم، على فُعَلٍ، نحو حبّ ودرّ، عينه ولائمه من وايدٍ واحدٍ، والميم الأولى عين، والميم الأخيرة لام، والهاء زائدة» شرح الملوكي ص ٢٠١-٢٠٢ والممتع في التصريف ٢١٧/١ - ٢١٨.

عن الحروف، وللفرق بين الزائد والأصلي^(١) كضارب وزنه فأعل، ومضروب وزنه مفعول. فعبر عن الألف والميم والواو بألفاظها سواء زيد الحرف تعويضاً، أم تكثيراً لحروف الكلمة، أم إلحاقاً بغيرها، أم إفادة لمعنى زائد^(٢) بها (إلا المُبدل من تاء الافتعال فإنه) لا يعبر بلفظه بل (بالتاء) فلا يقال في اضطرب وازدجر، أفتعل وأفدعل، بل افتعل بياناً للأصل^(٣) أو دفعاً للثقل، ولو قال: من تاء نحو الافتعال، كان أولى ليشمل تاء تفعل وتفاعل نحو اطيروا وادارك أصلهما تطير وتدارك، قلبت التاء طاء ودالاً، وأدغمتا^(٤)، فلما تعدر الابتداء بالمُدغم جيء بهمزة الوصل.

(والألمكور للإلحاق) كقردد (أو لغيره) ككرم (فإنه) يعبر عنه (بما) عبر به عما (تقدمه) من الحرف الأصلي (وإن كان من حروف الزيادة)^(٥) وهي حروف سألتمونيها، والزائد لا يكون إلا منها، إلا في الإلحاق والتضعيف فيزداد فيهما أي حرف كان. ومعنى الزيادة للإلحاق^(٦)؛ زيادة الحرف في كلمة لتصير على هيئة كلمة أخرى أصلية لتعامل معاملتها، ومعناها لغيره، زيادته لقصد التعدية كقرح، أو للتكثير كقطع، أو غيره مما يأتي. فوزن قردد الملحق بجعفر فغلل، فعبر^(٧) عن الدال الثانية بما عبر به عن الأولى لثلا يفوت غرض الإلحاق من جعل الكلمة على مثال باب

(١) جاء والأصل في (١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٦ - ١١٥ وارتشاف الضرب ١٩٣/١ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٣٤/٥ - ٢٣٥.

(٣) أصل هذه كلها بالتاء، فكروها ظهور التاء وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والظاء، وهما مجهورتان مستعلتان، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد وهو تاء افتعل للأصلي الذي قبله. المنصف شرح التصريف ٣٢٨/١.

(٤) كما أبدلت التاء طاء اجتمع مثلاً، والأول منهما ساكن، فأدغما. الممتع في التصريف ٣٦٠/١.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٣٠٥/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٨٢٧ - همع الهوامع للسيوطي ٢٣٢/٦.

(٦) الأصول في النحو ٣٥١/٣ والسيرافي التحوي ص ٥٥٢ ونزهة الطرف ص ١١٨.

(٧) جاء فعبروا في (١).

موازينها فيه أصل^(١) كدَخَرَجَ في باب فَعَلَّلَ. ووزنُ كَرَّمَ فَعَلَ، فعَبَّرَ عن الرّاء الثانية بما عبَّرَ به عن الأولى تنبيهاً على أنَّ الاعتناء بالحرف الثاني كهو بالأول، لأنهم يكرهون اجتماع المثلين ولذا أَدغموا عنده، وخرج بقولي من الحرف الأصلي، الزائدُ كالفِ جلباب، فإنه لا يعبَّرُ عن المكرّر معه بما عبَّرَ به عنه، وما مثلت به هو ما إذا لم يكن المكرّر من حروف الزيادة، ومثال ما إذا كان منها للإلحاق شَمَّلَ^(٢) ولغيره علّم.

وجواب قوله: «وإن كان من حروف الزيادة» محذوف يدلُّ عليه ما قبله إن عطف على مقدّر، إذ مثله قد يكون حالاً، وقد يكون عطفاً على مقدّر، فالواو للحال كما عليه الزمخشري^(٣) وغيره، أو للعطف^(٤) كما عليه^(٥) الجاربردي^(٦).

والمختار^(٧) أن كلا منهما جائز، وأنَّ الثاني أولى معنى؛ لإفادته المبالغة والتأكيدَ منظوقاً وتقديره أنّه يُعبَّرُ عن المكرّر بما تقدّم إن لم يكن من حروف الزيادة، وإن كان منها فكذلك، والمعنى: أنّه يُعبَّرُ بلفظه إلا المكرّر، فلا يُعبَّرُ عنه بلفظهن بل بما تقدّمه كما تقرّر. (إلا) المكرّر الكائن

(١) جاء أصلاً في (١).

(٢) جاء كشمّل في (١).

(٣) هو محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري جار الله ز ولد سنة سبع وتسعين وأربعمائة، ومات سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة، وله من التصانيف: الكشاف في التفسير، المفصل في النحو، المقامات، وغير ذلك وفيات الأعيان ١٦٨/٥ وإشارة التعيين ص ٣٤٥ وبغية الوعاة ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٤) جاء وللعطف في (١).

(٥) قال الجاربردي: قوله (وإن كان من حروف الزيادة) تأكيد لما قبله، ووجه دلالته على المبالغة والتأكيد أنّه عطف على مقدّر، أي يُعبَّرُ عنه بما تقدّمه إن لم يكن من حروف الزيادة، وإن كان من حروف الزيادة وما مثله ساذ جوابه لأنّه يدلُّ عليه. مجموعة الشافية ١٦/١-١٧.

(٦) أحمد بن الحسن الجاربردي الشيخ فخر الدين. صنّف شرح الحاوي في الفقه، وشرح الشافية لابن الحاجب، وشرح الكشاف. مات سنة ست وأربعين وسبعمائة. بغية الوعاة ٣٠٣/١.

(٧) جاء والمختار عندي في (١).

(بَقَبَتِ) - بفتح الموحدة - أي: ثبات وحجة على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة الحرف، فاتَّفَقَ موافقته لما قبله، فإنه يُعَبَّرُ عنه بلفظه كما عُلِمَ أولاً^(١)، فهذا في الظاهر مستثنى من مستثنى كما يقال: «أكرم العلماء إلا الأغنياء منهم إلا في الوليمة» فهو استثناء تام. وفي التحقيق مستثنى من أحوال المستثنى قبله. والتقدير: إلا المكرر كائناً بأي حالٍ وُجِدَ إلا كائناً بِبَقَبَتِ. فهو استثناء^(٢) مفرغ. واستعمل المصنّف كغيره «ثم»^(٣) للمكان المجازي، ويبيّن غالباً في كل محلّ بما يناسبه، فقوله هنا (ومن ثمّ) أي: من هنا، وهو أنّ المكرر بغير ثَبَتٍ يُعَبَّرُ عنه بما قبله، أي: من أجل ذلك (كان جَلَّتِيت) وهو صَمَغٌ^(٤) الأنجذان، ويقال فيه^(٥) جَلَّتِيت بتشديد اللام (فَغْلِيلًا لَا فَعْلِيَّتًا) وإن كان موجوداً^(٦) كفعريت لقصد التكرار فيه للإلحاق بقنديل وبرطيل^(٧) لحجر^(٨) طويل، فوجب أن يوزن بوزنهما على قاعدة المكرر (و) كان (سُخْنُون)^(٩) - بالضّم - عِلْمٌ رَجُلٌ، ويُقال لأوّل الرّيح والمطر (وَعُثْنُون) - بالضّم وبمثلة ثم نون - لرأس اللحية ولشعرات^(١٠) تحت حنك البعير ولأوّل الرّيح والمطر (فُغْلُولًا لَا فُغْلُونًا) - وفي نسخة فُغْلُول لَا فُغْلُون - أي: وزنه فُغْلُول لَا فُغْلُون (لذلك) أي: لقصد التكرار فيهما للإلحاق بَغُضْرُوف^(١١) وهو مالان من العظم (ولعدمه) أي: عدم

- (١) شرح الشافية للرضي ١٩/١.
- (٢) يسمّى استثناء مفرّغاً، لأنّ ما قبل «إلا» قد تفرّغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه. انظر شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٤٧ والتعريفات ص ٢٧١.
- (٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص ٢٥٠.
- (٤) لسان العرب (حليت) ٢٨١/٣، وانظر (نجد) ٥٠/١٤: الأنجذان: ضربٌ من الثّبات.
- (٥) سقط فيه من (١).
- (٦) أي فعليّاً في كلامهم.
- (٧) لسان العرب (برطل) ٣٧٩/١.
- (٨) جاء لحجر أسود في (١).
- (٩) لسان العرب (سحن) ١٩٩/٦ - ٢٠٠.
- (١٠) لسان العرب (عثن) ٥٠/٩.
- (١١) لسان العرب (غضروف) ٨١/١٠.

فُعْلُون، ووجود فُعْلُول، كغُضْرُوفٍ وَعُضْفُورٍ، بل لو وُجد فُعْلُون لوجب رِعاية القاعدة كما مرَّ في جَلَيْت.

ثم أخذ في بيان ما ورد وثبت^(١) فقال: (وَسَخْنُون) بالفتح عَلَمٌ لرجل (وإن صَحَّ الفتح) فيه وزنه فُعْلُون (كحمدون) وَعَبْدُون وَزَيْدُون (وهو) أي: فُعْلُون (مختصّ بالعلم) لا يتجاوزهُ إلى غيره، ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا جائز عرفاً وإن كان الاستعمال اللغوي دخولها على المقصور كأن يقال: ويختصُّ^(٢) به العلم، وإنما قلنا وزن سَخْنُون فُعْلُون مع أنه مكرّر (لندور فُعْلُول) بالدال المهملة (وهو صُغْفُوق) فقط. والنادر^(٣) كالمعدوم، ولندوره كان ثَبَتاً موجباً للعدول عن القاعدة قال الجوهري^(٤). (وهو اسمٌ أعجمي غيرٌ مُنْصَرِفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، ويقال: بنو صُغْفُوق لَحُولٍ باليَمَامَةِ)^(٥) انتهى وكأنهم نظروا إلى أنه عُرَبٌ^(٦)، وإلا فكان حقهم أن يقولوا: لعدم فُعْلُول كنظيره الآتي في فعال. (وخرنوب)^(٧) - بالفتح - لنبت يُتداوى به (ضعيف) والفصح الضمُّ إذ أصله خَرُوب، أبدلت الراء الثانية نوناً كراهية التضعيف، فوزنه فعنول لا فعلول. (وسفنان)^(٨) - بالفتح - لماء لبني ربيعة، وهو غيرٌ منصرفٍ للعلمية والزيادة

(١) الثَّبَت: وهو ما تكون صورته صورة المكرّر، ولكن انتظم دليل على أنه لم يُرَدَّ به التكرار، فلم يُعْتَدَ بصورته، ويُوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدّم. مجموعة الشافية ١٨/١.

(٢) جاء مُخْتَصَّصٌ في (١).

(٣) النادر: ما قلَّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس. الكليات ٦٤/٣ والتعريفات ص ٣٠٧.

(٤) إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب الصّحاح، الإمام أبو التّصريف الفارابي قرأ العربية على الفارسيّ والسّيرافي، صنّف كتاباً في العروض، مقدّمة في النّحو، الصّحاح في اللّغة. مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وقيل في حدود الأربعمئة. إشارة التعيين ص ٥٥٠ وإنباه الرواة للقطبي ص ٥٥ وبغية الوعاة ٤٤٦/١-٤٤٧.

(٥) تاج اللّغة وصحاح العربية (صفق) ٧٢٤/١ والخصائص ٢١٥/٣ والممتع في التصريف ١٤٩/١ والمعرّب ص ٢١٩.

(٦) المُعَرَّب: (هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعّة لمعانٍ في غير لغتها). المزهر ٢٦٨/١.

(٧) لسان العرب (خرنوب) ٧٨/٤.

(٨) معجم البلدان (سفنان) ٢٨٥/٣.

ووزنه (فَعْلَان) لافْعَلال (وَحَزَعَال) ^(١) لناقة بها ظَلَعٌ ^(٢) (نادر) لم يأت من وزنه غير مضعّف كزَلْزَال وقلْقَال ^(٣) غيره ^(٤)، وزيد قَهْقَار ^(٥) للحجر الصلب وغيره، وزاد الجوهري (وقَسْطَال) ^(٦) للغبار.

وَرَدُّ الأوَّلُ بآته إنّما هو قَهْقَر ^(٧)، والثاني بآته ممدود من القسطل بالسین والصاد. قالوا: وأما بَهْرَام ^(٨) وشهرام فعجميّان. (وَبُطْنَان) - بالضم - (فُعْلَان) لا فعلال، لعدمه (وَقُزْطاس) بالضم (ضَعِيفٌ). والفصيح الكسر (مع أنّه) أي: بُطْنَاناً (نَقِیْضُ ظَهْرَان) لأنّه جمع بطن، للجانب الطویل من الرّيش، وظَهْرَان جمع ظهر، للجانب القصير منه وهو فُعْلَان اتفاقاً، إذ لا تكرار فيه، فكذا بُطْنَان ^(٩)، وإن كان مكرراً ^(١٠) حملاً للنقيض على النقيض؛ لأنّ النقيضين متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان.

وليس المراد بالتأدير والضّعيف الشاذّ قياساً، إذ هو في اصطلاحهم ^(١١)

(١) لسان العرب (خزل) ٨٢/٤.

(٢) لسان العرب (ظلع) ٢٥٦/٨. الظلع: عَرَجٌ.

(٣) قَلَقَل الشيء قلقاً لا وقلقلة فتقلقل أي حرّكه فتحرك واضطرب، فإذا كَسَرْتَهُ فهو مصدر، وإذا فتحت فهو اسم كزلزال لسان العرب (قلقل) ٢٨٩/١١.

(٤) جاء وغيره في (١).

(٥) لسان العرب (قهقر) ٣٣٥/١١.

(٦) تاج اللغة (قسطل) ٣٠٦/٢.

(٧) في لسان العرب ٣٣٥/١١ القَهْقَرُ والقَهْقَرُ بتشديد الزاء وتاج اللغة (قهقر) ٨٠١/٢ (وكان أحمد بن يحيى يقول وحده: القهقار).

(٨) بَهْرَام: اسم المَرْيَخ. لسان العرب (بهرم) ٥١٩/١.

(٩) (وأما بُطْنَان فليس بمكرر اللّام، لأنّه جمع بطن، وليس فعلال من ابنية الجموع، ولو كان بُطْنَان واحداً لجاز أن يكون فعلاً مكرراً اللّام للإلحاق بقسطاس). شرح الشافية للرضي ١٦/١ - ١٧.

(١٠) جاء المكرر في (١).

(١١) الشاذ: (هو الذي يكون وجوده قليلاً، لكن لا يجيء على القياس، وقسمه إلى مقبول ومردود أمّا الأول فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأما الثاني فيخالفه) الكليات ٦٣/٣.

«ما يكون بخلاف القياس من غير نظرٍ إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوْد»^(١)
 والنَّادِر^(٢) «ما قلَّ وجوده وإن لم يخالف القياس كخَزَعَالٍ والضعيف^(٣)
 «ما يكون في ثبوته كلامٌ كقُرطاس بالضم».

«ثم إن كان قلبٌ في الموزون» بجعلِ حرفٍ من حروفِ الأصولِ مكانَ
 آخرَ (قَلِبَتِ الرَّئَةُ) أيضاً (مثله) تنبيهاً على ترتيبِ حروفِ الأصولِ (كقولك
 في أدْرِ) - بالمدِّ وضَمِّ الدال - جمعُ دارٍ (أَغْفَلِ) إذ أصله أدُورُ، والواو
 المضمومةُ يجوزُ همزها، فُهمزت، فصارت أدُوراً، فجُعِلت العينُ مكانَ الفاءِ
 بعد نقلِ حركتها إليها، فصارت أدُراً، أُبدلتِ الهمزةُ ألفاً لسكونها وانفتاح ما
 قبلها، فصارت آدراً^(٤).

ثم بيّنَ ما يُعرف به القلبُ، وهو ستُّه أوجِهَ فقال^(٥): (ويُعرَفُ القلبُ)
 في الموزون (بأصلِهِ) وهو المصدرُ^(٦) (كَنَاءَ يَنَاءَ) ونأى ونأى (مع النَّأْيِ)
 الذي هو الأصلُ في اشتقاقِ غيره منه على الأصح، ولَمَّا وافقَ نأى يَنأى،
 في أَنَّهُ مَهْمُوزُ الْعَيْنِ دُونَ نَاءَ يَنَاءَ؛ لكونِهِ أَجوفَ مَهْمُوزِ اللَّامِ، عَلِمَ أَنَّ نَاءَ
 يَنَاءَ مَقْلُوبُ نَأَى فَوَزْنُهُمَا فَلَعَ يَفْلَعُ. (وبأمثلةِ اشتقاقِهِ) أي: المقلوب،
 وهي الكلماتُ^(٧) التي عَلِمَ رَجوعُها كُلُّها إلى أصلٍ واحدٍ (كالجاءِ) للقَدْرِ
 والمَنْزِلَةِ، فَإِنَّ نَظائِرَهُ كَالْوَجْهِ وَالتَّوَجُّهِ وَالمُواجَهَةِ وَوَجْهَ^(٨)، لكونها معتلة
 الفاءِ تدلُّ على أَنَّ أصلَهُ وَجْه، نُقِلَتْ الفاءُ إلى مكانِ العينِ، وكان القياسُ أن
 يُقالَ جَوْهٌ، بواوٍ ساكنةٍ، لَكُنْها لَمَّا تحَرَّكت في الأصلِ، وانفتح ما قبلها،

(١) القَوْد: قتل النفس بالنفس، شاذ كالحَوكة والخَوَّة. لسان العرب (قود) ٣٤٢/١١.

(٢) الكليات ٦٤/٣.

(٣) الكليات ٦٣/٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٤٠/٥ والمخصص ١١٥/٥.

(٥) سقط فقال من (١).

(٦) جاء وهو المصدرُ والواحدُ في (١).

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٣/١ (هي الكلماتُ المشتقةُ مما اشتقَّ منه المقلوب)..

(٨) جاء التوجيه في (١).

قُلِبَتْ أَلْفًا، أَوْ^(١) لَمَّا غُيِّرَتْ بِالتَّأْخِيرِ غُيِّرَتْ بِالتَّحْرِيكِ، فَاِنْقَلَبَتْ^(٢) أَلْفًا، فَوْزَنَهُ عَقْلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ، (وَالْحَادِي) فَإِنَّ نِظَائِرَهُ كَالْوَحْدَةِ وَالتَّوْحْدِ وَالْوَحْدَانِ وَالوَاحِدِ، لَكُونِهَا مَعْتَلَّةٌ الْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الْوَاحِدَ، قُلِبَتْ الْفَاءُ^(٣)، إِلَى الْآخِرِ، وَلَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْأَلْفِ، فَقَدِمَتْ^(٤) الْحَاءُ عَلَيْهَا، فَصَارَ حَادِيًا قُلِبَتْ الْوَائِيَاءُ لَوْقُوعِهَا رَابِعَةً وَلَا ضَمَّ قَبْلُهَا، صَارَ حَادِيًا بِوزن عَالِفٍ^(٥). (وَالْقَسِي) - بِكسر القاف - فَإِنَّ مَفْرَدَهُ وَهُوَ الْقَوْسُ، وَنِظَائِرُهُ كَقَوْسِ الشَّيْخِ وَاسْتَقَوْسٍ أَي: انْحَنَى، وَرَجُلٌ مُتَقَوِّسٌ أَي: مَعَهُ قَوْسُهُ، لَكُونِهَا مَعْتَلَّةٌ الْعَيْنُ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ قَوْوُسٌ^(٦)، قُلِبَتْ^(٧) الْعَيْنُ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ وَبِالعَكْسِ؛ لِكِرَاهَتِهِمْ اجْتِمَاعَ ضَمَتَيْنِ وَوَائِينَ، فَصَارَ قُسُوءًا عَلَى فُلُوعٍ، قُلِبَتْ الْوَائِيَاءُ؛ لَمَّا مَرَّ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَائِيَاءُ وَالسَّابِقُ سَاكِنٌ، قُلِبَتْ الْوَائِيَاءُ وَأُدْغِمَتْ فِيهَا، ثُمَّ كُسِرَتِ السِّينُ لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ، فَصَارَ قُسِيًا، ثُمَّ كُسِرَتِ الْقَافُ لِلِإِتْبَاعِ وَلِإِزَالَةِ الثَّقَلِ، فَصَارَ قُسِيًا عَلَى فُلِيعٍ، «وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهَا قُلْتَ قُسُويَ لِأَنَّهَا فُلُوعٌ مَغْيَرٌ مِنْ فُعُولٍ كَمَا مَرَّ، فَتَرَدُّ إِلَيْهِ»^(٨).

(وَبَصِحَّتْهُ) أَي: الْمَقْلُوبُ (كَأَيْسٍ) فَإِنَّ وَزْنَ عَقِلَ، مَقْلُوبٌ يَيْسُ^(٩)، إِذْ لَوْلَا أَنَّهُ مَقْلُوبٌ^(١٠) لَقِيلَ فِيهِ آسَ بَقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا.

(١) جَاءَ وَلَمَّا غُيِّرَتْ فِي (١).

(٢) جَاءَ انْقَلَبَتْ فِي (١).

(٣) جَاءَ أَلْفًا فِي (١).

(٤) جَاءَ قَدِمَتْ فِي (١).

(٥) الْخَصَائِصُ ٧٨/٢ وَنَزْمَةُ الطَّرَفِ ٢٤٧.

(٦) الْمَقْتَضِبُ ١٦٧/١ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٣٣٦/٣ - ٣٣٧ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠٢/٣ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٦١٨/٢.

(٧) جَاءَ نَقَلْتُ فِي (١).

(٨) تَاجُ اللَّقْمَةِ (قَوْسٍ) ٩٦٤/٢.

(٩) قَالَ ابْنُ جَنِّي: «أَلَا تَرَى أَنَّ «أَيْسَ» لَمَّا كَانَ لَا مَصْدَرَ لَهُ، حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَقْلُوبٌ عَنْ «يَيْسَ» وَذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: يَيْسٌ يَيْسُ يَأْسًا، وَأَيْسٌ يَأْيُسُ يَأْسًا، فَالْيَأْسُ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: أَيْسًا. الْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠٥/٢.

(١٠) جَاءَ مَقْلُوبٌ فِي (١).

واعترض بأن القلب إما أن يمنع الانقلاب أو لا، وإيّا ما كان، فيستوي ناء يناء مع أيس في الانقلاب وعدمه.

وأجيب [بأنّ علّة الانقلاب موجودة في ناء يناء بتقدير القلب وعدمه بخلاف أيس، وبأنّ عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس] ^(١) (وبقلّة استعماله) أي: المقلوب (كآرام وأذر) بمدهما، جمع رثيم ^(٢)، وهو الظبي الأبيض ودار، أصلهما أزام وأذور، وهما أكثر استعمالاً مما قلياً إليه، فعلم أنّهما الأصل؛ لأنّ حمل الأكثر على الأصل أولى، ورجوع ما ذكر من الأقسام غير الأول إلى الأول بناءً على أنّه يمكن البيان في الكل بالأصل لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد (باداء تركه) أي: القلب (إلى) اجتماع (همزتين)، وإنّما يُعرف القلب بذلك (عند الخليل) ^(٣) بن أحمد (نحو جاء) فإنّه اسم فاعل من معتل العين مهموز اللام، فأصله جايء بتقديم الياء على الهمزة، فلو لم يُقلب لانقلبت الياء همزة لكونها بعد ألف فاعل ^(٤) كما في نظائره كسائل وسائر، فتجتمع همزتان في كلمة واحدة، وذلك مُستكثرة، فوجب تقدير القلب فيه، ثمّ إعلاله إعلال قاضٍ فوزنه قبل إعلاله فاعل، وبعده فال ^(٥) وقال سيبويه ^(٦): «لا بأس باجتماع

(١) مجموعة الشافية ٢٣/١.

(٢) لسان العرب (رثم) ٨٣/٥.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، نحوّي لغوي عروضي. من تصانيفه: معجم العين والعروض والشواهد. توفي سنة خمس وسبعين ومائة. وله أربع وسبعون سنة. ووفيات الأعيان ٢٤٤/٢. وإشارة التعيين ص ٤١٢.

(٤) سقط فاعل من (١).

(٥) قال سيبويه «وأما الخليل فكان يزعم أنّ قولك جاء وشاء ونحوها، اللام فيهنّ مقلوبة». كتاب سيبويه ٣٧٧/٤ وقال ابن جني «وزن جاء عند الخليل فاعل، وعند غيره فاعل» المنصف شرح التصريف ٤/٢.

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، سيبويه أبو بشر، لقّب سيبويه ومعناه رائحة التفاح، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب والأخفش وعيسى بن عمرو. مات سنة ثمانين ومائة. وفيات الأعيان ٤٦٣/٣ وبغية الوعاة ٢٣٠-٢٢٩/٢ وإشارة التعيين ص ٢٤٢.

همزتين إذ يعمل حينئذ ما تقتضيه الأصول، فتقلب الثانية في جائئ ياء ثم يعمل إعلال قاض^(١).

واعترض^(٢) عليه بأن الياء المنقلبة عن همزة قياسها أن تصح على الأفصح، فلو كانت الياء في جائئ منقلبة عن همزة لكان الأفصح إبقاؤها كما في نحو داري^(٣) ومُسْتَهْزِئُونَ^(٤) إذا خفقت همزتهما^(٥)، فلا يعمل إعلال قاض، لما^(٦) أعلوها إعلاله عُرف أنها أصلية مقلوبة، لا منقلبة عن همزة.

وأجيب عن ذلك: بأننا لا نسلم أن قياسها أن تصح مطلقاً. بل فيه تفصيل وهو أنه إن وجب إبدالها من الهمزة وجب الإعلال، وإلا فلا، ولما وجب الإبدال في جائئ^(٧) بهمزتين، وجب الإعلال بخلاف نحو داري^(٨). ورُدَّ هذا الجواب بأن كلاً من شقي التفصيل فيه، منقوض.

أما الأول: فمنقوض بأئمة، فإن أصله أئمة^(٩) بهمزتين، وبعد إبدال الثانية وجوباً، لا يجب الإعلال بقلب الياء ألفاً بل لا يجوز.

وأما الثاني: فمنقوض بنحو خطية، فإن إبدال الهمزة فيه ياء جائز لا واجب مع أن الإدغام بعده واجب وكلا النقيضين مرفوع،

(١) كتاب سيبويه ٥٥٢/٣ والمنصف شرح التصريف ٥٢/٢٠ والأصول في النحو ٢٦٦/٣ -

٢٩٧ والمقتضب ٢٥٣/١ وشرح الكافية الشافية ٢٥/١ والممتع في التصريف ٥٠٩/٢.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٦/١ ومجموعة الشافية ٢٤/١.

(٣) جاء قاري في (١).

(٤) البقرة ١٤/٢: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (١٧).

(٥) في النشر ٣٩٧/١ والكشف عن وجوه القراءات العشر ٩٥/١: تُفرد حمزة بتخفيف كل همزة متوسطة أو متطرفة إذا وقف خاصة.

(٦) جاء وهنا لما أعلوها في (١).

(٧) جاء جاء في (١).

(٨) جاء قاري في (١).

(٩) جاء أئمة في (١).

أما الأول: فلأن أصل أئمة أئمة^(١)، نُقِلَتْ حركة الميم^(٢) الأولى إلى الهمزة قبلها، وأدغمت الميم في الميم، فصارَ أئمة، فأبدلت الهمزة ياءً فصارَ أئمة. فحركة الياء عارضة، والحركة العارضة غير معتد بها غالباً كما في نحو «اخشى الله» و«لو أنهم»^(٣) فلم يعلوا فيهما.

وأما الثاني^(٤): فلأن إبدال الهمزة ياء في نحو خطية، إنما ارتكب للإدغام، فكيف يُترك به الإدغام بخلافه في نحو داري^(٥) فاندفع الاعتراض عن مذهب سيبويه، فقوي المصير إليه، إذ القلب خلاف الأصل^(٦).

ونقل عن أبي علي^(٧) أنه كان يقوي مذهب الخليل^(٨)، وبأنه لا يلزم فيه إلا القلب لثلاث تجتمع همزتان، وإن كان على خلاف الأصل، ومذهب سيبويه يلزم^(٩) إعلالان؛ قلب العين همزة واللام ياء، والقلب كثير في

(١) جاء أئمة في (١).

(٢) سقط الميم من (١).

(٣) النساء ٦٤/٤.

(٤) مجموعة الشافية ٢٤-٢٥ وشرح الشافية للرضي.

(٥) جاء قاري في (١).

(٦) سقط الأصل من (١).

(٧) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد سليمان، الإمام أبو علي الفارسي. أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان. من تصانيفه: الحجة التذكرة. تعليقة على كتاب سيبويه. المسائل الحلبية، البغدادية، البصرية، الشيرازية، العسكرية. توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. وفيات الأعيان ٨٠/٢ - ٨٢ وإشارة التعيين ص ٨٣ وبغية الوعاة ٤٩٦٤٩٥/١.

(٨) قال ابن عصفور: «ورجح الفارسي مذهب الخليل على المذهب الأول، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة، وهما: قلب العين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء، وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلا نادراً في ضرورة الشعر»، الممتع في التصريف ٥١٠/٢ والمنصف ٥٣/٢ والتكملة ص ٢٦٤.

(٩) جاء منه في (١).

كلامهم مع عدم الاحتياج إليه كَشَأَكِ، فمعه كما هنا أولى، وأما إعلاله إعلالاً قاض فمشارك بينهما. قال الشيخ نظام الدين^(١): «ويمكن أن يعارض بأن الإعلالين على القياس أولى من إعلال واحد على خلاف القياس. وقال ابن الحاجب^(٢): قول سيبويه أقيس، وما قاله الخليل لا يقوم عليه دليل وليس بقياس»^(٣).

(او) بأداء ترك القلب (إلى مَنَعِ الصَّرْفِ بغيرِ عِلَّة) اللازم للكسائي^(٤) وسيأتي، أي: ويُعرف القلب بذلك في الجملة (على الأصح) وهو مذهب المحققين كالخليل وسيبويه (نحو أشياء فإنها) عندهم (لَفْعَاء) لأنهم وجدوها ممنوعة الصَّرْفِ بغيرِ عِلَّة، فقدروا فيها القلب ليكون أصلها شَيْنَاء فَعْلَاء كَحَمَرَاء، فلا ينصرف لألف التانيث وإن كان اسم جمع لا جمعاً^(٥) لشيء (وقال) أبو الحسن علي بن حمزة (الكسائي): إنها (أَفْعَالٌ) جمعاً لشيء كَشَيْخٍ وَأَشْيَاخٍ، وإنما مُنعتِ الصَّرْفِ بغيرِ عِلَّة لكثرة استعمالهم لها، لأنها شُبِّهَتْ بِفَعْلَاء^(٦).

وَرَدُ^(٧) بأنه يلزم منه مَنَعِ صَرْفِ أَبْنَاءِ وَأَسْمَاءِ أيضاً بغيرِ عِلَّة، مع أنَّ

(١) هو نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين الخراساني المعروف بالنظام الأعرج النيسابوري، توفي سنة ٧٢٨هـ من تأليفه تعبير التحرير في شرح المجسطي وشرح مفاتيح العلوم للسكاكي وغير ذلك. هدية العارفين ٢٨١/٥.

(٢) لم أقف على القول.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٥/١.

(٤) الكسائي هو علي بن حمزة بن عبدالله الإمام أبو الحسن الكسائي. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. صُنِّفَ معاني القرآن، القراءات، النوادر: الكبير، الأوسط، الأصغر، المصادر وغير ذلك. مات بالرَّيِّ سنة ستين - أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة. وفيات الأعيان ٢٩٥/٣ وإشارة التعيين ص ٢١٧ وبغية الوعاة ١٦٢/٢-١٦٣-١٦٤.

(٥) كتاب سيبويه ٣٨٠/٣ والمنصف في التصريف ٩٤/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢ - ٨١٣ شرح الشافية للرضي ٢٩/١ - ٣٠. الممتع في التصريف ٥١٣/٢ - ٥١٤.

(٦) المنصف شرح التصريف ٩٥/٢ - ٩٦ والممتع في التصريف ٥١٣/٢.

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٩/١.

أشياء تُجمع^(١) على أَشَاوِي وَأَفْعَال لا تجمع^(٢) على أَفَاعِل. قال الجوهري^(٣): وأصل أَشَاوِي أَشَائِي بالتشديد^(٤) قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثالث ياءات، فحذفت الوسطى، وَقَلِبَتِ الْآخِرَةُ أَلْفًا، وأبدلت الأولى واوًا، ويجمع أيضاً على أَشَايَا وَأَشْيَاءَات، وكلُّها دليلٌ على أَنَّ مَفْرَدَهَا فَعْلَاءٌ. لكن قال صاحب القاموس^(٥): «أصل أَشَاوِي أَشَائِي بثلاث ياءات^(٦)» قال: «وقول الجوهري أصله أَشَائِي بالهمز غَلَطٌ، لأنَّه لا يصحُّ همزُ الياءِ الأولى لأنها أصلٌ غيرُ زائدةٍ كما تقول في أَبْيَات أَبَائِيَّت، فلا تُهْمَزُ الياءُ التي بعد الألف^(٧)». (وقال) يحيى بن زياد (القراء^(٨)) إنها (أَفْعَاءٌ واصلها أَفْعِلَاءٌ^(٩)) لأنَّ أصلَ شيءٍ شيءٌ كَبَيِّنٍ وَلَيِّنٍ فَخُفِّفَ كهذين ثم جُمع على أَفْعِلَاء، كَأَبْيَنَاءٍ وَأَلْيَنَاءٍ فقالوا: أَشْيَنَاءٌ، فحذفت الهمزة الأولى وهي لام الكلمة تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فوزنها أَفْعَاءٌ.

ورُدَّ^(١٠) بأنَّه لو كان أصلُ شيءٍ شَيْئًا، لكانَ الأصلُ أكثرَ استعمالاً كما أنَّ بَيِّنًا مشدداً أكثرَ استعمالاً من بَيِّنٍ مخففاً، وبأنَّ حذفَ الهمزة في أَشْيَنَاءٍ

(١) جاء يجمع في (١).

(٢) جاء لا يجمع في (١).

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية (شيبا) ٦٩٦/١ - ٥٨/١.

(٤) جاء أي بالتشديد في (١).

(٥) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزبادي. صاحب القاموس. ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة بكارزين، تفقه ببلاده، ونظر في اللغة فمهرَّ منها إلى أن بهَرَ وفاق. له من التصانيف: القاموس المحيط في اللغة، اللامع العلم العجائب. وغير ذلك. مات ليلة العشرين من شوال سنة ست عشرة وثمانمائة. بغية الوعاة ٢٧٣/١.

(٦) القاموس المحيط (شيبا) ٢٠/١.

(٧) القاموس المحيط (شيبا) ٢٠/١ (لأنَّها أصلاً غيرُ زائدة).

(٨) يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالقراء. صَنَّفَ: معاني القرآن، البهاء فيما تلحنُ فيه العامة، اللغات، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة. وفيات الأعيان ١٣٦/٢ وإشارة التعيين ص ٣٧٩ وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٩) معاني القرآن ٣٢١/١ والممتع في التصريف ٥١٣/٢.

(١٠) الأصول في النحو ٣٣٧/٣ والممتع في التصريف ٥١٥/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٠/١.

غيرُ ثابت، وما عُلِّلَ به من حذفها غيرُ معروف. وبأنَّ تصغيرها^(١) على أشياء يمنع من ذلك لأنَّ جمعَ الكثرة إذا أُريدَ تصغيره، ولم يكن لمفردِه جمع قلة، وجب ردهُ إلى المفردِ وتصغيره ثم جمع السلامة.

وبأنَّها تُجمع على أشاوي وغيرها مما مرَّ، ولا يلزمُ المحققين شيء من ذلك، لأنَّ منعَ صَرْفِها لألفِ التَّأْنِيثِ وتصغيرِها على أشياء لأنَّها اسمُ جمع لا جمع كما مرَّ، وجمعها على أشاوي لأنَّها اسمُ على فَعْلَاءٍ فتُجمع على فعالي كصحراء وصحاري، غايته أنه يلزمُهم القلبُ وهو كثير^(٢)

[^(٣) وبما قرَّرته عُلِّم أنَّ قول المصنِّف على الأصحَّ متعلِّقٌ بيعرف، وللقرء أن يجيبَ عن الأوَّل بأنَّ شيئاً فرغ، وإنَّما كَثُرَ استعمالُه لخفته، ويجوزُ تعلُّقه بأداء، ورجَّحه الجاربردي؛ أي: ويُعرف القلبُ بأنَّه لو لم يقدر لأدى على الأصحَّ إلى منع الضَّرْفِ بغيرِ علةٍ على ما مرَّ]، فالأصحَّ واقعٌ على قولِ الكسائي، والمرادُ أنَّه أصحُّ من قول القرء، لأنَّه ماشٍ^(٤) في الزنة على ظاهر لفظ شيء إذ شيء وأشياء بمنزلة شيخ وأشياخ بخلاف قول القرء والمحققين (وكذلك) أي: وكالقلبِ في الزنة (الحذف) فكما يقلب فيها ما يقلب في الموزون، كذلك يحذف منها ما يُحذف منه؛ لما مرَّ (كقولك في قاضٍ فاع) بحذف اللَّام في الزنة كما حذفت في الموزون، ويجعل إعرابها رفعاً وجرّاً تقديرًا مثل إعرابه ولا يُعدل عن ذلك في القلب ولا في الحذف (إلا أن يُبيِّنَ فيهما) الأصل، فيقال حينئذٍ في القلب، وزن أدِر^(٥)

(١) قال ابن عصفور: «ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائي، لأنَّ أفعالاً من أبنية جموع القلة، وجموعُ القِلَّةِ تُصَغَّرُ على ألفاظها، وكذلك لا يُردُّ على الخليل بذلك، لأنَّ أسماء الجموع تُصَغَّرُ على ألفاظها». الممتع في التصريف ١٥/٢.

(٢) جاء وهو كثير هنا في (١).

(٣) جاء اضطرابٌ في ترتيب العبارات في (١). «و للقرء أن يجيب الأوَّل بأنَّ شيئاً فرغ، وإنَّما كَثُرَ استعمالُه لخفته، وبما قرَّرته عُلِّم أنَّ قول المصنِّف على الأصحَّ متعلِّقٌ بيعرف على ما مرَّ، فالأصحَّ واقعٌ على قولِ الكسائي»..

(٤) سقط المحققين من (١).

(٥) أدِر أصلها أدور جمع دار.

في الأصل أَفْعَلٍ، وفي الحذف وزن قاضٍ في الأصل فاعِلٍ^(١).

(وتنقسم) أي: الأبيئة أسماء كانت أو أفعالاً (إلى) قسمين (صحيح ومعتل، فالمعتل ما فيه) أي: في أصوله (حرف علة) وهو الألف والواو والياء (والصحيح بخلافه).

وأقسام المعتل سبعة؛ لأن حرف العلة فيه، إما أن يتعدّد، فإن لم يتعدّد؛ فإما أن يكون فاءً وعيناً أو لاماً، وإن تعدّد؛ فإما أن يكون اثنين أو ثلاثة، كواو وياءٍ لاسمي الحرفين، ولم يذكره لقلته. وإذا كان^(٢) اثنين؛ فإما أن يفترقا أو يقتربا، وإذا اقترنا؛ فإما أن يكون فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، فالمجموع سبعة، (فالمعتل بالفاء) كَوَعَدَ وَيَمَنَ (مثال)^(٣) أي: يسمّى به لمماثلته الصحيح في احتماليه الحركات، والأجوف في زنة الأمر نحو عُد كبع (و) المعتل (بالعين) كقال وباع (أجوف)^(٤) أي: يسمّى به لخلو ما هو كالأجوف له من الصّحة (وذو الثلاثة)^(٥) أي: يسمّى به أيضاً لكون ماضيه على ثلاثة أحرف، إذا أخبرت عن نفسك نحو قلتُ وبعثت (و) المعتل (باللام) كغزا ورمى (منقوص)^(٦) أي: يسمّى به لتقصان آخره عن بعض الحركات (وذو الأربعة) أي: يسمّى به أيضاً لكون^(٧) ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو غزوتُ ورميتُ^(٨). قال السعد^(٩)

(١) شرح الشافية للزّبي ٣٢/١.

(٢) جاء كانا في (أ).

(٣) المثال: ما اعتلّ فاؤه، كَوَعَدَ وَيَمَنَ. التعريفات للجرجاني ص ٢٥٧.

(٤) الأجوف: ما اعتلّ عينه، كقال وباع. التعريفات للجرجاني ص ٢٥.

(٥) ذو الثلاثة: لكون ماضيه على ثلاثة أحرف. تصريف العزّي ص ٦.

(٦) المنقوص: ما لامه ياء فيقول. نحو: يَزْمِي أو واو فيقول نحو يغزه. ارتشاف الضرب ١/١٦٠.

(٧) ذو الأربعة: لكون ماضيه على أربعة أحرف. تصريف العزّي ص ٧.

(٨) في الأصل قال. الصحيح ما أثبت لأن ما سبق من كلام التّقنازاني.

(٩) مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التّقنازاني. ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة.

أخذ عن القطب والعقيد. له شرح العُصْد، شرح التلخيص، مطول وآخر مختصر، شرح القسم الثالث من المفتاح، شرح تصريف العزّي، الإرشاد في النحو، حاشية الكشف، لم تتم. مات سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. بغية الوعاة ٢/٢٨٥.

التفتازاني: «فإن قيل: هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات. قلت: هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص، فإن كونه على ثلاثة أحرف هنا أولى منه في الأجوف، لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير، فلما خالف وبقي على الأربعة سمي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي^(١) اختصاصه به»^(٢).

(و) المعتل (بالفاء والعين) كَوَيْل وَيَوْم، لا يجيء في الفعل، وليس في كلامهم اسم اجتمع في أوله ياءان إلا يَين^(٣) اسم بلد (أو بالعين واللام) كَقَوِيَّ وَحَيَّ^(٤)، (لفيف مقرون^(٥)) أي: يسمّى به لالتفاف، أي: اجتماع حرفي العلة فيه، واقتراניהما^(٦) لعدم الفاصل^(٧) بينهما، يقال للمجتمعين من قبائل شتى ليف^(٨) (و) المعتل (بالفاء واللام) نحو وَقَى لَفَيْفَ (مفروق)^(٩) أي: يسمّى به لالتفاف حرفي العلة فيه واقتراقهما.

(وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة) العقلية بعد التزام تحريك الفاء لتعذر الابتداء بالسّاكن أو تعسره^(١٠)، وبعد^(١١) ترك اللّام لكونها محل الإعراب (تقتضي) أن تكون أبنيتها^(١٢) (اثني عشر) بناء حصلت من ضرب أحوال الفاء، وهي الحركات الثلاث في أحوال العين

(١) جاء لا يقتضي في (١).

(٢) تصريف العزي: ص ٧.

(٣) يَين: قال الزمخشري: عينٌ بواوٍ يقال له حورتان، وهي اليوم لبني زيد الموسومي من بني الحسن. وقيل غير ذلك. معجم البلدان ٥١٨ - ٥١٩.

(٤) جاء حوي في (١).

(٥) اللفيف المقرون: ما اعتلّ عيئه ولامه كقوى. التعريفات للجرجاني ص ٢٤٧.

(٦) جاء واقتراניהما في (١).

(٧) جاء الانفصال في (١).

(٨) لسان العرب (لفف) ٣٠٥/١٢.

(٩) اللفيف المفروق: ما اعتلّ فاؤه ولاؤه: كوقى. التعريفات للجرجاني ص ٢٤٧.

(١٠) جاء أو لعسره في (١).

(١١) جاء (تحرك) في الأصل. والصواب ما أثبت.

(١٢) جاء الأبنية في (١).

الأربعة، وهي الحركات والسكون (سقط) منها (فَعِلْ وَفِعْلٌ) - بضم الفاء وكسر العين وبالعكس - (استثقالاً) للانتقال فيهما من الضمة إلى الكسرة^(١) وبالعكس، لأنهما حركتان ثقيلتان متباينتا المخرج، لكن الأول أخف؛ لأن فيه انتقالاً من الأثقل وهو الضم. للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين. إلى ما دونه ثقلاً وهو الكسر، إذ لا يحتاج فيه إلا إلى تحريك عضلة واحدة، ولهذا وضعوا البناء الأول في الفعل عند الاحتياج إليه، لأنه لما كان الفعل يسكن آخره كثيراً باتصال الضمير المرفوع قاوم ذلك من الخفة ثقل البناء.

وأما نحو يضرب مما فيه انتقال من الكسر إلى الضم، فلم يعثوا به، لأن الضم في معرض الزوال بالنصب والجازم. وما ذكره من سقوط البناء الأول هو ما اختاره تبعاً لجمع. وبعضهم^(٢) قال بعدم سقوطه لثبوته، لكنه قليل. قال المرادي^(٣): «وهو أظاهر»^(٤) وأجاب المصنف عما أورد على عدم مجيء البنائين فقال (وجعل الدُّلُّ) - بضم أوله وكسر ثانيه - لقليلة يُنسب إليها أبو الأسود الدؤلي^(٥)، أو لدؤبية^(٦) شبيهة بابن عرس. (منقولاً^(٧)) من دُلُّ المبنى للمفعول^(٨) من دأل يدأل دألاً ودألاناً، أي: مشى مشي المُنْثَل بحمل

(١) ارتشاف الضرب ٣١/١ - ٣٢ - ٣٣ والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) حكى ابن هشام، القولين من غير ترجيح (قيل: ودُلُّ وقيل: منقول. وأما جبك؛ فمن

التداخل والإتباع). نزهة الطرف ص ١٠٧ والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ص ٩٧-٩٨.

(٣) الحسين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بابن أم قاسم. له شرح التسهيل،

شرح المفصل، شرح الألفية، الجنى الذاني في حروف المعاني. مات يوم عيد الفطر

سنة تسع وأربعين وسبعمائة. بغية الوعاة ١٧/١٥١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢١٦/٥.

(٥) ظالم بن عمرو سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن بكر بن كنانة الدؤلي أبو الأسود.

أول من وضع العربية ونقطة المصحف، مات في البصرة سنة تسع وستين، معجم الأدباء

١١/٣٤ وفيات الأعيان ٢/٥٣٥ وبغية الوعاة ٢/٢٢ وإنباه الرواة ٢/٤٨-٥١.

(٦) لسان العرب (دال) ٢٧٤/٤.

(٧) المسألة في ليس في كلام العرب لابن خالوية ص ٢٠ - ٢١ وارتشاف الضرب ٣٣/١.

(٨) يرى اليزدي (أن النقل من الفعل إلى الأسماء الأعلام معهود، وأما إلى أسماء الأجناس

فغير معهود) شرح التصريح ٢/٣٠٥ (بينما ذهب السيرافي إلى أن النقل يجيء في

أسماء الأجناس كما يجيء في الأعلام). توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢١٧.

شيء ثقيل، بأن تتقارب خطاه بالهنيهة. وبمثل هذا يجاب عما قيل إنه جاء أيضاً رُئِمَ^(١)، ولأُسْتِ، ووُعِلَ لغةً في الوُعِلِ، من رُئِمَ^(٢) القَدَحُ أي: أصلح، ووُعِلَ^(٣) أي: التجأ. (والجَبْكُ^(٤)) - بكسر الفاء وضَمَّ العين - لتكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرَّت بهما الريح. (إن ثبت) محمولٌ (على تداخل اللَّغَتَيْنِ) إذ المعروف أنه جاء بكسرتين وبضمتين، وإن كانت الأولى غير فصيحة، فلما تلفظ المتكلم بالحاء مكسورة^(٥) من اللغة الأولى، غفل عنها وتلفظ بالياء مضمومةً من الثانية^(٦). وقال (في حرفي الكلمة) لأنَّ التداخل يكون في كلمتين^(٧) أيضاً، وهو أكثر كما قالوا قَنَطُ يَقْنِطُ، كَضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَنِطُ يَقْنِطُ، كَعَلِمَ يَعْلَمُ، ثمَّ لَمَّا قالوا: قَنِطُ يَقْنِطُ بالكسر أو بالفتح فيهما، عَلِمَ أنَّ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى.

أجاب بعضهم^(٨) بأنَّ ما أوردَ شاذُّ، بل قيل: (الجَبْكُ لحن)، وإليه يشير المُصَنِّفُ إنَّ ثبت^(٩). وبما تقرَّر عَلِمَ أنَّ أبنية^(١٠) الثلاثي المجردِ على رأيه عشرة. (وهي فُلَسَ وفَرَسَ وَكَتِفَ وَعَضُدٌ وَجَبَزٌ وَعَنْبٌ وَابِلٌ وَقَفْلٌ وَصُرْدٌ وَعُغُقٌ) بدأ بمفتوح الفاء مع أربعة العين، ثم بمكسورها مع ثلاثة العين ثم بمضمومها كذلك، وكلُّها أمثلة من الأسماء. وأما من الصفات^(١١)

(١) لسان العرب (رام) ٨٤/٥.

(٢) لسان العرب (رام) ٨٣/٥.

(٣) لسان العرب (وعِل) ٣٤٧/٥.

(٤) الذاريات ٥١/٧ ﴿وَالْمَلَأَ ذَاتَ الْجِبِّكَ﴾، لسان العرب (جبك) ٢٧/٣.

(٥) جاء المكسورة في (١).

(٦) المحتسب ٢٨٧/٢ وارتشاف الضرب ٣٤/١، وقد بحث السيوطي هذه المسألة في النكت النحوية ٢٩٠ - ٢٩١ والصيغ الثلاثة مجرّدة ومزيدة ص ٩٩ - ١٠٠.

(٧) الخصائص ٣٨٠/١.

(٨) النكت النحوية ص ٢٩٠.

(٩) قال ابن هشام: «كسر الجاء اتباعاً لكسرة ذات، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأنَّ السَّاكِنَ حاجزٌ غيرُ حصين» نزهة الطرف ١٠٧.

(١٠) كان الأولى أن يقول (أمثلة) بدلاً من أبنية، والنكت النحوية ص ٢٩١ (وقال أبو حيان: هذا حسنٌ)..

(١١) لم يذكر سيويه الصفات.

فهي بهذا الترتيب: صَعَبٌ وَيَطْلُ وَحَذُوٌ وَطَمَعٌ^(١) لغة في طَمَعٍ، وصِفَرٌ وَزِيمٌ^(٢) أي: متفَرِّق، وِبِلَزٌ^(٣) أي: ضخم، ومُرٌّ وَلُكْعٌ^(٤) أي: لنيم، وسُرُحٌ^(٥) يقال: ناقةٌ سُرُحٌ أي: سريعة، (وقد يردُّ بعض) من هذه الأوزان (إلى بعض) فرعاً لا أصلاً^(٦) (فَفَعِل) - بفتح الفاء وكسر العين - (مما ثانية حرف حلق)^(٧) وستعرفه (كَفَخَذَ يجوز فيه) ثلاثة أوزان آخر فرعية و(فَخَذَ) بإسكان العين، للخبقة (وَفَخَذَ) بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها لذلك (وَفَخَذَ) بإتباع الفاء العين. [٨] إنما يجوز إسكان العين في إِبِلٍ وِبِلَزٍ لا في غيرهما، وهذا القول مردود لأنه حينئذ يناقض آخر كلامه أوله، وذلك [لقوة حرف الحلق، فاستتبع ما قبله.

والفرق بين هذه الثلاثة وبين فَلَسَ وَجَبَرُ وإِبِلَ، أن هذه فروع للأوزان المردودة إليها وتلك أصول^(٩) (وكذلك الفعل) الذي أوله مفتوح وثانيه حرف حلق مكسور (كشَهَدَ) يجوز فيه الفروع الثلاثة بأعيانها^(١٠).

والأوزان المذكورة تجري^(١١) أيضاً فيما ثالثه حرف حلق كَفَرِحَ وَشَرِهَ

(١) الطَّمَعُ ضدُّ اليأس. لسان العرب (طمع) ٢٠١/٨.

(٢) لسان العرب (زيم) ١٢٩/٦.

(٣) لسان العرب (بلز) ٤٨٢/١.

(٤) لسان العرب (لكع) ٣٢١/١٢.

(٥) لسان العرب (سرح) ٢٣١/٦.

(٦) قال الرضي قول المصنف وقد يُردُّ بعضٌ إلى بعضٍ «أنه قد يُقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل: إنَّ أصلَ بعض أوزانها البعض الآخر، كما يقال في فَخَذَ - بسكون الخاء - إنه فَرُحَ فَعِذَ بكسرها». شرح الشافية ٤٠/١.

(٧) حروف الحلق الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، جمعها ابن الجزري في المقدمة الجزرية ص ٩ بقوله:

• ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزُ هَاءٍ ثُمَّ لِوَسْطِهِ فَعَيْنُ حَاءٍ
• أَدْنَاهُ غَيْنُ خَاوْهَا، وَالْقَافُ أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقَ ثَمِ الْكَافِ

(٨) العبارة بين التَّجْمِتين ساقطة من الأصل، وقد أثبتنا نقلاً من (١) لحاجة الكلام إليها.

(٩) جاء تلك الأصول في (١).

(١٠) كتاب سيويه ١٠٧/٤.

(١١) جاء يجري في (١).

اسمين أو فعلين. وإثما ذكر الفعل هنا^(١)، وإن لم يكن محل ذكره قَصْداً للاختصار. (وَنَحْوُ كَتَفٍ) بفتح الفاء وكسر العين مما ليس ثانية ولا ثالثة حرفَ حَلَقٍ (يجوز فيه) فرعان فقط (كَتَفٍ وَكَتَفٍ) - بإسكان العين مع فتح الفاء وكسرها للثقة - (ونحو عَضُدٍ) (يجوز فيه عَضُدٍ) بإسكان العين، قيل: (وبإسكانها وضَمَّ الفاء بنقل حركتها إليها^(٢)) (وَنَحْوُ عُنُقٍ يجوز فيه عُنُقٍ) بالإسكان (ونحو إِبِلٍ) في الأسماء (وِبِلْزٍ^(٣)) في الصفات، للضخم كما مرَّ وللقصير (ويجوز فيه إِبِلٍ وَبِلْزٍ) بالإسكان أيضاً (ولا ثالث لهما) بشهادة استقراء كلام الفصحاء^(٤) وإن أوهَمَ لفظُ نَحْوٍ زيادةً عليهما، وما نُقِلَ من نحوٍ يُطَوَّلُ وإِدْ^(٥) - بالدال - المولود^(٦) من أمةٍ أو أتان، وجِبِرَ^(٧) لِقَلَحِ الأسنان، وإِطِلَ^(٨) للخاصرة، وَبِلَصَ^(٩) لطائر، وَعَبِلَ^(١٠) لبلد^(١١)، وَدَبَسَ^(١٢) لغة في الدَبَسِ^(١٣).

(١٤) رُذِّ بانه لم يثبت عندهم، أو ثَبَّتَ فرعاً لا أصلاً، أو غيرُ فصيح، والمرادُ بيان اللِّغَةِ الأصليةِ الفصيحةِ وأما لفظ «نحو» فأتى به

- (١) جاء هنا في (أ).
- (٢) أدب الكاتب ص ٥٣٧.
- (٣) وردت ص ٢٥.
- (٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢١٩/٥.
- (٥) لسان العرب (إبد) ٤١/١.
- (٦) جاء للولود في (أ).
- (٧) لسان العرب (حبر) ٧٢/٣.
- (٨) لسان العرب (اطل) ١٦٠/١.
- (٩) لسان العرب (بلص) ٤٨٣/١.
- (١٠) جاء عابد في (أ). وإن كان الاسم عابد فهو جبل في أطراف مصر. معجم البلدان ٩١/٦.
- (١١) معجم البلدان ١٠٩/٦.
- (١٢) لسان العرب (دبس) ٢٨٥/٢.
- (١٣) استدرك ابن خالويه وابن قتيبة ألفاظاً آخر، انظر ليس من كلام العرب ٢٠ - ٢١ وأدب الكاتب لابن قتيبة ٥٨٦ والانتصاب ٢٧٢ - ٢٧٣، المزهر للسيوطي ٦٥/٢ - ٦٦.
- (١٤) مجموعة الشافية ٣٢/١.

نظراً للأفراد الذّهنية وإن لم يوجد منها في الخارج غير إِبِل وِبِلز).

وما قيل من أنّه أتى به نظراً للأفراد الخارجيّة أيضاً لأنّها كثيرة، لكن لم يَجْزُ^(١) إسكان العين في شيء منها في غير إِبِل وِبِلز، لأنّ المصنّف حكم في الحَبِك - بكسر الحاء وضمّ الباء - بأنّه من التداخل، وذلك يقتضي ثبوت الحَبِك - بكسرتين - رُدّ بأنّه لو كان المعنى كذلك لتناقض كلام المصنّف، فإنّ أوّل كلامه صريح في أنّ كلّ ما كان على فِعْل بكسرتين، يجوز فيه الإسكان، وآخره على هذا التفسير يدلّ على أنّه لا يجوز فيه الإسكان إلّا في إِبِل وِبِلز.

وأما الحُكْم بالتداخل، فبُني على لغة غير فصيحَةٍ وهي الحَبِك بكسرتين، والمراد بالفصح هنا كون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيّتهم أكثر استعمالاً، وأنت لو استقرّيت كلامهم لا تجد الحَبِك بكسرتين إلّا قليلاً، وتجده بالضمّتين كثيراً^(٢) (وَنَحْوُ قَفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ فَعْلٌ) بضمّتين (على رأي) للأقلّين^(٣) (لمجيء عُسْرٍ ويُسْرٍ) في عُسْرٍ ويُسْرٍ - بالإسكان - فإنّ الضمّ فرع السكون فيهما لقلّة استعمالهما بالضمّ وكثرته بالسكون. والأكثرون^(٤) على خلاف ذلك فإنّ الفرع يجب أن يكون أخفّ، مع أنّه يجوز أن يكون الضمّ والسكون أصليين وكثّر استعمال الأخفّ، أو الضمّ أصلاً والسكون فرعاً وكثّر استعماله لخفته، بل قد يترك استعمال الأصل أصلاً في الاختيار لذلك، كما في «يرى» بالنظر إلى أصله وهو يَرَأَى.

(واللرّباعي)، أي: للاسم الرّباعي المجرد (خمسة) من الأبنية، وإن اقتضت القسمّة الفعلية أنّ له ثمانية وأربعين بناءً بضرب الاثنى عشر السابقة في أحوال اللّام الأولى الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا خمسة

(١) جاء لم يَجْزُ في الأصل.

(٢) مجموعة الشافية ٣٢/١ - ٣٣.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٣٩/١.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٣٩/١.

للاستئقال: (جَغْفَر) ^(١) للنهر الصغير (وَزَبْرَج) ^(٢) للسحاب الرقيق وللذهب وللزينة (وَبُزْتُن) ^(٣) لمخلب الأسد (وَيَزْهَمُ وَقِمَطَر) ^(٤) لما يُصَانُ ^(٥) به الكتب وأمثله من الصفة: سَلَهَبٌ ^(٦) للطويل، وَدَفْنِسٌ ^(٧) للحمقاء، وَجُرْشَعٌ ^(٨) للطويل، وَهَبْلَعٌ ^(٩) للأكل، وَسَبْطَرٌ ^(١٠) للطويل الممتد.

قال الجاربردي «وفي ثبوت فَعَلَل - بكسر الفاء وفتح اللام - بحث؛ لأنَّ دِزْهَمًا» ^(١١) مُعَرَّبٌ، وَهَبْلَعًا إِنَّمَا يكون رباعياً إن قلنا بأصالة الهاء، فإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن، فلا، وسنحقق ذلك في باب ذي الزيادة» ^(١٢) (وزاد) الإمام أبو الحسن ^(١٣) سعيد بن مسعدة (الأخفش) تلميذ سيبويه رحمه الله بناءً سادساً، نحو (جُخْدَب) ^(١٤) - بضم أوله وسكون ثانيه ^(١٥) وفتح ثالثه -، لضرب من الجراد، وهو الأخضر الطويل الرجلين، وسيبويه ^(١٦)

(١) لسان العرب (جعفر) ٣٠٠/٢.

(٢) لسان العرب (زبرج) ١٣/٦.

(٣) لسان العرب (برثن) ٣٥٨/١.

(٤) لسان العرب (قمطر) ٣٠٤/١١.

(٥) جاء تُصَانُ في (١).

(٦) لسان العرب (سلهب) ٣٥١/٦.

(٧) لسان العرب (دفنس) ٣٧٥/٤.

(٨) لسان العرب (جرشع) ٢٥١/٢.

(٩) لسان العرب (هبلع) ٢٢/١٥.

(١٠) لسان العرب (سبطر) ١٥٥/٦.

(١١) درهم مُعَرَّبٌ، وقد تكلمت به العرب قديماً، إذ لم يعرفوا غيره، وألحقوه بهجرع. المعرب ص ٣٠٧.

(١٢) مجموعة الشافية ٣٤/١. وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٢٨/٥ - ارتشاف الضرب ٥٨/١.

(١٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط. سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه، صَنَّفَ: الأوسط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، العروض، وغير ذلك - مات سنة عشر، وقيل خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين. وفيات الأعيان ٣٨٠/٢، وإشارة التعيين ص ١٣١، وبغية الوعاة ٥٩٠/١ - ٥٩١.

(١٤) لسان العرب (جخدب) ١٨٢/٢.

(١٥) المنصف شرح التصريف ٢٧/١ - نزهة الطرف ص ١٠٨.

(١٦) كتاب سيبويه ٢٨٨/٤ وشرح المفصل ١٣٦/٦.

يرويه بضم الدال، فهو كَبُرْتُن، وروى الفراء^(١) طُخَلَبًا وَبُرَقَعًا بفتح ثالثهما، وقال أبو علي (هو - أي: هذا البناء - مُعَرَّبٌ^(٢)) قال الجاربردي وغيره: «والحقُّ ثبوته، لأنهم يقولون: مالي عنده عُندَدُ^(٣)»، أي: بد، والدال الثانية للإلحاق، وإلا لوجب الإدغام، فوجب ثبوت هذا البناء لِيُلْحَقَ به^(٤).

وأجاب ابن مالك^(٥) بأن سيبويه لعلة إنَّما أهمله، لأنه عنده مخفَّفٌ من فُعْلَلٍ مفرع عليه، ولا نسلم أنَّ فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو جَخَدَبٍ بل لأنَّ فُعْلَلًا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك، كما في نحو جُدَدٌ وظَلَلٌ وخَلَلٌ، ولو سلَّم أنَّه للإلحاق، فلا نسلم أنَّه لا يلحق إلا بالأصول، إذ قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا: افْعَنْسَسْ، فالحقوه باخْرَنْجَمْ، فلما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق به بالتخفيف (وَأَمَّا نَحْوُ^(٦) جَنْدَلٍ^(٧)) لموضع فيه حجارة (وَعَلِيطٌ^(٨)) لقطع من الغنم وللضخم، (فتوالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة (حَمَلَهُمَا عَلَى) أَنَّهُمَا^(٩) من (بَابِ جَنْدَلٍ وَعَلِيطٍ)، أي: مأخوذان من مزيد الرباعي إذ مثلهما مرفوض في كلامهم^(١٠)، فلا يشب بهما بناءان آخران، وكذا هُدَيْدٌ^(١١) لِلْبَيْنِ الخائر، مأخوذٌ من هُدَابِدٍ (وَالْخُمَاسِي) أي:

(١) شرح المفصل ١٣٦/٦ - ١٣٧، وشرح الشافية للرضي ٤٨/١.

(٢) المنصف شرح التصريف ٢٧/١، والتكملة ص ٢٢٩ (وزاد الاخفش: فُعْلَلٌ نحو يُرْفَعُ).

(٣) لسان العرب (عند) ٤٢١/٩.

(٤) مجموعة الشافية ٣٤/١، قال ابن جني. (قال أبو زيد: مالي عن ذاك عُندَدٌ وَعُندَدٌ، أي بد) المنصف شرح التصريف.

(٥) هو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجبائي الشافعي النحوي ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة. توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة. وإشارة التعيين ص ٣٢٠ والبلغة ص ٢٢٩ وبغية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣٦.

(٦) في شرح الشافية ٢٧/١ (وَأَمَّا جَنْدَلٌ).

(٧) لسان العرب (جندل) ٣٨٢/٢.

(٨) لسان العرب (عليط) ٣٤٨/٩.

(٩) في الأصل (أنها).

(١٠) كتاب سيبويه ٢٨٩/٤ والأصول في النحو ١٨٤/٣ والمنصف شرح التصريف والممتع في التصريف ٦٨/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٣٠/٥ - ٢٣١.

(١١) لسان العرب (هديد) ٤٨/٥.

وللاسـم الخماسـي المجرد (أربعة) من الأبنية، وإن اقتضت القسمـة العقليـة أن له مائة واثنين وتسعين بناءً بضرب ما للرباعي في أحوال اللام الثانية الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلا أربعة للاستثقال؛ (سَفَرَجَل) معروف (وَقَرْطَعِب^(١)) للشيء الحقيق، (وَحَجَمَرَش^(٢)) للعجوز (قُدْعَمِل^(٣)) - بذال معجمة - الضخم^(٤). وأما هُنْدَلَع^(٥) لبقلة، فالصحيح^(٦) كما قال المرادي (إنه رباعي) ونونه زائدة، ووزنه فُتْعَلَلْ، فلذا لم يذكره^(٧) ومن أمثلة ذلك عن الصفة هَمَزَجَل^(٨) لواسع الخطو، وجَزَدَخَل^(٩) للضخم من الإبل، وقَهْلَبَس^(١٠) للأفعون العظيم، وخُبْعَيْن^(١١) للشديد، (وللمزيد فيه) من الاسم الثلاثي والرباعي (أبنية كثيرة) تُعرف إجمالاً في باب ذي الزيادة. (ولم يجر في) الاسم (الخماسي) المزيد منه (إلا) خمسة على الأصح (عَضْرَفُوط^(١٢)) لذكر العطاء، وهو دويبة أكبر من الوزعة، ومؤنثه عِطَاءَةٌ وعِطَايَةٌ، (١٣) وَخَزْعَبِيل^(١٤) للباطل (وَقَرْطَبُوس^(١٥)) للداهية (وَقَبْعَثَرِي^(١٦)) بالتثنية للعظيم الشديد، وألفه ليست للتأنيث لقولهم قَبْعَثَرَاءُ، ولو كان للتأنيث

- (١) لسان العرب (قرطعب) ١١٦/١١.
- (٢) لسان العرب (قدعمل) ١٩٠/٢.
- (٣) لسان العرب (جهمرش) ١٩٠/٢.
- (٤) في جميع النسخ: (للإبل الضخم) والصحيح ما أثبتته.
- (٥) لسان العرب (هندلع) ٥٥/١٥.
- (٦) جاء والصحيح في (١).
- (٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٢/٥.
- (٨) لسان العرب (همرجل) ١٣١/١٥.
- (٩) لسان العرب (جردهل) ٢٣٩/٢.
- (١٠) لسان العرب (قهلبس) ٣٣٣/١١.
- (١١) لسان العرب (خبعتن) ١٨/٤.
- (١٢) لسان العرب (عضرفوط) ٢٥٦/٩.
- (١٣) في الأصل (خذعيل) والصحيح ما أثبت.
- (١٤) لسان العرب (خزعيل) ٨٣/٤.
- (١٥) لسان العرب (قرطبس) ١١٦/١١.
- (١٦) لسان العرب (قبعثر) ١٧/١١.

لما لحقه تأنيث آخر، ولا للإلحاق كما في القاموس^(١) وغيره، وإذا لا أصل له سداسياً يلحق به، فهي لتكثير الكلمة فما^(٢) في الصحاح^(٣) من أنها لإلحاق الخمسة ببنات الستة غير صحيح كما قاله الجاربردي^(٤) (وَحَفْدَرِيس)^(٥) للخمير القديمة (على) قول (الأكثر) من أن التون أصلية^(٦)، ووزنه فَعْلِيل، فهو مَزِيدُ الخماسي، وعلى قول الأقل هي زائدة^(٧)، ووزنه فَعْلِيل، فهو مَزِيدُ الرباعي. واحتج الأول^(٨) بأنه إذا تَرَدَّدَ في أصالة حرفٍ وزيادته، فالأصل الأصلي. وعورض بأنه إذا تَرَدَّدَ لفظٌ بين وزنين أحدهما بتقدير أصالة حرفٍ، وثانيهما بتقدير زيادته، وشيء منهما لم يوجد في أبنيتهما، فالحمل على الزائد أولى.

وأجيب بما فيه نظر كما بيّنه الجاربردي^(٩)، وأما مَرَزَنْجُوش^(١٠) فَمُعَرَّبٌ، فلذا لم يذكره المصنّف هنا، وستحقّق^(١١) حكمه في ذي الزيادة. ولما فرغ من مبادئ هذا العلم، وهي ما يَتَوَقَّفُ عليه الشروع فيه؛ من تعريفه وموضوعه الذي هو الأبنية شرع في مسائله التي هي أحوال الأبنية فقال: (وأحوال الأبنية) بشهادة الاستقراء (قد تكون للحاجة) إليها في فهم المعنى، أو في التلفظ، والأول يسمى بالاحتياج^(١٢) المعنوي (كالماضي

(١) (والألف ليست للتانيث ولا للإلحاق، بل قسم ثالث). القاموس المحيط ١١٧/٢ وتاج اللغة ٢٧٤/٢.

(٢) جاء كما في نسخة (١).

(٣) تاج اللغة ٢٧٤/٢ (والألف ليست للتانيث، والجمع قبائح).

(٤) مجموعة الشافية ٣٦/١.

(٥) لسان العرب (خفدرس) ٢٢٧/٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣٠٣/٤، والأصول في النحو ٢٢٢/٣، وشرح الشافية للرضي ٥٠/١، والممتع في التصريف ١٦٣/١.

(٧) شرح الشافية للرضي ٥٠/١.

(٨) شرح الشافية للرضي ٤٩/١ - ٥٠.

(٩) مجموعة الشافية ٣٦/١.

(١٠) المُعَرَّب ٥٧٤ (هي بالفارسية مُزْدَقُوش، أي مَيّت الأذن. وقد استعملوه).

(١١) جاء وستحقّق في (١).

(١٢) الاحتياج اللغوي: ما يتوقّف عليه فهم المعنى أو التلفّظ بالكلمة. مجموعة الشافية ٣٦/١.

والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة والمشبّهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمي) الأولى أو أسماء (الزّمان والمكان والآلة والمصغّر والمنسوب والجمع و) الثاني ويسمى بالاحتياج اللفظي^(١) نحو (التقاء الساكنين والابتداء والوقف وقد تكون) أحوال الأبنية (للتوسّع) في اللغة لوزن أو روي أو تجنيس أو غير ذلك (كالمقصود والممدود وذي الزيادة) وفي نسخة الزوائد. (وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستئصال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف) وقد بين هذه الأبواب على هذا الترتيب إلا الصفة المشبّهة، فإنّه أخرها عن أفعال التفضيل فقال: (الماضي) أي: هذا مبحثه (لثلاثي المجرد) منه.

(ثلاثة أبنية) لتحرك أوله^(٢) بالفتح لحقته^(٣) وامتناع الابتداء بالساكن، ولا يشكّل بالمجهول، ولا بالمكسور كشهد لعروض الضم^(٤) والكسر فيهما ولقلّتهما وفرعيتهما. ولعنيّه ثلاثة أحوال إذ لا تكون ساكنة^(٥) أصالة لثلاث يلزم اختلاط الأبنية والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك. فله ثلاثة أبنية (فعل) - بفتح العين - (وفعل) - بكسرها - (وفعل) - بضمها -؛ فالأول نحو (ضربته، وقتلته، وجلس وقعد^(٦)) مثل له بأربعة أمثلة، إما متعد أو لازم ومضارعه إما مضموم العين أو مكسورها ولا يرد مفتوحها كيّهب ويمنع لأنه في الأصل مكسورها أو مضمومها، وإنما فتح لحرف الحلق^(٧) كما سيأتي. (و) الثاني نحو (شربه وومقه^(٨)) أي: أحبه (وفرح

(١) الاحتياج اللفظي: كالتقاء الساكنين، فإنّ التلفظ به إذعّب من غير تحريك الباء متعذّر. مجموعة الشافية ٣٦/١.

(٢) كتاب سيبويه ٣٨/٤ - والمنصف شرح التصريف ٢٠/١٠ - ٢١، والمنع في التصريف ١٦٦/١.

(٣) أي لحقة الفتح.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٢/٥ - ٢٢٣.

(٥) سقط ساكنة من (١).

(٦) جاء قتله وضربه وقعد وجلس في (١).

(٧) جاء لحروف في (١).

(٨) لسان العرب (ومق) ٤٠٩/١٥.

وَوَثِقَ). مثل بأربعة أيضاً؛ لأنه إما متعدُّ أو لازم، ومضارعُه إما مفتوح العين أو مكسورُها. ومثَّلَ بَوَمَقَ وَوَثِقَ، لأنَّ مكسورَ العين في الماضي، إنَّما يُكسر غالباً في المضارع إذا كان مثلاً^(١) (و) الثالث نحو (كَرَّمَ) مثَّلَ له بمثالٍ واحدٍ لأنه أبداً لازمٌ، ومضارعُه مضمومُ العين.

(وللمزيد فيه) من الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء، بعضها (ملحقٌ بَدَخَرَجَ) الرباعي المجرد، وهو على المشهور فَعْلَلْ وَفَوَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُولَ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَى (نحو شَفَّلَ^(٢)) بزيادة اللام، أي: أسرع، (وَحَوَّلَ^(٣)) الشيخ بزيادة الواو، أي: ضَعَفَ وَهَرَمَ (وَيَنْطَرُ^(٤)) بزيادة الياء، أي: عمل البيطرة من البطر وهو الشقَّ (وَجَهَّورَ^(٥)) في كلامه، بزيادة الواو، أي: جهر (وَقَلَّنَسَ) بزيادة النون، (وَقَلَّسَى^(٦)) بزيادة الألف، أي: لبس القلنسوة فيهما. ولم يذكر صاحب^(٧) المفتاح فَعَّلَلَ، بل أبدله بَفَعَّلَ نحو شَرَّيَفَ^(٨)

(١) عدَّ ابن مالك كَسَرَ عين المضارع شاذاً فقال «الضَّرْبُ الثاني: ما شَدَّ فيه الكسرُ دون استعمالِ الفتح، ووجهُ ذلك ثمانية أفعالٍ: وَمَقَ وَوَثِقَ وَوَفَّقَ وَوَلَّى وَوَرِثَ وَوَرِمَ وَوَسَّعَ وَوَرَّى المَخَّ أي اُكْتَنَزَ، وكان الذي بعث على ذلك التَّوَصُّلُ إلى حذف الواو من المضارع» لأنه لو جاء على القياس مضارعُ (وَمَقَ) لقليل فيه (يَوْمَقَ) بِسَلَامَةِ الواو، فإذا كسرت عين المضارع كان لحذف الواو موجبٌ فقليل (يَمَقُ) فَظْفُرٌ بتخفيفٍ، وهو المطلوب». شرح الكافية الشافية ٢٢١٥/٤ - ٢٢١٦.

(٢) لسان العرب (شملل) ٢٠٤/٧.

(٣) لسان العرب (حقل) ٢٦٤/٣.

(٤) لسان العرب (بطر) ٤٣٠/١.

(٥) لسان العرب (جهر) ٣٩٧/٢.

(٦) لسان العرب (قلس) ٢٧٩/١١.

(٧) الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ٤٧١ هـ، فارسي الأصل، إمامٌ في العربية واللغة والبلاغة، هو أول مَنْ استنبط علم المباني والبيان، تخرَّج على أبي الحسين بن عبد الوارث الفارسي. له: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز في المعاني، أسرار البلاغة. توفي بجرجان سنة إحدى وسبعين وأربع مائة. وفيات الأعيان ١٤٨/١ وإشارة التعيين ص ١٨٨ بغية الوعاة ١٠٦/٢٥.

(٨) الشَّرَافُ: ورق الزرع إذا كَثُرَ وطال وخشي فساده، فَقُطِعَ. يقال حينئذٍ شَرِيفٌ شَرَنْفَتْ الزَّرْعُ إذا قطعَتْ شِرْناقَةً. لسان العرب (شرف) ١٠٤/٧.

الزَرْعُ، أي: قَطَعَ شريافه أي: ورقه إذا طَالَ وَكَثُرَ بحيث يخاف فساده (و) بعضها (ملحق بِنَدْخَرَج) مزيد الرباعي وهو تَفَعَّلَ وَتَفَوَّعَلَ وَتَفَيَّعَلَ وَتَفَعَّوَلَ وَتَمَفَّعَلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ نحو (تَجَلَّبَبَ) أي: لبس الجلباب (وَتَجَوَّرَبَ) أي: لبس الجورَب (وَتَشَيَّنَ) أي: فَعَلَ فِعْلَ الشَّيْطَانِ مِنَ الْمَكْرُوهِ (وَقَرَّهَوْكَ^(١)) أي: تبختر (وَتَمَسَّكَ) أي: أظهر الذَّلَّ والمسكنة، وفيه كلام يأتي في ذي الزيادة. (وَتَغَافَلَ) أي: أظهر الغفلة (وَتَكَلَّمَ) والتاء في هذه الأبنية لتحقيق معنى المطاوعة كما هي كذلك في الملحق به لا للإلحاق، لأنَّ الزائد للإلحاق لا يكون في أول^(٢) الكلمة. ونوقش في عدُّ تفاعل وتفعَّل من الملحقات، لأنَّ الألف لا تكون للإلحاق إلَّا بدلاً من الياء في الأخير كما في أَسْلَنَقَى على ما يأتي في ذي الزيادة، وَتَضَعِيفُ العين لا يكون للإلحاق، لأنَّ تَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ، وفعل غير ملحق بِنَدْخَرَجَ لاختلافهما في المصدر^(٣)، فكذا مطاوعه، فلا يكون تَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ مُلْحَقَيْنِ بِنَدْخَرَجَ. وبقي من الملحق بتدحرج تَفَعَّلَتْ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَى نحو تَعَفَّرَتْ وَتَقَلَّسَ وَتَقَلَّسَ، لكنَّها غير مشهورة. (و) بعضها (ملحق باخْرُنَجَم) أي: اجتمع مزيد الرباعي أيضاً افْعَلَّلَ وافْعَلَّى (نحو افْعَنْسَسَ^(٤)) أي: تأخر ورجع إلى خلف من القَعَسِ، وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحَدَبِ^(٥) (واسْلَنَقَى^(٦)) أي: نام على قفاه، فالأبنية

(١) لسان العرب (رهك) ٣٤٧/٥.

(٢) قال ابن جني: (ولا تجيء الزيادة للإلحاق في أول بنات الثلاثة، وإيضاً، فإنَّ الزيادة في الكلمة توهين لها، لأنَّه قد دخل فيها ما ليس منها، وأخر الكلمة بالتوهين أحق من أولها). المنصف في التصريف ٨٨/١ وشرح الشافية للرضي ٥٦/١ وهناك من الصرفيين مَنْ أجاز مجيء حرف الإلحاق في أول الكلمة ومنهم أبو حيان الذي قال: «منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء فيكون على وزن يَفَعَّلَ نحو: يَرْنَأُ، أو تَفَعَّلَ نحو تَرَمَسَ بمعنى رَمَسَ» وَتَرَقَّلَ بمعنى رَقَلَ، وعلى تَفَعَّلَ تَرَجَّسَ الدواء، وَهَفَعَلَ: هَلَقَمَ، إذا أكثر اللَّقَمَ، وَهَفَعَلَ: سَبَّسَ، بمعنى نَبَسَ ارتشاف الضرب ١٦٨/١ - ١٦٩.

(٣) المفصل ص ٢٧٨ (ومصداق الإلحاق اتحاذ المصدرين).

(٤) لسان العرب (قعس) ٢٤٣/١١.

(٥) لسان العرب (حدب) ٧٣/٣: (الحَدَبُ: خروج الظهر ودخول البطن والصدر).

(٦) لسان العرب (سلق) ٣٣٦/٦.

الملحقة خمسة عشر على المشهور، وتقدم معنى الإلحاق والغرض منه، فتكون مصادر هذه الملحقات وما يتفرع عليها من التصاريف كمصادر الملحق به وما يتفرع عليه تحقيقاً للغرض من^(١) الإلحاق (و) بعضها (غير مُلْحَق) وهي عشرة^(٢) أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعل واثْفَعَلَ واثْفَعَلْ^(٣) واستَفْعَلَ وافْعَالَ وافْعَلْ وافْعَوْعَلَ وافْعَوَلْ نَحْوُ (اخرَجَ وجَرَّبَ وقَاتَلَ) وهذه الثلاثة^(٤) والخمسة عشر الملحقة السابقة موازنة للرباعي، وإنما جعلوا شَمَلَّ ملحقةً بدَخَرَجَ دون هذه الثلاثة، وإن^(٥) كانت موازنة مثله لاختلاف المصادر إذ قالوا شَمَلَّ شَمَلَّةً، كما قالوا: دَحَرَجَ دَحْرَجَةً، ولم يقولوا في الثلاثة ذلك، ولا اعتداء بمجيء دَخَرَجَ في مصدر دَخَرَجَ كإخراج في مصدر أَخْرَجَ لأطْرَادِ إِفْعَالٍ في مصدر أَفْعَلَ، وعدم أطْرَادِ فِعْلَالٍ في مصدر فَعْلَلْ^(٦) على أَنَّ الزائد للإلحاق لا يكون أَوَّلَ الكلمة، وأنَّ تضعيف العين لا يكون للإلحاق كما مرَّ (و) بقية غير الملحقي وهو سبعة أوزان^(٧) نحو (انْطَلَقَ واقتَدَرَ واستخرجَ واشْهَبَ) الفرس (واشْهَبَ^(٨)) أيضاً إذا هاج أو غلب بياضه على سواده (واغْدُودَنَ^(٩)) الشعر إذا طال وتمَّ من الغَدَنِ وهو الاسترخاء (واغْلُوطَ^(١٠)) بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه، واغْلُوطَ المهر إذا ركبه غُزِيًّا. وإنما جعلوا اقْعَنَسَسَ دون استخراج

(١) (والذي يعلم به أنَّ الأمثلة ملحقة ببناء، مجيء مصادرها على حسب مصادر ما الحق به، فنقول: جَلْبَبَةٌ وشَمَلَّةٌ وقَلَسَاةٌ كما تقول قرطسة) الممتع في التصريف ١/١٦٩.

(٢) سقط وهي عَشْرَةٌ من (١).

(٣) سقط افتعل من (١).

(٤) وهذه الأمثلة على وزن (دَحَرَجَ) وليست ملحقة به بدليل أَنَّك لا تقول (ضَارِبَةٌ ولا ضَرِبَةٌ ولا أَكْرَمَةٌ كما تقول دَحْرَجَةٌ). الممتع في التصريف ١/١٧٠ وقال الرضي (ليست ملحقة بدَحَرَجَ لأنَّ مصادرها إفعال وتفعيل ومفاعلة) في شرح الشافية ١/٥٥.

(٥) في الأصل (فإن) والصحيح ما أثبت، لعدم وجود جواب الشرط.

(٦) مجموعة الشافية ١/٣٩ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٧ - ٢٠٦٨.

(٧) في الأصل وهو سبعة غير موازن، والصحيح ما أثبتته نقلاً عن (١).

(٨) لسان العرب (شهب) ٧/٢٢٠ - ٢٢١.

(٩) لسان العرب (غدن) ١٠/٢٦.

(١٠) لسان العرب (علط) ٩/٣٥٥.

موازنًا لاخرنجم مع أنَّهما على صورته، لأنَّا لم نَعْنِ بالموازنة صورة حركات وسكنات، بل وقوع الفاء والعين واللام في الملحق موقعها في الملحق به، وإن كان ثمة^(١) زائد فلا بدَّ من مماثلته في الملحق، واستخرج مع احرنجم ليس كذلك، فإنَّ الخاء وهي فاء وقعت موقع النون الزائدة في احرنجم والتون وقعت في احرنجم بعد الفاء والعين، وليس في استخرج نون^(٢) موقعها.

ولما ذكر غير موازن للرباعي، واستكان منه، أشار إلى خلاف فيه فقال (واستكان قيل) إنه (أَفْعَلَ من السُّكُون) وزيدت الألف لإشباع الفتحة (فالمُدُّ) فيه (شاذَّ) كما قال مَنْ رثى ابنه^(٣):

* فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ^(٤) حِينَ تُرْمَى^(٥) وَمَنْ ذَمُّ الرُّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ^(٦)
يريد بمنتزح^(٧) أي: مبعد، إلاَّ أنَّه أشبع فتحة الزاي، فتولدت^(٨) الألف، فإن قيل: إذا كانت أَلْفُهُ فَلَمْ يَثْبُثْ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِهِ نَحْوَ يَسْتَكِينُ وَمُسْتَكِينُ قُلْنَا: يجوز أن يكون من الزِّيَادَاتِ اللَّازِمَةِ كَمَا قَالُوا فِي مَكَانٍ وَهُوَ مَفْعَلٌ مِنَ الْكُونِ أَمْكِنَتْ وَأَمَّا كُنْ وَتَمَكَّنْ وَاسْتَمَكَّنَ عَلَى تَوْهَمِ أَصَالَةِ^(٩) الميم.

-
- (١) في الأصل (ثَم).
 - (٢) مجموعة الشافية ٤٠/١.
 - (٣) إبراهيم بن هرمة. والبيت من قصيدة مدح بها عبدالواحد بن سليمان بن عبد الملك.
 - (٤) الغوائل: المهالك، جمع غائلة، والغَوْلُ المشقة. لسان العرب (غول) ١٤٨/١٠.
 - (٥) جاء: حين ترمى في الأصل.
 - (٦) الشاهد في الخصائص ٣١٦/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٢٥٨ المحتسب ١٦٦/١. والمسائل الحليات ص ١١٢. برواية:
 - * وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى
 - موضع الشاهد: إشباع فتحة الزاي، فتولدت الألف لإقامة وزن البيت. معنى البيت: وأنت بعيدٌ عمَّا يهلكك عند القتال، وبعيدٌ عن الشُّنْمِ والانتقاصِ حين تُذكرُ الرجال.
 - (٧) لسان العرب (نزح) ١٠٤/١٤.
 - (٨) جاء فتولَّدَ في (١).
 - (٩) المجموعة الشافية ٤١/١.

(وقيل) إنه (استفعل) ف قيل من الكون المشار إليه بقوله (من كان) لأنه يقال استكان^(١) أي: ذلّ وخضع، كأنه بخضوعه^(٢) تغير من كون إلى كون، كاستحال إذا تغير من حال إلى حال، إلا أن استحال عام في كل حال، واستكان خاص بالتغير عن كون مخصوص، وهو خلاف الذلّ، وقيل من اللين^(٣)، وهو لحم الفرج، لأنه أسفل موضع وأدله، أي: صار مثله في الحقارة والذلّ (فالمذ) فيه (قياس) لأنه مثل المذ في استجاب واستقام ونحوهما، وأصله استكون أو استكين، قلبت الواو أو الياء ألفاً، وإلى هذا ميل أبي عليّ الفارسي^(٤) (فَفَعَلَ) - بفتح العين^(٥) - لكونه أخفّ أبنية الأفعال جاء (لمعان كثيرة) لا تُضبط كثرة وسعة، فقلما يوجد فعل غيره إلا وقد استعمل هو^(٦) بمعناه (وباب المُغالبة) وهو أن يذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب^(٧) فيه، (يُبْنَى عَلَى فَعْلَتِهِ) - بفتح العين - (أَفْعَلُهُ) - بضمّها -، وإن لم يكن من هذا الباب لكثرة معاني فَعَلَ وكثرة مجيء الفعل بمعنى المبالغة مما عين مضارعه مضموم كالكبر والكثر والقمر للغلبة^(٨) في الكبر والكثرة والقمار (نحو كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ) وضاربي فضربته أَضْرَبُهُ، أي: غلبته أغليه في الكرم أو الضرب، هذا إن غلبته فيه، فإن غلبك فيه قلت: فَكَرَمَنِي يَكْرُمُنِي، وَضَرَبَنِي يَضْرِبُنِي، سواء وقع الفعل من كل منهما على الآخر أم على غيرهما، كأن: أَكْرَمَا أو ضَرَبَا غيرهما

(١) لسان العرب (مكن) ١٢/١٩٢.

(٢) جاء لخضوعه في (إ).

(٣) لسان العرب (كين) ١٢/٢٠٥.

(٤) الخصائص ٣/٣٢٢. (كان يقول: إن عين «استكانوا» من الياء، وكان يأخذ من لفظ

الكَيْن ومعناه). الخصائص ٣/٣٢٤ والتكملة ص ٢٦٠، البحر المحيط ٣/٧٥.

(٥) بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع.

(٦) قال الرضي (لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه) شرح الشافية

٧٠/١.

(٧) كتاب سيبويه ٤/٦٨ والأصول في النحو ٣/١١٩ والممتع في التصريف ١/١٧٣ - ١٧٤

شرح الشافية للرضي ١/٧١ - ٧١.

(٨) سقط للغلبة من (إ).

ليَغْلِبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ^(١) في ذلك، (إِلَّا بَابَ وَعَدْتُ) وَيَسْرْتُ (وَبِغْتُ وَرَمَيْتُ) من معتلّ الفاء مطلقاً، ومن معتلّ العين، ومعتلّ اللّام اليائين (فإنّه) أي: بَابُ الْمُعَالِيَةِ يُنْتَى مِنْهُ عَلَى فَعْلَتُهُ (أَفْعَلْتُ بِالْكَسْرِ) لا بِالضَّمِّ، فيقال واعدني فوَعَدْتُهُ أَعَدُّهُ، وياسرني فَيَسَّرْتُهُ أَيْسَرُهُ، وبايعني فَبَيْعْتُهُ أَبْيَعُهُ، ورماني فرمَيْتُهُ أَرْمِيهِ، لثلاث يلزَمُ خلاف لغتهم إذا لم يَجِئْ من هذه المعتلات بفَعْلٍ - بضمّ العين - لأنّه لو ضُمّ في معتلّ الفاء لثَبَتَ^(٢) الواو في واوَيه كما سيأتي في مبحث المضارع، أو في معتلّ العين أو اللّام بالياء لانقلبت الياء واواً فيه فيلتبس بذوات الواو، *وحمل^(٣) عليه معتلّ الفاء*، وعلى هذا حمل الجوهري قولَ جرير^(٤):

■ فَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ^(٥)

حيث قال تبكي لا تبكو، والمفاعلة مقدّرة، والمعنى^(٦): أَنَّ الشَّمْسَ غَالِبَتِ النُّجُومِ وَالْقَمَرِ فِي الْبُكَاءِ فَغَلَبَتْهَا تَغْلِيْهَا، فقوله: نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ منصوب بتبكي، ويجوز نصبه بكاسفة: أي: لا تكسفها لعدم ضوئها، فلا

(١) يجوز ألا يكونَ ضَرَبَتُهُ ولا ضَرَبَكَ، ولكُتُّكما ضَرَبْتُمَا غَيْرَكُما، لِتَغْلِبَهُ فِي ذَلِكَ أَوْ لِغَلْبِكَ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِأَنَّ «الْفَعْلَ» بِمَعْنَى الْمُغَالِبَةِ قَدْ جَاءَ كَثِيراً فِي هَذَا الْبَابِ. مجموعة الشافية ٤٢/١.

(٢) في الأصل: لثَبَتَ.

(٣) العبارة بين النجمتين ساقطة من الأصل. ونقلتها من (١).

(٤) هو جرير بن عطية بن حذيفة، وهو من بني كليب بن يربوع، وكان جرير من فحول شعراء الإسلام ويشبه من شعراء الجاهلية بالأعشى ميمون، الشعر والشعراء ص ٣٠٩ - ٣١٠، ووفيات الأعيان ٣٢١/١ وسير أعلام النبلاء ٥٣٠/٢.

(٥) [البسيط] قاله جرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز. وهو شاهد في الكامل في اللغة والأدب ٤٠٢/١، والصاحح (بكي) ٢٨٨٤/١ ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٢/٢. والرواية في الديوان ص ٣٠٤.

■ فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك نجوم الليل والقمر موضع الشاهد: على أَنَّ تبكي للمغالبة، ونجوم الليل مفعوله، وهي المغلوبة بالبكاء، فَإِنَّ الشَّمْسَ غَلَبَتِ النُّجُومَ بِكَثْرَةِ الْبُكَاءِ.

(٦) قال ابن الأنباري: «والذي أذهب إليه أن يكون نصب النجوم والقمر بـ تبكي، وكأنّه قال: بكت الشمس ونجوم الليل والقمر، فبكتهما الشمس تبكيهما، أي غلبتهما بالبكاء، كما تقول كارمني عبدالله وكرمته، وأنا أكرّمه: غلبته». شرح المعلقات السبع ص ٤٩٥.

يكون من باب المغالبة^(١) (وعن الكسائي) أنّه يُبنى (في نحو شاعَرْتُهُ) وفي نسخة شاعرنِي (فَشَعَرْتُهُ) مما عينه حرف حلق^(٢) (أَشْعَرُهُ بالفتح) لاستثقال الضمة مع حرفِ الحلق. ورد^(٣) بأنّ اعتبار هذه القاعدة، وهي النُّقْلُ إلى يَفْعُل بالضمّ أولى، لأنّها قد ثُبُتَتْ، وحرفُ الحلقِ لا يُوجِبُ الفتح، وإلا لأوجِبَهُ في غير المغالبة أيضاً على أنّ أبا زيد^(٤) حكى (شاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، وَفَاخَرْتُهُ فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ بِالضَّمِّ فِيهِمْ^(٥))، وما ذُكر فيما عينه حرف حلق يجري فيما لأمه كذلك. كما نعته.

(وَفَعِل) بكسر العين (تكثر فيه العِلل والأحزان وأضدادها) أي: الأحزان (كسَقِمَ وَمَرَضَ) في العِلل (وَحَزَنَ) في الأحزان (وَفَرِحَ) في أضدادها، وهي^(٦) الأفراح، ويكون لغيرها أكثر كَشَرِبَ وَعَلِمَ وَسَمِعَ، فالمراد أنّها تكون فيه^(٧) أكثر منها في غيره، لا أنّه يكون فيها أكثر منه في غيرها، فإنّه في غيرها أكثر منه فيها كما عُرِفَ، فلذلك قال: تَكْثُرُ فيه العِلَلُ، ولم يَقُلْ يَكْثُرُ في العِلَلِ. (وتجيء الألوان والعيوب والحلى^(٨)) أيضاً بكسر الحاء أكثر من ضمّها، جمع حلية بمعنى الوصف (كلّها) هو

(١) معاني القرآن للأخفش ص ٣٠٢.

(٢) شرح الشافية للرضي ٧١/١ - الممنوع في التصريف ١٧٣/١.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٧١/١.

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، كان إماماً نحويّاً، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، روى عن أبي عمرو بن العلاء. من تصانيفه: لغات القرآن - اللامات فعلت - توفي سنة خمس عشرة ومائتين. وقيل أربع عشرة، وقيل ست عشرة، عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة. بغية الوعاة ٥٨٢/١. ونزهة الألبا ص ١٢٧ - ١٢٩، وإشارة التعيين ص ١٢٨.

(٥) النودار ٢٢٥ (وقد شاعرنِي فَشَعَرْتُهُ، وفاخرنِي ففخرْتُهُ، وكارمني فكرمْتُهُ، إذا كنت أشعر منه وافخر منه، وأكرم منه، والفعل منه: أفخرُهُ وأكرمُهُ وأشعرُهُ) ..

(٦) جاء وهو في (١).

(٧) جاء جملةً اعتراضيةً ساقطةً من الأصل وهي: تكون فيه - وهي فَعِل - أكثر ب في (١).

(٨) لسان العرب (حلا) ٣٠٩/٣، قال الرضي: «ونعني بالجلي: العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان كَشَمِيرٍ وَصَلِغٍ وَرَسِجٍ هَضِمٍ». شرح الشافية ٧٤/١.

موجود في بعض النسخ (عليه) أي: فَعِلَ^(١) بالكسر (وقد جاء) من الألوان (أَلْوَنَ وَسَمَرَ) ونحوها (و) من العيوب (عَجَفَ)^(٢) أي: هُزِلَ بينائه للمفعول، (وَحَمَقَ)^(٣) أي: قَلَّ عقله (وَحَرَفَ)^(٤) أي: لم يَزِفُق في فعله (وَعَجِمَ) أي: عَيَّ^(٥) من العجمة. وهي عَيٌّ في اللسان (و) من العيوب أو الجلى (رَعَنَ)^(٦) أي: حَمَقَ أو استرخى، كُلُّها (بالكسر والضّم) فالمراد أنَّ كلَّ ما كان من الصِّفات المذكورة، يأتي بالكسر لا أن الكسر مختصُّ به، فلا ينافي مجيئه بالضّم، ومما جاء بالضّم والكسر صَهَبَ^(٧) الشعر صُهْبَةً؛ احمرَّ ظاهره، وباطنه ابيضَّ، وسَهَبَ البعير، خالط شعره سوادً، وكَهَبَ^(٨) البعير كُهْبَةً، لم تَخْلُصْ حُمْرَتُهُ (وَفَعَلَ) - بضم العين - (لأفعال الطَّبائع) وهي ما جُبِلَ عليه الإنسان من الأفعال الصَّادرة عن الطبيعة، أي: الغريزة^(٩) وهي مَلَكَةٌ تصدرُّ عنها صفات ذاتية وتعبّر عنها بقوة موجودة في الشيء أثراً واقعاً على نهج واحد، فهي لا تقتضي متعلقاً، إذ لا يتصوّر فيها تأثير ولا تأثر صوريّ (ونحوها) مما صار مَلَكَةٌ للإنسان^(١٠) بال تكرار، وضُمّت العين

(١) وقد يشاركه فَعَلَ مضموم العين في الألوان والعيون والجلي، وفي الأمراض والأوجاع، بشرط أن لا تكون لائمه ياءً، فَإِنَّ فَعَلَ لا يجيئ فيه ذلك إلّا لغةً واحدةً نحو بَهَوَ الرَّجُلَ، وبِهَيَّ، أي: صار بهيًّا. أي حَسَنًا شرح الشافية الرّضي ٧٣/١.

(٢) لسان العرب (عجف) ٦٢/٩.

(٣) لسان العرب (حمق) ٣٢٩/٣.

(٤) لسان العرب (حرف) ٧٤/٤.

(٥) العبارة في شرح الجاربردي (أي رعي من العجمة) وهي رعيٌّ في اللسان. مجموعة الشافية ٤٤-٤٣/١.

(٦) لسان العرب (رعن) ٢٥٠/٥.

(٧) لسان العرب (صهب) ٤٢٦/٧.

(٨) لسان العرب (كهب) ١٧٥/١٢.

(٩) هي السجّية: جُبِلَ عليها الإنسان كالطَّبع والطَّباع، وفُسِّرَتْ أيضاً بأنّها ملكةٌ يصدر عنها صفات ذاتية كتاب سيبويه ٢٨/٤ وحاشية ابن جماعة ٤٣/٢ ومجموعة الشافية ٤٣/١-٤٤. وشرح الشافية ٧٤/١.

(١٠) قال الرّضي: «وقد يجري غير العزيزة مجراها، إذا كان له بُنْتُ ومُكَّتْ نحو: حَلَمَ - وَبُرُعَ وَكُرُمَ وَفَحَشَ». شرح الشافية ٧٤/١.

في هذه الأفعال لانضمام الطبيعة للذات عند صدورها عنها: كانضمام الشفتين عند خروج الضم، وأفعال الطباع (كحسَنَ وقَبَحَ) وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس. ونحو ذلك، بل كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون، ويقابله القبح (و) نحوها نحو (كَبُرَ) أي: شَرَفَ وَعَظُمَ (وَصَغُرَ) أي: حقر وسفل. وقال الجاربردي: «المراد بالصغر والكبر التغير الظاهر الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء والوقوف، لا عظم الهيكل وصغره؛ إذ الصغير قد يكون أعظم هيكلًا من الكبير، وإنما لم يُجعل من أفعال الطبيعة بل نحوها لاختلافهما باختلاف الأحوال والأوقات»^(١). (فمن ثَمَ) أي: من هنا، وهو أن فَعَلَ - بالضم - لهذه الأفعال اللازمة للطبيعة، أي: من أجل ذلك (كان) الفعل (لازمًا) لا يتعدى إلى مفعول^(٢) (وَشَدَّ وَحَبَّتَكَ الدَّارُ) بحذف الباء اختصاراً، لكثرة استعماله (أي وَحَبَّتْ بِكَ الدَّارُ) فهذا أصله، فهو أيضاً في الحقيقة لازم^(٣)، فإنك لو قلت في شرفت بكذا: شرفت كذا لا يكون متعدياً، فشذوذه في استعماله بصورة المتعدي. وقيل: إنه متعد؛ لتضمنه معنى وسعتك الدار، ووسع متعد (وأما باب شدته) من معتل العين الواوي، مما يخیل للناظر فيه أنه مضموم العين المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين بعد نقل ضممتها إلى الفاء مع أنه متعد، لأنك تقول: ساد فلان القوم يسودهم، فممنوع أن الضم فيه أصلي، بل عارض؛ لأن المعتل إذا أشكل أمره حمل على الصحيح، ولم يجز في الصحيح فعل بالضم متعدياً. واختلف في سبب^(٤) عروضه فيه كما بينه بقوله (فالصحيح^(٥) أن الضم) فيه (لبيان بنات الواو) أي: لبيان أنه واوي (لا للنقل) من العين كما قيل (وكذلك باب بغته) مما هو معتل العين اليائي، فالصحيح أن الكسر فيه

(١) مجموعة الشافية ٤٤/١.

(٢) (لأن العريضة لازمة لصاحبها ولا تتعدى إلى غيره) شرح الشافية للرضي ٧٤/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٧٦/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٢١/٥.

(٤) شرح الشافية للرضي ٧٥/١ - ٧٦.

(٥) جاء (فالصحيح إن ضم) في (١).

لبيان بناتِ الياء لا للثقل، وذلك لأنَّ أصلهما سَوَدْتُ وَبَيَّغْتُ، بفتح الواو والياء، ثم قلبتا^(١) ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وحُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنين، فبقي سَدْتُ وَبَغْتُ - بفتح فائهما - ثم ضُمَّتِ فاءُ الأولى ليدلَّ^(٢) على أنَّه واويٌّ، وكُسِرَتِ فاءُ الثانية لتدلَّ على أنَّه يائيٌّ. والقائلون بأنَّه للثقل وهم الأكثرون ومنهم سيبويه^(٣)، يقولون أصلهما سَوَدْتُ وَبَيَّغْتُ بالفتح، ثم لما عُلِمَ أنَّ العينَ بعد انقلابها ألفاً تحذف لما مرَّ، ولا يتميَّز الواويُّ عن اليائيِّ، نقل ذلك إلى فَعَلْتُ بالضمِّ في سَدْتُ، وفَعَلْتُ بالكسر في بَغْتُ، ثم نُقِلَ الضَّمُّ والكسْرُ إلى الفاء، ثم حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين.

وَرَدَّ^(٤) هذا^(٥) بأنَّه يلزمهم نقلُ وزنٍ أصليٍّ إلى وزنٍ يخالفه لفظاً وهو ظاهرٌ ومعنى؛ لأنَّ أوزانَ الفعلِ الثلاثي مختلفةً المعاني - كما مرَّ -، وإنَّما ارتكبوا ذلك مع لزوم هذا المحذور لما رأوا أنَّهم لم يفرِّقوا في خِفْتُ وهَبْتُ، بين الواو والياء، إذ لو كانت الحركةُ لبيان بنات الواو والياء لوجبَتِ الضَّمةُ في خِفْتُ لِتَفَارِقِ هِبْتُ.

وأجاب عنه المصنِّف بقوله (وراعوا في باب خِفْتُ) وهِبْتُ (بَيَّانُ البَيَّةِ) أي: الزَّنة^(٦)، لا بيانَ الواويِّ واليائيِّ، حيث لم يضمُّوا الفاءَ في خِفْتُ، ليدلَّ على أنَّه واويٌّ فيفارِقُ هِبْتُ، لأنَّ بيانَ البَيَّةِ أهُمُّ من بيانِ الواويِّ واليائيِّ، الأوَّلُ بالمعنى، والثاني باللفظ، وإذا كان الكسرُ في خِفْتُ وهِبْتُ يدلُّ على أنَّهما مكسورا العين، وأنَّ الكسرةَ منقولةٌ عنها، إذ لا ماضي مكسورَ الفاءِ كان كسرُ فاءِ خِفْتُ أولى، بخلاف فتح فاء سَدْتُ وَبَغْتُ، فإنَّه لما لم يدلَّ على حركةِ العينِ لجواز كونه أصلياً وكونه منقولاً

(١) جاء (قلبتا) في (١).

(٢) جاء لتدلَّ في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٣٣٩/٤ - ٣٤٠ - والأصول في النحو ٢٧٧/٣ - ٢٧٨ - والخصائص ٣٤٣/٢ - والمفصل ص ٣٧٧ والتمتع في التصريف ٤٣٩/٢ - ٤٤٣.

(٤) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية) ٤٥/١.

(٥) أي التَّغْلُ إلى فَعَلْتُ وفَعِلْتُ.

(٦) أي الدلالة على حركة العين المحذوفة.

صَيَّرَ إِلَى التَّغْيِيرِ الْمَذْكُورِ لِيَفِيدَ بَيَانَ الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيَّ حَتَّى لَا يَفُوتَ الْمَهْمُ^(١) وَالْأَهْمُ جَمِيعاً. (وَأَفْعَلَ) يَجِيءُ (لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً) وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٢) أَنْ يُجْعَلَ الْفَعْلُ بَحِيثٌ يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مَتَعَلِّقٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَعِنْدَ آخَرِينَ^(٣) أَنْ تُضْمَنَ الْفَعْلَ مَعْنَى التَّصْيِيرِ فَيَصِيرَ فَاعِلُ أَصْلِ الْفَعْلِ مَفْعُولاً لِلتَّصْيِيرِ، فَإِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ اللَّازِمَ مَتَعْدِياً ضَمَّنْتَهُ مَعْنَى التَّصْيِيرِ بِإِدْخَالِ الْهَمْزَةِ مَثَلًا، ثُمَّ جِئْتَ بِاسْمٍ وَصَيَّرْتَهُ فَاعِلاً لِهَذَا الْفَعْلِ، وَجَعَلْتَ فَاعِلَ أَصْلِ الْفَعْلِ مَفْعُولاً لَهُ (نَحْوُ) جَلَسَ زَيْدٌ وَ(اجْلِسْتُهُ) فَمَفْعُولُ أَجْلَسَ هُوَ الَّذِي صَيَّرْتَهُ^(٤) جَالِساً (وَلِلتَّعْرِيزِ) لِلشَّيْءِ بِأَنْ تَجْعَلَ الْمَفْعُولَ مُعَرَّضاً^(٥) لِأَصْلِ الْفَعْلِ (نَحْوُ أَبْعَثْهُ) أَي: عَرَضْتَهُ^(٦) لِلْبَيْعِ، وَجَعَلْتَهُ مُنْتَسِباً إِلَيْهِ، أَوْ تَجْعَلَ مَا كَانَ فَاعِلاً لِلثَّلَاثِيِّ مُعَرَّضاً لِمَصْدَرِهِ، نَحْوُ بَاعَ زَيْدٌ فِرْسَهُ وَأَبْعَثْهُ، أَي: عَرَضْتَهُ لِأَنْ يَبِيعَ فِرْسَهُ، وَيُنْسِبُهُ لِلْبَيْعِ (وَلِالصِّيْرُورَةِ) يَعْنِي لِصَيْرُورَةِ فَاعِلِهِ (ذَا كَذَا) أَي: مَنْسُوباً^(٧) إِلَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْفَعْلُ (نَحْوُ

(١) (أَي لَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُمْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَنِيَّةِ فِي (قُلْتُ) وَ(يَبْعَثُ) إِذْ لَوْ فَتَحُوا فِيهِمَا كَمَا دَلَّ عَلَى حَرَكَةِ الْعَيْنِ، لَمْ يَتْرَكُوا أَيْضاً بَيَانَ بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ حَذْراً مِنْ فَوَاتِ الْمَقْصُودِ أَجْمَعٍ، بِخِلَافِ (هَبْتُ)، فَإِنَّ الْكُسْرَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَكْسُورُ الْعَيْنِ فَرَاغُوا فِيهِ بَيَانَ الْبَيْنَةِ) مجموعة الشافية ٤٥/١.

(٢) حاشية ابن جماعة ٤٥/١.

(٣) الجار بردي في مجموعة الشافية ٤٥/١ - والرَّضِي فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ٨٦/١ «أَنْ يَجْعَلَ مَا كَانَ فَاعِلاً لِلَّازِمِ مَفْعُولاً لِمَعْنَى فَاعِلاً لِأَصْلِ الْحَدَثِ عَلَى مَا كَانَ، فَمَعْنَى «أَذْقَيْتُ زَيْدًا» جَعَلْتُ زَيْدًا ذَاهِبًا فَزَيْدٌ مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الْجَعْلِ الَّذِي اسْتَفِيدَ مِنَ الْهَمْزَةِ فَاعِلٌ لِلذَّهَابِ كَمَا كَانَ فِي ذَهَبَ زَيْدٌ» وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ص ١٨٨.

(٤) كِتَابُ سَيَبُوه ٥٥/٤ وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ١١٧/٣ وَنَزْهَةُ الطَّرَفِ ١٤٣ - ١٤٥/١ وَالْمَفْصَلُ ص ٢٨٠ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ١٨٦/١ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٨٦/١.

(٥) كِتَابُ سَيَبُوه ٥٥/١ وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ١١٨/٣ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ١٨٧/١ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٨٨/١.

(٦) قَالَ الرَّضِيُّ: «تَفِيدُ الْهَمْزَةُ أَنَّكَ جَعَلْتَ مَا كَانَ مَفْعُولاً لِلثَّلَاثِيِّ مُعَرَّضاً لِأَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لِأَصْلِ الْحَدَثِ سِوَاهُ صَارَ مَفْعُولاً لَهُ أَوْ لَا، نَحْوُ (أَقْتَلْتُهُ) أَي عَرَضْتَهُ لِأَنْ يَكُونَ مَقْتُولاً، قُتِلَ أَوْ لَا». شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٨٨/١.

(٧) كِتَابُ سَيَبُوه ٥٨/٤ - ٥٩ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ١١٨/٣ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ١٨٧/١ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٨٨/١ «أَي لِصَيْرُورَةِ مَا هُوَ فَاعِلٌ أَفْعَلَ صَاحِبَ شَيْءٍ، =

أَعَدَّ^(١) (البعير) صار ذا غدة (ومنه أخصد الزرع) أي: صار ذا حصاد بمعنى مستحقاً للحصاد لا بمعنى حصوله^(٢)، ولهذا فصله، ومنه أيضاً أصبحنا^(٣) أي: دخلنا في الصباح، لأنه بمنزلة صرنا ذوي صباح، وقد يسمّى هذا النوع بالحيونة^(٤) (و) يجيء (لوجوده) يعني لوجود مفعوله (عليها) أي: على الصفة، وهي بمعنى المفعول إن كان أصل الفعل متعدياً (نحو أحمده) أي: وجدته محموداً (و) بمعنى الفاعل إن كان لازماً نحو (أبخلته) أي: وجدته بخيلاً (وللسلب نحو أشكته) أي: أزلت^(٥) شكايته (و) قد يجيء (بمعنى فعل نحو قلته) البيع (وأقلته) ويعبر عنه بأنه للزيادة في المعنى^(٦) نحو شغلته وأشغلته.

واعلم أنه يُنقل الشيء إلى أفعل، فيصير لازماً نحو أكب وأعرض وأفشع وأشنق وانسل وأنزف، ويقال: كبه^(٧) أي: ألقاه على وجهه فأكب، وعرضه^(٨) أي: أظهره فأعرض، وقشعت^(٩) الريح السحاب أي: كشفتها فأفشع وانقشع وتقصع، وشنت^(١٠) البعير، أي: استوقفته بجذب زمامه

= وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو: اللحم زيد أي صار ذا لحم، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه. نحو: أجرب الرجل: أي صار ذا إبل ذات جرب.

- (١) القدة والغدد: طاعون الإبل. لسان العرب (غدد) ٢١/١٠.
- (٢) قال الرضي: «أهل التصريف قالوا: يجيء أفعل بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل، كأحصد: أي حان أن يحصد». شرح الشافية ٨٩/١.
- (٣) شرح الشافية الرضي ٩٠/١.
- (٤) قال ابن قتيبة: «أهل التصريف قالوا: يجيء أفعل بمعنى حان منه ذلك». أدب الكاتب ص ٤٦٣ ونزهة الطرف ص ١٤٣ والممتنع في التصريف ١١٨/١ - ١١٩ والمخصص لابن سيده ١٧٢/١٤.

- (٥) شرح الشافية للرضي ٩١/١.
- (٦) ذكر الرضي في شرحه على الشافية ٩١/١. أنه لا بد للزيادة من معنى وإن لم يكن إلا التأكيد.
- (٧) لسان العرب (كيب) ٨/١٢.
- (٨) لسان العرب (عرض) ١٤٤/٩.
- (٩) لسان العرب (قشع) ١٧٣/١١.
- (١٠) لسان العرب (شنت) ٢١٥/٧.

فَأَشَقَّ، وَنَسَلْتُ^(١) رِيَشَ الطَّائِرِ فَأَنْسَلَ، وَنَزَقْتُ^(٢) البِثْرَ فَأَنْزَقْتُ.

(وَفَعَلَ) بالتشديد يجيء (للتكثير غالباً) وهو قد يكون في المفعول نحو (غَلَقْتُ) الأبواب (وَقَطَعْتُ) الثياب، فإن قلت: الباب أو الثوب، خَفَفْتُ على الأفصح، إلا أن يكون الفعل كثيراً، فتشدد للتكثير^(٣) في الفعل (و) قد يكون في الفعل نحو (جَوَلْتُ وَطَوَفْتُ) بمعنى واحد (و) قد يكون في الفاعل^(٤) نحو (مَوْتُ الإِبْلِ) لا مَوْتَتِ^(٥) الشَّاةِ، إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة، ولا كثير في الفعل حتى يُشَدَّدَ، وظاهر أن التكثير في الفاعل أو المفعول يستلزم التكثير في الفعل ولا عكس^(٦) (و) يجيء (للتعدية) وتقدم بيانها (نحو قُرُخْتُهُ) أي: صيرته فرحاً (ومنه فَسَقْتُهُ) أي: نسبته إلى الفسق لا صيرته فاسقاً إلا بتجاوز، ولهذا^(٧) فَصَلُهُ، بل جعله غيره أصلاً برأسه فقال: «ولنسبه المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته»^(٨) (وللسلب

(١) نَسَلَ الصُّوفُ والشَّعْرُ والرَّيْشُ يَنْسُلُ نُسُلاً وَأَنْسَلَ: سقط وتقطع. لسان العرب (نسل) ١٢٨/١٤.

(٢) كَالْتَزَقَ: مَلَأَ السَّقَاءَ والإناء إلى رأسه. لسان العرب (نزق) ١١٠/١٤.

(٣) قال سيبويه «واعلم أن التخفيف في هذا جائز، كله عربي، إلا أن فَعَلْتُ إدخالها ههنا لتبين الكثير وقد يدخل في هذا التخفيف». في الكتاب ٦٤/١ والسيرافي النحوي ص ١٨٠-١٨٢ والأصول في النحو ١١٦-١١٧ والمصنف شرح التصريف ٩١/١. وقال ابن جني فيه: «اعلم أن فَعَلْتُ أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو قَطَعْتُ وَكَسَرْتُ، إنما تخبر أن هذا فعل وقع منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزمان». ونزهة الطرف ١٤٧-١٤٦ والممتنع في التصريف ١٨٩/١ وشرح الشافية للرضي ٩٣-٩٣/١.

(٤) ذكر الجاربردي أن المصنف قال في شرحه أن الفعل إذا كان لازماً فالتكثير في فاعله. وقد ردَّ عليه بقوله: (هذا على إطلاقه غير صحيح، لأنه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو: جَوَلْتُ وَطَوَفْتُ وقد يكون في الفاعل نحو (مَوْتُ الإِبْلِ) مجموعة الشافية ٤٧/١.

(٥) جاء مَوْتُ في (١).

(٦) ذكر ابن جماعة في حاشيته أن الفعل الذي هو الموت يمتنع تكثيره في نفسه من دون تكثير في فاعله أو مفعوله. مجموعة الشافية ٤٧/١.

(٧) قال اليزدي: «لا يلزم المصنف شيء من هذا، لأنه فصل بقوله «ومنه» أي ومما نزلت النسبة فيه منزلة التصغير» التكت النحوية ص ٣١٠.

(٨) شرح الشافية للرضي ٩٤/١ - نزهة الطرف ص ١٤٧.

نحو جَلَّدْتُ^(١) البعيرَ وقَرَدْتُه^(٢) أي: أزلتُ جِلْدَهُ وقَرَادَهُ (و) يجيء (بمعنى فَعَلَ نحو زَلَّتُهُ^(٣) وزَيَّلْتُه) بمعنى فَرَّقْتُهُ، لكن في زَيَّلْتُه مبالغة، إذ لا بدُّ للزيادة من فائدة.

(وَفَاعَلٌ) يجيء (لنسبة أَصْلِهِ) وهو مصدر ثلاثية (إلى أحد الأمرين) اللذين اقتضاهما فاعَل حالة كون أصله (متعلقاً بالآخر) على المفعولية (للمشاركة) بين الأمرين حالة كونه - كلٌّ من نسبة الأصل إلى أحدهما وتعلقه بالآخر - (صريحاً فيجيء العكس ضمناً) لأنَّ من شارك زيداً في شيء شاركه زيد^(٤) فيه (نَحْوُ ضَارِبْتُهُ وشاركتُهُ) إذ أصل كلٍّ منهما وهو الضَرْب والشَّرْكَه منسوبٌ إلى ضمير المتكلم متعلقاً بالغائب، أي: واقعاً عليه صريحاً مع أنَّه أيضاً منسوبٌ إلى ضمير الغائب متعلقاً بالمتكلم، أي: واقعاً عليه ضمناً، فكلٌّ منهما فاعلٌ من وجه، ومفعولٌ من وجه^(٥). (ومن ثمَّ) أي: من هنا، وهو تعلقُ أصل الفعلِ بالأمر الآخر للمشاركة، أي: من أجل ذلك (جاء غير المتعدّي متعدياً) إلى واحدٍ (نحو كَارَمْتُهُ وشاعَرْتُهُ) فلا^(٦) ثلاثيهما لازم^(٧) وقد تعدّيا (و)

(١) في شرح الشافية ٩٢/١ (وللسلب نحو جَلَّدْتُه وقَرَدْتُه).

(٢) القَرَاد دُوْبِيَّةٌ تعضُّ الإبل: لسان العرب (قرد) ٩٤/١١.

(٣) ولِفَعْلٌ معاني آخر، ففي الممتع في التصريف ١٨٩/١: (التَّوَجُّهُ كَشَرَقْتُ. واختصار حكاية أصله كَأَمَنْتُ، والدعاء للشيء أو عليه كقولك: سَقَيْتُهُ، قلتُ له: سَقَاكَ اللَّهُ، وَجَدَعْتُهُ: دَعَوْتُ عليه بِالْجَدْعِ. وإن يراد به رميته بذلك. كقولك (شَجَعْتُهُ) أي رميته بالشجاعة، والقيام على الشيء كقولك: فَرَّخْتُهُ) وفي شرح الشافية للرزسي ٩٥/١ - ويجيء أيضاً بمعنى صار ذا أصله كورَّق: أي صار ذا ورق، ويجيء بمعنى عَمَلَ شيء في الوقت المشتق هو منه كَهَجَّرَ: أي سافر في الهاجرة.

(٤) قال سيويه: «اعلم أنَّك إذا قلت: فاعَلْتُهُ: فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعَلْتُهُ، ومثُل ذلك: ضَارِبْتُهُ وكَارَمْتُهُ.. فإذا كنت أنتَ فعلت قلت: كَارَمَنِي فكرمته». الكتاب ٦٨/٤.

(٥) الأصول في النحو ١١٩/٣ - ١٢٠ وشرح الشافية للرزسي ٩٦-٩٧ ومجموعة الشافية ٤٨٤٧/١.

(٦) جاء فلا^(٦) في (١).

(٧) قال اليزدي: «شاعَرْتُهُ» فيه نظر، لأنَّه إن أرادَ أنَّه بمعنى العلم، فالحكم بكونه لازماً غير سديد، وإنَّ أرادَ به أنَّه بمعنى إنشاء الشعر، فكذلك أيضاً، لأنَّ الشَّعَرَ مقولُ الشاعرِ =

جاء (المتعدّي إلى واحد مغايراً للفاعل) بأن لم يصلح لمشاركته له في الفعل^(١) (متعدّياً إلى اثنين نحو جاذبته الثوب) إذ ثلاثه متعدّد إلى واحد غير صالح للمشاركة فلا حاجة لزيادة مفعول آخر (و) يجيء فاعل (بمعنى فَعَلَ) بالتشديد أي: للتكثير (نحو ضاعفته) بمعنى ضَعَفْتُهُ (وبمعنى فَعَلَ) بالتخفيف، أي: لنسبة الفعل إلى الفاعل لاغير، (نحو سافرت) بمعنى سَفَرْتُ، ويجيء بمعنى أَفْعَلَ نحو: عافاك الله بمعنى أعفاك^(٢).

(وتفاعل) يجيء (لمشاركة امرين فصاعداً) بنصبه حالاً، أي: فذهب الاشتراك أخذاً في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة، وهكذا (في أصله) وهو مصدر ثلاثيه (صريحاً نحو تشاركاً) بخلاف فاعل، فإنه لمشاركة أحدهما الآخر صريحاً كما مرّ، لا لمشاركتها معاً كذلك، فعلم أنّ وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلّقاً [بغيره]^(٣)، مع أنّ الآخر فعلٌ مثل ذلك، ووضع تفاعل لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصدٍ إلى تعلق له (ومن ثمّ) أي: من هنا، وهو أنّ تفاعل لمشاركتها صريحاً، أي: من أجل ذلك (نَقَصَ مفعولاً عن فاعل) إذ لا يُقصد فيه تعلق أحد الأمرين بالآخر، بل مجرد تشاركهما في أصله، فإن كان تفاعل من فاعل المتعدّي إلى واحدٍ كضارب لم يتعدّ، أو من المتعدّي إلى اثنين كجاذبته الثوب، تعدّى إلى واحد، ويفرق بينهما أيضاً بأنّ^(٤) البادئ في فاعل معلوم، وهو من نُسب إليه الفعل

= ومفعوله، فيكون متعدّياً أيضاً، ويمكن أن يُجاب عن هذا بأنّ يقال: الفعل المتعدّي المحذوف مفعوله نسباً منسياً قريباً من اللازم لكونه متعلّقه كالمعدوم، كقولك: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فهذا الاعتبار يجوز أن يكون «شُعْر» جارياً مجرى اللازم. النكت النحوية ص ٣١١.

(١) قال الرّضي: «إن كان المشارَك غير مفعول أصل الفعل نحو (نَارَعْتُ زَيْداً الحديث) فإنّ مفعول أصل الفعل هو الحديث، إذ هو المنزوع، والمشارَك زيد، صار الفعل إذن متعدّياً إلى مفعولين». شرح الشافية ٩٨/١.

(٢) قال سيّوبه: «وقد تجيء فاعلت، لا تريدُ بها عملَ اثنين، ولكنّهم بَنَوْا عليه الفعل كما بَنَوْه على أفعلت، وذلك قولهم: ناولته وعاقبته وعافاه الله وسافرت» الكتاب ٦٨/٤.

(٣) ورد في الأصل و(١): الغير.

(٤) جاء أنّ في (١).

صريحاً، لأنّه الذي يسبق إليه الفهم، بخلافه في تفاعل، ولهذا يقال: أضرَبَ زيدٌ عمراً أم ضاربٌ عمرو زيداً. دون تضارب^(١) (و) يجيء أيضاً للتكلف بمعنى ما ذكره بقوله (ليدلُّ على أنَّ الفاعِلَ أظهرُ أنَّ أصله) وهو مصدر ثلاثيه (حاصلٌ له) أي: لفاعله (وهو منتفٍ عنه نحو تجاهلت وتغافلت) إذ المعنى أنّه أظهر الجهل والغفلة من نفسه وليساً^(٢) فيه (و) يجيء (بمعنى فَعَلَ نحو توانيت) أي: ونيتٌ من الوَنَى^(٣)، وهو الضعف (ومطاوع) أي؛ ويجيء لمطاوع^(٤) (فَاعَلَ نحو باعذته فتباعد) والمطاوعة^(٥) حصولُ الأثر عن تعلُّق الفعل المتعدي بمفعوله، فإنَّك إذا قلت: باعدته، فالحاصلُ له التَّباعَد، فالمطاوع تباعد، وهو مجازٌ أو حقيقةٌ عرفيةٌ ولا فهو في الحقيقة المفعولُ به الذي صار فاعلاً لتباعد.

(وتفَعَّل)^(٦) يجيء (لمطاوعة فَعَلَ) بالتشديد (نحو كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، للتكلف) أي: للدلالة على أنَّ فاعِلَ الفعلِ تكلف حصوله له، (نحو تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ) فالفرق بين التكلف هنا وبينه فيما مر، مع اشتراك الفعلين في أنَّ

(١) المسألة في شرح الشافية للرزسي ١٠٢/١ - ومجموعة الشافية ٤٨/١.

(٢) قال سيبويه: «وقد يجيء تفاعلٌ ليربِّك أنّه في حالٍ ليس فيها، من ذلك تغافلت وتعايت» الكتاب ٩٦/٤ وانظر الممتع في التصريف ١٨٢/١.

(٣) لسان العرب (ونى) ٤١٠/١٥.

(٤) جاء المطاوع في (١).

(٥) معنى المطاوعة: (أن تريد من الشيء أمراً ما، فتبلغه، إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصحُّ منه الفعلُ نحو قولك: أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ، ألا ترى أنّه هو الذي فعل الانطلاق بنفسه عند إرادتك إيّاه منه. وإمّا بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحُّ منه الفعلُ، وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعلُ، نحو قولك: (قطعتُ الحبلَ فانقطع) ألا ترى أنَّ الحبلَ لا يصحُّ منه الفعلُ لأنّه لا قدرة له، إنّما أردت ذلك منه، فبلغته بما أحدثته أنت فيه. لا أنّه تولّى الفعل، لأنّه لا يصحُّ من مثله). بتصرف وعَرَّفَها الرّضي في شرحه على الشافية بأنها التأثر وقبولُ أثر الفعل). الممتع في التصريف ١٨٣/١ ومجموعة الشافية ٤٩/١ - والتعريفات ص ٢٨٠.

(٦) انظر معاني تفَعَّل في كتاب سيبويه ٧٣-٧١/٤ وأدب الكاتب ٤٦٦-٤٦٧ والأصول في النحو ١٢٢/٣-١٢٣ ونزهة الطرف ١٥٣-١٥٤ والمفصل ص ٢٧٩ والممتع في التصريف ١٩٠/١ وارتشاف الضرب ٨٢/١.

أصلهما ليس حاصلًا لفاعلهما، وأنَّ فاعلهما يُظهر حصوله له. أنَّ الفاعل هنا يطلب الفعل ويتكلّفه^(١) ليحصل له، بخلافه ثمَّ^(٢). (وللاتخاذ) أي: جعلُ الفاعل والمفعول أصلُ الفعل (نحو توسّد الحجر)^(٣) أي: اتَّخذهُ وسادةً، (وللتجنّب) أي: للدلالة على أنَّ الفاعل جائب أصلُ الفعل (نحو تائم وتخرّج) أي: جائب الإثم والحرَج. (وللعمل المتكرّر في مهلة) أي: للدلالة على حصوله مرّةً بعد مرّة (نحو تجرّعه) أي: شربه جرعةً بعد جرعة، وفي نسخة تجرّعته (ومنه تفهّم) المسألة بمعنى أنّه تفهّمها بالتدرّج، لا بمعنى أنه فهمها كذلك لأنّها شيء واحد فلا يتأتّى فهمها كذلك، فالتدرّج في طريق فهمها لا في فهمها، فاستعماله في فهمها مجاز، ولهذا فصله^(٤) (و) يجيء (بمعنى استعمل) أي: طلب أصلُ الفعل (نحو تكبّر وتعظّم) بمعنى استكبر واستعظم، أي: طلب من نفسه أن يكون كبيراً^(٥) وعظيماً. (وانفعل^(٦) لازم) لأنّه للمطاوعة، فإنّه (مطاوع فعل) المتعدّي لواحد (نحو كسّرتّه فأنكسر، جاء مطاوع أفعل نحو) سَفَقْتُ البابَ (وأسَفَقْتُهُ)^(٧) أي: رددته (فأنسَقَ وأزْعَجْتُهُ)^(٨) أي: ألقته ولَقَعْتُهُ

(١) شرح الشافية للرّضي ١٠٢/١-١٠٣.

(٢) جاء ثَمّةً في (١).

(٣) أي صار ذا وسادة هي الحجر، مطاوع وسدّته الحجر، فهو مطاوع فعل المذكور المتعدّي إلى مفعولين ثانيهما بيانٌ لأصل الفعل، لأنَّ الحجر بيانُ الوسادة، فلا جرم أن يتعدّى هذا المطاوع إلى مفعول واحد. شرح الشافية للرّضي ١٠٥/١ وانظر لسان العرب (وسد) ٢٩٢/١٥-٢٩٣.

(٤) قال الرّضي: «إنّما قال (ومنه) لأنّ معنى الفعل المتكرّر في مهلة ليس بظاهر فيه، لأنّ الفهم ليس بمحسوس كما في التّجرع والتّحسس، فبيّن أنّه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكرّرة في مهلة، هذا والظاهر أنّ تفهّم للتكلّف في الفهم كالسمع والتّبصر». شرح الشافية ١٠٦/١.

(٥) شرح الشافية للرّضي ١٠٦/١ وشرح الملوكي ص ٧٦ والصّيح الثلاثية مجردة وفريدة ص ١٩٨-١٩٩.

(٦) معاني (انفعل) في كتاب سيبويه ٦٥-٦٦/٤ وأدب الكاتب ص ٤٥٧ والأصول في النحو ١٢٦/٣ والمنصف شرح التصريف ٧١-٧٢/١ ونزهة الطّرف ١٤٩ والمفضل ص ٢٨١ والممتع في التصرف ١٨٩-١٩٢ وارتشاف الضرب ١٨٥/١.

(٧) لسان العرب (سفق) ٢٨٤/٦.

(٨) لسان العرب (زعج) ٤٤/٦.

من مكانه (فانزعج قليلاً) حال من فاعل جاء، وإنما ذكر أنه مطاوعٌ بعد ذكر أنه لازمٌ، لأنَّ اللازمَ قد لا يكونُ مطاوعاً لشيءٍ، فذكر أنه مع كونه لازماً مطاوعٌ فَعَلَ وأَفْعَلَ لا غير.

(ويختصُّ) انْفَعَلَ (بالعلاجِ والتأثير) كأنَّهم لما خصَّوه بالمطاوعة التزموا أن تكون^(١) من أفعال الجوارح لتكونَ مطاوعته جليّةً عند الحسِّ، بخلاف ما لو كان من المعاني، فإنَّ مطاوعته قد تَخْفَى، ولهذا لا يقال علَّمته فأنْعَلَمَ^(٢) (ومن ثمَّ) أي: من هنا، وهو اختصاص انفعال بما ذكر، أي: من أجل ذلك (قيل انْعَدَمَ، حَطَا) لأنَّ الإعدام استنصال^(٣) الموجود، فلم يبق ثمة علاج وتأثير.

(وافْتَعَلَ للمطاوعة^(٤)) أي: لمطاوعة فَعَلَ (غالباً) علاجاً^(٥) كان أو لا (نحو غَمَمْتُهُ^(٦)) أي: أحدثت فيه الغمَ (فاغْتَمَ) في غير العلاج، وجمعتُهُ فاجتمع في العلاج، ويأتي لمطاوعة أفعَلَ أيضاً نحو أنْصَفْتُهُ فأنْتَصَفَ^(٧) (وللاتخاذ) أي: لاتخاذ فاعله شيئاً (نحو اشتوى^(٨)) واختَبَرَ أي: اتَّخَذَ الشَّوْى والخبز لنفسه (وللتفَاعُلِ) وفي نسخة وبمعنى تفاعل. (نحو اجْتَوَرُوا واختَصَفُوا) أي: تجاوروا وتخاصموا، ولهذا لم تقلب واو اجْتَوَرُوا ألفاً مع وجود علّة القلب فيه، لأنَّه لما كان تابعاً لتجاوروا في المعنى جعل تابعاً له في

(١) جاء يكون في (١).

(٢) شرح الشافية للرّضي ١٠٨/١.

(٣) لسان العرب (عدم) ٨٨/٩.

(٤) جاءت معاني افتعل في: كتاب سيبويه ٧٤٧٣/٤. وأدب الكاتب ٤٦٩ والأصول في النحو ١٢٦/٣-١٢٧. والمنصف في شرح التصريف ٧٠٧٤/١ ونزهة الطّرف ص ١٥٠ والمفضل ص ٢٨١ والممتع في التصريف ١٩٢-١٩٤ وارتشاف الضرب ٤٨/١.

(٥) أي في أفعال الجوارح، أو كما قال الرّضي في شرحه على الشافية ١٠٨/١ (من الأفعال الظاهرة) ..

(٦) لسان العرب (غمم) ١٢٧/١٠.

(٧) ما بين التّجَمُّتين ساقط من الأصل.

(٨) شرح الرّضي ١٠٩/١.

اللفظ مع عدم الإعلال^(١). (وللتصريف) أي: لتصرف فاعله بمعنى المبالغة والاعتمال في تحصيله^(٢) (نحو اكتسب) فالإكتساب تحصيل الشيء بالمبالغة والاعتمال فيه بخلاف الكسب، فإن تحصيله على أي: وجه كان، ولهذا^(٣) قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٤) تنبيهاً على لطفه بخلقهِ حيث أثبت لهم ثواب الفعل الحسن على أي وجه كان، ولم يُثبت عليهم عقاب الفعل القبيح إلا على وجه المبالغة والاعتمال فيه، لأن الشر كما قال الزمخشري لما كان ممّا تشتهيه الأنفس^(٥) وهي منجذبة إليه وأماره به، كانت في تحصيله أعمل وأجد، فجعلت مكتسبة فيه، ولما لم يكن الخير كذلك وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال. ويجيء افتعل بمعنى الفعل^(٦) نحو قرأ وأقترأ، وجذب واجتذب.

(واستفعل^(٧) للسؤال غالباً) أي: لسؤال فاعله مفعوله (إما) سؤالاً (صريحاً نحو استكتبته^(٨)) أي: سأله الكتابة (أو) سؤالاً (تقديراً) أي: تقديرياً (نحو استخرجته) أي: الودّ من الحائط، فإنه لا سؤال صريح بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج، ونزل ذلك منزلة السؤال (وللتحوّل)

(١) لسان العرب (جود) ٤١٤/٢ (إنما صحت الواو في اجتوروا، لأنه في معنى لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، وهو تجاوروا، فبني عليه، ولو لم يكن معناه واحداً لا عتلت، وقد جاء اجتاروا).

(٢) شرح الرضي معنى التصرف بقوله: (الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل) شرح الشافية ١١٠/١.

(٣) جاء ولذا في (١).

(٤) البقرة ٢٨٦/٢.

(٥) الكشاف ٥٢٠/١. وقال سيويه: «وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب» الكتاب ٧٤/٤.

(٦) جاء فعل في (١).

(٧) معاني استفعل في: كتاب سيويه ٧١-٧٠/٤ وأدب الكاتب ٤٦٨-٤٦٧ والأصول في التحو ١٢٨-١٢٧/٣ والمنصف شرح التصريف ٧٨٧٧/١ ونزهة الطرف ص ١٥١ والمتع في التصريف ١٩٤-١٩٥ وارتشاف الضرب ٨٧/١.

(٨) في الأصل: استكتبه. وفي الشافية استكتبته.

أي: لتحوّل فاعله إلى أصل الفعل^(١) حقيقة أو مجازاً (نحو استحجر الطين) أي: تحوّل إلى الحجر حقيقة أو مجازاً بأن صار حجراً أو كالحجر (و) كقوله في المثل^(٢) (إنّ البغاث) - بثليث الموحدة وبالمثلثة - طائرٌ دون الرخمة بطيء الطيران (بارضنا تستنسر) أي: يتحوّل إلى صفة التّسر.

وهو طائرٌ معروف، أي: مَنْ جاورَنا^(٣) عزّبنا (وبمعنى فَعَلَ نحو قرّ واستقرّ) لكن فيه مبالغة ليست في قرّ وما عدا هذه الأبنية الثمانية^(٤) من بقية الخمسة والعشرين لا معنى له زائداً على أصله إلّا المبالغة^(٥)، فلا حاجة لذكره فترك من الملحق ماعدا تَفَعَّلَ وتفاعل، ومن غيره افعلّ^(٦) وافعال^(٧) وافْعَوْل^(٨) وافْعَوْل^(٩)، تقول: شهب^(١٠) الشيء بالكسر، وللمبالغة اشهب^(١١) اشهباً

(١) شرح الملوكي ص ٨٣ وشرح الشافية للرّضي ١١١/١ والمخصص ١٨١/٤ والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ص ٢٠٠.

(٢) مجمع الأمثال ١١٠/١ - ولسان العرب (بغث) ٤٥١/١.

(٣) لسان العرب (بغث) ٤٥١/١: يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره. وقيل: معناه: مَنْ جاورَنا عزّ بنا.

(٤) هي أفعال - فَعَلَ - تفاعل - فاعل - تَفَعَّلَ - استفعل - انفعّل - افعل.

(٥) لأنّه ليس في الإلحاق زيادة معنى غير المبالغة إلّا في تَفَعَّلَ وتفاعل.

(٦) افعلّ: الأغلب كونه للون أو العيب الحسّي اللازم (المقحول) شرح الشافية للرّضي

١١٢/١ - وكتاب سيبويه ٢٦/٤ والمنصف شرح التصريف ٧٨/١ - ونزهة الطرف ص

١٥٧-١٥٨. قال ابن عصفور: «وهو مقصود من أفعالٍ لطول الكلمة، ومعناها كمعناها،

بدليل أنّه ليس شيء من (افعلّ) إلّا يُقال فيه (افعال) إلّا أنّه قد تقلّ إحدى اللّغتين في

شيء وتكثر في الأخرى». الممتع في التصريف ١٩٥/١.

(٧) أفعال: قال الرّضي: (افعال في اللون والعيب الحسّي العارض (ما يزول). شرح الشافية

١١٢/١ وانظر كتاب سيبويه ٢٦/٤ وقد يستغنى بافعال عن فَعَلَ وفَعَّلَ، وذلك نحو ازراق

واخضار.. واسودّ وايضّ واحمرّ أكثر في كلامهم لأنّه كثر فحذفوه. والأصل ذلك.

(٨) افْعَوْل: قال الرّضي: (للمبالغة فيما اشتقّ منه نحو اعشوشبت الأرض، أي صارت

ذات عشب). شرح الشافية ١١٢/١ وانظر كتاب سيبويه ٧٥/٤ - ونزهة الطرف ١٥٨ -

والممتع في التصريف ١٩٦-١٩٧.

(٩) افْعَوْل: قال الرّضي: (بناءً مُزَجَّلٌ، وليس منقولاً عن فعلٍ ثلاثي كاعلوط واجلؤذ)

شرح الشافية ١١٢/١. وارتشاف الضرب ٨٧/١.

(١٠) لسان العرب (شهب) ٢٢٠/٧: قرّس أشهبّ وقد أشهبّ أشهباً واشهبّ أشهبياً.

(١١) جاء أشهبياً في (١).

واشهابٌ اشهبياً^(١)، وتقول أعشبت^(٢) الأرض، وللمبالغة اعشوشبت، وجَلَدَ^(٣) بهم السَّيرُ، وللمبالغة، اَجْلَوْدَ^(٤) بهم^(٥)، أي: دام مع السَّيرِ. فهذا تمام الكلام في ماضي الثلاثي المجرد والمزيد فيه.

(وللرُّباعي المجرد بناءً واحدٌ) وهو فَعَّلَلْ لالتزامهم فيه الفتحة لزيادة ثِقَلِهِ على الثلاثي بزيادة حروفه وإسكانِ ثانيه لثلاث يلزم توالي أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وخُصَّ بالثاني لتعذُّره في غيره؛ أمَّا الأوَّل فلتعذُّر الابتداء بالسَّكن، وأمَّا الثالث فلثلاث يلزم التقاء الساكنين على غير حدِّه عند اتصال الضمير المرفوع المتحرِّك به، وأمَّا الرَّابِع؛ فلأنَّ الماضي مبنيٌّ على الفتح، ولأنَّ الوزنَ لا يحصلُ بحركةٍ الأخيرِ وسكونه، وفَعَّلَلْ إمَّا متعَدٌّ وإمَّا لازم (نحو دَخَرَجْتُهُ وَدَزَبَخَ^(٦)) الرَّجُلُ أي: طأطأ رأسه وبسط ظهره (وللمزيد) أي: للرُّباعي المزيد (فيه) من الأبنية (ثلاثة) تَفَعَّلَلْ وَاَفْعَلَّلْ وَاَفْعَلَّلْ، وأصله اَفْعَلَّلَلْ بإسكان اللام الأولى وذلك.

(نحو تَدَخَّرَجَ) مطاوع دحرج بزيادة تاء (واخْرَنْجَمَ) القومُ أي: اجتمعوا، بزيادة همزة وصل ونون، يقال: خَرَجَمْتُ الإِبِلَ فاخْرَنْجَمْتُ، أي^(٧): رددتها فارتدَّتْ^(٨)، واجتمع بعضها إلى بعض (واقشَعَرَّ) جلدُ البعير، أي: أخذته قَشْعَرِيرَةً بزيادة همزة وصل وتكرار الرَّاء (وهي) أي: الثلاثة (لازمةٌ) كلها.

(المضارعُ) حُدَّه في النَّحو بآئه ما أشبه^(٩) الاسمَ بأحدِ حروفِ

(١) جاء اشهباباً في (١).

(٢) في الأصل: أعشَبَ الأرض.

(٣) في الأصل: جدَّ بهم السَّيرُ. والصحيح ما أثبت.

(٤) لسان العرب (جلد) ٣٢٦/٢.

(٥) سقط بهم من (١).

(٦) لسان العرب (دربخ) ٣١٨/٤.

(٧) لسان العرب (حرجم) ١١/٣.

(٨) جاء في الأصل: رددتها فاردت.

(٩) الكافية في النحو لابن الحاجب ٢٢٦/٢.

نَأْيْتُ، وبَيَّنَ هنا أَنَّهُ إِنَّمَا تَحْصُلُ مَادَّتُهُ (بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ) وَهُوَ
أَحَدُ حُرُوفِ أُنْيَتِ (عَلَى الْمَاضِي) وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَخَصُّوا الزِّيَادَةَ
بِالْمَضَارِعِ، لِأَنَّهُ مُؤَخَّرُ الزَّمَانِ عَنِ الْمَاضِي، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ فَأَخَذَهُ
الْمَقْدَمُ، وَالْمُرَادُ بِحَرْفِ الْمَضَارَعَةِ الْهَمْزَةُ الَّتِي ^(١) لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَالتَّوْنُ
الَّتِي لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَالْيَاءُ الَّتِي لِلْغَائِبِ. وَالتَّاءُ الَّتِي لِلْمَخَاطَبِ وَلِلْغَائِبَةِ
وَمِثْلَهُمَا، فَلَا يَرُدُّ نَحْوَ أَكْرَمٍ وَنَقْلٍ وَيَسَّرَ وَتَكَسَّرَ مِمَّا أَوَّلَهُ هَمْزَةً، أَوْ نُونٍ ^(٢)
أَوْ تَاءٍ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَضَارِعٍ وَأَمَّا هَيْئَتُهُ (فَإِنْ كَانَ) مَاضِيَهُ (مَجْرَدًا عَلَى)
وِزْنِ (فَعَلٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (كُتِسِرَتْ عَيْنُهُ) فِي الْمَضَارِعِ نَحْوَ ضَرَبَ
يَضْرِبُ ^(٣)، وَفُتِحَ فِيهِ أَوَّلُهُ لِلخَفَةِ، وَسُكِّنَ فَاوُهُ؛ لِثَلَا يَتَوَالِي أَرْبَعَ حَرَكَاتٍ
فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَخُصَّ الْإِسْكَانُ ^(٤) بِالْفَاءِ، لَتَعَذُّرِ إِسْكَانِ غَيْرِهِ؛
أَمَّا أَوَّلُهُ فَلَتَعَذُّرِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ كَمَا مَرَّ، وَأَمَّا عَيْنُهُ فَلَأَنَّ أَبْيَنَةَ الْفِعْلِ إِنَّمَا
تَحْصُلُ بِحَرَكَتِهَا، وَأَمَّا لَامُهُ فَلَأَنَّهُ مَحَلُّ الْإِعْرَابِ، وَقَوْلُهُ مَجْرَدًا، ذَكَرَهُ
لِلْإِشْعَارِ بِمُورِدِ التَّقْسِيمِ وَإِلَّا فَمَا بَعْدَهُ يَغْنِي عَنْهُ (أَوْ ضُمَّتْ) عَيْنُهُ نَحْوُ:
نَصَرَ يَنْصُرُ، أَوْ كُسِرَتْ وَضُمَّتْ نَحْوَ عَكَفَ ^(٥) وَسَفَكَ ^(٦) وَفَتَنَ (أَوْ فُتِحَتْ
إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ) مِنْهُ (حَرْفُ ^(٧) خَلْقٍ) وَهُوَ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ
وَالْحَاءُ الْمَهْمَلَتَانِ وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ الْمَعْجَمَتَانِ، نَحْوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَمَنْعَ
يَمْنَعُ، وَشَرَطَ هَذَا لِيَقَاوَمَ حَرْفَ الْحَلْقِ - لِكُونِهِ أَثْقَلَ الْحُرُوفِ - فَتَحَةً
الْعَيْنِ ^(٨). وَلَا يَشْكَلُ ذَلِكَ بِمِثْلِ دَخَلَ يَدْخُلُ، وَنَحَتْ يَنْحِتُ، وَجَاءَ يَجِيءُ،

(١) جَاءَ الَّتِي هِيَ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي (١).

(٢) جَاءَ أَوْ نُونٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ تَاءٍ فِي (١).

(٣) شَرَطَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْمَمْنَعِ فِي التَّصْرِيفِ ١/١٧٣: (إِنْ يَكُونُ مَعْتَلُّ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامُ
بِالْيَاءِ، أَوْ مَعْتَلُّ الْفَاءِ بِالْوَاوِ) وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٤٨٢.

(٤) جَاءَ بِالْإِسْكَانِ فِي (١).

(٥) عَكَفَ يَعْكَفُ، سَفَكَ يَسْفِكُ، فَتَنَ يَفْتِنُ.

(٦) جَاءَ: سَكَفَ وَتَنَّقَ، فِي الْأَصْلِ.

(٧) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤/٢٢٢٠.

* مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ مِنْ (فَعَلًا) حَلَقِيْ افْتَحَ عَيْنُهُ كَ (سَأَلَا)

(٨) الْمَزْهَرُ ١٠/٢٠٧.

لأننا نقول: المعنى أنه تفتح^(١) عينه إذا وُجدَ هذا الشرط^(٢)، لا أنه إذا وُجدَ يجبُ الفتح، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (غَيْرُ^(٣) الف) فلا يجوزُ الفتح معها لخفتها، وإن كانت منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ نحو: قال ودعا^(٤) وفي عدها من حروف الحلقِ نَظَرُ، إذ المشهورُ خلافه، وكذا في جعلها من الحروف الأصول^(٥)، لأنها لا تكونُ إلّا منقلبةً (وشدُّ^(٦) أَبِي يَأْبَى) أي: خالفَ القياس^(٧)، إذ ليس عينه ولا لامه حرفٌ حلقٍ غيرَ ألفٍ، ولأنَّ الألفَ منقلبة عن الياء^(٨) فلا يجوز أن يكونَ الفتحُ لأجلها، إذ انقلابُها عن الياء للفتح^(٩)، فلو كان الفتح لأجلها لزمَ الدَّورُ^(١٠)، فهو مفتوحُ العين^(١١) حملاً على مَنَعَ يَمْنَعُ، لأنه بمعناه كما حملوا يَذُرُّ على يَدْعُ، ولهذا لم يذكرَ الجمهورُ^(١٢) الألفَ في حروف الحلقِ، لأنها لا تكون هنا إلّا منقلبة^(١٣) كما مرَّت الإشارةُ إليه، وغرضُهم بيانُ حرفٍ يُفتح^(١٤) العينُ لأجله، فإن قلت: كيف يكون شاذّاً وهو واردٌ في أفصح الكلام:

(١) جاء: يفتح، في (١).

(٢) قال ابن مالك: «كُونُ عَيْنٍ (فَعْلًا) حرفاً من حروف الحلقِ مُجَوِّزٌ لفتحِ عينٍ مضارعه فيما لم يُسمع فيه كسرٌ أو ضمٌّ». شرح الكافية الشافية ٢٢٢٠/٤.

(٣) قال الثماني: «فإذا كان حرفُ الحلقِ عَيْنًا فَتَحَ نفسه، وإذا كان لاماً فَتَحَ العين، وإذا كان فاءً لم يُوَثِّرْ، وإذا لم يكن عَيْنٌ فَعِلٌ أو لامٌ حرفاً حلقياً، لم يَجْزِ فَتَحُ العين في المستقبل، وقد شُدَّ منه شيءٌ، قالوا: أَبِي يَأْبَى». شرح التصريف ص ٤٣٣.

(٤) جاء: قال ودعا وباعَ ورَمَى. في (١).

(٥) في الكامل ٣٦٦/١، عدَّ المبرِّدُ الألفَ والهمزة حرفاً واحداً.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٢٢٠/٢ والمزهر ٩٢/٢ والتصريف العزّي ص ١.

(٧) سقط: عن الياء، من (١).

(٨) شرح الشافية للرضي ١٢٣٠/١.

(٩) سبق تعريفه ص ١٣٤.

(١٠) جاء: فهو مفتوحُ العين في الأصل: في (١).

(١١) سرَّ صناعة الإعراب ٤٦/١.

(١٢) لأنَّ الألفَ إمّا زائدة أو بدلاً، ولا تكون متحرّكةً، فإنَّما هي حرفٌ ساكن.

(١٣) جاء تفتح في (١).

قال تعالى: ﴿وَيَأْتِ اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ نُورُهُ﴾^(١). قلت: لا منافاة، لأنهم قَسَمُوا الشاذ: ^(٢) إلى مخالفٍ للقياسِ دون الاستعمال وعكسه، وهما مقبولان، ومخالفٌ لهما وهو مردود. وخرجَ بعين الفعل ولا مِ فَاؤه إذا كان حرفٌ حلقٍ كَأَمَرٍ يَأْمُرُ، فلا يفتح^(٣) عين مضارعه لسكونِ حرفِ الحلقِ^(٤) فيه، فلا يكون مستثلاً (وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى) بفتح اللّام (ف) لُغِيَّةٌ^(٥) (عامرية) والفصيحُ كسرهما (وَرَكَنٌ يَرْكَنُ) - بفتح الكاف - (من القَدْاخلِ) لِلُغَتَيْنِ^(٦)، فإن جاء من باب نَصَرَ يَنْصُرُ وَعَلِمَ يَغْلَمُ، فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني (وَلَزِمُوا) أي: علماء التصريف وغيرهم (الضَّمُّ في) مضارع (الأجوف بالواو) في (المنقوص) وهو معتلّ اللّام كما مرّ.

(بها)^(٧) نحو يقول ويدعو لمناسبة الضَّمِّ الواو، ولثلا يلتبس باليائي، ولا ينتقض هذا بخافٍ يخافُ، وعَمِي يَغْمَى؛ لأنَّ الكلامَ فيما عِنْ ماضيه مفتوحٌ، ولو قال في الأجوف والمنقوص بالواو كان أخصرَ وأوضح^(٨) نظير ما ذكره بقوله (و) لزموا (الكسرُ فيهما بالياء) نحو يبيعُ ويرمي لمناسبة الياء، ثم استشعر اعتراضاً، بأنَّ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وتَوَهَّتُ وأَتَوَّهْتُ بالواو مع أنَّهم قالوا: طَاحَ يطِيحُ وتاه يتيه، بكسر عين مضارع الأجوف الواوي، فأجاب عنه بقوله (وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ) أي:

(١) السُّبُوتَةُ ٣٢/٩: ﴿يُؤَيِّدُونَ أَنْ يُطَوِّحُوا قَوْلَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْتِ اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾.

(٢) الخصائص ٩٨٩٧/١.

(٣) جاء تفتح في (١).

(٤) أمسك سيبويه عن الاحتجاج لها قال في كتابه «وَأَمَّا جَبَى يَجْبَى وَقَلَى يَقْلَى فغيرُ معروفين إِلَّا مِنْ وَجَبَتْ ضَعِيفٌ» فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما كتاب سيبويه ١٠٦/٤ وشرح التصريف للثمانين ص ٤٣٤ وشرح الشافية للرَضَوي ١٢٤/١-١٢٥ والمخصص ١٢٦/١٤.

(٥) جاء قُلْفَةٌ في (١).

(٦) الخصائص ٣٧٥/١.

(٧) عَيْنُ الْمُضَارِعِ اضْمَمَنْ مِنْ (فَعَلًا) إن كان واوياً كـ (جَادَ) و(عَلَا) شرح الكافية الشافية ٢٢١٩/٤ والممتع في التصريف ١٧٤/١.

(٨) سقط من الأصل: (واوضح)، وقد أثبتته نقلاً من (١).

أَهْلَكْتُ^(١) من طاح^(٢) أي: هلك (أَطُوخٌ) من كذا في التفضيل (وَتَوَهْتُ وَأَتَوَهْتُ) من كذا (فَطَاحٌ يَطِيحُ وَتَاهُ يَتِيهُ شَاذٌ عِنْدَهُ) إذ قياسه طَاحٌ يَطُوخُ وَتَاهُ يَتَوَهُّ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ طَيِّحْتُ وَتَيَّهْتُ وَأَطِيحُ وَأَتِيهُ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَجَوَابُ إِيرَادِهِ عَلَى الْقَائِلِ بِالْأَوَّلِ أَنَّهُ عِنْدَهُ شَاذٌ كَمَا ذَكَرَ^(٣) (وَأُو) هُوَ (مِنَ التَّدَاخُلِ) لِلتَّعْيِينِ، بِأَنَّ الْمَاضِي مِنَ الْأَوَّلِ وَالْمُضَارِعَ مِنَ الثَّانِي، وَضَعُفَ هَذَا بِأَنَّهُ إِنْ ثَبِتَ أَنَّهُ يَأْتِي فَطَاحٌ^(٤) مِنْهُ، فَلَا شَذُوذَ، وَإِلَّا فَلَا تَدَاخُلَ، لَكِنْ لَوْ ثَبِتَ طَخْتُ أَطُوخٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ فِي الْمَاضِي أَوْ طَخْتُ أَطِيحُ بَضْمُهَا فِيهِ تَحَقَّقَ^(٥) التَّدَاخُلُ (وَلَمْ يَضْمُوا) الْمُضَارِعَ (فِي الْمَثَالِ) وَهُوَ مَعْتَلٌ^(٦) الْفَاءُ وَلَوْ يَأْتِيَا - كَمَا مَرَّ - لَثَلَا يَلْزَمُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ فِي وَائِيهِ لَارْتِفَاعِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَذْفِ، وَهِيَ وَقُوعُهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ فَيَلْزَمُ وَآؤُ بَعْدَهَا ضَمَّةٌ، وَهُوَ مُسْتَقْتَلٌ بَلْ هُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ حُذِفَتِ الْوَاوُ. (وَوَجَدَ يَجْدُ) - بِالضَّمِّ - (ضَعِيفٌ) لِتَفَرُّدِ بَنِي عَامِرٍ^(٧) بِهِ. قَالَ لَيْدٌ^(٨) بِنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ:

(١) جاء هلك في (١).

(٢) لسان العرب (طوح) ٢١٥/٨.

(٣) جاء ذكره في (١).

(٤) جاء فطاح يطيح منه في (١).

(٥) قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «وَأَمَّا طَاحٌ يَطِيحُ وَتَاهُ يَتِيهُ، فَرُزِعِمُ الْخَلِيلُ أَنَّهُمَا فَعِلٌ يَفْعُلُ، بِمَنْزِلَةِ حَسِبَ يَحْسِبُ، وَهِيَ مِنَ الْوَاوِ، وَيَذَلُّكَ عَلَى ذَلِكَ، طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ، وَهُوَ أَطُوخٌ مِنْهُ، وَأَتَوَهْتُ مِنْهُ، فَإِنَّمَا هِيَ فَعِلٌ يَفْعُلُ مِنَ الْوَاوِ كَمَا كَانَتْ مِنْهُ فَعِلٌ يَفْعُلُ». كِتَابُ سِيبَوَيْهِ ٣٤٤/٤-٣٤٥ وَنَاقِشُ ابْنِ جَنِي قَوْلَ الْخَلِيلِ: «ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا فَعَلٌ يَفْعُلُ، فَكَانَتْ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُ طَوَّحٌ يَطْوِيحُ وَتَوَّهٌ يَتَوَّهُ، فَجَرِي (طَحْتُ وَتَهْتُ) مَجْرَى حَفْتُ، ثُمَّ نَقَلَ فِي الْمُضَارِعِ الْكَسْرَةَ مِنْ عَيْنِ الْفَعْلِ إِلَى فَائِهِ، فَسَكَنْتُ، وَحَصَلَتْ قَبْلُهَا الْكَسْرَةُ، فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ كَمِثْقَاتٍ وَمِيزَانٍ» الْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢٦١/١-٢٦٢ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٧٦ وَالْمَتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤٤٤/٢ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٢٧/١-١٢٨.

(٦) سقط وهو معتل الفاء من الأصل.

(٧) لسان العرب (وجد) ٢١٨/١٥ وَجَدَ مَطْلُوبُهُ وَالشَّيْءُ يَجِدُهُ وَجُودًا وَيَجِدُهُ أَيْضًا بِالضَّمِّ، لَغَةً عَامَرِيَّةً لَا نَظِيرَ لَهَا فِي بَابِ الْمَثَالِ.

(٨) هُوَ لَيْدٌ بِنِ رَبِيعَةَ بِنِ مَالِكِ بِنِ جَعْفَرِ بِنِ كِلَابِ الْعَامِرِيِّ، وَيَكْنَى أَبَا عَقِيلٍ، وَكَانَ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَرَسَانِهِمْ وَأَدْرَكَ لَبِيدَ الْإِسْلَامِ، وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ =

* لو شئتَ قَدْ نَعَعَ الْفَوَادَ بِشَرْبَةِ تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجْذَنَ غَلِيلًا^(١)

يقال: نَعَعْتُ بِالماءِ أي: رويت به: والصَّوَادِي^(٢) النخيل الطَّوَال، وقد يقال للتي لَا تَشْرُبُ الماء. قاله^(٣) الجوهرى^(٤) والغليل^(٥): حرارة العطش، والفصيح فيه الكسر، ولا حاجة لذكر وَجَدَ - فلو قال ويجد ضعيف كفى وكان أَخْصَرَ، نعم لو ثبت وَجَدَ - بالضم - لكان ذلك حسناً للاحتراز عن يَجْدُ مضارعه، فإنه إذ ذاك ليس بضعيف، بل واجبٌ كَوُضُو يَوْضُو، كذا قيل، لكنه ضعيف من جهة مخالفته لقاعدة أنه لَا يجوزُ حذفُ الواو الواقعة بين ياءٍ وغيرِ كسرة^(٦) (ولزموا الضمُّ في) عين (المضاعفِ الْمُتَعَدِّي نحو يَشْدُو وَيَعْدُو) لأنهم علموا أنه من كثرته تلحقه هاء المفعول المضمومة مع ما قبلها نحو يَشْدُو، فلزموا ضمَّ عينه إذ لو كسروها لزم الثقل بالثقل من الكسر إلى الضم مع التضعيف، والفتحُ غيرُ سائغٍ لاشتراطه بحرف الحلق من^(٧) العين أو اللام لا فيهما، وهو هنا إذا وقع، إنما يكون فيهما نحو أَحْ يَوْجُ^(٨) أي: سَعَلَ (وجاء) قليلاً مع الضم

= في وفد بن كلاب فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم، مات في صحراء بني جعفر بن كلاب، ويقال إن وفاته كانت في أول خلافة معاوية وأنه مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة - طبقات فحول الشعراء ص ١٠، ٣٢، ٤٥ - والشعر والشعراء ص ١٧١-١٧٢ - ومعجم الشعراء ص ٢٢٩.

(١) [الكامل]: ديوان الأدب ٢٤٨/٣ وسر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ - والمنصف ١٨٧/١ ونزهة الطرف ص ١١٢ المقرَّب ١٨٣/٢ وشرح الشافية للرَّضِي ١٣٢/١ - والرواية في المنصف (تَدَعُ الحوائِم) وفي الديوان ص ٢٠٦.

موضع الشاهد: على أنَّ ضمَّ الجيم من يَجْدُ لغة بني عامر. ووجه ضعفها الشذوذ بخروجها عن القياس والاستعمال، وكسر الجيم هو القوي فيها.

(٢) لسان العرب (صدي) ٣١١/٧.

(٣) تاج اللغة (صدي) ٢٣٩٩/١.

(٤) ما بين التجمتين ساقطٌ من الأصل، نقلته من (١) لحاجته إليه.

(٥) لسان العرب (غال) ١٠٦/١٠.

(٦) سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢-٥٩٧.

(٧) جاء في: في (١).

(٨) لسان العرب (احج) ٨٢/١.

(الكسرُ في يَشِدُّهُ وَيَعْلُهُ) في الشَّرَابِ (وَيَنْفُهُ وَيَبِتُّهُ) ويَصُدُّهُ وَيَصُرُّهُ^(١) ويَهْزُهُ^(٢)، أي: يُكْرِهُهُ وَيَصُرُّهُ^(٣) أي: يَجْمَعُهُ (وَلِزْمُوهُ) أي: الكسر (في حَبَّةٍ يَحْبُهُ وَهُوَ قَلِيلٌ^(٤)) قال الجوهري (حَبَّةٌ يَحْبُهُ بالكسر^(٥)) شَادٌّ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنَ الْمُضَاعَفِ يَفْعِلُ - بالكسر - إِلَّا وَيُشْرِكُهُ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّياً مَا خِلا هَذَا الْحَرْفِ، وَخَرَجَ بِالْمُتَعَدِّي غَيْرُهُ فَيَلْزِمُ فِيهِ الْكُسْرُ نَحْوُ حَسٍّ يَحْسُ وَفَرْ يَفِرُّ، وَطَلَّ يَطْلُ، ضَنَّ يَضُنُّ، أي: بَخِلَ يَبْخُلُ، وَقَوْلُهُ (وَجَاءَ) سَاقِطٌ مِنْ نَسْخَةٍ^(٦).

(وَأَن كَانَ) مَاضِيهِ (عَلَى فَعَلٍ) - بِالْكَسْرِ - (فَقُتِحَتْ عَيْنُهُ) مُطْلَقاً نَحْوَ عَلِمَ يَغْلَمُ، وَوَجَلَّ يُوْجَلُّ، وَيَيْسُ يَيْسُّ وَوَجِيَّ^(٧) يُوْجِيَّ (أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مَثَالاً) وَلَوْ لَفِيئاً نَحْوُ: وَمَقَى يَمْقَى، وَوَرِثَ يَرِثُ^(٨)، وَيَيْسُ يَيْسُّ، لِيَحْصَلَ التَّخْفِيفُ حِينَئِذٍ فِي الْمُتَعَلِّ بِالْوَاوِ^(٩) وَيُحْذَفُهَا لَوْ قَوَّعَهَا بَيْنَ يَاءٍ مُفْتُوحَةٍ وَكُسْرَةٍ لَازِمَةٍ، وَلِأَنَّهَا^(١٠) لَوْ فَتَحَتْ مِنْ نَحْوِ وَلِيٍّ يَلِيُّ لَأَدَّى إِلَى اسْتِثْقَالٍ إِنْ بَقِيَتْ الْوَاوُ، وَإِلَى إِعْلَالَيْنِ إِنْ حُذِفَتْ، وَهَمَا: حُذِفُهَا وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلْفاً لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُحْذُورٌ، وَالْحَقُّ بِذَلِكَ الْمَعْتَلِّ بِالْيَاءِ طَرْدُ الْبَابِ، وَمَا جَاءَ بِالْكَسْرِ فِي غَيْرِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ قَلِيلٌ^(١١) نَحْوُ: نَعِمَ يَنْعَمُ،

(١) جاء يصره ويهره في (ل).

(٢) لسان العرب (هر) ٧٢/١٥.

(٣) لسان العرب (صرد) ٣٢٢/٧.

(٤) شَدَّ أَيْضاً عَلَى (فَعَلٍ) الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي بِشَيْءٍ، فَجَاءَ مُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعُلُ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ، وَهُوَ: هَرَّ الْكَاسِ يَهْرُهَا، وَعَلَّ يَعْلُهُ، وَحَبَّ الشَّيْءُ يَحْبُهُ - الْمُتَمَعُّ فِي التَّصْرِيفِ ١٧٨/١.

(٥) تاج اللغة (حبب) ٢٢٨/١: حَبَّةٌ يَحْبُهُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ مُحْبُوبٌ.

(٦) جاء نسخ في (ل).

(٧) ابن عصفور في الممتع ٣٢/٢: (وَلَا تَحْذَفُ الْوَاوُ لِأَنَّهَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَ يَاءٍ وَكُسْرَةٍ نَحْوُ وَجَلَّ يُوْجَلُّ).

(٨) جاء وورثَ يَرِثُ وَوَلِيَّ يَلِيَّ وَيَيْسُ يَيْسُّ وَيَيْسُ يَيْسُّ فِي (ل).

(٩) سقطَ وَمِنْ (ل).

(١٠) الممتع في التصريف ٤٣٤/٢.

(١١) هو شَادٌّ عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ: (أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجِيءُ عَلَى يَفْعِلُ إِلَّا شَادّاً نَحْوَ حَسِبَ يَحْسِبُ) التَّمَعُّ فِي التَّصْرِيفِ ٤٣٢/٢.

وَحَسِبَ يَحْسِبُ، مع أنه يجوز فيه الفتح أيضاً. وقضية كلامه أن الكسر في المثال قياسي، وفي غيره سماعي، وقضيه كلام غيره أنه سماعي فيهما، وإن كان كثيراً في المثال^(١)، ولم يُجَوِّزُوا الضمَّ في شيء من ذلك للاستثقال (وَطِيءٌ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى) - مما كانت الياء فيه مفتوحة قبلها كسرة^(٢) (بقا يبقا)، يقلبون^(٣) الياء المفتوحة في الماضي ألفاً بعد فتح ما قبلها للتخفيف، وكذا في المجهول نحو دُعِيَ وَيُنَى يقولون فيه دُعَا وَيُنَا، ومنه قول شاعرهم^(٤) الحماسي:

• نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْ طَاذُ نَفُوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ^(٥)
جعلَ خروجَ النَّارِ من الحجر عند صدمة النَّبْلِ استيقاداً أي؛ تَنَقَّدَ^(٦)
سهاًمناً في الرَّمِيَةِ من أعلى الجبل حتَّى تصلَ إلى حضيضه، فَيُخْرِجُ النار منه
لشدَّة رميها ونصيْدُ بها نفوساً مبنيةً على الكرم، أي: نقتل^(٧) الرؤساء.
(وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ^(٨)) نُعومةٌ أي: صار ناعماً ليناً بكسر

(١) ما بين النجمتين سقط من الأصل، فنقلته من (١).

(٢) ما بين النجمتين سقط من الأصل، فنقلته من (١).

(٣) قال ابن مالك: «أَطْرَدَ فِي لُغَةِ طِيءٍ مَا آخَرَهُ يَاءٌ تَلِي كَسْرَةً مِنْ فَعِلٍ أَوْ اسْمٍ، جَعَلَ الْكَسْرَةَ فَتْحَةً، وَالْيَاءُ أَلْفًا» شرح الكافية الشافية ٢١٣٧/٤ وشرح الشافية للرّضوي ١٢٥/١ ونزهة الطرف ص ١٠٢.

(٤) جاء في ديوان الحماسة ٦٧/١: (قال بعض بني بولان من طيء..).

(٥) [المنسرح]: ديوان الحماسة ٧٦/١ ونزهة الطرف ص ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤ وشرح الشافية للرّضوي ١٢٤/١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨ موضع الشاهد: «بُنْتُ» أصله «بُنَيْتٌ»، ووطيءٌ تفتح قياساً ما قبل الياء، إذا تحركت الياء بفتحة غير إعرابية، فتقلب الياء ألفاً، وكانت طرفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار بُنَاتٌ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. شرح شواهد الشافية ص ٤٨ شرح البيت: تنقّد سهاًمناً في الرَّمِيَةِ حتَّى تصلَ إلى حضيض الجبل، فتخرجُ النَّارَ؛ لشدَّة رمينا وقوة سواعدنا، ونصيْدُ بها نفوساً مبنيةً على الكرم يعني أنا نقتل الرؤساء. شرح شواهد الشافية ص ٤٨.

(٦) جاء (تبتعد) في (١).

(٧) مجموعة الشافية ٧٣/١.

(٨) لسان العرب (نعم) ٢٠٨/١٤.

العين في الماضي وضمها في المضارع فيهما (فمن التداخل) لأن الأول جاء على وزن دَخَلَ يَدْخُلُ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ، والثاني جاء^(١) على وزن كَرُمَ يَكْرُمُ وَعَلِمَ يَعْلَمُ، فأخذ فيهما الماضي من الثاني والمضارع من الأول، وتقدم في نَعِمَ يَنْعَمُ لغة رابعة وهي^(٢) الكسر فيهما، وفُضِّلَ من^(٣) الفُضْلَةِ أي: البقية، لا من قولك فضلته أي: غلبته في الفضل؛ لأن ذلك ليس فيه إلا الفتح في الماضي والضم في المضارع، لأنه من باب المغالبة.

(وإن كان) ماضيه (على فَعَلَ) بالضم (ضُمَّتْ) عينه لما مرَّ أن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختر للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، لكن حكى سيبويه^(٤) كُذْتُ أَكَاذُ بضم الكاف في الماضي وفتحها في المضارع، وهو شاذ، والجيد كِذْتُ^(٥) أكاذُ كِنِمْتُ أنا.

(وإن كان) ماضيه (غير ذلك) أي: غير الثلاثي المجرد، وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (كُسِرَ ما قبل الآخر منه) لم يقل اللام ليشمل الآخر لأمأ نحو: أَكْرَمَ يَكْرُمُ، وَدَخَرَجَ يَدْخُرُجُ، وَاخْرَنْجَمَ يَخْرَنْجُمُ، والآخر زائداً نحو قَلَسَى يَقْلِسِي واسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي، فإن اللام فيها: السِّنُّ^(٦) أو القاف، والكسر في لام المضارع لا قبلها، وسواء أكان كسر ما قبل الآخر واجباً - نحو ما مرَّ - أم جائزاً نحو «لم يشاقق»^(٧) (ما لم يكن

(١) سقط (جاء) من (أ).

(٢) جاء في لسان العرب (نعم) ٢٠٨/١٤: «ولغة رابعة نَعِمَ يَنْعَمُ، بالكسر فيهما، وهو شاذ».

(٣) جاء (من) في (أ).

(٤) قال سيبويه: (وكذلك كُذْتُ تكاذ، اعتلت من فَعَلَ يَفْعَلُ، وهي نظيرة مت في أنها شاذة). كتاب سيبويه ٣٤٣/٤.

(٥) شرح الشافية للرضي ١٣٨/١.

(٦) جاء «و» في (أ).

(٧) مثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا نَوَى﴾ النساء ١١٥/٤.

أَوَّلُ ماضيه تاءً زائدة) فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ (نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ) وَتَدَحْرَجَ (فَلَا يُغَيَّرُ) مَا قَبْلَ آخِرِهِ ^(١) يَقَالُ: يَتَعَلَّمُ يَتَجَاهَلُ وَيَتَدَحْرَجُ بِالْفَتْحِ لَا بِالْكَسْرِ؛ إِذْ لَوْ كُسِرَ لَا لَتَبَسَ أَمْرُ مُخَاطَبِهِ تَعَلَّمَ بِمُضَارَعِ عَلَّمَ وَجَاهَلَ وَدَحْرَجَ، حَالِ الْخَطَابِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حِينَئِذٍ إِلَّا حَرَكَةُ التَّاءِ، وَهِيَ قَدْ لَا تَرْفَعُ اللَّبَسَ لِاحْتِمَالِ الذُّهُولِ عَنْهَا، وَلَمْ يَجُوزُوا فِيهَا الضَّمُّ لِلِاسْتِثْقَالِ بِاجْتِمَاعِ ضَمَّتَيْنِ أَوْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَصَادِرِهَا، وَخَرَجَ بِالزَّائِدَةِ الْأَصْلِيَّةِ كَبَّرَ وَتَزَجَّمَ (أَوَلَمْ تَكُنِ اللَّامُ مَكْرُورَةً) فَإِنْ كَانَتْ مَكْرُورَةً (نَحْوُ إِحْمَرَّ وَاحْمَارَ فَيُدْغَمُ) فِي الْآخِرِ يَقَالُ: تَحْمَرُّ ^(٢) وَتَحْمَارُ بِالِادْغَامِ لِاجْتِمَاعِ الْمُثْلَيْنِ ^(٣)، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَكْسُورًا، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ مَعَ الْجَازِمِ نَحْوُ لَمْ يَحْمَرَّ ^(٤)، وَلَمْ يَحْمَارِزْ، وَيَمْتَنَعُ ^(٥) الْإِدْغَامُ فِي نَحْوِ يَحْمَارِزْنَ وَيَحْمَرِزْنَ ^(٦). فَكَلَامُهُ مُقَيَّدٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِ اللَّامِ مَكْرُورَةً لَغَيْرِ الْإِلْحَاقِ، وَإِنَّمَا لَمْ ^(٧) يَعْبُرْ بِالْآخِرِ بَدَلَ اللَّامِ نَظِيرَ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَكْرُورٍ ^(٨) فِي الْآخِرِ إِلَّا اللَّامُ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ يَخْرَجَ الثَّلَاثِيُّ الْمُضَاعَفُ غَيْرُ الْمَجْزُومِ نَحْوُ شَاقٌّ يَشَاقُّ، فَإِنَّهُ يَمْتَنَعُ فِيهِ كَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِ مُضَارَعِهِ لَوْجُوبِ الْإِدْغَامِ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مَنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ الْمُضَارَعَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي، أَيِ: مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ (كَانَ أَصْلُ مُضَارَعِ أَفْعَلَ، يُؤَفَّلُ) نَحْوُ أَكْرَمَ يُؤَكْرَمُ (إِلَّا أَنَّهُ) أَيِ: هَذَا الْأَصْلُ (رُفِضَ) أَيِ: تَرِكَ (لَمَّا لَزِمَ) فِي ^(٩) نَسْخَةِ يَلْزَمُ (مَنْ

(١) إِنَّ الْمَبْدُوءَ بِالتَّاءِ الزَّائِدَةِ لَا يَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَغَيْرُهُ يَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَحْقِيقًا كَيْسْتَفْهَرُ، أَوْ تَقْدِيرًا كَيْحَمَرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَظَرُهُمْ إِلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِي إِلَى الْأَصْلِ.

(٢) جَاءَ يَحْمَرُ وَيَحْمَارُ فِي الْأَصْلِ.

(٣) الْمَمْتَنَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٦٣٤/٢.

(٤) جَاءَ يَحْمَرُ فِي (١).

(٥) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: «فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مِنَ الْمُثْلَيْنِ سَاكِنًا فَلَا يُظْهَرُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ». الْمَمْتَنَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٦٦٠/٢-٦٦١.

(٦) جَاءَ يَحْرَرْنَ وَيَحْمَارَرْنَ فِي (١).

(٧) جَاءَ فِي الْأَصْلِ: وَإِنَّمَا لِيُغَيَّرَ بِالْآخِرِ. وَقَدْ أَثْبَتَ عِبَارَةَ (١).

(٨) جَاءَ لَيْسَ لَنَا مَكْرُورٌ فِي (١).

(٩) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ: وَفِي نَسْخَةِ يَلْزَمُ.

توالي الهمزتين في مضارع (المتكلم) من أَكْرَمَ (فَحُقِّفَ الجميع) أي: جميع أمثلة المضارع أَكْرِمُ لذلك وتُؤَكِّرِمُ^(١) وتُؤَكِّرِمُ ويؤَكِّرِمُ حملاً على أَكْرِمُ وإن لم تتوال فيه همزتان طرداً^(٢) للباب (وقوله) أي: الشاعر^(٣):

* يَخْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا^(٤)

* شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّماً

* (فإنَّه أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكِّرِمَا)

بإظهار الهمزة شاذ، ارتكبه للضرورة.

(والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل تقدمت) في النحو؛ لأنَّ البحث عن كيفية عملها متعلِّق به، وعدّها هنا؛ لأنَّ البحث عن كيفية وَضْعِهَا وعن هَيْئَتِهَا^(٥) متعلِّق بالصِّرف؛ لكونها من الأحوال غير^(٦) الإعرابية (الصِّفَةُ المَشْبَهَةُ) تقدّمت أيضاً في النحو معنًى وعملاً، وهي ما اشتق^(٧) من فعلٍ لازم لَمْ يَنْ قام به؛ بمعنى الثبوت وأما هَيْئَتُهَا فتجيء (من نحو فَرِحَ) مما عَيْنَه مكسورة وهو لازم (على) فَعِلَ بكسرها نحو (فَرِحَ غالباً) قدّم ما عَيْنَ ماضيه مكسور؛ لأنَّ أَكْثَرَ الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ منه، وأكثر ما تجيء منه بكسر العين (وجاء معه الضَّمُّ في بعضها، نحو

(١) جاء: ويؤكِّرم ويؤكِّرِم وتؤكِّرِم: في (١).

(٢) المسألة في الكتاب: قال سيويه: «حذفوا الهمزة في بابِ أَفْعَلَ من هذا الموضع، فاطرد الحذف فيه؛ لأنَّ الهمزة تثقل عليهم، وكثُرَ هذا في كلامهم واجتمعوا على حذفه» كتاب سيويه ٢٧٩/٤ والمنصف شرح التصريف ١٩٢/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٦٥/٤.

(٣) أبو حيان الفقيسي.

(٤) [من الرجز] جاء في المنصف شرح التصريف ١٩٢/١ والخصائص ١٤٤/١ ونزومة الطَّرف ص ٢٠٠ وخزانة الأدب ٣١٦/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٥٨. موضع الشاهد: (يُؤَكِّرِمَا) حيث أبقي الهمزة فلم يحذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله، ولم يخففها بقلبها وواو، وإن لم يكن ذلك القلب واجباً لعدم الهمزتين.

(٥) جاء هَيْئَتُهَا في (١).

(٦) جاء: الغير. في الأصل و(١)، وهو تحريف.

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٥/١.

نُدُس^(١) للْفَطْنِ، (وَحَذَرُ وَعَجَل) - بالضَمِّ مع الكسرِ في الثلاثة - (وجاءت) منه أيضاً (على) فَعِيلٌ نحو (سَلِيم و) على فَعْل - بإسكانِ ثانيه مع تثليثِ أوْلِه - نحو (شَكِس^(٢)) لَسِيءِ الْخُلُقِ (وَحَزْ^(٣)) للخالص من الرِّق (وَصِفَر^(٤)) للخالِي، يقال بَيْتٌ صِفَرٌ، أي: خَالٍ من المتاع (و) على فَعُولٍ وفَعْلَانٍ بفتحِ أوْلِهِما نحو (غَيُورٍ) وَغَيْرَانٍ من غَارٍ يَغَارُ غَيْرَةً وَغَيْراً وَغَاراً فهو غَيُورٌ^(٥) وَغَيْرَان. قاله الجوهري^(٦): (و) جاءت منه أيضاً (من) الألوان والعيوبِ والجليِ على أَفْعَلٍ (نحو أَسْوَدَ وَأَعْوَرَ وَأَعْمَى وَأَخْمَقَ وَأَكْحَل^(٧))، وقد يجيء منه^(٨) على فَعِل كَعَم (و) جاءت (من نحو كَرَمَ) مما عيْنُه مضمومة (على) فَعِيلٍ نحو (كَرِيمٌ غَالِباً، وجاءت) منه أيضاً (على) فَعِل بفتحِ أوْلِه مع كسرِ ثانيه أو فتحه أو إسكانه، أو ضمَّ أوْلِه وإسكانِ ثانيه نحو (خَشِنَ وَخَسَنَ وَصَغِبَ وَضَلَبَ و) على فِعْلٍ بكسرِ أوْلِه وإسكانِ ثانيه نحو مِلَح، وعلى فَعَالٍ بفتحِ أوْلِه أو ضمِّه نحو (جَبَانٍ وَشَجَاعٍ و) على فَعُولٍ بفتحِ أوْلِه نحو (وَقُور، و) على فُعْلٍ بضمّتين نحو (جُنُبٌ) وعلى أَفْعَلٍ نحو أَخْطَبَ من خَطَبَ^(٩) الأمرُ. (وهي) أي: الصِّفَةُ المشبَّهة (من فَعْلٍ) بالفتح (قليلة) استغناء عنها باسمِ الفاعل (وجاءت) منه (على) فَعِيلٍ نحو حَرِيصٍ و(على أَفْعَلٍ نحو أَشْيَبَ و) على فَعِيلٍ نحو (ضَيِّقٍ وَتَجِيءُ) الصِّفَةُ المشبَّهة^(١٠) أيضاً (من الجميع) أي: من فَعْلٍ وفَعِيلٍ وفَعُولٍ مما هو (بمعنى) وفي نسخة، وتجيء من الجميع مَعْنَى

(١) لسان العرب (ندس) ٩١/١٤.

(٢) لسان العرب (شكس) ١٧٣/٧.

(٣) لسان العرب (حز): ١١٧/٣.

(٤) لسان العرب (صفر): ٣٥٩/٧.

(٥) لسان العرب (غير) ١٥٦/١٠.

(٦) تاج اللغة (غير): ٢١٥/٢.

(٧) كتاب سيويه: ٢٥/٤.

(٨) جاء وقد يجيء منه على الأصح فَعِلٌ في (١).

(٩) الخَطْبُ: الشَّانُ أو الأمرُ، صَفَرٌ أو عَظَمَ. لسان العرب (خطب) ١٣٤/٤.

(١٠) وردت أوزان الصِّفَةِ المشبَّهَةِ في كتاب سيويه ٢١٠/٤ - ٢٥ - وأدب الكاتب ص ٥٧٦.

(الجوع والعطش وضدّهما) أي: الشبع والزّي (على فَعْلان نحو جَوْعَانْ وشَبَعَانْ وَعَطْشَانْ وريّانْ) واستبعد ما قاله في فَعْلٌ^(١) بالضمّ لما مرّ من أنّه مختصّ بالصفات اللازمة.

(المصدر) بعض أبنيته سماعي وبعضها قياسي، وبدأ بالأوّل؛ لكثرة^(٢) فقال (أبنيّة) مصدر (الثلاثي المجرد كثيرة) بعضها على فَعْل بسكون العين مع تثليث الفاء نحو (قَتَلَ وفَسَقَ وشَغَلَ و) بعضها على فِعْلَة بقاء التأنيث كذلك نحو (رَحِمَة ونَشِدَة) من نشدْتُ^(٣) الضّالة (وكَذَرَة) من كَذَرْتُ^(٤) الماء بالضمّ، وبعضها على فِغْلَى بالفتح التأنيث كذلك نحو (دَعَوَى وذِخْرَى وبُشْرَى و) بعضها على فِغْلان بالالف والنون كذلك نحو (لَيّان)^(٥) من لوى يلوى إذا مطل (وجَزَمَانْ وغَفَزَانْ و) بعضها على فَعْلان بفتح أوّله وثانيه نحو (فَرَوَان)^(٦) من نزا الفحل ينزرو، وذكره هنا مع أنّه ليس ساكن العين لمناسبة لَيّان في زيادة الألف والنون (و) بعضها على فَعَلَ بفتح الفاء وفتح العين أو كسرهما، أو بفتح العين مع كسر الفاء أو ضمّها نحو (طَلَبَ وحَنَقَ وصَغِرَ وهُدِيَ) لا بغير ما ذكر؛ لتوالي كسرتين أو ضمّتين أو للنقل من إحداهما إلى الأخرى (و) بعضها على فَعَلَة بفتح الفاء مع فتح العين أو كسرهما نحو (غَلَبَة وسَرِقَة و) بعضها على فِعال بتثليث الفاء نحو (ذَهَابٌ وصِرَافٌ)^(٧) من صَرَفَتِ الكلبة بالفتح إذا اشتهدت الفحل (وسؤال و) بعضها على فُعالة كذلك نحو (زَهَادَة وِدْرَاية وبُعَاية)^(٨) (و) بعضها على فُعول بالضمّ أو الفتح نحو (دُخُول

(١) «ومن نحو كَرُمَ على كريم غالباً، وجاءت على خَشِنَ وحَسَنَ وصَنِبَ وصلِبَ وجَبَانٍ وشَجَاعٍ ووَقُورٍ وجُنُبٍ». شرح الشافية للرضي ١٤٨/١.

(٢) كتاب سيبويه ٢٥٥/٤ - وأدب الكاتب ص ٦٣ وما بعدها - وشرح المفصل ٤٣/٦.

(٣) تَشَدْتُ الضّالة إذا ناديتُ وسألتُ عنها. لسان العرب (نشد) ١٣٨/١٤.

(٤) الكَذَرُ: نقيض الصّفاء. لسان العرب (كذر) ٤٤/١٣.

(٥) لسان العرب (لوي) ٣٦٨/١٢.

(٦) التَّرْو: الوَبْبان. ومنه نَزَو التَّيْس. لسان العرب (نزا) ١١٤/١٤.

(٧) لسان العرب (صرف) ٣٣٠/٧.

(٨) جاء وبُعَاية من بَعَيْتُ الشيء إذا طلبته، وستأتي، وبعضها على فُعُول في (١).

وَقَبُولٍ (و) بعضها على فَعِيل نحو (وَجِيفٌ)^(١) لضَرْبٍ من سير الإبل والخيَل (و) بعضها على فَعُولَة بالضَّم، وهو قليل بالنسبة لما مرَّ نحو (ضُهُوبِيَّة) من ضَهَبِ الشَّعْرِ بالضَّم إذا كان فيه حمرة أو شقرة (و) بعضها على مَفْعَل بفتح أوله مع فتح العين أو كسرِها أو ضمِّها نحو (مَذْخَلٍ وَمَزْجَع) ومَكْرُم، لكنه بالضَّم نادرٌ^(٢)، فلذا لم يذكره هنا (و) بعضها على مَفْعِلَة^(٣) بفتح أوله مع فتح العين أو كسرِها نحو (مَسْعَاةٌ وَمَحْمِدة) ويجوز فتح عينها، لكنَّ الأول أنسب هنا (و) بعضها على فَعَالَة بالضَّم، وفَعَالِيَة بالفتح، وهما قليلان بالنسبة لما مرَّ، نحو (بُعَايَة) من بَعَى الشيء بالفتح أي: طَلَبَهُ (وَكَرَاهِيَة) من كَرِهَهُ كَرَاهَةً وَكَرَاهِيَةً.

فجميع الأبنية المشهورة، وإن تفاوتت، أربعة وثلاثون، كلها سماعية سوى مَذْخَلٍ، ولا ضبط لها إلا بحسب الغالب، ففيه نوعٌ ضَبِطَ كما قال (إلا أنَّ الغالبَ في) مصدر (فَعَلَّ اللّازِم) بفتح العين^(٤) (نحو رَكَع) أنه يجيء (على رُكُوعٍ وفي) مصدر فَعَلَ (المتعدّي نحو ضَرْبٍ) أنه يجيء على ضَرْبٍ والأصل في مصدر الثلاثي فَعَلَ لرجوعه إليه إذا أريد المرّة نحو دخلت^(٥) دَخَلَةً وقمتُ قومةً وفُرقَ بين المتعدّي واللازم بزيادة الواو فيه؛ لأنَّه^(٦) أقلُّ، فأعطي الأنقل، وجعلت الزيادة في مصدره عوضاً^(٧) عن المتعدّي (وفي) مصدره من أفعالِ (الصَّنَائِعِ ونحوها نَحْوُ كَتَبَ) أنه يجيء (على كِتَابَةٍ)

(١) لسان العرب (وجف) ٢٢٢/١٥.

(٢) جاء في زبدة الأقول ص ٩٨: «وليس في الكلام مَفْعَل سوى مَهْلِك إلا مَكْرُم، ومَعُون، ومَأْلِك في قوله ليوم رَوْع أو فَعَالٍ مَكْرُم» ومعاني القرآن للفراء ١٥١/٢-١٥٢ والسيرافي النحوي ص ٢٣٥ والمصنف شرح التصريف ٣٠٨/١.

(٣) جاء وبعضها على مُفْعِلَة في (١).

(٤) قال أبو حيان (للعلماء في مصدر (فَعَلَ) ثلاثة أقوال.. ويجوز على الآخرين). ارتشاف الضرب ٢٢٣/١.

(٥) يدل على المرّة من كلِّ فعل ثلاثيٍّ بمثال: فَعَلَةٍ ما لم يكن المُفْعَلُ منه مبنياً عليه، فيقال: ضَرْبُهُ ضَرْبَةً، وَقَعْدَ قَعْدَةً وَشَرِبَ شَرْبَةً. زبدة الأقوال ص ٨١.

(٦) أي اللازم.

(٧) لأنَّه أكثر، فَجُعِلَ له الأخف، شرح المفصل ٤٧/٦.

ونحو الصنائع ما يشبهها كَعَبَّرَ^(١) الرؤيا عِبَارَةً أو يضادها كَبَطَلَ^(٢) بِطَالَةَ حملاً للشيء على نقيضه (وفي) مصدره من أفعال (الاضطراب نَحْوُ حَفَقَ) أنه يجيء (على خَفَقَان) تنبيهاً بالحركة فيه على الحركة في مدلوله^(٣)، ولهذا لم يعلَّ نحو جَوْلَان وَمَوْتَان (وفي) مصدره من أفعال (الأصوات نَحْوُ صَرَخَ) أنه يجيء (على صُرَاخ) وجاء في مصدر بَكَى، المَدُّ؛ لأنه لا يخلو من الصُّرَاخ غالباً، والقصر؛ لكونه كالْحُزْنِ، لأنه قد يخلو عن الصُّرَاخ^(٤). وقد أنشد ابن الأنباري^(٥) لحسان بن ثابت^(٦) شاهداً لذلك، وهو:

■ بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وما يُغْنِي البكاء ولا العويل^(٧)

(١) عَبَّرَ الرؤيا يَغْبُرُهَا عَبْرًا وِعِبَارَةً وَعَبَّرَهَا: فَسَّرَهَا وأخبر بما يؤول إليه أمرها. لسان العرب (عبر) ١٦/٩.

(٢) بَطَلَ الشيءُ يَبْطُلُ بَطْلًا وَيُطَوَّلُ وَيُطْلَانُ: ذهب ضياعاً وخُسراً. لسان العرب (بطل) ٤٣٢/١.

(٣) قال سيويه: «وقد جاؤوا بِالْفَعْلَانِ في أشياء تقاربت، وذلك الطوفان والدوران والجولان. شهدوا هذا حيث كان ثَقَلًا وَتَصَرُّفًا بِالْغَلِيَانِ والغِيَانِ، لأنَّ الغليان أيضاً ثَقَلُ ما في القدر وَتَصَرُّفه» كتاب سيويه ١٥/٤ وأدب الكاتب ص ٥٧٦ والأصول في النحو ٩٢/٣.

(٤) الأصول في النحو ٤١٦/٣-٤١٧ - والكامل ص ٢٨٦-٢٨٧ - والمزهر ٢٦٤/١ - ولسان العرب (بكى) ٤٧٥/١.

(٥) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي كان من أعلم الناس بالنحو سمع من ثعلب وخلف أُملى كتباً كثيرة؛ منها غريب الحديث، الهاءات، الأضداء، المشكل، المذكر والمؤنث، أدب الكاتب، المقصور والممدود.. مات ليلة من ذي الحجة سنة ثمان. وقيل سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد. بغية الوعاة ٢١٤/١ وإنباه الرواة ٢٨/٣ والبلغة ص ٢١٢.

(٦) حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، وهو جاهلي إسلامي متقدم الإسلام إلا أنه لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لأنه كان جباناً، عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة ومات في خلافة معاوية، وعَمِيَ في آخر عمره. الشعر والشعراء ص ١٩٢ وسير أعلام النبلاء ٥١٢/٣ والأعلام ١٧٥/٢.

(٧) [من الوافر] هو مطلع قصيدة في رثاء حمزة رضي الله عنه، عم النبي ﷺ - لما استشهد في غزوة أُحُد. وهو شاهد في المنصف شرح التصريف ٤٠/٣ وأدب الكاتب ص ٣٠٤ والكامل ص ٢٧٨ وشرح شواهد الشافية ص ٦٦ ولسان العرب (بكى) ٤٧٥/١. وقد اختلف في قائله؛ ففي الكامل والمزهر البيت لحسان، وفي اللسان هو لعبدالله بن رواحة وفي أدب الكاتب بلا عزو.

(وقال الفراء) رحمه الله: (إذا جاءَكَ فَعَلَ) بفتح العين (مما لم يُسمع مصدره فاجْعَلْهُ فَعْلاً) بفتح الفاء (للحجاز) أي: لأهله، إجراء له مجرى مصدر المتعدي من ذلك. (وَفْعُولاً) بضمها (لنجد) أي: لأهلها، إجراء له مجرى مصدر اللازم^(١) منه. (نحو هُدًى وقرئ) بكسر القاف من قرئت الضيف أقرئ قرئ أي: ضيفته (مختص) من باب فَعَلَ بفتح العين، وفي نسخة مخصوص (بالمقوص)^(٢) ولا ينتقص بنحو الصغر؛ لأن الكلام فيما ماضيه على فَعَلَ بالفتح (ونحو طَلَبَ) بفتح الفاء والعين (مختص) من باب فَعَلَ أيضاً (بيفْعَلُ) بضم العين (إلا جَلَبَ)^(٣) الجُرْحَ بالإضافة إلى الفاعل من جلب الجُرْحُ أي: علاه الجلبة (و) إلا (الغَلَبَ) فإن مزارعهما مكسور العين^(٤). قال الجوهرى: (جلب الجرح يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ، والجَلْبَةُ جُلَيْدَةٌ تَعْلُو الجرح عند البُرءِ وجَلَبَ الشيء يَجْلِبُهُ وَيَجْلُبُهُ جَلْباً وجَلَباً)^(٥) انتهى.

فعليه لا يحتاج إلى إضافة الجَلَبِ إلى الجُرْحِ، بل هي مضرّة لإخراجها الجَلَبَ بالمعنى الثاني مع أنه أيضاً جاء من يَفْعَلُ بالكسر كما رأيت، ولا ينتقص ذلك بنحو فَرِحَ وكرُمَ لما مرَّ. نعم يَنْتَقِصُ بِالظَّنِّ بفتح العين، فإن مزارعه مفتوحها كالماضي، فينبغي استثناءه أيضاً، والباء في كلامه داخل على المقصور عليه، وتقدّم نظيره زيادة (و) عطف على فَعَلَ اللازم قوله في (فَعَلَ) أي: وإلا، أن الغالب في مصدر

(١) ديوان الأدب للفارابي ١٣٩/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤٦/١ - وأدب الكاتب ١٢٤ - وشرح المفصل ٤٦/٦ - وشرح الشافية للرّضي ١٥٧/١.

(٣) لسان العرب (جلب) ٣١٥/٢.

(٤) قال الرّضي: «لم يجيء من باب فَعَلَ المفتوح مصدر على فَعَلَ المفتوح العين إلا ومزارعه يفعل بالضم سوى حرفين: جَلَبَ الجرح جَلْباً، أي أخذ في الالتئام، والمزارع من جَلَبَ الجرح يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ معاً وليس مختصاً يَفْعَلُ بالضم، وأما الغَلَبَ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ. قال تعالى: ﴿وَهُمْ رُبُّ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَقَاتُونَ﴾. قال الفراء: يجوز أن يكون في الأصل من بعد غَلَبَتْهم بالتاء، فحذف التاء. شرح الشافية ١٥٨/١.

(٥) تاج اللغة (جلب) ١٩٧/١.

فَعِلٌ^(١) (اللازم) بكسر العين (نحو فَرِحَ) أنه يجيء (على فَرَحٍ) بفتح العين (و) في مصدر (المتعدّي نحو جَهَلَ) أنه يجيء (على جَهْلٍ) بالإسكان.

وكما فَرَقُوا فيما مرّ بين اللازم والمتعدّي بزيادة الواو، فَرَقُوا هنا بينهما بحركة العين (و) في مصدر فَعِلٌ أيضاً (في الألوان والعُيُوب) والجَلِيّ (نَحْوُ سَمِرٍ^(٢) وأَيْدٍ^(٣)) وَكَذَرٌ وَيَلَجُ أنه يجيء (على سَفَرَةٍ وَأَذْمَةٍ) وَكَذَرَةٍ^(٤) وَبُلْجَةٍ^(٥)، وهي نقاء بين الحاجبين (وَفَعَلَ) بِالضَّمِّ نحو (كَرَمَ) يجيء مصدره على (كَرَامَةٍ غَالِباً و) على (عِظَمٍ وَكَرَمٍ) بفتح العين مع كسر الفاء أو فتحها (كثيراً) وعلى غير ذلك نادراً عَلَى نَسَقٍ وقوع الأشياء، فإنه على هذه المراتب، والكثير منها متوسط بين الآخرين، ومثلوا ذلك بالصُّحَّةِ والمرَضِ والجُدَامِ، فإنَّ الصُّحَّةَ غالبَةً، والمرَضَ الْمُطْلَقَ كثيرٌ وليس بغالب^(٦)، والجُدَامُ^(٧) نادرٌ.

ولمّا فرغ من مصادر الثلاثي المجرد شرع في مصادر غيره^(٨)، فقال:
(و) مصدرُ الثلاثي (المزيد فيه والرّباعي) المجرد والمزيد فيه (قياسٌ فنحو أَكْرَمَ) يجيء مصدره (على إكرام). وقول الميداني^(٩): «يقال: أكرمه كرامة

-
- (١) مواضع مصادر (فَعِلٌ) في كتاب سيبويه ٢٥-١٦/٤ - والأصول في النحو ٩٤-٩٣/٣ - وديوان الأدب ٢٥٥/٢ ونزهة الطرف ص ١٦٦.
 - (٢) السُّمَرَةُ: منزلة بين البياض والسوداء. لسان العرب (سمر) ٣٥٧/٦.
 - (٣) الأذمة في الإبل لونٌ مُشْرَبٌ سواداً أو بياضاً. لسان العرب (أدم) ٩٧/١.
 - (٤) سبق شرح معناه ص ٦١.
 - (٥) لسان العرب (بلج) ٤٧٧/١.
 - (٦) الغالب: أكثر الأشياء، والقليل: دون الكثير، والتّادر: أقلُّ القليل. الكليات ٦٤/٣.
 - (٧) الجُدَامُ من الداء: معروفٌ لِيَتَجَرَّمِ الأصابع وتقطعها. لسان العرب (جذم) ٢٢٢/٢.
 - (٨) أبنية المزيد من المصادر في كتاب سيبويه ٨١-٧١/٤ والأصول في النحو ١٣١-١٣٠/٣.
 - (٩) والمخصص ٢٨٤/١٤ ونزهة الطرف ص ١٦٩ - وزبدة الأقوال ص ٨٣.
 - (٩) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل، قرأ على الواحدي وغيره. صتق: الأمثل، السامي في الأسامي، الأنموذج في النحو، نزهة الطرف في علم الصرف وغير ذلك، مات سنة ثمان عشرة وخمسمائة. وفيات الأعيان ١٤٨/١ وإشارة التعيين ص ٤٦ وبغية الوعاة ٣٥٦/١.

بحذف الهمزة وإبدال الهاء منها كما أقمتُه إقامة^(١) حُطِيَ فيه؛ لأنَّ الحذف والتعويض في إقامة لمقتضى الإعلال وهو مفقودٌ في كرامة (ونحو كَرَمَ) بالتشديد يجيء مصدره (على تكريم و) على (تَكْرِمَة وجاء) في مصدره أيضاً (كِبَذَابٌ وَكِبَذَابٌ) بكسر الفاء وتشديد العين وتخفيفها، وأكثر ما يجيء المصدر على تَفْعِلَة كَتَكْرِمَة من الناقص^(٢) نحو وَصِيَّتُهُ تَوْصِيَّةٌ، بل ذهب غيرُ المصنّف إلى أنّه لا يجيء عليها قياساً إلّا منه، ولا تحذف منه الهاء إلّا لضرورة كما يعلم ممّا يأتي، وإذا حذفت منه عادَ إلى التفعيل^(٣) لأنّه الأصل كقوله:

■ فـهـي تُنـزـي دَلّـوـها تُنـزـيَا

■ كـما تُنـزـي شـهـلَة صـبـيَا^(٤)

يرد تنزية، يصفُ ناقةً بأنّها تُحَرِّكُ، أي: ترفعُ دَلّوْها إلى فوقِ البئرِ كما ترفعُ المرأةُ صَبِيْها للترقيص وامرأةٌ شهلةٌ إذا كانت نَصَفًا^(٥) عاقلةً، وهو لها خاصة لا يوصف به الرجل^(٦). (والتزموا الحذف) لحرف العِلَّة (والتعويض) عنه (في نحو فَعْرِيَّة) مصدر فَعَلَ من الناقص، وأصله تَغْزِي (والتعويض) عنه (في نحو فَعْرِيَّة) مصدر فَعَلَ من الناقص، وأصله تَغْزِي

(١) نزهة الطرف للميداني ٤٠٨/١.

(٢) كتاب سيوبه ٧٩/٢ والأصول في النحو ١٣٢/٢ - ١٣٣ وشرح الشافية للرّضي ١٦١/١ ونزهة الطرف ص ١٧٧.

(٣) جاء تفعيل في (١).

(٤) التزو: قال ابن سيده: النزاء: الوثب. لسان العرب (فزا) ١٥/١٤.

(٥) لسان العرب (شهل) ٢٢٩/٧.

(٦) [من الرجز]: المنصف شرح التصريف ١٩٥/٢ والخصائص ٣٠٢/٢ ونزهة الطرف ص ١٧٨ وشرح الكافية الشافية ٢٢٦/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٦٥/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٦٧ ولسان العرب (فزا) ١٥/١٤. والرواية في الخصائص واللسان.

■ باتت تنزّي دلوها تنزياً

■ كما تنزّي شهلة صبيّا

موضع الشاهد: مجيء المصدر المعتل اللام لِفَعْلَ على تفعيل ضرورة. والقياس أن تفعله كتكريمة.

(٧) نصف: المرأة بين الحديثة والمستة. لسان العرب (نصف) ١٦٦/١٤.

(٨) جاء رجل في (١).

بوزن تفعيل، فحذفوا ياء التفعيل تخفيفاً وعوّضوا عنها التاء. وزعم النظام أنّ الأصوب^(١) أن يُقال إنه على وزن تَفْعِلَة كَتَكْرِمَة من غير حذف وتعويض (و) في نحو (إجازة واستجازة) بالزاي والراء فيهما مصدرى أَفْعَلْ واستَفْعَلْ من الأجوف، وأصلهما إِجَوَّزْ واستَجَوَّزْ، قلبوا الواو ألفاً كما في جاز، وحذفت الألف الثانية لالتقاء الساكنين^(٢)، وعوّض عنها التاء.

ويجوزُ تركُ التعويضِ في مصدرِ (أَفْعَلْ) عند الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَامَ الْفَلَاةَ﴾^(٣) بجعلِ المضافِ إليه عوضاً عن التاء^(٤)، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطولِ الكلام حينئذ. وقد يُترك الحذف كما في (أروح)^(٥) اللَّحْمَ إرواحاً) أي: تغيّر ريحه، واستحوذ استحواذاً^(٦) أي: غلب، وذكره استجازه هنا، استطراداً؛ لأنه لم يتقدّم له ذكر استفعال (و) فاعل (نحو ضَارَبَ) يجيء (على مُضَارَبَةٍ)^(٧) (و) على (ضِرَابٍ و) أما (مِرَاءً)^(٨) بالتشديد من ماريته فهو (شاذّ) وهذا ساقطٌ من بعض النسخ. (وجاء) أيضاً (قِيَتَال) وأما قِتَالٌ بالتشديد، قيل إنه فرُعٌ قِيَتَال^(٩)، لأنّ قِيَتَالاً

(١) حاشية ابن جماعة ٦٤/١ وفي مجموعة الشافية ٦٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ٧٩/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٦٥/١.

(٣) الأنبياء ٧٣/٢١ والنور ٣٧/٢٤.

(٤) قال سيبويه: «هذا بابٌ ما لحقته هاءُ التانيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أقمته إقامةً.

واستعنته استعانةً، وأريته إراءةً، وإن شئت لم تعوّض، وتركت الحروف على الأصل». كتاب

سيبويه ٨٣/١ ومعاني القرآن ٢٥٤/٢ وأدب الكاتب ص ١٢٨ والأصول في النحو ١٣٢/٣.

(٥) لسان العرب (روح) ٣٥٧/٥.

(٦) لسان العرب (حوز) ٣٨٢/٣.

(٧) قال سيبويه: «وأما فاعلتُ، فإنّ المصدر منه الذي لا ينكرُ أبداً مفاعلةً، جعلوا الميم

عوضاً من الألف بعد أوّل حرفٍ منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرفٍ،

وذلك قولك: جالسته مجالسةً، وقاعدته مقاعدةً» كتاب سيبويه ٨٠/١ والمقتضب

٩٨٩٧/٢ والأصول في النحو ١٣١/٣.

(٨) المِرَاءُ: الممارأةُ والجَدَلُ. لسان العرب (مرا) ٩٠/١٣.

(٩) كتاب سيبويه ٨١/٤ والمقتضب ٩٨/٢ (الياءُ محذوفةٌ من فيعال، استخفافاً وإن جاء

بها جاء فَمُصْنِبٌ) وشرح الشافية للرّضي ١٦٦/١ ونزهة الطرف ص ١٧٩ (الإتمام لغة

أهل اليمن).

جارٍ على الفعل، قُلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها (نحو تَكْرُم) يجيء مصدره (على تَكْرُم^(١)) بضمّ الزاء (وجاء) أيضاً في مصدره (يَمْلَأُ^(٢)) بالتشديد، أي: تودّد وتلطّف. قال الشاعر:

* ثلاثة^(٣) أحبابٍ فحبُّ علاقةٍ وحبُّ يَمْلَأُ، وحبُّ هو القتل^(٤)

ونحو تضارب^(٥) على تضارب بضمّ الزاء، لكنّ الناقص منه ومن تفعلّ السابق، تُكسرُ عينه نحو تجافى تجافياً، وتمنّى تمنياً، لأنّه إن كان يائياً فلمجانسة الكسرة الياء، أو واوياً؛ فلأنّه إذا كان في آخر الاسم المتمكّن واو قبلها ضمة، وجب قلب الواو ياءً، والضمة^(٦) كسرة (والباقي) من الأبنية المزيد فيها مجيء مصدره (واضح) كأن يؤتى بالمصدر بضمّ ما قبل آخر ماضيه في نحو تَفَعَّلَ، وبكسر ما بعد الساكن الأول مع زيادة ألف قبل الآخر^(٧) في نحو اسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَجاً وانْطَلَقَ انْطِلَاقاً واخْرَجَ^(٨) اخْرِجَاجاً

(١) كتاب سيبويه ٧٩/٤ - والأصول في النحو ١٣٠/٣-١٣١ - ونزهة الطرف ص ١٨٠-١٨٢ - وشرح المفصل ٤٨/٦.

(٢) لسان العرب (ملق) ١٨١/١٣.

(٣) في الأصل: ثلاثة أحباب.

(٤) من [الطويل] شرح المفصل ٤٨/٦-٤٩ وحاشية الخضري ٣٢/٢ وزبدة الأقوال ص ٨٥ أنشده ثعلب في أماليه عن الأعرابي، موضع الشاهد فيه قوله: (يَمْلَأُ) جاء به على تملق مطاوع ملق. ويروى فحبّ علاقةً بالتنوين، وبغير تنوين، والإضافة في الموضعين جعله منقوصاً من الأجزاء الخماسية يريد أنّه جمع أنواع المحبة، فحبّ علاقة، وهو أصفى المودة، وحبّ يَمْلَأُ وهو التودّد.

(٥) قال سيبويه: «وأما مصدرُ تَفَعَّلْتُ، فإنّه التَفَعَّلَ، جاؤوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ، وضمّوا العين لأنّه ليس في الكلام اسمٌ على تَفَعَّلَ». الكتاب ٩٧/٤ والأصول في النحو ١٣٠/٣ نزهة الطرف ص ١٨٠-١٨٢.

(٦) سيأتي في باب الإعلال.

(٧) قال سيبويه: «وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة، وجاء على مثال استفعلت، وما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فإنّ مصدره يجيء على مثال (استفعلت) كتاب سيبويه ٨٥/٤. وأدب الكاتب ٦٢٩.

(٨) حَرَجَمْتُ الإِبِلَ فاخْرَجَ جَمْتُ إذا رَدَدْتُهَا فارتدّ بعضها على بعض واجتمعت. لسان العرب (حرجم) ١١٠/٣.

وَأَشْعَرَ^(١) أَشْعَرَ أَرَأَ (و) أما المصدرُ بوزن التَّفْعَالِ^(٢) بفتح أوله، والفِعْلي بكسره (نَحْوُ التَّزْدَادِ وَالتَّجَوَّلِ وَالحِثْنِي وَالرَّمْيَا) فهو لم يُشتق منه فعلٌ فيه معناه، بل صيغ (للتكثير^(٣)) والمبالغة في مصدره الأصلي، وهو الرَّدُّ والجَوْلَانِ والحثُّ من الجانبين، والرَّمْيُ كذلك، فقليل مثلاً رَدٌّ تَزْدَادًا والفعل^(٤) الذي مَعَهُ ليس فيه معناه، بخلاف بقية المصادر، وهذا كثير الاستعمال، يكاد أن يكون قياساً^(٥). وأما التَّفْعَالُ بالكسر نحو التَّبَيَانِ والتَّلْقَاءِ فشاذٌّ^(٦). قال النظام: (ولم يجيء^(٧) غيرها^(٨)) بل قال غيره: (إنَّ ما جاء من ذلك ليس بمصدر لكنه بمنزلة اسم المصدر^(٩)) ثم ذكر المصنَّف المصدر الميمي على حدِّته فقال: (ويجيءُ المصدرُ من الثلاثي المجرد أيضاً) متعدياً أو لازماً (على مَفْعَلٍ) بفتح العين (قياساً مطرداً) سواء كان فِعْلُهُ المضارعُ مضمومٌ العين أو مكسورها أو مفتوحها (كَمَقْتَلٍ وَمَضْرِبٍ) وَمَوْجَلٍ وَمَوْتَى، ونحو مَرَجِعٍ بالكسر شاذّاً إلا^(١٠) فيما فاؤه فقط معتلة، وسقطت من مضارعه الواوي كَمَوْضِعٍ من يَضَعُ ومَيْسِرٍ من يَسِيرُ، فإنه بكسر العين، وأما مَيْسِرَةٌ فسماعي.

(١) الشُّعْرِيَّة: الرِّغْدَةُ وَأَشْعَرَأُ الجليد. لسان العرب (قشعر) ١١/١٧٤.

(٢) في الأصل: التَّفَاعُلُ. وأثبت ما ورد في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٤١/٤ - وشرح الشافية للرزني ١٦٧/١.

(٤) مجموعة الشافية ٦٩/١ - وشرح الشافية للرزني ١٦٧/١. (قال الكوفيون. إنَّ التَّفْعَالِ

أصله التَّفْعِيلُ الذي يفيد التَّكْثِيرَ قَلِبَتْ يَأُوهُ الْفَاءُ، فَاصلُ التَّكْرَارِ التَّكْرِيرُ)...

(٥) جاء قياسياً في (١).

(٦) قال سيبويه: «وأما التَّبَيَانِ فليس على شيء من الفعل، لحقته الزيادة، ولكنه بُني هذا البناء،

فلحقته الزيادة كما لحقت الرثمان وهو من الثلاثة وليس من باب التفعّل، ولو كان أصلها من

ذلك فتحوا التاء، فإنما هي بَيِّنَتْ، كالغارة من أَعَزَّتْ، والتَّيَاتِ من أُنَيْتْ». كتاب سيبويه

٤٨/٤ وشرح الشافية للرزني ١٦٧/١ والأصول في النحو ١٣٦/٣ والمفصل ص ٢٢٢.

(٧) جاء تجيئ في (١).

(٨) مجموعة الشافية ٦٦/١ - وشرح الشافية للرزني ١٦٧/١.

(٩) سقط لكَّه بمنزلة اسم المصدر من (١).

(١٠) شرح الشافية للرزني ١٧٤/١ وزبدة الأقوال ص ٩٣ (ما كان مضارعاً على يَفْعَلُ، فإن

كانت فاؤه واواً فقياس اسم المصدر منه والزمان والمكان: مَفْعَلٌ كقولك: وَعَدَ

مَوْعِداً أي وَعَدًا).

واشتُكِلَ جعلُ المصدرِ الميميِّ قياساً مع ذكر مَذْخَلٍ في السَّماعيِّ،
وأجيب بأنه ذُكِرَ^(١) لبيان أنه من جملة أبنية المصادر من غير نَظَرٍ إلى أنه
سماعيٌّ أو قياسيٌّ^(٢)، وذُكر هنا لبيان أنه قياسيٌّ، ولم يجيء شيء من
ذلك بضَمِّ العين. (وَأَمَّا مَكْرَمٌ وَمَعُونٌ وَلَا غَيْرُهُمَا) ثابتاً في الفصح^(٣) لا
مصدرأ ولا غيره، لأنه لم يأتِ مَفْعُلٌ^(٤) في^(٥) كلامهم (فنادرانِ حتى
جعلهما الفراء جمعاً^(٦) لِمَكْرَمَةٍ) بمعنى إكراماً (وَمَعُونَةٍ) بمعنى إعانة
استبعاداً لمجيء المصدرِ على مَفْعُلٍ. وَأَمَّا مَهْلُكٌ^(٧) - بالضَّم - مصدر
هَلَكٌ، وَمَيْسَرٌ^(٨) - بالضَّم - بمعنى السَّعة وَمَأْلُكٌ - بالضَّم - بمعنى
الرُّسالة^(٩)، فغيرُ فَصِيحٍ. وإنما لم يجعل مَعُونٌ مما جاء على مفعول
كَمَيْسُورٍ للزوم كثرة التَّغْيِيرِ، وهو حذفُ الواو ونقلُ الحركة، وإذا جُعِلَ
مَفْعَلاً، لا يلزمُ إلَّا التَّنْقُلُ (و) يجيء المصدرُ (من غيره) أي: من غير

(١) جاء ذكر مَفْعُلٍ لبيان في (١).

(٢) ابن جماعة في مجموعة الشافية ١٨١٧/١.

(٣) زبدة الأقوال ص ٩٨ (وليس في الكلام: مَفْعُلٌ سوى مَهْلُكٍ إلَّا مَكْرَمٌ، وَمَعُونٌ، وَمَأْلُكٌ في قوله).

■ لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ قَسَالٍ مَكْرُمٍ
وقول الآخر:

■ بُشِينُ الزَّمِي لَا إِنَّ لَا إِنَّ لَزِمَتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ
وقول الآخر:

* أَبْلِغِ الثُّعْمَانَ عُنِي مَأْلُكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِيَّيْ وَانْتَظَارُ
(٤) جاء مَفْعُلٌ في (١).

(٥) قال سيبويه: «وليس في الكلام مَفْعُلٌ بغير الفاء» الكتاب ٢٧٣/٤ وارتشاف الضرب ٥٠٤/٢.

(٦) معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢ - وشرح الشافية للرضي ١٦٩/١-١٧٠.

(٧) المزهر ١١/٢ (مَهْلُكٌ - مَيْسَرٌ - مَأْلُكٌ) وزبدة الأقوال ص ٩٨.

(٨) البقرة ٢٨٠/٢ (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرِهِ) وجاء في بعض القراءات:
(فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرِهِ) انظر المحتسب ١٤٥/١. (قرأ بها نافعٌ في جماعة من الصحابة).

(٩) لسان العرب (الك) ١٨٣/١.

الثلاثي المجرد، بأنه يكون ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه (على زنة) اسم (المفعول) من ذلك الباب قياساً (كَمْخَرَجَ وَمُسْتَخَرَجَ) بمعنى إخراج واستخراج، وهو يصلح للمفعول والمصدر واسم المكان^(١) والزمان^(٢) (وكذلك^(٣) الباقي) أي: باقي أوزان اسم المفعول كمَدْخَرَجَ ومُسْتَدْخَرَجَ (وأما ما جاء) من المصادر الميمية في الثلاثي المجرد (على مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَغْسُورِ)^(٤) بمعنى اليسر والعسر من يَسَرَ وعَسَرَ - بالضَّم - (و) مثل (الْمَجْلُودِ) بمعنى الجلد والجَلْدَة^(٥)، وهما الصبر (والمَقْتُونِ) بمعنى الفتنة كما في قوله تعالى ﴿يَأْتِيَكُمُ الْمَقْتُونُ﴾^(٦) إذا لم تجعل الباء^(٧) زائدة (فقليل) ما جاء من مصادر الثلاثي على (فاعلة كالعافية) بمعنى المُعَاوَاة (والعاقبة) من عَقَبَ^(٨) فلان مكان أبيه، (والباقية)^(٩) بمعنى البقاء (والكاذبة)^(١٠) بمعنى الكذب (أقل) مما جاء على مَفْعُولٍ، وَعَظَفَ على قوله فَتَنَحَوْا أكرمَ قوله (وَنَحَوْا دَخَرَجَ) مما هو رباعي مجرد أو مُلْحَقٌ به يجيء مصدره قياساً (على دَخَرَجَة)^(١١) وغالباً

(١) جاء الزمان والمكان في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٩٥/٤ والأصول في النحو ١٤٩/٣-١٥٠.

(٣) في شرح الشافية (وكذا الباقي).

(٤) خالف سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان، أي الزمان الذي يُوسرُ فيه ويُعسرُ فيه. وشرح الشافية للرضي ١٧٤/١-١٧٥.

(٥) جاء الضرب في (١).

(٦) القلم ٦/٦٨.

(٧) قال ابن هشام: (وهو رأي أبو الحسن الأخفش، وإذا جعلت الباء زائدة فهو اسم مفعول، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه) مغني اللبيب ص ١٤٨.

(٨) لسان العرب (عقب) ٣٠٠/٩.

(٩) قال تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ الحاقة ٨/٦٩. أي: من بقاء. انظر معاني القرآن للقرآء ١٨٠/٣.

(١٠) قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾ الواقعة ٢/٥٢. فالكاذبة هاهنا مصدر مثل: العاقبة والعافية انظر معاني القرآن للقرآء ١٢١/٣ والكامل ص ١٥٦ وشرح الشافية للرضي ١٧٥/١.

(١١) كتاب سيبويه ٨٥/٤ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٦/٤ وشرح الرضي ١٧٨/١.

على (يُخْرَجُ) ^(١) بالكسر) والمُلْحَق به نحو جَلَبَبَ جَلْبَبَةً وَجَلَبَبَا (وَنَحْوُ زَلَزَل) مما هو مضاعف الرباعي، يجيء مصدره قياساً (على زَلَزَلَةٍ وعلى زَلَزَالٍ بالكسر) وهو الأنصح، لأنه الأصل (والفتح) لثقل المضاعف.

(والمرة من الثلاثي ^(٢) المجرد) المشتق (مما) أي: من مصدر (لا تاء فيه على فَعْلَةٍ) بفتح الفاء قياساً: (نحو ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ، وبكسر الفاء) يكون (لِلنُّوعِ) أي: الهيئة التي يكون عليها فاعلُ الفعل من حيث أنه فاعلُ له (نحو ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ) في قولك: ضربتُ ضربةً زيد، وقتلتُ قتلةً عمرو، تريد أنك كنت على هيئة ضاربية زيد، وقاتلية عمرو، سواء كان لمصدر ذلك في الأصل فعلاً كما مثل أم ^(٣) لا كسغلةٍ وخَرْجَةٍ (وما عداها) أي: الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره مما هو ثلاثي مجرد أو مزيد فيه * أو رباعي مجرد أو مزيد فيه وفيها التاء ^(٤) * . (ف) المرة والنوع منها (على المصدر المُستعمل) لها والفارق ^(٥) بين إرادتهما وإرادة المصدر المُطلق القرائن اللفظية أو ^(٦) المعنوية نحو إجابة واستجابة ونشدة وذخرجة وجلبة ^(٧) وطمأنينة، فنقول في نشدة مثلاً نشدتُ نشدةً واحدةً في المرة، ونشدةً حسنةً في النوع. (فإن لم يكن ^(٨)) في المصدر المُستعمل (تاء) وأردنهما (زدتها) فيه وهو بحاله نحو إكرامة وانطلاقه واحرنجامة، والفارق بينهما القرائن أيضاً. نعم إن كان للفعل مصدران، وأحدهما قياسي، فالمرة

(١) لسان العرب (إخراج) ٢٩٩/٤: دَخَرَ الشيءَ دَخْرَجَةً وَدَخْرَجاً فَتَدَخَّرَجَ أي تَتَابَعَ فِي حُدُورِهِ.
(٢) كتاب سيبويه ٤٥٤٤/٤ - وأدب الكاتب ص ٥٣٨ - والأصول في النحو ١١٠/٣ - وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٠/٤ - ٢٢٤١ - وشرح الرضوي ١٧٩/١ - ١٨٠ - وارتشاف الضرب ٤٩٣-٤٩٢/٢.

(٣) جاء على الهامش التعليق الآتي: «قوله «أم لا» أي سواء كان على قتل كالأول أو فُعال كالثاني أو فعول كالثالث، فالمرة على فَعْلَةٍ، والهيئة على فَعْلَةٍ تقريراً..»

(٤) ما بين التجمتين ساقط من الأصل. ونقلته من (١).

(٥) جاء والفرق في (١).

(٦) جاء وفي (١).

(٧) جاء وجَلَسَةٌ في (١).

(٨) في الأصل: تكن.

والتَّوَعُّ على القياسي دون الآخر، فتقول: دَخَرَجَ دَخَرَجَةً واحدة^(١) أو حسنة دون دِخْرَاجَةٍ. (وَأَتَيْنَتْهُ إِثْيَانَةٌ وَلَقِينَتْهُ لِقَاءَةً شاذًّا)؛ لأنَّهما من ثلاثي مجرَّد لا تاء في مصدره وهو إِثْيَانٌ وَلِقَاءٌ، فالقياسُ أَتَيْتُهُ وَلَقَيْتُهُ^(٢).

(أسماء الزَّمان والمكان) هي الأسماء الموضوعة لهما باعتبار وقوع الفعل فيهما مُطْلَقًا، فَمَخْرَجٌ معناه زمانٌ أو مكانٌ الخروج المطلق، ومن ثَمَّة^(٣) لم يعملوها في مفعولٍ ولا ظرفٍ، فلا يقال: مَقْتَلٌ زيدًا، ولا مَخْرَجٌ^(٤) اليوم لثلاثا يخرج من الإطلاق إلى التقييد، وتأولوا قول التابغة^(٥):

■ كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ دُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ^(٦)

بأنَّ المضاف محذوف، والمَجَرُّ مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل، ناصبٌ ذيولها. والتقدير: كأنَّ مكانَ جرِّ الرَّامِسَاتِ^(٧). أي: الرِّيح التي تثير التراب، وتدفع الآثار ذيولها عليه من الرَّمْسِ، وهو الدَّفَن، قضيمٌ^(٨)، وهو رَقٌّ يكتب فيه، ونَمَقَّتُهُ^(٩) أي: زينتَه، وامرأةٌ صَنَاعُ اليدين، أي: حاذقةٌ ماهرةٌ بعملها.

ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جَرَّت فيه الرِّيحُ، بالرقِّ الذي

(١) سقط أو حسنة من (ل).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٥ «ونحو إِيْثَانَةٌ قَلِيلٌ، والاطَّرَادُ على فَعْلَةٍ». وزبدة الأقوال ص ٨١.

(٣) جاء ثَمَّةٌ في (ل).

(٤) جاء ولا مخرجُ اليوم لثلاثا يخرج في (ل).

(٥) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع، يُكنى أبا أمامة، اشتهر بفرنَّ الاعتذاريات. عدَّة ابن سلام من شعراء الطبقة الأولى من الجاهليين. الشعر والشعراء ص ٨٧ ونزهة الألباء ص ١٥١ ومعجم الشعراء ص ٢٦٦.

(٦) من [الطويل]: والمفصل ص ٢٣٩، وشرح المفصل ١١٠/٦ وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ولسان العرب (نمق) ٢٩٤/١٤، وديوانه ص ٤٣.

(٧) لسان العرب (رمس) ٣١٤/٥.

(٨) لسان العرب (تضم) ٢٠٩/١١.

(٩) لسان العرب (نمق) ٢٩٤/١٤.

رَئِيتُهُ الصَّوَانُعُ بِالْكَتَابَةِ أَوْ النَّقْشِ وَإِنَّمَا صُيِّرَ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ الْمَجْرَّ لَوْ كَانَ مُصَدَّرًا وَلَمْ يُقَدَّرْ مُضَافٌ مَحذُوفٌ، لَمْ يَسْتَقِمْ حَمْلُ قَضِيمٍ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ اسْمَ مَكَانٍ، لَمْ يَكُنْ لِنَصْبِ ذِيُولِهَا وَجْهٌ - لَمَّا مَرَّ^(١).

وإذا عرفت حقيقة أسماء الزمان والمكان، فنقول في هيئاتها أنها (مما مضارعه^(٢)) مفتوح العين أو مضمومها) نحو يَشْرَبُ و^(٣) يَقْتُلُ (ومن المنقوص) ولو مكسور العين نحو يرمي، أو لفيماً نحو بقي ويطوي ويأوي (على مَفْعَل) بفتح العين (نحو مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَزْمَى) وموتى (ومن مكسورها^(٤)) نحو يضربُ (و) من (المثال^(٥)) وهو معتلُ الفاء فقط - كما مرَّ! ولو غير مكسورها نحو يَعْدُ وَيَصْنَعُ (على مَفْعِلٍ) بكسرها نحو (مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ) وموضع، وجاء في المثال الفتح شاذاً نحو (مَوْزَنٍ وَمَوْجَلٍ) (وجاء المَنْسِكُ^(٦)) لمكان ذبح النسك (والمَنْبِتِ وَالْمَجْزُرُ^(٧)) لمكان جزر الإبل (والمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ^(٨)) لوسط الرأس، وهو مكان فرق الشعر (والمَسْقُطُ^(٩)) لمكان سقوط الرأس وغيره (والمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ^(١٠)) لمكان الرفق ضد العنف (والمَسْجِدُ^(١١)) للبيت المبنى للعبادة سُجِدَ فيه أو لا (والمَنْجَرُ^(١٢)) لثقب الأنف من التّخير للصوت بالأنف، بالكسر في

(١) سقط لما مَرَّ من (١).

(٢) كتاب سيبويه ٩٠-٨٩/٤ وأدب الكاتب ص ٥٥٢-٥٥٣ والأصول في النحو ١٤١/٣-١٤٢ وشرح المفصل ١٠٧/٦.

(٣) جاء أو في (١).

(٤) كتاب سيبويه ٨٧/٤ وأدب الكاتب ص ٥٥٢ والأصول في النحو ١٤١/٣.

(٥) كتاب سيبويه ٩٢/٤ والأصول في النحو ١٤٦-١٤٧ وشرح المفصل ١٠٨/٦.

(٦) لسان العرب (نسك) ١٢٧/١٤.

(٧) لسان العرب (جزر) ٢٧١/٢.

(٨) لسان العرب (فَرْق) ٢٤٤/١٠.

(٩) لسان العرب (سقط) ٢٩٣/٦.

(١٠) لسان العرب (رفق) ٢٧٤/٥١.

(١١) لسان العرب (سجد) ١٧٥/٦.

(١٢) لسان العرب (نخر) ٨٢/١٤.

الجميع. والقياسُ الفتحُ، لأنَّ مضارعَها مضمومُ العينِ إلَّا المَجْزُرُ فمفتوحُها. قيل^(١): وفي ذكرهم المَسْجِدَ نظر، لأنَّهم إن أرادوا به البيتَ المَبْنِيَّ للعبادة كما مرَّ فليس ممَّا نحن فيه، لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه، أو محل السَّجود، فهو بالفتح فقط على القياس.

ويُجاب باختيار الأوَّل وشذوذ الكسر في المَسْجِدَ بعد وقوع الفعل فيه لا قبله. وروي الفتحُ في المَنْسَكِ والمَطْلَعِ والمَسْكَنِ والمَفْرَقِ والمَسْجِدِ. وقال الفراء: «الفتح في الجميع جائز، وإن لم نسمعه»^(٢)، والأوزان كلها بفتح الميم. (وَأَمَّا مِنْخَرٌ) بكسرتين (فَقَزَعٌ) على مَنْخَرٍ - بفتح الميم وكسر الخاء - (كَمِئْتِن) - بكسرتين - فإنه فرْعٌ على مُئْتِنٍ، بضم الميم وكسر التاء، من تُئِنَ^(٣) الشيءُ وأُتِنَ (وَلَا غَيْرُهُمَا)^(٤) ثابتاً، وإنما جُعِلَا فرعين؛ لأنَّ مِفْعِلاً بكسرتين غيرُ موجودٍ في كلامهم، كما أنَّه بضمَّتَيْن كذلك (ونحو المَظِنَّةِ)^(٥) - كسراً - للمكان الذي يُظَنُّ كون الشيء فيه (والمَقْبَرَةِ)^(٦) فتحاً وضماً) للمكان الذي يقبر فيه مما كان على مَفْعِلٍ^(٧) ودخلته تاء التانيث للمبالغة^(٨) أو لإرادة البقعة. (ليس بقياس) بل مقصورٌ على السَّماع؛ لأنَّ القياسَ عدمُ دخولها؛ ولأنَّ القياسَ في نحو المَظِنَّةِ ونحو المَقْبَرَةِ ضمّاً؛

(١) قال سيبويه: «وَأَمَّا المَسْجِدُ، فإنه اسمٌ للبيت، ولستَ تريدُ به موضعَ السَّجودِ وموضعَ جبهتك ولو أدركتَ ذلك لقلت: مَسْجِدٌ». الكتاب ٩٠/٤ والأصول في التَّحْوِ ١٤٣/٣ وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢ (هذه الألفاظ إن أُريدَ بها الموضعُ كَسِرَتْ، وإن أُريدَ بها المصدرُ فَتَحَتْ وقد سَمِعَ في بعضها الفتح مع إرادة الموضع مثل: مَسْكَنٌ ومَسْجِدٌ ومَطْلَعٌ، فأجاز في جميعها الفتح لذلك وإن لم يُسمع). وأدب الكاتب ص ٥٥٣ والمزهر ٩٧/٢ وشرح الشافية الكافية ٢٢٤٦/٤-٢٢٤٧.

(٣) لسان العرب (نقن) ٣٦/١٤.

(٤) كتاب سيبويه ٢٧٣/٤ وأدب الكاتب ٥٥٦-٥٥٥ والأصول في التَّحْوِ ٢٠٨/٣ والخصائص ١٤٣/٢ والممتع ٧٨-٧٧/١.

(٥) لسان العرب (ظنن) ٢٧٢/٨.

(٦) لسان العرب (قبر) ٩/١١.

(٧) جاء مَفْعَلٌ في (١).

(٨) المفصل ص ٢٣٨.

الفتح، لأن مضارعهما مضموم^(١). لكن قيل^(٢): إنما يكون الضم غير قياس لو أريد باللفظ مكان الفعل، وليس كذلك، بل المراد به المكان المخصوص، إذا المراد بالمقبرة بالضم. بل قيل^(٣): وبالفتح أيضاً المكان الذي من شأنه أن يُقبر فيه، أي: المهيأ لذلك، لا مكان الفعل، وكذا المشرقة، الموضع^(٤) الذي تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك، ويُجاب بأنه وإن أريد المخصوص، فالضم غير قياس^(٥) لكن بعد وقوع الفعل لا قبله. ونحو المزالة^(٦) بالكسر على غير القياس من حيث إدخال التاء^(٧). وإن كان على القياس من حيث^(٨) حركة^(٩) العين.

فهذه هيئات أسماء الزمان والمكان من الثلاثي المجرد. (و) أما (ماعداء) من الرباعي مجرداً أو مزيداً فيه. والثلاثي المزيد فيه (فعلى لفظ) اسم (المفعول) من ذلك الباب - كما مر - كما في المصدر^(١٠) كمدخرج ومخرج؛ لأن لفظ اسم المفعول أخف لفتح قبل الآخر؛ ولأنه مفعول فيه في المعنى، فكان لفظ المفعول له^(١١) أقيس.

(١) ظنَّ يظُنَّ - قَبَر يَقْبُرُ. فالقياسُ الفتح: مَقْبَرَة - مَظَلَّة.

(٢) شرح الجاربردي في مجموعة الشافية ٧٢/١.

(٣) جاء في شرح الجاربردي ٧٣/١: «وذكر في شرح الهادي أن ما جاء على مفعلة بالضم، يُراد بها أنها موضوعة لذلك، ومُتَّخَذَةٌ له، فإذا قالوا: المَقْبَرَة بالفتح أرادوا مكان الفعل، وإذا ضَمُّوا أرادوا البُقعة التي من شأنها أن يُقْبَر فيها. أي التي هي مُتَّخَذَةٌ لذلك»..

(٤) لسان العرب (شرق) ٩٥/٧.

(٥) سقط لكن من (١).

(٦) لسان العرب (زلل) ٧٢/٦.

(٧) دخول التاء لإرادة البقعة أو للمبالغة.

(٨) سقط من الأصل ما بين التَّجْمِتين أو أثبتة نقلاً من (١).

(٩) زَلَّ يَزِلُّ، فالقياسُ مَفْعِل.

(١٠) قال سيبويه: «فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى؛ لأنَّ المصدرَ مفعولٌ، والمكانَ مفعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يَضِمُّون المفعول»

الكتاب ٩٥/٤ وشرح الشافية للرضي ١٨٦/١.

(١١) جاء فكان لفظ المفعول ليس أقيس في (١).

واعلم أنَّ العربَ قد بَنَت مَفْعَلَةً^(١) من الثلاثيِّ إذا أرادت تكثيرَ الشيءِ بالمكانِ، فقالوا: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَهْدَابَةٌ ومَبْطَحَةٌ ومَقْتَاةٌ أي؛ كثيرةُ السَّباعِ والأسدِ والذَّئابِ والبطيخِ والقِثَاءِ. وأمَّا غيرُ الثلاثيِّ كَتَغْلَبَ وعُصْفُورٌ، فلا يُبْنَى منه ذلك للثقل. بل يقال: كثيرة الثَّغْلِبِ والعصفور.

(الآلة) للفعل الثلاثي، وهي اسمٌ لما يُستعان به في الفعل المشتقة^(٢) هي منه. تجيء (على مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ^(٣)) بكسر أوله. والأصلُ في الآلة مِفْعَالٌ، والآخِران منقوصان منه (كالمِخْلَبِ^(٤)) والمِفْتَاحِ والمِخْسَحَةِ) لما يُستعان به في الحَلْبِ والفَتْحِ والكَسْحِ. والأوزان الثلاثة قياسيةَّة لا من حيثُ أنَّه يجوزُ أن يُشْتَقَّ كلُّ منها من أي: فِعْلٍ اتَّفَقَ وإن لم يُسمع، بل من حيث أن كلاً منها، إن وَرَدَ به السَّماعُ في فِعْلٍ أمكن أن يُطْلَقَ هو على كل ما يمكن أن يُستعان به في ذلك الفعل، كالمِفْتَاحِ؛ فإنَّ كلَّ ما يمكن أن يُفتح به الباب يسمَّى مفتاحاً، وإن لم يكن الآلة المعروفةً بذلك. (وَنَحْوُ المُسْعَطِ^(٥)) لما يُجعل فيه السَّعُوطُ، وهو دواءٌ يصبُّ في الأنفِ (والمُنْخَلِ^(٦)) لما يُنْخَلُ به (والمُدْقُ^(٧)) لما يُدْقُ (والمُذْهِنِ^(٨)) لما يُجعل فيه الدُّهْنُ (والمُخْخِلَةِ^(٩)) لما يُجعل في الكُحْلِ (والمُخْرُضَةِ^(١٠)) لما يُجعل فيه الأَسنان^(١١) مما ضَمَّ أوله وثالثه (ليس بقياس) إذ القياسُ كسرُ أولها

(١) زبدة الأقوال ص ١٠٢ وشرح الشافية للرزسي ١٨٨/١-١٨٩ وارتشاف الضرب ٥٠٦/٢-٥٠٧.

(٢) المفصل ص ٢٣٩: (اسمٌ ما يُعالَج به وُنقَل).

(٣) كتاب سيبويه ٩٤-٩٥/٤ والأصول في النحو ١٥١/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٩/٤.

(٤) في الأصل (كمِخْلَبٍ ومِفْتَاحٍ ومِخْسَحَةٍ) وأوردت نصَّ المتن.

(٥) لسان العرب (سعط) ٢٦٧/٦.

(٦) لسان العرب (نخل) ٨٥/١٤.

(٧) لسان العرب (دق) ٤٣٣/٤.

(٨) لسان العرب (دهن) ٤٣٣/٤.

(٩) لسان العرب (كحل) ٤٠/١٢.

(١٠) لسان العرب (حرض) ١٢٧/٣.

(١١) لسان العرب (شفن).

وفتحُ ثالثها؛ ولأنها ليست لذلك باعتبار الاستعانة بها في ذلك الفعل، بل
لآلات مخصوصة: ولهذا قال سيويه^(١):

«لم يذهبوا بها مذهب الفعل؛ لأن الجاري على الفعل لا يختص بآلة
مخصوصة، وهذه مخصوصة، فلا يقال: مُذهِنٌ إِلَّا لِلآلَةِ التي جُعِلَتْ
لِلدَّهْنِ، ولو جُعِلَ الدَّهْنُ في وعاءٍ غيرها، لم يُسمَّ الوعاءُ دُذهِنَ، بخلاف
المِخلَب والمفتاح ونحوهما - كما مرَّ».

والمِخْرَضَةُ^(٢)، لم يذكرها سيويه، لأنها عنده بكسر أولها وفتح
ثالثها، وعليه اقتصر الجوهري^(٣) وغيره. وقد روي مِطْهَرَةٌ ومِرْقَاةٌ ومِسْقَاةٌ
بالكسر والفتح، فقل: مَنْ كَسَرَهَا شَبَّهَهَا بِالآلَةِ، وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا لِمَا
يُجْعَلُ فِيهِ الشَّيْءُ، قال السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي: «وتحقيقه أنَّ لها اعتبارين؛ أحدهما
أنَّها أَمَكْنَةٌ، فَإِنَّ السَّلْمَ مكان الرِّقْيِ، من حيث أنَّ الرِّقْيَ فِيهِ، والآخر: أنَّها
آلَاتٌ؛ لِأَنَّ السَّلْمَ آلَةُ الرِّقْيِ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْأَوَّلِ فَتَحَ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الثَّانِي
كَسَرَ، فَاَلْمَكْسُورُ وَالْمَفْتُوحُ إِنَّمَا يَقَالَانِ لشيءٍ واحدٍ، لَكِنَّ النَّظَرَ مُخْتَلَفٌ»^(٤).



(١) كتاب سيويه ٩١/٤.

(٢) المفصل ص ٢٤٠.

(٣) تاج اللغة: (حروض) ١٠٧٠/٣ وشرح الشافية للرَّضِي ١٨٧/١.

(٤) قاله ابن جماعة في مجموعة الشافية ٤٩/١.

باب المَصْفَر

هو الاسم (المزيد فيه) شيء مما يأتي (ليدل على تقليل) إما لحقارة ما قد يُتَوَهَم عِظَمُهُ، مُبْهَمًا كَانَ سَبَبُهَا كَرَجَلٍ وَعُمَيْرٌ، أَوْ مُعَيَّنًا كَهَوْنِلِم^(١) وَزُوْنِهْدُ، وَإِمَّا لِتَقْلِيلِ مَا قَدْ يُتَوَهَم كَثْرَتُهُ كَدُرْنِهْمَات وَدُنْيِيْرَات، وَإِمَّا لِتَقْرِيْبِ مَا قَدْ يُتَوَهَم بُعْدُهُ كَجَنَّتْكَ قُبَيْلَ الشَّهْرِ^(٢) - وسيأتي تحقيق ذلك - وهو من خواص الأسماء - كما أشرت إليه آنفاً - ونحو (ها أَحْيِسْنَهُ) غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ الَّذِي وُصِفَ بِالْحُسْنِ - كما سيأتي - . وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِمَا ذَكَرَ أَعْمٌ مِنْ تَعْرِيفِهِ بِأَنَّهُ اسْمٌ ضَمُّ أَوَّلِهِ وَزَيْدٌ فِيهِ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءٌ لَشُمُولِهِ نَحْوَ (ذِيًا وَقِيًا)، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ غَيْرُ يَاءٍ - كما سيأتي بَيَانُهُ - . لَكِنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣) :

* وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٤)

(١) تصغيره من جهة قَلَّةِ عِلْمِهِ وَزَهْدِهِ.

(٢) شرح المفصل ١١٣/٥ وارتشاف الضرب ٣٥١/١ والمقرب ٨٠/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٩/٥.

(٣) لبید بن ربیعہ، وقد سبق ترجمته ص ٥٤.

(٤) [من الطويل]: الأمالي الشجرية ٢٥/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٩/١ وشرح المفصل ١١٤/٥ وشرح الشافية للرضي ١٩١/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٩/٥ وخزانة الأدب ١٥٩/٦ وشرح ديوان لبید ص ٢٠٦. (موضع الاستشهاد): في قوله دويهية؛ فإن الكوفيين احتجوا بها على أن التّصغير قد يأتي للتعظيم. فإن دويهية تصغير داهية، والمراد بها الموت. والمعنى: دويهية عظيمة.

فصغّر الداهية، والمراد بها الموت^(١)، وأُي داهية أكبر منه. ولا تصغّر الشفقة كما بُني.

وأجيب عن الأول: بأن الداهية^(٢) إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، وبأن المراد، أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام. وعن الثاني، بأن الشفقة لا تنافي التقليل. والاسم الذي يراد تصغيره، إما أن يكون متمكناً أو غير متمكن (فالمتمكن^(٣) يضمّ أوله) لأنّ المصغّر فرع المكبر، ودالّ عليه كالفعل المبني للمفعول مع المبني للفاعل فضمّ مثله (ويفتح ثانيه)؛ لأنّ ضمّ أوله غير كافٍ في تمييز المصغّر عن المكبر لجواز كون أول المكبر مضموماً، ففتح ثانيه ليحصل تمييز قريب، واختاروا الفتح، لأنه أخفّ من غيره. (وبعدهما) أي: ويُزاد بعد ضمّ أوله وفتح ثانيه (ياء)؛ لأنّهما غير كافيين في ذلك أيضاً لجواز كون المكبر كذلك كصرّد لطائر، فزيدت الياء ليحصل التمييز الكامل. واختاروا زيادة الياء لأنّها أخفّ من الواو، ولم يزدوا الألف وإن كانت أخفّ منها، لأنّها زيدت للجمع في نحو دراهم، ولم يعكسوا؛ لأنّ الجمع أثقل من المصغّر، فأعطي الأخفّ، وزيدت ثالثة كما قلب الثالث في الفعل المبني للمفعول ياء إذا كان حرف لين كدعي وأقيم، ولأنّها لو زيدت أوله التيس بالمضارع في بعض المواضع، أو ثانيه انقلب واواً، أو آخره التيس ياء الإضافة فتعيّن أن يكون^(٤) ثالثة في الثلاثي فكذا في غيره (سакفة) لثلاث تنقلب ألفاً لو زيدت متحركة، وقوله يضمّ أوله ويُفتح ثانيه؛ أي: إذا لم يكن المكبر كذلك، أو يقال الضمة والفتحة في المصغّر غيرهما في المكبر كما قيل في فُلُك مفرداً^(٥) وجمعاً (ويكسر ما بعدها) أي: الياء (في) ذي (الأربعة) الأصلي أو المزيد فيه كدُرَيْهِمْ ومُكَيَّرِم في دِرْهَمٍ ومُكْرَمٍ، لأنّ حقّ هذه الياء أن يُكسّر ما قبلها لتصير

(١) الداهية: الأمر المُفَكِّرُ العظيم، لسان العرب (دها) ٤/٤٣٥.

(٢) خزانة الأدب ٢/٥٣٦.

(٣) الأصول في النحو ٣/٣٦ - وشرح الكافية الشافية ٣/١٨٩٢-١٨٩٣.

(٤) جاء تكون في (١).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٥/٩٣.

مدة حقيقية؛ لأنها ساكنة أبداً، إلا أنه لما فُتح ما قبلها كُسِرَ ما بعدها طلباً للتعادل ولمناسبة الكسرة لها، وإنما لم يكسر ما بعدها في الثلاثي لأن ما بعدها حينئذ حرف^(١) إعراب يتغير بالعوامل فلا يكسر بكسرة لازمة (إلا في) أربع^(٢) ذي (تاء التانيث والفي التانيث) المقصورة^(٣) والممدودة. وفي نسخة وألفيه (والالف والنون المشبهتين بهما) في أنهما في بناء * يخص المذكر كما أن تينك في بناء^(٤) * يخص المؤنث، وفي أنهما لا تلحقهما التاء^(٥)، وذلك إذا وقعت رابعة (والف أفعال جمعاً) وذلك كطلحة وحبلَى وخمراء وسكران وأجمال، فإن ما بعد الياء لا يُكسر فيهما بل يبقى مفتوحاً فيقال: طَلِيحَة وحَبْلَى وخَمِيرَاء وسُكْرَان وأَجِمَال قضاء لحق تاء التانيث من وجوب فتح ما قبلها للخفض ومحافظة على بقاء الألفات بحالها، بخلاف ما إذا وقعت الثلاثة الأولى خامسة كدحرجة وجحججى وخنفساء وزعفران علماً، وبخلاف ألفي غير التانيث كمغزى وكساء فيمن صرفهما، وبخلاف الألف والنون إذا لم يشبها ألفي التانيث كسرحان وسلطان وشيطان، فيقال فيها: دُخَيْرَجَة وجُحِينَجِب وخُنْفِيسَاء ورُعِينِيران ومُعِيرَ وكُسَيَّ وسُرِيحِين وسُلَيْطِين وشُيَيْطِين بكسر ما بعد الياء ولو تقديرأ كما في كُسَيَّ، وبخلاف ألف أفعال غير جمع كأعشار^(٦)، فيقال فيه: أعِشِير بالكسر، يقال: بُزْمَة أعْشَارُ، إذا كانت البرمة^(٧)، وهي القِدْرُ من الحجر متكسرة قطعاً. ويقال: الأعشارُ لقوادم ريش الطائر. قاله الجوهري^(٨). وفي قوله كغيره^(٩) «وألفي التانيث» تغليب

(١) شرح الشافية للرضي ١٩٣/١.

(٢) بعض النسخة خمس، كما في توضيح المقاصد والمسالك ١٠٢/٥.

(٣) كتاب سيبويه ٤١٩٤١٨/٣ والأصول في النحو ٣٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٩٣/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٨/٥.

(٤) سقطت ما بين التجمتين من (١).

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٣٥/١.

(٦) جاء في الأصل: كأشعار. والصحيح ما أثبت نقلاً عن (١).

(٧) لسان العرب (يوم) ٣٩٢/١.

(٨) تاج اللغة وصحاح العربية (يوم) و(عشر) ٧٤٨/١.

(٩) المنصف في التصريف ١٥٥/١.

على مذهب غير الجمهور، لأنَّ علامة التَّأْنِيثِ في الممدودةِ عندهُ «الهمزةُ لا الألفُ؛ لأنَّ أصلَ حمراءَ مثلاً حَمَرَى بِالْف مقصورة زيدت قبلها ألف أخرى للمدِّ والبناء، فَقُلَيْتُ الثَّانِيَةُ همزةٌ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة (ولا يُزَاد) ما يقع فيه التَّصْغِير (على أربعة) من الأصول، يعني لا يُصَغَّر على الأَفْصَح إلَّا الثلاثيُّ والرُّباعيُّ^(١)».

وأما غير الأصول، فَيُصَغَّر وإنَّ زاد على أربعة كعَصِيفِير وقُنَيْدِيل في عصفور وقنديل؛ لأنَّ الزَّائِدَ كالمعدوم (فلذلك) الذي قلنا من أنَّه يضمُّ الأوَّل ويفتحُ الثاني، وَيَزَادُ بعدهما ياء ساكنة، وَيُكْسَرُ ما بعدها من الرُّباعيِّ إلَّا ما استثنى، ولا يُزَاد على الرُّباعيِّ (لم يجيء في غيرها) أي: غير الصور المستثناة (إلَّا) ثلاثة أمثلة (فُعَيْلٌ) في الثلاثيِّ كفُلَيْس (وَفُعَيْلٌ) في الرُّباعيِّ بلا مدَّة قبل آخره كدُرَيْهِم (وَفُعَيْعِيلٌ)^(٢) فيه بها كدُنَيْبِير. والنَّظَر في الثلاثة هنا إلى مجرد العدد مع ضمِّ الأوَّل وفتح الثاني وزيادة ياء بعدها، لا إلى الحروفِ الأصول والزوائد^(٣)، إلَّا لقالوا^(٤) في مُكَيِّرِم فُعَيْعِيل لا مُفَيْعِيل، وللدلالة على ذلك، كزروا العين فيها دون اللَّام مع أنَّ عادَتهم تكرير اللَّام لمعرفة الأوزان، وكان الأوَّلَى أن يقولَ بَدَل «غَيْرها» غيرَ أَفْعَالٍ جمعاً، إذ لا يخرجُ عن الثلاثة ما فيه تاء تأنيث أو ألفه أو ألف ونون لرجوع فُعَيْلَة وفُعَيْلَى وفُعَيْلان وفُعَيْلاء إلى فُعَيْل كرجوع فُعَيْلاء وفُعَيْلان إلى مُفَيْعِيل. ولِمَا أفهمَ كلامُهُ أنَّ الخماسيَّ لا يُصَغَّر مع أنَّه يُصَغَّر على ضَعْفٍ، بيَّنَه بقوله:

(وَإِذَا صُغِّرَ الْخَمَاسِيَّ عَلَى ضَعْفِهِ)، وندوره لثقله بلا تصغير، وبتصغيره يزدادُ الثِّقَل، ولاقتضائه حذف حرفٍ أصليٍّ (فَالأَوَّلَى حَذْفُ الْخَامِسِ)^(٥) منه كما في جمع التَّكْسِير؛ لأنَّ الثَّقَلَ نَسْأُ منه، فيقال في

(١) شرح الشافية للرَّضِي ٢٠٢/١.

(٢) كتاب سيبويه ٤١٦-٤١٥/٣ والأصول في النحو ٣٦/٣ وشرح المفصل ١١٦-١١٥/٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٩١/٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٩٢/٥.

(٤) سقط في من (١).

(٥) المخصص ٩٥/١٧ والمفصل ص ٢٠٢-٢٠٣ وشرح المفصل ١١٦/٦-١١٧.

(خَوَزَنْق^(١)) لقصر بالعراق. (وَجَحْمَرِش) خَوَزِنْ وَجَحَيْر (وقيل) حَذَفُ (ما أشبه الزائد) من حروف سألتمونيها، لفظاً كَخَوَزَنْق، أو مخرجاً، كفرزدق. فيقال في خَوَزَنْق، وَجَحْمَرَش: خَوَزِنْق وَجَحَيْرَش، بحذف النون والميم لأنها من الزوائد، وإن كان نون خَوَزَنْق وميم وَجَحْمَرَش أصليتين، وفي فرزدق فُرَزِنْق، بحذف الدال؛ لأنها^(٢) تشبه التاء التي هي من الزوائد في المخرج (وَسَمِعَ الْأَخْفَش) من يقول في سَفَرْجَل (سُقَيْرِجَل^(٣)) بكسر الجيم من غير حذف شيء.

ثم شرع في بيان كيفية العمل فيما يُراد تصغيره مما غُيِّرَ بقلب أو حذف أو زيادة، فقال: (وَيُرَدُّ) في التَّصْغِيرِ (نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمُؤَقِّظٍ إِلَى أَصْلِهِ لَذَهَابِ الْمُقْتَضِي) للقلب فيها بالتصغير، إذ المقتضي لقلب الواو والياء ألفاً في نحو بابٍ ونابٍ تحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولقلب^(٤) الواو ياءً في نحو ميزان، سكونها وانكسار ما قبلها. ولقلب الياء واواً في نحو مؤقِّظ سكونها بعد ضمة^(٥)، وقد ذهب ذلك بتصغيرها إذ يُقال فيه بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ وَمُؤَيِّزِينَ^(٦) وَمُؤَيِّقِظ.

(بِخِلَافِ) نَحْوِ (قَائِمٍ وَثَرَاثٍ^(٧)) لِلْمَالِ الْمُرُوثِ (وَأَدَدٍ^(٨)) لِقَبِيلَةِ بِالْيَمَنِ، فَلَا يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ، إِذِ الْمُقْتَضِي لِلْقَلْبِ عَيْنٌ^(٩) الْفَعْلِ فِي قَائِمٍ هَمْزَةً،

(١) لسان العرب (خرنق) ٧٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٤٤٩-٤٤٨/٣ والأصول في النحو ٣٩/٣ وشرح المفصل ١١٧/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/١.

(٣) المفصل ص ٢٠٣ - وشرح المفصل ١١٧/٥ - وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/١.

(٤) جاء ولقلب الواو ياءً في (١).

(٥) جاء بعد ضمٍّ في (١).

(٦) جاء مُؤَيِّزِينَ في (١).

(٧) لسان العرب (ورث) ٢٦٦/١٥. (الميراث أصله مؤراث، انقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها والثرأ أصل التاء فيه واو).

(٨) تاج اللغة وصحاح العربية (أدد) ٤٤٠/٢: أدَّر: أبو قبيلة من اليمن وهو أدَدُ بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير وفي لسان العرب (أدد) ٩٤/١ (أَدَد): أبو عدنان، وهو أدُّ بن طانجة بن إلياس بن مضر وشرح الشافية للرضي ٢١٦/١ والأعلام ٢٧٨/١.

(٩) كتاب سيبويه ٤٦٤/٣ - وشرح المفصل ١٢٤/٥.

كونه اسم فاعلٍ من معتلّ العين، ولقلب الواو في ثُراثٍ وفي نحو أدَدِ همزةً كَوْنِ الواوِ مضمومةً أوّل الاسم، وذلك باقٍ بعد تصغيرها، إذ يُقال فيه قُوَيْنِم بالهمزة، وتُرَيْث وأُدَيْد (و) إِنَّمَا (قالوا عَيَّيد) لا عُوَيْد في تصغير عيدٍ مع مشاركته لنحو مِيزَانٍ في ذهابِ المقتضي^(١) بالتصغير (لقولهم) في تكسيره (اعِياد) فرقاً بينه وبين أعوادٍ جمع عودٍ، فحملوا عليه المُصَغَّر؛ لأنّ التَّكْسِيرَ والتَّصْغِيرَ من وادٍ واحدٍ من حيث أنّهما يردّان الأشياء في الأغلب إلى أصولها. وقال الجاربردي: «من حيث أنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم فغيّروا صيغته»^(٢). قال: «ولو قيل ابتداء. وقالوا عَيَّيد فرقاً بينه وبين مُصَغَّر عُوْدٍ لكان مستقيماً أيضاً، وكأنه إِنَّمَا عدل إلى ذلك لبيان جمعه هنا»^(٣).

(فإن كانت) أي: وجدت في حرفٍ ما يُرَادُ تصغيره (مدّة) لا أصل لها (ثانية) أي: واقعة ثانية (فالواو^(٤)) ترد إليها المدّة إن لم تكن واواً، وإلا فلا معنى لرُدّها واواً بل تفتح فقط (نحو ضويرب في ضارب) وفي ضويرب علماً (وضُوَيْرِب في ضَيْرَاب)؛ لأنّهم لمّا اضطرّوا إلى تحريكها، ولم يكن لها أصل تُرَدُّ إليه، وجب قلبها فيما قلنا حرف لين، وكانت الواو أَفْعَدَ، لانضمام^(٥) ما قبلها. والمرادُ بالمدّة حيث أُطْلِقَتْ أحدُ حروف اللين إذا كان ساكناً وحركة ما قبله من جنسه، فالألفُ أبداً مدّة لضرورة انفتاح ما قبلها بخلاف الواو والياء، ثمّ ثنى بما غيّر بالحذف فقال^(٦): (والاسم) المتمكّن حالة كونه (على حرفين) بأن حذف منه شيء، ولم يبق من أصوله إلا

(١) كتاب سيبويه ٤٦٤/٣ - والأصول في النحو ٥٨/٣ - والمفصل ص ٢٠٣ - وشرح الشافية للرّضي ٢١١/١.

(٢) مجموعة الشافية ٨١٨٠/١.

(٣) مجموعة الشافية ٨١٨٠/١.

(٤) قال في الألفية ص ٥٦:

■ الألفُ الثاني المزيّد يُجْعَلُ واواً، كذا ما الأصلُ فيه يُجْهَلُ والتسهيل ص ٢٨٤ - وشرح العمدة ص ٩٤٨ - ونزهة الطرف ص ١١٦.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٢١٧/١٢.

(٦) جاء الحذف في (١).

حرفان، ولم يزد فيه غير هاء التانيث (يُرَدُّ محذوفه) من فاء أو عين أو لام
 ليتمكن بناء فُعِيلٍ^(١) منه (تقول في) تصغير (عِدَّةٍ وَكُلِّ اسْمًا^(٢)) لا فِعْلًا؛
 لأنَّ التصغيرَ من خواصِّ الأسماءِ كما مرَّ. (وَعِدَّةٌ وَأَكِيلٌ) برَدُّ فائهما، لأنَّهما
 من الوعدِ والأكلِ (وفي سِهٍ وَمُنْذُ اسْمًا) لا حرفاً كما مرَّ (سُتَيْهَةٌ وَمُنْئِذٌ)
 برَدُّ عَيْنَيْهِمَا^(٣)؛ إذ أصلُ سِهٍ وهو الأست^(٤)، أي: العجز والدُّبر سَتَه بفتح
 التاء بدليل أستاؤه، وأصلُ مُذْ، مُنْذُ؛ لأنَّ الأصلَ في الاسم أن يكون ثلاثياً،
 ولأنَّه لو لم يكن أصله منذ لم تُضَمَّ ذالُه عند ملاقة السَّاكِنِ نحو مُذْ اليوم،
 بل يُكْسَرُ (وفي دَمٍ وَجِرٍ دَمَيٍّ وَخَرِيخٍ) برَدُّ^(٥) لامهما، إذ أصلُ دم دَمَوُ
 بالتحريك أو دمِيَّ بالإسكان، أو^(٦) التحريك على الخلاف فيه، وأصلُ حِرٍ^(٧)
 وهو الفَرْجُ حَرِخٌ، بدليلٍ أَخْرَاجٍ، والحذفُ في عِدَّةٍ قياسي، وفي البقية غيرُ
 قياسيٍّ (وكذلك بابُ ابنٍ واسمٍ وأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ) مما بقي على حرفين
 مع زيادة غيرِ هاءِ التانيث، ولم يمكن معها بناء فُعِيلٍ، برَدُّ محذوفه، إذ أصلُ
 ابن بَنَوُ بالتحريك، واسمٌ سِمَوُ بكسر أوله، قيل: بَضْمَةٌ، فَحُذِفَ آخرهما
 وعُوَضَ عنه همزة^(٨) الوصلِ بعد إسكانِ فائهما تخفيفاً، فلو صُغِّرا بحالهما،
 ولم يفتح ثانيهما، لم يمكن بناء فُعِيلٍ، أو فُتِّحَ سقطت الهمزة؛ للاستغناء
 عنها، فيبقيان على حرفين، فيجب إسقاطُها ورَدُّ المحذوف. فيقال: بُئِيَّ

(١) كتاب سيبويه ٤٤٩/٣ والمقتضب ٢٣٦-٢٣٥/٢ والأصول في النحو ٥٦٥٤/٣ وشرح

المفصل ١١٨/٥ وشرح ابن عقيل ٤٨٦/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤٤٩/٣-٤٥٠.

(٣) كتاب سيبويه ٤٥٠-٤٥١/٣ والمنصف ٦١-٦٢/١ وشرح الشافية للرضي ٢١٩/١ ونزومة

الطرف ص ١١٦.

(٤) لسان العرب (سته) ١٧١/٦.

(٥) كتاب سيبويه ٤٥١/٣ - والأصول في النحو ٥٥/٣.

(٦) جاء وفي (إ).

(٧) لسان العرب (حرج) ١١٠-١١١/٣.

(٨) كتاب سيبويه ٤٥٤-٤٥٥/٣ والمقتضب ٢٦٩-٢٦٨/٢ والمفصل ص ٢٠٣ والإنصاف في

مسائل الخلاف ٨/١ (هذا قول البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه مشتق من

الوسم..).

وُسَمِيَ^(١)، وأصلُ أَخْبٍ وَبَنَتْ: أَخَوَةٌ وَبَنَوَةٌ بالتَّحْرِيكِ. وأصلُ هَنْتٌ^(٢) - وهي كنايةٌ عن الشيءِ، وقيل عن الفرج - هَنْوَةٌ بالتَّحْرِيكِ، فحُذِفَتْ واوها، وَعَوَّضَ عنها تاءُ التَّأْنِيثِ، ولذلك يكتبونها تاءً، ويقفونَ عليها بالتَّاءِ، وَيُسَكِّنُونَ ما قبلها، فلو صَغُرَتْ من غير رَدِّ المحذوفِ لاعتدَّ بتاءِ التَّأْنِيثِ. وهي في حكم كلمةٍ أخرى، فيجب رَدُّ المحذوفِ، فيُقالُ: أُخِيَّةٌ وَبُنَيَّةٌ^(٣) وَهَنْيَّةٌ أو هُنَيْيَّةٌ بإبدالِ الياءِ الثانيةِ هاءً، وقد زال بالرَّدِّ العوضيَّةُ وأحكامُها السابقةُ فيكتبونَ التَّاءَ هاءً، ويقفونَ^(٤) عليها بالهاءِ، ويفتحونَ ما قبلها، ولا تسقطُ وصلًا ولا وقفًا؛ لأنَّها تفيدُ مع التَّعْوِضِ معنىً آخرَ، وهو التَّأْنِيثُ، وهو باقٍ، بخلافِ همزةِ اسمٍ ونحوه، لا تفيدُ غيرَ التَّعْوِضِ وإمكانُ الابتداءِ بمدخولها. وكلاهما قد زال بالتَّصْغِيرِ، وبالجملَةِ، فثبت أنَّ رَدَّ المحذوفِ في التَّصْغِيرِ واجبٌ إذا كان الاسمُ على حرفين، ولم يعوّضَ عن المحذوفِ أو عَوَّضَ عنه شيءٌ، ولم يمكنَ معه بناءُ فُعَيْلٍ (بخلافِ باب^(٥) مَيِّتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ) مما بقي على حرفين مع زيادةٍ ما مَرَّ أَنْفَاءً، وأمكنَ معهما بناءُ فُعَيْلٍ فيه^(٦). وأصلُ مَيِّتٍ مَيِّتٍ بالتَّشْدِيدِ، ومعنى هَارٍ^(٧)، ما انصدعَ من جانب ما أشرفَ على الهدمِ والسَّقُوطِ، وأصلُه هَاوِرٌ، حُذِفَتْ عينُه وهي الواوُ أو^(٨) الهمزةُ المنقلبةُ عنها كما في شاكٍ شاذًا، ووزنُه فالٍ، وليس المحذوفُ منه أَلِفٌ فاعلٌ خلافاً لما وقعَ للزمخشري في كشافِه^(٩).

- (١) شرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤ وشرح العمدة ص ٩٥١ وشرح الشافية للرزني ٢١٩/١ وأوضح المسالك ٢٧٣/٣.
- (٢) لسان العرب (هنا) ١٥٠/١٥.
- (٣) الأصول في النحو ٥٦/٣ وارتشاف الضرب ٣٦٤/١ والمختصر ١٩٥/١٣ وشرح الملوكي ص ٢٩٩-٣٠٠.
- (٤) سِرُّ صناعة الإعراب ١٤٨/١.
- (٥) سقط من الأصل: باب. وقد أثبتَه نقلًا عن (١) والمتن.
- (٦) معجم الهوامع ١٣٧/٦.
- (٧) لسان العرب (هوا) ١٥٧/١٥.
- (٨) جاء (و) في الأصل. وما أثبتَه نقلًا عن (١).
- (٩) ارتشاف الضرب ٢٤٥/١-٢٤٦.

وأصل ناس^(١)، أناس، فيقال فيها: مُيِّنَتْ وَهُوَيْرَ وَتُونِسَ بالتَّخْفِيفِ بوزن فُعِيل. ويُقال فيها أيضاً مُيِّنَتْ وَأَنْيَسَ^(٢) بالتَّشْدِيدِ بوزن فُعَيْل. ووجهه في هُوَيْرَ أَنَّ المحذوف الواو فلا همز^(٣) في مُكَبَّرَه، فكذا في مُصَغَّرَه، فَتَقَلَّبَ الواو ياءً، وَتَدَعَمَ فيها ياء التَّصْغِيرِ وَيَجُوزُ هُوَيْرَ^(٤) بالهمز كَقَوْنِيْمَ، بجعل المحذوف الهمزة المنقلبة عن الواو، وما ذَكَرَ من التَّشْدِيدِ فيما ذَكَرَ، ومن الهمزة في هُوَيْرَ شاذٌّ كما صرَّحَ به ابن مالك^(٥) وغيره. وإنَّ أَوْهَمَ كلامُ المُصَغَّرِ خلافه (وإنَّ وَلِيَّ ياء التَّصْغِيرِ واو أو الف منقلبة) عن واو أو ياء (او) ألف (زائدة قَلِبَتْ) تلك الواو أو الألف (ياء) وأدغم فيها ياء التَّصْغِيرِ (وكذلك الهمزة المنقلبة) عن واو أو ياء (بعدها) أي: بعد الألف التي بعد ياء التَّصْغِيرِ تَقَلَّبَ^(٦) ياءً، وذلك (نحو عُرْيَةٍ وَعَصِيَّةٍ وَرُسَيْلَةٍ) وَعُطِّيَ في تصغير عُرْوَةٍ وَعَصَا ورسالة، إذ بالتَّصْغِيرِ صارَ عُرْوَةٌ عُرْيَوَةٌ، فَاجْتَمَعَتِ الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياءً، وإدغام الياء في الياء، وأمَّا ألف عصا المنقلبة عن واو وألف رسالة الزائدة، فَإِنَّهُمْ لَمَّا اضْطُرُّوا إلى تحريكهما لوقوعهما بعد ياء التَّصْغِيرِ، رَدُّوا الأولى إلى أصلها ثم قلبوها ياءً وأدغموا، وأمَّا عطاء فأصله عطاو فَقَلِبَتْ الواو همزةً لَتَطَرَّفَهَا بعد ألف، فإذا صُغِّرَ انقلبت الألف ياءً وزال الموجب^(٧)، فردَّ إلى أصله فصار. عُطِّيُو، ثُمَّ قَلِبَتْ الواو ياءً لَتَطَرَّفَهَا وانكسار ما قبلها فصار عطِيَّاً بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة؛ لما سيأتي فقل عُطِّيَ، وما ذَكَرَ من قلب الواو ياءً إذا وليت ياء التَّصْغِيرِ قانون كلي (وتصحيحها) أي: الواقعة

(١) قال سيبويه: «وليس من العرب أحدٌ إلا يقول تُونِسَ» الكتاب ٤٥٧/٣.

(٢) المفصل ص ٢٠٣ وشرح المفصل ١٢١/٥.

(٣) جاء فلا همزة في (١).

(٤) كتاب سيبويه ٤٥٦/٣ والأصول في النحو ٥٧-٥٦/٣ وشرح المفصل ١٢١/٥ وشرح

الكافية الشافية ١٩١١/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٠/٥.

(٥) شرح العمدة لابن مالك ص ٩٥١-٩٥٢.

(٦) كتاب سيبويه ٤٧١/٣ والأصول في النحو ٥٨/٣ وشرح الشافية للرزني ٢٢٧/١.

(٧) أي الموجب للقلب؛ لأنها قلبت همزةً لوقوعها طرفاً بعد الألف الزائدة، فلما صارت

ياءً وعادت إلى أصلها وهو الواو، ثُمَّ قَلِبَتْ ياءً؛ للكسرة التي قبلها.

بعد ياء التّصغير (في باب أُسَيِدُ وَجُدَيْل) في تصغير أَسَوْدَ وَجَدُول ونحوهما مما وقعت فيه الواو متحرّكة متوسطة، بأن يقال أُسَيَوْدَ وَجُدَيُول (قليل) ليس من اللّغة الفصيحة التي كلامنا فيها، وَمَنْ صَحَّحَهَا راعى مَكْبَرَهُمَا^(١)، فإنّه مُصَحِّحٌ، محافظة على عدم الإلباس بالفعل في أسود^(٢)، وعلى الإلحاق^(٣) في جدول، وَمَنْ أَعْلَمَهَا جرى على القانون مع أنّ أُسَيِدًا بالإعلال والإدغام لا إلباس فيه، وَجُدَيْل بهما، لا يخرج^(٤) عن حركته وسكونه. (فإن اتفق) بعد القلب (اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة) منها تخفيفاً، وَخُصَّتْ بالحذف لتطرّفها وكثرة تَطَرُّقِ التّغير إلى الآخر^(٥). وإذا حذفت صارت (نسياً) منسياً، بمعنى؛ أنّه لا يعتدُّ بها كما في يَدٍ، فيجعل الإعراب إن كان عليها على ما قبلها، وإن كان بعدها تاء التّأنيث فتح لأجلها الياء الثانية وهذا (على الأصح كقولك في) تصغير (عَطَاءٍ وَأَدَاوَةٍ^(٦)) للمطهرة (وغاوية) من الغواية (ومعاوية عَطِيٍّ وَأُدِيَّةٍ وَغُويَّةٍ وَمُعَيَّةٍ^(٧)) والأصل عَطِيٍّ وَأُدِيَّةٍ وَغُويَّةٍ وَمُعَيَّةٍ، ثم عَطِيٍّ وَأُدِيَّةٍ وَغُويَّةٍ وَمُعَيَّةٍ بثلاث ياءات، وأما عَطِيٍّ فالأولى ياء التّصغير، والثانية منقلبة عن ألف عطاء كما قلنا في عصا، والثالثة عن الواو الواقعة بعد ألف عطاء. وأما أَدِيَّةٍ فكذلك إلّا الثالثة مُنْقَلَبَةٌ عن واو هي لام الكلمة. وأما مُعَيَّةٍ، فلأنّ ألف مُعَاوِيَةٍ حذفت لِيَمْكُنَ تصغيره، ثم قلبت الواو ياءً، وأدغم فيها ياء التّصغير، فاجتمع ثلاث ياءات، فحُذِفَتِ الأخيرة في جميع ذلك بحيث لا يُعْتَدُّ بها كما مرّ؛ لأنّ حذفها

(١) كتاب سيبويه ٤٦٩/٣ وشرح المفصل ١٢٤/٥ وشرح الشافية للرزني ٢٣٠/١-٢٣١.

(٢) قال ابن جماعة: «لو اغتُلِّ قَيلُ أساد، كما قيل في أقوم وأجواب أقام، أجاب» مجموعة الشافية ٨٤/١.

(٣) قال ابن جماعة: «أي بجعفر، ولولا الإلحاق لأعِلَّ بقلب الواو ألفاً». مجموعة الشافية ٨٤/١.

(٤) جاء لا يخرج في (١).

(٥) شرح الشافية للرزني ٢٣١/١.

(٦) لسان العرب (إدا) ١٠٠/١.

(٧) كتاب سيبويه ٤٧١/٣ والمفصل ص ٢٠٤ وشرح المفصل ١٢٥/٥ وشرح الشافية للرزني ٢٣١-٢٢٩/١ ونزهة الطرف ص ١١٧.

اعتباطي أي: لمجرد التخفيف لا إعلالي، فيقال في عَطِيَّ حال الرفع: هذا عَطِيٌّ بالرفع، ولو اعتدَّ بها لقليل عطِيٌّ بالكسر كقاض ومقابل «الأفصح» أنَّ الحذف ليس نسبياً بل إعلالي ولو في بعض الصور كما في تصغير أَخَوَى. ولَمَّا كان أَخَوَى كَأَسْوَدَ في عدم إعلال عينه، وكونها واواً تلي ياء التَّصْغِيرِ، ذكره هنا فقال: (وَقِيَاسُ أَخَوَى) وهو مَنْ بِشَفَتِهِ^(١) سُمْرَةٌ أو خَالِطَ خَضْرَتِهِ سَوَاداً أن يقال في تصغيره (أَحْيٍ) لأنَّ أصله أَحْيَوُ من الحَوَّةِ، فَقَلِبَتْ واؤه الأخيرة^(٢) ياء، ثُمَّ الأولى ياء، وأدغم فيها ياء التَّصْغِيرِ، فاجتمعت ثلاث ياءاتٍ فحذفت الأخيرة نسبياً، أي: اعتباطاً على الأفصح كما هو مذهب سيبويه^(٣) وعيسى^(٤) بن عمر وكثير^(٥)، فقليل أَحْيٍ (غير مُنْصَرَفٍ) لِلصِّفَةِ ووزن الفعل؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ لا يمنع اعتباره بدليل قولهم: هذا أَفْضَلُ مِنْكَ (وعيسى) بَنُ عَمْرِ شَيْخُ الْخَلِيلِ (يُصْرَفُهُ^(٦)) وإن وافق على أنَّ الحذف اعتباطي لفوات صيغة أَفْعَلٍ بالتَّصْغِيرِ كما صَرَفَ خَيْرٌ وَشَرٌّ، وإن كان أصلهما أَخِيرَ وَأَشْرَ؛ لفوات صيغة أَفْعَلٍ بالحذف، ولأنَّهم صَغَّرُوا أَغْلَى على أُعْيَلٍ بالتَّنْوِينِ، فدلَّ على صَرْفِهِ.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّ مبنى وزن الفعل على بقاء الزيادة في الأوَّل^(٧)، ولم تبق ثَمَّة، بخلافها^(٨) هنا والثاني بأنَّ أَضْلَ أُعْيَلٍ أُعْيَلِي، أُعِلَّ إعلال قاض،

(١) لسان العرب (حوا) ٤٠٨-٤٠٧/٣.

(٢) لانكسار ما قبلها.

(٣) الكتاب سيبويه ٤٧١/٣-٤٧٢.

(٤) عيس بن عمر الثقفي أبو عمر إمام في النحو والعربية والقراءات. صنف في النحو: الإكمال، والجامع. ويُقال: إنَّ له نيفاً وسبعين مصنفاً ذهبت كلها. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمسين ومائة. بغية الوعاة ٢٣٨-٢٣٧/٢ - ووفيات الأعيان ٤٨٦/٣.

(٥) منهم ابن جني في المنصف ٢٨٠/٢ وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٥/٥ والزضي في شرح الشافية ٢٣٤-٢٣٢/١ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٠٨-١٩٠٧/٤ وغيرهم أيضاً.

(٦) قال سيبويه: «وأما عيسى فكان يقول: أَحْيٍ، ويصرف، وهو خطأ». الكتاب ٤٧٢/٣.

(٧) قال سيبويه: «لا تصرفه، لأنَّ الزيادة ثابتة في أوله». الكتاب ٤٧١/٣.

(٨) لأنَّ الهزّة باقية.

فَقِيلَ: أَعْلِيَّ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ، فَمَنْ لَمْ يُعَوِّضْ عَنْهَا^(١) تَنْوِيناً أَبْقَاهَا سَاكِنَةً رَفْعاً وَجَزْراً، وَمَنْ عَوَّضَ قَالَ فِيهَا: أَعْلِيَّ بِالتَّنْوِينِ لِأَنَّهُ مَنْصَرَفٌ عِنْدَهُ.

(وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٢)) ابْنُ الْعَلَاءِ (أُحْيَى) بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ رَفْعاً وَجَزْراً بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ إِعْلَالِيٌّ. وَرَدَّ^(٣) بَأَنَّ ذَلِكَ سِيلَزْمٌ جَوَازٌ عُطِيَ رَفْعاً وَجَزْراً، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَا قَائِلَ بِهِ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ عَلَى تَقْدِيرِ قَلْبٍ وَאו أَحْيَوِي يَاءً عَلَى قِيَاسِ^(٤) أَسْنَدٍ مَعْلَا (و) أَنَا (عَلَى قِيَاسِ أُسْنُودٍ) مُصَحَّحاً فَيَقَالُ (أَحْيَوِي)^(٥) بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ رَفْعاً وَجَزْراً، وَأَحْيَوِي بِالْفَتْحِ نَصَباً اتِّفَاقاً كَمَا فِي قَاضٍ. نَعَمْ مَنْ لَمْ يَعَوِّضْ فِي مِثْلِهِ تَنْوِيناً قَالَ أَحْيَوِي بِإِسْكَانِ الْيَاءِ رَفْعاً وَجَزْراً، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْرُ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ؛ لِأَنَّهُ فَرُعُ اجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ الثَّلَاثِ وَهُوَ مُتَنَبِّ فِيهِ، ثُمَّ ثَلَاثٌ بِمَا غَيَّرَ بِالزِّيَادَةِ فَقَالَ: (وَتَزَادُ فِي) تَصْغِيرِ (الْمُوَثَّثِ الثَّلَاثِيِّ) عِنْدَ تَصْغِيرِهِ (بِغَيْرِ تَاءٍ) ظَاهِرَةٌ (تَاءٌ كَعَيْنِيَّةٍ وَأَذِينَةٍ) فِي تَصْغِيرِ عَيْنٍ وَأَذِنْ إِظْهَاراً لِتَأْتِيهِ الْمُقَدَّرَةُ فِي مُكَبَّرِهِ؛ وَلِثَلَاثٍ يَجْتَمِعُ فِيهِ فَرْعَتَانِ التَّصْغِيرُ وَالتَّقْدِيرُ، وَإِنَّمَا قُلْتُ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ لِيَشْمَلَ مَا كَانَ ثَلَاثِيّاً عِنْدَ تَكْبِيرِهِ وَتَصْغِيرِهِ، وَمَا كَانَ رِبَاعِيّاً عِنْدَ تَكْبِيرِهِ ثَلَاثِيّاً عِنْدَ تَصْغِيرِهِ بِسَبَبِ حَذْفِ نَحْوِ سُمِّيَةٍ فِي تَصْغِيرِ^(٦) سَمَاءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَغُرَ اجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، فَتُحَذَفُ الْأَخِيرَةُ نَسِياً، فَعَادَ إِلَى الثَّلَاثِيِّ، وَمَحَلُّ زِيَادَةِ التَّاءِ إِذَا لَمْ يُخَفَ لِبَسٌّ. فَإِنْ خِيفَ كَمَا فِي اسْمِ الْجِنْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَكَمَا فِي بَضْعٍ وَعَشْرٍ وَمَا دُونَهَا مِنْ عَدَدِ الْمُوَثَّثِ، لَمْ تَزِدْ لِثَلَاثٍ يَلْتَبَسُ فِي الْأَوَّلِ بِوَاحِدِهِ، وَفِي الْبَقِيَّةِ بَعْدِ الْمَذْكُورِ،

(١) أَيُّ عَنِ الضَّمَّةِ أَوْ الْكَسْرِ الْمَحْذُوفَةِ حَالَ الرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ. مَجْمُوعَةُ الشَّافِيَةِ ٨٧/١.

(٢) أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عِمَارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَنِيِّ، أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ، كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي الْقُرَاءَاتِ وَالتَّحْوِ وَاللُّغَةِ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ - وَقِيلَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً - وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢٨٣/١ وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ ص ١٢١ وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢٣١/٢-٢٣٢.

(٣) رَدُّهُ سَبِيوِيهِ يَقُولُهُ: «وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَكَانَ يَقُولُ أُحْيَى، وَلَوْ جَازَ ذَا لَقُلْتُ فِي عَطَاءٍ عُطِيَ» لِأَنَّهَا يَاءٌ كَهَذِهِ الْيَاءِ، وَهِيَ بَعْدَ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ الْكِتَابُ ٤٧٢/٤.

(٤) جَاءَ خِلَافٌ فِي (١).

(٥) كِتَابُ سَبِيوِيهِ ٤٨١/٣.

(٦) التَّسْهِيلُ ص ٢٨٦ وَشَرْحُ الْعُمْدَةِ ص ٩٥٩ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٣٩/١.

(وَعَرْيَبٌ وَعُورِيسٌ) في تصغير عَرْبٍ وعِزِيسٍ^(١) بكسر أوله اسمٌ للزوجة وللولة الأسد، أي: أُنثاه^(٢) (شاذٌّ) لأنهما مؤنثان، فالقياسُ زيادةُ التاءِ ومثلها حَرْبٌ في حَرْبٍ على المشهور وإنما لم تُزد التاءُ في الثلاثة، لأنَّ مكبراتها في الأصل مصادِرٌ^(٣)، (بخلافِ) المؤنث (الرُّباعِيّ) فأكثر، بغيرِ تاءٍ (كعُقَيْرِبٍ) في تصغير عَقْرَبٍ، لا تُزادُ فيه التاءُ لثقله^(٤) (وقُدَيْدِمَةٌ وَوُرَيْيَةُ) في تصغير قُدَامٍ ووراءٍ للجھتين المخصوصتين، أي: كلٌّ منهما شاذٌّ؛ لأنَّهما مؤنثانِ غيرُ ثَلَاثِيَّين، فالقياسُ تركُ التاءِ. قيل: وإنما ثبتَ فيهما، لأنَّ الظروفَ كُلَّها مُذَكَّرَةٌ^(٥) غيرها، فلو لم تثبت فيهما لَطُنَّ أنَّهما مذكَّرانِ، ولأنَّ القُدَامَ بمعنى المَلِكِ^(٦) وبمعنى الجَهِةِ^(٧)، والوراءُ بمعنى وَلَدِ الوَلَدِ^(٨) وبمعنى الجَهِةِ^(٩)، فتصغيرُهما بلا تاءٍ يُوْهِمُ أنَّهما بمعنى المَلِكِ وولَدِ الوليدِ، وأما التاءُ الظَّاهِرَةُ، فلا تُحذفُ في التَّصْغِيرِ أصلاً كضَوَيْرِيَّةٍ في ضارِبَةٍ. (وتُحذفُ الفُ التَّانِيَةُ المَقْصُورَةُ عِزُّ الرَّابِعَةِ)^(١٠) أي: الخامسةُ فأكثر (كجَحْجَبٍ وَخُوَيْلِيٍّ فِي) تصغير (جَحْجَبِيٍّ)^(١١) لرجلٍ سَيِّدٍ في قومه ولحيٍّ من الأنصار (وَحَوْلَايَا)^(١٢) لموضع. وإنما قيل في تصغيره خُوَيْلِيٍّ

(١) لسان العرب (عريس) ٢٣١/٩.

(٢) جاء في الأصل ونسخة (ا) انشاه. والصحيح ما أثبت.

(٣) الأصول في النحو ٤١٢/٢ والمختصص ٩٢-٩١/١٧.

(٤) قال ابن هشام: «ولا يُزادُ المؤنثُ الثلاثيُّ تاءاً كَتَوَيْرَةٍ - بخلاف عُقَيْرِبٍ - إلاَّ إنَّ أَلْبَسَ كَشَجِيرٍ نَزَمَهُ الطَّرْفُ ص ١١٧.

(٥) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٦٣/١.

(٦) لسان العرب (قدم) ٦٩/١٨.

(٧) لسان العرب (قدم) ٦٤/١١.

(٨) لسان العرب (وري) ٢٨٤/١٥.

(٩) لسان العرب (وري) ٢٨٣/١٥.

(١٠) كتاب سيبويه ٤١٨-٤١٩-٤٢٠ والمقتضب ٢٥٧/٢ والأصول في النحو ٤١-٤٠/٣ والمفصل ص ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ١٩٠٣/٤ وشرح الشافية للرزسي ٢٤٦٢٤٥-٢٤٤/١.

(١١) لسان العرب (جحجب) ١٨١/٢.

(١٢) حولايا: قرية كانت بنوحي التَّهْرَوَان. معجم البلدان ٣٧٠/٢.

بعد حذف ألف التانيث لما يأتي من أن المدة بعد كسرة التصغير تُقلب ياءً، فُقلبت ياءً وأدغمت في الياء، فقليل: حَوِيلِي منصرفاً لذهاب ألف التانيث منه، ويقال في تصغيره أيضاً حَوِيلٌ بحذف الياء تخفيفاً، وخرج بغير الزابعة، فلا تُحذف كحَبِيلِي في حَبَلِي لَخَفَةِ الثلاثة (وتثبت) ألف التانيث (الممدودة مطلقاً) أي: سواء أكانت رابعة أم أكثر^(١) كحُمَيْراء وحُفَيْسَاء في حمراء وحُفَسَاء^(٢)، لأنها لما زادت على حرفٍ أَشَبَّهَتْ مع ما هي فيه، المُرْكَب، فثبت^(٣) مطلقاً (بثبوت الثاني في) نحو (بَعْلَبُك) فَإِنَّكَ تقولُ فيه بُعْلَبُكُ، وإنما ثبت الثاني فيه لثلاثا يلتبس بتصغير غير المُرْكَب، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً تشبيهاً له^(٤) بتاء التانيث، لأنه ذيلٌ وتَمَّةٌ لما قبله مثلها، ولذلك صغروا^(٥) الصدرَ دون العَجْز، وكذا تقول في عبدالله وخمسة عشرة واثنى عشر واثنى عشرة *عُبَيْدُ اللَّهِ وخَمِيسَةُ عَشَرَ وَثْنِيًا عَشَرَ وَثْنِيًا عشرة^(٦) *، سواء أردت العدد أم سَمَّيتَ به (والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكن) أي: المدة (إياها) أي: ياء لسكونها وانكسار ما قبلها^(٧) (نحو مُفَيْتِيح) في مفتاح (وَكُرَيْدِيس) في كُرْدُوس^(٨)، وهو القطعة العظيمة من الخيل، وكلُّ عظمتين التقيتا في مِفْصَلٍ كَالْمَنْكِبِ والركبتين فهو كُرْدُوسٌ أما إذا لم تقع المدة بعد كسرة التصغير، بأن لم يكسر ما بعد يائه، أو وقعت بعدها، لكتها ياء، فإنها تبقى بحالها كسُكَيْرَانٍ وحُمَيْرَاء في سكرانٍ وحمراء، وكمُنْدِيلٍ وقُنْدِيلٍ في مُنْدِيلٍ وقُنْدِيلٍ. ولو قال: «وحرف

(١) كتاب سيبويه ٤١٩/٣-٤٢٠ والمقتضب ٢٥٩/٢٥٨/٢.

(٢) الحُفَسَاء: دُوِيَّةٌ سوداء أصغر من الجُعَل، متنتة الرِّيح والأُنثى: حُفَسَةٌ وحُفَسَاء. لسان العرب (خففس) ٢٣٥/٤.

(٣) جاء فيثبت في (١).

(٤) سقط له في (١).

(٥) كتاب سيبويه ٤٨٦-٤٧٥/٣ والأصول في النحو ٦٠/٣ وشرح المفصل ١٣٦/٥-١٣٧ وشرح الشافية للرزقي ٢٤٧/١.

(٦) سقط ما بين التجمتين من نسخة الأصل، وأثبتته نقلاً عن (١) لحاجة الكلام إليه.

(٧) كتاب سيبويه ٤١٦/٣ والمقتضب ٢٤٢/٢ والمفصل ص ٢٠٤.

(٨) لسان العرب (كردس) ٦٣/١٢.

العلة بدل قوله: «والمدة»، لكان أولى؛ ليشمل نحو جُلَيْلِيز في جُلُوز^(١) ومُسِيرِل في مُسْرُول.

(وذو الزيادتين غيرها) أي: غير المدة المذكورة (من الثلاثي يُحَذَفُ أَقْلُهُمَا فَائِدَةً) إن تفاوتتا فيها (كَمُطْلِقٍ^(٢) وَمُعْتَلِمٍ^(٣)) للذي هاج به شهوة الضراب (وَمُضَيَّرٍ وَمُقَيِّمٍ^(٤)) في تصغير (مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ وَمُقَدِّمٍ)؛ لأنَّ النونَ والتاء والألف والذال فيها أقلُّ فائدة من الميم؛ إذ الميم توضح المسمى بدلالاتها على كونه اسم فاعل، والزوائد^(٥) الأخر توضح ما يعرض له من الانفعال والافتعال والمفاعلة والتفعيل وغيرها. وخرج بقوله «غيرها» ما لو كانت إحدى الزيادتين المدة المذكورة، فيجب إبقاؤها إن بقيت الأخرى وإلا جاز حذفها كما في تصغير الترخيم الآتي (فإن تساوتا) في الفائدة فَمُخَيَّرُ أنت في حذف^(٦) أيهما شئت (كَقَلْنِيسَةٍ^(٧) وَقَلْنِيسَةٍ) في قلنوسة، إذ النون والواو فيهما زائدتان، ولا فضل لإحدهما على الأخرى، فإذا حذفت الواو قلت قَلْنِيسَةً، أو النون قلت بعد قلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة: قَلْنِيسَةٍ (و) مثل (حُبْنِيطٍ وَحُبْنِيطٍ) في حبنطى^(٨) بالهمز وبدونه للكبير البطن؛ إذ النون والألف فيها زائدتان، ولا فضل^(٩). فإن حذفت الألف

(١) الجَلَزُ: الطي والكَي. لسان العرب (جلز) ٣٢٦/٢.

(٢) جاء كَمُطْلِقٍ في (١).

(٣) لسان العرب (غلم) ١١١/١٠.

(٤) كتاب سيبويه ١٢٦-١٢٧/٣ والمقتضب ٢٤٣-٢٤٤/٢ والمفصل ص ٢٠٤ والمقرب ٩٤-٩٧.

(٥) سقط الآخر من (١).

(٦) كتاب سيبويه ٤٣٦-٤٣٧/٣ - والمقتضب ٢٤٣/٢ - والأصول في النحو ٤٦/٣ وشرح

المفصل ١٣٠/٥ - والمقرب ٩٧/٢.

(٧) جاء قَلْنِيسَةٍ في (١).

(٨) لسان العرب (حبط) ٢٤/٣.

(٩) الفضل يكون بأنواع منها: أن تكون الزيادة في الأول كميم مُنْطَلِقٍ وكهمزة أَلْتَدَدُ.. وكياء يَلْتَدُذُ ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرّر الحرف الأصلي دون الآخر، فالمكرر بالبقاء أولى، لكونه كالحرف الأصلي. فجيم عَفَنْجَجٍ، ودال عَدَوْدَنَ أولى بالإبقاء من الباقيين، وكذا المضعّف في حَفَيْدٍ وَحَمَارَةٍ وَصَبَارَةٍ أَفْضَلُ من الباقي، هذا مع أنَّ النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف إلا أنها ضُعِفَتْ بالسكون) شرح الشافية للزبي ٢٥٢-٢٥٣.

قلت: حَبِيْطٌ، أو النون قلت: حَبِيْطٌ بعد قلب الألف ياءً لأنها مَدَّة بعد كسرة، ثُمَّ يُعَلِّإِعْلَالٌ قاضٍ، والألف ليست للتأنيث، بل هي مع النون للإلحاقِ بِسَفَرَجَلٍ فلذلك يقال: رجلٌ حَبِنَطِيٌّ بالتنوين (وذو) الزَّيَادَاتِ (الثلاثَ غَيْرَهَا) أي: غير المَدَّة المذكورة (تُبْقَى الْفُضْلَى) منها (كَمُقَيِّعَسٍ) في مُقَعَّنَسِسٍ^(١)، إذ الميمُ والنون وإحدى السنين زائدتان والْفُضْلَى منها الميمُ^(٢) - كما مرَّ - وخرج «بغيرها» ما لو كانت إحداهما المَدَّة المذكورة فتبقى على ما مرَّ كَمُقَيِّدِيمٍ في مقادم جمع مقدام (وتُحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً)^(٣) أي: سواء أكان لبعضها على الباقي فضلٌ أم لا، وسواء أكانت الزيادة واحدة أم أكثر، ليمكن تصغيره إن كانت إحداهما غير المَدَّة المذكورة (كَقَشِينِعِرٍ فِي مُقَشِّعِرٍ) فإنه حذف منه الميم وإحدى الزائتين مع أنَّ الميم أفضل وكُحْرِنَجِمٍ في مُخْرِنَجِمٍ (و) إن كانت إحداهما المَدَّة المذكورة نحو (خُرِنَجِيمٍ فِي اخْرِنَجَامٍ) لم تحذف، لأنَّ بقاءها مع حذف بقية الزوائد لا يخلُ بالتصغير فإنه يُصَغَّرُ على بناءٍ فُعْيَعِيلٍ^(٤) (ويجوزُ التَّعْوِيضُ عَنْ حَذْفِ الزَّائِدِ) عند التصغير (بمَدَّة بعد الكسرة) أي: كسرة التصغير (فيما ليست فيه) المَدَّة (كَمُقَيِّلِيمٍ) بياءٍ بعد الكسرة في تصغير^(٥) (مُقَتِّلِمٍ) وإن شئت تركتها كما مرَّ، وتقولُ في^(٦) قُشِيرٍ قُشِينِعِرٍ بمَدَّة، وفائدة الحذف والتعويض عنه بمَدَّة، أنَّ ذلك لا يخلُ ببناءٍ التصغير بخلاف بقاء الزائد لإخلاله به، وبخلاف ما فيه المَدَّة لاشتغال محلِّه بمثله كُحْرِنَجِيمٍ في اخْرِنَجَامٍ (وَيُؤَدُّ) وجوباً في التصغير (جمعُ الكثرة لا اسم الجمع) وفي نسخة لا اسمه إمَّا (إلى جمع قلته)^(٧) إن كان (فَيُصَغَّرُ) وذلك (نحو غُلَيْمَةٍ) وأُدْيِيرٍ (في غلمان)

(١) المقتضب ٢٥٢-٢٥١/٢ والبصريات ص ٢٩٧-٢٩٨ وشرح المفصل ١٣١/٥.

(٢) المقصود من حيث دلالتها على اسم الفاعل.

(٣) المفصل ص ٢٠٤ - وشرح الشافية للرضي ٢٦١-٢٦٢.

(٤) الأصول في النحو ٥٢/٣ والمفصل ص ٢٠٤-٢٠٥ وشرح المفصل ١٣١/٥.

(٥) كتاب سيبويه ٤٣٦/٣ والأصول في النحو ٤٢/٣ والمفصل ص ٢٠٤-٢٠٥ وشرح المفصل ١٣١/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٦١-٢٦٤.

(٦) جاء هي في (١).

(٧) الألفية ص ٦٥.

وَدُورٍ، بِرَدِّ غِلْمَانٍ إِلَى غِلْمَةٍ ثُمَّ تَصْغِيرِهِ عَلَى غُلَيْمَةٍ، وَبِرَدِّ دُورٍ إِلَى أَذُورٍ ثُمَّ تَصْغِيرُهُ عَلَى أَذْيُورٍ (أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ) سِوَاءَ أَكَانَ لَهُ جَمْعٌ قَلَّةً كَمَا مِثْلَ بِهِ أَمْ لَا، كَشَعْرَاءَ وَمَسَاجِدَ (فَيُصَغَّرُ) الْوَاحِدُ (ثُمَّ يُجْمَعُ) مَصْغَرُهُ (جَمْعٌ سَلَامَةٌ^(١)) عَلَى^(٢) مَا يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ الْوَاحِدُ مِنْ جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (نَحْوُ غُلَيْمُونَ وَدُورِيَاتٍ) بِرَدِّ غِلْمَانٍ إِلَى غِلَامٍ ثُمَّ تَصْغِيرُهُ عَلَى غُلَيْمٍ ثُمَّ جَمْعُهُ جَمْعُ الْمَذْكُورِ^(٣) السَّالِمِ، وَبِرَدِّ دُورٍ إِلَى دَارٍ، ثُمَّ تَصْغِيرُهَا عَلَى دُورَةٍ، ثُمَّ جَمْعُهَا جَمْعُ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ^(٤)، وَلَا يَقُوتُ بِذَلِكَ جَمْعُ الْكَثْرَةِ، بَلِ اسْتُعِينَتْ صِيغَةُ الْقِلَّةِ لِلْكَثْرَةِ مَعَ أَنَّهُ قِيلَ: لَا بِأَسْ بِفَوَائِيهِ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ الْجَمْعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قِلَّةٍ مَا يُتَوَهَّمُ كَثْرَتُهُ، وَإِنَّمَا رُدُّ جَمْعِ الْكَثْرَةِ إِلَى مَا ذُكِرَ، لِتَعَذُّرِ تَصْغِيرِهِ عَلَى بَنَائِهِ لِلتَّنَافِي بَيْنَ الْكَثْرَةِ وَالتَّصْغِيرِ، وَإِنَّمَا جُمِعَ غُلَيْمُونَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ مَعَ عَدَمِ جَوَازِهِ فِي مَكْبَرِهِ، لِأَنَّ الْمَصْغَرَ كَالصَّفَةِ فَلَا يَشْتَرُطُ الْعِلْمِيَّةُ.

وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ جَمْعٌ قَلَّةً تَعَيَّنَ رَدُّهُ إِلَى وَاحِدِهِ، ثُمَّ تَصْغِيرُهُ وَجَمْعُهُ - كَمَا مَرَّ - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاحِدٌ كَعِبَادِيدٍ رُدُّ كَمَا قَالَ سِيبَوِيهِ إِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَهُ، فَعَبَائِيدٌ إِذَا جُمِعَ مَا وَزَنَهُ فَعُلُولٌ أَوْ فَعْلِيلٌ أَوْ فَعْلَالٌ وَأَيًّا مَا كَانَ فَتَصْغِيرُهُ عُبَيْدِيدٌ، وَجَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ عَلَى عُبَيْدِيدُونَ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ عَلَى عُبَيْدِيدَاتٍ^(٥). وَبِمَا ذُكِرَ عُلِمَ أَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ كَنَفَرٍ وَرَهْطٍ يُصَغَّرُ عَلَى بَنَائِهِ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِ الْقِلَّةِ، لَكِنْ جَمْعُ الْقِلَّةِ وَإِنْ صُغِّرَ عَلَى بَنَائِهِ لِقَرَبِ الْقِلَّةِ مِنْ مَعْنَى التَّصْغِيرِ، يُصَغَّرُ أَيْضاً عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدِهِ، ثُمَّ يَجْمَعُ جَمْعُ

= * أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثَمَّتْ أَفْعَالٌ، جَمْعُ قِلَّةٍ
وانظر كتاب سيبويه ٤٩٠-٤٩١/٣ - والمقتضب ٢٧٨/٢ وشرح المفصل ٦/٥ وشرح
الكافية الشافية ١٩١٠/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٥٣-٣٤/٥.

(١) جاء السَّلامَةُ فِي (١).

(٢) كتاب سيبويه ٤٩٠-٤٩١/٣ والأصول فِي التَّحْوِ ٥٢/٣ وشرح المفصل ١٠/٥ وشرح
الشافية للرزقي ٢٦٧-٢٦٦-٢٦٥/١.

(٣) سقط الْمَذْكُورُ مِنْ (١).

(٤) سقط السَّالِمُ مِنْ (١).

(٥) كتاب سيبويه ٤٩٣/٣ والأصول فِي التَّحْوِ ٥٣-٥٢/٣ وشرح الشافية للرزقي ٢٦٨/١.

السّلامة^(١) فتقول في أَكْلِبْ أَكْلِبْ أو كَلَيْبَات، وتقول في الزُّيْدُونَ والهنْدَات: الزُّيْدُونَ والهُنْدَات؛ لأنّا نَرُدُّ جمع الكثرة إلى واحد، ونجمع جمع السّلامة، فإبقاء جمع السّلامة على حاله أولى.

واستشكل ما تقرّر بمثل سكارى وحُمُر، فإنّه ليس له جمع قلة، ولا يُجمع مفردُه جمع سلامة^(٢). وأجيب بحمل قوله «ثم يُجمع جمع السّلامة» مع ما يجوزُ جمعه، جمعها بقرينة ما ذكره في الكافية^(٣) من أنّ مثل ذلك لا يُجمع جمعها (وما جاء) في الاسم المتمكّن (على غير ما ذكر كَأَنْيَسِيَان^(٤)) في إنسانٍ (وعُشَيْشِيَّة) في عَشِيَّة (وأَغْلِيْمَة) في غِلْمَة (وأَصْبِيَّة) في صَبِيَّة (شاذّ) إذ القياسُ أنْيَسِيَان وعُشِيَّة وغُلَيْمَة وصَبِيَّة^(٥)، كما جاء الأخيران عن العرب كذلك قال الجاربردي: «وكان أنْيَسِيَان مُصَغَّرُ إنسان، لكن استغنى عنه بإنسان، كما جاء يَدْعُ وترك وَدَعَ استغناء عنه بترك. ووجه عُشَيْشِيَّة، أنّك لو صَغَرْتَ عَشِيَّة، اجتمع ثلاث ياءات والقياسُ حذف الأخيرة كما في عَطِيَّة ومُعِيَّة، ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عُشِيَّة^(٦) لالتبسَ بتصغير عَشْوَة، وهي ما بين أول اللَّيْلِ وربعه، فأبدلوا الياء الوسطى شيئاً إذ يهونُ عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التّفعيل^(٧). وأمّا الأخيران فكأنّهما تصغيرا أَغْلِمَة وَأَصْبِيَّة؛ لأنّ غلاماً فَعَال كَغُرَاب،

- (١) سقط من الأصل من قوله: السّلامة حتّى آخر الباب، وقد أثبتته نقلاً عن (١).
- (٢) مجموعة الشافية ٢٦٥/١ وجاء في النكت التّحوية ص ٢٣١: «قال أبو حيّان: فيقال في سكارى جمع سكران سُكَيْرَانُون، وفي رجالٍ حُمُرٌ رُجِيلُون أَحْمِرُون» والموجز في النحو ص ١٢٢.
- (٣) قال الرّضي: «الاسمُ المرادُ جمعه جمعُ المذكر السّالم إن كان صفةً شرطه أن يكون مذكراً يَعمَلُ، وأن لا يكون على أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل: أحمر وحمرّاء ولا على فعّال الذي مؤنثه فَعَلَى مثل سَكْرَانٍ وَسَكْرَى». الكافية ٣٤/١.
- (٤) كتاب سيبويه ٤٨٦٤٨٤/٣ والأصول في النّحو ٦٢/٣-٦٣ والمفصل ص ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٢٠/٤ - ١٩٢٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٥/٥.
- (٥) المسائل العضديات ص ٥٣ وارتشاف الضرب ٣٩١/١.
- (٦) لسان العرب (عشا) ٢٢٨/٩.
- (٧) المسائل العضديات ص ٨٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٧٥/١ والمزهر ٤٦٤٥/٢ ومجموعة الشافية ٩٤/١.

وصَبَّيَا فَعِيلَ كَقَفَّيْزٍ، وهما يُجمعان في القِلَّة على أَفْعَلَةٍ كَأَغْرِبَةٍ وَأَقْفِزَةٍ، فردَّوهما في التَّصْغِيرِ إلى بابهما (وقولهم) هو (أَصْغِرْ مِنْكَ وَدَوِّنْ هَذَا وَقَوِّقْ هَذَا، لِقَلِيلٍ مَا بَيْنَهُمَا) من التَّفَاوُتِ الَّذِي لَا يَفِيدُهُ هَذَا أَصْغَرُ مِنْكَ مَثَلًا لِاحْتِمَالِهِ التَّفَاوُتَ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ (ونحو مَا أُخْبِسْنَهُ شَاذٌ) إِنْ أُجْرِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ أَنَّ التَّصْغِيرَ فِي الْفِعْلِ، إِذْ مَعْنَى التَّصْغِيرِ الْوَصْفُ بِالصِّغَرِ، وَالْفِعْلُ لَا يَصْحُ وَصْفُهُ بِصِغَرٍ وَلَا بغيره^(١). ولهذا لَا يُصَغَّرُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذْ عَمِلَ، لِقُرْبِهِ مِنَ الْفِعْلِ، فَالْفِعْلُ أَوْلَى بِذَلِكَ. (و) تَأْوِيلُهُ أَنْ يَقَالَ (المرادُ الشَّيْءُ) (الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ) ولهذا قَالَ الْخَلِيلُ فِي مَا أُمِيلَحُهُ، إِنَّمَا يَعْنُونَ الشَّيْءَ الَّذِي يَصِفُهُ بِالْمِلْحِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ^(٢) مُلِيحٌ (ونحو جُمَيْلٌ وَكُفَيْتٌ لِطَائِرَيْنِ) أَوَّلُهُمَا عَلَى^(٣) صُورَةِ الْعَصْفُورِ، وَثَانِيَهُمَا الْبَلْبَلُ^(٤). وقيل: الْعَنْدَلِيبُ^(٥) (وَكُفَيْتٌ^(٦) لِلْفَرَسِ) الَّذِي لَوْنُهُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ (مَوْضُوعٌ) فِي الْأَصْلِ (عَلَى) صِيغَةِ (التَّصْغِيرِ) فَلَيْسَ^(٧) بِتَصْغِيرٍ، وَلَمَّا أَرَادُوا جَمْعَ الثَّلَاثَةِ رَدُّوهُمَا إِلَى مُكَبَّرٍ مُقَدَّرٍ إِذْ لَيْسَ لِلْمُصَغَّرِ جَمْعٌ عَلَى حِيَالِهِ فَجَمَعُوا الْأَوَّلِينَ عَلَى فَعْلَانِ^(٨) - بِالْكَسْرِ - وَالثَّالِثَ عَلَى فُعْلٍ^(٩) - بِالضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ - فَلَوْلَا أَنَّهُمْ قَدَّرُوا الْأَوَّلِينَ مُكَبَّرًا بِوزن فُعْلٍ نَحْوُ صُرْدٍ، وَالثَّالِثَ مُكَبَّرًا بِوزن أَفْعَلٍ كَأَحْمَرٍ، لَمَّا جَمَعُوهُمَا كَذَلِكَ إِذْ وَزَنُ فَعْلَانٍ يَخْتَصُّ بِجَمْعٍ نَحْوِ صُرْدٍ، وَفُعْلٍ يَخْتَصُّ بِجَمْعٍ نَحْوِ أَحْمَرٍ.

(١) شرح الشافية للرّضي ٢٧٩/١.

(٢) كتاب سيبويه ٤٧٨/٣ - والمفضل ص ٢٠٥ - وشرح المفصل ١٣٤/٥.

(٣) لسان العرب (جمل) ٣٦٣/٢.

(٤) لسان العرب (كعت) ١٠٩/١٢.

(٥) تاج اللغة (عندلب) ١٨٩/١. طائر يقال له: الهَزَّاز، والجمع: العنادل.

(٦) لسان العرب (كعت) ١٥٣/١٢.

(٧) قال سيبويه: «هذا بابٌ ما جرى في الكلام مصغراً وتُرك تكبيره، لأنّه عندهم مستصغر

فاستغني بتصغيره عن تكبيره». الكتاب ٤٧٧/٣ والأصول في النحو ٦١/٣ وشرح الكافية

الشافية ١٩٢٠/٤.

(٨) جَعْلَانٌ وَكُفْتَانٌ.

(٩) مثل كُفْتٍ.

(وتصغيرُ التَّرخيم) يحصلُ (يُحْدَفُ منه كُلُّ الزَّوائد) ممَّا يراؤُ^(١) تصغيره (ثُمَّ يُصَغَّرُ كَحَمِيدٍ فِي أَحْمَد) ومحمد ومحمود وحمدان وحامد، ولا يبالى بالالتباسِ ثَقَّةً بالقرائن، وكَعُنَيْقَةَ فِي عَنَاقٍ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ صَارَ ثَلَاثِيًّا، فَرُدَّتْ إِلَيْهِ تَاءُ التَّانِيثِ^(٢) فَإِنْ لَمْ تُحْدَفِ الْأَلْفُ، لَمْ تَزِدِ التَّاءَ، فنقول: عُنَيْقٌ، بقلبِ ألفه ياءً وإدغامِ ياءِ التَّصْغِيرِ فِيهِ. وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَصْغِيرَ التَّرخيمِ لِمَا فِيهِ مِنَ الحذفِ تخفيفاً كالتَّرخيمِ.

ولمَّا فرغَ من بيانِ كَيْفِيَةِ تَصْغِيرِ مَا يُصَغَّرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ قِيَاساً وَشَادَاً مَعَ مَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَيْهِ مِنْ حُكْمِ الْفِعْلِ، أَخَذَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَةِ تَصْغِيرِ مَا يُصَغَّرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ، وَبَيَانِ مَا لَا يُصَغَّرُ مِنْهَا وَمِنِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ، فَقَالَ: (وَحُؤْلِفَ) فِي امْتِلَاءِ التَّصْغِيرِ (بِالْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ) أَي: فِيهِمَا لِلْإِذْنِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ؛ وَلِأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى كُلِّ جِنْسٍ بِخِلَافِ نَحْوِ رَجُلٍ وَفَرَسٍ (فَالْحَقَّتْ قَبْلَ آخِرِهَا يَاءٌ وَزِيدَ آخِرُهَا) وَفِي نَسْخَةٍ بَعْدَ آخِرِهَا أَلْفٌ عَوْضاً عَنْ ضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي فِي الْمُتَمَكِّنِ، وَإِنَّمَا عَوْضُوا فِيهَا الْأَلْفَ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ^(٣)، وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ، فَنَاسَبَ أَنْ يُؤْتَى بِحَرْفٍ لَازِمٍ لِلْسُّكُونِ وَهُوَ الْأَلْفُ (فَقِيلَ ذِيًّا وَتِيًّا) فِي^(٤) «ذَا» وَ«تَا»؛ لِأَنَّهَا لَمَّا زَادُوا يَاءً قَبْلَ آخِرِهَا وَكَانَ آخِرُهَا أَلْفٌ، انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً، وَأَدْغَمَ فِيهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ، وَفَتَحَتْ لَزِيادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَهَا، وَأَتَوْا بِالْيَاءِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا

(١) كتاب سيبويه ٤٧٦/٣ والمقتضب ٢٩٢/٢ وشرح المفصل ١٣٧/٥ وشرح الشافية للرزني ١٨٣/١ وشرح العمدة ص ٩٦٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٣/٥.

(٢) التسهيل ص ٢٨٩ - وشرح العمدة ص ٩٦٥.

(٣) كتاب سيبويه ٤٨٧/٣ والمقتضب ٢٨٦-٢٨٧ والأصول في النحو ٥٧/٣ والمخصص ١٠٣/١٤ والمقرب ١٠٣/٢ وشرح الكافية الشافية ١٩٢٤-١٩٢٦ قال ابن الأنباري: «إِنَّمَا حَسَّنَ زِيَادَةَ الْأَلْفِ فِي آخِرِهَا عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مَبْنِيَّةٌ فَجُعِلَ فِي آخِرِهَا أَلْفٌ؛ لِتَكُونَ عَلَى صِيغَةٍ لَا يَتَصَوَّرُ دُخُولُ الْحَرْكِ الَّتِي هِيَ آلَةُ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ». أسرار العربية ص ٢٥٧.

(٤) الألفية ص ٥٦.

■ وَصَغَّرُوا شَذُوذًا الَّذِي أَلْتِي وَذَا مَعَ الْقُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

لم يُضَمَّ الصَّدْرُ، لم يمتنع وقوعها بعده. وتُصَغَّر «تِي» كما شَمَلَهُ قوله «وتِيًّا». لكن قال ابن هشام^(١): «إنَّها لا تُصَغَّر للاستغناء بتصغير تا» خلافاً لابن مالك^(٢) ولا يصغَّر ذي هذه، لئلا يلتبس بتصغير المذكر وللإستغناء عن تصغيرهما بتصغير تا وتي على ما مرَّ. ولا يجوز أن يقال فيما مرَّ زَيْدٌ قبل آخرها ياءٍ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يُقال في الَّذِي الَّذِي. وفي التِّي التِّي، ولكن قالوا فيهما (اللَّذِيَا واللَّتِيَا) بإدغام الياء المزيدة في الياء بعدها، وفتح الثانية لزيادة الألف. وإنَّما فتحوا ما قبل ياء التَّصْغِير لِيَكُونَ على نحو ذا وتا طرداً لباب المبنيات. (وَاللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ) في المثنى رفعاً واللَّذِينَ واللَّتِينَ نصباً وجراً بحذف العوض من مفرديهما، وإلحاق علامة التثنية بهما.

(وَالَّذِيُونِ) في جمع المذكر بفتح الذال وضَمَّ الياء وتشديدها رفعاً، واللَّذِيْنَ بكسر الياء نصباً وجراً بحذف ما ذكر وإلحاق علامة الجمع، وهذا هو الموافق لكلام سيويوه^(٣) وغيره^(٤)، وتعليل الجاربردي^(٥) بقوله: «لأنَّهم زادوا في الَّذين قبل الياء ياءً، وقبل الثَّوْنِ ألفاً، فصار اللَّذِيَانِ، ثم أبدلوا الفتحة ضُمَّةً، والألفَ واواً لئلا يلتبس بالمثنى». يقتضي أنَّ صيغةَ تصغيرِ الجمعِ «الَّذيون» في حالة الرِّفْع والنَّصْب والجَرِّ، وعلى الأوَّلِ فضمُّ الياء في الجمعِ رفعاً، وكسرها فيه نصباً وجراً هو قولُ سيويوه، لأنَّه يحذفُ ألفَ

(١) عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي، ولد في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمئة. وله تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، والتوضيح على الألفية، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب وشذور الذهب وقطر الندى.. وغير ذلك توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمئة. إشارة التعيين ص ٣٤١ وبغية الوعاة ٦٩٦٨/٢.

(٢) التسهيل ص ٢٨٨ والموجز ص ١٢٣. والجمل ص ٢٥١، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/٢.

(٣) كتاب سيويوه ٤٨٨/٣.

(٤) قاله المبرِّد في المقتضب ٢٨٩/٢ - وابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/٥ - والرَّضِي في شرح الشافية ٢٨٨/١.

(٥) مجموعة الشافية ٩٨/١.

العوض نسياً؛ لأنه لا يقدَّر هنا المزيدُ في تصغير المفرد. وخالف الأخفش^(١)، ففتحها في الجميع؛ لأنه لم يحذف الألف نسياً، بل لالتقاء الساكنين، لأنه يقدَّر المزيدُ، فيقول: الذيون والذيين كالمصطفون والمصطفين (واللّتيات) في جمع المؤنث، ولا يُصغَّر اللّاتي^(٢) واللّاتي على لفظهما على الأصح، استغناء بتصغير واحدتهما على اللّتياء، ثم جمعه على اللّتيات.

والمراد بقوله أولاً بالإشارة^(٣) والموصول بعضهما، لأنّ منهما ثمّ وهنا ومنّ وما وذو^(٤) الطائية، وهي لا تُصغَّر (ورفضوا تصغير الضمائر) لأنّ منها ما لا يمكن تصغيره لكونه. أقلّ من ثلاثة أحرف، وحمل عليه بقيتها طرداً للباب؛ ولأنّ التّصغير كالصفة، والضمائر لا توصف، (و) تصغير (نحو أين ومتي ومنّ وما وحيث ومنذ ومع وغير^(٥)) لتوغلها في معنى الحرف، والحرف لا يُصغَّر، ولأنّ تصغير ما كان منها على أقلّ من ثلاثة أحرف لا يمكن بناءً فُعيل منه وللإستغناء عن تصغير حيث ومنذ بتصغير مكان ومُذ، ولم يعكس في مُذ لأنّها لحذف النون والتّصريف فيها أدخل في الاسمية من منذ (و) تصغير (حسبك) أي: كافيك لوجود معنى الفعلية فيه، ولثلاثا يلتبس بتصغير الحسب (و) تصغير (الاسم) حالة كونه (عاملاً عملَ الفعل) لقوّة معنى الفعل فيه حينئذٍ (فمن ثمّ) أي: من هنا، وهو أنّ الاسم المذكور لا يصغَّر، أي: من أجل ذلك (جاز ضويرب زيد) لكونه غير

(١) جاء في توضيح المقاصد والمسالك ١١٧/٥ (وقال الأخفش: اللّذِيُون واللّذِيَيْن - بالفتح كالمقصود). وشرح الشافية للرّضي ٢٨٨/١ - وارتشاف الضرب ٣٩٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ٤٨٩/٣ - وذكر السيوطي في النكت النحوية نقلاً عن حيّان أنّ الأخفش قد أجاز تحقير اللّاتي واللّاتي. وهمع الهوامع ١٥١/٦ - وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٧/٥.

(٣) قال الرّضي: «وحوّلَ باسم الإشارة والموصول» شرح الشافية ٢٨٤/١.

(٤) لغة طيّ استعمال (ذو) موصولة، وتكون للعاقل وغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنّها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً، فتقول: جاءني ذو قام وذو قام وذو قاما وذو قاموا وذو قمت. شرح ابن عقيل ١٤٩/١-١٥٠.

(٥) كتاب سيبويه ٤٨٩/٣ والمقتضب ٢٨٩/٢-٢٩٠.

عامل (وامتنع ضويرب زيدا) لكونه^(١) عاملاً. قال الفارسي^(٢) وغيره:
تصغيرُ الاسم بمنزلة الوصف له، فقولنا: حَجِير، كقولنا: حَجَرٌ صغيرٌ.
وكما أنَّ الأسماء المشبهة بالأفعال إذا وصفت لا تعمل، فلا يقال: ضراب
ظريفٌ زيدا، فكذا إذا صغرت الأسماء.



(١) المسألة في التكملة ص ١٩٦ وشرح المفصل ١١٣/٥-١٣٥.

(٢) سيويه في الكتاب ٤٧٨/٣ وابن يعيش في شرح المفصل ١٣٧/٥-١٣٩ والرّضي في شرح الشافية ٢٨٦/١ والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ٩٠/٥.

باب المنسوب^(١)

اصطلاحاً هو الاسم (المُلْحَقُ آخِرُهُ ياء مُشَدَّدَةٌ ليدلَّ) إلحاقها به أو مدخولها معها (على نسبته) أي: الموصوف به. والمراد بالنسبة اللغوية (إلى الاسم المجرد عنها) أباً كان أو بلداً أو حِرْفةً^(٢) أو غيرها كرجل هاشمي وبصري وكسائي، فإنَّ إلحاقها الياء بها، يدلُّ على نسبة الرجل إلى هاشم أو البصرة أو مزاولة الكساء، وخرج «بمُشَدَّدَةٍ» ياء المتكلم، «وبيدل» إلى آخره، الياء المُشَدَّدَةُ للوحدة، نحو رُؤمي أو للمبالغة نحو أخمري أو لا لمعنى نحو كرسي وبختي وبردي غير منسوبة. وبما قرَّره سقط الاعتراض بأنَّ في الحدِّ دوراً لتوقف النسبة على المنسوب المتوقف عليها، وبأنَّه يقتضي اتِّحَادَ المنسوب والمنسوب إليه، فلا يدلُّ المُلْحَقُ بآخره الياء على نسبته إلى المجرد عنها.

وفائدة^(٣) النسبة فائدة الصِّفة، ولكونها معنى حادثاً افتقرت إلى علامة، وإنَّما جعلت من حروف اللين لخصتها وكثرة زيادتها، وألحقت بالآخر، لأنَّها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، وإنَّما لم يلحق الألف لثلاثي بصير الإعراب تقديرياً، ولا الواو، لأنَّها أثقل، وما ذُكر حدُّ للمنسوب بحسب الغالب إذ قد يُزاد عوضاً عن التشديد قبل الآخر ألف كيَمَانٍ وشَأَم على

(١) باب النسب ساقط من نسخة الأصل.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٣٣٥ والمقتضب ٣/١٣٣ والأصول في النحو ٣/٦٣.

(٣) قال ابن جماعة: «أي من التخصيص في التكرات والتوضيح في المعارف نحو رأيت رجلاً كوفياً وزيداً الكوفي» مجموعة الشافية ١/٩٩ وشرح الشافية للرضي ٢/٤.

منوال قاض في النسبة إلى اليمن والشام وقد تأتي النسبة على فَعَالٍ وفَاعِلٍ كَبَنَاتٍ وتَأْمِرٍ كما سيأتي (وقياسه) أي بناء المنسوب (حذف تاء التانيث) من المنسوب إليه (مطلقاً^(١)) عن التقييد بما يأتي في الألف، ويكونه غير عَلم لثلاث تكون تاء التانيث وسطاً، ولثلاث يؤدي إلى اجتماع تانيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو بَصْرَتِيَّة، ولثلاث يلزم تانيث المذكر في نسبة مثل رجل إلى ضَارِيَّة، ولا يرد عليه ما قيل من أن التاء لتانيث المنسوب إليها لا لتانيث المنسوب، إذ لم يبق بعد النسبة إلا معنى المنسوب، وخرج بتاء التانيث ألفه، فلا يجب حذفها على ما يأتي؛ لأن الألف قد تنقلب واواً في نحو حُبْلَاوِيٍّ، والتعليل بأن التاء عَلم للتانيث بخلاف الألف، فيه نظر^(و) حذف (زيادة) كل من (الثنية والجمع^(٢)) المصحح للمذكر وجوباً كزيدان وزيدون؛ لأن الغرض يحصل بالنسبة إلى المفرد، فتقع الزيادة ضائعة، ولأنك لو قلت: زيداني وزيدوني، لصيرت الإعراب في وسط الكلمة، ولجمعت على الكلمة إعرابين أحدهما بالحرف، والآخر بالحركة^(٣) (إلا) إذا جعل (عَلَمًا أعرب بالحركات) فلا تحذف زيادته؛ لأنهما خرجتا عن حالهما الذي كانتا له، فصارتا لغير الثنية والجمع كما في عمران وعزبون وغسلين، فإن أعرب بالحروف حذفنا، كما شملته المستثنى منه لبقاء أحكامهما (فلذلك) أي: فلحذفهما مما ذكر إلا إذا جعل عَلَمًا أعرب

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٧٣ والمقتضب ٣/١٣٣ والأصول في النحو ٣/٨٦ والمفصل ص ٢٠٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٠ قال الرضي: «سواء كان ذو التاء عَلَمًا لِمَكَّة والكوفة، أو غير عَلم كالغرفة والصُغرة، وسواء كانت التاء في مؤنث حقيقي أو لا كعزة وحفزة، وسواء كانت بعد الألف في جمع المؤنث نحو مسلمات أولاً. شرح الشافية ٥/٢.

(٢) قال في الألفية: ص ٥٧.

■ وَعَلَمَ الثَّانِيَةِ اخِذَ لِلنَّسَبِ ومثل ذا في جمع تصحيح وجب
وكتاب سيبويه ٣/٣٧٢ والمقتضب ٣/١٦٠ والأصول في النحو ٣/٦٨ والمفصل ص ٢٠٧
وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٠-١٩٤١ - ونزهة الطرف ص ١٢٠ - وشرح الشافية للرضي ٩/١٣-١٣.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٧٢.

بالحركات (جاء) في النسبة إلى قنسرين^(١) بكسر أوله وتشديد ثانيه مع كسره وفتحه، بلدة بالشام غير منصرف للعلمية والثانيث (قنسرني وقنسريني) بحذف الزياتين وإبقائهما، بناء الأول على إعراب قنسرين بالحروف، وللثاني على إعرابه بالحركات، أما جمع تصحيح المؤنث ففي توضيح^(٢) ابن هشام «أن نحو تَمَرَاتٍ إن لم يُجعل علماً نُسب إلى مفردِهِ، وإلا فَمَنْ حكى إعرابه نُسب إليه على لفظه، وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نُسبَ إلى مفردِهِ وفتح ثانيه، فتقول: تَمَرِي كَجَمَرِي، وأن نحو ضَخَمَات في ألفه القلب والحذف كخُبَلِي، وأن نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقَات، ليس في ألفه إلّا الحذف» وصرّح غيره بأن ذلك كجمع تصحيح المذكر، ويؤيد قول المصنّف على ما في نسخة: (والجمعين) وللنسبة تغيرات أخر آخذ في بيانها فقال: (ويُفتح الثاني) وجوباً في نحو (نَمِر والدُّبِل) من كل اسم ثلاثي مكسور^(٣) ثانيه دون أوله، وإن كان فيه تاء الثانيث كشِقْرَة^(٤). وهي شقائق النعمان، نبث معروف، فيقال نَمَرِي ودُثْلِي وشَعَرِي بفتح ثانيهما كراهة توالي كسرتين ويائين مع قلة حروف الكلمة.

أما إذا كُسِرَ أولُهُ أيضاً كإِبِل، فلا يجب^(٥) الفتح، بل يجوزُ الكسر أيضاً؛ لأنَّ اللّسانَ يعملُ في جهةٍ واحدةٍ فلا يثقل (بخلاف) الرباعي إذا سَكَنَ ثانيه نحو (تَغْلِبِي) في النسبة إلى تَغْلِب بكسر اللّام، قبيلة، فلا يفتح^(٦) المكسورُ منه، بل يبقى على كسره على (الأفصح) لأنَّ سكونَ ما

(١) قنسرين اسم مكان، مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم. معجم البلدان (قنسرين) ٤٥/٤.

(٢) أوضح المسالك ٢٧٨/٣.

(٣) كتاب سيويه ٣٤٣/٣ والمقتضب ١٣٧/٣ والأصول في النحو ٦٤/٣ والمفصل ص ٢٠٧ وشرح المفصل ١٤٥/٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٠/٥.

(٤) لسان العرب (شقر) ١٦١/٧.

(٥) أوجب ابن مالك الفتح فقال: «وإن كان المنسوب إليه ثلاثياً مكسور العين فُتحت عينه وجوباً كقولك في نَمِر: نَمَرِي، وفي إِبِل: إِبْلِي، وفي الدُّبِل: دُثْلِي». شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١٣١/٥.

قبل الكسرتين هوَّ الأمر فيه، ولكثرة حروفه فلا يُجديه خفةً وضع حركة مكان أخرى، ومقابل الأفتح يفتح فيه؛ لأنَّ السَّكِنَ كالْعَدَمِ، فكان كَنِمِرَ، أما إذا تحرك ثانيه كَعَلِطَ، فتبقى^(١) الكسرة قطعاً، وكذا إذا كان فوق الرباعي كَقَذَعِمِلَ ومُسْتَخْرَجَ بكسر الراء، ولا يُلْحَقُ بِئِمِرَ لبعده عنه، ولا بتَغْلِبَ؛ لأنَّ الثَّقَلَ فيه أزيد من أن يتداركه هذا القدر من التخفيف، فوجب إبقاؤه على أصله هذا إذا لم يكن بعد المكسور ولا قبله لين، فإن كان بعده فهو ما ذكره بقوله (وتُحذفُ الياءُ والواوُ) وتُفتحُ العينُ (من فَعِيلَةٍ)^(٢) وفَعُولَةٍ بشرط صحة العين ونفي التَّضْعِيفِ كَحَنْفِيٍّ وَشَنْئِيٍّ^(٣) في حنيفة^(٤) أبي حي من العرب، وفي شنوءة^(٥) حي من اليمن، بخلاف نحو حَنِيفٍ وَشَنْؤٍ، لا يحذفان منه، بل يقال له: حَنِيفِيٍّ وَشَنْؤِيٍّ، فرقاً بين المذكر والمؤنث، والمؤنث أولى بالحذف لثقله ولفرعيتيه، ولأنَّ الثَّاءَ لما حُذِفَتْ فيه كما مرَّ انفتح باب الحذف، فحذف حرف اللين أيضاً (و) تحذف الياءُ (من فَعِيلَةٍ)^(٦) - بضم الفاء وفتح العين - (غير مضاعف)^(٧) سواءً صَحَّتْ عينه (كجَهْنِيٍّ) في جَهْنَةٍ^(٨) اسم قبيلة أم لا، كعَيِّيٍّ في عَيِّنَةٍ، ونُورِيٍّ في نُورَةٍ، فرقاً بينها وبين مُذْكَرِها؛ فإنَّها لا تُحذف منه، وخرج بغير المضاعف نحو شُدَيْدَةٍ بالضمِّ، فلا تُحذف منه لما يأتي في شديدي، ولم

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٣-٣٤٤.

(٢) قال في الألفية ص ٥٧:

■ وتَمَمُوا ما كانَ كالطَّوْنِلَةِ وهكذا ما كانَ كالجَلِيلَةِ

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٣٩ والخصائص ١/١١٥ والمفصل ص ٢٠٧ وشرح المفصل ١٤٦-١٤٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٤ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٣.

(٤) لسان العرب (حنف) ٣/٣٦٣. (أبو حي من العرب، وهو حنيفة بن لُجَيْم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل).

(٥) لسان العرب (شناء) ٧/٢٠٨.

(٦) قال في الألفية ص ٥٧:

■ وَقَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ الثُّزْمِ وَقَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ حُتَمِ

(٧) لم يشترط سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٩ لحذف الياء من فَعِيلَةٍ أَلَّا تَكُونَ مضاعفة.

(٨) لسان العرب (جهن) ٢/٤٤.

يشرطوا^(١) هنا صحّة العين، لأنّ حرف العلة إذا تحرّك وانضمّ ما قبله، لا ينقلب ألفاً، فلا يلزم المحذور الآتي في طولي (بخلاف) نحو (شديدي وطولي) وقولتي وسلولي في شديد وشديدة، وطويل وطويلة وقوول وقوولة وسلول وسلولة، فلا يحذفان منه، إذ لو حذفا، وقيل: شديدي وطولي مثلاً، لأدى إلى الثقل. ولو أدمعوا في شديدي، وقلّوا الواو ألفاً في طولي لتحركها وانفتاح ما قبلها لزم زيادة التّغيير^(٢) مع اللبس، فلم يفرّقوا هنا بين المذكر والمؤنث، وهذان مما احترز عنهما في فعيلة، بقوله: بشرط صحّة العين ونفي التّضعيف، ولم يذكر ما احترز عنه في فعولة بهذين الشرطين ولا ما احترز عنه بثنائهما في فعيلة - بالضم - إشارة إلى أنّ الغرض الأصلي هنا ذكر فعيل وفعيلة بالفتح. وأمّا فعول وفعولة وفعيل وفعيلة - بالضم - فبالغرض لقرّبا منها لفظاً وحكماً، ولكونها على أربعة أحرف (وسليقي) في سليقة^(٣)، وهي الطّبيعة، ومنه قولهم: يتكلّم بسليقتيه، أي: بطبيعته مغرباً من غير تعلّم قال:

■ ولست بنحويّ يلوك لسائه ولكن سليقي أقول فأعرب^(٤)
(وسليقي في) سليمة^(٥) لحي من (الأزد وعميري في) عميرة^(٦) لحي

(١) شرح الشافية للرّضي ٢٧/٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢٧/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٧/٥ ومجموعة الشافية ١٠٥/١.

(٣) لسان العرب (سلق) ٣٣٤/٦.

(٤) [من الطويل]: لم أقف على قائله شرح الشافية للرّضي ٢٨/١ - وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٥/٥ - ولسان العرب (سلق) ٣٣٤/٦ - وخزانة الأدب للبغدادي ٥٤٣/٤ وشرح شواهد الشافية ص ١١٢. موضع الشاهد: قوله: سليقي؛ فإنّ القياس فيه سلقي من دون الياء؛ لأنّ النسبة إلى سليقة وهي فعيلة، وفي النسبة إلى فعيلة تحذف الياء والهاء، كما تقول في حنيفة حتفي، وفي جهينة: جهني، ولكنه جاء على غير القياس. خزانة الأدب ٥٤٣/٤. شرح البيت: يفتخر بكونه لا يتعمّل الكلام، ولا يتّبع قواعد النّحاة، ولكنه يتكلّم على سجيته، ويرسل الكلام إرسالاً، فيأتي بالفصيح العجيب. شرح الشافية ٢٨/١.

(٥) لسان العرب (سلم) ٣٥٠/٦.

(٦) لسان العرب (عمر) ٣٩٥/٩ (عميرة: أبو بطن، وزعمها سيبويه في كلب).

من (كَلْب) أي: كلٌّ من الثلاثة (شاذٌّ) لمجيئه على خلاف ما تقتضيه قاعدة النسبة^(١) إلى فَعيلة بفتح الفاء من حذف الياء وفتح العين (وَعْبِدِي وَجُدَمِي) بضم أولهما وفتح ثانيهما وحذف الياء (في بني عُبَيْدَة^(٢)) أي: عُبَيْدَة بن معاوية بن قُشَيْر وعُبَيْدَة بن عمرو بن معاوية (و) في (جَذِيمَة^(٣)) - بالمعجمة - لحيٍّ من أسد، ولحيٍّ من عبد القيس (اشذٌّ) من شذوذ ما مرَّ. أمَّا شذوذهما فلما مرَّ، وأمَّا أنَّهما أشدُّ مما مرَّ؛ فلأنَّ في عدم الحذف ثَمَّة رجوعاً إلى الأصل، وأمَّا الضَّمُّ فبعيدٌ عنه، وإنَّما ضَمُّوا في عُبْدِي للفرق بينه وبين المنسوب إلى عِبْدَة اسم رجل، وما قيل من أنَّهم ضَمُّوا في جُدَمِي للفرق بين المنسوب إلى جذيمة أسد والمنسوب إلى جذيمة عبد القيس مخالفٌ لما قاله الجوهرى^(٤) فإنَّه سوى بينهما، وجَوَزَ في المنسوب فتح الجيم وضمَّها، واقتضى كلامه أنَّ فتحها أكثر من ضمَّها (وَحُرَيْبِي) في حُرَيْبَة^(٥) بالضَّمِّ لموضع يسمَّى بصيرة الصُّغرى (شاذٌّ) إذ القياس حُرَيْبِي كجُهَنِي، وفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالنسبة إلى حُرْب عَلَمًا، وهو في الأصل جمع حُرْبَة^(٦) وهي عُرْوَة المَزَاد (وَنَقْفِي^(٧)) في نَقِيف أبو قبيلة من هوازن (وَقُرَيْشِي^(٨)) في قریش (وَفَقِيمِي في) فُقَيْم^(٩) - بضم أوله وضمَّ ثانيه - لحيٍّ من (كِنَانَة وَمُلَحِي في) مُلَح^(١٠) كذلك لحيٍّ من (حُرَاعَة) أي: كلٌّ من

(١) شرح الشافية للرّضي ٢٨/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٣٣٦/٣ وشرح المفصل ١٢/٦ وشرح الشافية للرّضي ٢٨/٢ ولسان العرب (عبد) ١٥/٩.

(٣) لسان العرب (جذم) ٢٢٤/٢.

(٤) تاج اللغة (جذم) ١٨٨٤/٥: «وَجَذِيمَة: قبيلةٌ من عبد القيس، يُنسَبُ إليهم جُدَمِي بالتحريك. وكذلك إلى جَذِيمَة أسد».

(٥) لسان العرب (حرب) ٥٠/٤ - ومعجم البلدان (حربية) ٤٣٥/٢ موضعٌ بالبصرة.

(٦) لسان العرب (حرب) ٤٩/٤.

(٧) لسان العرب (نقف) ١١٢/٢.

(٨) لسان العرب (قرش) ١٠٨/١١: (قُرَيْش: قبيلةٌ سيدنا رسول الله ﷺ، أبوهـم النُّضر بن كِنَانَة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مَضَر).

(٩) لسان العرب (فقم) ٣٠٥/١٠.

(١٠) لسان العرب (ملح) ١٧٤/١٣.

الأربعة (شاذ) إذ قياس الأول ثَقِينِي؛ لأنه منسوب إلى فَعِيل لا فَعِيلَة، وقياس البقية قُرَشِيّ وفَقِيمِي ومُلَيْحِي؛ لأنها منسوبة إلى فَعِيل - بضمّ أوله وفتح ثانيه - ثم يَبْنُ النسبة إلى معتلّ اللام مما ذكر، وقَدَّمَ منه فَعِيلًا وفَعِيلًا، مذكّرًا ومؤنثًا فقال: (وتُحَذَفُ الياءُ) الأولى (من المعتلّ اللام من المذكر والمؤنث) وتفتح العينُ المكسورة كما في نِير (وتُقَلَّبُ الياءُ الأخيرة وَاوًا) كراهية^(١) اجتماع ياءاتٍ مع كسرتين، ولِدْفَعِ هذا الثقل المفرط لم يفرق بين المذكر والمؤنث (كَغَنَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ وَأَمَوِيٍّ) في غَنِيٍّ^(٢) وَغَنِيَّةٍ حِيٍّ من غطفان، وقُصِي عَلَمًا لرجل وقُصِيَّةٌ وَأَمِيٍّ وأُمِيَّةٌ قبيلةٌ من قريش (وجاء) فيما نسب إلى فَعِيلٍ بالضمّ (أُمِيَّيٍّ) بأربع^(٣) ياءاتٍ، إذ ليس قبلها كسرة (بخلاف) ما نُسِبَ إلى فَعِيلٍ بالفتح نحو (غَنَوِيٍّ) فإنه لم يجيء فيه غَنِيٍّ للكسرة (وَأَمَوِيٍّ) بفتح الهمزة (شاذ) إذ القياس الضمّ (وَأُجْرِيٍّ تَحَوِيٍّ) في النسبة إلى (تَحِيَّةٍ)^(٤) لقبيلة (مجرى غَنَوِيٍّ) في حذفِ الياءِ الأولى وقلبِ الأخيرة وَاوًا، وإن كان وزن تَحِيَّةٍ تُفَعِّلَة كراهة اجتماع ما مرّ. ثم نثي من ذلك بفعولٍ مذكّرًا ومؤنثًا فقال: (وَأَمَّا نحو عَدُوٍّ فَعَدَوِيٍّ اتفاقًا) على قياسِ بابِ صحيح اللام كصَبُورِيٍّ في صبور (ونحو عَدُوَّةٍ قال) فيه (المبرّد^(٥): مثله) أي: عَدَوِيٍّ^(٦)، فخالَفَ فيه بابُ الصّحيح، فلم يفرّق فيه بين المذكر والمؤنث كما فرّق غيره بينهما ثَمَّةً كما مرّ في شُئُوٍّ وشُئُوَّةٍ؛ لأنّ الإدغامَ أُجْرِيٍّ محلّه مجرى حرفٍ واحدٍ (وقال) فيه (سيبويه عَدَوِيٍّ)

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٧٤ وأدب الكاتب ص ٢٧٩ والمقتضب ٣/١٤٠ والأصول في النحو ٣/٧٢-٧٣ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٥.

(٢) لسان العرب (غنا) ١٠/١٣٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٤٤ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٠.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٣٤٦ والأصول في النحو ٣/٧٣ والمفصل ص ٢٠٨ وشرح الشافية للرضي ٢/١١ ولسان العرب (حيا) ٣/٤٣٢: (حَيَّةٌ بَنُ يَهْدَلَة، قبيلة).

(٥) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرّد. صنف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، المقصور والممدود وغيرها. مات سنة خمسٍ وثمانين ومئتين في بغداد. وفيات الأعيان ٤/٣١٣ وإشارة التعيين ص ٣٤٢.

(٦) والتكملة ص ٥٦ والمخصص ١٣/٢٤١ والمفصل ص ٢٠٨ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤.

بحذف^(١) إحدى الواوَيْنِ وفتح الدالِ فرقاً بين المذكرِ والمؤنثِ كما في الصحيح .

قال المصنّف: وكلاهما غيرُ بعيد، فإن سُمِعَ أحدهما اتَّبَعَ، وإن كان قبل المكسورِ حرفُ لين، فإن كان المكسورُ صحيحاً أو حرفَ علّة، لا يجب إدغامُهُ، فلا تغيّرُ كعالمِي وقائلِي وعاورِي، وإلا فهو ما ذكره بقوله (وتحذف الياءُ الثانيةُ من نحو) سَيِّد ومَيِّت ومُهَيِّم مما صارَ بعد النسبةِ إليه على نحو (سَيِّدِي ومَيِّتِي ومُهَيِّمِي) لكرهَةِ اجتماعِ ياءاتِ^(٢) وكسرتين، ولم تُحذف الأولى لثلا يرجعُ إلى تحرّكِ حرفِ العلّة، وانفتاح ما قبله فيلزم الثقلُ إن لم تنقلب ألفاً وزيادة التّغيير مع اللبسِ إن انقلبت. ولَمَّا كان مُهَيِّم كسَيِّد فيما ذكر وإن كان خماسياً والكلامُ في الرباعيّ ذكر معه وهو مأخوذُ (من هَيِّم^(٣)) الحبُّ الرَّجُلَ إذا جعلَهُ هائِماً (وطائِي) بقلبِ الياءِ الأولى ألفاً (شاذٌّ) لسكونها، والقياسُ طَيِّئِي كسَيِّدِي بالاختصار^(٤) على حذفِ الثانية؛ لأنّه منسوبٌ إلى طَيِّئ كسَيِّد (فإن كان نَحْوُ مُهَيِّم تصغيرُ مُهُومٍ) اسم فاعل من هَوَمَ^(٥) الرَّجُلُ إذا حرّكَ رأسَهُ من الثَّعَّاسِ (قيل) في النسبةِ إليه (مُهَيِّمِي بالتَّغْوِيضِ) عن المحذوفِ^(٦) في التّصغيرِ؛ لأنَّ مُهُوماً إذا أُريدَ تصغيره حذفَ منه إحدى الواوَيْنِ كما مرَّ في بابهِ، فصار بعدَ تصغيره مُهُوماً، ثم قُلِبَت الواوُ ياءً لوقوعِ الياءِ ساكنةً قبلها فصار مُهَيِّماً مثل اسمِ الفاعلِ مكبّراً من هَيِّم أيضاً، فلو نسبَ إلى هذا أيضاً بحذفِ إحدى اليائينِ لالتبسَ، أو بدونِ حذفها بلا زيادةٍ شيءٍ، لزمَ الثَّقُلُ فزادوا فيه ياءً بعد الياءِ

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٦٣٤٥ والأصول في النحو ٣/٧٣.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٣٧١ والمقتضب ٣/١٣٥ والأصول في النحو ٣/٧٣ والمفصل ص ٢٠٨ وشرح المفصل ٥/١٤٧ وشرح الشافية للرزّي ٢/٣٢ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٨.

(٣) لسان العرب (هيم) ١٨٣/١٥.

(٤) شرح الشافية للرزّي ٢/٣٢.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية (هيم) ٥/٢٠٦٢.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٣٧١-٣٧٢ والأصول في النحو ٣/٧٣ والمفصل ص ٢٠٨ وشرح المفصل ٥/١٤٧ وشرح الشافية للرزّي ٢/٣٣.

المُشددة وخُصَّ بزيادتها دونَ الأوَّل لحذف إحدى العينين منه، فكان أحقُّ بالتعويض، وإنما زادوا مع اجتماع ياءات وكسرتين؛ لأنَّ السَّكُون بغير الإدغام كالاستراحة، مع أنَّ السَّكُون في حرف المدِّ أبعدُ (وتَقَلَّبَ الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ^(١)) ولو غير منقلبة كَمَتَّى وإلَى عَلَمَيْنِ (والرَّابِعةُ المنقلبةُ) عن أصليِّ واوٍ أو ياء (واواً كَعَصَوِيٍّ) في عصا، وهو واوِيٌّ، لقولهم عَصَوْتُ (وَرَحَوِيٍّ) في رحي وهو يائيُّ لقولهم: رَحِيَّانَ (وَمَلْهَوِيٍّ وَمَزْمَوِيٍّ) في اللهو والزَّمي. أمَّا قلبُها؛ فلوجوب كسرٍ ما قبل ياء النسبة مع عدم قبُول الألفِ الحركة، وأمَّا قلبُها واواً؛ فلأنَّها إن كانت عن واو، فالرجوعُ إلى الأصلِ أولى، أو عن ياءٍ فلكراهة اجتماع ياءاتٍ وكسرة، وإنما لم تقلب الواو ألفاً لوقوعها قبل ساكنٍ كما قال المصنَّف، ويجوزُ حذفُها رابعةً لا ثالثة؛ لأنَّ حذفَها ثالثةً إحجامٌ عن الاسم لنقصه عن أقلِّ الأصول بخلاف حذفِها رابعةً فنقول: ملهِيٍّ ومَزْمِيٍّ^(٢) (ويحذفُ غيرها) أي: غيرَ الألفِ الثالثةِ والرَّابِعةِ المنقلبةِ عما ذكر (كحُبْلِيٍّ) في حُبْلَى بحذفِ الألفِ^(٣) لزيادة وهي رابعةٌ للتأنيث غير مُنْقَلِبةٍ ومَغْزِيٍّ بحذفِ^(٤) الألفِ أيضاً تشبيهاً بألفِ التأنيث كحُبْلَى، وهي رابعةٌ للإلحاق، مُنْقَلِبةٌ عن ياء (وجَمَزِيٍّ) في جَمَزَى من الجَمَزِ^(٥)، وهو السَّيْرُ السَّريعُ. فيقال: حمارٌ جَمَزِيٌّ أي: سريعُ السَّيرِ، وألفُه رابعةٌ للتأنيث غير منقلبةٍ (ومُرَامِيٍّ) في مُرَامَى اسمٌ مفعولٌ من المراماة، وألفُه خامسةٌ منقلبةٌ عن ياءٍ (وقَبْعُثَرِيٍّ) في قَبْعَثَرَى^(٦) وألفُه

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٢ وأدب الكاتب ص ٢٧٨ والمقتضب ٣/١٣٦-١٣٧-١٤٨ والأصول في النحو ٣/١٥ والمفصل ص ٢٠٨ وشرح المفصل ٥/١٤٩-١٥٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١-١٩٤٢ وشرح العمدة ص ٨٨٥-٨٨٧.

(٢) المقتضب ٣/١٤٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٣٩.

(٣) قال سيبويه: «فأحسنُ القولِ فيه أن تقولَ حُبْلِيٍّ» الكتاب ٣/٣٥٢.

(٤) قال سيبويه «والحذفُ في مَغْزَى أجوز، إذ جازَ في ملهِيٍّ لأنَّها زائدة». الكتاب: ٣/٣٥٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٥.

(٥) لسان العرب (جمز) ٢/٣٥٣.

(٦) قال سيبويه: «وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيٍّ ولا جمزاوِيٍّ ولكن جَمَزِيٍّ». الكتاب ٣/٣٥٤ والمقتضب ٣/١٤٨ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٩٩.

سادسة^(١) زائدة غير منقلبة (وقد جاء في نحو حُبْلَى) ممّا ألفه^(٢) رابعةً للتأنيث وثانيه ساكنٌ وجهان آخران (حُبْلَوِيّ) بقلب ألفه^(٣) واواً تشبيهاً لها بملهى (وحُبْلَوِيّ) بقلب الألف واواً وزيادة ألف قبلها، تشبيهاً لها بالألف الممدودة كَصَحْرَاوِيّ، وهكذا ما فيه ألف الإلحاق كمَغَزَى تقول فيه: مَغَزَوِيّ ومِغَزَاوِيّ (بخلاف نحو جَمَزَى) مما ثانيه متحركٌ ممّا مرّ، لا يجوز فيه شيء من الوجهين؛ لأنّ حركة الثاني حرف آخر، فالألف فيه في حكم الخامسة، بدليل أنّ مَنْ صرفَ هنّداً ووعداً، لم يصرف سَقَرٌ علماً؛ لأنّ الحركة صيرته في حكم زَنْبٍ، وكذا لا يجوز شيء من ذلك ممّا ألفه خامسةً أو سادسةً كما علّم من كلامه، لطول^(٤) الاسم، فقول العامة: مُضْطَفِرِيّ خطأ، والوجه^(٥): مُضْطَفِيّ (وتُقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسورة ما قبلها واواً ويفتح ما قبلها كَعَمَوِيّ^(٦)) من عم^(٧) من عَمِي عليه الأمر إذا التبس (وشَجَوِيّ) في شج^(٨) أي: حزين برد الياء المحذوفة فيهما لزوال موجب حذفها، ثم قلبها واواً وفتح ما قبلها كراهة اجتماع ثلاث ياءات وكسرتين، قال الجوهرى^(٩): «الشجْوُ الهمُّ والحزنُ، يقال: شجأه

(١) القبعرى: (الجمل العظيم، والاذنى قبعة) لسان العرب (قبعر) ١٨/١.

(٢) كتاب سيبويه ٥٥٥/٣.

(٣) قال في الألفية ص ٥٦:

■ وَإِنْ تَكُنْ تَزْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَאוْأُ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

وكتاب سيبويه ٣٥٣/٣ والمقتضب ١٤٨/١ وشرح الشافية للرضي ٤٠/٢ والتكملة ص ٦٢.

(٤) كتاب سيبويه ٣٥٥/٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥/٥.

(٦) كتاب سيبويه ٣٤٢-٣٤٣ والمقتضب ١٣٦/٣ والأصول في النحو ٦٥/٣ والمفصل ص ٢٠٨ وشرح الفضل ١٥١/٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤ وشرح الشافية للرضي ٤٤/٢.

(٧) لسان العرب (عمي) ٤١٣/٩.

(٨) لسان العرب (شجا) ٤٠/٧.

(٩) تاج اللغة وصحاح العربية (شجا) ٢٣٨٩/٦.

يشجأه شجواً، وتقول فيه شَجِي بالكسر يَشْجَاهُ شَجاً انتهى. (وتُحذف) الياء الأخيرة (الرابعة) المكسور ما قبلها إذا كان الثاني ساكناً (على الأفصح كقَاضِي^(١)) في قاضٍ، كراهة اجتماع ما مر^(٢) لو لم تُحذف. ومقابل الأفصح لا يحذفها فيقول: قاضِي بقلبها واواً وفتح ما قبلها^(٣) إجراء لها مجرى الياء الثالثة، وإنما كان غير أفصح لما فيه من زيادة التغير واجتماع حروف العلة، ولم يُعتد بالسكون فيه كما اعتد به في تَغْلِي، فلم يكسر ما قبل الواو لثقله بالإعلال بخلاف تَغْلِي (ويُحذف ما سواهما) أي: الثالثة والرابعة بأن تكون خامسة أو سادسة (كمُشْتَرِي) ومُسْتَسْقِي في مُشْتَرٍ ومُسْتَسْقِي لطول الاسم^(٤) حيثلذ.

(وباب مُحَيِّي) مما آخره ياء خامسة قبلها ياء مشددة مكسورة، إذ مجيء اسم فاعل من حَيَّي يُحَيِّي وأصله مُحَيِّي، أعلَّ إعلال قاضٍ (وجاء على مُحَوِّي ومُحَيِّي^(٥) كأموي وأمِّي) بعدم رد الياء المحذوفة في الثاني، وبعدم ردها مع حذف الأولى المُدْعَمَة وقلب المُدْغَم فيها واواً في الأول، وأمِّي متروك في بعض النسخ. قال المبرد^(٦): محيِّي بأربع ياءات أجود. وقال أبو عمرو: ومُحَوِّي أجود. وهو كما قال؛ لخلوه من اجتماع ياءات وكسرة (و) جاء على فَعْلَة أو فَعَلَ - بثلاث الفاء - ولائمه ياء أو واو (نحو ظَنِيَّة وَقَنِيَّة) للاقتناء (وَرَقِيَّة وَعَزْوَةٌ وَعَزْوَةٌ ورشوة) وظَنِي وَعَزْو، فالنسبة إليه (على القياس) كالصحيح (عند سيبويه^(٧)) لأن حرف العلة إذا

(١) قال في الألفية ص ٥٧:

■ والحذف في اليا رابعاً أحق من قلب، وحشم قلب ثالث يعين وكتاب سيبويه ٣/٣٤١-٣٤٠ ونزهة الطرف ص ١٢٢ والجمل ص ٢٥٤.

(٢) أي اجتماع ياءات وكسرتين.

(٣) الأصول في النحو ٣/٦٥ - والخصائص ٢/٤٣٦ - وشرح الشافية للرضي ٢/٤٥.

(٤) المسائل العضديات ص ٢٣١.

(٥) قال سيبويه: «وتقول في الإضافة إلى مُحَيِّ مُحَيِّ مُحَيِّ، وإن شئت قلت: مُحَوِّي». الكتاب

٣/٣٧٣ وشرح الشافية للرضي ٢/٤٥ - وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٧ والتكملة ص ٥٥.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٧.

(٧) قال سيبويه: «تقول ظَنِيَّ وَرَمِيَّ وَعَزَوِيَّ وَنَحَوِيَّ، لا تغير الياء ولا الواو لأنه حرف =

سَكَنَ مَا قَبْلَهُ كَانَ كَالصَّحِيحِ، فَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ كَالنَّسْبَةِ إِلَى تَمَرٍ وَتَمْرَةٍ، بِحَذْفِ
التَّاءِ فَقَطْ مِمَّا فِيهِ تَاءٌ (وَرَنْوِيٌّ) فِي بَنِي زَيْنَةَ^(١) (وَمُرَوِّيٌّ) فِي قَرِيَةِ، أَيْ:
كُلٌّ مِنْهُمَا (شَاذٌّ عِنْدَهُ) إِذَا الْقِيَاسُ فِيهِمَا زَيْنِيٌّ وَمَزْمِيٌّ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ^(٢) لَيْسَ
بَشَاذٌ (وَقَالَ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (يُونُسُ^(٣)) بْنُ حَبِيبٍ كَالزَّجَاجِ^(٤): النَّسْبَةُ إِلَى ظَبْيَةٍ
وَعَزْوَةٍ مِمَّا فِيهِ تَاءٌ يَأْتِيًا أَوْ وَائِيًا (ظَبْيَوِيٌّ وَعَزْوَوِيٌّ^(٥)) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَقَلْبِ الْيَاءِ
وَأَوَّاءِ فِي الْيَائِي قِيَاسًا عَلَى عَمَوِيٍّ فِي عَمٍّ، وَرَدٌّ^(٦) بَأَنَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي
ظَبْيَةٍ وَعَزْوَةٍ سَاكِنٌ، وَفِي عَمٍّ مَتَحَرِّكٌ. وَعَذَرَهُ الْخَلِيلُ^(٧) فِي الْيَائِي دُونَ
الْوَاوِي؛ لِأَنَّ حَمَلَ ظَبْيَةٍ عَلَى عَمٍّ لَثَلًا تَجْتَمِعُ يَاءَاتُ وَكُسْرَةٌ، فَإِنَّهُ مُسْتَكْرَةٌ
وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْيَائِي حَيْثُ قَالُوا: رَنْوِيٌّ وَقُرَوِيٌّ فِيمَا مَرَّ.

قال الجاربردي^(٨): «ولسيبويه أن يجيب عن الأول، بأن اجتماع ما
ذكر وإن استكره، لكن السكون يجبره. وعن الثاني بأنه شاذ لا يحتمل عليه»
(واتفقا) أي: سيبويه^(٩) ويونس (في باب ظبني وعزوي) مما لا تاء فيه يائيًا

= جرى مجرى غير المعتل الكتاب ٣/٢٤٦ والمقتضب ٣/١٣٧ والأصول في النحو ٣/٦٥
والمفصل ٢٠٩ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٠ وشرح الشافية للرضي ٢/٤٨.

(١) لسان العرب (زنا) ٩٧/٦.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٣٤٧ وشرح المفصل ٥/١٥٣.

(٣) يونس بن حبيب الضبّي البصري أبو عبد الرحمن. من أصحاب أبي عمرو بن العلاء،
سمع من العرب، وسمع منه الكسائي والفراء. مولده سنة تسعين أو مات سنة ثنتين
وثمانين ومائة. وفيات الأعيان ٧/٢٤٤-٢٤٩ و إشارة التعيين ص ٣٩٦ وبغية الوعاة
٢٥/٣٦٥.

(٤) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج. له في التصانيف: معاني القرآن
والاشتقاق وفعلت وأفعلت ومختصر النحو وشرح أبيات سيبويه، وغير ذلك. مات في
جمادى الآخر سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وفيات الأعيان ١/٤٩ - ٥٠ وإشارة التعيين
ص ١٢ وبغية الوعاة ١/٤١١.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٣٤٧.

(٦) قال المبرد: «فأما قول يونس في النسبة إلى ظبّيّة ظبويّ فليس بشيء» المقتضب ٣/١٣٧.

(٧) شرح الشافية للرضي ٢/٤٨.

(٨) مجموعة الشافية ١/١١٣.

(٩) كتاب سيبويه ٣/٣٤٧.

أو واوياً، على أنه كالصحيح لأن المذكر قوي فيحتمل اجتماع ثلاث ياءات مع الكسرة بخلاف المؤنث (وبدوي) بفتح الدال (شاذ) عندهما، إذ القياس سكونها، لأنه مثل عَزَوْ^(١) (وباب حَيّ وطي^(٢)) مما آخره ياء مشددة بعد حرف واحد (تُرَدُّ) الياء (الأولى إلى أصلها)، فإن كان واواً ردت إليها، أو ياء أثبت عليها (وتُفْتَحُ) لوجوب فك الإدغام. واختير الفتح؛ لأنه أخف. وتُقلَّبُ الأخيرة واواً لئلا يلزم اجتماع ياءات وكسرة (فنقول طَوَوِي) لأنه من طَوَيْتَ (وحَيَوِي) لأنه من حَيَّيْتُ، وإنما لم يُقلب حرف العلة ألفاً مع تحرّكه وانفتاح ما قبله؛ لأنّ الأوّل من حرفي العلة حركته عارضة والثاني وإن قُلب ألفاً حفظاً للقاعدة، لكنّ الألف تُقلب واواً لأجل ياء النسب (بخلاف دَوِي) في دَوٍ^(٣) للبادية (وكَوِي^(٤)) في كَوٍ^(٥) وكَوّة - بالفتح والضّم - لثقب في البيت؛ لأنّ الخطب في اجتماع واو مشددة مع ياء، كذلك هيّن. وما آخره ياء مشددة أو واواً كذلك بعد حرفين كغنيّ وغنيّة وعدو وعدوة وأمّي وأميّة، تقدّم بيانه. (وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة) فأكثر من الأحرف (إن كانت) تلك الياء (في نحو مَزَمِي) ممّا الياء الثالثة فيه أصلية (قيل مَزَمَوِي^(٦)) بحذف أولى اليائين، وقلب الأخيرة واواً، وفتح ما قبلها كغَنَوِي (ومَزَمِي) بحذفها للثقل، وهذا أفصح (وإن كانت زائدة حُذفت ككَزَسِي) في كَزَسِي (وبَخَاتِي في بَخَاتِي اسم رجل^(٧)) بخلافه جمعاً، فإنّه كما سيأتي، يجب رده إلى واحد وهو بُخْتِي^(٨) لنوع من الإبل، فيفوت

(١) شرح الشافية للرّضي ٤٩/٢.

(٢) كتاب سيويه ٣٤٥/٣ والمقتضب ١٣٨/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٩/٤.

(٣) لسان العرب (دوا) ٤٥٢/٤.

(٤) كتاب سيويه ٣٤٥/٣.

(٥) لسان العرب (كوى) ١٩٨/١٢.

(٦) قال في الألفية ص ٥٧.

■ وقيل في المَزَمِي مَزَمَوِي واختير في استعمالهم مَزَمِي

(٧) كتاب سيويه ٣٤٥/٣ والمقتضب ١٣٨/٣.

(٨) لسان العرب (بخت) ٣٢٨/١.

الْعَرَضُ مِنَ التَّمثِيلِ لَمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ الْمَشْدَدَةُ بَعْدَ رَابِعَةِ لِيَاءِ النَّسَبِ وَبَحَاتِيٍّ غَيْرِ مَنْسُوبٍ لَا يَنْصَرَفُ، وَإِنْ كَانَ عَلَمًا وَمَنْسُوبًا يَنْصَرَفُ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبَةِ لَيْسَتْ مِنْ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ^(١) وَمِثْلُهُ شَافِعِيٌّ فِي شَافِعِيٍّ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا آخَرُهُ وَأَوْ مَشْدَدَةً بَعْدَ الثَّلَاثَةِ كَمَغْزُورٍ، وَقَدْ قَالُوا فِيهِ مَغْزُورِيٍّ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ يَاءَاتٍ. قَالَه سَيَبُوه^(٢)، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ الْجَارِيدِي، فَبَحْثُهُ وَقَالَ: «لَمْ أَرْ لَهُ نَقْلًا»^(٣) (وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ الْفِ إِنْ كَانَتْ) تِلْكَ الْهَمْزَةُ (لِلتَّانِيثِ قُلِبَتْ وَآوًا) كَحِمَارَوِيٍّ^(٤) وَصَخْرَاوِيٍّ فِي حِمْرَاءٍ؛ لِأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنَ الْوَائِ. وَلَمْ تُقْلَبْ يَاءٌ لَثَلًا يَجْتَمِعُ يَاءَاتٍ وَكسرة (وَصَنْعَانِيٍّ^(٥)) فِي صَنْعَاءٍ^(٦) الْيَمَنِ (وَبَهْرَانِيٍّ) فِي بَهْرَاءٍ^(٧) لِقَبِيلَةٍ مِنْ قُضَاعَةَ (وَرَوْحَانِيٍّ^(٨)) بِفَتْحِ الرَّاءِ فِي رَوْحَاءٍ^(٩). لِبَلَدٍ، وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا، وَبِضْمُهَا فِي النَّسَبَةِ^(١٠) إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَيُقَالُ لَهُمُ الرُّوحُ، لِلطَّافَتِهِمْ وَاسْتَارِهِمْ عَنِ النَّاسِ. زَادُوا الْأَلْفَ وَالثُّونَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْسُوبِ إِلَى رُوحِ الْإِنْسَانِ (وَجَلُولِيٍّ) فِي جَلُولَاءٍ^(١١) لِقَرْيَةٍ نَاحِيَةِ فَارَسٍ. (وَكَرْوَرِيٍّ) فِي حَرَوْرَاءٍ^(١٢) لِقَرْيَةٍ يَنْسَبُ إِلَيْهَا الْحَرَوْرِيَّةُ مِنْ

(١) مجموعة الشافية ١١٤/١.

(٢) قال سيبويه: «وقالوا في مَغْزُورٍ: مَغْزُورِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ الْيَاءَاتِ». الكتاب ٣/٣٤٥.

(٣) مجموعة الشافية ١١٥/١.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٣٥٥ وأدب الكاتب ص ٢٧٨ والمقتضب ٣/١٤٩: «انقلبت المدَّة وَاوًا لِأَنَّهَا حَرْفٌ حَيٌّ فَلَا يُحْذَفُ، وَلِأَنَّهَا لِلتَّانِيثِ تَنْقَلِبُ، وَلَا تَكُونُ كَحَرْفِ الْأَصْلِ». والمفضل ص ٢٠٩. وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥١.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٣٣٦ وأدب الكاتب ص ٢٨٠ وشرح الشافية للرَّضِيِّ ٢/٥٨.

(٦) لسان العرب (صنع) ٧/٤٢٢ والكامل ١/٣٢٦.

(٧) لسان العرب (بهر) ١/٥١٨.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٣٣٨.

(٩) لسان العرب (روح) ٥/٣٦٤ ومعجم البلدان (الروحاء) ٣/٨٧ (قرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السُّنْدِيَّة).

(١٠) لسان العرب (روح) ٥/٣٦١.

(١١) لسان العرب (جلل) ٢/٣٣٨ ومعجم البلدان (جلل) ٢/١٥٦ (جلولاء: مدينة مشهورة بإفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً).

(١٢) معجم البلدان (حروراء) ٢/٢٨٣ (قرية بظاهر الكوفة).

«ولو قلبوا الهمزة واوا لم ينعُد كِرْدَاوِيَّ في رِداء»^(١) وَمَنَعَهُ النُّظَامُ قال: «لثلاثا يلزم التَّغْيِيرُ دفعةً واحدة»^(٢) (وباب شقاوة) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ واو بعد ألفٍ زائدة، وصَحَّتْ لما مرَّ. يقال فيه (شقاوي ب) إبقاء (الواو) وإن زال المانع لثلاثا يلتبس بباب سقاية، ولم يعكس؛ لأنَّ ثَقُلَ الواو مع اليائين ليس كِثْقَلِ الياءاتِ (وباب زاي وزاية)^(٣) مما وَقَعَ فِيهِ ياء متطرفة، وصَحَّتْ لكونها بعد ألفٍ مقلوبةٍ عن حرفٍ أصلي، ويفرَّق بين الواحدٍ وغيره بالتاء، يقال فيه (زايي) بالياءاتِ للسَّكُونِ قبلها مع قلةِ الحروفِ كظَبْيِي (وزائي) بالهمزة كسقائي لوقوع الياءِ فيهما بعد الألفِ (وزاوي)^(٤) بالواو لثقلِ الياءاتِ هنا لتقدّم حرفِ العلةِ عليها بخلافِ ظَبْيِي.

وبالجملةِ فَرَايَ^(٥) اسمٌ جنسي من زَوَيْتُ بمعنى جمعتُ، أو هو اسمٌ للحرفِ المعروف (وما كان على حرفين) أصليين (إن كان متحرّكاً الأوسط أصلاً) أي: في الأصل (والمحذوف اللام ولم تعوّض) عن المحذوف (همزة الوصل، أو كان المحذوف فاءً وهو معتل اللام) فهما قسمانِ (وَجَبَ رُدُّهُ) فيهما عند الأكثر؛ فالأوّل (كأبوي)^(٦) وأخوي في أبٍ وأخ (وسَقَّيْ في سَتِّ) لأنَّ أصلها أَبَوٌ وأخَوٌ وَسَقَّيْ بتحريكِ الأوسطِ، وحذفت اللامُ، ولم يعوّض عنها همزةٌ وصل فوجب رُدُّها؛ لأنَّ اللامَ محلَّ التَّغْيِيرِ؛ ولأنَّها لو لم تُرَدَّ لاختلَّتِ الكلمةُ بحذفها وحذفِ حركةِ العين؛ لأنَّ حركتها الآن إنما هي لياءِ النَّسَبَةِ، ولا ينتقض ذلك بقولهم في دَمٍ دَمِي ودَمَوِي حيث لم يوجبوا رُدَّ المحذوف، لأنَّ دَمًا في الأصل ساكنُ الأوسطِ

(١) مجموعة الشافية ١١٦/١-١١٧ وكتاب سيبويه ٣/٣٥١ والتسهيل ص ٢٦٤.

(٢) مجموعة الشافية ١١٧/١.

(٣) جاء في متن الشافية ٥٩/٢ (وباب راي وراية).

(٤) وردت الأوجه في: كتاب سيبويه ٣/٣٥٠ والأصول في النحو ٣/٦٦ والمفصل ص ٢٠٩ والتسهيل ص ٢٦٤ والموجز ص ١٢٥ وارتشاف الضرب ٢/٦٢٦.

(٥) لسان العرب (زوي) ١٢٠/٦.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٣٥٩ والمقتضب ٣/١٥٢ والأصول في النحو ٣/٧٦-٧٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٤.

الخوارج، إذ كان أول مجتمعهم بها وتحكيمهما منها (شاذ) كل من الخمسة، إذ القياس^(١) صَنَعَاوِي وَبَهْرَاوِي وَرُوحَاوِي وَجُلُولَاوِي وَحُرُورَاوِي. ويمكن أن يُقال كما قال النُّظَام^(٢): النُّسْبَةُ إِلَى حُرُورَاءَ عَلَى لُغَةِ الْقَضْرِ لَا الْمَدِّ، فَالنُّسْبَةُ إِلَيْهَا بِحَذْفِ الْأَلِفِ عَلَى الْقِيَاسِ (وَإِنْ كَانَتْ) تِلْكَ الْهَمْزَةُ (أَصْلِيَّةٌ تَثْبُتُ عَلَى الْأَكْثَرِ) لِقَوَّتِهَا وَأَصَالَتِهَا (كَقَرَائِي^(٣)) فِي قَرَاءِ^(٤)، لِلرَّجُلِ الْمُتَنَسِّكِ إِذَا انْتَسَكَ وَغَيْرِ الْأَكْثَرِ يَجُوزُ قَلْبُهَا أَيْضاً لثَقَلِهَا كَقَرَاوِي (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ وَلَا أَصْلِيَّةً، بَأَن كَانَتْ مُنْقَلَبَةً عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ أَوْ عَنْ حَرْفٍ لِلإِلْحَاقِ (فَالْوَجْهَانِ^(٥)) الْقَلْبُ وَالْإِبْثَاتُ جَائِزَانِ تَشْبِيهًا لِلْهَمْزَةِ فِي الْأَوَّلِ بِهَمْزَةِ التَّأْنِيثِ لَكُونِهَا غَيْرَ أَصْلِيَّةٍ، وَفِي الثَّانِي بِأَصْلِيَّةٍ لَكُونِهَا مُنْقَلَبَةً عَنْ أَصْلٍ أَوْ عَنْ مُشَبِّهِه بِالْأَصْلِ، فَالْأَوَّلُ (كَكَسَاوِي) وَكَسَائِي فِي كَسَاءِ (و) الثَّانِي نَحْوِ (عَلْبَاوِي) وَعَلْبَائِي فِي عَلْبَاءِ^(٦) لِعَصَبِ الْعُنُقِ. وَأَصْلُ كَسَاءِ وَعَلْبَاءِ كَسَاوٍ وَعَلْبَاوٍ، قَلْبَ حَرْفٍ هَمْزَةٍ لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ كَمَا سَيَأْتِي (وَبَابُ سِقَايَةِ) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ يَاءٌ وَبَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَصَحَّتْ لِلزُّومِ تَاءُ التَّأْنِيثِ بَعْدَهَا. يُقَالُ فِيهِ (سِقَائِي بِالْهَمْزَةِ) لَثَلَا تَجْتَمِعُ الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ مَعَ زَوَالِ الْمَانِعِ مِنْ قَلْبِ الْيَاءِ هَمْزَةً وَهُوَ التَّاءُ، لِأَنَّهَا لَمَّا حُذِفَتْ لِلنُّسْبَةِ وَجِبَ قَلْبُ الْيَاءِ هَمْزَةً لَتَطَرُّفِهَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ^(٧). قَالَ الْجَارِيدِي تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ

(١) كتاب سيبويه ٣٣٧/٣. وشرح المفصل ١١/٦.

(٢) أوضح المسالك ٢٨٥/٣.

(٣) قال في الألفية ص ٥٧:

■ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النُّسْبِ مَا كَانَ فِي تَشْنِيَةِ لَهُ انْتَسَبَ
وكتاب سيبويه ٣٥١/٣-٣٥٢ والأصول في النحو ٦٦/٣ والمفصل ص ٢٠٩ وشرح
المفصل ١٥٥/٥ ونزهة الطرّف ص ١٢٢-١٢٣.

(٤) لسان العرب (قرا) ٧٩/١١.

(٥) المقتضب ١٤٩/٣ وشرح الشافية الشافية ١٩٥١/٤ وشرح الشافية للرّضي ٥٥/٢ وما بعدها
ونزهة الطرّف ص ١٢٣.

(٦) لسان العرب (علب) ٣٤٦/٩.

(٧) كتاب سيبويه ٣٤٩/٣ والأصول في النحو ٦٦/٣ وشرح المفصل ١٥٦/٥ وشرح الكفاية
الشافية ١٩٥٢/٤ والموجز ص ١٢٥.

عند سيبويه^(١) وغيره. وقول المبرد^(٢) أنه متحرك الأوسط ضعيف، فنحو دم مما أوسطه ساكنٌ خارجٌ بما قاله المصنفُ كما خرج به ما كان فوقَ حرفين، وما حُذِفَ عينُه أو فاؤه وهو صحيح اللام، وما عَوِضَ عن لامه همزة وصل فلا يجبُ رُدُّ المحذوفِ كما يأتي (و) الثاني نحو (وَشَوِيٍّ فِي شَيْئَةٍ^(٣)) وهي كلُّ لَوْنٍ يخالفُ معظمَ اللَوْنِ. وأصلُها وَشِيَّةٌ، حُذِفَتْ فاؤها لكونها واواً مكسورةً مع سكونٍ ما بعدها. وإنَّما وجبَ رُدُّ المحذوفِ؛ لأنَّ الثَّاءَ التي هي عَوِضٌ عن المحذوفِ تسقطُ في التَّسْبِيَةِ وليس في الأسماءِ المُعْرَبَةِ المستقلَّةِ اسمٌ على حرفين ثانيهما حرفٌ علَّةٌ، ولو قيل فيه شِييٍّ، اجتمعت ياءاتٌ مع كسرةٍ وهو مُستكره، أو شَوِيٍّ، لم يكن فيه تنبيهٌ على حذف الواو، إذ ليس في كلامهم كلمةٌ فاؤها ولامها واوٌ إلَّا «الواو»^(٤)، وإذا رُدَّ المحذوفُ وجبَ فتحُ الشَّينِ؛ لأنَّها لو أبقيت ساكنةً لزمَ بقاء الواوِ مع موجب حذفها، ثم تُقلبُ لامُها واواً كما في عَنَوِيٍّ، فيقال: وَشَوِيٍّ (وقال الأخفش وَشِييٍّ^(٥)) بالإسكانِ وإبقاءِ الياءِ (على الأصل) كما في وَخِييٍّ. ورُدُّ^(٦) بلزوم ما مرَّ آنفاً، وبأنَّ الواوَ ثُمَّ مفتوحةٌ بخلافها هنا. وما نقله عن الأخفش يغني عنه قوله بَعْدُ (وابو الحسن يُسَكِّنُ ما أصله السُّكُونُ).

(١) قال سيبويه: «اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ على حرفين ذهبت لأمُّه ولم يُرَدِّ في تشنية، إلى الأصل، ولا في الجمع بالثَّاء، وكان أصله فَعْلٌ أو فَعَلٌ أو فَعُلٌ، فأنت فيه بالخيار إن شئت تركته على بناءه قبل أن تضيفَ إليه، وإن شئت غيرته فرددتَ إليه ما حُذِفَ منه». الكتاب ٣٥٧/٣.

(٢) قال المبرد: (ومن الدليل على أنه فَعْلٌ، أنَّ الشاعرَ لما اضطرَّ جاء به على فَعْلٍ قال):
■ جرى الدَّمِيانِ بالخَبَرِ اليقينِ

المقتضب ١٥٣/٣.

(٣) لسان العرب (وشا) ٣١٢/١٥.

(٤) ليس في كلام العرب ص ٢٧.

(٥) وهو مذهب سيبويه في الكتاب ٣٦٩/٣ والمقتضب ١٥٦/٣ والأصول في النحو ٨٠/٣ والمفصل ص ٢١٠ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٧/٤ وشرح الشافية للرضي ٦٠/٢ وارتشاف الضرب ٦١٩/٢.

(٦) رده ابن جماعة في مجموعة الشافية ١١٩/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٩-١٤٨/٥.

(وإن كانت لامه) أي: ما كان على حرفين (صحيحةً والمحذوفٌ غيرُها) فاءً أو عيناً، فهما قسمان أيضاً (لم يُرَدَّ) المحذوف فيهما. فالأول (كعِدِّي وزِنِّي^(١)) في عِدَّةٍ وزِنَّةٍ؛ لأنَّ أصلهما وَغِدَّةٌ وَوَزَنَّةٌ، حُذِفَتْ فاؤُهُما لما مرَّ، وإنَّما لم يُرَدَّ، لأنَّها لو رُدَّتْ فإنَّ لم يفتح العين لزم بقاء الواوِ مع موجبِ حذفها، وإنَّ قُتِحَتْ لزم التحريكُ بلا موجبٍ، ومع أنَّ المحذوفَ غيرُ اللامِ التي هي محلُّ التَّغْيِيرِ (و) الثاني نحو (سَهِيَّ في سَهٍ) لأنَّ أصله سَتَّةٌ، حُذِفَتْ عينه، وإنَّما لم تُرَدَّ للفرقِ بين النِّسْبَةِ إلى ما حُذِفَتْ لامه والنِّسْبَةِ إلى ما حُذِفَتْ عينه، ولم يعكس؛ لأنَّ اللّامَ محلُّ التَّغْيِيرِ. وقال هنا: «في سَهٍ» وفيما مرَّ «في سَتٍ» لثلاثِ يُتَوَهَّمُ أنَّ النِّسْبَةَ إلى كلِّ منهما واحدٌ، ومحلُّ ما قاله في القسم الثاني إذا لم يكن مُضَاعَفاً وإلاَّ وجب الرُّدُّ نحو رَبِّ مخففاً بحذفِ الباءِ الأولى إذا سُمِّيَ به فيقال: رَبِّي برُدِّ المحذوفِ^(٢). نصُّ عليه سيويه^(٣). قال المرادي: «ولا يُعلم فيه خلاف»^(٤). (وجاءَ عِدَوِيَّ) في عِدَّةٍ (وليس) ذكرُ الواوِ فيه (بِرُدِّ^(٥)) للقاءِ المحذوفةِ وإلاَّ لوجب أن يُقال: وَغِدِيَّ، بل هو كالعوض عنها. قال السيّد ركنُ الدِّينِ تَبَعاً للمصنّف «ويمكنُ أن يُقالَ إنَّه رُدُّ المحذوفِ ثم قَلَبَ إلى محلِّ اللّامِ ليكونَ المحذوفُ في محلِّ التَّغْيِيرِ»^(٦). (وما سِوَاهُما) أي: ما سوى ما يَجِبُ فيه رُدُّ المحذوفِ وما يمتنعُ مما كانَ على حرفين وهو محذوفُ اللّامِ (يجوزُ) فيه (الأمرانِ) الرُّدُّ وَعَدَمُهُ، أي: إن كانَ صحيحَ العينِ، وإلاَّ وجب الرُّدُّ مطلقاً كما في شاةٍ، فإنَّه يَجِبُ فيه الرُّدُّ مع أنَّ المحذوفَ اللّامُ. إذ أصله شَوَهَةٌ وما يجوزُ فيه الأمرانِ ثلاثَةُ أقسامٍ: ساكنُ عَيْنٍ أَصْلِهِ، إمّا مع تعويضِ همزةٍ وصلٍ أو بدوניה، ومتحرِّكُ العَيْنِ مع التعويضِ. فالأولُ ولم يمثِّلْ له المصنّف

(١) كتاب سيويه ٣٦٩/٣ والمقتضب ١٥٦/٣ والأصول في النحو ٨٠/٣ والمفصل ص ٢١٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤.

(٣) كتاب سيويه ٣٥٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ٦٧/٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٩/٥ وارتشاف الضرب ٦٢٠/٢.

(٥) كتاب سيويه ٣٦٩/٣ والمقتضب ١٥٦/٣ والأصول في النحو ٨٠/٣ والمفصل ص ٢١٠.

(٦) شرح المفصل للمصنّف.

نحو إسميَّ وِسْمَوِيَّ^(١) في اسم، والثاني: (نَحْوُ غَدِيَّ^(٢) وَغَدَوِيَّ) في غَدِ^(٣) وَحَرِيَّ وَحَرَجِيَّ في حرٍ^(٤) كما سيأتي، ولو ذكره هنا كان أنسب، فيجوزُ ردُّ المحذوف؛ لأنَّ اللَّامَ قابلٌ للتَّغيير، وعدمُ رَدِّه، لسكونِ عينِ أصلهما وهو غَدَوْ وَحَرَجْ، فلا يلزم إخلالٌ بالكلمة بخلافِ أبٍ وأخ كما مرَّ والثالثُ نحو^(٥) (إِبْنِي وَبَنَوِيَّ^(٦)) في ابن، فيجوز الرَّدُّ مع حذفِ الهمزة وعدمِهِ مع إثباتها، فلا يلزم إخلالٌ للتَّعويض، لا يجوزُ ابْنَوِيَّ لثَلَا يلزم الجمعُ بين العَوَضِ والمعوَضِ (وَجَرِيَّ وَجَرَجِيَّ^(٧)) في حرٍ هو من أمثلةِ الثاني كما مرَّ. ومثَّل له بمثالين إشارةً إلى أنَّه لا فرقُ فيه بين معتلِّ اللَّامِ وغيره. والعينُ في نحو غَدَوِيَّ وَحَرَجِيَّ مفتوحة وإن كان أصلها السُّكُونُ (وابو الحسن) الأخفش (يُسَكِّنُ ما أصلُهُ السُّكُونُ) تنبيهاً على سكونِ أصله (فيقول) في غَدِ وَحَرِ (غَدَوِيَّ وَجَرَجِيَّ) بإسكانِ العينِ، ومَنْ حَرَكها كسيبويه قال: «التَّغْيِيرُ في غَدِ حَالِ التَّسْبَةِ وَقَعَ بواوٍ لم تكن في آخره وقبلها سكونٌ فكان كَطَوَوِيَّ في طِيٍّ ففتحت عينه، ثم حملوا على المعتلِّ كَغَدِ غيرَه كَحَرِ، لكنَّ مذهبُ الأخفش أَقْبَسُ»^(٨) قاله الجاربردي. وقال المرادي^(٩) وغيره: «الصَّحِيحُ مذهبُ سيبويه وبه ورد السَّماعُ وعن الأخفش أنَّه رَجَعَ في الأوسطِ إلى مذهبِ سيبويه وذكره سماعاً عن العرب» (وَأُخْتُ وَبِنْتُ كَاخِ

(١) قال أبو علي: «ما كان أوله همزة وصل نحو: ابن وابنة واسم. فإنَّك إذا حذفْتَ همزة الوصل منه قلت فيه: بَنَوِيَّ، فرددت اللَّامَ، وإن لم تحذفْ همزة الوصل قلت: ابْنِيَّ، وكذلك اسميَّ فإن حذفْتَ قلت سَمَوِيَّ». التكملة ص ٦٠.

(٢) التكملة ص ٦٠: (الثاني: أي ساكن عين أصله من دون تعويض).

(٣) لسان العرب (غدا) ٢٦/١٠ وشرح الملوكي ص ٣٩٤.

(٤) لسان العرب (حرج) ١١/٣ وشرح الملوكي ص ٤٣١.

(٥) متحرَّك عين أصله مع التعويض.

(٦) كتاب سيبويه ٣٦١/٣ والمقتضب ١٥٤/٣ والأصول في التَّحْوِ ٧٧/٣ والتكملة ص ٧٠ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤ وشرح العمدة ص ٨٩٣ وارتشاف الضَّرْبِ ٦٢٤/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٣٥٩-٣٥٨/٣ والمقتضب ١٥٣/٣ والتكملة ص ٦٠.

(٨) مجموعة الشافية ١٢٠/١-١٢١.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥/٥ وارتشاف الضَّرْبِ ٦٢٣/٢.

وابن) بعد حذف همزته (عند سيبويه^(١)) لصيرورتهما بعد حذف التاء للنسبة مثلهما، فيقال فيهما أَخَوِي وَيَتَوِي (وعليه) أي: مذهب سيبويه يقال:

(كَلَوِي) في كِلْتَا؛ لَأَنَّ أَصْلَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ كِلَوِي^(٢) بوزن فَعْلَى، أبدلت الواو تاءً إشعاراً بالتأنيث ولم يكتف بالألف؛ لَأَنَّهَا تُقْلَبُ يَاءً فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ، فَإِذَا نُسِبَ إِلَيْهَا حُذِفَتْ فِي أَخْتِ وَبِنْتِ، فَرُدُّ الْمَحذُوفُ فِيهَا كَمَا رُدُّ فِيهِمَا، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلثَّقَلِ بِاجْتِمَاعِ وَائِنٍ مَعَ يَاءِ النِّسْبَةِ لَوْ قُلِبَتْ وَاوًا، وَيَاءَاتٍ مَعَ وَاوٍ لَوْ قُلِبَتْ يَاءً، فَقِيلَ كَلَوِي كَمَا تَقَرَّرُ. (وَقَالَ يُونُسُ) بَنِ حَبِيب (أَخْتِي وَبِنْتِي^(٣)) بِإثباتِ التاءِ لَأَنَّهَا عَوَضٌ عَنِ مَحذُوفٍ وَهُوَ أَصْلُ.

وَأَمَّا ابْنَةُ فَيُقَالُ فِيهَا: ابْنَتِي وَيَتَوِي اتِّفَاقًا إِذِ التَّاءُ فِيهَا لَيْسَتْ عَوَضًا (وَعَلَيْهِ) أَي: مَذْهَبُ يُونُسَ يُقَالُ: (كِلْتَايَ وَكِلْتَوِي وَكِلْتَاوِي) بِأَوَجِهِ ثَلَاثَةٌ كَمَا فِي حُبْلَى؛ لَأَنَّ التَّاءَ عِنْدَهُ كَالْأَصْلِ. أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ وَزْنَ كِلْتَايَ فَيُغْتَلَّ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِي^(٤) حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ التَّاءَ غَيْرُ عَوَضٍ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَامٌ، فَيُقَالُ كِلْتَوِي فَقَطْ، وَرُدُّ هَذَا بَعْدَ فَعْتَلٍ^(٥) وَبَعْدَ وَقُوعِ تَاءِ التَّائِيثِ مُتَوَسِّطَةً. وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ النِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ، أَخَذَ فِي بَيَانِهَا فِي غَيْرِهِ مِنْ مُرَكَّبٍ وَجَمَعَ مُبْتَدِئًا بِالْمُرَكَّبِ فَقَالَ: (وَالْمُرَكَّبُ) الْمَزْجِيُّ وَالْإِسْنَادِيُّ وَالْعَدْدِيُّ وَالْإِضَافِيُّ (يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ^(٦)) فِي غَيْرِ الْإِضَافِيِّ

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٦١-٣٦٠ وأدب الكاتب ص ٢٨١ والمقتضب ٣/١٥٤-١٥٥ والأصول في النحو ٣/٧٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٥ وشرح العمدة ص ٨٨٤-٨٨٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٤٥.

(٢) المنصف في التصريف ٢/١٠٨-١٠٧ وسر صناعة الإعراب ١/١٥١ وشرح الشافية للرزني ٢/٧٠.

(٣) شرح الشافية للرزني ٢/٦٩.

(٤) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي. إمام في النحو، بصري، أخذ عن الأخفش وغيره، وأخذ اللغة عن أبي زيد. وله مصنفات في النحو منها: كتاب الفرخ والأبنية والعروض وغريب سيبويه ز توفي سنة خمس وعشرين ومئتين. وفيات الأعيان ٢/٨٥٦-٨٥٧ وإشارة التعيين ص ١٤٥ وإنباه الرواة ٢/٨٠.

(٥) قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب اسم على افتعل إلا كِلْتَا عند الجرمي»..

(٦) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٧:

(كَغَلِي وَتَأْبُطِي) في بعلبك وتأبط شراً عَلَمَيْنِ؛ لثقل النسبة إلى الجزئين معاً^(١)، فحذف أحدهما. والثاني أولى بالحذف؛ لأنه بمنزلة تاء التأنيث وإمكان الاستدلال عليه غالباً بالأول (و) نحو (خَفْسِي فِي خَمْسَةِ عَشَرَ عِلْمًا) كذلك (وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ) حالة كونه (عَدَدًا) لأن الجزأين حينئذ مقصودان دلالة، فلو حذف أحدهما اختل المعنى، ولو لم يُحذف ثقل. بخلافه عِلْمًا لا دلالة لأحدهما، فكان الثاني كتاء التأنيث كما مر (والمضاف) في المركب الإضافي (إِنْ كَانَ الثَّانِي^(٢)) من جزأيه (مقصوداً) دلالة (أصلاً) أي: في أصل وضعه (كأبن الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرٍِ وَقِيلَ زُبَيْرِي وَعُمَرِي^(٣)) واغترفوا اللبس بين المنسوب إلى الجزأين لكونه بمحل خاص بخلاف ما لو نسب إلى الأول، فإنه يلتبس في محال كثيرة؛ وإنما قال «أصلاً» ليشمل كُتَي مَنْ ليس له ابن مسمى بالمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه فيها في أصل وضعه مقصود وإن لم يقصد الآن، وإنما أتى به تفاؤلاً^(٤) (وإن كان) الثاني غير مقصود في الأصل (كَعَبْدِ مَنَافٍ وَامْرِئِ الْقَيْسِ قِيلَ: عَبْدِي وَمَرْئِي^(٥)) بفتح الراء أو امرئ بكسرها أفصح من فتحها تنزيلاً لذلك منزلة بَعْلَبَك في أَنَّ كلاً من الجزأين لا مدلول له على

= * وأنسب لصدر جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَزْجاً وَلِئَانِ تَمَمَا
(١) كتاب سيبويه ٣٧٧-٣٧٤/٣ والمقتضب ١٤٣/٣ والأصول في النحو ٦٩/٣-٧٠ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٢/٤ وارتشاف الضرب ٦٠٢/٢٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٠/٥ وأوضح المسالك ٢٨٠/٣.

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٧:

* إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
(٣) كتاب سيبويه ٣٧٧-٣٧٤/٣ والمقتضب ١٤١/٣ والأصول في النحو ٦٩/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٠/٥ والموجز ص ١٢٦-١٢٧ والجمل ص ٢٥٦.

(٤) قال السيّد في شرحه: «إنما قال أصلاً ليشمل كُتَي الأطفالِ كأبي عمرو، إذ ليس له في الحال ابن اسمه عمرو يُعرف به، وثم يضاف الأب إليه، لكن سلك فيه طريقة التفاضل، أي أنه عاش حتى وُلِدَ له ولد يسمى بعمرو، فيكون المضاف إليه في أصل الوضع مقصوراً في الكُتَي». مجموعة الشافية ٨١/١.

(٥) المقتضب ١٤٠/٣ والموجز ص ١٢٦-١٢٧ والجمل ص ٢٥٦.

حياله، وقد يُعدل عن هذا القياس كما جاء منافي^(١) في عبد مناف. قال الخليل^(٢): (إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ خَوْفَ اللَّبْسِ) لكون منافٍ مقصوداً لهم تعنتاً منهم، فإنه اسمٌ صَنِمٌ مشهورٌ عندهم، وفيه نظر؛ لأنَّ منافاً إن كان مقصوداً أصلاً، فالقياس منافيٌّ وإلا فَعَبْدِي. ومن ثَمَّة قال الجاربردي: «ولقائل أن يقول لا نسلُم أن منافاً ليس بمقصودٍ، فإنه اسمٌ صَنِمٌ»^(٣) وأطال في بيانه (وتقول في ذات مالٍ ذَوِيٍّ؛ لأنَّكَ تحذفُ تاءَ التَّأْنِيثِ وتُزِدُّ إلى أصلها وهو ذَوِيٌّ كَعَصَا، فتقول: ذَوِيٌّ كَعَصَوِيٍّ)^(٤)، وقولهم ذاتي^(٥) خطأ^(٦) قال ابن برهان^(٧): (وكذا استعمال «ذات» في الله تعالى ألا ترى أنه لا يُقال له عَلَامةٌ، وإن كان أعلمَ العلماءِ، لكن أطبق المتكلمون^(٨) على استعماله فيه). ثم أخذ في بَيَانِ النَّسَبَةِ إلى الجمع فقال: (والجمعُ) أي: جمعُ التَّكْسِيرِ، إذ جمعُ التَّصْحِيحِ قَدَمُهُ مع التَّثْنِيَةِ^(٩) أَوَّلُ البابِ لموافقته ما في

- (١) شرح الكافية الشافية ١٩٥٤/٤ وشرح العمدة ص ٨٨٥ ونزعة الطرف ص ١٢٤.
 - (٢) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ منافيٌّ» فقال: أنا القياسُ فكما ذكرتُ لك، إلا أنَّهم قالوا: منافيٌّ مخافةُ الالتباسِ». الكتاب ٣٧٦/٣.
 - (٣) مجموعة الشافية ١٢٣/١ والكشاف ٥٤٣-٥٤٢/٢. أنَّ الخطابَ لقريش، والمعنى خلقكم من نفسٍ قُصِيٍّ، وجعل من جنسها زوجها عريبةً قُرَشِيَّةً، فلَمَّا آتاها اللهُ تعالى ما طلبا من الولدِ، جعلاً للهِ شركاءَ فيما آتاها اللهُ تعالى، حيث سَمَّيَا أولادها الأربع؛ بعبدِ مناف وعبدِ العُزَّى وعبدِ قُصَيٍّ وعبدِ الدَّار.
 - (٤) كتاب سيبويه ٣٦٦/٣ والأصول في النحو ٧٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤.
 - (٥) ذكره أبو عليٍّ الفارسيُّ في التَّكْمِلَةِ ص ٥٣: «وتقول في النَّسَبِ إلى ذات: ذَوِيٌّ، وكذلك النَّسَبُ إلى مذكَّره. وذاتي خطأ».
 - (٦) مجموعة الشافية ٢٣/١.
 - (٧) عبد الواحد بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري التحوي، قرأ على عبد السلام المصري، وأبي الحسن السمسري، كان أوَّلُ أمره منجماً، فصار نحويّاً. مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربع مائة. ووفيات الأعيان ٩٩/١ وإشارة التعيين ص ١٩٩ وبغية الوعاة ١٢٠/٢ - ١٢١.
 - (٨) المتكلمون.
 - (٩) قال ابن مالك الألفية ص ٥٨:
- والواحد اذكر ناسباً للجمع إن لم يُشابه واحداً بالوضع

التاء حكماً (يُرَدُّ إلى الواحد^(١)) منه إن كان له واحدٌ مستعملٌ قياسيً تخفيفاً وحملًا على الأغلب من النسبة إلى الواحد، وفرقاً بين الجمع علمًا وبينه غير علم، ولحصول الغرض من النسبة بذلك (يُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدٍ وَقَرَائِصٍ كِتَابِيٍّ وَصَحْفِيٍّ) بفتحيتين (وَمَسْجِدِيٍّ وَقَرَضِيٍّ) بعد الرُّدِّ إلى كتابٍ وصحيفةٍ ومسجدٍ وفريضةٍ (وَأَمَّا مَسَاجِدَ عَلَمًا) إذا نسب إليه (و) يُقَالُ فِيهِ (مَسَاجِدِيٍّ^(٢)) من غير ردٍّ؛ لأنَّ النسبة إلى واحدٍ لا تفيذُ الغرض؛ ولأنَّ الأعلامَ لا تُعَيَّرُ (كَأَنْصَارِيٍّ) في أنصار^(٣)، لأنَّه غَلَبَ حَتَّى صَارَ عَلَمًا، فكان كالأعلام الغالبة (وَكِلَابِيٍّ) في كِلَابٍ^(٤) جمع كَلْبٍ لقبيلةٍ، ومدائنيٍّ في مدائن^(٥) لبلدٍ، وإنَّما قيل في أَغْرَابٍ أَغْرَابِيٍّ؛ لأنَّه جار مجرى القبيلة، بل هو اسمُ جمعٍ لا جمع. لا يُقَالُ إِنَّهُ جَمْعُ عَرَبٍ؛ لأنَّ الأعرابَ^(٦) سكانُ البوادي من العرب. والعَرَبُ غيرُ العجم وإن لم يسكنوها، فلو كان جمعاً له، لكان المفردُ أعمَّ من الجمع، وهو ممتنع^(٧) أمَّا إذا لم يكن للجمع واحدٌ، فلا ردٍّ، بل يُنسَبُ إليه كعبادِيٍّ^(٨) في عباديد^(٩)، وهي الفِرَقُ من النَّاسِ الذَّاهِبُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ، وقيل: الخيلُ المتفرقة في ذهابها ومجيئها، وقيل: الطُّرُقُ المختلفةُ، ورُبَّمَا يُقَالُ فِيهَا عَبَائِيدَ، وإنَّما لم يُرَدِّ إلى ما يجوزُ أن يكونَ واحدُه في القياسِ كما في تصغيره دفعاً للتحكُّمِ لاستواءِ فُعْلُولٍ وفُعْلِيلٍ وفُعْلَالٍ في الاحتمالِ بخلاف

(١) كتاب سيبويه ٣٧٨/٣ والمقتضب ١٥٠/٣ والأصول في النحو ٧٠/٣ والمختصص ٢٤٦/١٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٣٧٩/٣ والكامل ص ١٢٣٣ والتكملة ص ٦٤.

(٣) لسان العرب (نصر) ١٦٠/١٤ (الأنصار: أنصارُ النبي ﷺ، غلبت عليهم الصِّفةُ فجري مجرى الأسماء، وصار كأنَّه اسمُ الحي، ولذلك أُضيفَ إليه بلفظ الجمعِ قليل: أنصاري).

(٤) لسان العرب (كلب) ١٣٨/١٢.

(٥) لسان العرب (مدن) ٥٦/١٣ ومعجم البلدان ٩٠-٨٨/٥.

(٦) لسان العرب (عرب) ١١٣/٩.

(٧) كتاب سيبويه ٣٧٩/٣ والتكملة ص ٦٤ والمقرب ٥٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٩/٤.

(٨) كتاب سيبويه ٣١٩/٣ وشرح الشافية للرضي ٧٨/٢ وارتشاف الضرب ٦٢٧/٢ - ٦٢٨.

(٩) لسان العرب (عبد) ١٥/١٤/٩.

التصغير؛ لأنَّ تصغير الكلِّ واحدٌ كما مرَّ بخلافِ النسبة إليها. وكذا لا يُردُّ الذي لا واحدَ له قياسيٌّ كمَحَاسِنِي ومَشَابِهِي في محاسن ومَشابه جمعيَّ حسنٍ وشَبَّه وهذا قولُ أبي زيد^(١)، ونقله عن العربِ وعليه جمعٌ.

وقيل^(٢): يُردُّ فيقال: حُسْنِي وشَبَّهِي، وهو قولُ سيبويه وغيره؛ وظاهرُ كلام المصنّفِ فهذه قواعدٌ ينضبطُ بها هيئةُ المنسوبِ في الأغلبِ (وما جاء على غير ما ذُكر) من الأصولِ (فشاذٌّ) وتقدّم بعضُه استطراداً كصنْعَانِي وذلك كرازيٍّ في النسبةِ إلى الرّزي^(٣). وبَدَوِيٍّ في البادية، وهُنْدَوَانِيٍّ بكسرِ الهاءِ وضمِّها في نسبةِ السِّيفِ إلى الهند^(٤)، ومَرْزَوِيٍّ في مَرْو^(٥). وهذا في الأناسِيِّ وقالوا: ثُوِبَ مَرْوِيٌّ على القياسِ، كأنَّه للفرقِ^(٦). وأزَلِيٍّ في لم يَزَلْ^(٧)، فقالوا: يَزَلِيٍّ، ثم قلبوا الياءَ همزةً وثلاثيٍّ منسوبٌ إلى ثلاثة لا إلى ثَلَاثٍ الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، وكذا رُبَاعِيٍّ وغيره. ومنه قولهم: عَبَقْسِيَّ وَعَبْشَمِيَّ وَعَبْدَرِيٍّ في عبد القيسِ وبعد الشمسِ وعبد الدار^(٨).

ثم أخذ في بيانِ أشياء تشابهُ المنسوبَ معنى فقال: (وَكَثُرَ مَجِيءُ) ما يشابهُ المنسوبَ على (فَعَالٍ)^(٩) بالتشديدِ (في الحرافِ) أو الأشياءِ التي يُبالغُ المنسوبُ

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٧٩: قال أبو زيد: (النسبة إلى محاسن محاسِنِي، لأنَّه لا واحدَ له. فصار بمنزلة نصر). وشرح الشافية للزّبي ٧٨/٢.

(٢) شرح الشافية للزّبي ٧٨/٢.

(٣) لسان العرب (ريا) ٣٩٦/٥: (الرّزيُّ من بلاد فارس. النّسب إليه رازيٍّ على غير قياس). و معجم البلدان ٣/١٣٢-١٣٣.

(٤) لسان العرب (هند) ١٤٥/١٥: (سيفٌ مُهَنْدٌ وَهِنْدِيٌّ وَهِنْدَوَانِيٌّ إذا عَمِلَ ببلايا الهند وأحكم عمله).

(٥) لسان العرب (مرا) ٨٩/١٣: (مَرْوٌ: مدينةٌ بفارس، النّسبُ إليه مَرْوِيٌّ وَمَرْوِيٌّ وَمَرْزَوِيٌّ والآخرتان من نادر معدول النّسب). ومعجم البلدان ٥/١٣٢.

(٦) للفرق بين الإنسان وغيره.

(٧) جاء لم يَزَلِيٍّ في (أ). والصواب ما أثبت.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٣٧٦ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٣ وارتشاف الضرب ٢/٦٠٣.

(٩) كتاب سيبويه ٣/٣٨٥-٣٨١ والمقتضب ٣/١٦١-١٦٥ والأصول في التحو ٣/٨٥-٨٣ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٦٢ وارتشاف الضرب ٢/٦٣٣ وأوضح المسالك ٣/٢٨٤ وشرح ابن عقيل ٢/٥٠٦-٥٠٥.

في ملابستها (كَبَاتٍ^(١)) لَمَنْ يَعْمَلُ أَوْ يَبِيعُ الْبَتَّ أَي: الطَّيْلَسَانِ^(٢)، والجمع بتوت (وَعَوَاجٍ^(٣)) لصاحبِ العاج وهو عظم الفيل (وَتَوَائِبٍ وَجَمَالٍ) لصاحب الثياب والجمال (وجاء) في الأشياء التي لم يبالغ المنسوب في ملابستها (فَاعِلٍ) أيضاً بمعنى ذي كذا كَتَامِرٍ وَلَا بِنٍ وَدَارِعٍ وَنَائِلٍ) لذي تَمَرٍ وَلَبَنٍ وَدِزَعٍ وَتَبَلٍ، ولذلك قيل: الفرق بينه وبين اسم الفاعل أَنَّهُ لَا يُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ لِمَوْثَبٍ، فيقال: جَمَلٌ شَائِلٌ^(٤) أَي: رافع ذنبه، وناقّة شائل. كقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(٥) أَي ذات انفطارٍ^(٦)، إذ لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة.

قال الخليل^(٧): (ومنة) أَي: من فاعل بمعنى ذي كذا (عَيْشَةٌ راضية)^(٨) أَي: ذات رضا، إذ العَيْشَةُ لَا تُوصَفُ بِرَاضِيَةٍ بمعنى فاعلة فهي بمعنى ذاتِ رضى حتى تكون بمعنى مَرْضِيَةٍ، وإنما دخلت التاء للمبالغة كما في علامة. وقال غيره^(٩): وعَيْشَةٌ راضية مجازٌ إسنادي، إذ الرّاضي في الحقيقة صاحبها كما يقال: نهّره صائم (و) منه (طَاعِمٌ وَكَاسٍ) أَي: ذو طعام وكسوة، وهو مما يُدْمُ به، أَي: ليس له فِعْلٌ إِلَّا أَنَّهُ يَأْكُلُ وَيَكْتَسِي. قال الحطيئة^(١٠) في هجو الزُّبْرَقَانِ:

(١) لسان العرب (بقت) ٣٠٧/١.

(٢) لسان العرب (طلس) ١٨٣/٨: الطَّيْلَسَانُ: ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ.

(٣) لسان العرب (عوج) ٤٥٧/٩: العَاجُ: أَنْيَابُ الْفَيْلَةِ، وَالْعَوَاجُ: بَانِعُ الْعَاجِ.

(٤) لسان العرب (شول) ٢٤١/٧.

(٥) المزمّل ١٨/٧٣ «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا».

(٦) جاء في التكملة ص ١١٧: (وَتَأَوَّلَ الْخَلِيلُ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ» كَأَنَّهُ

قال ذات انفطار، ولم يَرِدْ أَنْ يُخْرِجَهُ عَلَى الْفِعْلِ). ومعاني القرآن للغزّاء ١٩٩/٣:

(السَّمَاءُ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ) ومعاني القرآن للاخفش ص ٥٤-٥٥.

(٧) قال سيبويه: «قال الخليل: إِنَّمَا قَالُوا: عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ، وَطَاعِمٌ وَكَاسٍ عَلَى ذَا، أَي ذاتِ

رِضًا، وَذُو كِسْوَةٍ وَطَعَامٍ». الكتاب ٣٨٢/٣.

(٨) الحاقّة ٢١/٦٩: «فَهَوُ فِي عَيْشَةٍ زَائِنَةٍ».

(٩) علّق ابن جماعة بقوله: «إِسْنَادُ الْأَسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِسْنَادِ

الْمَجَازِيِّ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ بِمَعْنَى ذِي كَذَا، فَلَا يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ جَوَابًا عَمَّا يَرِدُ عَلَى

الخليل بل توجهاً ابتدائياً». مجموعة الشافية ١٢٦/١.

(١٠) هو جرول بن أوس، الحطيئة لقب له؛ لأنّه كان قصيراً. اشترك في حرب داحس =

• دَعِ المَكَارِمَ لَا تَنْهَضْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي^(١)
ومنه طَالِقٌ وحَائِضٌ بمعنى ذات طَلَّاقٍ وحَيْضٍ، أي: أَنَّهما ثابتانِ لهما من
غير تعرض لحدوثهما في زمانٍ حتى لو أُريدَ^(٢) ذَلِكَ أُتِيَ بِالتَّاءِ، فيقالُ: حَائِضَةٌ
الآنَ وطالِقَةٌ غداً، كَأَنَّكَ قُلْتَ تحيضُ الآنَ وتطلقُ غداً. وحَمَلٌ سيبويه ذلك على
أنَّه صَنَعَةُ «شَيْءٍ» أو «إِنْسَانٍ»؛ لأنَّ المرأةَ شَيْءٌ أو^(٣) إِنْسَانٌ، والحملُ على المعنى
طريقٌ مستقيم. وذهب الكوفيون^(٤) إلى أَنَّ سقوطَ التَّاءِ، ومما ذكر لاختصاص
معناه بالمؤنثِ، وأبطل طَرِذُةً بقولهم امرأةٌ حَامِلَةٌ ومُرْضِعَةٌ، وعَكْسَهُ بقولهم رجلٌ
عاشقٌ وجَمَلٌ ضَامِرٌ وامرأةٌ عاشقٌ وناقَةٌ ضَامِرٌ وكفَاعِلٌ فيما ذكر «فَعِلَ» كقولهم:
رجلٌ طَعِمَ وَلَبَسَ وعَمِلَ. بمعنى ذِي طعامٍ وذِي لباسٍ وذِي عملٍ وأنشد سيبويه:

* لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ^(٥)

أي نهاري أي: عامِلٌ بالنَّهارِ.

= والغبراء وأسلم، ووفد على النبي ﷺ وأنشده. توفي سنة تسع وخمسين للهجرة. الشعر
والشعراء ص ٢٠٣.

(١) [من البسيط]: معاني القرآن للقرآء ١٦/٢ والشعر والشعراء ص ٢٠٧ وشرح المفصل
١٥/٦ ولسان العرب (طعم) ١٦٥/٨ موضع الشاهد: الطَّاعِمُ والكاسي للنسبة: أي ذو
كسوة وذو طعام. شرح البيت: أي أَنَّكَ ترضى بأن تشبع وتلبس.
(٢) أي الإجراء على الفعل.

(٣) كتاب سيبويه ٣٨٤/٣ والأصول في النحو ٨٤/٣ وشرح المفصل ١٠١-١٠٠/٥
والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٥/١.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٣/١ وما بعدها وأدب الكاتب ص ٢٩٤ والإنصاف في
مسائل الخلاف ٧٥٨/٢ وما بعدها.

(٥) كتاب سيبويه ٣٨٤/٣ وبعده:

* لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

وخزانة الأدب ص ٥٤١.

موضع الشاهد: في قوله نَهْرٌ، فَإِنَّهُ استغنى بهذا الوزن عن ياء التَّسْبِ، لِأَنَّهُ يُسْتَغْنَى عَنْ
ياء النسب بفعل بمعنى صاحب، كما يقال: رجلٌ طَعِمَ، أي ذو طعامٍ ومنه قوله تعالى:
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٦) أي بذي ظلم.

قال سيبويه في الكتاب ٣٨٢/٣: «أَنَّ هَذَا وَإِنْ كَثُرَ لَا يَنْقَاسُ: (وليس في كُلِّ شَيْءٍ مِنْ
قِيلَ هَذَا، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ لِصَاحِبِ الْبُرِّ: بَرَّارٌ، وَلَا لِصَاحِبِ الْفَاكِهِ: فَكَاهٌ)..

باب الجمع^(١)

أي^(٢) المَكْسَرُ؛ لأنَّ الصحيحَ ذكره في الكافية^(٣)، وما وقع في المتن هنا ممَّا يتعلَّق به فهو بِالْعَرَضِ لغرض يأتي في محلِّه. ومفردُ المَكْسَرِ، إمَّا ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ أو خماسيٌّ، والثلاثيُّ إمَّا مجرد أو مزيد فيه، وكلُّ منها إمَّا اسم أو صفة، وكلُّ منهما إمَّا مذكر أو مؤنث. وقد أخذَ في بيانها مقدِّمًا الثلاثيَّ لتقدِّمه وخفِّتِه وكثرة أبحاثِه فقال: (الثلاثيُّ الغالب) فيه (في نحو فَلَس) في كلِّ اسم مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها أن يُجمع (على أَفْلَس) في القِلَّة. وأوزانُ جمعِها^(٤) أَفْعُلْ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وفُعْلَةٌ (وَفُلُوسٍ) في^(٥) الكثرة (و) الغالب في (باب ثَوْب) وَيَبَيْتٌ من معتلِّ العين مما مرَّ واويًا أو يائيًا، جمعه (على اثواب) وأبياتٍ، بخلافٍ صحيح العين^(٦).

(١) باب الجمع في (١) يبدأ من قوله (ونحو جبان) ص ١٥٨.

(٢) هو كلُّ جمعٍ تغيَّرَ فيه نَظْمُ الواحدِ، وبناءؤه، وإعرابهُ جارٍ على آخره، كما يجري على الواحدِ الصحيح. اللُّمع في العربية ص ٦٨.

(٣) الكافية لابن الحاجب ص ٣٤.

(٤) قال ابن مالك الألفية ص ٥٢:

■ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلْ ثُمَّ فُعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جَمُوعٌ قِلَّةٌ

(٥) كتاب سيبويه ٥٦٧/٣ والأصول في النحو ٤٣٢/٢ - ٤٣٤ والتكملة ص ١٤٨ وشرح المفصل ١٥/٥.

(٦) المقتضب ١٩٦/٢: «جُمِعَ على أَفْعَالٍ كراهيةً للضَّمِّ في الواو والياء ولو قلت (أَفْعُلْ)». والأصول في النحو ٤٣٧/٢.

وَأَمَّا أَزْنَادٌ وَأَفْرَاخٌ وَأَفْرَادٌ وَأَنَافٌ وَأَزَادٌ فِي زَنْدٍ^(١) وَفَرْخٍ^(٢) وَفَزْدٍ^(٣) وَأَنْفٍ^(٤) وَرَأْدٍ^(٥)، وَهُوَ أَصْلُ اللَّحَى، فَأُجِيبَ^(٦) عَنْهَا بِأَنَّهَا مِنَ التَّدَاخُلِ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِفَعْلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ بِجَامِعِ الْخِفَّةِ، وَبِأَنَّهُمْ حَمَلُوا زَنْدًا عَلَى غُوزٍ لَمَّا يَأْتِي، وَفَرْخًا عَلَى وَلَدٍ، وَفَزْدًا عَلَى أَحَدٍ، وَأَنْفًا عَلَى عُضْوٍ، وَرَأْدًا عَلَى ذَقْنٍ فَجَمَعُوهَا جَمْعَهَا.

(وَجَاءَ زِنَادٌ أَيْ: فِعَالٌ (فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ) أَيْ: فِي غَيْرِ مَعْتَلٍ الْعَيْنِ الْيَائِيٍّ مِمَّا وَزَنَهُ فَعَلَ سِوَاءَ كَانِ صَحِيحَ الْعَيْنِ كَزِنَادٍ فِي جَمْعِ زَنْدٍ لِعَوْدِ يُقَدِّحُ بِهِ النَّارَ، أَمْ مَعْتَلُهَا، وَأَوَيًّا كَثِيبٍ فِي تَوْبٍ فَخَفَّتْه بَانْقِلَابٍ وَاهٍ يَاءٌ بِخِلَافِ الْيَائِيِّ كَسَيْلٍ، فَلَا يَجْمَعُ عَلَى سَيْالٍ، قَالُوا: لِعَدَمِ الْإِنْقِلَابِ مَعَ ثِقَلِ الْكِسْرَةِ قَبْلَ الْيَاءِ الْمَتَحَرِّكَةِ، وَلِجَمْعِ فَعَلَ عَلَى فِعَالٍ شَرْطِ آخِرٍ، وَهُوَ أَنْ^(٧) لَا يَكُونُ فَاوُهُ يَاءً، وَتَنْدَرُ قَوْلُهُمْ يِعَارُ فِي يَعَرُ^(٨)، وَهُوَ الْجَدِي (و) جَاءَ (رِفْلَانِ)^(٩) بِكَسْرِ الْفَاءِ فِي رَثْلٍ^(١٠) بَفَتْحِهَا لَوْلَدِ النَّعَامَةِ (وَبُطْنَانٍ) بَضْمُهَا فِي بَطْنٍ لِلْجَانِبِ الطَّوِيلِ مِنَ الرَّيشِ كَمَا مَرَّ، وَلِلْمَطْمَئِنِّ مِنَ الْأَرْضِ (وَعُودَةً) بِكَسْرِهَا وَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي عَرْدٍ^(١١) لَضَرْبٍ مِنَ الْكِمَاءِ (وَشَقْفٍ)

(١) الزَّنْدُ وَالزَّنْدَةُ: خَشْبَتَانِ يُسْتَقْدَحُ بِهِمَا؛ فَالْأُفْلَى زَنْدَةٌ وَالْأَعْلَى زَنْدٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (زَنْد) ٩١/٥.

(٢) الْفَرْخُ: وَلَدُ الطَّائِرِ. وَالْجَمْعُ الْقَلِيلُ: أَفْرُخٌ وَأَفْرَاخٌ وَأَفْرِخَةٌ نَادِرَةٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (فَرْخ) ٢١٢/١.

(٣) الْفَزْدُ: الْوَتَرُ. وَالْجَمْعُ: أَفْرَادٌ وَفُرَادَى. لِسَانُ الْعَرَبِ (فَزْد) ٢١٤/١٠.

(٤) الْأَنْفُ: الْمَنْخَرُ الْمَعْرُوفُ. وَالْجَمْعُ: أَنْفٌ وَأَنَافٌ وَأَنْوَفٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (أَنْف) ٢٣٦/١.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ (رَاد) ٧٨/٥. (الْجَمْعُ: أَرَادَ وَأَرَادَتْ).

(٦) مَجْمُوعَةُ الشَّافِيَةِ ١٢٩/١ وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ١٠٣٢/٣.

(٧) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَةِ ص ٦٦:

* فَعَلَ وَفَعْلَةً فَعَالٌ لَهُمَا وَقَلَ فِيمَا عَيْتُهُ أَلِيَا مِنْهُمَا
(٨) لِسَانُ الْعَرَبِ (يَعَر) ٤٥١/١٥.

(٩) كِتَابُ سَيَبُوه ٥٧١/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ٢٠٣/٢ وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢٦٢/٣ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٤٧/٤ وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٥٣/٥.

(١٠) لِسَانُ الْعَرَبِ (رَثْل) ٨٢/٥.

(١١) لِسَانُ الْعَرَبِ (عَرْد) ٤٠/١٠. (الْجَمْعُ عُرْدَةٌ وَعُرَادٌ)..

بضمها في سَقَفٍ^(١). فهذه غالب أوزان جموع فَعْل بفتح أوله، وسكون ثانيه وكلها سماعية، ذُكرت لِتُحْمَل عليها ما لم يُسمع، وكذا الحكم في بقية الأوزان الآتية.

(وَأَنْجِدَة) في نَجَدٍ^(٢) لما ارتفع من الأرض (شاذ) لَأَنَّ أَفْعَلَة جمع مختص بما قبل آخره مَدَّة كَحِمَارٍ وَأَحْمِرَة، وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَة. وظاهر كلامه أن سَقَفًا ليس شاذًا، لكن صرّح المرادي^(٣) بأنه شاذ. وأما عَبِيد فقال عبدالقاهر^(٤) أنه اسم جمع لا جمع، لجواز تصغيره على لفظه.

وقال الجوهري^(٥): (إِنَّهُ جَمْعٌ عَزِيزٌ كَكَلْبٍ وَكُلَيْبٍ) (و) الغالب في (نحو جَمَلٍ)^(٦) من كل اسم مكسور الفاء ساكن العين جمعه (على أَحْمَالٍ) في القَلَّة ولو معتل العين كَعَبِيد.

(وَحُقُول) في الكثرة، والجَمَل^(٧) بالكسر ما كان على ظهر أو رأس، وبالفَتْح^(٨) ما كان في بطن أو على شجرة قاله ابن السكيت^(٩) (وَجاء) جَمْعٌ نحو جَمَلٍ أَيْضاً (على) خمسة أوزانٍ (قَدَاح) في قَذَحٍ^(١٠) لِّلْسَهْم قبل أن

(١) السَّقَف: غِمْاء البيت. والجمعُ سُقُفٌ وسُقُوفٌ. لسان العرب (سقف) ٢٩٧/٦.

(٢) لسان العرب (نجد) ٤٥/١٤.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٥.

(٤) والأصول في النحو ٤٣٢/٢.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية (عبد) ٥٠٢/٢.

(٦) قال سيبويه في كتابه: «(فِعْلًا) إذا كُسِّرَ على ما يكون لأدنى العدد كُسِّرَ على (أَفْعَالٍ) ويجاوزون به أدنى العدد، فيُكْسَرُ على (فُعُولٍ وَفِعَالٍ) وقد يُكْسَرُ على (فِعْلَةٍ) وربما على (أَفْعَلٍ)». والمقتضب ١٩٤-١٩٥/٢ والأصول في النحو ٤٣٤-٤٣٧/٢ والتكملة ص ١٥٣ وشرح المفصل ١٩/٥.

(٧) لسان العرب (حمل) ٣٣١/٣.

(٨) لسان العرب (حمل) ٣٣٢/٣.

(٩) يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت. كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر. أخذ عن البصريين والكوفيين. له تصانيف كثيرة في النحو، وكان معلماً للصبيان ببغداد، ثم أذب أولاد المتوكل الذي قتله سنة أربع وأربعين ومائتين. وفيات الأعيان ٣٩٥/٦، وإشارة التعيين ص ٣٨٦، وبغية الوعاة ٣٤٩/٢.

(١٠) لسان العرب (قدح) ٥١/١١.

يُرَاشَ وَيُرَكَّبَ نَضْلُهُ وَلِقْدَحَ الْمَيْسِرِ (وَأَزْجَلِي) فِي رِجْلٍ^(١) (و) عَلَى (صِنَوَانٍ) فِي صِنَوٍ^(٢)، لَمَّا خَرَجَ مِنْ أَصْلِ النَّخْلَةِ، فَلِذَا خَرَجَ مِنْهُ نَخْلَةٌ فَأَكْثَرَ، فَكُلٌّ وَاحِدَةٌ صِنَوٌ، وَالثَّنَتَانِ صِنَوَانٍ بِكسْرِ الثَّوْنِ، وَالْجَمْعُ صِنَوَانٌ، بِالتَّنْوِينِ مَعْرَبًا بِالحَرَكَاتِ (وَذُؤْبَانٍ) - بَضْمٌ أَوَّلُهُ - فِي ذُئْبٍ^(٣) (وَقِرْدَةٍ) فِي قِرْدٍ^(٤) (و) الْغَالِبُ فِي (نَحْوِ قُرْءٍ) - بَضْمٌ أَوَّلُهُ - لُغَةٌ فِي قُرْءٍ^(٥) بِفَتْحِهِ، أَي: مِنْ كُلِّ اسْمٍ مَضمومٍ الْفَاءِ^(٦) سَاكِنِ الْعَيْنِ، جَمْعُهُ (عَلَى أَقْرَاءٍ) فِي الْقَلَّةِ وَلَوْ مَعْتَلَّ الْعَيْنُ كَعُودٍ (وَقُرْؤَةٍ) فِي الْكثَرَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا كَخَفٍ^(٧)، وَشَذُّ حُصُوصٍ فِي حُصٍّ^(٨) لِلْوَزْنِ (وَجَاءَ) جَمْعُهُ أَيْضًا (عَلَى) ثَلَاثَةِ أَوْزَانٍ (قِرَاطَةٍ) - بِكسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ - فِي قُرْطٍ^(٩) لَمَّا يَعْلَقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ. نَعَمْ إِنْ كَانَ مَعْتَلَّ اللَّامُ كَمُدَى لَمْ يَجْمَعْ عَلَى فِعْلَةٍ (خِفَافٍ) فِي خُفٍّ الرَّجْلَيْنِ، وَأَمَّا خُفُّ الْبَعِيرِ فَيُجْمَعُ عَلَى أَخْفَافٍ، وَيَشْتَرِطُ لَجْمَعِ فُعْلٍ عَلَى فِعَالٍ أَنْ لَا يَكُونَ^(١٠) وَأَوَيُّ الْعَيْنِ كَخَوْتٍ، وَلَا يَأْتِي اللَّامُ كَمُدِي^(١١) (وَقُلُوكَ)

(١) الرَّجْلُ: قَدَمُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ (رَجُل) ١٥٥/٥.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (صِنَوٍ) ٤٢٥/٧.

(٣) الذُّئْبُ: كَلْبُ الْبَرِّ. وَالْجَمْعُ أَذْؤَبٌ فِي الْقَلِيلِ، وَذُئَابٌ وَذُؤْبَانٌ. وَالْأُنْثَى ذُئْبَةٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (ذَاب) ١٤/٥.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (قِرْدٍ) ٩٥/١١. (الْجَمْعُ أَقْرَاءٌ وَأَقْرَدَةٌ وَقُرْدَةٌ وَقُرْدَةٌ وَقِرْدَةٌ كَثِيرٌ)..

(٥) الْقُرْءُ وَالْقُرْءُ: الْحَيْضُ. وَالْجَمْعُ أَقْرَاءٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (قِرَاءٍ) ٨٠/١١.

(٦) كِتَابُ سَبِيحِيهِ ٥٧٦/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ١٩٥/٢-١٩٦ وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ٤٣٨-٤٣٥/٢ وَالتَّكْمِلَةُ ص ١٥٣ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٩/٥ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٠٦/٢: «وَقَدْ يَسْتَفْنِي بِجَمْعِ الْقَلِيلِ عَنْ جَمْعِ الْكَثِيرِ وَهُمَا مُسْتَعْمَلَانِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى «ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ» وَهُوَ جَمْعُ قُرْءٍ، وَقَدْ جُمِعَ فِي الْقَلَّةِ عَلَى (أَقْرَاءٍ) فَاسْتَفْنِي بِقُرْؤٍ عَنْهُ..»

(٧) الْخُفُّ: الَّذِي يُلْبَسُ. وَالْجَمْعُ أَخْفَافٌ وَخِفَافٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (خَفَفَ) ١٥٧/٥ وَفِي الْمَقْتَضِبِ ١٩٦/٢ «وَالْمُضْعَفُ يَجِيءُ عَلَى فِعَالٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ التَّضْعِيفَ وَالضَّمَّ».

(٨) لِسَانُ الْعَرَبِ (حَصَصَ) ٢٠٥/٣ (جَمْعُهُ أَحْصَاصٌ وَخُصُوصٌ)..

(٩) لِسَانُ الْعَرَبِ (قُرْطٌ) ١١٤/١١.

(١٠) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٤٨/٤.

(١١) الْمُدْيُ: هُوَ مَكْيَالٌ ضَخْمٌ لِأَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ مِصْرَ، وَالْجَمْعُ أُمْدَاءٌ - لِسَانُ الْعَرَبِ (مَدِي)

في فُلْكَ وزنهما^(١) واحد، لكنَّ ضَمَّةَ الجمع كَضَمَّةِ أُسْدٍ وضَمَّةُ الْمُفْرَدِ كَضَمَّةِ فُعْلٍ في أَنَّ الأولى عارضة والثانية أصلية (وَبَابُ عُودٍ) من معتلّ العين بالواو من نحو قُرْءٍ، يُجْمَعُ عَلَى عَيْنَانِ^(٢) لحصولِ التَّخْفِيفِ بِانْقِلَابِ الْوَائِ يَاءٍ (و) الغالب في (نحو جَمَلٍ) من كلِّ اسمٍ صحيح العين على فَعْلٍ بفتح فائِهِ وعينه جَمْعُهُ^(٣) (على أَجْمَالٍ) في القِلَّةِ (وَجَمَالٍ) في الكثرة. نعم إن كان مضاعفاً كطَلَلٍ، أو لامة معتلة كغنى، لم يجمع على فِعَالٍ (وَبَابُ تَاجٍ^(٤)) من معتلّ العين بالواو من باب جَمَلٍ يُجْمَعُ (على تَيْجَانٍ وَجَاءٍ) جمع نحو جَمَلٍ أيضاً على تسعة أوزان^(٥) (ذُكُورٍ) وَذَكَارَةٌ كَحِمَارَةٍ في ذَكَرٍ^(٦) (وَأَزْمُنٍ) في زَمَنِ (وَحِزْبَانٍ) - بكسر أوله وإسكان ثانيه - في حَرْبٍ^(٧) لذكر الحبارى طائر (وَحُمْلَانٍ) بضمّ أوله في حَمَلٍ^(٨) للخروف وللبرق. ولو قال وَذَكَرَانٍ، كان أولى ليفيد أنه جمع أيضاً لِذَكَرٍ، ومحلُّ ذلك في صحيح العين (وَجِيزَةٌ) بكسر الجيم وإسكان الياء في جارٍ^(٩) (وَجَجَلِيٍّ) في حَجَلٍ^(١٠)، وهو القَبَجُ

(١) قال تعالى في الجمع ٢٢/١٠: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجِبْتُمْ يَمِينًا يَمِينًا وَتَوَلَّوْا يَمِينًا جَمْعُهَا يَمِينٌ كَاسِيَةٌ﴾، قال تعالى في المفرد ١١٩/٢٦: ﴿فَلْيَبْتِغُوا مِنِّي الْفُلُوكَ وَالْمَشْعُونَ﴾.

(٢) شرح الشافية للرزقي ٩٤/٢ والتكملة ص ١٥٤.

(٣) كتاب سيبويه ٥٧٠/٣ والمقتضب ١٩٨-١٩٧/٢ والتكملة ص ١٤٩ والأصول في النحو ٤٣٩/٢ وشرح المفصل ١٨١٧/٥ ومعجم الهوامع ٨٩/٦.

(٤) كتاب سيبويه ٥٩٠/٣ والمقتضب ٢٠٢/٢ وإما ما كان من المعتلّ متحرّكاً، فإن أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه (أفعال) نحو: تاج وأتواج.. فإن جاوزت أدنى العدد فإن بابه (فعلان) وذلك قولك: تاج وتيجان.. والتكملة ص ١٥٤.

(٥) كتاب سيبويه ٥٧٠/٣ والمقتضب ١٩٨-١٩٧/٢ والتكملة ص ١٤٩-١٥٠.

(٦) الذَّكَرُ: خلافُ الأنثى، والجمع: ذُكُورٌ وَذُكُورَةٌ وَذَكَارٌ وَذَكَارَةٌ وَذَكَرَانٍ وَذَكَرَةٌ. لسان العرب (ذكر) ٤٩/٥.

(٧) لسان العرب (حرب) ٥٠/٤ (الجمع حِرَابٌ وَأَحْرَابٌ وَحِزْبَانٍ عن سيبويه).

(٨) لسان العرب (حمل) ٣٣٦/٣ (والجمع حُمْلَانٌ وَأَحْمَالٌ).

(٩) جارك: الذي يجاورك. والجمعُ أَجَوَارٌ وَجِيرَةٌ وَجيران. لسان العرب (جور) ٤١٤/٢.

(١٠) لسان العرب (حجل) ٦٣/٣ (قال ابن سيده: الحَجَلِيُّ اسمٌ للجمع، ولم يجيء الجمعُ على فِعْلِيٍّ إِلَّا حَرْفَانِ: هَذَا وَالظَّرْبِيُّ، جَمْعُ ظَرْبَانٍ).

لطائر، وأُسْد وأُسْد في أَسَد^(١)، (و) الغالب في (نحو فَخَذ) من كل اسم صحيح على فِعْل مفتوح الفاء مكسور العين جمعه^(٢) (على أفخاذ فيهما) أي: في القلّة والكثرة.

وَيُفَرِّقُ بينهما بالقرائن (وجاء) أيضاً ثلاثة أوزان (نُمُور^(٣) ونُمُر) ونَمَار في نَمِر^(٤) لسبع، والأخيران شاذّان. وجعل ابن^(٥) مالك فَعُولاً غالباً كَكَبِدَ وكَبُودَ، ونَمِر ونَمُور (و) الغالب في (نحو عَجَز^(٦)) لمؤخر الشيء، أي: من كل اسم صحيح مفتوح أوله مضموم ثانيه، جمعه (على أَعْجَاز^(٧) فيهما) في القلّة والكثرة (وجاء سِبَاع) في سَبْع وِرْجَال في رَجُل (وليس رَجُلَةً) بفتح أوله وإسكان ثانيه (بتكسير^(٨)) أي: بجمع تكسير للرجل المقابل للمرأة خلافاً لابن السراج^(٩)، لأنها ليست من أبنية الجمع بل هي اسم جمع للرجل، قيل: أو جَمَعَ للرجُل بمعنى الرّاجِل^(١٠) المقابل

(١) الأسد: من السّباع، معروف، والجمع: آسَاد وآسَدَ وأُسُودَ وأُسْدَ وأُسْدَان. والآنثى أَسْدَة. لسان العرب (أسد) ١٣٩/١.

(٢) الفخذ: وصل ما بين السّاق والورك، أنثى، والجمع أفخَاذ. لسان العرب (فخذ) ١٩٨/١٠.

(٣) كتاب سيبويه ٥٧٣/٣ والمقتضب ١٩٨/٢-١٩٩ والأصول في النحو ٤٣٧/٢ والتكملة ص ١٥٢ وشرح المفصل ١٨/٥.

(٤) لسان العرب (نمر) ٢٨٩/١٤ (الجمع: أَنْمَرُ وَأَنْمَارٌ وَنَمَرٌ وَنَمْرٌ وَنَمُورٌ وَنَمَارٌ).

(٥) المقتضب ١٩٩/٢ والأصول في النحو ٤٣١/٢ وشرح الشافية للرّضي ٩٨/٢.

(٦) لسان العرب (عجز) ٥٨/٩.

(٧) كتاب سيبويه ٥٧٣/٢ والمقتضب ١٩٩/٢ والأصول في النحو ٤٣٤-٤٣٧.

(٨) قال الرّضي في شرح الشافية «ليس بتكسير، بل هو اسم جمع؛ لأنّ فَعْلَةً ليس من أوزان الجمع، وقياسه أرجال كأعجاز، رَجُلَةً للقليل، ورجال للكثير»..

(٩) محمد بن السّريّ البغداديّ التّحوي. أخذ عنه الزّجاجيّ والسّيرافيّ والفارسيّ. مات شاباً سنة ست عشرة وثلاثمئة. له من الكتب: الأصول الكبير، الموجز، الجُمَل، وغير ذلك.

إشارة التعيين ص ٣١٧، ويغية الوعاة ١٠٩/١ - ١١٠.

(١٠) لسان العرب (رجل) ١٥٥/٥ والأصول في النحو ٤٣١/٢ (جمعوا فَعْلَ عليه، قالوا: رَجُلٌ، وثلاثة رَجُلَةٌ، واستغنوا بها على أرجال) وإصلاح المنطق ص ١٣-٢ وتوضيح

المقاصد والمسالك ٣٥/٥.

للفارس، أي: فكأنه جَمَعَ راجل، لكنَّ رَجُلَ بمعنى راجل صفة، والكلام في الاسم (و) الغالب في (نحو عَنَب) من كلِّ اسم صحيح مكسور الفاء مفتوح العين، جمعه (على أَعْنَاب) في القِلَّة^(١) والكثرة (وجاء أَضْلُعُ وَضُلُوعُ) في ضِلَعٍ بكسرٍ أوله وفتح ثانيه، ويجوز إسكانُ ثانيه (و) الغالب في (نحو إبل) من كلِّ اسم مكسورٍ الفاء والعين كإبلٍ وإِبلٍ لبلدٍ، جمعه (على آبالٍ^(٢)) بالمدِّ (فيهما) أي: في القِلَّة والكثرة (و) الغالب في (نحو صُرْد^(٣)) لطائرٍ من كلِّ اسم مضموم الفاء مفتوح العين (على صِرْدان^(٤)) بكسر أوله وإسكان ثانيه (فيهما) أي: في القِلَّة والكثرة.

(وجاء) أيضاً (على أَزْطَاب^(٥)) في رُطْب^(٦) (ورِبَاع) بكسر أوله في رُبْع^(٧) للفصيل الذي يُنتَجُ في الربيع، وهو أولُ النتاج، وفي نسخ وجاء أَزْطَاب ورِبَاع (ونحو عُثْق) من كلِّ اسم مضموم الفاء والعين جمعه (على^(٨)) أَغْنَاقٍ فيهما) أي: في القِلَّة والكثرة ثم نبّه على قاعدتين متعلقتين بالجمع، فقال في الأولى (وامتنعوا من) الجمع على (أَفْعُل) بضمِّ العين (في المعتلِّ العين) وأوياً كان أو يائياً، فلا يقال: أَعُوذُ في عُوْد، ولا أَسِيلُ في سَيْلٍ، لثقل الضمة على حرف العين وإن سَكُنَ ما قبله؛ لأنَّ الجمعَ ثَقِيلٌ لفظاً ومعنى، فيثقلُ بأدنى ثِقَلٍ؛ ولأنَّ الضَّمة مع الواو كثلاث ضَمَاتٍ

(١) كتاب سيبويه ٥٧٣/٣ والمقتضب ٢٠٠/٢ والأصول في النحو ٤٣٣/٢-٤٣٤ والتكملة

ص ١٥٢ وشرح المفصل ١٩/٥ وارتشاف الضرب ٤١٢/١ وجمع الهوامع ٩٠/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٥٧٤/٣ والمقتضب ٢٠١/٢ وشرح المفصل ١٩/٥.

(٣) لسان العرب (صرد) ٣٢٠/٧.

(٤) كتاب سيبويه ٥٧٤/٣ والمقتضب ٢٠٢/٢ والتكملة ص ١٥٢-١٥٣ وشرح المفصل ٢٠/٥

وشرح الكافية الشافية ١٨٥٧/٤ وشفاء العليل ١٠٤٢/٣ وارتشاف الضرب ٤٤٦/١.

(٥) قال سيبويه: «وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فَعَلٍ وهو قولهم: رُبِعَ وأرباعٌ ورُطِبَ

وأرطاب. كقولك: جَمَلٌ وأجمال». الكتاب ٥٧٤/٣.

(٦) الرُّطْب: نضيج البُسْرِ قبل أن يُثْمِرَ، واحدته رُطْبِيَّة. وجمع الرُّطْب أرطابٌ ورِطابٌ. لسان

العرب (رطب) ٢٣٧/٥.

(٧) لسان العرب (ربيع) ١١٧/٥ (الجمع رِبَاعٌ وأرباعٌ، والأنثى رُبْعَةٌ، والأنثى رُبْعَات).

(٨) كتاب سيبويه ٥٧٤/٣ والمقتضب ٢٠٠/٢ والتكملة ص ١٥٢.

مع الياء لا تجانسها (وَأَقْوَسُ^(١) وَأَثْوَبُ) في قوس وثوب من الواوي (وَأَعْيُنٌ وَأَنْيَبٌ^(٢)) في عين وناب^(٣) من السن من اليائي أي: كلٌ منها (شاذٌ) وهو من باب فَعَلَ بفتح الفاء وإسكان العين إلا نَابُ فمن باب فَعَلَ بفتحيتين، وقال في الثانية (وامتنعوا من فعال في الياء) أي: في معتل العين بالياء غالباً (دون الواو) لِمَا مرَّ من امتناع سِيَالِ دون ثياب (كـ) ما امتنعوا من (فُعُول في الواو دون الياء) فلا يقال ثَوْبٌ ويقال سَيُولٌ؛ لأنَّ ثِقَلَ الضَّمُّ مع الواو والياء ليس كثَقُلِهِ مع الواوين ومنهم مَنْ يقلب الضَّمَّة الأولى كسرةً، فيقول: سَيُولٌ ويُنَوِّتُ هرباً من الضَّمَّتين (وَفُؤُوجٌ) في فوج^(٤) للجماعة من الناس (وسُؤُوق) في ساق^(٥). وأصله سَوَقٌ بفتحيتين، أي: كلٌ منها (شاذٌ) وجاء في جمعهما أفواج وسُؤُوقٌ مثل أسدٍ وسَيَقَان، وذلك قياسي. وبعضهم فرَّ من الثقل في نحو سُؤُوق إلى إبدال الواو الأولى همزة وهو مع ذلك شاذٌ.

(المؤنث) بالتاء، من الأبنية المذكورة، يقال فيه (نحو قَضَعَةٍ^(٦)) من كلِّ اسم على فَعْلَةٍ^(٧) مفتوح الفاء وساكن العين يجمع (على قِصَاع) في غير معتل العين بالياء غالباً في القَلَّة والكثرة (و) جاء جمعه أيضاً (على بُدُورٍ)

(١) كتاب سيبويه ٥٨٧/٣ وشرح المفصل ٣٤/٥.

(٢) قال سيبويه: «وقالوا: نابٌ وأنيابٌ، وقالوا: ثُيُوبٌ كما قالوا أُسُودٌ وقد قال بعضهم: أُنْيَبٌ كما قالوا في الجبل: أُجْبَلٌ». الكتاب ٥٩١/٣.

(٣) الثَّاب: من الأسنان. والجمعُ أَثْيَبٌ وَأَثْيَابٌ وَثُيُوبٌ وَأَثْيَاب. لسان العرب (نيب) ٣٤٥/١٤.

(٤) لسان العرب (فوج) ٣٤٤/١٠. (والجمعُ أَفْوَاجٌ وَأَفَاوِجٌ. وحكى سيبويه: فُؤُوج).

(٥) السَّاقُ من الإنسان: ما بين الرُّكبة والقَدَم. والجمعُ أَسُوقٌ وَأَسُوقٌ وَسُؤُوقٌ وَسُؤُوقٌ وَسُؤُوقٌ والأخيرة نادرة. لسان العرب (سوق) ٤٣٦/٦.

(٦) القصعة: الضخمة تُشعُّ العشرة. والجمعُ قِصَاعٌ وقِصَعٌ. لسان العرب (قصع) ١٩٣/١١. والمقتضب ٢٣٠/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٥٧٩-٥٧٨/٣ والأصول في النحو ٤٣٩/٢ والتكملة ص ١٥٦-١٥٥ وشرح الشافية للرّضي ١٠٠/٢ - ١٠١.

- بضمّ أوله - في غير معتلّ العين بالواو (و) على (بذر) - بكسر أوله وفتح ثانيه - في بَذَرَةٌ^(١) بعشرة آلاف درهم (ونوب) - بضمّ أوله وفتح ثانيه - في نوبة^(٢) (ونحو لِقْحَةٍ^(٣)) - بكسر أوله وإسكان ثانيه - للحلوب من التوق يُجمع (على لِقْحٍ^(٤)) بكسر أوله وفتح ثانيه (غالباً) في القلّة والكثرة (وجاء) جمعه أيضاً (على لِقَاحٍ^(٥)) (و) على (أَنْعَم) في نِغَمَةٍ، وعلى فَعَلَ - بضمّ أوله - كَلِخِيَةٍ^(٦) وَلَحَى (ونحو بُزْقَةٍ^(٧)) من كل اسم مضموم الفاء ساكن العين، لأرض غليظة ذات أحجار بيض يجمع (على بُزْقٍ^(٨)) - بضمّ أوله وفتح ثانيه - (غالباً) في القلّة والكثرة (وجاء) جمعه أيضاً (على حُجُوزٍ^(٩)) - بضمّ أوله - في حُجْزَةٍ^(١٠) لما فيه التّكة من السراويل، ومحلّه في غير معتلّ العين بالواو (و) على (بِرَامٍ) - بكسر أوله - في بُزْمَةٍ^(١١) لِقْذِرٍ من الحجر. وعلى فَعَلَ^(١٢) - بكسر أوله - كصُورَةٍ وصَوَزَ (ونحو رَقَبَةٍ^(١٣)) - بفتحيتين يُجْمَعُ -

(١) البَذَرَةُ: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف. لسان العرب (بذر) ٣٤١/١.

(٢) النّابة: المصيبة. لسان العرب (نوب) ٣١٨/١٤. وكتاب سيبويه ٥٩٣/٣-٥٩٤.

(٣) لسان العرب (لج) ٣٠٨/١٢.

(٤) كتاب سيبويه ٥٨٠/٣-٥٨١ والأصول في النحو ١٠٤/٢ والتكملة ص ١٥٧.

(٥) كتاب سيبويه ٥٨٥/٣.

(٦) اللحية: اسم يجمع من الشعر على ما ينبت على الخدين والدّفن. والجمع لَحَى وَلَحَى بِالضَّمِّ. لسان العرب (لحا) ٢٥٩/١٢.

(٧) لسان العرب (برق) ٣٨٣/١ (جمعها بُزْقٌ وبِرَاقٌ).

(٨) قال سيبويه: «إذا جاوزت بناء أدنى العدد كسّرتَه على (فَعَلَ)، وذلك قولك: رُكِبَ وَغُرِفَ وَحُفِرَ وربما كسّروه على (فَعَالٍ)، وذلك قولك: نُفِرَ ونَقَارَ، وبُزْمَةٌ وبِرَامٌ». الكتاب ٥٧٩/٣ والأصول في النحو ٤٤٠/٢ والتكملة ص ١٥٦ وشرح المفصل ٢٣/٥.

(٩) قال الرّضي: «أما الحُجُوزُ في جمع حُجْزَةٍ؛ فسادٌ» شرح الشافية ١٠٥/٢.

(١٠) لسان العرب (حجن) ٦٢/٣.

(١١) لسان العرب (برم) ٣٩٢/١ (الجمع بُرَامٌ وبِرَامٌ وبُزْمٌ).

(١٢) قال سيبويه: «إذا أردت بناء الأكثر قلت: يَبْذُرُ وَيَبْزُرُ وَيَكْسِرُ» الكتاب ٥٩٤/٣.

(١٣) كتاب سيبويه ٥٧٩/٣ وشرح المفصل ٢١٠/٥-٢٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤ وشفاء العليل ١٠٣٨/٣ وجمع الهوامع ٩٨/٦ وشرح الشافية للرّضي ١٠٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٠/١.

(على رِقَابٍ) غالباً في القِلَّة والكثرة بالشَّرْطِ السَّابِقِ في جمع فَعَلَ بفتحتين (وجاء) جمعه أيضاً على (أَنْثِقُ) في ناقة^(١) وأصله أَنْوُقُ^(٢) بدليل قولهم نُوُقٌ وبعيرٌ مَنُوقٌ، أي: مُدَّلَّلٌ، استثقلت الضَّمَّة على الواو، فقدموها على النون، فصار أَوُنُقٌ، ثُمَّ عَوَّضُوا مِنْهَا ياء زائدة، فوزَّنه أَفْعَلُ^(٣)، وألف ناقة^(٤) بدل من واو متحرَّكة (و) على (تَير) ^(٥) - بكسر أوله وفتح ثانيه - في تارة^(٦) أي: مرَّة. وقال الجوهري^(٧): «تَيرٌ مقصورٌ من تَيارٍ أي: فَجَمُعُ تَارَةٍ تَيارٍ، حُذِفَت ألفه». (و) على (بُذْنٌ) - بضم أوله مع إسكان ثانيه أو ضمه - في بَدَنَةٍ^(٨) (ونحو مَعْدَةٍ^(٩)) من كلِّ اسم مفتوح الفاء مكسور العين يجمع (على مَعْدٍ) بحذف التاء، وقد يُجمع على فَعَلٍ - بكسر الفاء وفتح العين - (ونحو تُخَمَةٍ^(١٠)) - بضم الفاء وفتح العين - يُجمع (على تُخَمٍ^(١١)) بحذف التاء.

- (١) الثاقفة: الأثنى من الإبل. لسان العرب (نوق) ٣٣٢/١٤. (الجمع أَنْوُقٌ وَأَوُنُقٌ وَأَنْثِقُ).
- (٢) قال سيبويه: «أَنْثِقُ إِنَّمَا هُوَ أَنْوُقٌ فِي الْأَصْلِ، فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَاوِ، وَقَلَّبُوا، فَلِذَا حَقَّرَتْ قِلْتُ: أَيْثِقُ وَكَذَلِكَ لَوْ كَسَّرْتَهُ لِلْجَمْعِ كَمَا قَالُوا: أَيَانِقُ» الكتاب ٤٦٦/٣.
- (٣) تذكرة النحاة ص ٤٤٢ والمحتسب ٢٦٢/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٩/٢ والخصائص ٢٦٥/١ والمخصص ٢٤/٧ والأصول في النحو ٣٣٧/٣.
- (٤) ناقة: أصلها نَوَقَةٌ بالتحريك، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.
- (٥) قال سيبويه: «وَقَدْ كُسِّرَتْ عَلَى فَعَلٍ. قَالُوا: تَارَةٌ وَتَيرٌ. وَقَالَ:

■ يَقُومُ تَارَاتٍ وَيَمْشِي تَيرًا»

الكتاب ٥٩٤/٣.

- (٦) لسان العرب (تير) ٦٨/٢.
- (٧) تاج اللغة وصحاح العربية (تير) ٦٠٣/٢ وكتاب سيبويه ٥٩٤/٣ والمخصص ٩٩/١٣.
- (٨) البَدَنَةُ: ناقةٌ أو بقرةٌ تُنَحَّرُ بِمَكَّةَ. والجمعُ بُذْنٌ وَبُذْنٌ. لسان العرب (بدن) ٣٤٦/١.
- (٩) قال سيبويه: «أَمَّا الْفَعْلَةُ فَلِذَا كُسِّرَتْ عَلَى بِنَاءِ الْجَمْعِ وَلَمْ تُجْمَعْ بِالتَّاءِ وَكُسِّرَتْ عَلَى (فَعَلٍ) وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ نَقَمَةٌ وَنَقَمٌ وَمَعْدَةٌ وَمَعْدَةٌ. الْكِتَابُ ٥٨٢/٣ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٠٨/٢ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ١٠٣٧/٣.
- (١٠) التُّخَمَةُ: الَّذِي يَصْبِيكُ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي اسْتَوْخَمْتَهُ. لسان العرب (وخم) ٢٤٥/١٥.
- (١١) قال سيبويه: «و (الْفُعْلَةُ) تُكْسَرُ عَلَى (فَعَلٍ) إِنْ تُجْمَعُ بِالتَّاءِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: تُخَمَةٌ وَتُخَمٌ». الْكِتَابُ ٥٨٢/٣. وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٤٤٣/٢ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢٣/٥ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ٣٧/٣ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٤٨/٤ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٠٨/٢ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٢٧/١.

يقال: أتخَمَ من الطَّعام وعن الطَّعام، وأصلُ تُخَمَّةٍ وَخَمَّةٍ من الرِّخَامَةِ، وليس ذلك كَرُطْبَةٍ^(١) وَرُطْبٍ في أنَّه اسم جنسٍ، وإن وافقه في أنَّه يفرَّق بين واحدٍ وجمعه بالتاء؛ لأنَّ رُطْباً مذكَّرٌ كَثَمَرٌ، وتُخَمَّا يؤنَّثُ كَغُرْفٍ؛ ولأنَّ تصغيرَ رُطْبٍ رُطَيْبٌ، وتصغيرُ تُخَمٍ تُخَيْمَاتٍ بالرَّدِّ إلى واحدٍ، ثم جمعه بالألف والتاء. ثم استطراد هنا ذكر شيءٍ من جمع الصحيح للمؤنَّث لما يدخله من التَّغيير المُقَرَّبِ له من التَّكسير، ولأنَّه لو لم يُذكر^(٢) هنا لم يُعلم حكمه من قاعدته المذكورة في الكافية^(٣) مقدِّماً ما جُمع بألفٍ وتاءٍ، ولم تحذف لامه على ما جُمع بواوٍ ونونٍ؛ لأنَّ أبحاثه أكثر، ولأنَّ مفرد كليهما من الأسماء المؤنَّث، والأصل فيها إذا صحَّحت أن تجمع بالألف والتاء، فقال (وإذا صحَّ بابُ فَعُوَّة) مما هو على فَعَلَةٍ - بفتح الفاء وإسكانِ العين - ولو معتلَّ اللَّام كركوةٍ وظَبِيَّةٍ (قيل) فيه (فَعَوَاتٍ^(٤)) وَرَكَوَاتٍ وظَبِيَّاتٍ (بالفتح) للعين، فرقاً بين الاسم منه والصفة وكان الاسمُ أولى بالتَّغيير؛ لأنَّه أخفُّ منها (والإسكانُ ضرورة^(٥)) في الشَّعرِ كقوله:

• فتستريح النفس من زَفَرَاتِهَا^(٦)

(١) قال سيبويه: «وليس كَرُطْبَةٌ وَرُطْبٌ. ألا ترى أنَّ الرُّطْبَ مذكَّرٌ كالْبُرِّ والثَّمَرِ، وهذا مؤنَّث كالظُّلَمِ والغُرْفِ». الكتاب ٥٨٢/٣ وشرح الشافية للرُّضي ٩٩/٢ وشفاء العليل ١٠٣٢/٣ وجمع الهوامع ١٧٤/٢.

(٢) في الأصل (يُذكر) والصحيح ما أثبت.

(٣) الكافية في النحو ١٧٩/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٥٩٣/٣ والمقتضب ١٨٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤ وشرح الشافية للرُّضي ١١٢/٢.

(٥) قال ابن الأنباري: «وإنَّما خَفَّفُوا جمعَ الاسم، وليس ذلك بالوجه، وإنَّما يفعلونه في ضرورة أشعر». المذكر والمؤنَّث ١٦١/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١/٥.

(٦) [من الرجز]: لم ينسب البيت، وهو في الخصائص ٣١٦/١ مع بيتين آخرين:

• علَّ ضُرُوفَ الذَّهْرِ أو ذُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ من لَمَاتِهَا

• فتستريح النفس من زَفَرَاتِهَا

وسرَّ صناعة الإعراب ٤٠٦/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١/٥ وخزانة الأدب ٤٤٢/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٤. موضح الشاهد: على أنَّ إسكانَ الفاء من «زَفَرَاتِهَا» ضرورة، والقياسُ منعها. شرح شواهد الشافية ١٢٨/٢.

بالإسكان. واقتصر في التحريك على الفتح؛ لأنه حركة الفاء، فكان أولى من حركة أجنبية مع أنه أخف (ومعتل العين) من باب تَمَرَة (ساكن) لا غير، كَبَيْضَة^(١) وبيضات، وجَوَزَة وجَوَزَات، لثقل الحركة على الياء والواو وتغيير البنية إن قلبت ألفاً (وهذيل تُسَوِّي^(٢)) المعتل العين بالصحيح، ولا تلتفت إلى الثقل المذكور لعروضه بعروض الحركة بدليل، أليس قال قائلهم في النعامة:

■ أخو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ^(٣) متَأَوِّبٌ^(٤)

أي جاء أول الليل. وأجاب غيرهم، بأن العارض هنا مُطَرَّدٌ بخلافه، إذ القلب المكاني ليس مطرداً بل نادر (وباب كِسْرَة^(٥)) وهي القطعة من الشيء المكسور، أي: بابها مما هو مكسور الفاء ساكن العين صحيح العين واللام تجمع (على كِسْرَاتٍ^(٦) بالفتح والكسر) للعين

(١) كتاب سيبويه ٥٩٣/٣ والمقتضب ١٩١/٢ والمذكر والمؤنت لابن الأبناري ١٦٢/١-١٦٣ وارتشاف الضرب ٥٩٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٠٣/٣.

(٣) لسان العرب (روح) ٣٦٢/٥.

(٤) الأوب: الرجوع. لسان العرب (أوب) ٢٥٧/١.

(٥) [من الطويل]: الرأوية في الخصائص ١٨٤/٣.

■ أَبُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ متَأَوِّبٌ رفيقٌ بمسح المنكبين سُبُوح وسر صناعة الإعراب ٧٧٨/٢ والمنصف شرح التصريف ٣٤٣/١ وأسرار العربية ص ٢٢٩ والمفصل ص ١٩١ والزواية في شرح الكافية الشافية ١٨٠٤/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٠٢/٥ وخزانة الأدب ١٩١/٨ وشرح شواهد الشافية ١٣٢/٤.

■ أخو بَيْضَاتٍ

موضع الشاهد: على أن بَيْضَاتٍ بفتح العين على لغة هُذَيْل، فإنهم يفتحون العين فيجمع فَعْلَة صحيحاً كان أو معتلاً. شرح البيت: يصف ظليماً وهو ذَكَرُ النعامة. شبه به ناقتة فيقول: ناقتي في سرعة سيرها ظليم ودله بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته، رفيقٌ بمسح المنكبين، عالمٌ بتحريكهما في السير سُبُوحَ حَسَنَ السير. شرح شواهد الشافية ١٣٣-١٣٢/٤.

(٦) كتاب سيبويه ٥٨١-٥٨٠/٣ والمقتضب ١٨٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٠٢/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٩٢٨/٥.

للفرق السابق مع الخفة في الفتح ومع الاتباع في الكسر لا بالضم لعدم مقتضيه ولا متناع فعل (والمعتل العين) سواء كان بالياء كنيعة^(١) أو بالواو كديمة^(٢)، وهي مطر دائم لا رعد فيه ولا برق (والمعتل اللام بالواو) كرشوة^(٣) (يُسَكَّن^(٤)) عنيهما لحرف العلة (ويُفتح) للفرق السابق مع الخفة، لكن منعه ابن مالك في الأول كما منعه^(٥) في معتل العين الآتي. ولا يُكسر لثقل تحريك الياء بالكسر مع ما قبلها وامتناع تحرك واو في آخر الاسم قبلها كسرة، ولهذا انقلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها أما معتل اللام بالياء كقنية^(٦) فيجوز في جمعه الكسر^(٧) أيضاً؛ لأن الياء المفتوحة إذا انكسر ما قبلها كانت كالصحيح نحو رأيت القاضي (ونحو حجرة) من كل اسم على فُعلة مضموم الفاء ساكن العين صحيح العين واللام يجمع (على حُجَرَاتٍ^(٨) بالضم والفتح) للعين للفرق السابق مع الاتباع في الضم ومع الخفة في الفتح لا بالكسر لعدم مقتضيه ولا متناع فعل عند المصنف (والمعتل العين) ولا يكون إلا بالواو لانضمام ما قبلها كدولة^(٩) (والمعتل اللام بالياء) كرقية^(١٠) (يُسَكَّن^(١١)) عنيهما مراعاة لحرف العلة

(١) البنية: كنية التصاري، والجمع يبع. لسان العرب (بيع) ٥٥٨/١.

(٢) لسان العرب (ديم) ٤٥٨/٤.

(٣) الرشوة والرشوة والرشوة: الجفل، والجمع رُش ورش. لسان العرب (رشو) ٢٢٢/٥.

(٤) كتاب سيبويه ٥٨١/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٤.

(٦) القنوة والقنوة والقنية والقنية: الكنية. لسان العرب (قنا) ٣٢٨/١١.

(٧) قال سيبويه: «ومن قال كشرات. قال: لحيات». الكتاب ٥٨١/٣.

(٨) قال سيبويه: «ما كان على فُعلة، فإنك إذا كسرت على بناء أدنى العدد وألحقت التاء

وحركت العين بضمة. وذلك قولك: رُكبة وركبات وعرقة وعرقات». الكتاب ٥٧٩/٣

وشرح المفصل ٢٩/٥.

(٩) الدولة والدولة: العبة في المال والحرب سواء. لسان العرب (دول) ٤٤٤/٤.

(١٠) الرقية: العوذة. لسان العرب (وقا) ٢٩٣/٥.

(١١) قال سيبويه: «وأما ما كان فُعلة، فهذا منزلة غير المعتل، وتجمعه بالتاء إذا أردت

أدنى العدد، وذلك قولك: دولة ودولات، لا تحرك الواو، لأنها ثانية». الكتاب

٥٩٤/٣.

(وَيُفْتَحُ^(١)) للفرق السابق من الخفة، ولا يُضَمُّ لاستثقالِ واوِ مضمومةٍ قَبْلَها ضَمَّةٌ وامتناعِ ياءِ قَبْلَها ضَمَّةٌ، أما معتلُّ اللَّامِ بالواوِ كَعُرْوَةٍ، فيجوزُ في جمعه الضَّمُّ^(٢) أيضاً؛ لأنَّ ثَقُلَ الواوِ بعدَ ضَمَّتَيْنِ ليسَ كَثَقُلِ الياءِ بعدها للثنائي بينهما، والدُّوْلَةُ^(٣) بالضَّمِّ، وهو المراد هنا، وبالفَتْحِ ما يُتَدَاوَلُ بينَ الناسِ، وقيلَ بالضَّمِّ في المالِ، وبالفَتْحِ في الحربِ، وقيلَ: بالضَّمِّ ما يتداولُ بينَ الناسِ وبالفَتْحِ الفعلُ. (وَقَدْ تُسَكَّنُ فِي) لغة (تَمِيمٍ)^(٤) العين - وفي نسخة، وقد تسكن تميم - (فِي) نحو (كَيْسِرَاتٍ وَحُجْرَاتٍ) من^(٥) كل اسم على فِعْلِهِ بكسر الفاء أو ضمّها مع سكون العين وإن لم يحصل الفرق السابق لثقل الكلمة بضمّ الفاء أو كسرها مع أنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل (وَالْمُضَاعَفُ) وسطه ولو معتلاً (سَاكِنٌ) عينه (فِي) جمع (الْجَمِيعِ) أي: فَعْلَةٌ - بفتح^(٦) الفاء - كَشْدَةٌ وَغَيَّةٌ، أو بكسرها^(٧) كَرْدَةٌ وَنِيَّةٌ، أو بضمّها^(٨) كَعْدَةٌ وَقُوَّةٌ، وذلك لثلا يلزم بالتحريك فك الإدغام الواجب لاجتماع المثلثين في كلمة. هذا حكم مؤنث الثلاثي المجرد إذا كان اسماً. فإن كان صفة، فقد ذكره هنا لثلا يحتاج إلى ذكره في بحث الصفة فيطول فقال (وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالإِسْكَانِ)^(٩) في الجميع لثقلها، فلا تحتمل زيادة الحركة كَصَغْبَةٍ

(١) لم يذكر سيويه في الكتاب ٥٩٤/٣ لغة الفتح في المعتل العين بالواو.

(٢) كتاب سيويه ٥٨٠/٣ والمقتضب ١٩٢/٢.

(٣) لسان العرب (دول) ٤٤٤/٤.

(٤) شرح الشافية للرّضي ١١٣/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧/٥.

(٥) الكافية في النحو ١٩٠/٢.

(٦) قال سيويه: «المضاعف في هذا البناء بتلك المنزلة، تقول: سَلَّةٌ وَسَلَاتٌ». الكتاب

٥٧٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٩/٤.

(٧) قال سيويه: «والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ. قالوا سُرَاتٌ وَسُرَرٌ، وَجُدَّةٌ وَجُدَّةٌ» الكتاب ٥٨٠/٣.

(٨) قال سيويه في: «والمضاعف منه كالمضاعف من فَعْلَةٍ، وذلك: قِدَّةٌ وَقَدَاتٌ وَقَدَّةٌ».

الكتاب ٥٨١/٣.

(٩) كتاب سيويه ٦٢٧/٣ والمقتضب ١٨٨/٢ وشرح المفصل ٣١/٥ وقال الرّضي في شرح

الشافية ١١٦/٢: «اعلم أنَّ الأصل في الصِّفَاتِ أن لا تكسّر، لمشابتها الأفعال وعملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون فيتبعه الألف والياء؛ لأنَّ قَرْعَهُ».

وَصَغَبَاتٌ وَصِفْرَةٌ وَصِفْرَاتٌ وَصُلْبَةٌ وَصُلْبَاتٌ، وكان يمكنه اختصار هذا مع ما قبله بأن يقول: والمُضَاعَفُ وَالصَّفَاتُ سَاكِنَةٌ لَكِنْ لَمَّا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قِسْمًا بِرَأْسِهِ أَفْرَدَهُ مَعَ اخْتِصَاصِ الثَّانِي بِمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (وَقَالُوا لَجَبَاتٌ) - بفتح الجيم - جمع لَجَبَةٍ^(١) - بإسكانٍ وتثنية^(٢) حركة اللَّام - للشاة التي أتى عليها بعد نتائجها أربعة أشهر فقلّ لبنها (وَرَبَعَاتٌ) - بفتح الباء - وجمع رَبْعَةٍ^(٣) بإسكانها وفتح الراء المربع^(٤) الخلف لا طويل ولا قصير، يقال رجلٌ رَبْعَةٌ وامرأةٌ رَبْعَةٌ أي: حرّكوا هذين الجمعين، مع أن القياس لكون المفرد ساكنٍ العين إسكانهما (لِلْفَحِّ اسْمِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ) فيهما فاعتبروا الأصل، فحرّكوهما على أن في لَجَبَةٍ لَغَةً - بالتحريك - قاله الجوهري^(٥) (وَحُكْمٌ نَحْوِ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُزْسٍ^(٦)) - بضم أوله - لوليمة العرس (وَعَيْرٍ^(٧)) - بكسر أوله - للإبل التي تحمل الميرة، أي: حكم نحو ذلك مما فيه تاء تقديرًا (كَذَلِكَ^(٨)) أي: كحكم ما مرّ مما فيه تاء لفظاً في حكم عين جمعه بالآلف والتاء كَتَمَرَةٍ وَكِسْرَةٍ وَحُجْرَةٍ فَتَفْتَحُ الْعَيْنُ فِي نَحْوِ أَرْضَاتٍ كَمَا فِي تَمَرَاتٍ، وَتُفْتَحُ وَتُسَكَّنُ فِي نَحْوِ أَهْلَاتٍ؛ لِأَنَّ^(٩) الْأَهْلَ فِيهِ مَعْنَى الصُّفَّةِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُسْتَحَقٍّ، فَالْفَتْحُ نَظَرًا إِلَى الْاسْمِيَّةِ، وَالْإِسْكَانُ نَظَرًا إِلَى الْوَصْفِيَّةِ الْعَارِضَةِ، وَتَضَمُّ وَتَفْتَحُ وَتُسَكَّنُ فِي نَحْوِ عُرُسَاتٍ كَمَا فِي حُجْرَاتٍ،

(١) لسان العرب (لجب) ٢٣٧/١١.

(٢) لَجَبَةٌ وَلُجْبَةٌ وَلُجْبَةٌ وَلَجَبَةٌ.

(٣) الربع: الفصيل الذي يتبع في الربيع، وهو أوّل التاج. لسان العرب (ربع) ١١٧/٥.

(٤) لسان العرب (ربع) ١١٩/٥.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية (لجب) ١٢٨/١: «لَجَبَاتٌ: وهو شاذٌّ لِأَنَّ حَقَّهُ التَّسْكِينُ، إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ وَصِفٌ بِهِ، كَمَا قَالُوا امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ، فَجَمَعَ عَلَى الْأَصْلِ؛ وَيَكُونُ لَجَبَةٌ فِي الْوَاحِدِ لَغَةً».

(٦) لسان العرب (عرس) ١٣١/٩.

(٧) لسان العرب (عير) ٤٩٥/٩.

(٨) كتاب سيبويه ٦١٥/٢ والمفصل ص ١٩٢: «وحكم الأنثى ممّا لا تاء فيه كالذي فيه التاء وقالوا: أَرْضَاتٍ وَأَهْلَاتٍ فِي جَمْعِ أَهْلٍ وَأَرْضٍ».

(٩) لسان العرب (اهل) ٢٥٤/١.

وتسكن وتفتح في نحو غَيْرَات كما في بِنَعَاتٍ، وتُفْتَحُ وتُكْسَرُ وتُسَكَّنُ في نحو هِنْدَات كما في كِسْرَات.

ونصّ سيويه^(١) على أنّ العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير، لكن جاء جمعها على أراضٍ. وحكى أبو زيد^(٢) فيه أَرُوضَاء، وأبو الخطاب^(٣) أَرَاضًا^(٤) بالمدّ، وجاء في جمع أهلِ أَهَالٍ بالمدّ أيضاً، وفي جمع غير غيران.

ثم لما فرغ مما جُمِعَ بالألف والتاء من الأسماء المؤنثة شرع فيما جُمِعَ بالواو والنون منها، وهو قسمان تأمّ كأرض، ولم يذكره إذ لم يتعلّق به مزيد بحث وقد علّم من كافيته^(٥) شذوذه، ومحذوف اللام وذكره ضامّاً إليه ما يناسبه من جمع الأسماء المؤنثة المحذوف لامها، وقسم ذلك ثلاثة أقسام؛ قسم جمع بالواو والنون وقسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع على أفعل، وقد ذكره بأقسامه فقال: (وباب سَفَّة^(٦)) مما حذف لامه وفيه الهاء (جاء فيه سِفُون) بكسر أوله في سَنَة وأصلها سَنُوة^(٧) بدليل سَنَوَات،

(١) كتاب سيويه ٥٩٩/٣ والمخصص ٦٧/١٠.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٣٤/١.

(٣) هو عبد الحميد عبد المجيد التّحوي أبو الخطّاب الأخفش الأكبر، أحد الأئمة الكبار في التّحو واللّغة، أخذ عنه سيويه. توفي سنة سبع وسبعين ومائة. إشارة التّعيين ص ١٧٨ وسير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ بغية الوعاة ٧٤/٢.

(٤) قال سيويه: «وزعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون: أَرَضٌ وآراضُ أَفْعَال، كما قالوا: أَهْلٌ وآهال». الكتاب ٦١٦/٣.

(٥) الكافية ص ٣٤: «وقد شدّ نحو سنين وأرضين». على أنّ ابن الأنباري جمع (أرض) على (أَرَضُونَ) وعلّل ذلك بقوله: لأنّ الأصل في أرض: أَرَضَة، بدليل قولهم في التّصغير (أَرِضْضَة) وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتّاء إلّا أنّهم لمّا حذفوا التّاء من أرض، جمعوه بالواو تعريضاً عن حذف التّاء، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته. لهذا لمّا كان هذا الجمع في أرض على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب من التّكثير، ففتحت الرّاء من (أَرَضُونَ). أسرار العربية ص ٦٧.

(٦) السّنة: واحدة السنين، قال ابن سيده: السّنة العام منقوصة. لسان العرب (سفه) ٤٠٢/٦.

(٧) كتاب سيويه ٤٥٢/٣ والمقتضب ٢٣٩/٢ والخصائص ٣٩/٣ ورسالة الملائكة ص ١٦٩.

أو سَنَهَةٌ^(١) لقولهم سَأْنَهْتُ الأجير مُسَانَهَةً، وَسَنَهْتُ^(٢) النخلة أتت عليها سُتُونٌ. على الخلاف في ذلك (وَقِلُون) - بكسر أوله - في قُلَّةٍ بضمّة مخففة، والقُلَّةُ^(٣) والمِقْلَاءُ عودان؛ طويلٌ وقصيرٌ تلعب بهما الصبيان، فالمقلاء؛ الطويل الذي يضرب به، والقُلَّةُ القصيرُ الذي يُنْصَب، من قَلَوْتُ القُلَّةَ وقليتها وأصلها على الأوّل قَلَوَةٌ - بفتح^(٤) أوله - والهاء عوض. قال الفراء: وإِنَّمَا ضُمَّ ليدلّ على الواو (وَتُبُونٌ^(٥)) - بضمّ أوله^(٦) - في ثُبَّةٍ للجماعة من الناس ولوسط الحَوْض الذي يثوب إليه الماء وأصلها ثُبَوَةٌ بضمّ أوله وفتح ثانيها فلامها واو، وقيل ياء من ثبيت أي: جمعت (وجاء قِلُونٌ^(٧)) - بضمّ أوله - في قُلَّةٍ أيضاً، ففي جمعها وجهان: التغيير، وعدمه. وكذا يجوز الوجهان في ثُبُونٍ، فلا وجه لإفراد قِلُونٍ بهما. فالثلاثة جمعت بالواو والنون على غير القياس عوضاً عن المحذوف في جمعها، وكسرت فاء الأولين كراهة أن يكونا بمنزلة الواو والنون فيه مطردتان فمفتوح الفاء يكسر. وحُكي ضمُّها ومكسورها يبقى بحاله، ومضمومها يُكسر ويضمّ (و) جاء في باب سنة أيضاً (سَفَوَاتٌ وَعِضَوَاتٌ) في عِضَّةٍ^(٨) - بكسر أولها - للقطعة من الشيء وللشجرة العظيمة ذات الشوك، وأصلها عِضْوَةٌ^(٩)، بدليل عضوات (وَتُبَاتٌ) في ثُبَّةٍ (وهنات) وهناتٍ في هَنَةٍ^(١٠)، كناية عن الشيء، وقيل: عن القبيح، وأصلها هَنَوَةٌ.

(١) سَانَهَةٌ مُسَانَهَةٌ وَسِنَاهَا: عَامَلَهُ بِالسَّيِّئَةِ أو استأجره. لسان العرب (سنه) ٤٠٤-٤٠٣/٦.

(٢) سَأْنَهْتُ التَّخْلَةَ وهي سَنَاهٌ: حَمَلْتُ سَنَةً، ولم تحمل أخرى. لسان العرب (سنة) ٤٠٤/٦.

(٣) لسان العرب (قلا) ٢٩٤/١١.

(٤) سَرَّ صِنَاعَةُ الإِعْرَابِ ٦٠٦/٢ وشرح الملوكي ص ٤٠٧ وشرح المفصل ٥/٥.

(٥) لسان العرب (ثبا) ٨٣/٢ (الجمع ثُبَاتٌ وَتُبُونٌ وَتُبُونٌ).

(٦) كتاب سيبويه ٥٩٨/٣ وشرح المفصل ٣٧/٥.

(٧) الأصول في النحو ٤٤٦/٢ والتكملة ص ١٦٢ والأشباه والنظائر ٢٧٦-٢٧٥/١.

(٨) لسان العرب (عضة) ٢٦٢/٩.

(٩) المخصص ٧٨/٣، ١٨١/١١ وشرح الملوكي ص ٤٢٠-٤٢١ وشرح المفصل ٥/٥.

(١٠) لسان العرب (هنا) ١٤٩/١٥.

جَمَعَ الْأَوَّلَانِ^(١) مع رَدِّ المحذوف والثالث^(٢) مع عدم رَدِّه. والرَّابِعُ^(٣) مع الرُّدِّ وَعَدَمِهِ^(٤) (وجاء) في باب سنة أيضاً (آم) على^(٥) أَفْعَلٍ في أَمَةٍ^(٦) وأصلها أَمَوَةٌ بالتحريك على أُمُو كَأَفْلَسٍ، قُلِبَتِ الهمزة الثانية ألفاً وجوباً كما في آدم، فصار (كَأَكْم) في جمع أَكْمَةٍ^(٧) للزبوة ثم قلبت الواو ياءً وكُسِرَ ما قبلها، ثم أُعِلَّ إِعْلَالٌ قَاضٍ كَادِلٍ في جمع ذَلُو^(٨)، فصار في الرفع^(٩) والجرِّ آم، وفي النصب آميا. والأشهر في جمع أَمَةٍ إماء كرقاب، وجاء أَمَوَانٍ كَأَخْوَانٍ، ولا تجمع بالواو والنون. وقضية كلامه أنها لا تجمع

(١) أي سنة.

(٢) أي شبة.

(٣) أي هنة.

(٤) قال سيبويه: «أما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث، فإِنَّكَ إذا أردت الجمع لم تكسره على بناء يَرُدُّ ما ذهب منه؛ وذلك لأنَّ فُعِلَ بها ما لم يُفْعَلْ بما فيه الهاء مما لم يحذف منه شيء، وذلك أنَّهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مُسْلِمِينَ، فكأنَّه عَوَضَ، فإذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء، وذلك قولك: هَنَةٌ وَهَنَاتٌ وَشَيْئَةٌ وَشَيْئَاتٌ وَقُلَّةٌ وَقُلَلَاتٌ. وربما رُدُّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء، وذلك قولهم: سَيُّوْنٌ وَقُلُوْنٌ وَثِيوْنٌ، فإنَّما غيروا أول هذا، لأنَّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث، ولا يلحق شيئاً منه الهاء ليس على حرفين. فلما كان كذلك غيروا أول الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل نحو قولهم: هَتُوْنٌ وَمَتُوْنٌ، وبعضهم يقول: قُلُوْنٌ، فلا يغيّر كما لم يغيروا في التاء». الكتاب ٥٩٨/٣ والتكملة ص ١٦٣ والعضديات ص ١٦ والأمالى الشجرية ٣٨/٢ وشرح المفصل.

(٥) كتاب سيبويه ٥٩٩/٣ والكامل ص ٧٦ والخصائص ١٠٨/٢ وشرح الشافية للرضي ١١٦/٢.

(٦) الأمة: المملوكة، خلاف الحرّة. والجمع: أَمَوَاتٌ وإِمَاءٌ وآمٌ وإِمَوَانٌ وَأَمَوَانٌ. لسان العرب (أما) ١٩٧/١.

(٧) الأكمة: هو الموضع الذي هو أشدُّ ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً. والجمع أَكْمٌ وَأَكْمٌ وَأَكْمٌ وإِكَامٌ وَأَكَامٌ وَأَكْمٌ. لسان العرب (أكم) ١٧٣/١.

(٨) الذلُّ: معروفة، واحدة الذلاء التي يُسْتَقَى بها. تذكر وتؤنث، والجمع أَذَلٌ في أقلِّ العدد وهو أَفْعَلٌ، قلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد ضمة. والكثير: ذِلَاءٌ وَذِلْيٌ على فَعُولٍ. لسان العرب (ذلا) ٣٩٧/٤.

(٩) هذه آم ومررت بآم ورأيت آمياً.

بالألف والتاء، فإن قلت: جَمْعُ التَّصْحِيحِ ما سَلَّمَ فيه بناءً واجِدِهِ، وكثير من الأمثلة الدَّاخلَةِ في قوله وإذا صَحَّ باب تَمَرَةٍ إلى هنا، لم يسَلِّمْ فيه ذلك؛ لحذف التاء وتحرك العين، فكيف عدّها من جمع التصحيح؟ قلت: أجيبُ بأنّه لم تحذف التاء ولم تُحَرِّك العين فيها إلّا بعد جمعها، فَجَمَعُهَا إِنَّمَا وَرَدَ على ما سَلَّمَ بناؤه.

ولما فرغ من جموع الاسم الثلاثي مذكراً أو مؤنثاً أخذ في بيان جموع الصفة كذلك فقال: (الصفة) من الثلاثي المجرد أي: هذا بحثها، يقال فيها (نحو صَغِب) أي: مَنِيْعٌ^(١) مما هو صفته على فَعْل - بفتح أوله وإسكان ثانيه - ولم تُعَلَّ عينه ولا فاؤه بالياء يُجمع (على صِغَاب)^(٢) غالباً وباب شَفِخ) مما أعلت عينه من ذلك (على أَشْيَاخ)^(٣) وجاء) في جمع معتل العين من ذلك ثمانية أبنية^(٤) أخر، بل تسعة (ضِيْفَان) - بكسر أوله - وَضِيَّاف في ضَيْفٍ^(٥) (وَوُغْدَان) - بضّم أوله - في وَغْدٍ^(٦) لِلنِّيم (وَكُهُول) - بضمّتين - في كَهْلٍ^(٧) لمن جاوز ثلاثين سنةً إلى أربعين، وقيل إلى إحدى وخمسين (وِرِطَلَة) - بكسر أوله وفتح ثانيه - في رَطَلٍ^(٨) بالفتح لمن لم تستحكم قوته.

(١) رجلٌ مَنِيْعٌ: قويّ البدن شديد. لسان العرب (منع) ١٩٥/١٣.

(٢) قال سيويه: «أما ما كان (فَعْلًا) فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ على (فَعَال) ولا يُكَسَّرُ على بناء أدنى العدد الذي هو الفَعْل من الأسماء.. وذلك صَغَبٌ وَصِغَابٌ وَعَبَلٌ وَعِبَالٌ وقد كَسَرُوا بعضه على فُعُولٍ... ذلك نحو كَهْلٍ وَكُهُولٍ». الكتاب ١٢٦/٣ والخصائص ١٣/٣ والتكملة ص ١٨١ وشرح المفصل ٢٥/٥ وشفاء العليل ١٠٣٨/٣ ومع الهوامع ٩٨/٦ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤.

(٣) كتاب سيويه ٦٢٨/٣.

(٤) كتاب سيويه ٦٢٦/٣-٦٢٧-٦٢٨ والأصول في النحو ١٣/٣ والمفصل ص ١٩١ والتكملة ص ١٨١ وشرح المفصل ٢٥-٢٤/٥.

(٥) الضيف: المُضَيِّف، يكون للواحد والجمع. لسان العرب (ضيف) ١٠٨/٨.

(٦) لسان العرب (وعد) ٣٥٠/١٥.

(٧) لسان العرب (كهل) ١٧٧/١٢.

(٨) لسان العرب (رطل) ٢٣٨/٥.

وأما الرُّطْلُ الذي يوزن به بالفتح والكسر، ويجمع على أَرْطَالٍ؛ لأنه اسم لا صفة (وَشَيْخَةٌ) بكسر أوله وإسكان ثانيه في شَيْخٍ أيضاً (وَوُزْدٍ) بضم أوله وإسكان ثانيه في وَزْدٍ، يقال فرس وَزْدٌ^(١) إذا كان بين الكُمَيْتِ والأشقر؛ أي: على لون الورد. (وَسُحْلٌ) - بضمّتين وبالحاء المهملة - في سُحْلٍ^(٢) للثوب الأبيض من القطن (وَسَمَحَاءٌ)^(٣) بضمّ أوله وفتح ثانيه في سَمِيحٍ^(٤) للكریم، وَنَدَرَ أَغْبَدٌ في عَبْدٍ قال المرادي «وَسَهْلُهُ غَلْبَةُ الاسْمَةِ»^(٥) (وَنَحْوُ جِلْفٍ)^(٦) - بكسر أوله وإسكان ثانيه - أي: جاف، يجمع (على) أَجْلَافٍ^(٧) كثيراً وَأَجْلَفٌ نادراً) وكذا عِلْجَةٌ في عِلْجٍ^(٨) (وَنَحْوُ خُرٍّ) - بضمّ أوله وإسكان ثانيه - (يُجْمَعُ على أَخْرَارٍ وَنَحْوِ بَطَلٍ)^(٩) - بفتحيتين - للشجاع يجمع (على) أَبْطَالٍ وجاء) جمعه أيضاً قليلاً على أربعة أبنية أخر، بل خمسة^(١٠) (جِسَانٌ وَإِخْوَانٌ) - بكسر أولهما - في حَسَنٍ وَأَخٍ (وَذُخْرَانٌ) - بضمّ أوله - وذَكْرَةٌ - بكسره وفتح ثانيه - في ذَكَرٍ (وَنُصْفٌ) - بضمّتين - في نَصَفٍ^(١١). يُوصَفُ به الذَّكَرُ والأنثى، فيقال: رَجُلٌ نَصَفٌ وامرأةٌ نَصَفٌ أي:

(١) لسان العرب (ورد) ٢٦٧/١٥.

(٢) لسان العرب (سحل) ١٩٦/٦. (الجمع أَسْحَالٌ وَسُحُونٌ وَسُحْلٌ).

(٣) قال الرّضي: «وقالوا سُمَحَاءٌ وتشبيهاً لفعلٍ وهو الصِّفَةُ المشبَّهَةُ باسم الفاعل بفَاعِلٍ» فَسَمَحَ وَسُمَحَاءٌ كَعَالِمٍ وَعُلَمَاءٍ. شرح الشافية ١١٨/٢.

(٤) لسان العرب (سمح) ٣٥٥/٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٠/٥ وقال الرّضي: «وإذا استعمل بعضها استعمالَ الأسماء، نحو عَبْدٍ جُمِعَ على أَفْعَلٍ في القِلَّةِ فقالوا: أَغْبَدُ». شرح الشافية ١١٨/٢.

(٦) لسان العرب (جلف) ٣٣٢/٢.

(٧) قال سيبويه: «جِلْفٌ وَأَجْلَافٌ... وقد قال بعضُ العرب: أَجْلَفٌ كما قالوا: أَذْؤَبٌ». الكتاب ٦٢٩/٣ والأصول في النّحو ١٤/٣ والتكملة ص ١٨٢ وشرح المفصل ٢٥/٥ وارتشاف الضرب.

(٨) العِلْجُ: الرّجل الشديّد الغليظ. لسان العرب (علج) ٣٤٩/٩.

(٩) لسان العرب (بطل) ٤٣٢/١.

(١٠) الأصول في النّحو ٤٢٦/٢ والمفصل ص ١٩١ وشرح الشافية للرّضي ١١٩/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٦/١.

(١١) لسان العرب (نصف) ١٦٦/١٤.

بين الحديثة والمُسِنَّة (ونحو نَكِد) بفتح أوله وكسر ثانيه أي: عَسِر^(١)، يُجْمَع (على أَنْكَادِ^(٢)) غالباً (و) جاء جمعه قليلاً على ثلاثة أبنية^(٣) آخر (وَجَاع) بكسر أوله في وَجَع^(٤) (وَحْشَن) - بَضْمَتَيْنِ - في حَشِن^(٥) (وجاء) فَعَالَى^(٦) بالفتح نحو (وَجَاعَى) في وجع (وَحَبَاطَى) في حَبِطَ^(٧) لمنتفخ البطن (وَحَذَارَى) في حَذِرَ^(٨). ومثّل لفعالي ثلاثة أمثلة بخلاف ما قبله لإرادة استقراء ما سمع منه. وظاهر كلامه أن الأبنية الثلاثة الأول غالبية دون الرابع وعليه جرى الجاربردي^(٩). وكلام غيرهما يقتضي ما قدّمته من أن الغالب الأول منها فقط (ونحو يَقْظ^(١٠)) - بفتح أوله وضّم ثانيه - للمتيقّظ الحذر يُجْمَعُ (على أَيْقَازِ^(١١)) حملاً له على نَكِدِ وَأَنْكَادِ ولكثرة اشتراكهما كَيَقْظُ وَيَقْظُ وَنَدِسَ^(١٢) وَنَدَسَ^(١٣) (وبابته) أي: نحو يَقْظُ أي: أصل جمعه

(١) كتاب سيبويه ٦٣٠/٣ والأصول في النحو ١٥/٣ وشرح الشافية للرضي ١١٩/٢.

(٢) لسان العرب (نكد) ٢٨١/١٤.

(٣) المفصل ص ١٩١ وشرح المفصل ٢٧/٥ والمقرب ص ٧٤٢ وجمع الهوامع ٨٩/٦ وارتشاف الضرب ٤١٥/١.

(٤) الوجع: اسم جامع لكل مرض مؤلم. وقد وجع فلان يوجع ويَجَعُ ويَجَعُ، فهو وجع من قوم وجعى ووجعَيْن ووجعاً وأوجاع. لسان العرب (وجع) ٢٢١/١٥.

(٥) الخشونة: ضد اللين. والجمع حَشْنٌ. لسان العرب (خشن) ١٠٤/٤.

(٦) كتاب سيبويه ٦٤٦/٣ وشرح الشافية للرضي ١٢٠/٢ وشفاء العليل ١٠٤٣/٣ وجمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٧) الحَبِطُ: وَجَعٌ يأخذ البعير في بطنه من كلاً يَسْتَوِيلُهُ، وقد حَبِطَ حَبْطاً فهو حَبِطٌ وإِبلٌ حَبَاطَى وحَبِطَةٌ. لسان العرب (حبط) ٢٣/٣.

(٨) الحِذْرُ والحَذَرُ: الخيفة، ورجلٌ حَذِرٌ وحَذَرٌ. متيقّظ شديد الحذر والفرع والجمع حَذِرُونَ وحَذَارَى. لسان العرب (حذر) ٩٢/٣.

(٩) مجموعة الشافية ١٣٨/١.

(١٠) لسان العرب (يقظ) ٤٥٤/١٥.

(١١) كتاب سيبويه ٦٣١/٣ والأصول في النحو ١٤/٣ والتكملة ص ١٨٢ وشرح المفصل ٢٧-٢٦/٥ وشرح الشافية للرضي ١٢١/٢ وشفاء العليل ١٣٣/٣ وجمع الهوامع ٨٩/٦ وارتشاف الضرب ٤١٥/١.

(١٢) في الأصل: دَنَسَ ودَنَسَ.

(١٣) رجلٌ نَدَسَ ونَدَسَ ونَدِسَ: أي فهم سريع السمع قَطِنٌ. لسان العرب (ندس) ٩١/١٤.

(التَّضَجُّنُج) كَيَقْظُونُ، والتكسير فيه قليل (ونحو جُنُب^(١)) - بضمتين - يجمع (على أَجْنَابٍ^(٢)) وأَمَلِ فِعْلاً - بكسر أوله وضَمُّ ثانيه - لعدمه وبالعكس لعدمه عنده وفِعْلاً كَحُطِّمْ^(٣) لقليل الرحمة للماشية، وفِعْلاً كَزَيْمٍ^(٤) للمتفرق وفِعْلاً كِبْلَزٍ^(٥) للضخم لما قيل إنها لا تكسر^(٦)، وإنما تجمع بالوَأَو والنون أو بالألف والتاء (والجميع) من هذه الصفات أيضاً (يُجَمِّعُ جمع السَّلَامَةِ للعقلاء^(٧) الذُّكُور) كَصَغْبُونُ وَحَسَنُونُ وَحَذِرُونُ. هذا حكم مذكر الصفات.

(وأما مؤنثه) يجمع (بالالف والتاء^(٨) لا غير) أي: فلا يجمع جمع تكسير (نحو عِبَلَاتٍ) في عِبَلَةٍ^(٩) للضخمة الوجه، وحَذَفَ^(١٠) هذا؛ لقوله بَعْدُ أَنَّ عِبَلَةً جاءت على عبال فكيف يمثل بها لما لا يجوز فيه إلا التصحيح (وحَذِرَاتٍ) في حَذِرَةٍ (ويَقْظَانِ) في يقظة (إِلَّا نَحْوَ عِبَلَةٍ) مما سَكُنَتْ عينه وَفُتِحَتْ فاؤه كَكَمْشَةٍ^(١١) للثاقفة الصغيرة الضَّرْعِ (فإنه جاء على عِبَالٍ^(١٢) وَكِمَاشٍ) فكسروه

- (١) الجنابة: المنى: لِرَجُلٍ جُنُبٌ مِنَ الْجَنَابَةِ، وكذلك الاثنان والجميع والمؤنث. لسان العرب (جنب) ٣٧٤/٢.
- (٢) قال سيبويه: «وأما (الفُعْل) في الصفات، قليل؛ وهو قولك: جُنُبٌ، فَمَنْ جَمَعَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ: أَجْنَابٌ، كما قالوا أبطال». الكتاب ٦٢٩/٣ والأصول في النحو ١٤/٣ والتكملة ص ١٨٢ وشفاء العليل ١٠٣٣/٣ وجمع الهوامع ٨٩/٦ وارتشاف الضرب ٤١٤/١.
- (٣) لسان العرب (حكم) ٢٢٧/٣.
- (٤) لسان العرب (زيم) ١٢٩/٦.
- (٥) لسان العرب (بلز) ٤٨٢/٢.
- (٦) قال الرضي: «أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات ففَعْلٌ كَحُطِّمْ، وفِعْلٌ كَأَتَانٍ إِيْدٍ وامرأة يَلِزُ وفِعْلٌ كَسَيَّوٍ.. فلم يُسمع فيها تكسير». شرح الشافية ١٢٢/٢.
- (٧) الكافية ص ٣٤.
- (٨) شرح المفصل ٢٨٢٧/٥.
- (٩) لسان العرب (عبل) ٢٤/٩.
- (١٠) في الأصل و(إ)؛ تحريف.
- (١١) لسان العرب (كمش) ١٥٦/١٢. (وجمعه كَمَاشٌ وَأَكْمَاش).
- (١٢) قال سيبويه: «وأما ما كان (فَعْلًا) فَإِنَّهُ يُكْسَرُ عَلَى (فِعَالٍ) وَلَا يُكْسَرُ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ... وَجَمِيعُ هَذَا إِذَا لَحِقَتْهُ الْهَاءُ وَلِلثَانِيثِ كُسْرٌ عَلَى فِعَالٍ، وَذَلِكَ: عِبَلَةٌ وَعِبَالٌ، وَكَمْشَةٌ وَكِمَاشٌ... وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا يَمْتَنَعُ مِنَ التَّاءِ غَيْرَ أَنْكَ لَا تَحْرُكُ الْحَرْفَ الْأَوْسَطَ؛ لِأَنَّهُ صَفَةٌ». الكتاب ٦٢٦/٣ والتكملة ص ١٨١ وشرح الشافية للرضي ٢٤/٢.

أَيْضاً (وَقَالُوا) أَيْضاً عَلَى وَجْهِ الِاسْتِثْنَاءِ (عَلَجَ^(١)) - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ - (فِي عِلْجَةِ^(٢)) مُؤَنَّثِ عَلَجٍ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانِ ثَانِيهِ - وَهُوَ الْكَافِرُ الضَّخْمُ .

هَذِهِ تَفَاصِيلُ جَمْعِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ اسْمًا أَوْ صِفَةً، مَذْكَرًا أَوْ مُؤَنَّثًا (و) أَمَّا الْمَزِيدُ فَمِنْهُ (مَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ) وَهُوَ إِمَّا اسْمٌ أَوْ صِفَةٌ وَالِاسْمُ إِمَّا مَذْكَرٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ (فِي الْاسْمِ) مِنْهُ مَذْكَرًا يُقَالُ فِيهِ (نَحْوُ زَمَانٍ) مِمَّا فَاءُهُ مَفْتُوحٌ وَمَدَّتُهُ أَلْفٌ يَجْمَعُ (عَلَى أَرْزَمَةٍ^(٣)) غَالِبًا وَجَاءَ) فِي جَمْعِهِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةِ أُخْرٍ (قُدْلٍ^(٤)) - بَضْمَتَيْنِ - فِي قُدَّالٍ^(٥) لَمَّا بَيْنَ نَفَرَةِ الْقَفَا وَالْأُذُنِ، فَلِكُلِّ إِنْسَانٍ قُدَّالَانِ (وِغَزْلَانِ^(٦)) فِي غَزَالٍ^(٧) (وَعُتُقٍ^(٨)) - بَضْمَتَيْنِ - فِي عُنَاقٍ^(٩) لِلْأُنْثَى مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِذِكْرِهِ هُنَا، عَلَى مَا فِي نَسْخَةٍ مِنْ إِفْرَادِ الْمُؤَنَّثِ بِيَحْثٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، وَكَلَامُهُ فِي الْمَذْكَرِ، فَإِنْ أُريدَ بِعُنَاقٍ شَيْءٌ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ كَالْفَهْدِ فَذَلِكَ لِكُنْهٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى سَمَاعِ جَمْعِهِ عَلَى عُنُقٍ^(١٠) (وَنَحْوِ حَمَارٍ) مِمَّا فَاءُهُ مَكْسُورٌ وَمَدَّتُهُ أَلْفٌ يَجْمَعُ (عَلَى أَخْمِرَةٍ^(١١)) وَخُمْرٍ

(١) شرح الشافية للرّضي ١٢٤/٢ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ وارتشاف الضرب ٤٤٢/١.

(٢) لسان العرب (علج) ٣٤٩/٩.

(٣) كتاب سيبويه ٦٠٢/٣ والكامل ص ١١٣ والأصول في النحو ٤٤٨/٢ والتكملة ص ١٦٥ وشرح الشافية للرّضي ١٢٥/٢.

(٤) المقتضب ٢١١/٢ وشفاء العليل ١٠٣٥/٣ وجمع الهوامع ٩٤/٦ وشرح الشافية للرّضي ١٢٥/٢ وارتشاف الضرب ٤٢٤/١.

(٥) لسان العرب (قذل) ٧٦/١١.

(٦) المفصل ص ١٩٣.

(٧) الغزال من الطّباء: الشّادن قبل الإثناء حين يتحرّك ويمشي. لسان العرب (غزل) ٦٦/١٠.

(٨) قال سيبويه: «وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثًا، فإنّهم كسّروه على بناء أدنى العدد، كسّروه على (أفْعِل) وذلك قولك: عَنَاقٌ وَأَعُنُقٌ وَقَالُوا فِي الْجَمِيعِ: عُنُقٌ».

الكتاب ٦٠٥/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٢٦/٢ والتكملة ص ١٦٧ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٥/٤ وشفاء العليل ١٠٣٩/٣ وارتشاف الضرب ٤٣٧/١.

(٩) لسان العرب (عنق) ٤٣٢/٩. (الجمع: أَعْنَقٌ وَعُنُقٌ وَعُنُقٌ).

(١٠) كتاب سيبويه ٦٠٥/٣ وشفاء العليل ١٠٣٩/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٢٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٧/١.

(١١) قال سيبويه: «ما كان (فِعْلاً) فَإِنَّكَ إِذَا كَسَّرْتَهُ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ وَكَسَّرْتَهُ عَلَى (أَفْعِلَةٍ) وَذَلِكَ قَوْلُكَ حَمَارٌ وَأَخْمِرَةٌ . . . فَإِذَا أَرَدْتَ بِنَاءَ أَدْنَى الْعَدَدِ بِنِيَةِ عَلَى (فُعْلٍ) =

- بضمّتين - (غالباً وجاء) في جمعه بناءً^(١) آخرانٍ (صِيْرَان^(٢)) - بكسرٍ
أولِهِ وإسكانٍ ثانيه - في صِيْرَان^(٣) لوعاءٍ المسك، وللقطيع من بقر الوحش
(وشَمَائِل^(٤)) في شِمَالِ^(٥) للخلق ولطائر يُتَشَاءَم به (ونحو غُرَاب^(٦)) ممّا
فاؤه مضموم ومدّته ألف يُجمع (على أَغْرِبَةٍ^(٧)) غالباً (وجاء) في جمعه
ثلاثة أبنيةٍ آخر^(٨) كثيراً (قُرْد^(٩)) - بضمّتين - في قُرَادِ^(١٠) (وِغْزَبَان^(١١)) في
غُرَاب (وَرُقَان^(١٢)) بتشديد القاف في رُقاق^(١٣) للسكّة، يذكر ويؤنث
(وِغْلَمَة^(١٤)) - بكسر أوله وإسكان ثانيه - في غِلَام^(١٥) (قليل، وذُبّ)

- = وذلك: جِمَارٌ وَحُمْرٌ الكتاب ٦٠١/٣ والأصول في النحو ٤٤٨/٢ والتكملة ص ١٦٥
وشرح المفصل ٥، ٤١ وشرح الشافية للرضي ١٢٦/٢ وارتشاف الضرب ٤١٦/١.
(١) ذكرهما الزمخشري في المفصل ص ١٩٣، بينما ذكر سيبويه في الكتاب ٦٠٣/٣ صِيْرَان فقط.
(٢) كتاب سيبويه ٦٠٣/٣ وشرح المفصل ٤٠/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ وشرح
الشافية للرضي ١٢٨/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٦/١.
(٣) لسان العرب (صور) ٤٤٠/٧.
(٤) كتاب سيبويه ٦٠٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ وشرح
الشافية للرضي ١٣٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٥٥/١.
(٥) لسان العرب (شمل) ٢٠٠/٧.
(٦) لسان العرب (غرب) ٣٧/١٠. (والجمع أَغْرِبَةٌ وَأَغْرِبٌ وَغَزْبَانٌ وَغُرْبٌ).
(٧) كتاب سيبويه ٦٠٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤ وشرح الشافية للرضي ١٢٩/٢
وارتشاف الضرب ٤١٦/١.
(٨) كتاب سيبويه ٦٠٣/٣-٦٠٤ والمقتضب ٢١١/٢-٢١٣ والتكملة ص ١٦٥-١٦٦.
(٩) شرح الكافية الشافية ١٨٣٤/٤.
(١٠) القُرَادُ: دُوَيْبَةٌ تَعْصُ الإِبِل. لسان العرب (قرد) ٩٤/١١ وتاج اللّغة وصحاح العربية
(قرد).
(١١) ارتشاف الضرب ٤٤٦/١.
(١٢) لسان العرب (زق) ٦٠/٦. (والجمع أَرْقَةٌ وَرُقَاقٌ)..
(١٣) كتاب سيبويه ٥٧٦/٣ والمقتضب ٢١٠/٢ وشرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ وارتشاف
الضرب ٤٤٩/١.
(١٤) كتاب سيبويه ٦٠٣/٣ والمقتضب ٢٠٩/٢ والأصول في النحو ٤٤٩/٢ وشرح المفصل ٤١/٥
وشرح الكافية الشافية ١٨٢٦/٤.
(١٥) الغِلَام: ابن سيده: الغلام الطائر الشارب. والجمع أَغْلَمَةٌ وَغْلَمَةٌ وَغِلْمَانٌ. لسان العرب
(غلم) ١١١/١٠.

- بضمّتين - قبل الإدغام، ويضمّ فإسكان بعده في دُبَابٍ^(١) (فادر^(٢)) لأنّه لا يجيء في المضاعف سواء كان مضموم الفاء كدُبَابٍ أم مفتوحها كدُبَابٍ^(٣) أم مكسورها كزِمَامٍ^(٤)، إن أذغم التيس، وإلا لزم الثقل وكما لا يجيء في المضاعف، لا يجيء في معتلّ اللام كسماءٍ ودواءٍ وسقاء لزيادة التغيرات، ولثلا يصير الجمع على حرفين (وجاء في مؤنث) هذه الأوزان (الثلاثة) مجرداً عن التاء وهي نحو عَنَاقٍ للأنثى من ولد المعز - كما مرّ - وذِرَاعٍ^(٥) لما يُذَرَعُ به وعُقَابٍ^(٦) لطير (أَعْنُقُ^(٧) وَأَذْرُعُ وَأَعْقُبُ) بخلاف التاء فيها وإثباتها في جمع المذكر كأزمنة فرقاً بينهما كما فرقوا بينهما بذلك في العدد (وَأَفْكَنُ شَاذٌ^(٨))؛ لأنّ المكان^(٩) مُذَكَّرٌ فحقه أن يُجمع على أَمَكِنَةٍ، وقيل إنّه مُؤَوَّلٌ بالأرض، وهي مؤنثة. والمكان في الحقيقة مَفْعَلٌ من الكون، معناه

(١) الدُّبَابُ الأسود الذي يكون في البيوت، يسقط في الإناء والطعام، والجمع أَدْبَةٌ في القلّة. وحكى سيبويه عن العرب دُبٌّ، فهو مع الإدغام على اللّغة التميمية. لسان العرب (ذبيب) ٢٠٠/٥-٢١٠/٥.

(٢) كتاب سيبويه ٦٠٤/٣ والأصول ٤٤٩/٢ والتكملة ص ١٦٦ وشرح الشافية ١٢٩/٢ وارثشاف الضرب ٤٢٣/١.

(٣) البَنَاتُ: الزَّادُ والجهازُ. والجمعُ أَيْتَةٌ. لسان العرب (بقت) ٣٠٩/١.

(٤) الزِّمَامُ: الحبلُ الذي يُجعل في البُرّة والخشبة. وقد رُمّ البعيرُ بالزِّمَام. الجمع أَرَمَةٌ. لسان العرب (زمم) ٨٤/٦.

(٥) لسان العرب (ذرع) ٣٧/٥.

(٦) لسان العرب (عقب) ٣٠٦/٩.

(٧) قال سيبويه: «وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على (أَفْعَل) وذلك قولك: عَنَاقٍ وَأَعْنُقُ وقالوا في الجميع: عُنُوقٌ، وكسروها على فُعُولٍ كما كسروها على (أَفْعَل).. وقالوا: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعُ حيث كانت مؤنثة، ولا يجاوز بها هذا البناء.... وقالوا: عُقَابٌ وَأَعْقُبُ، كما قالوا: غَزَبَانٌ، وقالوا: كُرَاعٌ وَأَكْرُعُ. وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ، كما قالوا: أَشْمَلٌ، وقالوا: يَمِينٌ وَأَيْمَنٌ لأنها مؤنثة». الكتاب ٦٠٦-٦٠٥/٣ والكمال ص ١١٢-١١٣ والأصول في النحو ٨/٣ والتكملة ص ١٦٧ وشرح المفصل ٤٣/٥ وشرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ وارثشاف الضرب ٤١٠/١.

(٨) التكملة ص ١٧٤ والمخصص ١١٥/١٤ وشرح المفصل ٤٣/٥ وشرح الشافية للرضي ٦٠٦-٦٠٥/٢.

(٩) لسان العرب (مكن) ١٦٣/١٣ وارثشاف الضرب ٤١٠/١.

الموضع، لكنه لما كثر لزوم الميم تَوَهَّمَتْ أصليَّةً، وجُعِلَ فعَلاً ثم اشتق منه مَكَنَّ وَتَمَكَّن ونحوهما. وأما المؤنث بالتاء فسيأتي على ما في نسخه (ونحو رَغِيف) مما مدته ياء، ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً، يجمع (على أَرْغِفَةٍ وَرَغْفٍ^(١)) - بضمَّتَيْن - (وَرُغْفَانٍ) - بضمٍّ أوله - (غالباً وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية^(٢) كثيراً (أَنْصَبَاء) في نصيب^(٣) (وَفَصَال) في فصل^(٤) لولد الناقة إذا نصل عن أمه (وَأَفَائِل) في أفيْل^(٥) للصغير من الإبل، (وِظْلَمَان) - بكسر أوله - في ظليم^(٦) للذكر من النعام (قَلِيل^(٧)) وربما^(٨) أي: وقليل (جاء مُضَاعَفُهُ) أي: مضاعف نحو رغيف كسرير (على سُرُر^(٩)) - بضمَّتَيْن - (ونحو عَمُودٍ) مما مدته واو ولا يكون فاؤه في المفرد غير المصدر إلا مفتوحاً، يُجمع (على أَعْمِدَةٍ وَعُمُودٍ^(١٠)) - بضمَّتَيْن - غالباً إن لم يكن معتل اللام (وجاء) في جمعه ثلاثة أبنية^(١١) آخر (مَعْدَانٍ) - بكسر أوله - في قَعُودٍ^(١٢)

(١) المقتضب ٢٠٤/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤ وشفاء العليل ١٠٣٣/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣١/٢ وارتشاف الضرب ٤١٦/١.

(٢) كتاب سيبويه ٦٠٤-٦٠٥/٣ والمقتضب ٢٠٧/٢ والأصول في النحو ٤٤٩/٢ والتكملة ص ١٨٤ وشرح المفصل ٤٢٤١/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٣٢/٢.

(٣) النصيب: الحظ من كل شيء. والجمع أنصباء وأنصبه. لسان العرب (نصب) ١٥٧/١٤.

(٤) لسان العرب (فصل) ٢٧٣/١٠.

(٥) لسان العرب (افل) ١٦٧/١ (الجمع إِفَالٌ، لَأَنَّ حَقِيقَتَهُ الوصف)..

(٦) لسان العرب (ظلم) ٢٦٨/٨.

(٧) قال سيبويه: «وقد كثره بعضهم على فِظْلَانٍ»، وهو قليل، وذلك قولهم: ظَلِيمٌ وَظْلَمَانٌ.. الكتاب ٦٠٤/٣ والمقتضب ٢١٠/٢ وشرح المفصل ٥٣/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ وارتشاف الضرب ٤٤٧/١.

(٨) المفصل ص ١٩٤: «ولم يجيء فُعْلٌ من المضاعف».

(٩) الأصول في النحو ٤٤٩/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٣١/٢ وارتشاف الضرب ٤٢٦/١.

(١٠) كتاب سيبويه ٤٠٥/٣ والمقتضب ٢١١/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٣٣/٢ وارتشاف الضرب ٤٢٤/١.

(١١) كتاب سيبويه ٦٠٨-٦٠٧/٣ والأصول في النحو ٩٨/٣ والتكملة ص ١٦٦ وشرح المفصل ٤٢/٥ وارتشاف الضرب ٤١٢/١.

(١٢) لسان العرب (قعد) ٢٣٧/١١ (جمعه أَعْبَدَةٌ وَقَعْدٌ وَقَعْدَانٌ وَقَعَائِدٌ).

للبعير الذي يركبه الراعي في كل حاجة (وأَفْلَاءَ) في قَلْوٍ^(١) - بتشديد الواو -
 لولد الفرس الذي يُفْتَلَى أي: يُفْطَم (وَذَوَائِبُ) في ذَنُوبٍ^(٢) للدلو المملوء
 ماء. (المؤنث) من السالم المزيد فيه مدة ثالثة (كيف كان) بفتح أوله أو
 كسرِه أو ضمّه مؤنثاً بالتاء أو بالمعنى يجمع (على)^(٣) حَمَائِمَ وَرَسَائِلَ وَذَوَائِبَ
 وَصَحَائِفَ وَصُحُفٍ وَشُقْنٍ وَسَفَائِنَ وَحَمَائِلَ وَشَمَائِلَ وَعَقَائِبَ وَعَجَائِزَ في
 حمامة ورسالة وذوابة^(٤) للناصية ولمنبتها، وصحيفة وسفينة وحمولة^(٥)
 وشَمَالٍ^(٦) - بالفتح - لريح تهبُّ من ناحية القطب - وبالكسر - لخلاف اليمين
 وعُقَابَ وَعَجُوزَ عَلَمَ امرأةٍ، وجاء يمينٌ على أَيْمَنٍ، وقوله المؤنثُ إلى آخره
 ساقط في بعض النسخ. وتقدّم بعضه في قوله؛ وجاء في مؤنث الثلاثة إلى
 آخره. (الصفة) ممّا زيادته مدة ثالثة مذكراً يقال فيها (نحو جَبَانٍ) ممّا مدّته
 ألف وفاءه مفتوحٌ يُجمع (على جُبْنَاءَ و)^(٧) على (صُنْعٍ)^(٨) - بضمّتين - في
 صَنَاعٍ^(٩) يقال امرأةٌ صَنَاعٌ الديدن أي: ماهرة بعملها ورجلٌ صَنِيعٌ وصنّع بكسر
 أوله وإسكان ثانيه (و) على (جِيَادٍ)^(١٠) في جواد^(١١) للفرس الجواد في جادَ
 الفرسُ جُودَةً - بالضمّ - وأما جواد من جادَ الرَّجُلُ بماله جوداً فَجَمَعُهُ جُودٌ،
 قيل: وأضله جُودٌ بضمّ الواو (ونحو كِنَازٍ)^(١٢) ممّا مدّته ألف وفاءه مكسور

(١) لسان العرب (فلا) ٣٢٩/١٠.

(٢) لسان العرب (ذنب) ٦٤/٥.

(٣) كتاب سيبويه ٦١٠/٣ والأصول في النحو ١٠/٣ والتكملة ص ١٦٩ وشرح المفصل ٤٤/٥ وارتشاف الضرب ٤٥٤/١ - ٤٥٥.

(٤) لسان العرب (ذائب) ١٥/٥.

(٥) الحَمْوَلَةُ: الإبل التي تحمل. لسان العرب (حمل) ٣٣٤/٣.

(٦) لسان العرب (شعل) ٢٠٠/٧.

(٧) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ وشرح المفصل ٤٩/٥ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٣/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٨٣٦/٤ وارتشاف الضرب ٤٢٥/١.

(٩) لسان العرب (صنع) ٤٢٠/٧.

(١٠) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/١.

(١١) لسان العرب (جود) ٤١١/٢.

(١٢) لسان العرب (كنز) ١٦٦/١٢.

للناقة المكتنزة من اللحم، جمع (على كُنْزٍ^(١)) بضمتين (و) على (هَجَانٍ^(٢)) في هَجَانٍ^(٣) للبعير الأبيض، والكسر^(٤) في المفرد كهَي في كِتَاب، وفي الجمع كهَي في رِجَال وَصَنَاع وَكِتَاز، لا يليق ذكرهما هنا؛ لأنهما مؤنثان وكلامه في المذكر (ونحو شَجَاع) ممّا مدّته ألف وفاؤه مضموم يُجْمَع (على شَجَعَاء^(٥)) وشَجَعَانٍ - بضمّ أوله - (وشَجَعَانٍ) - بكسره - (وأَشْجَعَةٍ^(٦)) ونحو كَرِيمٍ) ممّا مدّته ياء وفاؤه لا يكون إلا مفتوحاً يجمع على تسعة^(٧) أبنية (على كُرَمَاءٍ وَكِرْزَمٍ) غالباً وشرط ابن مالك في مفرد فُعَلَاء كونه غير مضاعف ولا معتل اللام، وفي مفرد فِعَالٍ كونه صحيح اللام (و) على (تُذَرٍ) في نذير^(٨) (و) على (تُفَيَّانٍ) - بضمّ أوله - في ثِي^(٩) لمن يُلْقِي ثِيَّتَهُ، وهي واحدة الثيايا وهي الأسنان المتقدمة، اثنتان فَوْق واثنتان تحت (و) على (خِصْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءٍ وَأَشِخَّةٍ وَظُرُوفٍ) - بضمّ أوله - في خُصٍ^(١٠) وشريف وصديق وشحيح^(١١) وظريف (ونحو صَبُورٍ) ممّا

(١) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٦/٤ وشرح المفصل ٥٠/٥ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ والتكملة ص ١٨٧ وشرح المفصل ٥٠/٥ وشرح الشافية للرضي ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٢/١.

(٣) لسان العرب (هجن) ٤٢/١٥.

(٤) جاء والكسرة في (إ).

(٥) كتاب سيبويه ٦٣٤/٣ وشرح الشافية للرضي ١٣٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٤/١.

(٦) سقط وأشجعة من (إ). ولم يذكر سيبويه في الكتاب ٦٣٤/٣ هذا الجمع. والعبارة في متن الشافية للرضي ١٣٥/٢ (شَجَعَاء وشَجَعَان وشَجَعَة).

(٧) كتاب سيبويه ٦٣٧-٦٣٤/٣ والأصول في النحو ١٩١٧/٣ والتكملة ص ١٨٥-١٨٦ وشرح المفصل ١٤٦-١٤٥/٥ وشرح الشافية للرضي ١٣٨-١٣٧/٢ وارتشاف الضرب ٤٢٤/١.

(٨) التذير: المُتَذَر. والجمع تُذَر. لسان العرب (نذر) ١٠٠/١٤.

(٩) لسان العرب (ثني) ١٤١-١٤٢ (الجمع: ثِنَاءٌ وَثَنَاءٌ وَثَنِيَّات).

(١٠) الخصية: من أعضاء التناسل. والعرب تقول: خَصِي. والجمع خِصْيَةٌ وَخِصْيَان. لسان العرب (خصي) ١١٧/٤.

(١١) الشُخ: البُخْل، ورجلٌ شَحِيحٌ وَشَحَاحٌ من قومٍ أَشِخَّةٌ وَأَشِخَّاء، وشَحَاح. لسان العرب (شح) ٤٢/٧.

مدته واو وفاؤه لا يكون إلا مفتوحاً يُجْمَعُ (على صُبْر^(١)) بضمّتين غالباً (و) على (وَدَدَاء^(٢)) في وَدُودٍ^(٣) للمَجِبِ (واعداء^(٤)) في عَدُوٍّ، قيل: وكان ينبغي أن يقول ولا يجمع جمع التصحيح كما سيقوله في فعيل بمعنى فاعل لثلاث توهم^(٥) الاختصاص (وَفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ) دالاً على آفة و^(٦) (بأبائه) أي: أصله في الجمع (فَعْلَى^(٧)) - بفتح فائه وسكون عينه - (كَجَزَخَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى) في جَرْنِحٍ وَأَسِيرٍ وَقَتِيلٍ، بخلاف ما لا يدلّ على آفة كَجَحِيلٍ^(٨) وَخَصِيبٍ^(٩) وَوَهْنٍ^(١٠)، وعادته جَرَتْ بتقديم الأخفّ من الأبنية، وهنا عَكَسَ فَقَدَّمَ على هذا فَعُولًا مع أنَّ الكسر والياء أخفّ من الضمّ والواو، ومع أنَّ المناسب أن لا يفصل بين قسمي فَعِيلٍ بغيرهما تنبيهاً على أنَّ فَعِيلًا بمعنى مَفْعُولٍ على خلاف الأصل؛ إذ الأصلُ في فَعِيلٍ أن يكونَ بمعنى فاعِلٍ؛ لأنّه يفرّق فيه بين المذكر والمؤنث الجاري ذلك على الأصل في الأسماء؛ ولأنّ الفاعلَ أصلٌ بالنسبة للمفعول وللکثرة إذ ما من فعل إلا وله فاعل (وجاء) في جمع فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ (أُسَارَى) بوزن سُلَامَى^(١١)

(١) كتاب سيبويه ٦٣٨-٦٣٧/٣ والأصول في النحو ١٩/٣ والتكملة ص ١٨٦ وشرح الشافية للرزسي ١٤٠-١٣٩/٢ وارتشاف الضرب ٤٢٣/١.

(٢) شرح الشافية للرزسي ١٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ وجمع الهوامع ١٧٨/٦ وارتشاف الضرب ٤٤٤/١.

(٣) لسان العرب (ودد) ٢٤٧/١٥.

(٤) شرح الشافية للرزسي ١٤٠/٢.

(٥) جاء يوهم في (ل).

(٦) سقط ومن (ل).

(٧) قال سيبويه: «فَعِيلٌ: إذا كَسَرْتَهُ كَسَرْتَهُ على فَعْلَى، وذلك: قَتِيلٌ وَقَتْلَى وجريح وجرحى» وَعَقِيرٌ وَعَقْرَى، وَلَدِغٌ وَلَدَغَى». الكتاب ٣٤٧/٣ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤ وشرح الشافية للرزسي ١٤١/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٢/١.

(٨) رجلٌ أَكْحَلُ بَيْنَ الكُحْلِ. وكحيل وقد كَحَلَ. لسان العرب (كحل) ٤١/١٢.

(٩) الخصب: نَقِضُ الجَدْبِ. لسان العرب (خَصِب) ١٠٦/٤.

(١٠) رجلٌ وَهِنٌ: ضعيف. لسان العرب (وهن) ٤٢٣/٤.

(١١) شفاء العليل ١٠٤٣/٣ وارتشاف الضرب ٤٥٣/١.

في أسير^(١) (وَشَذُّ)^(٢) فيه (أُسْرَاءُ)^(٣) وَقَتْلَاءُ) بوزن كَرَمَاء (وَلَا يُجْمَعُ)^(٤) فَعِيلٌ هذا (جَمَعَ التَّصْحِيحَ) فلا يقال في المذكرِ جَرِيحُونَ، ولا في المؤنثِ جَرِيحَاتٍ (يَتَمَيَّزُ عَنْ فَعِيلِ الْأَصْلِ) أي: الذي بمعنى فاعل، فإنه يجمع جمع التصحيح^(٥) فيقال: كَرِيْمُونَ وَظَرِيقُونَ، ولم يعكسوا؛ لأنَّ الأصلَ أَوْلَى بالجمع الأشرف، قوله «لِيَتَمَيَّزَ» فيه تغليب؛ لأنَّه يرجعُ إلى جمع المذكر، إذ امتناعُ جمع المؤنثِ تصحيحاً في فَعِيلِ المذكور ليس للتمييز؛ لأنَّه ممتنع في فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ أيضاً، بل لأنَّه لما امتنع جمعُ المذكرِ تصحيحاً كان امتناعه في المؤنثِ أَوْلَى، لئلا يكونَ للفرع على الأصلِ مزية (وَنَحْوُ مَرَضِي) في مَرِيضٍ مع أنَّه بمعنى فاعل، إذ يقالَ مَرَضَ الرَّجُلُ فهو مريض (مَحْمُولٌ عَلَى جَوْحِي)^(٦) والمعنى أَن مَرِيضاً مُلْحَقٌ بِجَرِيحٍ في جمعه؛ لاشتراكهما في الزَّنة والمعنى بإصابة الألم وأَيْدِ ذلك بقوله (وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ) أي: على فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ (نَحْوُ هَلَكِي وَمَوْتِي وَجَزَي) في هَالِكِ^(٨) وَمَيِّتٍ وَأَجْرَبَ^(٩) مع مخالفته له زنة لموافقة له معنى (فهذا) أي: فحملُ مريض

(١) الأسير: الأخيذ. لسان العرب (اسر) ١٤٠/١.

(٢) شرح الشافية للرّضي ١٤٨/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ وشرح المفصل ٥١/٥ وارتشاف الضرب ٤٤٥/١.

(٤) قال سيبويه: «وَأَمَّا (فَعِيلٌ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَهُوَ فِي الْمَوْثِ وَالْمَذْكَرِ سَوَاءً، وَلَا تَجْمَعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا لَا تُجْمَعُ فَعُولٌ». الكتاب ٦٤٧/٣ والتكملة ص ١٨٧ وشرح المفصل ٥١/٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥١-٥٠/٥.

(٥) شرح الشافية للرّضي ١٤٨/٢.

(٦) قال سيبويه: «قَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّمَا قَالُوا: مَرَضِي وَهَلَكِي وَمَوْتِي وَجَزَي وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يُتْلَوْنَ بِهِ، وَأَدْخَلُوا فِيهِ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَأَصِيبُوا بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ كَسَرُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى». الكتاب ٦٤٨/٣ والمقتضب ٢١٨٢١٧/٢ والأصول في النحو ٢٧/٣ والتكملة ص ١٨٩ والمخصص ٦٣/٩ وشرح المفصل ٨٢٨١/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٤٤-١٤٥/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٢/١.

(٧) كتاب سيبويه ٦٤٨/٣.

(٨) رَجُلٌ هَالِكٌ مِنْ قَوْمِ هَلَكٍ وَهَلَاكٍ وَهَلَكِي وَهَوَالِكٍ، وَالْأَخِيرَةُ شاذّة. لسان العرب (هلك) ١١٦/١٥.

(٩) الْجَرَبُ: بَتَرٌ يَعْلُو أَبْدَانِ النَّاسِ وَالْإِبِلِ. وَالْجَمْعُ جُرْبٌ وَجَزْبٌ وَجِرَابٌ. لسان العرب (جرب) ٢٢٧/٢.

عليه (أَجْدَرُ) أي: أحق لموافقته له زنة ومعنى، وَحْمَلُ الشيءِ على الشيء في صفة الجمع لتوافقهما معنى لا زنة جائز (كما حملوا أَيَّامِي^(١)) في أَيِّم^(٢) بتشديد الياء لَمَنْ لا زَوْجَ له من رجل وامرأة (وَيَقَامِي) في يَتِيم^(٣) لَمَنْ لا أَب له من بني آدم، وَلِمَا لا أُم له من البهائم، وَلِمَا لا نظير له من الدّر أو غيره. (عَلَى وَجَاعِي) في وَجِع^(٤)، (وَحَبَّاطِي) في حَبِط^(٥) لِمُنْتَفِخِ البطنِ مع أَنَّ مفردَ الأولين فَعِلٌ وفَعِيلٌ، ومفردُ الأخيرين فَعِلٌ لا اشتراكهما في المعنى بإصابة الآفة مع تقاربهما زنة؛ إذ لا تفاوت بين المفردين إلّا بزيادة ياء، وخالف الجوهري^(٨) في أيامي فقال^(٩): «أصلها أيامم فقلبت».

(المؤنث) صفة مِمَّا زيادته مدّة ثالثة ياء أو واو، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يقال فيه (نحو صَبِيحَةٍ^(١٠)) من الصَّبَاحَةِ أيّ الحسنُ والجمالُ، يُجمع (على صِبَاحٍ^(١١)) بكسر أوله (وصَبَائِح) غالباً. وَشَرَطَ

(١) قال سيبويه: «قالوا: يتامى وأيامى، شبهوه بوجاعى وحباطى، لأنّها مصائبٌ قد ابتلوا بها، فشبهت بالأوجاع حين جاءت على قَعْلَى». الكتاب ٦٥٠/٣ والتكملة ص ١٨٩ وشرح المفصل ٨٢/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤ وشرح الشافية للرضي ١٤٦-١٤٥/٢ وجمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٢) لسان العرب (أيم) ٢٨٩/١ (الجمع أَيَّامٍ وَأَيَّامِي).

(٣) لسان العرب (يتم) ٤٣٥/١٥ (الجمع أَيَّامٌ وَيَتَامِي وَيَتَمَّة).

(٤) لسان العرب (وجع) ٢٢١/١٥ (قَوْماً وَجَعِي وَوَجَاعِي وَوَجَعِينَ وَوَجَاعٍ وَأَوْجَاع).

(٥) كتاب سيبويه ٦٤٩/٣-٦٥٠ والتكملة ص ١٨٩ وشرح المفصل ٨٢/٥ وشرح الشافية للرضي ١٤٥/٢.

(٦) لسان العرب (حبط) ٢٣/٣.

(٧) قال الرضي: «وفَعِلٌ من هذا الباب فيما يدلُّ على الهيجانات والعيوب الباطنية، فلمّا تقارَبَ معناهما واتَّحدَ مبتاهما، أعني من باب فَعِلٌ يفَعُلُ، تشاركاً في كثيرٍ من المواضع نحو عَطَشٌ وَعَطْشَانٌ». شرح الشافية ١٤٦-١٤٥/٢.

(٨) تاج اللغة وصحاح العربية (أيم) ١٨٦٨/٥.

(٩) بسط المسألة في الاكشاف ٤٩٤/١: «الأيامى واليتامى أصلهما أيامم ويتائم فقلبا، والأيام للرجل والمرأة، وقد آم وآمت وتأيما؛ إذا لم يتزوجا، بَكْرَيْنِ كانا أو ثَيْنَيْنِ»..

(١٠) لسان العرب (صبيح) ٢٧٤/٧.

(١١) قال سيبويه: «وإذا لحقت الهاء فَعِيلًا للتأنيث، فإنَّ المؤنث يوافق المذكر على فَعَالٍ، =

ابن مالك^(١) في مُفْرَدٍ فِعَالٍ أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ اللَّامِ، وفيه وفي مفردٍ فَعَائِلٍ أَنْ لَا يَكُونَ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، لِيُخْرَجَ نَحْوُ غَنِيَّةٍ وَذَبِيحَةٍ وَقَتِيلَةٍ فَلَا يَجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ، وما ورد منه فسادٌ. (وَجَاءَ) فِي جَمْعِ ذَلِكَ (خُلَفَاءُ)^(٢) فِي خَلِيفَةٍ بِجَعْلِ الثَّاءِ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ كَعَلَامَةٍ، لَا لِلتَّائِيثِ؛ وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقْعِ إِلَّا عَلَى الْمَذْكُورِ، فَكَأَنَّهُ لَا ثَاءَ فِيهِ، (وَجَعَلَهُ جَمْعَ خَلِيفٍ أَوَّلَى) مِنْ جَعَلِهِ جَمْعَ خَلِيفَةٍ لِكثْرَةِ مَجِيئِ جَمْعِ فَعِيلٍ عَلَى فُعَلَاءَ كَكُرَمَاءَ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى، فَجَمْعُ خَلِيفٍ خُلَفَاءَ، وَجَمْعُ خَلِيفَةٍ خُلَافَتٌ غَالِبًا، وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِهِمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾^(٣) وَ﴿خَلِيفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤).

(وَنَحْوُ عَجُوزٍ)^(٥) وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ يَجْمَعُ (عَلَى)^(٦) عَجَائِزَ. قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: (وَلَا يُقَالُ) عَجُوزَةٌ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ لِمُؤَنَّثِ الصِّفَةِ بِالثَّاءِ مَا مَدُّهُ الْفَتْ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ فِعَالَ بِحَرَكَاتِهِ الثَّلَاثِ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، فَكَأَنَّهُ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ بِالثَّاءِ، أَمَّا الْمُؤَنَّثُ بِالمَعْنَى

= وذلك: صَبِيحَةٌ وَصَبَاحٌ، وَقَدْ يَكْتَسِرُ عَلَى فَعَائِلٍ كَمَا كُتِبَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَذَلِكَ صَبَائِحٌ. الْكِتَابُ ٦٣٦/٣ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥٢-٥١/٥ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٥٠-١٤٩/٢.

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَةِ ص:

• وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
• وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَزَدَ كَذَاكَ فِي أَنْشَاءٍ أَيْضًا أَطْرَدَ
وَقَالَ الْمُرَادِي: «يَطْرَدُ فِعَالٌ أَيْضًا فِي فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَفَعْلَةٌ مُؤَنَّثَةٌ نَحْوُ ظَرِيفٍ وَظَرِيفَةٌ يَجْمَعَانِ عَلَى ظَرَافٍ، وَاحْتَرَزَ مِنْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَمُؤَنَّثَةٍ نَحْوُ جَرِيحٍ وَجَرِيحَةٌ فَلَا يُقَالُ فِيهِمَا جِرَاحٌ». تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٥٥-٥٤/٥.

(٢) كِتَابُ سَبِيئِيهِ ٦٣٦/٣ وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ١٨/٣ وَالتَّكْمِلَةُ ص ١٨٥ وَالْمَفْصَلُ ص ١٩٤ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٦١/٤ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ١٠٤١/٣ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٥٠/٢ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٤٣/١.

(٣) الْأَعْرَافُ ٦٩/٧.

(٤) فَاطِرُ ٣٩/٣٥.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ (عَجَزَ) ٦٠/٩. (الْجَمْعُ عَجَزٌ وَعُجْزٌ وَعَجَائِزُ).

(٦) كِتَابُ سَبِيئِيهِ ٦٣٧/٣ وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ١٩/٣ وَالتَّكْمِلَةُ ص ١٨٦.

(٧) لِسَانُ الْعَرَبِ (عَجَزَ) ٦٠/٩.

فقدّم حكم المفتوح والمكسور منه في نحو صَنَاعٍ وَكِتَازٍ. ولَمَّا فرغ ممَّا زيادته مدّة ثالثة شرع فيما زيادته مدّة ثانية، وهي أَلَفٌ فقال (فَاعِلٌ) إمّا اسم أو صفة (الاسم) مذكر أو مؤنث، المذكر منه يقال فيه (نَحْوُ كَاهِلٍ^(١)) لِمَا بين الكتفين، يُجمع (على كواهِلٍ^(٢)) غالباً (وجاء) في جمعه (حُجْرَانُ^(٣)) بضمّ أوله وإسكان ثانيه - وبراءٍ مهملة في حاجز^(٤) لحفرة تمسك ماء المطر بجنب الوادي. (وَجِنَانٌ) بتشديد النون في جان^(٥) لأبي الجن وللعظيم من الحيات البيض، ومنه خبرٌ نَهْيٌ^(٦) عن قتل جِنَانِ البيوت، وجاء في جمعه^(٧) أيضاً أجوزة. قال الجوهري^(٨): «والجائر وهو سهم في البيت، يجمع على أجوزة وجوزات» (المُؤَنَّثُ) منه بالتاء، يقال فيه (نحو كائِبَةٍ^(٩)) بالمثلثة، لما يقع عليه مقدم السرج من الفرس، يجمع (على كَوَائِبٍ^(١٠))، وقد نَزَلُوا فَاعِلَاءً) بألف التأنيث (مَفْرَلَتُهُ) أي: منزلة نحو كائبة لاشتراكهما في زيادة علامة التأنيث على فاعل (فَقَالُوا قَوَاصِغُ^(١١)) في قاصعاء^(١٢) لِيُجْخِرَ مِنْ جُحْرَةِ اليزْبُوعِ يتقصّع فيه، أي: يدخل فيه (وَنَوَافِقُ^(١٣)) لأحد حُجْرَتِهِ

- (١) لسان العرب (كهل) ١٧٩/١٢.
- (٢) توضيح المقاصد والمسالك ٦٤/٥.
- (٣) كتاب سيبويه ٦١٤/٣ والأصول في النحو ٤٥٠/٢ والتكملة ص ١٧٠ وشرح المفصل ٥٢/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ وارتشاف الضرب ٤٤٨/١.
- (٤) لسان العرب (حجر) ٥٩/٣.
- (٥) لسان العرب (جان) ٣٨٩/٢.
- (٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٤.
- (٧) شرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤ وشفاء العليل ١٠٣٣/٣ وارتشاف الضرب ٤١٧/١.
- (٨) تاج اللغة وصحاح العربية (جوز) ٨٧١/٣ ولسان العرب (جوز) ٤١٨/٢ والمفصل ص ١٩٤ وشرح المفصل ٥٣/٥ وشرح الشافية للرضي ١٥٤/٢.
- (٩) لسان العرب (كئيب) ٣٥/١٢.
- (١٠) كتاب سيبويه ٦١٨٦١٧/٣ والأصول في النحو ٢٦/٣ والتكملة ص ١٧٢ والمفصل ص ١٩٤ وشرح المفصل ٥٤/٥ وشرح الشافية للرضي ١٥٤/٥.
- (١١) لسان العرب (قصع) ١٩٤/١١.
- (١٢) ارتشاف الضرب ٤٤٩/١.
- (١٣) لسان العرب (نفق) ٢٤٢/١٤.

أيضاً؛ يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يُرَقِّقُهُ، فإذا أتى من قِبَلِ القاصعاء ضَرَبَ النافقاء برأسه فانتفق أي: خرج (ودَوَّامٌ) - بتشديد الميم - في داماء^(١)، كذلك لأحد جُخْرِيهِ أيضاً يَدْمُهُ بالثَرَابِ أي: يَطْلِي رأسه به (وسَوَابٍ) كجوارٍ وزناً وإعلالاً في سايباء^(٢) للمَشِيْمَةِ التي يكون فيها الولد، وإنما قُلبت^(٣) ألف فاعل واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير. (والصفة) من فاعل إما مذكر أو مؤنث، لمذكر يقال فيه (نحو جَاهِلٍ)^(٤) مِمَّا صَحَّتْ لَامُهُ يجمع (على)^(٥) جُهْلٍ وَجُهَالٍ غَالِباً (و) جاء جمعه على (فَسَقَةٍ) في فَأَسَقٍ^(٦) (كثيراً) (و) جاء جمعه (على قُضَاةٍ) ودعاة غالباً (في) قاضٍ^(٧) وداعٍ^(٨) من (المعتلّ اللّام)^(٩) وأصلهما قُضِيَّةٌ ودَعْوَةٌ - بضم أولهما - قُلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله. وقال الفراء: أصلهما قُضِيٌّ ودَعَوٌ بتشديد الياء والواو، حذفت إحدى اليائين أو الواوين وعوّض عنها التاء (و) جاء في^(١٠) جمعه من صحيح اللّام قليلاً (على بُزْلٍ) في بازلٍ^(١١) للبعير الذي انشق

(١) لسان العرب (دمم) ٤٠٩/٤.

(٢) لسان العرب (سبي) ١٦٧/٦.

(٣) في مجموعة الشافية ١٤٢/١: «سواب: أصله سوابي، أُعلِّ إعلال قاض، فيقال هذه سواب، ومررت بسواب، ورأيت سوابي. وإنما قُلبت ألف فاعل واواً تشبيهاً للتكسر بالتصغير». والسِّيرافي النحوي ص ٦٢٠ والمخصص ٢٤/١.

(٤) الجهل: نقيض العلم. لسان العرب (جهل) ٤٠٢/٢.

(٥) كتاب سيبويه ٦٣١/٣-٦٣٢ والأصول في النحو ١٦/٣ والتكملة ص ١٨٤ والمفصل ص ١٩٤ وشرح المفصل ٥٤/٥.

(٦) الفسق: العصيان والترك لأمر الله عز وجل والمخرج عن طريق الحق. لسان العرب (فسق) ٢٦٢/١٠.

(٧) القضاء: الحُكْم. لسان العرب (قضي) ٢٠٩/١١.

(٨) رجلٌ داعيةٌ إذا كان يدعو الناس إلى بدعة أو دين. لسان العرب (دها) ٣٦٠/٤.

(٩) كتاب سيبويه ٦٣١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٢/٤ وارتشاف الضرب ٤٤١/١ قال ابن مالك: «ومن أمثلة الكثرة (فَعَلَّةٌ) والقياسي منه ما كان لِفاعِلٍ معتلّ اللّام، صفة لمذكر عاقل ك قاضٍ وقُضاةٍ ورامٍ ورُماةٍ. وجمع الهوامع ١٠٢/٦.

(١٠) سقط في من (أ).

(١١) لسان العرب (بزل) ٤٠٠/١.

نابه، وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة. (و) على^(١) (شُعْرَاءَ وَصُخْبَانٍ) في شاعر وصاحب (و) على (تَجَارٍ) - بكسر التاء وتخفيف الجيم - في تاجر^(٢)، ويُجمع أيضاً على تَجَارٍ - بضم التاء وتشديد الجيم - وقدمه في جُهَالٍ، وعلى تُجَرٍ بوزن صُخْبٍ، وتركه؛ لأن مذهب سيبويه^(٣) أن فُعْلاً من أبنية أسماء الجمع لا من أبنية الجمع خلافاً للأخفش (و) على (قُعُودٍ) بضم القاف في قاعد.

(وَأَمَّا فَوَارِسُ) في فارس (فَشَادُ)^(٤)؛ لأن فَوَاعِلَ إنما يكون جمعاً لِفَاعِلِهِ كضَارِبَةٍ، وَلِفَوْعَلَةٍ كصَوْمَعَةٍ^(٥)، وَلِفَاعِلَاءَ كقَاصِعَاءَ، وَلِفَوْعَلٍ كجَوْهَرٍ^(٦)، وَلِفَاعِلٍ - بفتح العين - كطَائِعٍ^(٧)، وَلِفَاعِلٍ - بكسرهما - اسماً ككاهِلٍ، أو صفة لمؤنث كحائِضٍ وَحَامِلٍ، أو لمذكر لا يعقل كبازل.

(١) قال سيبويه: «وقد يُكسَّرُ على (فُعْلَاءَ) وذلك شاعرٌ وشعراء. وجاء على (فُعَالٍ) وذلك: جِيَاءٌ وَنِيَامٌ». الكتاب ٦٣٢/٣.

(٢) تَجَرٌ يَتَجَرُّ تَجَرّاً وتجارة: باع وشرى. ورجلٌ تاجرٌ، والجمع تَجَارٍ وَتَجَارٌ وَتَجَرٌّ. لسان العرب (تجر) ١٩/٢.

(٣) قال سيبويه: «باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده. وذلك قولك: رَكِبْتُ وَسَقَرْتُ. فالرَكِبْتُ لم يُكسَّرْ عليه راکبٌ، ألا ترى أنك تقول في التحقير: رَكِبْتُ وَسُقِرْتُ، فلو كان كُسِّرَ عليه الواحد رُدُّ إليه؛ فليس فُعْلٌ مما يُكسَّرُ عليه الواحد للجميع». الكتاب ٢٤/٣.

(٤) قال سيبويه: «إلا في فَوَارِسٍ؛ فإنَّهم قالوا: فَوَارِسٌ، كما قالوا: حَوَاجِزٌ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكونَ إلا لهم، فلمَّا لم يخافوا الالتباس قالوا: فَوَاعِلٌ». الكتاب ٦١٤/٣-٦١٥ وشرح المفصل ٢٤/٥ وشرح الشافية للرزني ١٥٣/٢ وشرح العمدة ص ٩٣٥ وشفاء العليل ١٠٤٣/٣ وجمع الهوامع ١٠٦/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٠/١ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٦٣/٤.

■ فَوَاعِلٌ - فَوْعَلٌ وفَاعِلٌ وفَاعِلَاءٌ - مطلقاً - وفَاعِلٍ
* وَضْفٌ لِلأُنثَى، أو مُذَكَّرٌ بِلا عَقْلِ، وشذ في ذكور الفُعْلَاءِ

(٥) الصومعة: منارُ الزاهب. لسان العرب (صمع) ٤٠٧/٧.

(٦) الجَوْهَرُ: كلُّ حجرٍ يُستخرج منه شيءٌ يُتَّفق به. لسان العرب (جهر) ٣٩٩/٢.

(٧) الطَّائِعُ والطَّائِعُ: الخَاتم الذي يُختم به. لسان العرب (طبيع) ١١٨/٨.

فالشذوذ إنما هو في جمع فاعِل صفة لمذكر يعقل، وقد ورد منه فوارس كما تقرّر وحسنه غلبة الاسمية. وعليه اقتصر سيبويه^(١)، وزاد غيره^(٢): هَوَالِكُ وَتَوَاكِسُ فِي نَاكِسٍ^(٣) أَي: متطاطئ^(٤) رأسه، وروافس في رافس^(٥) للذكر من الخيل والرفس الضرب بالرجل، بل هذا مطّرد؛ لأنّ فاعلاً في صفات ما لا يعقل يجمع على فَوَعِلَ قياساً مطّرداً (المؤنث) بالتاء، وبالمعنى، يقال فيه (نَحَوُ نَائِمَةٍ) مِمَّا صَحَّتْ لَامُهُ، يُجْمَعُ (عَلَى نَوَائِمٍ وَنُؤْمٍ وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَخِيَضٌ^(٦)) مِمَّا لَا مُذَكَّرَ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فَاعِلاً مَذْكُراً، يُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ كَجُهْلٍ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ الْمَذْكُورِ. (وَالْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ) إِمَّا اسْمٌ أَوْ صِفَةٌ فَالاسْمُ^(٧)، يُقَالُ فِيهِ (نَحَوُ أَنْثَى) مِمَّا أَلْفُهُ مَقْصُورَةٌ يُجْمَعُ (عَلَى إِنَاثٍ^(٨)) بِحَذْفِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ كَمَا تُحْذَفُ تَاوُهُ، وَعَلَى أَنَاثِي بوزن فَعَالِي كَدَعَاوِي فِي دَعَاوِي^(٩)، وَاعْتِدَاداً بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهَا لِلزُّومِهَا نَزَلَتْ مَنْزِلَةً لَامِ الْكَلِمَةِ فَجُمِعَ جَمْعُ الرُّبَاعِيِّ، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ يَاءً فَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا، وَقَدْ تَبَقَّى بِحَالِهَا فَتَبَقَّى الْفَتْحَةُ، وَفِي حَالِ قَلْبِ أَلِفِهِ يَاءً، يَجُوزُ إِعْلَالُهَا إِعْلَالَ جَوَارٍ. (وَنَحَوُ صَحْرَاءٍ) مِمَّا أَلْفُهُ مَمْدُودَةٌ، يُجْمَعُ (عَلَى صَحَارِي^(١٠)). قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١١): «وَأَصْلُهُ

(١) كتاب سيبويه ٦١٥/٣.

(٢) المقتضب ٢١٦/٢ وشرح الشافية للرضي ١٥٣/٢ وارتشاف الضرب ٤٥١/١.

(٣) لسان العرب (نكس) ٢٨٣/١٤.

(٤) جاء مطاطئ في (١).

(٥) لسان العرب (رهس) ٢٦٦/٥.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٨٦٤/٤ وارتشاف الضرب ٤٤٩/١.

(٧) سقط من الأصل (فالاسم). وأثبتته نقلاً عن (١).

(٨) كتاب سيبويه ٦٠٩/٣.

(٩) الدعاء: الرّغبة إلى الله عزّ جلّ. دَعَاءٌ دَعَاءٌ وَدَعَاوِي. لسان العرب (دعا) ٣٦٠/٤.

(١٠) كتاب سيبويه ٦٠٩/٣ والتكملة ص ١٠٩ وشرح المفصل ٥٨/٥ والممتع في التصريف

٣٣٨٣٢٩/١ وشرح الشافية للرضي ١٦٢-١٦١/٢ وسرّ صناعة الإعراب ٨٦٨٥/١ والسّير

في التحوي ص ٦٥٨-٦٥٩ وارتشاف الضرب ٤٥١/١.

(١١) تاج اللغة وصحاح العربية (صحر) ٧٠٨/٢.

صحاري بالتشديد، وقد جاء في الشعر^(١)؛ لأنك إذا جمعت صحراء، جئت بألف قبل الراء وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف كل جمع كمساجد وجعافر^(٢)، فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتأنيث، فتدغم، ثم حذفت الياء الأولى، وأبدلوا الثانية ألفاً، فقالوا: صحاري بفتح الراء لتسلم الألف من الحذف عند التثوين، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من ألف التأنيث والياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث نحو ألف مرمى ومغزى، وإذا قالوا مرامي ومغاري. وبعض العرب لا يحذف^(٣) الياء الأولى، ولكن تحذف الثانية فتقول صحاري بكسر الراء، وهذه صحاري، كما تقول جوار انتهى. فالهمزة في صحراء وحمراء ونحوهما بدل من ألف التأنيث، والأولى ألف المد، وبذلك صرح غيره^(٤)، فإن الألفين لما التقيا لم يمكن حذف أحديهما^(٥) لئلا يخل بمدلولها ولم يمكن تحريك الأولى لفوات المد به، فتعين تحريك الثانية، فانقلبت همزة؛ لأنها أختها، وقيل الألفان معاً للتأنيث، وهو باطل، إذ لا يعلم علامة تأنيث على حرفين. وقيل الأولى في حمراء للتأنيث والثانية زائدة للفرق بين مؤنث أفعل كأخمر وحمراء، ومؤنث فعلان كسكران وسكرى، وهو ضعيف؛ لأن علم التأنيث لا يكون إلا طرفاً. (الصفة) يقال فيها (نحو عطشى^(٦)) مما ألفه مقصورة، وليس مذكّره على أفعَل، يُجمع (على عطاش^(٧)) وعلى عطاشى، بفتح أوله

(١) ورد في سر صناعة الإعراب ٨٦/١ وشرح الشافية للرزني ١٦٢/٢: «أنشد أبو العباس للوليد بن يزيد:

■ لقد أغدو على أشق ر يفتال الصّحاريّا

(٢) سقط وجعافر من (١).

(٣) جاء لا تحذف في (١).

(٤) ابن جني في سر صناعة الإعراب ٨٦/١.

(٥) لأن الأولى للمد والثانية علم للتأنيث.

(٦) العطش: ضد الرّي؛ عطش يعطش عطشاً، وهو عطش وعطش وعطش وعطشان والجمع عطشون وعطشون وعطاش وعطشى وعطاش وعطاش. لسان العرب (عطش) ٢٦٧/٩.

(٧) شرح الشافية للرزني ١٥٩/٢.

وضمّه مع فتح شينه. (ونحو حَزَمَى^(١)) - بفتح الحاء المهملة - للأنثى من ذوات الظلف، إذا اشتهدت الفحلَ بجمع (على حَرَامَى^(٢)) المثال الأول مذكّر بالالف والنون كعطشان والثاني ليس له ذلك، لكن نُزِلَ منزلة ما له ذلك كعَجَل^(٣) وَعَجَلَانُ وَعَجَالِي (ونحو بَطَحَاء^(٤)) بالمدّ لمسيل واسع فيه دُقَاقُ الحَصَى يُجمع (على بَطَاحٍ^(٥)) وبَطَائِح (ونحو عُشْرَاء^(٦)) - بالمدّ وضمّ العين وفتح الشين - للناقة التي عليها من يوم أرسلَ عليها الفحلُ عشرة أشهر يُجمع (على^(٧) عِشَار) فإن قلت تأنيث الممدود إنّما هو بآلف خامسة لا رابعة، قلت: الأصل فيه القصر، ثم زيدت ألف المدّ قبل ألف التأنيث، فانقلبت الثانية همزة، فإيراد ذلك هنا باعتبار الأصل، وإن مدّ باعتبار الزيادة (وَفَعَلَى) بالقصر مؤنث (أَفْعَل^(٨) نحو الصُّغْرَى) يجمع (على^(٩) الصُّغَر) - بضمّ أوله وفتح ثانيه - تشبيهاً له بالمؤنث بالتاء وكفرقة يجمع على غَرْفٍ^(١٠)، وأما فَعْلَاء بالمدّ نحو حَمَرَاء مؤنث أَخَمَر فَيُجمع على فُعْل - بضمّ أوله وسكون ثانيه - نحو

(١) لسان العرب (حرم) ١٤١/٣.

(٢) قال سيويه: يقال: شاةٌ حَزَمَى وشيئةٌ حَرَامٌ وحَرَامَى؛ لأنّ فَعَلَى صفةٌ بمنزلة التي لها فَعْلَان، كأنّ ذا لو قيل في المذكر قيل: حَزَمَان. الكتاب ٦٤٦/٣ وشرح المفصل ٥٩/٥ وشرح الشافية للرزني ١٥٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/٢ وجمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٣) العَجَلُ والعَجَلَةُ: السَّرْعَةُ خِلافَ البُطء. ورجلٌ عَجِلٌ وعَجِلٌ وعَجَلٌ وعَجَلَانٌ وعَاجِلٌ وعَجِيلٌ من قومٍ وعُجَالِي وعُجَالٍ. لسان العرب (عجل) ٦٣/٩.

(٤) لسان العرب (بطح) ٤٢٨/١.

(٥) كتاب سيويه ٦٤٧/٣ وشرح الشافية للرزني ١٥٩/٢.

(٦) لسان العرب (عشر) ٢١٩/٩.

(٧) كتاب سيويه ٦٤٧/٣ وأدب الكاتب ص ١٠٥.

(٨) لسان العرب (صغر).

(٩) كتاب سيويه ٦٢٤/٣ والمقتضب ٢١٥/٢ والتكملة ص ١٧٢ وشرح المفصل ٥٩/٥-٦٠ وارتشاف الضرب ٤٢٧/١.

(١٠) الأصول في النحو ٤٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤ وجمع الهوامع ٩٥/٦ وارتشاف الضرب ٤٢٦/١.

خُمْر^(١)، وجمع عليه أَخْمَر أيضاً؛ لأنهم لما استأنفوا لكل من المذْكَرِ والمؤنث في ذلك صيغة على حدة كأخْمَر وخَمَرَاء، ولم يقولوا في المؤنث أخْمَرَة كما قالوا كَرِيم وكَرِيمَة وضَارِب وضَارِبَة، آثروا الموافقة في صيغة جَمْعِيْهِمَا لتكونَ هذه الموافقةُ بإزاء تلك المخالفة، ويقال في حُبَلَى^(٢) حَبَالٍ وَحَبَالَى وَحَبَالِيَاتٍ إذ ليس لها^(٣) أَفْعَل (و) المؤنث (بالالف خامسة) مقصورة يقال فيه (نحو حُبَارَى^(٤)) - بضم أوله - لطائر، يُجمع (على حُبَارِيَّاتٍ^(٥)) لا على جمع تكسير؛ لأنه مع كونه خماسياً مقصوراً كرهوا تكسيـره، فلا بدّ من الحذف، فإنْ حَذَفَتْ أَلِفُ التانيث وقلتْ حَبَائِرُ، اشتبه برَسَائِلَ، أو الأولى^(٦)، وقلت حَبَارَى اشتبه بحَبَالَى. وقَوْلُ الجوهرى^(٧): إِنَّ أَلْفَهُ لَيْسَتْ لِلتَّانِيثِ وَلَا لِلْإِلْحَاقِ، وإنما بني الاسم بها فكأنها من نفس الكلمة لا تنصرف معرفة ولا نكرة، أي: لا تُتَوْن، رُدَّ بأنّه متناقض؛ لأنها لو لم تكن للتانيث لَصُرِفَتْ وقد صرح غيره بأنها لتانيث. فإن كانت الخامسة زائدة لغير التانيث ومعها زائد

(١) كتاب سيبويه ٦٤٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤ وشرح الشافية للرزى ١٦٦/٢ وجمع الهوامع ٩٢/٦ وارتشاف الضرب ٤٢٠/١.

(٢) الْحَبَلُ: الْحَمْلُ: لسان العرب (حبيل) ٣١/٣.

(٣) كتاب سيبويه ٦٠٩/٣ والمقتضب ٢٣٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٨/٤ وجمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٤) لسان العرب (حبر) ١٧/٣.

(٥) قال سيبويه: «أما ما كان على (فَعَالَى) فإنه يُجمع بالتاء، وذلك: حُبَارَى وَحُبَارِيَّاتٍ. ولم يقولوا: حَبَائِرُ وَلَا حَبَارَى وَلَا حَبَارَ؛ ليفرقوا بينها وبين فَعْلَاءَ وَفَعَالَةٍ وَأَخَوَاتِهَا، وَفَعِيلَةٍ وَفَعَالَةٍ وَأَخَوَاتِهَا». الكتاب ٦١٧/٣ والأصول في النحو ٢٦/٣ والتكملة ص ١٧٢ وشرح المفصل ٦٢/٥ وشرح الشافية للرزى ١٦٦-١٦٥/٢.

(٦) أي الألف الأولى.

(٧) تاج اللغة وصحاح العربية (حبيل) ١٦٦٥/٤: «الْحَبْلُ: الْحَمْلُ، ونسوة حَبَالَى وَحَبَالِيَّاتٍ والأصل حَبَالَى بكسر اللام، لأنَّ كلَّ جمع ثالثه أَلِفٌ انكسر الحرفُ الذي بعدها نحو مساجد وجعافير، ثم أبدلوا من الياء المنقلبة من أَلِفِ التانيث أَلِفًا فقالوا: حَبَالَى بفتح اللام ليفرقوا بين الألفين..»

آخر حذفت أيهما شئت كسرندى^(١) للشديد ووزنه فَعَنْلَى، فالنون والألف للإلحاق^(٢) بِسَفَرَجَل، فَإِنْ حذفت الألف بقي سرند فَيُنْقَلُ إلى سَرَنْد كَجَفَرٍ فيقال سراندُ، وَإِنْ حذفت النون بقي سَرَدَا، فينقل إلى سَرْدَى كأزطى^(٣) فيقال سَرَادٍ بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

ثم شرع فيما زيادته همزة في أوله فقال (وَأَفْعَلُ) إما اسم أو صفة (الاسم) منه (كيف تَصَرَّفَ) في حركات همزته يُقال فيه (نَحْوُ أَجْدَلِ)^(٤) للَصَّر (وَأُضْبِعَ) - بثلاث أوله وثالثه - (وَأَخْوَصِ)^(٥) عَلِمَاً من حَوْصَ أي: ضاقت عينه يُجمع (على)^(٦) أَجَادِلَ وَأَصَابِغَ وَأَحَاوِصَ لِلْمَحِ الاسميَّة العارضة^(٧) بالعلمية في أَحْوَصِ (وقولهم) في جمعه (حَوْصَ) في قول الأعشى^(٨):

* أَتَانِي وَعَيْنُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ^(٩) نَهَيْتِ الْأَحَاوِصَا^(١٠)
أَي مِنْ أَجْلِهِمْ.

(يَلْمَحُ الْوَصْفِيَّة) الأصلية، والمرادُ بِالْأَحَاوِصِ فِي الْبَيْتِ عَبْدُ

- (١) لسان العرب (سرفند) ٢٤٩/٦.
- (٢) كتاب سيبويه ٢٦٠-٢٦١/٤ والأصول في النحو ٣٥٢-٣٥٣ والمنصف في شرح التصريف ٤٩/١.
- (٣) الأَرطَى: شَجَرٌ يَنْبُثُ بِالرَّمْلِ والجمع أَرَطَى. لسان العرب (ارط) ١٢٠/١.
- (٤) لسان العرب (جدل) ٢١١/٢.
- (٥) لسان العرب (حوص) ٣٩٤/٣.
- (٦) كتاب سيبويه ٦١٣-٦١٤/٣ والمقتضب ٢١٤/٢ والكامل ص ٧٣ وشرح المفصل ٦٢/٥.
- (٧) في الأصل (العارضية) والصحيح ما أثبت.
- (٨) هُوَ مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ جَنْدَلٍ بْنِ شَرَّاحِيلَ بْنِ عَوْفٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ ضَبِيْعَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مَشْهُورٌ. كانت العرب تسميه صَنَّاجَةَ الْعَرَبِ. أدرك الإسلام في آخر عمره. الشعر والشعراء ص ٢٥٧ ومعجم الشعراء ص ٢٢.
- (٩) في الأصل (او) والصحيح ما أثبت.
- (١٠) [من الطويل] هو في المخصص ١٠٢/١ والمفصل ص ١٩٥ وخزانة الأدب ١٨٣/١ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤. موضع الشاهد: الْأَحْوَصُ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا، جُمِعَ عَلَى الْحَوْصِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ جُمِعَ عَلَى أَحَاوِصَ.

عمرو بن شُرَيْح وأولاده، وقيل: المراد بهم أولاد عَوْف وعمرو وشُرَيْح، فكلُّ منهم كانَ أَحوص. وكانَ عَلَقَمَةُ بْنُ عُلَاثَةَ بن عوف بن الأحوص نافر^(١) عامرَ بْنَ الطُّفَيْلِ ابن مالك بن جعفر، فَهَجَا الأَعشى علقمة ومدحَ عامراً، فَأَوْعَدَهُ بالقتل، ولو للْتَمَنِي؛ أي: وددتُ لو تنهاهم (والصِّفَةُ) من أَفْعَل يُقال فيها (نَحْوُ أَحْمَرَ) ممَّا يدلُّ على لونٍ أو عَيْبٍ، يُجمع^(٢) (على حُمْرَانٍ) كثيراً (و) على (حُمْرٍ) قياساً، فلو قال على حُمْرٍ وجاء على حُمْرَانٍ كان أنسب (ولا يُقالُ) فيه (أَحْمَرُونَ) بالواو والنون (لِتَمِيزُهُ^(٣)) عن أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ^(٤)) فَإِنَّهُ يُجمع بهما، ولم يعكس؛ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ، فهو بالتَّصْحِيحِ أَجْدَرُ (ولا) يُقال في مؤنثه (حُمْرَاوَاتٍ) بالألف والتاء (لَأَنَّهُ فَرَعُهُ) فإذا لم يُجمع جَمَعَ التَّصْحِيحِ فَفَرَعُهُ أَوْلَى (وجاء) في جمع الخضراء (الْخَضْرَاوَاتِ)^(٥) في قوله ﷺ^(٦): «ليس في الخضراوات صدقة» مع امتناع أخضرون في أَخْضَرَ (لِغَلَبَتِهِ^(٧) اسماً) لَأَنَّهُ لَا يَصَحَبُ موصوفاً، فكأنَّه قيل: ليس في البقول صدقة، وهذا كالأسود للحية السوداء، لا يحتاج إلى ذكر الموصوفِ بخلاف غيرها من السُّودِ، نحو ليلٍ أسودٍ وعندي أسودٍ من الرجال (وَنَحْوُ الْأَفْضَلِ) ممَّا هو أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، يُجمع (على الْأَفْاضِلِ) مع جمع التكسير (وَالْأَفْضَلِينَ) من جمع التصحيح.

(١) جاء قد نافر في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٦٤٤/٣ والمقتضب ٢/١٥٥ والأصول في النحو ٣/٢١-٢٢ وشرح الشافية للرزني ٢/١٦٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٨ وارتشاف الضرب ١/٤٢٠.

(٣) جاء لتمييز في (١).

(٤) لم تجمع الصفات بالألف والتاء نحو (حمراء) و(صفراء) لأنَّ هذا الجمع فرعٌ على جمع المذكر ولَمَّا لم يقولوا: (أحمرون) و(أصفرون) في المذكر، لم يقولوا (حمراوات)، والعلة في ذلك أنَّ الصِّفَةَ مشتقةٌ من الفعل، ففيها ضربٌ من الثَّقَلِ، ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف، والجمع والتأنيث ثقيلاً فتزداد ثقلاً. الباب في علل البناء والإعراب ص ١٢٠-١٢١.

(٥) كتاب سيبويه ١٤٤/٣ وشرح الشافية للرزني ٢/١٧١.

(٦) الجامع الصغير ٢/٣٩٥ (ليس في الخضراوات زكاة) والمقتضب ٢/٢١٥.

(٧) الباب ص ١٢١.

ثم شرع فيما زيادته ألف ونون، وهو إما اسم أو صفة، فقال في الاسم منه (وَنَحْوُ شَيْطَانٍ) من شَأط^(١) أي: هلك (وَسِرْحَانٍ^(٢)) للذئب (وَسُلْطَانٍ) يجمع (على^(٣)) شَيَاطِينٍ وَسِرَاحِينَ وَسَلَاطِينٍ) بوزن فَعَالِينَ^(٤) (وجاء) في سِرْحَانٍ (سِرَاحٍ) بوزن فَعَالٍ. والمراد بالسلطان، الحاكم^(٥)، لا الحُجَّة والبرهان، فإنَّ ذلك لا يُجمع؛ لجريانه مجرى المصدر (والصَّفَةُ) منه يقال فيها (نَحْوُ غَضْبَانٍ) وسكران يُجمع (على غَضَابٍ^(٦)) (و) على (سَكَارَى^(٧)) - بفتح أوله مع فتح الرّاء - (وقد ضُمَّت) اختياراً (أَزْبَعَةً^(٨)) من جموع فَعْلَان فُعْلَى وهي (كُسَالَى^(٩)) وسَكَارَى^(١٠) (وَعُجَالَى وَغِيَارَى) في كَسَلَانٍ وَسَكَرَانٍ^(١١) وَعَجَلَانٍ^(١٢)، أي: بَيْنُ الْعَجَلَةِ، وَغَيْرَانٍ^(١٣) من غَارَ يَغَارُ غَيْراً وَغَاراً وَغَيْرَةً.

ولم يخصّ المرادي^(١٤) وغيره ذلك بالأربعة، بل عمّموه، وتقدّم أنّ فُعْلَى صفة، تُجْمَعُ أيضاً على فَعَالٍ وعلى فَعَالَى مثل ما هنا فاستوى فيهما المذكر والمؤنث من ذلك، فيقال في غَضَبَى غَضَابٍ، وفي سَكَرَى سَكَارَى

(١) لسان العرب (شأط).

(٢) لسان العرب (سرح) ٢٣٢/٦ (الجمع: سراح وسارحين وسراح).

(٣) سقط على من (أ).

(٤) كتاب سيبويه ٦٤٥/٣.

(٥) لسان العرب (سلط) ٣٢٧/٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٨٥١/٤ وجمع الهوامع ١٧٧/٢ وارتشاف الضرب ٤٣١/١.

(٧) كتاب سيبويه ٦٤٦-٦٤٥/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/٢ وجمع الهوامع ١٠٧/٦

وشرح الشافية للرزقي ١٦٧/٢ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٨) قال الزمخشري: «ويقول بعض العرب كُسَالَى وسَكَارَى وَغِيَارَى وَعُجَالَا». المفصل

ص ١٩٦ وذكر منها سيبويه في الكتاب ٦٤٥/٣: (سَكَارَى وَغُجَالَى).

(٩) قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالًا﴾ النساء ١٤٢/٤.

(١٠) قال تعالى: ﴿وَرَرَى الْاِنْسَ سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾.

(١١) السُّكْر: نقيض الصُّحُو. لسان العرب (سكر) ٣٠٥/٦.

(١٢) الْعَجَلَةُ: السُّرْعَة، خلاف البطء. لسان العرب (عجل) ٦٣/٧.

(١٣) لسان العرب (غبر) ١٥٦/١٠.

(١٤) توضيح المقاصد والمسالك ٦٩-٦٨/٥.

بالوجهين السابقين، ويُجمع نحو خُمْصَان^(١)، - بضمّ أوليه - على فُعَال لا على فُعَالِي؛ لأنّ مؤنثه ليس على فَعَلِي - بالفتح - حتى تُخْمَلَ عليه فَعْلَان يقال يقال رجلٌ خَمِيصٌ أي: ضامر البطن، وامرأة خَمِيصَةٌ وخُمْصَانَةٌ وخُمْصَاء. ثم شرع فيما زيادته ياء ساكنة ثانية فقال (وَفِيْعِلٌّ) يُقال فيه (نحو مَيِّتٍ) كَجَبَدٍ^(٢) وَبَيْنَ^(٣) يُجمع (على)^(٤) أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَبْنَاءٍ) بوزن أفعَال وفُعَال وأفعَلَاء. (وَنَحْوُ شُرَاطِئُونَ) بالفتح (وَحُسَانُؤُنْ) في حُسان^(٥) - بالضم - للأحسن من الحُسن والأنثى حَسَانَةٌ قاله الجوهري^(٦). (وَفِسْطِقُونَ)^(٧) - بالكسر - (وَمَضْرُؤُونَ وَمُخْرَمُونَ)^(٨) - بكسر الزاء - (وَمُخْرَمُونَ) - بفتحها - والمراد بنحوها؛ ما كان من أسماء الفاعلين والمفعولين الموضوعة للمبالغة ولغيرها من الثلاثي المجرد وغيره سوى فاعل كما مرّ. (وَاسْتَفْنِي فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ)^(٩) عن التّكسير (وجاء) التّكسيرُ في بعضها، فقالوا (عَوَاوِيرُ)^(١٠) في عَوَارٍ^(١١) بالضمّ والتشديد للجبان وللخطاف وللقدّا في العين (وَمَلَاعِينُ) في ملعون^(١٢) (وَمَيَافِينُ)

(١) الخُمْصَان والخُمْصَانُ: الجائع الضَّامِرُ البطن. لسان العرب (خمص) ٢١٩/٤.

(٢) الجَبْد: نقيض الرديء. والجمعُ جِيَاد وجِيَادَات جمعُ الجمع. لسان العرب (جيد) ٤١١/٣.

(٣) البيان: ما يَبَيِّن به الشيء. وبَيَّنَ الشيءُ بَيَانًا: اتَّضَحَ، فهو بَيِّنٌ والجمعُ أَبْنَاء. لسان العرب (بين) ٥٦٢/١.

(٤) كتاب سيبويه ٦٤٢/٣ والأصول في النحو ٢٠٨/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤ ومع الهوامع ٨٩/٦ وارتشاف الضرب ٤١٥/١.

(٥) لسان العرب (حسن) ١٧٨/٣.

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية (حسن) ٢٠٩٩/٥.

(٧) الفسق: العصيان والتَّركُ لأمرِ الله عزَّ وجلَّ. لسان العرب (فسق) ٢٦٢/٤.

(٨) الكريم: الجمعُ لأنواعِ الخيرِ والشرفِ والفضائل) لسان العرب (كرم) ٧٤/١٢.

(٩) جاء بالصحيح في (أ).

(١٠) كتاب سيبويه ٦٤٠-٦٤٢/٣ والأصول في النحو ٢٣/٣ والتكملة ص ١٩٣.

(١١) لسان العرب (عور) ٤٦٦/٩.

(١٢) اللَّعْن: الإبعاد والطردُ من الخير. ورجلٌ لَعِينٌ وملعونٌ والجمعُ ملاعين. لسان العرب (لعن) ٢٩٢/١٢.

في ميمون^(١) أي: مبارك (وَمَشَائِمٌ) في مشؤم في الشؤم^(٢) وهو ضدُّ اليُمن (وَمَيَّاسِيْرٌ) في مُوسِرٍ أو^(٣) ميسور^(٤) بمعنى اليسر (وَمَقَاطِيْرٌ) في مُقَطِرٍ^(٥) في صيامه (وَمَنَّاكِيْرٌ) في مُنْكَرٍ^(٦) ومنكور (وَمَطَافِلٌ) في مُطْفِلٍ^(٧) للطفل وللظبية يتبعها وهي قريبة عهد بالتَّاج (وَمَشَائِدٌ) في مُشْدِنٍ^(٨) من أَشْدَنَتِ الظُّبْيَةُ إذا طَلَعَ قَرْنًا وَلِدَهَا، ويقال في جمعها^(٩) أيضاً مطافيل^(١٠) ومشادين.

واعلم أنَّ الثلاثيَّ المزيدَ فيه حرفان فأكثر إذا كُسِّرَ، إن كان من الزَّوائد ما لَهُ مَزِيَّةٌ على الباقي، بقي وحُذِفَ الباقي كَمُسْتَدْعٍ وَمُنْطَلِقٍ، يقال فيهما مَدَاعٍ وَمَطَالِقٍ، والأخير كَسَرَنَدَى^(١١) يقال فيه سَرَائِدٌ أو سَرَائِدٌ. هذا تمام الجُمُوع القياسية وغيرهما للثلاثي مجرداً ومزيداً (و) أما (الرُّبَاعِيّ) نحو جَغْفَرٍ وغيره^(١٢) من بقية هيئات الرُّبَاعِيّ كِدِرْهَمٍ وَزَبْرَجٍ وَبُرْثُنٍ وَقَمَطَرٍ فيجمع (على جَعَاغِرٍ^(١٣)) وَدَرَاهِمٍ وَزَبَارِجٍ وَبِرَائِنٍ وَقَمَاطِرٍ (قياساً) اسماً كان

- (١) اليُمن: البركة. واليُمن خلاف الشؤم والجمع: ميامين. لسان العرب (يعن) ٤٥٧/١٥.
- (٢) الشؤم: خلاف اليُمن. ورجلٌ مشؤمٌ على قومه. والجمع مشائيم. نادر. لسان العرب (شام) ٨/٧.
- (٣) جاء أو في (إ).
- (٤) لسان العرب (يسر) ٤٤٦/١٥.
- (٥) لسان العرب (فطر) ٢٨٨/١٠.
- (٦) النكر والنكراء: الدَّهَاءُ وَالْفِطْنَةُ. لسان العرب (نكر) ٢٨١/١٤.
- (٧) لسان العرب (طفل) ١٧٥/٨.
- (٨) لسان العرب (شدن) ٥٨/٧.
- (٩) جاء جمعتهما في (إ).
- (١٠) الأصول في النحو ٢٠/٣.
- (١١) السَّرَنَدَى: الشديد. لسان العرب (سرفند) ٢٤٩/٦.
- (١٢) (أراء بنحو جَغْفَرٍ: ما كان مكسورها أو مضمومها وما كان على زِنَةِ الرُّبَاعِيّ حُكْمُهُ حُكْمُهُ). مجموعة الشافية ١٤٧/١.
- (١٣) كتاب سيبويه ٦١٢-٦١٣/٣ والأصول في النحو ١١/٣ والتكملة ص ١٧٣ والمفصل ص ١٩٣-١٩٦ وشرح المفصل ٣٨/٥ - ٣٩ وشرح الكافية الشافية ١٨٧٤/٤ وشرح الشافية للرضي ١٨٣/٢.

أو صفة مجرداً عن تاء التانيث أولاً (وَنَحْوُ قِرطَاسٍ^(١)) من كل رباعي زيد فيه مدة رابعة كعُصْفُورٍ وَقِنْدِيلٍ^(٢) يُجْمَعُ (على^(٣) قِرطَاسٍ) وَعَبَّرْتُ بِالمدة أَخْذاً من كلامه الآتي، والمرادُ حرفُ اللَّيْنِ كما عَبَّرَ به جَمْعٌ، منهم ابن مالك^(٤) لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ فِرْدَوْسٍ^(٥) وَغَزِينِيٍّ^(٦) (وَمَا كَانَ عَلَى زِنْتِهِ) أي: زِنَةِ الرُّبَاعِيِّ المَجْرَدِ أو المَزِيدِ (مُلْحَقاً) كَانَ بِالرُّبَاعِيِّ (أو غَيْرِ مُلْحَقٍ) بِهِ سِوَاهُ كَانَ (بِغَيْرِ مَدَّةٍ) رَابِعَةً (أو بِهَا) وَفِي نَسْخَةٍ أَوْ بِمَدَّةٍ، وَفِي أُخْرَى بِمَدَّةٍ وَبِغَيْرِ مَدَّةٍ (يَجْرِي مَجْرَاهُ) فِي أَنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى مِثَالِ فَعَالِلٍ^(٧) أَوْ فَعَالِيلٍ (نَحْوُ كَوَكَبٍ^(٨) وَجَدُولٍ^(٩)) لِلنَّهْرِ الصَّغِيرِ (وَعَنِيَرٍ^(١٠)) بِوزنِ دِزْهَمٍ لِلْغُبَارِ، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُلْحَقَةٌ بِالرُّبَاعِيِّ^(١١) بِلا مَدَّةٍ (وَتَنْضُبُ^(١٢)) لِشَجَرٍ يُتَّخَذُ مِنْهُ السَّهَامُ (وَمِدْعَسٍ^(١٣)) لِلرَّمْحِ، وَهَذَانِ غَيْرُ مُلْحَقَيْنِ^(١٤)، وَبِلا مَدَّةٍ، فَتُجْمَعُ الْخَمْسَةُ عَلَى مِثَالِ فَعَالِلٍ لِعَدَمِ المَدَّةِ، فَتَقُولُ: كَوَاكِبٍ وَجَدَاوِلٍ وَعَثَائِرٍ وَتَنَاضِبٍ وَمَدَاعِيسُ (و) نَحْوُ (قِرْوَاكِحٍ^(١٥)) لِلأَرْضِ الْبَارِزَةِ لِلشَّمْسِ لَمْ يَخْتَلَطْ

(١) القِرطاس: الصَّحِيفَةُ الثَّابِتَةُ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا. لِسَانُ الْعَرَبِ (قِرطاس) ١١٦/١١.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (قِنْدِل) ٣١٦/١١.

(٣) قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «فَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرْفٌ رَابِعٌ حَرْفُ لَيْنٍ، وَهُوَ حَرْفُ المَدَّةِ، كَسَّرْتَهُ عَلَى (مَفَاعِيلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قِنْدِيلٌ وَقِنَادِيلٌ». الْكِتَابُ ٦١٢/٣-٦١٣ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٧٦/٤.

(٤) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨٧٦/٤.

(٥) الْفَرْدَوْسُ: الْبُسْتَانُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (فَرْدَس) ٢١٦/١.

(٦) الْغَزِينِيُّ: طَائِرُ الْكَرْكِيِّ. لِسَانُ الْعَرَبِ (غَزِينُ) ٦١/١١.

(٧) الْمَفْصَلُ ص ١٩٦ وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٧٦/٥.

(٨) الْكَوَكِبُ وَالْكُوكَبَةُ: النَّجْمُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (كَوَكِب) ١٨٩/١٢.

(٩) لِسَانُ الْعَرَبِ (جَدَل) ٢١٣/٢.

(١٠) لِسَانُ الْعَرَبِ (عَثَر) ٤٥/٩.

(١١) شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٨٤/٢.

(١٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (نَضَب) ١٧٢/١٤.

(١٣) لِسَانُ الْعَرَبِ (دَعَس) ٣٥٣/٤.

(١٤) شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٨٤/٢.

(١٥) لِسَانُ الْعَرَبِ (قِرْح) ٩٢/١١.

فيها شيء، وللثاقفة الطويلة القوائم (وقرطاط^(١)) - بالضّم - للبرذعة، وهذان ملحقان مع مدة (ومضباح) غير ملحق مع مدة فتجمع الثلاثة على مثال فعاليل^(٢) لوجود المدة فتقول: قرأنيح وقراطيط ومصابيح، بقلب الألف ياء لكسرة ما قبلها، والمراد بزنة ما كان على زنة الرباعي الترتيب في الحركة والسكون لا أشخاص الحركات بدليل تمثيله بتثضب، فخرج بذلك نحو فَعُول وفَعِيل، وهو ظاهر، ونحو فاعِل؛ لأن الألف للينها تخرج الوزن عن وزن فَعْلَل كما ذكر ذلك فيما مر (ونحو جَوَارِبَة^(٣)) في جَوَرِب^(٤) (واشاعة^(٥)) في أشعني؛ الأول (في الأعجمي^(٦)) والثاني في (المنسوب) بزيادة التاء فيهما؛ لأن الأعجمي فرع العربي، فزيد أمارة الفرعية، وهي التاء؛ لتدل على عجمته، والتاء كياء النسبة؛ لمجيئها للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي^(٧) وزنج، وللمبالغة كعلامية؛ وأخمرتي. إلا أن التاء في المنسوب لازمة؛ لأنها عوض عن الياء التي حذفت لاستثقالها في الجمع. فلا يقال: أشاعت، بخلافها في الأعجمي؛ فإنها غير لازمة^(٨)؛

(١) القرطاط: هو كالبرذعة يطرح تحت السرج. الأصمعي: من متاع الرجل البرذعة وهو المجلس للبعير. لسان العرب (قرطاط) ١١٦/١١.

(٢) شرح الشافية للرضي ١٨٥/٢.

(٣) قال سيبويه: «زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً، وكذلك وجدوا أكثره، وذلك: جَوَرِبَ وجَوَارِبَ، وقالوا: جوارب. الكتاب ٦٢٠/٣.

(٤) الجَوَرِب: لفافة الرجل. مغرب، والجمع جَوَارِبَة. لسان العرب (جرب) ٢٣٠/٢.

(٥) الأشاعة: منسوبون إلى الأشعث. لسان العرب (شعث) ١٣١/٧ وارتشاف الضرب ٤٧٢/١.

(٦) قال سيبويه: «هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف فكسرتة على مثال مقاعل؛ زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً، وذلك مؤزج وموازجة وجَوَرِب وجَوَارِبَة، وقد قالوا: جوارب. الكتاب ٦٢٠/٣. والأصول في النحو ٤٠٨/٢ والتكملة ص ١٨٠-١٣٠ والمقرب ٧٢-٧١/٢ وشرح الكافية الشافية ١٧٣٦/٤ وشرح الشافية للرضي ١٩٢-١٨٥/٢.

(٧) الزنج والزنج: جبل من السودان، وهم الزنوج واحدهم زنجي وزنجي. لسان العرب (زنج) ٨٩/٦.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٨٨-١٨٧/٤.

لأنها ليست عَوْضاً عن شيء، فيقال له جوارب، وقد تجيء الثاء عوضاً عن المدة كَحَجَّاجَةٍ في جَحَّاجٍ^(١)، للسيد، أصله جَحَّاجِيحٌ، ولا يُجمع بين الياء والثاء والمراد بنحو ما ذكر ما كان رباعياً أو على زنته.

واعلم أن كلَّ رباعيٍّ فيه زيادةٌ ليست بمدةٍ رابعة، يُجمع بحذفها على فعَالٍ نحو حَبَّارِك في حَبَزَكِي^(٢) للقراد، وَعَنَّاكِبٌ في عنكبوت^(٣)؛ لأنَّ الثاء لزيادتها كالعدم، ويجمع أيضاً على عَنَّاكِبٌ. هذا تمام الكلام في الرباعيِّ (و) أَمَّا (تَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ) فهو (مُسْتَكْرَةٌ كَتَضْعِيفِهِ) لزيادة ثِقَلِهِ إن لم يُحذف منه شيء، وإلا فللزوم حذف حرف أصليٍّ، فإنَّ جُمع على استكراه^(٤)، فليُجمع (بَحْدَفٍ^(٥) خَامِسِهِ) مع ما فوقه؛ لأنَّ الثَّقَلَ نَشَأُ منه، فيقال في حَجْمَرَش وَقَبْعَرَيَّ جَحَامِرٍ وَقَبَاعِثٌ، وقيل: يُحذف ما أشبه الزائد، فيقال في فرزدق^(٦) مثلاً على الأول فرازد، وعلى الثاني فرازق لشبه الدال بالياء، كما مرَّ نظيره في التصغير.

وقيل^(٧): يُحذف ما أشبه الزائد إن قَرُبَ من الطَّرَفِ كما في قَرَزْدَقٍ بخلاف نحو حَجْمَرَش، لا يقال فيه جَحَارِشٌ، لِيُعْدِ الميم من الطَّرَفِ، فإنَّ زَيْدَ فيه مدةٌ قبل الطَّرَفِ لم تُحذف، فيقال في خزعبيل خزاعيب، ثم ذَكَرَ

(١) لسان العرب (ججاج) ١٨١/٢.

(٢) لسان العرب (حبرك) ١٨/٣.

(٣) العنكبوت: دَوْبَةٌ تَنْسُجُ في الهواء، وعلى رأسِ البثر نسجاً رقيقاً مهلهلاً والجمعُ العنكبوتات وعناكِبُ وعناكِب. لسان العرب (عنكب) ٤٣٦/٩.

(٤) جاء استكراه في (١).

(٥) كتاب سيبويه ٤٤٨/٣ والمقتضب ٢٢٨/٢ والأصول في النحو ١٢/٣ والتكملة ص ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٧/٥ وشرح الشافية للزبي ١٩٢/٢.

(٦) الأصول في النحو ١٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤ وارتشاف الضرب ٤٦٢/١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٧٧/٥: «إذا أُريدَ جمع الخماسي المجزء حذف آخره ليتوصل بذلك إلى بناء فعَالٍ، فتقول في سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعه شبيهاً بالزائد. جاز حذفه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله والزابع الشبيه بالمزيد قد يُحذف دون ما به ثم العدد» وارتشاف الضرب ٤٦٢/١-٤٦٣.

الفاظاً، وقيل إنها جمعٌ وليست به فقال: (ونحو تَفْرِ^(١) وَحَنْظَلٍ^(٢)) وَبَطْنِيخٍ^(٣) مِمَّا يُمَيِّزُ وَاحِدَةً عن جنسه (بالتاء) في واحده كالأمثلة السابقة أو في جنسه ككَمَاءَ^(٤) وَجَبَاءَ^(٥) - كما سيأتي - (ليس^(٦)) بِجَفْعٍ على (الأصح) بل اسمُ جنسٍ وضع للماهية المجردة عن الشخصات لوقوعه على القليل والكثير منها، ولوقوعه تمييزاً نحو: عندي خمسة أرطالٍ تمرّاً، كما يقال: عندي خمسة أرطالٍ عسلًا. وقد قدّمه^(٧) في النحو، وقيل إنه جمعٌ لِصِدْقِهِ عليه في الجملة، ومثَّل بثلاثة أمثلة من الثلاثي واحدٌ للمجردٍ وآخرٌ لذي زيادةٍ وآخر لذي زيادتين (وهو) أي: نحو ما ذكر (غالب) أي: قياسي (في غير المصنوع) للآدمي كالأمثلة السابقة (وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبْنٍ وَقَلْنَسٍ) في سَفِينَةٍ^(٨) وَلَبْنَةٍ^(٩) وَقَلْنَسَةٍ^(١٠) (ليس بقياس) بل شاذٌّ، لأنه مصنوعٌ^(١١) (وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ) لِنَبْتٍ (وَجَبَاءٌ) بوزن عِبَاءٍ (وَجَبَاءٌ) بوزن كَمْءٍ لِلْحُمْرِ والأخمر من الكَمَاءِ (عَكْسُ تَفْرِةٍ وَتَفْرِ^(١٢))؛ لأنَّ واحده بغير التاء،

(١) التَّمْرُ: حَمْلُ التَّخْلِ. اسم جنس، واحده تَمْرَةٌ وجمعها تمرات. لسان العرب (تمر) ٥٠/٢.

(٢) الحنظل: الشَّجَرُ المَرُّ. لسان العرب (حنظل) ٣٦٢/٣١.

(٣) البَطْنِيخُ: من اليقطين الذي لا يعلو، ولكن يذهب حبلاً على وجه الأرض. لسان العرب (بطخ) ٤٢٩/١.

(٤) الكَمْءُ: نَبَاتٌ يُنْقَضُ الأَرْضُ فيخرجُ كما يخرج الفطر. لسان العرب (كما) ١٥٢/١٢.

(٥) الجَبَاءُ: الكَمَاءُ الحمراء. اسم جمع. لسان العرب (جبا) ١٦٠/٢.

(٦) كتاب سيبويه ٥٨٢/٣ - ٥٨٣ - ٦٢٤/٣ - ٦٢٦ والأصول في النحو ٤٤٢/٢ و ٣١/٣ والتكملة ص ١٥٨ وص ١٧٨.

(٧) ٢١٩/١.

(٨) السَّفِينَةُ: الفُلُّكُ، لأنها تسفن في وجه الماء أي تقشره. لسان العرب (سفن) ٢٨٦/٦.

(٩) اللَّبْنَةُ وَاللَّبَنَةُ: التي يُبْنَى بها، وهو المضروب من الطين مُرَبَّعاً. والجمع لَبْنٌ وَلَبْنٌ. لسان العرب (لبن) ٢٢٩/١٢.

(١٠) القَلْنَسَةُ: من ملابس الرؤوس والواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى. لسان العرب (قلس) ٢٧٩/١١.

(١١) مع الهوامع ١٢٧/٦.

(١٢) توضيح المقاصد والمسالك ٨٥/٥.

والجنس بالتاء، وقيل كفاة وكنم^(١) كتمرة وتَمَر لا عكسهما.

وفي ذكره جنابة وجبء فيما يُمَيِّزُ واحدَه بالتاء تسامح^(٢) لحصول تميزهما باختلاف وزنهما (وَنَحْوُ رَحْبٍ) في راكِب^(٣) (وَحَلَقٍ^(٤)) بفتح الحاء واللام في حَلَقَةٍ بإسكان اللام لا بفتحها، وإلا لدخل ذلك فيما يُمَيِّزُ واحدَه بالتاء مع أنَّ الفتح فيها ضعيف (وَجَامِلٍ^(٥)) بالجيم في جَمَلٍ (وَسَرَّاقٍ) في سَرِيٍّ^(٦) للسيد (وَفُزْهَةٍ) - بضم الفاء وإسكان الراء - في فاره^(٧) للحاذق (وَعَزِيٍّ) - بفتح أوله - في عَازٍ^(٨) (وَتَوَّامٍ^(٩)) بوزن غُلامٍ في تَوَّامٍ^(١٠) بوزن جَعْفَرٍ (ليس بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ) بل اسْمُ جمع لوقوعه تمييزاً عن نحو خمسة عشر، ولتصغيره على لفظه، فلو كان جمعاً لكان جمع كثره لانتفاء بناء جمع القلة فيه، وجمع الكثرة لا يقع تمييزاً ولا يُصَغَّرُ على لفظه، وقيل إنه جَمْعٌ لما مر.

(وَنَحْوُ أَرَاهُطٍ) في رِهْطٍ لما دون العشرة من الرُّجَالِ (وَأَبَاطِيلٍ) في بَاطِلٍ (وَأَحَادِيثٍ) في حَدِيثٍ (وَأَعَارِيضٍ) في عَرُوضٍ للجزء الثاني في آخر

(١) جاء كمؤ في (١).

(٢) جاء تستح في (١).

(٣) لسان العرب (رعب) ٢٩٥/٥.

(٤) حلق: كل شيء استدار كحلق الحديد والفضة والذهب، والجمع: جَلَأَقٌ على الغالب وحَلَقٌ على التادر. لسان العرب (حلق) ٢٩٠/٣.

(٥) الجامل: قطع من الإبل معها رعيانها. لسان العرب (جمل) ٣٦١/٢.

(٦) لسان العرب (سرا) ٢٥٠/٦.

(٧) لسان العرب (فره) ١٠٢٥٤.

(٨) لسان العرب (غزا) ٢٥٤/١.

(٩) كتاب سيبويه ٦١٧/٣ وذكر ابن قتيبة في آدب الكاتب ص ٥٤٨: «قال أبو عبيدة، ولم يأت على (فَعَالٍ) شيء من الجمع إلا أحرف منها: تَوَّامٌ وتَوَّامٌ وشاةٌ ورَبِيٌّ وعَنَمٌ رُبَابٌ وظَنَرٌ وظَوَّارٌ وعَزَقٌ وعَرَّاقٌ ورِخْلٌ ورِخَالٌ وفَرِيرٌ وفَرَّارٌ. قال: ولا نظير لهذه الأحرف». وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٥.

(١٠) التَّوَّام من جميع الحيوان: المولود مع غيره في بطنٍ من الاثنين إلى ما زاد ذكراً كان أو أنثى. لسان العرب (تام) ٩/٢.

النَّصْفُ الْأَوَّلُ مِنَ الْبَيْتِ (وَأَقْطِيعُ) فِي قَطِيعِ (وَأَهَالٍ) بِحَذْفِ الْيَاءِ كَقَاضٍ فِي أَهْلِ (وَلَيَالٍ) بِحَذْفِهَا أَيْضاً فِي لَيْلَةٍ (وَحَمِيرٍ) فِي حِمَارٍ، (وَأَمْكُنُ) فِي مَكَانٍ، يَجْمَعُ (عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا) كَنَسَاءٍ فِي امْرَأَةٍ، فَهُوَ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ، إِذِ الْقَوَاعِدُ السَّابِقَةُ اقْتَضَتْ أَنْ لَا تَكُونَ هَذِهِ الْجُمُوعُ جُمُوعاً لِأَحَادِهَا، بَلْ لِأَزْهُطٍ كَأَضْبَعٍ وَلِإِنْبِطِيلٍ وَأَخْدُوْتَةٍ وَإِغْرِيبِضٍ وَإِقْطِيعٍ وَأَهْلَاءَةٍ كَمَرْمَاةٍ وَلَيْلَاءَةٍ كَمَوْمَاةٍ وَخُمْرٍ كَعَبْدٍ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ فَعِيلًا جُمِعَ عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ أَوَّلَ الْبَابِ وَمَكَّنٍ كَفَلَسٍ. وَقَدْ ذَكَرْتُ قَبْلُ أَمَكْنًا، وَأَنَّهُ شَاذٌ، فَذَكَرْهُ هُنَا إِشَارَةً إِلَى جَوَازِ كَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ وَاحِدَةٍ لَا إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَاحِدَةٍ شَاذٌ كَمَا مَرَّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجُمُوعَ الْمَذْكُورَةَ عَلَى هَذَا، جُمُوعٌ لِأَلْفَافٍ مُهْمَلَةٍ اسْتَعْنِي بِهَا عَنْ جَمْعِ الْمُسْتَعْمَلَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهَا جُمُوعٌ لِلْمُسْتَعْمَلَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ (وَقَدْ^(١) يُجْمَعُ الْجَمْعُ) جَمْعٌ تَكْسِيرٍ وَجَمْعٌ تَصْحِيحٍ بِالْأَلْفِ وَالْتَاءِ وَأَفَادَ بَعْدَ، أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ قِيَاساً، لَكِنَّهُ كَثِيرٌ فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ، قَلِيلٌ فِي جَمْعِ الْكَثَرَةِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالْتَاءِ، وَمِنْ ثَمَّةَ^(٢) قَدَّمَ فِيمَا يَأْتِي مِثَالِي أَكَالِبَ وَأَنَاعِيمَ عَلَى مِثَالِ جَمَائِلٍ.

وَجَمْعُ الْجَمْعِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ، كَمَا أَنَّ جَمْعَ الْمَفْرُودِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ اثْنَيْنِ عَلَى اخْتِلَافٍ مِنْهُ، فَيَقْدَرُ الْجَمْعُ مَفْرُوداً، وَيُجْمَعُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ (نَحْوُ أَكَالِبِ^(٣)) جَمْعُ أَكَلْبٍ جَمْعُ كَلْبٍ (وَأَنَاعِيمٍ) جَمْعُ أُنْعَامٍ جَمْعُ نَعَمٍ (وَجَمَائِلٍ^(٤)) جَمْعُ جِمَالٍ - بِكُسْرِ الْجِيمِ - جَمْعُ جَمَلٍ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ جَمْعُ كَثَرَةٍ، وَكُلٌّ مِنْ أَحَادِهَا وَإِنْ كَانَ جَمْعاً هُوَ بَزْنَةُ الْمَفْرُودِ الَّذِي يَجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ فَأَكْلَبُ كَأَضْبَعٍ وَإِنْعَامُ كَقِرْطَاسٍ وَجِمَالُ كَشِمَالٍ (وَجَمَالَاتٍ) جَمْعُ جِمَالٍ جَمْعُ جَمَلٍ أَيْضاً (وَجِلَابَاتٍ) جَمْعُ

(١) قَالَ سَبِيوِيهِ: «بَابُ جَمْعِ الْجَمْعِ: أَمَّا أَبْنِيَةُ أَدْنَى الْعَدَدِ فَتُكْسَرُ مِنْهَا (أَفْعِلَةٌ وَأَفْعُلٌ) عَلَى أَفَاعِلٍ؛ وَذَلِكَ أَيْدٍ وَأَيَادٍ وَأَوْطَبٍ وَأَوَاطِبٍ. وَأَمَّا مَا كَانَ (أَفْعَالاً) فَإِنَّهُ يُكْسَرُ عَلَى أَفَاعِيلٍ نَحْوُ: أَنْعَامٍ وَأَنَاعِيمٍ». الْكِتَابُ ٦١٨/٣ وَالتَّكْمِلَةُ ص ١٧٥ وَالْمَخْصَصُ ١١٧/١٤.

(٢) جَاءَ ثُمَّ فِي (١).

(٣) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧٤/٥ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٢٠٨/٢ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٧٦/١.

(٤) الْمَخْصَصُ ١١٧/١٤ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤٧٨/١.

كلاب جمع كلب (وببوقات^(١)) جمع بيوت جمع بيت. (وحُمُرَات^(٢)) -
 بضم أوله وثانيه - جمع حُمُر جمع حِمَار (وَجُزُرَات^(٣)) - بضم أوله وثانيه -
 جمع جُزُر جمع جُزُورٍ للبعير. وهذه الخمسة جمع تصحيح، وكل من
 أحادها جمع. بقي عليه أن يقول: ونواكسون^(٤) وَأَيَّامُنُون^(٥)، فيذكر جمع
 تصحيح المذكور أيضاً.



-
- (١) كتاب سيبويه ٦١٩/٣ والمخصص ١١٨/١٤ وشرح الشافية للرزني ٢١٠/٢ وجمع الهوامع ١٢٤/٦ وارتشاف الضرب ٤٧٧/١.
- (٢) كتاب سيبويه ٦١٩/٣ والخصائص ٢٣٦/٣ وشرح الشافية للرزني ٢٠٨/٢ وجمع الهوامع ١٢٤/٦ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.
- (٣) كتاب سيبويه ٦١٩/٣ وشرح المفصل ٧٦/٥ وشرح الشافية للرزني ٢١٠/٢ وجمع الهوامع ١٢٥/٦ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.
- (٤) التاكس: المطاطى رأسه، ونكس رأسه إذا طأطأه من دُلٍّ، وجُمع في الشعر على نواكس وهو شاذ. لسان العرب (نكس) ٢٨٣/١٤ وهذا جمع جمع الجمع. يقول السيوطي في جمع الهوامع ١٢٥/٦: «أما جمع جمع الجمع فائتبه الزجاجي». والمخصص ١١٨-١١٧/١٤ وارتشاف الضرب ٤٧٩/١.
- (٥) أيامنون: جمع مذكر سالم لجمع التكسير أَيَّامِن. التي هي جمع يمين. اليمنة: خلاف اليُسرة لسان العرب (يعن) ٤٥٨/١٥ قال ابن سيده: «عندي أنه جمع يميناً على إيمان، ثم جمع إيماناً على إيامين، ثم أرادوا وراء ذلك جمعاً آخر، فلم يجد جمعها من جموع التكسير أكثر من هذا؛ لأنَّ بابَ أفاعل وفواعل وفعائل ونحوها، نهاية الجمع، فرجع إلى الجمع بالواو والنون». لسان العرب (يعن) ٤٥٨/١٥ والخصائص ٢٣٦/٣ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.

باب التقاء الساكنين

ممتنع من حيث يمتنع الابتداء بالساكن؛ لأنَّ السَّاكِنَ الأوَّلَ على صورة الموقوف عليه، لكنه (يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقاً^(١)) أي: سواء كان أولهما مُدْغِماً أم حرف لين أم لا؛ لأنَّ الْوَقْفَ محلُّ تخفيفٍ وَقْطَع؛ ولأنَّ الْوَقْفَ على الحرفِ سَدَّ مَسَدَّ حركته لتوقُّر^(٢) الصَّوْتِ عليه؛ لأنَّك إذا وقفت على عَمْرٍو مثلاً، وجدت للراء من التَّكْرُرِ وتَوَقُّرِ الصَّوْتِ عليه ما ليس له إذا وصلَّته بغيره، فالموقوف عليه أتمُّ صوتاً من وصلِّه بغيره؛ فسَدَّ ذلك مَسَدَّ حركته، فجاز اجتماعه مع ساكنٍ قبله، بل يجوز التقاء ثلاثة سواكن في الوقف على ما أولها لين وثانيها مدغم في الثالث كدَوَابٍ وَتَمْوُذٌ وَأَصِيْمٌ تصغير أصم (و) يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ (فِي الْمَدْغَمِ) الَّذِي (قَبْلَهُ لَيْنٌ^(٣)) سواء كان مدَّةً، بأن جائسه حركة ما قبله

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٥.

(٢) قال ابن حني: «عينُ الثلاثي إذا كانت متحركةً والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان حدث هناك لتواليهما ضربٌ من الملal لهما، فاستزَوَّجَ حينئذٍ إلى السكون. وأما إذا كان عين الثلاثي ساكنة، فليس سكونهما كسكون اللام؛ لأنَّ الحرف ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحالهِ لو وقفت عليه، وذلك لأنَّ من الحروفِ حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صَوْتٌ ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضَعُفَ ذلك الصَّوْتِ وتضاءل نحو قولك: إْح. إَصْر.. فإذا قلت: يَجْرٍ وَيَضِيرُ، خفي ذلك الصَّوْتِ وقلَّ وخفَّ ما كان له من الجَرَسِ عند الوقوف عليه». الخصائص ٥٦/١-٥٧.

(٣) حروف اللين: هي حروف المدِّ التي يُمدُّ بها الصَّوْت، وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء. كتاب سيبويه ٤٢٦/٣.

أم^(١) لا، وكانا (في كَلِمَة نحو خُوَيْصَة) في تصغير خاصّة^(٢) إذ الياء والصاد الأولى ساكنتان (والضالّين^(٣))^(٤) إذ الألف واللام الأولى ساكنتان (وتُفَوِّدُ الثَّوْبَ) في مجهول تَمَادُّنَا الثَّوْبَ؛ إذ الواو والذال الأولى ساكنتان، وكان الأولى تأخير خُوَيْصَة عن مثالي الألف والواو؛ لأنّهما أقيسُ منه؛ ولأنّ الألف والواو في مثاليهما مدّ ولين، والياء في مثالها لا مدّ فيها؛ ولأنّ مثالها مختلف فيه بخلاف مثاليهما، وإنّما اغتفر التقاء الساكنين هنا لِمَا في اللّين من المدّ الذي يتوصّل به إلى النطق بالساكن بعده وكون المُدْغَم مع المدغم فيه كحرف واحد لارتفاع اللسان عنهما دفعة واحدة^(٥)، والمدغم فيه متحرّك، فيصيرُ السَّاكُنُ الثاني كلا ساكن مع كونه مع اللين في كلمة واحدة أي: أو ما في حكمها نحو ﴿أَتَحْتَجُّوَنِي﴾^(٦) ﴿وَلَا نَنِيْعَانِ﴾^(٧) فيخرج اللّين بالمدغم، فكأنّه لم يجتمع ساكنان بخلافه في كلمتين نحو ﴿وَإِذْ قَالُوا اٰللّٰهُمَّ﴾^(٨) و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾^(٩) ﴿مَا يُرِيْدُ اَللّٰهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْنَكُم مِّنْ حَرْجٍ﴾^(١٠) فيجب حذف اللين لوقوعه آخر الكلمة الذي هو محلّ التغيرات. وأمّا ﴿عَنْهُ لَقْنِ﴾^(١١) على قراءة

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٧-٤٣٨ والمفصل ص ٣٥٢ وشرح المفصل ٩/١٢١ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٥ وشفاء العليل ٣/١٠١١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢١٠ وارتشاف الضرب ٢/٧١٧.

(٢) الخاصّة: الذي اختصاصه لنفسك. لسان العرب (خصص) ٤/١٠٩.

(٣) الضّلال والضّلالة: ضدّ الهدى والرّشاد. لسان العرب (ضلل) ٨/٧٨.

(٤) الفاتحة ١/٧.

(٥) الإدغام: إسكان الحرف الأوّل وإدراجهُ في الثاني. ويسمى الأوّل: مُدْغَمًا، والثاني مُدْغَمًا فيه. التعريفات ص ٢٩-٣٠.

(٦) الأنعام ٨٠/٦ ﴿وَحَاجُّهُمْ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحْتَجُّوَنِي فِي اَللّٰهِ وَقَدْ هَدَانِي﴾.

(٧) يونس ٨٩/١٠ ﴿قَالَ قَدْ أُبِيتَ دَعْوَتُكُمْ فَاسْتَفِيمَا وَلَا نَنِيْعَانِ سَبِيلَ الَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ﴾.

(٨) الانفصال ٣٢/٨ ﴿وَإِذْ قَالُوا اٰللّٰهُمَّ اِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ اَلْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَاَنْطِرْ عَلَيْنَا جِجَارَةً مِنْ اَلْسَمَةِ﴾.

(٩) الأنفال ٨/٦٤ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اَللّٰهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾.

(١٠) المائدة ٦/٥ ﴿مَا يُرِيْدُ اَللّٰهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْنَكُم مِّنْ حَرْجٍ﴾.

(١١) عبس ٨٠/١٠ ﴿فَإِنَّ عَنْهُ لَلْقَنَى﴾.

الْبَرْي^(١) فغير مقيس^(٢) عند البصريين (و) يُغْتَفَرُ أَيْضاً (في نحو مِنْ قَافٍ عَيْنٍ) زَيْدٌ، إِنْسَانٌ، بَكَزٌ، (مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ آخِرِهِ لَيْنٌ (وَقَفَاً) لَمَّا مَرَّ (وَوَصَلَاً) لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا بُنِيَ لَذَلِكَ وَمَا بُنِيَ لَوْجُودِ مَانِعٍ وَهُوَ مُشَابِهَةٌ مَبْنِي الْأَصْلِ، وَلَمْ يَعْكَسْ لَكثْرَةُ ذَلِكَ وَقَلَّةُ هَذَا فَجَعَلَ الْأَصْلَ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لِلكَثِيرِ، وَبَعْضُهُمْ زَعَمَ أَنَّ التَّقَاءَ هُمَا فِيمَا ذَكَرَ وَصَلَاً لِلْوَقْفِ أَيْضاً وَأَنَّ الْوَصْلَ فِيهِ بَنِيَّةُ الْوَقْفِ، وَعَلَى هَذَا اخْتِلَافٌ فِي ﴿آلَةِ﴾ ﴿١﴾ اللَّهُ^(٣) فَمَنْ زَعَمَ هَذَا جَعَلَ حَرَكَةَ الْمِيمِ مَنْقُولَةً مِنَ الْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ إِسْقَاطِ الْهَمْزَةِ؛ وَلِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ إِلَّا فِي الدَّرَجِ^(٤)، فَلِذَلِكَ قُتِحَتِ الْمِيمُ، وَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ قَالَ^(٥): سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ فِي الدَّرَجِ وَالتَّقَى سَاكِنَانِ. الْمِيمُ وَاللَّامُ، فَحَرَّكَوا الْمِيمَ - كَمَا سَيَجِيءُ - وَفَتَحَوْهَا مَحَافِظَةً عَلَى بَقَاءِ تَفْخِيمِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّهُمْ لَوْ كَسَرُوهَا اجْتَمَعَ كَسْرَتَانِ وَيَاءٌ^(٦) (و) يُغْتَفَرُ أَيْضاً (في نحو الْحَسَنُ^(٧) عِنْدَكَ وَأَيُّمُنُ^(٨) اللَّهُ يَمِينُكَ^(٩)) وَأَيُّمُ^(١٠) اللَّهُ يَمِينُكَ مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ

(١) الْبَرْيُ مَقْرَأٌ مَكَّةَ وَمَوْذَنُهَا، أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةٍ الْمَخْزُومِي، وَلَدَ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةً. أَسَازُ مُحَقِّقٌ ضَابِطٌ مُتَقَنٌ، قَرَأَ عَلَى أَبِيهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ قُبُلُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ ثَمَانِينَ سَنَةً. وَكَانَ دِينًا عَالِمًا. غَايَةُ النِّهَايَةِ ١١٩/١ - ١٢٠ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٥١-٥٠/١٢.

(٢) السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ص ٦٧٢.

(٣) آلُ عِمْرَانَ ٢-١/٣ ﴿آلَةِ﴾ ﴿١﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْقَيُّومُ ﴿١﴾.

(٤) شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٢/٢.

(٥) الْقِرَاءَةُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٩/١ وَالْفَارْسِيُّ فِي الْبَصْرِيَّاتِ ص ٤٠٨.

(٦) كِتَابُ سَبِيحِيهِ ١٥٣/٤ وَالتَّكْمِلَةُ ص ١١ وَالْمِفْضَلُ ص ٣٥٣.

(٧) جَاءَ (الْحَسَنُ عِنْدَكَ وَالْأَيُّمُ اللَّهُ يَمِينُكَ) فِي (١).

(٨) أَيُّمُنُ: أَخَذَ يَمِينًا. لِسَانُ الْعَرَبِ (يَمِينُ) ٤٥٩/١٥.

(٩) قَالَ الرَّضِيُّ: «لِأَنَّ حَرَكَتِي الْهَمْزَتَيْنِ مُتَّفَقَتَانِ؛ إِذْ هُمَا مُفْتَوَحَانِ، وَلِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ، أَكْثَرُهُمَا قَلْبُ الثَّانِيَةِ أَلْفًا مُحَضًّا، وَالثَّانِي تَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ، وَالْأَوَّلَى أَوْلَى؛ لِأَنَّ حَقَّ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ هُوَ الْحَذْفُ؛ لَوْقُوعِهَا فِي الدَّرَجِ، وَالْقَلْبُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَذْفِ مِنَ التَّسْهِيلِ». شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٢٤/٢.

(١٠) جَاءَ الْيَمُّ فِي (١).

الوصل المفتوحة (للاقتباس^(١)) أي: لثلا يلتبس الاستخبار بالإخبار لو حذفت همزة الوصل، فأبدلوا همزة ألفاً لذلك^(٢)، وبعض العرب يجعلها بين بين^(٣). قال المثقب العبدى^(٤):

* وما أذري إذا يَمُمْتُ وَجْهًا أريدُ الخيرَ أيُّهُما يَلِينِي^(٥)
* أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

ولو لم يجعلها بين بين لم يترن البيت، ولا يجوز أن يُقال حَقَّقَهَا؛ لأنه قائل به، ونقل عن القراء^(٦) الوجهان^(٧) في ﴿ءَالَيْنَ﴾^(٨) و﴿ءَالَكْرَيْنَ﴾^(٩) والمشهور الأول (و) التقاء الساكنين (في نحو) قولك (لَاهَا اللهُ وَإِي اللهُ جائز) بإثبات ألف هاء، وياء إي، لِتَنْزِلَهُمَا منزلة الجزء من الكلمة ولكراهة أن يجيء في «إي الله» لفظٌ كلّفَظ الله مكسوراً همزته، فلا يُعرف معناه، ويجوز حذف^(١٠) ياء إي وفتحها والأفصح إي الله بنصب الله؛ لأن الأصل:

(١) جاء للإلباس في (١).

(٢) معاني القرآن للأخفش ٧/١ وإيضاح الوقف والابتداء ١٩٢/١-١٩٣ والتكملة ص ١٨ وشرح المفصل ١٣٨/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٢٤/٢.

(٣) أي بين همزة والألف.

(٤) عائذ بن محصن، وقيل: اسمه شأس بن عائذ بن محصن بن ثعلبة بن وائلة بن عدي شارع جاهلي، وهو من شعراء البحرين، وعده ابن سلام من طبقة شعراء القرى، وكان سيّداً في قومه مصلحاً. الشعر والشعراء ص ٣٩٥ وخزانة الأدب ٤٣١/٤ ومعجم الشعراء ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥) [من الوافر]. شرح شواهد الشافية ص ٢٦٨ والمفضليات ص ٢٩٢ وديوان المثقب ٢١١ - ٢١٣ والمغني ص ٦٠. موضع الشاهد: أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، فقد يجعلونها بين بين - أي بين همزة وبين حرف حركتها.

(٦) جاء القراء في (١).

(٧) جاء في البحر المحيط ٧٠/٦: «قرأ الجمهور (الآن) على الاستفهام بالمدّ. وقرأ طلحة والأعراج بهمزة الاستفهام بغير مدّ، وهو على إضمار القول». والسبعة في القراءات ص ٣٢٧ والنشر ٣٧٧/١-٣٧٨.

(٨) يونس ٥١/١٠: ﴿أَنْتَ إِذَا مَا وَفَّعَ مَا سَأَلْتُمْ بِهِ ءَالَيْنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعِجُونَ﴾^(١١).

(٩) الانعام ١٤٣/٦: ﴿قُلْ ءَالَكْرَيْنِ حَرَّمَ أَيْرَ الْاَلَيْنَيْنِ﴾.

(١٠) إي الله «وفي لفظه ثلاثة أوجه: منهم من يقول: إِي اللّو لأفعلنّ، ففتح الباء لاجتماع =

إِي وَاللَّهِ، فَلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، انْتَصَبَ مَجْرُورُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(١) أَي: مِنْ قَوْمِهِ^(٢)، وَفِي هَا اللَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا^(٣) الْجَرُّ؛ لِأَنَّ «هَا» عَوْضٌ عَنْ حَرْفِ الْقَسَمِ لِمُنَاسِبَتِهَا لِلْوَاوِ فِي طَرَفِيَّةِ الْمَخْرَجِ^(٤)، فَكَأَنَّ حَرْفَ الْقَسَمِ بَاقٍ، وَلِهَذَا لَا يَجْتَمِعَانِ بِخِلَافِ «إِي»، فَإِنَّهَا جَوَابٌ كَنَعَمْ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَا اللَّهُ إِبْثَاتُ الْأَلْفَيْنِ، وَحَذْفُهُمَا، وَإِثْبَاتُ الْأُولَى فَقَطْ، وَعَكْسُهُ، ذِكْرُهُمَا فِي التَّسْهِيلِ^(٥) وَأَضْعَفُهَا الْأَخِيرُ، وَوَجْهُهُ تَقْدِيرُ حَذْفِ أَلْفِ «هَا» لِلْسَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ قَطْعُ الْهَمْزَةِ وَاسْتِبْعَادُ جَوَازِهِ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ يَا اللَّهُ فِي النِّدَاءِ، وَكَأَنَّهُمْ تَسَامَحُوا^(٦) هُنَا؛ لِأَنَّ حَذْفَ أَلْفِ «هَا» يَرْدُهَا إِلَى حَرْفٍ وَهُوَ مَسَاوٍ لِحَرْفِ الْقَسَمِ بِخِلَافِ أَلْفِ يَاءِ (وَحَلَقْنَا الْبِطَانَ^(٧)) بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ (شَاذٌ^(٨))؛ لِأَنَّ ثَانِي السَّاكِنَيْنِ غَيْرُ مُدْعَمٍ وَلَيْسَا فِي كَلِمَةٍ، وَالْقِيَاسُ حَذْفُهَا كَمَا تَقُولُ غَلَامُ الْأَمِيرِ إِذْ لَا يَتَلَقَّظُ فِيهِ بِالْأَلْفِ. قَالَ أَوْسٌ^(٩).

* وَازْدَحَمَتْ حَلَقْنَا الْبِطَانَ بِأَقْوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا^(١٠)

= السَّاكِنَيْنِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِي اللَّهَ لِأَفْعَلَنَّ، فَيُثْبِتُ الْيَاءَ سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا اللَّامَ مُشَدَّدةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْقُطُ الْيَاءَ فَيَقُولُ: إِلَّاهُ لِأَفْعَلَنَّ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَهَا لَامٌ مُشَدَّدةً. كِتَابُ سَيَبُوه ٥٠٠/٣ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٠٠٦/٤ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٧١٧/٢.

- (١) الأعراف ١٥٥/٧.
- (٢) الأصول في النحو ١٧٨-١٧٧/١.
- (٣) كتاب سيبويه ٤٩٩/٣.
- (٤) قال ابن جماعة في حاشيته: «فإنَّ مخرَجَ الهاء والألف من أَقْصَى الحلق، ومخرج الواو من الشفتين». مجموعة الشافية ١٥٤/١.
- (٥) لم أقف عليه في التسهيل.
- (٦) جاء سامحوا في (إ).
- (٧) تمثال الأمثال للشيباني ٢٦٥/١ والخصائص ٩٣/١ وشرح الكافية الشافية ٤٠٠٦/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٤/٢ وشفاء العليل ١١٢/٣.
- (٨) قال أبو حيان: «فأما التقت حلقتا البطان بإثبات الألف فنادرٌ عند البصريين لا يُقَاسُ عليه، وجائزٌ عند الكوفيين، وقاسوا عليه». ارتشاف الضرب ٧٢٠/٢ وشرح المفصل ١٢٣/٩.
- (٩) أوس بن حَجَر بن مالك التميمي شاعر تميم في الجاهلية، عَمَّرَ طويلاً، ولم يدرك الإسلام. الأعلام ٣١/٢.
- (١٠) الكامل ٢٩/١ وديوان أوس بن حجر ص ٥٤.

والبَطَان^(١): الحِزَامُ الذي تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهزال، وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ لِشِدَّةِ الأَمْرِ وتفاقم الشرّ، كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التشية تعظيماً للحادثة بتحقيق التشية في اللَّفْظِ المذكور.

هذا إذا كان ما التقى فيه الساكنان ما مرّ (فإن كان غير ذلك وأولهما مدّة حذفت) ألفاً كانت أو واواً أو ياءً سواءً كان السّاكنان في كلمة أو في كلمتين ثانيتهما إما كالجزء^(٢) من الأولى في أنّه لا يستقلُّ بالتلفّظ به، ولا يُستغنى عنه، أو في أنّه لا يستقلُّ فقط أو ليس كالجزء فمثال الأول (نحو) خَفَ وَقُلْ وَبِغْ أصلها يخاف ويقول ويبيع، فحُذِفَ حرفُ المضارعة، وسُكِّنَتِ اللَّامُ، فالتقى ساكنان وتحريك الأول يؤدي إلى قلبه همزة أو إلى واو مضمومة قبلها ضمة أو ياءً مكسورة قبلها كسرة، وذلك ثَقِيلٌ فحذف، وخُصَّ بالحذف لضعفه؛ لأنّه حرف علة؛ ولأنّ حرف العلة يدلّ عليه حركة ما قبله بخلاف حذف الثاني^(٣)، ولأنّه لا يمكن حذف لام لم يَخَفْ ولم يَقُلْ ولم يَبِغْ، إذ لو حُذِفَ لصارَ لم يخا ولم يقو ولم يبي. وتسقط عينه إذا لقيها ساكن فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد أصل، وحَمَلَ عليه خف وقل وبع (و) مثال الثاني نحو (تَخْشَيْنَ) يا هند تَخْشَيْنَ^(٤) أصله تَخْشَيْنَ، قلبت الياء التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف وياء الضمير، فحُذِفَتِ اللَّامُ، فصار تَخْشَيْنَ على تَفْعِيلٍ^(٥)، وأما تَخْشَيْنَ لِلثَّسُوءِ فعلى تَفْعِيلٍ لم يُحذف^(٦) منه شيء (واغزّوا) أصله اغزّوا،

(١) لسان العرب (بطن) ٤٣٦/١ وتاج اللّغة (بطن) ٢٠٧٩/٥.

(٢) «وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً نحو تَخْشَيْنَ وَتَغْرُونَ وَتَرْمِينَ» شرح الشافية للرضي ٢٢٦/١.

(٣) على ألا يؤدي الحذف إلى اللبس. قال الرضي: «فإن أدّى إليه حُرْكَ الثاني، إذ المدّ لا يحرك كما في مسلمون ومسلمان، فإنّ النون في الأصل ساكنة. فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبس بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حُذِفَ المدّ سواءً كان الساكن الثاني من كلمة الأول كما في خَفَ وَقُلْ وَبِغْ، أو كان كالجزء منها، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً». شرح الشافية ٢٢٦٢٢٥/٢.

(٤) سقط من الأصل: تخشين. وقد أثبتّه نقلاً عن (١).

(٥) الأمالي الشجرية ٣٧٦/١.

(٦) المفتاح للجرجاني ص/٧٦-٧٧.

حذفت^(١) ضمة الواو للثقل ثم الواو لالتقاء الساكنين (وازمي) أصله ارمي حذفت^(٢) كسرة الياء ثم الياء لذلك (و) مثال الثالث (اغزّن) يا رجال (وارمن) يا امرأة إذ بعد اتصال نون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة بهما يلتقي ساكنان فحذفت - بعد ما ذكر في اعزوا وارمي - ضميرُ الفاعل (و) مثال الرابع نحو (يَخْشَى الْقَوْمَ، وَيَغْزُو الْجَيْشَ وَيَزِمِي الْغَرَضَ^(٣)) أي: الهدف، إذ فيه التقاء الساكنين فحذفت الأول وخُصَّ كُنْظِيرُهُ السابق بالحذف لما مرّ - من أنَّ حرف العلة يدل عليه حركة ما قبله بخلاف الثاني، ثم محلُّ حذف المدة فيما إذا لم تلبس^(٤)، وإلا فلا تُحذف، بل يُحرّك الثاني نحو مُسْلِمَان ومسلمون؛ إذ الثوْنُ في الأصل ساكنة، فلو حُذفت المدة؛ لالتبس المثنى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين، وكذا لا تحذف في نحو انصران؛ لثلا يلتبس المثنى بالواحد، إذ بعد حذفها تصير النون مفتوحة؛ لأنَّ الأصل فيها الفتح، وإنما كسرت لوقوعها بعد ألف تشبهاً بنون التثنية (والحركة) على الساكن الثاني (في نحو خَفِ اللهُ وَاخْشَوْا الله وَاخْشَوْنَ) يا رجال (واخشين) يا امرأة (غيرُ مُغْتَدِّ بها^(٥)) لعروضها، فلم يرد الساكن الأول، وهو الأول في هذه الأمثلة مع انتقاء موجب حذفها، أمّا في خف، فظاهر، وأمّا في البقية فلأنَّ أصلها اخشيو واخشى، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة عارضة في ذلك؛ لأنّه إنّما جيء بها لمجيء ساكن قبلها في كلمة أخرى منفصلة^(٦). وأمّا في خف الله وما يليه فظاهر، وأمّا في الباقي فلأنَّ نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل كما سيأتي (بخلاف) نحو (خافا وخافن) بتثليث

(١) المفتاح ص ٧٥.

(٢) المفتاح ص ٧٥.

(٣) لسان العرب (غرض) ٥٣/١٠ والتكملة ص ١٢ وشرح الشافية للرضي ٢٢٦/٢.

(٤) جاء يلبس في (١).

(٥) قال سيبويه: «إنّما حرّكوا الساكنَ لساكنٍ وقع بعده، وليست بحركة تلزم». الكتاب

١٥٨/٤ والسيرافي النحوي ص ٣٨٧ والتكملة ص ١٠ وشرح الشافية للرضي ٢٢٨/٢.

(٦) شرح الشافية للرضي ٢٢٨/٢.

حركة الفاء، إذ الحركة فيه كالأصلية؛ لأن ما بعدها كالجزء من الكلمة لشدة اتصال نون التأكيد مع الضمير المستتر بالفعل^(١) هذا إذا كان أول الساكنين مدة (فإن لم يكن مدة حرك) صحيحاً كان وهو ظاهر، أو حرف علة؛ لأن حركة ما قبله فتحة، وهي^(٢) لا تدلّ عليه لو حُذِفَ فَعُرْكَ؛ لأن سكونه يمنع من النطق بالساكن الثاني، وتحريكه يزيل المانع، ولا يؤدي إلى ثقل كما أدى إليه فيما لو كان مدة (نحو اذهب اذهب)، ساكنان فيه، الباء والذال (ولم أبله^(٣)) أصله أبالي^(٤) حذفت الياء للجازم فصار لم أبال، ثم كثر حتى صار كأنه لم يحذف منه شيء، فسكنوا اللام وحذفوا الألف لالتقاء الساكنين فبقي لم أبال، ثم ألحقوا به هاء السكت مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحرّكوا اللام. (و) نحو (آلم الله) حيث حرّكوا الميم - كما مرّ - وسيأتي في كلامه أيضاً (واخشوا الله واخشى الله) حيث حرّكوا الواو والياء (ومن ثم) أي: من هنا، وهو أنه إذا لم يكن أول الساكنين في غير ما مرّ أولاً، مدة يُحرّك^(٥)، أي: من أجل ذلك (قيل اخشون) يا رجال (واخشين) يا امرأة، فحرّكوا الواو والياء كما حرّكوهما في اخشوا الله

(١) قال الرضي: «بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرق، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنى؛ لأنها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير وأيضاً، فإن لآم الكلمة عريق في الحركة فاعتد بحركته العارضة، بخلاف واو الضمير ويائه؛ فإنهما عريان في السكون». شرح الشافية ٢/٢٢٩.

(٢) قال الجاربردي: «فإن لم يكن أول الساكنين مدة فلا يحذف سواء كان صحيحاً أو حرف علة، أما إذا كان صحيحاً فظاهر، وأما إذا كان حرف علة، فلا حركة ما قبله ليست من جنسه، فلا يلزم المحذور المذكور من التحريك، ولأن الواو والياء الساكنين إذا كان حركة ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون إلا مفتوحاً، لأنه لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء الساكنتين لانقلاب الواو ياءً، والياء واواً، وإذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين، لأن قبلهما فتحة، والفتحة لا تدلّ على الواو، ولا على الياء، لأنك لو أسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشى الله: اخش الله فيلتبس بخطاب الواحد المذكور». مجموعة الشافية ١/١٥٦ - ١٥٧.

(٣) كتاب سيويه ٤/٤٠٥ والأصول في النحو ٣/٢٧٧ و ٣٤٤-٣٤٣ والتكملة ص ٨.

(٤) بلوث الرجل بلواً وبلأه وابتليته: اختبرته. لسان العرب (بلا) ١/٤٩٧.

(٥) جاء تحرك في (١).

واخشي الله، ولم يردوا المحذوف فيهما كما ردّوه في نحو خافن واخشين يا رجل؛ (لأنّه) أي: نون التأكيد مع الضمير البارز (كالمنفصل) عن الفعل بخلافه في نحو خافنّ واخشينّ يا رجل، فإنّهم ردّوا فيهما المحذوف لما مرّ من أنّ نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل بالفعل فحركة اللام فيهما كالأصلية، ولو عاملوا اخشوا معاملة خف لقالوا: اخشينّ، لوجوب ردّ الياء المحذوفة، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين أو نقول: لقالوا اخشاون. وجوّز الجاربردي^(١) في قوله: لأنّه كالمنفصل أن يكون إشارة إلى عدم جواز التقاء الساكنين هنا وإن كان الأول حرف لين والثاني مدغماً، لأنّهما ليسا في كلمة، لأنّ النون كالمنفصل. وحاصل ما تقرّر أنّه يجب تحريك أوّل الساكنين فيما ذكر. (إلا في نحو انطلق^(٢) ولم يلدّه^(٣)) ممّا اجتمع فيه ساكنان. وفّرّ من تحريك أولهما للتخفيف، كما في كُتِفَ، فالتقى ساكنان، فحرّكوا الثاني، لا الأول، لثلا يفوت الغرض من إسكانه وهو التخفيف واختير الفتح اتباعاً لحركة أقرب المتحرّكان إليه وهي فتحة الطاء، ولأنّهم لو حرّكوا بالحركة الأصلية للساكن الأوّل لزم الرجوع إلى ما فروا منه وهو الكسر. ولم يلدّه في قول الشاعر^(٤):

* ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذو وليٍّ لم يلدّه أبوان^(٥)

(١) مجموعة الشافية ١/١٥٨.

(٢) أصل انطلق: انطلق بكسر اللام وسكون القاف، فأشبهوا: طلق بكُتِفَ فسكنوا لامه، فالتقى ساكنان فحرّكوا القاف وفتحوها إتباعاً لحركة أقرب المتحرّكات إليها وهي فتحة الطاء. مجموعة الشافية ١/١٥٨.

(٣) كتاب سيبويه ٤/١١٥ والتكملة ص ٧ والمخصّص ١٤/٢٢١ وشرح المفصل ٩/١٢٦ وشرح الملوكي ص ٤٥٧ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٣٨.

(٤) من أزد السّراة.

(٥) [من الطويل]: السّيرافي النحوي ص ٣٠٢ والكامل ٣/١٠٩٤ والأصول في النحو ١/٣٦٤ والتكملة ص ٧ والمفصل ص ٣٥٣ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٣٨. موضع الشاهد: لم يلدّه: يريد لم يلدّه، فأسكن اللام، فاجتمع ساكنان، اللام والدال، ففتح الدال لاجتماع الساكنين. الزّواية في كتاب سيبويه ٤/١١٥:

■ عجبث لمولودٍ وليس له أبٌ

* وذى شامة سوداء في حُرٍّ^(١) وجهه مُجَلَّلَةٌ^(٢) لا تنقضي لزمان
 وَيُكْمِلُ فِي خَمْسٍ وَتَسْعٍ شَبَابَهُ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانٍ
 أصله لم يَلِدْه بكسر اللام وسكون الدال، فشبهوا يلد بكتف أيضاً،
 فالتقى ساكنان فحرك الثاني بالفتح لما مرَّ، وأراد بالمولود عيسى، وبذي
 الولد آدم عليهما السلام، وبذي شامة إلى آخره القمر وقوله: في حُرٍّ وجهه
 يعني وسطه، وإن كان معنى حُرٍّ الْوَجْهَ لَغَةً ما بدا منه، وروي بدل الأرب
 مولود، عجبت لمولود، وبدل سوداء غراء، وبدل مجللة مخلدة. (و) إلّا
 (في) نحو (رُدُّ ولم يَزُدَّ) بالإدغام (في) لغة بني (تميم)^(٣) أي: نحوهما
 (مما فُرَّ من تحريكه للتخفيف) إذ أصلهما: أَرَدُّ ولم يَزُدُّ، فأسكنوا أول
 المثلين، وحركوا الراء بحركته فالتقى ساكنان (فَحَرَّكَ الثَّانِي) لا الأول لثلا
 يفوت الغرض من الإدغام وهو التخفيف، فقوله ممّا فرّ إلى آخره، راجع
 إلى جميع ما بعد إلّا، والحجازيون^(٤) يقولون: اردد ولم يَزُدُّ على الأصل؛
 لأنَّ شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً. وبنو تميم لم يعتبروا السكون؛
 لعروضه، ويستثنى أيضاً نون التأكيد الخفيفة؛ فإنّها لا تُحَرِّك بل تُحذف إذا
 اجتمعت مع ساكن آخر كقوله:

* لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٥)
 وكذا تنوين العلم^(٦) الموصوف بابن مضاف إلى علم كزَيْدِ بْنِ بُكْرِ،

-
- (١) حُرَّ الوجه: ما أقبل عليك منه. وقيل: حُرُّ الوجوه الخدُّ. لسان العرب (حور) ١١٨/٣.
 (٢) جَلَّلَ الشيءُ تجليلاً أي عَمَّ. لسان العرب (جلل) ٣٣٦/٢.
 (٢) في الكامل ٤٣٨/١ هي لتمييم وقيس وأسد. وديوان الأدب ١٣٥/٣.
 (٤) كتاب سيبويه ٤١٧/٤ والتكملة ص ٥ وشرح الملوكي ص ٤٥٤ والمتع ٦٥٦-٦٥٧/٢
 وشرح الشافية للرضي ٢٣٩-٢٣٨/٢.
 (٥) [من المنسرح] هذا آخر أبيات للأضبط بن قريع السَّعْدِي. شرح شواهد الشافية ص ١٦٠.
 موضع الشاهد: على أنَّ أصله (لا تهَيِّنِ الْفَقِيرَ) فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء
 الساكنين وبقت الفتحة دليلاً عليه.
 (٦) المقرَّب ٣٦٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٣٤/٢
 وارتشاف الضرب ٧١٨/٢.

فإنَّه يُحذف تخفيفاً لكثرة استعمال ابن بين علمين. (وقراءة^(١) حَفْص) قوله تعالى: ﴿وَيَخْشُ اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾^(٢) - بإسكان القاف^(٣) وكسر الهاء - بعد حذف الياء للجازم. زعم جماعة^(٤) أنَّها ممَّا حرَّك فيه الثاني لالتقاء الساكنين ظناً منهم أنَّ الهاء للسكت وأنَّ تَقَّه ومن يَتَّقِهِ كَكَتِف، فأسكنت القاف، فالتقى ساكنان، فحرَّكت الهاء لأجله كما في انطلق مع أنَّها (ليست منه على الأصح)؛ لأنَّ هاء السكت لا تثبت وصلًا ولا تحرُّكاً أصلاً، ولو حرَّكت هنا لحرَّكت بالفتح كما في انطلق، فوجه قراءته أنَّ الهاء ضمير عائد إلى الله تعالى، وسُكَّنت القاف للتخفيف كما في كَتِف فلا التقاء الساكنين ولا تحريك لأجله (والأصل) فيما يحرَّك لالتقائهما (الكسر)؛ لأنَّ الجزم في الأفعال عوضٌ عن الجر في الأسماء، وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض واحتيج هنا إلى تعويض عن السكون كان الكسر به أولى (فإنَّ^(٥) خُولِف) هذا الأصل (فلعارض) اقتضى وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه، كما بيَّنه بأمثله فقال: (كوجوب الضمِّ في ميم الجمع) نحو ﴿عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ رعاية لحركتها الأصلية؛ لأنَّها في الأصل مضمومة إتباعاً لما قبلها بدليل قراءة المكين^(٦) نعم إن كان قبلها هاء قبلها كسرة أو ياء نحو ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾^(٧) أو (عليهم اليوم) جاز كسرها إتباعاً لكسرة الهاء (و) كوجوب الضمِّ في ذال (مُذَّ^(٨)) في نحو «مُذَّ اليوم»، تنبيهاً على حركته الأصلية؛ لأنَّه مخفَّف من منذ (وكاختيار الفتح في) نحو ميم

(١) حفص بن عبدالله بن راشد الإمام الحافظ الصادق القاضي الكبير أبو عمرو وأبو سهل السُّلَمي الفقيه قاضي نيسابور. ولد بعد ثلاثين ومائة. ولي القضاء عشرين سنة. مات لخمس بقين من شعبان سنة تسع وميتين. سير أعلام النبلاء ٤٨٦/٩.

(٢) النور ٥٢/٢٤.

(٣) جاء الثاني في (١).

(٤) منهم الجاربردي في مجموعة الشافية ١٥٩/١.

(٥) جاء فإنَّه في (١).

(٦) السبعة في القراءات ص ١٠٩ وشرح الشافية للرضي ٢٤١/٢.

(٧) البقرة ١٦٦/٢.

(٨) شرح الشافية للرضي ٢٤١/٢.

﴿آلَةُ ١﴾ تخفيفاً، ولما مرَّ أوائل الباب. وأجاز الأخفش ^(١) كسرها على قياس التقاء الساكنين (وكجواز الضم) في أول الساكنين (إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته) أي: كلمة الثاني (نحو وقالت أخرج ^(٢)) إذ بعد الثاني وهو الخاء ضمة أصلية في كلمته، فيجوز ^(٣) ضم الأول للاتباع وكسره على الأصل (و) نحو (قالت اغزّي) إذ بعد الثاني وهو الغين ضمة أصلية في كلمته؛ لأنّ الزاي في الأصل مضمومة؛ لأنه من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، ولا اعتداد بكسرتها العارضة، وإنما التزمت هذه الشرائط لِيَتَّقَوْى بها أمر الاتباع (بخلاف إن امرؤ ^(٤)) لا يجوز فيه ضم الأول فإنّ ضمة الزاء ليست بأصلية ^(٥) بل تابعة لحركة الهمزة بدليل: «هذا امرؤ» «ورأيت امرأ» ومررت بامرئٍ فحركة عينه تابعة لحركة لامه (و) بخلاف (قالت ارمؤا)؛ إذ ضمّه الميم عارضة؛ لأنها منقولة من الياء المحذوفة إذ الأصل ارمؤوا (و) بخلاف ﴿إِنْ أَلْحَمَّ﴾ ^(٦)؛ إذ ضمة الحاء، وإن كانت أصلية، لكنها ليست في كلمة الثاني إذ لام ^(٧) التعريف كلمة برأسها، وإذا لم تكن في كلمته، لم تكن لازمة للساكنين، فلا يُعتدّ بها، فلا يُجعل الساكنُ الأوّلُ تابعاً للحاء في حركتها (واختياره) أي: وكاختيار الضمّ (في نحو اخشؤا ^(٨) القوم) ﴿دَعُوا

(١) قال في معاني القرآن ٢٢/١: «ولو كانت كُسِرَتْ لجاز، ولا أعلمها إلا لغة». والمساعد ٣٣٩/٣.

(٢) قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ كُلٌّ وَجَدَوْهُ يَنْتَهِنِينَ يَكِينًا وَقَالَتِ امْرَأَتُ عِزَّى﴾ يوسف ٣١/١٢. ومنعه سيبويه في الكتاب ٢٥٤/٤ والسيرا في النحوي ص ٣٧٧ وشرح الشافية للرضي ٢٣٦/٢-٢٣٧.

(٣) الكشف ٢٧٤/١-٢٧٥ والتيسير ص ٧٨ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٧/٤.

(٤) قال تعالى: ﴿إِنْ أَمَرْنَا هَٰلَكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ النساء ١٧٦/٤.

(٥) المنصف ٦٢/١ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢١١.

(٦) قال تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَمَّ إِلَّا يُؤَيِّدُ الْقَهْقُوهَ وَالْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَضِيلِينَ﴾ الأنعام ٥٧/٦.

(٧) شرح الشافية للرضي ٤٤٢/٢.

(٨) قال سيبويه: «هذا باب ما يُضمُّ من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل، وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ورمؤا ابتك واخشؤا الله. فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو وأ ولؤ وأؤ. وقد قال قوم: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن». الكتاب ١٥٥/٤-١٥٦.

الأصول في النحو ٣٧٠/٢ والتكملة ص ١٢-١٣.

الله^(١) وهؤلاء مُضْطَفُّو الله، ممَّا السَّاكن الأول فيه^(٢) وأو جمع مفتوح ما قبلها؛ لأنَّ الضمَّة من جنس الواو، فهي أشدُّ مناسبة لها من غيرها^(٣) (عكس) نحو (لَوِ اسْتَطَعْنَا^(٤)) ممَّا ليست واوه واو جمع، فإنَّ المختار فيه الكسر إيذاناً بأنَّ واوه ليست ضميراً، ومقابل المختار في الشقين شَبَهُ كَلَّا منهما بالآخر فكسرت الواو في الأول^(٥) وضُمَّت في الثاني. وزاد ابن مالك^(٦) فتحها في الأول (وكجواز الضَّمَّ والفتح) مع الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكن (في نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ^(٧)) بالإدغام في لغة بني تميم من كلِّ مُضَاعَفٍ مضموم عينٌ مضارِعِهِ، فالضَّمُّ للاتباع، والفتح للتخفيف، وجواز الثلاثة على السواء (بخلاف نحو رُدَّ القومُ^(٨)) ممَّا لقي فيه المضاعف ساكناً غيرَ ضمير بعده، فإنَّ المختار فيه الكسر (على) قول (الأكثر)؛ لأنَّه الأصل؛ لأنك لو تركت الإدغام لقلت ازْدُدِ القومَ بالكسر، لا غير والأقلُّ يجوز الضَّمَّ والفتح أيضاً وقد روي بالثلاثة قولٌ جرير:

■ ذَمَّ المنازلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى والعيشَ بعدَ أولِئِكَ الْيَّامِ^(٩)

(١) يونس ٢٢/١٠: ﴿دَعُوا اللَّهَ عَظِيمًا لَهُ الَّذِينَ لَيْنَ أَمِيتَنَا مِنْ هَلْوَءٍ لَنَكُونُ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾.

(٢) سقط فيه من (إ).

(٣) قال الجاربردي: «مع أنَّ قبلها ياءٌ أو واوٌ مضمومةٌ محذوفةٌ، فتحركها بحركة الحرف المحذوف أولًى» مجموعة الشافية ١٦١/١.

(٤) التوبة ٤٢/٩ في البحر المحيط ٤٢٤/٥: «قرأ الأعمش وزيد بن علي: لَوِ اسْتَطَعْنَا بضمِّ الواو، فرَّ من ثقل الكسرة على الواو، وشبَّهاها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين. وقرأ الحسن: بفتحها». والكتاب ١٥٥/٤ والمنصف في التصريف ٢١٣/١ وسرَّ صناعة الإعراب ٧٧٨/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢.

(٥) جاء الأصل في (إ).

(٦) قال ابن مالك: «وتضمُّ الواو المفتوح ما قبلها إن كانت للجمع، وإلا كُسرت، وقد تردُّ بالعكس، وربما فتحت». التسهيل ص ٢٦٠.

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٥٤٠/٣ والكمال ٤٣٨/١ والأصول في النحو ٣٦٢-٣٦٣ والتكملة ص ٨ وشرح الشافية للرضي ٢٤٤/٢ وارتشاف الضرب ٧٢٦/٢.

(٩) [من الكامل] النقائص ٣٦٦/١ ومعاني القرآن للأخفش ٩٧/١ والكمال ٤٣٩/١ والمخصص ١٠١/١٤ والمفصل ص ٣٥٤ وخزانة الأدب ٤٣٠/٥. موضع الشاهد: على أنَّه روي ذَمَّ =

فإن كان الساكن ضميراً وجب مع الألف الفتح، ومع الواو الضم، ومع الياء الكسر نحو رُدَّا رُدُّوا^(١) رُدِّي للمناسبة. أما إذا كان المضاعف مفتوحة عين مضارعه كعَضَّ، أو مكسورة كَفَرَّ فلا يجوز ضمُّه لتعذر الاتباع^(٢) (وكجوب الفتح في) نحو (رُدَّهَا^(٣)) من مضاعف اتصل به ضمير غائب؛ لأنَّ الهاء لخفائِها كالعدم فكان الألف بعد الدال وما قبل الألف يجب فتحه (و) كجوب (الضمُّ في نحو رُدَّه^(٤)) من مضاعف اتصل به ضمير^(٥) غائب؛ لأنَّ الواو الملفوظ بها بعد الهاء كأنها بعد الدال لما مرَّ لكن ما قبل الواو لا يجب ضمه فلذا قال (على الأفصح، والكسر) فيه (لُغِيَّة^(٦)) سمعها الأخفش من بني عقيل وليست مستكرهة؛ لأنَّ الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء (وغلط ثعلب^(٧) في جواز الفتح)^(٨) أي: في إجازته الفتح قياساً على رُدَّ؛ لأنَّ الواو موجودة لفظاً، والهاء حاجز غير حصين، فلا يصحُّ القياس. هذا، وقد نقل المرادي^(٩) عن الكوفيين جواز الضمِّ والكسر في رُدَّها، فعليه يمكنُ

= بفتح الميم وكسرها. شرح البيت: إنه تأسف على منزله باللوى وأيام مضت له فيه، وأنه لم يتهنَّ بعيش بعد تلك الأيام، ولا راق له منزل. شرح شواهد الشافية ص ١٦٧.

(١) قال أبو حيان: «وأما غير الحجازيين من العرب، فتدغم وتفتح إن اتصل به ألف، نحو رُدَّ، وتضمُّ عند الواو نحو رُدُّوا. وتكسر عند الياء ونحو رُدِّي». ارتشاف الضرب ٧٢٧/٢.

(٢) قال أبو حيان: «فإن لم يتصل به شيء، منهم من يتبع حركته حركة ما قبله مطلقاً نحو رُدَّ وفَرَّ وعَضَّ». ارتشاف الضرب ٥٢٧/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٥٣٢/٣ والأصول في النحو ٣٦٢/٢ والتكملة ص ٦٥ والممنوع في التصريف ٦٥٨/٢.

(٤) شرح الشافية للزمي ٢٤٥/٢ وارتشاف الضرب ٧٢٧/٢.

(٥) أي هاء المذكر.

(٦) شرح الشافية للزمي ٢٤٦/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦.

(٧) أحمد يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب. ولد سنة مائتين. صنَّف: اختلاف النحويين، الوقف والابتداء، الهجاء، الأمالي، الفصيح وغير ذلك. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. وفيات الأعيان ١٠٢/١ وسير أعلام النبلاء ٥/١٤ وبغية الوعاة ٣٩٨٣٩٦/١.

(٨) شرح الشافية للزمي ٢٤٦/٢ وتذكرة النحاة ص ١١٥.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦.

جعل قوله «على الأفصح» راجعاً إلى الأمرين قبله وإن قصر عن الغرض، قوله: والكسرُ لُغِيَّةٌ (و) كوجوب (الفتح في نونٍ من مع اللام^(١)) المعرفة أو الموصولة أو الزائدة (نحو من الرُّجُلِ) أو الذي أو اليزيد تخفيفاً لكثرة استعمال من مع الـ (والكسر) فيه على الأصل (ضعيف^(٢)) للثقل، وكاللام والميم المعرفة (عكس من ابنك) فإنَّ الكسر فيه^(٣) واجب على الأصل، وإن توالى فيه كسرتان لقلّة استعماله، والفتح فيه ضعيف لذلك (وعن) عند ملاقاته ساكناً يكسر (على الأصل) لذلك (وعن الرُّجُلِ بالضّم) اتباعاً لضمة الجيم وإن جاز، لكنّه (ضعيف) للثقل مع خروجه عن الأصل، ولا يجوز الفتح اتباعاً؛ لأنَّ الاتباع ليس بأصل، وإنما يؤخذ منه ما ورد (وجاء في) التقاء الساكنين (المُفْتَقَر) الذي^(٤) مرّ بيانه هذا (النَّقَر^(٥)) وهو التقاط الطير الحبّ (ومن النَّقْرِ واضربْهُ) بتحريك الساكن الأول بحركة الثاني الموقوف عليه، وإن كانت ضمة أو كسرة كما أفاده كلامه إمعاناً في الهرب من التقاء الساكنين

(١) قال سيبويه: «ونظير ذلك قولهم: من اللّٰه، من الرّسول لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخفّ عليهم ففتحوا، وشبهوها بآين وكيف». الكتاب ١٥٤/٤ والسّيرافي النحوي ص ٣٧٦-٣٧٧ والتكملة ص ١٠-١١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٩/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٢-٢٤٧ وشفاء العليل ١٠١٣/٣ وارتشاف الضرب ٧٢٢/٢.

(٢) قال سيبويه: «وزعموا أنّ ناساً من العرب يقولون: من اللّٰه، فيكسرونه ويجرونه على القياس». الكتاب ١٥٤/٤ وشفاء العليل ١٠١٣/٣ وارتشاف الضرب ٧٢٣/٢.

(٣) قال سيبويه: «وقد اختلفت العرب في «مين» إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثر في كلامهم، ولم يكسروا في ألف اللام لأنها في ألف اللام أكثر؛ لأنَّ الألف واللام كثيرٌ في الكلام، تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار من اللّٰه بمنزلة الشاذّ». الكتاب ١٥٤/٣ والتكملة ص ١١ وشرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٢ وارتشاف الضرب ٧٢٣/٢.

(٤) جاء الذي هو مرّ بيانه في (١).

(٥) لسان العرب (نقر) ٢٥٨/١٤. وجاء في كتاب سيبويه ١٧٣/٣: «قال الرّاجز: والكامل ٦٩٢-٦٩٣ «يريد النَّقَرُ يا فتى، وهو النَّقَرُ بالخيل، فلما اسكن الرّاء ألقى حركتها على الساكن الذي قبلها».

* أنا ابنُ مَـوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقَرُ

وإن كان جائزاً في الوقف. ولا يجوز الفتح عند البصريين في «رأيتُ النَّقْر» إلا على شذوذ، وأجازه الكوفيون بلا شذوذ (و) جاء (دَائِبَةٌ وَشَائِبَةٌ^(١)) بقلب الألف همزة إمعاناً فيما ذكر (بخلاف نحو ﴿تَأْمُرُونَ﴾^(٢)) وتأمريني مما تكون المدة فيه غير ألف، فلا تقلب المدة فيه همزة لِثَقَلِ الضَّمِّ والكسرِ عليها ومثله خُونِصَّة.



(١) المنصف ٢٨١٢/١ وسر صناعة الإعراب ٧٣-٧٢/١ والمسائل البصريات ص ٣٠٨ والخصائص ١٤٨-١٤٧/٣ والممتع في التصريف ٣٢١/١.
(٢) الزمر ٦٤/٣٩.

باب الابتداء

هو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصنم لا الأخذ في النطق به بعد ذهاب ما قبله كما تخيَّله بعضهم إذ (لا يبتدأ إلا بمتحرك^(١))^(٢)؛ لأن الحرف المنطوق به إما مُعْتَمِدٌ على حركته كباء بَكر أو على حركة ما قبله ككافيه، أو على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دَائِبَة وصاد خَوِيصَة، فمتى فَقَدَت هذه الاعتمادات تَعَذَّرَ التكلُّمُ، ودليُّه التجربة، ومَنْ أنكَرَ ذلك فقد أنكَرَ العَيَان.

وقيل^(٣) يجوزُ الابتداء بالسّاكن، لكن يَغْسَرُ؛ لأنَّ النُّطْقَ بالحركة إنّما يحصلُ بعد النُّطْقِ بالحرف، وتوقَّفُ الشَّيْءُ على ما يحصلُ بعده مُحَالٌ. وأجيبَ بمنع أنّها بعده، بل هي معه^(٤) وإلاّ لأمكنَ الابتداء به بدونها، وأنّه

(١) المتحرك: هو الذي لا يمكن تحميلة أكثر من حركتين، وذلك نحو ميم (عَمَر) يمكن أن تحمّلها الكسرة والضمة، فتقول عَمَر وعُمر ولا يمكن أن تجتلب لها فتحة. المنصف ٢٧/١.

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص ٦١:

* لِلْوَضَلِ مَمَرٌ سَابِقٌ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا
والتكلمة ص ١٤ والخصائص ٣٢٨/٢ والمنصف ٥٣/١ وشرح المفصل ٦٧/٩.

(٣) قال الرضي: «الأكثرُونَ على أَنَّ الابتداء بالسّاكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسّر لا مُتَعَذَّرٌ، وقال: يجيء ذلك في الفارسية نحو: شَتْرَ وشكّام، والظاهر أنّه مستحيل ولا بدّ من الابتداء بمتحرك». شرح الشافية ٢٥١/٢ والمنصف شرح التصريف ٥٣/١ والخصائص ٩١/١.

(٤) اختلفت أقوال النحاة في بيان مرتبة الحركة. هل هي قبل الحرف أو معه أو بعده. سرّ صناعة الإعراب ٢٨-٣٣/١ والخصائص ٣٢١-٣٢٧.

مَحَال فلا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكٍ (كما لا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ^(١)) أو في حكمه؛ إذ الوقف ضد الابتداء فيجب أن تكون علامته ضد علامته، إلا أن الابتداء بالمتحرك ضروري على المشهور، والوقف على الساكن استحساني عند كَلَالِ اللِّسَانِ من ترادف الكلمات والحركات.

ولما كان وقوع همزة^(٢) القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة^(٣) الوصل بَيَّنَ مواضع الثانية ليُعْلَمَ أنَّ ما عداها الأولى^(٤) فقال (فإن كان الأول) من الكلمة (ساكناً) ألحق به^(٥) همزة وصل - كما سيأتي - (وذلك) سماعي وقياسي فالسماعي (في عشرة أسماء محفوظة^(٦)) أي: مسموعة (وهي ابن) أصله بَنُو كَجَمَلٍ لتكسيه على أبناء بوزن أفعال، حذفت^(٧) واوه للثقل بتعاقب حركات الإعراب عليها، وسُكِّنَتْ فاؤه لتكون الهمزة عوضاً عن المحذوف، ثم أتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن (وابنة) أصلها بَنُو كَشَجَرَةٍ؛ لأنها مؤنثة ابن، فالتاء للتأنيث؛ بخلاف تاء بنت فإنها بدل من اللام، لا للتأنيث لسكون ما قبلها؛ ولأنه لو سمي بِنْتِ رجلاً لَصُرِفَتْ، وإنما استفيد التأنيث من صيغتها، ومثلها أخت (وابنم) بمعنى ابن وليست الميم بدلاً من^(٨) اللام

(١) الساكن: (ما امكن تحميلة الحركات الثلاث نحو كاف بَكَر وميم عَفِرُوا، لا تراك تقول: بَكَرَ وَعَفِرُوا وَيَكَرُ وَعَفِرُوا وَيَكَرُ وَعَفِرُوا، فلما جاز أن تُكْمَلَهُ الحركات الثلاث علمت أنه قد كان قبلها ساكناً) المنصف في شرح التصريف ٢٧/١.

(٢) همزة القطع: هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها. أسرار العربية ص ٢٧٥.

(٣) همزة الوصل: هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل. أسرار العربية ص ٢٧٥.

(٤) جاء أولى في (١).

(٥) سقط: به من (١).

(٦) قال ابن مالك في الألفية ص ٤٦١:

* وفي اسم استِ ابنِ ابْنِمْ سُمِغْ واثنَينِ وامرئِ وتَأْنِيثِ تَبِغْ
* وأَيْمَنُ، هَمْزُ الِ كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(٧) المقترض ٢٣١/١ وشرح الملوكي ص ٤٠٠-٤٠١ وشرح الشافية للرضي ٢٥٦٢٥٥/٢.

(٨) قال الرضي: «بَنُمُ وامرؤُ وايمَنُ ليست بمحذوفة الأواخر، وميم ابْنُم بدل من اللام: أي الواو، لكن لما كانت النون والراء في ابْنُم وامرئِ تتبع حركتهما حركة الإعراب بعدهما، صارتا كحرف الإعراب، على أنه قيل: إنَّ الميم زائدة كميم زُرْقُم». شرح الشافية ٢٥٢/٢ والمنصف شرح التصريف ٥٨/١.

كما هي بدل من العين في فم؛ لأن ذلك يقتضي سقوط الهمزة؛ لأنها عوض، وإنما هي زائدة للمبالغة والتوكيد، وتتبع نونه ميمه في الإعراب كما في امرئ^(١) (واسم) أصله عند البصريين^(٢) سِمُو كَقِنُو^(٣)، حُذِفَتْ واوه للثقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونَقُلْ سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثُمَّ أَتَى بالهمزة وعند الكوفيين وَسَمُ أَي: علامة؛ لأن الاسم علامة على مستأه، والمختار الأول؛ لأنهم يقولون في تكسيره «أسماء»، وفي تصغيره «سَمِي»، وعند اتصال^(٤) الضمير المرفوع المتحرك «سَمِيتُ» ولو صح الثاني لقليل أوسام ووسيم ووسمت (واسمت^(٥)) أضله ستة كَحَمَل^(٦) لتكسيره على أَسْتَاه، وتصغيره على سُنَيْهَة (وافئان وافئتان^(٧)) أصلهما ثنيان^(٨) وثنيان كَحَمَلَانِ وشَجَرَتَانِ بدليل قولهم في النسبة إليها ثَنَوِي بفتحتين، فاسكنت^(٩) فاؤهما وزيدت الهمزة (وامرؤ وامرأة) أصلها مَرُو^(١٠) ومَرَاة وهما لغة أخرى، سَكَنَ أولهما، ثُمَّ زِيدَ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ لِأَنَّ لَامَهُمَا^(١١) همزة، ويلحقها التخفيف^(١٢) فيقال مَرُو ومَرَاة فجريا مجرى

(١) هذا امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ.

(٢) المسألة مبسطة في الأمالي الشجرية ٦٨٦٦/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١ وما بعدها وشرح الملوكي ص ٤٠٤-٤٠٥ وشرح المفصل ٢٣/١ وشرح الشافية للرضي ٢٥٩/٢.

(٣) القِنُو: العَذَق بما فيه من الرطب. لسان العرب (قنو) ٣٣١/١١.

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل. وقد أثبتنا نقلاً عن (١).

(٥) كتاب سيبويه ٤٦٤/٣ والمنصف شرح التصريف ٦١/١ وشرح الشافية للرضي ٢٥٩/٢.

(٦) جاء في الأصل: كَحَمَل. وأثبت حَمَل نقلاً عن (١).

(٧) كتاب سيبويه ٣٦٣/٣ وأدب الكاتب ص ٢٨١ وشرح الشافية للرضي ٢٥٩/٢.

(٨) جاء ثنتان في (١).

(٩) جاء فاسكت في (١).

(١٠) إصلاح المنطق ص ٩٣.

(١١) جاء لامها في (١).

(١٢) السيرافي النحوي ص ٣٧٠ والأمالي الشجرية ٥٥/٢: «امرؤ وامرأة الحقوهما همزة الوصل، وإنما تلحق همزة الوصل عوضاً من محذوف، وجاز ذلك فيهما من غير أن يلحقهما حذف لأن الهمزة يلحقها التخفيف بجعلها بين بين وبالإبدال منها ساكنة ومتحركة».

ابن وابنة (وَأَيُّمُنُ اللَّهُ) بناء على ما ذهب إليه البصريون من أنه مفرد بزنة أَفْعُلْ، إذ جاء عليه المفرد كَأَجْرٌ^(١) وَأَنْكٌ^(٢) وهو الْأَسْرُبُ^(٣) أي: الرصاص المَذَابُ، والمفرد هو الأصل؛ ولأن العرب قد تَصَرَّفَتْ فيه تَصَرُّفَاتٍ لم يَجِئْ مثلها في الجمع، فقالوا^(٤): أَيُّمُنُ وَإِيْمُ وَأُمُّ - بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة مع ضَمِّ الميم فيها - وَأَيُّمُنُ بفتحها وَمُ^(٥) - مثله وَمُنُ^(٦) - بضم الحرفين وفتحهما وكسرها - والأصل فيما فيه همزة من ذلك كَسَرُهَا^(٧) لأنها همزة وصل. إلا لما سقطت في الدَّرج وهو عند^(٨) سيبويه من اليُّمُنِ^(٩) بمعنى البركة. فإذا قال المَقْسِمُ «أَيُّمُنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ»، فكأنه قال بَرَكَةُ اللَّهِ قَسَمِي لِأَفْعَلَنْ. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين؛ لأنه لم يَجِئْ على زنته واحد، وأَجْرٌ وَأَنْكٌ أعجميان أيضاً ليس جعلهما أَفْعَلًا أولى من فاعِلٍ فهمزته همزة قطع^(١٠)، وإنما سقطت وصلاً لكثرة الاستعمال (و) القياسي (في كلِّ مصدرٍ بعد ألفٍ) أي: بعد همزة (فعلِهِ الماضي) أحرف (أربعة فصاعداً)^(١١) وهي

- (١) الْأَجْرُ وَالْأَجْرُ: طيخ الطين. لسان العرب (اجر) ٧٨/١ والمُعَرَّب ص ١١٨.
 - (٢) لسان العرب (انك) ٢٤١/١ والمُعَرَّب ص ١٤١.
 - (٣) لسان العرب (سرب) ٢٢٧/٦.
 - (٤) كتاب سيبويه ٣٢٥.٣٢٤/٣ - ١٤٩.١٤٨/٤ والسِّيرافي النحوي ص ٣٦٧ والمنصف شرح التصريف ٦١/١ وسر صناعة الإعراب ١١٧/١.
 - (٥) مَ اللَّهُ - مُ اللَّهُ - مَ اللَّهُ.
 - (٦) مُنُ الله، مَنَ الله - مِنِ الله.
 - (٧) كتاب سيبويه ١٥٠.١٤٩/٤.
 - (٨) لم أقف عليه في الكتاب. ولكن قال الزجاجي في الجمل ص ٧٣: «وَأَلْفُ الْفِ وَصَلٍ لدخولها على اسم غير متمكن» كذلك يقول سيبويه، واشتقاقه عنده من اليُّمُنِ والبركة..
 - (٩) لسان العرب (يمن) ٤٥٧/١٥.
 - (١٠) قال ابن مالك في الألفية ص ٦١:
- وَهَوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احتوى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَزْبَعَةٍ، نَحْوُ اثْنَيْ عَشَرَ
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مَثْنً، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي، كَاخْشَ وَامْضَ وَأَنْفُذَا
وكتاب سيبويه ٥٣/٣ والسِّيرافي النحوي ص ٣٦٦-٣٦٧ والمنصف شرح التصريف ٦١/١ والمخصص ١١٥/١٣.
- (١١) كتاب سيبويه ١٤٥.١٤٤/٤ والأصول في النحو ١٦٨/٢ والتكملة ص ١٦-١٧ ورسالة الملازمة ٩١-٩٠.

أَحَدَ عَشَرَ بِنَاءَ الْاِفْتَعَالِ وَالْاِنْفَعَالِ وَالْاِسْتِفْعَالِ وَالْاَفْعَالِ وَالْاَفْعِلَالِ وَالْاَفْعِلَالِ
وَالْاَفْعُولِ وَالْاَفْعِنَالِ وَالْاَفْعِنَاءِ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِي وَالْاَفْعِنَالِ وَالْاَفْعِلَالِ مِنْ
مَزِيدِ الرَّبَاعِي (كَالْاَفْتِدَارِ) وَالْاِنْطِلَاقِ (وَالْاِسْتِخْرَاجِ) وَالْاَخْمِرَارِ وَالْاَخْمِيرَارِ
وَالْاَغْشِيشَابِ وَالْاَخْرُوطِ يُقَالُ اخْرُوطُ^(١) بِهِم السَّيْرُ أَي: اِمْتَدَّ وَالْاَقْعِنَسَاسُ^(٢)
وَالْاَسْلِقَاءُ^(٣) وَالْاَخْرَنْجَامُ^(٤) وَالْاَقْشِغَرَارُ^(٥) (وَفِي أَفْعَالِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ
مَاضٍ أَوْ أَمْرِ) كَاقْتَدَرَ وَاقْتَدِرَ إِلَى آخِرِهِ. وَخَرَجَ «بَارْبَعَةَ فِصَاعِدًا» مَا كَانَ بَعْدَ
أَلْفٍ مَاضِيَةٍ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ نَحْوَ إِكْرَامٍ وَأَكْرِمَ فَإِنَّ هَمْزَهُمَا هَمْزَةٌ قُطِعَ^(٦)؛ لِأَنَّهَا
جَاءَتْ لِمَعْنَى بِخِلَافِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا جَاءَتْ وَضَلَّةً إِلَى الثُّطُقِ
بِالسَّكَنِ وَلَا يَرِدُ نَحْوَ أَهْرَاقٍ وَإِسْطَاقٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا أَرَاقٍ وَأَطَاعَ فَلَيْسَ بَعْدَ
الْأَلْفِ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَالْهَاءُ وَالسِّينُ زِيدَتَا عَوْضًا مِنْ حَرَكَةِ الْعَيْنِ (وَفِي
صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِي) إِذَا كَانَ بَعْدَ حَرْفِ الْمَضَارِعِ سَاكِنًا^(٧)، وَإِلَّا فَلَا يَحْتَاجُ
إِلَى الْهَمْزَةِ كَمَا فِي عِذِّ وَقُلِّ وَرِذِّ.

وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ خُذْ وَكُلْ وَمُرْ، إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا مَا ذُكِرَ مَعَ أَنَّهُ لَا
يَحْتَاجُ فِيهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَى الْهَمْزَةِ. (وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِثْلِهِ) عِنْدَ طَبِئٍ
وَحَمِيرٍ أَبْدَلُوهُمَا مِنْ لَامِهِ^(٨) وَعَلَى لَفْتِهِمْ خَبِرُ^(٩) (لَيْسَ مِنْ إِمْبَرٍ أَمْضِيَامٍ فِي

(١) لسان العرب (خرط) ٦٥/٥.

(٢) اقعنسس البعير وغيره: امتنع فلم يتبع، وكلُّ ممتنع مقعنسس. لسان العرب (قعس) ٢٤٣/١١.

(٣) اسلقى: نام على ظهره. لسان العرب (سلق) ٣٣٦/٦.

(٤) حرجم الإبل: ردَّ بعضها على بعض. لسان العرب (حرجم) ١١٠/٣.

(٥) القشغريرة: الرُّغْدَةُ وَأَقْشِغَرَارُ الْجِلْدِ. لسان العرب (قشعر) ١٧٤/١١.

(٦) شرح الشافية للرُّضِي ٢٥٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧١/٤ وأسرار العربية ص ٢٧٧.

(٧) يقول ابن مالك: «كُلُّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٌّ ثَانِيٌّ مَضَارِعُهُ سَاكِنٌ فَلَا مَرْنَةَ مِنْهُ مَفْتَحٌ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، لِأَنَّهُ يَحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ، وَيَبْقَى السَّكَنُ مَعْرُضًا لِلِابْتِدَاءِ بِهِ، فَزِيدَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ تَوْضُلًا لِلِابْتِدَاءِ بِمَا كَانَ الْاِبْتِدَاءُ بِهِ مُتَعَدِّرًا نَحْوُ: إِذْهَبَ وَإِرْكَبَ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيًا الْمَضَارِعَ مُحَرَّكًَا اسْتَغْنَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ نَحْوَ هَبْ وَبِعْ وَقُمْ». شرح الكافية الشافية ٢٠٧٢/٤ وكتاب سيبويه ١٤٤/٤ والتكملة ص ١٦.

(٨) المفصل ص ٣٦٦.

(٩) سرُّ صناعة الإعراب ٤٢٣/١ والمفصل ص ٣٦٦ وشرح العمدة ص ٩٧.

إِسْفَر) فالهمزة فيهما زائدة وإلا لم تحذف وصلًا كما لم تحذف همزة أم،
ولأنّ التَّنوين يدلُّ على التَّنكير وهو حرفٌ واحدٌ فيكونُ دَلِيلُ التَّعْرِيفِ أيضاً
حرفاً واحداً حَمَلاً لِلتَّقْيِضِ عَلَى التَّقْيِضِ، هذا مذهب سيبويه وذَهَبَ^(١)
الخليلُ إلى أنّها أصلية، وأنّ حرف التعريف ثنائي؛ لأنّه من خصائص
الأسماء، ويفيدُ معنى فيها، وهو بمنزلة قَدْ في الأفعال فيكونُ ثنائياً مثله؛
ولأنّ حروف المعاني الواقعة أولاً ليس فيها ما وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ
سَاكِنٍ، فَيُحْمَلُ هذا على ما ثَبَتَ دونَ ما لَمْ يَثْبُتْ، وإنّما حُذِفَتْ همزته
وصلًا، تخفيفاً لكثرة الاستعمال واختارَ هذا ابن^(٢) مالك، وعن سيبويه^(٣)
قول آخر أنّه ثنائي، لكنّ الهمزة زائدة معتدّ بها في الوضع (أَلْحَقَّ) جواب
الشرط^(٤) أي، فإن كان الأول ساكناً أَلْحَقَّ هو فيما ذكر (في الابتداء) أي:
لا في الوصل. فقوله (خاصّة) تأكيد (همزة وصل) لأنّ الهمزة أقوى
الحروف والابتداء بالأقوى أولى، وتسمّى الهمزة ألفاً لما عَلِمَ من كلامه
قبل، وصرّح به الجوهري^(٥) وغيره؛ لأنها إذا كانت أولاً تُكْتَبُ ألفاً،
ولأنّهما مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجَا؛ لأنّ الألف كثيراً ما تُقَلَّبُ همزة. وسُمِّيَتِ الهمزة
فيما ذكر همزة وصل؛ لأنّها تُوصِلُ ما بعدها بما قبلها، ولأنّه يُتَوَصَّلُ بها
إلى التَّطَوُّعِ بالسَّاكِنِ. ولهذا سماها الخليل^(٦) سُلَمَ اللِّسَانِ، وسُمِّيَتِ فيما عداها
همزة قطع؛ لأنّها تقطعُ ما بعدها عما قبلها لثبوتها وصلًا نحو نَصَرَ أَحْمَدُ
(مكسورة^(٧))؛ لأنّه إنّما جيء بها لِدَفْعِ الابتداء بالسَّاكِنِ، فَنَاسَبَ الكسَرُ لما
بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ السُّكُونُ مِنَ الْعَارِضِ (إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا)

(١) كتاب سيبويه ٣٢٤-٣٢٥ و ١٤٧/٤ - ١٤٨ والسيرافي النحوي ص ٣٦٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤: «الهمزة المتقدمة على لام التعريف هي همزة الوصل».

(٣) كتاب سيبويه ١٤٨/٤.

(٤) كلمة (أَلْحَقَّ) جواب شرط، أي إنّ كان الأول ساكناً أَلْحَقَّ في الابتداء خاصة همزة وصل.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية: باب الألف المهموزة ٣٤/١ وإيضاح الوقف والابتداء ١٦٦-١٥٥/١.

(٦) كتاب العين للخليل ٤٣/١.

(٧) كتاب سيبويه ١٤٩-١٥٠ والأصول في النحو ٣٦٨/٢ والمنصف شرح التصريف ٥٣/١

وسر صناعة الإعراب ١١٢/١.

أي: الهمزة (تُضَمُّ نحو أَقْتُلْ وَأَغْزُ وَأَغْزِي^(١)) إِذْ ضَمَّةٌ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ فِي الثَّلَاثَةِ أَصْلِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الثَّلَاثِ مَقْدَرَةً اعْتِدَادًا بِعُرُوضِ الْكَسْرِ فِيهِ مَعَ أَنَّ الْبَذَرَ^(٢) ابْنُ مَالِكٍ جَوَزَ^(٣) فِيهِ كَسَرَ الهمزة، وَنَحْوُ انْطِلَاقٍ بِهِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ ضَمَّةً مَا بَعْدَ السَّاكِنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ أَصْلِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ عَارِضَةً (بِخِلَافِ إِزْمُوا) إِذْ ضَمَّةٌ مِيمِهِ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ كَمَا مَرَّ (وَالَا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ وَفِي أَيْمُنٍ فَإِنَّهَا) أَي: الهمزة (تُفْتَحُ^(٤)) فِي الثَّلَاثَةِ وَجُوبًا فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَجَوَازًا فِي الثَّلَاثِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَشُبَّةً بِهَا مِيمُهُ. وَكَذَا أَيْمُنُ^(٥)، لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي^(٦)

(١) علل الأنباري في أسرار العربية ص ٢٧٧ ذلك بقوله: «وَأَمَّا ضَمَّتْ فِي نَحْوِ أَذْخُلْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ مُسْتَقْبَلٌ؛ وَلِهَذَا لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٌ)» وَكِتَابُ سَبِيحِهِ ١٤٦/٤ وَالْمَقْتَضِبُ ٢١٩/١ وَسَرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١١٦/١ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٣٧/٩ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٠٧٦/٤.

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الْإِمَامِ بَدْرُ الدِّينِ بْنِ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ الطَّائِي الدَّمَشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ التَّحَوِّيَّ ابْنَ التَّحَوِّيِّ. لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ: شَرْحُ الْفِيَةِ وَالِدُهُ. شَرْحُ كَافِيَتِهِ، شَرْحُ لَامِيَّتِهِ، تَكْمِلَةُ شَرْحِ التَّسْهِيلِ، رَوْضُ الْأَذْهَانِ. وَغَيْرَ ذَلِكَ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَسِتْمِائَةٍ. وَبَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ٢٢٥/١.

(٣) جَوَزَ ابْنُ مَالِكٍ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٠٧٦/٤ بقوله: «فَإِنْ زَالَتِ الضَّمَّةُ اللَّازِمَةُ مِنَ الْفَلْظِ لَا تَصَالُ مَحَلَّهَا بِيَاءَ الْمُؤَنَّثِ نَحْوِ (أَغْزِي) جَازَ فِي الْهِمَزَةِ الْوَجْهَانِ، أَجُودَهُمَا الضَّمُّ» لِأَنَّ الْأَصْلَ (أَغْزَوِي) ..

(٤) قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: «أَمَّا الْهِمَزَةُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ فَفَتَحَتْ لثَلَاثَةً أَوْجُوهُ - أَحَدُهَا: أَنَّ الْهِمَزَةَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ وَهِيَ حَرْفٌ؛ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا مُخَالَفَةً لِلْهِمَزَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ. وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ الْحَرْفَ أَثْقَلَ، فَاخْتَارُوا لَهُ الْفَتْحَ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ. وَالْوَجْهَ الثَّلَاثَ: أَنَّ الْهِمَزَةَ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، يَكْثُرُ وَرُودُهَا فِي الْكَلَامِ، فَاخْتَارُوا لَهَا أَخْفَ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحُ». أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٧٦.

(٥) وَعَلَّلَ الْأَنْبَارِيُّ: فَتَحَ هِمَزَةً أَيْمُنَ بِقَوْلِهِ: «بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ لَوْجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ هِمَزَةً قَطْعَ مَفْتُوحَةٍ؛ فَإِذَا وَصَلَتْ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ؛ بَقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا فُتِحَتْ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأِسْمَ نَابَ عَنْ حَرْفِ الْقَسَمِ وَهُوَ الْوَاوُ، فَلَمَّا نَابَ عَنِ الْحَرْفِ، شُبَّ بِالْحَرْفِ، وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، فَوَجِبَ أَنْ تُفْتَحَ هِمَزَتُهُ، كَمَا فَتَحَتْ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ». فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٦) سَقَطَ فِي مَنْ (١).

القَسَمَ فصارَ الحرفَ من قِبَلِ عَدَمِ التَّصْرِيفِ، فَفُتِحَتْ هَمْزُهُ تَشْبِيهًا بِالذَّاخِلَةِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَفُتِحَ فِي الْآ عَلَى مَذَهَبِ الْخَلِيلِ^(١) ظَاهِرًا؛ إِذْ هَمْزُهُ عِنْدَهُ هَمْزَةٌ قُطِعَ لَا وَضَلْ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ وَضَلًا لِمَا مَرَّ، وَكَلَامُ التَّعْرِيفِ هُنَا، وَفِيمَا مَرَّ، اللَّامُ الْمُوْضُوْلَةُ وَالزَّائِدَةُ (وَإِبْثَاتُهَا وَضَلًا لَخْنٍ^(٢)) أَي: خَطَأً؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا^(٣) لِلتَّوَصُّلِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ فَإِذَا وَضِلَ السَّاكِنُ بِمَا قَبْلَهُ فَقَدْ اسْتُغْنِيَ عَنْهَا (وَشُدَّ) إِبْثَاتُهَا (فِي الضَّرُورَةِ) كَقَوْلِهِ^(٤):

* إِذَا جَاوَزَ الْإِنْسَانُ سِرًّا فَلِئْهُ بَيْتٌ^(٥) وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِينٌ^(٦)
(وَالْتَزَمُوا جَعَلَهَا الْفَاءُ لَا بَيْنَ بَيْنٍ) أَي بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ (عَلَى الْإِفْصَاحِ فِي نَحْوِ الْحَسَنِ عِنْدَكَ وَأَيَّمُنْ^(٨) اللَّهُ يَمِينُكَ) مِمَّا هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ (لِلنَّبَسِ) بِالْخَبَرِ كَمَا مَرَّ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ أَيْضًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلُوهَا بَيْنَ بَيْنٍ لِأَنَّ بَيْنَ بَيْنٍ قَرِيبَةٌ مِنْهَا، فَلَوْ جَعَلُوهَا كَذَلِكَ لَكَانُوا كَأَنَّهُمْ أَثْبَتُوهَا وَضَلًا، وَهُوَ خِلَافُ وَضْعِهَا. نَعَمْ جُعِلَتْ كَذَلِكَ فِي الْفَصِيحِ لَا الْإِفْصَاحِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْإِفْصَاحِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ فِي نَحْوِ ﴿الَّذِينَ﴾^(٩) كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً فَتَسْقُطُ^(١٠) نَحْوُ

(١) كتاب سيبويه ١٥٠/٤ والتكملة ص ١٦١٤.

(٢) اللّخْنُ: ترك الصواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك. لسان العرب (لحن) ٢٥٥/١٢.

(٣) السيرافي النحوي ص ٣٦٦ والمقتضب ٢٢٣/١ والأصول في النحو ٣٦٩/٢ والتكملة ص ١٨.

(٤) قيس بن الخطيم.

(٥) بَيَّنْتُ الْخَبَرَ فَابْتُ أَي انتشر. لسان العرب (بثث) ٣١٣/١.

(٦) قَمِينٌ: حَرِيٌّ. لسان العرب (قمن) ٣١٠/١١.

(٧) [من الطويل] ورد البيت في بروايات مختلفة ففي سر صناعة الإعراب ٣٤٢/١: «بَيَّنْشِرْ وَتَكْثِيرُ» والمفصل ص ٣٥٦ وشرح الشافية للزمضي ٢٦٥/٢ وفي شرح شواهد الشافية ص ١٨٣: «بَيَّنْتُ وَتَكْثِيرُ» وفي شرح التسهيل ٤٦٦/٣: «بَيَّنْتُ وَإِنْشَاءً». موضع الشاهد: على أَنَّ قُطِعَ هَمْزَةُ الْإِنْتِثَانِ شَاذٌ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ.

(٨) جاء: «في نحو ألحسن عندك؟ وأأيمن الله يمينك؟» في (الأصل).

(٩) الأنعام ١٤٣/٦ قال المبرد: «فإن ألحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف لأنها مفتوحة، ولو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل، ولكنها تجعل مدة، فنقول: أكرجل قال ذاك؟ والعلة الفرق بين الخبر والاستخبار». المقتضب ٢٢٣/١.

(١٠) المقتضب ٢٢٢-٢٢٣ وشرح المفصل ١٣٨/٩.

أَبْنُ زَيْدٍ عِنْدَكَ؟ وَأَسْتَخْرِجُ الْمَالَ؟ إِذَا لَا لِبَسَ لِأَنَّهُ عَلِمَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَنَّهَا هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٌ لَا هَمْزَةٌ وَضَلَّ (وَأَمَّا سَكُونُ هَاءٍ وَهُوَ^(١)) وَوَهْيٌ وَفَهُوَ وَفَهْيٌ^(٢) وَلَهُوَ^(٣) وَلَهْيٌ^(٤) فَعَارِضٌ) لِدُخُولِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا (فَصِيحٌ) لَوُرُودِهِ فِي الْكَلَامِ^(٥) الْفَصِيحِ.

وحاصله أن أول هذه الألفاظ ساكنٌ مع أنها لم تكن شيئاً مما مرَّ، ومع سكون أولها لم تدخل عليه همزة الوصل لعروض سكونه، فشبهوها مع ما اتصل بها بعضد وكتف فجوزوا سكون أولها فصيحاً عند اتصال الواو أو الألف أو اللام بها، لأنها صارت كالجزء^(٦) منها مع كثرة الاستعمال (وكذلك لام الأمر^(٧)) إذا اتصل بها واو العطف أو فاءه نحو ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾^(٨)، ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾^(٩) وأسكنوها ولم يدخلوا عليها همزة الوصل لعروض سكونها (وشبهة به) أي: بما ذكر من الألفاظ (أهو وأهي^(١٠)) وإن لم يكثر لكثرة استعماله؛ لأنهما^(١١) بزيتيه (وثم هو^(١٢)) كما هو في

(١) قال تعالى: ﴿وَعَصَى أَنْ تَكُونُوا شَيْخًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ البقرة ٢/٢١٦.

(٢) قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ يَوْمَ يَدْعُ ذَلِكَ فِتْنَى الْجَحَاةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾ البقرة ٢/٧٤.

(٣) قال تعالى: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُوَ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾ الحج ٢٢/٥٨.

(٤) قال تعالى: ﴿وَلَاكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ لَئِي الْحَيَاةِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ العنكبوت ٢٩/٦٤.

(٥) جاء كلام الفصيح في (١).

(٦) كتاب سيبويه ١٥١/٤ والسيراني النحوي ص ٣٧٢ ومعاني القرآن للقرآء ٢/٢٢٤.

(٧) جاء في السبعة ص ١٧٧: «وقد اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء في

جميع القرآن، واختلفوا إذا كان قبلها (ثم)».

(٨) قال تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَشَهُؤُهمَ وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمَ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾

الحج ٢٢/٢٩.

(٩) قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَاتِي أَزْكِي طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ الكهف ١٨/١٩.

(١٠) كقول الشاعر:

■ وقمت للزور مُرتاعاً وأزقني فقلت: أهني سرت أم عاذني حلم

الخصائص ١/٣٥٥ والمفصل ص ٣٥٦.

(١١) قال الرضي: «وشبهة به أهو لكون الهمزة على حرف، وإن لم يكثر استعمالها مع هو وهي

كاستعمال الواو والفاء معهما، فلذا كان التخفيف في أهو وأهي أقل». شرح الشافية ٢/٢٧٠.

(١٢) (ثم هو يوم القيامة). قال أبو حيان في البحر ٢/٣٤٥: «وقرئ شاذاً بإسكان ها (هو) =

نسخة (وُثْمَ لِيَقْضُوا) سَكَّنُوا أَوَّلَهُمَا ولم يدخلوا عليه همزة الوصل؛ لأنَّ ثَمَّ للعطف الجمعي كالواو والفاء فيما مرَّ (وَنَحْوُ أَنْ يُعِلَّ^(١) هُوَ) بِإِسْكَانِ الْهَاءِ (قَلِيلٌ^(٢)) لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال.



= إن كان قد سبقها ما ينفصل إجراءً للمنفصل مجرى المتصل بالواو واللام نحو: (وَهُوَ) (فَهُوَ) (لَهُوَ)، وهذا أشدُّ من قراءة (ثَمَّ هو يوم القيامة)؛ لأنَّ (ثَمَّ) شاركت في كونها للعطف، لأنَّه لا يُوقَفُ عليها، فيتَّمُّ المعنى. والنشر ٢/٢٠٩.

(١) البقرة ٢/٢٨٢.

(٢) قال الرضوي: «هو قبيحٌ لأنَّ (يُعِلَّ) كلمةٌ مستقلةٌ، ولا يمكنُ تشبيهها بحرف العطف كما شُبِّهَ به (ثَمَّ)». شرح الشافية ٢/٢٧٠.

باب الوقف

لغة مَصْدَرٌ^(١) وَقَفْتُ الشَّيْءَ أَي: حَبَسْتُهُ، فَوَقَفَ وَقُوفًا، أَي: انْحَبَسَ. واصطلاحاً (قَطَعَ الْكَلِمَةَ عَمَّا بَعْدَهَا)^(٢) ولو مقدراً، وقيل: قَطَعُهَا عَنْ تحريك آخرها. وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَامِعٍ لَخُرُوجِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مَعَ التَّحْرِيكِ^(٣) إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْحَذُّ مَعَ أَنَّهُ وَقَفَ. ولهذا يقال فيه وقف، وأخطأ في ترك حكمه، ولا مانع لدخول ما قطع عنه الحركة وصلاً كقولك واحد اثنان ثلاثة وصلاً، إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْحَذُّ، وليس بوقف لعدم السكتة المؤذنة بالوقف (وفيه وجوه مختلفة في الحُسْنِ)^(٤) والمَخْلُ لتفاوت حُسْنِهِ ومَحَالِهِ، ووجوهه أَحَدُ عَشَرَ بالاستقراء، ويُقال اثنان عشر، ولا خلاف في المعنى؛ الإسكانُ^(٥) الْمُجَرَّدُ، الرُّومُ^(٦)، الإِشْمَامُ^(٧)، إِبْدَالُ الْأَلْفِ، إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ، التَّضْعِيفُ^(٨)، نقل الحركة (فا) ولها (الإِسْكَانُ)^(٩) الْمُجَرَّدُ عن الرُّومِ

(١) لسان العرب (وقف) ٣٧٣/١٥.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢٧١/٢.

(٣) مثل: زَيْد.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٣٨٤/١ وشرح الشافية للرضي ٢٧١/٢.

(٥) وعلامته الخاء. كتاب سيبويه ١٦٩/٤، وقال السِّيرافي: «لأنَّ الخاء أَوَّلُ قَوْلِكَ: خَفِيفٌ، فَدَلَّ بِهِ عَلَى السَّكُونِ؛ لِأَنَّهُ تَخْفِيفٌ». السيرافي النحوي ص ٤١٥ وفي توضيح المقاصد والمسالك ١٦٦/٥: علامته دائرة.

(٦) قال سيبويه: «وَلِرُّومِ الْحَرَكَةِ خَطٌّ بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ». هذا عَمَرُ. الكتاب ١٦٩/٤.

(٧) قال سيبويه: «وَلِلْإِشْمَامِ نَقْطَةٌ: هَذَا خَالِدٌ» الكتاب ١٦٩/٤.

(٨) قال سيبويه: «وَلِلتَّضْعِيفِ الشَّيْنُ هَذَا خَالِدٌ» الكتاب ١٦٩/٤.

(٩) السكون: هو حذف الحركة والتنوين. أسرار العربية ص ٢٨٢.

والإشمام وغيرهما مما يأتي كالثقل وهو الأصل؛ لأنَّ سَلَبَ الحركة أبلغ في
تحصيل غَرَضِ الوقف وهو الاستراحة^(١)، كائن (في المتحرك) معرباً أو
مبنياً (و) ثانيها. (الرَّوْمُ^(٢)) كائن (في المتحرك) أيضاً (وهو أن تأتي)
أنت (بالحركة خَفِيَّةً^(٣)) أي: بصوت ضعيف كأنك تروم^(٤) الحركة ولا
تُتِمَّهَا بل تختلِسُهَا اختلاساً تنبيهاً على حركة الوصل مع تحصيل بعض
الغرض من الوقف (وهو) أي: الرَّوْمُ (في المفتوح قليل^(٥)) لخفة الفتحة
وعُسْرِ الإتيان بها خَفِيَّةً، فلا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل؛ ولأنَّه
يشبه الثوباء^(٦) فيقتضي إلى تشويه صورة الفم، ومن ثَمَّةَ لم يقرأ به أحد من
القراء وإنما ذكره سيبويه^(٧) عن العرب (و) ثالثها (الإشمام^(٨)) كائن (في

(١) السيرافي النحوي ص ٤١٣-٤١٤ وشرح المفصل ٦٧/٩.

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٨:

* وَغَيْرَهَا التَّانِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَنُهُ، أَوْ قَفَ رَائِمِ التَّخْرُكِ
الرَّوْمُ: «هو أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدرُكُه البصيرُ والضَّيرُ». أسرار
العربية ص ٢٨٢ السيرافي في النحوي ص ٤١٤ والأصول في النحو ٣٧٢/٢ وشرح
المفصل ٦٧/٥. وتعريف الرَّوْمِ عند القراء: «هو التَّطَقُّ بيبعض الحركة. وقال بعضهم: هو
تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها». النشر ١٢١/٢.

(٣) جاء مخففة في (أ).

(٤) لسان العرب (روم) ٣٧٧/٥.

(٥) قال الرضي: «إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجلاً، فلا خلاف أنَّه لا يجوز فيه الرَّوْمُ
إلا على لغة ربيعة قليلة، أعني حذف التنوين نحو قوله: - وأخذ من كلِّ حيٍّ عَصْمَ -
وإذا لم يكن منوناً نحو رأيت الرجلَ وأحمدَ، فمذهبُ القراء من النحاة أنَّه لا يجوز رومُ
الفتحة فيه، لأنَّ الفتح لا جزء له لخفته، وجزؤه كله، وعند سيبويه وغيره من النحاة
يجوز فيه الرَّوْمُ كما في المرفوع والمجرور». شرح الشافية ٢٧٥/٢ وكتاب سيبويه
١٧١-١٧٢ والسيرافي النحوي ص ٤١٤ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤.

(٦) الثاؤب: أن يأكل الإنسان شيئاً أو يشرب شيئاً تغشاه له فترة كثقله النَّعَاسُ من غير عَشْيٍ
عليه. لسان العرب (ثاؤب) ٧٥/٢.

(٧) قال سيبويه: «حدَّثنا بذلك عن العرب الخليلُ وأبو الخطَّاب» الكتاب ١٦٩/٤.

(٨) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٨:

* أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا =

المضموم وهو أن تضمّ) أنت (الشفيتين بعد) الأوّلَى بُعِيدَ (الإسكان) وتَدَعُ بينهما بعض انفراج ليخرج منه النَّفْسُ فيراها المخابب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمّهما الحركة، فهو شيء مختصّ بإدراكه البَصَرُ دون السَّمْعِ؛ لأنّه ليس بصوت يسمع، وإنّما هو تحريك عضو، فلا يدركه الأعمى بخلاف الرّوم واشتقاقه من الشَّم^(١)، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت العضو للنطق بها تنبيهاً على حركة الوصل، واختصّ بالمضموم، لأنك لو ضمنت الشفتين في غيره أو همتّ خلافه، فرفض لثلاً يؤدي إلى نقيض ما وضع له، وقيل^(٢): يجوز في المكسور أيضاً، وممن جوزه فيه الجوهري (والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التانيث^(٣)) نحو رحمة، لأنهما لبيان حركة الحرف الموقوف^(٤) عليه حال الوصل، ولا حركة لهاء التانيث، وإنّما كانت الحركة للتاء المبدلة هي منها وهي معدومة. وخرج بهاء التانيث غيرها كتاء أُخْتُ وبُنْتُ، فيجري فيه الرّوم والإشمام اتفاقاً (و) لا في (ميم الجمع) نحو «لَكُمْ»، إذ لا حركة لها عند مَنْ وصل

= والإشمام: «هو أن تضمّ شفتيك من غير صوت؛ وهذا يدركه البصير دون الضّير». أسرار العربية ص ٢٨٢ وكتاب سيبويه ١٧١/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤١٤ والأصول في النحو ٣٧٢/٢.

(١) لسان العرب (شم) ٢٠٥/٧.

(٢) قال الرّضي: «وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الإشمام في المجرور والمكسور أيضاً، والظاهر أنّه وهم، لم يجوزه أحد من النّحاة إلا في المرفوع والمضموم» لأنّ آلة الضمّة الشّفة. وقصّدك بالإشمام تصوير مخرج الحركة لناظر بالصورة التي يتصوّر ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ليستدلّ بذلك على أنّ تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق وهما محجوبان بالشفيتين والسّن. فلا يمكن المخاطب إدراك تهية المخرجين للحركتين». شرح الشافية ٢٧٥/٢ وتاج اللّغة (روم) ١٩٣٨/٥.

(٣) جاء في الوافي في شرح الشاطبية ص ١٧٧-١٨٧.

■ وفي هاء تانيث وميم الجميع قل
■ وفي الهاء للإشمار قوّم أبوهما
■ أو أمّا هماً وأو وياء وبغضهم
وَعَارِضَ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا
وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكُسْرُ مَثَلًا
يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

(٤) شرح الشافية للرّضي ٢٧٦-٢٧٧ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٨/٤.

بإسكانها^(١)، ولا هي آخر الكلمة عند مَنْ وصلها بواو، لأنَّ الآخر عنده إنَّما هو الواو المحذوفة^(٢) مع أنَّه وافق حال الوقف مَنْ لم يصلها بها في السكون. وبهذا فارقت هاء الضمير المضموم ما قبله نحو «لَهُ»، وما قبل الآخر المعتل المحذوف نحو لم يغزُ (و) لا في (الحركة العارضة) نحو ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾^(٣)، إنَّ حركة لام «قُلْ» عارضةٌ لالتقاء الساكنين فهي كالعدم^(٤)، ومقابل الأكثر في الثلاثة يجيز الرّوم والإشمام نظراً إلى حركة التاء الأصلية في الأول، لأنَّه إنَّما يقف بها والحركة العارضة في الثالث وحركة الميم في الثاني عند مَنْ وصلها بواو.

كما نظروا إلى حركة هاء الضمير في نحو له، وحركة ما قبل الواو والياء بعد حذفهما في نحو يغزو ويرمي عند الوقف عليهما، وجوبهما عُلِمَ ممّا مرَّ، وبما تقرّر عُلِمَ أنَّ الأكثر والأقلَّ في الأوّل لم يتواردا على محلٍّ واحد؛ لأنَّ الأكثر إنَّما مَنَعَ الرّوم والإشمام فيه لكونه يقف بالهاء والأقلَّ إنَّما جَوَّزهما لكونه يقف بالتاء، واعلم أنَّ القراء^(٥) ذكروا مع الثلاثة المذكورة هاء الضمير المذكور مع خلاف قليل بالمنع، وقليل بالجواز، وقليل بالمنع إذا كان قبلها ضمةٌ أو كسرةٌ أو واوٌ أو ياءٌ، وبالجواز إذا خلت من

(١) قال الرّضي: «وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل، نحو عليكم وعليهم والرّوم والإشمام لا يكونان من الساكن». شرح الشافية ٢/٢٧٨.

(٢) قال الرّضي: «وأما مَنْ حرّكها في الوصل، ووصلها بواوٍ أو ياءٍ، فإنَّما لم يروم ولم يُشَمَّ أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضي بعد حذف يائه؛ لأنَّ تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾ ولم يأت عليكم وإلهم إذا وصلها بمتحركٍ بعدهما متحركي الميميّين محذوفين الصلّة، فكيف تُرام أو تُشَمَّ حركةٌ لم تكن آخراً قطّ». شرح الشافية ٢/٢٧٨.

(٣) الإسراء ١٧/١١٠.

(٤) قال الرّضي: «لأنَّ الرّوم والإشمام إنَّما يكونان للحركة المقدّرة في الوقف، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل». شرح الشافية ٢/٢٧٨-٢٧٩.

(٥) قال الرّضي: «لم أر أحداً من القراء ولا من التّحاة، ذكر أنَّه يجوز الرّوم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة، بل كلّهم منعهما فيه مطلقاً». شرح الشافية ٢/٢٧٦ والنشر ١٢٦/٢ والكشف ١٢٢/١.

ذلك، واختاره العلامة الجزري^(١) ولي به أسوة (و) رابعها (إبدال الألف) من التنوين، كائن (في المنصوب المنون^(٢)) ما لم تكن فيه تاء التأنيث الاسمية نحو رأيت زيداً؛ لأنَّ التنوين حرفٌ جيء به للدلالة على الأمكنية، وليس في إبداله ألفاً ثِقَل^(٣) الواو، ولا التباس الياء فيما يأتي. والمراد بالمنصوب^(٤) المنون كلُّ مُنَوَّنٍ مفتوحٍ آخره ولو مبنياً، فيشمل نحو أيها وونها من المبنيات، ويخرج نحو رأيت زيناتٍ ممَّا نصب بكسرة (و)

(١) محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري. ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. قرأ التيسير والشاطبية على العلامة ابن الصانع، وألف في القراءات: النشر في القراءات العشر، ومختصره التقريب وتحرير التيسير، كما ألف في التفسير والحديث والفقه العربية، ونظم طيبة النشر في القراءات العشر والجوهرة في النحو... توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة. غاية النهاية ص ٢٤٧-٢٥١.

(٢) الألفية ص ٥٨:

■ ثَنَوْنًا إِثْرَ فَتْحِ أَجْعَلَ أَلْفًا وَقَفًّا، وَتَلَوْ غَيْرِ فَتْحِ احْذَفَا - إحداهما: لغة ربيعة، وهي أن يُوقَفَ عليه بحذف التنوين وسكون الآخر، مطلقاً، كقولك: (هذا زَيْدٌ) و(مررت بَزَيْدٍ) و(رايت زَيْدًا).

- والثانية: لغة الأزد، وهي أن يُوقَفَ عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، ياء بعد الكسرة كقولك: (رايت زيدا) و(هذا زيدو) و(مررت بزيدي).

- والثالثة: لغة سائر العرب، وهي أن يُوقَفَ على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفاً وعلى غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا بدل. وكتاب سيبويه ١٦٧/٤ والأصول في النحو ٣٧٢/٢-٣٧٣ وسر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢ وأوضح المسالك ٢٨٦/٣ والممتع في التصريف ٤٠٦/١ وشرح الشافية للزبي ٢٧٩/٢ وارتشاف الضرب ٧٩٩/٢.

(٣) وعلل الأنباري في أسرار العربية ص ٢٨٢-٢٨٣: علّة إبدال التنوين ألفاً في حال التّصَبُّ من وجهين، أحدهما: لخفة الفتحة، بخلاف الرفع والجر؛ فإنَّ الضمة والكسرة ثقلتان.

والوجه الثاني: أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة الرفع؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمة، وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمة، ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن تلبس بياء المتكلم.

(٤) قال ابن مالك: «المراد بالمنصوب ما فتحته فتحة إعراب نحو (رايت زيدا) والمراد بالمفتوح ما فتحته لغیر إعراب ونحو (إنّها) و(واهاً)» شرح الكافية الشافية ١٩٨١/٤.

إبدالها من النون، كائن (في إذن^(١)) تشبيهاً لنونه بتنوين المنصوب؛ لأن صورته صورته لفظاً (و) في (نحو اضربن^(٢)) ممّا آخره نون توكيد خفيفة لذلك ولشأن يكون للفعل على الاسم مزية (بخلاف المرفوع والمجرور) المنونين (في الواو) للمرفوع (والياء) للمجرور (على الأفصح) فلا يبدل التنوين^(٣) في الأول واواً، ولا الثاني ياء، بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم، ومقابل الأفصح قولان أحدهما أنه يبدل في الأحوال الثلاثة^(٤)، فيقال جاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد؛ لأنه يجري مجرى حركة الإعراب لأنه تابع لها، فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه. والثاني، أنه يحذف في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعاً لحذف حركة الإعراب، وكما في غير المنون. (ويوقف على ألف) وفي نسخة الألف (في باب عصاً^(٥) ورحى) ومُسَمَّى ممّا هو مقصور مُتَوْنٌ في الرفع والنصب والجر. (باتفاق) لكنهم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه^(٦): إنَّ الألف في النصب ألف التنوين، أي: مبدلة منه كما في غير المقصور، وأما في الرفع والجر فهي أصلية لأنه لما زال في الوقف التنوين الموجب لحذف الألف عادت؛ لأنَّ المعتل إذا أَشْكَلَ أمرُهُ يُحْمَلُ على الصحيح وقد

- (١) قال أبو حيان: «وأما (إذن) فمذهب أبي علي والجمهور أنه يُبَدَّلُ من نونها ألف، وذهب بعضهم إلى أنه يُوقَف عليها بالنون». ارتشاف الضرب ٨٦١/٢ والممتع في التصريف ٤٠٩/١.
- (٢) قال ابن عصفور: «الوقف على التّون الخفيفة اللَّاحِقة للأفعال المضارعة للتأكيد نحو (هل تضربن) فإنَّك إذا وقفت عليه قلت: (هل تضربن) والسبب في ذلك قصدُ التّفَرُّق بين النون التي هي في نفس الكلمة، والنون التي تلحق الكلمة بعد كمالها نحو قوله: فإياك والمَينَاتِ، لا تَقْرَبُهَا ولا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ، واللّه فاعبدا يريد فاعبُدن» المتع في التصريف ٤٠٨/١ وشرح المفصل ٨٩/٩ - ٩٠ وشرح الشافية للرزني ٢٨٠/٢.

(٣) شرح الشافية للرزني ٢٨٠/٢.

(٤) كتاب سيبويه ١٦٧/٤ وشرح الشافية للرزني ٢٨٠/٢.

(٥) جاء عصى ورحى في (١).

(٦) قال سيبويه: «وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنَّها لا تحذف في الوقف». الكتاب ١٨٧/٤.

ثُبَّت قلب التنوين فيه ألفاً في النصب وحذفه في الرفع والجرّ، فكذا هنا وقال المبرّد^(١): «إنّها الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة، لأنّهم يُميلون نحو رَحَى في الثلاثة، ويكتبونه فيها بالياء ولو كانت ألف التنوين لم يفعلوا ذلك. وأجيب: بأنّ ذلك إنّما هو على مذهب مَنْ وافق المبرّد^(٢) فلا يتنهض دليلاً على غيرهم وقال المازني^(٣): «إنّها ألف^(٤) التنوين في الثلاثة، والألف الأصلية حذفت؛ لأنّ التنوين واقع بعد الفتحة في جميعها فوجب قلبه ألفاً في غير النصب كما في النصب وأجيب: بأنّهم يراعون المقدّر في الأكثر بدليل ضمّ همزة أعزي، لأنّ أصله أُغْزِي وكسّر همزة إرموا؛ لأنّ أصله إزْمِيُوا، فوجب حذف التنوين في غير النصب للضم أو الكسر المقدّر، وقبله في النصب ألفاً للفتحة المقدّرة لا الملفوظ بها (وقلبها) أي: الألف المبدلة من التنوين كرايت رجلاً (وقلب كلّ ألف) غيرها سواء كانت للتأنيث كجبلى أم لا كعصى ويضربها (همزة^(٥)) في الوقف كقولك رجلاً وحبلاً وعصاً ويضربها (ضعيف^(٦)) أي: قليل الاستعمال غير فصيح

(١) قال ابن جماعة: «وقال المبرّد هي الألف الأصلية، سبقه إلى ذلك أبو عمرو والكسائي». مجموعة الشافية ١٧٢/١.

(٢) قال ابن جماعة: «وبهذا المذهب قال ابن كيسان والسّيرافي وابن برهان، واختاره ابن مالك في الكافية وشرحها، ورجّحه أبو حيان وغيره، واستدلّ له أيضاً بأنّ هذه الألف قد وقعت رويّاً في شعر الشّماخ ومُتَمَّم وغيرهما في المرفوع والمخفوض والمنصوب، والألف المبدلة من التنوين في النصب لا يكون رويّاً، فلا يقع في القوافي مثل: رأيتُ يدا وفي بيت آخر العصا». مجموعة الشافية ١٧٢/١.

(٣) بكر بن محمد بن بقيه بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني، قيل: مولى بني سدوس وهو بصري، روى عن أبي عبيدة والأصمعيّ وعنه المبرّد واليزيدي وجماعة له من التصانيف: كتاب في القرآن، وعلل النحو والتصريف والعروض مات سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين. وفيات الأعيان ١٨٣/١ وإشارة التعيين ص ٦١ وبغية الوعاة ٤٦٣/١.

(٤) رأي المازني في التكملة ص ٢٦ وشفاء العليل ١١٢٩/٣ والتسهيل ص ٣٢٨ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ وارتشاف الضرب ٨٠١/٢.

(٥) كتاب سيبويه ١٧٦/٤ والأصول في النحو ٣٧٨/٢ وسرّ صناعة الإعراب ٧٤/١ والمفصل ص ٣٤٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٨٥/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٢/٢.

(٦) عزاها أبو حيان في الارتشاف ٨٠٢/٢ إلى طيء.

(وكذلك قلب ألف نحو حبلى) وقال المرادي^(١): أو نحو عصى (همزة أو واواً أو ياء) كقولك حُبلاً وحُبَلَوْ وحُبَلِي، وَعَصاً وَعَصَوْ وَعَصِي ضعيفٌ. ووجه قلبها ما ذكر أن الألف خفيفة فأبدلت بما هو أبين منها ممّا هو من جنسها، وإنما لم تكن الهمزة في رجلاً بدلاً من التنوين ليُغْد ما بينهما، ولهذا تقول حبلاً ويضربها مع أنّه لا تنوين فيهما. قيل^(٢): «وفي عبارته نظر، لأنّ قوله: وقلب كل ألف يُغني عمّا قبله وعن ذكر الهمزة بعد قوله حبلى» ورُدّ^(٣) بأنّه لو اغتني بذلك لَتَوَهَّم في الأوّل أنّ المراد الألف الثابتة حالة الوصل، وألف التنوين لم تكن كذلك؛ ولَتَوَهَّم في الثاني أنّ قلب الألف همزة ممتنع في نحو حبلى، فيكون مخرجاً من قوله كلّ ألف. (و) خامسها (إبْدَالُ تاءِ التَّائِيثِ الاسميّةِ^(٤) هاءً) كائن (في نَحْوِ رَحْمَةٍ) ممّا ليس بجمع مؤنّث سالم، ولا قبل تائه ساكنٌ سكوناً أصلياً كغُرّةٍ وقُضاةٍ (على الأكثر) فرقاً بينها وبين تاء التائيث الفعلية كضَرَبَتْ، والحرفية كَلَاتِ، والتاء الأصلية كوقت والتي قبلها ساكن كأخْت^(٥)، ولم يعكسوا، لأنهم لو قالوا ضَرَبَتْ ولَاةٌ ووَقَّةٌ وأخه، لَأَلْبَسَ مع أنّ بعضهم أبدل الحرفية في لَاتِ هاءً فقال: لاه، وهو ضعيف. وقال غير الأكثر: يوقف^(٦) فيما ذكر بالتاء فيقال رحمت، وقد قرئ^(٧) بهما

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٦٥/٥ وكتاب سيبويه ١٨١/٤ والتكملة ص ٢٦ والمنصف

١٦٠/١ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤:

* وواواً أو هَمْزاً أو الياء من ألف أبْدَلُ بعضُ الفُصَحَاءِ إِذْ يَقِفُ

(٢) قاله السيّد في شرحه. مجموعة الشافية ١٢٤/٢.

(٣) ردّه الجاربردي في شرحه. مجموعة الشافية ١٧٤/١.

(٤) قال ابن مالك الألفية ص ٥٨:

■ في الوقْفِ تا تائيثِ الاسمِ هاءُ جُعِلَ إن لم يكن بساكنٍ صَحٌّ وُصِّلَ

(٥) كتاب سيبويه ١٦٦/٤ وشرح العمدة ص ٩٧٧ وشرح الشافية للرّضي ٢٨٨-٢٨٩.

(٦) قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلَحْتُ، كما

قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل». الكتاب ١٦٧/٤ ومعاني القرآن

للأخفش ص ٤٨٦ والتكملة ص ٢٠ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٩/١.

(٧) معاني القرآن للفرّاء ٩٧/٣ ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٧٧-٤٧٨.

جميعاً (وتشبيهه تاء «هَيَّات»^(١) به) اي: بقاء التانيث الاسمية ليُوقَفَ عليه بالهاء (قليل)^(٢) وقُرئ به^(٣).

قال النحاة^(٤): إِنَّ جَعَلَ «هَيَّات» جمعاً، قَدَّرَ أَنَّ أصله هَيَّيَاتٍ حُذِفَتْ ياءه التي هي اللّام على غير قياس، أو قلبت ألفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ويوقف عليه بالتاء كما في مسلمات فوزنُهُ فَعَلَّاتٍ والأصل فَعَلَّلَاتٍ. وَإِنْ جُعِلَ مفرداً فأصله هَيَّيَّةٌ بوزن فَعَلَّلَةٍ من المضاعف كالقَلْقَلَةِ، ويوقف عليه بالهاء كما في مسلمة قال المصنّف في شرح المفصل: وهذا أمر تقديري، إذ هَيَّات اسم فعل، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع، وإنّما ذلك لشبه تائه بقاء التانيث، ونظر فيه غيره بأنّه وإن كان اسم فعل، لكن أصله مصدر، والمصدر يجوز جمعه باعتبار أنواعه ومزّاته (و) إبدال تاء التانيث الاسمية هاء (في) نحو (الضاربات) ممّا هو جمع مؤنث سالم (ضعيف) والأقوى^(٥) الوقف عليه بالتاء لدلالاتها على التانيث والجمعية جميعاً فكرهوا إبطال صورتها بخلاف التاء في المفرد، فإنّها تدلُّ على التانيث المَخْضَر (وِعِزَّات) - بكسر أوّله وسكون ثانيه أو كسره - (إن قُتِحَتْ^(٦) تاءه في) حال

(١) المؤمنون ٣٦/٢٣.

(٢) كتاب سيبويه ٢٩١/٣-٢٩٢ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨/١-٣٠٠ والتكملة ص ٢٠ والخصائص ٤١/٣.

(٣) معاني القرآن للقرّاء ٢٣٥-٢٣٦ والتيسير ص ٦٠ والنشر ١٣١/١-١٣٢ وأوضح المسالك ٢٩١/٣. «وأما هَيَّات. وهو الحرفان في المؤمنون، فوقف عليها بالهاء: الكسائي والبرّقي. واختلف عن قبل، فروى عنه العراقيون قاطبةً الهاء كالبرّقي، وقطع له بالتاء منهما صاحب التبصرة والتيسير، وبذلك قرأ الباقر». النشر ١٣١/١-١٣٢.

(٤) أوضح المسالك ٢٩١/٣ وشرح الشافية للرّضي ٢٩١/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٧٥/٥.

(٥) قال الرّضي: «وأما ما روى قطرب عن طيء أنّهم يقولون: «كيف البَنُونُ والبُنَاءُ وكيف الإخوةُ والأخوة» بإبدالِ تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهاً بقاء التانيث الخالصةً فضعيف». شرح الشافية ٢٩٣/٢ والمفصل ص ٣٧٠ وسر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢ والممتع في التصريف ٤٠٢/١.

(٦) جاء: «فاؤه» في الأصل، والصحيح ما أثبت نقلاً من (أ) ومن متن الشافية.

(النَّصْب) كما في قولهم «استأصل»^(١) اللُّ عِرْقَاتِهِمْ أي: أصلهم (فبالهاء)^(٢) يوقف عليه؛ لأنَّ فتح تائه دليلٌ على أنَّه ليس بجمع فَحَكِم عليه بأنه اسم جمع فالتاء فيه لمحض التانيث فتبدل هاء كسغلاؤه (وإلاّ) أي: وإنَّ لم تفتح تاءؤه في النصب بل كسرت (فبالتاء) يُوقف عليه على الأقوى لكونه حينئذ جمعاً (وأما ثلاثة أربعة فيمنَّ حَرَكَ) هاء ثلاثة بفتحة بعد^(٣) قلب التاء هاء (فلأنَّه نقل) إليها (حركة همزة القطع)^(٤) التي في أربعة (لَمَّا وَصَلَ) وإنَّما قلبوا هنا التاء هاء مع أنَّ ذلك من أحكام الوقف إجراءً للوصل مجرى الوقف، لأنَّ الضدَّ يُحمل على الضدِّ، وجواب ما يقال إن كان واصلاً، فلم أتى بالهاء، أو وافقاً فلمَّ حَرَكَها، أمَّا من سَكَن فلا نقل عنده (بخلاف) فتح ميم ﴿هَاتِ﴾ **اللهُ فَإِنَّهُ**^(٥) ليس كذلك بل (لما وصل) **آلَم**^(٦) بالله (التقى ساكنان) لسقوط الهمزة في الوصل، فحرك الأوّل بالفتح لا بالكسر، وإن كان هو الأصل محافظةً على التفتيح كما مرَّ فليست هذه الفتحة منقولة من الهمزة كما توهمه بعضهم (و) سادسها (زيادة الألف) كائنة (في) الوقف على (أنا)^(٧) ضمير المتكلم لبيان الحركة لأنَّه إنَّما بنى عليها فرقاً بينه وبين

(١) العِرْقَاة والعِرْقَاة: الأصل الذي يذهب في الأرض سُفلاً وَتَشَعَّبَ منه العروق. وعِرْقَاةٌ كُلُّ شيءٍ وعِرْقَاتُهُ: أصله وما يقوم عليه. والعربُ تقول: عِرْقَاتُهُم وعِرْقَاتِيهِم: شأفتهم. لسان العرب (عرق) ١٦١/٩.

(٢) كتاب سيبويه ٢٩٢/٢ والخصائص ٣٠٤/٣ وشرح المفصل ٨١/٩ ولسان العرب (عرق) ١٦١/٩.

(٣) سقط: بعد من الأصل وقد أثبتنا نقلاً من (١) ولأنَّ السياق يفرض وجودها.

(٤) قال سيبويه: «وزعم مَنْ يُوثِّقُ به: أنَّه سمعَ من العربِ مَنْ يقولُ: ثَلَاثَةٌ آزَبَعُهُ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحتها، ولم يحولها تاءً، لأنَّه جعلها ساكنةً، والسَّاكن لا يتغير في الإدراج. تقول: اضْرِبْ، ثم تقول: اضْرِبْ زيداً». الكتاب ٢٦٥/٤ والخصائص ٣٠٥/١ والمنصف في شرح التصريف ١٠/١ وشرح الشافية للرضي ٢٩٣/٢.

(٥) ال عمران ٢٠١/٣.

(٦) جاء آلَم الله في (١).

(٧) قال سيبويه: «ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أَنَّ أقولُ ذاك، ولا يكونُ في الوقف في أَنَّا إلاَّ الألف، لم تُجْعَل بمنزلةِ هُوَ؛ لأنَّ هُوَ أَخْرَجَها حرفٌ مدٌّ والنونُ خَفِيَّةٌ، =

أن النَّاصِبَة، ولا يوقف عليه بسكون النون كما يوقف به على هو وهي؛ لأنَّ النون أَخَفُّ من^(١) حروف اللَّيْن. أمَّا في الأصل فجاء بالآلف وبدونه، وقد كَثُرَت الآلفُ حتى قال الكوفيون^(٢). إنَّها ليست بزائدة، هذا كلُّه على قول مَنْ حَرَكَ الثَّوْنَ وصلًا، أمَّا مَنْ سَكَّنَهَا فيه فالوقف بالسكون لا غير، ولم تقف العرب بالآلف لبيان الحركة إلَّا في أنا وجيهاً، وإذا أُريد بيان الحركة في غيرهما وقف بالهاء كما سيأتي ذلك (وَمَنْ ثَمَّ) أي: من هنا، وهو أنَّ الوقف على «أنا» بزيادة الآلف، أي: من أجل ذلك (وقف^(٣) على) لكنَّا في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٤) بالف^(٥) إذ أصله لكن أنا، نقلت حركة همزة أنا إلى النون قبلها، ثمَّ حُذِفَت الهمزة ثمَّ أدغمت الثَّوْنَ في الثَّوْنِ، فقليل^(٦) «لكنَّا»، بإثبات الآلف، وهو فصيح، وإثباتها وصلًا فصيحٌ أيضاً بخلافه في أنا، لأنَّه بالآلف، يعلم أنَّ أصله «لكن أنا» وبدونها يلتبس، ولكنَّ المشدَّدة لوقوفهم عليه بالآلف، وهو ممتنع في لكن؛ ولوقوع الضمير المرفوع بعده وهو لا يقع بعد «لكن»، ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن مع أن المخففة إلَّا في الضرورة^(٧)، وقوله «هو» ضمير الشأن، والجملة بعده خبره،

= فجُمِعَت أنَّها على أقلِّ عددٍ ما يُتكلَّم به مفرداً وأنَّ آخرها خفيٌّ ليس بحرفٍ إعرابٍ، فحملهم ذلك على هذا. الكتاب ١٦٤/٤ والمنصف ١٠٩/١ والسِّيرافي النحوي ص ٤٠١ والأصول في النحو ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٢/٢.

(١) سقط من من (١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٩/١ - ٤١١.

(٣) سقط من الأصل ما بين القوسين الكبيرين ابتداء من (وقف على لكنَّا.. إلى قوله: بخلاف ما حركته إعرابه).

(٤) الكهف ٣٨/١٨ ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾.

(٥) قرأه ابن عامر بالآلف في الوصل، أجرى الوصل مجرى الوقف، وكأنَّه جعل (أنا) بكماله الاسم وهو مذهب الكوفيين من أهل النحو، وحذفها إلى نون في الوصل، وكلهم وقف بالآلف، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨/١ - ٤٠٩ والكشف ٦١/١ والتيسير ص ١٤٣ والبحر المحيط ١٧٨/٧ وشرح الشافية للرضي ٢٩٥/٢.

(٦) معاني القرآن للقرءاء ١٤٤/٢ وسر صناعة الإعراب ٤٨٥/٢ والخصائص ٩٢/٣.

(٧) تخفَّفُ (أنَّ) المفتوحة، فيبقى عملها، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً. فأما قوله: =

والجملة الكبرى خَبَرُ أنا (و) الوقف على (مه) في ما الاستفهامية بالهاء بدلاً من الألف لقرب مخرجيهما^(١)، أو بياناً لحركة ما قبلها، قليلٌ كقول أبي ذؤيب^(٢) «قدمت^(٣) المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مَه؟ أي: مَا الحديث؟ أو ما الحال؟ فقالوا: توفي رسول الله ﷺ» (و) الوقف على (أَنَّهُ^(٤)) في أنا بالهاء بدلاً من الألف لما مرَّ (قليل) ولقلته وقلّة ما قبلها لم يَعْدهما من وجوه الوقف (و) سابعها (إلحاق هاء السكّت) لبيان الحرف كما سيأتي، أو الحركة ليتوصل بها إلى بقاء الحركة في الوقف، كما زادوا همزة الوصل في الابتداء لِيَتَوَصَّلَ إلى بقاء الساكن فيه (لازِمٌ) في كل كلمة تكون في الوقف على حرف واحد، ولم يكن كالجزم مِمَّا قَبْلَهُ بأن لم يكن قبله شيء، أو قبله، ولم يكن كذلك لكون ما اتَّصَلَ به هو، اسماً مشتقاً بمعناه، فالأول كما (في نحو رَهْ وقَه^(٥)) أمرّين من رأى يَرَى؛ ووقَى يَقي. قال ابن مالك^(٦): «ولم يره ولم يقه إذ لا اعتداد بالزائد»، وردّ بإجماعهم على الوقف على نحو ولم أك بلا هاء (و) كما في نحو (مجيء^(٧)) مَهْ ومثْلُ مَهْ في مجيء مَ جُنْتُ. ومثْلُ مَ أَنْتَ) مِمَّا

= * بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ، وَعَيْنُ مَرِينَعٍ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالَا
فضرورة. أوضح المسالك ٢١٥/١-٢١٦.

(١) قال ابن مالك: «ولحاق الهاء واجب في الوقف على (ما) الاستفهامية المضاف إليها». شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤ وشرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢.

(٢) هو خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة .. بن تميم بن سعيد بن هذيل خرج مع عبدالله بن الزبير في مغزى إلى الغرب. فمات سنة ٢٨هـ، وهو شاعرٌ مخضرم أدرك الإسلام، فحسن إسلامه. خزنة الأدب ٢٠٣/١. وجمهرة أشعار العرب ٢٤١.

(٣) المفصل ص ١٤٦ وشرح المفصل ٦/٤-٧ وشرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢.

(٤) المنصف ١٠/١ وسر صناعة الإعراب ٥٥٥/٢.

(٥) كتاب سيبويه ١٤٤/٤ والسيرافي النحوي ص ٣٥٥ وشرح الكافية للرضي ٤٠٨/٢-٤٠٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤ وشرح العمدة ص ٩٧٩-٩٨٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٧٧/٥.

(٧) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٩:

الجارّ فيه اسم مضاف إلى ما الاستفهامية؛ لأنّ اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال الحرف بمجروره لاستقلاله كما تقرر- وأصل ذلك مجيء مَأ، وأنت مثل ما؛ أي: جئت مجيء أي شيء مَ، وأنت مثل أي شيء، وذلك سؤال عن مجيئه وعن حاله، أي: جئت على أي: صفة، ثم آخر الفعل والمبتدأ؛ لأنّ للاستفهام صَدَرَ الكلام ولم يمكن تأخير المضاف فبقي بحاله، وحذفت الألف لأنّ ما الاستفهامية تحذف^(١) ألفها إذا وقعت مجرورة ولم تُركَّب^(٢) مع ذا فرقاً بين الاستفهام والخبر، وإنّما لزم إلحاق الهاء فيما ذكر لثلاث يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك، (و) إلحاقها (جائز) راجحاً فيما لم يلزم إلحاقها به، وذلك إمّا بأن لم تكن الكلمة في الوقف على حرف واحد كما (في نحو لم يَخْشَ ولم يَغْزَ ولم يَزِمَ)؛ لأنّ لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء، ووَقِفَ عليها بالسكون^(٣) لذهب الدال والمدلول، وجاز فيها عدم إلحاق الهاء؛ لأنّها لما لم تكن على حرف واحد لم يلزم المحذور السابق، ومن ذلك «هو» و«هي» عند جرّهما وصلّاً، فالأكثر الوقف عليهما بالهاء فيقال هُوَ^(٤) وهِيَ محافظةً على الحركات الثنائية، وبعضهم يقف عليهما بالسكون لما مرّ، ومن سكّنهما

= * وليس حتماً في سَوَى ما انْحَقَصَا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى وكتاب سيبويه ١٦٤/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤٠٦٤٠٥ والأصول في النحو ٣٨١/٢ والتكملة ص ٢٧ وشرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤ والمقرّب ٣٨٤/٢ وارتشاف الضرب ٨٢٠/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢.

(١) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٩:

■ وما في الاستفهام إنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا هَا إِنْ تَقِفَ ومغني اللبيب ص ٣٩٣.

(٢) قال المرادي: «شرطه أن لا يُركَّب مع ذا، فإذا رُكِّبَ معها لم تحذف الألف نحو: على ماذا تلوموني». توضيح المقاصد والمسالك ١٨٠/٥ والتسهيل ص ٣٣١.

(٣) قال سيبويه: «وقد يقول بعض العرب: إزَم في الوقف، واغَزَ واخْشَ. حدّثنا بذلك عيسى بن عُمر ويونس، وهذه اللّغة أقلُّ اللّغتين..» الكتاب ١٥٩/٤ والسّيرافي النحوي ص ٣٩٠-٣٩١ والأصول في النحو ٣٨٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٤٠٩/٢.

(٤) كتاب سيبويه ١٦٣/٤ وشرح المفصل ٨٥/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٩٨/٢.

وصلاً فلا يقف عليهما إلا بالسكون لأن الهاء لا تلحق ساكناً إلا ألفاً^(١) (و) إمّا بأن تكون الكلمة في الوقف على حرف واحد، لكن يكون مع ما قبله كالشيء الواحد كما في نحو (غَلَامِيَّةٌ وَعَلَامَةٌ وَحَتَّامَةٌ وَالْأَمَةُ^(٢))؛ لأنّ الكلمة فيها على حرف واحد. أمّا في نحو يا غلامية فظاهر، وأمّا في ما الاستفهامية في البقية فلسقوط ألفها بدخول الجار عليها لما مرّ، وجاز^(٣) عدم إلحاق الهاء فيها؛ لأنها لما صارت كالجزء ممّا قبلها لكون ياء الضمير لا تنفصل بحال و«ما» متصلة بحرف وهو غير مستقلّ بمعناه كما مرّ صار وصلاً في «غلامي» تحريك الياء وتسكينها^(٤) شائع، فمن جرّكها وقّف بإثباتها ساكنة^(٥) بلا هاء، وبتحريكها^(٦) بهاء، ومن سكّن وقّف على الميم^(٧)، وسيتحقّق ذلك، وكغلامي في جواز الوجهين ضربني وأكرمتك.

ثم بيّن ضابط ما يجوز فيه الوجهان من الأمرين المذكورين بقوله (مماً حركته غير إعرابية ولا مشبهة بها) بخلاف ما حركته إعرابية كجاء زيد، فإنه يعرف بالعامل، فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت، وبخلاف ما حركته مُشَبَّهَةٌ بالإعرابية (كالماضي^(٨)) فإنه بُنِيَ على الحركة تشبيهاً بالمضارع فُسِّبَتْ حركته بحركته، ولأنّه لو قيل ضَرَبَ لالتبس بضمير المفعول، قاله

(١) قال سيبويه: «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأنّ الألف خفية، فأرادوا البيان». الكتاب ١٦٥/٤ وشرح الكافية للرضي ٤٠٨/٢.

(٢) كتاب سيبويه ١٦٤/٤ والأصول في النحو ٣٨١/٢.

(٣) قال سيبويه: «وقد قال قوم: ميمٌ، وعلامٌ، ويمٌ ولم؟ كما قالوا: إخش وليس هذه مثل إن، لأنّه لم يُحذف منهما شيءٌ في آخرها». الكتاب ١٦٤/٤ والكشف ١٢٩/١ والتيسير ٦٢-٦١.

(٤) قال ابن جني: «وتزاد الياء بمعنى الاسم في نحو غَلَامِي وصاحبي وللعرب في هذه الياء لغتان، منهم مَنْ يفتحها، ومنهم مَنْ يسكنها، فمن فتحها قال: هي اسمٌ، وهي على أقلّ ما تكون عليه الكلم فقويتها بالحركة، ومن سكّنّها قال: الحركات على كلّ حالٍ مستقلةٌ في حرفي اللين». سرّ صناعة الإعراب ٧٧٨/٢ وكتاب سيبويه ١٦٣/٤.

(٥) فقال: غَلَامِي.

(٦) فقال: غَلَامِيَّة.

(٧) فقال: غَلَامٌ.

(٨) كتاب سيبويه ١٦٤/٤ والسيرافي النحوي ص ٤٠٤-٤٠٣ وارتشاف الضرب ٨٢٢/٢.

المبرّد^(١) واعترض عليه^(٢) بأنه تَتَعَوَّض بنحو لم يَغْزُهُ، وأجيب بأنهم حملوا لم يغزه على نحو مَه، لأنَّ الأمر مأخوذ من المضارع فلذلك جَوَزُوا لم يغزه دون ضربه (و) مثل (باب يا زيد^(٣)) من المنادى المضموم (و) باب (لا رجل) من المفتوح المنتفي بلا التي لنفي الجنس، فإنَّ حركتهما شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بما^(٤) يشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتهما معربة مراعاة للفظهما (و) إلحاق الهاء جائز وقفاً (في نحو هَهُنَاهُ وهُوْلَاهُ^(٥)) بالقصر ممَّا آخره أَلَفٌ يُراد بيانها نحو يا رَبَّاهُ؛ لأنَّ الألف خفيةً فزيد لإظهارها الهاء، نعم، إن التبس بالمضاف كعصاه وحبلاه لم تجز زيادتها^(٦)، وأمَّا هؤلاء بالمدِّ ممَّا آخره ياءٌ فداخل فيما^(٧) مرَّ (و) ثامنها (حذف للياء) وسكونٌ ما قبلها جائز وقفاً (في نحو القاضي^(٨)) رفعاً وجرّاً ممَّا آخره ياء ساكنة قبلها كسرة فرقاً بين الوقف والوصل، بخلافه نصباً، فإنَّها لا تحذف منه خلافاً لما في المفصل^(٩)، بل تبقى ساكنةً؛ لأنَّها لما

(١) الكامل ٤٦٩/١: «ولا يجوز أن تقول: ضربته، وأنت تريد ضَرَبْتُ، والهاء لبيان الحركة؛ لأنَّ المفعول يقع في هذا الموضع، فيكون لَبَسًا». وفي السِّيَرافي النحوي ص ٣٩٨: «ومنع بعضهم أصحابنا جواز ذلك؛ لأنَّه يلتبس بالمفعول أو المصدر». وشرح الكافية للرضي ٤٠٨/٢.

(٢) اعترض عليه الزنجاني في التصريف العزّي.

(٣) قال الرّضي: «(وباب يا زيد) لأنَّ الصّمة تحدثُ بحدوثِ حرفِ النّداء، وتزولُ بزواله، كحدوثِ الإعرابِ بحدوثِ العملِ وزواله بزواله، وكذا باب (لا رجل)». شرح الشافية ٣٠٠/٢.

(٤) جاء لما في (١).

(٥) كتاب سيبويه ١٦٥/٤ والسِّيَرافي النحوي ص ٤٠٦-٤٠٧ والأصول في النحو ٣٨١/٢ والتكملة ص ٢٦ وشرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢.

(٦) شرح المفصل ٨٥/٩ السِّيَرافي النحوي ص ٤٠٦ وشرح الكافية للرضي ٤٠٨/٢.

(٧) داخل فيما حركته حركة إعراب، ولا مُشَبَّه به، فَيُوقَف عليه بالسكون. شرح المفصل ٨١٥/٩.

(٨) كتاب سيبويه ١٨٣/٤ والسِّيَرافي النحوي ص ٤٤٢ والأصول في النحو ٣٧٥/٢ والأمالِي الشجرية ٧٣-٧٢/٢ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٧/٤ وشرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٤-٨٠٣/٢.

(٩) المفصل ص ٣٤٠.

تحركت وصلاً كانت كالصحيحة؛ لأنها قويت بالحركة (و) في نحو (غُلَامِي) ممّا آخره ياء متكلم قبلها كسرة سواء (حرّكت^(١)) وصلاً (او سُكِّنَتْ) فيقال جاءني القاض ومررت بالقاض، وجاءني غلامٌ ورأيتُ غلامٌ ومررت بغلامٍ وضربن، وفي المفصل^(٢) والمفتاح ما يدلُّ على أنَّ مَنْ يحرك ياء المتكلم وصلاً لا يحذفها وقفاً. قيل: وهو أقرب؛ لأنَّ المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل، وذلك حاصلٌ بإسكانها، فلا حاجة إلى حذفها، وردُّ بأنَّ الحقَّ جواز حذفها فقد جاء في القرآن ﴿فَمَا ءَاتَيْنَا اللَّهَ﴾^(٣) مفتوحاً وصلاً، محذوفاً وقفاً^(٤) في قراءة أبي عمرو^(٥) وقالون^(٦) وحفص^(٧) بخلاف، وفي قراءة ورش بلا خلاف، فيكون على ما في المفصل والمفتاح قراءة من حذف وقفاً غير صحيحة؛ لأنَّه وَصَلَ مُتَحَرِّكاً. وَوَقَّفَ بالحذف، فإثباتها وحذفها جائزان على اللغتين كما شمله قوله (وإثباتها) في نحو القاضي رفعاً وجرّاً وغلَامِي وضَرَبَنِي (أكثر^(٨)) من حذفها منه؛ إذ لا موجب لحذفها، فإنَّ الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها، ومَنْ حذفها إنَّما حذفها للتخفيف، لأنَّ الوقف محل تخفيف (عكس) نحو (قاض) رفعاً

(١) جاء أو حُرِّكَتْ في (١).

(٢) المفصل ص ٣٤٣ ولم أفق عليه في المفتاح للجرجاني.

(٣) النمل ٣٦/٢٧.

(٤) الكشف ٣٣٢-٣٣١/١ والنشر ١٨٨-١٨٧/٢ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٦٦-٢٦٥/١.

(٥) شيخ الإقراء بالديار المصرية، أبو سيعد وأبو عمرو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو ولد سنة عشر ومئة. جوّد ختماتٍ على نافع. مات بمصر في سنة سبع وتسعين ومئة. سير أعلام النبلاء ٢٩٦-٢٩٥/٩.

(٦) مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، هو الإمام المجوّد النحوي أبو موسى عيسى بن مينا، مولى بني زُرَيْق، مات سنة عشرين ومئتين، عن نيفٍ وثمانين سنة. سير أعلام النبلاء ٣٢٧-٣٢٦/١٠.

(٧) عثمان بن سعيد، شيخ القراء المحقّقين، عرض القرآن على نافع. لقَّبه شيخُه بورشٍ لبياضه. توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومئة، عن سبعٍ وثمانين سنة. غاية النهاية ٥٠٢ - ٥٠٣/١.

(٨) كتاب سيبويه ١٨٦/٤ والتكملة ص ٢٩ وشرح الشافية للرّضوي ٣٠١/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٤/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٢/٥.

وجزاً، ممّا حُذفت ياؤه للتنوين، فإبقاؤه على حذفها وفقاً أكثر من إثباتها، لأنّ التنوين مُقدَّرٌ^(١)، ومن وقف عليه بالياء نظر إلى زوالِ مُوجبِ حذفها في الوقفِ أما الوقفُ عليه نصباً فلا تحذف فيه ياؤه، ويبدل تنوينه^(٢) ألفاً، ولم يُختَلَفْ في إثبات ألفِ بابِ عصى ورضى وفقاً مع أنّه محذوف وصلّاً للتنوين أيضاً؛ لأنّ الألف خفيفة كما مرّ، فلم تؤثر، بخلاف الياء. هذا كلّهُ في غير المنادى المقصود من ذلك، أمّا فيه، فإن بقي على حرف أصليّ فسيأتي، أو على أكثر، فاخترارُ الخليل^(٣) أنّه كالباقى على حرفٍ؛ لأنّ الياء إنّما تسقط غالباً للتنوين - والمنادى المقصود لا تنوين فيه، واختيار سيبويه^(٤) الحذف، لأنّ النداء بابُ حذفٍ وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا (وإثباتها في نحو يا مُري^(٥)) ممّالو حُذفت ياؤه، لاختلّ بناء الكلمة بصيرورتها على حرف واحدٍ أصليّ (اتّفاق^(٦)) مع الخلاف في نحو كجاءني مريّ قاضٍ. ومررت بمري قاضٍ، ومُر اسم فاعل من أرى يرى، وأصله يامرئِي. نقلت حركة همزته إلى الراء، وحُذفت الهمزة، ثم حُذفت الضمّة استثقلاً، فلو حُذفت الياء أيضاً لاختلّت الكلمة من غير إعلالٍ موجب، بخلاف حذفها من نَحْوِ قاضٍ ونَحْوِ مُرٍ غيرُ منادى، فإنّه للإعلال لالتقاء الساكنين مع الياء الساكنة، هذا ما قرره أكثر الشراح تبعاً لظاهر كلام المصنف. وبعضهم لمّا

(١) كتاب سيبويه ١٨٣/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤٤١ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٣٥/١ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٦/٤.

(٢) رأيت قاضياً.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: اختار: يا قاضي لأنّه ليس بمنوّن، كما اختار: هذا القاضي». الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) قال سيبويه: «وأما يونس فقال: يا قاضٍ، وقولُ يونس أقوى؛ لأنّه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر، لأنّ النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين». الكتاب ١٨٤/٤.

(٥) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٨:

■ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٍ رَدُّ الْيَاءِ اقْتُفِي

(٦) كتاب سيبويه ١٨٤/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤٤٤ والتكملة ص ٤٤ والأمالى الشجرية ١٩/٢ والمفصل ص ٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٦/٤ وشرح العمدة ص ٩٧٠.

رأى أنَّ جمهورَ الثُّحاةِ التابعَ لهم ابن مالِك^(١) سَوَّوا بين المنادى وغيره في لزوم الإثبات لاختلال الكلمة فيهما، أجاب عما أوهمه كلام المصنّف من الفرق بينهما، بأنّه إذ لزم الإثبات في الثَّداءِ ففي غيره أولى؛ لأنَّ النداء يحذف فيه ما لا يحذف في غيره بدليل الترخيم^(٢). ويُرَدُّ هذا بما صرح به المصنّف من شرحه في الفرق بينهما باختلال الكلمة في المنادى من ذلك من غير إعلالٍ (وإثبات الواو والياء) في نحو لم يغزو ولم يرمي (وحذفهما) في نحو زيد يغزُ ويَزِمُ إذا وقع ذلك (في الفواصل^(٣)) وهي رؤس^(٤) الآي ومقاطع الكلام (و) في (القوافي) وهي^(٥) أواخر الأبيات من قَفَوْتُ، أي: تبعْت، كأنَّ أواخرها يتبع بعضها بعضاً (فصيحٌ) بخلاف وقوعه في غير الفواصل والقوافي إذ يغتفر فيهما ما لا يُغْتَفَرُ في غيرهما لغرض التَّناسُبِ بينهما؛ لأنَّ محلَّهما محلٌّ تخفيف (وحذفهما) أي: الواو والياء (فيهما) أي: في الفواصل والقوافي (في نحو) الرجال (لم يغزوا) وأنت (لم ترمي)، والأخوانُ (صَنَعُوا) في قول الشاعر^(٦):

● لا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانَنَا لَنَا ذَهَبُوا لم أَذِرْ بَعْدَ عَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ^(٧)
أي ما صنعوا (قليل)، لأنَّ كلاً منهما في ذلك كلمة برأسها فحذفه

(١) شرح العمدة ص ٩٧٠.

(٢) الترخيم: حذف آخر الاسم تخفيفاً. التعريفات ص ٧٨.

(٣) قال سيبويه: «وجمع ما لا يُحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يُحذف يُحذف في الفواصل والقوافي». الكتاب ٤/١٨٤-١٨٥ والمفصل ص ٣٤٠ وشرح الشافية للرّضي ٣٠١/٢.

(٤) أواخر الآيات في كتاب الله فَوَاصِل، وأحدثها فاصلة. لسان العرب (فصل) ٢٧٥/١٠.

(٥) لسان العرب (قفا) ٢٦٥/١١.

(٦) ابن مقبل.

(٧) [البسيط]: كتاب سيبويه ٢/٢١١ والسّيرافي النحوي ص ٤٩٤ والأصول في النحو ٢/٣٩٠ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٠٦ والمفصل ص ٣٤٠ وديوانه ص ١٦٨. والشاهد في شرح شواهد الشافية ص ٢٣٦: (لا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانَنَا تَرْكُهُمْ). موضع الشاهد: على أنَّ أصله (صنعوا) فحذفت واو الضمير للوقف، وإن كان ينكسر الضمير بحذفها، فإنَّهم لا يبالون للوقف.

مُخِلٌّ بالكلمة بخلاف حذف ما مرّ فإنّه جزء كلمة فما بقى منها دليل على ما حذف، وإنّما حذفنا تشبيهاً للواو والياء الساكنين وصلّاً بالحركة فسقطنا كالحركة ولأنّه لو قال في البيت ما صنعوا، لم يدر، أو اصلٌ هو أم واقفٌ، فلمّا حذف عُلِمَ أنّه واقف، ولا يجوز حذف الألف، لأنّها خفيفة لم يثقل اللفظ بها (وحذف الواو) وإسكان ما قبلها واجب وقفاً (في نحو ضَرَبَهُ) ممّا اتّصل به هاء ضميرٍ مذكّر، ولم يكن قبله كسرة ولا ياء نحو مِنْهُ وَعَنْهُ (و) في (ضَرَبَهُمْ) ممّا اتّصل به ضمير جمع مذكّر مخاطب أو غائب نحو منكم وعليهم (فيمن ألحق) الواو بذلك وصلّاً فقالوا ضَرَبَهُو وَمِنْهُو وَعَنْهُو وضَرَبَهُمُو وَمِنْكُمُو وَعَلَيْهِمُو، وهو الأصل لقولهم في المؤنث، ضَرَبَهَا، وفي التثنية ضَرَبَهُمَا، فيقال وقفاً ضَرَبَهُ وَمَنْهُ وَعَنْهُ إلى آخره بالإسكان وحذف الواو لزيادتها^(١) كما يقوله مَنْ لا يلحق، وإنّما قال فيمن ألحق؛ لأنّ مَنْ لم يلحق وصلّاً لا يُتصوّر منه الحذف وقفاً.

واعلم أنّ إلحاق الواو بضمير المذكر وصلّاً مفرداً أو جمعاً إذا اتّصل باسم أو فعل أو حرف نحو غلامه وغلّامهم وضربه وضربهم ومنه ومنهم، جائز^(٢) مطلقاً، لكنّ الحذف فيما قبل هاء وضمير المفرد منه حرف لين نحو: ﴿وَزَلَّزَلْنَاهُ نَزِيلًا﴾^(٣)، ﴿وَشَرَّوْهُ يَشْرِبْ﴾^(٤) أحسن كراهة اجتماع المتشابهات، وكذا إن كان ما قبل الهاء حرفاً ثنائياً نحو منه وعنه والإثبات

(١) السّيرافي النحوي ص ٤٠٣-٤٠٤ وسرّ صناعة الإعراب ٧٢٦/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٠٩٣٠٨/٢.

(٢) قال السّيرافي: «إذا جُمع الهاء زيدَ عليها ميمٌ وواو إذا كانت الهاء مضمومة كقولك، هُمُو، وكذلك لو جُمع ما فيه الكاف والتاء وكقولك: عَلَيْكُمُو وَأَنْتُمُو. وإن كانت الهاء مكسورة في الميم قولان: منهم مَنْ يكسر ويصلها بياء فيقول: عليهمي، ومنهم مَنْ يكسر الهاء ويضمّ الميم ويصلهم بواو فيقول: عليهمُو. فوضّل الميم هو الأصل كما يصلونها بالألف في التثنية في: عليهما وعليكما». السّيرافي النحوي ص ٤٥٨.

(٣) الإسراء ١٧/١٠٦.

(٤) يوسف ٢٠/١٢: ﴿وَشَرَّوْهُ يَشْرِبْ بِخَيْرٍ دَرَاهِمَ مَدُونُو وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾.

فيما عدا ذلك نحو: ﴿فَالنَّفْطَةُ مَالٌ قَرَعَتْ﴾^(١) أحسنُ إلّا مع ضمير الجمع، فالأحسن الحذف، ويأتي في حذف الياء^(٢) وإثباتها ما تقرر في حذف الواو وإثباتها نحو عليه وعليهم (و) حذف (الياء) واجبٌ وقفاً (في نحو تِه وهِ) من أسماء الإشارة فيمن ألحق الياء بذلك فقال تِهِي وهِي، فيقال تِه، وهِة بإسكان الهاء كما يقوله من لم يلحق، وأصل هِة هَذي فأبدلت الهاء من الياء، لأنّ الياء تجيء مع الكسرة التي هي من جنسها للتأنيث كانت تفعلين، بخلاف الهاء، وحينئذ فيه وجهان^(٣) * أحدهما إلحاق ياء زائدة بعد الهاء كما في تهي، فإذا وقفت قلت هذه بالإسكان، وحذف الياء كما تقول: مرتت به * وثانيهما أن تُسكّن الهاء وصلّاً ووقفاً بلا إلحاق ياء نحو هِة أمة^(٤) الله، لأنّه لما كان العوض عنه ساكناً جعل عوضه كذلك وته كهذه فيما ذكر (و) ناسعها (إبدال الهمزة) الواقعة آخرأ (حرفاً من جنس حركتها) كائن (عند قوم) من العرب، ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً ترك بحاله، أو ساكناً نقلت حركتها إليه سواء أكان^(٥) قبله فتحة أم ضمة أو كسرة، وقد مثّل لها على هذا الترتيب فقال (نحو) وفي نسخة مثل (هذا الكلّو) - بفتح اللّام - في الوقف على الكلّ^(٦) وهو العشب (والخبّو) - بضّمّ الباء - في الوقف على الخبا^(٧) - بإسكان - وهو ما خبي (والبطّو) - بضّمّ الطاء - في الوقف على البطي^(٨) - بإسكانها - ضدّ السرعة (والردّو)^(٩) بضّمّ الدال في الوقف على الردى - بإسكانها - العون، فيقال

(١) القصص ٨/٢٨ ﴿فَالنَّفْطَةُ مَالٌ قَرَعَتْ﴾ يَكُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا.

(٢) كتاب سيبويه ١٩٢/٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧ وشرح الشافية للرضي ٣٠٩/٢.

(٣) كتاب سيبويه ١٩٨/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤٦٨-٤٦٩ والتكملة ص ٢٧.

(٤) قال سيبويه: «سمعتُ من يوثق بعريته من العرب يقول: هذه أمة اللّو فيُسكّن». الكتاب

١٩٨/٤ وشرح الشافية للرضي ٣٠٩/٢.

(٥) جاء سواء كان في (إ).

(٦) لسان العرب (كلّ) ١٣٤/١٢.

(٧) لسان العرب (خبا) ٦/٤ وتاج اللّغة (خبا) ٤٦/١.

(٨) لسان العرب (بطا) ٤٢٨/١.

(٩) لسان العرب (ردا) ١٨٢/٥.

في الرفع ما ذكر (و) في النَّصْب (رَأَيْتُ الْكَلَا وَالْحَبَا وَالْبَطَا وَالرَّدَا و) في الجرّ (مررت بالكلّي والخبيّ والبطيّ والرّديّ) فجوّزوا هذا الرّدو بكسر أوله وضّمّ ثانيه، والبطيّ بالعكس مع ثقلهما لعروض الواو والياء ولثقل الهمزة (ومنهم مَنْ يَقُولُ) وهم طائفة من بني تميم^(١) (هذا الرّديّ ومن البَطُو فَيُتَّبَع) العين ألفاً فراراً من الثقل. وأمّا إن كان قبلها ضمّة نحو أكمو جمع كمي فتقلب واواً أو كسرة نحو أنا أهني من هنأت^(٢) * واعلم أنّ المرادي^(٣) حكى لغتين أخريين^(٤) أحديهما أن تبدل الهمزة بعد سكون باقي في الرفع والجر نحو هذا البَطُو ومررت بالبَطِي^(٥)، وعليه يجتمع ساكنان، وأمّا في النصب فيلزم فتح ما قبلها، ثانيهما - ونسبها للمجازيين - أن تحذف الهمزة مطلقاً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها وتبدل ألفاً مطلقاً بعد فتحة لخفتها، فيقولون: الكلا في الأحوال كلها. (و) عاشرها (التَّضْعِيفُ^(٦)) كائن^(٧) في الحرف^(٨) المتحرّك الصحيح غير الهمزة المتحرّك ما قبله، فلا تضعيف في ساكن كَقُمْ لأنّ التَّضْعِيفَ كَالْعَوَضِ من الحركة، ولا في متحرّك معتلّ كرأيت القاضي لثقل حرف العلة، ولا في متحرّك صحيح غير همزة قبله ساكن كبكر؛ لثلاثا تجتمع ثلاثا سواكن، وليس منه دواب، لأنّ حرف المدّ قائم مقام

(١) قال سيويه: «واعلم أنّ ناساً كثيراً من العرب يلقونّ على الساكن الذي قبل الهمزة حركة

الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد..» الكتاب ١٧٧/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤٣١-٤٣٢

والتكملة ص ٢٤-٢٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٩٤/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣١٢/٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٣١٣/٢ والسّيرافي النحوي ص ٤٣٤-٤٣٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٢/٥.

(٤) جاء آخرين في (١).

(٥) جاء ومررت بالبطو في (١).

(٦) التّضعيف: «هو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه، بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم

الإدغام نحو هذا خالد». شرح المفصل ٦٧/٩.

(٧) سقط من قوله: كائن في الحرف حتى قوله: كَقُمْ. من (١).

(٨) قال الرّضي: «وشرط التّضعيف أن يكون الحرف المضعّف متحرّكاً في الوصل لأنّ

التّضعيف لبيان ذلك. وأن يكون صحيحاً؛ إذ يستقل تضعيف حرف العلة. وأن لا يكون

همزة؛ إذ هي وحدها مستقلة». شرح الشافية ٣١٥/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٩/٢.

الحركة، فالتضعيف إنما يجوز بهذه^(١) الشروط الأربعة (مثل جَفَفَر) - بتشديد الراء - (وهو قليل^(٢)) استعمالاً لوقوع التضعيف في محل التخفيف (ونحو) قول الشاعر^(٣) :

● لقد^(٤) خَشِيتُ أن أرى جَدْبًا^(٥)

* مثل الحريقِ وافق^(٦) القَصْبًا^(٧)

شاذٌ ضرورة، لأنه أتى بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل؛ لأنَّ القوافي إذا حُرِّكت، فإنَّما تُحرَّكُ بنية وصلها، والجدبُ والقصبُ الجذب والقصب (و) حادي عشرها (نقل الحركة) من الآخر كائن (فيما قبله ساكنُ العين^(٨)) صحيح^(٩) إذ المتحرَّك لا يقبل حركةً أخرى، وحرف العلة يزيد ثقله بنقل الحركة إليه أو يتعذر، والنقل يجري^(١٠) في كل الحركات

(١) جاء لهذه في (١).

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٨ :

* وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمَا

(٣) رؤية بن العجاج.

(٤) جاء «لو» في الأصل.

(٥) الجذب: المخل، نقيض الخضب. لسان العرب (جذب) ١٩٤/٢.

(٦) القصب: كلُّ نبتٍ ذي أنابيب. واحدها قصبه. لسان العرب (قصب) ١٧٦/١١.

(٧) كتاب سيبويه ١٧٠/٤ والسيرافي النحوي ص ٣٧٨-٣٧٩ والتكملة ص ١٩ والمعضديات ص ٢١١ والمفصل ص ٣٤٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠١/٤ وشرح العمدة ص ٩٨٢

وارتشاف الضرب ٨٠٩/٢ والمخصص ١٣٤/١٢ وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٥ وشرح

الشافية للرضي ٣١٩/٢. موضع الشاهد: ضعف آخر الكلمة للوقف ثم حرَّكها ضرورة.

(٨) سقط العين من الأصل. وقد أثبتته نقلاً من (١) ومن متني الشافية.

(٩) قال ابن مالك في الألفية ص ٥٨ :

● مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ إِنْقِلَابًا لِسَاكِنٍ تَخْرِيكُهُ لَنْ يُخْطَأَ

وشرح الكافية الشافية ١٩٩٠-١٩٩١ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٧٣-١٧٢/٥

وارتشاف الضرب ٨١٠/٢.

(١٠) قال ابن مالك: «يجوزُ نقلُ حركةِ الحرفِ الموقوفِ عليه إلى ما قبله إن كان ساكنًا قابلاً

للحركة، وكانت الحركة غير فتحة، نحو قولك في (عَفَرُوا): (هذا عَفَرٌ) و(مررتُ

بَعَفَرٍ)». شرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤.

(إِلَّا الْفَتْحَةَ) فلا تنقل لخفتها، فاغتفر حذفها بخلاف الضمة والكسرة، فإنهما لقوتهما كرهوا حذفهما، ولا تُنقل الفتحة في أي: حرف كان (إِلَّا فِي الْهَمْزَةِ) يجوز نقل فتحتها كما يجوز في ضممتها وكسرتها (وهو) أي: الوقف بالنقل المذكور (أَيْضاً) أي: كالوقف بالتضعيف (قليل) استعمالاً (مثل هذا بكز وخَبُؤُ) بنقل ضمة آخرهما إلى ما قبله (ومررتُ بِبَكْرٍ وَخَبِيٍّ) بنقل كسرة آخرهما إلى قبله (وَرَأَيْتُ الْخَبَأَ) بنقل فتحة الهمزة إلى ما قبلها لثقل الهمزة، لأنك لو قلت الْخَبَأَ - بالإسكان - بغير نقل وجدت ثقلاً واضحاً بخلافه فيما آخره غير همزة وهو ما ذكره بقوله (وَلَا يُقَالُ رَأَيْتُ الْبَكْرَ^(١)) بنقل فتحة الراء (وَلَا) يقال (هَذَا جَبْرٌ وَلَا مِنْ قَفْلٍ) ونحوهما ممّا يلزم من نقل ضمة آخره الذي ليس بهمزة أو كسرتة إلى ما قبله بناء مرفوض^(٢) (وَيُقَالُ هَذَا الرَّدْدُ وَمِنَ الْبُطْنِ^(٣)) وإن لزم منه بناء ان مرفوضان لوجوه التّخفيف بالنّقل فيما آخره همزة لثقلها - كما مرّ - (وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْرُ) من لزوم ذلك فيما آخره همزة أيضاً (فَيَتَّبِعُ) العين ألفاً فيقول هذا الرّدّي ومن البطوّ، ولم يجوزوا الاتباع في جبر وقفل، لأنّ اجتماع الساكنين في مثلهما ليس ثقیلاً ثقله إذا كان ثانيهما همزة فوقف في الأول على الأصل، وعدّل في الثّاني إلى البناء المرفوض أو إلى الاتباع.



(١) قال الرّضي: «وأما في التّصّب: فإن كان الاسم منوّناً فلا يثبت إلّا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً، وإن لم يكن منوّناً فقد منعه سيبويه، وقال: لا يقال: رأيت الْبَكْرَ، بناءً على أنّ اللّام عارضة، والأصل التّثوين، فالمعرّف باللام في حكم المنوّن وغير سيبويه جوّزه؛ لكونه مثل المرفوع والمجورور سواء في وجوب إسكان اللّام». شرح الشافية ٣٢١/٢ وكتاب سيبويه ١٧٣/٤ والسّيرافي النحوي ص ٤٢٣ والأصول في النحو ٣٧٣/٢.

(٢) أسرار العربية ص ٢٨٤.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أنّ ناساً من العرب كثيراً يُلْقُونَ على السّاكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسيد، يريدون بذلك بيان الهمزة». الكتاب ١٧٧/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٢١/٢ والسّيرافي النحوي ص ٤٣٢ والأصول في النحو ٣٧٣/٢.

باب المقصور والممدود^(١)

هو المقصور^(٢) من الأسماء المُمَكَّنَة، إذ غيرُها من الأفعالِ والحروفِ والأسماءِ غيرِ المُمَكَّنَة كَمَتَّى وإلى وإذا لا يُقال فيه مقصورٌ ولا ممدودٌ وإن كان آخره ألفاً أو همزةً قبلها ألف. وأما قولُهم: هؤلاء وهؤلاء، مقصوراً وممدوداً فَتَسْمَحُ^(٣) مع ما في أسماء الإشارة من شَبَّهَها بالمُمَكَّنَة من جهة وَضْعِها، والوصفِ بها وتصغيرها، وقول الفراء في مثل جاء وشاء ممدود، فعلى مُقْتَضَى اللُّغَةِ لا على مُصْطَلَحِ النُّحَاةِ^(٤). فالمَقْصُورُ^(٥) (ما في^(٦)) آخره ألف) لازمة (مُفْرَدَةٌ) سواء أكانت منقلبةً عن واوٍ أم عن ياءٍ، أم زائدة لتأنيثٍ أو إلحاقٍ (كالعَصَا والرُّحَى) وحُبْلَى ومِغْزَى.

● وخرج بلازمةً نحو أخاه، فإنَّ ألفه ليست بلازمةً وبمُفْرَدَةٍ نحو صحراء؛ لأنَّه كان بالقصر زَيْدٌ فيه ألفٌ أخرى توسعاً في اللُّغَةِ وتكثيراً

(١) سقط من الأصل و(١): الممدود.

(٢) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ١٣.

(٣) قال ابن مالك: «وَأَمْنُ من (أولاء) و(نَراء) ونحوهما ممدوداً في اللُّغَةِ، بل أَمْنُهُ عُرْفاً واصطلاحاً». شرح الكافية الشافية ٤/١٧٦٠.

(٤) شرح المفصل ٣٦/٦.

(٥) قال ابن مالك في الألفية ص ٦٤:

● إذا اسْمُ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ فَتَحاً، وكان ذا نَظِيرٍ كالأَسْفِ

* فَلْيَنْظِرْهُ الْمُعِلَّ الْأَخِيرَ ثَبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّائِهِ ظَاهِرٍ

والجمل ص ٢٨٣ وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٩ وشرح الشافية للرضي ٢/٢٢٦٢٢٥.

(٦) جاء ما في آخره ألف في (١).

لأبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة كما مر في الجمع، فيصدق أن في آخره ألفاً، أي: في الأصل لكنها ليست مفردة، إذ قبلها ألف أخرى في الأصل، ولا يرد عليه نحو زيداً في الوقف، لأن ألفه منقلبة عن تنوين، فليست من بنية الكلمة (والمفدود ما كان بعدها^(١)) يعني بعد ألف زائدة (فيه) أي في آخره (همزة) سواء أكانت منقلبة عن واو أم ياء أم ألف لوقوع الثلاثة بعد ألف زائدة والمنقلبة عن الألف قد تكون ألفها للتأنيث، وقد تكون للإلحاق (كالكساء والرداء) وصخراء وعلباء، وخرج بقولي «زائدة» نحو ماء فإنه لا يسمى ممدوداً لغرض المد فيه؛ لأن أصله مؤه، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة. نص على ذلك أبو علي الفارسي^(٢) وسمي المَقْصُورُ مَقْصُوراً؛ لأن ألفه ليس بعدها همزة فتُمَدُّ ولأنها تُحذفُ للتثنية أو للسكن بعدها، فيَقْصُرُ الاسم. والممدود ممدود؛ لأن ما قبل الهمزة يُمَدُّ لأجلها، ولا يُحذف بحال، وكل منهما قياسي وهو ما عليم قضره أو مدّه بقاعدة معلومة من استقرار كلامهم. وسماعي وهو ما يفتقر إلى السماع. وقد أخذ في بيانهما فقال (والقياسي^(٣)) من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة؛ لأنها إذا وقعت قبل آخر معتل اللام تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً فيحصل في آخره^(٤) ألف لازمة مفردة، وهو معنى المقصور (و) القياسي (من الممدود أن يكون ما قبله) أي: قبل آخر نظيره من الصحيح (ألفاً) زائدة، لأنها إذا وقعت آخر المعتل اللام وجب قلب لامه همزة، فصار ممدوداً، ثم بسط ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان (فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من

(١) قال ابن مالك في الألفية ص ٦٤:

* وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حتماً عرف وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤/٥ ومجموعة الشافية ١٩٠/١.

(٢) والمسائل المضديات ص ١٥٤-١٥٥.

(٣) كتاب سيبويه ٥٣٦/٣ والأصول في النحو ٤١٥/٢ والتكملة ص ٥٧ وشرح الكافية الشافية ١٧٦٠/٤ وشرح الشافية للرضي ٢٣٥/٢.

(٤) جاء آخره في (١).

غير الثلاثي المجرد) سواء أكان ثلاثياً مزيداً أم رباعياً مجرداً أم مزيداً (مقصوراً^(١) كمُعْطَى ومُشْتَرَى) ومُسْتَقْصَى أصلها مُعْطَوْ ومُشْتَرَى ومُسْتَقْصَى (لأنَّ نظائرها) أي: أسماء المفاعيل من الصَّحِيح (مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ) ومُسْتَفْتَحٌ يَفْتَحُ ما قبل آخرها، فَعِلَ بالمُعْتَلِّ ما مَرَّ فَصَّارٌ مقصوراً (و) كذا المعتلُّ اللَّام (من أسماء الزَّمان والمكان) سواء أكان فِعْلُهُ ثلاثياً أم غيره، لأنَّ ما قبل آخرها مفتوح، فتقلب الواو والياء ألفاً فيصيرُ الاسمُ مَقْصُوراً (و) كذا المعتلُّ اللَّام من (المَصْدَرِ مَقَا قِيَّاسُهُ مَفْعَلٌ) - بفتح الميم والعين - في الثلاثي المجرد (ومَفْعَلٌ) - بضم الميم وفتح العين - في غيره. ولو قال: والمصدرُ الميميُّ كان أَخْصَرَ (كمَغْزَى) - بفتح الميم - اسم زمان أو مكان أو مصدر من الثلاثي المجرد (ومُلْهَى) - بضمها - كذلك من غيره (لأنَّ نظائرها^(٢)) أي: أسماء الزَّمان والمكان والمصدر من الصحيح (مَفْعَلٌ) - بفتح الميم - من الثلاثي المجرد (ومُخْرَجٌ) - بضمها - من غيره (و) كذا المعتلُّ اللَّام من (المَصَادِرِ^(٣)) المَأْخُودَةُ (من فَعِلٍ) - بكسر العين - (فهو أَفْعَلٌ أو فَعْلَانٌ أو فَعِلٌ) أي: إذا كانت الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من فعل بزنة هذه الأوزان الثلاثة فمصدره مَقْصُورٌ؛ لأنَّه على فَعَلٍ يَفْتَحُ العين، فَتَقْلَبُ اللَّامُ ألفاً في المعتلُّ اللَّام فيصيرُ مقصوراً (كَالْعَشَى^(٤)) مَصْدَرٌ عَشِيٌّ فهو أَعْشَى أي: لا يُصِرُّ لَيْلاً (وَالصَّدَى^(٥)) مَصْدَرٌ صَدِيٌّ أي: عَطِشٌ فهو صَدٍ (وَالطَّوَى^(٦)) مصدرٌ

(١) قال الرّضي: «فمن أَفْعَلٍ نحو مُعْطَى، ومن فَعَلٍ نحو مُسْتَمَى ومن فاعل مُرَامَى، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضَى منه، ومن انفعال نحو مُتَجَلَّى عنه، ومن اسْتَفْعَلٍ نحو مُسْتَدْعَى، ومن تَفَعَّلَ نحو مُتَسَلَّى عنه، ومن تفاعلٍ نحو مُتَقَاضَى منه، ومن افعل وافعالٌ مُزْعَوَى عنه ونَحْوُ أَوَى له، ومن فعللٍ مُقَوِّى فيه» شرح الشافية ٣٢٧/٢ والمخصص ١٥/١٠٩ والمقرب ١٣٩/٢-١٤١.

(٢) جاء نظائرها في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٥٣٧/٣ والأصول في النحو ٤١٥/٢ والتكملة ص ٧٥.

(٤) لسان العرب (عشا) ٢٢٥/٩.

(٥) لسان العرب (صدى) ٣١١/٧.

(٦) لسان العرب (طوى) ٢٣٢/٨.

طَوَى أَي: جاع نحو طَيَّان. فاللَّفُ والنَّشْرُ^(١) في المذكوراتِ غيرُ مُرْتَبِّ^(٢) ويجوز كَوْنُهُ مُرْتَبّاً بِجَعْلِ الصَّفَةِ من صَدِي صَدَيَّان، ومن طَوِي طَوٍ، وكلَّها مقصورة (لأنَّ نَظَائِرَهَا) من الصحيح (الحَوْل) مصدر حَوَلَ^(٣) فهو أحول (والعَطَش) مصدر عَطَشَ^(٤) فهو عطشان (والفَرْق) مصدر فَرَقَ^(٥) أي: خاف فهو فَرَقٌ، فالعشى كالحَوْل والصَّدى كالْفَرْق والطَّوى كالعَطَش، ففي كلامه لَفٌ ونَشْرٌ غيرُ مُرْتَبِّ بالنَّظَرِ لِلأَمْثِلَةِ، ومُرْتَبٌّ بالنَّظَرِ لما مرَّ. (والغَرَاء) - بفتح الغَيْنِ المعجمة - وهو مصدر غَرِيَ^(٦) بالشَّيْءِ أَي: أُولِعَ به فهو غَرٍ كصدي فوجب (شاذًّا^(٧)) لآثِهِ ممدودٌ، وقياسُهُ الْقَضْرُ. فَمَدُّهُ خِلافُ الْقِيَّاسِ. (والأَصْمَعِيُّ يَقْضِرُهُ) على القياس. لكنَّ المسموع كما قال سيبويه المَدَّ (و) كذا المَعْتَلُ اللَّامُ من (جَمْعُ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ^(٨)) - بضمَّ الهاءِ وكسرها وسكونِ العين - (مَقْصُورٌ كَقُرِّي) - بضمَّ أوْلِهِ - (وَجِزْيٌ) - بكسرة - جَمْعُ عَزْوَةٍ^(٩) وَجِزْيَةٍ^(١٠) (لأنَّ نَظَائِرَهُمَا^(١١)) من الصَّحِيحِ (قُرْبٌ) جَمْعُ قُرْبَةٍ^(١٢) - بضمَّ القافِ فيهما - (وَقُورٌ) جَمْعُ قُرْبَةٍ - بكسرها فيهما - (و) المَعْتَلُ اللَّامُ (نحو الإِعْطَاءِ والرِّمَاءِ والإِشْتِرَاءِ

(١) اللَّفُّ والنَّشْرُ: هو أن يُذكَرَ مُتَعَدِّدٌ ثُمَّ يُتِمَّ بِمُعَدِّدٍ آخَرَ، إمَّا على تَرْتِيبِهِ أو على غير تَرْتِيبِهِ. الإِشَارَاتُ والتَّنْبِيهَاتُ في عِلْمِ الْبَلَاغَةِ ص ٢٧٦.

(٢) شرح المِفْصَل ٣٩/٦ والنَّكْتُ النَحْوِيَّةُ ١٣٥/٣.

(٣) الحَوْلُ فِي الْعَيْنِ أَن يَظْهَرَ الْبَيَاضُ فِي مُؤَخَّرِهَا، وَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ قَبْلِ الْمَاقِ. لِسَانُ الْعَرَبِ (حَوْل) ٤٠٣/٣.

(٤) الْعَطَشُ: ضِدُّ الرِّيِّ. لِسَانُ الْعَرَبِ (عَطَش) ٢٦٧/٩.

(٥) الْفَرْقُ: الْخَوْفُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (فَرْق) ٢٤٧/١٠.

(٦) لِسَانُ الْعَرَبِ (غَرَا) ٦٢/١٠.

(٧) كِتَابُ سَيْبَوِيهِ ٥٣٨/٣ وَالْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ لِلْفَرَّاءِ ص ٢١ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرِّضِيِّ ٣٦٧/٢.

(٨) كِتَابُ سَيْبَوِيهِ ٥٤١/٣ وَالْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ لِابْنِ السَّكَيْتِ ص ٥٠-٥٢ وَالْأَصُولُ فِي التَّحْوِ ٤١٦/٢ وَالتَّكْمِلَةُ ص ٧٦٥ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ.

(٩) عُرُوَّةُ الدَّلْوِ: مَقْبُضُهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (عَرَا) ١٧٧/٩.

(١٠) الْجِزْيَةُ: مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ. لِسَانُ الْعَرَبِ (جِزْي) ٢٨٠/٢.

(١١) جَاءَ نَظَائِرُهُمَا فِي (١).

(١٢) الْقُرَابُ إِذَا قَارَبَ أَن يَمْتَلِئَ الدَّلْوُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (قُرْب) ٨٣/١١.

الاحبْنِطَاءُ^(١) والأرعواء^(٢) من المصادرِ الْمُعْتَلَّةُ اللَّامُ التي فِعْلُهَا مبدوءٌ بهَمْزَةٌ وَضَلْ، أوزنة فاعل أو أفعل (مَفْدُودٌ^(٣) لَأَنَّ نَظَائِرَهَا) في الصحيح (الإكرام والطلّاب والافتتاح والاحرنجام) والاحمرء، فإذا بنيت مثلها من المعتلّ اللَّام وقع حرفُ الْعِلَّةِ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زائدةٍ فَوَجَبَ قَلْبُهُ هَمْزَةً، وهو معنى الممدود، لكنّ الاحبْنِطَاءَ ليس معتلاً؛ لأنّ احْبَنْطَى مُلَحَقٌ باحرنجم بزيادة الألف، لكن لما كانت الزيادة فيه بالإلحاق بالأصلي أذْرَجُوهُ (و) كذا المعتلّ اللَّام من (اسماء الأصوات)^(٤) المضموم أولها كالْعَوَاءِ^(٥) لَصَوْتِ الذُّبِّ (وَالثُّغَاءِ^(٦)) لَصَوْتِ الشَّاةِ (لَأَنَّ نَظَائِرَهَا^(٧)) من الصَّحِيحِ (النُّبَاخُ وَالصُّرَاخُ) وأما الْبُكَاءُ بِالْقَصْرِ فاجاب عنه الخليل بأنّه لم يقصّد به الصوت، بل الحزن (و) كذا المعتلّ اللَّام من (مُفَرِّدٌ أَفْعَلَةٌ نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ) ودُعَاءٍ مفردات أكْسِيَّةٌ وَأَقْبِيَّةٌ وأدْعِيَّةٌ (لَأَنَّ نَظَائِرَهُمَا^(٨)) من^(٩) الصَّحِيحِ (حَمَاءٌ وَقَذَالٌ) وَغُرَابٌ مفردات أَخْمِرَةٌ وَأَفْذَلَةٌ وَأَغْرِبَةٌ (وَأُنْدِيَّةٌ) في قول الشاعر^(١٠):

* في ليلةٍ من جمادى ذاتِ أُنْدِيَّةٍ لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ من ظلماتها الطُّنْبَا^{(١١)(١٢)}

- (١) الحبط: وجعٌ يأخذ البعير في بطنه من كلاً يَسْتَوِيْلُهُ. لسان العرب (حبط) ٢٣/٣.
- (٢) جاء الارعواء في الأصل. وأثبت ما جاء في (١).
- (٣) كتاب سيبويه ٥٣٩/٣-٥٤٠ والتكملة ص ٧٦ والمخصص ١٥/١٠٨-١٠٩ والمقرب ١٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٦٣ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٨-٣٢٩ ومجموعة الشافية ١/١٩١.
- (٤) كتاب سيبويه ٥٤٠/٣ والمقصود والممدود للفراء ص ٧ والمقصود والممدود لابن السكيت ص ٧٨ والتكملة ص ٧٦ وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٩.
- (٥) لسان العرب (عوى) ٤٨٧/٩.
- (٦) لسان العرب (ثغا) ١٠٥/٢.
- (٧) جاء في الأصل نظائرهما.
- (٨) جاء في الأصل نظائرهما.
- (٩) كتاب سيبويه ٥٤٠/٣-٥٤١ والتكملة ص ٧٦ وارتشاف الضرب.
- (١٠) مُرَّةٌ بن مخكان.
- (١١) الطنب: حَبْلُ الْخِيَاءِ وَالسُّرَادِقِ وَنَحْوُهَا. لسان العرب (طنب) ٢٠٥/٨.
- (١٢) [من البسيط]: شرح المفصل ٦/٤٠-٤١ وأوضح المسالك ٣/٢٤٣ وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٧. موضع الشاهد على أنه جمع ندى على أندية.

(شاذّ) إذ القياس أن يقال في مفردة نداء^(١) بالمدّ كقباء وأقبية لا ندئ، وهو في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد من الصحيح، وكان قياس مفردة نجاداً وقيل: جمع ندئ على نداء كجمل وجَمال ثم جمع نداء على أندية ككساء وأكسية، فلا تكون أندية جمع المقصور، ولا ندئ مفرد أندية بل مفرد نداء (والسماعي^(٢)) من المقصور (نحو العصا والرّحي) بالقصر (والخفاء والإباء) بالمدّ (مما ليس له نظير) من الصحيح (يُحمل عليه) في القصر والمدّ والأبَاء^(٣) بالفتح والمدّ والقصر. وواحد أباءة. وأمّا الإباء - بالكسر - فمدّه قياسي، لأنّ نظيره تَفَرَّ^(٤) نِفَاراً وَجَمَحَتِ^(٥) الدّابة جَمَاحاً، وكذا الأبَاء^(٦) - بالضم - لأنّه داء كالزُّكام والصُّداع، وهو أن لا يشتهي الطعام. يقال منه أخذه أباء.



-
- (١) الندئ: البَلَل. والتدئ: ما يسقط بالليل. والجمع نداء وأندية على غير قياس. لسان العرب (ندا) ٩٦/١٤.
- (٢) كتاب سيبويه ٥٤٠-٥٣٩/٣ والتكملة ص ٨٥-٧٧ وشرح الشافية للرضي ٣٣٠/٢.
- (٣) لسان العرب (إباء) ٣٩/١.
- (٤) التَّفَرَّ: التَّفَرَّق. لسان العرب (نفر) ٢٣١/١٤.
- (٥) فرسٌ جموحٌ: هو الذي إذا حُمِلَ لم يَزُدَّهُ اللَّجَام. لسان العرب (جمع) ٣٤٦/٢.
- (٦) لسان العرب (إبي) ٥٦/١.

باب ذو الزيادة وحروفها

عشرة يجمعها قولك (اليوم تنسأه^(١) أو) قولك (سألتمونيتها) على ما حكى أن طالباً سأل شيخه عنها، فقال له^(٢): سألتمونيتها، فظن الطالب أنه أحاله على شيء أجابهم به قبل، فقال: ما سألناك إلا هذه المرة. فقال الشيخ: اليوم تنسأه، فقال: والله لا^(٣) أنسأه، فقال: يا أحمق قد أجبتك مرتين (أو) قولك (السَّمان هَوَيْتُ) على ما حكى^(٤) أن المبرّد سأل المازني عنها فأنشده:

هَوَيْتُ السَّمانَ فَشَيَّبَنِي وقد كُنْتُ قَدْماً هَوَيْتُ السَّمانا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة، وأنت تُنشدني الشعر؟! فقال: أجبتك مرتين، وتبع المصنّف في تقديم السَّمان على هَوَيْتُ صاحب المفضل، وحكمته أن ثبتت الهمزة لكونها ابتداء. وبعضهم تورّع عن هَوَيْتُ السَّمان فقال: هَوَيْتُ السَّمانَ، وبعضهم ضبّطها بغير ذلك. وإنما اختصت هذه العشرة بالزيادة؛ لأنّ أولى ما زيد حروف المدّ واللين؛ لأنها أخفّ الحروف - كما سيأتي بيانه -.

وأما قولُ الثَّحابة: الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف. وأما بالنسبة

(١) مواضع حروف الزيادة في: المقتضب ١٩٤/١ والأصول في النحو ٢٣٢/٣ والسّيرافي التّحوي ص ٥٥٢ والتكملة ص ٢٣١ وسر صناعة الإعراب ٦٢/١ والمفضل ص ٣٥٧ والممتع في التصريف ٢٠١/١ وارتشاف الضرب ١٩٣/١.

(٢) جاء فقال له الشيخ في (١).

(٣) جاء ما في (١).

(٤) المنصف شرح التصريف ٩٨/١ وشرح المفضل ١٤١/٩.

إلى بقيّة الحروف فخفيفتان، وغير حروف المدّ واللّين من الحروف العشرة مُشَبَّهَةٌ بها. فالهمزة مجاورة للألف في المَخْرَج، وتنقلب إلى حروف اللّين عند التّخفيف * والهاء أيضاً مجاورة للألف في المَخْرَج وهي خفيفة * والميم من مخرج الواو وهي الشّفة وفيها غنة مناسبة للّين^(١) حروف اللّين، والثّون أيضاً فيها غنة وتمتدّ في الحَيْشُوم امتداد الألف في الحَلَقِ * الثّاء حرف مهموسّ وأبدلت من الواو في ثجاء * وَثَرَات * والسّين حرف مهموسّ فيه صفيّر فتأسب بهمسيه لّين حروف اللّين، ويقرّب مَخْرَجُهُ من مخرج الثّاء، ولذلك أبدلوها منها فقالوا: اسْتَحَذَ من اتّخذ، وعكسه سِتّ، وأضلة سُدّس * واللّام وإن كان مجهوراً، لكنّه يُشَبِّهُ الثّون لِقُرْبِهِ مِنْهُ في المَخْرَج، ولذلك تُدْعَمُ فيه الثّون نحو «مِنْ لَدُنْهُ»، ثمّ بيّن معنى زيادتها فقال (أي) الحروف (التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق و) لغير (التّضعيف إلّا منها) لا أنّها تكون أبداً زائدة وإلّا لزم أن تكون حروف سأل ونأم مثلاً زائدة، وليس كذلك. أما الزيادة للإلحاق فقد تكون منها كشمَلَل، وقد تكون من غيرها كجَلَبَب، وكذا الزيادة للتّضعيف، أي: تكرير حروف الكلمة كعَلَمَ وقَرَّح، والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتّضعيف بل؛ إمّا لإفادة معنى كهمزة أَنْصُرُ وألف ضَارِب، وياء التّضغير، وللعوض كناء^(٢) زنادقة^(٣) وميم اللهم، أو لتفخيم المعنى^(٤) كميم زُرُقُم^(٥)، أو للمدّ كألف^(٦) جِمَار وواو عَمُود وياء قضيب، أو لإمكان التّلفّظ كهمزة الوصل وهاء السّكت (ومعنى) زيادتها لأجل (الإلحاق أنّها إنّما زيدت لغرض جَعْلِ مثالٍ على مثالٍ أَرِيدَ منه) بأنّ يُجْعَلَ الحرف الزائد في المزيد فيه مُقَابِلًا للحرف الأصل

(١) سقط حروف اللين من (إ).

(٢) كتاب سيبويه ٢٥/١ وسر صناعة الإعراب ٥٦/٢ والخصائص ٣٠٢/٢ وشرح الشافية للرضي ١٨٨/٢-١٩٠.

(٣) الرنديق: القائل ببقاء الدهر، فارسي معرب. لسان العرب (زندق) ٩١/٦.

(٤) السّيرافي النحوي ص ٣٧٠.

(٥) الزرّقم: الرّجل الأزرق. لسان العرب (زرّقم) ٣٩/٦.

(٦) شرح المفصل ١٤١/٩ وشرح الملوكي لابن يعيش ص ١٠٨-١٠٧ والممتع في التصريف ٢٠٦-٢٠٥/١ وارتشاف الضرب ١٩٣/١.

في المُلْحَقِ به (لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ) في التَّكْسِيرِ والتَّصْغِيرِ^(١) وغيرهما (فَنَحْوِ قَزْدَ) للمكان الغليظ المرتفع (مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ) ولهذا يُقال قَرَادِدٌ وَقُرَيْدٌ مثل جَعَاْفِرٍ وَجُعَيْفِرٍ (وَنَحْوِ مَقْتَلٍ غَيْرِ مُلْحَقٍ) وَإِنْ كَانَ بِصُورَةِ جَعْفَرٍ، وَصَحَّ فِيهِ مَقَاتِلٌ وَمُقَاتِلٌ (لِمَا ثَبَّتَ مِنْ قِيَاسِهَا) أَي: قِيَاسُ زِيَادَةِ الْمِيمِ (لِغَيْرِهِ) أَي: لَغَيْرِ معنى الإِلْحَاقِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مَعَ أَنَّ حَرْفَ الإِلْحَاقِ لَا يَكُونُ فِي^(٢) الْأَوَّلِ (وَنَحْوُ أَفْعَلٍ وَفَعَّلَ وَقَاعَلَ كَذَلِكَ)؛ أَي: مُلْحَقٍ وَإِنْ كَانَ بِصُورَةِ دَخْرَجَ (لِذَلِكَ) أَي: لِمَا ثَبَّتَ مِنْ قِيَاسِ الزِّيَادَةِ فِيهِ لِغَيْرِ مَعْنَى الإِلْحَاقِ - كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ - (وَلَمَجِيءٍ مَصَادِرِهَا مُخَالِفَةً) لِمَصَادِرِ دَخْرَجٍ؛ إِذْ مَصْدَرُ الْإِفْعَالِ وَالتَّفْعِيلِ وَالْمُفَاعَلَةِ غَيْرُ الْفَعْلَلَةِ مَعَ أَنَّ مَصْدَرَ الْفَعْلِ الْمُلْحَقِ يَجِبُ أَنْ يُوَازِنَ مَصْدَرَ الْمُلْحَقِ بِهِ. وَبِمَا قَالَهُ عَلِمَ أَنَّ دَلِيلَ الإِلْحَاقِ الْمُوَافَقَةُ فِي الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ^(٣)، وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِيهِ أَيْضاً بِأَنَّ حَرْفَ الإِلْحَاقِ هُوَ الَّذِي لَيْسَ لِمَعْنَى وَضَعَتِ الْكَلِمَةُ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْحَرْفِ (وَلَا تَقَعُ الْأَلْفُ) بِالْأَصَالَةِ (لِلإِلْحَاقِ فِي الْأِسْمِ حَشَواً^(٤)) فَلَا يُقَالُ كَتَابٌ مُلْحَقٌ بِقَمَطَرٍ وَلَا عَلَانِطٌ مُلْحَقٌ بِقُدْغَمِلٍ (لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا) قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ إِنْ كَانَتْ ثَانِيَةً وَبَعْدَهَا إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً كَانَتْ آخِرَافٍ فِيهِ وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً حَشَواً وَهِيَ لِلإِلْحَاقِ، فَإِنَّمَا تَكُونُ لِلإِلْحَاقِ بِالْخُمَاسِيِّ فَيَجِبُ حَذْفُ الْآخِرِ لِيُمْكِنَ تَصْغِيرُهُ وَتَكْسِيرُهُ، وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ غُرْضَةً لِلإِعْرَابِ اللَّفْظِيِّ، إِذْ لَا يَجُوزُ جَعْلُ الإِعْرَابِ عَلَيْهَا تَقْدِيرِيّاً، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ^(٥) مَوْضِعَ حَرْفِ أَصْلِي قَابِلٍ لِأَنْوَاعِ الْحَرَكَاتِ، وَلَوْ كَانَ الإِعْرَابُ لَفْظِيّاً، انْعَدَمَتِ الْأَلْفُ فَيَكُونُ الزَّائِدُ قَدْ غَرَضَ لَهُ

(١) معاني الإلحاق في كتاب سيبويه ٢٨٦/٤ وما بعدها، والأصول في النحو ٣٥١/٣

والسَّيرافي النحوي ص ٥٩٤ ونزهة الطرف لابن هشام ص ١١٨.

(٢) أثبت سابقاً أنَّ بعض النحاة أجاز الإلحاق في بداية الكلام ص.

(٣) المفصل ص ٢٧٨ وشرح الشافية للرزني ٥٣/١ وما بعدها.

(٤) شرح الملوكي ص ١٢٨ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٠/٤ وشرح الشافية للرزني ٥٨٠٥٧/١.

(٥) قال الرزني: «ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً، لأنَّه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي». في شرح الشافية ٥٧/١.

أشدّ التّغاير وهو انعدامه بالكليّة مع ثبوت ما يقع الزائد موقعه، وهذا بخلاف ما كان الألف فيه للإلحاق آخرأ فإنّها حيثنذ وقعت موقع ما هو عُرْضَةٌ للتّغاير وهو الحرف الأخير من الملحق به فأمكن بقاؤها إمّا بحالها كما في عَلَقَى أو بقلبها همزة كما في علباء هذا مع أنّ ما ذكره^(١) من امتناع تحريكها حشواً منعه بعضهم^(٢) فقال: لا نسلم امتناع تحريكها لأنّها تحرّك في التّصغير بانقلابها ياء كما في كُتِبَ تصغير كتاب أو واواً كما في كُوَيْبَ تصغير كاتب، وخرج بقولنا بالأصالة وقوعها في الاسم حشواً تبعاً، فإنّا إذا حكمنا بأنّها في تغافل. للإلحاق بتدحرج - على ما وقع للمصنّف فيما مرّ - لَزِمَ الحكم بأنّها في مصدره واسم فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق وبقوله «في الاسم» وقوعها في الفعل - على ما مرّ له في تغافل - لكنّ الذي في شرح المفصل والهادي^(٣) يدلّ على أنّها لا تقع للإلحاق لا في^(٤) حشو^(٥) الفعل ولا في حشو الاسم؛ لأنّ المدّة لا تُقَابَل بحرف صحيح وبقوله حشواً وقوعها في الاسم آخرأ - كما مرّ - إذ لا محذور، لأنّ الحرف الأخير متعرض للتّغيير، فلم يَفَوْ قُوّة الوسط فجاز أن يقابل بحرف العلة، وقيل^(٦) لا تكون للإلحاق مطلقاً لأنّها لا تكون أصلاً بل زائدة أو بدل من أصل فلا تكون للإلحاق وإنّما تكون بدلاً ممّا زيد للإلحاق آخرأ. وقد مرّ أول الكتاب كيفية وزن الأسماء والأفعال. وبين هنا معرفة الحرف الزائد من الأصلي ويبيّنهما بثلاث طرق^(٧) فقال (ويعرف الزائد

(١) شرح الشافية للرّضي ٥٧/١.

(٢) جاء بعض في (١).

(٣) لم أقف على الكتاب.

(٤) سقط في من (١).

(٥) شرح الشافية للرّضي ٥٦/١-٥٧.

(٦) قال الرّضي: «واحترز بعضهم فقال: والألف لا تكون للإلحاق أصلاً، أصلها في نحو أرطى ومَغَزَى ياء، ولا دليل على ما قال؛ وإنّما قُلبت في رأيتُ أَرِيظِيّاً وأَرَأَيْتُ لِكسرة ما قبلها». في شرح الشافية ٥٧/١.

(٧) السّيرافي النحوي ص ٥٩٦ وشرح الملوكي ص ١١٩ والمقرّب ١٤٤/٢ والتسهيل ص ٢٩٩-٣٠٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٣٨/٥-٢٣٩. وعدّها ابن عصفور في الممتع ٣٩/١ - ٥٨ تسعة أدلة.

بالاشتقاق^(١) وهو ردُّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية. وهذا حدُّه باعتبار العمل • وحدُّه باعتبار العلم أن يَجِدَ^(٢) بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب^(٣) فَيَرُدُّ أحدهما إلى الآخر، وخرج بمناسبة المعنى نحو الضَرْبِ بالعصا وَضَرْبَ^(٤) في الأرض، وبمناسبة الحروف نحو حَبَسَ وَمَنَعَ ونحو جَبَدَ وَجَذَبَ، فإذا وَرَدَ المشتقُّ وفيه بعض حروف الزيادة، ولم يوجد في المشتقِّ منه حُكْمٌ بزيادته^(٥) كآلف نَاصِرٍ وميم منصور وواوه، فإنَّها زائدة لفقدانها في التصرُّ (وَعَدَمِ النَّظِيرِ^(٦)) بأن يلزم من الحُكْمِ بأصالة حرفٍ أو بزيادته بناءً غيرُ موجودٍ في كلامهم كنون قَرْنَفِلٍ^(٧)، فيحكم بزيادتها إذ ليس في كلامهم فَعَلَّلَ^(٨) مثل سَفَرَجُلٍ - بضمِّ الجيم - (وَعَلَبَةٍ الزَّيَادَةِ فِيهِ^(٩)) بأن يكونَ ذلك الحرفُ زائداً في ذلك المَحَلِّ غالباً، كالهَمْزَةُ إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصولٍ نحو أَحْمَرَ (والتَّزْجِيحِ) لأحد دليلي الزَّيَادَةِ والأصالة يُحْكَمُ به (عند التَّعَارُضِ) لهما - كما سيأتي بيانه - ثم قد تنفرد دلالة واحدة من الثلاثة - كما مرَّ - وقد يجتمع ثنتان كَتَرْتَبَ^(١٠)، إذ يدلُّ على زيادة التاء الاشتقاق، لأنَّه من رَتَبَ. وَعَدَمُ النَّظِيرِ، إذ ليس في كلامهم فَعَلَّلَ - بضمِّ^(١١) اللَّامِ الأولى - وقد تجتمع الثلاثة كَعُرُنْدَ^(١٢) للغليظ لانتفاء فُعْلٍ^(١٣) -

- (١) الحدود للزمانى ص ٦٩ والممتنع في التصريف ٤٠-١ وشرح الشافية للرضي ٣٣٤/٢-٣٣٥.
- (٢) جاء تجد في (١).
- (٣) جاء والترتيب في (١).
- (٤) جاء الضَرْب في (١).
- (٥) السَّيرافي النحوي ص ٥٩٧ والتكملة ص ٢٣١ وشرح الملوكي ص ١١٩.
- (٦) وسماه السَّيرافي ص ٥٩٧: (الخروج من الأمثلة) وابن عصفور في الممتنع ٥٨/١ (الدُّخُولُ فِي أَوْسَعِ الْبَابِينَ).
- (٧) القرنفل: شجر هندي ليس من نبات أرض العرب. لسان العرب (قرنفل) ١٢٤/١١.
- (٨) جاء فعنل في (١).
- (٩) سَمَاهُ السَّيرافي ص ٥٩٨: (الحملُ على النظير).
- (١٠) التَّرْتَبُ: الأمرُ الثابت. لسان العرب (رتب) ١٢٨/٥-١٢٩.
- (١١) المَخْصَصُ ٧٢/١٢ وشرح المفصل ١٥٨/٩.
- (١٢) لسان العرب (عرد) ١٢٤/٩.
- (١٣) الأصول في النحو ٢٤١/٣ والتكملة ص ٢٤٠ والمخصص ٢١٤/١٠ وشرح المفصل ١١٩/٦.

بضم الفاء والعين - ولغلبة زيادة الثون الثالثة الساكنة، ولوجود الاشتقاق فيه لقولهم عُرْدٌ^(١) قال الشاعر^(٢):

* وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرَّ عُرْدٌ^(٣)

(والاشتقاق المُحَقَّق) ثلاثة أقسام: مُفَرَّدٌ وهو ما لا يعارضه اشتقاق آخر، ووَاضِحٌ: وهو ما عارضه آخر غير واضح، ومُخْتَمَلٌ؛ بأن لم يترجح أحدهما على الآخر. وخرج بالمحقق شبهة الاشتقاق، بأن تكون الدلالة على المعنى المُشْتَرَكِ غير ظاهرة كهَجَرَعٍ للطويل عند القائل بأنه من الجَرَعِ^(٤) وهوما استوى من الرَّمَلِ - وسيأتي بيان حكمه - فالمُحَقَّقُ بأقسامه (مُقَدَّمٌ) على غيره من شبهة الاشتقاق وعدم النّظير وغلبة الزيادة (فلذلك) أي^(٥) فلاجل أن الاشتقاق المحقق مقدم (حُكِمَ بثلاثية عَنَسَل^(٦)) للناقة السريعة من عَسَلَ الذُّبُّ؛ أي: أسرع، فنونه زائدة ووزنه فعل مع عَدَمِهِ في أبنيتهم، وقيل إنه من العَنَسِ^(٧) للناقة الصلبة، فنونه^(٨) أصلية ولاؤه زائدة، والأول رأي سيبويه^(٩) وغيره؛ وهو الأصح لأن زيادة الثون ثانية أكثر من

(١) قال سيبويه: «نون عُرْدٍ زائدة، لأنهم يقولون عُرْدٌ؛ ولأنه ليس من بنات الأربعة على هذا المثال». الكتاب ٣/٣٢٢.

(٢) هو حنظلة بن ثعلبة بين يسار.

(٣) [من الرجز] الأفعال للسرقسطي ٧٩/١ ومعاني القرآن للزجاج ٢١٠/١ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٠-٣٠١ موضع الشاهد: على أن عُرْدًا يدل على زيادة النون في عُرْدٍ بضمتين فسكون؛ لأنه بمعناه.

(٤) لسان العرب (جرع) ٢/٢٥٣.

(٥) سقط أي من (١).

(٦) لسان العرب (عسل) ٩/٢١٠.

(٧) لسان العرب (عنس) ٩/٤٢٥.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/٣٢٤ والخصائص ٢/٤٩ والممتع في التصريف ١/٢١٥.

(٩) قال سيبويه: «وأما النون فتلحق ثانية، ويكون على (فَعْلَل)، وقالوا: عَنَسَل وَعَنَسَّ وهما صفة». الكتاب ٤/٢٦٩ والسّيرافي النحوي ص ٥٥٨ والتكملة ص ٢٣٩ وشرح الملوكي ص ٢١٢.

زيادة اللَّام آخراً، كما في عُنْصُل^(١) للبصل البري لاعوجاجه من قولهم: رجل أَعْصَلَ مُغَوِّجَ السَّاقِ - ولهذا نظائر ستأتي - (و) بثلاثية (شَأْمَلِ^(٢)) وَشَمَالِ^(٣)) لريح تهبُّ من ناحية القطب الشمالي فهمزتهما زائدة لسقوطها من بقية لغاتهما وهي شَمَل - بالتسكين - وشَمَل - بالتحريك - وشمال - بالألف - وهي ثلاثية فهما ثلاثيان ووزنهما فَاَعْلٍ وفَعَالٌ مع عَدَمِهِ في أبْنِيَتِهِمْ (و) بثلاثية (نِفْدِل^(٤)) - بكسر النون والذال - للكابوس من النَّدَلِ، يقال نَذَلْتُ الشيءَ، أي: أخذته بسرعة، فهمزته زائدة لذلك ولقولهم النِيدَلان^(٥) - بفتح الذالِ وضَمُّها - بمعناه إذ لا همزة فيه ووزنه فِثْعَلٌ مع عدمه، ولا يجوز أن تكونَ الياءُ في التِيدَلان مبدلةً من الهمزة، لأنَّ الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلبُ ياءً (و) بثلاثية^(٦) (رَغْشَن) للمرتعش من الرِّغْشِ - بالتحريك - فنونه زائدة، ووزنه فَعْلَنٌ مع عدمه (و) بثلاثية (فَرِيسَن^(٧)) - بكسر أوله وثالثه - لِحُفِّ البعيرِ من قَرَسَ الأسدُ فَرِيسَتَهُ، أي: دَقَّ عُقْفُها، فنونُهُ زائدة ووزنه فِعْلِنٌ مع عدمه (و) بثلاثية (بِلَغْن^(٨)) - بكسر أوله وفتح ثانيه - للبلاغة من

(١) لسان العرب (عنصل) ٤٢٧/٩.

(٢) لسان العرب (شمل) ١٩٩/٧-٢٠٠.

(٣) كتاب سيويه ٢٤٨/٤ والسِّيَرافي النحوي ص ٥٥٦ والأصول في النحو ١٨٧/٣ والتكملة ص ٢٣٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٨/١ والخصائص ١٤٢/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٦-١٠٥/١ وشرح الملوكي ص ١٤٥-١٤٦.

(٤) لسان العرب (فدل) ٩٤/١٤.

(٥) التكملة ص ٢٣٣ والمصنف شرح التصريف ١٠٦/١ وسرّ صناعة الإعراب ١١١/١ والخصائص ١٤٦/٣ والممتع في التصريف ٢٢٧/١.

(٦) كتاب سيويه ٢٧٠/٤ والسِّيَرافي النحوي ص ٥٥٨ والأصول في النحو ٢٠٦/٣ وشرح الملوكي ص ١٨٥ والممتع في التصريف ٨٩/١، ٢٧١ ولسان العرب (وعش) ٢٤٤/٥.

(٧) كتاب سيويه ٢٧٠/٤ وأدب الكاتب ٥٩٨ والسِّيَرافي النحوي ص ٦٢٤ والأصول في النحو ٢٠٦/٣ والمنصف شرح التصريف ١٦٧/١ وسرّ صناعة الإعراب ٤٩١/٢ والممتع في التصريف ٨٩/١ ولسان العرب (فوس) ٢٢١/١٠.

(٨) لسان العرب (بلغ) ٤٨٦/١.

البلوغ فنونه زائدة ووزنه فَعَلَن مع عدمه (و) بثلاثية (حُطَّائِط^(١)) - بضمّ أوله وبالهَمْز - لِلْقَصِيرِ من الحَطّ، لأنّه ينحطّ عن الطَّوِيل، فهمزته زائدة ووزنه فَعَائِل مع عدمه (و) بثلاثية (دَلَامِص^(٢)) - بضمّ أوله - للشَّيْءِ الْبَرَّاقِ، يقال دَلَصَتِ الدَّرْعُ، أي: بَرَقَتْ، فمِيمه زائدة ووزنه فَعَاعِل مع عدمه (و) بثلاثية (قَمَارِص^(٣)) - بضمّ أوله - لِلْبَنِّ الشَّدِيدِ الحَمُوضَةِ من القَرَصِ بالإصْبَعَيْنِ، فمِيمه زائدة ووزنه فَمَاعِل؟؟ مع عدمه (و) بثلاثية (هَزْمَاس^(٤)) - بكسر أوله - من الهَرَسِ وهو الدَّفّ، فمِيمه زائدة ووزنه فِغْمَالُ مع عدمه (و) بثلاثية (زُرْقُم^(٥)) - لِلأَزْرَقِ الشَّدِيدِ الزَّرْقَةِ^(٦) من الزَّرْقَةِ الشَّدِيدَةِ، فمِيمه زائدة ووزنه فُعْلَم مع عدمه (و) بثلاثية (قِنْعَاس^(٧)) - بكسر أوله - لِلإِبِلِ الْعَظِيمِ من الْعَقَسِ ضِدَّ الْحَدَبِ، يقال إِبِلٌ أَعَسَ إِذَا مَالَ رَأْسُهُ وَعَنَقَهُ إِلَى نَحْوِ ظَهْرِهِ، فنونُهُ زائدة ووزنه فِنْعَال مع عدمه (و) بثلاثية (فِرْنَاس^(٨)) - بكسر أوله - لِلأَسَدِ الْغَلِيظِ الرَّقْبَةِ من فَرَسِ الْأَسَدِ فَرِيسَتِهِ فنونه زائدة ووزنه (فِغْنَال) مع عدمه (و) بثلاثية (قَزَنُفُوت) - بفتح أوله وسكون ثانيه - لِتَرْثُمِ الْقَوْسِ عِنْدَ النَّزْعِ مِنْ رَثْمٍ إِذَا رَجَعَ بِصَوْتِهِ، فتاؤه زائدة ووزنه تَفْعَلَوْتُ مع

(١) كتاب سيبويه ٢٧٠/٤ والأصول في النحو ١٩٠/٣ وسرّ صناعة الإعراب ١١٠/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٦/١ ولسان العرب (حطط) ٢٢٤/٣.

(٢) كتاب سيبويه ٢٧٤/٤ والسِّيَرافِي النَحْوِي ص ٥٦٣ والأصول في النحو ٢٠٩/٣ والتكملة ص ٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٨/١ والممتع في التصريف ٢٣٩/١-٢٤٠ ولسان العرب (دلص) ٣٨٨/٤.

(٣) التكملة ص ٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٩/١ وشرح المفصل ١٥٣/٩-١٥٤ والممتع في التصريف ٢٤٠/١ ولسان العرب (قرص) ١٠٩/١١.

(٤) التكملة ص ٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٩/١ والمنصف شرح التصريف ١٥٢/١ وشرح المفصل ١٥٤/٩ والممتع في التصريف ٢٤٢/١-٢٤٣ ولسان العرب (هرس) ٧٤/١٥.

(٥) كتاب سيبويه ٢٧٣/٤ والسِّيَرافِي النَحْوِي ص ٥٦٣ والأصول في النحو ٢٠٨/٣ والتكملة ص ٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٤٣١/١ والمنصف شرح التصريف ١٥١/١ وشرح المفصل ١٥٤/٩ والممتع في التصريف ٨٩/١ ولسان العرب (زرق) ٣٨/٦.

(٦) سقط الزرقه من (١).

(٧) كتاب سيبويه ٢٦٠/٤ والأصول في النحو ١٩٨/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٣٢٤/١ والممتع في التصريف ٢٦٨/١.

عدمه، ففي هذه الصور كلها قُدِّم الاشتقاق على عدم النُّظير (وكان) عَطَفَ على حَكِمَ أي: ولأجل أن الاشتقاقَ المحققَ مُقَدِّمٌ كان (الْعُدَدُ) لشديد الخصومة كالألدَّ (أَفْعَلًا^(١)) - بسكون التَّوْنِ - لا فَعْنَلًا بزيادة اللام الثانية؛ لأنَّه من اللَّدِّ، فهِمَزُهُ ونَوْنُهُ زائدتان تقديمًا للاشتقاق على عدم النُّظير الدَّالِّ على أنَّه من الألدَّ بالتخفيف ليكون وزنه فَعْنَلًا كَجَحْنَفَل^(٢) لغلظ الشَّفة، وعلى الإظهار الشَّاذُّ أيضاً وهو ترك الإدغام^(٣)، ولا يلزم ذلك على تقدير أن يكونَ من الألدِّ، لأنَّه حينئذ تكون زيادة الدَّالِّ للإلحاق فلا تُدْعَم كما في قَزْدٍ، والإظهارُ الشَّاذُّ وإن لم يكن من أدلَّة معرفة الرَّائد^(٤) صالحٌ للترجيح عند تعارضها ■ ثم إنَّ غلبة الزيادة أيضاً تدلُّ على زيادة الهمزة إذ تُقَلِّبُ زيادتها أولاً قبل ثلاثة أحرفِ أَصُولٍ كما في أَخْمَرٌ وإِجْفِيل^(٥) وهو الجبان (و) كان (مَعْدٌ) لِمَعْدِ بْنِ عَدْنَانَ (فَعْلًا^(٦)) بزيادة اللام الثانية لا مَفْعَلًا بزيادة الميم مع غلبة مَفْعَلٍ وعدم فَعَلٍ تَقْدِيمًا للاشتقاق على عدم النُّظيرِ وَغَلَبَةُ الزيادة (لمجيء تَمَعْدَد^(٧)) الرَّجُلُ إذا تشبَّه بِمَعْدٍ بْنِ عَدْنَانَ في التكلم بكلامه أو في خشونة العيش. قال الرَّاجِزُ^(٨):

* رَيَّيْتُه حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا

■ كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا^(٩)

- (١) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ وأدب الكاتب ص ٥٩٦ والأصول في النحو ١٨٨/٣ والخصائص ٥٧/٢ وشرح المفصل ١٢٠/٦-١٢١.
- (٢) لسان العرب (جحفل) ١٨٨/٢.
- (٣) الخصائص ٢٨٨/١.
- (٤) جاء الزائدة في (١).
- (٥) لسان العرب (جفل) ٣٠٩/٢.
- (٦) كتاب سيبويه ٣٠٨/٤ والأصول في النحو ٢٣٧/٣ والتكملة ص ٢٣٧ والمنصف شرح التصريف ١٠٨/١ وشرح المفصل ٥١/٩ والمتعمق في التصريف ٢٥١-٢٥٠/١.
- (٧) جاء في المنصف ١٢٩/١: «قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إِخْشَوْشُوا وَتَمَعْدَدُوا: أي كونوا على خُلُقٍ مَعْدٍ».
- (٨) هو العجاج.
- (٩) [من الرَّجَز]: المنصف شرح التصريف ٢٩/١ وشرح المفصل ١٥١/٩ والمخصص ١٧٥/١٤ =

ولا شك أنَّ تاءَ تَمَعَّدَ زائدةٌ، فلو حُكِمَ بزيادةِ الميم أيضاً لصار وزنه مَفْعَلٌ وليس بموجودٍ (ولم يُعَدَّ بِتَمَسْكَنَ^(١)) الرَّجُلُ أي: أظهرَ المَسْكَنَةَ (وَتَمَذَرَعُ^(٢)) أي: لبسَ الدَّرْعَ (وَتَمَنَدَلُ^(٣)) أي: مسحَ يدهُ بالمنديلِ وتَمَنَطُ^(٤)) أي: لبسَ المِنَطَةَ (لوضوحِ شذوذه) وكأنَّهم توهَّموا أصالةَ الميم فقالوا تَمَسْكَنَ إلى آخره، أو اشتقوا من لفظ الاسم كما اشتقوا من لفظ الجُمْلِ نحو حَوْلَقَ وَسَبَحَلَ والفَصِيحُ تَسْكَنُ وَتَذَرَعُ وَتَنَدَلُ وَتَنَطُقُ^(٥)، وإنَّما لم يُجْعَلَ تَمَعَّدَ خَارِجاً عن القياسِ كَتَمَسْكَنَ وأخوته؛ لأنَّ الاشتقاقَ الذي هو أوضح الأدلَّةِ كما عرفتَ دلٌّ على زيادةِ الميم في ذلك بخلافه في تَمَعَّدَ، فلا يلزَمُ من الحُكْمِ بأصالةِ الميم في تَمَعَّدَ لِحْزِيهِ على القياسِ وعدمِ المناقضِ للحكمِ بأصالتها، الحكمُ بأصالتها في تلك مع وجودِ المناقضِ لذلك (و) كانَ (مَرَّاجِلُ^(٦)) بفتحِ أوَّلِهِ وبالجيمِ لثيابِ الوشي (فَعَالِلُ) لا مَفَاعِلُ لمجيءِ ثَوْبٍ مُرَّجَلٍ، فإنَّ ميمه الثانيةَ أَضْلِيَّةٌ^(٧) وإلَّا لَزِمَ بِناءُ مُفْعِلٍ، وليس بموجودٍ فكذا ميم مَرَّاجِلٍ. فَقَدَّمَ الاشتقاقُ على غلبةِ الزيادةِ، إذ تغلبَ زيادةُ الميمِ أوَّلاً قبلَ ثلاثةِ أَحْرَافٍ أَصُولِ (و) كانَ (ضَهْيَا^(٨)) بوزنِ جَعْفَرٍ للمرأةِ المُشَبَّهَةِ لِلرَّجُلِ في أنَّها لا يتدَلَّى ثدياها ولا تحيضُ (فَعَلَا^(٩)) بزيادةِ

= ولسان العرب (معد) ١٣٩/١٣ وخزانة الأدب ٤٣٢/٨ وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٥ موضع الشاهد: على أنَّ وزنه عند سيبويه تَفْعَلٌ، ومعناه غَلَطَ واشتدَّ. شرح البيت: يُقال معناه: تشبَّهوا بعيش مَعَدٍّ، وكانوا أهل قَشْفٍ وغلظ في المعاش. يقول: فكونوا مثلهم ودَعُوا التَّنْعَمَ وَزَيَّ العجم.

(١) لسان العرب (سكن) ٣١٥/٦.

(٢) لسان العرب (درع) ٣٣١/٤.

(٣) لسان العرب (ندل) ٩٣/١٤.

(٤) النطاق: شِبْهُ إِزَارٍ فِيهِ يَكَّةُ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَتَنَطَّقُ بِهِ. لسان العرب (نطق) ١٨٨/١٤.

(٥) المنصف شرح التصريف ١٢٩/١ والأصول في النحو ٢٣٠/٣ وشرح المنصف ١٥٢/٩.

(٦) لسان العرب (رجل) ١٦٠/٥.

(٧) كتاب سيبويه ٣١١/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٨/٢.

(٨) لسان العرب (ضهيا) ٩٨٩٧/٧.

(٩) كتاب سيبويه ٢٤٨/٤ والأصول في النحو ١٨٧/٣ والتكملة ص ٢٣٣ والمنصف شرح

التصريف ١١٠/١ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٨/١ والممتع في التصريف ٢٢٨/١-٢٣٠.

الهمزة وأصالة الياء لا فَعْلَلًا ولا فَعْيَلًا (لمجىء ضَهْيَاء^(١)) بوزن حَمَرَاءَ بمعناه^(٢)، وهمزته زائدة وياؤه أصلية لِعَدَمِ فَعْيَالٍ، فكذا الأوَّلُ فَقَدَمُ الاشتقاق الدَّالُّ على زيادة الهمزة على عدم التَّنْظِيرِ الدَّالِّ على أصالتها إذ ليس فَعْلًا في كلامهم؛ ولأنَّ الهمزة إذا وقعت غيرَ أوَّلٍ حُكِمَ بأصالتها لقلَّةِ زيادتها حينئذ مع أنَّ الأصلَ عدمُ الزَّيَادَةِ هذا مع أنَّهم يقولون ضَاهَيْتُ^(٣) أي: شَابَهْتُ وَضَهْيَاءَ موافقٌ له في الحروفِ الأصولِ ومعناه، فيكون منه، فتكون الهمزة زائدة، ولا يَشْكُلُ بمجىء ضَاهَاتٍ بالهمزة؛ لأنَّ ضَاهَيْتُ بالياء أكثرُ استعمالًا، فاعتباره أوَّلَى؛ ولأنَّ فَعْلًا أَقْرَبُ من فَعِيلٍ؛ لأنَّ الزَّيَادَةَ في الآخر أوَّلَى، ولأنَّه لو اعتبرَ ضَاهَاتٌ، لم يمكن حَمْلُ ضَهْيَاءَ عليه فاعتباره أوَّلَى (و) كان (فَعْيَانًا^(٤)) للشَّجَرِ إذا التَفَّتْ أَغْصَانُهُ واسودَّ ظِلُّهُ (فَعْيَالًا^(٥)) لا فَعْلَانٍ مع كثرة زيادة الثَّوْنِ بعد الألفِ آخرًا (لمجىء فَنَنٍ) لِلغُضَنِ، فَقَدَمُ الاشتقاق على غلبة الزَّيَادَةِ (و) كان (جُرَائِضًا^(٦)) - بضمَّ أوَّلِهِ وباليهمز - لِلضَّخَمِ الْعَظِيمِ الْبَطْنِ (فَعَائِلًا^(٧)) لا فَعَالِلًا مع كثرة كَعْلَانِطٍ وَعُدَّافِرٍ لِلغَيْظِ الشَّدِيدِ وَعَدَمِ فَعَائِلٍ (لمجىء جِرَوَاضٍ) وَجَرِيَاضٍ بمعناه، فَقَدَمُ الاشتقاق على عدمِ التَّنْظِيرِ (و) كان (مِغْزَى^(٨)) - بكسر الميم والتنوين - (فِغْلَى) لا

(١) السِّيْرَافِي النَحْوِي ص ٦١٧ وشرح المِفْصَل ١٤٦/٩ وشرح المُلُوكِي ص ١٤٨ والمَمْتَع فِي التَّصْرِيف ٢٢٩-٢٨٨/١.

(٢) سَقَطَ بِمَعْنَاهُ مِنْ (١).

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ (ضَهْيَا) ٩٧/٨.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (فَنَن) ٣٣٧/١٠.

(٥) قَالَ سَيِّبِيه: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى فَعْيَانًا، فَقَالَ: مَصْرُوفٌ لِأَنَّهُ فَعْيَالٌ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَشَجَرِهِ فَعْيَانٌ كَأَفْنَانِ الشَّجَرِ». الْكِتَابُ ٢١٨/٣ وَالْمَخْصَصُ ٦٥/١.

(٦) لِسَانُ الْعَرَبِ (جِرَاضٍ) ٢٥٢/٢.

(٧) كِتَابُ سَيِّبِيه ٣٢٦/٤ وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١٩٠/٣ وَالتَّكْمِلَةُ ص ٢٣٣ وَسَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٠٨/١ وَالْخَصَائِصُ ١٤٢/١ وَشرح المِفْصَل ١٤٦/٩ والمَمْتَع فِي التَّصْرِيف ١١٨/١.

(٨) الْمَاعِزُ: ذُو الشَّعْرِ مِنَ الْغَنَمِ، خِلَافُ الضَّأْنِ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ، وَهِيَ الْعِزْرُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (مِعْز) ١٤٠/١٣.

مَفْعَلًا مع كثرة زيادة الميم أولاً قبل ثلاثة أَصُولٍ (لِقَوْلِهِمْ مَعَزَ^(١)) - بفتح الميم مع سكون العين وفتحها - بمعناه فسقطت الألف وثبتت الميم، إذ لا يبقى الاسم المتمكّن على حرفين، فَقَدَّمَ الاشتقاق على غلبة الزيادة وَمَعَزَى. قال سيبويه^(٢): مَضْرُوفٌ؛ لَأَنَّ أَلْفَهُ لِلإِلْحَاقِ؛ بِدِرْهِمٍ لَا لِلتَّائِيثِ لِقَوْلِهِمْ مُعَازٍ بكسر ما بعد ياء التّصغير ولو كانت للتائيث لَمَا كَسَرُوا كما في حُبَيْلَى (و) كان (سَنَبْتَهُ^(٣)) لبرهة من الزمن (فَعَلَلَهُ^(٤)) لَا فَعَلَّلَهُ مع كثرتها وعدم فَعَلَّلَهُ (لِقَوْلِهِمْ سَنَبْتُ) بمعناه، فَقَدَّمَ الاشتقاق على عدم النظير، يقال: مضى سَنَبْتُ من الدَّهْرِ وَسَنَبْتُ أَي: بُرْهَةً (و) كان (بَلَّهْنِيَّةً^(٥)) - بضمّ أوْلِهِ - لسعة العيش (فَعَلْنِيَّةً^(٦)) لَا فَعْلَانِيَّةً مع كثرتها كَسَلْخَفِيَّةً وعدم فَعْلَانِيَّةٍ لِأَنَّهَا (من قولهم عَيْشٌ أَقْبَلُهُ) أَي: قَلِيلُ الْعُجُومِ، فَقَدَّمَ الاشتقاق على عدم النظير (و) كان (الْعِرْضَنَةُ^(٧))^(٨) - بكسر أوْلِهِ - لِلنَّاقَةِ الَّتِي تَمْشِي مُعْتَرِضَةً لِنَشَاطِهَا (فَعَلْنَةً^(٩)) لَا فَعَلَّلَهُ مع كثرتها كَرَبْخَلَةٍ^(١٠) وَسَبْخَلَةٍ^(١١) وهما لِلطَّوِيلِ السَّمِينِ وعدمِ فَعَلْنَةٍ (لأنه) مُشْتَقٌّ (من الاعتراض) فَقَدَّمَ الاشتقاق على عدم النُّظِيرِ

(١) قال المازني: «والمعزى أصله أعجمي، ولكن قد أعرب، وجعلت العرب ميمه نفس الحرف فقالوا: مَعَزَى. المنصف شرح التصريف ١٣٢/١.

(٢) كتاب سيبويه ٢١١/٣.

(٣) لسان العرب (سنب) ٣٨٣/٦.

(٤) كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والسِّيْرَافِي النحوي ص ٥٦٠ والأصول في النحو ٢٠٧/٣ والتكملة ص ٢٤١ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٨/١-١٦٨-١٦٩ وشرح المفصل ١٥٨/٩ والممتع في التصريف ٢٧٦/١ وشرح الشافية للرّضي ٣٤٠/٢.

(٥) لسان العرب (بله) ٤٩٦/١.

(٦) كتاب سيبويه ٢٦٩/٤-٣٢٠ والأصول في النحو ٢٠٥/٣ والتكملة ص ٢٤٠ والممتع في التصريف ١٢٦/١.

(٧) جاء عرضة في (إ).

(٨) لسان العرب (عرض) ١٤٨/٩.

(٩) كتاب سيبويه ٢٦١/٤-٢٧٠ والسِّيْرَافِي النحوي ص ٥٥٨ والأصول في النحو ٢٠٦/٣-٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٤٤٥/١.

(١٠) لسان العرب (ربحل) ١٠٥/٥.

(١١) لسان العرب (سبجل) ١٤٧/١.

فنونُهُ زائدة، وإن كان القياسُ أنَّها لا تُزَادُ ثالثةً فأكثر إلا بعد ألفٍ كَسَكْرَانِ.
 (و) كان (أَوَّلُ أَفْعَلُ) بزيادة الهمزة لا فَوْعَلاً بزيادة الواوِ مع كثرة زيادتها
 ثانيةً كَجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ^(١) (المجيء الأولي) في مؤنثه (والأوّل) في جمع مؤنثه
 وهما فُعْلَى وفُعْلٌ اتفاقاً ولا يجيء من فَوْعَلٍ مثل ذلك؛ لأنَّ مؤنثه فَوْعَلَةٌ،
 وجمعه فَوَاعِلُ، كَجَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ وَجَوَاهِرٍ، فَقُدِّمَ الاشتقاقُ على غلبة الزيادة،
 وفيما اشتقُّ منه أوّل ثلاثة أقوالٍ ذكرها بقوله (والصحيحُ أنَّه) مشتقُّ (من
 وَوَلٍ)^(٢) بواوين ثمَّ لام، زِيدَتْ عليه همزةٌ فصار أووَل (لا مِنْ وَآلٍ)^(٣) بواو
 ثم همزة ثم لام (و) لا من (أَوَّلٍ) بهمزة ثم واو ثم لام، قلبت الهمزة في
 الأخيرين واواً وأدغمت الواو في الثلاثة، وصَحَّحُوا الأوّلَ لِمَا يلزَمُ من
 مخالفة القياس على الأخيرين. إذ ليس فيهما ما يقتضي قلب الهمزة واواً.
 وأصلُ أوّلَى على الصحيح وُوْلَى، قلبت الواو همزة لزوماً وإن كانت الثانية
 ساكنة حملاً على الأول كما - سيجيء - فهمزتها غير همزة مذكراها (و) كان
 (إِنْقَحَلَ)^(٤) للشيخ المُسَيِّنِ اليَاسِ الجِلْدِ على العَظَمِ (إِنْفَعْلًا)^(٥) لا فِعْلًا مع
 كثرته كَقِرْطَنٍ، وعدمِ إِنْفَعَلٍ لآئه مشتقُّ (من قَحَلَ) - بفتح الحاء وكسرها -
 (أي يَبْسُ) فَقُدِّمَ الاشتقاقُ على عدم النُّظِيرِ إذ لا يكونُ زيادتان في أول
 الاسم غير الجاري^(٦) على الفعل إلا ما شُدَّ من قولهم رَجُلٌ إِنْقَحَلَ وإِنْزَهُو
 وإِنْقَحِرْ، إذ الهمزة والنون فيها زائدان لاشتقاقها من القَحْلِ والزَّهْوِ والقَحْرِ

(١) الكوثر: نهرٌ في الجنة يشعبُ منه جميعُ أنهارها. لسان العرب (كثر) ٣٧/١٢.

(٢) كتاب سيبويه ١٩٥/٣ وسر صناعة الإعراب ٦٠٠/٢.

(٣) الوأل والموئل: الملجأ. لسان العرب (وآل) ١٩٢/١٥. جاء في المنصف ٢٠٢/٢:
 «وحكى ثعلب عن الفراء أن (أَوَّل) يجوز أن يكون من (وَأَلَّتْ) ويجوز أن يكون من
 أَلَّتْ. فإن كان من (وَأَلَّتْ) فهو في الأصل: (أَوَّالٌ)، وإذا كان من (أَلَّتْ) فهو في
 الأصل: (أَوَّلٌ) والقياسُ يحظرُ أن يجوز فيه شيءٌ من هذين المذهبين».

(٤) لسان العرب (قحل) ٤٦/١١.

(٥) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ والمنصف شرح التصريف ١٤٤/١ وسر صناعة الإعراب ٧٥٤/٢
 والخصائص ٢٢٩/١ والمتع في التصريف ١١٣/١.

(٦) الجاري على الفعل هو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، نحو استخراج ومستخرج
 ومستخرج. شرح المفصل ١٢٦/٦.

(و) كان (أَفْعُوانٌ^(١)) لذكر الأفاعي (أَفْعَلَانًا^(٢)) كأَفْعُوان^(٣) لَنَبَتِ طَيِّبِ الرَّائِحَةِ حَوَالِيهِ وَرَقٌّ أبيضٌ وَوَسْطُهُ أَصْفَرٌ لَا فُعْلَوَانًا كَعُتْفُوان^(٤) لِأَوَّلِ الشَّبَابِ مَعَ غَلْبَةِ زِيَادَةِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ غَيْرُ أَوَّلٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَأَكْثَرُ (لَمَجِيءِ أَفْعَى) فِي مُؤَنَّثِهِ، وَأَفْعَى أَفْعَلٌ^(٥) لِقَوْلِهِمْ فَعَوَةٌ^(٦) السُّمِّ، فَهَمْزَةُ أَفْعُوانِ زَائِدَةٌ دُونَ وَآوِهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهَا أَصْلِيَّةٌ وَالْفُحُّ لِلإِلْحَاقِ بِدَلِيلِ صَرْفِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ أَفْعَاءٌ كَمَا يُقَالُ عُلُقَاءٌ، فَقَدْ مَّ الشَّتَقَاقُ عَلَى غَلْبَةِ الزِّيَادَةِ - وَفِي نَسْخَةِ أَفْعَلَانِ بَدَلَ أَفْعَلَانِ -.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ حِينَئِذٍ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَأَنْ أَفْعَلَانًا - عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ - خِلَافُ الصَّوَابِ. قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ أَفْعَى غَيْرَ مَثُونٍ، لِيَحْصَلَ بِذَلِكَ دَلِيلُ كَوْنِهِ أَفْعَلٌ. وَبَعْضُهُمْ ضَبَطَهُ بِالتَّنْوِينِ (و) كَانَ (إِضْحِيَّانٌ^(٧)) لِلْمُضِيِّ وَلِلْغَيْمِ (إِفْعَلَانًا^(٨)) كِإِسْحِمَانٌ^(٩) لَجَبَلٍ بَعِينَةٍ لَا فِعْلِيَّانَ كَصِلْيَانٌ^(١٠) لَنَبَتٍ مَعَ غَلْبَةِ زِيَادَةِ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ الْمُبْدَلَةِ هِيَ مِنْهَا هُنَا مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ (مِنَ الضُّحَى) فَقَدْ مَّ الشَّتَقَاقُ عَلَى غَلْبَةِ الزِّيَادَةِ، وَفِي أَفْعَلَانِ مَا مَرَّ فِي أَفْعَلَانِ آنِفًا (و) كَانَ

(١) لسان العرب (فعا) ٢٩٤/١٠.

(٢) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ وشرح الملوكي ص ١٤٠ وشرح المفصل ١٣٤/٦ والممتع في التصريف ١٣٣/١.

(٣) لسان العرب (فعا) ٤٩/١١ وكتاب سيبويه ٢٤٧/٤ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٧/٤.

(٤) لسان العرب (عنف) ٤٣٠/٩ وكتاب سيبويه ٢٦٢/٤ والممتع في التصريف ١٣١/١.

(٥) كتاب سيبويه ٣١٠/٤ والأصول في التحو ٢٣٤/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٢٨/١ وشرح الشافية للرزقي ٣٤٣/٢.

(٦) فَعَوَةُ السُّمِّ: حَدَثُهُ وَحَرَارَتُهُ. لسان العرب (فوع) ٣٤٩/١٠.

(٧) لسان العرب (ضحا) ٣٢/٨.

(٨) كتاب سيبويه ٢٤٨/٤ وأدب بالكاتب ص ٥٩٦ والأصول في التحو ١٨٩/٣ وشرح المفصل ١٣٤/٦ والممتع في التصريف ١٣٣-١٣٢/١.

(٩) لسان العرب (سحم) ١٩٩/٦.

(١٠) لسان العرب (صلل) ٣٩٥/٧ وكتاب سيبويه ٢٦٢/٤ وشرح المفصل ١٣٢/٦ والممتع في التصريف ١٣٢/١.

(خَنْفَقِيْقُ^(١)) لِلدَّاهِيَةِ (فَنْعَلِيْلًا^(٢)) لَا فَعْلَلِيْلًا كَسَلَسَبِيْل^(٣) مَعَ غَلْبَةِ أَصَالَةِ التَّوْنِ ثَانِيَةٍ سَاكِنَةً، وَعَدَمِ فَنْعَلِيْلٍ تَقْدِيْمًا لِلِاشْتِقَاقِ عَلَى عَدَمِ النَّظِيرِ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ (مِنْ خَفَقَ) وَكَانَ (عَفَرْنِي^(٤)) - بِالتَّنْوِينِ - لِلْأَسَدِ فَعَلَّنِي لَا فَعَلَّنِي^(٥) كَحَبَزَكِي لِلْفَرَادِ مَعَ كَثْرَتِهِ وَعَدَمِ فَعَلَّنِي تَقْدِيْمًا لِلِاشْتِقَاقِ عَلَى عَدَمِ النَّظِيرِ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ (مِنْ الْعَفَرِ^(٦)) - بِالسَّكُونِ - لِلتَّمْرِغِ فِي الثَّرَابِ الْمُسَمَّى بِالْعَفْرِ - بِالْفَتْحِ - سُمِّيَ بِهِ الْأَسَدُ؛ لِأَنَّهُ يُلْصِقُ فَرِسَتَهُ بِالثَّرَابِ فَنُوْنُهُ وَأَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، لِقَوْلِهِمْ نَاقَةٌ عَفَرْنَاءَةٌ أَيْ: قَوِيَّةٌ، فَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ لِلتَّانِيثِ لَمْ يُدْخَلْ عَلَيْهِ تَاءُ التَّانِيثِ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا رَجَعَ اللَّفْظُ إِلَى اشْتِقَاقٍ وَاحِدٍ (فَإِنْ رَجَعَ إِلَى اشْتِقَاقَيْنِ) فَإِنْ كَانَا (وَأُضْحَيْنِ) أَيْ: لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ (كَأَزْطِي^(٧)) بِالتَّنْوِينِ لِشَجَرٍ مِنْ أَشْجَارِ الرَّمْلِ يَأْكُلُهُ الْبَعِيرُ وَيُذْبَعُ بِهِ وَهُوَ الْقِرْطُ (وَأَوَّلَقَ^(٨)) لِلْجَنُونِ (حَيْثُ قِيلَ بَعِيرٌ آرِطٌ) بِوَزْنِ ضَارِبٍ بِجَعْلِ الْهَمْزَةِ أَصْلِيَّةً (و) بَعِيرٌ (رَاطٌ) بِجَعْلِهَا زَائِدَةً، وَأَصْلُهُ رَاطٌ أَعْلَى إِعْلَالٌ قَاضٍ (وَأَوْدِيْمٌ مَازُوْطٌ^(٩) وَمَزْطِي) بِالِاعْتِبَارَيْنِ (و) حَيْثُ قِيلَ رَجُلٌ (مَالُوْقٌ وَمَوْتُوْقٌ) بِالِاعْتِبَارَيْنِ أَيْضًا جَازَ (الْأَمْرَانِ) أَيْ: الْإِشْتِقَاقَانِ أَيْ:

(١) لسان العرب (خفق) ١٥٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٢٦٩/٤ والأصول في النحو ٢٣٩/٣ والمخصص ١٢٦/٧ وشرح الملوكي ص ١٨٥ والمتع في التصريف ١٤٣/١.

(٣) سلسبيل: اسم عين في الجثة. لسان العرب (سلسل) ٣٢٦/٦ وكتاب سيبويه ٣٠٣/٤ والأصول في النحو ٢٢٢/٣ والمعرّب ص ١٨٩.

(٤) لسان العرب (عفر) ٢٨٥/٩ وكتاب سيبويه ٢٦٠/٤ والأصول في النحو ٢٣٩/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٩/٤.

(٥) جاء فَعَلَّنَا فِي (١).

(٦) لسان العرب (عفر) ٢٨٢/٩.

(٧) لسان العرب (ارط) ١٢٠/١ وكتاب سيبويه ٣٠٨/٤ وأدب الكاتب ص ٦١٠ والأصول في النحو ٢٣٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٩/٤.

(٨) لسان العرب (ولق) ٣٩٨/١٥.

(٩) كتاب سيبويه ٣٠٨/٤ والتكملة ص ١٠٠ وسر صناعة الإعراب ٤٢٨/١ والمنصف شرح التصريف ٣٦/١ وشرح المفصل ١٤٧/٩ والمتع في التصريف ٥٥/١.

اعتبارهما بمعنى اعتبار كلّ منهما دفعاً للتَّحَكُّم، فيجوز أن يُقَدَّرَ أَرْطَى
فَعَلَى بجعل الألف زائدة للإلحاق بِجَعْفَرٍ لا للتأنيث لقولهم أَرْطَاةٌ وإن يُقَدَّرَ
أَفْعَل مصروفاً لكونه اسم جنس.

إِحْتِجَّ لِلأَوَّلِ^(١) بقولهم بَعِيرٌ أَرِطُ أَي: أكل الأَرطى وأَدِينَمَ مَارُوْطٌ مدبوغٌ
به، إذ بقاء الهمزة فيهما يدلُّ على أصالتها. وللثاني بقولهم: رَاطٍ وَمَرِطِي^(٢)،
إذ سقوط الهمزة فيهما، يدلُّ على زيادتها ويجوز أن يقال أولق فَوَعَلَ، وأن
يقال أَفْعَل مصروفاً أيضاً؛ لأنَّ فيه وزنَ الفعل فقط، واحتجَّ للأَوَّلِ بقولهم:
مَالُوْقٌ، إذ بقاء الهمزة فيه يدلُّ على أصالتها وللثاني بقولهم مَوْلُوْقٌ إذ سقوطها
فيه يدلُّ على زيادتها. (وَكَحْسَانٍ) عَلَمًا لرجل (وَجَمَارٍ قَبَّانٍ^(٣)) لِدَوْبَةِ
(حيث صُرف) كلٌّ منهما (وَمَنْعٍ) صَرْفُهُ، فَالْصَّرْفُ دليلٌ كونه حَسَانٍ من
الحُسْن، وَقَبَّانٍ مِنَ الْقَبَنِ^(٤) وهو الذهاب في الأرض يقال: قَبَنَ فِي الأرض،
أَي: ذَهَبَ فِيهَا وَمَنْعُ الصَّرْفِ دليلٌ كونهما من الحِسِّ ومن القَبِّ^(٥) وهو يَبْسُ
الجلد وذهابُ نداوة اللِّحْمِ وغيره، يقال: قَبَّ اللَّحْمُ يَقْبُ قَبِيًّا، أَي: ذَهَبَ
نَدَاوَتُهُ أَوْ مِنَ الْقَبَبِ وهو^(٦) دِقَّةُ الْحَضَرِ، فوزنُهُما على الأَوَّلِ فَعَالٌ، وعلى
الثاني فَعْلَانٌ، وَلَا يُؤَثَّرُ فيما قاله فِي حَسَانٍ وَقَبَّانٍ قولُ الجوهري^(٧) فِي الثاني
وابن مالك فِي الأَوَّلِ المسموع فِيه مَنْعُ الصَّرْفِ؛ لأنَّ المَثْبُتَ مُقَدَّمٌ على
الثاني. وقيل جاء رجلٌ اسمه حَيَّانٌ إِلَى ملكٍ، فَقِيلَ لِلْمَلِكِ:

أَيَنْصَرِفُ حَيَّانٌ أَوْ لَا يَنْصَرِفُ؟ فَقَالَ الْمَلِكُ: إِنْ أَكْرَمْتُهُ فَلَا يَنْصَرِفُ
وَلَا يَنْصَرِفُ، وَوَجَّهُوهُ بِأَنَّهُ إِنْ أَكْرَمَهُ فَكَأَنَّهُ أَحْيَاهُ فَيَكُونُ مِنَ الْحَيِّ فَلَا

(١) شرح الملوكي ص ١٣٠ وشرح المفصل ١٤٧/٩.

(٢) سِرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ ٤٢٨/١ والمنصف شرح التصريف ٣٧/١ وشرح الكافية الشافية
٢٠٤٩/٤.

(٣) لسان العرب (قَبَب) ٧/١١.

(٤) لسان العرب (قَبِن) ٢٦/١١.

(٥) لسان العرب (قَبَب) ٦/١١.

(٦) لسان العرب (قَبَب) ٦/١١.

(٧) تاج اللغة (قَبِن) ٢١٧٩/٦.

ينصرف للعلمية وزيادة الألف والثون، وإن لم يُكْرِمَهُ فكأنه أَهْلَكَهُ فيكون مِنَ الْحَيْنِ - بالفتح - أي: الهلاك فينصرف (وَالَا) أي: وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين (و) يُطْلَبُ (الْقَرْجِيخُ) لِيُؤْخَذَ بِالرَّاجِحِ (كَمَلَاكٍ^(١)) فَإِنَّهُ (قِيلَ) وَزَنَهُ (مَفْعَلٌ^(٢)) لِأَنَّهُ (مِنَ الْأَلُوكةِ^(٣)) وَهِيَ الرِّسَالَةُ قُلِيَتْ الْعَيْنُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، فَقِيلَ: مَأْلَكَ، ثُمَّ حُدِّثَتْ هَمْزَتُهُ تَخْفِيفاً لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، فَقِيلَ: مَلَّكَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ مَعْنَى الرِّسَالَةِ قَالَ تَعَالَى (جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا^(٤)) وَلَيْسَ فِيهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ إِلَّا الْقَلْبُ وَهُوَ كَثِيرٌ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَلَكًا مُخَفَّفٌ مَلَأَكَ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ مَلَائِكَةٌ وَمَلَائِكٌ وَلِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

* فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأَكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(٥)

ثم اختلفوا فيه فقال الكسائي^(٦): وزنه مَفْعَلٌ أي: في الأصل، وأصله مَأْلَكَ مِنَ الْأَلُوكةِ قُلِبَتِ الْعَيْنُ إِلَى آخِرِ مَا قَدَّمْتَهُ (و) قَالَ (ابْنُ كَيْسَانَ^(٧)) أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (فَعَالٌ^(٨)) بِأَصَالَةِ الْمِيمِ وَزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّهُ (مِنَ الْمَلَكِ) - بَضَمِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ - وَهُوَ بَعِيدٌ، لِأَنَّ فَعَالًا نَادِرٌ وَمَفْعَلًا

(١) جاء ملك في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٣٧٩/٣-٣٨٠ والمنصف شرح التصريف ١٠٢/٢ والأصول في النحو ٣٣٩/٣.

(٣) الألوك والمألكة والمألكة: الرسالة التي تُؤْلَكُ في الفم. لسان العرب (الك) ١٨٣/١.

(٤) فاطر ١/٣٥.

(٥) [من الطويل] كتاب سيبويه ٣٨٠/٤ والأصول في النحو ٣٣٩/٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢١/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٢/٢ والأمالى الشجرية ٢٠/٢ وشرح الشافية للرزني ٢٤٦/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٣/٥ وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٧. موضع الشاهد: على أَنَّ مَلَكًا أَصْلُهُ مَلَأَكَ. الصَّوب: نزول المطر. لسان العرب (صوب) ٤٣٢/٧.

(٦) شرح الشافية للرزني ٣٤٧/٢ ورسالة الملائكة ص ٦ والأمالى الشجرية ٢٩٢/٢.

(٧) محمد بن أحمد بن كَيْسَانَ أَبُو الْحَسَنِ، أَخَذَ عَنِ الْمُبَرِّدِ وَثَعْلَبِ، وَكَانَ مِيلُهُ إِلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُهَذَّبُ فِي النَّحْوِ، اللَّامَاتُ، الْبَرَهَانُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ... إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٣/٥٧-٦٠ وإشارة التعيين ص ٢٨٩ وبغية الوعاة ١٨/١.

(٨) شرح الشافية للرزني ٣٤٧/٢.

كثير، والحفل على الكثير أولى (و) قال (أبو عبيدة^(١)) معمر بن المثنى وزنه (مَفْعَلٌ) لأنه (من^(٢)) لَأَكْ أَي: أَرْسَلَ) وهو سَأَلِمَ من القَلْبِ اللازم للأول، ومن زيادة الهمزة اللازمة للثاني. لكن قال المصنّف في شرحه: إنّه بعيدٌ معنًى؛ لأنّ المعنى في المَلِكِ أنّه رسولٌ لا مُرْسِلٌ، وإذا كان من لَأَكْ كان معناه مُرْسِلًا لا رَسُولًا. قيل: وفيه نظر؛ لأنّا لا نُسَلِّمُ أنّه لو كان من لَأَكْ كان معناه ذلك لجواز أن يكون مَفْعَلًا من لَأَكْ بمعنى مَوْضِعِ الرِّسَالَةِ أو بمعنى الرِّسُول، عبّر عن الموضع أو عن المَفْعُولِ بالمَفْعَل؛ لأنّ المَفْعَل لا يَمْتَنِعُ وَقُوْعُهُ في محل اسم المفعول كما^(٣) لا يَمْتَنِعُ وَقُوْعُهُ في محل اسم الفاعل وبالجملة الرّاجح من هذه الاشتقاقات الأول لِتَحَقُّقِ نِسْبَةِ الْمَلِكِ إِلَى الرِّسَالَةِ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ فَهُوَ الْوَاضِحُ بخلاف نسبته إلى المَلِكِ والإرسالِ (وَمُوسَى^(٤)) الْحَدِيدِ وزنه (مَفْعَلٌ^(٥)) لأنه (من أَوْسَيْتُ) رَأْسُهُ (أَي حَلَقْتُ وَ) قال (الكوفيون) وزنه (فُعْلَى^(٦)) لأنه (من مَأْسٍ^(٧)) أَي: تَبَخَّرَ أو من قولهم رَجُلٌ مَأْسٍ أَي: خَفِيفٌ طَيَّاشٌ، وَرُجِحَ الأول؛ لأنّ نسبة موسى إلى الحلق أكثر منها إلى التبخر وإلى الخِفَّةِ والطَّيَشِ؛ ولأنّ مُفْعَلًا أكثر من فُعْلَى؛ لأنه يُبْنَى من كُلِّ أَفْعَلَتْ^(٨)، ولأنّه مَضْرُوفٌ، ولو كان فُعْلَى لَمَّا صُرِفَ؛ لأنّ أَلْفَ فُعْلَى لِلثَّانِيَةِ إِلَّا مَا شَذَّ من قولهم: دُنْيَا

(١) معمر بن المثنى اللّغوي والبصري أبو عبيدة، مولى بني تميم، أخذ عن يونس وأبي عمرو، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني.... صتّف: المجاز في غريب القرآن، والمثالب، وأيام العرب، ومعاني القرآن والخيل، الإبل. واللغات.... ولد سنة اثنتي عشرة ومائة ومات سنة تسع، وقيل ثمانٍ وقيل عشرٍ وقيل: إحدى عشرة ومائتين. إشارة اليقين ص ٣٥٠ وبغية الوعاة ٢/٢٩٤ - ٢٩٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٧٣-٧٤.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٧ والأمالى الشجرية ٢/٢٩٢.

(٣) سقط كما لا يمتنع وقوعه في محل اسم الفاعل من (١).

(٤) المّوسى: آلة الحديد. لسان العرب (موسى) ١٣/٢٢٢.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٢١٣ والأصول في التّحو ٣/٢٣٤ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٨ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٨.

(٦) قال الرّضي: «قال الفراء: هي فُعْلَى» في شرح الشافية ٢/٣٤٨ وأدب الكاتب ص ٢٨٨.

(٧) لسان العرب (موس) ١٣/٢٢٢.

(٨) سرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٨.

بالتنوين وهو نادر. وأما موسى اسمٌ رَجُلٌ فقال أبو عمرو بن العلاء وزنه مُفْعَلٌ^(١)؛ لَأَنَّهُ يَنْصَرَفُ نَكْرَةً، وفُعْلَى لا يَنْصَرَفُ بحال. وقال الكسائي: وزنه فُعْلَى (وإنسان^(٢)) وزنه (فِعْلَان) بأصالة الهمزة؛ لَأَنَّهُ (من الأُنس) - بضم الهمزة - (وقيل) وزنه (إفْعان) بزيادة الهمزة وأصالة الياء وحذفها؛ لَأَنَّهُ (من نَسِي لمجيء أنيسيان) بالتصغير بوزن أَفْعِيلَان وليمَا رُوي عن ابن عباس^(٣) رضي الله عنهما أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ^(٤) إِنْسَانًا لَأَنَّهُ عَهِدَ إِلَيْهِ فَنَسِيَ كما قال تعالى (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ^(٥)) ولقول أبي تمام^(٦):

* لَا تَنْسِينَ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي^(٧)

فوزنه مُكَبَّرًا إفْعان، ومصغراً أَفْعِيلَان؛ لَأَنَّهُمْ صَغُرُوهُ عَلَى أَتْنِيسِيَان^(٨) وهو الحاملُ لهم على أَنَّ أَصْلَهُ أَنَسِيَان حذفت الياء على غير القياس. والرَّاجِحُ الأوَّلُ لمجيء إِنْس - بكسر الهمزة وسكون الثَّوْن - وَأَتْنِيس - بفتحها - وَأَتْنِيس - بفتح الهمزة - وَأُنَّاس - بضمها - في معنى الإنسان؛ ولَأَنَّهُ لا يوافقُ نَسِي لفظاً؛ إذ ليس فيه ياء، ولا معنى، إذ ليس فيه دلالة على نَسِيَان. فوزنه

(١) كتاب سيبويه ٢١٣/٣.

(٢) معاني القرآن للرفاء ٦٩/٢ وأدب الكاتب ص ٦١٣ والمخصص ١٦/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢-٨٠٩/٢ ولسان العرب (أنس) ٢٣٢-٢٣١/١.

(٣) أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مات بالطائف في فتنة ابن الزبير، وبلغ سبعين سنة وقد كُفَّ بصره. وفيات الأعيان ٦٢/٣.

(٤) أدب الكاتب ص ٦١٣-٦١٤ والمسائل الجليات ص ١٧١.

(٥) طه: ١١٥/٢٠.

(٦) أبو تمام حبيب بن أوس الطائي الشاعر: شامي الأصل، جالس الأدباء فأخذ عنهم وتعلم، وكان قَطِنًا قَهْمًا، وكان يحبُّ الشَّعْرَ، فلم يزل يُعَاينُهُ حتى قال الشَّعْرَ وأجاده. قدم إلى بغداد فجالس بها الأدباء وعاشر العلماء. نزهة الألبا ص ١٥٥-١٥٦ والبداية والنهاية ٢٥١/١٠ والأعلام ١٦٥/٢.

(٧) [من الكامل] ديوان أبي تمام ٢٤٥/٢ ورسالة الغفران ص ٣٦١ موضع الشاهد: قوله: سَمِيتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي، يدلُّ على أَنَّ همزة إنسان زائدة من التَّسْيَان. فلأَمُّه محذوفة.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢ وأدب الكاتب ص ٦١٣.

فَعْلَان ووزنه مصغراً فَعِيلَيَان. وما قاله الثاني فاسد؛ لأنه يقتضي الإعلال بِحَذْفِ اللَّامِ فِي الْإِفْرَادِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتَ أَنَّاسِي؛ لِأَنَّ يَاءَ الْأَخِيرَةِ مُبْدَلَةٌ مِنَ الثَّوْنِ، وَأَصْلُهُ أَنَّاسِينَ وَيَاءُ قَبْلَهَا زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفَعْلِ؛ إِذْ لَا تَقَعُ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ بِغَيْرِ هَاءِ التَّائِيثِ إِلَّا وَأَوْسَطُهَا حَرْفٌ زَائِدٌ كَمَصَابِيحٍ. والمروى عن ابن عباس لم يَثْبُتْ، وأبو تمام لا يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِ (وَتَرْبُوتٌ^(١)) - بفتح الراء - وزنه (فَعْلُوت) بأصالةِ أَوَّلِهِ وزيادةِ آخره لَأَنَّهُ (مِنَ التَّرَابِ عِنْدَ سَيَبُويهِ^(٢))، لِأَنَّهُ مِنَ الذَّلُولِ) يُقَالُ جَمَلٌ تَرْبُوتٌ أَي: ذَلُولٌ، وَالذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ يَنَاسِبَانِ التَّرَابَ. قَالَ تَعَالَى (أَوْ مَسْكِنًا ذَا مَتْرَبَةٍ^(٣)) وَلِأَنَّ النَّاءَ^(٤) بَعْدَ الْوَائِ تَزَادَ كَثِيرًا فِي مِثْلِهِ كَجَبْرُوتٌ^(٥) وَمَلَكُوتٌ^(٦) لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّجْبِيرِ وَالْمُلْكِ، وَيُقَالُ^(٧): رَهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتٍ، أَي: لِأَنَّ تَرْهَبَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُزَحِمَ. وَيُقَالُ: رَجُلٌ رَغْبُوتٌ وَلَمْ يَجْعَلْ^(٨) وَزَنَهُ تَفْعُولًا بَأَن يَكُونُ مِنْ قَوْلِهِمْ رَبَّتِ الصَّبِي يُرَبُّهُ تَرْبِيَةً أَي: رَبَّاهُ، مَعَ أَنَّ الْمُنَاسِبَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ مُتَحَقِّقَةً بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْجَمَلَ إِنَّمَا يَصِيرُ ذَلُولًا بِالتَّرْيِيبِ وَالِاغْتِمَالِ. وَقَدْ أَمَّا الْاِسْتِقَاقُ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا لِكثَرَةِ زِيَادَةِ الْوَائِ وَالنَّاءِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ (وَقَالَ) سَيَبُويهِ^(٩) (فِي سُبْرُوتٍ) وَزَنَهُ (فَعْلُول)؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: سُبْرُوتٌ^(١٠) لِلْأَرْضِ الْقَفْرِ وَلِلشَّيْءِ التَّافِهِ وَلِلرَّجُلِ الْفَقِيرِ. فَيَكُونُ مُشْتَقًّا مِنْهُ، وَتَكُونُ

(١) لسان العرب (ترب) ٢٤/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٢٧٢/٤ والتكملة ص ٢٤١ وسر صناعة الإعراب ١٥٧/١.

(٣) البلد ١٦/٩٠.

(٤) كتاب سيبويه ٢٧٢/٤ والأصول في النحو ٢٤٢/٣ والمنصف شرح التصريف ١٣٩/١ وشرح الملوكي ص ١٩٦ والمتع في التصريف ١٢٥/١.

(٥) الجبار: المتكبر الذي لا يرى لأحد عليه حقاً. لسان العرب (جبر) ١٦٥/٢.

(٦) الملك: السلطان. عن اللحياني: المَلَكُوت من المُلْك كالرهبوت من الرِّهبة. لسان العرب (ملك) ١٨٢/١٣.

(٧) فصل المقال ص ٥٦.

(٨) جاء تجعل في (ل).

(٩) كتاب سيبويه ٣١٨/٤.

(١٠) لسان العرب (سبروت) ١٥٢-١٥١/٦.

الضُمَّة في أحدهما غيرها في الآخر كما في قُلْك مفرداً وجمعاً ليتحقق الاشتقاق (وقيل) وزنه فُعْلُوت؛ لأنه (من السَّيْرِ) بموحدة؛ لأنَّ السُّبُرُوت الدليل الحادق في خَبَرِ الطَّرْقَاتِ وَسَبْرِهَا، فقد وَافَقَ معنى السَّيْرِ، وقَدَمَ الأول؛ لأنَّ فُعْلُوتاً نادرٌ وفُعْلُولاً كثيرٌ كغُضْرُوفٍ وخُزْنُوبٍ على أنَّ جَعَلَ الدليل الحادق تفسير السُّبُرُوت لم أره. بل الذي في الصَّحاح^(١) وغيره أنه تفسير للخبير (وقال) سيبويه (في تَنْبَأَلَة^(٢)) وزنه (فَعْلَالَة^(٣)) بأصالة أوله لأنه من التَّنْبِل (وقيل) وزنه مِفْعَالَة لأنه (من النَّبِل) - بفتح الباء - جمعُ نَبِيل (للصَّغار) وللِكَبار، فهو من الأضداد^(٤) (لأنَّه) أي: تَنْبَأَلَة (القَصِيرُ). وقَدَمَ الأول؛ لأنَّ فَعْلَالَة أكثر من تِفْعَالَة (وسُرِّيَة^(٥)) - بضم السين - للأُمِّ التي يَطْوُهَا سِيدُهَا وَيَنْزِلُ فيها (قيل من السَّرِّ^(٦)) وهو الجماع، أو ما يخفى، للمناسبة المعنوية. إذ الغالب^(٧) كَتَمَ المرء لها عن حُرَّتِهِ فوزنُها فُعْلِيَة، وَضُمَّتَ سِيْنُهَا مع أنَّ القياسَ كَسَرُهَا؛ لأنَّ التَّغْيِيرَ قد يقع في النَّسَبِ كما قالوا دَهْرِي في النَّسَبَةِ إلى الدَّهْرِ^(٨). وقيل أصلُها سُرُورَة بوزن فُعُولَة^(٩) من السَّرِّ أيضاً، أبدلوا من الرَّاء الثالثة ياءً للتَّضْعِيفِ، ثُمَّ قَلَبُوا^(١٠) الواو ياءً وأدغموا، ثُمَّ كَسَرُوا ما قبل الياءِ للمناسبة فوزنُها فُعْلِيْلَة مُعْيَرَة من فُعْلُولَة. وقيل من السُّرُور؛ لأنَّ المرءَ سَرَّ بها فوزنُها فُعْلِيَة والأصلُ فُعُولَة، أبدلوا من الرَّاء الثالثة ياءً ثُمَّ قَلَبُوا الواو ياءً وأدغموا كما مرَّ. (وقيل من السَّرَاة^(١١)) وهي

(١) تاج اللغة (سبِر) ٢٥١/١.

(٢) التنبال: الرّجل الصغير. لسان العرب (تنبل) ٥٦/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣١٨/٤ والمخصص ٧٢/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٤٥/٢.

(٤) تاج اللغة (نبل) ١٨٢٤/٥.

(٥) لسان العرب (سرر) ٢٣٥/٦.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٣٤٩/٢.

(٧) الأصول في التحو ٣٤٢/٣ والمخصص ٢٨٩/١٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٤٩/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٣٣٦/٣ والأصول في التحو ٨٢/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٤٩/٢.

(٩) جاء: فُعْلُولَة في (١).

(١٠) الإبدال لابن السكيت ص ١٣٤.

(١١) سَرَاة كُلُّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ وَظَهْرُهُ وَوَسْطُهُ. لسان العرب (سرا) ٢٥٠/٦.

الْحَيَارُ؛ لِأَنَّ الْمَرْءَ يَخْتَارُهَا لِنَفْسِهِ، وَوَزْنُهَا فُعَيْلَةٌ^(١) بِزِيَادَةِ إِحْدَى الرَّائِنِ وَإِحْدَى الْيَائِنِ، وَقَدْ أُمِّمَ الْأَوَّلُ لِقُوَّةِ الْمَعْنَى - كَمَا مَرَّ - وَاللَّفْظُ لكَثْرَةِ فُعْلَيْةٍ كَحَرِيَّةٍ، وَقَلَّةٍ فُعْلُولَةٍ وَعَدَمِ فُعَيْلَةٍ (وَمَوْؤُنَةٍ) بِغَيْرِ هَمْزٍ وَبِهِ (قِيلَ) إِنَّهَا فَعُولَةٌ (مَنْ مَانَ^(٢)) الرَّجُلُ أَهْلَهُ (يَمُونُ) هَمْزٌ بِغَيْرِ هَمْزٍ، أَي: قَامَ بِمَوْؤُنَتِهِمْ فَأَصْلُهُ مَوْؤُنَةٌ^(٣) بِوَائِينَ، قَلْبَتِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً لِإِنْضِمَامِهَا مَتَوَسِّطَةً ضَمًّا لِأَزْمًا كَمَا فِي أَذْوَارًا، وَمَنْ مَأْتَهُمْ يَمَأْتُهُمْ بِالْهَمْزِ بِمَعْنَى الثَّقَلِ مِنْ مَأْتَتْهُمْ أَي: تَحَمَّلْتُ مَوْؤُنَتِهِمْ، أَوْ بِمَعْنَى الْعِدَّةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَتَانِي هَذَا الْأَمْرُ وَمَا مَأْتَتْ لَهُ مَأْنًا، إِذَا لَمْ تَسْتَعِدَّ لَهُ. (وَقِيلَ) إِنَّهَا مَفْعَلَةٌ - بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - (مَنْ الْأَوْنِ لِأَنَّهَا ثَقُلَ) عَلَى الْإِنْسَانِ، فَتَنَاسَبَ الْأَوْنُ^(٤)، وَهُوَ الْعِذْلُ وَأَحَدُ جَانِبَيْ الْخَرْجِ فَأَصْلُهَا مَأُونَةٌ - بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ - نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَائِ إِلَى الْهَمْزَةِ عَلَى الْقِيَاسِ فَصَارَتْ مَوْؤُنَةٌ (وَقَالَ الْفَرَّاءُ) إِنَّهُ مَفْعَلَةٌ أَيْضًا لَكِنْ (مَنْ الْأَيْنِ^(٥)) وَهُوَ التَّعَبُ وَالشَّدَّةُ، وَأَصْلُهَا مَأَيْنَةٌ - بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ - نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْهَمْزَةِ فَصَارَتْ مَأَيْنَةٌ، ثُمَّ قَلْبَتِ الْيَاءُ وَآوًا لِسُكُونِهَا وَإِنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ مَوْؤُنَةٌ، فَجَرَى عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْيَاءَ إِذَا وَقَعَتْ عَيْنًا مَضْمُومًا مَا قَبْلَهَا تُقَلَّبُ وَآوًا إِلَّا أَنْ تُبَدَلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ^(٦). وَالْمَخْتَارُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الْمَوْؤُونَةِ عَلَى مَعْنَى مَانَ يَمُونُ لَزُومًا وَمُبَاشَرَةً بِخِلَافِهِ فِي الثَّقَلِ وَالتَّعَبِ. وَقَوْلُ الْفَرَّاءِ أَبْعَدُ؛ لِلزُّومِ كَثْرَةُ التَّغْيِيرِ عَلَى مَذْهَبِهِ (وَأَمَّا مَنْجَنِيْقُ^(٧)) - بَفَتْحٍ مِيمَةٍ وَجِيمَةٍ - وَهُوَ مُؤَنَّثٌ قَالَ زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ^(٨).

(١) قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: «وَإِذَا كُنْتَ سُرِّيَّةً مِنَ السَّرَاةِ فَأَصْلُهَا سُرِّيَّوْهُ، لِأَنَّ السَّرَاةَ مِنَ الْوَائِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَائُ. وَسَبَقَتْ الْيَاءُ بِالسُّكُونِ، قَلْبَتِ الْوَائُ يَاءً. وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، فَصَارَتْ سُرِّيَّةً». فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٧٥٦/٢.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (مُون) ٢٢٥/١٣.

(٣) كِتَابُ سِيبَوِيهِ ٣٣١/٣ وَالْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ ص ٩٩.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (اَوْن) ٢٧٢/١.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ (اَيْن) ٢٩٤/١.

(٦) كِتَابُ سِيبَوِيهِ ٣٣١/٣.

(٧) الْمَنْجَنِيْقُ وَالْمَنْجَنُوقُ: الْقَذَافُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (مَجْنَق) ٣٣/١٣.

(٨) زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْكِلَابِيُّ ٧٥ هـ. هُوَ أَبُو هُذَيْلٍ زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كِلَابٍ =

* لقد تَرَكْنِي مَنَجْنِيْقُ ابْنُ بَجْدَل^(١) أَحِيدُ مِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ^(٢)(٣)

* مُعَرَّبٌ؛ لِأَنَّ الْجِيمَ وَالْقَافَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُعَرَّبَةً كَالْجَزْوَقَةِ^(٤) لِلرَّغِيفِ فَإِنَّهَا مُعَرَّبَةٌ كَزْدَةٌ أَوْ حِكَايَةُ صَوْتٍ كَجَلَنْبَلَقٍ^(٥) فَإِنَّهُ حِكَايَةُ صَوْتٍ بِأَبْ صَخْمٍ فِي حَالِ فَتْحِهِ وَإِضْمَاقِهِ؛ جَلَنْ عَلَى حِدَةٍ؛ وَيَلْقَى عَلَى حِدَةٍ. إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَقِيلَ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يُحَكَّمَ عَلَى مِثْلِهِ بِزِيَادَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ وَأَصَالَةِ بَعْضِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي خَالِصِ كَلَامِهِمْ وَإِلَّا كَثُرَ، عَلَى أَنَّهُ يُحَكَّمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ لَصَيُورُزَتِهِ بِالتَّعْرِيبِ مِنْ جَنْسِ كَلَامِهِمْ، فَيُتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا لَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَلِذَا حُكِمَ عَلَى أَنْ أَلْفَ لِيَجَامَ^(٦)، وَيَاءُ إِبْرَاهِيمَ، بِالزِّيَادَةِ لِقَوْلِهِمْ لُجَمَ وَأَبَاهُ^(٧). فَإِذَا أُرِيدَ وَزْنُ مَنَجْنِيْقٍ (فَإِنْ إِعْتَدْتُ بِجَنْقُونَا) أَي: رَمُونَا بِالْمَنَجْنِيْقِ (و) وَزْنَهُ (مَنْفَعِيلٌ)^(٨)؛ لِأَنَّ أَصُولَهُ جِيمَ وَنُونٍ وَقَافٍ (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ لِقَلَّتِهِ فِي اسْتِعْمَالِ الْفُصَحَاءِ، أَوْ لِمَا قِيلَ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ أَوْ لِعِلَّةِ مَنْفَعِيلٍ (فَإِنْ أَعْتَدْتُ بِمَجَانِيْقٍ) فِي جَمْعِهِ وَبِمَنَجْنِيْقٍ فِي مُصْغَرِهِ (و) وَزْنَهُ (مَنْفَعِيلٌ) وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ^(٩)؛ لِأَنَّ حَذْفَ التَّوْنِ الْأَوَّلَى فِي جَمْعِهِ وَتَصْغِيرِهِ

= ابن عامر بن صعصعة حارب في صفوف معاوية في معركة صفين، وانضمَّ بعد ذلك إلى ابن الزبير. توفي سنة خمس وسبعين للهجرة. خزائن الأدب ٣٠٠/١ ومعجم الشعراء ص ١٠٣.

(١) جاء: ابن جندل في (١).

(٢) جاء: تطير في (١).

(٣) [من الطويل]: شرح شواهد الشافية ص ٢٩٩ وسفر السعادة ص ٤٨٠ ولسان العرب (مجنق) ٣٣٣/١٣. موضع الشاهد: على أنَّ المنجنق، مؤنث، ولهذا قال تركنتي.

(٤) لسان العرب (جردق) ٢٣٩/٢ والمعرَّب ص ٢٣٢.

(٥) لسان العرب (جلنبلق) ٣٤١/٢.

(٦) لجام الدابة: معروف. وقال سيبويه في فارسي معرَّب. لسان العرب (لجم) ٢٤٢/١٢.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٩/٥.

(٨) شرح الشافية للرَّضِيِّ ٣٥٠/٢ والمنصف شرح التصريف ١٤٧/١.

(٩) كتاب سيبويه ٢٩٣/٤ وأدب الكاتب ص ٦٠٩ والأصول في التَّحْوِ ٢١٧/٣ والتكملة ص ٢٣٧ وشرح المفصل ١٥٢/٩ والمنصف شرح التصريف ١٤٧/١ وشرح الملوكي ص ١٥٥ وشرح الشافية للرَّضِيِّ ٣٥١/٢.

يدلُّ على زيادتها، فتعين أصالة الميم وإلا اجتمع زيادتان في أول الاسم، وذلك مُمتنعٌ إلا إذا كان جارياً على فعله كمنطلق (والأ) أي: وإن لم يُعتدَّ بذلك (فإن اعتدَّ بسلسبيل) لعين في الجئة (على الأكثر) كما يأتي (و) وزنه (فغلليل) إذ التقدير أنه لم يُعتدَّ بجنقوناً ولا بمجانيق. فلا دليل على زيادة الميم والثون. والأصل عدم الزيادة، والتقدير أن فغلليلاً ثابت في كلامهم، فلا يلزم من جعله على فغلليل محذور من عدم النّظير وغيره (والأ) أي: وإن لم يُعتدَّ بشيء من ذلك (و) وزنه (فغلليل) إذ لا يكون فغلليلاً لعدم النّظير، ولم يدل دليل على زيادة ميمه وثونه، الأولى والزيادة بالآخر، وما قرب منه أولى. وقدم جنقونا؛ لأن الاشتقاق مُقدّم، ثم مجانيق؛ لأن زيادة ثونه علمت بالاشتقاق، وأصالة ميمه بعدم النّظير، ثم ذكر أنه إن ثبت أن سلسبيلاً فغلليل فمجنينق كذلك تمسكاً بالنّظير، وإلا فيتمسك بعدم^(١) النّظير. والمختار من الأقوال قول سيبويه لأن جنقوناً غير مُعتدَّ به لما مر^(٢) ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق واعتبار الآخرين مشروط بعدم الاعتداد بهذا (ومجانيق) لا بالنّظر إلى ذاته المقضي أن وزنه فعليل بل بالنّظر إلى غيرها (يحتمل^(٣)) الأوزان (الثلاثة) الباقية الدال عليها الأوزان الثلاثة الباقية بعد فعليل في منجنينق؛ لأنه إن اعتدَّ بجنقوناً، فوزنه مفاعيل بزيادة الميم والثون الأولى في مفردّه، أو بسلسبيل فوزنه فلليل بأصالتهما وأصالة^(٤) الثون الثانية، وحذف العين على خلاف القياس في جمع الخماسي وإلا فوزنه فلليل بأصالة الميم والثون الأولى وحذفها (ومجنقون^(٥)) للدولاب الذي يسقى عليه (مثله) أي: مثل منجنينق في أوزانه السابقة (لمجيء منجنين) بمعناه (إلا: في مفعيل) فليس مثله فيه إذ لم يجيء جنقوناً ليدل على زيادة الميم والثون الأولى في منجنين كما دل

(١) عدم النّظير: وهو أنه لا يكون في أول الاسم غير الجاري على الفعل زيادتان في أوله.

(٢) كونه قليل الاستعمال عند الفصحاء، ولقول الفراء؛ إنه مؤلّد.

(٣) جاء تحتمل في الأصل. وما أثبتته نقلاً من المتن والنسخة (١).

(٤) جاء: «وأصالة» في (١).

(٥) لسان العرب (مجنق) ١٣/١٩١.

جنقونا على زيادتهما في منجنيق. وبيان كونه مثله فيما عدا ذلك أنه إن اعتدّ بمجانين فَمَنْجِنِينَ فَعَلَّلِيلَ، ومنجنون متفعول وإلا فإن اعتدّ بِسَلْسِيلٍ فَمَنْجِنِينَ فَعَلَّلِيلَ وَمَنْجُونٌ فَعَلَّلُولٌ^(١)، وإلا فَمَنْجِنِينَ فَعَلَّلِيلَ وَمَنْجُونٌ فَعَلَّلُولَ (وَلَوْلَا مَنْجِنِينَ) أي: مجيئه (لكان) مَنْجُونٌ (فَعَلَّلُولًا)^(٢) لمجيء هذا الوزن في كلامهم (كعَضْرُفُوط) فلا يَعدِلُ عنه إلى غيره الذي لم يجيء. ثم مَنْ جَعَلَ نُونَ مَنْجُونٍ وَمَنْجِنِينَ الْأَوَّلَى أَصْلِيَّةً جَمْعُهَا عَلَى مَنْجِنِينَ وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْعَرَبِ. ومن جعلها زائدةً جَمْعُهَا عَلَى مَنْجِنِينَ^(٣)، ولك أن تقول: لا يختص مَنْجِنِينَ بجعلها زائدة، بل يأتي على جعلها أَصْلِيَّةً، ويكون وزنه على زيادتها فَعَلَّلِيلَ، وعلى أصالتها إن اعتدّ بِسَلْسِيلٍ فَعَلَّلِيلَ وإلا فَعَلَّلِيلَ نظير ما مرّ في مجانيق وقيل: لو قال: وَمَنْجِنِينَ مِثْلُهُ كَانَ أَوَّلَى لَاتِحَادِهَا صُورَةً، بخلاف مَنْجُونٍ. وردّ بأنّه لا شبهة في أنْ مَنْجِنِينَ مِثْلُهُ ولكنه أراد أن يبين أنْ منجنوناً أيضاً مثله (وَحَنْدَرَيْسٍ كَمَنْجِنِينَ) في القولين المشهورين وهما فَعَلَّلِيلَ وَفَعَلَّلِيلَ لا في القول الأخير وهو فَعَلَّلِيلَ؛ إذ لا نون فيه في مقابلة الثون الثانية في منجنين. وهذا ذكره في أوائل الكتاب، وجعل وزنه فَعَلَّلِيلًا على قول الأكثرِ وبيننا ثم دليل كل من القولين.

* ولما فرغ من الاشتقاق أخذ في عدم النظر، وقسمه ثلاثة أقسام؛ لأنّ الكلمة إما أن تخرج عن الأصول بتقدير الأصالة أو لا تخرج، بل تخرج زنة أخرى لها، أو تخرج هي بتقدير الأصالة والزيادة، وبينها بهذا الترتيب فقال: (فإن فقد الاشتقاق) في الكلمة (فبخرجها عن الأصول) والنظائر يُعرف الزائد (كتاء تَنَقَّلَ)^(٤) - بفتح أوله وضمّ ثالثه - لولد الثعلب (و) تاء

(١) كتاب سيبويه ٢٩٢/٤ وشرح الملوكي ص ١٥٦-١٥٧ وشرح المفصل ١٥٢/٩ وشرح

الشافية للرّضي ٣٥٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٠٦/٢.

(٢) الأصول في التحو ٢١٦/٣ والتكملة ص ٢٣٨ والمنصف شرح التصريف ١٤٦/١ والممتع في التصريف ١٥٩/١.

(٣) شرح الملوكي ص ١٥٧.

(٤) لسان العرب (تقل) ٣٩/٢ وكتاب سيبويه ٢٧٠/٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٣٨/١ والسيرافي النحوي ص ٦٤٨ وشرح المفصل ١١٧/٦ والممتع في التصريف ٥٧/١.

(تَزُنَّبُ^(١)) كذلك للشيء الثابت، إذ لو جُعِلَتِ التاءُ فيهما أصليةً لَزِمَ بناءُ فَعْلَلٍ - بفتح الفاء وضمّ اللام - وهو خارجٌ عن الأصولِ والنظائِرِ، فَحَكِمَ بأنَّ وَزْنَهُمَا تَفْعَلُ، وإنَّ كان خارجاً عن التَّظْيِيرِ أيضاً؛ لأنَّ أوزانَ المزيدِ ليست مضبوطةً بخلافِ الأصولِ، فالحَمْلُ على الزَّائِدِ أَوْلَى، لكن يَلْزَمُ عليه أنَّ المثاليينِ خارجانِ عن الأصولِ بتقديرِ أصالةِ التاءِ وَزَيَادَتِهَا - وهذا سيأتي - . والكلامُ هنا إنّما هو فيما يخرجُ عنها بأحدِ التَّقديرينِ إلّا أن يُقالَ لا نَظَرَ إلى تقديرِ الزيادةِ، أو أنَّ الاعتراضَ على المثالي لا يُفَدِّحُ. واعتراضُ ذلك بأنه قيل: إنّ التاءَ فيهما زائدةٌ للاشتقاقِ؛ إذ الأولُ مشتقٌّ من التَّفْعَلِ^(٢) وهو أَقلُّ من البَضْقِ وسُمِّيَ به وَلَدُ الثَّغَلِ لما فيه من اللَّيْنِ أو كُدُورَةِ اللَّوْنِ. والثاني مِنْ رَتَبَ أَي: ثَبَّتَ^(٣) فكيف جعلهما المصنّفُ ممّا فُقدَ منه الاشتقاقُ. وأجيب عن الأولِ بمنعِ تحقُّقِ الاشتقاقِ، بل هو شُبْهَةٌ اشتقاقٍ، وعن الثاني بأنَّ المراد من ذكره هنا بيانُ أنّه يخرجُ عن الأصولِ بتقديرِ أصالةِ التاءِ من غيرِ نظرٍ إلى اشتقاقٍ فيه نَظَرَ مع أن جوابَ الأولِ يصلحُ للثاني وعكسه (و) مثل (نون كُنْتَالٌ^(٤)) - بضمّ أولِهِ وأصالةِ الهمزةِ وزيادتها - للقصيرِ فوزْنُهُ بتقديرِ أَصَالَتِهِمَا فَعْلَلٌ أو فُعْلَلٌ، وكلاهما مَفْقُودٌ، فَحَكِمَ بأنَّه فُعْلَلٌ^(٥) أو فُعْعَالٌ وإنَّ كانا مَفْقُودَيْنِ أيضاً لما مرَّ (و) كنون (كَنْهَلٌ) - بضمّ الباءِ - لنوعٍ من شَجَرِ الباديةِ، فَوَزْنُهُ بتقديرِ أَصَالَتِهَا فَعْلَلٌ - بضمّ اللام - وهو مَفْقُودٌ فَحَكِمَ بأنَّه فُعْلَلٌ^(٦) وإنَّ كان مَفْقُوداً أيضاً لما مرَّ. (بخلافِ) نون (كَنْهَوْرٌ^(٧)) للسحابِ

(١) كتاب سيبويه ١٩٦/٣ وشرح الشافية للرضي ٣٥٨/٢.

(٢) لسان العرب (تقل) ٣٨/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣١٥/٤ والأصول في النحو ٢٤٢/٢ والمنصف شرح التصريف ١٠٤/١ وسر صناعة الإعراب ١٦٨/١.

(٤) لسان العرب (كتل) ٣٠/١٢ وارتشاف الضرب ٢٠٥/٢.

(٥) جاء في الأصل مَتَفَعِلٌ أو مُتَقَالٌ. وما أثبتَه نقلاً من (١).

(٦) كتاب سيبويه ٢٩٧/٤ والأصول في النحو ٢١٩/٣ وشرح الملوكي ص ١٧٠-١٨٠ والممتع في التصريف ١٤٦/١.

(٧) لسان العرب (كنهر) ١٧٤/١٢.

العظيم الأبيض، فإنها أصلية لوجود فعَلَل في الأصول كَسَفَرَجَل؛ إلا أن الواو للإلحاق فوزنه فَعَلُول^(١)، وعطف على فاء تَتَقُلُّ قوله (وَنُؤُنْ حُنْفَسَاء^(٢)) - بفتح الفاء - (وَقُنْفُخْر^(٣)) - بضم القاف - للعظيم الجثة، فإنها فيهما زائدة لِعَدَم^(٤) فَعَلَّلَاءَ وفَعَلَّل فوزنهما فُعَلَّلَاءَ^(٥) وفُعَلَّل، وكهمزة النَّجُوج فإنها زائدة لِعَدَم فَعَلَّلُول وعطف على «بخروجها» قوله (او بخروج زنة أخرى بها) أي: الكلمة عن الأصول وإن لم تخرج هي عنهما. أي: يُعْرِفُ الزائد بذلك (كَتَاءٍ تَتَقُلُّ وَتَزُتُب) بضمها فيهما مع ضم ثالثهما الثابتين (مع تَتَقُلُّ وَتَزُتُب) فإنها فيهما زائدة^(٦) وإن كان فَعَلَّل كَبُرْتُن موجوداً، لزيادتها في تَتَقُلُّ وَتَزُتُب بفتحها فيهما؛ لأن اللفظ والمعنى مُتَّفِقَان، فكيف تكون في إحداهما أضلاً وفي الآخر زائداً (و) مثل (نُونٍ قِنْفُخْرٍ) - بكسر القاف - الثابت (مع قِنْفُخْرٍ) - بضمها - فإنها فيه زائدة، وإن كان فَعَلَّل كَقِرْطَغِب موجوداً^(٧) لما مرَّ (و) كنون (حُنْفَسَاء) - بضم الفاء - الثابت (مع حُنْفَسَاء) - بفتحها - فإنها فيه زائدة، وإن كان فَعَلَّلَاءَ كَقِرْطَصَاء^(٨) لنوع من الجلوس موجوداً لما مرَّ (و) مثل (هَمْزَةِ النَّجَجِ^(٩)) لعود يُتَبَخَّرُ به، الثابت (مَعَ النَّجُوجِ) فإنها فيه زائدة^(١٠) وإن كان فَعَلَّل كَشَرَبْتُ^(١١) للغليظ، موجود،

- (١) كتاب سيبويه ٢٩١/٤ والأصول في النحو ٢١٥/٣ والممتع في التصريف ١٥٠/١ وشرح الشافية للرضي ٣٦٠/٢.
- (٢) الحُنْفَسَاء: دُوبية سوداء تكون في أصول الحيطان. لسان العرب (خنفس) ٢٣٥/٤.
- (٣) لسان العرب (فخز) ٢٥٢/١١.
- (٤) كتاب سيبويه ٢٦١/٤ والأصول في النحو ٢٠٠/٣ والممتع في التصريف ١٣٤/١.
- (٥) كتاب سيبويه ٢٩٧/٤ وشرح الملوكي ص ١٨٣ والممتع في التصريف ١٤٦/١.
- (٦) شرح الشافية للرضي ٣٦٠/٢ والممتع في التصريف ٥٧٧/١ - ٥٨٨.
- (٧) كتاب سيبويه ٢٩٧/٤ والأصول في النحو ٢١٩/٣ وسر صناعة الإعراب ١٦٩/١ وشرح المفصل ١٣٧/٦ والممتع في التصريف ٢٦٧/١ - ٢٦٨.
- (٨) لسان العرب (قرص) ١٢٧/١١.
- (٩) لسان العرب (لجج) ٢٤٠/١٢.
- (١٠) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ والأصول في النحو ١٨٨/٣ والخصائص ٥٧/٢ وشرح المفصل ١٢٠/٦ - ١٢١/١ والممتع في التصريف ٩٤/١.
- (١١) لسان العرب (شربت) ٦٩/٧.

لزيادتها لزيادتها مع أَلْتَجُوج لعدم النظير، وهما مُتَّحِدَانِ في المعنى والأصول، وكان المناسبُ أَنْ يُذَكَّرَ فيما مرَّ أَلْتَجُوج كما فَعَلْتُ وكما فعلَ هو في البقية. وَذَكَرَ في كثيرٍ من الشُّرُوحِ أَنَّهُمْ حَكَمُوا بزيادة همزة أَلْتَجُوج، وإن كان مثل سَفَرَجَلٍ موجوداً أي: في كلامهم، وهو يُوهَمُ أَنَّ نُونَهُ أَصْلِيَّةٌ، وليس كذلك. *فإن قلتَ هَلَّا عَكَسَ في الأمثلة المذكورة، كأن تَحْمِلَ تَتَقُلَّ - بفتح التاء - على تَتَقُلَّ - بِضَمِّهَا - فتحكم بأصالتها. قلتُ: لأنَّ يَلْزَمُ من ذلك مخالفةُ الأصولِ بخلافِ ما تَقَرَّرَ • ثم يَبَيِّنُ القسمُ الثَّالِثُ فقال: (فإن خَرَجَتْ مَعاً) أي: الزُّنْتَانِ إلى الحاصِلَتَيْنِ بتقدير أَصَالَةٍ الحرفِ^(١) وزيادته عن الأصول (ف) الحرفُ (زَائِدٌ أَيْضاً كَنُونِ نَرْجِسٍ)^(٢) - بفتحها - فإنه بتقدير أَصَالَتِهَا فيه وزنه فَعْلِلَ، وبتقدير زيادتها وزنه تَفْعِلُ، وَكِلَاهُمَا خَارِجٌ عن الأصولِ، فَحَكِمَ بزيادتها^(٣)؛ لأنَّ بَابَ الزِّيَادَةِ واسعٌ. وبعضهم كَسَرَ نُونَهُ وهي فيه زائدةٌ أيضاً، وإن وُجِدَ فَعْلِلٌ كزبرج لما مرَّ في تَتَقُلَّ ونحوه. فإن قِيلَ: نَرْجِسٌ^(٤) أعجميٌّ فَهَلَّا جعلتم نُونَهُ أَصْلاً وإن خَالَفَ الأصولُ، كما قال به الأخفش في نون جالينوس وإن خرج وزنه عن الأصولِ. أُجِيبُ بأنَّ جالينوس عَلَّمَ في لغة العَجَمِ كزيد وعمرو. والأعلامُ يُسْتَجَاوُ فيها ما لا يُسْتَجَاوُ في الأجناسِ (وك) نُونِ (حَنْطَاوِ)^(٥) للقَصِيرِ ولعَظِيمِ البَطْنِ، فإنه خَارِجٌ عن الأصولِ؛ إذ ليس في كلامهم فَعْلَاوٌ ولا فَعْلَلُو ولا فَنَعْلُو، فَحَكِمَ بزيادتها. لكن اعترضَ خروجه عن الأصولِ مع زيادةِ النُّونِ بأنَّ الأخيرَ موجودٌ في كلامهم نحو كِنْتَاوُ^(٦) لعَظِيمِ اللُّحِيَةِ من كَثَّاتٍ لحيتهُ أي: نَبَّتْ،

(١) جاء الحروف في (١).

(٢) النرجس: من الرياحين. لسان العرب (نرجس) ١٠٢/١٤.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٦٨/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٤/١ وشرح الملوكي ص ١٦٦ والممتع في التصريف ٨٠/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٥٧/٤.

(٤) المعرب ص ٦٠٦.

(٥) لسان العرب (حنطا) ٣٦٠/٣.

(٦) لسان العرب (كنا) ٣٣/١٢ وكتاب سيبويه ٢٦٩/٤ والمنصف شرح التصريف ١٦٤-١٦٥. وشرح المفصل ١٢٥/٦ والممتع في التصريف ٥٦/١ وارتشاف الضرب ٢٠٤/٢.

وَعِزَّهَوَ لَمْ يَحْدَثِ النَّاسَ وَلَا يَلْهَوُ فِيهِ غَفْلَةً. من قولهم: رجلٌ عِزَّاهَةٌ^(١) وعِزَّهَى بالتَّوْنِ لَمْ لَا يَطْرِبُ لِلْهَوِ. فلم تكن زيادةُ التَّوْنِ لعدمِ التَّظْيِيرِ؛ بل لأنَّ أكثرَ ما جاءَ في ذلك قد دلَّ فيه الاشتقاقُ على زيادتها، وقد يُرَدُّ بأنَّ ما اعترض به نادرٌ، ولا يُرَدُّ على المصنِّفِ ما قيل أنَّه قد وُجِدَ في كلامهم بتقديرِ أصالةِ التَّوْنِ فَعَلَّلَ نحو قِرْطَعب، وبتقديرِ زيادتها فَنَعَالَ نحو سِنْدَاو^(٢) من السَّدو^(٣) مصدر سَدَتِ الإبلُ في سيرها، مدَّت أيديها^(٤)؛ لأنَّ الواوَ في مثاليه^(٥). زائدةٌ كما صرَّح به بعد (و) مثل (نُونٍ جُنْدَب) ^(٦) - بفتح الدالِ - لضربٍ من الجَرَادِ فَإِنَّهَا بالتَّقديرَيْنِ خارجةٌ عن الأَصُولِ؛ إذ ليس في كلامهم فَعَلَّلَ ولا فَنَعَلَ (إذ لم يَثْبُتْ جُنْدَب) بوزن جُنْدَب وهو بمعناه، فإذا ثبت كما رواه الأخفش فوزنه فَعَلَّلَ؛ لأنَّ الحملَ على الأصلِ حينئذٍ أولى. قيل لا نُسَلِّمُ أَصَالَه النون فيه حينئذٍ؛ لأنَّ الاشتقاقَ يدلُّ على زيادتها؛ لأنَّه^(٧) من الجَدْبِ؛ لأنَّ الأرضَ تَجْدُبُ مع الجَرَادِ غالباً، وأجيبُ بأنَّ هذا إنَّما يتمُّ إن لو كان الاشتقاقُ مُحَقَّقاً، وليس كذلك، ويجوزُ جُنْدَب - بضم الدالِ - ونونه زائدة أيضاً وإنَّ وجد فَعَلَّلَ كَبُرْتُنَ لَمَّا مَرَّ فِي تَنَعَّلَ (إِلَّا أَنْ يَشُدَّ) بأنَّ تُسْتَبْعَدُ (الزِّيَادَةُ) للحرفِ في ذلك المحلِّ فَإِنَّهُ يُحَكَّمُ بِأَصَالَتِهِ (كَمِيمٍ مَزَزَ نَجْوَشَ)^(٨) لَنَبَتِ (نُؤُونٌ نُؤُونُهَا إِذْ لَمْ تُزِدْ الميمُ أَوَّلًا خَامِسَةً) أي: واحد^(٩) من خمسةٍ يعني إذا وقعتِ الميمُ^(١٠) أَوَّلَ كلمةٍ وكانت بحيثُ إذا جُعِلَتْ أَضْلاً كانت واحدةٌ من الحروفِ الأَصُولِ الخمسةِ. فلا يُحَكَّمُ بزيادتها في غير

(١) لسان العرب (عزه) ١٩٤/٩.

(٢) لسان العرب (سندا) ٣٨٩/٦.

(٣) وزنها في كتاب سيبويه ١٦٩/٤: فَنَعَلُوا.

(٤) جاء يديها في (١).

(٥) جاء أمثاله في (١).

(٦) لسان العرب (جذب) ١٩٦/٢.

(٧) شرح الشافية للرزقي ٣٦٢/٢ وشرح الملوكي ص ١٧١.

(٨) لسان العرب (مرزجش) ٧٧/١٣.

(٩) جاء: واحداً في (١).

(١٠) شرح الشافية للرزقي ٣٦٣/٢ والممتع في التصريف ٧٣٢/٢.

الجاري على الفعل. أما ميم مَزَزْنَجُوش فَيُحَكَّم بزيادتها لِعَدَمِ فَعْلَلُولِ فوزنه فَعْلَلُولِ^(١) (و) مثل (نُونِ بَزَنَاسَاءِ)^(٢) للناس يقاس: ما أدري من أي: الْبَزَنَاسَاءِ هو، فإنه يُحَكَّم بأصالتها؛ لأنَّ النونَ لا تُزاد ثالثة متحركة كما يأتي فوزنُهُ فَعْلَلَاءُ^(٣) (وَأَمَّا كُنَابِيلُ)^(٤) لأرض (فمثل (خَزَعْبِيلُ)^(٥) للباطل في أصالة ثانيته وثالثه وزيادة الياء لعدم فُعْلِيلِ وفُعَالِيلِ وفُعَالِيلِ ووجود فُعْلِيلِ فهو من مزيد الخماسي، لكن ذكره جماعة منهم صاحب المفصل^(٦) في مزيد الرباعي، وجعلوا وزنه فُعَالِيلِ.

ولما فرغ من عدم النظر أخذ في العَلَبَةِ فقال: (فإن لم تَخْرُجْ) زِنَةُ الكلمة ولا زنة أخرى لها بِتَقْدِيرِ^(٧) الأصالة والزيادة عن الأصولِ (فبالْغَلَبَةِ) أي: بغلبة الزيادة في ذلك المحلَّ يُعْرَفُ الزَائِدُ من الأصلي (كالتَّضْعِيفِ فِي مَوْضِعٍ) أي: عين أو لام (أو) في (مَوْضِعَيْنِ) أي: فاء وعين ولام لا فاء ولام - لما سيأتي - (مع ثلاثة أصولٍ للإلحاق وغيره) فإنه يُحَكَّم بزيادة المضعف، وقد مرَّ أنَّ الغرض هنا الزيادة لغير تضعيف وإلحاق، وإنما ذُكِرَ التَّضْعِيفُ هنا لغلبة الزيادة له، لا لأنه الغرض، ولذلك مثَّلَ له بما ليس من حروف الزيادة (كقَزْدَةٍ)^(٨) بزيادة اللام للتضعيف في مَوْضِعٍ مع أنَّه للإلحاق بِجَعْفَرٍ، ولهذا لم يدغم (ومَزْمَرِيسٍ)^(٩) للداهية الشديدة بزيادة فائِهِ وعَيْنِهِ للإلحاق بِسَلْسَبِيلِ ووزنه

(١) الممتع في التصريف ٢٤٧/٢ وسر صناعة الإعراب ٤٢٦/١.

(٢) لسان العرب (برنس) ٣٩٣/١ وأدب الكاتب ٤٩٥ والمعرب ص ١٥٦ وشرح الكافية الشافية ١٧٥٥/٤ وجاء في فصل المقال ص ٥١٣: «زعم ابن دريد أنها كلمة نبطية، وأنَّ البر: الولد، والنسا: الإنسان».

(٣) كتاب سيويه ٢٩٥/٤ والمفصل ص ٢٤٣.

(٤) معجم البلدان (كنابيل) ٥٤٥/٤: كنابيل: موضع.

(٥) لسان العرب (خزع) ٨٣/٤.

(٦) المفصل ص ٢٤٣.

(٧) جاء: بتقديري في (١).

(٨) القردد: ما ارتفع من الأرض. لسان العرب (قرد) ٩٦/١١.

(٩) لسان العرب (مرس) ٧٩/١٣.

فَفَعَّلِيل^(١) (وَعَصَّبُصِب^(٢)) لِلشَّدِيدِ بزيادة عَيْنِهِ وَلَآئِهِ لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ
ووزنه فَعْلَعَل^(٣) (وَهَمَرِش^(٤)) لِلعَجُوزِ بزيادة عَيْنِهِ لغير الإلحاق ووزنه
فَعْلَل^(٥)، حَكَمُوا بِتَضْعِيفِهِ لَكثْرَةِ التَّضْعِيفِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنِ التَّضْعِيفِ الَّذِي
فِي مَوْضِعٍ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهِ لغير الإلحاق - كَمَا تَقَرَّرُ - وَلِيَذْكَرَ مَا فِيهِ مِنْ
الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ (وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ) لَيْسَ مُضَعَّفًا بَلْ (أَصْلُهُ هَمَرِش
كَجَحْمَرِش) بِمَعْنَاهُ وَوزنه فَعْلَلِيل (لِعَدَمِ فَعْلَلِيلِ قَالَ^(٦)) جَوَابًا لِمَا يُقَالُ لَوْ
كَانَ أَصْلُهُ ذَلِكَ لَمَا أَدْعَمَ لثَلَا يَلْبَسُ بوزن آخر (وَلِذَلِكَ) أَي: وَلِعَدَمِ فَعْلَلِيلِ
(لَمْ يَظْهَرُوا) كَمَا أَظْهَرُوا فِي صِنُونٍ وَنَحْوِهِ، بَلْ أَدْعَمُوا إِذْ لَا يَلْتَبَسُ
بِفَعْلَلٍ لِعَدَمِهِ فَوْزَنَهُ فَعْلَلِيلُ لَوْجُودِهِ لَا فَعْلَلِيلٌ وَلَا فَعْلَلٌ لِانْتِفَائِهِمَا، وَحَاصِلُ
الْجَوَابِ مَنَعَ الِاتِّبَاسَ عِنْدَ الْإِدْغَامِ (وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ) مِنْ كُلِّ مُضَعَّفٍ
كَفَرَدَدَ الْحَرْفُ (الثَّانِي^(٧)) لِأَنَّهُ الْمَحَلُّ الَّذِي احْتَجْنَا عِنْدَهُ إِلَى دَعْوَى الزِّيَادَةِ
وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ (وَقَالَ الْخَلِيلُ^(٨)) الْحَرْفُ (الْأَوَّلُ) لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى
السَّاكِنِ بِالزِّيَادَةِ أَوَّلَى تَقْلِيلًا لِلْمَجَازِ وَحُمْلَ عَلَيْهِ الْمَتَحَرِّكِ (وَجُوزَ سِيبُويَةَ
الْأَمْرَيْنِ^(٩)) لِيَتَعَادَلَ الْأَمَارَتَيْنِ عِنْدَهُ (وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاءُ وَحْدَهَا) عِنْدَ

(١) كتاب سيبويه ٤٣٢/٣ و٢٦٩/٤ والأصول في النحو ٢١٣/٣ والتكملة ص ٢٤٢ والمنصف
شرح التصريف ١٢/١-١٣.

(٢) لسان العرب (عصب) ٢٣٤/٩.

(٣) جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٢٨٨: «أَنَّ وَزْنَهُ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ فَعْلَعَلٍ
وَعَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فَعْلَلٌ».

(٤) لسان العرب (همرش) ١٣١/١٥.

(٥) كتاب سيبويه ٢٩٨/٤.

(٦) الأصول في النحو ٢٢١/٣ والخصائص ٦٠/٢ والممتع في التصريف ٢٩٨-٢٩٦/١ وشرح
الشافية للرضي ٣٦٤/٢.

(٧) المنصف شرح التصريف ١٦٤/١ والأصول في النحو ٢٤٣/٣ والممتع في التصريف
٣٠٤/١.

(٨) كتاب سيبويه ٣٢٩/٤.

(٩) كتاب سيبويه ٣٢٩/٤ والخصائص ٦٩-٦١/٢ والمنصف شرح التصريف ١٦٤/١ والممتع
في التصريف ٣٠٧-٣٠٣/١.

البصريين لأنها إن كُرِّرت بعد العين لَزِمَ تكريرُ الحرفِ مع الفضلِ بحرفٍ أَصْلِيٍّ^(١) ولم يَثْبُتْ مِثْلُهُ أو قبلها أدى إلى الإدغام، وهو متعذرٌ لاستلزامِهِ الابتداءَ بالسَّاكنِ، والإتيانَ بالهمزة قد يُلْبِسُ مع الاستغناء عنها (ونحو زَلَزَلَ وَصِنْصِيَّةٍ^(٢)) للحُضَنِ (وَقَوَّقِيَتْ) في قوقى^(٣) الدَّيْكَ قَوَقَاةً، أي: صاح (وَضَوْضِيَتْ) في الضوضاء^(٤) وهو الصَّياح أي: كل منها (رباعيٌّ) أوزانها فَعْلَلٌ وفَعْلَلَةٌ وفَعْلَلْتُ وأصلُ الأخيرين قَوَّقَوْتُ وضَوْضَوْتُ، قُلِّيْتُ الواوُ فيهما ياءٌ لوقوعِها رابعةً كما في أَغَزَيْتُ^(٥) (وليس) نحو زَلَزَلَ إلى آخره (ب) ذي (تكرير لفاءٍ ولا لعينٍ للفصل) أي: للزوم الفصلِ بين المُكْرَرَيْنِ كما تَقَرَّرَ بخلافٍ نحو مَزْمَرِيْس، حيث حُكِمَ فيه بالتكرير مع الفضلِ لأنَّ الفاءَ والعينَ معاً ثَمَّ مُكْرَرَانِ مع وجودِ اللَّامِ آخرًا ولأنَّ الرَّاءَ مُكْرَرٌ فيه فكأنَّه ليس بأصلٍ، ولا يمكنُ ذلك في نحو زَلَزَلَ لصيرورته حينئذٍ على وزن فَعْفَعٍ وهو ممتنعٌ لِبَقَاءِ الكلمة بلا لام (ولا بذي زيادةٍ لأحدٍ حرفي اللَّيْنِ) أي: العلةُ مع أنَّ الياءَ والواوَ من حروفِ الزيادة، وأنَّ الياءَ لا تَقَعُ مع ثلاثة أضوَلٍ إلَّا زائدةٌ غالباً (لِيَدْفِعَ التَّحْكَمَ) على أنَّه لو جُعِلَ الزَّائِدُ أولهما، صارت الكلمةُ ثلاثيةً فاوْها وعيْثها من جنسٍ واحدٍ نحو «يَيْن»^(٦) لمكان، أو ثانيهما صارت فاءُ الكلمةِ ولامها من جنسٍ واحدٍ نحو سَلَس، وكلُّ منهما قليلٌ (وكذلك سَلَسَيْلٌ) ليس بذي تكريرٍ لفاءٍ ولا لعينٍ لَمَّا مرُّ فهو (خماسيٌّ على الأكثرِ) فوزنُهُ فَعْلَلَيْلٌ لا فَعْفَلِيلٌ ولا مَفْلَلِيْعٌ ولا فَعْفَلِيْعٌ (وقال الكوفيون^(٧)) يجوز تكريرُ الفاءِ وحدها لأنَّ

(١) جاء أصلي في (١).

(٢) لسان العرب (صيص) ٤٥٤/٧ وشرح الشافية للرضي ٣٦٨/٢.

(٣) لسان العرب (قوا) ٣٦٧/١١.

(٤) لسان العرب (ضوا) ١٠٣/٨.

(٥) المنصف شرح التصريف ١٧٢/١ والممتع في التصريف ٥٩٠/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٦٩/٢.

(٦) يَيْنُ: عينٌ بواوٍ يقال له: حورتان. معجم البلدان (ييين) ٥١٨/٥.

(٧) قال أبو العلاء: «اختلفوا في بناء (زلزل)، فقال المتقدمون من البصريين: وزنه فَعْلَلٌ.

وقال المتقدمون من أصحاب اللغة: وزن زلزل فَعْفَعٌ. وقال بعضهم وزن زلزل: فَعْفَلٌ،

وإلى هذا ذهب الرَّجَّاحُ. رسالة الملائكة ص ٢٧٨-٢٧٩.

(زَلَزَلَ من زَلَّ وصَرَصَرَ^(١)) أي: صَوَّتَ (من صَرَّ) القلمُ والبابُ صَرِيرًا (وَدَمَدَمَ^(٢)) اللُّهُ عليهم أي: أَهْلَكَهُمْ (من دَمَ^(٣)) اليزْبُوغُ جُخْرَهُ أي: كَبَسَهُ وَسَدَّهُ، وإنَّما صاروا لهذه الاشتقاقات (لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى) وهو ضَعِيفٌ؛ إذ لم يَثْبُت تَكْرِيرٌ مع الْفَضْلِ بحرفِ أَصْلِيٍّ - كما مرَّ - وَخَرَجَ بِالْأَصْلِيِّ الزَّائِدُ كَالْعَيْنِ الثَّانِيَةِ من عَصَبَصَبٍ، فَإِنَّ وَزْنَهُ فَعْلَعَلٌ كما مرَّ، ومثْلُ بَعْضِهِمْ له بِكَوْكَبٍ، وَعَلَّلَهُ بَأَنَّ وَزْنَهُ فَوْعَلٌ لَا فَعْلَلٌ بِاتِّفَاقٍ. وفيه نَظَرٌ يَعْلَمُ من تَعْلِيلِهِ، وَعَطَفَ عَلَى «كَالتَّضْعِيفِ» قَوْلُهُ (وَكَالْهِمَزَةِ) الْوَاقِعَةِ (أَوَّلًا مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ) فَإِنَّهُ يُخَكِّمُ بِزِيَادَتِهَا^(٤)، لِغَلَبَةِ زِيَادَتِهَا حِينَئِذٍ كَأَخْمَرٍ وَأَكْرَمٍ وَكَابِرِينَقٍ؛ لِأَنَّ الْإِيَاءَ فِيهِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصُولِ، فَلِأَصُولٍ فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ (فَأَفْكَلَ^(٥)) - بِالتَّنْوِينِ - لِلرَّعْدَةِ وَزْنُهُ (أَفْعَلُ^(٦)) بِزِيَادَةِ الْهِمَزَةِ لَوْجُودِ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا فَعْلَلٌ وَمِثْلُ بَأَفْكَلَ بِأَفْضَلٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا اسْتِثْقَاقٌ لَهُ، وَإِنَّمَا تُعْرَفُ زِيَادَتُهُ بِالْغَلْبَةِ (وَالْمُخَالِفُ) أَي: الْمُدَّعِي أَنَّهُ فَعْلَلٌ بِأَصَالَةٍ (مُخْطِئٌ) لِارْتِكَابِهِ خِلَافَ الْغَالِبِ بِلا ضَرُورَةٍ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ «أَوَّلًا»^(٧)، مَا لَوْ وَقَعَتِ الْهِمَزَةُ غَيْرَ أَوَّلٍ وَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا نَحْوِ «بِرَّال»^(٨) الدَّيْكَ بِرَّالَّةً، إِذَا رَدَّ بُرَّالُهُ أَي: رِيشَ قَفَّاهُ إِلَى رَأْسِهِ عِنْدَ الْهَرَّاشِ مِثْلًا، وَنَحْوِ «تَكَرَّفًا»^(٩) السَّحَابُ أَي: ارْتَفَعَ. وَبِقَوْلِهِ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ فَقَطْ

(١) لسان العرب (حصرص) ٣٢٢/٧.

(٢) الشمس ١٤/٩١: «فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهُمَا فَمَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ يَذَّيْبُهُمْ فَمَسَّهَا» ﴿١٤﴾.

(٣) لسان العرب (دمم) ٤٠٩/٤.

(٤) كتاب سيبويه ٣٠٧/٤ والسِّيَرَانِي النُّحْوِي ص ٥٥٦-٥٥٢ والأصُولُ فِي النَّحْوِ ١٨٦/٣-١٩٠-١٠٠ وَالتَّكْمِلَةُ ص ٢٣١ وَسَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ١٠٧/١ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠٠-٩٩/١ وَنَزْهُةُ الطَّرْفِ ص ٢١٢ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٢٢٧/١.

(٥) لسان العرب (فكل) ٣٠٩/١٠.

(٦) كتاب سيبويه ٢٣٥/٤.

(٧) قال سيبويه: «الهمزة لا تُزَادُ غَيْرَ أَوَّلَى إِلَّا بَشَبَتْ». الْكِتَابُ ٣٢٥/٤ وَسَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ١٠٨-١٠٧/١ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٠٥/١.

(٨) لسان العرب (برال) ٣٥٦-٣٥٧/١.

(٩) لسان العرب (كرفا) ٧٤/١٢.

ما لو وَقَعَتْ مع أَقْلٍ من ثَلَاثَةٍ كإِبْدَأَ ومع أَكْثَرَ منها كإِضْطَبَلَ^(١) كما صَرَحَ به في قوله (وَإِضْطَبَلَ) وزنه فِغْلَلَن (كَقَرَضْتَغِب) فالهمزة في^(٢) ذلك كُلُّه أَصْلِيَّةٌ، إذ لم تَثْبُتْ زيادَتُها في مثله، والأصلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ، وَاحْتِجُّ^(٣) لِأَصَالَتِهَا في إِضْطَبَلَ بِأَنَّهَا مع ثِقَلِهَا ومع ثَقْلِهِ؛ لكونِهِ رُبَاعِيًّا لَيْسَتْ فِيهِ لِمَعْنَى فلا حَاجَةَ لِزِيَادَتِهَا، وبِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ^(٤) ولذلك حُكِمَ بِأَصَالَتِهَا في إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ (وَالْمِيمُ كَذَلِكَ)^(٥) أَي: كَالْهِمزة في أَنَّهَا إذا وَقَعَتْ أَوَّلًا مع ثَلَاثَةٍ أَصُولٍ فَقَطْ كانت زَائِدَةً؛ لِأَنَّ الهمزة أَوَّلُ مَخَارِجِ الْحَلْقِ وَالْمِيمُ أَوَّلُ مَخَارِجِ الشَّفْتَيْنِ فَجُعِلَتْ زِيَادَتُهُمَا أَوَّلًا لِيُنَاسِبَ مَخْرَجَاهُمَا محلَّ زِيَادَتِهِمَا، لَكِنَّ الهمزة زِيدَتْ في الاسم والفعل؛ وَالْمِيمُ في الاسم^(٦) فَقَطْ كَمَنْبِجٍ^(٧) - بكسر الباء - لبلد فَمِيمُهُ زَائِدَةٌ لِيُغَلَّبَ زِيَادَتُهَا في مِثْلِهِ وَنُونُهُ^(٨) أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهَا ثَانِيَّةٌ قَلِيلٌ، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُمَا أَصْلِيَّيْنِ إذ لَيْسَ في الْأَصُولِ مِثْلُ جِغْفَرٍ - بكسر الفاء - وَلَا زَائِدَيْنِ لثَلَا تَبْقَى الْكَلِمَةُ الْمُغْرَبَةُ

(١) الإِضْطَبَلَ: موقف الدَّابة. لسان العرب (إِضْطَبَلَ) ١٥٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ٢٩٤/٤ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٨/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٠/٤ والممتع في التصريف ٢٣٠/١.

(٣) المسائل الحليّات ص ٣٧٩ والمعرّب ص ١١٢ وشرح المفصل ١٤٥/٩ وشرح الملوكي ص ١٤١-١٤٣ والممتع في التصريف ٢٣١/١.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١٠٧/١ وشرح المفصل ١٤٥/٨ وشرح الملوكي ص ١٤١-١٤٣ والممتع في التصريف ٢٣١/١.

(٥) مواضع زيادة الهمزة في كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والسّيرافي النحوي ص ٥٦٣ والأصول في النحو ٢٠٧/٣ والتكملة ص ٢٣٧ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٦/١ ونزهة الطرف ص ٢١٧ وشرح المفصل ٤٥١/٩ والممتع في التصريف ٢٣٩/١ وارتشاف الضرب ١٩٦-١٩٣/٢.

(٦) سرّ صناعة الإعراب ٤٢٦/١.

(٧) منبج: «أَوَّلُ مَنْ بَنَاهَا كَسَرَى لَمَّا غَلَبَ عَلَى الشَّامِ. وَهِيَ مَدِينَةٌ كَبِيرَةٌ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَرَاتِ ثَلَاثَةُ فَرَاسِخَ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ حَلَبَ عَشْرَةُ فَرَاسِخَ». معجم البلدان (منبج) ٢٣٨/٥.

(٨) كتاب سيبويه ٣٠٨/٤ والأصول في النحو ٢٣٧/٣ والتكملة ص ٢٣٧ والتكملة ص ٢٣٧ وشرح الملوكي ص ١٥٢.

على أَصْلَيْنِ فَأَحَدُهُمَا زَائِدٌ وَهُوَ المِيمُ لِمَا قَلْنَاهُ وَخَرَجَ مَا لَوْ وَقَعَت المِيمُ
غَيْرَ أَوَّلٍ، وَلَمْ يَدُلْ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا كَمَطَرٍ أَوْ مَعَ أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ
كَمَنَعَ^(١) أَوْ مَعَ أَكْثَرِ مِنْهَا كَمَرَزَتْجُوشِ فَالْمِيمُ فِيهَا أَصْلِيَّةٌ (و) زِيَادَتُهَا
(مَطْرِدَةٌ فِي) فِي الْأَسْمِ (الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ) مِنْ اسْمٍ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ
ثَلَاثِيٍّ وَاسْمٍ مَفْعُولٍ وَمَصْدَرٍ مِيمِيٍّ وَأَسْمَاءِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَآلَةٍ كَمَا عُرِفَ ذَلِكَ
بِالِاشْتِقَاقِ، فَإِنْ أَتَاهُمْ شَيْءٌ حُمِلَ عَلَى مَا عَلِمَ. (وَالْيَاءُ زِيدَتْ^(٢)) وَلَوْ غَيْرَ
أَوَّلٍ (مَعَ) أَصُولٍ (ثَلَاثَةِ فِصَاعِدَا) كَيَغْمَلُ وَضِنْعَمَ^(٣) لِلْأَسَدِ مِنَ الضَّغْمِ
وَهُوَ الْعَضُّ (إِلَّا فِي أَوَّلِ الرَّبَاعِيِّ) بَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْيَاءِ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ
كَيَغْقُوبُ، فَلَيْسَتْ بِزِيَادَةٍ^(٤)؛ لِأَنَّ الزَّوَائِدَ لَا تَلْحَقُ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ أَوَّلِهَا
(إِلَّا فِيمَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ) الْمَضَارِعُ^(٥) كَيُذْخِرُ عَلَمًا فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ
زَائِدَةً (وَلِذَلِكَ كَانَ^(٦) يَسْتَعْوِزُ) لِمَوْضِعٍ عِنْدَ حَرَّةِ الْمَدِينَةِ وَلِشَجَرٍ يُسْتَأْكَ بِهِ
وَلِكِسَاءٍ يُجْعَلُ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ وَلِلدَّاهِمَةِ وَلِلْبَاطِلِ فَعَلَّلُوا (كَعَضْرِ قُوطٍ^(٧))
لِذِكْرِ الْقُطَا كَمَا مَرَّ فَالْيَاءُ أَصْلِيَّةٌ^(٨) (وَسُلْخَفِيَّةٌ^(٩)) لُغَةٌ فِي سُلْخَفَاةٍ لِذَاتِ
جِلْدَها عِظَامَ وَزَنَهَا (فَعَلِّيَّةٌ) فَالْيَاءُ زَائِدَةٌ - لَمَّا مَرَّ - وَزِيَادَتُهَا لِلْإِلْحَاقِ

(١) جاء كمصع في (١).

(٢) مواضع زيادة الياء في كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النحو ٢٠٣/٣ والتكملة ص ٢٣٥ ذذ وسر صناعة الإعراب ٧٦٧/٢ والمنصف شرح التصريف ١١٢-١١١/١ ونزهة الطرف ص ٢١٦ وشرح المفصل ١١٧/٦ والممتع في التصريف ٢٨٦/١ وما بعدها وارتشاف الضرب ٢٢٠/٢ - ٢٢١.

(٣) لسان العرب (ضخم) ٦٨/٨.

(٤) جاء بزائدة في (١).

(٥) شرح الشافية للرّضي ٣٧٥/٢.

(٦) لسان العرب (يستعر) ٤٤٥/١٥. قال سيبويه: «وَأَمَّا يَسْتَعْوِزُ فَالْيَاءُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ عَضْرِ قُوطٍ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ الزَّوَائِدَ لَا تَلْحَقُ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلًا إِلَّا الْمِيمُ الَّتِي فِي الْأَسْمِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى فَعْلَةٍ، فَصَارَ كَفَعْلٍ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَزِيدَةِ. الْكِتَابُ ٣١٣/٤ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٢٣٥/٣.

(٧) لسان العرب (عضر قوط) ٢٥٦/٩.

(٨) كتاب سيبويه ٣٠٣/٤ والأصول في النحو ٢٣٥/٣.

(٩) لسان العرب (سلحف) ٣٢٣/٦.

بِقُدْعِمَلَةٍ^(١) (والواو^(٢) والالف^(٣) زِيدَتَا) أي: كلُّ منهما (مع) أصولٍ
(ثلاثة فصاعداً^(٤)) كَجَوْهَرٍ مِنَ الْجَهَّارَةِ^(٥). وهي الحُسْنُ، وضَّارِبٌ
وَجَدُولٌ وكتاب وعرقوة وحبلَى وَعَضْرَفُوطٌ وحبِنطا وقبعثرى وأربعاوى^(٦)
(إلا في الأول^(٧)) من الكلمة فلا يُزَادان فيه؛ إذ لا يمكنُ الابتداءُ بالالفِ،
وأما الواوُ فلائها إن كانت مضمومةً أو مكسورةً يتطرق إليها الهمزُ كأجْوَهِ
وإِسْأَحٍ أو مفتوحةً تطرق إليها الهمزُ عند صَيْرُورَتِها مضمومةً في الاسمِ
مُضَغَّرًا، وفي الفعلِ عند بنائِهِ للمفعولِ وإذا همزت لم يُعْلَمَ أهْيَ المنقلبةُ^(٨)
أم لا (ولذلك) أي: ولكونها لا تُزَادُ أَوْلَا (كان ورنقل^(٩)) للدهاية
فَعَثَلًا^(١٠) بأصالتها (كجَحَنَقَل^(١١)) لغلِظِ الشَّفَةِ (والنونُ^(١٢)). كَثُرَتْ
زيادُتها (بعد الالفِ) المَسْبُوقَةُ بثلاثةِ أَصُولٍ فَصَاعِدًا (آخراً)

- (١) كتاب سيبويه ٢٩٣/٤ والأصول في النحو ٢١٧/٣ والتكملة ص ٢٣٥ وشرح المفصل ١٤١/٦.
- (٢) مواضع زيادة الواو في: كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في النحو ٢٠٩/٣ وما بعدها
والتكملة ص ٢٣٦ ونزعة الطرف ص ٢١٥ وشرح المفصل ١٥٠/٩ والممتع في التصريف
٢٩١/١ وما بعدها.
- (٣) مواضع زيادة الألف: كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النحو ١٩٠/٣ وما بعدها ونزعة
الطرف ص ٢١٥ وشرح المفصل ١٤٦/٩.
- (٤) المنصف شرح التصريف ١١٢/١ والممتع في التصريف ٢٩٢/١.
- (٥) لسان العرب (جهر) ٣٩٨/٢.
- (٦) أَرْبُعاوي: حُكِيَ عن ابن الأعرابي: لا تكن أربعاً أي مَن يَصُومُ الأربِعاء وحده
والأربِعاء والأربعاء: عمودٌ من أعمدة الخِباء. لسان العرب (ربيع) ١٢٠/٥-١٢١.
- (٧) سرّ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢ وشرح الملوكي ص ١٣١ وشرح المفصل ١٥٠/٩.
- (٨) سرّ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢ والمنصف شرح التصريف ١١٢/١-١١٣ وشرح الملوكي
ص ١٣٢-١٣١.
- (٩) لسان العرب (ورنقل) ٢٨٠/١٥.
- (١٠) كتاب سيبويه ٣١٥/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢ والمنصف شرح التصريف ١٧١/١
وشرح المفصل ١٥٠/٩.
- (١١) سبق توضيح معناه في ص.
- (١٢) مواضع زيادة النون في: كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النحو ٢٠٥/٣ ونزعة الطرف
ص ٢١٨ وشرح المفصل ١٥٤/٩ والممتع في التصريف ٢٥٧/١.

نحو عُثْمَانٍ وَسَكْرَانٍ وَسَرْحَانٍ وَزَعْفَرَانٍ وَعَبْوَتْرَانٍ^(١) لنبت طيب الرائحة بخلاف نحو سِنَانٍ وَعَتَانٍ نعم إن دَلَّ دليل^(٢) على أصلتها كانت أصلية كنون مَرَانٍ^(٣) لأنه من المَرَانَةِ وهي اللين (و) كَثُرَتْ زيادتها (ثالثة نحو شَرَنْبُثٍ^(٤)) لغلظ الكَفَيْنِ والرَّجْلَيْنِ، وربما وصف به الأسد، وزيادتها فيه لموافقته^(٥) معنى شَرَابِثٍ - بضم الشين - والألف فيه^(٦) زائدة فكذا النون لتعاقبهما في الاسم على معنى كما في ذلك ونحوه «كَجَرَنْفَشٍ»^(٧) لعظيم الجنبين «وجرافش» - بضم الجيم - (و) نحو (عُرْنَدٍ^(٨)) لِلْغَلِظِ بزيادتها لعدم فُعْلٍ - بضم الفاء والعين - فيما اختلفت فيه اللامان بخلاف نَحْوِ جُبْنٍ^(٩) وَعُتْلٍ^(١٠). وأشار بقوله «والنون كَثُرَتْ» إلى آخره أن زيادتها أولاً كَنَزَجِسٍ وثانياً كَعَنْسَلٍ ورابعاً كَرَعَشٍ. وإن وقعت كما ذكرها في محلها لم تَكْثُرْ (واطْرَدَتْ) زيادتها (في) وفي نسخة مع (المضارع) المتكلم مع غيره نحو نَضْرِبُ (و) في (المطأوع) نحو انْقَطَعَ واخْرَنْجَمَ، أما في غيرهما فلا، بمعنى أن لا نحكم بزيادتها إلا إذا دلَّ دليل من اشتقاق أو غيره على زيادتها ولذلك حَكِمَ بأصلتها في نَهْشَلٍ^(١١) للذئب وللصقر، وفي

(١) لسان العرب (عبثر) ٩/٩.

(٢) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن رجل يسمى مُرَانًا»، فقال: اصرفه لأنَّ المُرَانَ إِنَّمَا سَمِيَ لِلْيَنَةِ، فهو فُعَالٌ، كما يُسَمَّى الحُمَاضُ لحموضته، وإِنَّمَا المرانة: اللَّيْنُ». الكتاب

٣/٣١٨ والمنصف ١/١٣٤ والممتع في التصريف ١/٢٦٠.

(٣) المُرَانُ: الرَّمَاخُ الصَّلْبَةُ اللَّدْنَةُ. لسان العرب (مرون) ١٣/٨٦.

(٤) سبق توضيح معناه ص ٢٦٣.

(٥) جاء لموافقة في (١).

(٦) كتاب سيبويه ٤/٣٢٣ والأصول في النحو ٣/٢٤٠.

(٧) لسان العرب (جروش) ٢/٢٥٠.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٢٧٠ والأصول في النحو ٣/٢٠٦ والممتع في التصريف ١/٨٥.

(٩) جاء جب في (١). والجُبْنُ والجُبْنُ والجُبْنُ: الذي يُوكَل، والواحدة من كل ذلك بالهاء جُبْنَةٌ. لسان العرب (جبن) ٢١/١٧٢.

(١٠) المُتَّل: الغليظ. لسان العرب (عتل) ٩/٤٠. قال تعالى: ﴿عُتِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ نَيْمٌ﴾ القلم ١٣/٦٨.

(١١) لسان العرب (نهشل) ١٤/٣٠٦.

عَنَّثَر^(١) لِلذُّبَابِ الْأَزْرَقِ، وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ، وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ فَقَدْ مَرَّتْ فِي النَّحْوِ^(٢) مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا بَعْدَ الْأَلْفِ آخِرًا وَبَعْضُ الْآخِرِ قَرِيبٌ مِنْهُ فَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ هُنَا، (وَالْتَاءُ^(٣)) أَطْرَدَتْ زِيَادَتُهَا (فِي تَفْعِيلِ) كَتَفَعَّلَ (وَفَحْوِهِ) كَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ كَتَكَلَّمَ وَتَضَارَبَ وَتَزَادَادَ وَفِي نَحْوِ (رَغَبَوْتَ) وَجَبَرَوْتَ - وَقَدْ مَرَّ - (وَالسَّيْنُ أَطْرَدَتْ^(٤)) زِيَادَتُهَا (فِي اسْتَفْعَلِ) كَاسْتَخْرَجَ (وَشَدَّتْ) زِيَادَتُهَا (فِي اسْطَاعِ)^(٥) قَالَ سَيَبُويهِ^(٦) (هُوَ) فِي الْأَصْلِ (أَطَاعَ) مِنَ الْإِطَاعَةِ (فَمُضَارَعُهُ يُسْطِيعُ بِالضَّمِّ) وَأَصْلُهُ يُطِيعُ فَالْشَّاذُ زِيَادَةُ السَّيْنِ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٧): وَإِنَّمَا زِيدَتْ لِيَكُونَ جَبْرًا لِمَا دَخَلَ الْكَلِمَةُ مِنَ التَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا أَطَوَّعَ^(٨) يُطَوَّعُ (وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٩) الشَّاذُّ فَتَحُ الْهَمْزَةُ) وَجَعَلَهَا هَمْزَةً قَطَعَ (وَحُذِفَ التَّاءُ) لِأَنَّهُ فِي

(١) لسان العرب (عنتر) ٤١٧/٩ وكتاب سيبويه ٤/٣١٩ والأصول في النحو ٣/٢٣٩ وسر صناعة الإعراب ١/١٦٨ والمنصف شرح التصريف ١/١٠٣.

(٢) الأصول في النحو ٣/٢٣٨.

(٣) مواضع زيادة التاء في كتاب سيبويه ٤/٢٣٦ والأصول في النحو ٣/٢٠٦ والتكملة ص ٢٤١ وسر صناعة الإعراب ... ١/١٥٧ ونزهة الطرف ص ٢١٩ والممتع في التصريف ١/٢٧٢.

(٤) مواضع زيادة السين في كتاب سيبويه ٤/٢٨٣ والأصول في النحو ٣/٢٤٣ والتكملة ص ٢٤٢ وسر صناعة الإعراب ١/١٩٧ والممتع في التصريف ١/٢٢٢.

(٥) أشار ابن جنِّي في الخصائص ١/٢٦٠ إلى خمس لغات هي: «استطعت واسطعت واستعت وأسطعت».

(٦) كتاب سيبويه ٤/٤٨٣.

(٧) الشيخ الإمام العلامة النحوي محب الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الضرير النحوي. ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة. قرأ العربية على ابن الخشاب من تصانيفه: تفسير القرآن وإعراب القرآن وشرح الحماسة وشرح المقامات. توفي في ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة. وفيات الأعيان ٣/١٠٠ وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢-٩٣.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/١٩٩-٢٠٠.

(٩) سر صناعة الإعراب ١/٢٠٠-٢٠١ والممتع في التصريف ١/٢٢٦ وشرح الشافية للرضي

الأصل استطاع من الاستطاعة (فمضارعه) يُسْتَطِيعُ (بالفتح) وأصله يستطيع.

ثم ردّ على الزمخشري^(١) دعواه أنّ سين الكسكسة من الزوائد فقال (وعدّ سين الكسكسة^(٢)) وهي التي تُلحق بكاف المؤنث في لغة بكر حالة الوقف نحو أكرمتكِس، وومررت بكِسْ آنفًا - بكسر الكاف - فَرْقًا بينهما وبين كاف المذكر أي: عدّها من الزوائد (غلطٌ لاستلزامه شين) أي: عدّ شين (الكشكشة) في لغة بني تميم حالة الوقف من ذلك نحو أكرمتكِش ومرت بكِس من الزوائد مع أنّها ليست منها، ولأنّ السين جيء بها لمعنى كما تقرّر فعدها من الزوائد غلطٌ مع أنّه يُعتبَر في المعدود منها أن يصير من المزيد فيه كشيءٍ واحد كالف ضارب، وما ذكر، بخلاف ذلك، بل هو كلمة متصلة بأخرى كهاء السكت. وقيل: خصوا السين والشين بالزيادة في ذلك لخفائيهما لما فيهما من الهمس على إلحاقهما، غير فصيح. والكسكسة قيل بكسر الكاف بلحوقها كاف المؤنث وهي مكسورة، فالحكاية أيضاً بالكسر، والمختار الفتح؛ لأنها مصدر كَسَسَ بوزن فَعَّلَل، وهو بالفتح لا غير بدليل فتح باء بَسَمَلَة، أي: قال بِسْمِ اللَّهِ، مع أنّها مكسورة في بسم الله، وسين سَبَحَلَة مصدر سَبَحَلَ، أي: قال سُبْحَانَ اللَّهِ، مع أنّها مضمومة في سُبْحَانَ اللَّهِ. قيل: وسمّى المذكوران بالكسكسة والكشكشة لتكرّر الكاف مع السين أو الشين فيهما (وامّا اللّام^(٣) فقليلة) زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة شهاً بحروف المدّ (كزَيْدَل وَعَبْدَل) في زيد وعبد علّمين (حتى قال بعضهم^(٤) في فَيْشَلَة^(٥)) لرأس الذّكر وزنها (فَيْعَلَة) بزيادة

(١) المفصل ص ٣٦٠ والسّيرافي النحوي ص ٤٧٢ وسرّ صناعة الإعراب ١٢٠/١-١٢١ والممتع في التصريف ٢٠١/١ وشرح الشافية للرّضي ٣٨١-٣٨٠/٢ وشرح الكافية ٤٠٩/٢.

(٢) مجالس ثعلب ص ١١٦.

(٣) مواضع زيادة اللّام في كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في التّحو ٢٤٣/٣ والتكملة ص ٢٤٢ ونزهة الطرف ص ٢٢٢ وشرح المفصل ٦/١٠ والممتع في التصريف ٢١٣/١.

(٤) قال الرّضي: «اعلم أنّ الجرّمي أنكر كون اللّام من حروف الزّيادة». شرح الشافية ٣٨١/٢.

(٥) لسان العرب (فيش) ٣٦٥/١٠.

الياء وأصالة اللّام (مع) مجيء (فَيْشَّة) بمعناها الدّال على العكس (و) قال (في هَيْقَل^(١)) للذكر من التّعام وزنه (فَيْعَل) بزيادة الياء وأصالة اللّام (مع) مجيء (هَيْق) وبمعناه الدّال على العكس (وفي طَيْسَل^(٢)) وزنه فَيْعَل بزيادة الياء وأصالة اللّام (مع) مجيء (طَيْس) بمعناه الدّال على العكس، وكلاهما للكثير من الرّمْل وغيره (وفي فَخْجَل^(٣)) وزنه فَعْلَل (كَجَفَر) بأصالة اللّام (مع) مجيء (أَفْحَجْ بمعناه) الدّال على زيادتها ومعناها: الذي يَتَدَانِي صدورُ قَدَمَيْهِ وَيَتَبَاعَدُ عُقْبَاهُ، فتكون المذكورات^(٤) مأخوذة من معنى المحذوف منها اللّام، لا من لفظها، وإن وافقتها في بعض الحروف كَدَمِثْ وِدَمَثْر - كما يأتي بيّانه - والمختار أنّ لامها زائدة ولا اعتداد بمثل^(٥) دَمِثْ^(٦) وِدَمَثْر لقلة مثل ذلك، والإلحاق بالأكثر أَوْلَى، وقال في الأخير كَجَفَر، ولم يقل فَعْلَل لأنّ فَعْلَلًا مُشْتَرِكٌ بين الثلاثي المزيدِ لاماً كَقَرَدَدَ وبين الرباعي المُجَرَّد، ففي ذِكْرِ جَعْفَرِ تصرّيحٌ بأصالة اللّام (وَأَمَّا الهاء فكان المبرّد^(٧) لا يعدّها) من حروف الزيادة (ولا يَلْزِمُهُ) نقضاً (نحو إِخْشَه) ممّا زيد فيه هاء السّكت (فإنّها) مع أنّها ليس مع ما زيدت فيه كشيء واحد (حرفٌ مَغْنَى كالتّنوين وباء الجرّ ولامه) فلا يُعَدُّ من حروف الزيادة (وإنّما يَلْزِمُهُ) نقضاً (أُمّهات) في أُمّات جمع أُمّ، وقد يقال أُمّهات في الأناسي وأُمّات في البهائم (و) يلزمه (نحو) قول قُصَي^(٨) بن كلاب:

(١) لسان العرب (هيق) ١٨١/١٥.

(٢) لسان العرب (طيس) ٢٤٢/٨.

(٣) لسان العرب (فحج) ١٩١/١٠.

(٤) ساق ابن جني في الخصائص ٤٩-٤٤/٢ طائفة من هذه الألفاظ في باب سَمَاء «باب في تداخل الأصول الثلاثة والرّباعية والخماسية».

(٥) الخصائص ٤٩/٢.

(٦) الدّمث: المكان اللّين ذو رمل، وأَرْضٌ دِمَثْرٌ: سَهْلَةٌ. لسان العرب (دمث) ٤٠٠/٤.

(٧) صرح المبرّد في المقتضب ١٩٤/١ أنّ الهاء من حروف الزيادة. وفي ١٦٩/٣ أنّ الهاء من حروف البديل لكنهم نقلوا خطأ في سرّ صناعة الإعراب ٦٢/١ والأصول في النحو ٢٣٦/٣ وشرح المفصل ٢/١٠ والممتع في التصريف ٢١٧/١.

(٨) قُصَي بن كلاب: أحد أجداد النبي ﷺ واسمه زيد. السيرة النبوية لابن هشام ١/١.

- إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبَبِ
- مُعْتَزِمُ الصُّوْتِ عَالِي النِّسَبِ
- (أُمَّهُتِي خَنْدُقٌ وَالْيَاسُ أَبِي^(١))

اللَّبَبُ^(٢) ما يُشَدُّ على صدر الدابة لِيُمنَعَ الرَّحْلُ من التَّأخُّرِ، ويقال: فلانٌ في لَبَبٍ رَخِيٍّ، أي: حالٍ واسعٍ، والاعتزَامُ العزم ولزومُ القَصْدِ في المشي، وخَنْدَفٌ^(٣) اسمها لَيْلَى، وسُمِّيت به من الخَنْدَفَةِ^(٤) وهي مَشِيَّةٌ كَالهَزْوَلَةِ، وهمزة إلياس^(٥) همزة قطع عند الأكثر وهمزة وصلٍ عند الأقل. وعلى الثاني جَرَى الشَّاعِرُ (وَأُمُّ) وزنها (فُعْلٌ بدليل^(٦)) مجيء (الأمومة) في مصدرها، وأُمَاتٌ في جمعها، فَأُمَّهُتٌ فُعْلُهُتَ بزيادة الهاء (وأجيب) عن ذلك إمَّا بمنع أنَّ أُمًّا فُعْلٌ والهاء زائدة ويسند (بجواز أصلتها بدليل) مجيء (تَأْمَهُتٌ) أي: اتخذت أُمًّا (فتكون أُمَّهُتٌ فُعْلَةٌ كَأُبْهَةٍ^(٧)) للعظمة (ثم حُذِفَتِ الهاءُ) والتاء، فوزن أُمُّ فُعْ، وأمومة فُعُوْعَةٌ (أو) بمنع لزوم زيادة الهاء بتقدير تسليم أنَّ أُمًّا فُعْلٌ، وَيُسْتَدُّ بجواز أن يقال (هما أصلان) فَأُمُّ فُعْلٌ وأُمَّهُتٌ فُعْلَةٌ (كَدُمْتُ وَدِمَقْتُ) للمكان اللين، فإنهما أصلان، إذ لا يمكن أن يُقال الرَاءُ زائدة؛ لأنَّها ليست^(٨) من حروف الزيادة (و)

(١) الرجز في: سر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ وشرح المفصل ٣/١٠ وشرح الملوكي ص ٢٠٣ والممتع في التصريف ٢١٧/١ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١. موضع الشاهد: على أنَّ الهاء في أُمَّهُتِي زائدة.

(٢) لسان العرب (لبب) ٢١٧/١٢.

(٣) قال ابن هشام: خَنْدَفٌ بُنْتُ عِمْرَانَ بن إلحاق بن قُضَاعَةَ. السيرة النبوية ٧٥/١.

(٤) لسان العرب (خندف) ٢٢٧/٤.

(٥) قال تعالى: ﴿وَلَيْكَ إِليَاسَ لَيِّنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ الصافات ١٢٣/٣٧. قال ابن مجاهد: «قرأ ابنُ عامر وحده: (وإنَّ اليَاسَ) بغير همز وقرأ الباقر: ﴿وَلَيْكَ إِليَاسَ﴾ بالهمز». السبعة ص ٥٤٨.

(٦) سر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ وشرح المفصل ٤/١٠ وشرح الشافية للرضي ٣٨٤/٢. المتع في التصريف ٢١٨/٢.

(٧) لسان العرب (ابه) ٥٤/١.

(٨) قال ابن جني: «ولا يمكن لأحد أن يقول إنَّ الراء من حروف الزيادة». المنصف شرح التصريف ٢٦/١ بتصرف.

ك (ثَرَّةٌ^(١) وَثَرَاتٌ) لمعنيين متقاربين، يقال عَيْنٌ ثَرَّةٌ، وَسَحَابٌ ثَرٌّ، أي: كثير الماء ورجلٌ ثَرَاتٌ أي: مِكْتَارٌ مِهْدَارٌ من الثثرة. وهي كَثْرَةُ الكلام وَتَزْدِيدُهُ إذ لا يمكن زيادة الثاء الثانية في ثَرَاتٍ لِلزُّومِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْمُكَرَّرَيْنِ (و) ك (لُؤْلُؤٌ وَلَالٌ^(٢)) لبائع اللؤلؤ، إذ الثاني ليس من الأول؛ لَأَنَّ فَعَالًا لِلنَّسْبَةِ لَا يَجِيءُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِي^(٣) كَحَبَّازٍ وَعَطَّارٍ فَاللَّالُ مِنْ ثَلَاثِيٍّ لَمْ يَسْتَعْمَلْ، وَلَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ لُؤْلُؤٍ لِلزُّومِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْمُكَرَّرَيْنِ بِحَرْفٍ أَصْلِيٍّ. هذا وقد قال بعضهم^(٤): الرَّاجِعُ زِيَادَةُ الْهَاءِ كَمَا مَرَّ، وَتَأْمَنَتْ شَاذٌ، وَلَأَنَّ مَا زِيدَ فِي الْكَلَامِ أَضْعَافٌ مَا حُذِفَ مِنْهُ. وَأَمَّا نَحْوُ دِمَيْثٍ وَدِمَثَرٍ فَقَلِيلٌ لَا يُغْبَأُ بِهِ، وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ: وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ قَدْ يَمِيلُ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا قِيلَ إِنَّ «أَجِيبَ» لَا يَخْسُنُ بَعْدَ جَزْمِهِ أَوَّلًا بِالزُّومِ (وَيَلْزَمُهُ) أَيْضًا (نَحْوُ أَهْرَاقٍ^(٥)) الْمَاءِ (يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً) فَهُوَ مُهْرِيقٌ، وَالْمَاءُ مُهْرَاقٌ - بِإِسْكَانِ الْهَاءِ - وَمَهْرَاقٌ - بَفَتْحِهَا - بِزِيَادَةِ الْهَاءِ. وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَاذٌ كَمَا فِي أَسْطَنَاعٍ يُسْطَنِعُ، وَفِي لَعْنَتَانِ أُخْرَيَانِ ذَكَرَهُمَا الْجَوْهَرِيُّ^(٦) هَرَّاقٌ يُهْرِيقُ - بَفَتْحِ الْهَاءِ - هِرَاقَةً وَأَهْرَقَ يُهْرِقُ إِهْرَاقًا، وَأَصْلُ الْكَلِّ أَرَّاقٌ إِرَاقَةً وَأَصْلُهُ أَرِيقٌ يُرِيقُ، وَأَصْلُ يُرِيقُ يُؤْرِيقُ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ هَاءً ثُمَّ أَلْزَمَتْ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، ثُمَّ أَذْخَلَ عَلَيْهَا فِي اللَّغَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ^(٧) الْأَلْفَ، وَتَرَكْتَ الْهَاءَ عِوَضًا عَنْ حَذْفِ الْعَيْنِ فِي الثَّالِثَةِ؛ لَأَنَّ أَصْلَهَا أَرِيقٌ - كَمَا مَرَّ - وَيُؤْخَذُ مِنْ خَبَرِ أَمْرِ النَّبِيِّ^(٨) - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِذُنُوبِ

(١) لسان العرب (ثرو) ٩١/٢.

(٢) جاء لا أل في (١).

(٣) المسائل العضديات ص ١١٤-١١٥ وسر صناعة الإعراب ١-١٨١ والممتع في التصريف ٥٤/١ وشرح الشافية للرزني ٣٨٤/٢.

(٤) شرح الملوكي ص ٢٠٤.

(٥) الأصول في النحو ٢٢٨/٣ وسر صناعة الإعراب ١/٢٠١ وشرح الشافية للرزني ٣٨٥-٣٨٤/٢.

(٦) تاج اللغة (هرق) ١٥٦٩-١٥٧٠.

(٧) في الأصل تحريف: (والثالثة) والصحيح ما أثبتته نقلاً من (١).

(٨) صحيح البخاري ٨٩/١.

وإن فرض المتعدد قبل الأمثلة حرفين مبتدئاً بالقسم الأول فقال (فإن تَعَيَّنَ) من غَالِبَيْنِ (أَخْذَهُمَا) للأصالة والآخر للزيادة لكونهما مع أصليين فقط في كلمة (رُجِّحَ) الرَّائِدُ مِنْهَا^(١) (بَخْرُوجِهَا) أي: الكلمة عن الأصول بهذا التقدير (كَمِثْمٍ مَزِيَمٍ وَمَذِينٍ)^(٢) لمكان فإنها زائدة دون الياء لِعَدَمِ^(٣) فَعِيلٍ وَكَثْرَةِ مَفْعَلٍ (و) ك (هَمْزَةٌ أَيْدَعُ)^(٤) للزعران، فإنها زائدة دون الياء لِعِزَّةِ فِعْلٍ كَصَيَّقَلٍ^(٥) وَيَبْدَرُ^(٦)، وكثرة أَفْعَلٍ (و) ك (يَاءٍ تَيْحَانٍ)^(٧) - بفتحها - للذي يَقْعُ فيما لا يعنيه وللمقدّام؛ فإنها زائدة لِعَدَمِ تَفْعَلَانٍ وكثرة فَيْعَلَانٍ^(٨) كَحَيْرَانٍ^(٩) وَسَيْسَبَانٍ^(١٠) وَطَيْلَسَانٍ^(١١) (و) ك (قَاءٍ عِزْوِيَتٍ)^(١٢) لبلد ولطائر، فإنها زائدة دون الواو لوجود فِغْلِيَتٍ كعَفْرِيتٍ دون^(١٣) فِعْوِيلٍ^(١٤)، ولا يجوز أن تكونا زائدتين لثلا يكون الاسم المتمكّن على حرفين ولا أصليتين كقِنْدِيلٍ وِبِزْطِيلٍ^(١٥) لحجر طويل قدر الذراع، وشِنْظِيرٍ^(١٦) لسيئ الخلق - لما مرّ - أنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات

(١) جاء منهما في (١).

(٢) مدين: تجاه تبوك بين المدينة والشام على ست مراحل. معجم البلدان (مدين) ٩٢/٥.

(٣) المنصف شرح التصريف ١٤٠/١ وسر صناعة الإعراب ١٠٨/١ والممتع في التصريف ٨٤/١.

(٤) لسان العرب (يدع) ٤٣٧/١٥.

(٥) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها. لسان العرب (صقل) ٣٧٧/٧.

(٦) البدر: المكان الذي يَدَّاسُ فيه الطعام. لسان العرب (بدر) ٢٤١/١.

(٧) لسان العرب (تيح) ٦٧/٢.

(٨) يقول سيبويه: «ويكون على فَيْعَلَانٍ في الاسم والصفة، فالاسمُ الْقَيْقَبَانُ وَسَيْسَبَانُ،

والصفة: الْهَيَّانُ وَالتَّيْحَانُ، ولا نعلم فَعْلَانٍ في غير المعتل». الكتاب ٢٦٢/٤.

(٩) الحوز والحيز: السَّير الزَّوِيد والسَّوْق اللَّيْن. لسان العرب (حيز) ٤١٧/٣.

(١٠) السَّيب: العطاء، والعُزْف. لسان العرب (سبيب) ٤٥٠/٦.

(١١) الطَّيْس: الكثير من الطعام والشراب والماء، والطَّيْس ما على الأرض من التراب

والغمام. لسان العرب (طيس) ٢٤٢/٨.

(١٢) معجم البلدان (عزويت) ولسان العرب (عزا) ١٩٧/٩.

(١٣) جاء في الأصل: كعفريت بفعويل. والصحيح ما أثبت نقلاً من (١).

(١٤) كتاب سيبويه ٣١٦/٤.

(١٥) لسان العرب (برطل) ٣٧٩/١.

(١٦) لسان العرب (شنظير) ٢١٢/٧.

الأربعة إلا في الأول (وك) (طَاءٌ قَطَوَطَى^(١)) الثانية للمتبختر في مشيه
(و) ك (لَامٍ اذْلَوْلَى^(٢)) الثانية بالبدال المهملة أي: أسرع وبالمُعْجَمَةِ أي:
انطلق في استخفاء، فإنَّهما زائدتان فيما (دون الفهما لعدم فَعَوَلَى
وإفَعَوَلَى ووجود فَعَوَعَل) كَعَوُتَل^(٣) للطويل الضخم المسترخي الأعضاء
وإفَعَوَعَل كإعْشَوْشَب، ففي ذلك لفٌ ونشْرُ مرتب، وكاذْلَوْلَى من المعتلّ
وزناً ومعنى إقْطَوَطَى والقَطْوُ مُقَارَبَةُ الخطو (وك) (وَأَوْحَوْلَانِيَا^(٤)) لمكان،
فإنَّها زائدة (دون) يائِها لوجود فَوْعَالًا كزَوْعَالًا^(٥) للنَّشَاطِ دون فَعْلَانِيَا (و)
كَ (أَوَّلُ يَهْيِرُ) أي: يائِهُ الأولى (و) ثاني حَزَفِي (التَّضْعِيف) فإنَّهما زائدانِ
(دون) الياء (الثَّانِيَةِ) لوجود يَفْعَلْ وعدم^(٦) فَعِيلٌ، «واليهْيِرُ»^(٧) بتشديد
الرَّاءِ، يُقال لصمغ الطَّلح وهو شجر عظام، وللباطل، وبتخفيفها يقال
لِصْمَغِ الطَّلحِ أيضاً وللحَجَرِ الصُّلبِ وللسَّرابِ، «واليهْيِرَى» بزيادة ألفٍ مع
التَّشْدِيدِ يُقال للباطل، ووزنه يَفْعَلَى كَيَحْمَرَى بمعنى الأحمر (وك) (هَمْزَةُ
أَزَوْنَانِ^(٨)) ليومٍ شديد، فإنَّها زائدة^(٩) (دون واوه) لعدم فعولان^(١٠)

(١) لسان العرب (قطا) ٢٣٣/١١ وكتاب سيبويه ٢٧٥/٤ والأصول في النحو ٢٠٩/٣ والتكملة ص ٢٣٤.

(٢) لسان العرب (ذلى) ٥٧/٥ وكتاب سيبويه ٣١١/٤.

(٣) لسان العرب (عتل) ٤٧/٩.

(٤) حولايا: قرية بنواحي التَّهْرَوَان. معجم البلدان (حولايا) ٣٧٠/٢.

(٥) لسان العرب (زعل) ٤٦/٦ وشرح الشافية للرَّضِي ٣٩٣/٢.

(٦) قال سيبويه: «فَأَمَّا يَهْيِرُ فَالزَّيَادَةُ فِيهِ أَوَّلًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعِيلٌ. وَقَدْ ثَقُلَ فِي الْكَلَامِ مَا أَوَّلُهُ زِيَادَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ يَهْيِرُ مَخْفَقَةُ الرَّاءِ كَانَتْ الْأَوَّلَى هِيَ الزَّيَادَةُ، لِأَنَّ الْيَاءَ إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ». الكتاب ٣١٣/٤ والأصول في النحو ٢٣٥/٣ والتكملة ص ٢٣٥ والمنصف شرح التصريف ١٤٠-١٤١.

(٧) لسان العرب (هير) ١٧٧/١٥.

(٨) لسان العرب (رون) ٣٧٨/٥.

(٩) كتاب سيبويه ٣١٠-٣١١ والأصول في النحو ٢٣٢/٣ وجاء في شرح الكافية الشافية ٢٠٥٢/٤.

* وَالرَّوْزُ مِنْهُ صِيغَ أَزَوْنَانِ فَرَوْزُهُ لِذَلِكَ أَفْعَلَانِ (١٠) جاء فعلا في (أ).

وجود أَفْعَلَانْ (وإن لم يات) منه مع أَرْوَنَانْ (إِلَّا أَنْبَجَانْ^(١)) للعجين المتنفخ؛ لأنَّ الحمل على ما وجد ولو مثلاً واحداً أولى من حملة على ما لا مثال له، قال الجوهري^(٢): «هذا الحرف في بعض الكتب بالخاء معجمة^(٣)، وسماعيٌّ بالجيم عن أبي سعيد^(٤) وأبي الغوث^(٥) وغيرهما^(٦). ثم بين المصنف القسم الثاني فقال: (فإن خرجتا) أي: الزَّتَانِ الحاصِلَتَانِ بتقدير أصالة كلٍّ من الحرفين وزيادة الآخر عن الأصول (رُجَّحَ) الزَّائِدُ (بأكثرهما) زيادةً (كالتَّضْعِيفِ فِي تَثْقَانِ^(٧)) لأوَّلِ الشَّيْءِ، فياؤه الثانية زائدة دون تائه؛ لأنَّ كلاً من فِعْلَانْ وَتَفْعِلَانْ وإن لم يُوجَدْ في أبنيتهما، ولكنَّ زيادةَ التَّضْعِيفِ أَكْثَرُ من زيادةِ التَّاءِ، فوزنه فِعْلَانْ^(٨) (و) كـ (الواو)^(٩) فِي كَوَائِلِ^(١٠) للقصير، فإنَّها زائدةٌ دون همزته؛ لأنَّ كلاً من فَوْعَلْنْ وَفَعَّالْنِ^(١١) وإن لم يُوجَدْ، لكنَّ زيادةَ الواو أَكْثَرُ من زيادةِ الهمزة حشواً، فوزنه فَوْعَلْنِ^(١٢) مُلْحَقاً بِسَفَرَجَلِ (و) كـ (نُونِ جَنْطَاوِ وَوَاوِهَا) فإنَّهما زائدتانِ دون همزتهما؛ لأنَّ زيادتهما أَكْثَرُ من زيادتهما فوزنه فِنْعُولِ لا فِنْعَالِ

- (١) لسان العرب (نبج) ١٤/١٤ وقال سيبويه: «ويكون على أَفْعَلَانْ، وهو قليل، لا نعلمه جاء إلا أَنْبَجَانْ، وهو صفة، يقال: عَجِجْنَا أَنْبَجَانْ، وَأَرْوَنَانْ، وهو وصف». كتاب سيبويه ٢٤٨/٤.
- (٢) تاج اللغة (نبج) ٣٤٣/١.
- (٣) جاء المعجمة في (١).
- (٤) الحسن بن عبدالله القاضي أبو سعيد السيرافي، ولد قبل السبعين ومائتين. له من التصانيف شرح كتاب سيبويه، ألفات القطع والوصل. والوقف والابتداء. ووفيات الأعيان ٧٨/٢ وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٦ وبغية الوعاة ٥٠٧/١ - ٥٠٨.
- (٥) لم أقف عليه.
- (٦) السيرافي النحوي ص ٦١٥.
- (٧) التَّثْقَانُ: النشاط. لسان العرب (تاني) ٨/٢.
- (٨) قال سيبويه: «ويكون على فِعْلَانْ. قالوا تَثْقَانْ. وهو اسمٌ ولم يجيء صفة». الكتاب ٢٦٤/٤ والممتع في التصريف ١٣٧/١.
- (٩) جاء واو في (١).
- (١٠) لسان العرب (كال) ٧/١٢.
- (١١) جاء فعألعل في (١).
- (١٢) كتاب سيبويه ٢٧٤/٤ والممتع في التصريف ٩٨/١.

ولا فِعْلًاو ولا فِعْلًاو، وإن كانت الأربعة غير موجودة - على ما مر -
وتقدّم بيان معنى حِنطًاو وزيادة نونه.

ثم بيّن القسم الثالث فقال (فإن لم تَخْرُج) أي: الكلمة أو وزنها
عن الأصول (فيهما) أي: في التقديرين، فإما أن يكون ثم^(١) إظهار شاذ
أولاً؛ فإن كان فإما أن تثبت شبهة الاشتقاق أو لا؛ فإن لم تثبت رَجَحَ
بالإظهار الشاذ بالاتفاق، ولم يذكره لوضوحه، وإن ثبت، فإما أن تثبت في
أحد التقديرين أو فيهما فإن ثبت في أحدهما بأن كان في الكلمة إظهار
شاذ على أحد التقديرين وشبهة اشتقاق على الآخر (رَجَحَ) الزائد
(بالإظهار الشاذ) أي: بالتقدير السالم منه (وقيل بشبهة الاشتقاق)^(٢)
ومعناها موافقة البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم تعلم الموافقة
في المعنى الأصلي، وقدمت ما هو قريب من ذلك (ومن ثم) أي: من
هنا وهو اختلافهم في المرجح أي: من أجل ذلك (اِخْتَلَفَ في يَأْجِج^(٣))
لقبيلة (ومأجج^(٤)) لمكان، فمن رَجَحَ بالأول لئلا يلزم خرم قاعدة معلومة
وهي الإدغام عند اجتماع المثليين، فإن وزنها فَعْلَلْ بزيادة^(٥) اللام للإلحاق
بجَعْفَر، إذ لو كان أصلية لزم الإظهار الشاذ، ومن رَجَحَ بالثاني لئلا
يلزم بناء لم يوجد له أصل في كلامهم قال: وزنها يَفْعَلْ غير منصرف
ومَفْعَلْ إذ وجد في أبنيتهم أَجْ^(٦) من أَجَبَتِ النَّارُ تَوُجُّ أَجِجًا، أي: تَلَهَّبَتْ،
ولم يوجد يَأْجِج ومَأْجِج^(٧)، فَجَعَلَهُ على بناء كلامهم أشبه، وضعف هذا

(١) جاء ثَمَّة في (١).

(٢) معنى شبهة الاشتقاق: أن يوافق البناء بناء كلامهم في الحروف الأصول، ولم نعلم الموافقة في المعنى الأصلي.

(٣) لم أقف على يَأْجِج، وإنما يَأْجُوج ومَأْجُوج، قيلتان من خلق الله. لسان العرب (أجج) ٧٧/١.

(٤) يَأْجِج: اسم مكان من مكة على ثمانية أميال. معجم البلدان (يأجج) ٤٨٧/٥.

(٥) كتاب سيبويه ٣٠٩/٤ والأصول في النحو ٢٣٥/٣ والتكملة ص ٢٣٨ والممتع في التصريف ٢٥٢-٢٤٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٦٤-٢٠٦٣/٤.

* (ومأجج) كـ (جَعْفَر) لا (مَفْعَل) إذ لا يُمَكُّ (مَفْعَل) بل (فَعْلَل)

(٦) لسان العرب (أجج) ٧٦/١.

(٧) المَأْجِج: الماء المِلْح. لسان العرب (ماج) ٥/١٣.

بتعذر الاطلاع على كل ما وَقَعَ في كلامهم، فالأخذ بالأوّل أولى، على أنّه قد وَجِدَ مَآجٍ كما في القاموس^(١). ووقع في بعض الشروح أنّ من رَجَّحَ بالثاني^(٢) قال: وزنُهُمَا يَفْعَلُ وَمَفْعَلٌ؛ لأنّ في بنائهم أَجٌ وَمَجٌ، وَذَكَرُ مَجٌ يُوهِمُ أنّ مَنْ قال بالثاني يقول مَآجِجٌ من المَجِّ، وليس كذلك، وإلا لكان وزنه عِنْدَهُ فَأَعْلًا لَا مَفْعَلًا (ونحو مَخْبَبٍ) عَلَمًا بوزن جَفَعَرٍ (يَقْوِي الضَّعِيف) من القولين. وهو الثاني؛ لأنّ وزنه مَفْعَلٌ^(٣) بالإتفاق، فلو رَجَّحَ بالأول لَقِيلَ وزنه فَعْلَلٌ. والأحسنُ أن لا يَجْزَمَ بذلك بل يقول: وقوى الضَّعِيفُ بنحو مَخْبَبٍ لقوله (وَأُجِيبَ) عنه إما (بُوضُوحِ اشتقاقِهِ) من حَبٍّ، وليس من شُبْهَةِ الاشتقاق في شيء، وإما بأنّه عَلَمٌ، والأعلامُ يُعْتَفَرُ فيها ما يُعْتَفَرُ في غيرها - كما مرَّ - فلا يُلْزَمُ من ترجيح الثاني على الأول في العَلَمِ ترجيحُهُ عليه في غيره (فإن تَبَيَّنَتْ) شُبْهَتُهُ للاشتقاق (فيهما) أي: في التقديرين (فبالإظهار) الشاذُّ يُرَجَّحُ الزَّائِدُ (اتِّفَاقًا) إذ ليس حينئذٍ^(٤) غيرُهُ (كَدَالٍ مَهْدٍ^(٥)) لا مرأة، فإنّها زائدة دُونَ المِيمِ، إذ لو^(٦) عَكَسَ لوجب الإدغام، فوزنُهُ فَعْلَلٌ لا مَفْعَلٌ فهو من المَهْدِ لَا من الهَدِّ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث (فإن لم يكن إظهارًا شاذًّا) وهو ثلاثة أقسام؛ لأنّه إما أن تَبَيَّنَ فيه شُبْهَةُ الاشتقاقِ أو، لا، فإن تَبَيَّنَتْ إمّا^(٧)

(١) القاموس المحيط (أجج) ٢٨٢/١.

(٢) أي بشبهة الاشتقاق. قال الرضي: «وهو الأقوى عندي؛ لأنّ إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذٍّ؛ إذ الشاذُّ كثيرٌ، ولا سِيَّما في الأعلام، فإنّ مخالفة القياس فيها غيرُ عزيزة». شرح الشافية ٣٨٧/٢.

(٣) قال ابن جني: «وأما مَخْبَبٌ فمَفْعَلٌ، وإنّما لم يُدْعَمْ لأنّه عَلَمٌ؛ والأعلامُ قد تأتي كثيراً مخالفةً للأصولِ الأجناس». سرّ صناعة الإعراب ٤٢٧/١ والمنصف شرح التصريف ١٤٢/١ والممتع في التصريف ٢٥٢-٢٥٣.

(٤) سقط حينئذٍ غيره من الأصل.

(٥) الأصول في النحو ٢٣٧/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٦-٤٢٧ والمنصف شرح التصريف ١٤١/١ والممتع في التصريف ٢٥٢/١.

(٦) سقط لو عكس لوجب الإدغام من (ل).

(٧) جاء فلان في (ل).

في أحد التَّقْدِيرَيْنِ أو فيهما، فإن ثَبَّتْ في أَحَدِهِمَا ولم يعارضها^(١) أَغْلَبَ
الوزنين في الآخر (فَبِشْبَهَةِ الاشتقاقِ) يُرْجَحُ الزَّائِدُ (كَمِيمِ مَوْظَبٍ^(٢))
- بالفتح - لبقعة فإنها زائدة دون الواو؛ لأنَّ كلاً من مَفْعَلٍ وفَوْعَلٍ وإنَّ
وجد كَمَضْرَبٍ وجَوْهَرٍ، لكن التَّرجيح بِشَبْهَةِ الاشتقاقِ أَوْلَى، لأنك إن
جعلته مَفْعَلاً كان من وَظَبٍ وهو موجود؛ يقال: وَظَبَ^(٣) على الشيء
وظوباً أي: دَاوَمَ^(٤). أو فَوْعَلاً كان من مَظَبٍ وهو مفقودٌ، ومَوْظَبٍ غير
منصرفٍ للعلمية والتأنيث (و) كَمِيمٍ (مَغْلَى) فإنها زائدة دون الألف؛ لأنَّ
عَلَوَ مُسْتَعْمَلٌ دون مَعَلٍ، وفيه نظراً؛ لأنه يُقال: فَعَلْتُ الشَّيْءَ: اِخْتَلَسْتُهُ،
وَمَعَلْتُ^(٥) في السَّيْرِ أَسْرَعْتُ فيه وأوردَ مثالين إشارةً إلى أَنَّهُ يُرْجَحُ بِشَبْهَةِ
الاشتقاقِ في ذلك سواء أَعَارَضَهَا أَقْبَسُ الْوَزْنَيْنِ كما في مَوْظَبٍ^(٦) أم لا
كما في مَغْلَى (وفي تقديم أَغْلَبَهُمَا) أي: الوزنين (عليها) أي: شَبْهَةِ
الاشتقاقِ إذا عارضها (نَقْظَنَ) الأولى خلاف والأصحُّ تقديمُها عليه لجوازِ أن
يكونَ رَدُّ اللفظِ إليها رَدّاً إلى تركيبِ مُسْتَعْمَلٍ، ورُدُّه إلى أَغْلَبِ الوزنين رَدّاً
إلى تركيبِ مُهْمَلٍ، والرُّدُّ إلى المُسْتَعْمَلِ أَوْلَى. وقيل: يُقَدَّمُ عليها؛ لأنَّ
الحَمَلَ على ما كَثُرَتْ نَظَائِرُهُ أَوْلَى من الحَمَلِ على ما قَلَّتْ نَظَائِرُهُ (ولذلك)
أي: ولترجيح أَغْلَبِ الوزنين في شَبْهَةِ الاشتقاقِ (قِيلَ رُفَّانَ) وزنه (فُعَّالٌ)
من رَمَنَ وإنَّ كان مُهْمَلاً لا فُعَّالان من رَمَ^(٧) أي: أَصْلَحَ (لِغْلِبَتِهَا) أي:
لِغْلَبَةِ زِنَةِ فُعَّالٍ - وفي نسخة لِغْلَبَتِهِ - أي: فُعَّالٌ، (في نحوه) من أسماءِ

(١) شَرَحَ الرَّضِي معنى المعارضة بقوله: «أغلب الوزنين يقتضي زيادة أحدهما، وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر». شرح الشافية ٣٨٨/٢.

(٢) معجم البلدان (موظب) ٢٦٠/٥ وفي لسان العرب (وظب) ٣٣٩/١٥: «مَوْظَبٌ: أَرْضٌ معروفة، وقال أبو العلاء هو موضع مَبْرَكِ إِبِلِ بَنِي سَعْدٍ مَتَا يَلِي أَطْرَافَ مَكَّةَ».

(٣) لسان العرب (وظب) ٣٣٩/١٥.

(٤) جاء داوم عليه في (١).

(٥) لسان العرب (معل) ١٤٦-١٤٥/١٣.

(٦) شرح الشافية للرضي ٣٩٧/٢.

(٧) لسان العرب (رمم) ٣٢٢/٥.

النَّبَاتِ كُثْفَاحٌ وَكُرْأَتْ^(١) وَحُمَاضٍ^(٢) لِنَبْتٍ لَهُ نَوْرٌ أَحْمَرٌ، وَقَلَامٌ^(٣) لِيَضْرِبَ
 مِنَ الْحَمْضِ، وَعِلَامٌ^(٤) لِلْحِثَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ، فَالْأَصْحُ رُمَانٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ^(٥)
 اقْتِضَاهُ كَالْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ صَرِيحاً أَنَّ وَزَنَهُ فُعْلَانٌ تَقْدِيماً لِسُبْهَةِ الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ
 الْأَوَّلِ، وَلَكُونُهُ أَغْلَبَ فِي النَّبَاتِ عِنْدَ الْآخَرَيْنِ، وَالْأَصْحُ فِيهِ عِنْدَ
 الْمُرَادِيِّ^(٦) كَالْأَخْفَشِ^(٧) أَنَّ وَزَنَهُ فُعَالٌ، لَكُونِهِ أَغْلَبَ فِي النَّبَاتِ عِنْدَ
 الْأَخْفَشِ، وَلِثَبُوتِ نَوْنِهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ الْمُرَادِيِّ مُسْتَدِلّاً بِقَوْلِهِمْ مَرْمَةٌ^(٨)
 لِلْبَقْعَةِ الْكَثِيرَةِ الرُّمَانِ. قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةً قَالُوا: مَرْمَةٌ. قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ
 مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ أَنَّ رَمَنْ جَاءَ بِمَعْنَى أَقَامَ. فَفِيمَا ذَكَرَ
 مِنْ أَنَّهُ مُهْمَلٌ نَظَرَ (فَإِنْ ثَبَّتَتْ) سُبْهَةُ الْاِشْتِقَاقِ (فِيهِمَا) أَيِ: فِي التَّقْدِيرَيْنِ
 (رُجَّحَ بِأَغْلَبِ الْوِزْنَيْنِ) إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَغْلَبَ (وَقِيلَ: بِأَقْيَسِهِمَا) إِنْ كَانَ
 أَحَدُهُمَا أَقْيَسَ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: وَمِنْ هُنَا وَهُوَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمُرْجَحِ أَيِ:
 مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ) - بِالْفَتْحِ - اسْمُ رَجُلٍ، فَمَنْ رَجَّحَ
 بِالْأَوَّلِ قَالَ وَزَنَهُ مَفْعَلٌ^(٩) مِنْ وَرَقٍ بِزِيَادَةِ الْمِيمِ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَبُ مِنْ فَوَعَلٍ،
 يُقَالُ: وَرَقَتِ^(١٠) الشَّجَرَةُ، إِذَا أَخَذَتْ وَرَقَهَا. وَمَنْ رَجَّحَ بِالثَّانِي قَالَ: وَزَنَهُ
 فَوَعَلٌ مِنْ مَرَقٍ - بِزِيَادَةِ الْوَاوِ - لِأَنَّهُ أَقْيَسُ مِنْ مَفْعَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَفْعَلاً
 لَكُسِرَتِ الرَّاءُ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ مَا زِيدَتْ الْمِيمُ فِي مِثْلِهِ مِمَّا هُوَ مَعْتَلٌ الْفَاءُ أَنْ تُكْسَرَ

(١) الْكُرْأَتْ: ضَرَبٌ مِنَ النَّبَاتِ مَمْتَدٌّ، أَهْدَبُ. إِذَا تُرِكَ خَرَجَ مِنْ وَسْطِهِ طَاقَةٌ فَطَارَتْ. لِسَانُ الْعَرَبِ (كَوْث) ١١/١٢.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (حَمُض) ٣٢٧/٣.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ (قَلَم) ٢٩١/١١.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (عِلْم) ٣٧٤/٩.

(٥) كِتَابُ سَيُوبِ ٢١٨/٣ وَالْمَسَائِلُ الْعُضْدِيَّاتُ ص ٨٤.

(٦) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَائِلِ ٢٥٦-٢٥٥/٥.

(٧) حَكَّى أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ فِي الْمَسَائِلِ الْعُضْدِيَّاتِ ص ٨٤ وَابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٠٤٥/٤.

(٨) لِسَانُ الْعَرَبِ (رَمَنْ) ٣٢٧/٥.

(٩) شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣٩٥/٢.

(١٠) لِسَانُ الْعَرَبِ (وَرَق) ٢٧٤/١٥.

عِيْنُهُ كَمَوْعِدٍ وَمَوْجِلٍ (دَوْنِ حَوْمَانٍ^(١)) للمكان الغليظ، والواحدة حَوْمَانَةٌ وَجَمْعُهَا حَوَامِينُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ، بَلْ وَزْنُهُ فَعْلَانٌ مِنَ الْحُومِ لَا فَوْعَالٍ مِنَ الْحَمِي لَغَلْبَةِ فَعْلَانٍ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْهُ أَقْيَسُ الْوَزْنَيْنِ وَالْحَمَانَةُ^(٢) الْفَرَاد. هَذَا إِنْ لَمْ يَنْدِرِ الْوَزْنَانِ (فَإِنْ نَدَرَ اخْتِمَلَهُمَا) أَي: الْفَلِظ (كَأَرْجُوَانٍ^(٣)) لِصِنْعٍ شَدِيدِ الْحُمْرَةِ، وَيُقَالُ لَهُ بِالْفَارْسِيَةِ أَرْغَوَانٌ^(٤)، فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ أَفْعَلَانًا^(٥) كَأَفْعُوَانٍ مِنْ رَجَوْنٍ، وَأَنْ يَكُونَ فَعْلَوَانًا مِنْ أَرْجٍ^(٦) الطَّيْبِ - بِالْكَسْرِ - يَأْرَجُ إِذَا فَاحَ كَالْعَفْوَآنِ لِأَوَّلِ الشَّبَابِ (فَإِنْ فَقِدْتَ شُبْهَةَ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِمَا) أَي: فِي التَّقْدِيرَيْنِ (فَبِالْإِغْلَابِ) مِنَ الْوَزْنَيْنِ يَرْجَحُ (كَهَمْزَةِ أَفْعَى) فَإِنَّ زِيَادَتَهَا أَغْلَبَ مِنْ زِيَادَةِ أَلْفَةٍ فَوْزَنَهُ أَفْعَلٌ لَا فَعْلَى؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ أَغْلَبَ مَعَ فَقْدِ شُبْهَةِ الْإِشْتِقَاقِ لِفَقْدِ أَفْعَ وَفَعَوَ (و) كَهَمْزَةِ (أَوْتَكَانٍ^(٧)) لِلْقَصِيرِ، فَإِنَّهَا أَغْلَبُ مِنْ وَاوِهِ، فَوْزْنُهُ أَفْعَلَانٌ كَأَنْبَجَانٍ، لَا فَوْعَلَانٌ كَحَوْتَنَانٍ^(٨) بِمِثْلَاهُ فَوْقِيَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهِ لَأَرْضٍ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَانٌ أَكْثَرُ مِنْ فَوْعَلَانٍ مَعَ فَقْدِ أَتَكَ وَوَتَكَ. وَاعْتَزِضْ عَلَى كَوْنِهِ أَكْثَرَ^(٩) بَأَنَّ فَوْعَلَانًا جَاءَ كَثِيرًا كَحَوْقَرَانِ اسْمِ رَجُلٍ وَحَوْتَنَانِ، وَلَمْ يَجِيءْ عَلَى أَفْعَلَانٍ إِلَّا أَنْبَجَانِ وَأَرْوَنَانِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَكْثَرِيَةِ أَفْعَلٍ وَلَوْ بَلَا أَلْفٍ وَنُونِ (و) ك (مِيمٍ إِمْعَةٍ^(١٠)) لِلَّذِي يَكُونُ لِضَعْفِ رَأْيِهِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنَّهَا أَغْلَبُ مِنْ

(١) لسان العرب (حوم) ٤٠٧/٣.

(٢) لسان العرب (حمن) ٣٤٦/٣.

(٣) لسان العرب (رجا) ١٦٥/٥.

(٤) المعرّب ص ١١٢.

(٥) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ والممتع في التصريف ١٣٣/١.

(٦) لسان العرب (ارج) ١١٣/١.

(٧) الأوتكى: ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ. لسان العرب (وتك) ٢٠٩/١٥.

(٨) معجم البلدان ٣٦٣/٢ ولسان العرب (حقن) ٤٥/٣.

(٩) قال سيبويه: «ويكون على فَوْعَلَانٍ، وهو قليل، قالوا حَوْتَنَانٌ وَحَوْقَرَانٌ وهو اسمٌ،

ولم يجيء صفةً». الكتاب ٢٦٤/٤ والأصول في النحو ٢٢/٣ والممتع في التصريف

١٤١/٢.

(١٠) لسان العرب (امع) ٢١١/١.

همزته فوزن إمعة فعلة^(١) كدئمة^(٢) للقصير لا إفعلة كإنفحة^(٣)؛ لأن فعلة أكثر من إفعلة. هذا إن لم يندر الوزنان (فإن ندرا احتملهما) أي: اللفظ (كأسطوانة^(٤)) فإنه (إن ثبتت أفعوالة) في الكلام احتمل الوزنين أفعوالة وفعلوالة كعنفوالة لئذرتيهما مع نقل سطن وأسط (والأ) أي: وإن لم تثبت أفعوالة (ف) وزنه (فعلوالة^(٥)) فقط، وخرج عما نحن فيه لعدم احتماله وزناً آخر، إذ لا يحتمل أفعوالة لعدم ثبوته و(لا أفعلانة^(٦)) لمجيء أساطين) في جمعه، أي: لأنه لو كان وزنه أفعلانة لم تحذف لامه في جمعه، لكنها حذفت، إذ الياء في أساطين زائدة لا بدّل من الواو، إذ لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء تانيث إلا والوسط حرف مدّ زائد كمصباح، ولو كانت أسطوانة أفعلانة لقبل في الجمع أساط أو أساطي كما يقال في جمع أفحوان^(٧) للبابونج وهو نبت طيب الرائحة حواله ورق أبيض ووسطه أصفر: أقاح وأقاحي وأصل أقاح أقاخو فأعلوا الواو إعلالها في الغازی، ثم أعلوا الياء إعلالها في قاضٍ وأقاحي بياء مشددة عوضاً عن المحذوف.



- (١) كتاب سيبويه ٢٧٦/٤ وأدب الكاتب ص ٦١٠ والأصول في النحو ٢٣٢/٣ والتكملة ص ٣٣٢ والمنصف شرح التصريف ١١٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٦٣/٤.
- (٢) لسان العرب (دفع) ٤١٨/٤.
- (٣) الإنفحة: كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل. لسان العرب (نفح) ٢٢٧/١٤ وكتاب سيبويه ٢٤٥/٤ والممتع في التصريف ٢٣٤/١.
- (٤) الأسطوانة: السارية. لسان العرب (سطن) ٢٦٠/٦.
- (٥) الأصول في النحو ٣٥٠/٣.
- (٦) الأصول في النحو ٣٥٠/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٩٦/٢.
- (٧) لسان العرب (قحا) ٤٩/١١.

باب الإمالة

وهي لغة^(١): الانحراف عن القصد. واصطلاحاً (أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة) أي: عدولُ بها عن استوائها إلى الكسرة بأن تُشَرَّب شيئاً من صوتِ الكسرة فتصيرُ الفتحةُ بينها وبينَ الكسرة، ثم إن كان ثمة ألف أمِئلت الألفُ نحو الياء وتعريفُها بذلك أوّلَى من تعريفِها بأن يُنْحَى^(٢) بالفتحة والألفُ نحو الكسرة والياء، ومن تعريفِها بأن يُنْحَى^(٣) بالألفِ نحو الياء؛ لأنّ كلّاً منهما غيرُ جامع؛ لأنّ الفتحة قد تُمال منفردة - كما يأتي - وليست الإمالة ذأبَ جميع العرب^(٤)، فإنّ الحجازيين لا يميلون وأحرصُ النَّاس عليها بنو تميم (وسببُها) المُجَوِّزُ لها (قَضْدُ المُتَأَسِّبَةِ) لأحد سبعةِ أشياء (لكسرةٍ أو ياء) بخلافِ الضمةِ والفتحةِ وغيرِ الياء من الحروف (أو لكونِ الألفِ منقلبةً عن) حرفٍ (مَكْشُورٍ أو) عن (ياءٍ أو) لكونها صائرةً في حين (ياءٍ مفتوحةٍ أو للفتوَأَصِل) قَبْلَها أو بَعْدَها (أو لإمالةٍ قَبْلَها) لا بَعْدَها (على وَجْهِه) ضَعِيفٌ ثم أخذ في بيان السبعة فقال (فالكسرة)^(٥) إن كانت

(١) لسان العرب (ميل) ٢٣٤/١٣.

(٢) الأصول في النحو ١٦٠/٣ والتكملة ص ٢٢٣ وأسرار العربية ص ٢٧٩ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٠/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٨٦/٥.

(٣) شرح المفصل ٤٥/٩.

(٤) قال سيبويه: «وناسٌ كثيرون لا يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حُبْلَى ومِغْرَى». الكتاب ١٢٠/٤ وشرح المفصل ٥٤/٩ وشرح الشافية للرضي ٤/٣.

(٥) كتاب سيبويه ١١٧/٤ والأصول في النحو ١٦٠/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤-١٩٧٣ وشرح الشافية للرضي ٤/٣.

(قبل الألف) فإنما تكون سبباً (في نحو عَمَاد وشمَلَال) مما يكون بينها وبين الألف حرف أو حرفان أولهما ساكن^(١) (بخلاف نحو شمَلَال) - بفتح الميم أو تشديدها - والشمَلَال^(٢) الناقعة المسرعة (ونحو دِزْهَمَان) كعِندَهَا وبِهَنْبَاء مما يكون بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف أحدها ساكن وأحد الآخرَين هاء لا ضمَّ قبلها (سَوَّغَهُ) أي: جَوَّزَ إمالته (خَفَاءُ الهَاءِ) فلم يُعْتَدَ بها، فكأنه من قَبِيلِ شِمَلَال وعِمَاد هذا (مع شذوذه) وكنحو دِزْهَمَانِ فيما ذكر نحو يريد أن يَنْزِعَهَا مما يكون بين الكسرة والألف حرفان متحركان أحدهما هاء لا ضمَّ قبلها. واعتُزِضَ على التمثيل بِدِزْهَمَانِ لجواز أن تكون إمالته لكسرة التَّوْنِ فلا يكون شاذاً ولا مما نحن فيه إلا أن يقال لا اعتداد بكسرة النون لسقوطها عند الإضافة. والأوَّلَى أن يجاب بما أجاب به بعضهم من أن المثال مُقَيَّدٌ بسكون النون ولخفة الهاء أجازوا في نحو مَهَارِي جمع مُهَرِّيَّة من الإبل إمالة الهاء والميم فكأنه قيل مَارِي (و) إن كانت الكسرة (بعدها) أي: بعد الألف فإنما تكون سبباً (في نحو عَالِم^(٣)) مما لا يكون بينها وبين الألف فاصلاً، وتكون هي أصلية وقيل: تمال مع الفاصل كغَلَاماً بشر كما لو كانت الكسرة قبل الألف. والفرق على الأول أن الانحدار بعد الصعود أهون من عكسه (وَنُحْوٍ مِنَ الْكَلَامِ^(٤)) بالإمالة (قليلٌ لِعُرْوِضِهَا) أي: الكسرة بخلاف (نحو من دَارٍ^(٥)) بالإمالة، فليس بقليل وإن كانت كسرتة عارضة (للرَّاء) أي: لما في الرَّاء من التكرار فكان عليها كَسْرَتَيْنِ هذا في الكسرة المَلْفُوظَةِ. أمَّا المقدَّرةُ ففيها تفصيل ذكره بقوله: (وليس مُقَدَّرُهَا

(١) لأنَّ السَّاكِنَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ. كتاب سيبويه ١١٧/٤ والسِّيْرَانِي التَّحْوِي ص ٣٠٨

والأصول في التَّحْوِ ١٦١/٣. وشرح المفصل ٥٦/٩.

(٢) لسان العرب (شعل) ٢٠٤/٧١.

(٣) كتاب سيبويه ١١٧/٤ وشرح المفصل ٥٦٥٥/٩.

(٤) كتاب سيبويه ١٢٢/٤.

(٥) قال سيبويه: «وإذا كانت الرَّاء بعد ألف تَمَال، أمَّا في الجَرِّ فتميل، كان أوَّل الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، لأنَّها كأنَّها حرفان مكسوران». الكتاب ١٣٦/٤ وشرح الشافية للرُّضِي ٧/٣.

الأصلي كملفوظها على الأفصح كجاء وجوأت) إذ أصلهما جاذ وجوأت، لكن لما التزموا إدغام الدال في الدال صارت الكسرة كالعدم للزوم السكون ومقابل الأفصح أن مقدرها كملفوظها نظراً للأصل فيميلون ذلك كما يميلون خاف وكاد إذ أصلها خوف^(١) ولوذ • وفرق الأول بأن سبب إمالة هذين في نفس المجال بخلاف ما ذكر (بخلاف سكون الوقف^(٢)) ولو على غير الزاء كالوقف على ذاع ومأش ودأر فإن مقدر الكسرة كملفوظها؛ لعروض السكون بلا لزوم (ولا تؤثر الكسرة في) إمالة الألف (المنقلبة عن واو) سواء أكانت قبلها أم بعدها ولم تكن على راءٍ نحو بعاميه ومن غاميه؛ لأن ألفه عن واو بدليل أعوام فالكسرة لا تأثير لها (ونحو من بابه ومأله والكبا^(٣)) - بكسر الكاف والقصر - للكئاسة (شاذ^(٤)) إمالتها؛ لأن ألفها عن واو بدليل أبواب وأموال وكبوت البيت، أي: كنسته (كما شذ) أن يمال (العشا^(٥)) - بالفتح والقصر - مصدر الأعشى، وألفه عن واو لقولهم امرأة عشواء (والمكا^(٦)) - بالفتح والقصر - لجحر الثعلب ونحوه، وألفه عن واو لقولهم في معناه مكو (وباب ومال والحجاج والناس بغير^(٧) سبب) من أسباب الإمالة من كسرة وغيرها ولا عبرة بصيرورة ألف نحو ألمكا ياء مفتوحة في التصغير مثل مكّيه؛ لأن سكون ما قبلها يُبعدّها عن صورة الألف الممالة، فالألف في الأمثلة الأربعة الأولى منقلبة عن واو، وفي الأخيرتين ليست منقلبة

- (١) كتاب سيبويه ١٣٢/٤ والسّيرافي النحوي ص ٣٣٤ والأصول في النحو ١٦٥/٣-١٦٦ والتكملة ص ٢٢٦ وشرح المفصل ٦٤/٩ وشرح الشافية للرضي ٧/٣.
- (٢) كتاب سيبويه ١٣٢/٤ والسّيرافي النحوي ص ٣١٥ وشرح الشافية للرضي ٨٧/٣.
- (٣) لسان العرب (كبو) ٢١/١٢.
- (٤) شرح الشافية للرضي ٩٨/٣.
- (٥) العشاء: مقصور، سوء البصر بالليل والثّهار، يكون في الناس والدواب والإبل والطيور. لسان العرب (عشا) ٢٢٥/٩.
- (٦) لسان العرب (مكا) ١٦٤/١٣.
- (٧) قال سيبويه: «هذا باب ما أميل على غير قياس، وإنّما هو شاذّ، وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل، وذلك لأنّه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم». الكتاب ١٢٨-١٢٧/٤ والتكملة ص ٢٢٤ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٦/٤.

عن شيء بل زائدة، وما قيل من أنها في النَّاسِ منقلبة عن واو ليس بشيء لأنه يقتضي أنها أصلية؛ لأنَّ الألف في مثله إذا كانت منقلبة كانت أصلية، وليست ألف النَّاسِ أصلية فإنها^(١) من أنيس لا من نوس فأصله أناس^(٢) فحُفِّفَ، والنَّاسُ من الإنس، وقد يكون من الجن أيضاً (واما الرَّبَا^(٣)) ومن دَارٍ ونحوهما ممَّا فيه راء مكسورة متقدمة على الألف أو متأخرة عنها (فلاجلِ الرِّاءِ) لم تشد^(٤) إمالتُهُ، وإن كانت ألفه عن واو لما في الرِّاءِ من التكرار - كما مرَّ - (والياء^(٥)) وهي ثاني الأسباب (إنما تؤثر) حالة كونها (قبلها) أي: قبل الألف (في نحو سيال^(٦)) - بالفتح - لشجر له شوك (وشيبان^(٧)) لحَيٍّ من العرب، أي: نحوهما ممَّا يكون الياء فيه متصلة بالألف أو منفصلة عنها وهي ساكنة بحرف لقلَّة الحاجر ولينها ومناسبتها للكسرة حيثُ بخلاف غير ذلك نحو حيوان وسيسان^(٨) لشجرة نعم يُمالُ ما فصل فيه بحرفين أحدهما هاء لا ضمَّ قبلها نحو أدزجيبها لخفاء الهاء وخرج بقلبها ما لو كانت الياء بعدها فلا يمال نحو سابر. وأجاز بعضهم^(٩) إمالة نحو حيوان وسابر، ويمكن إدخاله في كلام المصنف (و) الألف (المنقلبة عن) حرف (مكسور^(١٠)) وهي ثالث الأسباب (نحو خاف) وهاب إذ

(١) جاء فإنَّه في (١).

(٢) كتاب سيويه ١٩٦/٢ والخصائص ٢٨٥/٢ والممتع في التصريف ٦١٩/٧.

(٣) ربا الشيء يربو ربواً ورباءً: زاد ونما. لسان العرب (ربا) ١٢٦/٥.

(٤) المفصل ص ٣٣٧.

(٥) قال سيويه: «ومما تُمال ألفه قولهم: كِئال وبياع، وإنما فعلوا هذا لأنَّ قبلها ياء فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو سراج وجِمال، وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف». الكتاب ١٢١/٤ والأصول في النحو ١٦٠/٣ وشرح المفصل ٥٦/٩ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤ وشرح الشافية للرّضي ٩/٣.

(٦) لسان العرب (سيل) ٤٥٨/٦.

(٧) لسان العرب (شيب) ٢٣٢/٧.

(٨) لسان العرب (سيسب) ١٥٢/٦.

(٩) قال الرّضي: «إذا وقع بعد الألف ياء مضمومة أو مفتوحة فلا يُمال، أمّا إذا كانت مكسورة فالمقتضي فيه للإمالة قوي». شرح الشافية ١٠/٣.

(١٠) كتاب سيويه ١٢٠-١٢١/٤ والأصول في النحو ١٦٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤.

أصلهما خَوْفٌ وَهَيْبٌ - بالكسر - وَكَسَرَتْهُ قد تعود بأن تنقل إلى ما قبل الألف كَخِفْتُ وَهَيْبْتُ فجازت الإمالة، ونحو مُخْتَارِ اسمٍ فاعِلٍ إذ أصله مُخْتِيرٌ - بالكسرة - نعم المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم نحو رَجُلٌ مَالٌ أي: كثيرُ المال، وأصله مَوْلٌ لا يمال؛ لأنَّ الكسرة لا تعود فيه أبداً (و) الألف المنقلبة (عن ياء) واو غير مكسورة او انقلبت عن واو في الاسم والفعل وهي رابع الأسباب (نحو نَابٍ^(١) وَالرُّحَى) وَيُغْطِي (وسال ورمى^(٢)) وأعطى، بدليل أُنْيَابٍ وَرَحِيَانٍ وَمُغْطِيَانٍ وَيَسِيلٌ وَيَرْمِي وَيُعْطِي، وخرج بالمنقلبة عن ياء المنقلبة عن واو غير مكسورة كَتَاجٌ وَعَصِي وَطَالٌ وَقَالَ فَلَا تَمَالُ، أو مكسورة، فتقدّم حُكْمُهَا، ومثل لذلك بأربعة أمثلة لأنه إمّا اسمٌ أو فعلٌ، وعلى التقديرين فالألف إمّا عَيْنُ الكلمة أو لامُها، (و) الألف (الصَّائِرَةُ) في حين (ياء مفتوحة) وإن انقلبتا عن واو هي خامس الأسباب (نحو دَعَا^(٣) وَخُبَلَى وَالْعُلَى) جمع مؤنث الأعلى لقولهم دُعِيَ وَخُبَلَيَانُ وَالْفُ الْعُلَى منقلبة عن واو؛ لأنه من الْعُلُوِّ وأمّلت فيه لقولهم في مفردة الْعُلَى بقلب الواو ياء - كما سيأتي^(٤) - من أَنَّ واو فُعْلَى اسماً تُقْلَبُ ياءً، ونحو يَتَامَى وَنَصَارَى لقولهم يَتَامِيَانُ وَنَصَارِيَانُ؛ لأنَّ تشبیه الجمع جائزة بتأويل^(٥) الْجَمَاعَتَيْنِ. والمراد بالياء المفتوحة غير الياء التي بعد ياء التّصغير - كما قدمته في نحو الْمَكَا - وينحو ما ذكره - كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ مُغْتَلٌّ اللَّامُ كَعَزَا، وكل اسم آخره أَلِفٌ تانيثٌ مقصورة كمَغْزَى، وكلُّ جمع مؤنثٌ مُغْتَلٌّ اللَّامُ مفردة بوزن فُعْلَى (بخلاف) نحو (جَالٌ وَحَالٌ) من الْجَوْلَانِ

(١) كتاب سيبويه ١١٨/٤ والسّيرافي النحوي ص ٣٠٩ - ٣١٠ والأصول في النحو ١٦١/٣.

(٢) قال الرّضي: «قال سيبويه: وكره بعضُ العربِ إمالةَ نحو رَمَى لكرامةٍ أن يصيروا إلى ما فُزوا منه: يعني أنّهم قلبوا الياء ألفاً أولاً، فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء. قلت: وينبغي على هذا أن يكرهوا إمالةَ نحو باب وعاب وباعَ وهابَ لحصولِ العِلَّةِ المذكورة». شرح الشافية ١١٣.

(٣) كتاب سيبويه ١١٩/٤ والأصول في النحو ١٦٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٠/٤-١٩٧١.

(٤) في باب الإعلال ص ٣٢٣.

(٥) قال الزمخشري: «وقد يشقي الجميعُ على تأويل الجماعتين والفرقتين، وأنشد أبو زيد:

لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ»

والحوّل، فإنّه لا يُعَالُ لقولهم في مجهولهما جِئِلَ وَجِئِلَ، فلا تصيرُ الألفُ فيهما ياءً مفتوحةً بل ساكنةً، والسّاكِنُ كالمَيِّتِ لا سيمًا من حروفِ اللَّيْنِ مع أنّ هذه الكسرةُ يجوزُ تغييرُها، إذ يجوزُ أن تُشَمَّ ضَمًّا، وأن تُبْقَى الضَّمَّةُ على أَصْلِهَا، وتُبْقَى الواو. وما مرَّ فيما إذا كانَ السببُ في الكلمةِ التي فيها الألفُ المُمَالَةً، فإنَّ لم يكن فيها فهو ما ذكره هنا فقال (والفواصل^(١)) وهي سادسُ الأسبابِ (نحوُ والضَّحَى^(٢)) إذ لولا الفواصلُ لم يُملَ إذ لا سببُ لإمالاته غيرَها سِوَا تَأَخَّرَتْ عما يُعَالُ لها كما في مثاله المذكورُ أم تقدّمت عليه كما أفهمه مِثَالُهُ بالأولى وأفادَهُ كلامُهُ أوّلُ البابِ حيث أطلَقَ الفواصلَ، وقيدَ الإمالةَ بقوله قَبْلُهَا - كما مرَّ بيانه - (وَالْإِمَالَةُ) لإمالةِ (قَبْلُهَا)^(٣) غيرُ الفواصلِ، وهي سابعُ الأسبابِ (نَحْوُ) إمالةِ دالِ (رَأَيْتُ عِمَادًا) وَقَفًا، لإمالةِ الميمِ قَبْلُهَا. وهذا سَبَبٌ ضَعِيفٌ كما أشار إليه أوّلُ البابِ بقوله «على وجهٍ»؛ لأنّها ليست كسرةً مُحَقَّقَةً ولا ياءً، وأضعفُ منه الإمالةُ لإمالةٍ بعدها وقُرئ^(٤) بها من طريقٍ عن الكساني في اليَتَامَى^(٥) والنَّصَارَى^(٦) بإمالةِ الألفِ الأولى لإمالةِ الثانيةِ لِقَبْلِهَا ياءً في التثنية - كما مرَّ - ولأضعفِيَّتِهِ تَرَكَهُ المصنّفُ. وَوَجْهُ أضعفِيَّتِهِ على ذلك أنّه لو لم يُملَ في ذاك لَعَدَلُ من سفل^(٧) إلى علوٍ وهو مُسْتَكْرَرٌ، وفي هذا إنمّا يَغْدُلُ من

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٣٧-٤٣٨ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤ والنشر ٣٥/٢، ٤٨، ٣٧.

(٢) الضحى ١/٩٣ - ٢ - ٣:

(٣) كتاب سيبويه ١٢٣/٤ والسِّيرافي التَّحْوِي ص ٣١٦ والأصول في النَّحْو ١٦٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٣/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٩٩/٥.

(٤) الكشف ١٧٨/١ والتبصرة ص ١٢٨ والنشر ٣٦٣٥/٢، ٦٦.

(٥) البقرة ٨٣/٢: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِئُولَئِينَ إِيحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ...﴾.

(٦) البقرة ٦٢/٢: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالصَّنِيعِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا...﴾.

(٧) أسرار العربية ص ٢٨٠.

عُلُو إلى سُفْل وهو أسهلُ فكانَ تأثيرُ الإمالةِ المتأخرةِ أضعفَ. ولذلك إذا أمالوا ذاكَ مُحَاذِرَ لِكُسْرِهِ^(١) رائه كما يأتي^(٢) لا يُميلون ألفه مع أنَّ الإمالتين في كلمةٍ واحدةٍ، فكيف إذا كانتا في كلمتين. وقد يُقَوِّي الأضعفَ وذلك فيما إذا كانَ الثاني من المُمالِئِ فتحةً على همزةٍ نحو رأى ونأى فيُميلون فَتَحَتِي الرَّاءِ والثَّوْنِ لإمالةِ فتحةِ الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ ثَقِيلٌ فَطَلَبُ التَّخْفِيفِ معها أكثرُ بتعديلِ الصُّوْتِ في مجموعِ الكلمةِ. وقُرئ بذلك في السَّبْعِ^(٣) (وَقَدْ تَمَّالَ أَلْفُ التَّنْوِينِ^(٤)) وإن لم يكن قبلها إمالةٌ (نحو رأيتُ زَيْدًا) تَشْبِيهاً بِنَحْوِ حُبْلَى. وأقَادَ بَعْدَ أَنَّ ذلك قليلٌ؛ لأنَّ أَلْفَهُ عَارِضَةٌ لِلوَقْفِ، فكأنَّها التَّنْوِينُ، وَمَمَّالٌ أَيْضاً أَلْفٌ نحو لزيد مَالٌ. قال الجاربردي^(٥): «ولو تأملت فيما مضى ظَهَرَ لَكَ رُجُوعُ جميعِ أسبابِ الإمالةِ إلى الكسرةِ والياءِ * ثم اختلفوا فقال بعضهم^(٦): إِنَّ الياءَ أدعى للإمالةِ من الكسرةِ؛ لأنَّها حرفٌ والحرفُ أقوى لقيامه بنفسه ولأنَّ الكسرةَ بعضه. وقال آخرون^(٧): الكسرةُ أقوى؛ لأنَّ اللسانَ يَسْفُلُ بها أكثرَ من تَسْفُلِهِ بالياءِ».

* ثم أخذ في بيان موانع الإمالة وهي ثمانية أحرف، حروف الاستعلاء والرَّاءِ غيرِ المكسورةِ فقال (والاستعلاء) أي: حروفه^(٨) وهي

(١) جاء لكسر في (١).

(٢) جاء سيأتي في (١).

(٣) قال تعالى في سورة الأنعام ٧٦/٦: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا...﴾ قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص ﴿رَأَى﴾ بفتح الرَّاءِ والهمزة. وقرأ نافع: بين الفتح والراء. وقرأ أبو عمرو ﴿رَأَى﴾ بفتح الرَّاءِ وكسرِ الهمزة. وروى عن أبي عمرو (وَأَى) بكسرِ الهاءِ والهمزة جميعاً السبعة في القراءات ص ٢٦٠.

(٤) شرح الشافية للرضي ١٤/٣.

(٥) مجموعة الشافية ٢٤٢/١.

(٦) قال ذلك ابن السراج في الأصول ١٦٠/٣ وغيره.

(٧) سيبويه في الكتاب ١١٧/٤ والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ١٨٧-١٨٦/٥.

(٨) كتاب سيبويه ١٢٨/٤ والسيرافي النحوي ص ٣٢٨ والأصول في النحو ١٦٣/٣ والتكملة ص ٢٢٥ وسر صناعة الإعراب ٢٠٩/١ وأسرار العربية ص ٢٨٠ وشرح الشافية للرضي ١٤/٣.

الخاء والصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ والغَيْنُ والقافُ (في غير باب خَافَ وطَابَ وصَفَا مانع) الإمالة طَلَبًا لِتَجَانُسِ الصُّوْتِ.

كما أُمِيلَ فيما مرَّ طَلَبًا له؛ لأنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ^(١) به إلى الحَنَكِ، فلو أُمِيلَتِ الألفُ بعده أو قَبْلَهُ لا نَحْدَرَتْ بعد إضْعَاجٍ أو صَعَدَتْ بعد انحدارٍ. وكلُّ منهما شاقٌّ، لكنَّ الثاني اشقُّ - كما عَلِمَ ممَّا مرَّ - ولذلك كان حرفُ الاستعلاء بعدها أقوى مانعاً - كما سيجيء - أمَّا في باب خَافَ طَابَ وصَفَا ممَّا أُلْفُهُ منقلبةً عن مكسورٍ كَخَافَ أو عن ياءٍ كطَابَ. أو صائرةً ياءً مفتوحةً كضَفِي لانقلابِ أُلْفِهِ ياءً إذا بُنِيَ للمفعول، فلا يمنع الإمالة لقوة السَّبَبِ فيه؛ لأنَّه^(٢) في نفس الحرفِ المُمَالٍ، يُقال: صَفَى يَصْفُو وَيَضْفِي صُفُوءًا، أي: مَالًا. قاله^(٣) الجوهري، وكالثلاثة المذكورة ما كسَرْتُهُ مقدِّرةً للوقوف نحو ماضٍ. ثمَّ حرفُ الاستعلاء في غيرِ بابٍ ما ذُكِرَ إمَّا أن يكونَ قبلَ الألفِ أو بعدها. فإن كان (قَبْلَهَا) فإنَّما يُمنع حيث (يَلِيهَا في كلمتها)^(٤) كخَالِدٍ وصَاعِدٍ وضَامِنٍ (و) حيث يتقدَّمها، وهو ساكن إثر كسرة^(٥) بحرفٍ في كلمتها كمِصْبَاحٍ ومِفْلَاحٍ (على رأي) والمشهور^(٦) أنه لا يُمنع، وخَرَجَ بما ذُكِرَ ما لو وَلِيَهَا أو تقدَّمها بحرفٍ يغير كلمتها نحو وَجَدْتُ رَفِيقًا، وقفًا^(٧) وازِيْطَ سَالِمًا وجاء^(٨) رَابِطَ سَالِمٍ ورأيتُ رَابِطَ سَالِمٍ

(١) أسرار العربية ص ٢٨٠.

(٢) كتاب سيبويه ١٣١/٤-١٣٢ والسِّيْرَافِي النحوي ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٩ وشرح الشافية للرزني ١٥/١٣.

(٣) تاج اللغة (صفا) ٦/٢٤٠٠.

(٤) كتاب سيبويه ١٢٩/٤ والأصول في النحو ١٦٤/٣ وشرح المفصل ٥٩/٩.

(٥) سقط إثر كسرة من (إ).

(٦) كتاب سيبويه ١٣٠/٤-١٣١ والسِّيْرَافِي النحوي ص ٣٣٣ والأصول في النحو ١٦٤/٣-١٦٥ وشرح الشافية للرزني ١٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٣/٤.

(٧) جاء في نسخة (إ) إضافات: «وجدت رفيقاً وقفاً، أي يجعل التنوين المبدل ألفاً للوقوف، كلمة برأسها، ومالو تقدّمها بأكثر من حرف كصغماتي أو بحرف في غير كلمتها نحو واربط سالمًا وجاء رابط سالمًا».

(٨) شرح الشافية للرزني ١٩/٢٠-٢٠.

واحفظ سَائِماً وارفض شَائِئَكَ ومالوا كَانْ مكسوراً أو تَقَدَّمَهَا بحرفين نحو خِلَافٍ وَصَفْحَاتِي، فلا يُمنَعُ جزماً. وإن اقتضى كلامٌ بعضهم في المكسور، ونسخة من المتن في التقدّم بحرفين خلافاً، وما لو كان مفتوحاً أو مضموماً أو ساكناً إثر غير كسرة وهو في كلمتها نحو صَوَائِدٍ وَهَمَارِحٍ واقلامي في بَطْنَانِيهِمْ فيمنع جزماً. وبما تقرّر عُلِمَ أَنَّ قولَه «وبحرف» على رأي، مُقَيَّدٌ وإن شَرَحَهُ بعضهم على إطلاقه. وَأَنَّ قولَه في كلمتها قيد في المعطوف أيضاً. وفي نسخة تأخير في كلمتها عن «وبحرف». فَفَهَمَ بعضهم أَنَّهُ قَيَّدَ فيه فقط. وهو مخالفٌ للمعتد في الأصول من أَنَّ القيد إذا تأخر عن مُتَعَاظِفَاتٍ يَزْجَعُ إلى الجميع، كما أَنَّهُ إذا تقدّم أو توسّط كذلك (و) إن كان حرفُ الاستعلاءِ (بعدها) أي: بعد الألفِ فإنّما يُمنَعُ حيث (يليهما في كلمتها) كآخذ^(١) وعَاصِمٍ وعَاضِدٍ، أو يتأخر عنها في كلمتها (بحرف) كنافع (و) حيث يتأخر عنها في كلمتها (بحرفين)^(٢) كمنافِئِخٍ ومَعَارِيضٍ (على الأكثر) وغيرهم لا يمنع الإمالة لِيُعْدِ حرفُ الاستعلاءِ. وخرج بكلمتها ما لو كان في غيرها نحو بَيْتَا صَالِحٍ وَعِمَادٍ وَقَاسِمٍ وكتابه خَالِدٍ، فلا يُمنَعُ الإمالةُ إلّا فيما أُيْنِلَ لكسرة عارضةً نحو بمالٍ قَاسِمٍ^(٣) وبمالٍ نضٍ وبمالٍ مِلَقٍ أو أُيْنِلَ من ألفاتٍ هي صِلَاتٌ^(٤) الضّمائِرِ نحو أَرَادَ أَنَّ يَغْرِفَهَا قَبْلَ، وَأَنَّ يُسَكِّنَهَا مِضْرَ. وَأَنَّ يُعْطِيَهَا وَرَقًا وَأَنَّ يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ فيمنعها غالباً. وإنّما فرقوا فجعلوا الاستعلاءَ مانعاً مع تأخّره بما ذكر غير مانع مع تقدمه به بشرطه؛ لأنّ في الإمالة مع تقدّمه بذلك عُذُولًا من عَلُوٍّ إلى سفَلٍ^(٥) ومع تأخّره به بالعكس وما تقرّر هو الموافق لنصوص النُحاة^(٦).

(١) كتاب سيبويه ١٢٩/٤ والأصول في النحو ١٦٤/٣ وشرح الشافية للرضي ١٦-١٥/٣.

(٢) كتاب سيبويه ١٣٠/٤ والأصول في النحو ١٦٤م٣ والتكملة ص ٢٢٥ وشرح الشافية للرضي ١٩/٣.

(٣) كتاب سيبويه ١٣٢/٤ وشرح المفصل ٦١/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٠-١٩/٣.

(٤) جاء في الأصل: (صلاة).

(٥) جاء أسفل في (١).

(٦) كتاب سيبويه ١٣٠/٤ وشرح المفصل ٦٠/٩.

وفي نسخة يليها وبحرفٍ وبحرفين وظاهرها منع الإمالة ولو كان حرف الاستعلاء في غير كلمة المَمَالِ وعليها شرح بعضهم (والرَاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ) الواقعة مع حرف استعلاء أو بدونه (إِذَا وَلِيَتْ الْأَلْفَ قَبْلَهَا) كَرَأْسٍ وَرَأْبِعٍ وَرَأْجِمٍ (أَوْ بَعْدَهَا) نَحْوُ فَقَدْتُ الْإِخْصَارَ وَهَذَا إِخْصَارٌ وَلَنْ^(١) يُنْسِكَهَا رَغْبَةً، وَمَرَرْتُ بِفَارُوقٍ^(٢) وَوَجَدْتُ حِمَارَكَ وَهَذَا حِمَارُكَ (مُنِعَتْ) مِنَ الْإِمَالَةِ (مَنْعَ) الْحُرُوفِ (الْمُسْتَعْلِيَةِ) مِنْهَا غَالِباً لِلتَّكْرَارِ الَّذِي فِيهَا، بَلْ قِيلَ هِيَ أَشَدُّ مَانِعاً وَأَوْفَى كَلَامِهِ مَانِعَةٌ خَلَوُ، فَيَدْخُلُ نَحْوُ أَحِبُّ الْإِسْرَارَ وَهَذَا إِسْرَارٌ، وَهَذَا كَمَا أَفَادَهُ آخِرُ كَلَامِهِ إِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ بَابِ خَافَ وَطَابَ وَصَفَى وَفِي كَلِمَةِ الْأَلْفِ إِلَّا فَلَا تَمْنَعُ فِيهَا. أَمَّا فِي الْأَوَّلِ بِأَقْسَامِهِ فَلانقلاب ألفه عن مكسور نحو هَارَ^(٣) الْجُزْفِ أَوْ عَنْ يَاءٍ نَحْوُ رَأْنُ^(٤) ذَنْبُهُ عَلَى قَلْبِهِ أَيْ: غَلَبَهُ عَلَيْهِ، وَلصِيورِزَّتَيْهَا يَاءٍ نَحْوُ تَنْزَأُ^(٥) أَيْ: وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ. فَإِنَّ أَلْفَهُ تَصِيرُ فِي التَّنْثِيَةِ يَاءً. تَقُولُ تَنْزَيْنِ وَتَاوَهُ الْأَوَّلَى بَدَلَ عَنْ وَائٍ أَضْلِيهِ وَتَرَى مِنَ الْوِثْرِ^(٦) وَهُوَ الْفَرْدُ. وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلَاخْتِلَافِ الْكَلِمَةِ نَحْوُ رَأَيْتَ بَشِيرًا، وَقَفًا. وَهَذَانِ تَذْيَا رَجُلٍ. نَعَمْ قَدْ يُقَالُ يُسْتَنْثَى مَا أُمِيلَ فِي أَلْفَابِ الضَّمَائِرِ فَلَا يُمَالُ نَحْوُ أَنْ يَنْزِعَهَا رَجُلٌ (وَتَغْلِبُ) الرَّاءُ (الْمَكْسُورَةُ) الْوَاقِعَةُ (بَعْدَهَا) أَيْ^(٧) بَعْدَ الْأَلْفِ الْحُرُوفِ (الْمُسْتَعْلِيَةِ) الْوَاقِعَةُ قَبْلَهَا (و) الرَّاءُ (غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ) فَيُمَالُ طَارِدٌ وَغَارِمٌ^(٨)

(١) جاء وأن في (١).

(٢) جاء بطاروق في (١).

(٣) هار الجُزْفُ والبناء وتهيز: انهدم. لسان العرب (هير) ١٧٧/١٥.

(٤) لسان العرب (رين) ٣٩٥/٥. قال تعالى في سورة المطففين ١٤/٨٣: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

(٥) وردت في قوله تعالى في سورة المؤمنين ٤٤/٢٣: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولًا كَذَّبُوهُ﴾.

(٦) لسان العرب (وتر) ٢٠٥/١٥.

(٧) العبارة ساقطة من الأصل. وأثبتها نقلاً من (١).

(٨) كتاب سيبويه ١٣٦/٤ والسِّيْرَافِي النَحْوِي ص ٣٤١ والأصول في النحو ١٦٧/٣ والتكملة ص ٢٢٧ وشرح المفصل ٦١/٩ وشرح الشافية للرزني ٢١/٣.

وَضَبَارِم (وَمِنْ قَرَارٍ^(١)) ونحوها بخلاف المكسورة قبل الألف سواء أوقفت الأخرَيَانِ قبل الألف أيضاً أم بعدها فلا تغلبهما، بل يغلبانها، فلا يُمَالُ نحو رِقَاعٍ وَرِبَاطٍ وَرِفْرَفٍ، ولم يَضْرِبْنَا رَجُلًا. ولم يَعْرِفْنَا رِكَانَةً، لِبُعْدِهَا عن الألف ولثَلَا يَلْزَمُ العدولُ من سُفْلٍ إلى عُلوٍّ كما يُعلم ذلك ممَّا يأتي. أما لو كانت المستعلية بعد الألف فَإِنَّهَا لِقَوَّتُهَا حينئذٍ تَغْلِبُ الرَّاءَ المكسورة، فلا يُمَالُ نحو فَارِقٍ وَقَرَارِيضٍ، فلو قال وتَغْلِبُ المكسورة بعدها المستعلية قبلها غيرُ المكسورة لَوَقَّى بذلك. هذا كله بالتَّظَرِّ لمنطوق كلامه إذا وَلِيَتِ الرَّاءُ الألفَ (فَإِنْ تَبَاعَدَتْ) عنها (ف) وجودها (كَالْعَدَمِ فِي الْمُنْعِ) من الإمالة لو كانت غيرَ مكسورة (و) في (الغَلَبِ) على المستعلية والرَّاءِ غيرِ المكسورة لو كانت مكسورة بعد الألف هذا (عِنْدَ الْأَكْثَرِ فَيُيَمَالُ) عندهم نحو (هَذَا كَافِرٌ^(٢)) ونحو قَوَارِيرٍ وَبِعَرَفَاتٍ وَبِقُرْحَاتٍ ومِرَاةٍ^(٣) للكسرة، ولا يُعْتَدُ في المنع بالرَّاءِ غيرِ المكسورة لِبُعْدِهَا (وَيُفْتَحُ) أي: لا يمال عندهم (نَحْوَ مَرَزَتْ بِقَادِرٍ^(٤)) ومن سرايرهم وشِعَارٌ عريض؛ لأنَّ الرَّاءَ بعدها حينئذٍ لا تَغْلِبُ المستعلية قبلها ولا الرَّاءَ غيرَ المكسورة (وَبَعْضُهُمْ يَغْفِسُ) ذلك فيفتح نحو هذا كافر. وما مرَّ معه اعتباراً بالرَّاءِ غيرِ المكسورة في المنع وإن بَعُدَتْ. ويميل نحو مررت بِقَادِرٍ وما مرَّ معه اعتباراً بالمكسورة في غَلَبَتِهَا المستعلية والرَّاءَ غيرَ المكسورة وإن بَعُدَتْ (وَقِيلَ) إِنَّ هَذَا (هُوَ الْأَكْثَرُ) أي: قولُ الأكثر. والمشهورُ الأول (وَقَدْ يُمَالُ مَا) أي: الفتحة (قَبْلَ هَاءِ التَّانِيثِ) المنقلبة عن التَّاءِ (فِي الْوَقْفِ^(٥)) وإن لم يكن ثَمَّة كسرة ولا ياء لمشابهتها الألفَ لفظاً

(١) كتاب سيبويه ١٣٧/٤ والسِّيَرافي النحوي ص ٣٤١ وشرح المفصل ٦٢-٦١/٩ وشرح الشافية للرضي ٢١/٣.

(٢) كتاب سيبويه ١٣٧/٤ والسِّيَرافي النحوي ص ٣٤٣ والأصول في النحو ١٦٧/٣ وشرح المفصل ٦٢/٩.

(٣) جاء مراة في (١).

(٤) كتاب سيبويه ١٣٧-١٣٨ والسِّيَرافي النحوي ص ٣٤٥ والأصول في النحو ١٦٨/٣ والتكملة ص ٢٢٨.

(٥) شرح الشافية للرضي ٢٥/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٥/٥.

لخفائها وحُكماً لكونها للتأنيث^(١) بخلاف تاء التأنيث الفعلية لِفَقْدِ الشَّبهِ اللفظي، وبخلاف هاء السكت والضمير والهاء الأصلية نحو ولما توجه، ولِفَقْدِ الشَّبهِ الحُكْمِي (وَتَحْسُنُ) هذه الإمالة (في نحو رَحْمَةٍ) فما لم تكن فتحة على راء ولا حرف استعلاء (وَتَقْبُحُ في) فتحة (الراء نحو كُدْرَةٍ^(٢)) إمالتها كإمالة فَتَحَتَيْنِ لتكرّر الراء (ويتوسط في) فتحة (حرف الاستعلاء نحو جِقَةٍ^(٣))^(٤) وخالفت فتحة الراء بأنها ليست كفتحتين بخلاف فتحة الراء - كما مرّ - لا بأن الراء غير المكسورة أشدّ منعاً من حرف الاستعلاء كما قيل، إذ الأمر بالعكس لأنها مُلَحَقَةٌ ومُشَبَّهَةٌ به فلا تَبْلُغُ درجته، ولهذا كانت الإمالة في لن يَضْرِبَهَا رَأْيُ أَقْوَى منها في: لَنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ. وأجيز إمالة عُمَرَانِ دون بَرْقَانِ (والحروف لا تمال) لقلّة تَصَرُّفِهِمْ فيها، والإمالة تُصَرِّفُ، ولأنّه أصل لألفاتها، فتمال للمناسبة، وإمالة بعض العجم لكن^(٥)، لَحْنٌ (فإن سُمِّيَ بها فكالأسماء^(٦)) فإن وُجِدَ فيها ما يقتضي الإمالة كإلاً وإماً أُمِلَتْ؛ لأنّ الألف الرابعة في الاسم يُحْكَمُ بأنها عن ياء، ولهاذا يقال في التثنية إلبان وأميان على قياس حُبْلَيَانِ. وإن لم يوجد فيها ذلك لم تَمَلْ كما لو سميت بآلى وعلى؛ لأنّ التسمية تجعلها من بنات الواو لأنها أكثر، ولذلك يقال في التثنية إلوآن^(٧) وعلوآن (و) قد (أُمِلَ بَلَى وَيَاءٌ وَلَا فِي إِمَّا لَا لِتَضْمُنِهَا) أي: الثلاثة أي: كل منها (الجملة) فصارت مُسْتَقْلَلَةً كَالْجُمْلَةِ. قال تعالى^(٨): ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا

(١) شرح الشافية للرضي ٢٤/٣ والنشر ٨٨٨٧/٢.

(٢) الكدر: نقيض الصفاء. لسان العرب (كدر) ٤٤/١٢.

(٣) الجق: الذي استكمل ثلاث سنين ودخل في الرابعة. والجمع أحقّ وجقّاق، والأنثى جِقَةٌ وجقّ. لسان العرب (حقق) ٢٦٠/٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٥-٢٤/٣.

(٥) جاء لفظ لكن في (١).

(٦) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ والسيرافي النحوي ص ٣٣٨ والتكملة ص ٢٢٩ وشرح الشافية للرضي ٢٦/٣.

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٦/٣.

(٨) الأعراف ١٧٢/٧ وفي إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١٢ أنّ حمزة والكسائي قد أمالوها.

يُنْثَرُ أَي: بلى أنت ربنا. «وَيَا قَائِمَةً»^(١) مقامُ أدعو. وأصلُ أمّا لا، إن لا، وما^(٢) صلة تقول: اخرج، فإذا امتنع قلت: أمّا لا فتكلم، أي: إن كنت لا تَخْرُجْ فتكلم. فَعَلِمَ أَنَّ لا في إمّا لا مغنيّة غناء الجملة الفعلية، كذا ذكره^(٣)، وهو يدلُّ على أَنَّ همزته مكسورة، وقال بعض الشارحين إنها بالفتح، فإنَّ معنى أمّا لا إن كنت لا تفعل ذلك افعل هذا، أي: لأنَّ كنت، فحذفت اللام ثم «كان» فصار الضمير المتصل منفصلاً، وزيدت «ما عَوْضاً عن الفعل المحذوف، وقُلِّيتِ التَّوْنُ ميماً، وأدغمت في الميم (وغيرُ المتمكِّن) من الأسماء كذا وما الاستفهامية (كالحروف) في الامتناع»^(٤) من الإمالة لعدم اشتقاقها وتصرفها (و) لكن (ذاً) من أسماء الإشارة (وَأَنْتِ وَمَتَّى) من أسماء الاستفهامية (كحَلَّتِي) في استقلالها بالمفهومية فتعال وإن كانت غير متمكِّنة تقول: «ذا»^(٥) لمن قالَ مَنْ فَعَلَ كذا، وأنتي^(٦)، أي: من أين، لمن قال: ألك ألف دينار؟ ومتي^(٧)، لمن قال: زيد يسافر. ويمال أيضاً «ها» و«فا» لكن إن تقدّم سبب الإمالة الهاء بحرف أو حرفين أو لهما ساكن فشرطها أن لا ينضمَّ ما قبل الهاء نحو لن يَنْزِعَهَا ورأيت جَزَمَهَا وأذْجَبَهَا (وَأُمِئِلَ عَسَى)^(٨) لأنَّ ألفه عن ياء (لمجيء عَسَيْتُ) كَرَمَيْتُ فلا يضرَّ عدم تصرفها (وقد ثَمَّالُ الفتحَة منفردة) عن ألف هاء تأنيت ولا تكون إلّا قبل الراء المكسورة لما في

- (١) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ والتكملة ص ٢٢٨ والمنصف شرح التصريف ١٢٣/١.
- (٢) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ والمنصف شرح التصريف ١٢٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤.
- (٣) شرح المفصل ٦٥/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣.
- (٤) شرح المفصل ٦٦/٩.
- (٥) كتاب سيبويه ١٢٣/٤-١٣٥ والمنصِّرافي النحوي ص ٣١٧ والمنصف شرح التصريف ١٢٢/١ وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣.
- (٦) قال سيبويه في الكتاب ١٣٥/٤ معللاً سبب إمالة أنَّ بقوله: «ولكنَّهم يميلون في أنَّ، لأنَّ أتى تكون مثل أين، وأين كخَلَقَكَ، وإنَّما هو اسم صار ظرفاً فقَرَّبَ من عطش». وشرح المفصل ٦٦/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣.
- (٧) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ وشرح الشافية للرضي ٢٨٢٧/٣.
- (٨) شرح المفصل ٦٦/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٨/٣.

إمالة^(١) الفتحة من الكلفة فلم يَقَوْ عليها إِلَّا المكسورة^(٢) لما فيها من تقدير كسرتين - كما مرَّ بخلاف غيرها - وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة هنا أيضاً (في^(٣) فَحْوٍ مِّنَ الضُّرِّ) ومن البَقْرِ^(٤) وبَشَرَرٍ (ومن الكَبَرِ ومن المُحَاذِرِ) - بفتح الباء والذال - وشرط سيبويه^(٥) لإمالة الفتحة أن لا يفصل بينها وبين الراء ياء ساكنة نحو بِخَيْرٍ ولا حرف محرَّك غير مكسور نحو (سَفَرِيهِمْ^(٦)) وأن لا^(٧) تكون الفتحة على ياء نحو من الغير وأن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من السرق وقد يمال للراء المكسورة الضمة أيضاً نحو من السرر، وإذا أميلت ذالٌ محاذٍ لم تمل ألفه لأنها قد اكتنفها فتحان إذ كسرة الذال مشوبة بفتحة؛ ولأنَّ الرّاء لا قوة لها إِلَّا على إمالة حركة قبلها متصلة بها - كما مرَّ - أو منفصلة بغير ما ذكر نحو من عَمَرُو بفتح العين ومن عَمَرُو بضمها.



(١) جاء إمالته في (١).

(٢) جاء الراء المكسورة في (١).

(٣) كتاب سيبويه ١٢٤/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٣/٥ والأصول في التحو ١٦٩/٣

وشرح الشافية للرّضي ٢٩/٣ - ٣٠.

(٤) جاء من النفر في (١).

(٥) كتاب سيبويه ١٤٣/٤ والسّيرافي التّحوي ص ٣٥١-٣٥٢.

(٦) فصلت ٥٣/٤١.

(٧) سقط لا من (١).

باب تخفيف الهمزة

بأن تُرَدَّ إلى وجه من التَّخْفِيفِ لكونها حَرْفًا ثَقِيلًا (يُجْمَعُ) ثلاثة أنواع (الإبدال) وتُسَمَّى قَلْبًا (والحذف وَبَيْنَ بَيْنٍ^(١) أي: بَيْنَهَا) أي: بين الهمزة (وَبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَتِهَا^(٢)) كما تقول سِيلَ بين الهمزة والياء، وهو المشهور (وقيل) بينها وبين حرفِ حَرَكَتِهَا - كما ذكر - (أو) بينها وبين (حرف حركة ما قَبْلَهَا) كما سَوَّلَ بين الهمزة والواو، وهمزة بَيْنَ بَيْنَ عند الكوفيين ساكنة، وعند غيرهم^(٣) متحركة حركةً ضعيفةً يُنْحَى بها^(٤) نحو السَّاكِنِ، والأصلُ في الأنواع الثلاثة: بَيْنَ بَيْنَ، لأنَّه تخفيفٌ مع بقاء الهمزة بوجه، لكنَّه أَخْرَه لِيَقْرَنَ بِهِ تفسيره، ثُمَّ الإبدال؛ لأنَّه إذهابُ الهمزة بعَوَضٍ، ثُمَّ الحذف؛ لأنَّه إذهابُها بلا عَوَضٍ وتخفيفُها لغةً قُرَيْشٍ. وأكثرُ الحجازيين. وهو استحسانٌ. وتحقيقُها كسائرِ الحروفِ لغةً تميمٍ وقيسٍ وهو الأصل (وشرطه) أي: تخفيفُها (أن لا تكونَ مَبْتَدَأً بها^(٥)) فِي اللَّفْظِ، فإن ابْتَدِئَ بها نحو أَحْمَدَ وإِبِلَ وأُمَ لم تُخَفَّفْ؛ لأنَّها لو خُفِّفَتْ حينئِذٍ لَجُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنَ، لأنَّه الأصلُ فيه ولا نَتَفَاءٍ مُوجِبٍ الحذفِ والإبدالِ، لكنَّها قريبةٌ من

(١) كتاب سيبويه ٥٤١/٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٩٢ والتكملة ص ٣٤ وشرح الشافية للزَّحَاكِيِّ ٣١١/٣-٣٢٢.

(٢) الأصول في النحو ٣٩٩/٢.

(٣) أي عند البصريين.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٦/٢-٧٣١.

(٥) كتاب سيبويه ٥٤٥/٣ والتكملة ص ١٤ والمفصل ص ٣٤٩ والمحتسب ١٤٧/١ والكشف ٩٧-٩٦/١.

السّاكن فيمتنعُ الابتداءُ بها، وإذا امتنعَ الأصلُ تبعَهُ فَرَعُهُ هذا مع أنّ الهمزة المُبتدأُ بها ليست ثقيلاً ❊ ولا يَرِدُ عليه نحو خُذُ^(١) وأصله أأخذ حُذِفَتْ همزته تخفيفاً؛ لأنّ المحذوف تخفيفاً إنّما هو الهمزة الثانية، ثم حُذِفَتْ همزة الوصل للاستغناء عنها لا تخفيفاً ❊ ولا نحو قُلْ وأصله أقول؛ لأنّنا نَمْنَعُ أنّ أصله^(٢) ذلك؛ لأنّه مأخوذٌ من تَقُولُ، حُذِفَتْ التّاء، وسُكِّنَتْ اللّامُ فصار قُولُ، ثم حُذِفَتْ الواوُ للسّاكنين، فلمْ تُوجَدْ همزة، فلا تخفيفَ لها، سلّمنا أنّ أصله ذلك، لكنّه أعلّ بنقل حركة الواوِ إلى القافِ، وحُذِفَتْ الواوُ لما مرّ. ثم همزة الوصل للاستغناء عنها لا تخفيفاً، وإنّما عبّرَ بِمُبتدأٍ لا بأوّلٍ؛ لأنّ الهمزة في أوّل الكلمة قد تُخفّف إذا اتّصلت بأخرى كجاء أجلهم - كما سيأتي - (وهي) أي: الهمزة التي يُراد تخفيفُها، إمّا واحدة أو اثنتان والواحدة إمّا (ساكنة و) إمّا (متحركة فالساكنة تُبدّل) عند تخفيفها (بحرف حركة ما قبلها)^(٣) فإن كان ما قبلها فتحةً، قُلَيْت ألفاً أو كسرةً قُلَيْت ياءً، أو ضمةً قُلَيْت واواً، سواء أكانت^(٤) هي وما قبلها في كلمة واحدة حقيقية أم تنزيراً (كرأس وبير وسوث) فعلٌ ماضٍ لمتكلم أو مخاطبٍ من ساء يسوء. أم في كلمتين (و) ذلك كقوله تعالى: ﴿لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾^(٥) فقوله: «إئتينا» أمرٌ قُلَيْت همزته الثانية ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم اتّصل بالهedy، فسقطت همزة الوصل، فعادت الثانية المنقلبة لِزَوَالِ مُوجِبِ القلبِ. فالتقى ساكنان وهما ألفُ الهdy والهمزة العائدة، فحذفت الألف لكونها آخر الكلمة، والتّغييرُ بالآخر أولى

(١) الأمالي الشجرية ١٧/٢ وشرح الملوكي ص ٣٦٦٣٦٥ وشرح المفصل ١١٥/٩ والممتع في التصريف ٦١٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣.

(٢) الأمالي الشجرية ٣٧٧/١ وشرح الملوكي ص ٣٤٩٣٤٨.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤٤٥٤٣/٣ ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٣ والأصول في النحو ٣٩٩٣٩٨/٢ والتكملة ص ٣٤ وسر صناعة الإعراب ٦٦٥-٦٦٤/٢ وشرح المفصل

١٠٨١٠٧/٩ وشرح الشافية للرضي ٣٢/٣.

(٤) جاء سواء كانت في (١).

(٥) الأنعام ٧١/٦.

فَصَارَ إِلَى الْهَدِّ أَتَيْنَا بِهِمْ سَاكِنَةً بَعْدَ الدَّالِ فَقُلِّيتِ أَلْفًا وَصَارَ إِلَى الْهَدَاتِنَا^(١)
 (و) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلُوبٌ أَلَذَىٰ أَوْثَمِينَ﴾^(٢) فَقَوْلُهُ أَوْثَمِينَ فَعَلُ مَاضٍ
 مَجْهُولٌ، قُلِّيتِ هَمْزُهُ الثَّانِيَّةُ وَأَوَّأَ لِسَكُونِهَا وَانْضَمَامِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ اتَّصَلَ
 «بِالذِّي» فَسَقَطَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَعَادَتْ الثَّانِيَّةُ الْمُنْقَلِبَةُ فَالتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ
 وَالْهَمْزَةُ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ فَصَارَ الذُّثْمَنُ بِهِمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الدَّالِ، فَقُلِّيتِ يَاءُ
 فَصَارَ^(٣) الذِّثْمَنُ (و) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْأَلُ أَذْنَ لِي﴾^(٤) فَقَوْلُهُ
 إِذْنَ، فَعَلُ أَمْرِ قُلِّيتِ هَمْزُهُ الثَّانِيَّةُ يَاءُ لِسَكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ اتَّصَلَ
 بِيقول فسقطت همزة الوصل فعادت الثانية المنقلبة، فصار يقولون لي بهمزة
 ساكنة بعد اللام فقُلبت وأَوَّأَ فصار يقولون^(٥) لي. وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ إِبْدَالُهَا فِي
 ذَلِكَ عِنْدَ إِرَادَةِ تَخْفِيفِهَا لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَذْفُهَا لِعَدَمِ بَقَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَلَا
 جَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ لَا الْمَشْهُورُ لِسَكُونِهَا وَلَا غَيْرُ الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْأَصْلِ
 يَوْجِبُ امْتِنَاعَ الْفَرْعِ (وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ) وَهِيَ غَيْرُ مُتَطَرِّفَةٍ أَوْ
 لَمْ يُوقَفْ عَلَيْهَا وَالسَّاكِنُ فِي كَلِمَتِهَا (وَهُوَ وَآوٌ أَوْ يَاءٌ زَائِدَتَانِ لِغَيْرِ
 الْإِلْحَاقِ قُلِّبَتْ) أَيِ: الْهَمْزَةُ (إِلَيْهِ) أَيِ: إِلَى السَّاكِنِ (وَأُدْغِمَ) السَّاكِنُ فِيهَا
 (كَخَطِيئَةٍ) بِيَاءٍ مُشَدِّدَةٍ وَأَصْلُهَا خَطِيئَةٌ بوزن فَعِيلَةٍ (وَمَقْرُوءَةٍ) بِوَاوٍ مُشَدِّدَةٍ
 وَأَصْلُهَا مَقْرُوءَةٌ بوزن مَفْعُولَةٍ (وَأُفَيْسَ) بِيَاءٍ مُشَدِّدَةٍ مُصَغَّرِ أَفْؤُسَ جَمَعَ فَأَسَ
 وَأَصْلُهُ أَفَيْسَ قُلِّيتِ الْهَمْزَةُ إِلَى السَّاكِنِ فِي الْجَمِيعِ وَأُدْغِمَ^(٦) فِيهَا، فَتَخْفِيفُهَا
 هُنَا بِالْقَلْبِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ جَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ

(١) شرح المفصل ١٠٨/٩ والتيسير ص ٣٤ والنشر ٣٩٠/١-٣٩١.

(٢) البقرة ٢٨٣/٢.

(٣) النشر ٣٩١-٣٩٠/١ «قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة فيه حرف مد بحسب حركة ما قبله، إن كان ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فالف».

(٤) التوبة ٤٩/٩.

(٥) جاء في البحر المحيط ٤٣١/٥: «قرأ ورش بتخفيف همزة إئذن لي، بإبدالها واوًا؛ لضمّة ما قبلها».

(٦) كتاب سيبويه ٥٤٧/٣ والأصول في النحو ٣٩٩/٢ والتكملة ص ٣٥ وشرح المفصل ١٠٨/٩ وشرح الشافية للرزقي ٣٥٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٢١٠٦-٢١٠٥/٤.

السَّاكِنِ فَيَلْزَمُ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَلَا حَذْفُهَا بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا، لِكِرَاهَتِهِمْ تَحْرِيكَ حَرْفٍ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْحَرَكَةِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ تَحْرِيكِهِ بِالْقَلْبِ الَّذِي هُوَ أَوْلَى مِنْهُ - لِمَا مَرَّ - وَتَخْفِيفُهَا بِذَلِكَ جَائِزٌ لَا لَازِمٌ (وَقَوْلُهُمْ) أَي: بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ (الْقَزْمُ) ذَلِكَ (فِي نَبِيِّ وَبَرِيَّةٍ) ^(١) غَيْرُ صَحِيحٍ فَإِنَّ نَافِعًا ^(٢) يَقْرَأُ النَّبِيَّ ^(٣) بِالْهَمْزَةِ ^(٤) فَتَخْفِيفُهَا بِالْقَلْبِ فِيهِمَا لَيْسَ بِلَازِمٍ (وَلَكِنَّهُ كَثِيرٌ) فِيهِمَا.

(وَأِنْ كَانَ) السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ (الْفَاءُ) وَأُرِيدَ تَخْفِيفُهَا (فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ) يَتَعَيَّنُ، فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ نَحْوُ قِرَاءَةٍ، أَوْ مَضْمُومَةً فَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَائِ نَحْوُ تَسْأُولُ أَوْ مَكْسُورَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ نَحْوُ قَائِلٍ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ بَيْنَ بَيْنَ لَامْتِنَاعِ الْحَذْفِ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقْبَلُهَا، وَلَامْتِنَاعِ الْقَلْبِ وَالْإِدْغَامِ إِذْ الْأَلْفُ لَا تُدْغَمُ وَلَا تُدْغَمُ فِيهَا، وَلَا يُمْكِنُ بَيْنَ بَيْنَ غَيْرِ الْمَشْهُورِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ سَاكِنٌ، فَإِنْ قُلْتَ هَلَّا امْتَنَعَ أَيْضًا بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ لِأَدَائِهِ إِلَى التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِسُكُونِ الْأَلْفِ وَقُرْبِ هَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنَ مِنَ السَّاكِنِ، قُلْتَ الْأَلْفُ لِحَفَائِهَا كَالْعَدَمِ مَعَ أَنَّ زِيَادَةَ الْمَدِّ فِيهِمَا قَائِمٌ مَقَامَ الْحَرَكَةِ كَالْمُدْغَمِ، وَحَرَكَةُ الْهَمْزَةِ غَيْرُ مَسْلُوبَةٍ بِالْكُلِّيَّةِ (وَأِنْ كَانَ) السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ (حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا غَيْرَ ذَلِكَ) الَّذِي مَرَّ مِنْ كَوْنِهِ وَآوًا أَوْ يَاءَ زَائِدَتَيْنِ لَغَيْرِ الْإِلْحَاقِ أَوْ أَلْفًا (نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَيْهِ وَحُذِفَتْ، نَحْوُ مَسَلَّةٍ وَخَبٍ) مِنْ خَبَأْتُ ^(٥) الشَّيْءَ سَتَرْتُهُ بِتَحْرِيكِ السَّيْنِ وَالْيَاءِ وَهُمَا حُرَفَانِ صَحِيحَانِ بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْكَلِمَتَيْنِ (و) نَحْوُ (شَيْءٍ وَسَوٍ) - بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ - وَهُمَا مَعْتَلَانِ أَصْلِيَّانِ

(١) كتاب سيبويه ٥٥٥/٣ والمفصل ص ٣٤٩ ومعاني القرآن للأخفش ص ٩٩-١٠٠ وشرح الشافية للرزني ٣٥/٣.

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني. أحد القراء السبعة المشهورين، كان أسود، صبيح الوجه، اشتهر في المدينة، وانتهت رئاسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة، وتوفي بها سنة ١٦٩هـ. الأعلام ٥/٨.

(٣) النشر ٤٠٦/١ والأصول في النحو ٥٨/٣.

(٤) جاء يقرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن، ويقرأ ابن ذكوان البريئة، أي الخلق في (١).

(٥) لسان العرب (خبا) ٦/٤.

بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين (و) نحو (جِيلَ وَجَوِبَ) بتحريك الياء والواو وهما معتلان زائدان للإلحاق بجَعْفَرٍ بحركة الهمزة التي كانت في الكلمتين إذ أصلهما جَيَّال للضبع^(١) وجَوَابٌ^(٢) لماء من مياه العرب بطريق البضرة، وحذفت الهمزة في الجميع بعد نقل حركتها؛ لأن حذفها أبلغ في التخفيف مع بقاء حركتها المنقولة الدالة عليها، نعم جاء مرآه وكماة بقلب الهمزة الساكنة بعد نقل حركتها، ألفاً خالصةً، وهو شاذ عند سيبويه^(٣) ومطرد عند الكسائي والفرّاء (و) إن لم يكن الساكن في كلمة الهمزة نُقِلَتْ حركتها إليه وحذفت أيضاً سواء أكان الساكن صحيحاً أم معتلاً نحو (أَبُو يُوبَ)^(٤)، وَذُو مِرْهِمٍ، وَاتَّبِعْنِي مِرَّةً، وَقَاضُوا بَيْكَ) في أبو أيوب وذو أمرهم واتبعي أمره وقاضو أبيك جمع قاض. والأصل قاضون. حذفت النون للإضافة وكذا تقول مَنْ بُوْكَ وَمَنْ مَكَ وَكَمْ بُلُكُ^(٥). وإنما لم تُسْتَثْل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو قَتَلُوْكُمْ وَجَزَزُوْكُمْ وَأَكْرَمِي مَكَ واجزري بِلِكَ بخلاف نحو قاضي وقاضي؛ لأن حركات الإعراب وإن كانت عارضة إلا أنها غير منقولة فهي ألزَمُ من الحركات المنقولة (وقَدْ) أي: وقليلًا (جاء باب شَيْءٍ وَسَوْءٍ) ممّا ساكنه ياء أو واو أصليتان (مُذْغَمًا^(٦) أيضاً) تشبيهاً للأصل^(٧) بالزائد في نحو خَطِيئَةٍ وَمَقْرُوءَةٍ (وَالْقَرْمَ ذَلِكَ) أي: ما ذَكَرَ من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة (في باب يَرَى) أصله يَرَأَى كَيَزَعَى؛ لأن ماضيه رَأَى كَرَعَنِي نُقِلَتْ حركة^(٨) همزته إلى الرّاء وحذفت (و) في باب

(١) سقط للضبع من (١).

(٢) لسان العرب (جاء) ١٥٦/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤٨/٣ والتكملة ص ٣٥ وشرح المفصل ١٠٩/٩-١١٠ والنشر ٤٠٨/١.

(٤) كتاب سيبويه ٥٥٦/٣ وشرح الشافية للرضي ٣٦/٣.

(٥) كتاب سيبويه ٥٤٥/٣ والتكملة ص ٣٥.

(٦) كتاب سيبويه ٥٥٦/٣ والتبصرة ص ٩٤-٩٥.

(٧) جاء للأصلي في (١).

(٨) جاء حركته في (١).

(أَزَى يُرَى^(١)) أصلهما أَزَاى يُزَيى كَأَعطَى يُعْطَى، نُقِلَتْ حركةُ الهمزة فيهما إلى الرَّاءِ وَحُذِفَتْ، وَنَبِهَ بِبَابِ الْمَذْكُورَاتِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي فِي سَائِرِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي أَمْرِ وَغَيْرِهِ مِمَّا سَكُنَتْ رَأُوهُ. وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْأَصْلِ إِلَّا لِلزُّرُورَةِ^(٢) كَقَوْلِهِ^(٣).

* أَرَى عَيْنَيَّ مَا لَمْ يَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَاهَاتِ^(٤)^(٥)

وإِنَّمَا التَّزَمَ ذَلِكَ فِيمَا ذُكِرَ (لِلكَثَرَةِ) أَي: لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ (بِخِلَافِ يَنْأَى^(٦) وَأَنْأَى يُنْأَى) فَإِنَّهُ فِيهَا جَائِزٌ^(٧) لَا لَازِمٌ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا لَمْ يَكُنْ كَثْرَةً اسْتِعْمَالِ تِلْكَ (وَكَثُرَ) ذَلِكَ (فِي سَلٍّ^(٨)) وَأَصْلُهُ إِسْأَلَ (لِلْهَمْزَتَيْنِ) هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَهَمْزَةُ الْأَصْلِ، فَنَقَلُوا حَرَكَةَ الثَّانِيَةِ إِلَى السَّيْنِ وَحُذِفَتْ الْأُولَى لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا. وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يُتَّزَمَ لِقَوْلِهِمْ إِسْأَلَ أَكْثَرُ مِنْ جَزْ فِي قَوْلِكَ إِجَارَ مِنَ الْجَوَارِ بِمَعْنَى الْجَوَارِ يُقَالُ: جَارَ^(٩) الثَّوْرُ أَي: صَاحَ. وَكَثُرَ حَذْفُ الهمزة الثَّانِيَةِ فِي: ﴿أَرَأَيْتَ﴾^(١٠) وَهُوَ قِرَاءَةُ^(١١) الْكَسَائِي (وَإِذَا وَقَفَ عَلَى) الهمزة الْمُتَحَرِّكَةِ فِي الْوَصْلِ (الْمُتَطَرِّفَةِ وَقَفَ بِمَقْتَضَى الْوَقْفِ) مِنْ سَكُونِ وَرَوْمِ

- (١) كتاب سيبويه ٥٤٦/٣ والأماشي الشجرية ١٨/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٨/٣.
- (٢) قال سيبويه: «وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ: قَدْ أَرَأَمْتُ، يَجِيءُ بِالْفِعْلِ مِنْ رَأَيْتُ عَلَى الْأَصْلِ، مِنْ الْعَرَبِ الْمُتَوَقِّعِ بِهِمْ». الْكِتَابُ ٥٤٦/٣ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٠٤.
- (٣) يُنسَبُ إِلَى قَيْسِ بْنِ عَبْدِ الرَّقِيقَاتِ، وَإِلَى سُرَّاقَةَ بْنِ يَزِيدَاسِ الْبَارَقِيِّ.
- (٤) التُّرَاهَاتُ وَالتُّرَاهَاتُ: الْأَبَاطِيلُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (قِرْهُ) ٣٣/٢.
- (٥) [مَنْ الْوَافِرُ] التَّسْهِيلُ ص ١٧٨ وَالْمَحْتَسَبُ ١٢٨/١ وَالْخَصَائِصُ ١٥٣/٣ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١١٠/٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٣٢٢ وَدِيَوَانُ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ ص ١٧٨ وَدِيَوَانُ سُرَّاقَةَ الْبَاقِلِيِّ ص ٧٨ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: جَاءَ لِلزُّرُورَةِ الشَّعْرُ، إِبْتِثَاتُ الهمزة فِي (قُرْأِيَاهُ) وَالْقِيَاسُ نَقْلَ حَرَكَتِهَا إِلَى الرَّاءِ وَحَذْفُهَا.
- (٦) الثَّانِي: الْبُعْدُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (فَنَآيَ) ٧/١٤.
- (٧) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١١٠/٩.
- (٨) كتاب سيبويه ٥٤٦/٣ وَسَرَّ صَنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٤٨٦/٢ وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١٨-١٧/٢ وَالنَّشْرُ ١/٤١٤.
- (٩) لِسَانُ الْعَرَبِ (جَارَ) ١٥٧/٢.
- (١٠) الْمَاعُونُ ١/١٠٧: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾.
- (١١) قُرِئَ (أَرَأَيْتَ) بِحَذْفِ الهمزة، وَلَيْسَ بِالِاخْتِيَارِ، لِأَنَّ حَذْفَهَا مُخْتَصٌّ بِالْمُضَارَعِ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْ الْعَرَبِ (رَيْتَ) الْكَشَافُ ٤٣٩/٦.

وإشمام (بعد التخفيف) أي: تخفيف الهمزة بما يقتضيه التخفيف في الوصل (فِيَجِيءُ فِي) قولك (هَذَا الْخَبُّ وَبِرِّي وَمَقْرُو، السُّكُونُ وَالرُّوْمُ وَالْإِشْمَامُ^(١)) أما في الأول وهو مثال للصحيح، فلأنك إذا خَفَفْتَ همزته بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف، حصلَ الخَبُّ - بضَمِّ الباء - وقد عَلِمَ في الوقف أنه إذا وَقَفَ على مضموم جازَ فيه الأوجه الثلاثة وأما في الأخيرين وهما مثالان للمعتلّ اليائي والواوي، فلأنك إذا خَفَفْتَ همزتهما بقلبها إلى ما قَبْلَها والإدغام حصل برِّي ومَقْرُو بياء وواو مُشَدَّدَتَيْنِ مَضْمُومَتَيْنِ، وقد عَلِمَ في الوقف أنه إذا وَقَفَ على مثل ذلك جازَ فيه الأوجه الثلاثة (وكذلك باب شَيٍّ وَسَوَّ) ممَّا همزته مُتَطَرِّفَةً وبعدَ ياء أو واو أصليتين وهو مرفوع يجوز فيه الأوجه الثلاثة سواء (نَقَلْتُ) حركة الهمزة وحذفها (أو) قلبتها ياء أو واواً (وَأَذْغَفْتُ) فيها ما قبلها؛ لأنَّ في الآخر حينئذ ياء مضمومة مخففة أو مشددة أو واواً كذلك، فيرجع إلى ما مرَّ، ومثُلُ بثلاثة أنواع ما ليس فيه إلَّا النقل كالخَبُّ، وما ليس فيه إلَّا القلب كَبِرِّي وَمَقْرُو، وما فيه الوجهان كشيءٍ وسَوَّ. والأوجه الثلاثة جارية في الجميع (إِلَّا أَنْ مَا قَبْلَهَا) أي: الهمزة المتحركة المتطرفة (الْفَاءُ) كقراء (إِذَا وَقَفَ) عليها (بِالسُّكُونِ) أو بالإشمام (وَجَبَّ قَلْبُهَا الْفَاءُ؛ إِذْ لَا نَقَلَ) إذ ليس عليها بعد الوقف بذلك حركة حتَّى يمكن نقلها، ويتقدير الإمكان ما قبلها - وهو الألف - غير قابل للحركة (وَتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ) لها بَيْنَ بَيْنَ لسكونها وسكون ما قبلها فتعين تخفيفها بقلبها الْفَاءُ، وإذا قلبت الْفَاءُ اجتمع ألفان (فِيَجُوزُ الْقَصْرُ) بحذف إحداهما (لِلسَّاكِنَيْنِ (و)) ويجوز (التَّطْوِيلُ^(٢)) أي: المدَّ بإبقائهما لإمكان الجمع فيهما بالمد، ومنهم مَنْ عَدَّ أطول من ألفين نظراً إلى المد الذي كان بين الألف والهمزة (وإن وقف بالروم) محافظةً على بَيْنَ بَيْنَ الذي كان حال الوصل^(٣) (فَالْتَّسْهِيلُ) بَيْنَ بَيْنَ متعَيَّنَ (كَالْوَصْلِ) أما المنصوب المَنُوءُ كسمعت دعاءً، فلا يأتي فيه ما ذكر؛ لأنَّه عند الوقف عليه لم تكن الهمزة

(١) شرح الشافية للرضي ٤٣/٣.

(٢) شرح الشافية للرضي ٤٤-٤٣/٣.

(٣) جاء الوقف في (١).

متطرفة لقلب التنوين ألفاً، هذا كله إذا كان قبل الهمزة المتحركة ساكن كما عرف (وإن كان قبلها مُتَحَرِّكٌ فَتَسْعُ^(١)) من الصور محتملة همزة (مَفْتُوحَةٌ وَقَبْلُهَا) الحركات (الثلاث، وَمَكْسُورَةٌ كَذَلِكَ وَمُضْمُومَةٌ كَذَلِكَ) متصلاً كان ذلك (نَحْوَ سَأَلَ وَمَأْنَهُ وَمُؤْجِلٍ وَسَيِّمٍ وَمُسْتَهْزِئَيْنِ وَسُئِلَ وَرُؤُفٍ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَرُؤُوسٍ) أو منفصلاً نحو: لَكَ أَبُوكَ وَلَكَ إِبْرَاهِيمَ وَلَكَ أُمُّكَ وهذا مَالُ أَبِيكَ وَمَالُ إِبْرَاهِيمَ وَمَالُ أُمِّكَ، ومررتُ بَغْلَامٍ أَبِيكَ وبَغْلَامٍ إِبْرَاهِيمَ وبَغْلَامٍ أُمِّكَ، وقياس تخفيفها أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ - كما مرَّ - لَكُنْهُ مُتَعَذِّرٌ فِي بَعْضِ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ (فَنَحْوُ مُؤْجِلٍ^(٢)) وهذا مَالُ أَبِيكَ مِمَّا هَمْزُهُ مَفْتُوحَةٌ وَقَبْلُهَا ضَمَّةٌ، هَمْزُهُ (وَأَوْ) فِي تَخْفِيفِهَا (وَنَحْوُ مَائَةٍ) وبَغْلَامٍ أَبِيكَ مِمَّا هَمْزُهُ مَفْتُوحَةٌ وَقَبْلُهَا كَسْرَةٌ هَمْزُهُ (يَاءٌ) فِي تَخْفِيفِهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوهَا بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ مَعَ قَرْبِهَا مِنَ الْأَلْفِ حِينَئِذٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ مَا يَقْرُبُ مِنَ الْأَلْفِ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً، وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهُ، وَلَمَّا تَعَذَّرَ الْمَشْهُورُ تَعَذَّرَ الْبَعِيدُ لِأَنَّهُ فَرَعٌ - كَمَا مَرَّ - (وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ^(٣)) وبَغْلَامٍ أُمِّكَ (وَسُئِلَ) وهذا مَالُ إِبْرَاهِيمَ مِمَّا انْضَمَّتْ هَمْزُهُ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا أَوْ بِالْعَكْسِ هَمْزُهُ (بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ) فِي تَخْفِيفِهَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ - كَمَا مَرَّ - (وَقِيلَ) يَعْنِي وَقَالَ الْأَخْفَشُ: بَيْنَ بَيْنَ (الْبَعِيدِ) لِمُنَاسَبَةِ مَا يَشْبَهُ الْيَاءَ الْكَسْرَةَ، وَمَا يَشْبَهُ الْوَاوَ الْهَمْزَةَ، فَعَلَى الْأَوَّلِ، يَقُولُ: مُسْتَهْزِئُونَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَسُئِلَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي يَقُولُ: مُسْتَهْزِئُونَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، وَسُئِلَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ^(٤)، وَبَعْضُهُمْ

(١) كتاب سيبويه ٥٤١/٣ وما بعدها. وشرح الكافية الشافية ٢١٠٨/٤ وشرح المفصل ١١١/٩.

(٢) كتاب سيبويه ٥٤٣/٣ والأصول في النحو ٤٠١/٢ والتكملة ص ٣٧ وشرح المفصل ١١٢/٩ وشرح الشافية للرضي ٤٥/٣.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤٢/٣ والتكملة ص ٣٧.

(٤) قال الرضي: «وذهب بعضهم في نحو؛ مستهزئون وسئل إلى بينَ البعيد، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش، وإنما ارتكب هذا الوجه من التسهيل ههنا من ارتكبه وإن كان بعيداً نادراً يزاراً مما لزم سيبويه في بينَ المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر، وشبه الياء الساكنة بعد الضم» شرح الشافية ٤٦/٣ وهو ظاهر كلام الأخفش حيث قال: «ومن حَقَّقَ قال: سئل، فإن قيل: كيف جعلتها بينَ بين وهي تكون بين الياء الساكنة وبين الهمزة».. معاني القرآن ص ١٤٣.

نحو مستهزؤن واواً محضة. وفي نحو سِيل ياء^(١) محضة، وبعضهم جعلها فيهما واواً محضة، وبعضهم ياء محضة (والباقى) من الصور همزته في تخفيفها (بَيْنَ بَيْنَ المَشْهُورِ) أما في نحو سَال ومستهزِين ورُوس. فلا فرق فيه بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحمل على المشهور أولى. وأما في نحو سَيْم ورؤف؛ فلأن الهمزة على البعيد تقرب من الألف وعليها كسرة أو ضمة وذلك مستكره، ويقول أيضاً في الأخيرين بحركة ما قبلها لا بحركة نفسها (وجاء مَنَسَاة^(٢)) وهي العصا (وسأل) بقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً وليس بقياس^(٣)، والقياس يَبْنَى بَيْنَ كما قلنا. وقال ابن مالك^(٤) ﴿سَال سَائِلٌ﴾^(٥) في قراءة من قرأ مخففاً^(٦) ليس مِنْ سَال المهموز، وإنما هو معتل مثل هَاب وهو مرادف لسأل المهموز (و) جاء (وَنَحْوُ الْوَأْجِي^(٧)) ممّا قبل همزته المتحركة كسرة بقلبها ياء (وَضَلَّ) وليس بقياس، والقياس جعلها بين بين كما مرّ، وخرج بالوصل الوقف فإبدالها ياء فيه على القياس كما صرح به في قوله (وَأَمَّا) إبدالها ياء في قول الشاعر^(٨):

* ولولا هم لكننت كُحُوتَ بَخْرٍ هَوَى فِي مُظْلِمِ الْعَمَرَاتِ^(٩) دَاجِي^(١٠)

(١) جاء في الأصل: ياء محصنة. والصحيح ما أثبتته نقلاً من (١).

(٢) لسان العرب (نسا) ١١٨/١٤.

(٣) كتاب سيبويه ٥٥٤-٥٥٣/٣ والأصول في النحو ٤٧٠-٤٧١/٣ والمفصل ص ٣٥١ وشرح المفصل ١١٢/٩-١١٣ وشرح الشافية للرضي ٤٠٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٢١١٠/٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤١١٠/٤.

(٥) المعارج ١/٧٠.

(٦) جاء في التبصر ص ٧٠٧ قرأ نافع وابن عامر: ﴿سَال سَائِلٌ﴾ وقرأ الباقون بالهمز إلا حمزة والكشف ٣٣٤/٢ والتيسير ص ٢١٤ والنشر ٣٩٠/٢.

(٧) الوجء: اللكر. لسان العرب (وجا) ٢١٤/١٥.

(٨) عبدالرحمن بن حسان.

(٩) العَمَر: الماء الكثير. لسان العرب (غمر) ١١٦/١٠.

(١٠) الدُّجَى: سواد الليل مع غَيْمٍ، وأن لا ترى نَجْماً ولا قمرًا. لسان العرب (دجا) ٤٩٦/٤.

• وَكُنْتَ أَذَلَّ مَنْ وَتَدَّ بِقَاعٍ (يُسَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ^(١) وَاجِي^(٢))

هو فاعل يُسَجِّجُ من وَجَّأَتْهُ بالسَّكِينِ ضربيته بها (فَعَلَى الْقِيَّاسِ) لسكونها للوقف (خِلَافاً لِسِيَبِيهِ^(٣)) في قوله إنه على خلاف القياس. والدَّاجِي: المظلم. والقاع: المستوى من الأرض. والفهر: الحجر ملء الكف يذكر ويؤنث، قاله الجوهري^(٤) (والتزموا) حذف الهمزة من (خُذْ وَكُلْ) إذ أصلهما أُخْذْ وَأَكُلْ بهمزيين حذفت الثانية (على غير قياس) تخفيفاً (للكثرة) أي: كثرة الاستعمال، ثم الأولى للاستغناء عنها، والقياس قلبُ الثانية واواً - كما يجيء في أحكام الهمزتين - (وقالوا: مُزْ) في أَوْمُرْ على مِثْوَالِ خُذْ وَكُلْ، وليس الحذف فيه لازماً؛ لأنه لم يكثر كثرة خُذْ وَكُلْ (وهو) مع ذلك في الابتداء (افصح من أَوْمُرْ) بإبدال الهمزة الثانية واواً على القياس - كما يجيء - لأنه ثَقِيل (واما) قولك في الوصل (وَأْمُرْ^(٥)) فأفصح من وَمُرْ^(٦)؛ لأنَّ همزة الوصل سقطت في الدَّزَج، فلم يبقَ للثانية ثِقَلٌ بخلافه في الابتداء، فإنَّ همزة الوصل باقية، واجتماع الهمزتين ثَقِيلٌ، فناسب التَخْفِيفُ بالحذف، وهو الأَفْصَحُ، أو بالإبدال، وهو دونه - كما تَقَرَّر - وإنما ذكر خُذْ وَكُلْ وَمُرْ هنا مع أنَّ ذكرها في مبحث الهمزتين الآتي أليق لمناسبته نحو الْوَاجِي بِالْيَاءِ وصلّاً ومِنْسَأَةً وسأل بالالف من حيث كون

(١) الْفَهْرُ: الْحَجَرُ قَدَرٌ مَا يُدَقُّ بِهِ الْجَوْزُ. لسان العرب (فهر) ٣٤١/١٠.

(٢) [من الوافر] كتاب سيبويه ٥٥٥/٣ وشرح المفصل ١١٤/٩ والخصائص ١٥٢/٣ والمنصف شرح التصريف ٧٦/١ وسر صناعة الإعراب ٧٣٩/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١ ولسان العرب (وجا) ٢١٤/١٥. موضع الشاهد: أصله واجي - بالهمز. فقلبت الهمزة ياءً لضرورة الشعر عند سيبويه. معنى البيت: لولا أنَّ الخلفاء من قومك وقد احتमित بهم لذبحتك أو لصفعتك على أَخْذَعِيكَ ولولا هم لكنَّ خاملاً لعدم نباهتك مخفياً لا يراك أحد، كالحوت في البحر لا يرى لعمقه وتكاثف المياه عليه.

(٣) كتاب سيبويه ٥٥٥/٣.

(٤) تاج اللغة (فهر) ٧٨٤/٢.

(٥) الأعراف ١٤٥/٧.

(٦) كتاب سيبويه ١١١/٤ وشرح المفصل ١١٥/٩ وشرح الملوكي ص ٣٦٨ وشرح الشافية للرّضي ٥١-٥٠/٣.

تخفيفها بذلك غير قياسي (وَإِذَا خُفِّفَ) همزة (بَابُ الْأَخْمَرِ) وهو كل ما وقعت همزته بعد لام التعريف الواقعة بعد همزة الوصل (فَبَقَاءُ هَمْزَةِ اللَّامِ) وهي همزة الوصل (أَكْثَرُ) من حذفها في الابتداء وَإِنْ تَحَرَّكَتِ اللَّامُ بِحَرَكَةٍ الهمزة بعدها؛ لَأَنَّ حَرَكَتَهَا غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا لعروضها، فهي في حكم الساكن، والأقلُّ يُعْتَدُّ، بها، فيحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة اللام (فَيُقَالُ) على الأكثر (الْأَخْمَرُ^(١)) ببقاء الهمزة (و) على الأقل (لِخْمَرٍ) بحذفها. وَإِنَّمَا اعْتَدَّ عَلَيْهِ بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ أَحَدٌ بِحَرَكَةِ النُّونِ فِي نَحْوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾^(٢) وَإِلَّا لِعَادَتِ الْوَاوِ؛ لَأَنَّ اللَّامَ صَارَتْ مَعَ الْأَسْمِ كَالْجُزْءِ لَفْظًا لَكُونِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَمَعْنَى لِتَغْيِيرِهَا مَدْلُولُهُ مِنَ التَّنْكِيرِ إِلَى التَّعْرِيفِ فَاشْتَبَهَتْ الْحَرَكَةُ الْمَنْقُولَةُ إِلَيْهَا حَرَكَةُ سَلٍّ وَأَصْلُهُ إِسْأَلَ - كَمَا مَرَّ - (وَعَلَى الْأَكْثَرِ^(٣)) قِيلَ مِنْ لَخْمَرٍ لِفَتْحِ النُّونِ، وَفَلَخْمَرٍ بِحَذْفِ الْيَاءِ) كَمَا قَبْلَ التَّخْفِيفِ دَفْعًا لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ، وَالنُّونُ أَوْ الْيَاءُ أَوْ لَامُ التَّعْرِيفِ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ السَّاكِنِ - كَمَا مَرَّ - وَعَلَى الْأَقْلِ يُقَالُ: مِنْ لَخْمَرٍ - بِسُكُونِ النُّونِ - وَفِي لَحْمَرٍ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ لِعَدَمِ مَوْجِبِ فَتْحِ النُّونِ وَحَذْفِ الْيَاءِ وَعَلَى الْأَقْلِ جَاءَ (عَادَ لَوْلَى)^(٤) فِي قِرَاءَةِ^(٥) نَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو الْمُخَفَّفَةِ مِنْ عَادَا الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَدَّ بِحَرَكَةِ اللَّامِ وَلَمْ يَحْرُكِ التَّنْوِينَ صَارَ عَادِنِ لَوْلَى، فَادْغَمَ وَصَارَ عَادَوْلَى. وَأَمَّا عَلَى الْأَكْثَرِ فَيَجِبُ تَحْرِيكُ التَّنْوِينَ كَمَا قِيلَ التَّخْفِيفُ يُقَالُ: عَادَنَ لَوْلَى (وَلَمْ يَقُولُوا) عَلَى الْأَقْلِ (إِسْلَ وَلَا أَقْلَ) بِإِبْقَاءِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ (لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ) فِي الْحُرُوفِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ

(١) كتاب سيبويه ٥٤٥/٣، والمفصل ص ٣٥١ وشرح المفصل ١١٥/٩ وشرح الشافية للرزني ٥١/٣.

(٢) البينة ١/٩٨.

(٣) المسائل البصريات ص ٢٢١ وشرح الشافية للرزني ٥٢/٣.

(٤) النجم ٥٠/٥٣.

(٥) قرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي ﴿عَادَا الْأَوَّلَ﴾ منوناً. وقرأ نافع وأبو عمرو (عَادَا لَوْلَى) موصولة مدغمة وعن نافع: (عَادَا لَوْلَى) بالهمز، وعن ورش (عَادَا لَوْلَى). السبعة في القراءات ص ٦١٥. والتبصرة ص ٣٣٨ والتيسير ص ٢٠٤ والنشر ٤١٠/١ والأمال في الشجرية ٢٦/٢ وشرح المفصل ١١٦/٩.

والمنقول إليها هنا فاستغنى عن همزة الوصل^(١) بخلافه في الحمر، ولأن الثقل فيما هنا غالب، وصار في حكم الملتزم، بل هو لازم في أقل، فصارت الحركة المنقولة كالأصلية بخلافه فيما مرّ فإنه قليل، ولهذا قد يقال: إجز وأزف في الأمر من جَارَ يَجَارُ ورَوَّفَ يَزُوفُ بإبقاء همزة الوصل لقلّة التخفيف بالثقل فيهما. هذا في الهمزة الواحدة.

(و) أما (الهمزتان) فإن كانتا (في كلمة) واحدة فقل (إن سكنت الثانية وجب قلبها)^(٢) حرفاً من جنس حركة الأولى طلباً للتخفيف (كآدم)^(٣) للأسمر^(٤) من الأذمة وأصله، آدم بهمتين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة قُليّت ألفاً^(٥)، وجوباً لسكونها وانفتاح ما قبلها ووزنها أفعل^(٦)، ولا يجوز جعلها زائدة والأولى فاء الكلمة لكثرة زيادة الهمزة أولاً، وقتلتها حشواً، والحمل على الأكثر أولى، ولأنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلاً كشأمل فيصرف، فلما لم يصرّف دلّ على أنّه أفعل، وبه علِمَ أنّه لا يجوز أن يكون على فاعل كخاتم بأن تكون الألف زائدة غير منقلبة عن همزة؛ لأنه حينئذ يضرّف. وقد جرى الزمخشري في مفضله على أنّه اسم عربي على أفعل لكنه خالف كشافه^(٧) فجعله أعجمياً على فاعل كعازر آذر وعابر وشالغ وقالغ أولاد آدم (و) نحو (إيت) أمر من أتى يأتي إثياناً وأصله إئت^(٨) بهمتين قُليّت^(٩) الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو (أوثين)

(١) المنصف شرح التفصيل ٧٠/١، وليس في كلام العرب ص ٣١-٣٢.

(٢) كتاب سيبويه ٥٥٢/٣ والأصول في النحو ٤٠٣/٢ والتكملة ص ٣٨ وسر صناعة الإعراب ٦٦٥/٢ والبصرة ص ٧١ والكشف ٧٠/١ والنشر ٣٨١/١.

(٣) البقرة ٣١/٢: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ...﴾.

(٤) لسان العرب (آدم) ٩٧/١.

(٥) جاء قلبت الثانية في (١).

(٦) كتاب سيبويه ٥٤٩/١ والتكملة ص ٣٨ وسر صناعة الإعراب ٥٧٩/٢.

(٧) الكشاف ٢٥٢/١.

(٨) جاء إئت: في الأصل.

(٩) إيضاح الوقف والابتداء ص ١٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٢/٤ وشرح الشافية للرضي

ماض مجهول من **إِئْتَمَنَ**^(١) بهمزتين قُلِيَّتِ الثانيةُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها **(وَلَيْسَ أَجَرَ)**^(٢) بمعنى أَكْرَى **(مِنْهُ)** أي: ممّا اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فُقِلَّتِ ألفاً **(لأنه فاعِل)** كضارب **(لا أَفْعَل)** كأكرم، فالفُة زائدة لا منقلبة عن همزة أصلية **(لِثَبُوتِ يُوَاجِرُ)** في مضارعه بهمزة بعد الياء وبإبدالها واواً كأخذ يؤخذ لو كان أَفْعَل لكان مضارعه يُوجِرُ **(ومِمّا قلته فيه)** أي: في أن أَجَرَ فاعِل لا أَفْعَل هذان البيتان وهما: **(دَلَلْتُ ثَلَاثاً)**^(٣) أي: بثلاثة أوجه **(على أن يُوجِرَ لا يستقيم)** أن يكون **(مُضَارِعُ أَجَرَ)** حتى يلزم أن يكون أَجَرَ أَفْعَل فعبر عن هذا بلازمة؛ لأنّ كَوْن أَجَرَ فاعِل لا أَفْعَل يستلزم أن لا يكون يُوجِرُ مضارع أَجَرَ؛ لأنّ يُوجِر لا يكون إلّا مضارع أَفْعَل، وقد بين الأوجه الثلاثة فقال **(فِعَالَةٌ جَاءَ)** فإنهم يقولون أَجَرَتِ الدَّابَّةُ إِجَارَةً، وفِعَالَةٌ مصدر فاعِل لا أَفْعَل نحو كَاتَبْتُهُ كِتَابَةً؛ واعتراض بأنّه لا يلزم من مجيء فِعَالَةٍ أن لا يكون أَجَرَ أَفْعَل لجواز أن يكون مشتركاً بين فاعِل وأَفْعَل، ومصدر الأول فِعَالَةٌ ومصدر الثاني إِفْعَال **(وَالْإِفْعَالُ)** بالدّزج **(عَزَّ)** فلم يقولوا في مصدر أَجَرَ إِيجاراً ولو كان أَفْعَل لكانَ مصدره على إِفْعَال. واعتراض بأنّه إن أراد بعَزَّ، أنّه قليل فَمُسَلَّم، لكن لا يحصل به مُدْعَاة^(٤) وإن أراد به أنّه لم يوجد فممنوع فقد وجد في المُخَكَّم **(وَصِحَّةُ أَجَرَ)** الذي هو فاعِل **(تَمْنَعُ أَجْرَهُ)** يعني تمنع أن يكون أَفْعَل. واعتراض بأن صحة ذلك لا تمنع ما ذكر لجواز ثبوتيهما. ويكون مضارع الأول يُوَجِرُ ومضارع الثاني يُوجِرُ وأما أجره بمعنى أعطاه أجره فهو أَفْعَل لمجيء مصدره على إِيجار. والحق كما قال المعترض أنّ أَجَرَ، بمعنى أَكْرَى مشترك فيهما إذ جاء فيه أنه فاعل ومضارعه

(١) جاء إؤتمن في (١).

(٢) لسان العرب (أجر) ٧٨/١.

(٣) قال الرّضي في شرح الشافية ٥٢/٢: «مِمّا قلته فيه:

* دَلَلْتُ ثَلَاثاً على أن يُوجِرَ رَ لا يستقيم مضارع أَجَرَ

* فِعَالَةٌ جَاءَ، وَالْإِفْعَالُ عَزَّ وَصِحَّةُ أَجَرَ تَمْنَعُ أَجْرَهُ

الأفعال لابن القطاع ٢٤/١.

(٤) جاء ما ادّعاه في (١).

يُؤَجِرُ، وأنه أفعال ومضارعهُ يُؤَجِرُ وجاء له مصدران فالإجارة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعال (وَإِنْ تَحَرَّكَتِ) أي: الهمزة الثانية ولم تكن لاماً (وَسَكَنَ مَا) أي: الهمزة التي (قَبْلَهَا كَسَّالٍ) لكثير السؤال (تَثَبَّتْ^(١)) أي: الثانية وأدغمت الأولى فيها لحصول التَّخْفِيفِ بذلك مع بقاء الهمزتين، إذ لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت لاماً - كما سيجيء - ولا يَبَيِّنُ المشهور؛ لأنها حينئذ تصيرُ قريبةً من ألفٍ ويلزمُ التَّقاء الساكنين ولا عِبَرَةٌ لسكون الهمزة الأولى ولا بالحذف؛ لأنه لا يُذَرَى أنه فعَّال - بالتشديد أو بالتخفيف -.. فإن كانت لاماً قُلِّيت ياءٌ كما لو بَنَيْتُ من قَرَأَ مثل قِمَطِرٍ، فإنك تقول: قَرَأِي - وسيجيء وجهه في مسائل التمرين - (وَإِنْ تَحَرَّكَتِ) أي: الثانية (وَتَحَرَّكَ مَا) أي: الهمزة التي (قَبْلَهَا فَقَالُوا: وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءٌ إِنْ انْكَسَرَتْ مَا قَبْلَهَا) أو انْكَسَرَتْ (هي أو تطرفت) (و) قلبها (وَأَوَّأَ فِي غَيْرِهِ). فالمكسور ما قبلها (نحو جَاءَ) أصله جايء بهَمْزَةً بعد ياء قلبت الياء عند غير الخليل همزة كما في بايع فاجتمع همزتان، أولاهما مكسورة فُقلبت الثانية ياءً ثم أُعِلَّ إعلالاً قاضٍ، فبقي جاءٍ ولم يُجْعَل بَيْنَ بَيْنٍ؛ لأنَّ في ذلك ملاحظةً للهمزة فيلزم الجمع بين همزتين وأما عند الخليل^(٢) فقلَّبت الياء إلى موضع الهمزة، وبالعكس - كما مرَّ - ثم أُعِلَّ إغلالاً قاضٍ فلا يكون من هذا الباب، نعم إن كانت الثانية المنكسر ما قبلها مضمومةً غير مُتَطَرِّفَةٍ قُلِّبت واواً نحو إوُم في إأم (و) المكسور المفتوح ما قبلها نحو (أَيِّمَةٍ^(٣)) جمع إمام وأصله أئمة كأخمرة جمع جَمَارٍ بهمزتين، وكان القياس قُلِّبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، لكن لما وقع بعدهما مثلاًن وأرادوا إدغامهما نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة. وأدغموا فصار أئمة^(٤) وقلبوا الهمزة الثانية ياء ولم يجعلوها بَيْنَ بَيْنٍ لَمَّا مرَّ في جاء.

(١) الخصائص ١٢٨/١ وشرح المفصل ١١٨/٩ وشرح الشافية للرضي ٥٥/٣.

(٢) كتاب سيبويه ٥٤٩/٥ وشرح الشافية للرضي ٥٦/٣.

(٣) الإمام: ما ائتمَّ به من رئيس وغيره والجمع: أئمة. لسان العرب (امم) ٢١٣/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٣٤-٤٣٥/٢ وشرح المفصل ١١٦/٩-١١٧ والممتع في التصريف ٣٨٠/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٦/٤.

والمكسورة المكسور أو المضموم ما قبلها نحو إِيَمَ وإِيَمَ أصلهما إِيَمَ وإِيَمَ فَعِلَ فيهما ما مرَّ.

والمطرقة نحو قرأي بوزن جَعَفَر وقرؤى^(١) بوزن بُزُن (و) أما غير ما ذكرَ فنحو (أَوِيَمَ) في تصغير آدم (وأَوِيَمَ) في تكسيه إذ أصلهما أَوِيَمَ وأَوِيَمَ بهمزتين بعدهما في الثاني ألف قُلَيْت الثانية واو نحو أَوَب جَمَعَ أَب^(٢) وهو المرعى وأَوَمَ إذ أصلهما أَبَب وأَمَ (ومنه) ممَّا اجتمع فيه همزتان متحركتان (خَطَايَا في التَّقْدِير الْأَصْلِي) أي: أصله خَطَائِي بهمزتين أولاهما منقلبة عن ياء واقعة بعد ألف كما في قبائل - وسيجيء في الإعلال - والثانية لام الكلمة فَوَجَبَ قلبها ياء لانكسار ما قبلها فَصَارَ خطائي بهمة ثم ياء. هذا ما يتعلق باجتماع همزتين - وسيجيء - ثم إنَّ الياء في مثل ذلك تُقَلِّبُ ألفاً بعد فتح الهمة، وإنَّ الهمة تُقَلِّبُ ياءً فَصَارَ خَطَايَا، وَقَيَّدَ التَّقْدِيرَ بالأصلي؛^(٣) لأنَّ تقديره أيضاً خطائي بهمة ثم ياء، لكنَّه ليس تقديره الأصلي، بل تقديره الأصلي أيضاً خطائي بهمزتين، على أنَّ هذا أيضاً ليس تقديره الأصل بل تقديره الأصلي خطائي بياء ثم همزة، فخطائي بهمزتين أصلٌ لِخَطَائِي بهمة ثم ياء فرعٌ لِخَطَائِي بياء ثم همزة (خِلَافاً لِلخَلِيل) فإنه وإنَّ وَافَقَ على أنَّ أصله خطائي بياء ثم همزة، إلَّا أنَّه لا يُفَعِّلُ به ما يؤدي إلى اجتماع همزتين، بل يُقَلِّبُ قلباً مكانياً ثم يُفَعِّلُ به ما مرَّ. والأوَّل وهو مذهب سيبويه^(٤) أَقْبَسَ وَأَصْحَحَ لما نُقِلَ عن العربِ الموثوقِ بعربيَّتِهِمْ: اللهم^(٥) اغفر لي خطائِي - بهمزتين قبل ياء الإضافة - فلو كان خطايا مقلوبة كما ذَكَرَ الخليلُ لم يكن لذلك وجهٌ، ثم اعترضَ على قول الثَّحَاةِ السَّابِقِ أَنَّهُ يَجِبُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ ياءً وإن انكسرت أو انكسَرَ ما قبلها واواً في غيره بقوله في

(١) كتاب سيبويه ٥٥٢/٣ وشرح المفصل ١١٦/٩ وشرح الشافية للرزني ٥٦٦/٣.

(٢) لسان العرب (أبب) ٣٩/١.

(٣) سقط من (أ) من قوله: «لأنَّ تقديره...» إلى قوله: «تقديره الأصلي».

(٤) كتاب سيبويه ٥٥٣/٣ والتكملة ص ٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٦٠٥٤/٢ وشرح

المفصل ١١٧/٩ وشرح لكافية الشافية ٢٠٨٦/٤ وشرح الشافية للرزني ٥٩٣/٣.

(٥) الأصول في النحو ٣٨٢/٣ والمفصل ص ٣٥١ والمنصف شرح التصريف ٥٧/٢.

الشَّقُّ الأوَّل (وقد صحَّ) عند القُرَاءِ (التَّسْهِيلُ^(١)) في نحو أَيْمَةٍ^(٢) والتَّحْقِيقُ^(٣) للهمزتين ويقول في الثاني (والتَّزِمُ في باب أُكْرِمَ) مضارعُ أَكْرَمَ (حَذَفُ الثَّانِيَةِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ) - كما مرَّ - وإذا ثَبَتَ التَّسْهِيلُ والتَّخْفِيفُ والحَذَفُ فوجوبُ قلبها غيرُ صحيح. وأُجِيبَ بأنَّ مُرَادَ الثَّحَاةِ أَنَّ القِيَاسَ يقتضي وجوب القلب، وما خَالَفَهُ شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه وإن كان واقعاً في القراءات لجوازِ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفاً للقياس لا للاستعمال، ومثله مَقْبُولٌ واقعٌ في الفصيح. فإنَّ الشَّاذَّ ثَلَاثَةٌ^(٤) أَضْرَبُ: شاذٌّ قِيَاساً لا استعمالاً، وعكسه، وشاذٌّ مُطْلَقاً والأوَّلانِ مَقْبُولَانِ، والثالثُ مردودٌ فالأول كالقَوْدِ^(٥). والثاني كقول الشاعر:

* وَأُمُّ^(٦) أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا^(٧)

لأنهم لا يُدْخِلُونَ كافَ التَّشْبِيهِ عَلَى الضَّمِيرِ. والثالثُ كَمَبْنُوعٍ وَمَضُوءٍ (وقد التزموا قَلْبَهَا) أي: الهمزة حال كونها (مُفْرَدَةً) عن أخرى (ياءَ) مفتوحةً في باب مَطَّيْنَا) ممَّا همزته بعد ألفِ الجمع فمطايا جمع مَطِيَّةٍ أصلها مَطِينَةٌ مِنَ المَطْوِ^(٨) وهو إِسْرَاعُ الدَّابَّةِ فِي المَشْيِ، قُلِّيتِ الواو ياءً وأدغمت فيها الياء. وأصل مطايا مطايؤ قُلِّيتِ الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم

(١) صحَّ التسهيل عند: نافع وأبي عمرو وابن كثير وأبي جعفر النشر ٣٧٨/١.

(٢) قال تعالى في التوبة ١٢/٩: ﴿فَقَلِّلُوا أَيْمَةً الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾.

(٣) التحقيق عند: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف وروح. النشر ٣٧٨/١.

(٤) المنصف ٢٧٨٢٧٧/١ والخصائص ٩٦/١ وما بعدها.

(٥) القَوْدُ: القِصَاص. لسان العرب (قود) ٣٤٢/١١.

(٦) أمُّ أَوْعَالٍ: هَضْبَةٌ معروفة قُرْبَ بَرَقَةٍ أَتَقَدَّ بِالْيِمَامَةِ. معجم البلدان (أم أوعال) ٢٩٦/١.

(٧) [من الرجز] كتاب سيبويه ٣٨٤/٢ والأصول في النحو ١٢٣/٢ والعصديات ص ٢٧٤ والمفصل ص ٢٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥. موضع الشاهد: على أَنَّ دخولَ الكافِ عَلَى الضَّمِيرِ شاذٌّ فِي الاستعمالِ لا فِي القِيَاسِ، إِذِ القِيَاسُ أَنَّ يَدْخُلُ الكافُ عَلَى الاسمِ ظاهراً كَانَ أَوْ مُضْمِراً كسائرِ حروفِ الجرِّ. البيت من أرجوزة للمعجاج. وقوله:

* خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَلاً كَتَبَا

وهذا وصفُ حمارِ الوحشِ أَرَادَ أَنْ يَرِدَ المَاءَ مَعَ أَتْنِهِ، فَرَأَى الصَّيَّادَ.

(٨) لسان العرب (مطا) ١٣٤/١٣.

قُلِيَتْ الياء الأولى همزةً لوقوعها بعد ألف الجمع كما في قَبَائِلَ، فاستثقلوا الياء بعد كسرة على همزة، فَأَبْدَلُوا الكسرة فتحةً والياء ألفاً كما في عَذَارَى، بل أَوْلَى لثقل الهمزة، فصار مَطَاءً بهمزة بين ألفين والهمزة قريبةً من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاثِ ألفاتٍ، فقلبوا الهمزة ياءً^(١) فصار مَطَايَا (ومنه)؛ أي: مِمَّا هَمَزَتْهُ مفردةً بعد ألفِ الجمع (حَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ) قول الخليل^(٢) وغيره. أمَّا على قول الخليل؛ فلأنه بعد القلب المكاني يصير خطائي بهمزة ثم ياءً مثل مَطَايِي. وأمَّا على قول غيره فلأنه بعد اجتماع الهمزتين وقلب الثانية منهما ياءً يؤول إلى ذلك فلم تقلب إلّا مفردة.

(و) إن كانت الهمزتان (فِي كَلِمَتَيْنِ) وأقسامه خمسة عشرة؛ لأن الثانية إمّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وقبل كلٍّ مِنْهَا^(٣) أربعة أحوال. وإمّا ساكنة وقبلها الحركات الثلاث (يَجُوزُ تحقيقهما^(٤)) أي: إبقاؤهما^(٥) لأنَّ عروض اجتماعهما لكونهما في كلمتين هَوْنٌ أَمَرَ ذلك (و) يجوز (تخفيفهما^(٦)) بأن تُخَفَّفَ الأولى على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفراداً والثانية على قياس ما يقتضيه تخفيفها انفراداً أو اجتماعاً في كلمةٍ لِمَا يَلْزَمُ من ثِقَلِ اجتماعهما ففي نحو: «رَأَيْتُ قَارِيَّ أَبِيكَ» ثَقُلَ الأولى ياءً مثل مائة، والثانية تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ مثل لَكَ أَبُوكَ أو ثَقُلَ واواً مثل أوَادِمَ وفي نحو «اقْرَأْ آيَةَ» ثَقُلَ الأولى ألفاً مثل رَأْسَ، وتُسَهَّلُ الثانيةُ مثل قراءة وفي

(١) كتاب سيبويه ٣٩٠/٤ والأصول في النحو ٣٠١/٣ وشرح الشافية للرضي ٦٠/٣.

(٢) للوقوف على قول الخليل وسيبويه: كتاب سيبويه ٥٥٣/٣ - ٣٧٧/٤ والتكملة ص ٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٦٠-٥٤/٢.

(٣) جاء منهما في (١).

(٤) قال سيبويه: «وَأَمَّا الهمزتان، فليس فيهما إدغامٌ في مثل قولك: قَرَأْ أَبُوكَ، وأَقْرِئْ أَبَاكَ؛ لِأَنَّكَ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: قَرَأْ أَبُوكَ، فَتَحَقِّقْهُمَا فَتَصِيرَ كَأَنَّكَ، إِنَّمَا أَدْغَمْتَ مَا يَجُوزُ فِيهَا الْبَيَانُ، لِأَنَّ الْمَنْفَصِلَيْنِ يَجُوزُ فِيهِمَا الْبَيَانُ أَبَدًا، فَلَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قَالَتْهُ الْعَرَبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ». الكتاب ٤٤٣/٤ والأصول في النحو ٤٠٤/٢ والتكملة ص ٣٨ والممتع في التصريف ٦٣٣/٢-٦٣٤.

(٥) جاء بقاءهما في (١).

(٦) كتاب سيبويه ٥٥/٣ وشرح الشافية للرضي ٦٥/٣.

نحو من شَأِ اثْنَيْنِ، تُسَهِّلُ الأولى مثل قراءة وتقلب الثانية ألفاً مثل رأس (و) يجوز (تَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا^(١)) دون الأخرى، ثم اختلفوا فاختر أبو عمرو^(٢) تخفيف الأولى؛ لأنَّ الثَّقَلَ باجتماعهما. فأيهما خُفِّتَ جاز، لكن رأيناهم أبدلوا أول المثليْنِ في نحو دِنَارٍ^(٣) وِدْيَوَانٍ^(٤) حرفَ لَيْنٍ، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين واختار الخليل^(٥) تخفيف الثانية؛ لأنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا يحصلُ عندها وكيفية تخفيف إحدیهما تكون (على قِيَاسِهَا) في التخفيف لو انفردت سواء اتفقتا أم اختلفتا (وجاء في نحو يَشَاءُ^(٦) إلى) مع تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف إحداهما على ما مرَّ (الواو^(٧) أيضاً في الثانية، وجاء في المتَّفَقَتَيْنِ) مع الأوجه الثلاثة السابقة وجهان آخران (حَذَفُ إحدیهما) وتحقيق الأخرى ﴿كجاء^(٨) امرنا﴾ و ﴿أَذَبْتُمْ طَبِينَكُ﴾^(٩) (و) جاء^(١٠) (قلب الثانية) بحرف من جنس حركة ما قبلها نحو ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾^(١١) و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١٢) (كالسَّائِكَةِ) في كلمة كَادَمٍ وسواء في الوجهين أكانت آخر كلمة أم لا كما مثلنا وجاز فيما إذا كانت الأولى همزة استفهام نحو أَأَنْتَ، إقحام^(١٣) الألف بين الهمزتين هرباً من اجتماعهما، ولا يجوز

(١) جاء في الأصل: أحدهما. وما أثبتته نقلاً من المتن و(١).

(٢) قال سيبويه: «أهل التحقيق يُخَفِّفُونَ إِحْدَاهُمَا وَيَسْتَقِلُّونَ تَحْقِيقَهُمَا». الكتاب ٥٤٩-٥٤٨/٣ والتكملة ص ٣٨.

(٣) المغرب ص ٢٩٠. أصله دِنَار. وسر صناعة الإعراب ٧٥٧/٢.

(٤) المغرب ص ٣١٧.

(٥) كتاب سيبويه ٥٤٩/٣ والأصول في النحو ٤٠٤/٢ والتكملة ص ٣٨.

(٦) الحج ٥٥/٢٢ ﴿وَيُقَرَّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا فَشَاءَ لَكَ أَجَلِي مُسْتَقَرًّا﴾.

(٧) النشر ٣٨٨/١.

(٨) هود ٤١/١١.

(٩) الأحقاف ٢٠/٤٦.

(١٠) جاء جاء فيهما في (١).

(١١) الأعراف ٣٤/٧.

(١٢) البقرة ٦/٢: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١٣) قال سيبويه: «ومن العربِ ناسٌ يُدْخِلُونَ بَيْنَ أَلْفِ الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أَنَّهُمْ كَرِهُوا التَّقَاءَ هَمْزَتَيْنِ ففصلوا». الكتاب ٥٥١/٣ والأصول في النحو ٤٠٥/٢.

إثباتها في الخط كراهة اجتماع ثلاثة ألفات وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ أن تقييد الجاربردي^(١) ما ذُكِرَ بما قاله غير مُحَرَّرٍ.

واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين خَفَّفَتْ كُلُّ ثَانِيَةٍ إِذْ نَشَأَ مِنْهَا الثَّقُلُ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ، فَلَوْ بَنِيَتْ مِنَ الْهَمْزَاتِ مِثْلَ قِرْطَعَبَ قُلْتَ إِيَّأَأَأَ بِقَلْبِ الثَّانِيَةِ يَاءٌ مِثْلَ إِيْنِتِ وَالرَّابِعَةِ أَلْفًا مِثْلَ آدَمَ وَتَبَقَّى الْخَامِسَةُ بِحَالِهَا مِثْلَ إِيْوَاءٍ وَإِعْطَاءٍ.



باب الإعلال

(الإعلالُ تغييرُ حرفِ العلةِ) خرج منه تغييرُ غيره كالهَمْزةِ ونونِ أَصِيلَانِ حيثُ أُبدلتُ لاماً - كما سيجيء - (لِلتَّخْفِيفِ) نحو عَالَمٍ بالهمزِ في عَالِمٍ • وبينَ الإعلالِ والإبدالِ المفهومُ من التَّغييرِ عُمُومٌ من وَجْهِ، فَيُوجَدَانِ في نحو مَالٍ، والإعلالُ فقط في نحو يَقُولُ وَقُلْ، والإبدالُ فقط في نحو أصِلَالٍ. (ويجمَعُهُ) أي: الإعلالُ ثلاثةُ أشياء (الْقَلْبُ) كما في قَالَ (وَالْحَذْفُ) كما في قُلْتُ (وَالْإِسْكَانُ) كما في تَقُولُ (وَحُرُوفُهُ) الأولى وأحرفه أي: الإعلال (الْألفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ) سُمِّيَتْ بذلك لَمَّا وَقَعَ فيها من التَّغْيِيرَاتِ الْمُطْرَدَةِ فليس من حروفِ العلةِ الهمزةُ كما أشرتُ إليه خِلَافاً لبعضهم وإنْ دَخَلَهَا تَغْيِيرٌ إذْ لم يَجْرِ فيها ما جَرى في حروفِ العلةِ من الإطْرَادِ اللَّازِمِ في كثيرٍ من الأبواب (ولا تَكُونُ الْألفُ أصلاً^(١) في) اسم (مَتَمَكِّنٍ) كَفَتَى وَعَصَى (ولا) في (فَعَلَ) كَرَمَى وَغَزَا (ولكن) تكونُ مُنْقَلَبَةً (عن واوٍ أو ياءٍ) أو زائدةً، وذلك بِحُكْمِ الاستِقْرَاءِ؛ ولأنَّ الألفَ - كما مرَّ - لا تَقَعُ لِلإِلْحَاقِ في الاسمِ فلأن تَقَعُ أصلاً أُولَى؛ ولأنَّها لو وقعتُ أصلاً فإِذَا أَنْ تَقَعُ مُبْدَلَةً من واوٍ أو ياءٍ في محلٍّ آخرٍ أَوَّلًا؛ فإنْ وقعتُ كذلك أَدَّى إلى لَبْسِ الأصلِيَّةِ بِالمُنْقَلَبَةِ وذلك يُخِلُّ بِمَعْرِفَةِ الأوزانِ. وإنْ لم تَقَعُ كذلك أَدَّى إلى وقوعِ الواوِ والياءِ المتحرِّكَتَيْنِ في كلِّ محلٍّ كان أصلُهُما فيه التَّحْرُكُ وهو كثيرٌ مستثقلٌ فلا تَقَعُ الألفُ أصلاً فيما ذُكِرَ بل

(١) المنصف شرح التصريف ١١٨/١ والأمالى الشجرية ٧٣/٢ والممتع في التصريف

في الحروف^(١) والأسماء المبنية والأعجمية؛ لأنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يُغذّل عنه من غير دليل. فلا يُقال ألفها زائدة لأنها غير مشتقة، ولا بدل؛ لأنه نوع من التصرف. ■ ثم بيّن اتفاق الواو والياء واختلافهما في المواقع فقال (وقد اتّفقنا) في وقوعيهما إما (فاءين كَوَعِدَ وَيُسِرُّ) وإما (عينين كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ) وإما (ولامين كَغَرَوْ وَرَمِي). وتقدّمت كل واحدة منهما (على الأخرى فاءً وعيناً كَوَيْلٍ وَيَوْمٍ) قد (اختلفنا في الواو تقدّمت عيناً على^(٢) الياء لأمّاً) نحو طَوَيْتُ (بخلاف العكس) وهو تقدّم الياء عيناً على الواو لأمّاً فإنه غير واقع إلا في الواو على وجه (و) لهذا قالوا (واو حيوانٍ بدّل عن ياء^(٣)) لعدم النّظير وأصله حيّان، وقياسه حيّانٍ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، لكن بقوة متحرّكاً ليُطابق مذكولته في التحريك كالجولان، وفي الموتان، حملوا النّقيض على النّقيض. ولذلك لم يدغموا في الحيوان؛ ولأنهم لو أدغموا فيه لالتبس بثنية حيّ، لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واواً، ولم يقلبوا الأولى؛ لأنّ التّغيير بالأواخر أولى (و) اختلفنا أيضاً في (أنّ الياء وقّعت فاءً وعيناً في يمين) لمكان (وفاء^(٤)) ولأما في يديث^(٥) أي: أنعمت، وعيناً ولأما بكثرة كحيّ وعي دون باب قوّة، فتأدّر (بخلاف الواو) فإنها لم تقع فاءً وعيناً ولا فاءً ولأماً (إلا في)

(١) قال ابن جني: «إنّ الأسماء المبنية والأصوات المحكية والأسماء الأعجمية، تجري مجرى الحروف من أنّ الألفات فيها أصول غير منقلبة لأنّه لا يُعرّف لها اشتقاق». المنصف شرح التصريف ١٢٠/١.

(٢) كتاب سيبويه ٤٦٢/٣-٤٦٣ و٤ سرّ صناعة الإعراب ٥٩٨/٢-٥٩٩ والمنصف شرح التصريف ٢١٤/٢.

(٣) قال سيبويه: «وأما قولهم: حيوان، فإنّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من وموضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان». الكتاب ٤٠٩/٤ والمنصف شرح التصريف ٢٨٣/٢-٢٨٥ وشرح الملوكي ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٨٥٤/٢ والمنصف شرح التصريف ٢١٥/٢-٢١٦.

(٥) لسان العرب (يدا) ٤٣٧/١٥.

لفظ (أَوَّل)؛ فَإِنَّ أَضْلَهُ وَاوٌ وَاوًا وَلَا م (على الْأَصَحِّ) كما مرَّ في ذي الزيادة (وَالْأَفِي) لفظ (الواو^(١) على وجه) وهو القول بأنه مُرَكَّبٌ من واوٍ وياءٍ وواوٍ؛ لَأَنَّ بَابَ سَلَسٍ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ بَبٍ (و) اختلفتا أيضاً في (أَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءً وَعَيْنًا وَلَا مًا فِي يَيِّئْتُ^(٢)) أي: كُتِبَتْ يَاءٌ (بِخِلَافِ الْوَائِ) فَإِنَّهَا لَمْ تَقَعْ كَذَلِكَ (الْأَفِي) لفظ (الواو على وجه) وهو القول بأنها مُرَكَّبَةٌ مِنْ ثَلَاثِ وَاوَاتٍ؛ لِأَنَّهُمْ صَغَرُوهُ عَلَى أُوتِيَةٍ بِقَلْبِ فَائِهِ هَمْزَةٌ لَكُونِهَا أَوَّلٌ وَآوَيْنِ مُصَدَّرَيْنِ، إِذْ لَوْ كَانَ عَيْنُهُ يَاءً لَصَغُرَ عَلَى وُيِّيَةٍ؛ وَلِأَنَّ كَوْنَ الْعَيْنِ وَآوًا نَحْوَ جَالٍ أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهَا يَاءً نَحْوَ بَاعٍ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ^(٣) أَوْلَى * ثُمَّ الْإِعْلَالُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْفَاءِ أَوْ فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي اللَّامِ، وَقَدْ أَخَذَ فِي بَيَانِهَا فَقَالَ:

(الفاء) أي: هذا مبحثها تُقَلَّبُ الواو همزةً لزوماً^(٤) في نحو أوْأَصِلُ^(٥) ممَّا أَوَّلُهُ وَاوًا وَثَانِيَتُهُمَا مَتَحَرِّكَةٌ وَوَأَصِلُ جَمْعٌ وَأَصِلُ (وَأَوْيَضُلُ) تَصْغِيرٌ وَأَصِلُ وَأَصْلُهُمَا وَوَأَصِلُ وَوَوَيْضِلُ بِوَائِيْنِ الْأَوَّلَى فَاءً وَالثَّانِيَةِ مَبْدَلَةٌ كَمَا فِي ضَوَّارِبٍ وَضَوَّيْرِبٍ^(٦) (وَالْأَوَّلُ) جَمْعُ الْأَوَّلَى مُؤَنَّثُ الْأَوَّلِ وَأَصْلُ^(٧) وَوَلٍ؛ لِأَنَّ حُرُوفَهُ

(١) سرّ صناعة الإعراب ٥١٨/٢ والمنصف شرح التصريف ٢١٤/٢ والممتع في التصريف ٥٦١/٢ وشرح الشافية للرضي ٧٤/٣.

(٢) لسان العرب (يبيا) ٤٧٠/١٥ وسرّ صناعة الإعراب ٧٣١-٧٢٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٧٥-٧٤/٣.

(٣) كتاب سيبويه ٤٦٢/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٥٩٨-٥٩٩/٢ والمنصف شرح التصريف ٢١٤/٢.

(٤) قال ابن مالك في الألفية ص ٦٢:

■ أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مَوْطِيَا فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَائٍ وَيَا
■ أَجْرًا إِثْرَ أَلْفٍ زَيْدًا، وَفِي فَأَعْلِلْ مَا أَعْلِلَ عَيْنًا ذَا اقْتَنَفِي
وكتاب سيبويه ٣٣٣/٤ والأصول في النحو ٢٤٥/٣ والتكملة ص ٢٤٩ وسرّ صناعة الإعراب ٩٨/١ والمنصف شرح التصريف ٢١٩-٢١٨/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٩-٢٠٨٨/٤ وارتشاف الضرب ٢٥٩/٢.

(٥) سقط من قوله: ممَّا أوله.. إلى قوله: وواصل من (ل).

(٦) المقتضب ١٩٩/٥ وسرّ صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ والممتع في التصريف ٣٣٢/١ وشرح المفصل ٢٩/١٠.

(٧) جاء وأصل في (ل).

الأصول واوانٍ ولام على الأصح كما مرّ فأبدلت الواو الأولى في الجمع همزة لاستثقال اجتماع مثليين في أول الكلمة، ولذلك قلّ^(١) باب دَدَنٍ ولاستثقال واوين متحركين كما أشار إليه بقوله (إذا تحركت الثانية) إذ الأولى متحركة قطعاً لأنها فاء الكلمة (بخلاف) نحو (وُؤرِي) مجهول واري^(٢) أي: ستر فإنّ واوه وإن جاز قلبها همزة كما يُعلم ممّا يأتي لا يلزم؛ لأنّ سكون واوه الثانية خَفَّفَتْ بعض الثقل (و) تقلب الواو همزة (جوازاً في نحو أُجُوهُ)^(٣) وأذُور ممّا واوه مفردة مخففة مضمومة بضمة أصلية، سواء أكانت أول الكلمة أم لا كما عُرِفَ بخلافها في نحو تَقَوَّلَ لقوتها بالتشديد، وفي نحو دَلُو لعروض ضمتها (و) في نحو (أُؤري)^(٤) ممّا في أوله واوانٍ ثانيتهما ساكنة. وأصل الثلاثة وُجُوهُ وأذُور وؤُورِي^(٥) (وقال المازني^(٦)) وتقلب الواو همزة أيضاً قياساً (في نحو إشاح) ممّا أوله واو واحدة مكسورة وغيره^(٧) يقصره على السَّماع، وأصله وشاح^(٨) وهو شيء يُنسَج من الأديم عريضاً ويُرَصَّع بالجواهر، وتشدّه المرأة بين عاتقَيْها وكشحيها (والتزموه) أي: القلب (في

(١) قال ابن جني: «اعلم أنّ التضعيف في أول الكلمة عزيز قليل، وإنّما جاءت منه أحرف معلومة نحو: دَدَنٍ وكَوَكَب». المنصف ٢١٧/١.

(٢) لسان العرب (وري) ٢٨٣/١٥.

(٣) كتاب سيبويه ٢٣٧/٤-٣٣١ والأصول في النحو ٢٤٥/٣ وسر صناعة الإعراب ٩٢/١ والمنصف شرح التصريف ٢١٢/١ وشرح المفصل ١١/١٠ والممتع في التصريف ٣٣٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٠/٤ وشرح الشافية للرزني ٧٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٥٧/٢.

(٤) الأصول في النحو ٣٠٧/٣ وسر صناعة الإعراب ٨٠٢/٢.

(٥) الأعراف ٢٠/٧: «وَوُسَّ لَمَّا أَشَّيَكُنْ لِيَبَيَّ لَمَّا مَا وَرَى عَنْهَا مِنْ سَوَاهِمَا».

(٦) قال المازني: «واعلم أنّ الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة فمن العرب من يُبدِّل مكانها همزة، ويكون مطَّرداً فيها، فيقولون في وسادة: إِسَادَة. وفي وعاء: إِعَاءَة. وفي الوفاة: إِفَادَة». المنصف شرح التصريف ٢٢٩/١.

(٧) الفارسي في التكملة ص ٢٤٨ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٩٠/٤ وابن عصفور في الممتع ٣٣١/١.

(٨) لسان العرب (وشح) ٣٠٦/١٥.

الأولى) وإن كانت الواو الثانية ساكنة (عملاً) له (على الأول^(١)) لرجوعهما إلى اشتقاق واحد، ولم يعكسوا كراهية الثقل (وَأَمَّا أَنَاةٌ^(٢)) وهي المرأة التي فيها فتور من الوثى وهو الفتور (وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءٌ) لامرأة وأصلها وَاةٌ ووَحَدَ وَوَسَمَاءٌ بوزن فعلاء من الوَسَامَةِ^(٣) وهي حُسْنُ الْوَجْهِ. وقال المبرد^(٤) هو جمع اسم بوزن أَفْعَالٍ. مُنِعَ من الصَّرْفِ للعلمية والتأنيث المعنوي أي: وأما قلب الواو همزة في الثلاثة (فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ^(٥)) بالاتفاق، بل هو سماعي؛ لأن الواو الواحدة المفتوحة في أول الكلمة ليست ثقیلة (وَتُقْلَبَانِ) أي: الواو والياء (تَاءً^(٦)) وجوباً (فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ^(٧)) أي: لعب بالقمار. وأصلهما إِوتَعَدَ وَإِتَّسَرَ قلب حرف العلة فيهما تاء، وأدغم احترازاً عن المخالفة في التصاريف، إذ لو لم يُقْلَبَا تاء لقل في الماضي المعلوم إِيتَعَدَ، وفي المجهول أُوتَعَدَ، وفي المضارع واسم الفاعل يُوْتَعَدُ ومُوْتَعَدٌ. ولزمت المخالفة بخلاف ما إذا قُلبَا تاء؛ لأنها لا تتغير في ذلك مع أنه يحصل بها تخفيف. وهو إدغام التاء في التاء. والمُرَادُ بنحو ذلك ما كان فيه قَلْبُ^(٨) التاء واواً أو ياءً غير منقلبة عن همزة (بخلاف) نحو (إِيتَرَزَ) مما كانت الواو والياء فيه منقلبة عن همزة، فلا تُقْلَبُ تاءً لعروضها. وأضلَّ إِيْتَرَزَ إِيْتَرَزَ^(٩) بهمزة بعد همزة الوصل. (وتقلب) وجوباً (الواو ياءً إذا انكسر^(١٠))

(١) شرح الشافية للرضي ٧٧-٧٦/٣.

(٢) لسان العرب (وئي) ٤١٠/١٥.

(٣) لسان العرب (وسم) ٣٠٣/١٥.

(٤) المقتضب ٣٦٥/٢ ولسان العرب (وسم) ٣٠٣/١٥.

(٥) كتاب سيبويه ٣٣١/٤ والأصول في النحو ٣٠٧/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٣١/١

وشرح الكافية الشافية ٢٠٩١/٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣٣٤/٤ والمنصف شرح التصريف ٢٢٢/١ والممتع في التصريف

٣٨٧-٣٨٦/١ والمقتضب ٢٠١/١.

(٧) لسان العرب (يسر) ٤٤٨/١٥.

(٨) جاء قبل في (إ).

(٩) شرح المفصل ٦٤/١٠ وشرح الكافية الشافية ٢١٥٤/٤ وشرح الشافية للرضي ٨٣/٣.

(١٠) كتاب سيبويه ٣٣٥/٤ والمقتضب ٢٠٠/١.

ما قبلها، والياء واواً إذا انضم ما قبلها نحو مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ وَمَوْقِظٍ (وَمُؤَسِّرٍ) وأصلها مِوزَانٍ وَمِوقَاتٍ وَمُيَقِظٌ وَمُيَسِّرٌ من الوزنِ والوقتِ واليَقِظَةُ واليَسَارُ كَرَهُوا في نَحْوِ الْأَوَّلَيْنِ واواً ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبوها ياءً. وفي نحو الأخيرين ياءً ساكنةً بعد ضَمَّةٍ فقلبوها واواً (وَتُحْذَفُ الْوَائِي) وجوباً من (نحو يَعْدُ^(١) وَيَلْدُ، لوقوعها بين ياءٍ) مفتوحة (وكسرةٍ أصليَّةٍ) لأنها من جنس الضَمَّةِ. بل تُقَدَّرُ بضمَّتين، والكسرةُ بعدها من جنسِ الياءِ قبلها، ووقوعُ الشيء بين شيئين يُضَادُّانِهِ ثَقِيلٌ، فَوَجَبَ^(٢) الْفَرَارُ مِنْهُ (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من هنا وهو وجوبُ الحذفِ فيما ذكر أي: من أجل ذلك (لَمْ يَبْنِ نَحْوُ وَدَدَتْ بِالْفَتْحِ) لعينه من كلِّ مُضَاعَفٍ معتلِّ الفاءِ (لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِعْلَالَيْنِ) حذفِ الواوِ والإدغامِ (فِي يَدٍ) لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَدَدَ بِالْفَتْحِ، لَكَانَ مُضَارِعُهُ يَوْدُدُ بِالْكَسْرِ، فَكَانَ يَجِبُ حَذْفُ الْوَائِي فَلَوْ أَدْغَمَ لَزِمَ إِعْلَالَانِ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا لَزِمَ خِلَافُ الْقَاعِدَةِ، وَلَا تُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ يُوعَدُ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ مَفْتُوحَةً، وَلِأَنَّ الْوَائِي فِي الْأَصْلِ لَيْسَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ بَلْ بَيْنَ هَمْزَةٍ وَكَسْرَةٍ إِذْ الْأَصْلُ^(٣) يُوْءَعِدُ وَلَا مِنْ نَحْوِ يُؤَسِّمُ لِمَا عَرَفَ (و) إِذَا وَجِبَ حَذْفُ الْوَائِي فِي نَحْوِ (يَعْدُ حُمِلَ أَخُوَانَهُ نَحْوُ نَعِدَ وَأَعْدُ وَتَعْدُ وَصِيفَةُ أَمْرِهِ) وَهُوَ عَدُ (عَلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ تَقَعْ الْوَائِي فِيهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ طَرْدًا لِلْبَابِ (وَلِذَلِكَ) أَي: وَلِوُجُوبِ حَذْفِ الْوَائِي الْوَاقِعَةِ بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ أَصْلِيَّةٍ (حُمِلَتْ فَتْحَةٌ) عَيْنٍ (يَسْعُ وَيَضَعُ^(٤)) وَنَحْوَهُمَا كَيَقَعَ (عَلَى الْغُرُوضِ) إِذْ لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَمْ يَكُنْ لِحَذْفِ الْوَائِي وَجْهٌ، فَالْأَصْلُ الْكَسْرُ وَلِذَلِكَ حُذِفَتِ الْوَائِي وَفُتِحَتِ الْعَيْنُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ (و) حُمِلَتْ فَتْحَةٌ (يُؤَجَّلُ^(٥) عَلَى الْأَصْلِ) وَلِهَذَا لَمْ تُحْذَفِ الْوَائِي، إِذْ لَوْ كَانَتْ عَارِضَةً وَجَبَ

(١) جاء يلد ويعد في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٥٢/٤ والاصول في النحو ٣٠٧-٣٠٦/٣ والمنصف شرح التصريف ١٨٨/١ وشرح الشافية للرضي ٩٢-٨٨/٣.

(٣) المنصف شرح التصريف ١٩٤/١ وشرح الملوكي ص ٣٣٨ والمنصوح في التصريف ٤٢٧-٤٢٦/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٥٥/٤ والسيرافي النحوي ص ١٥٦ والمنصف شرح التصريف ٢٠٧-٢٠٦/١ والمخصص ١٦٤/١٤ والامالي الشجرية ٣٧٩/١ والمنصوح في التصريف ٤٢٦/٢.

(٥) كتاب سيبويه ٥٣/٤ وشرح الشافية للرضي ٥٩٢/٣.

الحذف فظهر الفرق بين فَتَحَتِي يَسَع وَيُوجَل (وَشُبَّهَتَا بِالتَّجَارِي والتَّجَارِب) أي: شُبَّهَت فتحة يَسَع بكسرة التَّجَارِي، وَفَتْحَةُ يُوجَل بكسرة التجارب^(١)، فَإِنَّ كسرة الرَاءِ فِي التَّجَارِي عَارِضَةٌ. وأصله تَجَارِي بِالضَّمِّ، فقلِّبوا الضَّمة كسرة لوقوعها قبل ياءٍ مُتَطَرِّفة، وفي التجارب أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ^(٢) جَمَعَ تَجْرِيَةً (بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَيْسِر) أَي: يَلْعَبُ الْقَمَار (وَيَيْئِسُ) فَإِنَّهَا لَا تُحذف لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ^(٣) الْكَسْرَةِ سَوَاءً أَكَانَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ هَمْزَةً أَمْ غَيْرَهَا (وَقَدْ جَاءَ) فِيمَا بَعْدَهَا هَمْزَةٌ (يَيْئِسُ^(٤)) بِحذفِ الْيَاءِ لِاسْتِثْقَالِ يَائِئِنِ وَهَمْزَةٌ (وَجَاءَ يَائِسُ^(٥)) بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا فَتَوَسَّطُوا فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَحذفُوا الْيَاءَ كَمَا فِي يَيْئِسَ وَلَمْ يَشْتَوْهَا كَمَا فِي يَيْئَسَ بَلْ قَلَّبُوهَا أَلْفًا فَبَقِيَ يَائِسَ (كَمَا جَاءَ يَأْتَعِدُ وَيَأْتَسِرُ^(٦)) فِي يَوْتَعِدُ وَيَوْتَسِرُ بِقَلْبِ الْوَاوِ أَلْفًا (وَعَلِيهِ) جَاءَ (مَوْتَعِدُ وَمَوْتَسِرُ) بِإِبْقَاءِ^(٧) الْوَاوِ وَهُوَ لُغَةُ الشَّافِعِيِّ^(٨) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِهَا (وَشَذَّ فِي مُضَارَعِ^(٩) وَجَلَّ) أَي: خَافَ (يَنْجَلُ وَيَأْجَلُ وَيِنْجَلُ) بِقَلْبِ الْوَاوِ

(١) جاء التجاري في (١).

(٢) شرح المفصل ٦٢/١٠.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤/٤ والمنصف شرح التصريف ١٩٥/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٦٢/١٠.

(٤) قال سيبويه: «وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: يَيْئَسُ يَيْئَسُ، فاعلم، فحذفوا الياء من يفعل لاستثقال الياءات ههنا مع الكسرات». الكتاب ٥٤/٤ والسيرافي النحوي ص ١٥٩ والمنصف شرح التصريف ٣٥/٣ والممتع في التصريف ٤٣٧/٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٣٧/٢.

(٦) كتاب سيبويه ٥٢/٤ وسر صناعة الإعراب ٦٦٨/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٣٣٤/٤ وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١ والممتع في التصريف ٣٨٧-٣٨٦/١.
(٨) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي. أبو عبدالله. أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد بغزة سنة خمسين ومائة. وتوفي في رجب سنة أربع ومائتين وهو ابن أربع وخمسين سنة. كتبه كثيرة منها: الأم، والمُسْنَد، وأحكام القرآن، والسُّنَن وفُضائل قريش، واختلاف الحديث.... وفيات الأعيان ١٦٣/٤ والبداية والنهاية ٢١/١٠ ومعجم الأدباء ٤٨٥-٤٥٢/٦.

(٩) كتاب سيبويه ١١٢-١١١/٤ والأصول في النحو ١٥٧-١٥٦/٣ والتكملة ص ٢٤٧ وسر صناعة الإعراب ٦٦٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٢٠٣-٢٠٢/١ والممتع في التصريف ٤٣٣-٤٣٢/٢.

ياءٌ أو ألفاً أو ياءٌ بعدَ كسرِ ياءِ المضارعةِ. فالفصيحُ يَوَجَلُ، وشَدَّتْ الثلاثةُ. فبعضُهم يقلِّبُ الواوَ ياءً؛ لأنها أخفُّ من الواوِ. وبعضُهم ألفاً لأنها أخفُّ منها، وبعضُهم بكسرِ ياءِ المضارعةِ لتقلُّبِ الواوِ ياءً، وهذه أشدُّها. وليست هذه مخالفةً مَنْ يقولُ يَغْلَمُ بكسرِ التاءِ؛ لأنَّ أولئك لا يكسرون الياءَ لاستثقالهم الكسرةَ عليها وإنَّما كُسِرَتْ هنا لما ذكر (وتُحذفُ الواو) وجوباً بعدَ نُقِلَ حركتها إلى ما بعدها (من نحو^(١) العِدَّةُ والمِقَّةُ) أي: المحبَّةُ ممَّا كُسِرَتْ واؤه، وأعلَّ فِغْلُهُ لاستثقالهم الكسرةَ على الواوِ مع أنَّ فعلها مُعَلٌّ. ولزمت فيها التَّاءُ عوضاً عن المحذوفِ، وأصلهما وِغْدَةٌ وِمْقَةٌ. فلا تُحذفُ الواوُ في نحوِ الوَعْدِ لعدمِ كُسْرَتِها ولا في نحوِ الوِصَالِ^(٢) والوِدَادِ^(٣) لعدمِ إعلالِ فعله نحو وأصلته واددته. وإنَّما اعتُبرَ في حذفِ الواوِ نُقْلَ حركتها، ولم تُحذفْ متحركةٌ لثلاثِ إعلالٍ الاسمِ على إعلالِ الفعلِ وهي في الفعلِ حُذِفَتْ ساكنةٌ لا متحركةٌ. وعَيْنُ نحوِ عِدَّةٍ كُسِرَتْها واجبٌ في كلِّ مالم يُفْتَحْ عَيْنُ مضارِعِهِ لأجلِ حَزَفِ الحَلْقِ تَبَعاً لمضارعه. أمَّا ما فُتِحَ لأجله فيجوزُ فتحُ العينِ من ذلك حَمَلاً على المضارعِ نحو يَسْعُ سَعَةً، ويجوزُ بقاؤها على الكسرِ^(٤) نحو يَهَبُ هَبَةً (ونحو وَجْهَةً) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ﴾^(٥) (قليلٌ) وإنَّما لم تُحذفِ الواوُ فيها مع لزوم الجمعِ فيها بين العِوضِ والمُعَوَّضِ منه لوجهين *أحدهما أنَّها ليست مصدراً جارياً على الفعلِ، بل اسمٌ للوجهِ المتوجِّهِ^(٦) إليها، والواوُ تَثَبَّتْ في الاسمِ نحو وَلَدَةٍ^(٧) جمع وَلَيْدٍ وهو الصبيُّ

(١) كتاب سيبويه ٣٣٦-٣٣٧/٤ والأصول في النحو ٢٧٦/٣ وشرح الملوكي ص ٣٣٩.

(٢) الوصل: ضدُّ الهجران. لسان العرب (وصل) ٣١٦/١٥.

(٣) الوُدُّ: الحبُّ، يكون في جميع مداخل الخير. لسان العرب (ودد) ٣٤٧/١٥.

(٤) جاء الكسرة في (إ).

(٥) البقرة ١٤٨/٢.

(٦) قال ابن قاسم المرادي: «ذهب المازني والمبرِّد والفارسي إلى أنَّ وَجْهَةً اسمٌ للمكانِ

المتوجِّهِ إليه، فعلى هذا لا شذوذٌ في إثباتِ واؤه لأنَّه ليس بمصدره». توضيح المقاصد

والمسالك ٩٧/٦ والأصول في النحو ٢٧٦/٣ والتكملة ص ٢٤٦ والمنصف شرح

التصريف ٢٠٠/١.

(٧) لسان العرب (ولد) ٣٩٣/١٥.

والعَبْدُ، فالاسمِ وَغَدَ والمصدرِ عِدَّةٌ * وثانيهما أَنَّها مصدرٌ لَكُنَّها صُحِّحَتْ^(١) تنبيهاً على الأصل كالقَوْدِ واستخوذَ، وردَّه أبو علي^(٢) فقال: متى صحَّ المصدرُ صحَّ الفِعْلُ كاستحوذ استحوذاً، وعورض بالبيع والقَوْل. وأجيب^(٣) بأنَّهما غيرُ موازينٍ للفِعْلِ بخلافِ وَجْهَةٍ، فإنَّها موازنةٌ له، والإعلالُ للموازنة. وَرَدَّ: بأنَّها غيرُ مُوَازِنَةٍ له أيضاً، ولئن سلَّم فموازنةُ الفعلِ إِنَّمَا هي مُعْتَبَرَةٌ في الصِّفَاتِ لا في المصادر.

(والعين) أي: هذا مبحثها وإعلالها بالقلب وبالثقل والإسكان وبالحدف. والأول بانقلاب الواو والياء ألفاً أو بانقلابهما همزة أو بانقلاب أحدهما إلى الآخر وقد أخذ في بيانها بهذا الترتيب فقال: (تقلب) أي: الواو والياء (الألف إذا تحركتا) تَحَرُّكاً أصلياً (مفتوحاً ما قبلهما)^(٤) (أو) كانا (في حُكْمِهِ) أي: حُكْمِ الْمُتَحَرِّكِ المفتوح ما قبله؛ لأنَّ كلاً من الواو والياء مُقَدَّرٌ بحركتين، فإذا انضمَّ إلى ذلك حركته وحركته ما قبله، اجتمع في التَّقْدِيرِ أربع حركاتٍ متوالياتٍ في كلمة، وذلك مُسْتَثْقَلٌ^(٥) فَاجْتَنَبُوهُ بقلبهما ألفاً لتجائس حركة ما قبلها^(٦) ويقع ذلك إمَّا (في اسمٍ ثلاثيٍّ أو) (فعلٍ ثلاثيٍّ أو) في فِعْلٍ (محمولٍ عليه) أي: على الفعلِ الثلاثيِّ (أو) في (اسمٍ محمولٍ عليهما)^(٧) أي: على فعلٍ ثلاثيٍّ وفعلٍ محمولٍ على فِعْلٍ ثلاثيٍّ (نحو نَابٍ وبَابٍ) مِثَالاً الاسمِ الثلاثيِّ وأصلهما بَوَبٌ^(٨) وَتَبَّ فأعلا موافقةً للفعلِ في عددِ حروفِهِ وحركاتِهِ، ولذلك لا تُقْلَبُ الياء

(١) المنصف شرح التصريف ٢٠٠/١.

(٢) قال أبو علي: «لأنَّه اسمٌ للمكان المُتَوَجَّهِ إليه، فقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ مَّرْءٍ مَّوَلَّاءٌ﴾ أي مكانٌ يتوجَّه إليه. ومن جعلها التوجَّه، كان شاذّاً كشذوذِ الْقُصُوى والقَوْدِ..» التكملة ص ٢٤٦.

(٣) شرح المفصل ١٦/١٠.

(٤) جاء في الأصل: قبلها. والصحيح ما أثبت.

(٥) شرح المفصل ١٦/١٠ وشرح الشافية للرضي ٩٥/٣ وما بعدها.

(٦) جاء قبلهما في (أ).

(٧) جاء عليها في الأصل.

(٨) جاء تَبَّ وِبَوَبٌ في (أ).

في نحو حَيْدَى؛ لَأَنَّ عَلَّةَ الْقَلْبِ ضَعِيفَةٌ فَلَا تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّغْيِيرِ فِي
الاسم الذي هو قَرَعُ الْفَعْلِ فِي الْإِعْلَالِ إِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ الْاسْمُ فِي الْوِزْنِ (و)
نحو (قَامَ^(١) وَبَاعَ) مثالا الفعل الثلاثي وأصلهما قَوْمَ وَيَبَعَ (و) نحو (أَقَامَ
وَأَبَاعَ) مثالا الفعل المحمول على فعلٍ ثلاثيٍّ؛ لَأَنَّهُمَا فِرْعَا قَامَ وَيَبَاعَ
فَأَجْرِيَا مَجْرَاهُمَا فَجُعِلَ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ فِي حُكْمِ الْمَفْتُوحِ. أَوْ نُفِلَتْ
الْحَرَكَةُ مِنْهُمَا إِلَيْهِ وَجُعِلَتَا فِي حُكْمِ الْمُتَحَرِّكَةِ؛ لَأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ كَانَتَا
مُتَحَرِّكَتَيْنِ فَقُلِّبَتَا أَلْفًا. وَفِي نَسْخَةٍ بَدَلَ وَبَاعَ وَأَبَاعَ بَانَ وَأَبَانَ (وَاسْتَكَانَ
مِنْهُ) أَي: مِنْ الْفَعْلِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْفَعْلِ الثَّلَاثِيِّ (خِلَافًا لِلْكَثَرِ) مِنْ
عِلْمَاءِ التَّصْرِيفِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفْعَلَ
مَنْ كَانَ لَا إِفْعَلَ مِنَ السُّكُونِ (لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ) أَي: زِيَادَةِ الْمَدَّةِ كَمَا فِي
مُنْتَزَاحٍ (وَلِقَوْلِهِمْ) فِي مَصْدَرِهِ (اسْتِكَانَةٌ) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْتَفْعَلَ لَا
افْتَعَلَ؛ لَأَنَّ افْتَعَلَ لَا يَجِيءُ مِنْهُ افْتَعَالٌ وَتَقَدَّمَ تَقْدِيرُهُ (و) نحو (مَقَامَ)
بِالْفَتْحِ اسْمُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ مَصْدَرٍ وَهُوَ^(٢) مِثَالُ الْاسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى
فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ، وَأَصْلُهُ مَقَوْمٌ. وَنَحْوُ مَقَامٍ - بِالضَّمِّ - اسْمٌ لَمَّا ذُكِرَ وَهُوَ مِثَالُ
الْاسْمِ الْمَحْمُولِ عَلَى فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ، فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَقَامَ وَأَقَامَ مَحْمُولٌ
عَلَى قَامَ^(٣) (و) نحو (الإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ) مِثَالًا الْاسْمِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا
(وَمَقَامَ^(٤) وَمَقَامَ) فَإِنَّهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى أَقَامَ وَاسْتَقَامَ الْمَحْمُولَانِ عَلَى قَامَ،
فَقُلِّبَتِ الْوَائُ أَلْفًا فَالتَّقَى أَلْفَانِ فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ الزَّائِدَةُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُوهِ أَوْ
الْأُولَى الَّتِي هِيَ عَيْنٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٥) ثُمَّ عَوَّضَ عَنْهَا الثَّاءُ كَمَا مَرَّ.
(بِخِلَافِ قَوْلِ وَيَبَعَ) فَلَا تُقْلَبُ الْوَائُ وَالْيَاءُ فِيهِمَا أَلْفًا لِسُكُونِهِمَا، وَقَدْ يُقَالُ

- (١) كتاب سيبويه ٣٤٥/٤، والسِّيْرَافِي النَحْوِيُّ ص ٢١٥ والمنصف شرح التصريف ٢٦٨-٢٦٧/١ وشرح المفضل ٦٨-٦٧/١٠.
- (٢) سقط من (١): من قوله: وهو مثال الاسم.. إلى قوله: لما ذكر.
- (٣) المنصف شرح التصريف ٢٧٠/١.
- (٤) سقط من الأصل و(١). وأثبتته نقلًا من المتن.
- (٥) معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ والسِّيْرَافِي النَحْوِيُّ ص ٢١٦ والمنصف شرح التصريف ٢٩٢-٢٩١/١ وشرح الشافية للرزني ١٥١/٣.

الفعل أَضْلَ للمصدر في الإعلالِ فهَلَا أَعْلَ حَمَنَ عليه كما في الإقَامَةِ. ويُجَاب بأنَّ إعلالَه يستلزمُ لَبَسَهُ بِفَعْلِهِ (وطائي) في طيء وبوزن سَيِّد (ويأجل) في يَوَجَل (شاذ) كلُّ منهما لِقَلْبِ الواوِ والياءِ فيهما ألفاً مع سكونهما وعليها جاء:

* ثُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلَ تَأْبَتِي وَصُنْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلَ صَامَتِي^(١)

أي توبتي وصومي. ويُمكنُ كما قال الجاربردي^(٢): أن يُقالَ الْقَلْبُ في ذلك على لغة مَنْ يَقْلِبُ حَرْفَ الْعِلَّةِ السَّاكِنِ المفتوح ما قبله ألفاً وهي لغة بلحارث بن كعب وزَيْد وخثعم وقبائل من اليمن كما قال الواحدي^(٣) في وسيطه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَكْرَيْنِ﴾^(٤) لا يَحْسُنُ يأجل هنا، لأنَّه ليس ممَّا نحن فيه؛ لأنَّ الواو فيه فاء، والواو والياء إذا وقعتا فائِئِن لا تقلبان ألفاً نحو تَوَسَّعَ وَأَيْسَ وأصله يش؛ لأنَّ عِلَّةَ الْقَلْبِ ضعيفة كما مرَّ، فلا تؤثر فيما يليقُ به الخفة. وبخلاف نحو جَيْلٍ وَقَوْمٌ مُحَقَّفِي جَيْئَلٍ وَقَوْمٌ لعروض تحركهما. (وبخلاف قَاوَلٌ وَبَائِعٌ وَقَوْمٌ وَبَيْعٌ وَتَقَوْمٌ وَتَبَيْعٌ وَتَقَاوَلٌ)^(٥) وتَبَائِعٌ وما تَصَرَّفَ منها فلا تُقْلِبُ الواوُ والياءُ فيها ألفاً لعدم انفتاح ما قبلها، ولأنَّ السَّاكِنَ قبلهما ليس بفاءِ الكلمة (ونحو القَوْدِ) القصاص (والصَّيْدِ)^(٦) مصدر صَيَّدَ الرَّجُلُ أي: تكبَّرَ (وَأَخْيَلْتُ)^(٧) أنا، للثاقَةِ أي: وَضَعْتُ قُرْبَ وَلَدِهَا خَيْالًا ليفزعَ منه الذُّبُّ

(١) سرّ صناعة الإعراب ٦٦٩/٢ وشرح اللّمع لابن برهان ص ٤٦٢ والإبدال لأبي الطّيب ٥٢٤/٢ لسان العرب (توب) ٦١/٢.

(٢) مجموعة الشافية ٢٧٧/١.

(٣) هو الشيخ أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متوّبة. وهو صاحب التفاسير الثلاثة البسيط والوسيط والوجيز من تفسير القرآن الكريم. وله شرح ديوان المتنبي توفي سنة ثمانٍ وستين وأربعمئة. البداية والنهاية ١٠٢/١٢ ووفيات الأعيان ٣٠٣/٣.

(٤) طه ٦٣/٢٠.

(٥) شرح المفصل ٦٨/١٠.

(٦) لسان العرب (صيد) ٤٥١/٧.

(٧) لسان العرب (خيل) ٢٦٧/٤.

فلا يقرُّبه (وَأَغْيَلَتْ^(١)) المرأة أي: سقت ولدها الغيل يقال: أضرَّت الغيلة بولد فلان، إذا أُبِيَتْ أمُّه وهي تُزْضِعُهُ. والغِيلُ بالفتح اسمُ ذلك اللبن (وَأَغْيَمَتْ^(٢)) السماء أي: صارت ذات غيم (شاذ^(٣))؛ لأنَّ الواو والياء فيه تحركتا وانفتح ما قبلهما، أو هو في حُكْم المنفتح ومع ذلك لم تقلبا ألفاً، خالفوا القياس فيه تنبيهاً على الأصل، لكنَّه موافق للاستعمال وإن لم يكن مطرداً لكن قال الجوهري^(٤) «قال أبو زيد: هذا الباب كله يعني نحو استحودٌ يجوز أن يُتَكَلَّم به على الأصل، فيقال: اسْتَصَابَ واستَضَوَّبَ واستَجَابَ واستَجَوَّبَ، وهو قياسٌ مُطَرَّدٌ عندهم. قال تعالى^(٥): ﴿أَلَمْ تَسْتَحِذْ عَلَيْنَا﴾ أي: تَغْلِبْ على أموركم (وصحَّ باب قَوِيٍّ وَهَوِيٍّ) ممَّا اجتمع فيه واوان في الأصل، أو واو وياء بوزنه المذكور مع تحريك الأوَّل فيهما وانفتاح ما قبله لتأدية إعلالهما (لإعلالين) لأنَّ أصلهما قَوو وهَوَيَّ، قُلِيَّت الواو المتطرِّفة في الأوَّل ياء لانكسار^(٦) ما قبلها، والياء في الثاني ألفاً، فلو أعلَّ الأوَّل فيهما أيضاً اجتمع إعلالان؛ وهو ممتنع إلَّا لضرورة، ولم ينعكس؛ لأنَّ الإعلال^(٧) بالأواخر أولى (و) صحَّ (باب طَوِيٍّ) أي: جاعَ (وَحَيِيٍّ) ممَّا اجتمع فيه واو وياء أو ياءان بوزنه المذكور مع أنَّه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبت العين ألفاً، (لأنَّه) أي: باب طَوِيٍّ وَحَيِيٍّ أي: فَعِل بالكسر (فَرَعُهُ) أي: فرع هَوَى؛ لأنَّ الأصل فَعَلَ - بالفتح -

(١) لسان العرب (غيل) ١٥٩/١٠.

(٢) لسان العرب (غيم) ١٦١/١٠.

(٣) الأصول في النحو ٢٨٢/٣ وشرح الشافية للرضي ١١١/٣.

(٤) تاج اللغة (حود) ٥٦٣/٢.

(٥) النساء ١٤١/٤.

(٦) جاء في الأصل: بالإنكسار. وما أثبتته نقلاً من (١).

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٢٩/٤.

■ وَحَيْثُ ذَا الإِغْلَالِ يَسْتَحِجُّ حَزَقَانِ، فَالْثَّانِي بِهِ أَحَقُّ
أي لو اجتمع في كلمة واوان أو ياءان، أو واو وياء، وكلُّ واحدٍ منها مُسْتَحِقٌّ، لأنَّ
يُغْلَبُ ألفاً لِتَحْرُكِهِ وانفتاح ما قبله، فلا بدَّ من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر، والآخِرُ
أحقُّ بالإعلال.

لخفته وكثرته وكثرة معانيه، فامتنع الإعلال في الفرع لامتناعه^(١) في الأصل (أو لِمَا يَلْزَمُ) من إعلال ما ذكر (من) أن يقال في مضارعه (يَقَائِي وَيَطَائِي وَيَحَائِي)؛ لأنَّ إعلال الماضي يستلزم إعلال المضارع كما في خاف يخاف فيلزم تحرك الياء التي هي لام - بالضم - وذلك مرفوض. ولم يذكر مضارع هَوِيَ؛ لأنه يهوي بالكسر فلا تجري فيه العلة الثانية. ولما ذكر أن فَعَلَ لا يعلُّ بالقلب. ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُ يُعَلُّ بِالْإِدْغَامِ فَقَالَ (وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَابِ حَيٍّ) مِمَّا هُوَ ماضٍ مجزئ فيه ياءان وحركة الثانية لازمة (لِلْمُفْتَلِينَ) أي: لاجتماعهما فيقال حَيٌّ بخلاف نحو يُخَيِّيه^(٢) لعروض الحركة لأجل تاء التانيث. وبعضهم^(٣) لا يُدْغِم؛ لأنَّ قياس ما أُدْغِمَ في الماضي أن يدغم في المضارع فيلزم تحرك الياء بالضم (وقد تكسر^(٤) الفاء) منه عند إدغامه، فيقال حَيٌّ بالكسر لمناسبة الياء أو لثقل كسرة العين إلى الفاء (بخلاف باب قَوِيٍّ) السابق فلا يكثر بل لا يجري فيه الإدغام، وإن اجتمع فيه مثلاًن في الأصل (لأنَّ الإعلال قَبْلَ الْإِدْغَامِ) أي: مُقَدِّمٌ عليه؛ لأنَّ سبب الإعلال مُوجِبٌ له، وسبب الإدغام هنا مُجَوِّزٌ^(٥) له، ومن ثَمَّةً وجب الإعلال في رضي، وجاز الإدغام في حَيٍّ. وقول ابن هشام «والمعروف العكس»^(٦) يعني تقديم الإدغام على الإعلال بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً مردود بما يأتي من نحو يُحْيِي. وإنَّما قَدَّمَ الإدغام في أئمة على الإعلال لِمَا في عكسه من لبس أئمة^(٧) بفاعلة بمعنى قاصدة. وأضِلُّ قَوِيٍّ قَوَوْ، قُلَيْتِ الواو المتطرفة ياء - كما مر - فلم يبق مثلاًن فتعذر الإدغام ولذلك أي: وَلِكُونِ الإعلالِ قَبْلَ الْإِدْغَامِ (قالوا يحيى

(١) شرح الملوكي ص ١٢٢ وشرح الشافية للرضي ١١٣/٣.

(٢) جاء يُخَيِّيه في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٣٩٥/٤ وشرح الشافية للرضي ١١٥/٣ وقد قُرئ بالوجهين قوله تعالى في الأنفال ٤٢/٨: ﴿وَيَعْنِيَنَّ مَنْ حَمَى عَنْ بَيْنَتِهِ﴾.

(٤) المنصف ١٨٩/٢ وشرح الشافية للرضي ١١٦/٣-١١٧.

(٥) سقط من الأصل من قوله: مجوز له.. إلى قوله وجاز الإدغام. وقد أثبتته نقلاً عن (١).

(٦) أوضح المسالك ٣٣٧/٣.

(٧) لسان العرب (امم) ٢١٢/١.

وَيَقْوَى (وَاجْوَاوَى) الْفَرَسُ (يَخْوَاوِي) مِنَ الْحَوَّةِ^(١) وهي حمرة تضرب إلى سوادٍ (وَازْعَوَى^(٢) يَزْعَوِي) أي: انكف عن القبيح من رعى رعى (فلم يذْغَمُوا) لانقلاب الياء في يحيا والواو في يَقْوَى وَاجْوَاوَى وَازْعَوَى أَلْفًا^(٣) والواو في يحواوي وَيَزْعَوِي ياء فلم يبق مثلاً. والأصل في الأخيرين إِخْوَاوُ، وَيَخْوَاوُزُ وَارْعَوُ وَزَعَوُ (وجاء) في مصدر اخوآوى (اخوَيَوا^(٤)) بالإظهار ليناسب فعله في صورته (وَاخوَيَاء) بالإدغام لاجتماع الياء والواو وسبق أحدهما بالسكون (وَمَنْ قَالَ) في إشهيب (إشهيب) بحذف الياء (قَالَ أَخَوَاء) بحذفها أيضاً بطريق الأولى؛ لأنه أثقل من إشهيب؛ لأنَّ^(٥) الياء فيه محفوفة بالواوين بخلافها في إشهيب، ولم يُدغم لسكون ما قبل المثليين (كَاقْتَتَالِ^(٦))، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتَتَالَ) ولم يُراعِ السكون، وَقَالَ قِتَالًا بِإِسْكَانِ أَوَّلِ الْمُثْلَيْنِ وتحريك ما قبله بحركته (قَالَ جَوَاء^(٧)) وعطف على كثر قوله: (وجاز الإدغام في نحو أَخِيَّ واستَخِيَّ) ماضيين بالبناء للمفعول لاجتماع المثليين، لكنه لم يكثر كثرة حَيَّ لسكون ما قبلهما هنا ولا يلزم جَعْلُهُ مثله كما جعل أَجَّ مثلَ حَجَّ؛ لأنَّ الإدغام في ذلك واجبٌ بخلافه هنا (بخلاف أَخِيَّ واستَخِيَّ) بالبناء للفاعل، لا يجوزُ فيهما الإدغام لأنَّ الإعلالَ يجري فيهما قبل الإدغام (وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ) من الإدغام (فِي يُخِيَّ وَيَسْتَخِيَّ) مُضَارِعَيْنِ مع اجتماعِ الْمُثْلَيْنِ، فَإِنْ كَانَا بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ (فَلَيْلًا يَنْضُمُ مَا رُفِضَ) أي: تَرَكَ (ضَمُّهُ)

(١) لسان العرب (حوا) ٤٠٧/٣.

(٢) لسان العرب (رعى) ٢٥٣/٥.

(٣) شرح المفصل ١٢٠/١٠ وشرح الشافية للرضي ١٢٠/٣.

(٤) كتاب سيبويه ٤٠٤/٤ والتكملة ص ٢٧٢.

(٥) سقط من الأصل من قوله: لأنَّ الياء.. إلى قوله: إشهيب. وقد أثبتته نقلاً عن (١).

(٦) شرح المفصل ١٢٠/١٠.

(٧) قال ابن عصفور: «وَمَنْ قَالَ فِي مَصْدَرِ اقْتَتَلَ قِتَالًا، قَالَ فِي مَصْدَرِ اِحْوَى: جَوَاء، هَذَا

قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ: جِيَاء، فَيَقْلِبُ الْوَاوَ السَّاكِنَةَ يَاءً، لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ تُقْلِبُ الثَّانِيَةَ يَاءً، وَتَدْغِمُ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ. الممتع في التصريف ٥٨٩/٢ وكتاب سيبويه ٤٠٤/٤ والتكملة ص ٢٧٢ والمنصف شرح التصريف ٢٢٠/٢.

وهو الياء، أو بالبناء للمفعول فلأنَّ الإعلالَ قبلَ الإدغام (ولم يَبْنُوا من باب قَوِيٍّ) ممَّا عِيْنُه ولائمه واوٌ (مِثْلَ ضَرَبَ و) لا (شَرَفَ) - بفتح العَيْنِ أو ضمُّها - (كراهة) اجتماع الواوين (قَوُوتٌ وَقَوُوتٌ) لآئِه لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ أَكْرَهٌ^(١) مِنْهُنَّ لِاجْتِمَاعِ الْيَائَيْنِ، أَوِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَخَصَّوْا الْمُضَاعَفَ الْوَاوِيَّ بِفَعْلٍ - بِكسر العَيْنِ - لثَلَا يَلْزَمُ مَا ذُكِرَ (وَنَحْوِ الْقُوَّةِ وَالضُّوَّةِ)^(٢) لِلْعَلَمِ فِي الطَّرِيقِ (وَالْبَوِّ)^(٣) لَجَلْدٍ وَلَدِ النَّاقَةِ أَوْ نَحْوِهَا الْمَمْلُوءِ تَبْنَاءً أَوْ نَحْوَهُ (وَالْجَوِّ)^(٤) لِلْهَوْلِ، وَلَمَّا اتَّسَعَ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَلِبَلْدٍ وَهِيَ الْيَمَامَةُ^(٥) زَرْقَاءُ (مُخْتَلَفٌ) بفتح الميم الثانية أي: مُغْتَفَرٌ فِيهِ اجْتِمَاعُ الْوَاوَيْنِ مَعَ أَنَّهُ مُسْتَكْرَهٌ (لِلإِدْغَامِ)^(٦) أَي: لِأَجْلِ إِدْغَامِ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ فَكَأَنَّهُمَا وَاوٌ وَاحِدَةٌ لِسُكُونِ الْأَوَّلِ، وَعُطِفَ عَلَى صَحِّ بَابِ طَوِيٍّ قَوْلُهُ^(٧) (وَصَحُّ بَابِ مَا أَفْعَلَهُ)^(٨) مِنْ فِعْلِي التَّعَجُّبِ نَحْوِ مَا أَقُولُ زَيْدًا، وَمَا أُبَيِّعُهُ وَأُبَيِّعُ بِهِ (لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ) حَيْثُ لَمْ يَجْزُ تَنْثِيئُهُ وَجَمْعُهُ وَتَأْنِيئُهُ. فَلَا^(٩) يُحْمَلُ عَلَى قَالَ وَبَاعَ فِي الْإِعْلَالِ، إِذْ لَوْ أَعْلَى لَكَانَ لِلْحَمْلِ عَلَيْهِمَا لِعَدَمِ عِلَّةِ الْإِعْلَالِ فِيهِ، وَلَمَّا فِيهِ، وَلَمَّا لَمْ يَتَّصَرَّفْ تَصَرَّفَ الْأَفْعَالِ، لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْمُتَّصَرَّفِ فِي الْإِعْلَالِ (وَأَفْعَلٌ) التَّفْضِيلِ نَحْوِ زَيْدٍ أَقُولُ وَأُبَيِّعُ مِنْ عَمَرٍ (مَخْفُولٌ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى بَابِ مَا أَفْعَلَهُ فِي التَّصْحِيحِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى وَاحِدًا فِيمَا يَجِبُ وَيَمْتَنَعُ وَيَجُوزُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِنَاوُهُمَا مِنْ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ * وَيَمْتَنَعُ

(١) كتاب سيبويه ٤٠٠/٤ والمنصف شرح التصريف ٢٠٩/٢-٢١١.

(٢) لسان العرب (صوا) ٤٤٧/٧.

(٣) لسان العرب (بوا) ٥٤٤/١.

(٤) لسان العرب (جوا) ٤٢٩/٢.

(٥) هند بنت الحُسَيْن، من بني جديس من أهل اليمامة، مضرب المثل في حدة النظر وجودة البصر، يقال لها: زرقاء اليمامة وزرقاء جو، لزرقه عينيها. الأعلام ٤٤/٣.

(٦) كتاب سيبويه ٤٠٠/٤ والمنصف شرح التصريف ٢١٢/٢ وشرح المفصل ١٢٠/١٠ وشرح الشافية للرزني ١٢٣/٣.

(٧) سقط قوله من (١).

(٨) شرح الشافية للرزني ١٢٤/٣.

(٩) جاء فلا في (١).

أن يكون من الألوان الغيوب * ويجوز عن كل ثلاثي مُجَرَّد وليس بِلَوْنٍ ولا غَيْبٍ، فلم يُعَلَّ أَفْعَلٌ للحمل على فِعْلٍ التَّعَجُّبِ (أو لِلْبَيْسِ بالفعل) لأنَّ لفظ الماضي من الإِقَالَةِ ولفظ اسم التَّفْصِيلِ من القَوْلِ مُتَّفِقَانِ لو أُعْلَا جميعاً، فصَحَّحُوا الاسمَ وأَعْلَوْا الفعلَ حَمَلًا على الثلاثي، وكان أَوْلَى العكس. لأنَّ الفعلَ بالفعل أشبه، فحملُهُ عليه أَوْلَى، وبعضهم جعلَ قولَ المصنِّفِ «أَفْعَلٌ» شاملاً لأَفْعَلٍ لغير التَّفْصِيلِ كَأَسْوَدَ وَأَبْيَضَ وما فَعَلَهُ المصنِّفُ من حَمَلِ أَفْعَلٍ على فِعْلٍ التَّعَجُّبِ عكس ما فعله سيبويه^(١) (و) صَحَّ (باب إِزْدَوَجُوا واجْتَوَزُوا) مع تَحْرُكِ الواوِ وانفتاح ما قبلها (لأنَّه بمعنى تفاعلوا)^(٢) فإِزْدَوَجُوا واجْتَوَزُوا بمعنى تَزَاوَجُوا وتجاوروا. وقوله: لأنَّه بمعنى تفاعلوا، أي: مع بُعْدِ الواوِ عن الألفِ لثَلَا يَنْتَقِضُ بنحو استافوا أي: تضاربوا بالسيوف (و) وصَحَّ (باب اِعْوَارٌ وَاِسْوَادٌ لِلْبَيْسِ) لأنَّهما لو أُعْلَا لتحرَّكت الفاءُ وحُذِفَت همزةُ الوصلِ واجتمعَ ألفانِ. وبعد حذفِ أحدهما يصيرُ عَارٌ وسَادٌ فلا يُدْرَى أهما إِفْعَالٌ^(٣) أو فَاعِلٌ (و) صَحَّ باب (عَوَرَ وَسَوَدَ)^(٤) وإن وُجِدَت العِلَّةُ فيه (لأنَّه بمعنى) أي: بابِ اِعْوَارٍ وَاِسْوَادٍ والأصلُ في الألوانِ والغيوبِ بابِ إِفْعَالٍ، فحملُ بما ليس بأصلٍ على الأصلِ (وما تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ) أي: لم يعلَّ (صحيحٌ أيضاً كَأَعْوَزْتُهُ) أي: جعلتهُ أَعْوَرَ (وَاسْتَعْوَرَ) ومُعْوِرٌ ومُسْتَعْوِرٌ لأنها مُتَصَرِّفَاتٌ عَوَرَ وهو غيرُ مُعَلٍّ (و) كذا نحو (مُقَاوِلٍ وَمُبَايَعٍ) لأنَّ قَاوَلَ وبَايَعَ غيرُ

(١) قال سيبويه: «وَيُسَمَّى أَفْعَلُ اسماً، وذلك قولك: هو أَقْوَلُ النَّاسِ، وَأَبْيَعُ النَّاسِ، وَأَقْوَلُ منك، وَأَبْيَعُ منك، وإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو: أَقَالَ وَأَقَامَ، وَيُسَمَّى في قولك: ما أَقَوْلُهُ وَأَبْيَعُهُ؛ لأنَّ معناه: أَفْعَلُ منك وَأَفْعَلُ النَّاسِ... وهو بُعْدُ نحو الاسم لا يتصرف تصرُّفه. ولا يقوى قُوَّتُهُ، فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أَقَالَ وَأَقَامَ، وكذلك أَفْعَلُ به؛ لأنَّ معناه معنى ما أَفْعَلَهُ. وذلك قولك أَقُولُ به، وَأَبْيَعُ به...».

(٢) كتاب سيبويه ٣٥٠/٤ والمنصف شرح التصريف ٣١٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٠/٤.

(٣) كتاب سيبويه ٣٤٤/٤ والأصول في النحو ٣١٨/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٦١/١

(٤) والممتع في التصريف ٤٧٤.٤٧٣/٢.

مُعَلِّينَ، إذ لو أَعْلًا لوجب إعلالُ مُقَاوِلٍ ومُبَايَعٍ بقلبِ الواوِ والياءِ همزةٌ كما في نحو قَائِمٍ وبَائِعٍ - كما سيأتي - (و) نحو (عَاوِر^(١)) لأنَّ عَوَرَ لم يعلَّ وإلا لوجب أن يقال عائر بالهمز (و) نحو (أَسْوَدَ) لأنَّه مَنقُوضٌ اسود (وَمَنْ قَالَ) في الثلاثي (عَارَ) بالإعلال كَقَامَ (قَالَ أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَائِرَ) كَأَقَامَ واستقام وقائم. والغرض أنَّ مَنْ أَعْلَّ عَوَرَ أَعْلَّ سائر متصرفاته (وَصَحَّ) باب (تَقْوَالٍ وَتَسْيَارٍ) بفتح أولهما من القَوْلِ والتَّسْيِيرِ، وإن كانا مصدرَي فعلَيْنِ مُعَلِّينِ (لِلْبَسِ) لأنَّهما لو أَعْلًا لاجتمع ألفان، وبعد حذفِ أَحَدِهِمَا يبقى تَقَالُ وتَسَارُ، فيلبس بنحو تُقَالُ وتُسَارُ مجهولي تقول وتسيرُ، واستغرب بأنَّ ذاك مَضموم الأول. وأجيب بأنَّه قد يَذْهَلُ السَّامِعُ عن الضَّمِّ والفتح أو يشكُّ في أيَّهما هو. (و) صَحَّ باب (مَقْوَالٍ وَمِخْيَاطٍ^(٢)) لِلإِبْرَةِ (لِلْبَسِ) أيضاً إذ لو قيل مِقَالٌ ومِخَاطٌ لم يَذَرْ أَهْمَا مِفْعَلٌ أم مِفْعَالٌ^(٣)، ولأنَّهما ليسا على مثال الفِعْلِ لِمُقَارَقَتِهِمَا له بالألف التي بعد العَيْنِ، ولأنَّه اكتنف فيهما حرفُ الْعِلَّةِ ساكنانِ، وذلك مُوجِبٌ للتَّصْحِيحِ فِي الفعلِ كِاسْوَادَ، ففي الاسمِ أَوَّلَى. ولو قَدَّمَ هَذِينَ على قولِهِ لِبَسٍ كَانَ أَخْصَرَ، وكأنَّه ارتكَبَ ذلك لأنَّهما نوعٌ آخَرُ، وَلِيُخَسِّنَ عَوْدَ ضميرِ منهما والآتي عليهما (وَمَقْوَالٌ وَمِخْيَاطٌ مَخْذُوفَانِ) أي: منقوصان (فِيهِمَا) أي: من مَقْوَالٍ وِمِخْيَاطٍ فلم يُعْلَّا لنقصهما منهما (أو) لأنَّهما (بِمَقْنَاهُمَا) وإنَّما اعتُذِرَ في هذه الصُّورِ لِتَحْقِيقِ مقتضى الإعلال وهو الحمل على الثلاثي (وَأَعْلُ نَحْوُ يَقْوَمُ وَيَبْنِي وَمَقْوَمٌ وَمَبْنِيٌّ) بفتح مِيمِيهِمَا وتحريكِ ثانيهما (بِغَيْرِ ذَلِكَ) الذي قلنا من قلبِ حرفِ الْعِلَّةِ ألفاً حَمَلًا على قَامَ وَبَاعَ (لِلْبَسِ) إذ لو قيل يَقَامُ وَيَبَاعُ وَمَقَامٌ وَمَبَاعٌ لم يُعْلَمَ أَعْيُنُهُمَا مفتوحةٌ أم مكسورة^(٤) أم مضمومة، فعدلوا لذلك عن إعلالهما

(١) الممتع في التصريف ٤٨٣/٢ وشرح الشافية للرَضِي ١٢٤/٣.

(٢) مسألة (عَوَرَ) مبسطة في كتاب سيبويه ٣٤٤/٤ والأصول في النحو ٣١٨/٣ والمسائل العضديات ص ١٨٨ والمنصف شرح التصريف ٢٥٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤.

(٣) شرح الشافية للرَضِي ١٢٥/٣.

(٤) جاء أو في (١).

بالقاعدة السابقة إلى قاعدة أخرى وهي إسكان حرف العلة ونقل حركتها إلى ما قبلهما كما سيجيء (و) صَحَّ (نَحْوُ جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيْرِ) مِمَّا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ مَدُّ بَعْدَ الْعَيْنِ مَعَ وَجُودِ مُقْتَضَى الْإِعْلَالِ بِالْقَلْبِ (لِلْإِلْبَاسِ بِفَاعِلٍ وَبِفَعْلٍ) بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ أَوْ سُكُونِهَا إِذْ بَعْدَ قَلْبِ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَلْفًا فِيهِمَا يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ أَوَّلُهُمَا أَلْفٌ. فَلَوْ حُرِّكَ الثَّانِي، وَقِيلَ جَائِدٌ وَطَائِلٌ وَغَاوِرُ التَّبَسُّ بِفَاعِلٍ، وَلَوْ حُذِفَ الْأَوَّلُ بَقِيَ جَادٌ وَطِيلٌ وَغَوْرٌ، وَالتَّبَسُّ الْأَوَّلُ بِمَا يَأْتِي فِي حَذْفِ الثَّانِي وَالْبَاقِيَاتُ بِفَعْلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ. وَلَوْ حُذِفَ الثَّانِي بَقِيَ جَادٌ وَطَالٌ وَغَارٌ وَالتَّبَسُّ بِفَعْلٍ مُتَحَرِّكِ الْعَيْنِ وَبِالْفَعْلِ الْمَاضِي مِنْ جَادَ وَمَجُودَ، وَطَالٌ يَطُولُ وَغَارَ يَعُورُ وَيَاسُمُ الْفَاعِلِ الْمَضَاعِفِ أَوْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جَدَيْتِهِ^(١) أَي: سَأَلَتْهُ وَطَلَيْتُهُ بِالذَّهْنِ وَغَرَوْتُهُ^(٢) أَي: أَلْصَقْتُهُ بِالْغَرَاءِ، فَلَمْ يُعَلَّ لَذَلِكَ (أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ^(٣)) إِذِ الْجَارِي عَلَيْهِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ لِأَنَّهُمَا الْمَوَافِقَانِ لَهُ صِيغَةٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى الْحَدُوثِ بِخِلَافِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ كَابْيَضٌ وَاسْوَدَّ، وَلَوْ أُرِيدَ الْجَارِي عَلَى فَعْلِهِ لَقِيلَ جَائِدٌ وَطَائِلٌ وَغَائِرٌ غَدَاً، إِنَّمَا قُيِّدَ بِذَلِكَ لِيَكُونَ جَارِيًا لِلْفَعْلِ الْمُضَارِعِ فَيَعْمَلَ عَمَلَهُ (وَلَا مُوَافِقٍ) لَهُ الْمَوَافِقَةُ الْآتِيَةُ بِأَنْ يَوَافِقَهُ حَرَكَةُ وَسُكُونًا مَعَ مَخَالَفَتِهِ لَهُ بِوَجْهِ (و) صَحَّ (نَحْوُ الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصُّوَرَى^(٤)) لِمَاءٍ بَعِينَةٍ (وَالْحَيْدَى) لِذِي الثَّمَائِلِ، يَقَالُ حِمَارٌ^(٥) حَيْدَى إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْحَيْدِ عَنْ ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ، أَي: صَحَّ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ مُقْتَضَى الْإِعْلَالِ فِيهِ (لِلتَّنْبِيهِ بِحَرَكَتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ) (و) صَحَّ (الْمَوْتَانِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمُسَمَّاهُ حَرَكَةٌ حَمَلًا عَلَى الْحَيَوَانِ (لَأَنَّهُ نَقِضُهُ) وَالنَّقِضُ يُحْمَلُ

(١) لسان العرب (جدا) ٢/٢١٤.

(٢) لسان العرب (غرا) ١٠/٦٣.

(٣) المفصل ص ٢٢٦ وما بعدها و شرح المفصل ٦/٦٨.

(٤) سقط من الأصل من قوله: إِنَّمَا قُيِّدَ... إِلَى قَوْلِهِ: الْمَضَارِعُ. وَقَدْ أَثْبَتَهُ نَقْلًا مِنْ (١).

الصُّوَرَى: مَوْضِعٌ أَوْ مَاءٌ قَرَبَ الْمَدِينَةِ. مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ (صُورَى) ٣/٤٩١ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٣/٥٩.

(٥) لسان العرب (حيد) ٣/٤١٣.

على النقيض لتلازمهما غالباً في الخطور بالبال ثم يُحمل النّظيرُ على النّظير لتشاركهما في أمر مُتَعَبَّرٍ في حكمهما، وَعَطَفَ على «التَّنْبِيهِ» قَوْلُهُ: (او لأنه ليس بجارٍ على الفعل ولا مُوَافِقٌ^(١) له) حركة وسكوناً (و) صَحَّ (نَحْوُ أَذْوَرٍ وَأَغْيَنٍ) جمعي دَارٍ وَعَيْنٍ مع وجود مقتضى الإعلال بالقلب أو الثقل والإسكان (لِلْإِلْيَاسِ) بماضي الإدارة والإعانة أو بمضارع دَارٍ وَعَانَ من قولهم عَانَ فَلَانٌ عَلَيْنَا بَعَيْنٍ^(٢) عِيَانَةٌ أَي: صَارَ لَنَا عَيْنًا أَي: رَيْبَةً^(٣) (او لأنه ليس بجارٍ) على الفعل (ولا مُخَالِفٌ) له بوجه وإن كان موافقاً له؛ لأنَّ شرط اعتبار الموافقة له أن يكونَ مَعَهَا مخالفة له بوجه - كما سيأتي - وتقدّمت الإشارة إليه. ولما لم يكن في ذلك تلك المخالفة فقد شَرَطَ الإعلالَ فوجب التصحيح (و) صَحَّ (نَحْوُ جَذُولٍ^(٤)) للنهر الصغير (وَجَزْوَعٍ^(٥)) لبنت معروف (وَعُلَيْبٍ^(٦)) لواد (بِمُحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ) بِجَعْفَرٍ وِدْزِهِمْ وَجُخْدَبٍ إن ثبت فلو أَعْلَ فَاتَ الْإِلْحَاقُ لِفَوَاتِ الْمَوَازِنَةِ، وكذا كُلُّ مُلْحَقٍ إِلَّا إِذَا كَانَ حَرْفُ الْإِلْحَاقِ آخِرًا، فإنه قد يُعْلَى بحذف الحركة لأنَّ الْأَوَاحِرَ محلٌّ للتَّغْيِيرِ (او لِلْسُكُونِ الْمَخْصُصِ) أَي: اللَّازِمِ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فلم يكن ما قبلها مفتوحاً ولا في حكم المفتوح وصَحَّ أيضاً نحو شَيْزَةٍ فِي شَجَرَةٍ؛ لأنَّ الْيَاءَ بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ لَا يُعْلَى، وَعَطَفَ عَلَى ثَقَلْبَانَ أَلْفًا أَوَّلَ مَبْحَثِ الْعَيْنِ بِقَوْلِهِ: (وَتَقْلِبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ) مِنَ (الْمَعْتَلِّ) وَفِي نَسْخَةِ الْمُعْلِّ (فَعْلُهُ) وَالْأَصْلُ قَائِمٌ وَبَائِعٌ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَلَا يُمْكِنُ إِعْلَالُهُمَا بِالْحَذْفِ لِأَنَّهُ يُزِيلُ صِغَةً اسْمِ الْفَاعِلِ. وَيُلْبَسُ بِلَفْظِ

(١) كتاب سيبويه ٣٦٣/٤ والمنصف شرح التصريف ٦/٢ والممتع في التصريف ٤٩٢-٤٩١/٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٣٢/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٠٦/٣-١٠٧.

(٢) لسان العرب (عين) ٥٠٥٨/٩.

(٣) الرّيبّة: وهو العَيْنُ، وَالطَّلِيعةُ الَّذِي يَنْظُرُ الْقَوْمَ لثَلَا يَدْمُهُمْ عَدُوًّا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى جَبَلٍ أَوْ شَرَفٍ يَنْظُرُ مِنْهُ. لسان العرب (وبا) ٩٤/٥.

(٤) لسان العرب (جدل) ٢١٣/٢.

(٥) لسان العرب (خرج) ٦٧/٤.

(٦) عُلَيْبٌ: مَوْضِعٌ بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ. معجم البلدان (عليب) ١٦٨/٤ وكتاب سيبويه ٢٦٨/٤ والأصول في النحو ٢٠٤/٣.

الفعل فقلبتا ألفاً كما في فعليهما بناءً على عدم الاعتداد بالألف، فكان حرف العلة ولي الفتحة أو على تنزيل الألف منزلةً لزيادتها عليها ولكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحديهما وتحريك الأولى - كما مر - فحركوا^(١) الثانية لالتقاء الساكنين بقلبيها همزةً لقربها من الألف، ونقطها^(٢) حينئذ خطأ (بخلاف عاوير) وصايد اسم فاعلين من عور وصيد، فإنهما لا يُعلَّان تبعاً لفعليهما (ونحو شاك^(٣)) - بالكسر - لشجر ذي شوك ولذي شوكة وهي شدة البأس، يقال: شاك الرجل يشاك شوكاً، أي: ظهرت شوكتة وحدته (وشاك) - بالضم - رفعاً أي: نحوهما مما عينه معتلة ولم تُقلب همزةً كقائِم (شاذ^(٤)) وأصله شائك فمن كسر شاك نقل العين موضع اللام وعكس ثم أعلَّه إعلال قاض وأعرب إعرابه، ومن ضمَّه حذف حرف العلة تخفيفاً وجعله نسيباً منسياً، وأعرب إعراب زيد فوزنه على الأول فألج، وعلى الثاني قال، وعلى كلا القولين هو شاذ، ومن قال شائك بالهمز جرى على القياس، ومن قال في شاك - بالضم - رفعاً أنه فعلٌ قصيرٌ عن فاعلٍ بأن تكون ألفه منقلبةً عن عينه كما قيل بمثله في هارٍ في باب التصغير فليس بشاذ (وفي نحو جاء) من معتل العين مهموز اللام (قولان، قال الخليل^(٥)): مقلوبٌ يقلباً مكانياً (كالشاكى، وقيل) وهو قول سيبويه^(٦) والأكثر أنه (على القياس) وهو أنه قُليت عينه وهي الياء همزةً ثم قُليت همزةً الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين. ثم أعلَّ إعلال قاض.

(١) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ والأصول في النحو ٢٤٥/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٨٠/١-٢٨١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٣/٤.

(٢) قال الجاربردي: «ونقط هذه همزةً كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء في نحو (نائل) حيث قال: نائلٌ يديه فاض: خطأ.». مجموعة الشافية ٢٨٦/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣/٥.

(٣) لسان العرب (شول) ٢٣٩/٧.

(٤) كتاب سيبويه ٣٧٨-٣٧٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٥٣/٢.

(٥) قال سيبويه: «وأما الخليل، فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما، اللام فيهن مقلوبة. كتاب سيبويه ٣٧٧/٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣٧٨/٤.

وتقدّم ذلك مُفَصَّلًا أَوَّلُ الْكِتَابِ (و) تَقَلَّبَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلْفًا ثُمَّ هَمْزَةً (فِي نَحْوِ أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ مَّا وَقَعَتَا) أَيِ: الْوَاوُ وَالْيَاءُ (فِيهِ بَغْدُ أَلْفٍ بِابٍ مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا) أَيِ: الْأَلْفِ (وَإِوْ) (١) يَاءٌ وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ أَلْفَ الْجَمْعِ إِمَّا يَكْتَنِفُهَا وَإِوَانٌ كَمَا فِي نَحْوِ أَوَائِلٍ جَمْعُ أَوَّلٍ أَوْ يَاءَانٌ كَمَا فِي خَيَازٍ جَمْعُ خَيْرٍ أَوْ يَاءٌ وَوَإٍ كَمَا فِي سَيَاقٍ جَمْعُ سَيْقَةٍ (٢) وَهُوَ مَا اسْتَقَاهُ الْعَدُوُّ مِنَ الدَّوَابِّ أَوْ وَإٍ يَاءٌ كَمَا فِي بَوَائِعٍ جَمْعُ بَوَيْعَةٍ فَوَعَلَتْهُ مِنَ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا جَعَلُوهُ جَمْعَ بَوَيْعَةٍ مَعَ أَنَّهُ جَمْعُ بَايَعَةٍ أَيْضًا دَفْعًا لِتَوَهُّمِ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي هِيَ هَمْزَةُ الْمَفْرَدِ فَدَفَعُوا ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ مَفْرَدٍ لَا هَمْزَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا تَقَلَّبَانِ فِي ذَلِكَ هَمْزَةً اسْتِنْقَالًا لِحَرْفِي عِلَّةٍ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ فِي جَمْعٍ ثَقِيلٍ لِكُونِهِ أَقْصَى الْجُمُوعِ مَعَ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ مُجَاوِزٌ لِلطَّرْفِ الَّذِي هُوَ مُحَلٌّ لِلتَّغْيِيرِ (بِخِلَافِ عَوَائِيذٍ) جَمْعُ عَوَارٍ (٣) لِلْجَبَانِ وَلَوَجَعِ الْعَيْنِ (وَطَوَائِيْسٍ) جَمْعُ طَاوُوسٍ وَبَيَاعٍ جَمْعُ بَيَّاعٍ، وَقِيَاوِيمٍ جَمْعُ قِيَامٍ وَنَحْوُهَا لِيُبْعَدَ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنِ الطَّرْفِ (وَضَيَّائُونَ) جَمْعُ ضَيَّانٍ (٤) لِلْسُّنُورِ الذَّكَرِ (شَاذٌّ) عِنْدَ (٥) الْخَلِيلِ وَسَيَّبِيهِ، إِذِ الْقِيَاسُ ضَيَّانَيْنِ بِالْهَمْزِ وَأَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ فَعَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الْهَمْزَةَ إِلَّا فِي الْوَاوَيْنِ (٦) لِمَزِيدٍ ثِقَلٍ لِهَمَّا بِخِلَافِ بَقِيَةِ الْأَقْسَامِ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي نَحْوِ كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ حَيْثُ قَلْبُهُمَا هَمْزَةٌ لَوْقُوعُهُمَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَكَذَا هُنَا

(١) كِتَابُ سَيَّبِيهِ ٣٦٩/٤ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٢٩٠/٣ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٤٤٠/٢

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٠٨٥/٤

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (سُوقٌ) ٤٣٥/٦.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ (عُورٌ) ٤٦٩/٩.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (ضُونَ) ١٠٢/٨.

(٥) كِتَابُ سَيَّبِيهِ ٣٧١-٣٧٢ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٢٩٢/٣ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٤٥/٢

وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٣٣٨٣٣٧/١.

(٦) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «وَلَا يَكْتَنِفُهَا يَاءَانٍ أَوْ يَاءٌ وَوَإٍ، فَالْخَلِيلُ وَسَيَّبِيهِ يَرِيَانُ هَمْزًا وَيَقْلَبَانِ

ذَلِكَ عَلَى الْوَاوَيْنِ لِمِشَابَهَةِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالْأَصْلُ: الْوَإِيَانُ. وَأَبُو الْحَسَنِ لَا يَرَى الْهَمْزَ إِلَّا فِي الْوَاوَيْنِ لِثِقَلِهِمَا، وَلَا يَهْمِزُ فِي الْيَائَيْنِ وَلَا مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ. «. شَرْحُ الْمَفْصَلِ

لمجاورتهما الطَّرَف (و) إِنَّمَا (صَحَّ عَوَاوِرُ) فِي قول الشاعر^(١) :

* وَكَجَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٢)

مع مجاورة حرفِ الْعِلَّةِ للطَّرَفِ (وَأَعْلُ عَيَائِيلَ^(٣)) فِي قول الشاعر^(٤) :

• فِيهَا عَيَائِيلُ أَسْوَدَ^(٥) وَتُمَزُّ^(٦)

مع عدم مجاورة حرفِ الْعِلَّةِ للطَّرَفِ (لَأَنَّ الْأَصْلَ) فِي عَوَاوِرِ (عَوَاوِيرُ) بِالْيَاءِ (فَحُذِفَتْ) يَاوَهُ (و) فِي عَيَائِيلَ (عَيَائِيلُ) بِلا ياء (فَأُشْبِعَ) كَسْرَتُهُ فَتَوَلَّدَتْ الْيَاءُ وَعَيَائِيلُ جَمَعَ عِيَالٍ جَمَعَ عَيْلٌ^(٧). وَقِيلَ هُمَا جَمْعُ عَيْلٍ. هَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلِفٍ بَابٍ مُسَاجِدٍ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ كَمَا ذَكَرَهُ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْأَلِفِ مَمْدُودًا زَائِدًا فِي الْمَفْرَدِ كَمَا فِي رَسَائِلٍ وَعَجَائِزٍ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْدُودٍ كَقَسْوَرٍ وَقَسَاوِرٍ بَقِيَ، وَكَذَا إِذَا كَانَ أَصْلِيًّا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَلَمْ يَفْعَلُوهُ) أَيِ: قَلْبِ الْوَائِ وَالْيَاءِ فِيمَا ذَكَرَ هَمْزَةً (فِي بَابِ مَقَاوِمَ وَمَعَايِشَ) جَمَعَ مَقَامَةً^(٨) وَمَعِيشَةً مِمَّا حَرْفُ الْعِلَّةِ

(١) ينسب إلى جندل بن المثنى الطَّهَوِي.

(٢) [من الرجز] كتاب سيبويه ٣٧٠/٤ والأصول في النحو ٢٩٠/٣ والخصائص ٣٢٦/٣ وسر صناعة الإعراب ٧٧١/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٥/٤. موضح الشاهد: على أَنَّ أصله الْعَوَاوِيرُ، فحذفت الياء ضرورة، وبقيت كسرتها دليلاً عليها. شرح الشاهد: يريد أَنَّ الدَّهْرَ جَعَلَ فِي عَيْنِهِ الْقَدَى وَالرَّمَدَ بَدَلَ الْكُحْلِ.

(٣) أَعَالُ الذُّئْبِ وَالْأَسَدُ وَالْتَّمَرُ يُعَيِّلُ إِعَالَةً: إِذَا التَّمَسَّ شَيْئًا. لسان العرب (عيل) ٥٠٢/٩.

(٤) هُوَ حُكَيْمُ بْنُ مُعَيَّةَ الرَّبْعِيِّ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

(٥) الْأَسَدُ: مِنَ السَّبَاحِ، مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ أَسَادٌ وَأُسْدٌ وَأُسُودٌ. لسان العرب (أسد) ١٣٩/١.

(٦) [من الرجز] كتاب سيبويه ٥٧٤/٣ والأصول في النحو ٤٣١/٢ والمفصل ص ٣٨٢ والممتع في التصريف ٣٤٤/١ وشرح الشافية للرَّضِيِّ ١٣٢/٣. موضح الشاهد: على أَنَّ أَصْلَهُ عَيَائِيلُ بِهِمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ، وَالْيَاءُ حَصَلَتْ مِنْ إِشْبَاعِ كَسْرَتِهَا لِمَعْنَى الشَّعْرِ كِيَاءِ الصَّيَارِيفِ، فَلَمْ يُعْتَدَ بِهَا، فَصَارَتْ الْيَاءُ بَعْدَ الْأَلِفِ فِي الْحُكْمِ مُجَاوِرَةً لِلطَّرَفِ، فَهَمْزَتْ لِذَلِكَ.

(٧) عِيَالُ الرَّجُلِ وَعَيْلَةُ: الَّذِينَ يَتَكَلَّفُ بِهِمْ وَيَعُولُهُمْ. لسان العرب (عيل) ٥٠٢/٩.

(٨) الْمَقَامُ وَالْمَقَامَةُ: الْمَجْلِسُ. لسان العرب (قوم) ٣٦٢/١١.

فيه بعد الألف أصلي (الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ باب رسائل وعجائز وصحائف^(١)) إذ حرف العلة في الباب الأول أصلي، وفي الثاني زائد والزائد بالتغيير أُولَى (وجاء «مَعَائِشُ»^(٢)) بِالْهَمْزِ عَلَى ضَغْفٍ لخروجه عن القياس. فإن قلت الاعتذار كما في قوله ولم يفعلوه إلى آخره إنما يحسن بعد ذكر القاعدة، فكان حقه أن يقول: وتقلبان في نحو رسائل وعجائز وصحائف بخلاف باب مَقَاوِمَ وَمَعَائِشَ للفرق. قلت: لا يحسن ذلك هنا؛ لأن الكلام في إعلال العين لا الزائد، فلهذا قال ما معناه، ولم يُعلوا عَيْنَ الجمع في نحو مَقَاوِمَ وَمَعَائِشَ للفرق بين الزائد والأصلي فأتى بمسألة الزائد تيمم لا أصلاً (وَالْقَرْمُ هَمْزَةٌ مَصَائِبُ) جمع مصيبة على خلاف القياس؛ لأن واؤه عَيْنٌ، وليس قبل الألف واو ولا ياء، فهو كمَقَاوِمَ، لكنهم فعلوا ذلك تنبيهاً على أنه ليس جمع مفعلة ولا مفعلة كمَقَاوِمَ وَمَعَائِشَ. بل جمع مفعلة إذ الأصل مُضَوِّبَةٌ تَقَلَّبُوا وَقَلَّبُوا^(٣)، وإنما احتيج لهذا التنبيه؛ لأن قياس نحو مُكْرِمٍ ومكرمة أن يستغنوا فيهما بالتصحيح عن التفسير - كما مر - فلما لم يستغنوا كان مظنة أن يتوهم أنه ليس جمع مفعلة - بضم الميم وكسر العين - بل مفعلة أو مفعلة، بفتح الميم فيهما وكسر العين أو فتحها كمحمدة ومقبرة أو مفعلة كمروحة.

ولما فرغ مما تقلب فيه الياء والواو ألفاً أو همزة أخذ فيما يقلب فيه أحديهما إلى الآخر^(٤). وبدأ بقلب الياء واواً فقال (وَتَقَلَّبَ يَاءُ فُعْلَى) بالضم (اسماً) لا صفة (واواً في نحو طُوبَى وكُوسَى) مؤنثي أطيب وأكيس^(٥)

(١) التكملة ص ٢٥٨ والمنصف شرح التصريف ٣٢٦/١ وما بعدها وشرح المفصل ٩٧/١٠.

(٢) الأعراف ١٠/٧ وقال المازني: «فأما مَنْ قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز، فهي خطأ، فلا يُلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا. ٤. المنصف شرح التصريف ٣٠٧/١ والأصول في النحو ٢٨٧/٣ والخصائص ١٤٤/٣ والسبعة ص ٢٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣٥٦/٤ والمنصف شرح التصريف ٣١٠-٣٠٩/١ والممتع في التصريف ٣٤٠/١.

(٤) جاء الأخرى في (١).

(٥) الكيس: خلاف الحمق. تاج اللغة (كيس) ٩٧٢/٣.

وهما وإن كانا في الأصل صفتين، لكنهما جاربان مجرى الأسماء؛ لأنهما لا يكونان وصفين بغير الجر^(١) والإضافة (ولا تُقْلَبُ) ياء فُغْلَى واوَأ (في الصِّفَةِ، ولكن يُكْسَرُ ما قبلها فَتَسَلَّمَ) وفي نسخة لتسلم (الياء نحو مَشِيَّةٌ حِينَكِي^(٢)) إذا كان فيها حَيَكَان - بفتح الياء - أي: تبختر و(مُشِيَّةٌ ضَيْرِيَّةٌ^(٣)) أي: جائرة من ضَارَ يَضِيرُ إذا جَارَ، وأصلهما حِينَكِي وضَيْرِي فلم يقلبا فيهما الياء واوَأ بل قَلَبُوا الضَّمَّةَ كسرة لتسلم الياء فرقا^(٤) بين الاسم والصِّفَةِ، وكانت الصِّفَةُ أَوْلَى بالتَّغْيِيرِ الأسهل لِثِقَلِهَا، وإنما حكموا بأنهما فُغْلَى - بالضم - لا فِغْلَى - بالكسر -؛ لأنه ليس في الصِّفَاتِ فِغْلَى إِلَّا عِزْهَى لِلذِّي لا يَطْرَبُ لِلْهُوِ، وفيها فُغْلَى^(٥) كثيرٌ كَحَبْلَى وفُضْلَى (وكذلك بابُ بَيْضٍ) وَعَيْنٌ جَمَعَتِي أَبْيَضَ وَأَعْيَنَ، وأصلهما بَيْضَ وَعَيْنٌ - بضم الفاء - كأخْمَرٍ وَحُمْرٍ، فقلبو الضَّمَّةَ كسرة لتَسَلَّمَ الياء^(٦)، وعدلوا عن تغيير الحركة؛ لأنَّ الجمعَ ثَقِيلٌ، فهو أَوْلَى بالتَّغْيِيرِ الأسهل (واخْتَلَفَ في غير ذلك) أي: في غير فُغْلَى اسماً أو صفةً، وغير فُغْلَى جمعاً ممَّا عِيْنهُ ياء بعد ضَمَّةٍ (فقال سيبويه القياسُ^(٧) الثاني) وهو قَلَبُ الضَّمَّةِ كسرة لتَسَلَّمَ الياء لأنه أقلُّ تغييراً (فَنَحَوْ مَضُوفَةً) في قول الشاعر^(٨):

(١) كتاب سيبويه ٣٦٤/٤ والأصول في النحو ٢٦٧/٣ والسِّيَرافي النحوي ص ٥٨٢ والتكملة ص ٢٦٩.

(٢) لسان العرب (حيك) ٤٢١/٣.

(٣) النجم ٢٢/٥٣. لسان العرب (ضيز) ١٠٥/٨.

(٤) كتاب سيبويه ٣٦٤/٤ والأصول في النحو ٢٦٧/٣ والممتع في التصريف ٤٩٣/٢ وارتشاف الضرب ٢٨١/٢.

(٥) كتاب سيبويه ٢٥٥/٤ والأصول في النحو ٢٦٧/٣ والتكملة ص ١٠٤ والممتع في التصريف ٨٨/١.

(٦) المسائل العضديات ص ٥٦ والمنصف شرح التصريف ٢٩٩/١ وما بعدها، والممتع في التصريف ٤٦٩-٤٦٨/٢.

(٧) ظاهر قول سيبويه مبنيٌّ على معيشة. والمسائل العضديات ص ٥٧ والمنصف شرح التصريف ٣٠١-٢٩٦/١ وشرح الشافية للرُّضِي ٤٣٦/٣.

(٨) أبو جُنْدُب بن مُرَّة الهذلي الجاهلي.

* وكنت إذا جاري دعا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِثْرَري^(١)

وهي مَفْعَلَةٌ من ضِفْتُ الرَّجُلَ ضِيَّاقَةً^(٢) إذا نَزَلَتْ عليه ضَيْفًا، أو مِنْ أَضَفْتُ من الأمرِ: أَشَقَقْتُ مِنْهُ وَحَذَرْتُ، فهي^(٣) أَمْرٌ يُشَقِّقُ مِنْهُ، والمرادُ مِنْهُ؛ ما يَنْزِلُ عَلَيْهِ كَالضَّيْفِ أو يَنْزِلُ عَلَيْهِ من حوادثِ الدَّهْرِ (شَاذٌ عِنْدَهُ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا مَضِيفَةٌ - بَضْمُ الْيَاءِ - وَالْقِيَاسُ^(٤) نَقْلُ الضَّمَّةِ إِلَى الضَّادِ ثُمَّ إِبْدَالُهَا كَسْرَةً لِيَسْلَمَ الْيَاءُ، وَأَمَّا أَنَّهُ وَآوِيٌّ كَمَا ذَكَرَهُ الزُّبَيْدِيُّ^(٥) فِي مُخْتَصَرِ الْعَيْنِ وَيُرْوَى أَيْضًا لِمَضَافَةٍ وَلِمَضِيفَةٍ (وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ يَجُوزُ) عِنْدَهُ (أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةً) بِالْكَسْرِ فِيهِ، إِلَّا نَقْلُ الْكَسْرَةِ فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ (و) أَنْ يَكُونَ (مَفْعَلَةً) بِالضَّمِّ، نَقَلْتُ^(٦) الضَّمَّةُ ثُمَّ أَبْدَلْتُ كَسْرَةً، فَيَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ (وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٧)): الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ) وَهُوَ قَلْبُ الْيَاءِ وَآوًا لِلضَّمَّةِ كَمَا فِي طَوْبِي وَكُوسَى (فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ) لِأَنَّ الضَّمَّةَ نَقَلْتُ فِيهَا وَقُلِّيتِ الْيَاءَ وَآوًا (وَمَعِيشَةٌ مَفْعَلَةٌ) بِالْكَسْرِ لَا بِالضَّمِّ (وَالَا لَزِمَ) أَنْ يُقَالَ (مَعُوشَةٌ)^(٨)

(١) [من الطويل] المنصف شرح التصريف ٣٠١/١ والمفصل ص ٣٧٩ والمتع في التصريف ٤٧٠/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٤ موضح الشاهد: على أَنَّ مَضُوفَةً شَاذٌ. وقال المازني: أَصْلُهَا مَضِيفَةٌ، فَنَقَلْتُ الضَّمَّةَ إِلَى الضَّادِ، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ وَآوًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا. شرح البيت: إذا جاري دعاني لهذا الأمر، شَمَرْتُ عَنْ سَاقِي، وَقَمْتُ فِي نَصْرَتِهِ.

(٢) لسان العرب (ضيف) ١١٠/٨.

(٣) جاء فهو في (١).

(٤) شرح شواهد الشافية ص ٣٨٤.

(٥) هو محمد بن الحسن بن عبدالله بن مُذَجَّج بن محمد ابن عبدالله بن بشر أبو بكر الزُّبَيْدِيُّ من أهل إشبيلية، عالمٌ بِالنَّحْوِ واللُّغَةِ والأخبار، أخذ العربية عن أبي علي القالي، من تصانيفه: كتاب الواضح في النحو، وكتاب الأبنية، وكتاب ما تلحن به العامة، توفي سنة تسع وسبعين وثلاث مئة. إشارة التعيين ص ٣٠٧ وإنباه الرواة ١٠٨/٣ وبغية الوعاة ٨٦٨٤/١.

(٦) كتاب سيبويه ٣٤٩/٤ والأصول في النحو ٣٤٩-٣٤٨/٣ والمنصف شرح التصريف ٩٦/١ وما بعدها.

(٧) مذهب الأخفش المذكور في شرح الشافية للرزني ١٣٦/٣.

(٨) رسالة الملائكة ص ٣٣ والمنصف شرح التصريف ٢٩٦/١ وما بعدها.

مثل مَضُوقَةٌ على القياس وعنده. وأجيب عنه: بأن القلب في طَوَيِّ وكُوسَى إنما كان للفرق بين الاسم والصفة بخلاف نحو مَضُوقَةٌ مَّا هو على مفعلة، فإنه لم يأت منه صفة؛ لأنه إما اسم مكانٍ أو زمانٍ (وعليهما) أي: القولين (لو بُنِيَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تَرْتَبٍ) بضمَّتَيْنِ (لَقِيلَ تَبِيعٌ) عند سيبويه^(١) بنقل الضمة ثم إبدالها كسرةً لَتَسْلَمَ الياءُ (وَتَبُوعٌ) عند الأخفش^(٢) بنقل الضمة ثم قلب الياءِ واواً.

ثم ثنى بقلب الواو ياء فقال (وَتَقَلَّبَ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ) لا في نحو عَوْضٍ وخوان (يَاءٌ نَحْوُ) قام (قِيَامًا)^(٣) (و) عاذ^(٤) (عِيَاذًا) أو دِينًا ﴿قِيَامًا﴾^(٥) لإعلالِ أفعالها بقلب الواو فيهما ألفاً (وَحَالَ^(٦) جَوَلًا) أي: تَغَيَّرَ (كَالْقَوْدِ)^(٧) في شذوذه والقياس جِئلاً وقاداً، وهذا (بخلافٍ مُضَدِّرٍ نَحْوِ لَاوَدَ) القومُ مَلَاوَدَةٌ وَلَوَادًا^(٨) وعَاوَدَ عِوَادًا، فلا يعلُّ لعدم إعلالِ فعله لِمَا مرَّ من أنَّ نحو قَاوَمَ وقَاوَلَ لا تُقَلَّبُ الْوَاوُ فِيهِ أَلْفًا. ولو كَانَ فِعْلُهُ لَأَدَّ لِقِيلٍ لِيَأْذًا^(٩) (و) تَقَلَّبَ الْوَاوُ يَاءً أَيْضًا (فِي نَحْوِ جِيَادٍ) جمعُ جَيْدٍ مَّا هو جمعُ أَعْلٍ^(١٠) مفردُهُ وأصلُهُ جِيَوِدٌ اجتمعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وسبقت إحداهما بالسكونِ فَقَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً أَدغمت (و) نحو (دِيَارٍ) جمعُ دارٍ، وأصله دَوَّرَ انقلبت الواوُ المتحركةُ أَلْفًا (وَرِيَاحٍ) جمعُ رِيحٍ، وأصله

(١) كتاب سيبويه ٣٥٣/٤.

(٢) مذهب الأخفش في الأصول في النحو ٢٨٥/٣ والتكملة ص ٢٥٦ والمفصل ص ٣٧٩.

(٣) كتاب سيبويه ٣٦٠/٤ والممتع في التصريف ٤٩٥/٢ وشرح الشافية للرضي ١٣٧/٣.

(٤) عَادَ بِهِ يَعُوذُ عَوْدًا وَعِيَاذًا وَمَعَاذًا: لَأَدَّ بِهِ وَلَجَأَ إِلَيْهِ وَاعْتَصَمَ. لسان العرب (عوذ) ٤٦٤/٩.

(٥) الأنعام ١٦١/٦.

(٦) لسان العرب (حول) ٣٩٨/٣.

(٧) سبق توضيح معناه ص.

(٨) قال تعالى في سورة النور ٦٣/٢٤: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٢ والمنصف شرح التصريف ١٩٤-١٩٥/١ وشرح المفصل ٢٣/١٠.

(١٠) كتاب سيبويه ٣٦٠/٤ والممتع في التصريف ٤٩٦-٤٩٥/٢ وشرح الشافية للرضي ١٣٨/٣.

رَوْحٌ انقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها (وتَيَّر) جمعُ تارة، وأصله تَوَرَّه لقولهم تَأَوَّرْتُهُ^(١)، والنَّاسُ يَتَّأَوَّرُونَ وعلى هذا جماعة، لكن الذي في الصَّحاح أنه^(٢) يَأْيِي (وَدِيم) جمع دِيَمَة وأصله دِيَمَة من دَامَ يَدُومُ، وعلى هذا جماعة^(٣)، لكن الذي في الصَّحاح^(٤) أنه يائي أيضاً، وإنما أُعلِلَ ذلك (لِإِغْلَالِ الْمُفْرَدِ، وَشَذْ طِيَالٍ) جمعُ طَوِيلٍ لعدم إعلالِ الْمُفْرَدِ، وشذوذُهُ من جَهَةِ الْقِيَاسِ، ومن جَهَةِ الْإِسْتِعْمَالِ أيضاً إذ الأكثرُ طَوَالٌ لصَحَّتِهِ^(٥) في الْمُفْرَدِ ومِثْلُهُ فِي الشُّذُوزِ جِيَادٌ جمعُ جَوَادٍ من جَادَ^(٦) الْفَرَسُ يَجُودُ جُودَةً بِالضَّمِّ إِذَا صَارَ رَاحَةً أَيْ: جَوَادًا، لكنَّ شذوذَهُ من جَهَةِ الْقِيَاسِ لَا الْإِسْتِعْمَالِ. قال تعالى: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَنِيِّ الصَّفِيَّتُ الْجِيَادُ﴾^(٧) (وَصَحَّ رَوَاءُ فِي جَمْعِ زَيَّانٍ^(٨)) ضِدُّ عَطَشَانَ (كِرَاهَةً) اجْتِمَاعِ (إِغْلَالَيْنِ)^(٩) فِيهِ إِذْ أَضْلُهُ رِوَايٌ مِنْ رَوَيْتَ مِنَ الْمَاءِ بِالْكَسْرِ قَلَبُوا الْيَاءَ هَمْزَةً كَمَا فِي رَدَاءٍ فَلَوْ قَلَبُوا الْوَاوُ أَيْضاً يَاءً كَمُفْرَدِهِ اجْتِمَعَ إِعْلَالَانِ، وَذَلِكَ مُسْتَكْرَءٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْلِلَ لَا لَتَبَسَ بَضْدُ الْإِخْلَاصِ وَأَمَّا عَدَمُ إِعْلَالِ حَوْجٍ جَمْعُ حَاجَةٍ فَشَاذٌ (و) صَحَّ (نِوَاءَةً) لِأَنَّهُ (جَمْعُ نَاوٍ)^(١٠) وَهُوَ السَّمِينُ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ نَوْتِ النَّاقَةِ أَيْ: سَمِنَتْ تَنْوِي نِوَاءَةً وَنِيَاءً، فَلَمْ يُعَلَّ^(١١)، لِأَنَّ مُفْرَدَهُ لَمْ يُعَلَّ وَلِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ إِعْلَالَيْنِ أَيْضاً وَالتِّي بَفَتْحِ الثُّونِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، الشَّحْمُ أَيْضاً وَأَصْلُهُ نَوَى وَالتِّيءُ بِكَسْرِ النُّونِ وَبِالْهَمْزِ ضِدُّ التَّنْضِيحِ (و) ثَقُلَ الْوَاوُ

(١) النَّارَةُ: الْجَيْنُ وَالْمَرْءَةُ، أَلْفُهَا وَآوُ، وَجَمْعُهَا تَارَاتٌ وَتَيَّرَ. لسان العرب (تور) ٦٣/٢.

(٢) تاج اللغة (تير) ٦٠٢/٢.

(٣) منهم الزمخشري في المفصل ص ٣٨١.

(٤) تاج اللغة (ديم) ١٩٢٤/٥.

(٥) المنصف شرح التصريف ٣٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١٠.

(٦) لسان العرب (جود) ٤١١/٢.

(٧) ص ٣٨/٣١.

(٨) لسان العرب (روي) ٣٧٩/٥.

(٩) سَرَ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٧٣٤/٢ وشرح المفصل ٨٨/١٠ والممتع في التصريف ٤٩٦/٢.

(١٠) لسان العرب (نوى) ٣٤٤/١٤.

(١١) شرح المفصل ٨٨/١٠.

ياءً أيضاً (في نَحْوٍ رِيَاضٍ وَثِيَابٍ) جمع رَوْضَةٍ وَثَوْبٍ (لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ) وَنُوعٍ (الْأَلِفِ بَعْدَهَا) الْمُسْتَلْزِمَةَ لِثِقَلِهَا بِطَوَّلِ الثُّنْطِ بِهَا وَمَعَ صَحَّةِ اللَّامِ مَعَ أَنَّ سَكُونَ الْوَائِ فِي الْمَفْرَدِ نَوْعٌ مِنَ الْإِعْلَالِ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ حَرْفَ الْعِلَّةِ كَالْمِيَّتِ^(١)، فَلَمَّا أَعْلَى الْمَفْرَدُ أَعْلَى الْجَمْعِ (بِخِلَافِ عَوْدَةٍ) جَمْعُ عَوْدٍ^(٢) بَفَتْحِ الْعَيْنِ لِلْمُسِنَّ مِنَ الْإِبِلِ وَهُوَ الَّذِي جَاوَزَ فِي السِّنِّ الْبَازِلَ (وَكِبْرَةَ) جَمْعُ كُوزٍ^(٣) لَا تُقْلَبُ وَاهُمَا ياءٌ لِعَدَمِ الْأَلِفِ^(٤) بَعْدَ الْوَائِ، وَكَذَا طَوَالَ جَمْعُ طَوِيلٍ لِتَحْرُكِ الْوَائِ فِي الْوَاحِدِ، وَجِوَاءُ جَمْعُ جَوٍّ لَاعْتِلَالِ لَامِهِ فَلَوْ أَعْلَى لَزِمَ اجْتِمَاعُ إِعْلَالَيْنِ (وَأَمَّا ثِيْرَةٌ) جَمْعُ ثَوْرٍ (فَشَادٌ)^(٥) وَالْقِيَاسُ ثَوْرَةٌ لِمَا مَرَّ فِي كِبْرَةٍ، وَشَدُوذُهُ فِي الْقِيَاسِ لَا الِاسْتِعْمَالِ كَاسْتِخْوَذَ^(٦) وَقَالَ الْمَبْرُذُ^(٧): «قَصِدُوا بِذَلِكَ الْفَرْقَ بَيْنَ ثَوْرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَثَوْرٍ مِنَ الْأَقْطِ»^(٨) وَخَصَّ الْأَوَّلَ^(٩) بِالْإِعْلَالِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَلِقَوْلِهِمْ فِيهِ ثِيْرَانِ، فَقَلَبُوا عَيْنَهُ ياءً لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَحْمِلٍ عَلَيْهِ ثِيْرَةٌ، وَلَيْسَ لِثَوْرَةٍ جَمْعُ ثَوْرٍ مِنَ الْأَقْطِ مَا يَحْمِلُ هُوَ عَلَيْهِ (وَتُقْلَبُ الْوَائُ) حَالَةً كَوْنِهَا (عَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرِهِمَا) بَأَنَّ تَكُونَ زَائِدَةً (يَاءً إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ) أَصْلِيَّةٌ زَائِدَةٌ فِي كَلِمَةٍ (وَسَكَنَ السَّابِقِ) مِنْهُمَا، وَكَانَ هُوَ وَسُكُونُهُ مُتَأَصِّلَيْنِ وَلَيْسَ بَدَلًا مِنْ أَلِفٍ

(١) كتاب سيبويه ٣٦٠/٤ والمنصف شرح التصريف ٣٤٢/١ وسر صناعة الإعراب ٥٨٧/٢ وشرح الشافية للرضي ١٣٨/٣.

(٢) لسان العرب (عود) ٤٦٢/٩.

(٣) الكُوزُ: من أواني، معروف، والجمع: أَكْوَاذٌ وَكِبْرَانٌ وَكِبْرَةٌ. لسان العرب (كوز) ١٨٦/١٢.

(٤) كتاب سيبويه ٣٦١/٤ والمنصف شرح التصريف ٣٤٦/١.

(٥) كتاب سيبويه ٣٦١/٤ وارتشاف الضرب ٢٧٨/٢.

(٦) المنصف شرح التصريف ٣٤٦/١.

(٧) المنصف شرح التصريف ٣٤٦/١.

(٨) الْأَقْطُ وَالْإِقْطُ وَالْأَقْطُ: شَيْءٌ يَتَّخِذُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخِيضِ، يُطْبَخُ ثُمَّ يَتْرَكُ ثُمَّ يَمْضَلُ، وَالْقِطْعَةُ مِنْهُ أَقْطَةٌ. قال ابن الأعرابي: هو من ألبان الإبل خاصة. لسان العرب (أقط) ١٦٨/١.

(٩) الأصول في النحو ٢٦٤-٢٦٥/٣ والمنصف شرح التصريف ٣٤٦-٣٤٧/١ وسر صناعة الإعراب ٥٨٧/٢ والممتع في التصريف ٤٧١-٤٧٢.

أو واو (وتُدغم) الياء الأولى في الثانية؛ لأنَّ مخرجِي الواو الياء وإنَّ تَبَاعَدَا لَكُنَّهْمَا يَجْرِيَانِ مجرى المثلين لاشتراكهما في المدَّ وسَعَةِ المَخْرَجِ فكَرِهُوا اجْتِمَاعَهُمَا فَقَلَبُوا الواو ياءً و أدغموها في الياء (وَيُخَسِّرُ مَا قَبْلَهَا) أي: الياء، وفي نسخة قَبْلَهُمَا أي: اليائين (إِنْ كَانَ ضَمَّةً) وإنَّما قلبوا الواو ياءً لأنها أخفُّ. ويُنْ أَمْثَلَهُ ذَلِكَ فقال: (كَسَيْدٍ^(١)) أصله سَيُودِ الواو عين والياء زائدة ووزنه فَعِيل - بالكسر - لا فِعَل - بالفتح - ثم نُقِلَ إلى فِعِل - بالكسر - خلافاً للبغداديين^(٢) (وَأَيَّام) أصله أَيَّوَامٌ لأنه جُمِعَ يَوْمٌ، الياء والواو أصليَّتان (وَدَيَّارٌ^(٣) وَقَيَّام) أصلها دَيَّوَارٌ وَقَيَّوَامٌ بوزنِ فِعْعَالٍ لا أَفْعَالٍ، وإلَّا لَقَالُوا دَوَّارٌ وَقَوَّامٌ؛ لأنَّهْمَا واويان، يقالُ ما بالدارِ من ديارٍ، أي^(٤) أحد (وَقَيَّوْمٌ^(٥)) أصله قَيَّوُومٌ بوزنِ فَيَعُولٍ لا فَعُولٍ وإلَّا لَقَالُوا قَوُومٌ - لِمَا مرَّ - فالواو في الثلاثة عَيْنٌ، والياء زائدة، وَقَيَّامٌ^(٦) وَقَيَّومٌ في قَامَ يَقُومُ اسمان^(٧) لله تعالى، ومعناهما الْقَائِمُ^(٨) بتدبيرِ خَلْقِهِ (وَدَلِيَّةٌ) أصله دُلَيَّةٌ لأنه تصغيرُ دَلْوٍ، وأتى بالتاء؛ لأنَّ الدَّلْوَ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، فالواو لامٌ، والياء زائدة للتصغير (وَطَيٌّ) أصله طَوِيٌّ؛ لأنه مصدرُ طَوَيْتُ، فالياء والواو فيه أصليَّتان (وَمَزْمِيٌّ) أصله مَزْمُويُّ الياء لامٌ والواو زائدة (وَمُسْلِمِيٌّ رفعاً) أصله مُسْلِمُويُّ الواو

(١) كتاب سيبويه ٣٦٥/٤ والمنصف شرح التصريف ١٦١٥/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩٦/٢.

(٢) قال ابن جني: «وأما البغداديون فذهبوا إلى أَنَّهُ (فَعِيلٌ) بفتح العَيْنِ، نُقِلَ إلى (فَعِيلٍ) بكسرهما قالوا: لأنَّنا لم نر في الصَّحِيحِ بناءً (فَعِيلٍ) إنَّما هو بفتح العَيْنِ نحو: ضَبْنَمٌ، وَخَفْنَقٍ، وَصَيْرَفٍ. . . المنصف شرح التصريف ١٦/٢ والمنع في التصريف ٤٤٩/٢.

(٣) المنصف شرح التصريف ١٧/٢.

(٤) لسان العرب (دور) ٤٤٠/٤.

(٥) آل عمران ٢/٣ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٦) قال الفراء: «الحَيُّ الْقَيُّومُ قراءة عامة، وقرأها عمرُ بن الخطاب وابن مسعود [القيَّام]، وصورة الْقَيُّوم: الْقَيَّعُول. والقيَّام: فَعْعَال. وأهل الحجاز أكثرُ شيءٍ قولاً الْقَيَّعَال من ذوات الياء، فيقولون للصَّوَاغ: صَيَّاغٌ. معاني القرآن ١٩٠/١ والمنصف شرح التصريف ١١٨/٢.

(٧) معاني القرآن للفراء ١٩٠/١.

(٨) لسان العرب (قوم) ٣٦٠/١١.

زائدة للجَمْع، والياء كذلك للمتكلّم وكُسِرَت الضمّة في مَزْمِيٍّ ومُسْلِمِيٍّ لئلاّ تقع ياء ساكنة قبلها ضمّة، وقَيّدَ مُسْلِمِيٍّ بالرّفع؛ لأنّ الواو والياء لا يجتمعان فيه نصباً وجرّاً (وجاء يُي في جمع ألوى) من لَوَى^(١) الرَّجُلُ إذا اشتدّت خصوصته (بالضمّ) على الأصل في جمع أفعل صفة لغير تفضيل، وهذا تقييد لقوله ويكسر ما قبلها إن كان ضمّة (والكسر^(٢)) للمناسبة وجرّياً على الأصل السابق من أنّ الصفة تُقَلَّبُ كسرة قبل الياء الساكنة بخلاف ليٍّ مصدراً لا يجوز فيه ضمّ ولا كسر. وبما تقرّر علِمَ أنّها لا تُقَلَّبُ ياء في نحو يدعو يأسر ويَزِمِيّ وأعد، لكونيهما في كلمتين ولا في نحو طويل وغيور لتحرّك السّابِقِ منهما، ولا في نحو سُويِر^(٣) وتُسَوِّرُ مجهولي سائرٍ وتَسَائِرُ؛ لأنّ الواو فيه بدلٌ من الألف، والألف لا تُدْغَمُ في شيء، فكذا بدلها ولثلا يلتبس بسيرٍ وتُسِيرُ مجهولي سَارَ وتَسِيرُ، ولا في نحو دِيَوَانٍ - بكسر الدال وفتحها - لأنّ أصله دِيَوَانٌ بوزن فَعَالٍ قُلِبَت الواو ياء على القياس في لغة كسر الدال وعلى غَيْرِهِ في لغة فَتَحِهَا ولو كان وزنه فَيَعَالاً قُلِبَت الواو ياء وأدْغَمَت الياء في الياء، ولا في نحو رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ إذا خَفَقَت الهمزة لعروض الواو ولا في نحو قَوِيٍّ مخفف قَوِيٍّ بكسر العين لعروض السكون. هذا وقد اطّرد في تصغير ما يكسر على مَفَاعِل نحو جَدُول وأَسْوَد للحية. الإعلال والتصحيح (واقفا صَنِيَوْنَ) للسُّنُورِ الذّكر (وَحَيَوَةٌ) اسم رجل (ونَهْوٌ) عن المنكر مبالغة ناهٍ (فَشَادُ^(٤)) كلُّ منها، والقياس قلب الواو ياء ثم إدغام الياء في الياء، والياء في ضَيَوْنَ زائدة والواو أصلية لوجود فَيَعْلَ كَصَيَقْلَ، وعَدَمَ فَعُولَ، والياء في حَيَوَةٌ أصلية لوجود^(٥) فَيَعْلَ، والواو مُبْدَلَةٌ من الياء الأصليّة، وأصلُ نَهْوٌ نَهْوِيٌّ قلبت الياء واواً وأدغمت الواو في الواو على غير

(١) لسان العرب (لوى) ٣٧٠/١٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤٠٤/٤ والمنصف شرح التصريف ٣١٠/٢ وشرح المنفصل ١١٨/١٠.

(٣) كتاب سيبويه ٣٦٨/٤ والأصول في النحو ٢٦٣/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٩/٢ والمسائل العضديات ص ٧٤.

(٤) شرح الشافية للرّضي ١٤٢/٣.

(٥) تسقط من الأصل: لوجود فَيَعْلَ. وأثبتته نقلاً من (١).

قياس كما عرف (وَصِيْمٌ وَقِيْمٌ) جمعا صَائِمٍ وَقَائِمٍ (شاذٌّ^(١)) كلٌّ منهما أيضاً لِقَلْبِهِمِ الْوَاوُ ياءٌ بلا مُقْتَضٍ، وأصلهما صَوْمٌ وَقَوْمٌ. وظاهرٌ أنَّ شذوذَ هذا بالنظرِ إلى القاعدة المذكورة لا مطلقاً، فإنه مَقْيَسٌ بالنظرِ إلى قاعدة أنَّ الواو إذا كانت عَيْنًا لفعلٍ جمعاً صحيحاً اللامُ تُقَلِّبُ ياءً وإن كان الأكثر فيها التصحيح (وقوله) أي: الشاعر^(٢):

* أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً إِيْنَةً^(٣) مُنْذِرٍ (فَمَا أَرَقَ الثِّيَامُ إِلَّا سَلَامُهَا^(٤))

(اشدُّ) ممَّا قَبْلَهُ والقياس الثَّوَامُ، ووجه شذوذه ما مرَّ فيما قبله وَوَجْهٌ كَوْنِهِ أَشَدُّ بَعْدَهُ مِنَ الطَّرَفِ الَّذِي هُوَ محلُّ التَّخْفِيفِ وعدم موافقته لقاعدة. والحاصلُ أنَّ سوادَ البابِ ثلاثة أنواع: نوعٌ صَحَّحَ مع استحقاؤه الإعلالَ كَضِيُونٍ وَخِيَوَةٍ، ونوعٌ أَعْلَلَ مع استحقاؤه التصحيحَ كَضِيْمٌ وَقِيْمٌ. . ونوعٌ أَعْلَلَ إعلالاً لا يستحقُّهُ وهو نَهْوٌ * ولَمَّا فَرَعَ ممَّا يَعْلُ عَيْنُهُ بِالْقَلْبِ أَخَذَ فيما يَعْلُ عَيْنُهُ بِالنَّثْلِ والإسكان فقال: (وَتُسَكَّنَانِ) أي: الواو والياء (وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا) إلى ما قبلهما (فِي) نَحْوِ (يَقُومُ وَيَبِيعُ) كَيَصُونُ وَيَبِينُ (لِلْبَيْسَةِ بِبَابِ يَخَافُ) لو حُمِلَ على الماضي في قلبِ حرفِ العلةِ فيه ألفاً - كما مرَّ بيانه في مبحث ما تُقَلِّبُ فِيهِ الْعَيْنُ أَلْفًا - (وَمَفْعَلٌ) - بضمِّ العين - (وَمَفْعَلٌ) - بكسرهما - (كذلك) أي: مثل ما مرَّ في أَنَّ عَيْنَهُ تُسَكَّنُ وَتُنْقَلُ^(٥) حركتها إلى ما قبلها نحو مَعُونٍ وَمَيِّتٍ أصلهما مَعُونٌ وَمَيِّتٌ نُقِلَتْ حركَةُ

(١) كتاب سيبويه ٣٦٢/٤-٣٦٣ والأصول في النحو ٢٥٦/٣ والممتع في التصريف ٤٩٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٧/٤.

(٢) ذو الرُّمَّة.

(٣) جاء بنتٌ منذرٍ في (١).

(٤) [من الطويل] المنصف شرح التصريف ٥/٢ والمفصل ص ٣٨٣ وشرح الملوكي ص ٤٩٦-٥٠٠ والممتع في التصريف ٤٩٨/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨١ وما بعدها. وفيه رواية أخرى هي: «كلامُها» بدلاً من «سلامُها». والدِّيوان ص. موضع الشاهد: على أَنَّ الثِّيَامَ أَشَدُّ مِنْ صِيْمٍ؛ لِأَنَّ أَلْفَ فُعَالٍ لَمَّا حُجِزَتْ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ قَوِيَتْ الْعَيْنُ، فَلَمْ يَجْزِ قَلْبُهَا.

(٥) كتاب سيبويه ٣٤٩/٤.

العَيْنِ إلى ما قبلها، ولم تُقْلَبْ أَلِفًا لِلْبَسِ كما مرَّ (وَمَفْعُولٌ كَذَلِكَ نَحْوَ مَقُولٍ وَمَبْنِيٍّ) أصلهما مَقُولٌ وَمَبْنِيٌّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، الْعَيْنُ وَوَاوُ مَفْعُولٍ فَحُذِفَ أَحَدُهُمَا^(١) (وَالْمَحذُوفُ عِنْدَ سَبَبِيَّةِ^(٢) وَوَاوُ مَفْعُولٍ) لَا عَيْنُهُ لِأَنَّ حَذْفَ الزَّائِدِ أَوْلَى لَا سِيَمَا إِذَا لَمْ يُنْطَبِ بِهِ كَبِيرُ فَائِدَةٍ، فَإِنَّ عَلَامَةَ اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمِيمُ لِاسْتِمْرَارِهَا فِي الثَّلَاثِي وَغَيْرِهِ. غَيْرَ أَنَّ الْوَائِ نَشَأَتْ مِنْ إِشْبَاعِ ضَمَّةِ عَيْنٍ مَفْعُلٍ الْجَارِي عَلَى يُفْعَلُ لِكُونِهِ بِنَاءً مَرْفُوضاً (و) الْمَحذُوفُ (عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٣) الْعَيْنُ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ حَذْفُ الْأَوَّلِ كَمَا فِي قُلْ وَبِغْ، وَهُوَ فِي الْوَائِي ظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الْيَائِي فَبَعْدَ نَقْلِ ضَمَّةِ الْيَاءِ وَحَذْفِهَا وَإِبْدَالِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً (وَانْقَلَبَتْ وَوَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسْرِ) قَبْلَهَا (فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا) أَمَّا مُخَالَفَةُ سَبَبِيَّةِ أَصْلِهِ فَلَأَنَّهُ قَالَ كَغَيْرِهِ: إِذَا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ وَأَوَّلُهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ حُذِفَ الْأَوَّلُ، وَهَذَا حَذْفُ الثَّانِي. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا ثَبَتَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ فِيهِ حَرْفٌ مَدٌّ وَالثَّانِي صَحِيحاً كَقُلْ وَبِغْ. وَأَمَّا إِذَا كَانَا حَرْفَيَّ مَدٍّ فَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا إِذَا كَانَ حَذْفُ الثَّانِي مُفَوَّتاً لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ كَمَا فِي مُضْطَفُونَ. وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الْأَخْفَشِ أَصْلَهُ فَلَأَنَّ أَصْلَهُ أَنَّ الْفَاءَ إِذَا انْضَمَّتْ قَبْلَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ أَصْلِيَّةٍ قُلِبَ الْيَاءُ وَوَاوً إِلَّا فِي الْجَمْعِ نَحْوَ يَنْضِرْ. وَفِي فِعْلِي صِفَةً نَحْوَ ضِيْزَى - كَمَا مَرَّ -؛ وَهَذَا قُلِبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً مِرَاعَةً لِلْعَيْنِ الَّتِي هِيَ يَاءٌ قَالَ الْجَارِبَرْدِيُّ^(٤): كَغَيْرِهِ «وَكَانَ كَلًّا مِنْهُمَا حَافِظٌ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ، فَرَاعَى سَبَبِيَّةَ أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْيَاءَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ إِذَا انْضَمَّتْ مَا قَبْلَهَا قُلِبَ^(٥) الضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَلَمَّا رَأَى الْفَاءَ فِي مَبْنِيٍّ كُسِرَتْ، غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْكُسْرَ لِأَجْلِ الْيَاءِ، فَرَأَى أَنَّ الْمَحذُوفَ وَوَاوُ مَفْعُولٍ، وَرَاعَى الْأَخْفَشَ أَصْلَهُ

(١) جاء أحدهما في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٣٤٩٣/٤.

(٣) رأي سيبويه والأخفش في الأصول في النحو ٢٨٣/٣ والتكملة ص ٢٥٥ والمفصل ص ٣٧٨ والتمتع في التصريف ٤٥٤/٢.

(٤) مجموعة الشافية للجاربردي ٢٩٦/١.

(٥) جاء قلبت في (١)، تحريف.

في أنَّ الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها على أضله،
 فرأى أنَّ الكسرة^(١) للفرق بين الواوي واليائي ورأى أنَّ حذف الياء الأصلية
 أولى؛ لأنَّه قياسُ اجتماع الساكنين «وَشَدُّ مَشَيْبٍ» من شَابُهُ يَشُوبُهُ،
 والقياسُ^(٢) مَشُوبٌ كَمَقُولٍ (وَمَهُوبٌ) من الهَنِيَّةِ، والقياس مَهَيْبٌ كَمَبْنِيعٍ،
 وكلام الجوهري^(٣) يقتضي أنَّه مأخوذٌ من واويٍّ فقد قال مَهُوبٌ، بنى على
 قولهم هَوَّبَ الرَّجُلُ، لما نقل من الياء إلى الواو فيما لم يُسمِّ فاعله (وَكثُرَ
 نَحْوُ مَبْنُوعٍ)^(٤) وَمَخْيُوطٌ من اليائي بالتصحيح (وَقُلْ نَحْوُ مَضُوءٍ)^(٥)
 من الواوي بالتصحيح، وذلك لِخِفَةِ الياءِ دون الواو. قال الجوهري^(٦):
 «لم يأتِ مَفْعُولٌ من بنات الواوِ بالتمام إلَّا حرفانِ مِسْكٌ مَذُوفٌ أي:
 مَبْلُوطٌ وثُوبٌ مَضُوءٌ» وقد جاء فيهما النقصان أيضاً، قال: «من الثَّحَاةِ
 مَنْ يقيسُ على ذلك فيقولُ قَوْلٌ مَقُودٌ وَقَرْسٌ مَقُودٌ»، وكلام القاموس^(٧)
 في مادَّةِ دوفٍ يوافقه، وفي مادَّةِ قَوْلٍ وَقَوْدٌ، يقتضي أنَّ ذلك مسموعٌ، وبه
 صرح ابن هشام^(٨) في مَقُودٍ (وإعلالٌ نحو تَلُوءٌ وَيَسْتَخِي)

- (١) جاء الكسرة في (١)، تحريف.
- (٢) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤ وشرح الشافية للرضي ١٤٩١٤٨/٣.
- (٣) قال الجوهري: «الشَّوْبُ: الخَلْطُ، وقد شُبْتُ الشيءَ أَشُوبُهُ، فهو مَشُوبٌ». تاج اللغة (شوب) ١٥٨/١.
- (٤) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ والمتع في التصريف ٤٥٩٤٥٨/٢ وشرح الشافية للرضي ١٤٩/٣.
- (٥) «صُّونٌ: أن تقي شيئاً أو ثوباً. جعلتُ الثوبَ في صَوَانِه صَوَانِه وصِيَانِه: وهو وعاءُه الذي يُصَانُ فيه. ابن الأعرابي: الصُّونَةُ: القَيْدَةُ، وثُوبٌ مَضُوءٌ على النَّقْصِ، ومَضُوءٌ على التَّامِّ، الأخيرةُ نادرةٌ، وهي تميميةٌ. لسان العرب صون) ٤٤٦/٧.
- (٦) تاج اللغة (درف) ١٣٦١/٤، (صون) ٢١٥٣/٦.
- (٧) الدَّوْفُ: الخَلْطُ، البَلُّ بماءٍ ونحوه، دَفَّتُهُ، فهو مِسْكٌ مَذُوفٌ ومَذُوفٌ، أي مبلوطٌ. القاموس المحيط ١٠٨١/٢.
- (٨) أوضح المسالك ٣٤٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤.

لَوَى^(١) الرَّجُلُ رَأْسَهُ يَلْوِي. وَأَصْلُهُ يَلْوِيُوا كَيَضْرِبُوا، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الْوَاوِ وَحُذِفَتْ لِقَاءُ السَّاكِنِينَ، فَصَارَ يَلْوُوا. وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَكْثَرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْقُلُ ضِمَّةَ الْوَاوِ إِلَى اللَّامِ وَيَحْذِفُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، وَخَرَجَ بَتَلَوْا مِنَ اللَّيِّ تَلَّيُوا مِنَ الْوَلَّى فإِعْلَالُهُ لَيْسَ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا إِغْلَالُ عَيْنِهِ بِالْحَذْفِ بِقِسْمِيهِ الْوَاجِبِ وَالْجَائِزِ فَقَالَ مُبْتَدَأً بِالْوَاجِبِ: (وَتُحْذَفَانِ) أَي: الْوَاوُ وَالْيَاءُ^(٢) (فِي نَحْوِ قُلْتُ وَبَغْتُ وَقُلْتُ وَبَغْنُ) كَطُلْتُ وَسَزْتُ وَطُلْتُ وَسِزْنُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ بِهِ مَا يُوجِبُ سَكُونَ آخِرِهِ اتَّقَى سَاكِنَانِ فَوَجَبَ حَذْفُ الْعَيْنِ لِذَلِكَ (وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ) مِنَ الْكَلِمَةِ (وَأِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ يَاءً) كِبَغْتُ (أَوْ وَاوًا مَكْسُورَةً) كَخِفْتُ، قِيلَ: وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي هَبْتُ وَقُلْتُ، وَفِي صَحْتِهِ نَظَرَ أَوْ تَكَلَّفَ (وَيُضْمُ فِي غَيْرِهِ) كَقُلْتُ وَطُلْتُ وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَوَّلَ الْكِتَابِ (وَلَمْ يَفْعَلُوهُ) أَي: مَا فُعِلَ فِي بَغْتُ مِنْ كَسْرِ الْأَوَّلِ (فِي لَسْتُ لِشَبَّهِهِ بِالْحَرْفِ) أَي: لِشَبَّهِ لَيْسَ بِالْحَرْفِ فِي جُمُودِهِ (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ لَيْسَ تُشَبُّ الْحَرْفُ أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (سَكَنُوا الْيَاءَ) مِنْهَا، وَلَمْ يَقْلُبُوهَا أَلِفًا، إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى الْحَرْفِ كَلَيْتَ، وَأَصْلُهَا لَيْسَ بِالْكَسْرِ لَا بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ فَتْحَةَ الْعَيْنِ لَا تُحْذَفُ لَخَفَّتْهَا بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ قَالَ فِي عِلْمٍ^(٣) وَظَرَفَ عِلْمَ وَظَرَفَ لَمْ يَقُلْ فِي قَتَلَ وَضَرَبَ، قَتَلَ وَضَرَبَ، وَلَا بِالضَّمِّ^(٤)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَثَالَ مُنْتَفٍ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَإِنْ أَتَى مِنْهُ فَرْدٌ فَشَاذٌ (و) تُحْذَفَانِ^(٥) أَيْضًا (فِي) نَحْوِ (قُلْ وَبِغْ) كَضُنْ وَسِزْ (لَأَنَّهُ) فَرَعَ (عَنْ) نَحْوِ (تَقُولُ وَتَبِيعُ) وَلِذَلِكَ لَمْ تَخْتَلَفِ الضَّمَّةُ وَالْكَسَرَةُ

(١) الْوَى الرَّجُلُ بِرَأْسِهِ وَلَوَى رَأْسَهُ: أَمَالَ وَأَعْرَضَ. لِسَانُ الْعَرَبِ (لَوَى) ٣٦٩/١٢.

(٢) جَاءَ «الْيَاءُ وَالْوَاوُ» فِي (١).

(٣) قَالَ سَبِيوِيَّةُ: «هَذَا بَابٌ مَا يُسَكَّنُ اسْتِخْفَافًا، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُتَحَرِّكٌ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي فَعِذْ فَعِذْ، وَفِي كَرَّمَ الرَّجُلُ: كَرَّمَ، وَفِي عِلْمَ. وَهِيَ لُغَةُ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، وَأُنَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ». كِتَابُ سَبِيوِيَّةِ ١١٣/٤.

(٤) قَالَ الرَّضِيُّ: «بَابٌ فَعُلَ بِالضَّمِّ لَا يَجِيءُ فِيهِ الْأَجُوفُ الْيَائِي إِلَّا هَيُّ وَهُوَ شَاذٌ». شَرْحُ الشَّافِيَةِ ١٥٠/٣.

(٥) جَاءَ يُحْذَفَانِ فِي الْأَصْلِ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ. لِأَنَّ الْحُرُوفَ مُؤَنَّثَةً غَالِبًا.

فيهما (وفي) نحو (الإقامة والاستقامة) كالإقالة والاستقالة، والأصل إقوام واستقوم وإقيال واستقيال، قُلِبَت الواو والياء فيها ألفاً خَمَلًا على أفعالها فالتقى ساكنان الألف التي بين العَيْن والألف الزائدة فحذفت الأولى على أصل الأخفش في مَقوُول ومَبْيُوع؛ لأنَّ الكلام في حذف العَيْن وليس ذَكَرُ الإقامة والاستقامة هنا مع ذَكَرَهُمَا فيما مرَّ مكرراً؛ لأنَّ ذَكَرَهُمَا^(١) لِلْقَلْبِ وهنا لِلْحَذْفِ ولالتقاء السَّاكِنَيْنِ؛ ومثله يأتي في سَيِّد ومَيِّت^(٢) فيما يأتي ثم نثني بالجائز فقال (ويجوزُ الحذفُ) للوار والياء (في نحو سَيِّد ومَيِّت وكيئونة وقيلولة) بوزن فيعل بكسر العَيْن وفِعْلُولَةٌ بفتحها ويصيرُ بعد حذف العَيْن، وهي الياء الساكنة الثانية تخفيفاً لاجتماع يائين وكسرة^(٣) بوزن فَعِل وقيلولة إلا أن الحذف نحو كيئونة أكثر منه في نحو سيِّد لكثرة الحُرُوفِ^(٤) مع تاء التَّائِيث واستعماله بدون الحذف قليل، بل قيل: إنَّه ممتنع لا يُرْتَكَبُ إلا لضرورة. وبما ذَكَرَ علم أنَّ أصل كيئونة المُخَفَّفُ كيئونة المشددة وبه قال البصريون^(٥)، وقال الكوفيون: أصله كُؤُونَةٌ بضم الكاف ■ وضيعَ بأنَّه لو كان كذلك لم يكن لإبدال الواو ياءً، والضمة فتحة وجه (وفي باب قِيلَ وبَيَّعَ) من كلِّ فعل ماضٍ ثلاثي مجهولٍ معتلَّ العَيْن (ثلاث لغات الياء^(٦)) الخالصة؛ لأنَّ أصلَ بَيَّعَ بَيَّعَ سَكَنُوا الياء كراهة الكسرة عليها بعد الضمة، ثم كَسَرُوا الفاء. وهذا أفصح اللغات، ثم حَمَلُوا عليه قِيلَ لأنَّهما من باب واحد، وبهذا يَقْوِي قولُ سيبويه على قول الأخفش حيثُ غُيِّرَتِ الحركةُ دون الحرف (والإشمام^(٧)) وهو هنا يُشَمُّ

(١) جاء ثَمَّة في (١).

(٢) جاء سيِّد ومَيِّت وكيئونة وقيلولة في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٣٦٦/٤ وشرح الملوكي ص ٤٦٥ والممتع في التصريف ٤٩٨-٤٩٩.

(٤) جاء الحذف في (١).

(٥) المنصف شرح التصريف ١٠/١-١٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩٦/٢-٨٠١ وشرح

الكافية الشافية ٢١٦٨-٢١٦٩ وشرح الشافية للرَّضِي ١٥٤/٣.

(٦) كتاب سيبويه ٣٤٢/٤ والتكملة ص ٢٥٢ والمنصف شرح التصريف ٢٤٨-٢٥١ والممتع

في التصريف ٤٥١/٢.

(٧) قال ابن جني: «وأما مَنْ أَشَمَّ، فَإِنَّهُ أَرَادَ الْبَيَّانَ، وَقَدْ كَانَ فِي الْفَاءِ ضَمَّةٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ =

الفاء الضمة تبيهاً على أصلها إذ فاء المجهول في الماضي الثلاثي مضموم، فالإشمام هنا غير الإشمام في الوقف؛ لأنه هناك ضم الشفتين بعد إسكان الحرف بلا تصويت. وهنا ضمهما مع التصويت كما عرفت (والواو) الخالصة؛ لأن أصل قول قول كرهوا الكسرة على الواو وبعد الضم، فحذفوها ثم حملوا عليه بوقع، وهذه وإن قوت مذهب الأخفش إلا أنها لغة رديئة^(١) لا اعتداد بها؛ لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من عكسه (فإن اتصل به ما يسكن لأمه) من ضمير مرفوع متحرك (نحو بغت ياعبد و قلت يا قول) بحذف العين لالتقاء الساكنين (فالكسر^(٢)) والإشمام والضم) جائزة (وباب اختير وانقيد^(٣)) من كل فعل ماض مجهول من الافتعال والانفعال (مثله) أي: مثل باب قيل وينع (فيهما) أي: في الواوي واليائي مجيء اللغات الثلاث، فاختر يائي، وانقيد واوي إذ أصل اختير^(٤) وانقيد اختير وانقود، وتير وقود، كينع وقول، فكانا مثلهما في الحكم بل أولى؛ لأن المزيد أثقل من المجرد (بخلاف باب أقيم واستقيم) من كل فعل ماض مجهول من الإفعال والاستفعال، إذ أصلهما أقوم واستقوم، فلم يقع فيهما قبل العين المكسورة ضمة ليعاملاً معاملة قيل وينع بل وقع قبلها سكون، فلم يجر فيهما ما جرى^(٥) في قيل وينع؛ لأن

= إليها كسرة العين، فلم يُمْكِنُ أَنْ يَجْمَعَ فِي الْفَاءِ الْكُسْرَةُ وَالضَّمَّةُ، فَاسْمُ الْكُسْرَةِ، فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة، بمنزلة الحركة في كافر، وجابر، لأنها بين الفتحة والكسرة. ومن أخلص الضمة ولم يُشَمِّها الكسرة، فإنه أحرص على البيان ممن أشم، فأخلص الضمة كما يُخْلِصُهَا فِي الصَّحِيحِ نَحْوِ ضَرْبٍ. ٢. المنصف شرح التصريف ٢٤٩/١.

- (١) جاء في المحاسب ٣٤٦٣٤٥/١: إِنَّهَا لَغَةٌ لِبَنِي ضَبَّةَ.
- (٢) المنصف شرح التصريف ٢٥٥-٢٥٣/١ وشرح الكافية للرضي ٢٧١/٢.
- (٣) قال المازني: «وإذا قلت: «فَعِلَ مِنْ هَذَا» قلت: أُخْتِِرَ وَأَنْعِيذَ فَتَحَوَّلَ الْكُسْرَةُ عَلَى النَّاءِ، وَالْقَافِ، كَمَا فَعِلَ ذَلِكَ... يَنْعَ وَقِيلَ». المنصف شرح التصريف ٢٩٤-٢٩٣/١ وشرح المفصل ٧٤/١٠ وشرح الشافية للرضي ١٥٦/٣.
- (٤) جاء انقيد واختير في (١).
- (٥) شرح المفصل ٧٤/١٠ وشرح الكافية للرضي ٢٧١/٢.

حرف العلة إذا سَكَنَ ما قبله خَفَّ أمرُهُ، ولهذا أَظْهَرَ الإعرابُ على ياءِ ظَنِي، وواوِ عَزَوِ، وإِنَّمَا نَقَلُوا هُنَا، وفي باب يَقُولُ وَيَبْنِعُ لِثَقَلِ الحركةِ بِلَزْوِمِهَا (وَشَرَطُ إِعْلَالِ الْعَيْنِ فِي الْاسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ وَ) غيرِ (الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ) حكمه فيما مرَّ (مُؤَافَقَةُ الْفِعْلِ) أي: موافقتهُ الفعلَ (حَرَكََةً وَسُكُونًا مَعَ مُخَالَفَةٍ) له (بِزِيَادَةٍ أَوْ بَنِيَّةٍ) أي: زِنَةٍ (مَخْصُوصَتَيْنِ بِهِ) أي: بالاسمِ المذكورِ كَمَفْعٍ^(١) يَفْعِلُ (فَلِذَلِكَ لَوْ بَنَيْتُ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَضْرُوبٍ) بفتح الميم وكسر الراءِ (وَتَخْلِي^(٢)) بكسر التاءِ واللامِ وهو ما أفسده السُّكُونُ من الجِلْدِ إذا قُشِرَ من حَلَاثُ الْجِلْدِ أي: قَشَرْتُهُ (قُلْتُ مَبْنِعٌ وَتَبْنِعُ مَعْلًا) وفي نسخة، مُعْتَلًا لموافقتهما الفعلَ حركةً وسكونًا مع المخالفةِ في مَبْنِعٍ بزيادةِ الميم التي لا تُزَادُ^(٣) في الأفعالِ، وفي^(٤) تَبْنِعُ بكسر التاءِ وإذ التاءُ كانت تَزَادُ في الأفعالِ إِلَّا أَنَّهَا تُكْسَرُ فيها مع كسرِ الْعَيْنِ إِلَّا شُدُودًا، فلا يحصلُ من الإعلالِ التباسٌ. وأما مَذِينٌ ومريبٌ ومكوزةٌ بلا إعلالٍ فشاذٌ (و) لَوْنِيْتُ مِنَ الْبَيْعِ (مِثْلَ تَضْرِبُ) بفتح التاءِ وكسر الراءِ (قُلْتُ تَبْنِعُ مُصَحَّحًا) لئلا يَلْتَبَسَ بالفعلِ. وأما نحو يَزِيدُ في الأعلامِ^(٥) فمَنْقُولٌ عن الفعلِ بَعْدَ إِعْلَالِهِ لَا أَنَّهُ أَعْلٌ^(٦) بَعْدَ جَعْلِهِ اسْمًا، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ إِلَى آخِرِهِ الثَّلَاثِيِّ كِبَابٍ وَنَابٍ، وَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ حُكْمَهُ فِيمَا مَرَّ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُعَلُّ بِغَيْرِ مَا شَرَطَ هُنَا. (الْلَامُ) أي: هَذَا مَبْحَثُهَا وَإِعْلَالُهَا بِالْقَلْبِ كَمَا قَالَ (تَقْلَبَانِ) أي: الْوَاوُ وَالْيَاءُ (الْفَاءُ إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا

(١) شرح المفصل ٨٥/١٠ وما بعدها، وشرح الشافية للرضي ١٠٤-١٠٥.

(٢) لسان العرب (حلا) ٢٧٤/٣.

(٣) قال المازني: «وكلُّ اسمٍ بَنِيَّتُهُ فِي أَوَّلِهِ زَوَائِدُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَهُوَ بِهَا عَلَى مِثَالِ الْمُضَارِعِ، وَصَحَّحُهُ وَلَا تُعْلَلُهُ». المنصف شرح التصريف ٣٢١/١ وشرح المفصل ٨٦/١٠ والمتع في التصريف ٤٨٤/٢ وما بعدها.

(٤) سقط من الأصل: «وَفِي تَبْنِعٍ بِكَسْرِ التَّاءِ؛ إِذِ التَّاءُ وَإِنْ كَانَتْ تَزَادُ فِي الْأَفْعَالِ». وقد أثبتنا نقلًا من (١).

(٥) جاء الإعلال في (١).

(٦) المنصف شرح التصريف ٢٧٩/١.

قبلهما إن لم يكن بعدها موجب للفتح) ولا بعد الواو ياء مشددة سواء كانتا في الماضي أم المضارع أم الاسم أم الأمر؛ لأنّ اللّام محلّ التّغيير، فتؤثّر العلّة فيه وإن كانت ضعيفة (كغزوا^(١)) ورَمَى وتَقَوَّى ويَخْيَى وَعَصَا وَرَحَى بخلاف) نحو (غزوتُ ورَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَتَخَشَيْنَ وَتَأَبَّيْنِ) لجمعي المؤنث، فلا تُقْلَبَانِ فيه لسكونيهما أمّا تَخَشَيْنَ وَتَأَبَّيْنِ للواحدة فأصلهما تَخَشَيْنَ وَتَأَبَّيْنِ فتقلبان فيهما (و) بخلاف نحو (غَزَوِ وَرَمِي) لسكون ما قبلهما (وبخلاف) نحو (غَزَوْا وَرَمَيَا وَعَصَوَانِ) وهو ساقط من بعض النسخ (ورَحَيَانِ) وإن تحرّكتا وانفتح ما قبلهما (للإلباس) بالمفرد في الفعل، وعند الإضافة في الاسم لسقوط الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، وكلّ من الضمير المتصل وحرف التثنية فيما ذكر موجب للفتح وبخلاف نحو عَلَوِيّ ومنوي؛ لأنّ الواو قبل الياء المشددة في موضع تُقْلَب فيه الألف واو (واخشيًا نخوة) أي: نحو غَزَوْا في عدم قلب حرفِ العلّة مع وجود المُقْتَضِي، ومع عدم الإلباس بالمفرد وهو إخش (لأنّه من باب لن يَخشيًا) إذ الأمر يُؤخَذ من المضارع، وبعد اللّام فيهما ألف الضمير، فلم يُعَلَّ نحو لن يَخشيًا للإلباس، وحُمِلَ عليه اخشيًا، وإن لم يحصل إلباس؛ لأنّه حينئذٍ كان يُقال فيه إخشًا، وفي المفرد إخش، ومثّل بَلَن يَخشيًا، دونَ لم يَخشيًا؛ لأنّ لم يَخشيًا لم يَلْتَبَسْ بالمفرد مطلقاً؛ لأنّ المفرد لم يَخش بخلاف لِن يَخشيًا، فإنّه لو قال: لَن يَخشًا التبس، وإن لم يُعَلَّ لم يَخشيًا حملاً له أيضاً على لَن يَخشيًا (واخشين) يا رجل، نحو غَزَوْا أيضاً في عدم القلب مع وجود المُقْتَضِي ومع عدم الإلباس (لشبهه بذلك) أي: بَلَن يَخشيًا؛ لأنّه وإن لم يحصل فيه إلباس بالإعلال؛ لأنّه حينئذٍ كان يُقال إخشًا، لكنه حُمِلَ على لِن يَخشيًا لموافقه له في وجوب فتح اللام لما بعدها ويجوز كما قال الجاربردي أن يُشار بقوله بذلك إلى اخشيًا فيكون قد حُمِلَ أولاً اخشيًا على لِن يَخشيًا ثم إخشين، على اخشيًا (بخلاف^(٢))

(١) شرح الشافية للرّضي ١٥٧/٣.

(٢) شرح الشافية للرّضي ١٥٩/٣-١٦٠.

إخْشَوْا وإخْشَوْنَ) يا رجال^(١)، فتقلبُ اللَّامُ فيهما ألفاً^(٢) إذا أصلهما
إخْشَيُوا قُلَيْتِ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء
السَّاكنين، فبقي اخشوا، لكن لما اتصلَ به في الثاني نونُ التَّأكيدِ وَجَبَ
ضَمُّ الواوِ للسَّاكنين كاخْشَوْ القومَ، إذ لا يمكنُ حذفُها لأنها كلمةٌ برأسِها
(و) بخلاف (إخْشَى وإخْشَيْنَ) يا امرأة، إذ أصلهما إخْشَي قُلَيْتِ الياءُ ألفاً
ثم حُذِفَتِ لما مرَّ، فبقي إخْشَى، لكن لما اتصلَ به في الثاني نونُ التَّأكيدِ
وَجَبَ كسرُ الياءِ للسَّاكنين كاخْشَى القومَ (وتُقلَّبُ الواوُ ياءً إذا وَقَعَتْ) ثالثةً
(مكسوراً ما قبلها) لكرامتهمِ واواً متطرِّفةً حقيقةً أو حُكْماً بعد كسرةٍ (او)
وَقَعَتْ (رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها) بل كُسِرَ أو فُتِحَ لِثِقَلِ اللَّفْظِ
بزيادته على ثلاثة أحرفٍ مع خَفَةِ الياءِ ولا مانعٍ كما في يَدْعُو، ولَوْجُوبِ
القلبِ في بعض مُتَصَرِّفَاتِهِ، وحُمِلَ الباقي عليه كما سيَتَّضح. فالثالثةُ
المكسورُ ما قبلها المتطرِّفة حقيقةً (كذُعِي ورُضِي) أصلهما دَعَوَ و رَضَوُ،
أو حكماً كشَجِيَّةٍ وشَجِيانٍ أصلهما شَجَوَةٌ وشَجَوَانٌ من الشَّجْوِ^(٣) وهو الهمُّ
والحزنُ فالتاء والألف والنون في حُكْمِ الانْفِصَالِ (و) الرابعةُ فصاعداً، ولم
ينضمَّ ما قبلها مثل^(٤) (الغَازِي وَأَغْرَيْتُ وَتَغْرَيْتُ وَاسْتَغْرَيْتُ وَيُغْرِيانِ
وَيُغْرِيانِ) وَوَجَّهَ القلبُ ما مرَّ آنفاً، وبيانهُ في الحَمَلِ أَنَّهُم حَمَلُوا أَغْرَيْتُ
وَاسْتَغْرَيْتُ على مضارعِهما وَتَغْرَيْتُ على مضارعٍ مُطَاوِعِهِ؛ لأنَّ المكسورَ ما
قبلَ آخره، وَيُغْرِيانِ وَيُغْرِيانِ على الماضي، لذلك كما حملوا يَقُولُ وَيَبْنِئُ
على قَالٍ وَبَنَئَ، وإذا كانوا قد أَعْلَوْا اسمَ الفاعلِ بالحملِ على الفعلِ مع
اختلافِ جِنْسِهما فَحَمَلُ الفِعْلِ على الفِعْلِ أَوْلَى (بِخِلَافِ) نَحْوِ (يَدْعُو
وَيَغْفِرُو) لا تُقلَّبُ الواوُ فيه ياءً وإن كانت رابعةً لانضمام ما قبلها، وهذا
في الفِعْلِ. أما الاسمُ فسيأتي في قوله: وتُقلَّبُ الواوُ طَرَفًا إلى آخره

(١) جاء في الأصل: يا رجلان. وما أثبتته نقلاً من (١).

(٢) سقط من الأصل: ألفاً. وما أثبتته نقلاً من (١).

(٣) لسان العرب (شجا) ٤٠/٧.

(٤) كتاب سيبويه ٣٩٣/٤ والأصول في النحو ٢٥٨/٣ والتكملة ص ٢٧٠ وشرح الشافية

للرَضِي ١٦٧/٣.

(وَقْنِيَّةٌ^(١)) - بكسر القاف وضمها - من قنوث^(٢) الشيء أي: كَسَبَتْهُ (وهو ابنُ عَمِّي وَدُنْيَا) أي: قريباً^(٣) من دَنَوْتُ (شاذُّ) كلُّ منهما إذ لا مُوجِبَ لقلب الواو ياءً لسكون ما قبلها، والقياسُ قَنُوثٌ^(٤) ودُنُوًا. والذي حَسَنَهُ في الأوَّل قولهم قَنَيْتُ، وقيل: لا شذوذَ فيه لقولهم قَنُوثُهُ وَقْنِيَّتُهُ قَنُوثٌ وَقْنِيَّةٌ، ويُقالُ هو ابنُ عمِّ دَنِي ودُنْيَا وبألف الإلحاقِ أو التأنِيثِ في الثاني كذَكَرَى، وبألفِ التأنِيثِ لا غير في الثالث ككُتِبَ (وَطِيَّةٌ) أي: قبيلته (وَتَقَلَّبَ الياءُ في بابِ رَضِيَ وَبَقِيَ وَدُعِيَ) من كلِّ كلمةٍ آخرها ياءٌ قبلها كسرة (الفا) فيقولون رَضَا وَبَقَى ودُعَا قياساً مطَّرداً لاستثقالهم الكسرة قبل الياءِ فقلبُوها فتحةً فانقلبَتِ الياءُ ألفاً، قيل: وذلك مختصٌّ بالأفعال^(٥)؛ ورُدَّ بأنَّه ليسَ شيءٌ بدليل يا صاحبا ويا غلاما (وَتَقَلَّبَ الواوُ) إذا وَقَعَتْ (طَرَفًا بعد ضَمَّةٍ) لَأَزِمَةٍ (في كلِّ) اسمٍ (مُتَمَكِّنٍ ياءً فَتَنَقَّلِبُ^(٦) الضَّمَّةُ) لِمُنَاسَبَةِ الياءِ (ككسرةٍ كما انقلبَتِ) ضَمَّةُ التَّفَاعُلِ كسرةً (في التَّزَامِي والتَّجَارِي) مَصْدَرِي تَرَامِيَا^(٧) وَتَجَارِيَا بِجَامِعٍ أَنَّ في آخر كلِّ منهما ياءً بعدَ ضَمَّةٍ

(١) كتاب سيبويه ٣٨٨/٤ والأصول في النحو ٣٠٠/٣ والتكملة ص ٢٦٨ وسر صناعة الإعراب ٤٣٧-٧٣٦/٢.

(٢) لسان العرب (قنا) ٣٢٨/١١.

(٣) سقط من قوله: أي قريباً... إلى قوله: بألف الإلحاق من (إ).

(٤) قال ابن جني: «وأصلُ قَنِيَّةٍ من قَنُوثٍ، ودُنْيَا من دَنَوْتُ، وقياسه: قَنُوثٌ ودُنُوًا. ولكن لما جاورت الواوُ الكسرةَ قبلَها، صارت الكسرةُ كأنها قبلَ الواوِ، ولم يُعْتَدَّ الساكنُ حاجزاً لِضَغْفِهِ». المنصف شرح التصريف ٢/٢.

(٥) قال سيبويه: «ليس في الأسماءِ واوٌ قبلها حرفٌ مضمومٌ، وإنَّما هذا بناءٌ اختصَّ به الأفعال، ألا ترى أنَّه قال: أنا أدلو، حين كان معتلّاً، ثمَّ قال: أدلّ، حين جعلها اسماً...». كتاب سيبويه ٣١٦/٣ والممتع في التصريف ٥٥٧/٢ وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١.

(٦) قال سيبويه: «اعلم أنَّ الواوَ إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ في الاسمِ وكانت حرف الإعرابِ قَلِبَتْ ياءً وكُسِرَ المضمومُ، كما كُسِرَتِ الياءُ في مَبْنِعٍ، وذلك قولك: دَلُّو، وأدِّلْ». كتاب سيبويه ٣٨٣/٤ والمنصف شرح التصريف ١١٨/١ وشرح الشافية للرضي ١٦٨/٣.

(٧) جاء ترامينا وتجارينا في (إ).

(فَيَصِيرُ) الاسم (مِنْ بَابِ قَاضٍ) فَيَعْلُ إِعْلَالُهُ؛ لِأَنَّ آخِرَ كُلِّ مِنْهُمَا يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا (مِثْلُ أَذَلٍ) جَمْعُ دَلَوٍ وَأَضْلُهُ أَذْلَوٌ بوزنِ أَبْجَرٍ، قُلَيْتِ الْوَاوُ يَاءٌ وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ ثُمَّ أَعْلَلُ إِعْلَالُ قَاضٍ. وَيُقَالُ هَذِهِ أَذَلٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ قُلَيْتِ الضَّمَّةُ فِيهِمَا كَسْرَةٌ، فَاثْقَلَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَابِعَةٌ لِلْحَرْفِ لَا الْعَكْسَ، وَإِنَّمَا قُلَيْتِ الْوَاوُ الْمَذْكُورَةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا اسْمٌ مَتَمَكِّنٌ آخَرُهُ وَآوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةً، وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ كَيَغْزُو وَيَدْعُو، وَفِي الْاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ نَحْوُ هُوَ وَذُو الطَّائِيَةِ (بِخِلَافِ قَلَنْسُوءَةٍ وَقَمَحْدُوءَةٍ^(١)) وَهِيَ مَا خَلَفَ الرَّأْسَ فَلَا تُثْقَلُ^(٢) الْوَاوُ فِيهِمَا يَاءً لِعَدَمِ تَطَرُّفِهَا (وَبِخِلَافِ الْعَيْنِ) الْوَاقِعَةِ وَآوًا أَوْ يَاءً بَعْدَ ضَمَّةٍ (كَالْقَوْبَاءِ^(٣)) - بَفَتْحِ الْوَاوِ - أَكْثَرُ مِنْ إِسْكَانِهَا، لِدَاءِ مَعْرُوفٍ^(٤). وَيُدْأَوِي بِالرَّيْقِ وَالْجَمْعِ قُوبٌ (وَالْخِيَلَاءِ^(٥)) لِلْكِبَرِ، فَلَا تُثْقَلُ^(٦) الْوَاوُ يَاءً وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ فِي الْأَوَّلِ، وَلَا الضَّمَّةُ كَسْرَةٌ فِي الثَّانِي، لِعَدَمِ تَطَرُّفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِيهِمَا. نَعَمْ تُثْقَلُ الْوَاوُ يَاءً فِي فِعْلِ جَمْعاً صَحِيحِ اللَّامِ كَصُومٍ وَقَوْمٍ - كَمَا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْعَيْنِ - وَبِخِلَافِ نَحْوِ خُطُوءَاتٍ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّ ضَمَّةَ الطَّاءِ غَيْرُ لَازِمَةٍ، إِذْ يَجُوزُ إِسْكَانُهَا وَاخْتَصَّ مَا ذَكَرْنَا بِالطَّرْفِ لِسَهُولَةِ التَّغْيِيرِ فِيهِ، وَقَوْبَاءُ إِنْ حُرِّكَتْ وَآوُهُ أَنْتَ وَمُنْعُ الصَّرْفِ، وَإِنْ سَكَنْتَ ذُكِرَ وَصُرِفَ وَهَمْزَتُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءِ الْإِلْحَاقِ^(٧) بُقْرَطَاسٍ (وَلَا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ) بَيْنَ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ أَيْ لَا يُغْتَدُّ بِهَا حَاجِزاً

(١) لسان العرب (قحد) ٤٣/١١.

(٢) قال سيبويه: «فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْوَاوِ ضَمَّةً، وَلَمْ تَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ ثَبِتَتْ وَذَلِكَ نَحْوُ: عُفُوءَانٍ وَقَمَحْدُوءَةٍ، وَأَفْعُوءَانٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى الْوَاوِ فِي أَذَلٍ، وَنَحْوِهَا، وَقَعَتْ هَهُنَا عَلَى الْهَاءِ وَالتَّوْنِ، وَقَالُوا قَلَنْسُوءَةٍ، فَأَثْبَتُوا. ثُمَّ قَالُوا: قَلَنْسُ، فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا الْيَاءَ لَمَّا صَارَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ». كِتَابُ سَيْبَوِيهِ ٣٨٤/٤ وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٢٥٦/٣ وَسُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٦١٦/٢.

(٣) لسان العرب (قوب) ٣٣٨/١١.

(٤) جاء معروف يتقشر ويدأوى. . في (١).

(٥) لسان العرب (خيل) ٢٦٥/٤.

(٦) شرح الشافية للزبي ١٦٩/٣.

(٧) المسائل العُضْدِيَّاتِ ٨٥٨٤.

بينهما (في الجفع) الذي على فُعُولٍ من معتلّ اللام الواوي (إلا في الإعراب) له حيث لا يبقى بعد قلب الواو ياءً، والضمة كسرة من باب قَاضٍ بل إعرابه كإعراب زَيْدٍ (نَحْوُ عُنَيٍّ وَجُنَيٍّ^(١)) جَمْعِي عَاتٍ وَجَاتٍ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا عُنُوٌّ وَجُنُوٌّ، والواو الأولى^(٢) هذه زائدة لا يعتد بها حاجزاً، فصارت الثانية كأنها وَلِيتِ الضمة، أو نَزَلُوا المدة منزلة الضمة فَقُلِيتِ الواو الثانية ياءً كَقَلْبِهَا في أَذَلٍ فصار عُنُوٌّ وَجُنُوٌّ فاجتمع الواو والياء^(٣) فَأَعْلِلَ إعلالَ مَرْمِيٍّ^(٤)، فصار عُنَيٍّ وَجُنَيٍّ - بضم أوليهما وكسر ثانيهما - فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ، فهو بِحَالِهِ تقول: هذا عُنَيٌّ ومررت بِعُنَيٍّ ورأيت عُنَيّاً (بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ) فَإِنَّ الْمَدَّةَ الْفَاصِلَةَ مُؤَثِّرَةٌ فِي عَدَمِ وَجوبِ الْقَلْبِ فِيهِ نَحْوَ عَنَا عَتَوّاً. قال تعالى: ﴿وَعَتَوُا عُنُوّاً كَبِيراً﴾^(٥) وَذَلِكَ لَخِفَةِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْجَمْعِ (وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ) فِي الْجَمْعِ بَعْدَ قَلْبِ الْوَائِ يَاءً وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ (لِلْإِتْبَاعِ) لِلْعَيْنِ (فَيَقَالُ عُنَيٍّ وَجُنَيٍّ) - بكسرتين - (وَنَحْوُ نَحْوٍ) جَمْعُ نَحْوٍ^(٦) لِلْجِهَةِ وَغَيْرِهَا (شَاذٌ) ارْتَكَبَ تَنْبِيهاً عَلَى الْأَصْلِ كَالْقَوْدِ. وعليه قول أعرابي^(٧) «لَتَنْظُرُونَ فِي نَحْوٍ كَثِيرَةٍ» وَالْقِيَاسُ نَحْوُ (وَقَدْ جَاءَ) فِي الْمُفْرَدِ كَالْجَمْعِ (نَحْوُ مَعْدِيٍّ) فِي الْعُدُونِ (وَمَغْزِيٍّ) بِقَلْبِ الْوَائِ فِيهِ يَاءٌ (كَثِيراً)^(٨) وَالْقِيَاسُ الْوَائِ) كما قال سحيم^(٩):

(١) كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ والأصول في النحو ٣٠٨/٣ والممتع في التصريف ٥٥١/٢ وشرح الشافية للرضي ١٧٣-١٧٠/٣.

(٢) أي واو مفعول.

(٣) أي الياء المنقلبة عن الواو الأصلية.

(٤) «اجتمعت الواو والياء، والسابقة ساكنة فقلبت ياءً، وأدغمت في الياء، وكسروا عين الكلمة التي هي التاء والتاء كما كسروا في أدل». مجموعة الشافية ٣٠٥/١.

(٥) الفرقان ٢١/٢٥.

(٦) لسان العرب (نحا) ٧٦/١٤.

(٧) كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ والأصول في النحو ٢٥٦/٣ والمفصل ص ٣٩٠ والممتع في التصريف ٥٥١/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ وشرح الملوكي ص ٤٨٠ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤.

(٩) سُحَيْمُ بْنُ الْأَعْرَفِ هُوَ مِنْ بَنِي الْهُجَيْمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ، كَانَ مُعَاَصِراً لِلْفَرَزْدَقِ وَجَرِيرِ. الشعر والشعراء ص ٤٣٣، والأعلام ٧٩/٣.

* أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا^(١)

(وَتُقْلَبَانِ) أي: الواو والياء (همزة) بعد قلبهما ألفاً (إذا وَقَعْنَا طَرَفًا بعد ألف زائدة نحو كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ^(٢)) أصلهما كِسَاوُ وِرْدَاوُ، من قولك فلان حسن الكِسْوَةِ والرَّدْيَةِ، قُلِيَتْ الواو والياء ألفاً، إما لعدم الاعتداد بالألف الزائدة فكأن حرف العِلَّة وَلِيَ الفتحَة، أو لتنزيلها^(٣) منزلة الفتحَة لِزِيَادَتِهَا عليها وكونها من جوهرها ومخرجها، فقبلوا حرف العِلَّة ألفاً كما يقبلونها بعد الفتحَة فالتقى ألفان، فكرهوا حذف أحدهما أو تحريك الأولى لثلا يعود الممدود مقصوراً فحرّكوا الأخيرة لالتقاء الساكنين وهذا (بِخِلَافِ) نحو شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ، - كما سيأتي - لِعَدَمِ تَطَرُّفِهِمَا، وبخلاف نَحْوِ غَزَوٍ وَظَنِيٍّ؛ لِعَدَمِ وَقُوعِهِمَا بعد ألف وبخلاف نحو (زَاوِي) كَوَاوٍ^(٤) وزاي اسم جنس أو اسم للحرف - كما مرّ في بحث النسب - (وَقَاوِيٍّ) بمثلثة من ثَوِيَتْ، وهو اسم جنس ثَايَةٍ وهي لِمَاوِيٍّ^(٥) الإبل والغنم وَلِحِجَارَةٍ، تُرْفَع فتكونُ علماً بالليل للزاعي إذا رَجِعَ، فلا^(٦) تُقْلَبُ الياء والواو فيهما همزة لِعَدَمِ زِيَادَةِ الْأَلْفِ لانقلابها عن حرف أصلي هو واو، وَلِثَلَا يَتَوَالَى على الْكَلِمَةِ إِغْلَالًا لِإِعْلَالِ اللَّامِ وَالْعَيْنِ، وَأَعْلَتْ الْعَيْنُ دُونَ اللَّامِ مع أَنَّ الْأَصْلَ وَالْقِيَاسَ الْعَكْسُ كما في هَوَى وَتَوَى وَزَاوَى وَثَاوَى * قيل إنهما جمعُ زَايَةٍ

(١) [من الطويل] البيث من قصيدة لعبد يغوث الحارثي الجاهلي، قالها لما أَسَرَّتْهُ تَيْمُ الرِّبَابِ كتاب سيبويه ٣٨٥/٤ والمنصف شرح التصريف ١٢٢/٢ والمفضل ص ٣٩٠ وشرح الشافية للرزسي ١٧٢/٣ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠-٤٠١. موضع الشاهد: على أَنَّ أَصْلَهُ مَعْدُوٌّ، وهو القياس، وقلب الواو ياء في مثله نادرٌ لأنه غير جمع . وصدر البيت:

■ وَقَدْ عَلِمْتُ عَزِيزِي مُلَيْكَةً أَنْتِي

(٢) قال سيبويه: «كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاءٍ وسِقَاءٍ حيث كانتا معتلّين وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم: خَائِفٌ وَبَائِعٌ». كتاب سيبويه ٣٤٨/٤.

(٣) جاء لتزيله في (١).

(٤) أي اسم لحرف الهجاء كالواو.

(٥) لسان العرب (ثو) ١٥٣/٢.

(٦) المنصف شرح التصريف ١٤٠/٢-١٤٢ وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢-٨٠٥.

وَنَائِيَّةٌ وَرَدَّهُ الْجَارِبَرْدِيُّ بِأَنَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ زَايٌ وَزَايَةٌ وَثَاءٌ وَثَائِيٌّ عَلَى حَدِّ تَمْرِ وَتَمْرَةٍ (وَيُغْتَدُّ بِنَاءُ التَّائِنِثِ^(١)) الْلازِمَةُ (قِيَّاسًا) فِي جَعْلِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ قَبْلَهُمَا مُتَطَرِّفَتَيْنِ (نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ) مُضْدَرَّتِي شَقَى وَسَقَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُ حَرْفَ الْعِلَّةِ عَنْ وَقْعِهِ طَرَفًا (وَنَحْوُ صَلَاةٍ^(٢)) لِلْحَجْرِ مَلءِ الْكَفِّ (وَعِظَاءَةٍ^(٣)) لِدَوِيَّةِ أَكْبَرَ مِنَ الْوِزْعَةِ (وَعِبَاءَةٍ^(٤)) لِنَوْعٍ مِنَ الْأَكْسِيَةِ (شَاذٌ) وَالْقِيَاسُ صَلَابَةٌ وَعِظَايَةٌ وَعِبَايَةٌ لِلزُّومِ الثَّاءِ فِيهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ. أَمَّا غَيْرُ الْلازِمَةِ، وَهِيَ الْفَارَقَةُ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الصِّفَاتِ كَسَقَاءَةٍ وَعِدَاءَةٍ أَوْ بَيْنَ اسْمٍ وَمُفْرَدَةٍ كَصَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ وَعِبَاءَةٍ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا مُفْرَدَةً كَصَلَاءٍ وَغِطَاءٍ وَعِبَاءٍ فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا فِعْلٌ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ كَالْمُتَطَرِّفِ، وَمِثْلُهَا ثَاءُ الْوَحْدَةِ وَعِلَامَةُ الْبُنْيَةِ غَيْرِ الْلازِمَةِ (وَتَقْلَبُ الْيَاءُ وَآوًا فِي فِعْلِي^(٥)) - بِالْفَتْحِ - إِنْ كَانَ (اسْمًا كَتَقَوَى^(٦)) مِنْ تَقَيْتُ، وَأَضْلَهُ وَقَيَّ قُلَيْتُ وَآوُهُ ثَاءٌ كَمَا فِي ثُرَأْتُ، ثُمَّ يَأُوهُ وَآوًا فَصَارَ تَقَوًى وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّائِنِثِ. وَفِي الْكُشَافِ^(٧) عَنْ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ^(٨) ﴿عَلَى تَقَوًى مِنَ اللَّهِ﴾ بِالتَّنْوِينِ بِجَعْلِ الْأَلْفِ لِلْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ كَتَقَوَى^(٩) (وَبَقَوَى^(١٠)) مِنْ أَبَقَيْتُ عَلَيْهِ أَيْ: رَحِمْتُهُ، وَالْإِسْمُ مِنْهُ الْبَقِيَّةُ - بِضَمِّ الْبَاءِ - وَالْبَقِيَّةُ - بِفَتْحِهَا - قُلَيْتُ يَأُوهُ وَآوًا فِي الْمَفْتُوحِ، وَأَمَّا عَدَمُ قَلْبِهَا فِي طَغْيَا^(١١) لَوْلَدِ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ - وَالْوَاوُ تَقْلٌ فِيهِ ضَمُّ الْفَاءِ - فَرُوزَعِي فِيهِ ذَلِكَ، أَوْ لِأَنَّهُ شَاذٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُرَاعَ الضَّمُّ فِي

(١) المنصف شرح التصريف ١٢٧/٢.

(٢) لسان العرب (صلا) ١٢٧/٧.

(٣) لسان العرب (عظا) ٢٨٠/٩.

(٤) العباءة: ضربٌ من الأكسية، وساعٌ فيه خطوطٌ سودٌ كِبَارٌ. لسان العرب (عبا) ٢٧/٩.

(٥) كتاب سيويه ٣٨٩/٤ وشرح الكافية الشافية ٢١٢٢/٤.

(٦) تَقَى اللَّهُ تَقْيًا: خَافَهُ. وَالثَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَآوٍ. لسان العرب (تقي) ٤١/٢.

(٧) الكشاف ٩٥/٣ والمحتسب ٤٠٣/١.

(٨) التوبة ١٠٩/٩.

(٩) المخصص ١٨٤/١٥.

(١٠) لسان العرب (بقي) ٤٦٨/١.

(١١) لسان العرب (طغى) ١٧٠/٨.

بَقْوَى لِعَلَّتِهِ فِيهِ وَكَثَرَتِهِ فِي طَفْيَا، وَلَانَ الْقَلْبَ وَجَدَ مَعَ الضَّمِّ أَيْضاً فِي بَقْوَى
وإن كان شاذّاً، وأما عَدَمُهُ فِي شَعْبَا - بِإِعْجَامِ أَوَّلِهِ وَإِهْمَالِهِ - لِنَبِيِّ. وَقِيلَ
بِإِعْجَامِهِ لِمَوْضِعٍ فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نُقِلَ مِنْ صِفَةٍ، فَرُوعِي فِيهِ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ شَاذٌ
(بِخِلَافٍ) فَعَلَى (الصَّفَةِ نَحْوُ^(١)) صَدْيَا) مُؤَنَّثُ صَدْيَانِ أَي: عَطْشَانِ (وَرِيًّا)
ضِدُّ صَدْيَا، وَهُوَ مُؤَنَّثُ رِيَّانٍ، فَإِنَّهُ لَا تُقْلَبُ^(٢) الْيَاءُ فِيهِمَا وَأَوَّافَرَقَا بَيْنَ
الْأَسْمِ وَالصَّفَةِ، وَالْأَسْمُ أَوَّلَى بِالتَّغْيِيرِ لَخَفِيفَتِهِ وَثِقَلِ الصَّفَةِ، وَلِهَذَا كَانَتْ مِنَ
الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ (وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً فِي فَعَلَى) بِالضَّمِّ إِذَا كَانَ
(أَسْمًا كَالدُّنْيَا^(٣)) وَالْعُلْيَا) وَأَضْلَهُمَا الدُّنُو وَالْعُلُوُّ مِنْ دَنَّا يَدْنُو وَعَلَا يَغْلُو
فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ تَقُولُ إِنَّهُمَا اسْمَانِ، وَأَنْتَ تَصِفُ بِهِمَا، فَتَقُولُ الدَّارُ الدُّنْيَا
وَالْمَنْزِلَةُ الْعُلْيَا؟ قُلْتُ: مَعَ التَّغْيِيرِ خَاصَّةً إِذْ لَا يُقَالُ دَارٌ دُنْيَا وَلَا مَنْزِلَةٌ
عُلْيَا، وَكَذَا قِيلَ. وَقَالَ ابْنُ جَنِّي^(٤): «هُمَا وَإِنْ كَانَا صِفَتَيْنِ إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَا
إِلَى الْأَسْمَاءِ كَمَا فِي الْأَجْرَعِ وَالْأَنْطَحِ وَالْأَبْرَقِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: أَجْرَعُ
وَأَجَارِعُ وَأَبْطَحُ وَأَبَاطَحُ وَأَبْرَقُ وَأَبَارِقُ، فَصَرَّفُوا الْمُفْرَدَ وَجَمَعُوهُ عَلَى مِثَالِ
أَحْمَدَ وَأَحَامِدَ^(٥)» (وَشَدُّ الْقُضْوَى^(٦)) لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعْنِيَ بِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ
كَالصَّاحِبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْغَايَةُ الْقُضْوَى صَارَ كَأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ، فَلِذَا حُكِمَ
بِشَدْوِذِهِ، وَجَاءَ الْقُضْيَا^(٧) أَيْضاً عَلَى الْقِيَاسِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ (و) شَدُّ

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤ وشفاء الليل ١٠٩٦/٣.

(٣) قال سيبويه: «وَأَمَّا الْيَاءُ: فَتُبْدَلُ مِنَ الْوَاوِ لَأَمَّا فِي قُضْيَا وَدُنْيَا وَنَحْوَهُمَا». كِتَابُ سَيْبَوِيهِ
٢٣٩/٤ وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٢٥٨٢٥٧/٣ وَسَرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٧٣٦٧٣٥/٢ وَالْمَمْتَعُ
فِي التَّصْرِيفِ ٥٤٤/٢.(٤) عَثْمَانُ بْنُ جَنِّيٍّ أَبُو الْفَتْحِ. مِنْ أَحَدِ أَهْلِ الْأَدَبِ وَأَعْلَمِهِمْ بِالتَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ. صَنَّفَ:
الْخَصَائِصَ، وَسَرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، وَشَرْحَ تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ، وَالْمَحْتَسَبَ فِي الشَّوَادِ
وغيرهم. مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةً. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٥١٤/٣ وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١٣٢/٢
وَإِشَارَةُ التَّعْيِينَ ص ٢٠٠.

(٥) الْمَنْصِفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١٦١/٢.

(٦) قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ ٤٢/٨: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْمُدَوِّعِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْمُدَوِّعِ الْقُضْوَى وَالرَّكْبُ
أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾.

(٧) أَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٦٠٣ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢١٢٢/٤ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ١٧٨/٣.

(حُزَوَى^(١)) لمكان. والقياسُ حُزَيًا وهذا (بخلاف) فُعَلَى (الصِّفَةِ نحو الغُزَوَى^(٢)) وفي نسخة كالغُزَوَى مُؤَنَّثُ الْأَغْزَى، فَإِنَّهُ لَا تُقَلَّبُ فِيهَا الْوَاوُ فَرَقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ - كما مرَّ نظيره - هذا كلامه، وَلَمَّا كَانَ فِيهِ تَعَسُّفٌ كَمَا رَأَيْتَ، وَعَكْسُ ابْنِ مَالِكٍ^(٣) فَقَالَ: وَتُقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً فِي فُعَلَى صِفَةً لَا اسْمًا، وَجَعَلَ حُزَوَى عَلَى الْقِيَاسِ، وَوَافَقَهُ ابْنُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ: تَمَثِيلُ ابْنِ الْحَاجِبِ الصِّفَةِ بَغُزَوَى مِنْ عِنْدِ يَاتِهِ، وَالْقِيَاسُ الْغُزَا (وَلَمْ يُفَرِّقْ) بَيْنَهُمَا (فِي فُعَلَى) بِالْفَتْحِ إِذَا كَانَ (مِنْ الْوَاوِ نَحْوُ دَعْوَى) مِنَ الْأَسْمَاءِ (وَشَهْوَى) مُؤَنَّثُ شَهْوَانٍ مِنَ الصِّفَاتِ (وَلَا فِي فُعَلَى) - بِالضَّمِّ - إِذَا كَانَ (مِنْ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَا) مِنَ الْأَسْمَاءِ (وَالْقُضْيَا) مُؤَنَّثُ الْأَقْصَى مِنَ الصِّفَاتِ وَالْحَاصِلُ^(٤) أَنَّ فُعَلَى - بِالْفَتْحِ - إِمَّا وَاوِيٌّ أَوْ يَائِيٌّ، فَإِنْ كَانَ وَاوِيًّا لَمْ يُفَرَّقْ لاعتدالِ الْكَلِمَةِ بِالْفَتْحِ فِي أَوَّلِهَا وَالْوَاوِ فِي آخِرِهَا فَلَوْ قُلِّبَتْ وَاوُهَا يَاءً لَصَارَ طَرَفَاهَا خَفِيفَيْنِ، وَإِنْ كَانَ يَائِيًّا عُدَلِ الْأِسْمُ الَّذِي هُوَ أَوَّلَى بِالتَّغْيِيرِ بِقَلْبِ الْيَاءِ وَاوَاً وَتُرِكَتِ الصِّفَةُ لِلْفَرَقِ وَفُعَلَى - بِالضَّمِّ - إِمَّا يَائِيٌّ أَوْ وَاوِيٌّ أَيْضًا، فَإِنْ كَانَ يَائِيًّا لَمْ يَفْرَقْ لاعتدالِ الْكَلِمَةِ بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهَا وَالْيَاءِ فِي آخِرِهَا، وَإِنْ كَانَ وَاوِيًّا عُدَلِ الْأِسْمُ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً وَتُرِكَتِ الصِّفَةُ لِلْفَرَقِ. * وَأَمَّا فِعَلَى^(٥) بِالْكَسْرِ فَلَا تُقَلَّبُ وَأَوُهُ يَاءٌ وَلَا عَكْسُهُ اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً لِأَنَّ الْكُسْرَةَ لَيْسَتْ

(١) موضع بنجد في ديار تميم. معجم البلدان (حزوى) ٢/٢٩٥.

(٢) التسهيل ص ٣٠٩ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٢١-٢١٢٢.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥٣-٨٥٤.

(٤) قال الجاربردي: «وحاصل الكلام أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصِّفَةِ فِي الْبَابَيْنِ أعني فِي فُعَلَى وَفُعَلَى، فَقَلَّبُوا فِي الْأَسْمِ، وَلَمْ يَقْلَبُوا فِي الصِّفَةِ فَرَقًا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَعْكِسُوا لِأَنَّ الْأِسْمَ لَخَفِيفٌ أَوَّلَى، ثُمَّ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ فِي الْأِسْمِ دُونَ الصِّفَةِ، أَرَادُوا أَنْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ الْبَابَيْنِ، أعني فُعَلَى وَفُعَلَى، فَخَصَّوْا فُعَلَى مَفْتُوحَ الْفَاءِ بِقَلْبِ يَائِهِ وَاوَاً، وَخَصَّوْا فُعَلَى مَضْمُومَ الْفَاءِ بِقَلْبِ وَاوِهِ يَاءً تَفْرِقَةً بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَعْكِسُوا لِأَنَّ فُعَلَى بِالضَّمِّ أَثْقَلُ، فَكَانَ أَوَّلَى بِأَنْ يُقَلَّبَ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً لِيَحْصَلَ الْخِفَةُ فَظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَ فُعَلَى بِالْفَتْحِ مِنَ الْوَاوِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ نَحْوَ دَعْوَى مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَشَهْوَى مُؤَنَّثُ شَهْوَانٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وَكَذَا لَمْ يُفَرَّقْ فِي فُعَلَى بِالضَّمِّ مِنَ الْيَاءِ، بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ أَيْضًا نَحْوَ الْفُتْيَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْقُضْيَا مِنَ الصِّفَاتِ». مجموعة الشافية ١/٣٠٩.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣/١٧٩.

في ثَقَلِ الضَّمَّةِ ولا في خِفَةِ الفَتْحَةِ، فلها اعتدالٌ مع الياءِ ومع الواوِ (وَتَقْلَبُ الياءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ) واقعة (بَعْدَ أَلِفٍ في باب مَسَاجِدَ وَلَيْسَ مُفْرَدُهُ كَذَلِكَ) أي: فيه ياءٌ بَعْدَ هَمْزَةٍ واقعة بَعْدَ أَلِفٍ (أَلِفًا) أي: تَقْلَبُ الياءُ فيما ذكر أَلِفًا (وَالْهَمْزَةُ يَاءٌ نَحْوُ مَطَايَا) جَمْعُ مِطْيَةٍ^(١) لِلرَّاحِلَةِ (وَرَكَايَا) جمع رَكِيَّةٍ^(٢) للبئرِ، وأصلهما مَطَايُوٌ وَرَكَايُوٌ من مَطَوْتُ بِهِمْ، أي: مَدَدْتُ لَهُمْ في السَّيْرِ وَرَكَوْتُ البئرَ، أي: شَدَدْتُهَا وَأَصْلَحْتُهَا، قُلِيَتْ الواوُ فِيهِمَا ياءً^(٣) لِيَطْرُقَ فِيهَا وَانْكَسَارُ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ قُلِيَتْ الياءُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْأَلِفِ هَمْزَةً، فَكَرِهُوا وَقَوَّعَ الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ بَيْنَ حَرْفَيْ عِلَّةٍ في الجمعِ الْمُسْتَثْقَلِ مع أَنَّ مُفْرَدَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ حَتَّى يُرَاعَى. فَأَبْدَلُوا كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً فَانْقَلَبَتِ الياءُ أَلِفًا فَصَارَ مَطَاءٌ وَرَكَاءٌ، فَكَرِهُوا وَقَوَّعَ الْهَمْزَةُ بَيْنَ أَلْفَيْنِ فَقَلَبُوهَا ياءً فَصَارَ مَطَايَا وَرَكَايَا (و) نَحْوِ (حَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ^(٤)) أي قولُ الخليلِ وغيره.

أما على قولِ الخليلِ فَلأنَّهُ لما قَدَّمَ الْهَمْزَةَ عَلَى الياءِ في الجمعِ، وَقَعَتِ الياءُ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ في باب مَسَاجِدَ. وَأما على قولِهِ غيرِهِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ: فَلأنَّهُ تَقْلَبُ الياءُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْأَلِفِ من خَطَائِي هَمْزَةً فَتُجْمَعُ هَمْزَتَانِ، فَتَقْلَبُ الثَّانِيَةُ ياءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَيَصِيرُ خَطَائِي بِيَاءٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ في باب مَسَاجِدَ، فَتَقْلَبُ الياءُ أَلِفًا وَالْهَمْزَةُ ياءً (و) نَحْوِ (صَلَايَا جَمْعُ الْمَهْمُوزِ) وَهُوَ صَلَاةٌ وَأَصْلُ الْجَمْعِ في الْأَوَّلِ صَلَايُ بَهَمْزَةٍ بَعْدَ ياءٍ ثُمَّ قُلِيَتْ الياءُ هَمْزَةً صَارَ صَلَايُ بِهَمْزَتَيْنِ قُلِيَتْ الثَّانِيَةُ ياءً فَصَارَ صَلَايُ بِيَاءٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ فَقُلِيَتْ الياءُ^(٥) أَلِفًا وَالْهَمْزَةُ ياءً وَأَصْلُهُ في الثَّانِي صَلَايُ بِيَاءَيْنِ قُلِيَتْ الْأُولَى هَمْزَةً ثُمَّ الثَّانِيَةُ أَلِفًا وَالْهَمْزَةُ ياءً (و) نَحْوِ (شَوَايَا) جَمْعُ شَاوِيَةٍ^(٦) اسْمُ فَاعِلٍ من شَوَيْتُ اللَّحْمَ وَهُوَ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ، وَأَصْلُهُ شَوَاوِي

(١) لسان العرب (مطا) ١٣/١٣٥.

(٢) لسان العرب (ركا) ٥/٣٠٦.

(٣) سقط من الأصل ياء. وقد أثبتنا نقلاً من (١).

(٤) كتاب سيبويه ٤/٣٧٧ والمنصف شرح التصريف ٢/٥٦٥٤.

(٥) سقط من الأصل (للياء) وقد أثبتنا نقلاً من (١).

(٦) لسان العرب (شوا) ٧/٢٤٦.

قُلِّيت الواو بعد الألف همزة فَوَقَعَت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد، فَعْمَل فيه ما مر، وإنما لم تُقْلَب العين في شَاوِيَة همزة كما في قَائِلَة وبَائِعَة؛ لَأَنَّ فِعْلَهَا لم يُعْمَل عَيْنُهُ نحو شَوَى يَشْوِي وذلك (بِخِلَافِ شَوَاءٍ) بِوَزْنِ جَوَارٍ (جَمْعُ شَائِيَّةٍ) اسمُ فاعِل (مِنْ شَاوَتْ) النَّاقِصُ المَهْمُوزُ العَيْنُ أي: سُبِقَتْ، فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ فِيهِ مَا ذَكَرَ وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ وَهُوَ مِنْ بَابِ مَسَاجِدِ يَاءٌ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلْفٍ؛ لَأَنَّ مَفْرَدَهُ كَذَلِكَ فَرُوعِي فِيهِ ذَلِكَ تَحْقِيقًا لِمَشَاكَلَتِهِ لِمُفْرَدِهِ، فَأَعْلَلْ إِعْلَالُ جَوَارٍ (وَبِخِلَافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعِي) وَفِي نَسْخَةِ جَمْعِ (شَائِيَّةٍ وَجَائِيَّةٍ^(١)) اسْمِي فَاعِلَيْنِ مِنْ شِئْتُ وَجِئْتُ الْأَجُوفُ المَهْمُوزُ اللَّامُ (عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا) أَي: قَوْلُ الْخَلِيلِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا شَوَائِيٌّ وَجَوَائِيٌّ بِيَاءٍ ثُمَّ هَمْزَةٌ، فَقَدِّمْتَ الْهَمْزَةَ عَلَى الْيَاءِ عِنْدَ الْخَلِيلِ فَصَارَ شَوَائِيٌّ، فَقُلِّيتِ الْيَاءَ هَمْزَةً عِنْدَ غَيْرِهِ فَصَارَ شَوَائِيٌّ بِهَمْزَتَيْنِ، قُلِّيتِ الثَّانِيَةَ يَاءً لَانْكَسَارٍ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ شَوَائِيٌّ. فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ وَقَعَتْ الْيَاءُ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلْفٍ مَسَاجِدَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُعْمَلْ فِيهِ مَا مَرَّ؛ لَأَنَّ مَفْرَدَهُ كَذَلِكَ فَرُوعِي فِيهِ ذَلِكَ لَمَّا مَرَّ، فَالثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ خَرَجَتْ بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ مَفْرَدَهَا كَذَلِكَ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلٍ بَعْضُ الثُّحَاةِ إِنَّمَا تُقْلَبُ إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَخْرَجَ الْأَوَّلُ فِيهَا لِكُوزِنِ الْهَمْزَةُ غَيْرُ عَارِضَةٍ بَلْ عَيْنٌ^(٢)، لَكِنْ قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْآخَرَانِ^(٣) لَأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا عَارِضَةٌ^(٤) لَانْقِلَابِهَا عَنْ حَرْفٍ عِلَّةٍ^(٥)؛ لَأَنَّ أَصْلَهُمَا شَوَائِيٌّ وَجَوَائِيٌّ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعْمَلْ فِيهِمَا مَا ذَكَرَ (وَقَدْ جَاءَ أَذَاوِيٌّ) فِي جَمْعِ إِذَاوَةٍ^(٦) (وَعَلَاوِيٌّ)^(٧) فِي جَمْعِ عَلَاوَةٍ وَهِيَ مَا يُعْلَقُ

(١) كتاب سيبويه ٣٧٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٥١/٢-٥٢ وشرح الشافية للرزني ١٨٢-١٨١/٣.

(٢) أي عين الكلمة.

(٣) شَوَاءٌ وَجَوَاءٌ جَمْعًا شَائِيَّةً وَجَائِيَّةً، مِنْ شَاءَ يَشَاءُ وَجَاءَ يَجِيءُ.

(٤) قال الزمخشري: «وإذا لم تكن الهمزة عارضةً في الجمع كهمزة جَوَاءٍ وشَوَاءٍ جمعُ جَائِيَّةٍ وشَائِيَّةٍ، فاعْلَتْنِي مِنْ جَاءَ وشَاءَ، لَمْ تَقْلَبْ». المفضل ص ٣٩١

(٥) جاء في الأصل: عليه. وهو تحريف.

(٦) الإداة: المَطْهَرَةُ. لسان العرب (إدا) ١٠٠/١.

(٧) لسان العرب (علا) ٣٨٢/٩.

على البعير بعد حمله نحو السقاء و السفرة والسفود^(١). وهي الحديدة التي
يُشَوَّى عليها اللحم (وهراوى) في جمع هراوة^(٢) للنعصا، وليست بقياس
لأن أصلها أذايو وعلايو وهرايو، قُلِيت الواو فيها ياء لانكسار ما قبلها،
وقُلِيت الياء همزة كما في صحائف^(٣)، فصارت ياء بعد همزة بعد ألف في
باب مساجد وليس مفردا كذلك، فكان القياس أديا وعلايا وهرايا، لكنهم
قَلَبُوا الهمزة واوا (مَزَاعَاةٌ لِلْمَفْرُودِ) أي: لِيُشَاكِلَ الْجَمْعُ مَفْرَدَهُ (وَيُسَكِّنَانِ^(٤))
أي الواو والياء (في باب يَغْزُو وَيَزِمِي مَزْفُوعَيْنِ) تقول: هو يَغْزُو وَيَزِمِي
يُاسْكَنِ الواو والياء لاستثقال الضمة عليهما بعد الضمة أو الكسرة (و) في
باب (الغَازِي والرَّامِي مَزْفُوعَا وَمَجْرُورَا) تقول جاءني الغَازِي والرَّامِي،
ومررت بالغَازِي والرَّامِي - يَاسْكَنِ الياء لاستثقال الضمة والكسرة عَلَيَّهَا بعد
الكَسْرَةِ - ولا يأتي ذلك في الواو لأنه ليس في الأسماء الْمُتَمَكِّنَةُ ما أَخْرَهُ
واو قبلها حركة (والتَّخْرِيكُ فِي الرَّفْعِ) في الياء ولو في الفعل، وفي الواو
فيه (و) في (الجَرُّ فِي الْيَاءِ) في الاسم (شَاذٌ كَالسُّكُونِ فِي النُّصْبِ وَ) كـ
(الْإِفْبَاتِ فِيهِمَا) أي: في الواو والياء (وَفِي الْأَلْفِ فِي الْجَزْمِ) فَإِنَّ كَلَامَ
ذَلِكَ شَاذٌ أَيْضاً، فَالتَّخْرِيكُ فِي الرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ فِي الْيَاءِ كَقَوْلِهِ:

■ تُسَاوِي عَنَزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ^(٥)

وفي الواو كقوله:

(١) لسان العرب (سغد) ٢٧٦/٦.

(٢) لسان العرب (هرا) ٨٣/١٥.

(٣) قال سيبويه: «وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو إدَاوة، وعَلَاوة وهِرَاوة، فلأنهم يقولون فيه: هَرَاوِي وعَلَاوِي وأدَاوِي، ألزمو الواو هنا...». كتاب سيبويه ٣٩١/٤ والتكملة ص ٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٦٣/٢-٦٤ والمنصف في التصريف ٦٠٣/٢-٦٠٤.

(٤) المنصف شرح التصريف ١١٣/٢-١١٤ وشرح الشافية للرضي ١٨٢/٣.

(٥) [من الطويل] هو في خزانة الأدب ٢٨٢/٨ والمقاصد النحوية ٢٤٧/١. موضع الشاهد: في قوله تُسَاوِي حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء لضرورة الوزن. ومطلعه: ■ فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ

• إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قَيَّضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفُكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ^(١)
وفي الاسم في الياء كقوله:

• قَدْ كَادَ تَذْهَبُ بِالذُّنْيَا وَلَذَّتْهَا مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحِ^(٢)

والعوس^(٣) بالضم ضرب من الغنم، ويقال شاة: سَاحَ، أي: سمينه
كأنها من سمنها تصب الودك. والتحريك في الجر كقوله:

• مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّخْرَاءِ^(٤)
والسكون في النصب في الفعل في الياء كقوله:

• مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحْطٍ مَنْ دَارُهُ الْحُزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ^(٥)
وفي الواو كقوله^(٦):

• فَمَا سَوَّدَ ثَنِي عَامِرٍ عَنْ وِرَاقَةٍ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو^(٧) بِأَمْ وَلَا أَبِ^(٨)

(١) [من الطويل] المقاصد النحوية ٢٥٢/١. موضع الشاهد: في قوله: يَسْلُو، حيث أظهر الضمة على الواو.

(٢) السَّحَّ والسُّحُوح: هما سِمْنُ الشَّاةِ، شبه موالي بني هاسم بهذه الكباشِ لِطُولِ رَغِيهِمْ فِي مَرَاتِعِ اللَّذَاتِ. المفصل ص ٣٨٥ وشرح الشافعية للرزسي ١٨٢/٣ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٠٢ ولسان العرب (سحج) ١٨٨/٦ موضع الشاهد: على أَنَّ تحريك الياء في مَوَالِي بِالرَّفْعِ شَادٌ.

(٣) لسان العرب (عوس) ٤٧٣/٩.

(٤) [من الكامل] المفصل ص ٣٨٦ وشرح المفصل ١٠١/١٠ وشرح الشافعية للرزسي ١٨٣/٣ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٠٣-٤٠٤ موضع الشاهد: على أَنَّ قَوْماً من العرب يُجْرُونَ الْيَاءَ مَجْرَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ فِي الْاِخْتِيَارِ فَيَحْرُكُونَهَا بِالْجَرِّ وَالرَّفْعِ. شرح البيت: لَا أَرَى فِي مُدَّةٍ عُمُرِي كَالشَّابَّاتِ يَلْعَبْنَ فِي الْبَرِّيَّةِ وَالْخَلَاءِ.

(٥) [من البسيط] المقاصد النحوية ٢٣٨/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٨/١. موضع الشاهد: قوله: أَنْ يَذْنِي حَيْثُ سَكَنَ الْيَاءُ شَذُوذاً وَحَقُّهَا الْفَتْحُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَنْصُوباً بِـ أَنْ.

(٦) عامر بن الطفيل العامري.

(٧) الشمو: الارتفاع والعلو. لسان العرب (سما) ٣٧٨/٦.

(٨) [من الطويل] المفصل ص ٣٨٤ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٠٤ موضع الشاهد: على =

وفي الاسم في الياء كقوله:

* يَا بَارِي^(١) الْقَوْسِ بَرِيًّا لَيْسَ يُحْكِمُهُ^(٢) لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ، أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا^(٣)

والإثبات للواو والياء والألف حالة الجزم كقوله:

* هَجَوْتُ^(٤) زَبَانَ^(٥) ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٦)

أي لم تهج لأنتك اعتذرت، ولم تترك الهجو لأنتك هجوته، وكقوله:

* أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنمَى^(٧) بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ^(٨) بَنِي زِيَادٍ^(٩)

وكقوله:

* مَا أُنْسَ لَا أُنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رِنْعَ سَرَابٍ^(١٠)

= أَنْ تَسْكِينِ الْوَاوِ مِنْ (اسْمُو) مَعَ النَّاصِبِ شَادُ. شرح البيت: ما جعلتني عامرٌ سيّد قبيلة بن عامرٍ بالإرث عن آبائهم، بل سُدْتُ بأفعالي.

(١) بَرَى الْعَوْدَ وَالْقَلَمَ وَالْقِدْحَ وَغَيْرَهَا يَبْرِوْهُ بَرِيًّا: نَحْتُهُ. لسان العرب (بوا) ٣٩٤/١.

(٢) أَحْكَمْتُ الشَّيْءَ فَاسْتَحْكَمَ: صَارَ مُحْكَمًا. لسان العرب (حكم) ٢٧٢/٣.

(٣) [من البسيط] المفضل ص ٣٨٤ وشرح شواهد الشافية ص ٤١٢ موضح الشاهد: على أَنَّهُ سَكَنَ يَاءَ «بَارِيهَا» شَذُوذًا، وَالْقِيَاسُ فَتَحُهَا؛ لِأَنَّ بَارِيهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَا أُعْطِ.

(٤) هَجَأَ يَهْجُوهُ: شَتَمَهُ بِالشَّعْرِ. لسان العرب (هجا) ٤٥٤٤/١٥.

(٥) اسْمٌ رَجُلٌ وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ. شرح شواهد الشافية ص ٤١٢.

(٦) [من البسيط]: الْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١١٥/٢ وَسُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٦٣٠/٢ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٨٧ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٥٣٧/٢ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: عَلَى أَنَّهُ سَكَنَتِ الْوَاوُ مِنْ تَهْجُو شَذُوذًا مَعَ وَجُودِ الْمَقْتَضِي لِحَذْفِهَا وَهُوَ الْجَازِمُ. شرح البيت: هَجَوْتُ وَاعْتَذَرْتُ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تَهْجُ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَدَعْ الْهَجُو.

(٧) نَمَى يَنْمَى نَمًيًا: زَادَ وَكَثُرَ. لسان العرب (نما) ٢٩٦/١٤.

(٨) اللَّبُونَةُ: مَا كَانَ بِهَا لَيْنٌ لِسَانِ الْعَرَبِ (لَبِن) ٢٢٨/١٢.

(٩) [من الوافر]: الْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١١٤/٢ وَسُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٦٣١/٢ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٨٧ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٤٠٧ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٨٤/٣. موضح الشاهد: سَكُونُ الْيَاءِ مِنْ (يَاتِي) فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ.

(١٠) [من الكامل]: الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٨٦/١ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٨٨ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠٤/١٠ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: عَلَى أَنَّهُ أَثْبَتَ الْأَلْفَ فِي (انْسَاهُ) شَذُوذًا، كَمَا أَثْبَتَ الْوَاوُ فِي لَمْ تَهْجُو =

والأمعز^(١) المكان الصلْبُ الكثيرُ الحَصَاءِ والأَرْضُ مَغْزَاءٌ، والزَّيْعُ^(٢)
 - بالكسر - لطريق، وقوله آخر عيشتي: أي: مُدَّةٌ حَيَاتِي، والقياسُ لا أَنْسَهُ
 لأنه جواب ما • وقال قومٌ هذه الحروفُ الثَّابِتَةُ^(٣) للإشباع والحروفُ
 الأصليَّةُ حُذِفَتْ للجازم (وَتُحَذَفَانِ) أي: الواو والياء (في مثل تَغْرُونَ)
 أَضْلُهُ تَغْرُوزٌ اسْتَثْقِلَتْ الضَّمَّةُ على الواوِ فَسُكِّنَتْ، فالتقى ساكنان
 فَحُذِفَتْ^(٤) الواوُ التي هي لَامُ الكلمةِ فبقي تَغْرُونَ بوزن تَفْعُوزٌ (و) مثل
 (تَزْمُونَ) أَضْلُهُ تَزْمِيُونَ، سُكِّنَتْ الياءُ، ثُمَّ حُذِفَتْ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ
 ضُمَّتِ الميمُ لِتَنَاسِبِ الواوِ (و) مثل (اغْزَنَ) يا رجالُ أَضْلُهُ اغْزُؤُوا،
 حُذِفَتْ ضَمَّةُ الواوِ ثُمَّ الواوُ لِلسَّاكِنِينَ، ثُمَّ أَلْحَقَتْ نُونُ التَّأْكِيدِ، فالتقى
 ساكنان فَحُذِفَتْ الواوُ لهما، ولم تُحَرِّكْ كما في اخْشَوْنَ اكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ قَبْلَهَا
 بخلاف اخْشَوْنَ فَإِنَّ ما قَبْلَ الواوِ فيه فَتْحَةٌ (و) مِثْلُ (اغْزَنَ) يا امرأةُ أَضْلُهُ
 اغْزُوي، اسْتَثْقِلَتْ الكسرةُ على الواوِ فَسُكِّنَتْ ثُمَّ حُذِفَتْ لِلاتِّقَاءِ^(٥)
 السَّاكِنِينَ، ثُمَّ كُسِرَتِ الزَّايُ لَوْقُوعِ ياءِ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا ثُمَّ أَلْحَقَتْ نُونُ التَّأْكِيدِ،
 فالتقى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتْ الياءُ لهما، وَلَمْ تُحَرِّكْ كما في اخْشِيَنَّ اكْتِفَاءً
 بالكسرةِ قَبْلَهَا بخلاف اخْشِيَنَّ (و) مثل (إِزْمَنَّ) يا رجالُ (وَإِزْمَنَّ) يا امرأةُ
 وهما كَاغْزَنَ وَاغْزَنَ - فيما مرَّ - إِلَّا أَنَّ مِيمَ إِزْمَنَّ، أَضْلُهَا الكسرةُ لَكُنْهَا
 لِأَجْلِ واوِ الجمعِ ضُمَّتْ بَعْدَ حَذْفِ الياءِ (وَنَحْوُ يَدٍ وَ دَمٍ وَاسْمٍ وَ ابْنٍ
 وَ اخٍ وَ ابٍ وَ أُخْتٍ) بِحَذْفِ لاماتها مَعَ أَنَّ شَيْئاً مِنْهَا لا يَقْتَضِي الحذفَ
 (لَيْسَ بِقِيَاسٍ) بَلِ القياسُ إِبْتِائُهَا فيما عِنْتَهُ سَاكِنَةٌ كَيْدٍ وَ دَمٍ على المشهور،
 واسم؛ لِأَنَّ أَضْلَهَا^(٦) يَذِي وَ دَمِي أو دَمَوْ وَسَمَوْ كَطَبِي وَقَفِرِ وَإِبْدَالُهَا أَلْفاً

= ولم تَدْعِ والقياسُ: لا أَنْسَهُ ولم تهجُ. بحذفهما شرح البيت: مهما أنسى من شيء من الأشياء لا أنسى هذا الميت مُدَّةَ دوامِ لَوْحِ المَغْزَاءِ.

(١) لسان العرب (معز) ١٤١/١٣.

(٢) لسان العرب (ربيع) ٣٩١/٥.

(٣) جاء الثانية في (١).

(٤) الأصول في النحو ١٤٠.١٣٦/٣ وشرح الشافية للرزني ١٨٥-١٨٦/٣.

(٥) جاء في الأصل: للسَّاكِنِينَ. وما أثبتته نقلاً من (١).

(٦) الأصول في النحو ٣٢٤.٣٢١/٣ والمفتاح في الصرف ص ١٠١.

فيما عَيَّنُهُ مَفْتُوحاً كَابْنٍ وَأَخْتٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا بَنَوُ وَأَخَوُ، فَكَانَ الْقِيَاسُ ابْنًا
وَأَخًا وَ أَخَاةَ كَفَتْنِي وَفَتْنَةً لَكُنَّهَا حُذِفَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِكَثَرَتِهَا فِي
كَلَامِهِمْ.



باب الإبدال

الشائع عند المصنّف لغير الإدغام^(١)، أوله بحرف لا يختص هو به (جَعَلَ حَرْفٍ) من حروف الإبدال الآتية (مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ) فاءً، أو عيناً، أو لاماً، أو زائداً بينها - كما سيأتي - فلا يُسمّى إبدالاً نحو اظْلَمَ بجعل الظاء مكانَ التاء للإدغام؛ لأنّه يختصّ بها، وأصله اِظْلَمَ، ولا نحو هَمْزَةٍ ابن^(٢) واسم وتاء عِدَّة وَزَنَةٍ ممّا عَوَّضَ فيه حرفٌ عن حرفٍ في غير مَكَانِهِ، وهو ظَاهِرٌ، ولا نحو أَبٍ وأخ ممّا يردُّ فيه المَحذُوفُ عند النُسْبَةِ حينَ يُقالُ أَبَوِي وأَخَوِي؛ لأنّه لم يُجْعَلْ فيه حرفٌ مكانَ غيرِهِ، بل أُعِينِدَ بِعَيْنِهِ، ولا نحو أُخْتٍ وَبِنْتٍ؛ لأنَّ التَّاءَ وإنْ جُعِلَتْ عَوَضاً عن المحذوف، لكن ليست في الحقيقة مكانه؛ لأنَّ المراد بِكَوْنِهِ في مَكَانِهِ أَنْ يَكُونَ البَدَلُ^(٣) فاءً إنْ كَانَ الأصلُ فاءً، وعيناً إنْ كَانَ عَيْناً، ولاماً، وزائداً ذالاً على المقصود وإنْ كَانَ الأضْلُ كذلك، ومعلومٌ أنَّ تاءَ أُخْتٍ وَبِنْتٍ ليست كذلك (وَيُغَرَّفُ) الإبدالُ (بِأَمْثَلِهِ اشتقاقه) أي: اللَّفْظُ الَّذِي فيه الحرفُ المُبدَلُ، أي: بِالْأَمْثَلِ التي اشتقَّ هو منها (كَتَرَاتٍ^(٤)) للمالِ المَوزُونِ إذ وَرَثَ، وَوَارِثٌ وَمَوزُونٌ،

(١) قال الفارسي: «إبدال الحروف على ضربين: أحدهما بَدَلُ حرفٍ من حرفٍ لأجل الإدغام، والآخر: بَدَلُ حرفٍ من حرفٍ لغير الإدغام». التكملة ص ٢٤٣ وكتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في النحو ٢٤٤/٣ والممتع في التصريف ٣١٩/١.

(٢) جاء اسم وابن في (١).

(٣) قال ابن جني: «فالبَدَلُ أعمُّ من العَوَضِ، فكلُّ عَوَضٍ بَدَلٌ، وليس كلُّ بَدَلٍ عَوَضاً» الخصائص ٢٦٥/١ وشرح الملوكي ص ٢١٣-٢١٤.

(٤) لسان العرب (ورث) ٢٦٦/١٥.

يدلُّ على أنَّ تاءه بدلٌ من الواو، فأصله^(١) وَرَأَتْ (وَأَجُوه) جمعٌ وجه، إذ الوجه والتَّوَجُّه والتَّوَجُّه تَدُلُّ على أنَّ همزته عَوَضَ من^(٢) الواو (و) يُعَرَّفُ أيضاً (بِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ^(٣)) أي: اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ (كَالْتَّعَالِي) بِإِبْدَالِ الْيَاءِ مِنَ الْبَاءِ، فَإِنَّهُ أَقَلُّ اسْتِعْمَالاً مِنَ الثَّعَالِبِ، وَيُعَرَّفُ الْإِبْدَالُ فِيهِ أَيْضاً بِأَمْثَلَةِ الْإِسْتِثْقَاكِ لِأَنَّهُ جَمْعُ ثُعَلْبٍ، وَيُقَالُ ثُعَلْبَةٌ لِلْأُنْثَى، وَثُعَلْبَانٍ - بفتح الثاءِ وَضَمِّ اللَّامِ - لِلذَّكَرِ (و) يُعَرَّفُ (بِكَوْنِهِ) أي: اللَّفْظُ (فَرْعاً وَالْحَرْفُ) الْمُبْدَلُ هُوَ مِنْهُ (زَائِدٌ) فِي الْأَصْلِ (كُضُوبِرِيبِ^(٤)) فَإِنَّهُ فَرْعٌ ضَارِبٌ، وَالْأَلْفُ فِيهِ زَائِدٌ، فَالْوَاوُ فِي الْفَرْعِ أَيْضاً زَائِدٌ مُبْدَلٌ ■ وَنُقِصَ بِعَلْقَيَانِ^(٥) تَثْنِيَّةُ عَلْقَى، فَإِنَّهُ فَرْعُهُ، وَالْفُ عِلْقَى زَائِدٌ مَعَ أَنَّ يَاءَ عِلْقَيَانِ لَيْسَ بَدَلاً مِنْهُ بَلْ أَلْفٌ عِلْقَى مُنْقَلِيَّةٌ عَنِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ وَتُنَوَّنُ، وَالْوَاحِدَةُ عِلْقَاةٌ وَأَجِيبُ: بِأَنَّ سِيبَوِيَةَ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّائِنِثِ، وَلِهَذَا مُنِعَ صَرْفُهُ، وَأَلْفُ التَّائِنِثِ غَيْرُ مُنْقَلِيَّةٍ عَنِ شَيْءٍ، فَالْيَاءُ فِي التَّثْنِيَةِ فَرْعُهَا، وَبِأَنَّ فِي أَلْفِهَا وَجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّائِنِثِ، وَالثَّانِي أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ كَمَا فِي أَزْطَى وَأَزْطَاةٍ، وَتَثْنِيَّةٌ مَا فِيهِ أَلْفٌ الْإِلْحَاقِ يَكُونُ بِالْقَلْبِ فَالْيَاءُ^(٦) مُنْقَلَبَةٌ عَنِ أَلْفٍ مُنْقَلَبَةٍ عَنِ يَاءٍ (وَبِكَوْنِهِ) أي: اللَّفْظُ (فَرْعاً وَهُوَ) أي: الْحَرْفُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ (أَصْلٌ) فِي الْفَرْعِ (كَمْوِيهِ^(٧))

(١) كتاب سيبويه ٣٣٢/٤ والإبدال لابن ٢٢ ص ١٣٩.

(٢) جاء عن في (١).

(٣) شرح الرضوي معنى «قِلَّةُ الاستعمال» بقوله: «أَيُّ بِقِلَّةِ استعمالِ اللَّفْظِ الَّذِي فِيهِ الْبَدَلُ، يَعْنِي إِذَا كَانَ لَفْظَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لَفْظاً إِلَّا بِحَرْفٍ فِي أَحَدِهِمَا، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْآخَرِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقَلَّ اسْتِعْمَالاً مِنَ الْآخَرِ، فَذَلِكَ الْحَرْفُ فِي ذَلِكَ الْأَقَلِّ اسْتِعْمَالاً بَدَلٌ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَكْثَرِ اسْتِعْمَالاً». شرح الشافية ١٩٧/٣.

(٤) شرح الشافية للرضوي ١٩٨/٣.

(٥) العلقى: شَجَرٌ تَدَوُّمُ خَضِرَتُهُ فِي الْقَيْظِ، وَلَهَا أَفْنَانٌ طَوَالٌ دِقَاقِقُ وَوَرَقٌ لِيَطَافُ. لسان العرب (علق) ٣٥٨/٩.

(٦) جاء والياء في (١).

(٧) قال ابن جني: «مَاءٌ: أَصْلُهُ: مَوَّةٌ. فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ أَلْفاً لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ التَّقْدِيرُ (مَاءَةً) ثُمَّ قُلِبَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً». المنصف شرح التصريف ١٥٠-١٤٩/٢ وكتاب سيبويه ٢٤٠/٤ والأصول في النحو ٢٤٦/٣ وسر صناعة الإعراب ١٠٠/١.

فإنه فَرْعُ ماءٍ، والواوُ والهَاءُ فيه أصلٌ، إذ التَّضْعِيْرُ يَرْدُّ الأشياءَ إلى أَصْلِهَا فابْدَلْ مِنْهُمَا الألفَ والهمزة في المَكْبَرِ • واعْتَرَضْ بِأَوَائِلَ، فإنه فَرْعُ أَوَّلٍ، وهمزته غيرُ زائدةٍ، مع أنها ليست بَدَلًا من واوِ أَوَّلٍ.

وأجيب بأنه لا يَلَزُمُ من كونها غيرُ زائدةٍ في الفَرْعِ أَنْ تكونَ أصْلِيَّةً فيه، فهي وإن كانت غيرُ زائدةٍ ليست بأصْلِيَّةٍ بل هي منقَلَبَةٌ عن واوِ (١) (وَيَلْزُومُ) (٢) بِنَاءٍ مَجْهُوْلٍ) لو لم نَحْكَمْ بالإبدالِ (نَحْوُ هَرَأَقٍ) وأصلُهُ أَرَأَقَ (واضْطَبَّرَ) وأصلُهُ اصْتَبَرِ (وَادَارَكَ) وأصلُهُ تَدَارَكَ، فأبدلتِ التَّاءُ دالًّا للإدغام، وأتتِ بهمزة الوُضَلِ لامتناعِ الابتداءِ بالسَّكَنِ، وذلك لأنَّا لو لم نَحْكَمْ بأنَّ الهاءَ بدلٌ من الهمزة والطَّاءِ والدَّالِ بدلانِ من التَّاءِ، لَزِمَ أبنِيَةُ هَفَعَلٍ وافطعل وافَاعَلَ أو افواعل في كلامهم وهي مَجْهُوْلَةٌ؛ لأنَّها قليلةٌ أو معدومةٌ والمعروفُ أَفْعَل وافتعل وتفاعَلَ (وحروفه) أي: الإبدالُ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ (٣) يجمعها (أَنْصَتَ) من الإنصَاتِ (يَوْمٌ) ظرفٌ له وهو مضافٌ إلى جملة (جَدُّ طَاهٍ زَلٌّ) فجَدُّ (٤)، هو هنا الحَظُّ وأبو الأبِ، مبتدأ مضافٌ إلى طَاهٍ وهو عَلَمٌ، وقيل اسمُ فاعِلٍ من طَهَا (٥) الرَّجُلُ، أي: ذهبَ في الأرضِ وزَلٌّ من الزَّلَلِ، وهو خبرُ المبتدأ، والمعنى أَنَّ الإبدالَ لا يَقَعُ إلَّا في هذه الحروفِ لا أنَّها تكونُ أبدأً مُبْدَلَةً، وأيضاً لا تُبْدَلُ عن أي: حَرْفٍ اتَّفَقَ. بل عن بعضِ الحُرُوفِ - كما سيأتي تفصيله - (وقولُ بَغْضِهِمْ) وهو الزمخشري (٦) أَنَّ حُرُوفَ الإبدالِ ثلاثةٌ عَشَرَ يجمعها (اسْتَنْجَدَةُ يَوْمٌ طَالَ وَهَمٌ) - بفتح الهاءِ - أي: غَلَطَ - وبإسكانها - أي: ذَهَبَ فيه وَهْمُهُ إليه وهو

(١) جاء من واوٍ ويُعرف في (١).

(٢) شرح الشافية للرضي ١٩٨/٣-١٩٩.

(٣) وقع خلافٌ بين النحويين في عدد حروف الإبدال فأشار سيبويه في الكتاب ٢٣٧/٤ إلى أنَّها أَحَدُ عَشَرَ يجمعها قولهم، أجد طويت منها. وتابعه ابن جني في شرح الملوكي ص ٢١٣ وذهب ابن مالك في الالفية ص ٧٥ إلى أنَّها تسعةٌ يجمعها قولهم:

■ أَحْرَفُ الإبدالِ هَدَأْتُ موطياً

(٤) لسان العرب (جند) ١٩٨/٢.

(٥) لسان العرب (طها) ٢١٤/٨.

(٦) المفصل ص ٣٦٠.

يريد غيره (في نَقْصِ الصَّادِ وَالزَّايِ مِنْهَا) أي: من حروف الإبدال وهما منها (لِثْبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرٍ) في سِرَاطٍ وَسَقَرٍ (وفي زيادة السَّيْنِ) عليها وليست منها (ولو أَوْرَدَ) هذا البعض أنها بَدَلٌ من التَّاءِ في (اسْمَعْ) بتشديدها، وأصله اسْتَمَعَ (وَرَدَ) عليه نحو (ادْكُرْ) بالمُعْجَمَةِ (واظْلَمْ) وليس ممَّا نحن فيه لأنَّه من بابِ الإدغام لا من باب الإبدال السَّابِقِ الَّذِي الكلام فيه، فلو قيل: إن القلب للإدغام إِبْدَالٌ حقيقة لَزِمَ أن يكونَ جميعُ الحروفِ التي تُبْدَلُ للإدغام، وهي على ما قال الجاربردي^(١) ما عدا حروف «ضوي مشفَّر»، من حروف الإبدال وليس كذلك، وقال المرادي^(٢): «الإبدال للإدغام يكونُ في جميع الحروفِ إلَّا الألفِ، ولغير الإدغام يكون غير الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والمعجمات والعين والقاف، فيكون في اثنين وعشرين حرفاً كما قاله في التسهيل^(٣) مقيّداً بالبدل الشائع ومن غير الشائع قراءة الأعمش^(٤) (فَشَرَّدَ)^(٥) بمعجمة^(٦).

■ واعلم أنَّ الإبدال إمَّا لِلتَّخْفِيفِ أو لِمَشَاكَلَةِ الحروفِ وتَقَارُبِهَا في المَخْرَجِ أو في الصِّفَةِ كَالجَهْرِ وَالْهَمْسِ (فَالْهَمْزَةُ^(٧)) تُبْدَلُ (من حروف اللّين و) من (العَيْنِ وَالْهَاءِ) والإبدال من حروف اللّين ضربان مُطَرِّدٌ وَغَيْرُ مُطَرِّدٍ، وَالْمُطَرِّدُ ضربان لازم فيما ذكره بقوله (ف) إِبْدَالُهَا (من) حروف (اللّينِ إِعْلَالٌ) الأولى إبدال مُطَرِّدٌ (لازِمٌ في نحو كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ) لما مرَّ في الإِعْلَالِ وفي نحو صحراء ممَّا أَلْفُهُ لِلتَّائِنِثِ وَسُبِقَتْ بِالْف (و) في نحو

(١) مجموعة الشافية ٣١٦/١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٤/٦ بتصرف.

(٣) التسهيل ص ٣٠٠.

(٤) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي الإمام الجليل ولد سنة ستين. أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي وغيره. مات في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة. غاية النهاية ص ٣١٥-٣١٦.

(٥) الأنفال ٥٧/٨.

(٦) المحتسب ٢٨٠/١.

(٧) مواضع إبدال الهمزة في كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في النحو ٢٤٤/٣ وسر صناعة الإعراب ١١٠-٧٢/١ والمفصل ص ٣٧٠ والممتع في التصريف ٣٢٠/١.

(قَائِلٍ وَبَائِعٍ) وَجَمَعْنِيهِمَا^(١) لذلك (و) في نحو (أَوَاصِلٍ) لذلك وأَضْلُهُ وَوَاصِلٍ، وَلَمَّا كَانَ التَّغْيِيرُ بِالْآخِرِ أَوَّلَى قُدِّمَ مَا الْإِبْدَالُ فِي لَامِهِ عَلَى مَا فِي عَيْنِهِ وَمَا فِي عَيْنِهِ عَلَى مَا فِي فَائِهِ (و) مَطْرَد (جَائِزٌ نَحْوُ أَجْوُهُ وَأُورِي) وَأَصْلُهُمَا وَجُوهٌ وَوُورِي - كَمَا مَرَّ - (وَأَمَّا نَحْوُ دَائِبَةٍ وَشَائِبَةٍ وَالْعَالَمِ) فِي قَوْلِ الْعَجَّاجِ^(٢):

* يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ■ فَخِنْدَفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ^(٣)

(وَبَازٌ)^(٤) بِهَمْزَةٍ مُبْدَلَةٍ مِنَ الْفِ، لَكِنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ فِي بَازٍ بِدَلِيلِ أَبَوَازٍ (وَشِثْمَةٌ)^(٥) بِإِبْدَالِ هَمْزَتِهِ مِنْ يَاءٍ (وَمُوقِدَةٌ) وَمُوسَى بِإِبْدَالِهَا مِنْ وَاوٍ فِي قَوْلِهِ^(٦):

■ لَحَبُ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى^(٧)

(١) جاء وجمعهما كذلك في (١).

(٢) عبدالله بن روية بن لبيد، يعدُّ وابنه روية من أشهر الرِّجَّاز، واختلف في مولده، أقام بالبصرة والشَّام، توفي في خلافة الوليد، وأراجيزه بعضها مألوف وبعضها غريب. وكثُر الاستشهاد عند اللغويين بها. الشعر والشعراء ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٣) [من الرجز] سرَّ صناعة الإعراب ٩٠/١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٢ موضع الشاهد: على أنَّ العجَّاجَ هَمَزَ الْعَالَمِ، لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِقَوَافِي الْقَصِيدَةِ نَحْوَ (اسْلَمِي) فِي عَدَمِ التَّأْسِيسِ، فَلَوْ لَمْ يَهْمَزْ لَلَزِمَ السُّنَادُ، وَهُوَ مِنْ عِيُوبِ الْقَافِيَةِ. مَطْلَعُ الْأَرْجُوزَةِ:

* يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ■ يَسْمُسَمِ وَعَنْ يَجِينِ سَمْسَمِ
وَأَمَّا جَمْعُ الشَّارِحِ بَيْنَهُمَا لِيَبِينَ الْقَافِيَةَ غَيْرَ الْمُؤَسَّسَةِ مَعَ الْمُؤَسَّسَةِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْهَمْزِ.

(٤) الْبَازُ: لُغَةٌ فِي الْبَازِي. وَالْجَمْعُ أَبْوَزٌ وَبُؤُوزٌ وَبِثْرَانٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ (بَاز) ٣٠١/١ وَسَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٩٠/١ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٢٠٥/٣.

(٥) الشَّيْمَةُ: الْخُلُقُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (شَيْعِم) ٢٦١/٧.

(٦) الْمَذْكُورُ صَدْرُ الْبَيْتِ، تَمَامُهُ: وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ.

(٧) [من الوافر] سرَّ صناعة الإعراب ٧٩/١ وشرح الشافية للرَّضِيِّ ٢٠٦/٣ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٤٢٩-٤٣٠ وَالْقَصِيدَةُ لَجَرِيرٍ، مَدَحَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُرَوَّانِي. وَمُوسَى وَجَعْدَةُ: وَلَدِي جَرِيرٌ. مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: عَلَى أَنَّهُ رَوَى بِهَمْزِ الْمُؤَقِدِينَ وَمُوسَى.

(فشاذٌ) جائزٌ غيرٌ مُطَرِدٍ (وَأَبَابٌ^(١) بَخْرٍ) في عُبَابٍ^(٢) بَخْرٍ، وهو مُعْظَمُ الماءِ بإبدالِ هَمْزَتِهِ من عَيْنٍ (أَشَدُّ^(٣)) من المذكوراتِ قَبْلَهُ وهذا جائزٌ غيرٌ مُطَرِدٍ (وماءٌ شاذٌّ لَزِمَ) غيرٌ مُطَرِدٍ وأصلُهُ مَوْهٌ بدليلِ أَمْوَاهُ، قُلِيَتْ الواوُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُبْدِلَتْ الهاءُ همزةً، وقد تُبْدَلُ في جمعه أيضاً، لكنّه جائزٌ لَزِمَ (والألفُ^(٤)) تُبْدَلُ (من اختيها) الواوِ والياءِ (و) من (الهمزة والهاء) والنونِ الخَفِيفَةِ وقفاً (و) إِنْدَالُهَا (من أُخْتِنِهَا لَزِمَ في نحو قَالَ وَبَاعَ) عند الكلِّ (وَالِ عَلَى رَايِ) الكسائي^(٥) لَأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَهُ أَوَّلٌ، بدليلِ تصغيره على أوَّلٍ، فَقُلِيَتْ^(٦) الواوُ أَلْفاً (ونحو يَأْجَلُ) في يُوْجَلُ (ضَعِيفٌ وَطَائِيٌّ) في طَيٍّ (شاذٌّ لَزِمَ) غَيْرُ مُطَرِدٍ، وتفرقت بين يَأْجَلُ وَطَائِيٍّ تُخَالِفُ ما مرَّ له في الإعلالِ مِنْ أَنَّ كَلَّا مِنْهُمَا شاذٌّ، فلو قال: وَنَحْوُ يَأْجَلُ وَطَائِيٍّ شاذٌّ لَسَلِمَ من ذلك (و) إِنْدَالُهَا (من الهمزة) جائزٌ مُطَرِدٌ (في) نحو (رَأْسٍ) كما مرَّ في تخفيفِ الهمزة (ومن الهاءِ في آلِ عَلَى رَايِ) لِلْبَضْرِيَيْنِ^(٧)؛ لَأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَهُمْ أَهْلٌ، لكنّهم إنَّما يقولون أُبْدِلَتْ الهاءُ همزةً والهمزةُ ألفاً لا أَنَّ الألفَ أُبْدِلَتْ من الهاءِ، وهذا مع قوله فيما مرَّ، الهاءُ

(١) [من الرجز]: المفصل ص ٣٦٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٦/١ والممتع في التصريف ٣٥٢/١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٣٢.

* أَبَابٌ بَخْرٍ ضَاجِكٌ مَزُوقٍ

موضع الشاهد: على أَنَّ أصله (عُبَابٌ بَخْرٍ) فأُبدلت العينُ همزةً، وهو أَشَدُّ مما قبله، لأنّه لم يثبت قلب العينِ همزةً في موضع.

(٢) لسان العرب (عيب) ٧/٩.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١٠٦/١-١٠٧ وشرح الشافية للزمخشري ٢٠٧/٣.

(٤) ذكرت مواضع إبدال الألف في: كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ والأصول في النحو ٢٤٦/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٦٦٤/٢ والممتع في التصريف ٤٠٤/١.

(٥) المخصص ١٢٨/٣ والممتع في التصريف ٣٤٨/١.

(٦) المخصص ١٢٨/٣ وشرح الملوكي ص ٢٧٨.

(٧) قال ابن جني: «أصلها (اهل)، ثم أُبدلت الهاءُ همزةً، فصارت في التقدير (أهل) فلمّا توالى الهمزتان أُبدلوا الثانية ألفاً كما قالوا: آدم». سرّ صناعة الإعراب ١٠٠/١-١٠١ والممتع في التصريف ٣٤٨/١.

ساقط من نسخ، وَالْ^(١) الرَّجُلُ أَهْلُهُ وَعِيَالُهُ، وَإِبْدَالُهَا مِنَ التَّوْنِ الخفيفة نحو
 قَفَا فِي قَفْنٍ (وَالْيَاءُ) تُبْدَلُ (مِنْ أُخْتَيْنِهَا^(٢)) الْأَلْفُ وَالرَّوَاؤُ (وَمِنْ الْهَمْزَةِ،
 وَمِنْ أَحَدِ حَزَقِي الْمَضَاعِفِ وَالنُّونِ وَالغَيْنُ وَالْبَاءُ) الموحدة (وَالسَّيْنِ
 وَالثَّاءِ) المثلثة والجيم (و) إبدالها (مِنْ أُخْتَيْنِهَا) إِمَّا (لِأَزْمٍ) فَمِنْ الْأَلْفِ (فِي
 نَحْوِ مَفَاتِيحٍ وَمُفْتِيحٍ) أَصْلُهُمَا مِفْتَاحٌ بِالْفِ زائدة، - وهذا ساقط في نسخ -
 (و) مِنَ الرَّوَا (فِي) نَحْوِ (مِيقَاتٍ وَغَارٍ وَقِيَامٍ وَجِيَاضٍ) أَصْلُهُمَا مِوَقَاتٍ
 وَغَارِزٍ وَقَوَامٍ وَجَوَاضٍ - كَمَا مَرَّ فِي الْإِعْلَالِ - (و) إِمَّا (شَاذٌ) فَمِنْ الْأَلْفِ
 (فِي نَحْوِ^(٣) حُبْلَى) بِالْيَاءِ عِنْدَ فَرَاةٍ (و) مِنَ الرَّوَا فِي نَحْوِ (ضِيْمٍ وَصَبِيَّةٍ
 وَيَنْجَلٍ أَصْلُهَا ضَوْمٌ وَصَبَوَةٌ وَيَوْجَلُ) (و) إبدالها (مِنْ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ
 ذَنِيْبٍ^(٤)) جَوَازًا، وَفِي نَحْوِ إِيْمَانٍ لَزُومًا (و) إبدالها (مِنْ الْبَاقِي) وَهُوَ أَحَدُ
 الْمَضَاعِفِ وَالنُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالثَّاءِ وَالْجِيمِ (مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ^(٥)) فِي
 نَحْوِ أَفْلَيْتُ) الْكِتَابُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ مَزِيدٍ اجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ، وَتَقَدَّرَ فِيهِ
 الْإِدْغَامُ لِسُكُونِ الثَّانِي كَأَمَلْتُ (و) فِي نَحْوِ (قَصِيْتُ^(٦)) مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ مَزِيدٍ
 اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَمْثَالٍ أَوَّلُهَا مُدْغَمٌ فِي الثَّانِي كَقَصَصْتُ أَظْفَارِي، وَالسَّمَاعِيُّ
 هُوَ إِبْدَالُ الثَّانِي الْمَضَاعِفِ؛ أَمَّا إِبْدَالُ أَوَّلِهِ كِدِيْمَاسٍ وَدِيْتَارٍ، فَقِيَاسِي (وَفِي
 نَحْوِ أَنَاسِي^(٧)) أَصْلُهُ أَنَاسِينُ^(٨) لِأَنَّهُ جَمْعُ إِنْسَانٍ (وَأَمَّا الضَّفَادِي^(٩)) مِنْ

- (١) لسان العرب (اهل) ٢٥٣/١.
- (٢) ذكرت مواضع إبدال الياء في: كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ والأصول في النحو ٢٥٥/٣ وما بعدها
 وسر صناعة الإعراب ٧٣١/٢ وما بعدها والمفصل ص ٣٦٣ والمنتع في التصريف ٣٦٨/١.
- (٣) شرح الشافية للرزني ٢١٠/٣.
- (٤) شرح الملوكي ص ٢٤٠ وشرح الشافية للرزني ٢١٠/٣.
- (٥) كتاب سيبويه ٤٢٤/٤.
- (٦) الأمالي الشجرية ٣٨٩/١ وشرح المفصل ٢٤/١٠.
- (٧) قال تعالى في سورة الفرقان ٤٩/٢٥: ﴿وَشَقِيقُهُمِمَّا خَلَقْنَا أُنثَىٰ وَأُنثَىٰ كَثِيرًا﴾.
- (٨) سر صناعة الإعراب ٧٥٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤ وشرح الشافية للرزني
 ٢١٢-٢١١/٣.
- (٩) جاء في المفصل ص ٣٦٤:

• ومنه لیس له حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمُّهُ نَقَاطُ

الضفادع (والثُعَالِي^(١)) فِي الثُّعَالِبِ (وَالسَّادِي^(٢)) فِي السَّادِسِ (وَالثَّالِي^(٣)) فِي الثَّالِثِ وَشِيزَةَ^(٤) فِي شَجَرَةِ (فَضْغِيْفٍ) الْإِبْدَالِ فِي كُلِّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ وَإِنْ وَرَدَ فِي شَعْرِ.

(الواو^(٥)) تُبْدَلُ (مِنْ أَخْتِيهَا) الْأَلْفِ وَالْيَاءِ (وَمِنْ الْهَمْزَةِ وَ) إِبْدَالُهَا (مِنْ أَخْتِيهَا) إِمَّا (لِإِزْمَةٍ) كَمَا فِي إِبْدَالِهَا مِنَ الْأَلْفِ (فِي نَحْوِ ضَوَّارِبٍ) جَمْعُ ضَارِبَةٍ (وَ ضَوَّارِبٍ) مُصَغَّرُ ضَارِبٍ (وَرَحْوِيٍّ وَعَصَوِيٍّ) فِي النُّسْبَةِ إِلَى رَحَى وَعَصَى بِالْف، وَهِيَ فِيهِمَا بَدَلٌ عَنْ أَضَلٍّ وَفِي الْأَوَّلَيْنِ زَائِدَةٌ (وَ) كَمَا فِي إِبْدَالِهَا مِنَ الْيَاءِ فِي نَحْوِ (مُوقِنٍ وَطُوبَى^(٦)) وَيَوَظَّرَ وَبَقَوَى بِمَوْحِدَةٍ. وَأَصْلُهَا مُيَقِّنُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَيْقَنَ وَطَنِي مِنْ طَابَ يَطِينُ وَيُنِيطِرُ مِنَ الْبَيْطَرَةِ وَبَقِيًّا مِنْ أَبَقَى^(٧) عَلَيْهِ، أَيِ: أَشْفَقَ عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ بَقِيَ فَكَأَنَّهُ طَلِبَ بَقَاؤَهُ (وَ) إِمَّا (شَادٌّ) فَالشَّادُّ إِمَّا لِإِزْمٍ كَمَا فِي مَاءٍ كَذَا مِثْلَ بِهِ. الْجَارِبَرْدِي^(٨) وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْدَالِ الْوَائِ مِنْ أَخْتِيهَا لَا فِي غَيْرِهِ (وَ) إِمَّا (ضَعِيفٌ) كِإِبْدَالِهَا مِنَ الْيَاءِ (فِي) قَوْلِهِمْ (هَذَا أَمْرٌ مَفْضُوءٌ عَلَيْهِ^(٩)) مِنْ مَضَى يَمْضِي (وَخِلَافَ نَهْوٍ) بِفَتْحِ الثُّونِ (عَنِ الْمُتَكَرِّرِ) وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا

(١) جاء في المفصل ص ٣٦٥:

■ لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُثْمَرُهُ مِنْ الثُّعَالِي وَوَحَرَ مِنْ أَرَانِيهَا

(٢) جاء في المفصل ص ٣٦٥:

■ إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَسَالَ فَرَزُوجُكَ خَامِسٌ وَأَبْزُوكِ سَادِي

(٣) جاء في المفصل ص ٣٦٦:

■ قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ، وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتَ بِالْهُجْرَانِ لَا ثَبَالِي

وَسَرَّ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ٧٦٢/٢-٧٦٣.

(٤) جاء في سَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٧٦٤/٢: تَحْسَبُهُ بَيْنَ الْأَغَامِ شِيزَةَ.

(٥) ذَكَرْتُ مَوَاضِعَ إِبْدَالِ الْوَائِ فِي: كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٢٤١/٤ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٢٦٦/٣ وَسَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٧٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا وَالْمَفْصَلُ ص ٣٦٦ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٣٦٢/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٦) كِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٢٤١/٤ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٢١٤/٣.

(٧) لِسَانُ الْعَرَبِ (بَقِي) ٤٦٧/١.

(٨) مَجْمُوعَةُ الشَّافِيَةِ ٣١٩/١.

(٩) سَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٨٩/٢.

قَلْبُ الْوَائِ يَاءٌ مَعَ الْإِدْغَامِ كَمَزَمَى (وَجَبَاوَةٌ^(١)) وَالْقِيَاسُ جِبَايَةٌ مِنْ جَبَيْتُ الْخَرَاجَ قِيلَ: وَفِي كَوْنِ الْوَائِ فِي مَمْضُو وَجَبَاوَةٌ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: مَضَيْتُ عَلَى الْأَمْرِ مُضِيًّا، وَمَضَوْتُ عَلَيْهِ مُضَوًّا وَجَبَيْتُ جِبَايَةً وَجَبَوْتُ جَبَاوَةً، وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ اسْتِعْمَالُهُمَا أَصَالَتُهُمَا لِحَوَازِ مَعْرِفَةِ الْإِبْدَالِ فِيهِمَا بِقَلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ (و) إِبْدَالُهَا (مِنْ الْهَمْزَةِ) كَمَا (فِي نَحْوِ جُؤْنَةٍ وَجُؤْنٍ^(٢)) - بِضَمِّ جِيمِهَا وَإِسْكَانِ الْوَائِ فِي الْأَوَّلِ وَفَتْحِهَا فِي الثَّانِي - وَأَصْلُهُمَا الْهَمْزَةُ، قِيلَ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِقَفْدِ جَاءَنْ، فَلَا يُعْلَمُ أَنَّ أَصْلَهُمَا الْهَمْزَةَ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣): «وَالْجُؤْنَةُ - بِضَمِّ الْجِيمِ - مَصْدَرُ الْجَوْنِ مِنَ الْخَيْلِ، يُقَالُ لِلْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ، وَالْجُؤْنَةُ أَيْضًا جُؤْنَةُ الْعَطَّارِ، وَرُبَّمَا هَمْزُوا» فَقَوْلُهُ: وَرُبَّمَا هَمْزُوا ظَاهِرٌ فِي عَكْسِ مَا قَالَهُ الْمَصْتَفِ^(٤)، فَالْأَوَّلَى التَّمَثِيلُ بِنَحْوِ مُؤْمِنٍ فِي مُؤْمِنٍ (وَالْمِيمِ^(٥)) تَبْدُلُ (مِنْ الْوَائِ وَاللَّامِ وَالنُّونِ وَالْبَاءِ) الْمَوْحَدَةِ (و) إِبْدَالُهَا (مِنْ الْوَائِ لَازِمٌ فِي فِيمَ وَخَدَّةٍ) أَصْلُهُ فَوْهٌ^(٦) - بِالْإِسْكَانِ - بِدَلِيلِ أَفَوَاهِ، حُذِفَتِ الْهَاءُ لِحَقَائِقِهَا، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْوَائِ مِيمًا^(٧) لَثَلَا تَسْقُطُ بِالتَّقَائِمِ مَعَ التَّنْوِينِ فَيَبْقَى الْمُعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (و) إِبْدَالُهَا (ضَعِيفٌ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ) وَهِيَ لُغَةٌ (طَائِفَةٌ) وَجِيمِيَّةٌ - وَقَدْ مَرَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ - (و) إِبْدَالُهَا (مِنْ النُّونِ) لَفْظًا لَا خَطَأً (لَازِمٌ فِي نَحْوِ عَنَبَرٍ وَشَنْبَاءٍ^(٨)) لِلْسَّحَائِبِ الْمَذْكُورَةِ (وَمِنْ

(١) جَبَى الْمَاءُ فِي الْحَوْضِ جَبْيًا: جَمَعَهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (جَبَى) ١٧٤/٢.

(٢) الْخَصَائِصُ ٢٦٥/١ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٣٦٢/١.

(٣) تَاجُ اللُّغَةِ (جَوْن) ٢٩٦/٥. وَالْمَزْهَرُ ٢٧٦/٢.

(٤) ذَهَبَ الْمَصْتَفِ إِلَى أَنَّ الْوَائَ مُبْدَلَةٌ عَنِ الْهَمْزَةِ.

(٥) ذَكَرْتُ مَوَاضِعَ إِبْدَالِ الْمِيمِ فِي: كِتَابِ سَيَبُوهِ ٢٤٠/٤ وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٢٧٣/٣ وَسَرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤١٣/٢ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٦٦ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٣٩١/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٦) كِتَابُ سَيَبُوهِ ٢٤٠/٤ وَسَرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤١٣/١ وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٣٩/٢ وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ص ٢٩١.

(٧) سَقَطَ مِنْ قَوْلِهِ: مِيمًا لَثَلَا تَسْقُطُ ص ٣٨٤، إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْأَفْصَحِ ص ٣٨٦ مِنْ (إ).

(٨) الشَّنْبُ: نَقَطٌ بَيْضٌ فِي أَسْنَانٍ. شَنِيبٌ شَنْبًا، فَهُوَ شَانِبٌ وَشَنِيبٌ وَأَشْنَبٌ، وَالْأَنْثَى، شَنْبَاءُ لِسَانِ الْعَرَبِ (شَنْب) ٢٠٨/٧.

الباء في بنات بحرٍ ومَخْرٍ بِمَا مُهْمَلَةٌ أَيْضاً (و) في قولهم (ما زِلْتُ رَأَيْتُ) أَي: رَأَيْتُ مِنَ الرُّتُوبِ^(١)، أَي: الثُّبُوتِ. وفي قوله رَأَيْتُهُ (مَنْ كُنْتُ) أَي: مِنْ قُرْبٍ، وَأَصْلُهُ كَتَبَ.

(وَالثُّنُونُ^(٢)) تُبَدَلُ (مِنْ الْوَاوِ وَاللَّامِ) وَالْمِيمِ وَالْهَمْزَةِ. فَإِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ (شَاذٌ فِي صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي) كَأَنَّهُمْ قَالُوا: صَنْعَاوِي وَبَهْرَاوِي كَصَخْرَاوِي. ثُمَّ أَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ نُوناً. وَقِيلَ: إِنَّهَا^(٣) أُبْدِلَتْ مِنْ هَمْزَةٍ صَنْعَاءَ^(٤) وَبَهْرَاءَ^(٥)، وَالْأَوَّلُ^(٦) أَصَحُّ؛ إِذْ لَا مُقَارَبَةَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الثُّنُونَ مِنَ الْقَمِّ، وَالْهَمْزَةُ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، بِخِلَافِ الثُّنُونِ^(٧) وَالْوَاوِ (و) إِبْدَالُهَا مِنَ اللَّامِ (ضَعِيفٌ) فِي لَعْنٍ^(٨) وَأَضْلُهُ لَعْلٌ، لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، ثُمَّ أُبْدِلَتْ اللَّامُ نُوناً لِتَقَارِبِهِمَا مَخْرَجاً، وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ فِيهَا نَحْو: مِنْ لَدُنْهِ. وَإِنَّمَا حُكِمَ فِي هَذَا بِالضَّعْفِ، وَفِيمَا قَبْلَهُ بِالشَّدُوذِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّاذِّ مَا كَانَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ وَإِنْ وَافَقَ اسْتِعْمَالُ الْفَصَحَاءِ، وَبِالضَّعِيفِ مَا كَانَ بِخِلَافِ اسْتِعْمَالِهِمَا. وَإِبْدَالُهَا مِنَ الْمِيمِ نَحْوَ أَسْوَدَ قَاتِنٍ. فِي قَاتِمٍ، وَمِنْ الْهَمْزَةِ نَحْوَ حِثَّانٍ فِي حِثَاءٍ (وَالنَّاءُ^(٩)) تُبَدَلُ (مِنْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالْبَاءِ) الْمَوْحِدَةِ

(١) لسان العرب (رتب) ١٢٨/٥.

(٢) ذكرت مواضع إبدال النون في: كتاب سيبويه ٢٤٠/٤ والأصول في النحو ٢٧٦/٣ والمفصل ص ٣٦٧ وسر صناعة الإعراب ٤٣٥/٢ وما بعدها والممتع في التصريف ٣٩٥/١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٤٣٦-٤٣٧/٢ والمنصف شرح التصريف ١٥٨/١ والممتع في التصريف.

(٤) صنعاء: موضعان؛ أحدهما باليمن، والثاني قرية بالغوطة من دمشق. معجم البلدان (صنعاء) ٤٨٤/٣.

(٥) بَهْرَاءُ: مَدِينَةٌ بِمَكْرَانَ. معجم البلدان (بَهْرَة) ٦١٠/١.

(٦) المفصل ص ٣٦٧.

(٧) الأُمَالِي الشَّجَرِيَّة ٣٨٦/١.

(٨) سر صناعة الإعراب ٤٤٣/٢.

(٩) ذكرت مواضع إبدال التاء في كتاب سيبويه ٢٣٩/٤ والأصول في النحو ٢٦٨/٣ وما بعدها وسر صناعة الإعراب ١٤٥-١٥٧/١ وشرح الملوكي ص ٢٩٢ والممتع في التصريف ٣٨٣/١ وما بعدها.

(والصّاد) والطّاء والدّال (ف) إبدالها (من الواو والياء لازم في نحو اتّعد واتّسر) وأصلهما أوتّعد وإتّسر. أبدلت الواو والياء تاء (على الأفصح) وغير الأفصح بقول إيتّعد بإبدال الواو ياء، وإيتّسر بإبقاء الياء (و) إبدالها تاء عن الواو (شاذّ) في نحو أتّجّه^(١) وأصله أولّجّه؛ لأنّه من الوُلُوج^(٢) (و) من السّين شاذّ (في طسّيت وخدّه) وأصله طسّ^(٣)، لجمعه على طسوس وتضغيره طسّيس. فإن قلت: وجميع أيضاً على طسوت، فهلاً جعلت التّاء أصلاً؟ قلنا: السّين ليست من حروف الإبدال، وأيضاً: طسوت قليل وأما قولهم سِتّ في العدد وأصله سُدس، فقليل: الإبدال فيه للإدغام، أي: حفظاً لقاعدتهم. ورُدّ بأنّ الإبدال فيه إنّما هو لكراهية باب سلس (و) من الباب الموحدة شاذّ (في الذّعالي^(٤)) بمُعْجَمَةٍ مُهْمَلَةٍ. وأصله لِقَطْعِ الْخِرْقِ، ولأَطْرَافِ الثَّيَابِ، مُخَفَّفٌ ذَعَالِيْبٍ بِانْقِلَابِ مَدَّةِ مُفْرَدِهِ - وهو دُعْلُوبٌ - ياء كما في عُضْفُورٍ وَعَصَافِيرٍ (و) من الصّاد (في لَصَّت) - بفتح اللّام - وأصله لَصّ^(٥) - بكسرهما - أفصح من ضَمِّهَا وفتحها، لقولهم تَلَصَّصَ عَلَيْهِمْ وهو بَيْنَ اللَّصُوصِيَّةِ (ضعيف) وقد يُقال: مُقْتَضَى كَلامِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ كَلَامَ مِنْهُمَا أَصْلٌ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَوَّلَ فِي بَابِ التَّاءِ^(٦) وَفَسَّرَهُ بِاللَّصِّ، وَقَالَ إِنَّ جَمْعَهُ لَصُوتٌ. والثاني في باب الصاد^(٧)، وقال إن جمعه لصوص. ولم يذكر إبدالاً. ويُجَابُ: بأنّ ذلك لا يقتضي ما ذُكِرَ لأنّ المُبْدَلَ من أَضْل أَضْلٌ، ولكن لِقِلَّةِ الْأَوَّلِ مُفْرَداً وَجَمْعاً، وَكَثْرَةِ الثَّانِي كَذَلِكَ كَانَ الثَّانِي أَضْلاً لِلأَوَّلِ

(١) جاء في الأصل (تجّه) وما أثبتّه نقلاً من المتن نقلاً من المتن و(١).

(٢) سرّ صناعة الإعراب ١٤٧/١ وشرح المفصل ٣٧/١٠.

(٣) الطّسّ والطّسّة والطّسّة: لغة من الطّسّت. لسان العرب (طسّس) ١٦١/٨ وأدب الكاتب ص ١٠٦ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٦/١.

(٤) لسان العرب (ذعلب) ٤٤/٥ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٧/١ وشرح الشافية للرزّي ٢٢١/٣.

(٥) اللّصّ: السّارق. قال ابنُ دُرَيْدٍ: لَصَّ وَلَصَّ وَلَصَّ. لسان العرب (لصص) ٢٧٧/١٢ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٦/١ وشرح المفصل ٤١/١٠.

(٦) تاج اللغة (لصت) ٢٦٤/١.

(٧) تاج اللغة (لصص) ١٠٥٦/٣.

فهو كَطَسْتُ وَطَسَ، وإبدالها في الطاء^(١) ونحو فُسْتَاطٍ في فُسْطَاطٍ^(٢) ومن الدال نحو ناقة تَرْبُوتٌ في دَرْبُوتٍ أي: مُدَلَّلَةٌ.

(والهاء^(٣)) تُبْدَلُ (من الهمزة والالف والياء والناء و) إبدالها (من الهمزة مَسْمُوعٌ في هَرَقْتُ^(٤)) وأصله أَرَقْتُ (وَهَرَحْتُ^(٥)) الدَّابَّةُ بحاءٍ مُهْمَلَةٍ في أَرَحْتُهَا أي: رَدَدْتُهَا إِلَى الْمَرَاكِ (وَهَيْئَكَ) - بكسر الهاء - في إِيَّاكَ. قال الشاعر^(٦):

● فِهْيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ^(٧) ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ^(٨)

(وَلِهَيْئَكَ^(٩)) فِي لَيْئِكَ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لِلابْتِدَاءِ، فَلَا تُجَامِعُ أَنْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ (وَهِنْ^(١٠)) فَعَلَتْ فِي إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتَ (فِي) لَعَةٍ (طِيءَ وَهَذَا الَّذِي^(١١)) فِي أَذًا الَّذِي لِلِاسْتِفْهَامِ قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) الممتع في التصريف ٣٩٠/١.

(٢) الفسطاط: بيتٌ من شَعَرٍ. وفيه لغات. فُسْطَاطٌ، وفُسْتَاطٌ وفُسَاطٌ. لسان العرب (فسط) ٢٦٢/١٠.

(٣) ذكرت مواضع إبدال الهاء في: كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ والأصول في النحو ٢٧٥/٣ والممتع في التصريف ٣٩٧/١ وسر صناعة الإعراب ٥٥١/٢ - ٥٦٢.

(٤) كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ والإبدال ص ٨٨ والمحتسب ٤٠/١.

(٥) كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ وسر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ والإبدال ص ٨٩.

(٦) أبو تمام حبيب بن أوس الطائي الشاعر؛ شامي الأصل، جالس الأدباء، فأخذ عنهم وتعلم، وكان فطيناً فهماً، وكان يحب الشعر، فلم يزل يعاينه حتى قال الشعر وأجاده، قدم إلى بغداد فجالس بها الأدباء وعاشر العلماء. توفي سنة إحدى وثلاثين ومئتين للهجرة. له تصانيف منها: فحول الشعراء، ديوان الحماسة. البداية والنهاية ٢٥١/١٠ والأعلام ١٦٥/٢ ونزهة الألبا ص ١٥٦-١٥٥ والأعلام ١٦٥/٢.

(٧) المورد: الطريق من الماء. لسان العرب (ورد) ٢٦٨/١٥.

(٨) [من الطويل] سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ والممتع في التصريف ٣٩٧/١ وشرح الشافية للرضي ٢٢٣/٣ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٦. موضع الشاهد: على أن أصله (إِيَّاكَ) فأبدلت الهمزة هاء.

(٩) كتاب سيبويه ١٥٠/٣.

(١٠) سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ وشرح الملوكي ص ٣٠٦ والممتع في التصريف ٣٩٧/١ وشرح الشافية للرضي ٢٢٣/٣.

(١١) سر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢.

* وأنت

وروي:

• وأنت صَوَّاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا^(١)

أي، وأنت الرجل صاحبات المرأة، فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي؟ أي: أذاً الذي، وإنما أبدلوا الهمزة هنا في هذه الصورة؛ لأنها حرف شديد ثقیل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاها^(٢) متقاربان (و) إبدالها (من) الألف شاذ في أنه وَحِيَّهَلَه^(٣) مُرْكَبٌ من حَيٍّ وَهَلٌ مبني على الفتح. يُقال: حِيَّهَل^(٤) الثريد، أي: إيته، وقد جاء حِيَّهَلًا بالألف، وهو المراد هنا. (وفي مَهْ مُسْتَفْهِمًا) فيما قال الشاعر:

* قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَّةٍ

* مِنْ هَهْنًا وَمِنْ هُنَّةٍ

* إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَمَهْ^(٥)

أي وَرَدَتْ الإبل من أمكنة مختلفة إن لم تُرَوْهَا فما تَصْنَعُ؟ وروي:

* إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَمَهْ

بالهمزة، وقيل حُذِفَتِ الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة، وأتى بهاء السكت كما في المجرورة في نحو فِيمَهْ وقيل: إنها اسم فعل للزجر، أي: مَهْ يا إنسان، كأنه يخاطب^(٦) نفسه ويزجرها.

(١) [من الكامل] سر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ والمفصل ص ٣٦٩ والممتع في التصريف ٤٠٠/١ وشرح الشافية ٢٢٤/٣ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧. موضع الشاهد: أصله: أذا الذي، فأبدلت همزة الاستفهام هاء.

(٢) شرح الملوكي ص ٣٠٤.

(٣) جاء بعد (حِيَّهَلَه): في أنا وَحِيَّهَلًا وقفًا، وقيل: الهاء للسكت كَقَهْ ويرة في (١).

(٤) شرح المفصل ٤٥/٤ ولسان العرب (حيا) ٤٣٢/٣ و(هلل) ١٢٤/١٥.

(٥) [من مشطور الرجز]: سر صناعة الإعراب ١٦٣/١ والمنصف شرح التصريف ١٥٦/٢ والممتع في التصريف ٤٠٠/١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٩. موضع الشاهد: الأولى أن تكون الهاء في مَهْ بدلًا من الألف، وأن تكون دَعَامَةً لِمَا الاستفهامية بعد حذف ألفها بدون جارٍ على قَلَّةٍ.

(٦) سر صناعة الإعراب ١٦٤/١ وشرح المفصل ٤٣/١٠.

(و) في (يَا هَنَاءُ^(١)) في النداء (على رأي). وأصله هَنَاءُ مِنَ الْهَنِّ، أُبْدِلَتْ الْوَاوُ أَلْفًا كَمَا فِي كِسَاءٍ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْأَلْفُ هَاءً لَا هَمْزَةً، لِثَلَا يُظَنُّ أَنَّهُ فَعَالٌ مِنَ التَّهْنِئَةِ. وقيل: إِنَّهَا أُبْدِلَتْ^(٢) مِنْ هَمْزَةٍ مُبْدَلَةٍ مِنْ وَاوٍ، وَقِيلَ: إِنَّهَا أَصْلِيَّةٌ لَا بَدَلَ، وَضَعُفَ بَقْلَةُ بَابِ^(٣) سَلِسٍ، وَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ بِحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ لَزِيَادَتِهَا وَعَدَمَ حَصَانَتِهَا. وقيل: الْأَلْفُ^(٤) بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ. وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ. وقيل: الْأَلْفُ^(٥) وَالْهَاءُ زَائِدَتَانِ وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ وَاللَّامُ مَحذُوفَةٌ كَمَا فِي هُنَّ وَهَنَةٌ. وَيُنْطَلِّهُ وَمَا قَبْلَهُ جَوَازُ تَحْرِيكِهَا فِي السَّعَةِ وَأَجِيبَ بَأَنَّهُ وَصَلَ بِنِيَّةِ الْوَقْفِ، وَشَبَّ هَاءُ السَّكْتِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ. (و) إِبْدَالُهَا (مِنْ) الْيَاءِ^(٦) التَّحْتِيَّةِ شَاذٌ (فِي هَذِهِ أَمَّةٌ لِلَّهِ) بِإِسْكَانِ الْهَاءِ وَضَلًا، وَذَلِكَ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَأَصْلُهَا هَذِي قِيلَ: لِأَنَّ الْيَاءَ لِلتَّانِيثِ كَمَا فِي نَحْوِ تَضْرِبِينَ. وَرُدُّ بَأَنَّهُ يَجُوزُ كَمَا قَالَ جَمْعٌ^(٧) أَنْ تَكُونَ صِغَةً مَوْضُوعَةً لِلْمَوْثُوثِ أَوْ تَكُونَ يَأْوَهَا بَدَلًا مِنْ هَاءٍ هَذِهِ. (و) إِبْدَالُهَا (مِنْ التَّاءِ) شَاذٌ (فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفًا) كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ (وَاللَّامُ^(٨)) تُبْدَلُ (مِنْ النُّونِ وَالضَّادِ) الْمُتَّجِمَةِ، فإِبْدَالُهَا مِنْ

(١) كما في قول الشاعر:

* وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَاءُ وَيَحَكَ الْأَحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ
نَقَفَ عَلَى أَقْوَالِ التُّحَاةِ فِي: سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٦١/٢ وَالْمَنْصَفِ شَرْحَ التَّصْرِيفِ
١٣٩/٣ وَشَرْحَ الْمُلُوكِيِّ ص ٣٠٩ وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٤٣/١٠.

(٢) الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١٠١/٢ وَشَرْحَ الْمُلُوكِيِّ ص ٣١١ وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٤٣/١٠.

(٣) الْمَنْصَفِ شَرْحَ التَّصْرِيفِ ١٤٠/٣.

(٤) سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٦١/٢ وَالْمَنْصَفِ شَرْحَ التَّصْرِيفِ ١٣٩/٣.

(٥) سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٦٢/٢ وَالْمَنْصَفِ شَرْحَ التَّصْرِيفِ ١٤٢/٣ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤٠١/١.

(٦) الْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤٠٠/١.

(٧) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «وَعَلَامَةُ التَّانِيثِ التَّاءُ، وَالْأَلْفُ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ. وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُم الْيَاءَ فِي قَوْلِهِمْ: (هَذِي أَمَّةٌ لِلَّهِ) وَزَعَمَ أَنَّهَا لِلتَّانِيثِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ، لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً لِلْمَوْثُوثِ، أَوْ تَكُونَ الْيَاءُ بَدَلًا مِنْ الْهَاءِ فِي قَوْلِكَ: هَذِهِ أَمَّةٌ لِلَّهِ». شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٨٧/٢.

(٨) ذَكَرْتُ مَوَاضِعَ إِبْدَالِ اللَّامِ فِي كِتَابِ سَيَبُوهِ ٢٤٠/٤ وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ٢٧٥/٣ وَسَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٢١/١ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤٠/١.

الثَّوْنِ (فِي أَصْنَانٍ قَلِيلٍ^(١)) وَالْأَصِيلَ^(٢) مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَجَمْعُهُ أَصْلٌ وَأَصَالٌ وَأَصَانٌ وَأَصْلَانٌ، كَبَعِيرٍ وَيُغْرَانِ، وَصَعَرُوا هَذَا عَلَى أَصْنَانٍ، ثُمَّ أَبْدَلُوا الثَّوْنَ لَامًا، لِقُرْبِهِمَا مَخْرَجًا، وَهَذَا التَّصْغِيرُ شاذٌّ، إِذْ فَعْلَانُ جَمْعُ كَثْرَةٍ فَلَا يُصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهِ. وَقِيلَ: هُوَ تَصْغِيرُ أَصِيلٍ عَلَى غَيْرِ لَفْظِهِ كَعُشْنِيَّةٍ. وَكَلَامُ سَبِيوِيهِ^(٣) يَدُلُّ لَهُ (و) مِنَ الضَّادِ (فِي الطَّجَعِ^(٤) رَدِيَّةً) وَأَصْلُهُ اضْطَجَعَ (وَالطَّاءُ^(٥)) تُبْدَلُ (مِنَ التَّاءِ) وَالذَّالُ فَإِبْدَالُهَا مِنَ التَّاءِ (لَا زِمَ فِي نَحْوِ اضْطَبَّرَ) مِمَّا فَاءٌ افْتَعَلَ فِيهِ صَادٌ^(٦) أَوْ ضَادٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ. وَأَصْلُهُ اضْطَبَّرَ مِنَ الصَّبْرِ (وَشَادٌ فِي نَحْوِ حُضْطُ^(٧)) وَأَصْلُهُ حُضْتُ مِنَ الْحَوْصِ^(٨)، وَهُوَ الْخِيَاطَةُ شَبَّهُوا تَاءَ الْفَاعِلِ بِتَاءِ افْتَعَلَ. فَأَبْدَلُوهَا طَاءً، وَوَجْهَ شذوذه أَنَّ تَاءَ الضَّمِيرِ كَلِمَةٌ، فَتَغْيِيرُهَا يُوجِبُ انْهَادَهَا بِالْكَلْبَةِ، وَإِبْدَالُهَا مِنَ الذَّالِ نَحْوَ الْإِنْبَاعِطِ فِي الْإِنْبَعَادِ. (وَالذَّالُ^(٩)) تُبْدَلُ (مِنَ التَّاءِ) وَإِبْدَالُهَا مِنْهَا (لَا زِمَ فِي نَحْوِ ارْزَجَرَ وَادَّكَرَ) مِمَّا فَاءٌ افْتَعَلَ فِيهِ ذَالٌ^(١٠) أَوْ ذَالٌ أَوْ زَائِي

(١) كتاب سيبويه ٢٤٠/٤.

(٢) لسان العرب (أصل) ١٥٥/١.

(٣) كتاب سيبويه ٤٨٤/٣.

(٤) جاء في المفصل ص ٣٧١:

* مال إلى أرطاة جحف فالتجج

(٥) ذكرت مواضع إبدال الطاء في كتاب سيبويه ٢٣٩/٤ والأصول في النحو ٢٧١/٣ وسر صناعة الإعراب ٢١٧/١ والممتع في التصريف ١٦٦/٢.

(٦) وهي حروف الإطباق.

(٧) قال سيبويه: «وقد أبدلت الطاء من التاء في فَعَلْتُ، إِذَا كَانَتْ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ. وَهِيَ لُغَةٌ لَتَمِيمٍ. قَالُوا: مِخْضُطٌ بِرَجْلِكَ وَحِضْطٌ. يَزِيدُونَ حِصْتُ وَفَحَصْتُ» كتاب سيبويه ٢٤٠/٤ وألـمنصف شرح التصريف ٣٣٢/٢ والأصول في النحو ٢٧٢/٣.

(٨) لسان العرب (حوص) ٣٩٤/٣.

(٩) ذكرت مواضع إبدال الذال في: كتاب سيبويه ٢٣٩/٤ والأصول في النحو ٢٧٠/٣ وسر صناعة الإعراب ٩٥/١ والممتع في التصريف ٣٥٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٥٨/٤.

(١٠) قال الرضي: «الحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالاً؛ لأنَّ الذال مناسبة للذال والزاي في الجهر وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإِثْمَا أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الذال، وبعد مخرج الزاي منها». شرح الشافية ٢٢٧/٣.

وَأَصْلُهُمَا إِزْتَجَرَ وَادْتَكَرَ (وَشَاذٌ فِي نَحْوِ فَزْدُ) لِمَا مَرَّ فِي حُضْطُ، وَأَصْلُهُ
فُزْتُ مِنَ الْقَوَزِ (وَفِي^(١) اجْدَمَعُوا) فِي اجْتَمَعُوا (وَاجْدَرْ) فِي اجْتَزَّ أَي:
قَطَعَ (وَدَوَّلَجَ) فِي تَوَّلَجَ^(٢) لِمَوْضِعِ يَدْخُلُهُ الْوَحْشُ مِنَ الْوَلُوجِ. قَالَ
سَيَبَوِيهِ^(٣): «التَّاءُ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، وَهُوَ قَوْعَلٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَكَاذُ تَجْدُ تَفْعَلُ
اسْمًا وَقَوْعَلٌ كَثِيرٌ».

(وَالْجِيمُ^(٤)) تُبْدَلُ (مِنَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ فِي الْوَقْفِ فِي نَحْوِ فُقَيْمَجَ)
فِي فُقَيْمَيَّ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ وَسْطِ اللَّسَانِ، وَمَجْهُورَتَانِ وَمُشَدَّدَتَانِ. قَالَ أَبُو
عَمْرٍو: «قُلْتُ^(٥) لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: فُقَيْمَجٌ. قُلْتُ:
مَنْ أَيْهِمْ؟ قَالَ مُرْجٌ» (وَهُوَ) أَي: إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ شَاذٌ لِقَلَّةِ زُرُودِهِ وَهَذَا مَعَ
مَا مَرَّ فِي أَصِيلَالٍ، عَكْسُهُ الْمُرَادِي^(٦)، فَقَالَ فِيهِ: «إِنَّهُ قَلِيلٌ، وَفِي أَصِيلَالٍ
أَنَّهُ شَاذٌ» (و) إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ الْمَشْدُودَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

• لَا هَمَّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حِجَّتِي^(٧)
• فَلَا يَزَالُ شَاجِحٌ يَأْتِيكَ بَخْ
* أَقْمَرُنْهَاتُ يُنْزِي وَفَرْتَجْ

(١) قَالَ ابْنُ جَنِي: «وَقَدْ قَلَبْتُ تَاءَ افْتَعَلَ دَالًا مَعَ الْجِيمِ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ. قَالُوا: اجْدَمَعُوا
فِي اجْتَمَعُوا، وَاجْدَرْ فِي اجْتَزَّ وَأَنْشَدُوا:

• فَقُلْتُ لِسَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِئْزَجِ أَصُولِهِ، وَاجْدَرْ شَيْمًا
سَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٨٧/١.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (وَلَج) ٣٩١/١٥.

(٣) كِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٣٣٣/٤.

(٤) ذَكَرْتُ مَوَاضِعَ إِبْدَالِ الْجِيمِ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٢٤٠/٤ وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٢٧٤/٣ وَسَرَّ
صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٧٥/١ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٧١ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٣٥٣/١.

(٥) هَذِهِ الْحِكَايَةُ فِي سَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٧٦/١ وَالْمَفْصَلُ ص ٣٧١ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ
٣٥٣/١.

(٦) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ.

(٧) [مِنَ الرَّجْزِ] الْإِبْدَالُ ص ١٩٦ وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٢٧٤/٣ وَسَرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٧٧/١
وَالْمَفْصَلُ ص ٢٧٢ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٢١٦٢١٥ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: عَلَى أَنَّهُ أَبْدَلَ
الْجِيمَ مِنَ الْيَاءِ الْخَفِيفَةِ. وَأَصْلُهُ: حِجَّتِي وَيِي.

أَيَّ اللَّهْمَ إِنْ قَبِلْتَ حِجَّتِي، فَلَا يَزَاكَ يَأْتِيكَ بِي بَغْلٌ شَاحِجٌ نَهَاقٌ
يُحَرِّكُ وَفَرَّتِي، وَالشَّاحِجُ مِنْ شَحِجٍ^(١) الْبَغْلُ، صَوْتُ، وَالْوَفْرَةُ^(٢) الشَّعْرُ إِلَى
شَحْمَةِ الْأُذُنِ. (أَشَدُّ) مِمَّا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْجِيَمَ مُشَدَّدَةٌ وَالْيَاءُ مُخَفَّفَةٌ، فَلَا تَقَارُبُ
بَيْنَهُمَا (و) إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ الْمُشَدَّدَةِ (وَمِنْ^(٣)) وَفِي نَسْخَةٍ فِي (نَحْوِ) قَوْلِهِ^(٤):

■ (حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا^(٥))

أَيَّ أَمَسَتْ وَأَمَسَا، وَأَصْلُهُ أَمَسَيْتُ وَأَمَسِيًا (أَشَدُّ^(٦)) مِنَ الْأَشَدِّ الَّذِي
قَبْلَهُ لَانْتِفَاءِ التَّشْدِيدِ وَالْوَقْفِ، وَلِجَعْلِ الْيَاءِ الْمَقْدَّرَةِ كَالْمَلْفُوظَةِ. وَقِيلَ: إِنَّهَا
بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ أَمَسَا وَجَازَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ الْجِيَمُ لَا
تُبَدَّلُ مِنَ الْأَلْفِ.

(وَالضَّادُ^(٧)) الْمَهْمَلَةُ تُبَدَّلُ (مِنْ السَّيْنِ الَّتِي بَعْدَهَا غَيْنٌ) مُعْجَمَةً (أَوْ
خَاءً) كَذَلِكَ (أَوْقَافٌ أَوْ طَاءً) مَهْمَلَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا أَوْ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهَا (جَوَازًا
نَحْوِ أَضْبَغٌ وَصَلَخٌ وَمَسٌّ صَقَرٌ وَصِرَاطٌ) فِي «وَأَسْبَغَ»^(٨) وَسَلَخَ «مَسَّ سَفَرٌ»^(٩)
وَسِرَاطٌ^(١٠)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَجْهُورَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ، وَالسَّيْنُ مَهْمُوسَةٌ
مُنْخَفِضَةٌ، فَكَرِهُوا الْخُرُوجَ مِنْهَا إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ لِلثَّقَلِ، فَأَبْدَلُوا السَّيْنَ

(١) لسان العرب (شحج) ٧.

(٢) لسان العرب (وفر) ٣٥٥/١٥.

(٣) جاء «في» في (١).

(٤) ينسب للعجاج.

(٥) [من الرجز] سر صناعة الإعراب ١٧٧/١ والمفصل ص ٣٧٣ والممتع في التصريف ٢٥٥/١

وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٦-٤٨٧. موضع الشاهد: على أَنَّ أصله: أَمَسَيْتُ وَأَمَسَى،
فأبدلت الياءَ فيهما جيماً. شرح البيت: أَمَسَيْتُ التَّائِقَ وَأَمَسَى الظَّلِيمَ.

(٦) قال الرضي: «وإنما كان في نحو أَمَسَجْتُ أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُبَدَلَ فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ
الياءِ، والياءُ في مثله ليس بموقوفٍ عليه» شرح الشافية ٢٣٠/٣.

(٧) ذكرت مواضع إبدال الصاد في سر صناعة الإعراب ٢٠٩/١ والمفصل ص ٣٧٣ وشرح
المفصل ٥٢-٥١/١٠ والممتع في التصريف ٤١٠-٤١١.

(٨) لقمان: ٢٠/٣١.

(٩) القمر ٤٨/٥٤.

(١٠) التبصرة ص ٥٥ والتيسير ص ١٩-١٨.

صاداً؛ لأنها توافقها في الهمس والصّفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوتان، بخلاف ما لو تأخرت السين عنها نحو قسنت وبخس، فيمتنع الإبدال؛ لأن المتكلم حينئذ يكون متصعداً بالصوت من منخفض فيثقل، وفيما مر يكون منحدرًا به من عالٍ فلا يثقل ثقل ذاك.

(والزاي^(١)) تبدل جوازاً (من السين والصاد الواقعتين قبل الدال) حالة كونهما (ساقنتين نحو يُزِدُ) في يُسَدِلُ^(٢) ثوبه؛ لأن السين مهموسة، والدال مجهورة. فكرهوا الخروج من حرف إلى آخر يتأفنه، فقرّبوا أحدهما من الآخر، فأبدلوا من السين زائاً؛ لأنها توافقها في المخرج والصّفير، وتوافق الدال في الجهر، فيتجانس الصوتان (و) نحو (هذا قُزِي أَنَّهُ^(٣)) في قُضِي أَنَا. قَالَه حاتم^(٤) لَمَّا نَحَرَ نَاقَةً وَقِيلَ لَهُ: هَلَّا فَصَدَّتْهَا. يُقَالُ إِنَّهُ وَقَعَ فِي أَسْرِ قَوْمٍ فَغَزَا رَجَالَهُمْ، وَبَقِيَ مَعَ النِّسَاءِ. فَأَمَرَنَهُ بِالْفَضْدِ فَنَحَرَ. وَجَوَزُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الصَّادَ مُطَبَقَةً مَهْمُوسَةً رَخْوَةً، وَالدَّالَ مَفْتُوحَةً مَجْهُورَةً شَدِيدَةً، فَكَرَهُوا اجْتِمَاعَهُمَا فَأَبْدَلُوا الصَّادَ زَائِيًّا لِلتَّوَاقُقِ مَعَ الْمَخْرَجِ وَالصِّفِيرِ مَعَ أَنَّ الزَّايَّ تَنَاسَبَ الدَّالَ فِي الْجَهْرِ (وَقَدْ ضُورِعَ بِالصَّادِ الزَّايُّ^(٥)) بِأَن تَشْرَبَ شَيْنًا مِنْ صَوْتِ الزَّايِّ، فَيَصِيرَ بَيْنَ بَيْنٍ، أَي: حَرْفًا مَخْرُجُهُ بَيْنَ الْمَخْرَجَيْنِ، لِثَلَا يَذْهَبَ صَوْتُ الصَّادِ الْبَتَّةَ، فَيَذْهَبَ الْإِطْبَاقُ. وَهَذِهِ الْمُضَارَعَةُ جَائِزَةٌ فِي الصَّادِ (دُونَهَا) أَي: السِّينِ، فَلَا يَضَارِعُ بِهَا الزَّايُّ إِذْ لَا إِطْبَاقَ فِيهَا حَتَّى يَحَافِظَ عَلَيْهِ. (و) كَمَا ضُورِعَ بِالصَّادِ الزَّايُّ سَاكِنَةً قَبْلَ الدَّالِ (ضُورِعَ بِهَا مُتَحَرِّكَةً أَيْضاً نَحْوُ صَدَقَ وَصَدَرَ) وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا زَائِيًّا

(١) ذكرت مواضع إبدال الزاي في سر صناعة الإعراب ١٩٥/١ والمفصل ص ٣٧٣ والمتع في التصريف ٤١٢/١.

(٢) أسدل ثوبه: أرخاه وأرسله. لسان العرب (سدل) ٢١٨/٦.

(٣) السيرافي النحوي ص ٥٨٨ والمفصل ص ٣٧٣ وشرح المفصل ٥٣/١٠ وشرح الشافية للرزسي ٣٣٢/٣.

(٤) القصة في النوار في اللغة لأبي زيد ص ٦٤ والسيرافي النحوي ص ٥٨٨.

(٥) كتاب سيبويه ٤٧٨-٤٧٩ والأصول في النحو ٤٢٩-٤٣٠ وشرح الشافية للرزسي ٢٣٣/٣.

خالصة لوقوع حركتها فاصلةً بين الصاد والذال وليقوى الحرف بالحركة. والمُضَارَعَةُ فيها أقلّ منها في الساكنة لأنها محمولة عليها، وهي إنّما غير لضعفها بالسكون، فإن كان الفاصل أكثر من حركة كحرف نحو صاد، لم تجز المضارعة كما لم يجز إبدالها زايًا خالصة (والبَيَّانُ) في الصاد الساكنة الواقعة قبل الذال بأن يؤتى بها خالصة على أصلها (أَكْثَرُ مِنْهَا) أي: من الإبدال [والمضارعة^(١)]، ففي الصاد المذكورة ثلاثة أوجه. وظاهر أنّ البيان في السين الساكنة أيضاً أكثر من الإبدال] وفي الصاد المتحركة أكثر من المضارعة (وَنَحْوُ مَسِّ زَقَرٍ) بإبدال السين المتحركة زايًا لغةً (كَلْبِيَّةٌ^(٢)) نسبة لبني كلب (وَأَجْدَرُ وَأَشْدَقُ بِالْمُضَارَعَةِ) وهي الإتيان بالجيم كالشين أو كالكاف وبالشين كالجيم. أو إشراب كل منهما صوت الزاي (قَلِيلٌ^(٣)) والبيان أكثر وأعرف.



- (١) سقط من الأصل من قوله والمضارعة.. إلى قوله: من الإبدال. وقد أثبتته نقلاً من (١).
 (٢) قال ابن جني: «وَكَلْبٌ تَقْلُبُ السَّيْنُ مع القاف خاصةً زايًا» وسر صناعة الإعراب ١٩٦/١
 المفصل ص ٣٧٣ وشرح الشافية للرضي ٢٣٣/٣.
 (٣) كتاب سيبويه ٤/٤٧٩ والأصول في النحو ٣/٤٣٠ وشرح الشافية للرضي ٢٣٣/٣.

باب الإدغام

بإسكان الدالِ لَغَةُ الكوفيين، وبتشديدها لَغَةُ البصريين^(١)، ونُقِلَ عن سيبويه^(٢). وفائدته التَّخْفِيفُ. وهو لَغَةٌ: إدخالُ الشيءِ في الشيءِ، تقول: أَذْغَمْتُ^(٣) اللَّجَامَ فِي الْفَرَسِ إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِي فِيهَا. واصطلاحاً^(٤): (أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِيهِمَا (سَاكِنٌ) أَصَالَةً أَوْ عَرَضاً (فمَحْرُوكٌ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ) بينهما، واعتُبرَ سَكُونُ الْأَوَّلِ لِيَتَّصِلَ بِالثَّانِي، إِذَا لَوْ حَرَكَ خَالَتِ الْحَرَكَةُ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يَتَّصِلْ بِالثَّانِي، واعتُبرَ تَحْرُكُ الثَّانِي، لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَدٍّ، وَلِأَنَّهُ مَبِينٌ لِلأَوَّلِ، وَالسَّاكِنُ كَالْمَيْتِ لَا يُبَيِّنُ نَفْسَهُ، فَكَيْفَ يُبَيِّنُ غَيْرَهُ. وَأَتَى بِالْفَاءِ لَا بِالْوَاوِ وَلَا بِثُمَّ، لِيَفِيدَ التَّرْتِيبَ بِلَا مُهْلَةٍ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ نَحْوَ قُلْسٍ. فَيَمْتَنِعُ فِيهِ الْإِدْغَامُ لِتَغَايِرِ الْحَرْفَيْنِ وَقَوْلِهِ «مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ» أَي: وَلَوْ بِثَقُلٍ نَحْوِ يُغْطِي يَأْسِرُ وَيَغْزُو وَأَقْدُ وَرَيْنَا مُخَفَّفًا، فَيَمْتَنِعُ فِيهِ الْإِدْغَامُ لِلْفَاصِلِ بِنَقْلِ اللِّسَانِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْفَصْلَ قَدْ يَكُونُ بِحَرْفٍ نَحْوَ رَبْرَبَ، وَقَدْ يَكُونُ بِنَقْلِ اللِّسَانِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرٍ نَحْوَ قُلْسٍ أَوْ مِنْ مَحَلٍّ إِلَيْهِ نَحْوَ مَا ذَكَرْنَا، إِذْ فِي الْإِدْغَامِ^(٥) يَجِبُ النُّطْقُ بِالْحَرْفَيْنِ دَفْعَةً بِحَيْثُ يَصِيرُ الْحَرْفُ السَّاكِنُ كَالْمُسْتَهْلَكِ لَا عَلَى حَقِيقَةٍ

(١) شرح المفصل ١٢١/١٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤٨١-٤٣١/٤.

(٣) لسان العرب (دغم) ٣٦٦/٤.

(٤) الجمل للزجاجي ص ٤٠٩ والأصول في النحو ٤٠٥/٣ وشرح الملوكي ص ٤٥٢ وشرح

الشافية للرضي ٢٣٥/٣ وارتشاف الضرب ٣٣٧/١.

(٥) شرح المفصل ١٢١/١٠.

التدخُل، بل على أن يصيَراً حرفاً مُعَايِراً لهما بهيئة وهو الحرفُ المُشَدَّدُ، وزمائه أطولُ من زمانِ الحرفِ الواحدِ وأقصرُ من زمانِ الحرفين. ولذلك يُفَرَّقُ^(١) بين قولنا قَدْ بالإدغام، وَقَدْ بَفَكْهِ، فإنه يتلفظ بالدَّالِّين في الأولِ بِرَفْعِ اللِّسانِ دفعةً، وفي الثاني بِرَفْعِهِ مرَّتَيْنِ هذا وفي رِنِيَا^(٢) خلافٌ لكونِ الحرفِ الأولِ بدلاً من همزة - وسيأتي - والكلام هنا في حقيقة الإدغام، وأما وجوبُهُ أو جوازُهُ - فسيأتي - (ويكون) الإدغامُ (في المثلين) في (المقاربتين) بعد جعلِهما مثليْن - كما يجيء - (فالمثلان) أي: إدغامُهما (واجبٌ) وممتنعٌ وجائزٌ، فالواجبُ (عِنْدَ سكونِ الأولِ) فهما سواء أكانا في كلمةٍ كمدٍّ أم في كلمتَيْنِ كاضرب^(٣) بكَراً (إلا في الهمزَتَيْنِ) فيمتنعُ الإدغامُ كما لو بنيتَ من قَرَأَ مثلَ سَبَطُر، فتقول قِرَأِي، بقلبِ الثانيةِ ياءً - كما يجيء في مسائل^(٤) الثَّمَرين - وكقولك إِمْلَأ^(٥) إِنَاءً (إلا في نحو^(٦) السَّأَلِ والدَّاءِ^(٧)) لِلأَكْأَلِ وَلِلوَادِ^(٨)، وسؤالُ جمعِ سَائِلٍ ممَّا تكونُ الهمزتان فيه عَيْنًا مُضَاعَفَةً، فإنَّ الإدغامَ فيه واجبٌ - كما مرَّ في تخفيفِ الهمزة، وعطف على إلا في الهمزَتَيْنِ قوله (وإلا في الألف^(٩)) الأنسبُ في الألفين نحو صحراء، لأنَّ أصلَهُ الْقَصْرُ، وزيد الألفُ للمدِّ توسعاً، فالتقى ألفانِ، ولم يمكن حذفَ إحداهما لِمَا مرَّ في الجمع، ولا الإدغامُ (لتعذُّره) ومنه نحو كِسَاءٍ وِرْدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ، قُلِبَ حرفُ العِلَّةِ فيه ألفاً، فالتقى ألفانِ، ولم يُمكن حذفَ ما دُكِرَ، فقلبتِ الثانيةُ

(١) جاء فرق في (١).

(٢) جاء رِيَا في (١).

(٣) الممتنع ٦٥٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٧٥/٤.

(٤) ص ٥٦٤.

(٥) كتاب سيبويه ٤٤٣/٤.

(٦) شرح المفصل ١٣٤/١٠ وشرح الشافية للرضي ٢٣٦/٣.

(٧) لسان العرب (واث) ٢٧١/٤.

(٨) دَأَتْ: اسم موضع، في كتاب الجزيرة للأصمعي: واد يقال له الدَّاءُث به مِائة لبني أسد.

معجم البلدان (واث) ٤٧٥/٢.

(٩) شرح الشافية للرضي ٢٣٨٢٣٧/٣.

همزة (والألفي نحو قُؤُول^(١)) مجهول قَاوَل مِمَّا يُؤْدِي فِيهِ الْإِدْغَامُ (لِلإِلْبَاسِ) إِذْ لَوْ أَدْغَمَ قُؤُولَ الْمَذْكُورِ لَالْتَبَسَ بِقُؤُولَ مَجْهُولٍ قَوْلٌ (و) إِلَّا فِي (نَحْوِ) قَالُوا^(٢) وَمَا) لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (وَفِي يَوْمٍ^(٣)) كَانَ مَقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِنْ أَوَّلِ الْمُتَمَلِّينَ فِيهِ مَمْدُودٌ فِي آخِرِ كَلِمَةٍ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ^(٤) فِيهِ الْإِدْغَامُ مَحَافِظَةً عَلَى فَضِيلَةِ الْمَدِّ الثَّابِتِ لِلحَرْفِ الْأَوَّلِ قَبْلَ انْضِمَامِ الثَّانِي مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى إِلَيْهِ، بِخِلَافِ ﴿أَوَا وَصَرَوَا﴾^(٥) لانتفاء مَدِّ الْأَوَّلِ، فَوَجِبَ^(٦) الْإِدْغَامُ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ مَغْرُو وَمَرْمِيٍّ وَنَحْوِ مَقْرُو وَبَرِيٍّ وَأَصْلُهَا مَغْرُوزُ وَمَرْمُويٍّ وَمَقْرُوزُ وَبَرِيٌّ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِي آخِرِ كَلِمَةٍ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِدْغَامُ فِيهَا مَعَ أَنَّ الْإِدْغَامَ أَزَالَ الْمَدَّ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْقَلْبِ الْإِدْغَامُ فَلَوْ لَوْ يَدْغُمُ لَزِمَ نَقْضُ الْغَرَضِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْكَلِمَةُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْإِدْغَامِ (و) إِلَّا (فِي نَحْوِ تُوُوِيٍّ^(٧)) مُضَارِعِ أَوَى (وَرِيئاً) لِلْمَنْظَرِ الْحَسَنِ مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمْزَةٌ ثُمَّ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْإِدْغَامُ (عَلَى الْمُخْتَارِ إِذَا خَفَّفَ) بِقَلْبِ هَمْزَتِهِ وَاوًا أَوْ يَاءً؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ فِيهِ: بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ لِعَرُوضِهِ، وَمُقَابِلَ الْمُخْتَارِ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِيهِ. وَقَرَأَ بِهِ حَمْزَةً^(٨) وَقَفًّا، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتْنَا وَرِيًّا﴾^(٩) اعْتِدَاداً بِالْعَارِضِ، أَوْ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَيْتِ أَلَوَانَهُمْ وَجُلُودَهُمْ، أَيِ: اِمْتَلَأَتْ وَحَسُنَتْ وَالْمَجُوزُ. قَالَ أَوَّلُ الْحَرْفَيْنِ إِذَا كَانَ

(١) جاء في الأصل: قول. وما أثبتته نقلاً من المتن و(أ).

(٢) البقرة ٢٤٦/٢.

(٣) السجدة ٥/٣٢.

(٤) شرح الشافية للرزقي ٢٣٧/٣.

(٥) الأنفال ٧٢/٨.

(٦) شرح الشافية للرزقي ٢٣٨/٣.

(٧) الأحزاب ٥١/٣٣.

(٨) أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي المعروف بالزيات كان أحد القراء السبعة، وعنه أخذ الكسائي القراءة، وأخذ هو عن الأعمش توفي سنة خمسين ومئة، وله ست وسبعون سنة. وفيات الأعيان ٢١٦/٢.

(٩) مريم ٧٤/١٩ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وهمزة والكسائي (وَرِيًّا) وقرأ ابن عامر: (وَرِيًّا) السبعة في القراءات ص ٤١١ وسر صناعة الإعراب ٥٦١-٥٦٠/٢ والكشف ٩١/٢ والنشر ٤٦١/١.

بدلاً إن أُبدِلَ لُزُومًا، وَجَبَ الإدغامُ لوجوب الإعلالِ نحو أَوْب في أَوَّبَ بهمزيّين، قُلِيَّتْ ثانيتهما واوًا وأدغمَ. أو غيرَ لُزُومٍ نحو رِيَّاء، لم يجب الإدغامُ بل يجوزُ، والمصنَّفُ استثنى خمسَ صورٍ يمتنعُ فيها الإدغامُ، وبقي عليه هاءُ السكّاتِ نحو: ﴿مَالِيَّةٌ﴾ (١) هَلَكَ (٢)، فإنه يمتنعُ فيه الإدغامُ على المختار؛ لأنه إمّا موقوفٌ (٣) عليه أو منويٌّ به الوقفُ، عليه. وعطف على عندَ سكونِ الأوّلِ قوله (وعند تحرّكهما) وفي نسخة تحريكهما. أي: وإدغامُ المثليين واجبٌ أيضاً عندَ تحرّيكِ الحَرْفَيْنِ (في كلمةٍ ولا إلحاقٍ ولا لبسٍ نحو رَدٍّ وَيَزْدُ) فخرجَ ما لو كانا في كلمتين نحو ضرب بكر، فلا يجب فيه (٣) الإدغامُ (٤) إذ لا يجبُ تلاقِيهما، وما لو كانا في مُلَحَقٍ نحو قَرَدَدٍ (٥)، إذ الإدغامُ يُتَأَفَى الغَرَضُ من الإلحاقِ وهو رِعايَةُ الوزنِ، وما لو حَصَلَ بالإدغامِ لَبْسٌ نحو سُرُرٍ؛ إذ لو أدغمَ لم يذَرِ أَنَّهُ فَعُلَ - بضمّتين - أو فَعَلَ - بسكونِ العَيْنِ - بخلافِ ما عدا ذلك فيجب فيه الإدغامُ (إلا في نحو حَيٍّ) (٦) ممّا المِثْلانِ فيه ياءانِ وحركةُ الثانيةِ لازمةٌ كأحْيَ (فإنّه جائزٌ) لا واجبٌ وإن انتفت عن الموانعِ المذكورة، لثلا يَلْزَمُ ضمُّ الياءِ في مضارِعِهِ، وهو مرفوضٌ - كما مرَّ في الإعلالِ - (وإلا في نحو اقْتَنَلَ وتَنْزَلُ وتَقَبَّعَدُ) مِنْ كُلِّ ماضٍ أو مضارعٍ توالى فيه تاءانِ، فإنَّ الإدغامَ فيه أيضاً جائزٌ لا واجبٌ بشرطِهِ الآتي؛ لأنَّ التاءَ الأولى في نحو اقْتَنَلَ في حُكْمِ الْمُتَفَصِّلَةِ عن الثانيةِ لأنَّ تاءَ الإِفْعَالِ

(١) الحاقة ٢٨/٦٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٥.

(٣) سقط فيه من (١).

(٤) شرح المفصل ١٠/١٢٢.

(٥) قال ابن عصفور: «أن يكون الإدغام مؤدياً إلى تغيير بناء الملحق عمّا ألحق به نحو قَرَدَدٍ، ملحقٌ بجَعْفَرٍ، ولو أدغمت فقلت: (قَرَدَدٌ) لحرّكت الرّاءَ وهي في مقابلةِ العَيْنِ من جَعْفَرٍ، وسكّنت الدّالَ الأولى، وهي في مقابلةِ الفاءِ في جَعْفَرٍ، فكنتَ تضعُ متحرّكاً في مقابلةِ ساكنٍ، وساكناً في مقابلةِ مُتَحَرِّكٍ». الممتع ٢/٦٤٩-٦٤٨. وقال في الألفية ص ٦٥:

• وَحَيٍّ أَفْكُكُ، وَأدْغِمْ دُونَ حَدْزٍ كَذَاكَ نَحْوُ تَنْجَلَى وَاسْتَنْزَرَ
(٦) المنصف ٢/١٨٨-١٨٩ ونزهة الطرف ص ١٧٦ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٤-٢١٨٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/١١٠.

لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي كتاء نعت تلك، والإدغام في نحو الأخيرين لا يُخَوِّجُ إلى همزة الوصل الممتنع^(١) إدخالها على المضارع؛ لأنه إنما يكون وصلًا (وسياتي) ذلك آخر الباب قيل: وكان الأولى تأخير، «فإنه جائز»، عن الثلاثة بعده لاشتراك الجميع في الجواز، وأجيب بأنه إنما ميّز نحو حيي بذلك؛ لأن جواز الإدغام فيه، أي: في بعضه كثير وغير معتد بشيء، بخلافه في البقية فإنه في نحو إفتتل، قليل، وفي نحو الأخيرين^(٢) قليل ومقيّد بأن يكون في الوصل لا في الابتداء، وبأن لا يكون قبله ساكن صحيح نحو^(٣) ﴿الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ﴾ ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٤). ويُسْتثنى مع ما ذكر ما لو كان أول المتحرّكين مصدرًا نحو دَدَن، أو مدغمًا فيه نحو رَدَدَ، وما لو كانت حركة الثاني عارضة نحو إزْدَدَ القَوْمَ، وما لو كانا في اسم على فَعَلَ - بفتح أوله وفتح ثانيه -، وبضم أوله وتثنية ثانية، وبكسر أوله وفتح ثانيه أو كسره - نحو لَبَّ وَضَعْفٌ وَذُلٌّ وَرُدٌّ كَذُلٌّ وَكَلٌّ وَرِدٌّ كِإِبِلٍ، فيمتنع فيه الإدغام، لكن مَنْ جوزه عند سكون الثاني كما سيأتي، جوزه عند تحرّكه بحركة عارضة، وَمَنْ رأى أَنَّ وزن رُدِّدَ كَذُلٌّ أصل في الفعل ينبغي أن يدغم فيه. فإن قلت يرد على المصنّف نحو قُوُوْ واذْعُوْا، حيث قلب الثاني فيهما، ولم يدغم فيه الأول، قلنا: الإعلال مُقَدَّمٌ على الإدغام - كما مرَّ - . واعلم أنه يجوز فك الإدغام الواجب للضرورة كقوله:

■ مَهْلًا عَاذِلَ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُّوا^(٥)
يزيدُ ضُنُّوا أي: بَخِلُوا. وشذَّ نحو قَطِطَ^(٦) شَغَرُهُ أي: اشتدَّت

(١) المفصل ص ٣٩٣ والمنتع في التصريف ٦٣٨/٢ وما بعدها.

(٢) أي في تنزل وتباعد.

(٣) النحل ٢٨/١٦.

(٤) البقرة ٢٦٧/٢.

(٥) [من البسيط]: كتاب سيبويه ٥٣٥/٣ والأصول في النحو ٤٤١/٣ والمنصف شرح

التصريف ٦٩/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٠ موضع الشاهد: على أَنَّ ضَيَّنُّوا،

شاذ للضرورة، والقياس: ضُنُّوا بالإدغام. شرح البيت: يا عاذلة، قد جَرَيْتَ مِنْ

خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ عَلَى مَنْ بَخِلَ عَلَيَّ، وأعطى مَنْ لا التمس منه المكافأة.

(٦) لسان العرب (قطط) ٢١٨/١١.

جعودته، ودَبَبَتِ^(١) المَرَاةُ، أي: نبت الشعر على جبينها، وَلَحَحَتِ^(٢) العَيْنُ لَصِقَتْ بِالرَّمَصِ، وَضَبَبَ^(٣) الْوَلَدُ أي: كَثُرَ ضَبَابُهُ، وذلك لبيان الأصل^(٤) كَالْقَوْدِ فِي الْإِعْلَالِ (و) متى أريد إدغام المثلين وأولهما متحرك (تُنْقِلُ حَرَكَتَهُ) إلى ما قبله (إِنْ كَانَ^(٥) قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرٌ) حرف (الين) الأولى غير مدّة ولا ياء تصغير (نَحْوُ يَرْدُ^(٦)) أصله يَزْدُدُ، نُقِلَتْ ضَمُّهُ الدَّالِ الْأَوَّلَى إِلَى الرَّاءِ وَأُدْغِمَتْ. ونحو ﴿يُودُ﴾^(٧) أصله يُوْدِدُ الرَّجُلُ. فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ وَهُوَ مَدَّةٌ أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ، سُلِّيتْ حَرَكَتُهُ^(٨) وَأُدْغِمَ؛ لِأَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ مُغْتَفَرٌ فِي مِثْلِهِ نَحْوُ مَاذُ وَتُمُوذُ الثُّوبُ وَخُوَيْصَةُ. وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ سُلِّيتِ الْحَرَكَةُ أَيْضاً وَأُدْغِمَ نَحْوُ مَدَّ وَرَدَّ، الْأَصْلُ مَدَدَ وَرَدَدَ (وَ سَكُونُ الْوَقْفِ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ (كَالْحَرَكَةِ) فِي أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ كَالْوَقْفِ عَلَى مَدٍّ وَسُرٍّ (و) أَمَّا (نَحْوُ مَكْنَنِي^(٩)) وَيَمَكْنَنِي ﴿وَمَا سَاكِنُكُمْ﴾^(١٠) و﴿مَا سَلَكَكَ﴾^(١١) مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ ثَانِيهِمَا نُونٌ وَقَايَةِ أَوْ ضَمِيرٌ مَجْرُورٌ وَمَنْصُوبٌ (و) إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِدْغَامُهُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ وَلَا إِلْحَاقٌ وَلَا لَبَسٌ لِأَنَّهُ (مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ) لِأَنَّ كَلَامًا مِنْ

(١) لسان العرب (دبيب) ٢٧٨/٤.

(٢) لسان العرب (لحج) ٢٤٠/١٢.

(٣) لسان العرب (ضبيب) ٩/٨.

(٤) وردت الألفاظ السابقة في: أدب الكاتب ص ٦٠٨ والمنصف شرح التصريف ٣٠٢/٢

وشرح الكافية الشافية ٢١٨١/٤.

(٥) سقط: (كان)، من الأصل.

(٦) شرح الملوكي في التصريف ص ٤٥٣.

(٧) البقرة ٩٦/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٤٣٨٤٣٧/٤ وشرح الشافية للزمخشري ٢٤٦/٣.

(٩) الكهف ٩٥/١٨. قرأ ابن كثير وحده: (مَا مَكْنَنِي) بنونتين، وكذلك هي في مصاحف مكة، وقرأ الباقون: (مَا مَكْنَنِي) مُدْغَمًا. السبعة ص ٤٠٠ والكشف ٨٧/٢.

(١٠) البقرة ٢٠٠/٢.

(١١) المدثر ٤٢/٧٤. وكان مذهب أبي عمرو ألا يدغم ما التقى من الحرفين المثلين في كلمة، وإن كان مما يدغمه إذا انفصلا، وكانا في كلمتين إلا قوله: ﴿مَا سَلَكَكَ﴾

و﴿مَا سَاكِنُكُمْ﴾. السبعة في القراءات ص ١٢١ والنشر ٢٨٠/١.

نُونِ الْوَقَايَةِ وَالضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ لَيْسَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ الَّتِي اتَّصَلَ بِهَا فَلَيْسَتْ فِي كَلِمَةٍ.

ثُمَّ اخَذَ فِي بَيَانِ غَالِبِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْإِدْغَامُ فَقَالَ: (وَمُفْتَنِعٌ) وَفِي نَسْخَةٍ وَيَمْتَنِعُ (فِي الْهَمْزَةِ) فِي غَيْرِ نَحْوِ سَأَلَ بِقَرْنِيَّةٍ مَا مَرَّ^(١) (عَلَى) قَوْلِ (الْأَكْثَرِ، وَفِي الْأَلْفِ) وَذَكَرَهُمَا فِيمَا مَرَّ، إِنَّمَا عَلِمَ مِنْهُ عَدَمُ وَجوبِ الْإِدْغَامِ، وَهُوَ أَعْمُ مِنْ امْتِنَاعِهِ مَعَ أَنَّ مَا هُنَاكَ مُقَيَّدٌ بِسُكُونِ الْأَوَّلِ، بِخِلَافِهِ هُنَا فِي الْهَمْزِ نَحْوَ قَرَأَ آيَةً، فَمَا هُنَا أَعْمُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ (وَعِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي) مِنَ الْمُثَلِينَ (لِغَيْرِ الْوَقْفِ^(٢)) فِي كَلِمَةٍ كَانَا أَوْ كَلِمَتَيْنِ (نَحْوَ ظَلَلْتُ وَرَسُولُ الْحَسَنِ) إِذَا لَوْ أَدْغَمَ تَحْرُكُ الثَّانِي، وَلَا يَسْتَقِيمُ، إِذَا لَا يَجُوزُ تَحْرِيكُ مَا قَبْلَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ مُطْلَقًا، وَلَا تَحْرِيكُ لَامِ التَّعْرِيفِ لِلْإِدْغَامِ. وَقَالَ الْخَلِيلُ^(٣): «إِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَدْغَمُ نَحْوَ رَدَدَنْ، فَيَقُولُ رَدَنْ». قَالَ السَّيْرَافِيُّ «هَذِهِ لُغَةٌ رَدِيَّةٌ فَاشِيَّةٌ فِي عَوَامِ بَغْدَادٍ» (وَتَمِيمٌ^(٤)) تَدْغَمُ فِي نَحْوِ رُدَّ يَا رَجُلُ (وَلَمْ يَرُدَّ) مِمَّا سُكُونُ الثَّانِي فِيهِ عَارِضٌ إِذَا أَصْلُ ذَلِكَ إِزْدَدَ وَلَمْ يَزْدَدْ، فَالسُّكُونُ فِيهِ عَارِضٌ، لَوْجُودِ مُقْتَضِيهِ، فَلَا يَعْتَدُّ بِهِ، وَيَفْرُقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ ظَلَلْتُ، مَعَ أَنَّ السُّكُونُ فِيهِ عَارِضٌ^(٥)، بَأَنَّ السُّكُونُ فِي ظَلَلْتُ لَا يَنْفَكُ بِخِلَافِهِ فِيمَا ذُكِرَ، فَإِنْ قِيلَ دَخُولُ الْجَازِمِ فِي لَمْ يَزْدَدْ نَظِيرُ الْإِتِّصَالِ بِالضَّمِيرِ فِي ظَلَلْتُ، قُلْنَا النَّاءُ كَجُزْءٍ مِنَ الْكَلِمَةِ بِخِلَافِ الْجَازِمِ. أَمَّا الْحِجَازِيُّونَ فَلَا يَدْغَمُونَ فِي ذَلِكَ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِمَا ضَمِيرٌ بَارِزٌ مَرْفُوعٌ، أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ، وَإِلَّا امْتَنَعَ الْإِدْغَامُ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُتَحَرِّكًا نَحْوَ إِزْدَدَنْ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَوَجِبَ إِنْ كَانَ سَاكِنًا نَحْوَ رَدَا رُدُّوْا رُدِّيْ أَوْ اتَّصَلَ بِهِمَا نُونٌ تَأْكِيدٌ نَحْوَ رُدُنْ،

(١) قَالَ سَيَبُوه: «أَمَّا الْهَمْزَتَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا إِدْغَامٌ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: قَرَأَ أَبُوكَ». كِتَابُ سَيَبُوه ٤/٤٤٣.

(٢) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠/١٢١-١٢٢ وَالْمَعْرَبُ ١/٣١٨.

(٣) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٦/١٠٦.

(٤) قَالَ سَيَبُوه: «وَلَكِنَّ بَنِي تَمِيمٍ أَدْغَمُوا وَلَمْ يَشَبِّهُوا بِرَدَدَنْ، لِأَنَّهُ يُدْرِكُهَا التَّثْنِيَّةُ، وَالنُّونُ الْخَفِيفَةُ وَالثَّقِيلَةُ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَتَحَرَّكَ لَهْنٌ». كِتَابُ سَيَبُوه ٤/٤٧٣ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤/٢١٩١.

(٥) شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣/٢٤٤ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤/٢١٩٠-٢١٩١.

واتفقوا على وجوب الإظهار في فعل التَّعَجَّبِ نحو أَخِيبَ بِهِ؛ لأنه غير متصرف، وعلى وجوب الإدغام في هَلَمْ، وَعَظَفَ على «في الهمزة» قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ الْإِلْحَاقِ وَ) عند (اللبسِ بِزَنَةِ أُخْرَى نحو قَزَدَدَ) مثال للملحق (وسُرُرُ) مثال لللبس، وتقدّما، ومن الملبس قُوبِل - وتقدّم - ونحو طَلَل وشرّر؛ لأنه لو أذغم لم يُعلم أنه فعَل - بالفتح - فَسُكُنَ للإدغام، أو فَعَلَ - بالسكون^(١) -.. فإن قيل: فقد أذغموا رَدَّ وَمَدَّ مع وجود اللبس. قلنا: الإدغام ينفك مع الضمير نحو رَدَدْتُ، بخلاف نحو طَلَل وشرّر من الأسماء، ولأنه ليس في الفعل الثلاثي^(٢) ما هو ساكن العين وضعا، فالسكون فيه عارض بخلاف الاسم، وإذا كان وضع الفعل تحريك عينه فخصوصية حركته من ضمّ وفتح وكسر تُغْلَم في الماضي من المضارع وعند اتصال ما يوجب الانفكاك. وأما قولهم قَصَّ^(٣)، بمعنى قَصَصَ، لرأس الصدر، فليس مما اجتمع فيه مثلاًن مُتَحَرِّكَيْنِ، وأذغم، بل هما اسمان أحدهما مُتَحَرِّكُ العين، والآخر ساكنها كَشَرٍ^(٤) وَشَرَّ^(٥) (و) يمتنع^(٥) (عِنْدَ سَاكِينٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا) أي: المثلين وهما (في كلمتين نحو قَزَمَ^(٦) مَالِك) بالراء، أي: سيده، إذ لو أذغم، فإن لم تُنْقَل حركة الأول لَزِمَ التقاء الساكنين على غير حده أو نُقِلَتْ لَزِمَ تَغْيِيرُ بناء الكلمة^(٧). وخرج بالصحيح حرف العلة، فيجوز عنده الإدغام سواء أكان حرف^(٨) مدّ نحو النَّاسُ سَوَاءُ والرحيمُ^(٩) ﴿مَلِكٌ﴾ أم لا نحو قَوْمٌ

(١) شرح المفصل ١٢٣/١٠ والمنتع في التصريف ٦٤٤/٢-٦٤٥.

(٢) شرح المفصل ١٢٣/١٠.

(٣) لسان العرب (قصص) ١٩١/١١.

(٤) المنصف شرح التصريف ٣٠٦-٣٠٥/٢ وأدب الكاتب ص ٥٢٧ والأصول في النحو ٦٠٤/٣.

(٥) سقط من الأصل (يمنتع) وقد أثبتة نقلاً من (١).

(٦) لسان العرب (قزم) ١٣٠/١١.

(٧) كتاب سيويه ٤٣٨/٤ وما بعدها، والأصول في النحو ٤١١/٣.

(٨) كتاب سيويه ٤٣٧/٤-٤٣٨ والأصول في النحو ٤١٠-٤١١ والتكملة ص ٢٧٥ والمنتع

في التصريف ٦٥١/٢.

(٩) الفاتحة ٢/١.

مَالِكٌ بِالْوَاوِ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ فِي الشَّقِّ الثَّانِي (وَحُمِلَ قَوْلُ الْقُرَّاءِ^(١)) بِجَوَازِ
الإدغام وَإِنْ كَانَ السَّاكُنُ حَرْفًا صَحِيحًا (عَلَى الإخفاء) فَلَيْسَ إِدْغَامًا مُحَضًّا،
جَمْعًا بَيْنَ مَذْهَبِهِمْ وَمَذْهَبِ النَّحْوِيِّينَ، إِذِ الْإِخْفَاءُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِدْغَامِ.

قال المصنّف في شرح المفصل: وهذا الجواب للشَّاطِبي^(٢). قال^(٣):
«وَهُوَ وَإِنْ كَانَ جَيِّدًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الْقُرَّاءَ امْتَنَعُوا مِنَ الْإِدْغَامِ
الْمَحْضِ. قَالَ: وَالْأَوَّلَى الرَّدُّ عَلَى النَّحْوِيِّينَ، إِذْ لَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ حُجَّةً إِلَّا
إِذَا اجْتَمَعُوا، وَمِنَ الْقُرَّاءِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ يَقَرُّونَ بِالْإِدْغَامِ، فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ
حُجَّةً. بَلْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرَّاءِ نَحْوِيٌّ كَانَ قَوْلُهُمْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُمْ
نَاقِلُونَ هَذِهِ اللَّغَةَ، وَهُمْ مُشَارِكُونَ لِلنَّحْوِيِّينَ فِي نَقْلِ اللَّغَةِ، فَلَا يَكُونُ
إِجْمَاعُ النَّحْوِيِّينَ حُجَّةً دُونَهُمْ. وَحِينَئِذٍ فَالْمَصِيرُ إِلَى قَوْلِ الْقُرَّاءِ أَوَّلَى؛
لِأَنَّهُمْ نَاقِلُونَ عَمَّنْ ثَبَتَ عَصَمَتُهُ عَنِ الْغَلَطِ فِي مِثْلِهِ، وَلِأَنَّ مَا نَقَلَهُ الْقُرَّاءُ
ثَبَتَ تَوَاتُرًا، وَمَا نَقَلَهُ التَّحْوِيُونَ آحَادًا، وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَيْسَ تَوَاتُرًا.
فَالْقُرَّاءُ أَعْدَلُ وَأَكْثَرُ، فَالرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ أَوَّلَى»^(٤) (و) الإدغام (جائزٌ فيما
سوى ذلك) أي: ما ذكر من الواجب والمُمتنع. واعترض عليه بأن المِثْلَيْنِ
إِذَا كَانَ أَوَّلُهُمَا كَلِمَةً لَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا نَحْوَ اخْشَيَ يَا هُنْدُ، فَإِنَّ إِدْغَامَهُ
جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ كَجَزءِ الْكَلِمَةِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ - فِيمَا مَرَّ - عِنْدَ
تَحْرِكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ، فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ مَا يَكُونُ أَوَّلَ الْمِثْلَيْنِ كَلِمَةً يَصِحُّ
الْإِبْتِدَاءُ بِهَا كَالْمِثَالِ الْمُعْتَرَضِ بِهِ، وَمَا لَا يَكُونُ، كَذَلِكَ كَاخْشَيَ يَا هُنْدُ،
وَضَرَبَ بَكَرٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَعْتَرِضُ بِهِ.

(١) التيسير ص ٢٥ والنشر ٢٩٨/١.

(٢) القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرعيني الضرير ولد
في آخر سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة بشاطبية، قرأ ببلده القراءات وأتقنها على النغزي.
توفي سنة تسعين وخمسمئة بالقاهرة. سير أعلام النبلاء ٢٠/٢.

(٣) قال في الوافي في شرح الشاطبية ص ٦٧:

■ وإدغام حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحٌّ سَاكِنٌ عَسِينُزْ، وبالإخفاء طَبَقَ مِفْصَلًا
■ خَذِ الْعَفْوَ وَأَمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظَلَمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمَلَا

سر صناعة الإعراب ٦/١ - ٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٦/١ - ٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

(المقاربان) أي: هذا مبحثهما (ونعني بهما ما نَقَارَبَا في المَخْرَجِ أو في صفة تَقْوُومِ مقامه) كالجهر والهمس. ومخرج الحرف مكانه الذي يخرج منه، ومعرفة ذلك بأن تسكته، وتدخل عليه همزة^(١) الوصل وتنظر إلى أين ينتهي الصوت، فحيث انتهى فثمة مخرجه. ألا ترى أنك تقول: «إِب» فتجد الشفتين قد انطبقت إحداهما على الأخرى، وهذه الهمزة مكسورة إلا أن يكون الحرف الذي أريد امتحانه الألف فتكون مفتوحة؛ لأن الألف لا تثبت بعد كسرة. قال بعضهم: والذي يقتضيه النظر الصحيح أنها لا يؤتى بها قبل الألف، بل يؤتى باللام مكانها فيقال «لا» لأنه الحرف الذي استعير للثقل بمسمى ألف اسم، إذ ألف اسم للحرف الأخير من نحو الفتى والعصى وأما قول العوام لأم ألف، فخطأ (ومخارج^(٢) الحروف ستة عشر) مخرجاً (تقريباً) بحسب الأماكن؛ أما بحسب الجهات فأربع: الخلق واللسان والشفتان والحناشيم - وستأتي في كلامه - (والأ) أي: وإن لم تكن المخارج ستة عشر تقريباً (فلكل) من الحروف وهي تسعة وعشرون^(٣) (مخرج) مخالفاً لمخرج غيره وإلا لكان إياه. فالمخارج حقيقة بعدة الحروف؛ لأن اختلاف المخارج وآلات التقطيع هو الموجب لاختلاف الهنات القائمة بالأصوات (فللهمة والهاء والألف^(٤)) من المخارج (أقصى الخلق) أي: أبعدُه عن الفم بهذا الترتيب فأبعد الحروف مخرجاً الهمزة، ولذلك نُقِلَ إخراجها، فالهاء فالألف، وسوى أبو الحسن^(٥) بين الهاء

(١) سر صناعة الإعراب ٧/٦١ وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

(٢) قال أبو حيان: «والمخارج ستة عشر، خلافاً لقطرب والجرمي والفراء وابن دريد في زعمهم أنها أربعة عشر». ارتشاف الضرب ٥/١ والنشر ٩٨/١ والجمل في النحو ص ٤١٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/١ وهي عند المبرّد ثمانية وعشرون حرفاً، والمقتضب ٣٢٨/١.

(٤) كتاب سيبويه ٤٣١-٤٣٢ وسر صناعة الإعراب ٤٦/١ والجمل في النحو ص ٤١٠ والممتع في التصريف ٦٦٨/٢.

(٥) قال ابن جني: «زعم أبو الحسن أنّ ترتيبها الهمزة، وذهب إلى أنّ الهاء مع الألف لا مثلها وبعدها». سر صناعة الإعراب ٤٦/١ وارتشاف الضرب ٦/١.

والألف. ورد^(١) بأن الألف إذا حُرِّكَت انقلبت إلى الهمزة ولو كانت الهاء من مَخْرَجِهَا كانت أقرب إليها من الهمزة فكان ينبغي أن تُقْلَبَ إليها، وأجيب بأن هذا يدلُّ على فسادِ مَذْهَبِكُمْ؛ لأنَّ الهاء أقرب إليها عندكم من الهمزة، فلو كان الانقلابُ لِلْقُرْبِ لانقلبت هاء، فلما انقلبت همزة، دلَّ على أنَّه لا فاصلَ بينها وبين الهمزة ولم تُقْلَبْ إلى الهاء مَعَهَا في المكان، وَضَعَفَ بأنَّ المانع من قَلْبِهَا إليها خفاءُ الهاء لا كَوْنُهَا في مكانِهَا، هذا مع أنَّهما لو اتَّحدا مخرجاً لم يَتَمَيَّزَ أَحَدُهُمَا عن الآخر (وللعين^(٢) والحاء) المهملتين من المخارج (وسطه) أي: الحلق بهذا الترتيب فأبعدَهُمَا عن الفم العَيْنُ ثم الحاء (وللغين والحاء) المعجمتين (أدناه^(٣)) أي: الحلق؛ بهذا الترتيب فهذه الحروفُ السبعة حلقية، فَلِلْحَلْقِ سبعةُ أَحْرَفٍ، وَمَخَارِجُهَا ثلاثة. (ولِلْقَافِ) من المَخَارِجِ (أقصى اللِّسَانِ) أي: أَبْعَدُهُ عن الفم (وما فوقه) من الحَنَكِ الأَعْلَى (وَلِلْكَافِ مِنْهُمَا) أي: من أقصى اللِّسَانِ وما فوقه من الحَنَكِ (ما يليهما) فَمَخْرَجُهُمَا^(٤) أقرب إلى الفم من مخرج القاف كما يُعْرَفُ بالوَقْفِ عليهما. (وَلِلْجِيمِ^(٥) وَالشَّيْنِ) الْمُعْجَمَةِ (وَالْيَاءِ) الْمُتَنَاءِ التَّحِيَّةِ (وسط اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى) (وَلِلضَّادِ^(٦)) الْمُعْجَمَةِ

(١) سر صناعة الإعراب ٤٦/١-٤٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠ والممتع في التصريف ٦٦٨/٢ وشرح الشافية ٢٥١/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٧/١.

(٣) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ٩:

■ أدناه غَيْنٌ خَاوُّهَا، والقاف أقصى اللِّسَانِ فوق ثَمَّ الكاف ترتيبُ مخارج الحروف في: كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ والأصول في النحو ٤٠٠/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٧/١ والممتع في التصريف ٦٦٩/٢ وارتشاف الضرب ٧/١.

(٤) جاء في الأصل: فمخرجها. وما أثبتته نقلاً من (١).

(٥) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ٩:

■ أسْفَلُ، والوَسْطُ فَجِيمُ الشَّيْنِ يا والضَّادُ من حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا والجمال في النحو ص ٤١٠ وارتشاف الضرب ٨/١.

(٦) كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ وسر صناعة الإعراب ٤٧/١ وشرح الشافية للرضي ٢٥٢/٣ والممتع في التصريف ٦٦٩/٢ وارتشاف الضرب ٩/١.

من المَخَارِج (أَوَّلُ إِحْدَى حَاقَّتَيْنِ) أَي: اللِّسَانِ، أَي: أَحَدُ جَانِبَيْهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ (وَمَا يَلِيهَا مِنَ الْأَضْرَاسِ) وَإِخْرَاجُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ أَكْثَرُ وَأَيْسَرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَقَدْ يَسْتَوِيَانِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

(وَلِلَّامِ^(١)) مِنَ الْمَخَارِجِ (مَا دُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ) يَعْنِي أَوَّلَهُ مُنْتَدِئًا (إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ) مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى فَوَيْقَ الضَّاحِكِ وَالثَّابِ وَالرَّبَائِعِيَّةِ وَالثَّنِيَّةِ وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ أَوْسَعُ مَخْرَجًا مِنْهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْنَانَ^(٢) أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ^(٣): ثَنَائِيَا وَهِيَ الْأَسْنَانُ الْمُتَقَدِّمَةُ اثْنَتَانِ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ تَحْتَ، وَرَبَائِعِيَّاتٍ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْبَاءِ - وَهِيَ الْأَرْبَعُ خَلَقَهَا وَهِيَ الثَّنَائِيَا لِلْقَطْعِ، وَأَنِيَابٌ وَهِيَ أَزْبَعُ أُخْرَى خَلَفَ الرَّبَاعِيَّاتِ لِلْكَسْرِ، وَالْبَقِيَّةُ وَهِيَ عَشْرُونَ فِي الْغَالِبِ: أَضْرَاسٌ مِنْهَا^(٤) الضُّوْاحِكُ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، ثُمَّ الطَّوَّاحِينِ اثْنَا عَشَرَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، ثُمَّ التَّوَّاجِدُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ثَنَائِيَانِ، وَاحِدَةٌ مِنْ فَوْقٍ وَأُخْرَى مِنْ تَحْتٍ يُقَالُ لَهَا ضِرْسُ الْحِلْمِ وَضِرْسُ الْعَقْلِ.

(وَالرَّاءِ^(٥) مِنْهُمَا) أَي: مِمَّا دُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ (مَا يَلِيهِمَا وَلِلثَّوْنِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا) بَعْدَ الرَّاءِ فَمَخْرُجُ الرَّاءِ أَدْخَلَ مِنْ مَخْرَجِ الثَّوْنِ وَأَخْرَجَ مِنْ مَخْرَجِ اللَّامِ؛ كَمَا يُعْرَفُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِمَا. وَهَذَا سِرُّ إِفْرَادِ كُلِّ مِنَ الرَّاءِ وَالثَّوْنِ بِالذَّكْرِ (وَالطَّاءِ^(٦) وَالدَّالِ) الْمُهْمَلَتَيْنِ (وَالْقَاءِ) الْمُثَنَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ مِنْ

(١) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ١٠:

■ وَالْأَضْرَاسُ مِنَ الْأَيْسَرِ أَوْ يُثَنَّاهَا وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِثَنَّتَاهُمَا وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤٠٠/٣ وَالْمَتَمُّعُ فِي التَّصْرِيفِ ٦٦٩/٢-٦٧٠ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٩/١.

(٢) جاء في الأصل: أَنَّ الْإِنْسَانَ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) أدب الكاتب ص ١٤٩-١٥٠ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٩/١.

(٤) جاء في الأصل: فَمَنْهَا.

(٥) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ١١:

■ وَالثَّوْنُ مِنْ طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا وَالرَّاءُ يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخَلَ وَكِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٤٣٣/٤ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٠/١.

(٦) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ١٢:

■ وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَأَمْنُهُ وَمِنْ غُلْيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِينٌ =

المخارج (طرف اللسان وأصول الثنايا) العليا، وقد يكون ذلك من بعدها عند سلامة الطبع (وللصاد) المهملة (والزاي والسین) المهملة، طرف اللسان والثنايا السفلى نفسها (وللظاء^(١) والذال) المعجمتين (والثاء) المثناة (طرف اللسان وطرف الثنايا) العليا. قال في شرح الهادي: «وينبغي تقديم السین على الزاي؛ لأنها أدخل في القم، فهي مقدمة في المخرج»^(٢). والشاطبي^(٣) قدم هذه الثلاثة على آخر^(٤) الصفير^(٥)، والمصنف عكس وهو أوجه؛ لأن هذه الثلاثة لها أطراف اللسان وأطراف الثنايا. وآخر^(٦) الصفير لها طرف اللسان ونفس الثنايا، والثنايا سابقة على أطرافها.

وبما تقرّر علیم أنّ لنا تسعة آخر^(٧) لطرف اللسان مع ما يشاركه من الثنايا: ثلاثة لها وثلاثة لأصولها وثلاثة لأطرافها وأنّ للسان مع ما شاركه ثمانية عشر حرفاً وأنّ مخارجها عشرة (وللظاء^(٨) بطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا) والمراد بالثنايا هنا وفيما مرّ الثنيتان، وإنما عبر بلفظ

= وكتاب سيبويه ٤٣٣/٢ والأصول في النحو ٤٠٠/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٧/١ وارتشاف الضرب ١٠/١.

(١) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ١٢:

* منه ومن فوق الثنايا السفلى والظاء والذال وثا العليا
كتاب سيبويه ٤٣٣/٢ والأصول في النحو ٤٠١/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٧/١ والممتع في التصريف ٦٧٠/٢.

(٢) وممن قدم السین على الزاي: صاحب العين ٥٨/١ والمبرّد في المقتضب ١٩٣/١.

(٣) جاء في الوافي في شرح الشاطبية ص ٣٨٩-٣٩٠:

* ومنه ومن عليا الثنايا ثلاثة ومن أطرافها مثلها انجلى
* ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة وحرف من أطراف الثنايا هي الغلا
(٤) سقط من الأصل: وأحرف الصفير لها طرف اللسان، ونفس الثنايا. وقد أثبتنا نقلاً من (١).

(٥) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ٢٣:

* صفيها صاذا وزاي سين قلقلة قطب جد، واللين
كتاب سيبويه ٤٣٣/٣ وارتشاف الضرب ١٠/١.

(٦) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص ١٣:

* من طرفيهما ومن بطن الشفة فالقاً مع أطراف الثنايا المشرفة
الممتع في التصريف ٦٧٠/٢ وارتشاف الضرب ١٠/١.

الْجَمْعُ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَعَ كَوْنِهِ مَعْلُومًا (وَالْبَاءُ) الْمَوْحِدَةُ (وَالْمِيمُ وَالْوَاوُ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ) فَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ مَخْرُجُهَا الشَّقَّةُ وَإِنْ كَانَ بِمِشَارَكَةٍ غَيْرِهَا فِي الْبَعْضِ، وَيُقَالُ لَهَا شَفَهِيَّةٌ^(١) أَوْ شَفَوِيَّةٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ لَامَ الشَّقَةِ هَاءٌ وَهُوَ الْمَخْتَارُ أَوْ وَاوٌ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ عَشَرَ مَخْرَجًا لِلْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ. وَأَمَّا السَّادِسُ عَشَرَ وَهُوَ الْخَيْشُومُ فَهُوَ لِلتَّوْنِ الْخَفِيَّةِ - وَسَتَاتِي -.

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَخَارِجِ مَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا فَقَالَ (وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ عَلَيْهَا وَاضِحٌ) لِأَنَّهَا حُرُوفٌ تَخْدُثُ مِنْ إِشْرَابِ بَعْضِ الْأَصُولِ صَوْتًا غَيْرَهُ، وَلِهَذَا كَانَتْ مَتَفَرِّعَةً عَلَيْهَا وَإِلَّا فَهِيَ هِيَ لَكِنَّا أُرْزِلَتْ عَنْ مَعْتَمِدِ أَصُولِهَا فَتَغَيَّرَتْ جُرُوسُهَا. وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا يَقَالُ لِمَ جَعَلْتُمْ مَخْرَجَ التَّوْنِ الْخَفِيَّةِ زَائِدًا عَلَى الْمَخَارِجِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ وَلَمْ تَجْعَلُوا مَخَارِجَ الْمَتَفَرِّعَةِ كَذَلِكَ (وَالْفَصِيحُ) مِنَ الْمَتَفَرِّعِ (ثَمَانِيَّةٌ: هَمْزَةٌ^(٢) بَيْنَ بَيْنٍ) وَهِيَ (ثَلَاثَةٌ) بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ (وَالنُّونُ^(٣) الْخَفِيَّةُ) وَهِيَ الْوَاقِعَةُ قَبْلَ حُرُوفِ^(٤) - يَأْتِي بَيَانُهَا - (نَحْوُ عَنَكَ) وَسُمِّيَتْ خَفِيَّةً لِخَفَائِهَا عِنْدَ الْحُرُوفِ الْمُشَارِإِلَيْهَا وَتُسَمَّى أَيْضًا خَفِيَّةً^(٥) لِسُكُونِهَا وَمَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ^(٦) فَقَطْ، وَهُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ، وَيَظْهَرُ عِنْدَ إِنْسَاكِهِ (وَالْفُ الْإِمَالَةِ^(٧)) كَرَمَى وَسَمَاءُ سَيَبُوبِهِ أَلْفُ التَّرْخِيمِ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ^(٨) تَلْيِينُ الصَّوْتِ وَنُقْصَانُ الْجَهْرِ فِيهِ (وَلَامُ^(٩) التَّفْخِيمِ) وَهِيَ الَّتِي تَقَعُ قَبْلَ مَفْتُوحِ

- (١) الأماشي الشجرية ٥٢/٢-٥٣ وشرح الملوكي ص ٤١٨-٤١٩ والممتع في التصريف ٦٢٤-٦٢٥/٢ وارتشاف الضرب ١٠/١.
- (٢) المفصل ص ٣٩٤ والمقتضب ٣٣٠/١.
- (٣) الأصول في النحو ٤٠١/٣ والمفصل ص ٣٩٤ وارتشاف الضرب ١١/١.
- (٤) جاء في الأصل: حرف. وهو تحريف.
- (٥) كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ والمقتضب ٣٣٠/١ والأصول في النحو ٤٠١-٣٩٩/٣ والممتع في التصريف ٦٦٢/٢.
- (٦) لسان العرب (خيشم) ١٠٣/٤ وارتشاف الضرب ١١/١.
- (٧) شرح المفصل ١٢٧/١٠ وشرح الشافية للرضي ٢٥٥/٣ وارتشاف الضرب ١٢/١.
- (٨) الترخيم: حذف آخر الاسم تخفيفاً. التعريفات ص ٧٨.
- (٩) شرح الشافية للرضي ٢٥٥/٣ وارتشاف الضرب ١٣/١.

أو ساكنٍ من صَادٍ أو ضَادٍ أو ظَاءٍ كَصَلَاةٍ وَيُصَلُّونَ وكَذَا لَامُ الله، إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أو فَتْحَةٌ (وَالضَّادُ^(١)) التي (كَالزَّاي) أَي: بينهما (وَمَنْ أَصَدَّقُ مِنْ اللَّهِ قِيلًا^(٢)) وَالشَّيْنُ^(٣)) التي (كَالْجِيمِ) نحو: أَشَدَّقُ - وتَقَدَّمَا في باب الإبدال - وزَادَ سيبويه^(٤) الألفُ التي يُنْحَى بها نحو الوَاوِ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَيَاةِ وهي لغةُ أهلِ الحجازِ ولهذا تُكْتَبُ بالواوِ على زعمهم (وَأَمَّا الضَّادُ^(٥)) التي (كَالسَّيْنِ) كَسَبَغَ في صَبَغٍ (وَالطَّاءُ) التي (كَالطَّاءِ) وهي في لسانِ الْعِرَاقِ كثيرةٌ كَسُلْطَانٍ في سُلْطَانٍ، وينشأُ هذا من لغة^(٦) الْعَجَمِ؛ لأنَّ الطَّاءَ ليست من لغتهم فإذا تكلَّموا بها ضَعُفُوا عَنْهَا، (وَالْفَاءُ^(٧)) التي (كَالْبَاءِ) وفي المِفْصَلِ^(٨) وغيره، والبَاءُ كَالْفَاءِ (وَالضَّادُ^(٩)، الضَّعِيفَةُ) أَي: التي يكون مخرجُها بين مَخْرَجِي الضَّادِ وَالطَّاءِ (وَالْكَافِ) التي (كَالْجِيمِ) نحو جَدٌّ في كَدٌّ (مُسْتَهْجَنَةٌ^(١٠)) مُسْتَفْهِحَةٌ؛ لأنَّها لم تُوجَدْ في كلامِ الْفُصَحَاءِ وَالْمُسْتَهْجَنَةُ نَشَأَتْ مِنْ مُخَالَطَةِ الْعَرَبِ الْعَجَمِ، وذلكَ حينَ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَافْتَتَنُوا الْإِمَاءَ مِنْ غَيْرِ

(١) كتاب سيبويه ٤/٣٢٢ وسر صناعة الإعراب ١/٥٠ والممتع في التصريف ٢/٦٦٥.

(٢) النساء ٤/١٢٢ والتيسير ص ٩٧.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٣٢٢ وسر صناعة الإعراب ١/٥٠ وشرح المفصل ١٠/١٢٧ والممتع في التصريف ٢/٦٦٥ وارتشاف الرب ١/١٢.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٣٢٢.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٣٢٢ وشرح المفصل ١٠/١٢٨ والممتع في التصريف ٢/٦٦٦.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٢٨ والممتع في التصريف ٦/٦٦٧.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٥٦.

(٨) المفصل ص ٣٩٤ والممتع في التصريف ٢/١٦٧.

(٩) قال الرّضي: «قال السّيرافي: إنّها لغة قوم ليس في لغتهم ضادّ، فإذا احتاجوا إلى التكلّم بها في العربية اغتضلت عليهم، فربّما أخرجوها ظاءً؛ لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وربّما تكلفوا إخراجها من مَخْرَجِ الضَّادِ، فلم يأت لهم، فخرجت بين الضَّادِ وَالطَّاءِ». شرح الشافية ٣/٢٥٦ وشرح المفصل ١٠/١٢٧ والممتع في التصريف ٢/٦٦٦.

(١٠) كتاب سيبويه ٤/٣٢٢ وشرح المفصل ١٠/١٢٧ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٥٧ والممتع في التصريف ٢/٦٦٥.

جِيلِهِمْ، وجاءَ منهم أولادٌ أَخَذُوا حُرُوفاً من لغةِ أمهاتِهِمْ فخلطوها بلغةِ العربِ (وَأَمَّا الجِيمُ) التي (كَالْكَافِ، وَالْجِيمُ) التي (كَالشَّيْنِ) ^(١) فلا يَتَحَقَّقُ شيءٌ منهما لِأَتَمِّهما ^(٢) بَعَيْنِهِمَا، الْكَافُ كَالْجِيمِ وَالشَّيْنُ ^(٣) كَالْجِيمِ الَّذِينَ تَقَدَّمَا، لَا فَرْقَ إِلَّا من حيثِ الْفَرْعِيَّةِ وَالْأَصَالَةُ فَأَصُولُ حُرُوفِ التَّهْجِي التي ^(٤) هي تسعة ^(٥) وعشرون لم يكمل عددها إِلَّا في لغةِ العربِ وَلَا طَاءً ^(٦) في لغةِ الْعَجَمِ كما مرَّ وَلَا هَمْزَةٌ فيها إِلَّا في الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا ضَادٌ ^(٧) إِلَّا في الْعَرَبِيَّةِ وَلِلَّذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٨): «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ».

قال في شرح الهادي، وَعَدَّ لَامَ أَلْفَ حَرْفاً مُسْتَقِلًّا عَامِيًّا لَا وَجْهَ لَهُ، وَتَقَدَّمَ فِيهِ كَلَامٌ وَبَعْضُهُمْ لَا يَعِدُ الْهَمْزَةَ حَرْفاً مُسْتَقِلًّا.

وَتَنْقَسِمُ الْحُرُوفُ بِحَسَبِ صِفَاتِهَا إِلَى أَقْسَامٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ ذَوَاتِهَا إِذْ لَوْلَاهَا لَا تَخْدُثُ الْأَصْوَاتُ كَمَا أَنَّهُ لَوْلَا اخْتِلَافُ الْمَخَارِجِ لَاتَّحَدَّ اللَّفْظُ، وَقَدْ أَخَذَ فِي بَيَانِ الْمَشْهُورِ مِنْهَا وَهُوَ ثَمَانِي عَشْرَةَ فَقَالَ: (وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمَهْمُوسَةُ وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرَّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمِنْهَا الْمُطَبَّقَةُ) بِفَتْحِ الْبَاءِ (وَالْمَنْفَتْحَةُ وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَّةُ وَالْمَنْخَفِضَةُ وَمِنْهَا حُرُوفُ الذَّلَاقَةِ) بِالْمَعْجَمَةِ (وَالْمُضْمَتَةُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ (وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَ) حُرُوفِ (الصُّفِيرِ وَ) مِنْهَا (الْلَّيْنَةُ وَالْمُنْخَرِفُ وَالْمُكْرَرُ وَالْهَائِي وَالْمَهْتُوتُ،

(١) ارتشاف الضرب ١٣/١-١٤.

(٢) سقط من الأصل: لأَتَمِّهما. وقد أثبتنا نقلاً من (١) لضرورة السياق.

(٣) سقط من الأصل: والشين كالجيم. وقد أثبتنا نقلاً من (١).

(٤) سقط التي هي من (١).

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٣١ والأصول في النحو ٣/٣٩٩ وسر صناعة الإعراب ١/٤١-٤٥.

(٦) قال السيوطي: «ومما اختصت به لغة العرب الحاء والطاء، وزعم قوم أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم». المزهر ١/٣٢٩.

(٧) قال ابن جني: «واعلم أن الضاد للعرب خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل». سر صناعة الإعراب ١/٢١٤.

(٨) ورد في ضعيف الجامع الصغير ص ١٨٧: «أنا أعريكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر».

فالمجهورة^(١) ما يَنْحَصِرُ أي: يَنْحَصِرُ بمعنى ينقطع (جَزِي النَّفْسُ مع تَحْرِكِهِ) سُمِّيتَ بذلك؛ لأنَّ الجَهْرَ بالشيءِ «الإعلانُ به ولما امتنع جَرَيَانُ النَّفْسِ معها، اُنْخَصَرَ الصَّوْتُ بها فَقَوِيَ التَّصْوِيتُ (وهي ما عَدَا حُرُوفَ سَتَشْحِجَّتِكَ) بمثلثة بعد الحاء (خَصَفَهُ) أي: سَتَلَحُّ وَتَكُدُّ عليك في السُّؤَالِ هذه المرأة أو القبيلة. فالمجهورة تسعة عشر حرفاً (والمهموسة^(٢) بخلافها) أي: بخلاف المجهورة فهي مالا ينحصر جَزِي النَّفْسِ مع تَحْرِكِهِ، وهي الحروف المجموعة فيما ذكر وسُمِّيتَ بذلك أخذاً من الهَمْسِ وهو الإخفاء؛ لأنَّ جَرَيَانُ النَّفْسِ معها يقتضي أن لا يقوى الصَّوْتُ بها قُوَّةَ المجهورة (وَمَثَلًا) أي: المجهورة والمهموسة (بِقَفْقَ وَكَكَّ) باللف والشر المرتب فإنك تَجِدُ النَّفْسَ في الأولى محصوراً، وفي الثانية جَارِيَاً مع النُّطْقِ بها غير محصورٍ، وإِنَّمَا مَثَلُهُمَا بِالْقَافِ وَالْكَافِ؛ لَأَنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ، وَإِذَا ظَهَرَ تَبَايُنُ الْقِسْمَيْنِ فِيهِمَا كَانَ فِي الْمُتَبَاعِدَيْنِ أَظْهَرَ. وحرف المِثَالَيْنِ كُلُّهُمَا مُتَحَرِّكَةٌ بِالْفَتْحِ، وَلَا يُنَوَّنُ آخِرُهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ كَلِمَةٌ ذاتِ مَعْنَى وَإِنَّمَا هِيَ أَحْرَفٌ صَوْتٌ بِهَا (وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ) فِي الْقِسْمَيْنِ (فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ الْمُعْجَمَاتِ (وَالزَّايَ وَالْعَيْنَ وَالغَيْنَ وَالْيَاءَ) الْمُثْنَاةَ التَّحْتِيَّةَ (مِنَ الْمَهْمُوسَةِ وَالْكَافِ وَالنَّاءِ) الْمُثْنَاةَ الْفَوْقِيَّةَ (مِنَ الْمَجْهُورَةِ، وَرَأَى أَنَّ الشَّدَّةَ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ) وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الشَّدَّةُ^(٣) انحصارُ جَرِي الصَّوْتِ عِنْدَ الْإِسْكَانِ كَمَا سَيَجِيءُ وَالْجَهْرُ انحصارُ جَزِي النَّفْسِ مع التَّحْرُكِ - كما مرَّ - فَقَدْ يَجْرِي النَّفْسُ وَلَا يَجْرِي الصَّوْتُ كَالْكَافِ وَالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَقَدْ يَجْرِي الصَّوْتُ وَلَا يَجْرِي النَّفْسُ كَالضَّادِ وَالْعَيْنِ - الْمَعْجَمَتَيْنِ - فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا. وَرَجَعَ الْخِلَافُ إِلَى الْخِلَافِ فِي تَفْسِيرِ الْجَهْرِ، هَلْ هُوَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ أَوْ بِهَذَا الْمَعْنَى (وَالشَّدِيدَةُ^(٤))

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٤ والمقتضب ١/٣٣٠ والأصول في النحو ٣/٤٠١ وسر صناعة الإعراب ١/٦٠ والممتع في التصريف ٢/٦٧١ وارتشاف الضرب ١/١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٦٠ والمقتضب ١/٣٣٥ والممتع في التصريف ٢/٦٧١-٦٧٢ وارتشاف الضرب ١/١٦ وجمعها: «سَكَّتْ فَحَشَّةً شَخْصًا».

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٣٤ وارتشاف الضرب ١/١٧ وحروف الشَّدَّة: (أَجَدَ قَطِ بَكَثَ).

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٣٤ والمقتضب ١/٣٣٠-٣٣١ وارتشاف الضرب ١/١٧.

ما ينحصر جزي صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري؛ لأنه إذا انحصر لا يجري (و) هو ثمانية (يجمعها) أي: الشديدة قولك (أجذكَ قَطَبْتَ) من القُطُوبِ^(١) وهو العُبُوسُ وسُمِّيت شديدةً أخذاً من الشَّدة وهي القوة؛ لأنَّ الصَّوتَ لما انحصَرَ في مَخْرَجِهِ اشتدَّ أي: امتنع قَبُولُهُ التَّلِينِ (وَالرَّخَوَةُ^(٢) بِخِلَافِهَا) فهي ما لا يَنْحَصِرُ جَزْيُ الصَّوْتِ عند إسكانه، وسُمِّيت رِخْوَةً أخذاً من الرِّخَاوَةِ وهي اللَّين، يَقْبُولُهَا التَّطْوِيلُ بِجَزْيِ الصَّوْتِ فِي مَخْرَجِهِ عِنْد التَّنْطِقِ كَمَا يُعْلَمُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا (وَمَا بَيْنَهُمَا) أي: الشَّديدة والرَّخَوَةُ هو (مَا لَا يَتِمُّ لَهُ الْإِنْحِصَارُ وَ) لَا (الْجَزْيُ) الْمَذْكُورَانِ (و) هُوَ ثَمَانِيَةٌ (يَجْمَعُهَا^(٣)) قَوْلُكَ (لَمْ يَزُوعَنَّ) مِنَ الرَّوْعِ^(٤) وَهُوَ الْفَرْعُ. فَالرَّخَوَةُ^(٥) ثَلَاثَةُ عَشَرَ حَرْفًا (وَمُثِّلْتُ) أَي: الشَّديدة والرَّخَوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا (بِالْحَجِّ^(٦)) وَالطَّشُّ^(٧) بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٌ وَهُوَ الْمَطَرُ الضَّعِيفُ (وَالْحَلُّ) بِاللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرْتَبِّ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ انْحِصَارُ الصَّوْتِ فِي الْمَخْرَجِ، وَعَدَمُ انْحِصَارِهِ فِيهِ، وَتَوَسُّطُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَرَّكْتَهَا، وَالْحَرَكَاتُ أَبْعَاضُ الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ. وَفِيهَا رِخَاوَةٌ، لَجَزَتْ الْحَرَكَاتُ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهَا بِالْحُرُوفِ غَيْرِ الرَّخَوَةِ^(٨)؛ حُرُوفًا شَدِيدَةً أَوْ مُتَوَسِّطَةً. إِلَى الرِّخَاوَةِ، فَلَمْ يَتَبَيَّنْ شِدَّتُهَا وَلَا تَوَسُّطُهَا (وَالْمُطَبَقَةُ^(٩)) مَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَخْرَجِهِ الْحَنْكُ

(١) لسان العرب (قطب) ٢١٢/١١.

(٢) كتاب سيبويه ٤٣٤-٤٣٥ وارتشاف الضرب ١٧/١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٦١/١ وشرح المفصل ١٢٩/١٠ والممتع في التصريف ٦٧٢/٢-٦٧٤ وارتشاف الضرب ١٧/١.

(٤) لسان العرب (روع) ٣٧١/٥.

(٥) كتاب سيبويه ٤٣٤-٤٣٥ والمقتضب ٣٣٠/١ والأصول في النحو ٤٠٢/٣.

(٦) قال سيبويه: «وذلك أنك لو قلت أَلَحَجَّ، ثُمَّ مَدَدْتَ صَوْتَكَ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ». كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ والأصول في النحو ٤٠٢/٣ وشرح المفصل ٦٢٩/١٠.

(٧) لسان العرب (طشش) ١٦٣/٨.

(٨) جاء في غير حروف في (ل).

(٩) كتاب سيبويه ٤٣٦/٤ والأصول في النحو ٤٠٤/٣ وسر صناعة الإعراب ٦١/١ والممتع في التصريف ٦٧٤/٢.

يعني ما ينطبق اللسان معه على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، ففي تسميتها بالمطبقة تجوز إذ المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فإنه مطبق عنده، فاختصر فقل مطبق كما قيل للفظ المشترك فيه؛ مشترك ومثل ذلك يأتي في المنفتحة وتاليها (وهي) أي: المطبقة (الصاد والضاد والطاء والظاء والمُنْفَتْحَةُ^(١)) بِخِلَافِهَا) فهي ما يَنْفَتِحُ ما بين اللسان والحنك عند النطق بها وهي ما عدا الحروف الأربعة (والمستعلية^(٢)) ما يرتفع اللسان لها) بمعنى أنه يرتفع بها^(٣) عندها (إلى الحنك وهي) الحروف (المطبقة والخاء والغين) المعجمتان (والقاف) فكل مطبق مُسْتَعْلٍ ولا عكس، ويُعرَفُ ذلك بالوقوف عَلَيْهَا؛ لأنك حينئذ تجد في الخاء استعلاء الصوت بها دون النطق باللسان، بل بأقصاه، وتجد في الصاد الأمرين (والمخفضة^(٤)) وتسمى المُسْتَفِلَّةُ (بخلافها) أي: بخلاف المُسْتَعْلِيَّةِ؛ لأن اللسان ينخفض معها. وفي نسخة والانخفاض بخلافه، أي: بخلاف الاستعلاء (حروف الذلاقة^(٥)) ما لا ينفك رباعي أو خماسي) أي بناؤه (عن شيء منها لسهولة لفظها) على اللسان من قولهم لسان ذلق من الذلق، وهو مجرى الحبل في البكرة لسهولة جزيه فيها (و) هي ستة (يجمعها) قولك (مُزِينٌ^(٦)) - بفتح الفاء - أي: بغنيمة وسميت بذلك؛ لأن الذلاقة وهي السرعة في النطق، إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين، وهما مدرجتا هذه الحروف؛ لأن ثلاثة منها دُولقية وهي: اللام والراء والثون، وثلاثة شفوية: وهي الباء والفاء والميم فتسميته الستة على هذا ذلاقة تغليب، وهذا الستة أحسن الحروف امتزاجاً غيرها ولا تجد كلمة في العربية رباعية أو خماسية إلا وفيها شيء منها إلا ما شذ، فمتى خلت

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٦ والأصول في النحو ٣/٤٠٤.

(٢) الممتع في التصريف ٢/٦٧٥.

(٣) سقط بها من (أ).

(٤) ارتشاف الضرب ١/١٧.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٦٤-٦٥ والممتع في التصريف ٢/٦٧٧ وارتشاف الضرب ١/٢٠.

(٦) لسان العرب (نقل) ٤/٢٤٤.

عنها فهي دَخِيلَةٌ^(١) في العربية كَالْعَسَجِدِ^(٢) لِلذَّهَبِ وَالذَّهْدَقَةِ^(٣) لِلْكَسْرِ (وَالْمُضْمَتَةُ بِخِلَافِهَا لِأَنَّهُ صَفَتْ) أَي: سَكَتَ (عَنْهَا فِي بِنَاءٍ رَبَاعِيٍّ أَوْ خَمَاسِيٍّ مِنْهَا) أَوْ لِأَنَّهُا لِيَقْلَلَهَا كَانَتْ كَالشَّيْءِ الْمُصَمَّتِ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ (وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ^(٤)) وَهِيَ شِدَّةُ الصَّوْتِ، وَيُقَالُ الْقَلْقَلَةُ^(٥) وَهِيَ شِدَّةُ الصَّيَاحِ (مَا يَنْضُمُ إِلَى الشِّدَّةِ) الَّتِي (فِيهَا ضَغْطٌ) أَي: عَضْرٌ (فِي الْوَقْفِ) عَلَيْهَا، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِشَبْهِ صَوْتِهَا بِالْقَلْقَلَةِ^(٦) الَّتِي هِيَ صَوْتُ الْأَشْيَاءِ الْيَابِسَةِ، أَوْ أَخْذًا مِنْ قَلْقَلَهُ إِذَا حَرَّكَهَ؛ لِأَنَّهُا شَدِيدَةٌ مَجْهُورَةٌ فَالْجَهْرُ يَمْنَعُ النَّفْسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهَا، وَالشِّدَّةُ تَمْنَعُ الصَّوْتَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهَا؛ فَلِذَلِكَ يَخْصُلُ لَهَا مَا يَحْصُلُ مِنَ الضَّغْطِ لِلْمَتَكَلِّمِ بِهَا، سَاكِنَةٌ حَتَّى يَكَادُ يَخْرُجُ إِلَى شَبْهِ تَحْرِيكِهَا لِقَضْدِ بَيَانِهَا إِذْ لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَتَبَيَّنْ (و) هِيَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ (يَجْمَعُهَا) قَوْلُكَ (قَدْ طَبِجَ) بِجِيمٍ مِنَ الطَّبِجِ - بِالْإِسْكَانِ - لِلضَّرْبِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَجُوفِ كَالرَّأْسِ وَالطَّبْلِ أَوْ مِنْ طَبِجَ الرَّجُلُ فَهُوَ أَطْبِجُ^(٧) أَي: أَحْمَقُ (وَحُرُوفُ^(٨)) الصَّفِيرِ مَا يَصْفِرُ بِهَا؛ لِأَنَّهُا تَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الثَّنَائِيَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ فَيَنْحَصِرُ الصَّوْتُ ثُمَّ^(٩) وَيَأْتِي كَالصَّفِيرِ (وَهِيَ الصَّادُ) الْمُهِمْلَةُ (وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ) الْمُهِمْلَةُ (وَاللَّيْنَةُ وَحُرُوفُ اللَّيْنِ) وَهِيَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ لَمَّا فِيهَا مِنْ قَبُولِ التَّطْوِيلِ، أَوْ لِأَنَّهُا تَخْرُجُ فِي لَيْنٍ مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ عَلَى اللِّسَانِ لِاتِّسَاعِ مَخَارِجِهَا؛ لِأَنَّ الْمَخْرَجَ إِذَا اتَّسَعَ انْتَشَرَ الصَّوْتُ وَامْتَدَّ وَلَانَ، وَإِذَا ضَاقَ انْضَغَطَ الصَّوْتُ وَصَلَبَ إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ أَشَدُّ امْتِدَادًا وَاسْتِطَالَةً لِأَنَّهُ أَوْسَعُ

(١) سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٦٤-٦٥ وَتَذَكُّرَةُ النِّحَاةِ ص ٢٦.

(٢) لِسَانُ الْعَرَبِ (عَسَجِد) ٩/٢٠٠.

(٣) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (دَهْدَق) ٢/١١٧٥.

(٤) لِسَانُ الْعَرَبِ (لَقَق) ١٢/٣١٥ وَكِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٤/١٧٤ وَالْمَقْتَضِبُ ١/٣٣٢ وَالْمَمْتَعُ فِي

التَّصْرِيفِ ٢/٦٧٥ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١/١٨-١٧.

(٥) لِسَانُ الْعَرَبِ (لَقَق) ١٢/٣١٥.

(٦) جَاءَ الْقَلْقَلَةُ فِي (١).

(٧) لِسَانُ الْعَرَبِ (طَبِج) ٨/١١٧.

(٨) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠/١٣٠ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١/٢١.

(٩) جَاءَ ثَمَّةٌ فِي (١).

مَخْرَجًا. والحروف الثلاثة إذا سَكَنْتْ فهي حروف^(١) لَيْنٍ ثُمَّ إِنَّ جَانِسَهَا حركةً ما قَبْلَهَا فهي حروف مَدٍّ أيضاً، فالألف حرفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ أبدأً وكذا الواو والياء إِنْ سَكَنْتَا وجَانِسَهُمَا حركةً ما قَبْلَهُمَا كَقَوْلٍ وَيَبِيعُ فحرفا لَيْنٍ (وَالْمُنْخَرِفُ^(٢) اللَّامُ لِأَنَّ اللِّسَانَ يَنْحَرِفُ) عِنْدَ النُّطْقِ (بِه) إِلَى دَاخِلِ الْحَنْكِ (وَالْمُكَرَّرُ^(٣) الرَّاءُ، لَتَعَثَّرُ اللِّسَانُ) عِنْدَ النُّطْقِ (بِه) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرِيرِ (وَالهَائِي^(٤) الْأَلِفُ) سَمِيَتْ بِذَلِكَ (لِاتِّسَاعِ هَوَاءِ الصَّوْتِ) عِنْدَ النُّطْقِ (بِه) بِاتِّسَاعِ مَخْرَجِهِ، وَلِأَنَّهُ يَهْوِي فِي مَخْرَجِهِ الَّذِي هُوَ أَقْصَى الْحَلْقِ إِذَا مَدَّدَتْهُ مِنْ غَيْرِ عَمَلِ عَضْوٍ فِيهِ، وَمَخْرَجُهُ أَوْسَعُ مِنْ مَخْرَجِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّكَ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ لِلْوَاوِ، وَتَرْفَعُ لِسَانَكَ نَحْوَ الْحَنْكِ لِلْيَاءِ، فَيَضِيقُ. مَخْرَجَاهُمَا، وَيَحْصُلُ عَمَلُ الْعَضْوِ وَالْأَلِفُ تَجَدُّ فِيهِ الْفَمُ وَالْحَلْقُ مَفْتَحَتَيْنِ لَا أَثَرَ لِهَمَا فِي الصَّوْتِ بِضَغْطٍ وَلَا عَضْرِ وَيَقَالُ لَهُ الْجَزْسِيُّ أَيْضاً لِأَنَّهُ صَوْتٌ لَا مُعْتَمَدَ لَهُ فِي الْحَلْقِ وَالْجَزْسِ الْخَفِيُّ وَالْهَائِي بِمَعْنَى ذِي هَوَاءٍ كَتَّامِيرٍ. بِمَعْنَى ذِي تَمَرٍ، مَأْخُودٌ مِنَ الْهَوَى بِفَتْحِ الْهَاءِ أَشْهُرٌ مِنْ ضَمِّهَا أَيْ: التَّزُولُ، وَبِضْمِّهَا الصُّعُودُ (وَالْمَهْتُوتُ^(٥) أَلْتَاءُ إِخْفَائُهَا) وَضَعْفُهَا؛ وَلِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهَا الصَّوْتُ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مَهْمُوسَةً يَجْرِي النَّفْسُ مَعَهَا إِلَّا أَنَّهَا عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا لَا نَفْسَ يَجْرِي مَعَهَا فَيَتَحَقَّقُ خَفَاؤُهَا، وَقِيلَ: الْمَهْتُوتُ الْهَاءُ لِإِخْفَائِهَا وَضَعْفِهَا وَسُرْعَتِهَا عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الْهَتْ^(٦) وَهُوَ إِسْرَاعُ الْكَلَامِ، يَقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ جَيِّدَ السِّيَاقِ لِلْحَدِيثِ: هُوَ يَسْرُدُهُ سَرْدًا وَيَهْتُهُ هَتًّا وَرَجُلٌ هَتَاتٌ. أَيْ: خَفِيفٌ كَثِيرُ

(١) شرح المفصل ١٣٠/١٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٣٥ والأصول في النحو ٣/٤٠٣ وسر صناعة الإعراب ١/٦٣ والممتع في التصريف ٢/٦٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٣٥ والأصول في النحو ٣/٤٠٣ وسر صناعة الإعراب ١/٦٣ والممتع في التصريف ٢/٦٧٥.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٣٥ والأصول في النحو ٣/٤٠٤ وشرح المفصل ١٣٠/١٠-١٣١ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٦١.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٦٤ وشرح المفصل ١٣١/١٠ والممتع في التصريف ٢/٦٧٦.

(٦) لسان العرب (هتت) ١٥/٢٤.

الكلام؛ وهذا هو الأوجه بل قيل: إنَّ الأولَ غَلَطَ من النَّاسِخ؛ لأنَّ الحرفَ الخَفِيَّ هو الهاءُ لا التَّاءَ (ومتى قُصِدَ إدغامُ الْمُتَقَارِبِ) في مِثْلِهِ (فلا بدُّ من قَلْبِهِ) إليه لِيَتَحَقَّقَ الإدغامُ (والقياسُ قَلْبُ الأولِ) منهما؛ لأنَّ تَغْيِيرَ السَّاكِنِ أَوَّلَى (إِلَّا لِعَارِضٍ^(١)) يَمْنَعُ القياسَ، فينقلبُ الثاني إلى الأولِ (في نحو اذْبَحْتُودَا واذْبَحَاذه) والأصلُ اذْبَحْ عَتُودَا، واذْبَحْ هذه، فقلَّبَ الثاني منهما؛ لأنَّه أَدْخَلَ مَخْرَجًا، وكلُّما كان الحرفُ أَدْخَلَ مَخْرَجًا كَانَ أَثْقَلَ، ولهذا كانت الهمزة أثقلَ الحروفِ.

وإذا كانت العينُ والهاءُ^(٢) أَدْخَلَ في الحَلَقِ من الحاءِ فكرهوا أن يَقْلِبُوها إليهما للثَّقَلِ فَقَلَّبَ الثاني إلى الأولِ لهذا العَارِضِ، والعُتُودِ^(٣) من أولادِ المَعْرِ ما رعي وقوي وأتى عليه حَوْلٌ. قاله الجوهري (وفي جملة تاءِ الافتعال) قَلَّبَ الثاني إلى الأولِ نحو اسْمَعْ وإِزَّانَ، وأصلهما اسْتَمَعَ وإِزَّتَانُ، قُلِّبَ الثاني إلى الأولِ في اسْتَمَعَ وكذا في إِزَّتَانِ بعد قَلْبِ التَّاءِ زايًا وأدغم (لِنَحْوِهِ) أي: لِمِثْلِ ما مرَّ من العارضِ، وهو ثَقُلَ الثاني ونحوه في المثاليين فوات الصغير (وَلِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا) أي: تَغْيِيرِ تاءِ الافتعال فإنَّها قد تَغْيَّرَ لغير الإدغام نحو اضْطَرَّبَ واضْطَبَّرَ كما سيحيي (وَمَحْمٌ^(٤)) في مَعَهُمْ ضَعِيفٌ) إذ لم يَقْلَبْ فيه الأولُ إلى الثاني كما هو القياس، ولا العكسُ كما هو مقتضى العَارِضِ؛ بل قُلِّبَا إلى ثالثٍ وهو الحاءُ، وهذه لغةٌ بعض بني تميم، والأكثرُ تَرْكُ القَلْبِ والإدغام (وَسَتْ وَأَصْلُهُ سِدْسٌ) بدليل تصغيره على سُدَيْسٍ وتكسيرة^(٥) على أَسْدَاسٍ، كرهوا توافقَ الفاءِ وَاللَّامِ لِقَلَّةِ بابِ سَلَسٍ، فقلبوا السَّيْنَ تاءً لموافقتها لها في الهمسِ فصار سَدْسًا ثم قَلَّبُوا الدَّالَّ تاءً لموافقتها لها في الشَّدَّةِ، ثم أدغموا

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٥١ والمقتضب ١/٣٤٣ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٦٥.

(٢) جاء الهاء والعين في (١).

(٣) تاج اللغة (عقد) ٢/٥٠٥.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٤٩-٤٥٠ والمقتضب ١/٤٣٤ والأصول في النحو ٣/٤١٤ والممتع في التصريف ٢/٦٨٠-٦٨٢.

(٥) جاء في الأصل: تكثيره. وما أثبتته نقلًا من (١).

التاء (شاذ^(١)) لِمَا مَرَّ فِي مَعَهُمْ إِذْ لَوْ قُلِيَتْ الدَّالُّ سِينًا عَلَى الْقِيَاسِ اجْتَمَعَ ثَلَاثُ سِينَاتٍ، وَلَوْ عَكَسَ زَالَ صَفِيرُ السَّيْنِ فَقَلْبًا إِلَى حَرْفٍ يَنَاسِبُهُمَا وَهُوَ التَّاءُ - كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ - (لَازِمًا) لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا كَذَلِكَ (وَلَا يُدْغَمُ مِنْهَا) أَي: مِنَ الْمُتَقَارِبَةِ (مِنْ كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي) فِيهِ الْإِدْغَامُ (إِلَى اللَّبْسِ بِتَرْكِيبِ آخَرٍ نَحْوِ: وَطِدٍ^(٢) وَوَتِدٍ^(٣)) إِذْ لَوْ أَدْغَمَ فَقِيلَ وَدٌ لَمْ يُذَرَّ أَهْمًا دَالَانِ أَوْ طَاءٌ وَدَالٌ أَوْ تَاءٌ وَدَالٌ (و) نَحْوِ (شَاةٌ زَنْمَاءٌ) وَالزَّنْمَةُ^(٤) شَيْءٌ يُقْطَعُ مِنْ أُذُنِ الشَّاةِ وَالْبَعِيرِ فَيُتْرَكُ مَعْلَقًا وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِالكَرَائِمِ مِنْهَا، يُقَالُ: بَعِيرٌ زَنْمٌ^(٥) وَأَزَنْمٌ، وَنَاقَةٌ زَنْمَةٌ وَزَنْمَاءٌ. أَمَّا الْإِدْغَامُ مِنْهَا فِي كَلِمَتَيْنِ فَجَائِزٌ وَإِنْ أَدَّى إِلَى لَبْسٍ؛ لِأَنَّهُمَا بَصَدَدِ الْإِنْفِكَافِ بِخِلَافِ الْكَلِمَةِ (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَدْغَمُ مِنَ الْمُتَقَارِبَةِ فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (لَمْ يَقُولُوا)^(٦) وَطِدًا وَلَا وَتِدًا بِالْإِسْكَانِ (لَمَّا يُلْزَمُ مِنْ ثَقَلٍ) إِنْ لَمْ يُدْغَمَ (أَوْ لَبْسٍ) إِنْ أَدْغَمَ كَذَا قَالُوا. وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(٧) وَصَاحِبُ^(٨) الْقَامُوسِ وَغَيْرُهُمَا فِي الْأَوَّلِ الْإِسْكَانُ وَفِي الثَّانِي الْإِسْكَانُ وَالتَّحْرِيكُ. يُقَالُ: وَطَدْتُ الشَّيْءَ أَطَدُهُ وَطِدًا، أَي: أَثَبْتُهُ وَوَدَدْتُ الْوَتِدَ أَتَدُهُ وَتَدًا أَي: ضَرَبْتُهُ وَهَذَا (بِخِلَافِ امْخَى وَاطْيَزَ) فَهِيَ انْمَخَى وَتَطْيَزَ، إِذْ لَيْسَ لِعَدَمِ امْفَعَلٍ أَوْ افْعَلٍ - بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ - وَافْعَلٌ - بِتَشْدِيدِهَا مَعَ الْعَيْنِ - (وَجَاءَ وَدٌ) بِالْإِدْغَامِ (فِي وَتِدٍ) بِالتَّحْرِيكِ. وَقِيلَ بِالْإِسْكَانِ (فِي) لُغَةِ بَنِي

(١) كتاب سيبويه ٤٨١/٤-٤٨٢ وأدب الكاتب ص ١٠٦ والأصول في النحو ٢٧٠/٣ وأسرار العربية ص ٢٩٢ والممتع في التصريف ٧١٥/٢-٧١٦.

(٢) جاء وَتَدٌ وَوِطْدٌ فِي (١).

(٣) الأصول في النحو ٤١٨/٣-٤١٩ وشرح المفصل ١٣٣/١٠ وارتشاف الضرب ٣٤٨/١.

(٤) لسان العرب (زَنْمٌ) ٩٤/٦.

(٥) جاء فِي (١): زَنْيَمٌ.

(٦) قال أبو حيان: «فَأَمَّا وَتَدٌ وَوِطْدٌ، فَلَا يُدْغَمُ، وَهُمَا مُصْدَرٌ وَتَدٌ وَوِطْدٌ» ارتشاف الضرب

٣٥٠/١ وكتاب سيبويه ٤٧٤/٤ والأصول في النحو ٤٣٢/٣ والجمل في النحو ص ٤١٧

وشرح الشافية للرضي ٢٦٨/٣.

(٧) تاج اللغة (وِتْدٌ) ٥٤٧/٢.

(٨) القاموس المحيط (وِطْدٌ) ٤٧٠/١.

(تميم^(١)) وهو شاذ ولم يجيء وَطْدَ إِبْقَاءَ لِفَضِيلَةِ الإِطْبَاقِ. (ولا تُدْغَمُ حُرُوفٌ ضَوِي^(٢)) بكسر الواو أي: هَزَل (مِشْفَرٌ) لِسَفَةِ البعير (فِيمَا يُقَارِبُهَا) فِي الْمَخْرَجِ لَا فِي كَلِمَةٍ وَلَا فِي كَلِمَتَيْنِ، بِخِلَافِ مَا يَمَانِلُهَا، فَإِنَّهَا تُدْغَمُ فِيهِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُدْغَمَ فِيمَا يُقَارِبُهَا (لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا) إِذْ فِي الضَّادِ اسْتِطَالَةٌ، فَإِنَّهَا طَالَتْ فَأَذْرَكَتْ مَخْرَجَ اللَّامِ.

وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَيْنٌ، وَفِي الْمِيمِ عُنَّةٌ وَفِي الشَّيْنِ وَالْقَاءِ تَفْشٌ، أَيْ: انْتِشَارٌ لِإِفْرَاطِ رِخَاوَتِهِمَا وَفِي الرَّاءِ تَكْرِيرٌ^(٣) (وَنَحْوُ سَيِّد^(٤) وَلِيَّة^(٥)) وَأَصْلُهُمَا سَيُّودٌ وَلَوِيَّةٌ مِنْ لَوَى (إِنَّمَا أُدْغِمَا) مَعَ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مِنْ حُرُوفِ ضَوِيٍّ مِشْفَرٌ، وَمُقَارِبَانِ (لِأَنَّ الْإِعْلَالَ) بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ لِلثَّقَلِ - كَمَا مَرَّ - (صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ) فَالْإِعْلَالُ لِلثَّقَلِ لَا لِلدَّغَامِ غَايَتُهُ أَنَّهُ اتَّفَقَ بَعْدَ الْإِعْلَالِ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ فَوَجَبَ الدَّغَامُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُتَمَائِلَانِ فِي صِفَةِ اللَّيْنِ لَا مُتَقَارِبَانِ (لِكِرَاهَةِ نَبَرَتِهَا) أَيْ: رَفَعَ الصَّوْتُ بِهَا وَنَبَرَةُ الْمُعْنَى: رَفَعَ صَوْتِهِ. وَإِنَّمَا احْتِيجَ فِيهَا إِلَى رَفْعِ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّ لَهَا مَخْرَجَيْنِ الْقَمَّ وَالْخَيْشُومَ فَلَا بَدَّ فِي النُّطْقِ بِهَا مِنْ اعْتِمَادِ قَوِيٍّ، فَدَعَا^(٥) ذَلِكَ إِلَى إِخْفَائِهَا قَلِيلًا بَانَ يَقْتَصِرُ عَلَى^(٦) مَخْرَجِ الْخَيْشُومِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بَدَلًا لِكِرَاهَةِ^(٧) نَبَرَتِهَا لِقَرَبِ مَخْرَجِهَا مِنْهَا إِذْ لَا نَبْرَةَ لِلتَّوْنِ، وَإِنَّمَا النَّبْرَةُ لِلْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ بِهَا يَرْتَفِعُ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ (و) أُدْغِمْتَ النُّونَ (فِي الْمِيمِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَارَبَا لِيُغْنِيَا) أَيْ: الْمِيمُ، فَهِيَ مُتَمَائِلَانِ صَفَةً، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمِيمَ تُدْغَمُ فِي التَّوْنِ أَيْضًا، بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهَا أَزِيدُ عُنَّةً مِنَ الْمِيمِ، لَكِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تُدْغَمُ فِيهَا (و) أُدْغِمْتَ (فِي الْيَاءِ)^(٨)

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٨٢ والأصول في النحو ٣/٤٣٢ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٦٨.

(٢) لسان العرب (ضوي) ٨/١٠٣.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٤٧ والأصول في النحو ٣/٤٢٧-٤٢٨ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٧٠.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣/٢٧٠-٢٧١.

(٥) جاء فدعى في (١).

(٦) جاء إلى في (١).

(٧) جاء الكراهة في (١).

(٨) كما في قوله تعالى في سورة الجمعة ٦٢/٩: ﴿مِنْ بَوْرٍ﴾.

والواو^(١) وإن لم يكن تَقَارُبَ (لِمَكَانٍ بَقَائِهَا) أي: الغنة مع الإدغام، فكأنها باقية، واغترَضَ بوجهين أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يقتضي جواز إدغامها^(٢) عند جميع أَحْرَفِ الإخفاء؛ لأنها ما دامت مُحَفَّاةً فالغنة موجودة، وثانيهما أَنَّهُ يقتضي أَنَّا لو أدغمنا وأَذْهَبْنَا الغنة، لم يَجْزُ ذلك، ولكن قَدْ قَرَأَ حمزة مِنْ طريق خَلْفٍ^(٣) بالإدغام بغير غنة.

واعلم أَنَّهُ لو قَدَّمَ إدغامَ التَّوْنِ فيما ذكر على مسألة حروف ضَوِي مُشْفَرٍّ أو^(٤) أَخَرَهُ عنها كان أَوْلَى؛ لَأَنَّ التَّوْنَ ليست من حروف ضَوِي مُشْفَرٍّ، وإنما وسطه لِقُرْبِ منشأ ذِكْرِهِ، وهو غُنة الميم المأخوذة من قوله لزيادة صِفَتِهَا (وقد جاء) إدغام حروف ضَوِي مُشْفَرٍّ فيما يُقَارِبُهَا نحو: ﴿لَيْعُضْ شَأْنِهِمْ﴾^(٥) و﴿أَغْفِرْ لِي﴾^(٦) بإدغام الضَّادِ فِي الشَّيْنِ، والرَّاءِ فِي اللَّامِ لِأَبِي عمرو. و﴿فَتَصِفْ بِهِمْ﴾^(٧) بإدغام الفاءِ فِي الباءِ لِلْكَسَائِيِّ^(٨) وَبَعْضُ النِّحَاةِ^(٩) مَنَعَ ذَلِكَ فَحَمَلَ مَا نُقِلَ مِنْهُ عَلَى الإخْفَاءِ (ولا) تُدْغَمُ (حروف

(١) كما في قوله تعالى في سورة الرعد ١٣/٣٤: ﴿يَنْ وَاقٍ﴾.

(٢) جاء إدغام في (١).

(٣) خلف بن هشام بن ثعلب بن هشيم . أبو محمد الأسدي. أحد القراء العشرة. ولد سنة خمسين ومائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ بالطلب وهو ابن ثلاث عشرة. وكان ثقة كبيراً زاهداً عابداً عالماً. مات في جمادى الآخر سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد. غاية النهاية ١/٢٧٢-٢٧٤.

(٤) سقط من الأصل: أو أَخَرَهُ عنها كان أَوْلَى؛ لَأَنَّ التَّوْنَ ليست من حروف ضَوِي مُشْفَرٍّ. وقد أثبتته نقلاً من (١).

(٥) النور ٦٢/٢٤.

قال ابن مجاهد: «كان أبو عمرو يدغم [لبعض شأنهم] ولم يأت به غيره». السبعة ص ١٢٢ والنشر ١/٢٩٣.

(٦) الأعراف ١٥١/٧.

قال ابن مجاهد: «وكان أبو عمرو يدغم الراء في اللام تحركت أو سكنت مثل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾». السبعة ص ١٢١.

(٧) سبأ ٩/٣٤.

(٨) الكشف ١٥٦/١ والنشر ١٢/٢ والمفصل ص ٤٠١ والسبعة ص ٥٢٦-٥٢٧.

(٩) قال ابن جني: «واعلم أَنَّ الرَّاءَ لِمَا فِيهَا من التكرير، لا يجوز إدغامها فيما يليها =

الصَّفِيرِ فِي غَيْرِهَا) لِقَوَاتٍ فَضِيلَةَ الصَّفِيرِ فِي الإدغام بِالْقَلْبِ الْقِيَاسِي،
وَحَمَلًا عَلَيْهِ فِي الإدغام بِغَيْرِهِ بَلَا شَذُوزٍ (وَلَا الْمُطْبَقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ
إِطْبَاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ) إِبْقَاءَ لِفَضِيلَةِ الإِطْبَاقِ وَتُدْغَمُ فِي غَيْرِهَا عَلَى غَيْرِ
الْأَفْصَحِ، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهَا إِذَا أُدْغِمَتْ وَيَقِي الإِطْبَاقُ جَارَ نَحْوِ ﴿فَرَطْتُ﴾^(١)
فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو - وَفِيهِ نَظَرٌ سِيَائِي - (وَلَا حَرْفُ حَلْقٍ فِي) آخِرٍ (أَدْخَلَ
مِنْهُ) وَإِنْ اتَّفَقَا مَخْرَجًا لَثَلًا يَلْزَمُ إدْغَامُ الْأَسْهَلِ فِي الْأَثْقَلِ، فَيَلْزَمُ الثَّقَلُ
فِيغُوتِ غَرَضِ الإدغام (إِلَّا الْحَاءُ) فَإِنَّهَا تُدْغَمُ (فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ) مَعَ أَنَّهَا
أَدْخَلُ مِنْهَا لِشِدَّةِ التَّقَارُبِ (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ^(٢) هُنَا وَهُوَ أَنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ
يُدْغَمُ فِي أَدْخَلَ مِنْهُ إِلَّا الْحَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ، أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالُوا
فِيهِمَا) أَي: فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ (إِذْ بَحْتَوْدَا) فِي إِذْبَحَ عَتُودًا (وَإِذْ بَحَايْهِ) فِي
إِذْبَحَ هَذِهِ، بِقَلْبِ^(٣) الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ.

وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُمْ أَدْغَمُوا الْحَاءَ فِي الْعَيْنِ بِقَلْبِهَا غَيْنًا مَعَ أَنَّ الْعَيْنَ أَدْخَلَ
مِنْهَا لِمَا سَيَجِيءُ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا فِي مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ
مَخَارِجِ الْحَلْقِ، فَكَانَتْهُمَا مُتَمَثِّلَانِ، فَلَا أَدْخَلَ وَلَا أَخْرَجَ، فَاعْتَرَضَ بِأَنَّ
الْعَيْنَ وَالْحَاءَ فِي الْمَخْرَجِ كَذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا، فَلَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتُمْ لَمْ
يَذْكُرْهُمَا أَيْضًا، فَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَمَّا جَارَ إدْغَامُ الْحَاءِ فِي الْهَاءِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَا
مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَكُنْ بَدْءٌ مِنْ ذِكْرِ الْهَاءِ، لِذَلِكَ ضَمَّ الْعَيْنَ مَعَهَا، لَثَلًا
يُتَوَهَّمُ الْأَخْتِصَاصُ. وَلَمَّا بَيَّنَّ مِنَ الْحُرُوفِ مَا لَا يُدْغَمُ فِيمَا يَقَارِبُهَا أَخَذَ
فِي بَيَانِ مَا يُدْغَمُ فِيمَا يَقَارِبُهَا عَلَى تَرْتِيبِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ فَقَالَ
(فَالْهَاءُ)^(٤) تُدْغَمُ (فِي الْحَاءِ) فَقَطْ لِأَنَّهَا أَدْخَلُ مِنَ الْحَاءِ نَحْوِ اجْبَحَاتِمَا

= من الحروف؛ لأنَّ إدغامها في غيرها، يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأما قراءة أبي
عمر [يعفر لم] بإدغام الراء في اللام فممنوعٌ عندنا، وغيرُ معروفٍ عند أصحابنا، وإنَّما
هو شيءٌ رواه القراء، ولا قوَّةٌ له في القياس. سَرَ صِنَاعَةُ الإِعْرَابِ ١/١٩٣.

(١) الزمر ٥٦/٣٩. وقال ابن عصفور في الممتع ٧٢٤/٢-٧٢٥: «جميع ذلك ينبغي أن
يُحْمَلُ عَلَى الْإِخْفَاءِ لِمَا فِي الإدغامِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ».

(٢) جاء ومن في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٥١.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٤٩ والممتع في التصريف ٦٧٩/٢-٦٨٠ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٧٦.

في إجابة حَاتِمَا. يُقال جَبَهَتُهُ^(١)، أي: صَكَكْتُ جَبَهَتَهُ، وترك الهمزة؛ لأنها لا تُدْغَمُ فيما يُقَارِبُهَا، وحروف ضَوِيٍّ مِشْقَرٌ لأنها كذلك - كما مرَّ - والألف لا تُدْغَمُ مُطْلَقاً، إذ لو أُدْغِمَتْ في مثلها وجب تحريك الثانية، وتحريكها يُؤدِّي إلى قلبها همزة، فلا يكون الأول كالثاني فيتعذر الإدغام، وإذا لم تُدْغَم في مثلها فبالأولى أن لا تُدْغَم فيما يُقَارِبُهَا؛ لأنَّ الإدغام فيه لا يكون إلا بعد صيرورتها مِثْلَيْنِ فيعود إلى إدغام الألف في الألف، ولا تُدْغَم الهاء في العَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الخاء؛ لأنَّ الهاء مهموسة رِخْوَةً، والعين مجهورة، وبين الشديدة والرخوة (والعين^(٢)) تُدْغَم (في الحاء) نحو إِزْفَحَاتِمَا في إِزْفَغ حَاتِمَا؛ لأنها أَدْخَلُ من الحاء (والحاء) تُدْغَمُ (في الهاء والعَيْنِ بقلبهما حَاتِنَيْنِ) - كما مرَّ في إِذْبِخْ هذه، واذْبِخْ عَتُودًا - (وجاء) في قراءة^(٣) أبي عمرو ﴿فَمَنْ رُخِزَ عَنِ الْكَارِ﴾^(٤) بالإدغام بقلب الحاء عيناً لشدة تقاربهما (والغَيْنِ^(٥)) المعجمة تُدْغَمُ (في الخاء) المعجمة على القياس نحو أْبْلِخَلِيلِي في أْبْلَغِ خَلِيلِي؛ لأنها أَدْخَلُ من الخاء (والحاء^(٦)) تُدْغَمُ (في الغَيْنِ) في نحو إِسْلَغْنَمَكَ في إِسْلَخْ غَنَمَكَ؛ وإن كانت الغَيْنُ أَدْخَلُ منها لِشِدَّةِ تقاربهما ولأنَّ مخرجَهُمَا أَذْنَى مخرج الحروفِ الحَلْقِيَّةِ إلى اللِّسَانِ، فَأَجْرِي مَجْرَى حُرُوفِ الْقَمِّ ولهذا يقول بعض العرب مُنْخَلٌ^(٧). بإخفاء الثَّوْنِ في الخاء كما يَخْفَى في حروف اللِّسَانِ والضم (والقاف^(٨)) تُدْغَمُ في (الكاف) نحو

(١) لسان العرب (جبه) ١٧٢/٢.

(٢) قال سيبويه: «الإدغامُ حَسَنٌ، والبيانُ حَسَنٌ، لأنهما من مخرج واحد». كتاب سيبويه ٤٥١/٤.

(٣) النشر ١/٢٩٠-٢٩١ والتيسير ص ٢٣.

(٤) آل عمران ١٨٥/٣. تقديرُ القراءة: (فَمَنْ رُخِزَ عَنِ الثَّارِ).

(٥) كتاب سيبويه ٤٥١/٤ والأصول في النحو ٤١٥/٣.

(٦) كتاب سيبويه ٤٥١/٤ والمقتضب ٣٤٤/١، والأصول في النحو ٤١٥/٣ والممتع في

التصريف ٦٨٣/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٤٥١/٤ والمقتضب ٣٤٤/١ والأصول في النحو ٤١٥/٣.

(٨) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤ والأصول في النحو ٥١٥/٣ والممتع في التصريف ٦٨٥/٢.

خَلَقَكُمْ^(١) فِي خَلْقِكُمْ^(٢) (والكاف^(٣) في القاف) نحو لَكَ^(٤) قُضُورًا لتقاربهما مخرجاً (والجيم^(٥)) تُدْغَمُ (في الشَّيْنِ) نحو ﴿أَخْرَجَ سَقَطَهُ﴾^(٦) لتقاربهما مع كون الشَّيْنِ أَزِيدَ صَفَةً، ولذلك لم تُدْغَمْ^(٧) الشَّيْنُ فيها ولا في غيرها عند التَّحَاةِ وأدغمت الجيمُ في التَّاءِ عند أبي عمرو في ﴿ذِي المَعَارِجِ * تُفْرَجُ﴾^(٨) (واللام^(٩)) إِمَّا مَعْرِفَةً أَوْ غَيْرُهَا، فَاللَّامُ (المَعْرِفَةُ) الْأَوَّلَى وَلَامُ آلَ لتشمل الزائدة والموصولة (تُدْغَمُ وَجُوباً فِي مِثْلِهَا) نحو اللَّحْمِ وَالَّذِي (وَفِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفًا) وَهِيَ التَّاءُ وَالثَّاءُ وَالذَّالُ إِلَى الظَّاءِ وَالثُّوْنُ لكَثْرَةِ دَوْرٍ لَامٍ^(١٠) أَلْ وَمَقَارِبَتِهَا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الْمَخْرَجِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّامَ فِي مِثْلِهَا مَعَ أَنَّهُمَا مِثْلَانِ، وَالْكَلَامُ فِي الْمُتَقَارِبِينَ ۖ لِأَنَّهُ أَرَادَ حَضَرَ مَا يُدْغَمُ فِيهِ (و) اللَّامُ (غَيْرُ الْمَعْرِفَةِ^(١١)) الْأَوَّلَى لَامٌ غَيْرِ آلَ، إِدْغَامُهَا (لَازِمٌ فِي نَحْوِ ﴿بَلْ رَانَ﴾^(١٢)) مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ لَامٌ بَلْ وَهَلْ وَقُلْ مَعَ الرَّاءِ (جَائِزٌ فِي الْبَوَاقِي) أَيِ^(١٣) بَوَاقِي الثَّلَاثَةِ عَشَرَ نَحْوِ ﴿فَهَلْ تُرَى﴾^(١٤)

- (١) سقط (خَلَقَكُمْ) من (١) وقد أثبتته نقلاً من (١)؛ لضرورة السياق.
- (٢) قال تعالى في سورة البقرة ٢١/٢: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ...﴾. ووردت قراءة الإدغام في التيسير ص ٢٢.
- (٣) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤ والأصول في النحو ٤١٦/٣ والممتع في التصريف ٦٨٥/٢.
- (٤) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤ والتيسير ص ٢٣ والمفصل ص ٣٩٨ وشرح الشافية للرّضي ٢٧٨/٢.
- (٥) شرح الشافية للرّضي ٢٧٨/٣ والممتع في التصريف ٦٨٦/٢.
- (٦) الفتح ٢٩/٤٨ والتيسير ص ٢٣.
- (٧) قال المبرّد: «ولا تُدْغَمُ الشَّيْنُ فِي الْجِيمِ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ الشَّيْنَ مِنْ حُرُوفِ التَّفْشِي، فَلِهَا اسْتِطَالَةٌ مِنْ مَخْرَجِهَا حَتَّى تَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ الطَّاءِ، وَالْإِدْغَامُ لَا يَبْخُسُ الْحُرُوفَ وَلَا يَنْقُصُهَا». المقتضب ٣٤٦/١ والممتع في التصريف ٦٨٧/٢.
- (٨) المَعَارِجُ ٤٣/٧٠ ووردت القراءة في التيسير ص ٢٣.
- (٩) كتاب سيبويه ٢٥٧/٤.
- (١٠) أسرار العربية ص ٢٩١-٢٩٢.
- (١١) كتاب سيبويه ٤٥٧/٤ والمقتضب ٣٤٨/١ والمفصل ص ٣٩٩.
- (١٢) المطففين ١٤/٨٣ والكشف ١٥٨/١ والسبعة ص ٦٧٥.
- (١٣) جاء أي يوافق في الثلاثة عشر في (١).
- (١٤) الحاقة ٨/٦٩.

و﴿هل تُوب﴾^(١) وبقي عليه أن يقول مُمْتَنِعٌ في بقية الحروف غير اللام، وكأنه تركه للعلم به من القسمين المذكورين وكان ينبغي أن يذكر في اللازم نحو بَلْ لَهْ وهل لَكَ. لا يُقال تَرَكَهُ؛ لأنه إدغامٌ في مُتَمَائِلٍ؛ لأننا نقول وقد ذكر إدغام اللام المعرفة في مثلها.

واعلم أن صاحبَ المُفَصَّل قال^(٢): «إدغامُ لامٍ غير^(٣) التَّعْرِيفِ في هذه الحروف جائزٌ لكن يتفاوت جَوَازُهُ إلى حَسَنٍ، وهو إدغامُها في الرَّاءِ نحو هل رَأَيْتَ، وإلى قَبِيحٍ، وإدغامُها في النُّونِ هل تَخْرُجُ، وإلى وَسَطٍ وهو إدغامُها في البواقي وقُرئ ﴿هل تُوبٌ بالإدغام﴾ ودُكِرَ سيبويه^(٤) نَحْوَهُ ولم يَذْكُرْ في ذلك شيئاً لازماً وقول المفصل^(٥) «يقبح إدغام اللام في النون مردود» فإنَّ الكسائي يقرأ ﴿بل^(٦) نحن محرومون﴾ بالإدغام (وَالنُّونُ)^(٧) إمَّا ساكنةً أو متحركةً؛ فالنُّونُ (السَّائِئَةُ تُدْغَمُ وجوباً في حروفٍ يَزْمَلُونُ) نحو ﴿مِنْ^(٨) يَوْمٍ﴾ و ﴿مِنْ^(٩) رَبِّكَ﴾ و ﴿وَمِنْ^(١٠) مَا﴾ و ﴿مِنْ^(١١) لَبِنٍ﴾ و ﴿مِنْ^(١٢) وَال﴾ و ﴿مِنْ^(١٣) نُورٍ﴾ إلَّا إنْ أَدَّى إلى لَبْسٍ بتركيبٍ آخر كما مرَّ نحو قَنَوَانٍ^(١٤) (والأفصح إبقاء غُنَّتْهَا) أي: النُّونُ في إدغامها

(١) المطففين ٣٦/٨٣ والسبعة ص ٦٧٦.

(٢) المفصل ص ٣٩٩.

(٣) جاء لام التعريف في (١).

(٤) كتاب سيبويه ٤٥٩/٤.

(٥) المفصل ص ٣٩٩.

(٦) القلم ٢٧/٦٨.

(٧) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤-٤٥٤ والمقتضب ٣٥٠/١-٣٥١ والمفصل ص ٤٠٠ وشرح الكافية الشافية ٢١٩٤-٢١٩٣/٤.

(٨) قال تعالى: ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ الجمعة ٩/٦٢.

(٩) قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ الدخان ٦/٤٤.

(١٠) قال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ البقرة ٣/٢.

(١١) قال تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾ محمد ١٥/٤٧.

(١٢) قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ الرعد ١١/١٣.

(١٣) قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ النور ٤٠/٢٤.

(١٤) قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَخْلَى مِنْ حُلِيِّهَا قَنَوَانٌ ذَايَةً...﴾ الأنعام ٩٩/٦.

(في^(١) الواوِ والياءِ و) الأفصحُ (إِذْهَابُهَا) أي: غُنِّيَتْهَا في (اللامِ والراءِ) وأما إدغامُها في الميمِ والثونِ فَيَجِبُ فيه إبقاءُ غُنِّيَتْهَا جَزْماً كما يشير إليه كَلَامُهُ (وَتُقَلَّبُ) الثُونُ السَّكَنَةُ (مِثْماً) حالة كَوْنِهَا (قَبْلَ الْبَاءِ) في نحوِ عَنَبٍ وَقَدْ مَرَّ في الإبدالِ. (وَتُخْفَى) الثُونُ بَأَن يُقْتَصَر على الغَنَّةِ (في غيرِ حروفِ الحَلَقِ) وحروفِ يَزْمَلُونُ والباءِ وهي خمسة عشر (فيكون لها) مع الحروفِ (خمسُ أحوالٍ) بل ستُ، أحدهما وثانيها وثالثها إدغامُها وجوباً في حروفِ يرملونَ إمَّا بِإِبقاءِ الغَنَّةِ على الأَفْصحِ، وذلك مع الواوِ والياءِ، أو دَهَابُهَا عليه وذلك مع الراءِ، أو إِبْقَاؤُهَا جَزْماً وذلك مع الميمِ والنونِ، وكأَنَّ المصنَّفَ عَدَّ الْأَوَّلَيْنِ باعتبارِ الْأَفْصَحِيَّةِ واحداً أو لم يَعُدَّ الثالثَ، ورابعها قَلْبُهَا مِثْماً مع الباءِ^(٢) وخامِسُهَا إِخْفَاؤُهَا مع^(٣) غَيْرِ حروفِ الحَلَقِ ويرملونَ والباءَ، وسادِسُهَا إِظهارُها بلا إِخْفَاءٍ^(٤) مع حروفِ الحَلَقِ (و) الثُونُ (الْمُتَحَرِّكَةُ تُدْغَمُ جَوَازاً) في حرفٍ يَزْمَلُونُ على التَّفْصِيلِ المذكورِ في إبقاءِ الغَنَّةِ وَتَرْكِهَا (وَالطَّاءُ^(٥) وَالذَّالُ وَالثَّاءُ) أي: غَيْرُ تَاءٍ إِفْتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ ونحوها فَإِنَّ لها أَحكاماً تأتي (وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ تُدْغَمُ) السُّنَّةُ (بَعْضُهَا في بعضٍ) لِتَقَارُبِ مَخارجِها، وكانَ يَقْتَضِي تأخيرَ هذه الثلاثةِ عن^(٦) قوله، والصَّادِ والزَّايِ والسَّيْنِ، تُدْغَمُ بَعْضُها في بَعْضٍ لتأخرِها عنها مخرجاً، لكنَّه ذَكَرَها مع الثلاثةِ قَبْلَها لِاتِّحَادِها في حُكْمِ الإدغامِ (و) تُدْغَمُ كُلُّها (في الصَّادِ والزَّايِ والسَّيْنِ) لذلك بخلافِ الثلاثةِ الأخيرةِ لا تُدْغَمُ في غيرِها لِقَوَاتِ الصَّغِيرِ - كما مرَّ - وقد مرَّ أَنَّ فيما اقتضاه كلامُهم في المطبقة من أَنَّها إذا أُدْغِمَتْ مع بقاءِ الإطباقِ جازَ نظراً وقد بين وجهه هنا بقوله (وَالإِطْباقُ في

(١) شرح الشافية للرزسي ٢٧٣/٣.

(٢) كما في: (وَبِ) باب).

(٣) كما في: (وَبِ) دار).

(٤) جاء خفاء في (١).

(٥) قال سيبويه: «هذا بابُ الإدغامِ في حروفِ طرفِ اللِّسانِ والثنايا» كتاب سيبويه ٤٦٠/٤ والأصول في النحو ٤٢٢/٣-٤٢٥ والممتع في التصريف ٧٠١/٢ وما بعدها.

(٦) سقط من قوله: (عن قوله). . إلى قوله: (مع الثلاثة) من (١).

نحو فَرَطْتُ إِنْ كَانَ معه إدغامٌ فهو إتيانٌ بطاءٍ أخرى) لَتَعْدِرِ الإطباقِ بدونِ حَرْفِهِ؛ لَأَنَّ الصَّفَةَ لَا تُوجَدُ بدونِ مَوْصُوفِهَا (وَجَفَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ) الطَّاءُ الْأَصْلِيَّةُ وَالْمَاتِي بِهَا؛ لِأَنَّهَا قَلِيَّتْ لَتُدْغَمَ فِي التَّاءِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الإطباقَ يُنَافِي الإدغامَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمُطَبَقَةِ كَمَا عُرِفَ، وَالإدغامُ يَجِبُ بِهِ قَلْبُهَا إِلَى الْمُدْغَمِ فِيهِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى كَوْنِهَا مَوْجُودَةً غَيْرَ مَوْجُودَةٍ وَهَذَا (بِخِلَافِ غُنَّةِ النُّونِ فِي) نَحْوِ (مَنْ يَقُولُ) بِإِبْقَائِهَا مَعَ إدغامِ النُّونِ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ، وَالنُّونُ مِنَ الْفَمِ. فَأَمَّا أَنْفَرَادُهَا عَنْهَا نَعَمْ لَا تَتَبَيَّنُ النُّونُ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الزُّرُومِ التَّلَازُمُ بِخِلَافِ الإطباقِ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ اللِّسَانَ إِلَى مَا يَحَاضِيهِ مِنَ الْحَنَكِ لِلتَّصَوُّيَاتِ بِصَوْتِ الْحَرْفِ الْمُخْرَجِ عِنْدَهُ، فَلَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِنَفْسِ الْحَرْفِ، فَالْتَّحَقُّقُ أَنَّهُ لَا إدغامَ حَقِيقَةً مَعَ الإطباقِ، بَلْ هُوَ إِخْفَاءٌ سُمِّيَ إدغامًا لَشَبَهِهِ بِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْسُ الشَّخْصُ مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً عِنْدَ قَوْلِهِ «فَرَطْتُ» التَّنَطُّقَ بِالطَّاءِ حَقِيقَةً وَبِالتَّاءِ بَعْدَهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ^(١): إِنَّ الطَّاءَ مُدْغَمَةٌ؛ لِأَنَّ إدغامَهَا يُوجِبُ قَلْبَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا (وَالضَّادُ^(٢) وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ تُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ) لِاشْتِرَاكِهَا فِي الصَّفِيرِ مَعَ تَقَارُبِهَا مَخْرَجًا (وَالْبَاءُ) تُدْغَمُ (فِي الْمِيمِ^(٣) وَالْفَاءِ^(٤)) لِتَقَارُبِهَا مَخْرَجًا (وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءُ إِفْتَعَلَ فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ فِي التَّاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ بِأَنَّ ثِقَلَ حَرَكَةِ التَّاءِ الْأُولَى إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ فَيُسْتَغْنَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَضَلِ، أَوْ بِأَنَّ تُحَذَفُ حَرَكَتُهَا فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ؛ فَاءُ إِفْتَعَلَ وَتَأْوُهُ فَتُكْسَرُ الْقَافُ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَيُسْتَغْنَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَضَلِ (فَيُقَالُ^(٥) قَتَلَ) - بَفَتْحِ الْقَافِ - عَلَى الْأَوَّلِ (وَقَتَلَ) - بِكَسْرِهَا - عَلَى الثَّانِي، وَيُقَالُ فِي الْمَضَارِعِ عَلَى الْأَوَّلِ: يَقْتُلُ - بِفَتْحِ الْيَاءِ^(٦) وَالْقَافِ -

(١) جاء في الأصل: بقا. وهو تحريف.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٦١ والأصول في النحو ٣/٤٢٤ والممتع في التصريف ٢/٤٠٦-٧٠٩ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٨٣.

(٣) كما في: يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ.

(٤) كما في: يَعَذِّبُ فِي الثَّارِ.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٤٣-٤٤٤ والأصول في النحو ٣/٤٠٩ والمنصف شرح التصريف ١/٢٢٢ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٣.

(٦) جاء في الأصل: بفتح الباء وكسر القاف. والصحيح ما أثبت نقلًا عن (١).

وعلى الثاني يَقْتُلُ يَفْتَحِ الياء وكسر القاف وأصلهما يَقْتَتِلُ، فَعِلَ به ما مرَّ (وعليها^(١)) تَقُولُ في اسم الفاعل (مُقْتَلُونَ) - بفتح القاف وكسر التاء - (ومُقْتَلُونَ) - بكسر القاف - والأصل مُقْتَتِلُونَ فَعِلَ به ما مرَّ، ويجوزُ مُقْتَلُونَ بِضَمِّ القافِ إِتْبَاعاً للميم كما في ﴿مُرْدِفِينَ﴾^(٢) وسيأتي، ويجوزُ في نحو يَقْتُلُ - بكسر القاف كَسْرُ الياء إِتْبَاعاً للقاف - ومنه قراءة ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾^(٣) - بكسر الياء والهاء - ولا تكسر الميم في مَقْتَل - بكسر القاف إِتْبَاعاً - كما جازَ في المضارع؛ لأنَّ حرفَ المضارعة قد يُكْسَرُ في غير^(٤) ذلك نحو اعلم وتعلم ونعلم وتيجل^(٥) قال في شرح المفصل: وكان قياسُ إجراءِ إِقْتَتَلَ مَجْرَى الكلمتين عند التحويين منع الإدغام لسكون ما قبل الأول؛ لأنَّهم يمنعون من إدغام مثل قَوْمٍ^(٦) مَالِك، والجوابُ أنَّ فيه شائبةً شبه الكلمة وشبه الكلمتين فجازَ فيه الإدغام، ولم يَجْزُ في قَوْمٍ مَالِك؛ لأنَّ الانفصالَ فيه مُحَقَّقٌ وإنما لم يَجْزُ بقاء هَمْزِهَا وحذفها كما في ألْخَمَرِ وَلِخَمَرٍ؛ لأنَّ أَضَلَ فاء الكلمة الحركة، وسكونها عارضٌ، بخلاف لَامِ التَّعْرِيفِ، فإنَّ أصلها السُّكُونُ وتَحْرِيكُهَا عَارِضٌ (وقد جاء) في قراءة المَكِّيِّينَ (مُرْدِفِينَ)^(٧) (بضمِّ الرَاءِ إِتْبَاعاً) للميم. وأضله مَرْتَدِفِينَ أي: مُسْتَدِيرِينَ من إِرْتَدَفَهُ^(٨) أي:

(١) جاء عليهما في (١).

(٢) الأنفال ٩/٨.

(٣) يونس ٣٥/١٠.

قرأ ابن كثير وابن عامر: (أَمَّنْ لَا يَهْدِي) مفتوحة الياء والهاء مشددة الدال. وقرأ نافع وأبو عمرو: (يَهْدِي) بإسكان الهاء وتشديد الدال. السبعة في القراءات ٣٢٦ والكشف ٥١٨/١.

(٤) سقط غير من (١).

(٥) جاء ييجل في (١).

(٦) جاء قوم مالك في (١).

(٧) الأنفال ٩/٨.

اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله (مُرْدِفِينَ)؛ فقرأ نافع وحده (مُرْدِفِينَ) وقرأ الباقون: (مُرْدِفِينَ) بكسر الدال. السبعة ص ٣٠٤ والكشف ٤٨٩/١ والأصول في النحو ٤٠٩/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٢٦/٢.

(٨) لسان العرب (ردف) ١٩٠/٥.

استدبره، بأن أخذَهُ من ورائه، قُلِيتَ التَّاءَ دَلاً، ثُمَّ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ
الأوَّلَى، وَأُذْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ، وَحُرِّكَتِ الرَّاءُ لالتقاء الساكنين بالضَّمِّ لاتباع
ويجوزُ الكسْرُ والفتحُ لِمَا مَرَّ (وَتُدْغَمُ التَّاءُ) المثلثة (فيها) أي: في تاءِ
الافتعال^(١) (وَجُوباً عَلَى الْوَجْهَيْنِ) القياسي وهو قَلْبُ^(٢) الأوَّلِ إِلَى الثَّانِي،
وغير القياسي وهو عَكْسُهُ (نَحْوَ اقْتَارَ) بمشاة (واقْتَارَ) بمثلثة والأصلُ اقْتَارَ^(٣)
أي: أَذْرَكَ ثَارَهُ، وَتَبَعَ فِي وَجوبِ إدغامِ ذلك الزَّمْخَشَرِي^(٤)، وَجَرَى
جماعة^(٥) عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ وَعَلَيْهِ نَصٌّ سَبِيوِيهِ^(٦) لاختلافِ الحَرْفَيْنِ، لَكِنْ
الإدغامُ أَحْسَنُ لِقَرَابَتِهِمَا مَخْرَجاً وَاتِّحَادِهِمَا هَمْساً (وَتُدْغَمُ فِيهَا) أَيُّ فِي تاءِ
الافتعالِ (السَّيْنِ) لذلك إدغاماً (شاذّاً عَلَى الشَّاذِّ نَحْوَ اسْتَمَعَ^(٧)) فِي
اسْتَمَعَ، أَمَّا شَذُوذُ الإدغامِ، فَلَمَّا مَرَّ أَنَّ حَرْفَ الصَّفِيرِ لَا يُدْغَمُ فِي غَيْرِهِ،
وَأَمَّا كَوْنُهُ شاذّاً عَلَى شاذٍّ؛ فَلأنَّ القياسَ فِي إدغامِ الْمُتَقَارِبَيْنِ قَلْبُ الأوَّلِ إِلَى
الثَّانِي وَهَذَا وَجَبَ عَكْسُهُ (لِامْتِنَاعِ اتِّمَعٍ) فِي اسْتَمَعَ لِثَلَا يَفُوتُ الصَّفِيرُ
(وَتُقَلَّبُ) تاءُ الافتعالِ الواقعةِ (بَعْدَ حُرُوفِ الإطباقِ^(٨) طَاءً) لَأَنَّهَا لَوْ لَمْ
تُقَلَّبْ لَأَدَّى إِلَى إدغامِ حُرُوفِ الإطباقِ فِيهَا، وَهِيَ لَا تُدْغَمُ فِيهَا لِثَلَا يَفُوتُ
الإطباقُ أَوْ إِلَى إِظْهَارِهَا فَيَغْسُرُ الطُّقُّ بِالتَّاءِ لِقُرْبِهَا فِي^(٩) مَخْرَجِهَا، وَمُتَأَقَاتِهَا
فِي صِفَتِهَا؛ لِأَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ شَدِيدٌ مَهْمُوسٌ، وَالصَّادُ وَالضَّادُ وَالظَّاءُ الْمُعْجَمَةُ

(١) جاء الأفعال في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٦٧ وسر صناعة الإعراب ١/١٧٢.

(٣) لسان العرب (فار) ٢/٧٧.

(٤) المفصل ص ٤٠٣.

(٥) جرى على ذلك ابن السراج في الأصول ٣/٢٧١ وابن جنِّي في سر صناعة الإعراب ١/١٧١-١٧٢.

(٦) قال سيبويه: «فمن ذلك قولهم في مُتَرَدٍّ: مُتَرَدٍّ، لِأَنَّهَا مُتَقَارِبَانِ مَهْمُوسَانِ وَالبَيَانُ حَسَنٌ». كتاب سيبويه ٤/٤٦٧.

(٧) كتاب سيبويه ٤/٤٦٨ والأصول في النحو ٣/٢٧٢ والتكملة ص ٢٨٠ وشرح الشافية للرزقي ٣/٢٨٨.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٤٧٠ والأصول في النحو ٣/٢٧١ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٢٦ وما بعدها.

(٩) جاء من في (١).

رُخوةً والضَّادُ الْمُعْجَمَةُ والطَّاءُ والظَّاءُ مجهورةٌ فَقَلَبُوا التَّاءَ حَرْفًا يُوَافِقُهَا مَخْرَجًا، وَيُوَافِقُ مَا قَبْلَهَا صَفَةً قَصْدًا لِنَفْيِ التَّنَافِي بَيْنِ الْحُرُوفِ وَإِذَا قُلِّيتَ طَاءً (فَقُدِّعِمُ) حُرُوفُ الإِطْبَاقِ (فِيهَا) أَي: فِي تَاءِ الْإِفْتَعَالِ (وَجُوبًا فِي) نَحْوِ (إِطْلَبَ) مِمَّا فَاءُ الْإِفْتَعَالِ فِيهِ طَاءٌ مَهْمَلَةٌ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينَ، وَأَضْلُهُ إِطْتَلَبَ (وَجَوَازًا عَلَى الْوَجْهِينِ) الْقِيَاسِيُّ وَغَيْرِهِ (فِي) نَحْوِ (إِظْطَلَمَ) ^(١) مِمَّا فَاءُ الْإِفْتَعَالِ فِيهِ ظَاءٌ مُعْجَمَةٌ، وَأَضْلُهُ إِظْطَلَمَ. وَبَعْدَ الْإِدْغَامِ تَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: إِطْلَمَ بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَعَلَى الثَّانِي: اظْلَمَ بِالْمُعْجَمَةِ، وَالْبَيَانُ أَيْضًا حَسَنٌ فَتَقُولُ: إِظْطَلَمَ (وَجَاءَتْ) الْوَجُوهُ (الثَّلَاثُ) الْإِدْغَامُ بِوَجْهِينِهِ وَتَرَكُهُ (فِي) قَوْلِ زَهِيرٍ ^(٢):

• هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُغَطِّيكَ نَائِلُهُ عَفْوًا (وَيُظْلَمُ أحيانًا فَيُظْطَلِمُ) ^(٣) والمعنى: أَنَّهُ يُعْطَى مَالُهُ عَفْوًا، أَي: بِسَهُولَةٍ بِغَيْرِ مَنْ وَلَا مَطْلٍ وَيُظْلَمُ أحيانًا أَي: يُطْلَبُ مِنْهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الطَّلَبِ فَيُحْمَلُ ذَلِكَ لِمَنْ سَأَلَهُ وَيَتَحْمَلُ ظُلْمُهُ (و) تُدْعَمُ (شَاذًا عَلَى الشَّاذِّ فِي) نَحْوِ (إِضْطَبِرَ) ^(٤) (وَإِضْطَرَبَ) مِمَّا فَاءُ الْإِفْتَعَالِ فِيهِ صَادٌ أَوْ ضَادٌ فَتَقُولُ إِضْبِرْ وَإِضْطَرِبْ. أَمَا شَذُوذُهُ فَلَمَّا مَرَّ أَنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ لَا تُدْعَمُ فِي غَيْرِهَا، وَأَنَّ حُرُوفَ ضَوِيٍّ مِثْفَرٍ لَا تُدْعَمُ فِيمَا يُقَارِبُهَا، وَأَمَّا كَوْنُهُ شَاذًا عَلَى شَاذِّ فَلَوْجِبَ قَلْبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ (لَا مَتْنَاعَ أَطْبَرَ وَأَطْرَبَ) بِقَلْبِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي لِثَلَاثِ يَفُوتِ صَفِيرُ الصَّادِ وَإِسْطِطَالُهُ ^(٥) الصَّادِ، لَكِنْ نَقَلَ الْمُرَادِي ^(٦) جَوَازَ أَطْرَبَ شَاذًا وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْتَبِرْهُ لَغَايَةِ شَذُوذِهِ (وَتُغْلَبُ) تَاءُ

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٦٨.

(٢) زهير بن أبي سلمى.

(٣) [من البسيط] كتاب سيبويه ٤/٤٦٨ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٢٩ والمفصل ص ٤٠٢ وشرح الملوكي في التصريف ص ٣١٩. موضع الشاهد: على أَنَّهُ جَاءَ بِالْأَوَّجِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ تَرَكُ الْإِدْغَامِ وَالْإِدْغَامُ عَلَى الْوَجْهِينِ بِالظَّاءِ وَالطَّاءِ.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٦٧ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٢٧ وسر صناعة الإعراب ١/١٧٢ وشرح الملوكي ص ٣١٩.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٧٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٩/٨٠.

الافتعال (مع الدال والذال والزاي) الواقعات قَبْلَهَا (دَالًا) لَأَنَّ التاء حرف شديد مهموس، والدال المعجمة والزاي رِخْوَتَانِ مَجْهُورَتَانِ، والدال المَهْمَلَةُ مَجْهُورَةٌ، فَبَيْنَ الثَّلَاثَةِ التَاءِ تَنَافٍ فَقَلِيلَتِ التَاءُ دَالًا لِمَوَافَقَتِهَا لِلتَاءِ مَخْرَجًا و لِلذَّالِ وَالزَّايِ^(١) صِفَةً وَهِيَ الْجَهَرُ (فَتَدْعَمُ) الثَلَاثَةُ فِي الدالِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ تاءِ الْاِفْتَعَالِ (وَجُوبًا)^(٢) فِي إِدَانٍ لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ وَأَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ وَالْأَصْلُ إِدْنَانٌ افْتَعَلَ مِنَ الدِّينِ (وَقَوِيًّا)^(٣) أَي فَصِيحًا (فِي)^(٤) اذْكُرَ بِالْمَهْمَلَةِ وَأَضْلُهُ اذْكُرَ مِنَ الذَّكْرِ، قُلِيَتِ التَاءُ دَالًا، ثُمَّ أُذْغِمَتِ الْمُعْجَمَةُ فِيهَا بَعْدَ قَلْبِهَا إِلَيْهَا عَلَى الْقِيَاسِ (وَجَاءَ اذْكُرَ) بِالْمَعْجَمَةِ بِقَلْبِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ (و) جَاءَ (اِذْكُرَ) بِغَيْرِ إِدْغَامٍ (وَضَعِيفًا فِي اِرْأَنَ) وَأَضْلُهُ اِرْتَأَنَ افْتَعَلَ مِنَ الزَّيْنِ قُلِيَتِ التَاءُ دَالًا فَصَارَ اِرْدَانٌ وَهُوَ الْفَصِيحُ، وَلَمَّا أُرِيدَ الْإِدْغَامُ وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ (لَا مَقْنَعُ اِدْنَانٍ) بِقَلْبِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي عَلَى الْقِيَاسِ لثَلَاثَةِ يَفُوتِ الصَّفِيرُ. فَهَذِهِ أَحْكَامُ إِدْغَامِ تَاءِ الْاِفْتَعَالِ (وَنَحْوِ حَبَطُ وَخُصَطُ وَقُرْذُ وَعُدُّ فِي حَبَطْتُ)^(٥) الشَّجَرَةَ إِذَا ضَرَبْتَهَا بِالْعَصَا لِيَسْقُطَ وَرَقُهَا (وَحُضْتُ) مِنَ الْحَوْصِ وَهُوَ الْخِيَاطَةُ (وَقُرْتُ وَعُدْتُ) مِنَ الْقُوزِ وَالْعُودِ (شَأْنُ) حَيْثُ شُبِّهَتْ^(٦) تَاءُ الضَّمِيرِ بِتَاءِ الْاِفْتَعَالِ. بِجَمَاعٍ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا جُزْءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، فَقَلِيَتِ فِي الْأَوَّلَيْنِ طَاءٌ لَوْقُوعِهَا^(٧) بَعْدَ حَرْفِ الْإِطْبَاقِ، وَفِي الْآخَرَيْنِ دَالًا لَوْقُوعِهَا بَعْدَ زَايٍ وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ، فَصَارَ الْإِدْغَامُ وَاجِبًا فِي

(١) جاء للزاي في (١).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٧٠.

(٣) المنصف شرح التصريف ٣٣١/٢ وسر صناعة الإعراب ١٨٧/١ والمفصل ص ٤٠٢ والمتع في التصريف ٣٥٧/١.

(٤) يوسف ١٢/٤٥.

(٥) لسان العرب (خبط) ٤/١٦.

(٦) كتاب سيبويه ٤/٤٧١ وسر صناعة الإعراب ١/٢٢٠ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٨٧.

(٧) الأصول في النحو ٣/٢٧١-٢٧٢ وشرح المفصل ١٠/١٥١ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٨٨.

خَبَطٌ^(١) وعُدَّ، لاجتماع المثلثين، وشاذاً على الشاذ في حُصْطُ بأن تُقْلَبَ الطاء صاداً ويقال خُصُّ كما في اصْبَرَ، وضعيفاً في فُزْدُ بأن تُقْلَبَ الدال زايماً ويقال فُزُّ، كما في اِرْأَنَ ولا يُقْلَبُ فيهما الأول إلى الثاني ويُدْعَمُ ويقال: حُطُّ وفُذُّ، لثلاث يفوت الصَّفِيرُ، وتَشْبِيهُ تاء الضَّمِيرِ بتاء الافتعالِ عربيٌّ لكنَّهُ غيرُ مُطَرِّدٍ بل مسموعٌ، ولهذا لم يَحْكِهِ سيبويه في نحو أَخَذْتُ (وقد^(٢) تُدْعَمُ تاءٌ نحو تَنْتَزِلُ وتَنْتَازِلُوا) كَتَدَحْرَجَ وغيره مما اجتمع في أوله تاء المضارعة وتاء نحو التَّفْعُلِ والتَّفَاعُلِ، لفظاً أو تقديرًا لِثِقَلِ اجتماعيهما في الجملة أول الكلمة فَتُدْعَمُ الأولى في الثانية (وصلاً وليس قَبْلَهُمَا ساكنٌ صحيحٌ) بل مُحَرَّكٌ نحو ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٣) أو ساكنٌ غيرُ صحيحٍ نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٤) و﴿عَنْهُ لَقْنٌ﴾^(٥) وقيل الإدغام يمدُّ^(٦) هذا الساكن فلا يجوز الإدغام في غير الوصل، إذ لو أدغم فيه لاحتجج لهزمة الوصل وهي لا تدخل^(٧) على المضارع كاسم الفاعل؛ لأنه بمعناه، ولئلا يلزم الالتباس - كما مرَّ - ولأنَّ حرف المضارعة لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِ تقتضي التَّصَدُّرَ، ولا فيما إذا كان قَبْلَ التَّاء ساكنٌ صحيحٌ نحو ﴿هَلْ تَرَى نُفُوسَ﴾^(٨) لئلا يلزم التقاء الساكنين على حَدِّهِ. وبَعْضُهُمْ جَوَّزَ هذا ومنه قراءة البزِّي

(١) كقول علقمة بن عبدة:

■ وفي كلِّ حيٍّ قد خَبَطَ بِبَغْمَةٍ
فَحُقُّ لَشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ دُنُوبُ
كتاب سيبويه ٤/٤٧١.

(٢) شرح الشافية للرزبي ٣/٢٩٠-٢٩١.

(٣) النحل ١٦/٢٨.

اختلفوا في الياء والتاء من وقوله: (تَتَوَفَّاهُم). فقرأ حمزة وحده (يَتَوَفَّاهُم الملائكة) بياء وبالإمالة وقرأ الباكون: بتأين. السبعة ص ٣٧٢ والكشف ٢/٣٦.

(٤) البقرة ٢/٢٦٧، وجاء في (١): ولا تَيَمَّمُوا الخبيث.

(٥) عبس ٨٠/١٠.

(٦) جاء بمدً في (١).

(٧) كتاب سيبويه ٤/٤٧٦ وشرح المفصل ١٠/١٥٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١١-١١٢ وشرح الشافية للرزبي ٣/٢٩٠-٢٩١.

(٨) التوبة ٩/٥٢.

في نَحْوِ ﴿هَلْ تَرَبِّصُونَ﴾ و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾^(١) و﴿أَلْفَ شَهْرٍ﴾ تَنْزُلُ
 الملائكة^(٢) واعلم أن هذا الإدغام لا يجوز في المضارع المبني للمفعول
 نَحْوُ تَنْذَارُكَ، لاختلاف حركتي التاءين فلا يَثْقُلُ اجتماعُهُمَا بخلاف المبني
 للفاعل (و) تُدْعِمُ (تَاءٌ تَفْعَلُ وَتَفَاعَلُ فيما تُدْعِمُ فيه التاء) إذا وقعَ
 بعدهما، وهو ثمانية أخرف غير التاء، مخارجُها طَرَفُ اللِّسَانِ وشيء من
 الثَّنايا كالتاء، وهي التاء والذال والذال والزاي والسين والصاد^(٣) والطاء
 والظاء، فتُدْعِمُ فيها التاء وصلًا وابتداءً (فَتَجِبُ^(٤)) همزة الوصل ابتداءً
 نحو اطِيرُوا وَاِزَيْنُوا وَاثَاقِلُوا وَاِذَارُوا وَاذْكُرُوا وَاَسْمَعُوا وَاَصَابِرُوا وَاظْلَمُوا
 وَاَتَرَسُوا، وأصلها: تَطِيرُوا وَتَزَيْنُوا وَتَثَاقِلُوا وَتَذَارُوا وَتَذْكُرُوا وَتَسْمَعُوا
 وَتَصَابِرُوا وَتَظْلَمُوا وَتَتَرَسُوا، أما وصلًا، فلا يحتاج إلى همزة الوصل قال
 تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِنَّا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾^(٥) وقال: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا
 فَآذَرْتُمْ فِيهَا﴾^(٦) وقد يُضَمُّ إلى هذه الحروف أيضًا الضاد لِمَا مرَّ، من أنها
 باستِطاعتِها قُرِبَتْ من حروف^(٧) طرف اللسان، نحو إِضَارُبُوا فِي تَضَارُبُوا،
 وكذا الشين والجيم نحو إِشَاجِرُوا وَاجَارُوا فِي تَشَاجِرُوا، وَتَجَارُوا، وإن
 كانتا بعيدتين عن ذلك. وهذا الإدغام مُطَرَّدٌ في الماضي والمضارع والأمر
 والمصدر واسمي الفاعل والمفعول وليس إطِيرُوا وَاِزَيْنُوا إِفْتَعَلُوا، بل
 تَفْعَلُوا^(٨)؛ لأنَّ لو كَانَ إِفْتَعَلُوا لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِطَارُوا وَاِزَانُوا، وكذا ليس

(١) آل عمران ٣٢/٣.

(٢) القدر ٣/٩٧ - ٤.

قال الذاني: «اليزي يشدد التاء التي في أول الأفعال المستقبلية في حال الوصل في إحدى
 وثلاثين موضعاً... هلا ترَبِّصون... التيسير في القراءات السبع ص ٨٣-٨٤ والنشر
 ٢٣٢/٢.

(٣) جاء الصاد والضاد في (١).

(٤) كتاب سيبويه ٤/٧٥ ومعاني القرآن للفراء ١/٤٣٧-٤٣٨ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٩١.

(٥) يونس ٢٤/١٠.

(٦) البقرة ٧٢/٢.

(٧) الطاء والذال والتاء.

(٨) ارتشاف الضرب ١/٣٤٩.

أَنَاقِلُوا وَأَدَارُوا إِفْتَعَلُوا بَل تَفَاعَلُوا، فَلذَلِكَ أَقِرَّتْ الألفُ بَيْنَ الفاءِ وَالْعَيْنِ (وَنَحْوِ اسطَاعَ) فِي اسْتَطَاعَ مِمَّا هُوَ مِنْ بابِ الاسْتِفْعَالِ بِجَعْلِ تَأْتِيهِ (مُذْغَمًا) فِيمَا تُذْغَمُ فِيهِ التَّاءُ - كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ آنفًا - (مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ نَائِرًا) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾^(١) وَلَحْنُهُ بَعْضُ التُّحَاةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ؛ وَلِأَنَّ القَاعِدَةَ فِي بابِ الاسْتِفْعَالِ أَنَّ التَّاءَ لَا تُذْغَمُ فِيمَا بَعْدَهَا مِنَ الحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ سِوَاءَ أَكَانَتِ الحُرُوفُ سَاكِنَةً كِاسْتَدْرَكَ واسْتَطَعَمَ، لَفَقْدَ شَرْطِ الإِدْغَامِ، وَلِهَذَا لَا تُذْغَمُ التَّاءُ فِي التَّاءِ فِي نَحْوِ اسْتَتَبَعَ أَمْ مُتَحَرِّكَةً لِإِغْلَالِ لَأَنَّهُا فِي نِيَّةِ السُّكُونِ كِاسْتَدَانِ واسْتَطَالَ والأَصْلُ اسْتَدَيْنَ واسْتَطُولَ؛ وَلِأَنَّهُا لَوْ أُذْغِمَتْ فِيهِ لَتَحَرَّكَتِ السَّيْنُ بِإِلْقَاءِ حَرَكَةِ التَّاءِ عَلَيْهَا وَسَيُنْ اسْتَفْعَلَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً^(٢). هَذَا وَوَجْهُ مَا قَرَأَ بِهِ حَمْزَةً أَنَّهُ إِعْتَدَّ بِالْعَارِضِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ مَا لَوْ لَمْ يَبْقَ فَلَا إِدْغَامَ قِطْعًا (الْحَذْفُ الإِعْلَالِيُّ)^(٣) (و) الْحَذْفُ (التَّرْخِيمِيُّ تَقْدِيمًا) كُلُّ مِنْهُمَا؛ الْأَوَّلُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَالثَّانِي فِي الْكَافِيَةِ (وَجَاءَ غَيْرُهُ) أَيِ: حَذْفُ غَيْرِ كُلِّ مِنْهُمَا (فِي نَحْوِ تَتَفَعَّلُ وَتَتَفَاعَلُ) كَتَتَفَعَّلُ وَفِي نَسْخِ حَذْفِ نَحْوِ، وَالْأَوَّلَى أَوْلَى لِشُمُولِهَا تَتَفَعَّلُ وَذَلِكَ نَحْوُ تَنْزَلُ^(٤) وَتَبَاعَدُ وَتُدْخَرُجُ وَالْأَصْلُ تَنْزَلُ وَتَبَاعَدُ وَتُدْخَرُجُ، بِتَائِيْنِ إِحْدَاهُمَا تَاءُ الْمِضَارَعَةِ وَالثَّانِيَةُ تَاءُ التَّفَعُّلِ وَالتَّفَاعُلِ وَالتَّفَعُّلُ، فَاسْتَثْقِلَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، فَجَوَّزَ التَّخْفِيفُ بِحَذْفِ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مِثْلَانِ، وَلَمْ يَكُنِ الإِدْغَامُ إِذْ لَوْ أُذْغِمَ لاحتِجَّ إِلَى

(١) الكهف ٩٧/١٨.

كُلُّهُمْ قَرَأَ: (فَمَا اسْطَعُوا) بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ، غَيْرِ حَمْزَةٍ، فَإِنَّهُ قَرَأَ: (فَمَا اسْطَعُوا) مُشَدَّدَةً الطَّاءِ، يَرِيدُ فَمَا اسْتَطَاعُوا، ثُمَّ يَدْغَمُ التَّاءُ فِي الطَّاءِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ السَّيْنِ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ، وَالتَّاءِ الْمُذْغَمَةُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ.

السبعة في القراءات ص ٤٠١ والكشف ٨٠/١، والتيسير ص ١٤٦ والنشر ٣١٦/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤٧٣/٤.

(٣) قال الرضوي: «يعني بالحذف الإعلالي ما حُذِفَ مُطَرِّدًا لِإِعْلَالِهِ، كَعَصَا وَقَاضٍ، وَالتَّرْخِيمِيُّ؛ مَا حُذِفَ غَيْرَ مُطَرِّدٍ كَمَا فِي يَدِ وَدَمَ». شرح الشافية ٣/٢٩٢.

(٤) كقوله تعالى: ﴿تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَكَةُ﴾ فصلت ٣٠/٤١.

تَسْكِينِ الْأَوَّلِ واجتلابِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وهي لا تَدْخُلُ على المضارع كما مرَّ
فَتَعَيَّنَ الحذفُ قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكَ نَارًا تَلْقَى﴾^(١) فَإِنَّهُ مُضَارِعٌ، وَأَصْلُهُ
تَلْقَى، إِذْ لَوْ كَانَ مَاضِيًا لَقَالَ تَلَقَّتْ.

واخْتَلَفَ فِي المَحذُوفِ فَقَالَ سِيبَوِيهٌ^(٢) وَالْبَصْرِيُّونَ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ
مِنْهَا نَشَأَ، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَى جِيءَ بِهَا لِمَعْنَى الْمُضَارَعَةِ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ^(٣):
الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ إِنَّمَا زِيدَتْ فِي ذَلِكَ لِمَعْنَى كَالْمُطَاوَعَةِ وَالتَّكْلُفِ، وَحَذْفُهَا
يُخِلُّ بِهِ، وَجَوَزَ بَعْضُهُمُ الْأَمْرَيْنِ، وَإِذَا حَذَفْتَ إِحْدَاهُمَا لَمْ تُدْغِمِ الْبَاقِيَةَ فِيمَا
بَعْدَهَا سِوَا مَاثِلِهَا نَحْوَ تَتَابَعَ أَمْ قَارَبَهَا نَحْوَ تَذَكَّرُونَ؛ لِأَنَّهَا لَوْ أُدْغِمْتَ لاحتِجَّ
إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ - كَمَا مَرَّ - وَلَأنَّهُ يَكُونُ
إِجْحَافًا بِالْكَلِمَةِ بِالْجَمْعِ فِي أَوَّلِهَا بَيْنَ حَذْفٍ وَإِدْغَامٍ مَعَ أَنَّ قِيَاسَهُمَا أَنْ يَكُونَا
فِي الْآخِرِ، وَإِنْ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُمَا شَيْءٌ، جَازَ إِدْغَامُ الثَّانِيَةِ فِيمَا بَعْدَهَا مِمَّا
تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ نَحْوَ تَذَكَّرُونَ وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿سُقُوطٌ عَلَيْكَ رُطْبًا﴾^(٤) وَالْأَصْلُ
تَتَسَاقَطُ وَالتَّخْفِيفُ بِالْحَذْفِ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ، لَا فِي الْمَبْنِيِّ
لِلْمَفْعُولِ، كَتَحْتَمَلُ لِمَا مَرَّ فِي الْإِدْغَامِ؛ وَلِأَنَّ حَرْفَ التَّاءِ الْأَوَّلَى مِنْهُ، يَلْبَسُ
بِالْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَذْفُ الثَّانِيَةِ مِنْهُ يَلْبَسُ بِبَابِ التَّفْعِيلِ (و) جَاءَ
الْحَذْفُ أَيْضًا (فِي نَحْوِ مِسْتُ^(٥)) - يَفْتَحُ الْمِيمَ وَكَسَرَهَا - (وَأَحَسْتُ وَظَلْتُ)
- بَفَتْحِ الظَّاءِ وَكَسَرَهَا - مِمَّا عَيْنُ الْفِعْلِ وَلَأنَّهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَآخِرُهُ سَاكِنٌ
لِاتِّصَالِهِ بِتَاءِ الضَّمِيرِ أَوْ نُونِهِ وَأَصْلُ مِسْتُ مِسْتُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَقَدْ تَعَدَّرَ
فِيهِ الْإِدْغَامُ لِسُكُونِ الثَّانِي فَحَذَفُوا إِمَّا الْأَوَّلَ وَهُوَ أَوَّلَى، أَوْ الثَّانِي فَبَقِيَ مِسْتُ
بَفَتْحِ الْمِيمِ فِيهِمَا، إِنْ لَمْ تَنْقُلْ إِلَيْهَا حَرَكَةَ الْأَوَّلِ، بَأَنَ حَذَفْتَ وَبِكَسَرَهَا إِنْ

(١) الليل ١٤/٩٢.

(٢) قال سيبويه: «وكانت الثانية أَوَّلَى بالحذف؛ لِأنَّهَا هي التي تُسَكَّنُ وتُدْغَمُ» كتاب سيبويه
٤/ والإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٢/ ٦٤٨-٦٥٠ ومَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلْقُرْآنِ
٣١٦/٢-٣١٧ والأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١/ ٣٨٨ وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٧.

(٣) الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٢/ ٦٤٨-٦٥٠.

(٤) مريم ٢٥/١٩.

(٥) كتاب سيبويه ٤/ ٤٢٢-٤٢٣ والتسهيل ص ٣١٤ وشرح الشافية للرزني ٣/ ٢٤٥ والمتعمق في
التصريف ٢/ ٦٦١.

نُقِلَتْ لِبَيَّانِ البنية، وأصلُ أَحَسْتُ أَحْسَنْتُ، حُذِفَ أَحَدُ المثلين بعد نَقْلِ حركةِ الأوَّلِ إلى الحاءِ، إذ لو حُذِفَ الأوَّلُ مع حركته لاجتمع ساكنان على غير حذوه، أو الثاني مع بقاء حركة الأوَّلِ لانتصل بتاء الضمير متحرك وأصلُ ظَلَلْتُ ظَلَّلْتُ بكسر العين فُعِلَ به ما مرَّ في مَسْتُ، والحذف فيه فَصِيحٌ لكثرة استعماله، بخلافِ مست وأحست وأما قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) - بكسر^(٢) القَافِ وفتحها -، فيجوزُ أن يكونَ من ذلك حَذَفُ أَحَدِ المثلينِ من إقْرَزْنَ وإقْرِزْنَ المأخوذَيْنِ من قَرَزْتُ^(٣) بالمكانِ بالفتح، أَقِرَّ بالكسر، وقَرِزْتُ بالكسرِ أَقِرَّ بالفتح ونُقِلَ كَسْرَةُ الأوَّلِ أو فَتَحَتِهِ إلى القافِ وحُذِفَتْ همزةُ الوُضَلِ للإغناء عنها، ويجوزُ أن يكونَ المكسورُ من وَقَرَّ^(٤) يَقَرُّ وَقَارَ وهو الثَّبَاتُ، والمفتوح من قَارَ يَقَارُ إذا اجتمع، ومنه القَارَةُ وهي الأَكْمَةُ لاجتماعِهما (و) جاء الحذف أيضاً في (اسْطَاعَ) و (يَسْطِنِعُ) والأصلُ اسْطَطَاعَ، حُذِفَتْ تَأْوُهُ تخفيفاً وهو فصيحٌ لكثرة استعماله، بخلافِ اسْتَدَانَ قال تعالى: (فَمَا^(٥) اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) (وجاءَ اسْتَاعَ يَسْتِنِعُ) بالتاء، قال سيبويه^(٦): «إِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتْ التَّاءُ؛ لِأَنَّهَا فِي مَقَامِ الحَرْفِ المُدْغَمِ ثُمَّ جُعِلَ مَكَانَ الطَّاءِ تَاءٌ لِيَكُونَ مَا بَعْدَ السَّيْنِ مَهْمُوساً مِثْلَهَا كَمَا قَالُوا أَزْدَانٌ لِيَكُونَ مَا بَعْدَ الزَّايِ مَجْهُوراً مِثْلَهَا وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتْ الطَّاءُ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ مِنْهَا نَشَأُ» (وقالوا) أي: العربُ (بَلَعَنْبَرٌ)^(٧) وَعَلَمَاءٌ وَمِلَمَسَاءٌ فِي بَنِي

(١) الأحزاب ٣٣/٣٣.

(٢) اختلفوا في فتح القاف وكسرها في (قَرْنَ)؛ فقرأ نافعٌ وعاصمٌ: (وَقَرْنَ) بفتح القاف. وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابن عامر وحُمزة والكسائي (وَقَرْنَ) بالكسر. السبعة ص ٥٢١-٥٢٢ والنشر ١٩٧/٢ والتيسير ص ١٧٩ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦.

(٣) قَرَّتْ: استقرت. لسان العرب (قَرَر) ٩٩/١١.

(٤) لسان العرب (قَرَر) ١٠٢/١١.

(٥) الكهف ٩٧/١٨.

(٦) كتاب سيبويه ٤٨٤/٤.

(٧) قال سيبويه: «ومن الشاذ قولهم في بني العنبر، وبني الحارث: بَلَعَنْبَرٌ، وَبَلَحَارِثٌ بحذف النون». كتاب سيبويه ٤٨٤/٤ والأصول في النحو ٤٣٣/٣ وشرح المفصل ١٥٥/١٠ والممتع في التصريف ٦٦٢/٢.

العَنْبَرِ وعلى الماءِ ومن المساءِ) لأنه لما كان الثَوْنُ واللَّامُ في الأوَّلِ والثَّالِثِ مُتقاربَيْنِ والَّامَانِ في الثاني مُتَمَائِلَيْنِ، وتَعَدَّرَ الإدغامُ في الجميع؛ لسكونِ الحرفِ الثَّاني، حذفوا الأوَّلَ تخفيفاً وهو قليل (وَأَمَّا نَحْوُ^(١) يَتَسَعُ وَيَتَقَي) بِتَخْفِيفِ التَّاءِ فيهما، والأصلُ يَتَسَعُ وَيَتَقَي بِتَشْدِيدِهَا (فَشَاذٌ)؛ لأنه لما أَمَكَّنَ التَّخْفِيفُ بالإدغامِ كان العُدُولُ عنه إلى الحذفِ خلافَ القياسِ، ووجهُ أنهم لما حَذَفُوا الواوَ من يَسَعُ يَقَي، حَمَلُوا عليه يَتَسَعُ وَيَتَقَي (وعليه جاء) قولُ الشاعر^(٢):

■ اتقِ اللَّهَ فينا والكتابَ الذي تَتَلُو^(٣)

لأنَّ حَذَفَ من يَتَقَي مُخَفِّفاً حرفَ المُضَارَعَةِ، وكان ما بَعْدَهُ مُتَحَرِّكاً، لم يُخْتَجِ إلى همزةِ الوَصْلِ في الأمرِ، وحَذَفَتِ الياءُ من آخره كَنَظَائِرِهِ فَبَقِيَ تَقَي^(٤) وقالوا تَقَي وَيَتَقَي كَرَمَى يَزِمِي، فأصله وَقَى يَوْقِي، فلو أَبْقُوا الواوَ: لَزِمَ حَذْفُهَا في المضارعِ؛ لوقوعِهَا بين ياءٍ وكسرةٍ فَأَبْدَلُوا الواوَ تاءً لئلا يَقَعَ الحَذَفُ (بخلافِ^(٥) تَخَذَ) - بكسرِ العَيْنِ - (يَتَخَذُ) بِفَتْحِهَا وإسكانِ التَّاءِ (فإنَّه أَضَلُّ) ولهذا تقولُ في الأمرِ منه اتَّخَذَ، وفي ماضيه تَخَذَ - بكسرِ الخاءِ - ولو كان من قبيل يَتَسَعُ وَيَتَقَي بأن يكونَ مُخَفِّفاً من اتَّخَذَ يَتَخَذُ، لَقُلَّتْ في الماضي والمضارعِ

(١) كتاب سيبويه ٣٨٣/٤.

(٢) عبدالله بن همام السُّلُولِي.

(٣) [من الطويل]: سرَّ صناعة الإعراب ١٩٨/١ والأُمالي الشجرية ٢٠٥/١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٦. موضع الشاهد: على أنَّ تَقَي، أمرٌ من يَتَقَي بفتحِ التَّاءِ المُخَفَّفَةِ، وماضيه تَقَي، وأصلُها: اتَّقَى يَتَقَي بالتَّشْدِيدِ على اتَّفَعَلَ يَتَفَعَّلُ من الوقاية، والأصلُ أوتَقَى يوتَقِي، فقلبتِ الواوَ في الأولى ياءً لانكسارِ ما قبلها، ثمَّ أبْدَلتِ تاءً، وأدغمت، وأبْدَلتِ في الثانية تاءً و أدغمت ولم تحذف لعدم انكسار ما بعدها، فلما كَثُرَ الاستعمالُ كذا حذفوا التَّاءَ الساكنةَ منها وهي فاءُ الفعلِ، فصار: تَقَي يَتَقَي بتخفيفِ التَّاءِ المفتوحة، وحذفتِ الهمزة من الماضي لعدم الحاجةِ إليها، فصار: تَقَي ووزنه: تَقَلَّ. وصدرُ البيت:

■ زِيَادَتَنَا نُغَمَّانُ لَا تَنْسِيَنَّهَا

(٤) جاء في الأصل: تق، وما أثبتته نقلاً من (١).

(٥) قال السِّيرافي: «وحكى أبو زيد: تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا». السيرافي النحوي ص ٢٩٨ وشرح

الشافية للرَّضِي ٢٩٣/٣.

والأمر تَحَذَّ - بفتح العين - يَتَّخِذ - بكسرهما وفتح التاء - تَخِذْ (وَاسْتَخَذَ^(١)) من^(٢) وفي نسخة من (اسْتَخَذَ) وهو اسْتَفْعَلَ من تَخَذَ يَتَّخِذُ حذفوا إحدى اليائين (وَقِيلَ) السين فيه (إبدال) أي: بدل (من تَاءٍ اتَّخَذَ) الأولى، لكونيهما مَهْمُوسَتَيْنِ، واستخَذَ مبتدأ، حَبْرُهُ (أَشَدُّ) في الحذف أو الإبدال من يَتَّسِعُ وَيَتَّقِي بحذف التاء فيهما؛ لأنَّ الحذفَ منهما كان لِلْحَمْلِ على يَسَعُ وَيَقِي، وهنا لا وَجْهَ له، ولأنَّهم عَدَلُوا ثُمَّ من الإدغام إلى الحذفِ الذي هو أخفُّ. وهنا عَدَلُوا منه إلى الإبدالِ بمتقاربِ الَّذِي هو أَثْقَلُ قال الجاربردي^(٣): «والظاهرُ أَنَّهُ ليسَ أصلُه اسْتَخَذَ؛ لأنَّهم لا يقولون اسْتَخَذَ، ولو كان منه لقالوه ولأنَّه بمعنى اتَّخَذَ، ولو كان بمعنى اسْتَفْعَلَ، لاختلَفَ معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتَّخَذَ أبدلت السينُ من التَّاءِ كَعَكْسِهِ في قول الشاعر^(٤)»:

■ يَا قَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السَّغَلَاتِ عَمِرُوا بِنِ^(٥) يَزْبُوعِ شِرَارِ النَّاتِ^(٦)

أي الناس قال وعلى هذا هو أيضاً أشدُّ من يَتَّسِعُ وَيَتَّقِي (وَنَحْوُ تَبَشِّرُونِي^(٧)) وتبشرونني (وإنني) مِمَّا دَخَلَتْهُ نُونٌ بَعْدَهَا نُونٌ وَقَايَةِ (تَقْدِم) في الكافية^(٨) حُكْمُهُ من حذفِ وإثباتِ لِنُونِ الْوَقَايَةِ بِإِدْغَامِ وَبِدُونِهِ. وهنا قد تَمَّ تفاصيلُ أحوالِ أبنيةِ الْكَلِمِ.

(١) قال سيبويه: «وقال بعضهم: اسْتَخَذَ فَلَانٌ أَرْضاً، يريدُ اتَّخَذَ أَرْضاً، كأنَّهم أبدلوا السين مكان التَّاءِ في اتَّخَذَ، كما أبدلوا حيث كَثُرَتْ في كلامهم، وكانتا تاءَيْنِ، فأبدلوا السين مكانها، كما أبدلت التَّاءُ مكانها في سِتٍّ، وإنَّما فُعِلَ هذا كراهيةَ التَّضْعِيفِ» كتاب سيبويه ٤٨٣/٤ والمفصل ص ٤٠٤ وشرح الشافية للرضي ٢٩٤/٣.

(٢) مجموعة الشافية ٣٦٠/١.

(٣) جاء في الأصل و (١): في. وما أثبتته نقلاً من المتن.

(٤) عَلِيَّاءُ بن أرقم الشكري.

(٥) جاء في الأصل: ابن. وهو تحريف.

(٦) [من الرجز]: الإبدال لابن السكيت ص ١٠٤ وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١ والمفصل ص ٣٦٨ والممتع في التصريف ٣٨٩/١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٦٩. موضع الشاهد: على أَنَّ الأصل: شِرَارَ النَّاسِ، فأبدلت السينُ تاءً.

(٧) الحجر ٥٤/١٥: ﴿قَالَ ابْتَشِرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾.

(٨) الكافية في النحو ٢١/٢.

مسائل للتمرين

(وهذه مسائل للتمرين) وضعها التصريفيون لِيَمْرُتُوا الْمُتَعَلِّمَ، أي يعودوه فيما تَعَلَّمَهُ من قولهم: مَرَنَ^(١) على الشيء يَمْرُنُ مَرُونًا وَمِرَانَةً تَعَوَّدَهُ واستمر عليه (و) اِخْتَلَفَ في (معنى قولهم كَيْفَ تَبْنِي من كذا مثل كذا) فذهب الأكثر^(٢) إلى أن معناه (أي إذا رَكِبْتَ منها) أي: من الكلمة الكلمة المعبر عنها بكذا. أَوَّلًا (زِنْتَهَا) أي: الكلمة المعبر عنها بكذا ثانيًا (وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياس، فكيف تنطق به؟) أي: بالمركب بعد العمل المذكور كما لو قيل كيف تَبْنِي من ضَرَبَ مثل جَعَفَرَ؟ فيكون معناه: أنك إذا رَكِبْتَ من ضَرَبَ زِنَةً جَعَفَرَ في الحَرَكََةِ والسُّكُونِ وترتيب الحروف، وَعَمِلْتَ بِالزَّيْنَةِ المُرَكَّبَةِ ما يقتضيه القياس التصريفي من قلب أو حذف أو إدغام أو غيرها، فكيف تَنطِقُ بالمركب بعد الْعَمَلِ المذكور وهذا كما إذا قيل كيف تَصُوغُ من هذا السُّوَارِ مِثْلَ هذا الْخَاتَمِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: غَيْرَ صُورَةَ هذا السُّوَارِ وَصُغَ مِنْهُ صُورَةٌ تُمَاتِلُ الْخَاتَمَ. (وقياس قول أبي^(٣) علي) الفارسي أَنَّ معناه (أن تزيد) على قول الأكثر قولك (وتحذف) في الفرع (ما حذف في الأصل

(١) لسان العرب (مرن) ٨٧/١٣.

(٢) المنصف شرح التصريف ٤٤/١-٤٥ والممتع في التصريف ٧٣١/٢ وما بعدها وشرح الشافية للرزني ٢٩٦/٣.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٩٥/٤:

■ إِنْ قِيلَ مِثْلُ ذَا إِنْ مِنْ ذَا فَالْتَزِمَ لِلْفَرْعِ مَا لِلْأَصْلِ فِي الْأَصْلِ عَلِيمٌ وشرح الشافية للرزني ٢٩٦/٣.

قياساً) بأن تقول إذا رَكَبْتَ منها زَنْتَهَا، وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياس التصريفي، وحذفت ما حُذِفَ في الأصل قياساً، فكيف تنطق به؟ (وقياس) قول (آخرين) أن تزيد على قول أبي علي (وغير^(١) قياس) وستعلم آخر القياس^(٢).

واعلم أن البناء المذكور إنما يكون من الحروف الأصلية لا من الزوائد، إن كانت، حتى لو قيل لك كيف تبني من مُسْتَغْفِرٍ مِثْلَ جَذَعٍ، لَقُلْتَ: غَفِرَ، بحذف الميم والسین والتاء؛ لأنهن زوائد وكذا لو قيل: إِنْ مِنَ الْخُرُوجِ مِثْلَ ضَارِبٍ، لَقُلْتَ: خَارَجَ، وإن قولهم: من كذا مثل كذا، يقتضي التغير، أي: في الصيغتين والمادتين، فلا يُقال: كيف تبني من ضربٍ مثل خَرَجَ إذ لا تَغْيِرُ، ولا من ضربٍ مثل يَضْرِبُ أو يَثْمُ الْعَرَضُ، بأن يُقال: كيف يكون مضارعُ ضَرَبَ: ولا من ضَرَبَ مثل يضرب؛ لأن المبنى من ضَرَبَ هو ضرب لا مثل ضرب، فالسؤال عنه طلبٌ تحصيل الحاصل، وأنه لا يُبنى شيء^(٣) أقل منه؛ كأن يُبنى من رباعي ثلاثي؛ لأن ذلك هدمٌ لا بناءٌ ثم اختلفوا في البناء. فقال سيبويه^(٤): «لك أن تبني من العربي عربياً ورد مثله في كلام العرب؛ لأنَّ العَرَضَ رياضةُ النَّفْسِ، وامتحانُ فُهم الطالبِ وتقويتهُ على قياسِ كلام العرب». وقال أبو الحسن^(٥): «تبني من العربي عربياً ورد مثله في كلام العرب، أو لم يَرِدْ. ومن الأعجمي أعجمياً وعربياً؛ لأنه أزيد في الدربة بصيغ الكلام». وكلام سيبويه أقبس. وكلام أبي الحسن أوغل في باب الرياضية. فلو قيل: ابن

(١) جاء أو في (١).

(٢) جاء أثر الخلاف في (١).

(٣) جاء «من شيء» في (١).

(٤) السيرافي النحوي ص ٥٩٠.

(٥) قال السيرافي: «وأما الأخفش فكان يجيز أن نبني من كلام العرب أمثلة ليست في كلامها على قياس أمثلتها من الصحيح والمعتل، وذلك أنه لو سُئِلَ كيف نبني من ضرب مثلاً فغل، لقال: ضرب، وليس في كلام العرب فغل...». السيرافي النحوي ص ٥٩١ والمنصف شرح التصريف ١/١٨٠-١٨١ والمتع في التصريف ٧٣١/٢.

من ضربَ مثل جَعْفَرُ بكسر الفاء أو ضَمَّها. لم يَجُزْ عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحسن (مِثْلُ مُحَوِّي) إذا بني (من ضَرَبَ) قال فيه الأكثرُ (مُضَرَّبِي) - بتشديد الرَّاء - إذ لا قياسَ يقتضي حذفَ أَحَدِ الرَّائِيْنِ والباءِ منه، كما أنَّ القياسَ يقتضي حذفَ إحدى اليائينِ والياءِ الأخيرةَ من مُحَيِّي وقلبَ الياءِ فيه واوًا، ثم إلحاقَ ياءِ النُّسْبَةِ، إذ مُحَوِّي اسمُ فاعِلٍ من حَيَّيَ يَحْيِي، وكان قبلَ إلحاقِها على خمسةِ أَحْرَفٍ آخرِها ياءٌ مشدَّدةٌ، وأنت إذا نَسَبْتَ إليه حَذَفْتَ الياءَ الأخيرةَ كما إذا نسبتَ إلى المُشْتَرِي فتقولُ مُحَيِّي. فَتَجْتَمِعُ كَسْرَةُ وأربعُ ياءاتٍ، فتُحَذَفُ إحدى اليائينِ وتُقَلَّبُ الأخرى واوًا وتقولُ مُحَوِّي^(١)، فإذا بني منه مثله من ضرب قال الأكثرُ مضربى لِمَا مرَّ (وقال أبو علي مُضَرَّبِي) بتخفيفِ الرَّاءِ وحذفِ الباءِ؛ لأنَّه يحذفُ ما حذفَ في الأصل قياساً وقد حذفت لام الأصل بالإعلال وأخذَ العَيْنَيْنِ فَوَجَبَ حَذْفُ ذَلِكَ أيضاً من الفَرْعِ، وقول الآخرين كقول أبي علي وإنَّما ترك ذكرهم للعلم بأنَّهم يقولون بما يقول به وزيادة (ومِثْلُ اسمٍ وَغَدٍ^(٢)) إذا بَنَى (مِنْ دَعَا) قِيلَ على قولِ الأكثرِ وأبي علي (دُعُو) - بكسرِ أولِهِ وضمِّهِ - (ودُعُو) - بفتحِ أولِهِ - مِثْلَ غَدٍ فَإِنَّ أصلَهُ غَدُو - بفتحِ أولِهِ - وإنَّما وافقَ أبو علي الأكثرُ في ذلك؛ لأنَّ الحذفَ في اسمٍ وَغَدٍ ليسَ بقياسٍ، فقالَ كقولهم إنَّ مثلَهما دُعُو ودُعُو - كَمَا تَقَرَّرُ - (لا إِدْعُ) مثلَ اسمٍ (ولا دَعُ) مثلَ غَدٍ (خِلافاً لِلآخَرَيْنِ) فإنَّهم يقولون بذلك؛ لأنَّهم يحذفون ما حُذِفَ في الأصل قياساً أو غير قياسٍ، ووجهُ عِنْدَهم في مثلِ اسمٍ أَنَّهُ حَذَفَ من الأصلِ^(٣) اللَّامُ، وسُكِّنَتِ الفاءُ، وأُتِيَ بهمزةِ الوُضَلِ فإذا حُذِفَ من الفرعِ مثلَ ذَلِكَ اخْتِيجَ إلى همزةِ الوُضَلِ فقالوا: ادْعُ^(٤). وبما تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ في كلامه لَفْأً ونشراً أي: مثلِ اسمٍ من دَعَا دُعُوا لا ادْعُ ومِثْلَ غَدٍ من دَعَا دُعُوا لا دَعُ خلافاً لِلآخَرَيْنِ فيهما (ومِثْلُ صَحَائِفٍ) بالهمزةِ إذا بَنِيَ (مِنْ دَعَا، دَعَايَا

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٤١٩٥.

(٢) الخصائص ٩١/٢-٩٢.

(٣) إذ أصل اسم: يَدْعُو أو سَمِعُو.

(٤) شرح الشافية للرَّضِيِّ ٣/٢٩٦.

بِاتِّفَاقٍ) من الجميع (إِذْ لَا حَذْفَ فِي الْأَصْلِ) لَا قِيَاساً وَلَا غَيْرَ قِيَاسٍ، وَأَصْلُ دَعَايَا دَعَايُوهُ قُلَيْتِ الْوَائِيَاءَ لِتَطْرُفَهَا وَانْكَسَارِ^(١) مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلَيْتِ الْيَاءَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ الْأَلِفِ هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَائِفٍ، فَصَارَ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ الْيَاءُ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِي بَابِ مَسَاجِدَ، وَلَيْسَ مَفْرُودَهَا كَذَلِكَ، فَقُلَيْتِ الْيَاءَ الْأَفَّاءَ، وَالْهَمْزَةُ يَاءٌ كَمَا مَرَّ فِي رَكَائِيَا وَشَوَائِيَا، فَقِيلَ^(٢): دَعَايَا (وَمِثْلُ عَنَسَلِ^(٣)) إِذَا بَنِيَ (مِنْ عَمَلٍ عَنَمَلٌ وَمِنْ بَاعٍ وَقَالَ بَنَيْعٌ وَقَنُوهُ بِالْإِظْهَارِ النَّوْنِ فِيهِنَّ لِلْإِلْبَاسِ بِفَعْلٍ) مُضَعَّفًا لَوْ أَدْغَمْتَ النَّوْنَ فِيمَا بَعْدَهَا (وَمِثْلُ قَنَفْخَرٍ) إِذَا بَنِيَ (مِنْ عَمَلٍ عِنَمَلٌ، وَمِنْ بَاعٍ وَقَالَ بَنَيْعٌ وَقَنُوهُ بِالْإِظْهَارِ) أَيْضًا فِيهِنَّ (لِلْإِلْبَاسِ) بِفَعْلٍ الْمَشَارِ إِلَيْهِ (بِعَلْكَدٍ) بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ لَوْ أَدْغَمَ (فِيهِنَّ) النَّوْنَ فِيمَا بَعْدَهَا وَالْعَلْكَدُ^(٤) الْبَعِيرُ الْغَلِيظُ الشَّدِيدُ الْعُنُقِ، وَكُرِّرَتْ اللَّامُ فِيهِنَّ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ: إِذَا بُنِيَ رِبَاعِيٌّ أَوْ خَمَاسِيٌّ مِنْ ثَلَاثِيٍّ أَنْ تُكْرَرَ اللَّامُ (وَلَا يُبْنَى مِثْلُ جَحَنَقَلٍ) لِغَلِيظِ الشَّفَةِ (مِنْ كَسَرَتْ أَوْ جَعَلَتْ: لِرَفْضِهِمْ مِثْلَهُ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ) لَوْ قِيلَ كَسَنَرَزُ وَجَعَنَلَلْ، بِالْإِظْهَارِ (أَوْ لَبَسَ) بِفَعْلٍ لَوْ أَدْغَمَ (وَمِثْلُ أُنْهَلِمَ^(٥)) لِخُوصِ الْمُثَلِّ إِذَا بَنِيَ (مِنْ وَأَيْتُ^(٦)) أَيْ وَعَدْتُ (أَوْهٍ) وَأَصْلُهُ أَوْوِيٌّ، قُلَيْتِ الضَّمَّةَ كَسْرَةً كَمَا قُلَيْتِ فِي التَّرَامِي فَصَارَ أَوْوِيٌّ، ثُمَّ أَعِلَ إِغْلَالًا قَاضٍ، فَقِيلَ^(٧) أَوْهٍ (و) مِثْلُ أُنْهَلِمَ إِذَا بَنِيَ (مِنْ أَوْيْتُ^(٨)) إِلَى الْمَنْزِلِ (أَوْ، مُدْغَمًا^(٩)) لَوْجُوبِ الْوَاوِ إِذْ أَصْلُهُ أَوَوِي قُلَيْتِ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ وَآوًا وَجُوبًا لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ الْوَائِيَاءَ الْمُبْدَلَةَ فِي الَّتِي هِيَ عَيْنٌ

(١) فصارت: دَعَايِي.

(٢) سقط من الأصل: فقيل: دعايا. وقد أثبتته نقلاً من (١).

(٣) الأصول في النحو ٣/٣٥٥ والخصائص ٢/١٦٩.

(٤) لسان العرب (علكد) ٩/٣٦٤.

(٥) لسان العرب (يلم) ٩/٤٩٤.

(٦) لسان العرب (واي) ١٥/١٩٦.

(٧) الأصول في النحو ٣/٣٩٠ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٩٥-٢٩٦ وشرح الشافية للرضي ٣/٢٩٩.

(٨) أَوَيْتُ إِلَى الْمَنْزِلِ: عُدْتُ. لسان العرب (اوى) ١/٢٧٤.

(٩) الأصول في النحو ٣/٣٩٠ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٩٦.

ثُمَّ أُبْدِلَتْ ضَمَّةُ هَذِهِ الْوَائِ كَسْرَةً كَمَا مَرَّ، فَصَارَ أَوِيٌّ، ثُمَّ أُعِلَّ إِغْلَالٌ قَاضٍ فَقِيلَ: أَوْ (بِخِلَافِ تَوَوِي) وَأَصْلُهُ تَوَوِي فَإِنَّ الْفَصِيحَ فِيهِ بَعْدَ قَلْبِ هَمْزَتِهِ وَآوًا أَنْ لَا يُدْغَمَ، وَالْفَرْقُ أَنَّ قَلْبَ الْهَمْزَةِ ثُمَّ^(١) وَاجِبٌ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ، فَوَجِبَ الْإِدْغَامُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لِوَجُوبِ الْوَائِ» وَهَذَا، الْقَلْبُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَكَانَ الْهَمْزَةُ بَاقِيَةً فَلَمْ يَجِبِ الْإِدْغَامُ (وَمِثْلُ إِجْرِدٍ^(٢)) لِنُبْتِ إِذَا بُنِيَ (مِنْ وَأَيْتُ إِيٍّ^(٣)) وَأَصْلُهُ إِوَيٌّ قُلِّيتِ الْوَائِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ أُعِلَّ إِغْلَالٌ قَاضٍ، فَصَارَ إِيٍّ فَتَقُولُ: هَذَا إِيٌّ وَمَرَرْتُ بِإِيٍّ وَرَأَيْتُ إِيًّا (و) وَمِثْلُ إِجْرِدٍ إِذَا بُنِيَ (مِنْ أَوَيْتُ) بِالضَّمِّ رَفْعًا (فَيَنْقُضُ قَالَ: أَحْيٍ) كَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَهُ إِوَيٌّ قُلِّيتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَّةُ يَاءً وَجُوبًا لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ قُلِّيتِ الْوَائِ يَاءً، وَأُدْغِمْتُ فِيهَا الْيَاءَ كَسِيدَ فَصَارَ إِيٍّ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَقِيَاسُهُ أَنْ تُحْذَفَ الْأَخِيرَةُ حَذْفًا غَيْرَ إِعْلَالِيٍّ عَلَى الْأَكْثَرِ وَيُغْرَبُ الْأِسْمُ إِعْرَابُهُ لَوْ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ (وَمَنْ قَالَ أَحْيٍ) رَفْعًا وَجَرَأً بِحَذْفِ الْيَاءِ حَذْفًا إِعْلَالِيًّا مِثْلَ قَاضٍ (قَالَ إِيٍّ) فِي الْحَالِينِ^(٤) وَإِنَّمَا فِي النِّصَبِ كَمَا تَقُولُ فِيهِ أَحْيٍ (وَمِثْلُ إِوَزَةٍ^(٥)) وَاحِدَةً إِوَزَ لَطِيرِ الْمَاءِ إِذَا بُنِيَ (مِنْ وَأَيْتُ إِيْنَاءَةً^(٦)) وَأَصْلُهُ إِوَيَّةٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ إِوَزَةٍ: إِوَزَّةٌ، بِوَزْنِ إِفْعَلَةٍ، قُلِّيتِ حَرَكَةَ الزَّائِي الْأَوَّلَى إِلَى الْوَائِ، وَأُدْغِمْتُ، فإِذَا بُنِيَ مِثْلُهَا مِنْ وَأَيْتُ يَصِيرُ إِوَيَّةٌ، قُلِّيتِ الْوَائِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ إِيْنَاءَةً تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِّيتِ أَلْفًا فَصَارَ إِيْنَاءَةً (و) مِثْلُ إِوَزَةٍ إِذَا بُنِيَ (مِنْ أَوَيْتُ إِيْنَاءَةً، مُدْغَمًا) وَالْأَصْلُ إِوَيَّةٌ قُلِّيتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَّةُ يَاءً وَجُوبًا، ثُمَّ قُلِّيتِ الْوَائِ يَاءً، وَأُدْغِمْتُ

(١) جَاءَ ثَمَّةٌ فِي (١).

(٢) لِسَانَ الْعَرَبِ (جَرْد) ٢٣٨/٢.

(٣) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣/٣٩٠ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢/٢٩٧ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٢٠٥/٤ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣/٢٩٩.

(٤) جَاءَ الْحَالَتَيْنِ فِي (١).

(٥) لِسَانَ الْعَرَبِ (وَزَز) ٢٨٥/١٥.

(٦) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣/٣٩٠-٣٩١ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢/٢٧١ وَالْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٤/٧٦٧ وَمَا بَعْدَهَا وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣/٢٩٩.

فَصَارَ إِيَّيْ، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فصار إِيَّاءً (ومثل اطلَحَمَ^(١)) اللَّيْلُ
 أَي: أَظْلَمَ إِذَا بُنِيَ (مِنْ وَأَيْثُ إِنْيَا^(٢)) لَأَنَّ أَصْلَ اِطْلَحَمَ إِطْلَحَمَ، فإذا
 بُنِيَ مثله مِنْ وَأَيْثُ يَكُونُ إِوْأَيَّيْ بثلاث ياءَات قُلَيْتِ الواو ياءً، وأدغمت الياء
 الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا ثُمَّ قُلَيْتِ الْيَاءَ الْآخِرَةَ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا^(٣)
 وَاِنْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ إِنْيَا (و) مِثْلَ اِطْلَحَمَ إِذَا بُنِيَ (مِنْ أَوَيْثُ إِيْوِيَا)
 وَالْأَصْلُ إِثْوَيِّي، قُلَيْتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ يَاءً وَجُوبًا، وَأَدغمت الياء الَّتِي بَعْدَ
 الْوَاوِ فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا، وَقُلَيْتِ الْيَاءَ الْآخِرَةَ أَلْفًا لِمَا مَرَّ، فَصَارَ إِيْوِيَا، وَلَمْ
 تُدْغَمِ الْيَاءُ فِي الْوَاوِ؛ لَأَنَّ الْهَمْزَةَ هَمْزَةٌ وَضِلَّ، فَلَوْ وَصَلَتْ حَذَفَتْهَا، وَتَزَجَّعَ
 الْهَمْزَةُ الْمُثْقَلِيَّةُ يَاءً إِلَى أَضْلِيهَا، فَتَقُولُ: قَالَ إِثْوِيَا فَلَمْ تُدْغَمِ، بِخِلَافِ مِثْلِ
 إِوْرَةٍ؛ لَأَنَّ الْهَمْزَةَ هَمْزَةٌ قَطْعَ (وَسَيِّلُ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ) إِذَا
 بُنِيَ (مِنْ أَوْلَقَ) بِالتَّنْوِينِ (فَقَالَ مَا أَلِقَ الْإِلَاقُ) فَمِثْلُ شَاءَ^(٤) مِنْ أَوْلَقَ:
 أَلِقَ، وَمِثْلُ اللَّهِ مِنْهُ: الْإِلَاقُ؛ لَأَنَّ أَضْلَهُ إِلَّالهُ^(٥) كَالْإِلَاقِ، فِعَالٌ بِمَعْنَى
 مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّهُ مَأْلُوءٌ، أَي: مَعْبُودٌ، مِنْ آلِهِ - بَفَتْحِ اللَّامِ - إِلَّاهَةً، أَي: عَبْدَ
 عِبَادَةٍ، أَوْ مِنْ آلِهِ^(٦) - بِكسرها - أَي: تَحْيِيرٌ، وَنَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ وَحَذَفَهَا،
 وَإِنْ كَانَ قِيَاسِيًّا كَمَا فِي الْأَحْمَرِ إِلَّا أَنْ غَلَبَتِ الْحَذْفُ فِي إِلَالِهِ شَاذٌّ، وَكَذَا
 إِدْغَامُ اللَّامِ فِي اللَّامِ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَحَرِّكَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَخَاصَّةً مَعَ غُرُوضِ
 التَّقَايُهِمَا (و) قَالَ أَيْضًا مَا أَلِقَ (الْأَلِقُ عَلَى اللَّفْظِ) أَي: لَفِظَ اللَّهُ بِحَذْفِ
 هَمْزَةِ الْإِلَاقِ تَخْفِيفًا، وَإِدْغَامِ اللَّامِ فِي اللَّامِ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى أَضْلِهِ (و) قَالَ
 أَيْضًا مَا أَلِقَ (الْأَلِقُ عَلَى وَجْهِ^(٧)) وَهُوَ أَنَّ أَصْلَ اللَّهِ لَيْتَ - بَفَتْحِ الْيَاءِ - لَاءَ
 يَلِيهِ لَيْتَ بِإِسْكَانِهَا، إِذَا اسْتَتَرَ قُلَيْتِ الْيَاءَ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَاِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا،

(١) لسان العرب (طلخَم) ١٨٢/٨.

(٢) جاء إيثيا في (١).

(٣) سقط من الأصل من قوله: لِتَحْرُكِهَا. . إلى قوله: أَلْفًا.

(٤) جاء ما شاء في (١).

(٥) لسان العرب (اله) ١٨٩/١.

(٦) لسان العرب (اله) ١٩٠/١ وشرح الملوكي ص ٣٦١-٣٥٧.

(٧) الأمالي الشجرية ١٥/٢ وشرح الملوكي ص ٣٦١-٣٦٠ وشرح الشافية للزُّمَني ٣٠١/٣.

وأدخلت عليه أل، فجرى مجرى العلم وليس في الألق موجب لذلك فبقي بحاله (بنى) أبو علي ذلك كله (على انه) أي: أولقاً (فَوَعِل) ولو بناءً على أنه أَفْعَل لَقَالَ: مَا وَلَقَ الْوِلَاقُ، وَمَا وَلَقَ اللَّاقُ، على اللفظ، وما وَلَقَ الْوَلَقُ على الوجه المذكور. واعلم أن ما شاء الله ثلاث كلمات وقد بنى أبو علي مثل الكلمتين الأخيرتين دون الأولى؛ لأن بناءً مثيلها يُخَوِّجُ إلى حذف بعض الأصول مما طَلَبَ البناء منه فيكون هَذَا لا بناءً. وقد قدمت الإشارة إلى ذلك. (وَأَجَابَ) أبو علي (في) مثل (باسم^(١)) إذا بنى من أَوَلَقَ (بِإِلْقٍ أَوْ بِأَلَقٍ) - بكسر الهمزة وضمها - نظراً إلى أن أَضَلَ اسم سُمُو أَوْ سِمُو - لما مرَّ^(٢) - . (على ذلك) أي: أجاب بما ذَكَرَ أَوَلَقاً فَوَعَلَ وَإِلَا لأجَابَ بِوَلَقٍ أَوْ بِوَلَقٍ - بكسر الواو وضمها - (وَسَأَلَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ^(٣)) عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ^(٤) بِالسَّيْنِ أَوْ الصَّادِ وَبِضْمِ الْمِيمِ لِلخَمْرِ سُمِّيَتْ بِهِ لِهُدْيَرِهَا وَعَلَيَانِهَا إِذَا بَنَى (مِنْ آءٍ^(٥)) بِالْمَدِّ لِشَجَرَةٍ وَأَصْلُهُ أَوَاةٌ وَجَمْعُهُ آءٍ (فَظَنَّهُ) ابْنَ خَالَوَيْهِ (مُفْعَلًا) - بضم الميم - (وَتَحْيِيرٌ) فلم يُجِبْ بشيء، ولو صحَّ أنه مُفْعَل لكان البناء مُؤَوَّاءً؛ لأنَّ الهمزة فاء، فتجعلُ بِإِزَاءِ السَّيْنِ، والواوُ عَيْنٌ فتجعلُ بِإِزَاءِ الطَّاءِ وَالْأَلْفُ الزَّائِدَةُ تُجْعَلُ بِإِزَائِهَا مِثْلَهَا، وَاللَّامُ هَمْزَةٌ، تُجْعَلُ. بِإِزَاءِ الرَّاءِ. أَمَّا مُسْطَارٌ - بكسر الميم - فهو ضَرْبٌ مِنَ الشَّرَابِ فِيهِ حُمُوضَةٌ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(٦) (فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ) لَمَّا تَحْيَرُ ابْنُ خَالَوَيْهِ

(١) شرح الشافية للرضي ٣٠١/٣.

(٢) سقط سِمُو من (١).

(٣) الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان أبو عبدالله الهمداني النحوي إمام اللغة والعربية وغيرها من العلوم الأدبية، دخل بغداد طالباً للعلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة، قرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطويه وابن الأنباري. توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمائة. له من التصانيف: الجمل في النحو، والاشتقاق، والمقصود والممدود، والألفات، والمذكر والمؤنث. . نزهة الألبا ص ٣١١-٣١٢ وبغية الوعاة ص ٣١١-٣١٢ والبلغة ص ٩٠.

(٤) لسان العرب (سطر) ٢٥٨/٥.

(٥) لسان العرب (اوا) ٢٥٦/١.

(٦) تاج اللغة: (سطر)

(مُسْتَأْة) لَأَنَّ أَصْلَ مُسْتَطَارٍ مُسْتَطَارٌ، وَأَصْلُهُ مُسْتَطِيرٌ، بوزنٍ مُسْتَفْعِلٍ، قُلِّيتَ الياء^(١) أَلْفًا ثُمَّ^(٢) حُذِفَتِ التَّاءُ لاجتماعها مع الطاء، كما في مُسْتَطَاعٌ، فإذا بني مثله من أة يكون مسأ، فأجاب بذلك على أصله من أنه يحذف ما يقتضي القياس حذفه، فأصله مُسْتَأَوًّا بوزنٍ مُسْتَفْعِلٍ، قُلِّبَتِ الواو أَلْفًا لَأَنَّ^(٣) ما قبلها في حُكْمِ المَفْتُوحِ، وَحُرِّكَتِ الهمزة بحركتها، ثُمَّ حُذِفَتِ التَّاءُ كما في مُسْتَطَارٍ، وَإِنَّمَا جُعِلَتِ الألفُ فيه من واوٍ لا مِنْ ياءٍ لِتَوْسُطِهَا وَلِمَا سيجيء من أَنَّ الألفَ إذا كانت عيناً وَجْهٌ أَصْلُهَا حُمِلَتْ^(٤) على انقلابها عن الواوِ (وعلى) قول (الأكثر) يقال (مُسْتَأْة) بإثباتِ التَّاءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يحذفون من الفَرْعِ إِلَّا ما اقتضاهُ في نفسه، لا بالنَّظَرِ إلى أَصْلِهِ، وَحُذِفَ تاءُ الاستفعالِ مع الهمزة غيرِ قياسي، وإن كان مع الطاءِ جائزاً (وَسَأَلَ ابْنُ جَنِي ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوَكَبٍ) إِذَا بَنَى (مِنْ وَائْتٍ مَخْفُفًا) هَمْزَتُهُ (مَجْمُوعاً جَمَعَ السَّلَامَةَ) بواوٍ ونونٍ (مُضَافاً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحْيِرٌ أَيْضاً) فَلَمْ يُجِبْ بِشَيْءٍ (فَقَالَ ابْنُ جَنِي أَوْيٌّ) وَأَصْلُهُ وَوَأَيٌّ بوزنٍ فَوَعَلَ خُفَّفَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ هَمْزَتِهِ إِلَى الواوِ وَحَذْفِهَا، فَصَارَ وَوَيٌّ أَعْلَى إِغْلَالٍ رَحَى فَصَارَ وَوَيٌّ، كَفَتَى فَإِذَا جُمِعَ جَمَعَ سَلَامَةً، صَارَ وَوَوْنٌ - بفتح ما قبل واوِ الجَمْعِ - كَمُضْطَفُونٌ، فَإِذَا أَضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ سَقَطَتِ الثُّونُ فَصَارَ وَوَوَيٌّ، اجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ وسبقت^(٥) إحداهما بالسُّكُونِ فَقُلِّيتِ الواوُ ياءً وَأُذِغِمَتِ الياءُ فَصَارَ وَوَيٌّ قُلِّيتِ الواوُ الأولى همزةً كما أَوَاصِلُ فَصَارَ أَوْيٌّ وَقِيلَ: إِنَّ قَلْبَهَا همزةً في مثله غيرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ فِي حُكْمِ السَّاكِنِ لِعُرْوَضِ النَّقْلِ عَلَيْهَا فَيَجُوزُ وَوَيٌّ (وَمِثْلُ عَنكَبُوتٍ^(٦)) إِذَا بَنَى (مِنْ بَغْتٍ بَيَعَعُوتٍ) بِتَكَرُّبِ

(١) جاء في الأصل: تاء.

(٢) سقط من قوله: ثم حذفت التاء. . إلى قوله: أَلْفًا من (١).

(٣) سقط من الأصل: (لَأَنَّ ما قبلها في حكم المفتوح، وَحُرِّكَتِ الهمزة بحركتها). وقد أثبتته نقلاً من (١).

(٤) شرح الشافية للرزقي ٣٠٢/٣.

(٥) جاء في الأصل: وسقطت، وهو تحريف.

(٦) الأصول في النحو ٣٦٧/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٥٩/٢ والممتع في التصريف ٧٥٠/٢.

اللام لِيَصِيرَ مُلَحَقًا بِعَنْكَبُوتٍ بوزنٍ فَعَلَّلُوتٍ، وقيل: إِنَّ وَزَنَهُ فَنَعَلُوتُ كما يُشْعِرُ به كلامُ الجَوْهَرِيِّ، فَمِثْلُهُ من بَعَثَ بَيَعُوتٍ، وَرُجَّحَ الْأَوَّلُ، بأنَّ زيادةَ الثَّوْنِ ثَانِيَةً سَاكِنَةً قَلِيلٌ (وَمِثْلُ اِطْمَأَنَّ) إِذَا بَنَى من بَعَثَ (ابْيَعَعُ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ أَوْ الْأَوَّلَى عِنْدَ غَيْرِهِ (مُصَحَّحًا) يَأُوهُ لِأَنَّ أَصْلَ اِطْمَأَنَّ اِطْمَأَنَّ، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الثَّوْنِ إِلَى الْهَمْزَةِ، وَأُدْغِمْتُ الثَّوْنَ، فَإِذَا بَنَيْتُ مِثْلَهُ من بَعَثَ يَكُونُ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ ابْيَعَعُ بِإِدْغَامِ الْعَيْنِ الثَّانِيَةِ فِي الثَّالِثَةِ بَعْدَ نَقْلِ الْحَرَكَةِ كَمَا فِي مُمَائِلِهِ، وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ ابْيَعَعُ بِإِدْغَامِ الْعَيْنِ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ لَوْجُوبِ إِدْغَامِ مِثْلَيْنِ أَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ، وَلَا تُقْلَبُ الْيَاءُ أَلْفًا لِمَا مَرَّ أَنَّ تَوَسُّطَ حَرْفِ الْعِلَّةِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ، وَتَحْقِيقًا عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ مَانِعٌ مِنَ الْإِعْلَالِ كَمَا فِي اسْوَدَّ وَابْيَضَّ (وَمِثْلُ اِغْدُودَنَّ^(١)) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ إِذَا بَنَى (مِنْ قُلْتُ) وَبَعَثَ قَالَ الْأَكْثَرُ (اقْوُولُ) وَابْيَعُ، وَأَصْلُهُمَا اقْوَوُولُ وَابْيَوُوعُ، أَدْغِمْتُ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ مِنْ اقْوَوُولُ فِي الثَّالِثَةِ^(٢) لِسُكُونِهَا وَتَحْرُكِ الثَّالِثَةِ، وَقُلَيْتُ وَאוُ ابْيَوُوعَ يَاءٌ لِسُكُونِهَا قَبْلَ يَاءٍ، ثُمَّ أَدْغِمْتُ فِي الْيَاءِ (وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ) الْأَخْفَشُ (اقْوِيلُ) بِقَلْبِ الْوَاوِ الثَّالِثَةِ فِي اقْوَوُولُ يَاءَ (لِلْوَاوَاتِ) أَي: لِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِهَا، وَخُصَّتِ الثَّالِثَةُ بِالْقَلْبِ لِضَعْفِهَا بِتَطَرُّفِهَا، ثُمَّ قُلَيْتُ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ يَاءً لَوْقُوعِهَا سَاكِنَةً قَبْلَ الْيَاءِ، وَأَدْغِمْتُ فِي الْيَاءِ فَصَارَ اقْوِيلُ (وَمِثْلُ اِغْدُودَنَّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ إِذَا بَنَى مِنْ قُلْتُ وَبَعَثَ (اقْوَوُولُ وَابْيَوُوعُ مَظْهَرًا) اتِّفَاقًا، إِذْ لَوْ أَدْغَمَ فِي الْأَوَّلِ وَقُلَيْتُ الْوَاوَ يَاءً فِي الثَّانِي، ثُمَّ أَدْغَمَ، التَّبَسُّ مَجْهُولٌ بِابٍ افْعُوْعَلٌ بِمَجْهُولٍ افْعُوْعَلٌ مع أَنَّ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ فِي الْأَوَّلِ، صَارَتْ مَدَّةً زَائِدَةً لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا فَجَرَتْ مَجْرَى أَلْفٍ فَاعِلٍ فَلَمْ تُغَيَّرَ (وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ) إِذَا بَنَى (مِنْ الْقُوَّةِ مَقْوِي^(٣)) وَأَصْلُهُ مَقْوَوُو قُلَيْتُ الْوَاوَ الْمُتَطَرِّقَةَ يَاءً لِمَا مَرَّ. ثُمَّ قُلَيْتُ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ يَاءً لَوْقُوعِهَا سَاكِنَةً قَبْلَ الْيَاءِ، وَأَدْغِمْتُ فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا، ثُمَّ أَبْدَلْتُ

(١) الأصول في النحو ٣٦٦-٣٦٧ والمنصف شرح التصريف ٢٤٣-٢٤٤ والمنعم في التصريف ٧٦٩/٢.

(٢) جاء الثانية في (١).

(٣) كتاب سيبويه ٤٠٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٢٧٧/٢ والمنعم في التصريف ٢٧٦.

ضَمَّةُ الواوِ الأولى كسرة؛ لأجل الياءِ، فَقِيلَ مَقْوِيٌّ (وَمِثْلُ عَضْفُورٍ) إِذَا بَنَى
 مِنَ الْقُوَّةِ (قُوِيٌّ^(١)) وَأَصْلُهُ قُوُوُوُوَ بِأَرْبَعِ وَاوٍ، الْأَوَّلَى عَيْنُ الْكَلِمَةِ؛
 وَالثَّانِيَةُ لَامُهَا، وَالثَّلَاثَةُ زَائِدَةٌ كَمَا فِي عَضْفُورٍ، وَالرَّابِعَةُ لَامٌ مُكْرَّرَةٌ قَلْبُوهَا
 يَاءً، ثُمَّ الثَّلَاثَةُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْوَاوُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءُ فِي الْيَاءِ، ثُمَّ أَبْدَلَتْ
 ضَمَّةُ الْوَاوِ كسرةً فَقِيلَ قُوِيٌّ (و) مِثْلُ عَضْفُورٍ إِذَا بَنَى (مِنْ الْغَزْوِ
 غَزَوِيٌّ^(٢)) وَأَصْلُهُ غَزُوُوُوَ، قُلِيَتْ الْوَاوُ الْآخِرَةُ يَاءً، ثُمَّ الثَّانِيَةُ يَاءً، ثُمَّ
 أُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ، ثُمَّ أَبْدَلَتْ ضَمَّةُ الْوَاوِ كسرةً، فَقِيلَ غَزَوِيٌّ (و) مِثْلُ عَضْدٍ
 إِذَا بَنَى (مِنْ قَضَيْتُ قَضٍ^(٣)) وَأَصْلُهُ قَضِيٌّ، أَبْدَلَتْ ضَمَّةُ الضَّادِ كسرةً، ثُمَّ
 أَعْلَى إِغْلَالٌ قَاضٍ (وَمِثْلُهُ قُدْعَمِلَةٌ) إِذَا بَنَى قَضَيْتُ (قَضِيَّةً) وَأَصْلُهُ قَضِيَّةٌ
 بِثَلَاثِ يَاءٍ، الْأَوَّلَى لَامٌ وَالبَاقِيَتَانِ لَامَانِ مُكْرَّرَتَانِ، حُذِفَتِ الْآخِرَةُ نَسِيًا،
 وَفُتِحَتِ الثَّانِيَةُ لِلْيَاءِ، وَأُدْغِمَتِ الْأَوَّلَى فِيهَا (كَمَعِيَّةٍ فِي التَّصْغِيرِ) لِمُعَاوِيَةَ
 عِنْدَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءٍ (و) مِثْلُ (قُدْعَمِلَةٍ) إِذَا بَنَى مِنْ قَضَيْتُ
 (قَضَوِيَّةً^(٤)) وَأَصْلُهُ قَضِيَّةٌ بِأَرْبَعِ يَاءٍ، الْأَوَّلَى لَامٌ، وَالثَّانِيَةُ وَالرَّابِعَةُ لَامَانِ
 مُكْرَّرَتَانِ، وَالثَّلَاثَةُ زَائِدَةٌ أُدْغِمَتِ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الرَّابِعَةِ فَصَارَ
 قَضِيَّةً، كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْيَاءِ هُنَا؛ إِذِ الْآخِرَتَانِ قُوِيَّتَا بِالتَّضْعِيفِ فَلَا
 تُحَذَفَانِ بِخِلَافِ الثَّلَاثَةِ فِي نَحْوِ مَعِيَّةٍ، وَالْأَوَّلِيَانِ لَيْسَتَا آخِرَ الْكَلِمَةِ حَتَّى
 يُحَذَفَ أَضْعَفُهُمَا أَيُّ؛ الْأَوَّلَى السَّكَنَةُ، كَمَا حُذِفَتْ فِي أَمَوِيٍّ (وَمِثْلُ
 حَمَصِيصَةٍ^(٥)) بِالْحَاءِ وَالضَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ لِقَلَّةِ حَامِضَةٍ تُجْعَلُ فِي الْأَقْطِ
 إِذَا بَنَى مِنْ قَضَيْتُ (قَضَوِيَّةً) وَأَصْلُهُ قَضِيَّةٌ أُدْغِمَتِ الثَّانِيَةُ فِي الْيَاءِ الثَّلَاثَةِ
 (فَقُلِبَتْ) الْيَاءُ الْأَوَّلَى وَآوًا (كَرَحَوِيَّةٍ) فِي نِسْبَةِ امْرَأَةٍ إِلَى رَحَى عَلَمًا

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٠٧ والأصول في النحو ٣/٣٦٩.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٠٨ والأصول في النحو ٣/٣٦٩ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٧٦
 والممتع في التصريف ٢/٧٤٥.

(٣) الأصول في النحو ٣/٣٦٤-٣٦٥ وشرح الشافية للرضي ٣/٣٠٥.

(٤) الأصول في النحو ٣/٣٦٤.

(٥) لسان العرب (حمص) ٣/٣٢٦ وكتاب سيبويه ٤/٤٠٦ والأصول في النحو ٣/٣٥٩
 والمنصف شرح التصريف ٢/٢٧٢ والممتع في التصريف ٢/٧٤٠.

(وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ^(١)) إِذَا بَنَى مِنْ قَضَيْتِ (قَضَوْتُ) وَأَصْلُهُ قَضِيْتُ، قُلِبَتْ
 الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ
 قَضَوْتُ بوزنِ فَعَوْتُ (وَمِثْلُ جَحْمَرِشٍ) إِذَا بَنَى قَضَيْتِ (قَضِيَّتِي) وَأَصْلُهُ
 قَضِيَّتِي بِثَلَاثِ يَاءٍ آتٍ الْأُولَى لَامٌ، وَالبَاقِيَتَانِ لَامَانِ مُكْرَرَتَانِ، أُعْلِتِ الْآخِرَةُ
 إِعْلَالٌ قَاضٍ فَصَارَ قَضِيَّتِي، وَلَمْ يُعْلُوا الثَّانِيَةَ بِقَلْبِهَا أَلْفًا مَعَ تَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهَا مُتَوَسِّطَةٌ لِلْإِلْحَاقِ، فَقَلْبُهَا يَقُوَّةٌ، وَإِنَّمَا أُعْلِتِ الْآخِرَةُ بِالْحَذْفِ
 مَعَ أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ؛ لِأَنَّ مِثْلَهَا يُعْلَى لِتَطَرُّفِهَا كَمَا فِي عِلْبَاءٍ وَمِغْزَى، وَاعْتَرَضَ
 ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِمَا لَا يُجْدِي، وَيجوزُ حَذْفُ الْيَاءِ الْآخِرَةِ نَسِيًّا، وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ
 أَلْفًا - لِمَا مَرَّ - لِأَنَّهَا الْآنَ لَيْسَتْ مُتَوَسِّطَةً فَنَقُولُ قَضِيًّا (و) مِثْلُ حَجْمَرِشٍ إِذَا
 بَنَى (مِنْ حَيِيَّتُ حَيَوُ) وَأَصْلُهُ حَيِيَّتِي بِأَرْبَعِ يَاءٍ آتٍ عَيْنٌ وَثَلَاثُ لَامَاتٍ
 أُدْغِمَتِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَقُلِبَتِ الثَّلَاثَةُ وَآوًا لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ، ثُمَّ أُعْلِيَ
 إِعْلَالٌ قَاضٍ، وَيجوزُ حَذْفُ الْآخِرَةِ نَسِيًّا؛ لِكُونِهَا أَثْقَلَّ مِنْهَا فِي نَحْوِ مُعَيَّةٍ،
 وَقُلِبَتِ الثَّلَاثَةُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَنَقُولُ حَيًّا (وَمِثْلُ جَنْبِلَابٍ^(٢))
 - بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ - لِنَبِتٍ وَتُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ لَبْلَابٍ بِحَذْفِ الْحَاءِ إِذَا بَنَى
 قَضَيْتِ (قَضِيضَاءً) وَأَصْلُهُ قَضِيضَايَ، قُلِبَتِ الْيَاءُ الْآخِرَةُ أَلْفًا ثُمَّ هَمْزَةٌ
 لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ كَمَا فِي كِسَاءٍ (وَمِثْلُ دَخَرَجَتْ^(٣)) إِذَا بَنَى
 (مِنْ قَرَأَ قَرَأَيْتُ) وَأَصْلُهُ قَرَأْتُ بِهَمْزَتَيْنِ قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا كَمَا فِي آمَنَ وَتَاءُ
 الضَّمِيرِ وَنُونُهُ لَا يَكُونُ قَبْلَهُمَا أَلِفٌ بَلْ وَآوٍ وَيَاءٌ نَحْوِ دَعَوْتُ وَزَمَيْتُ وَلَا
 يَجُوزُ الْوَآءُ هُنَا لِكُونِهَا رَابِعَةً فَقَلِبَتِ الْأَلْفُ يَاءً (وَمِثْلُ سَبْطَرٍ^(٤)) لِلطَّوِيلِ
 الْمَمْتَدِّ مِنَ الْأَسَدِ وَنَحْوِهِ إِذَا بَنَى مِنْ قَرَأَ (قَرَأِي^(٥)) وَأَصْلُهُ قَرَأًا بِهَمْزَتَيْنِ
 قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا، وَقُلِبَتِ يَاءٌ لَا وَآوًا؛ لِأَنَّ وَقُوعَ اللَّامِ يَاءً أَكْثَرَ مِنْ
 وَقُوعِهَا وَآوًا، وَإِنَّمَا لَمْ تُدْغَمْ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَيُعْتَنَى عَنِ الْقَلْبِ كَمَا فِي

(١) كتاب سيبويه ٤/٤١١ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٧.

(٢) لسان العرب (جلب) ٣/٢٨٠.

(٣) شرح الشافية للرزني ٣/٣٠٥.

(٤) لسان العرب (سبطر) ٦/١٥٥.

(٥) الأصول في النحو ٣/٣١٤ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٥٢-٢٥٣ والمنعم في التصريف ٢/٧٦٥.

سَأَل لَأَنَّ الْعَيْنَيْنِ لَا يَكُونَانِ إِلَّا مُتَّفَقَتَيْنِ، وَاللَّامَانِ قَدْ يَكُونَانِ مُخْتَلِفَتَيْنِ
كَجَفَفَرٍ، وَمُتَّفَقَتَيْنِ كَجَلْبَابٍ فَافْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَهُمَا (وَمِثْلُ اطْمَأَنَّتُ) مِنْ قَرَأَ
(اقْرَأَيَاتُ) وَأَصْلُهُ اقْرَأَا تُثَلَاثُ هَمْزَاتٍ، قُلِّيَتِ الْوُسْطَى يَاءً، وَنَقَلَ عَنِ
الشرح المنسوبِ إِلَى الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ كَلَامُ الْجَارِ بَرْدِي^(١)
(وَمُضَارَعَهُ) أَيِ: وَمِثْلُ مُضَارَعِ اطْمَأَنَّ، وَهُوَ يَظْمِنُ إِذَا بَنَى مِنْ قَرَأَ
(يَقْرَأُ) مِثْلُ (يَقْرَعِيغ) وَأَصْلُهُ يَقْرَأُ ثَلَاثُ هَمْزَاتٍ ثَقُلَتْ كَسْرُ الْهَمْزَةِ
الْوُسْطَى إِلَى الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا، فَقُلِّيَتِ يَاءً كَمَا فِي إِيْتٍ، وَلَوْ أُعِلَّ بِمَا
يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فِي الْفَرْعِ لَقِيلَ يَقْرَأِي بَيَاءً مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ، لَكِنَّهُ لَمْ
يَقُلْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ فِي يَظْمِنُ حَرَكَةُ اللَّامِ الْأُولَى إِلَى مَا قَبْلَهَا فَعَلُوا
بِمِثَالِهِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَدْغَمُوا كَمَا فِي يَظْمِنُ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي مِثْلِهِ لَا تُدْغَمُ،
وَهَذَا قَدْ تَمَّ مَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي التَّصْرِيفِ..



باب الخطّ

مبتدأ خبره ما بعده.

واعلم أنّ^(١) للشيء في الوجود أربع مراتب حقيقته^(٢) في نفسه ومثاله ذهنيّاً، واللفظ الدالّ على مثالي^(٣) الذهنيّ ووجوده الخارجيّ، والكتابة الدالّة على اللفظ، والأوليّان لا يختلفان باختلاف الأمم بخلاف الأخيرتين كاللغة العربية وغيرها، والخطّ العربيّ وغيره، والمقصود هنا بيان أحكام الخطّ العربيّ؛ لأنّه ليس جارياً على اللفظ لأنّه قد يُحذف منه ما يثبت في اللفظ، وقد يُزاد فيه ما لم يُتلفظ به، وقد يُبدّل حرفٌ بدّل آخر كأن يكتب بالواو أو^(٤) الياء ولفظه بالألف كالصلوة^(٥) والحبلّ، إذا تقرر ذلك فالمشهور أن الخطّ (تصوير اللفظ) المقصود تصويره (ب) رسم (حروف هجائيّه) التي هي المُسمّيات، لا برسم حروف أسمائها، وأسماءها الألفاظ التي يُتّهجأ بها أي: يعدّ بها الحروف. يقال: هَجَوْتُ^(٦) الحروف هَجَوّاً وهَجَاءً وهَجِئَتْهَا تَهْجِيَةً وَتَهْجِئَتْ تَهْجِياً كلّ بمعنى، فالهَجَوُ والهَجَاءُ والتَّهْجِيَةُ والتَّهْجِيَةُ تعديد الحروف بأسمائها، ومُسمّيات هذه الأسماء الحروف البسيطة التي منها رُكِّبَت

(١) سقط أنّ من (١).

(٢) جاء حقيقة في (١).

(٣) جاء مثاله في (١).

(٤) جاء أو في (١).

(٥) قال ابن قتيبة: (تُكتب «الصلوة والزكوة والحياة» بالواو اتباعاً لخطّ المصحف) أدب الكاتب ص ٢٤٦ والجمل في النحو ص ٢٧٨.

(٦) لسان العرب (هجو) ٤٤/١٥.

الْكَلِمُ فَقَوْلِكَ ضَادٌ^(١) وَرَاءُ وَيَاءُ أَسْمَاءُ لَصَّةُ وَرَّةُ وَيَّةُ، وَهِيَ الْمُسَمَّيَاتُ الَّتِي تُكْتَبُ، فَإِذَا قِيلَ اكَتَبَ ضَرَبَ فَإِنَّمَا تَكْتَبُ مُسَمَّى الضَّادِ وَالرَّاءِ وَالْبَاءِ بِهِذِهِ الصُّورَةُ ضَرَبَ بِتَفْصِيلِ ذِكْرِهِ مَعَ زِيَادَةِ بَقَوْلِهِ (فَلِأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ) حَيْثُ لَمْ يُسَمَّ بِهَا مَسْمَى آخَرَ (وَنَحْوَهَا) بِالرَّفْعِ مِمَّا لَهُ مُسَمَّى تَصِيحُ كِتَابَتِهِ كَقِرَّانٍ وَشَعِيرٍ (إِذَا قَصِدَ الْمُسَمَّى) أَوْ أَطْلَقَ (نَحْوَ قَوْلِكَ) فِي أَسْمَاءِ الْحُرُوفِ (اكَتَبَ جِيْمٌ عَيْنٌ فَاءٍ واءٍ) وَفِي نَحْوِ اكَتَبَ قَرَأْنَا أَوْ شَعِرَا (إِنَّمَا تَكْتَبُ) فِيهَا (هَذِهِ الصُّورَةُ جَعْفَرٌ) وَفِي نَحْوِهَا فِي قِرَّانٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الْفَاتِحَةُ مِثْلًا وَفِي شَعِيرٍ:

• أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بِأَيْلٍ^(٢)

مِثْلًا (لِأَنَّهُ) أَيُّ: الْمَصُورُ (مُسَمَّاهَا) أَيُّ: مُسَمَّى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَنَحْوَهَا (خَطًّا^(٣) وَلَفْظًا) إِذِ الْمَفْهُومُ فِي الْجِيْمِ مِثْلًا الْمَكْتُوبَةُ وَالْمَلْفُوظَةُ مِنْ جَعْفَرٍ هُوَ جَاءُ لَا الْجِيْمَ (وَلِذَلِكَ) أَيُّ وَلِكَوْنِ الْمَصُورِ هُوَ الْمُسَمَّى خَطًّا وَلَفْظًا (قَالَ الْخَلِيلُ^(٤)) لِأَصْحَابِهِ (لَمَّا سَأَلَهُمْ قَائِلًا كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيْمِ مِنْ جَعْفَرٍ؟ فَقَالُوا جِيْمٌ فَقَالَ) مُكْرَّرٌ عَلَى أَنَّهُ فِي نَسْخِهِ مَحذُوفٌ (إِنَّمَا تَنْطِقُكُمْ بِالْإِسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ. وَالْجَوَابُ: جَاءُ لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى) أَمَّا إِذَا قَصَدْتَ الْأَسْمَاءَ فَتَكْتَبُ صُورَتَهَا، فَلَوْ قِيلَ اكَتَبَ جِيْمٌ مُرَادًا بِهِ هَذَا اللَّفْظُ فَإِنَّمَا تَكْتَبُ صُورَةَ جِيْمٍ أَوْ قِيلَ: اكَتَبَ شِعْرًا مُرَادًا بِهِ هَذَا اللَّفْظُ، فَإِنَّمَا تَكْتَبُ صُورَةَ شِعْرِ وَمَا لَيْسَ لَهُ مُسَمَّى تَصْحُحُ كِتَابَتُهُ كَزَيْدٍ يُكْتَبُ بِصُورَةِ مُسَمَّى أَسْمَاءِ حُرُوفِهِ وَهِيَ صُورَةُ زَيْدٍ مِثْلُ مَا مَرَّ فِي ضَرَبَ (فَإِنْ سَمَّيْتُ بِهَا) أَيُّ: بِأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ (مَسْمَى آخَرَ) كَمَا لَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا بِجِيْمٍ (كَتَبْتُ كَغَيْرِهَا) بِحُرُوفِ

(١) كتاب سيبويه ٢٦٤/٣-٢٦٧ والمنصف شرح التصريف ١٥٢/٢ وما بعدها وسر صناعة الإعراب ٧٨٦٧٨١/٢ ومع الهوامع ٣٠٦٣٠٥/٦.

(٢) [من الطويل] وهو للبيد بن ربيعة العامري. أوضح المسالك ٢٨٩/٢ وخزاتة الأدب ٢٥٦٢٥٥/٢ والديوان ص ٢٥٦. وتمة البيت:

• وَكُلُّ شَيْءٍ لَا مُحَالَةَ زَائِلٌ

(٣) الجمل في النحو ص ٢٧٣.

(٤) كتاب سيبويه ٣٢٠/٣ والمقتضب ١٧٠/١ وما بعدها وشرح الشافية للزمخشري ٣١٤/٣.

هجاؤها باعتبار مُسَمَّاها الآخر. فإذا قيل حينئذٍ: اكتب جيم، كُتِبَتْ هكذا جيم، كما تَكْتُبُ زَيْد لو قيل اكتب زيد، وهذا مختاره. وبعضهم يكتبها بصورة مُسَمَّاها الأول وهو جة، ومحلُّ المختار في غير المصحف (و) أمّا (في المصحف) فتكتب (على أصلها) أي: على صورة مُسَمَّاها الأول (على الوجهين) المذكورين من قَصْدِ مُسَمَّاهاً وقَصْدِ مسمى آخر بها^(١) (نحو يس وح) فتَكْتُبُ هكذا على الوجهين وإنما لم تُغَيَّر على الثاني؛ لأنَّ خَطَّ الْمُضَحَّفِ سِنَّهُ مُتَّبَعَةٌ، وقد رُسِمَتْ هكذا، وقيل تُكْتُبُ على الأول هكذا وعلى الثاني كغيرها بجعل كلٍّ منهما أصلاً، فيكون قوله على الوجهين مُورَعاً على ذلك فَطَهَ ويس وق، على القولِ بأنها أسماء^(٢) لِسُورٍ أو لأشخاص، كما قيل: إِنَّ طه ويس اسمان للنبي ﷺ.

وق^(٣) اسمُ جَبَلٍ تُكْتُبُ بحروفٍ هجائها هكذا طاهاً وياسين وقاف (والأصل في) كتابة (كلِّ كلمةٍ أنْ تُكْتُبَ بصورةٍ لفظها بِتَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوَقُوفِ) وفي نسخة والوقف (عليها) لِتَكُونَ قد اعتبرت مُفْرَدَةً عَمَّا قبلها وعَمَّا بَعْدَهَا. (فمن ثَمَّ) أي: من هنا وهو أن الأصل في كلِّ كلمةٍ ما ذُكِرَ أي: من أجل ذلك (كُتِبَ) من ابنك بهمزة وَضَلْ كَأَنَّكَ لو ابتدأت بابتدأ لم يكن بدُّ منها وكتب (نحو زة^(٤) زيدا وقه زيدا بالهاء و) كتب نحو (مفل مَه أَفْت) أي: مثل أي: شيء أنت (ومَجِيءٌ مَه جِفْت) ممّا أُضِيفَ إلى ما الاستفهامية (بالهاء أيضاً) لأنَّك تقف على جميعها بالهاء؛ لأنَّ ما كان على حرفٍ واحدٍ عند الوقف يُلْحَقُ به الهاء ليكون الوقف على غير ما ابتدئ - كما مرَّ - في الوقف (بخلاف) الحرف (الجار) إذا اتَّصَلَ به ما الاستفهامية (نَحْوُ حَتَّام^(٥) وَالْأَمِّ وَعَلَام) فلا تُكْتُبُ بالهاء لأنَّ إلحاق هاء السُّكُوتِ بِمَا

(١) جاء لها في (١).

(٢) تفسير القرآن ٤٩٤/٤ و ٥٩٩/٥.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٣٩٥/٦.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٥١-٢٥٢ والجمل في النحو ص ٢٧٧ وشرح الشافية للرزقي ٣١٥/٣.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٤١ واللباب في علل البناء والإعراب ص ٤٩٠ وجمع الهوامع

عَبْرَ لَازِمٍ (لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ) لما الاستفهامية (بالحروف^(١)) وفي نسخة بالحرف فصارت معها كالشيء الواحد (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من هنا ومن شدة اتِّصَالِهَا بالحروف قَبْلَهَا بحيث صاروا كشيء واحد أي: من أجل ذلك (كُتِبَتْ) أي: هذه الحروف (مَعَهَا) أي: ما الاستفهامية (بِالْفَاتِ) مع أنها قبل الاتِّصَالِ إِنَّمَا تُكْتَبُ بالياء كما سيجيء آخر الكتاب (وَكُتِبَ مِمَّ وَعَمَّ بِغَيْرِ ثَوْنٍ) بخلاف نحو مِنْ مَالٍ وَعَنْ مَالٍ تُكْتَبُ بِالثَّوْنِ مع الإدغام (فَإِنْ قَصِدْتَ) في ما الاستفهامية عند اتِّصَالِهَا بحروف الجرِّ (إِلَى) إلحاقِ (الْهَاءِ كَتَبْنَهَا) لاعتبارك ما مُفْرَدَةٌ فلا بدَّ من كتابةِ الْهَاءِ (وَرَجَعْتَ الْيَاءَ) حَتَّى مَهْ وَإِلَى وَعَلَى مَهْ (وَوُغَيْرَهَا) أي: وَرَجَعْتَ الثَّوْنَ فِي مَهْ وَعَنْ مَهْ (إِنْ شِئْتَ) رَجوعَهُمَا فكلُّ من رَجوعِهِمَا وَعَدَمِهِ جائز. أمَّا رَجوعُهُمَا فِلاستقلالِ مَآ، وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِمَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا عَدَمُهُ فَلِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ مَا قَبْلَهَا بِدُونِهَا فَبَانَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَبْنَى الْكِتَابَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ (وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن أجل ذلك (كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بِالْأَلِفِ) لَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا كَذَلِكَ - كما مرَّ - في بابه وَمِنْهُ ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي﴾^(٢) فَإِنَّهُ يُكْتَبُ^(٣) بِالْأَلِفِ وَلَوْ فِي قِرَاءَةٍ مَنْ يَقْرَأُ بِالْأَلِفِ؛ لَأَنَّ أَصْلَهُ لَكِنْ أَنَا كَمَا مَرَّ (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل ذلك أيضاً (كُتِبَتْ تَاءُ الثَّانِيَةِ الْأَسْمِيَّةِ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَقَفْحَةٍ^(٤)) فَيَمْنَنَ وَقَفَّ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ (هَاءُ) وَفَيَمْنَنَ وَقَفَّ عَلَيْهِ (بِالتَّاءِ تَاءُ^(٥)) بِخِلَافِ أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَبَابٍ قَائِمَاتٍ مِمَّا رَجَعَ بِالْفِ وَتَاءُ مَزِيدَتَيْنِ (وَبَابٍ قَامَتِ هُنْدٌ) مِنْ كُلِّ فِعْلٍ لِحِقَّتْهُ تَاءُ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهَا لَا تُكْتَبُ بِالْهَاءِ بَلْ بِالتَّاءِ؛ لَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا كَذَلِكَ (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من

(١) جاء بالحرف في (١).

(٢) الكهف ٣٨/١٨.

(٣) اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: ﴿لَيْكِنَّا﴾ بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف. السبعة ص ٣٩١ والكشف ٦١/٢.

(٤) القمح: البر. لسان العرب (قمح) ٢٩٧/١١ وأدب الكاتب ٢٤٧٤-٢٤٥٥ وهي في المتن: تُحْمَةُ.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣١٧/٣.

أجل ذلك أيضاً (كُتِبَ الْمُتَوَّنُ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ^(١)) نحو رَأَيْتُ زَيْدًا لَأَنَّ
الْوَقْفَ عَلَيْهِ بِالْفِ مُبْدَلَةٌ^(٢) مِنَ التَّنْوِينِ - كما مرَّ - (و) كُتِبَ (غَيْرُهُ) وهو
الْمُتَوَّنُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ (بِالْحَذَفِ) لِلتَّنْوِينِ بِغَيْرِ إِدَالِ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ؛ لَأَنَّ
الْوَقْفَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ - كما مرَّ - (و) كُتِبَ (وَإِنَّ^(٣) بِالْفِ عَلَى الْأَكْثَرِ) لَأَنَّ
الْوَقْفَ عَلَيْهِ بِالْفِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَبُهُ بِالثَّوْنِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ
الْكَلِمَةِ كَتَوَّنَ مِنْ وَعَنَ وَهُوَ الْأَوَّلَى لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا إِذَا التَّتِي هِيَ ظَرْفُ (و)
كُتِبَ (إِضْرِبَيْنِ^(٤)) أَمْرًا لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ^(٥) مُؤَكِّدًا بِالثَّوْنِ الْخَفِيفَةِ (كَهَذَا) أَيِ:
بِالْفِ عَوَضًا عَنْ نَوْنِ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ؛ لَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَبُهُ بِالنُّونِ كَمَا فِي إِضْرِبَيْنِ فِي أَمْرِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ - كَمَا سَيَأْتِي
فِي كَلَامِهِ - (وَكَانَ قِيَاسُ إِضْرِبَيْنِ) أَمْرًا لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ مُؤَكِّدًا بِالثَّوْنِ^(٦)
الْخَفِيفَةِ أَنْ يَكْتَبَ اضْرِبُوا (بِوَاوٍ وَالْفِ وَ) قِيَاسُ (إِضْرِبَيْنِ) أَمْرًا لِلْوَحْدَةِ أَنْ
يَكْتَبَ اضْرِبْ (بِیَاءٍ وَ) قِيَاسُ (هَلْ تَضْرِبَيْنِ) خِطَابًا لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكْتَبَ
تَضْرِبُونَ (بِوَاوٍ وَثَوْنٍ وَ) قِيَاسُ (هَلْ تَضْرِبَيْنِ) خِطَابًا لِلْوَحْدَةِ أَنْ تَكْتَبَ
تَضْرِبِينَ (بِیَاءٍ وَثَوْنٍ) وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الثَّوْنِ الْخَفِيفَةِ الْمَضْمُونِ أَوْ
الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا رَدَدْتَ مَا حُذِفَ لِلثَّوْنِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ نَحْوَ اضْرِبُوا
وَاضْرِبِي، وَمِنَ الْوَاوِ وَالثَّوْنِ فِي نَحْوِ: هَلْ تَضْرِبُونَ، وَالْيَاءِ وَالنُّونِ فِي نَحْوِ
هَلْ تَضْرِبِينَ فَكَانَ حَقُّ كُلِّ مِنْهَا أَنْ يَكْتَبَ كَمَا ذَكَرَ بِنَاءً لِلْكِتَابَةِ عَلَى الْوَقْفِ
(وَلَكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ) أَيِ: مِنْهَا (عَلَى لَفْظِهِ لِعُسْرِ^(٧) تَبَيُّنِهِ) أَيِ: تَبَيَّنَ هَذَا
الْأَصْلُ، وَهُوَ أَنَّ ثَوْنَ التَّأَكِيدِ تُحَذَفُ عِنْدَ الْوَقْفِ وَيُرَدُّ مَا حُذِفَ لِأَجْلِهَا إِذَا لَا
يَعْرِفُهُ، إِلَّا حَاقِقٌ فِي هَذَا الْقَنْ (أَوْ لِعَدَمِ تَبَيُّنِ قَضِيهَا) أَيِ: نَوْنِ التَّوْكِيدِ لَوْ

(١) شرح الشافية للرزني ٣/٣١٨٣١٧.

(٢) سقط من الأصل (مبيلة) وقد أثبتنا نقلًا من (١).

(٣) أدب الكاتب ص ٢٤٩٢٤٨ ومع الهوامع ٣٠٧/٦ والمطالع السعيدة ٣٧٠/٢.

(٤) المطالع السعيدة ٣٧/٢.

(٥) جاء في الأصل: (الْعَنْكُور).

(٦) ذكرت مسألة الوقف على نون التوكيد الخفيفة في: كتاب سيبويه ٥٢١/٣ وما بعدها.

(٧) والأصول في النحو ٢٠٢/٢ وشرح المفصل ٩٠/٩.

(٧) شرح الشافية ٣/٣١٨١٣٧ ومع الهوامع ٣٠٨/٦.

كُتِبَتْ هذه الألفاظ على القياس المذكور إذ لا يَعْرِفُ الحاذِقُ في هذا الفن أيضاً المقصود من أنها مُؤَكَّدَةٌ بِالتَّوْنِ الْخَفِيفَةِ أَوْ لَا؛ لَأَنَّهَا بِلَا تَأْكِيدٍ كَهَيِّ بِالتَّأْكِيدِ عَنِ الْوَقْفِ. وهذا بخلاف المُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ فَإِنَّهُ لَوْ كُتِبَ بِالألفِ لَمْ يَلْتَبَسِ الْمُؤَكَّدُ بِغَيْرِهِ لِعَدَمِ الألفِ حَالِ عَدَمِ التَّوْكِيدِ (وَقَدْ يُجْرَى اضْرِبْنَ^(١)) أمراً للواحد^(٢) (مُجْرَأَةً) أَي: مجرى ما خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ فَيُكْتَبُ بِالتَّوْنِ؛ لِأَنَّ تَوْنَهَا نَوْنٌ خَفِيفَةٌ مِثْلُ نَوْنِ ذَلِكَ، وَلِخَوْفِ التَّبَاسُهِ بِالمثنى والأكثر ما مرَّ من كِتَابَتِهِ بِالألفِ لانتفاء الأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ كَانَ الْمَنْعُ لهما، عُسْرُ تَبَيُّنِهِ وَعَدَمُ تَبَيُّنِ قَصْدِهِمَا (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَبْنَى الْكِتَابَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ (كُتِبَ بِأَبْ قَاضٍ) مِمَّا حُذِفَ يَأْوُهُ لِلتَّنْوِينِ رَفْعاً وَجْراً (بِغَيْرِ يَاءٍ وَ) كَتَبَ (بِأَبِ الْقَاضِي^(٣)) مِمَّا بُنِيَتْ^(٤) يَأْوُهُ لِعَدَمِ التَّنْوِينِ (بِالْيَاءِ عَلَى الْإِفْصَاحِ فِيهِمَا) لِلْوَقْفِ عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَيْضاً (كُتِبَ) حَرْفُ الْجَرِّ الْمَوْضُوعِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (نَحْوُ بَزِيدٍ^(٥)) وَلِزَيْدٍ وَكَزَيْدٍ مُتَّصِلًا) بِمَجْرُورِهِ (لأنَّه لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ) لِكُونِهِ حَرْفاً وَاحِداً بخلاف نحو من زيد وعن زيد لكونه على حرفين (وَكُتِبَ الضَّمِيرُ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرْبَكُمْ مُتَّصِلًا) بِمَا قَبْلَهُ (لأنَّه لَا يُبْتَدَأُ بِهِ) لِكُونِهِ ضَمِيراً مُتَّصِلاً (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كَتَبَ وَاتُوا وَفَاتُوا بِغَيْرِ يَاءٍ) بَعْدَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّ كِلَا مَنِهْمَا لَا يُبْتَدَأُ بِهِ لِلزُّومِ الْوَقْفِ عَلَى وَائِ الْعَطْفِ وَقَائِهِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ لِكُونِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (وَ) كُتِبَ (ثُمَّ ائْتُوا بِالْيَاءِ) لانتفاء ذلك، إِذْ يَصُحُّ الْوَقْفُ عَلَى ثَمَّ، لِكُونِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ. وَقَوْلُهُ آخِراً. وَمِنْ ثَمَّ إِلَى آخِرِهِ مَوْجُودٌ فِي نَسْخَةٍ، وَلَمْ أَرِ مَنْ شَرَحَهُ، فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَجِبُ رِعَايَتُهَا فِي الْخَطِّ (وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ) فِي شَيْئَيْنِ (فِيْمَا لَا صُورَةَ) لَهُ (تَخْصُّصُهُ) بَلْ هُوَ صُورَةٌ مُشْتَرِكَةٌ أَوْ يُسْتَعَارُ لَهُ صُورَةٌ غَيْرُهُ (وَفِيْمَا خُولِفَ) فِيهِ الْأَصْلُ الْمَذْكُورُ (بِوَضْلٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ

(١) جاء في الأصل: اضربا. وهو تحريف.

(٢) جاء في الأصل: للواحدة. وهو تحريف.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٤) جاء ثبت في (١).

(٥) المطالع السعيدة ص ٣٧٠.

أو بَدَلِ. الأوَّل) وهو ما لا صورة له تَخْصُّهُ (المهموز) أي: ما فيه همزة (وهو) أي: همزه (أَوَّلٌ وَوَسَطٌ وَأَخْرَجَ) الهمزُ (الأوَّلُ) صورته (أَلِفٌ^(١)) في الخطِّ (مُطْلَقاً) أي: سواء أكان مفتوحاً أم مضموماً أم مكسوراً، وسواء أكان همزة قَطْع أم همزة وَضَلٍ وسواء أكان أَضْلاً أم مُنْقَلِباً أم زائداً (مثل أَحَدٍ وَأَحَدٍ وَابِلٍ) وأَكْرَمُ وانْصُرْ واعْلَمْ؛ لأنَّ الهمزة تشارك الألف في المَخْرَج، وهي أخفُّ حروف اللّين، فأبدلت ألفاً في الخطِّ للتخفيف؛ لأنَّه كما هو مطلوب في اللَّفْظ، مطلوبٌ في الخطِّ أيضاً وهذا الهمز لا يمكن تخفيفه لفظاً فَخَفَّفَ خَطّاً لئلا يفوت الغرضُ أجمع (و) الهمزُ (الوَسَطُ إِمَّا سَاجِنٌ وَ) يُكْتَبُ (بحرف^(٢)) حَرَكَةٌ ما قَبْلَهُ) على نحو ما يُخَفَّفُ ساكناً (مِثْلُ يَأْكُلُ) يُكْتَبُ بِأَلِفٍ؛ لأنَّ حركة ما قَبْلَهُ فتحةٌ (وَيُؤْمِنُ) يُكْتَبُ بواوٍ؛ لأنَّ حركة ما قَبْلَهُ ضَمَّةٌ (وَيُفَسِّنُ) يُكْتَبُ بياءٍ لأنَّ حركة ما قَبْلَهُ كَسْرَةٌ (وإِمَّا مُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ^(٣)) سَاجِنٌ وَ) يُكْتَبُ (بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ) سواء أَخَفَّفَ بِالنَّظَرِ أم بغيره (مِثْلُ يَسْأَلُ) فَيُكْتَبُ بِأَلِفٍ (وَيَلُومُ) بواوٍ (وَيُسْنِمُ) بياءٍ (وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْذِفُهَا) أي: الهمزة (إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّظَرِ^(٤)) نحو مَسْئَلَةٍ (أو الإدغام) نحو خَطِئَةٍ وسُوءَةٍ إذ في كلِّ مِنْهُمَا حذفٌ في اللَّفْظِ فَحَذَفَ في الخطِّ أيضاً (وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْذِفُ) الهمزة (المفتوحة) لِكَثْرَةِ مَجِيئِهَا (فَقَطُّ) أي: دون المضمومة والمكسورة لِقِلَّةِ مَجِيئِهَا (وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ نَحْوَ سَأَلَ^(٥)) بوزنِ ضَارَبَ من المُفَاعَلَةِ ولا تُحَذَفُ الهمزة بعد ساكنٍ غير الألف (وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْذِفُهَا) أي: الهمزة (في الجميع) أي: جميع أحوالها من كَوْنِهَا مفتوحةً أو لا وَكَوْنِهَا مُخَفَّفَةً بِالنَّظَرِ أو بِالإدغام أو بغيرهما، وَكَوْنِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ^(٦) أَوْ لَا (وإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَتُكْتَبُ عَلَى نَحْوِ مَا

(١) الجمل ص ٢٧٩ وشرح الشافية للرضي ٣٢٠/٣ وجمع الهوامع ٣١٠/٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٦٢ والمطالع السعيدة ٣٧١/٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٦٢ وشرح الشافية للرضي ٣٢٢/٣ والمطالع السعيدة ٣٧١/٢.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٦٦.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣٢١/٣.

(٦) جاء أَلِفٌ في (١).

يُسَهِّلُ) وَيُخَفِّفُ (فلذلك كُتِبَ نحو مُؤَجِّلٍ بِالْوَاوِ ونحو فِتْنَةٍ بِالْيَاءِ) لِمَا مَرَّ
 أَنَّ تَخْفِيفَهُمَا كَذَلِكَ (وَكُتِبَ نَحْوَ سَالٍ وَلَوْمْ وَبَيْسٍ وَمِنْ مُقْرِئِكَ وَرُؤُوفٍ
 بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ) فَيُكْتَبُ فِي الْأَوَّلِ بِالْفِ، وَفِي الثَّانِي وَالْخَامِسِ بِوَاوٍ، وَفِي
 الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ بِيَاءٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ تَخْفِيفَهُ بَأَنَّ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَفِي
 نَسْخَةٍ، بَدَلَ رُؤُوفٍ رُؤُوسٍ وَهِيَ أَوَّلَى إِذْ بِهَا تَكْمُلُ أَقْسَامُ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ رُؤُوفَ
 وَلَوْمْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ (وَجَاءَ فِي) نَحْوِ (سُقِلَ وَيُقْرِئُكَ) مِمَّا هَمْزُهُ مَكْسُورٌ^(١)
 وَقَبْلَهُ مَضْمُومٌ أَوْ عَكْسُهُ (الْقَوْلَانِ) وَهَمَّا أَنَّ يُكْتَبَ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ، أَوْ بِحَرْفِ
 حَرَكَتِهِ مَا قَبْلَهُ لِمَا مَرَّ مِنَ الْخِلَافِ فِي أَنَّ تَخْفِيفَهُ بَأَنَّ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ
 أَوْ الْبَعِيدِ (و) الْهَمْزُ (الْآخِرُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا)^(٢) حُذِفَ نَحْوَ خَبْنًا
 وَخَبْنًا وَخَبْنًا^(٣) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ وَالْجَرِّ وَلَيْسَتْ الْأَلْفُ فِي رَأَيْتُ خَبْنًا
 صُورَةَ الْهَمْزِ، وَإِنَّمَا هِيَ الْأَلْفُ الَّتِي يَوْقِفُ^(٤) عَلَيْهَا عَوَضًا^(٥) مِنَ التَّنْوِينِ،
 مِثْلَهَا فِي رَأَيْتُ زَيْدًا (وَإِنْ كَانَ) مَا قَبْلَهُ (مُتَحَرِّكًا كُتِبَ بِ) حَرْفِ (حَرَكَتِهِ مَا
 قَبْلَهُ كَيْفَ^(٦) كَانَ) هُوَ، أَيِ: مُتَحَرِّكًا كَانَ أَوْ سَاكِنًا مَفْتُوحًا أَوْ لَا (مِثْلُ قَرَأَ
 وَيُقْرِئُ وَرَدُّوْ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يُقْرِئْ وَلَمْ يَزِدُّوْ) هَذَا إِنْ^(٧) كَانَ الْهَمْزُ
 الْمَتَطَرَفُ يَوْقِفُ عَلَيْهِ (و) أَمَّا (الطَّرَفُ) أَيِ: الْهَمْزُ الْمُتَطَرَفُ (الَّذِي لَا يَوْقِفُ
 عَلَيْهِ لَا تَصَالٍ غَيْرِهِ) بِهِ مِنْ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ تَاءٍ تَانِيثٍ فَهُوَ (كَالْوَسْطِ) أَيِ:
 كَالْهَمْزِ الْمُتَوَسِّطِ، فَمَنْ كَتَبَهُ ثُمَّ بِصُورَةٍ كَتَبَهُ هُنَا كَذَلِكَ، وَمَنْ حَذَفَ حَذَفَ
 (نَحْوُ جُزَاكَ وَجُزُوكَ وَجُزُوكَ) مِمَّا هَمْزُهُ مُتَحَرِّكٌ، وَقَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ أَلْفٍ،
 فَيُكْتَبُ الْهَمْزُ فِيهِ فِي الْأَوَّلِ بِالْفِ، وَفِي الثَّانِي بِوَاوٍ، وَفِي الثَّلَاثِ بِيَاءٍ، أَوْ
 يُحَذَفُ فِي الثَّلَاثَةِ (وَنَحْوِ رَدَاكَ وَرِدَاؤُكَ وَرِدَاؤُكَ) مِمَّا هَمْزُهُ مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ

(١) جاء مكسورة في (١).

(٢) أدب الكاتب ص ٢٦٧ والمطالع السعيدة ٣٧١/٢.

(٣) جاء في الأصل: خبأ وخبؤ وخبىء. وما أثبتته نقلاً عن المتن.

(٤) جاء توقف في (١)؟

(٥) أدب الكاتب ص ٢٢٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٢٦٢-٢٦٣ وشرح الشافية للرضي ٣٢١/٣ والمطالع السعيدة ٣٧١/٢.

(٧) جاء إذا كان الهمزة في (١).

ألف، فَيُحَذَفُ الهمزُ عند بَعْضِهِمْ، وهو الأكثرُ في الأول (ونحو يَقْرَؤُهُ وَيُقْرَأُكَ) ممَّا همزُهُ متحرِّكٌ وقَبْلَهُ متحرِّكٌ، فَيُكْتَبُ الهمزُ فيه على نحو ما يُسَهَّلُ وَيُخَفَّفُ (إِلَّا فِي) نحو (مَقْرُوءَةٌ وَبَرِيَّةٌ) وَسُوءَةٌ وَشَيْئٌ، ممَّا همزُهُ متحرِّكٌ، وَقَبْلَهُ واوٌ أو ياءٌ ساكنتانِ زائدتانِ لغير الإلحاق، أو أصليتانِ، فإنَّ همزَهُ، يَكْتَبُ بحذْفِهِ، كأنَّهُمْ رَأَعُوا تخفيفَهُ بالإدغام حيث قالوا: مقروءة وبرية وسوءة وشيء، إذ حقُّ المُدْغَمِ والمُدْغَمِ فيه، أن يَكْتَبَ على حرفٍ واحدٍ إذا كانا في كلمةٍ (بخلافِ) الهمزِ، (الأوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ) فليس كالوَسْطِ، ولذلك يُكْتَبُ بالآلِفِ كيف كان، كما كان يُكْتَبُ بها قبل الاتصال (نَحْوُ بِأَحَدٍ^(١) وَلَا أَحَدٍ وَكَأَحَدٍ، بخلافِ لِفْلًا) وَأَضْلُهُ لَأَنَّ لَا؛ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ بعدَ إدغام الثَّوْنِ في اللَّامِ والياءِ، وإن كان القياسُ كتابَتَهُ بالآلِفِ كما قَبِلَ اتِّصَالُ اللَّامِ بِهِ وذلك (لِكَفَرَتِهِ) في كلامهم، فصَارَ الهمزُ فيه كالمتوسِّطِ (أو لِكَرَاهَةِ صُورَتِهِ) لو كُتِبَ بالآلِفِ، إذ تَصِيرُ صُورَتُهُ^(٢) لِأَلَا (وبخلافِ لُثْنٍ) فَإِنَّهُ يُكْتَبُ أيضاً بالياءِ، وإن كان القياسُ كتابَتَهُ بالآلِفِ وذلك (لِكَفَرَتِهِ) في كلامهم (وكلُّ همزةٍ) مُتَحَرِّكَةٍ (بَعْدَهَا حرفٌ)^(٣) مَدٌّ كَصُورَتِهَا^(٤) بأن يكونَ من جنسِ حركَتِهَا (تُحَذَفُ) هي اسْتِثْقَالًا لاجتماعِ المِثْلَيْنِ خَطَأً، كما اسْتِثْقَلُوهُمَا لَفْظًا، فَيُحَذَفُ الأوَّلُ وهو صورةُ الهمزةِ (نحو خَطَأً^(٥) في النُّضْبِ) فَيُكْتَبُ بِالْفِ واحدةٍ هي أَلِفُ التَّوِينِ (و) نحو (مُسْتَهْزِؤُنٌ)^(٦) فَيُكْتَبُ^(٧) بواوٍ واحدةٍ هي واوُ الجمعِ، وتُحَذَفُ الواوُ التي هي صورةُ الهمزةِ الملفوظةِ، وذلك لاستِثْقَالِ الواوَيْنِ خَطَأً كاستِثْقَالِهِمَا لَفْظًا (و) نحو (مُسْتَهْزِئَيْنِ) فَيُكْتَبُ بياءٍ واحدةٍ هي ياءُ الجمعِ وتُحَذَفُ الياءُ التي هي صورةُ

(١) شرح الشافية ٣/٣٢٢-٣٢٣.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٤٠-٢٤١ وشرح الشافية للرضي ٣/٣٢٤.

(٣) جاء حروف في (١).

(٤) أدب الكاتب ص ٢٢٨ وجمع الهوامع ٦/٣١٠.

(٥) الإسراء ٣١/١٧.

(٦) البقرة ١٤/٢.

(٧) أدب الكاتب ص ٢٦٤ واللباب ص ٤٨٦.

الهمزة المملوطة (وَقَدْ تُكْتَبُ الْيَاءُ) فِيهِ فَيُكْتَبُ يَائِنِ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا أَهْوَنُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ، وَقِيَاسُهُ إِنْ يُكْتَبُ خَطًّا فِي النِّصْبِ بِالْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَخَفُّ مِنَ الْيَاءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَرَّهُوا صُورَتَهَا مَرَّتَيْنِ (بِخِلَافِ قَرَأَ، وَيَقْرَأَنَّ) فَيُكْتَبُ كُلُّ مَنَّهُمَا بِالْفَيْنِ (لِلنِّبَسِ^(١)) عِنْدَ حَذْفِ أَحَدِيهِمَا بِالْوَاوِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ قَرَأَ، وَبِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَهُوَ يَقْرَأَنَّ (وَبِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَهْزِئَيْنِ فِي الْمُتَنَنِ) فَيُكْتَبُ بِيَائِنِ (لِعَدَمِ الْعَدِّ) بَعْدَ الْهَمْزِ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُسْتَهْزِئَيْنِ فِي الْجَمْعِ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ فِي الْأَكْثَرِ وَكَانَ الْجَمْعُ أَوْلَى بِالْتَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهُ أَثْقَلُ (وَبِخِلَافِ نَحْوِ رِدَائِي) مِمَّا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَيَكْتَبُ بِيَائِنِ (فِي الْأَكْثَرِ لِمُغَايَرَةِ الصُّورَةِ) أَي: لِتَغْيِيرِهِمَا فِي الصُّورَةِ (أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ) لِأَنَّ أَصْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْفَتْحُ كَهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَغَيْرِهِمَا وَمِمَّا وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ، فَكَانَ الْهَمْزَةُ لَمْ تَجْتَمِعْ مَعَ حَرْفٍ مَدًّا عَتَبَارًا بِالْأَصْلِ (وَبِخِلَافِ نَحْوِ جِنَائِي) فَيُكْتَبُ بِيَائِنِ (فِي الْأَكْثَرِ لِمُغَايَرَةِ) الْمَذْكُورَةِ (وَالْقَشْدِيذِ) الَّذِي يَذْهَبُ بِالْمَدِّ، وَلَأَنَّهُمْ حَذَفُوا إِحْدَى الْيَائِنِ فِي الْمُسْتَدَّدِّ فَكَانَ^(٢) حَذْفُ الْيَاءِ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ مُسْتَكْرَهًا (وَبِخِلَافِ نَحْوِ لَمْ تَقْرَأِي^(٣)) لِلْمَخَاطَبَةِ، مِنْ قَرَأَ وَيُكْتَبُ^(٤) بِيَائِنِ (لِلْمُغَايَرَةِ) الْمَذْكُورَةِ (أَوْ لِلنِّبَسِ) بِتَقْرَأِي لِلْمَخَاطَبَةِ أَوْ لِلْغَائِبَةِ مُضَارِعَ قَرَى.

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخْصُّهُ، شَرَعَ فِي الثَّانِي، وَهُوَ مَا خُوِّلَفَ فِيهِ الْأَصْلُ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ كَمَا مَرَّ فَقَالَ (وَأَمَّا الْوَضْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ وَشَبَّهَهَا) مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلْبِنَاءِ مِمَّا هُوَ بِمَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ (بِمَا الْحَرْفِيَّةُ^(٥)) نَحْوِ ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾^(٦) وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَلْفُهُ،

(١) أدب الكاتب ص ٢٢٧ وشرح الشافية للرزني ٣/٣٢٤.

(٢) جاء وكان في (١).

(٣) شرح الشافية للرزني ٣/٣٢٥.

(٤) جاء فيكتب في (١).

(٥) أدب الكاتب ص ٢٣٤-٢٣٥ وجمع الهوامع ٦/٣٢١.

(٦) طه ٩٨/٢٠.

وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتَكَ) وَأَيْنَمَا^(١) صنعت لعدم استقلال الحرف بنفسه في الدلالة، فكأنه كالتثمة لما قبله وما في الأربعة حرف وهي في الأول زائدة كافة، وفي الثاني زائدة فقط، وفي الأخيرين مصدرية (بخلاف) ما الاسمية لاستقلالها بنفسها في الدلالة نحو (إِنْ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ) وبخلاف ما^(٢) المصدرية المتصلة بما ليس فيه معنى شرط أو استفهام، وإن كانت حرفاً عند كثير نحو: إِنْ مَا صَنَعْتَ عَجَبٌ، أَي: صِنْعُكَ، تنبيهاً على كونها من تمام ما بعدها لا ما قبلها^(٣) (وكذلك) أَي: ومثل ذلك (مِنْ مَا وَعَنَ مَا) ونحوهما كفي ما (في الوجهين)^(٤) أَي: في أنه إِنْ وَقَعَ بَعْدَ الْجَارِ الْمَذْكُورِ مَا، وَصِلْتُ بِهِ إِنْ كَانَ حَرْفًا وَفُصِّلَتْ إِنْ كَانَتْ اسْمًا، أَي: وغير استفهامية (وَقَدْ تُكْتَبَانِ) أَي: مِنْ وَعَنَ (مُتَّصِلَتَيْنِ) بِمَا (مُطْلَقًا) أَي: سواء أكانت حرفاً أم اسماً (لِوَجُوبِ^(٥) الإِدْغَامِ) لِتَوْنِهِمَا فِي مِيمِهَا وَهُوَ مُتَّصِلٌ لَفْظًا فَتَنَاسَبَ الْإِتِّصَالُ خَطًا أَيْضًا وَيَأْتِي ذَلِكَ فِيمَا أَشْبَهُمَا نَحْوَ كَمَا جِئْتُ بِهِ، وَهَذَا أَحْسَنُ أَمَا اشتريته (وَلَمْ يَصِلُوا مَتَى) بِمَا الحرفية إذ الاسمية لا يقع بعدها نحو مَتَى مَا تَرَكْبُ أَرَكْبُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ أَيْنَ لِقَلَّةِ^(٦) استعمالها معها و(لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْيِيرِ الْيَاءِ^(٧)) بَأَنْ تُقْلَبَ الْفَاءُ فَتُكْتَبَ مَتَامًا، كَمَا فِي عَلَامٍ، وَالْأَمَّ، فَتَكُونُ مَا كَالْجُزْءِ وَتَصِيرُ الْيَاءُ كَأَنَّهَا فِي الْوَسْطِ، وَالْيَاءُ الْوَاقِعَةُ فِي الْوَسْطِ إِنَّمَا تُكْتَبُ بِالْأَلِفِ لَا بِالْيَاءِ، فَيَقَعُ الْوَهْمُ فِيهَا (وَوَصَلُوا أَنْ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ^(٨) مَعَ لَا) نَحْوَ لَيْلًا^(٩) (بخلاف) أَنْ

(١) جاء في الأصل: أين ما.

(٢) سقط من الأصل: ما. وقد أثبتنا نقلاً من (١).

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٤-٢٣٥ ودرة الغواص ص ٧٠٤.

(٤) اللباب ص ٤٩١.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٣٧-٢٣٨ وجمع الهوامع ٣٢١/٦-٣٢٢.

(٦) جاء علة في (١).

(٧) شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٦.

(٨) جمع الهوامع ٣١٩/٦.

(٩) كقوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَلْعَلْ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ الحديد ٥٧/٢٩.

(المُخَفَّفَةُ^(١)) نَحْوَ عَلِمْتُ أَنَّ لَا يَقُومُ^(٢)) فَلَمْ يَصْلُوهَا مَعَهَا فَرَقًا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَغْكَسُوا لَكثْرَةِ الْأُولَى وَقَلَّةِ الثَّانِيَةِ وَالكَثِيرُ بِالتَّخْفِيفِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ أَضْلَهَا التَّشْدِيدُ فَكَرَهُوا أَنْ يَزِيدُوهَا إِخْلَالًا بِالْحَذْفِ وَوَصَلُوا^(٣) أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ بِلَا وَمَا نَحْوُ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(٤) و﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾^(٥) دُونَ الْمُخَفَّفَةِ نَحْوَ إِنْ لَا أَطْلُكَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الشَّرْطِيَّةِ وَتَأْثِيرِهَا فِي الشَّرْطِ بِخِلَافِ الْمُخَفَّفَةِ (وَحُذِفَتِ النُّونُ فِي الْجَمِيعِ^(٦)) أَي: جَمِيعُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ مِمَّا نُونُهُ سَاكِنَةٌ حَيْثُ لَمْ يُكْتَبْ فِيهَا وَعَنْمَا وَلِئَنَّا وَإِنَّا وَنُونٌ ظَاهِرَةٌ، بَلْ أُدْغِمَ مَعَ الْإِتِّصَالِ، وَحُذِفَ خَطًّا وَاقْتَصَرَ عَلَى الْمُدْغَمِ فِيهِ (لِتَاكِيدِ الْإِتِّصَالِ) بِمُوَافَقَةِ حَذْفِ النُّونِ خَطًّا لِحَذْفِهَا لَفْظًا (وَوَصَلُوا^(٧)) نَحْوَ يَوْمُئِذٍ وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَبِ الْبِنَاءِ) لِيَوْمٍ وَحِينَ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ دَلِيلُ شِدَّةِ اتِّصَالِهِمَا بِإِذٍ (فَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كُتِبَتِ الْهَمْزَةُ) أَي: هَمْزَةٌ إِذٍ، فِيهِمَا (يَاءٌ)؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ صَارَتْ كَالْهَمْزَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ الْمَكْسُورَةِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ أَنْ تُكْتَبَ أَلِفًا كَمَا فِي بَابِلٍ وَعَلَى مَذْهَبِ الْإِعْرَابِ يُفْضَلُ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ أَلِفًا، وَالْأَكْثَرُ وَضَلُّهُ أَيْضًا حَمَلًا عَلَى الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، فَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ يَاءً (وَكُتِبُوا^(٨)) نَحْوَ الرَّجُلِ) مِمَّا فِيهِ لَامٌ التَّعْرِيفِ (عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ) أَي: مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ فِي أَنَّ الْمُعَرَّفَ بِأَلٍ أَوْ اللَّامِ وَحَدَمًا (مُتَّصِلًا) الْمُعَرَّفَ بِمَدْخُولِهِ أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ^(٩) سَيَبَوِيهِ فَلَا تُهَّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كِبَاءِ الْجَرِّ، فَيَجِبُ اتِّصَالُهُ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، فَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُكْتَبَ مُتَفَصِّلًا لِأَنَّ أَلَّ عِنْدَهُ كَهَلٍ لَكِنَّهُ وَصَلَ بِمَا بَعْدَهُ (لِأَنَّ الْهَمْزَةَ كَالْعَدَمِ) لِسُقُوطِهَا فِي الدَّرَجِ

(١) أدب الكاتب ص ٢٣٩ والاقْتَضَابُ ص ١٦٤-١٦٦.

(٢) جاء في الأصل: تقوم. وما أثبتته نقلاً من المتن.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٩ ومع الهوامع ٣٢٢/٦.

(٤) الأنفال ٧٣/٨.

(٥) الأنفال ٥٨/٨.

(٦) أدب الكاتب ص ٢٤١ وشرح الشافية للرضي ٣٢٦/٣.

(٧) أدب الكاتب ص ٢٤١ وشرح الشافية للرضي ٣٢٦/٣ ومع الهوامع ٣١٩/٦.

(٨) اللباب ص ٤٩٠ ومع الهوامع ٣٢٨-٣٣٠.

(٩) شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣.

(واختصاراً للكثرة) أي: لكثرتِه في الكلام (وامّا الزيادةُ فإنهم زادوا بعد واو الجمعِ المتطرِّفةِ في الفعلِ^(١) أَلِفًا نَحْوُ أَكَلُوا وَشَرِبُوا) وجادوا وسادوا من كل فعل اتَّصلَ به واوُ جمعٍ فَرْقًا (بينها وبين واوِ العطفِ) فإنَّه وإن لم يحصلِ التباسٌ في نحو أَكَلُوا وَشَرِبُوا؛ لأنَّ واوَهُ تُكْتَبُ مُتَّصِلَةً بخلافِ واوِ العطفِ، لكن قد يجيء من الأفعال ما لا يتَّصل به الواوُ صورةً نحو جادوا وسادوا، فيَحْصُلُ الالتباسُ، فجعلوا البابَ كُلَّهُ واحداً^(٢) طَرْدًا للبابِ (بخلافِ^(٣) نحو يَذْعُو وَيَغْزُو) ممَّا لم تكن الواوُ المتطرِّفةُ فيه للجمع فلم يزدوا بعد واوِهِ أَلِفًا؛ لأنَّه لا يلتبس وإن قُدِّرَ انفصالٌ؛ لأنَّ المفردَ ليس يَذْعُ وَيَغْزُ، وبخلافِ نحو نَصَرُواكُمْ وَنَصَرُوكَ؛ لأنَّ واوِ الجمعِ فيه ليست متطرِّفةً كما سيأتي لأنَّ اتصال الضميرِ به، فلا يلتبسُ بواوِ العطفِ الذي يجيء بعد تمام الكلمة (ومن ثمَّ) أي: من أجل أنَّهم زادوا بعد واوِ الجمعِ المتطرِّفةِ أَلِفًا (كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ فِي التَّأْكِيدِ) أي: في جَعْلٍ^(٤) هُمْ مُؤَكِّدًا لواوِ الجمعِ (بالِفِ) لأنَّ الواوَ حينئذٍ متطرِّفةٌ؛ لأنَّ المؤكِّدَ ليس كالجزءِ ممَّا قَبْلَهُ مع أنَّه ضميرٌ مُتَّصِلٌ (و) كُتِبَ ضَرَبُوهُمْ (في المفعولِ^(٥)) أي: في جعلِ هُمْ مفعولًا (بغيرِ الفِ) لأنَّ ضَميرَ المفعولِ المُتَّصِلِ كالجزءِ ممَّا قَبْلَهُ فلم تقع الواوُ متطرِّفةً (ومنهم من يَكْتَبُهَا) أي: الألف (في نحو شَارَبُوا الْمَاءَ) وزائروا زَيْدًا، كما في الفعلِ والأكثرُ يحذفونَهَا لِقَلَّةِ اتِّصَالِ واوِ الجمعِ بالاسم، فلم يُيَال فيه بالالتباسِ إن وَقَعَ (ومنهم من يحذفها في الجميعِ) من الفعلِ والاسم، وإن لَزِمَ التباسٌ لِنُدُورِهِ وَزَوَالِهِ بالقرائنِ (وزادوا^(٦) في مائةٍ) أي: فيها (أَلِفًا فَرْقًا بينهما وبين مَنَّهُ) بهاءِ ضميرِ الواحدِ المُذَكَّرِ المُتَّصِلِ

(١) أدب الكاتب ص ٢١٣ وجمع الهوامع ٣٢٤/٦ والأشياء والنظائر ٣١٢/٣-٣١٣.

(٢) السيرافي النحوي ص ٤٢٩.

(٣) جمع الهوامع ٣٢٥/٦.

(٤) جاء في الأصل: (جعلهم) وما أثبتته نقلًا من (١).

(٥) جمع الهوامع ٣٢٥/٦.

(٦) أدب الكاتب ص ٢٤٦ والجمع في النحو ص ٢٧٥ وشرح الشافية للرضي ٣٢٨/٣ وجمع

الهوامع ٣٢٦/٦.

بِمِنْ، ولم يعكس لأن مائة قد حُذفت لامُها فَجَبِرَتْ بزيادة الألف، وأصله مَأي، حُذِفَت الياء، وَعَوَّضَ عنها الهاءُ (وَالْحَقُّوا الْمُتَنَّى) وهو مائتان (بها) أي: بمائة، وإن لم يَلْتَبَسْ؛ لأنَّ صورةَ المُفْرَدِ ليست باقية فيه فَعُوْمِلَ معاملةُ (بخلاف الجَمْعِ^(١)) نحو مِئَاتٍ، فلا تُزَادُ فيه الألف؛ لأنَّ صورةَ المُفْرَدِ ليست باقية فيه لسقوطِ تَائِهِ (وزادوا في عَمْرٍو^(٢)) عَلَماً، لم يُضَفْ، ولم يقع قافيةٌ ولا مُصَغَّرٌ ولا مُحَلًى بِال (واواً فَرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرٍ مع الكثرة) في استعمالِها، ولم يعكس؛ لأنَّ عَمراً أَحْفُ من عَمْرٍو، والزيادةُ بالأخْفِ أَوْلَى، وَزِيدَت الواوُ دون الألفِ لثلاثِ يَلْتَبَسُ بالمنصوبِ، ودون الياءِ لثلاثِ يَلْتَبَسُ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلمِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لا يَزَادُ فيما إذا لم يكن عَلَماً كَعَمْرٍ^(٣) واحدِ عمورِ الأسنانِ وهو ما بينها من اللحم؛ لأنَّ العَلَمَ لشهرتهِ في أسمائِهِم وكثرةِ استعمالِهِ واستعمالِ ما خِيفَ أن يَلْتَبَسَ به لَيْسَ كغيره، ولا فيما إذا أُضِيفَ لضميرٍ؛ لأنَّ الضميرَ المجرورَ كالجُزءِ ممَّا قَبْلَهُ فلا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، ولا فِيمَا إذا وَقَعَ قافيةٌ لِتَنَافِي عَمْرٍو وَعَمْرٍ فيها فلا يُفْضِي إلى التباسِ، ولا فيما إذا وَقَعَ مُصَغَّرٌ، قالوا لأنَّ لَفْظَهُمَا حِينَئِذٍ واحدٌ، فلا يحتاج إلى تفرقةٍ ولا فيما إذا كان مُحَلًى بِال كقوله^(٤):

* بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

* حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(٥)

لِقِلَّةِ استعمالِهِ (وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن أجل أنَّ الزِّيَادَةَ في عَمْرٍو دُونَ عَمْرٍ لِلْفَرْقِ^(٦) (لَمْ يَزِيدُوهُ فِي) حال (الْقُصْبِ) لوجودِ الفَرْقِ بينهما بِالْفِ

(١) جمع الهوامع ٣٢٧/٦.

(٢) جمع الهوامع ٣٢٨/٦.

(٣) لسان العرب (عمر) ٣٩٥/٩ وأدب الكاتب ص ٧٨.

(٤) أبو التجم العنجلي، الفضل بن قُدامة.

(٥) [من الرجز] سر صناعة الإعراب ٣٦٦/١ والمنصف شرح التصريف ١٣٤/٣ والأمالى الشجرية

٢٥٢/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤/١ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦ موضع الشاهد:

على أنَّ عمراً، إذا دخله اللامُ لضرورة الشعر، لا تلحقه الواوُ المميّزةُ بينه وبين عمر.

(٦) أدب الكاتب ص ٤٢٥-٤٢٦ والجمل في النحو ص ٢٧٤.

بعد عَمَرٍ، ولأنَّها مُبَدَّلَةٌ من التَّنوين وَعَدِمَهَا بعد عَمَرٍ إذ لا تنوين فيه (وزادوا في أولئك^(١)) واواً فرقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْكَ) ولم يَعْكُسْ لأنَّ الاسمَ أَوَّلَى بالتَّصْرِيفِ فيه من الحرف (وَأَجْرِي) أي: حُمِلَ (أَوَّلَاءِ) بالمدِّ وبالقَصْرِ إنَّ خَلَا عن ال (عليه) أي: على أولئك وإن لم يَلْتَبَسْ، فإن لم يَخْلُ عَنْهَا لم تُزَدْ فيه الواوُ لأنَّه حينئذٍ لا يَلْتَبَسُ مع زيادةِ ثِقَلِهِ خَطَأً كقولهِ:^(٢)

■ هُمُ الْآلَى إِنْ فَأَخَرُوا^(٣) قَالَ الْعُلَى^(٤)

■ بِنِي إِمْرِي فَأَخَرَكُمُ عَفْرُ^(٥) الْبَرَى^(٦)

(وزادوا في أولى^(٧)) بكسر اللام (واواً فرقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَى) ولم يَعْكُسْ - لِمَا مَرَّ - (وَأَجْرِي أَوَّلُوا عَلَيْهِ) وإن لم^(٨) يَلْتَبَسْ (وَأَمَّا النُّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدِّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ) واحدة (حرفاً واحداً نحو شَدَّ وَمَدَّ وَادَكَزَ) تخفيفاً في الخطِّ، كما خُفِّفَ في اللَّفْظِ (وَأَجْرِي نحو قَنَّتْ) ممَّا لَامُهُ تَاءٌ اتَّصَلَ بِهَا تَاءُ الْفَاعِلِ (مَجْرَأُهُ) أي: مَجْرَى الْمُشَدِّدِ مِنْ كَلِمَةٍ لَشِدَّةِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ مع كونهمَا مِثْلَيْنِ (بِخِلَافِ نحو وَعَدْتُ) ممَّا لَامُهُ حَرْفٌ مِمَّا يُقَارِبُ مَخْرَجَ التَّاءِ وَاتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الْفَاعِلِ فلا يَجْرِي مَجْرَأُهُ لَأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمِثْلَيْنِ (و) بِخِلَافِ (إِجْبَاهُهُ^(٩)) أي: اضْكَكْ جِبْهَتَهُ، فلا يَجْرِي مَجْرَاهُ، وإن كَانَ الْحُرَفَانِ فِيهِ مِثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي الْإِتِّصَالِ لَيْسَ كَالْفَاعِلِ فِيهِ (وَبِخِلَافِ

(١) أدب الكاتب ص ٢٤٦ والجمل في النحو ص ٢٧٤ وجمع الهوامع ٣٢٧/٦.

(٢) ابن دريد اللغوي.

(٣) الْفَخْرُ وَالْفَخْرُ: التَّمَدُّحُ بِالْخَصَالِ وَالِافْتِخَارُ وَعَدُّ الْقَدِيمِ. لسان العرب (فخر) ١١/١٩٨.

(٤) الْعُلَى: الْعِظْمَةُ. لسان العرب (علا) ٩/٣٧٨.

(٥) الْعَفْرُ وَالْعَفْرُ: ظَاهِرُ التُّرَابِ. لسان العرب (عفر) ٩/٣٧٨.

(٦) الْبَرَى: التُّرَابُ. لسان العرب (بري) ١/٣٩٦. وقد جاء في (١): الشرى. [من الرجز] موضع الشاهد: الْآلَى الْمُقْصُورُ، لا يَكْتُبُ بعد ألفِهِ واوٌ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ قَبْلَهُ تَدْفَعُ اشْتِبَاهَهُ بِإِلَى الْجَارَةِ.

(٧) أدب الكاتب ص ٢٤٦ وجمع الهوامع ٣٢٧/٦.

(٨) سقط لم من (١).

(٩) لسان العرب (جبه) ٢/١٧٢.

لام التَّعْرِيفِ) فلا يجري مجراه (مطلقاً) أي: سواء أكان المُدْغَمُ فيه لاماً مثلاً أم لا (نَحْوُ اللَّحْمِ^(١) وَالرَّجُلِ، لِكَوْنِهِمَا) أي: المُدْغَمُ و^(٢) المُدْغَمُ فيه (كَلِمَتَيْنِ) لأنَّ لَامَ التَّعْرِيفِ كلمةٌ، والمُدْغَمُ فيه من كلمةٍ أُخْرَى فَعَنَى قَوْلُهُ كلمتين تَغْلِيْبُ (وَلِكَثْرَةِ اللَّبْسِ) بِمَا^(٣) دَخَلَ عَلَيْهِ همزةُ الاستفهام لو كُتِبَتْ لَامُ التَّعْرِيفِ مع المُدْغَمِ فيه حرفاً واحداً نحو أَلَحْمِ وَأَرْجُلِ (بخلاف^(٤) الَّذِي وَالتِّي وَالَّذِينَ) جمعاً، فَإِنَّ المُشَدَّدَ فيها، يُكْتَبُ حَرْفاً واحداً؛ لأنَّ اللَّامَ فيها كالجِزءِ منها (لِكَوْنِهَا لَا تَنْفَصِلُ) عنها في اللَّغَةِ المشهورة، فَاقْتَصَرَ على لامٍ واحدةٍ تخفيفاً (ونحو الَّذِينَ فِي التَّثْنِيَةِ) نصباً وجرّاً (كُتِبَ بِلَامَيْنِ لِلْفَرْقِ) بَيْنَهُ وبين الجمعِ، والجمعُ لِثَقَلِهِ أَوَّلَى بالتَّخْفِيفِ، والمحذوفُ ممَّا دَخَلَ عَلَيْهِ أَلٌ ممَّا ذَكَرَ أَوَّلُ الاسمِ لا حرفَ التعريفِ؛ لأنَّ حرفَ التَّعْرِيفِ جِيءَ به لمعنى، فَحَذَفُهُ يُخِلُّ بالمقصودِ (وَحَمَلَ اللَّتَيْنِ) مُثْنَى المؤنثِ (عليه) أي: على مثنى المُذَكَّرِ وإنَّ لم يَلْتَسِ بِشيءٍ لو حُذِفَ منه حرفٌ؛ لأنَّ تَثْنِيَةَ المؤنثِ فَرْعُ تَثْنِيَةِ المُذَكَّرِ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أيضاً اللَّذَانِ اللَّتَانِ رَفْعاً (وكذا) يعني وَكُتِبَ بِلَامَيْنِ (اللاؤون) بالواوِ رَفْعاً، بالياءِ جِزْراً وَنُصِباً في لغةٍ هُذِلَ، وهو جمعُ اللَّائِي مُرَادِفٌ^(٥) الَّذِينَ في لغةٍ (وَأَخَوَاتُهُ) كَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي وَاللَّائِي وَاللَّاءِ؛ لأنَّ من جُمْلَتِهَا اللَّاءُ فلو كُتِبَ بلامٍ واحدةٍ لا لَتَسَ بِأَلَا (وَنَحْوُ^(٦) مِمَّ وَعَمَّ وَإِمَّا وَإِلَّا) ممَّا أُدْغِمَ آخِرُهُ في أَوَّلِ كَلِمَةٍ أُخْرَى (ليس بقياس) كَتَابَتْهَا بحرفٍ واحدٍ، بل القياسُ كَتَابَتْهَا بحرفَيْنِ، وَتَقَدَّمَ تَوَجِيهُ كَتَابَتْهَا بحرفٍ واحدٍ، وَأَصْلُهَا مِنْ مَّا، وَعَنْ مَّا وَإِنْ مَّا، إِنْ لَا (وَنَقَّصُوا مِنْ بِسْمِ^(٧) اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الألفَ لِكَثْرَتِهِ)

(١) أدب الكاتب ص ٢٤٣.

(٢) جاء المدغم فيه والمدغم في (١).

(٣) جاء ممَّا في (١).

(٤) أدب الكاتب ص ٢٤٣ واللباب ص ٤٩٠ وجمع الهولع ٣٢٩/٦.

(٥) جاء مرادفاً للذين في (١).

(٦) أدب الكاتب ص ٢٤٣-٢٤٤ وشرح الشافية للرزقي ٣٣٠/٣ وجمع الهوامع ٣٢٩/٦.

(٧) أول الفاتحة ١/١ ودرة الغواص ص ٦٩٨ وجمع الهوامع ٣١٨/٦.

استعمالاً (بخلاف باسم^(١) الله) وحده (وباسم^(٢) رَبِّكَ وَنَحْوِهِ) كباسم
الرَّحْمَنِ لِقِلَّةِ ذَلِكَ استعمالاً (وكذلك الألف من اسم) أي: لفظ (الله^(٣))
ومن الرَّحْمَنِ) نقصدها (مطلقاً) أي: سواء كانا في البَسْمَلَةِ، أم لا لكثرتيها
استعمالاً (ونَقَّصُوا^(٤)) مِنْ نَحْوِ الرَّجُلِ وَلِلدَّارِ جِراً وابتداءً) أي: في لام
الجَرِّ ولام الابتداء (الألف لئلا يَلْتَبَسَ بالنَّفْيِ) لو كُتِبَ بالألف هكذا لا
لِرَجُلٍ وَلَا لِدَارٍ (بخلاف بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ) مثل كَالرَّجُلِ لا يَنْقُصُ منه الألف
لعدم الالتباس (ونَقَّصُوا مَعَ الألف اللَّامَ) أيضاً أي: نَقَّصُوهُمَا جميعاً (فإنما
أَوَّلُهُ لَمْ نَحْوَ لِلْخَمِ وَلِلْبَنِ) فَتَقْصَانُ الألف - لِمَا مَرَّ آنفاً - ونقصان اللَّام
(كراهة اجتماع^(٥)) ثَلَاثَ لَامَاتٍ) الأُولَى لِلجَرِّ أو للابتداء والثانية لِلتَّعْرِيفِ
والثالثة فاء الكَلِمَةِ (ونَقَّصُوا مِنْ نَحْوِ ابْنِكَ بَأَرْ) مِمَّا (في) أَوَّلِهِ من الأسماءِ
همزة وَضَلْ مَكْسُورَةٌ دَخَلَ عَلَيْهَا همزة الاستفهام مِنْ نَحْوِ ﴿أَصْطَلَى
الْبَنَاتِ﴾^(٦) مِمَّا فِي أَوَّلِهِ من الأفعالِ ذلك (الف الوضلي) كراهة اجتماع^(٧)
أَلْفَيْنِ أَوَّلَ الكَلِمَةِ وموافقة لحذفها لفظاً (وجاء في نحو الرَّجُلِ) مِمَّا أَوَّلُهُ
همزة وَضَلْ مفتوحة دخل عليها همزة الاستفهام (الأمران) أي: حَذَفُ الألفِ
- لِمَا مَرَّ^(٨) آنفاً - وإثباتها لئلا يَلْتَبَسَ الاستخبارُ بالخَبَرِ فيما كَثُرَ بِخِلَافِ نحو
أَصْطَفَى فَإِنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ كَثَرَتُهُ (ونَقَّصُوا مِنْ ابْنِ)^(٩) إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ

(١) هود ٤١/١١.

(٢) العلق ١/٩٦.

(٣) سقط من من (١).

(٤) أدب الكاتب ص ٢٣٠ وشرح الشافية للرضي ٣/٣٣٠ ودرة الغواص ص ٧٠٢ ومع
الهوامع ٣٢٩/٦-٣٣٠.

(٥) أدب الكاتب ص ٣١٨ ورج الشافية للرضي ٣/٣٣٠ ومع الهوامع ٦/٣٣٠.

(٦) قال الرضي: «يعني لو كتبت هكذا لللحم، وفيما قال نظر؛ لأنَّ الأحوط في مثله أن
يكتب بثلاث لامات لئلا يلتبس المَعْرِفُ بالمُنْكَرِ». شرح الشافية ٣/٣٣٠.

(٧) الصفات ٣٧/١٥٣.

(٨) مع الهوامع ٦/٣١٦-٣١٧.

(٩) ذلك لِمَا مَرَّ من كراهة اجتماع الألفين، أدب الكاتب ص ٢٢٣ ودرة الغواص ص ٧٠٠
ومع الهوامع ٦/٣١٨-٣١٩.

(٩) أدب الكاتب ص ٢١٦-٢١٧ والجمل في النحو ص ٢٧٥-٣١٤.

عَلَمَيْنِ) مُتَّصِلًا بِمَوْصُوفِهِ (أَلِفُهُ مِثْلُ هَذَا زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو^(١)) لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ
كَذَلِكَ فَحُذِفَتْ أَلِفُهُ خَطًّا كَمَا حُذِفَ تَنْوِينُ مَوْصُوفِهِ لَفْظًا (بِخِلَافِ زَيْدِ ابْنِ
عَمْرٍو) مِمَّا وَقَعَ الْإِبْنُ^(٢) فِيهِ خَبْرًا لَا صِفَةً، وَبِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَ
عَلَمَيْنِ وَإِنْ وَقَعَ صِفَةً نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ابْنُ أَخِيْنَا، أَوْ الْعَالَمُ ابْنُ زَيْدٍ وَالْعَالَمُ
ابْنُ الْعَالَمِ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِمَوْصُوفِهِ نَحْوُ هَذَا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنُ
عَمْرٍو (وَبِخِلَافِ الْمُتَنَبِّئِ) نَحْوُ الزَّيْدَانِ إِنَّا عَمْرٍو لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا (وَنَقْصُوا
أَلِفَ هَا) التَّنْبِيهِ الْوَاقِعَةِ (مَعَ) اسْمِ (الْإِشَارَةِ نَحْوُ^(٣)) هَذَا وَهَذِهِ وَهَذَانِ
وَهَؤُلَاءِ) لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ (بِخِلَافِ هَاتَانِ وَهَاتِي لِقَلَّتِهِ) أَيِ: قَلَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا
اسْتِعْمَالًا (فَبِإِنْ جَاءَتْ الْكَافُ) أَيِ: اتَّصَلَتْ بِهِذَا وَهَذَانِ (رُذِّتِ) الْأَلِفُ
(نَحْوَهَا ذَاكَ وَهَا ذَانِكَ لِاتِّصَالِ الْكَافِ) بِهِمَا لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ صَارَتْ كَالْجُزْءِ
مِنْهُمَا فَكَرِهُوا أَنْ يَصِلُوا بِهِمَا إِلَهُاءَ لِيَلَّا يَلْزَمَ مَزْجُ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ (وَنَقْصُوا
الْأَلِفَ مِنْ ذَلِكَ وَ) مِنْ (أَوَّلِكَ^(٤)) وَمِنْ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ وَ) مِنْ (لَكِنْ وَلَكِنْ)
مُخَفَّفًا وَمَشْدَدًا بِخِلَافِ ثَلَاثِ بِالضَّمِّ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَلِأَنَّهُ فَرَعَ (وَنَقَصَ كَثِيرٌ)
مِنَ الْعُلَمَاءِ (الْوَاوُ^(٥)) مِنْ دَاوُدَ) وَنَحْوَهُ كَطَاوُسَ وَنَاوُسَ كِرَاهَةً اجْتِمَاعَ
وَاوَيْنِ (وَالْأَلِفُ^(٦)) مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْأَعْجَمِيَّةِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ كَوْنِهَا أَغْلَامًا (وَ) نَقَصَ (بَغَضُهُمُ الْأَلِفَ
مِنْ^(٧)) عِثْمَنَ وَسُلَيْمَانَ وَمَعْوِيَةَ) وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَغْلَامِ، لِذَلِكَ. وَنَقَصَ
بَعْضُهُمُ أَلِفَ الْحَارِثِ وَالسَّمَوَاتِ وَالسَّلَامِ وَحُكِّي^(٨) أَنْ الْقُدَمَاءَ مِنْ وَرَاقِي
الْكُوفَةِ، كَانُوا يَنْقُصُونَ الْأَلِفَ الْمُتَوَسِّطَةَ الْمُتَّصِلَةَ بِمَا قَبْلَهَا نَحْوَ كَفَرِينَ

(١) كتاب سيبويه ٥٠٤/٣ والأماي الشجرية ٣٨١/١.

(٢) جاء فيه الابن في (١).

(٣) مع الهوامع ٣٣٣/٦.

(٤) درة الغواص ص ٧١٣ ومع الهوامع ٣٣٣/٦.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٤٢-٢٤٣ والأماي الشجرية ٥٥/١ ودرّة الغواص ص ٧٠٨ ومع
الهوامع ٣٣٤/٦.

(٦) أدب الكاتب ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٧) أدب الكاتب ص ٢٣٠.

(٨) شرح الشافية للرضي ٣٣٢/٣.

ونصرين وسُلْطَن هَذَا، وعِبَارَةُ ابن مَالِك فِي تَسْهِيلِهِ^(١) «وَحُذِفَتْ أَيْضاً مِمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ مِنَ الْأَعْلَامِ الزَّائِدَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَا لَمْ يُحْذَفْ مِنْهَا شَيْءٌ كَاسْرَائِلَ وَدَاوُدَ أَوْ يَخْفَ التَّبَاسُهُ كَعَامِرٍ». فَخَرَجَ مَا لَمْ يَكُنْ اسْتِعْمَالُهُ كَجَابِرٍ وَحَامِدٍ، وَغَيْرُ الْعَلَمِ كَرَجُلٍ صَالِحٍ أَوْ مَالِكٍ، وَغَيْرِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ كَسَامٍ وَحَامٍ، وَمَا حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ خِيفَ التَّبَاسُهُ، وَقَدْ مَثَلَ لَهُمَا.

(وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ أَلِفٍ رَابِعَةً فَصَاعِداً فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ) كَالْمَغْزَى وَيُغْزَى وَمُشْتَرَى وَاشْتَرَى (يَاءٌ^(٢)) تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهَا تُقْلَبُ يَاءً فِي الثَّنِيَةِ وَالْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ أَوْ أَلِفِهِ كَمَغْزَيَانٍ وَأَغْزَيْتَ وَبِزْضَيَانٍ أَوْ عَلَى أَنَّهَا، مِمَّا تُمَالُ وَلَا يُتَأَفَى كَوْنُ الْيَاءِ مُنْقَلِبَةً عَنِ أَلِفٍ فِيمَا ذَكَرَ مَا مَرَّ فِي الْإِعْلَالِ مِنْ كَوْنِهَا مُنْقَلِبَةً عَنِ وَاوٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ مُنْقَلِبَةً عَنِ وَاوٍ، فَالْيَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْهَا بِوَاسِطَةِ، وَعَنِ الْأَلِفِ مُبَاشَرَةً (إِلَّا فِيمَا قَبْلَهَا يَاءً) فَإِنَّهَا تُكْتَبُ أَلِفًا، وَإِنْ اتَّصَفَتْ بِمَا ذَكَرَ نَحْوَ الْمَخْيَا وَأَخْيَا كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ الْيَائِينَ (إِلَّا فِي) نَحْوِ (يَخْيِي^(٣) وَرَيْي) عَلَمَيْنِ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ بِالْيَاءِ فَرْقًا بَيْنَ الْعَلَمِ وَغَيْرِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ صِفَةٍ وَلَمْ يَعْكُسُوا لِثِقَلِ الْفِعْلِ وَالصِّفَةِ وَكَوْنِ الْأَلِفِ أَخْفَ مِنَ الْيَاءِ (وَأَمَّا) الْأَلِفُ (الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ) مُنْقَلِبَةً (عَنِ يَاءٍ) كَفَتَى (كُتِبَتْ يَاءً^(٤) وَإِلَّا فِ) تَكْتَبُ (بِالْأَلِفِ) كَعَصَا اسْمًا وَدَعَا (وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ) أَي: ثَالِثَةً كَانَتْ الْأَلِفُ أَوْ قَوْفَهَا مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ أَوْ عَنْ غَيْرِهَا فِي عِلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ. (بِالْأَلِفِ) لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَلِأَنَّهُ أَتَقَى لِلْغَلَطِ، وَقَدْ كُتِبَتِ الصَّلَاةُ وَالزُّكُوتُ بِالْوَاوِ دَلَالَةً عَلَى التَّفْخِيمِ - كَمَا مَرَّ - (وَعَلَى) تَقْدِيرِ (كَتَبِهِ) أَي: الْأَلِفُ (بِالْيَاءِ) وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْأَلِفُ رَابِعَةً فَأَكْثَرَ أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ (فَإِنْ كَانَ) مَا هُوَ فِيهِ (مُتَوْنًا) ثَلَاثِيًّا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ (فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ كَذَلِكَ) أَي: كَتَبَهُ بِالْيَاءِ أَيْضاً كَرَحَى (وَهُوَ قِيَاسٌ) مَذْهَبُ (الْمُبَرِّدِ^(٥)) لِأَنَّهُ

(١) التسهيل ص ٣٣٦-٣٣٧ ومع الهوامع ٣٣٥/٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٥٨-٢٥٥ ومع الهوامع ٣٣٥/٦.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٥٩ ودرة الغواص ص ٧١٠ ومع الهوامع ٣٣٦-٣٣٥/٦.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٥٦ والجمل في النحو ص ٢٧٠.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٥٨-٢٥٧ ومع الهوامع ٣٣٧/٦ وتذكرة النحاة ص ٥٠٧.

يَرَى أَنَّهَا لَمْ مُطْلَقاً وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مِنْوَاً الْفَعْلَ وَمَا فِيهِ أَلْ نَحْوُ هُدَى وَاشْتَرَى
وَالْهُدَى وَالْمُضْطَفَى (وَقِيَّاسٌ) مَذْهَبُ (الْمَازِنِيِّ) أَنَّهُ يُكْتَبُ (بِالْأَلِفِ) لِأَنَّهُ
يَرَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ مُطْلَقاً كَالْأَلِفِ فِي رَأَيْتُ زَيْدَاً (قِيَّاسٌ) مَذْهَبُ
(سِيبَوِيهِ) أَنَّهُ يُكْتَبُ (الْمَقْصُوبُ بِالْفِ) لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ (وَمَا سِوَاهُ)
مِنْ جَرٍّ وَرَفْعٍ (بِإِيَاءٍ) عَلَى الْأَصْلِ السَّابِقِ. ثُمَّ بَيَّنَّ مَا يُتَعَرَّفُ بِهِ الْإِيَاءُ مِنَ
الْوَاوِ فَقَالَ (وَيُتَعَرَّفُ^(١)) الْإِيَاءُ مِنَ الْوَاوِ بِالتَّنْوِينِ نَحْوَ فَتَيَّانٍ وَعَصَوَانٍ
فَعَلِمَ أَنَّ أَلِفَ فَتَى عَنْ يَاءٍ، وَأَلِفُ عَصَا عَنْ وَاوٍ (و) يُتَعَرَّفُ أَيْضاً بِالْجَمْعِ
بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ (نَحْوَ الْفَتَيَّاتِ وَالْقَنَوَاتِ، وَبِالْمَرَّةِ) أَيْ: بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا (نَحْوُ
رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ، وَبِالنُّوعِ) أَيْ: بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ (نَحْوُ رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ وَبَرْدِ
الْفِعْلِ^(٢)) إِلَى نَفْسِكَ نَحْوَ رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) وَأَعْمٌ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ وَبِاتِّصَالِ
الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ لَشُمُولِهِ نَحْوَ رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ (وَبِالْمُضَارِعِ نَحْوِ
يَزِمِي وَيَغْزُو) لِمَا مَرَّ فِيهِ أَنَّ النَّاقِصَ الْيَائِيَّ مَكْسُورَ الْعَيْنِ وَالْوَاوِيَّ
مُضْمُومَهَا (و) يُتَعَرَّفُ أَيْضاً (بِكَوْنِ الْفَاءِ^(٣)) وَآوَاً نَحْوَ وَعَى) لِأَنَّ اللَّامَ
حِينَئِذٍ يَاءٌ لَا وَآوٍ، إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا فَأَوْهُ وَلَأَمَّهُ وَآوٍ إِلَّا الْوَاوُ عَلَى
قَوْلِ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَصْلَهُ وَؤُورٌ دُونَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ أَصْلُهُ وَآوٍ (وَيَكُونُ الْعَيْنُ
وَآوَاً نَحْوَ شَوَى) لِأَنَّ اللَّامَ حِينَئِذٍ يَاءٌ لَا وَآوٍ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا عَيْنُهُ
وَلَأَمَّهُ وَآوٍ (إِلَّا مَا شَذَّ نَحْوَ الْقَوَى) جَمْعُ قُوَّةٍ (وَالصُّوَى) جَمْعُ صُورَةٍ^(٤)
لِلْحَجَرِ (فَإِنْ جُهِلَ) حَالُ الْأَلِفِ أَمْتَقْلِيَّةً عَنْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ، بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا
شَيْءٌ مِنَ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ (فَإِنْ أُمِيتَتْ فَالْيَاءُ) كَتَبَهَا (نَحْوَ مَتَّى، وَإِلَّا)
أَيْ: وَإِنْ لَمْ تُمَلَّ (فَالْأَلِفُ) كَتَبَهَا (نَحْوَ إِلَّا عَلَمًا) قِيلَ وَالْمَتَا^(٥) الَّذِي يُوزَنُ
بِهِ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ أَلِفَهُ لَيْسَتْ مَجْهُولَةٌ بَلْ مُنْقَلِيَّةٌ عَنْ وَآوٍ؛ لِأَنَّ تَثْنِيَّتَهُ مَتَوَّانٌ
(وَأَمَّا كَتَبُوا لَدَى بَالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ) فِي الْإِضَافَةِ لِلضَّمِيرِ (لَدَيْكَ) بِقَلْبٍ أَلِفِهِ

(١) أدب الكاتب ص ٢٥٦ ومع الهوامع ٣٣٨/٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٥٥ ومع الهوامع ٣٣٨/٦.

(٣) مع الهوامع ٣٣٨/٦.

(٤) لسان العرب (صوي) ٤٤٧/٧.

(٥) لسان العرب (مني) ٢٠٦/١٣.

يَاءٌ (وِكَلَا^(١)) يَكْتُبُ عَلَى الْوَجْهِينِ) أَي: بِالْيَاءِ وَبِالْأَلْفِ إِذَا لَمْ يُضَفَّ إِلَى مُضْمَرٍ (لِاحْتِمَالِهِ) كَلَّا مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ قَلْبَ لَامِهِ فِي كِلْتَا تَاءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَاوٍ، كَمَا فِي أُخْتٍ وَإِمَائُهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا يَاءٌ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ لَا يُمَالُ لَهَا أَلْفٌ ثَالِثَةٌ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ، هَذَا وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْبُضْرِيِّينَ كَتَبَهُ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا مُتَطَرِّفَةٌ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ عِنْدَهُمْ، أَمَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُضْمَرٍ فَلَا يُكْتُبُ بِالْيَاءِ فِي الرَّفْعِ لِيَلَّا يَلْبَسَ^(٢) بِالْجَرِّ وَالتَّضْبِ وَلَا بِالْأَلْفِ فِيهِمَا لِثَلَا يَلْبَسَ بِالرَّفْعِ (وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتُبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى)؛ لِإِمَالَةِ أَلْفِهِ (وَالِى وَعَلَى)؛ لِانْقِلَابِ أَلْفِهِمَا يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ فِي إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ (وَحَتَّى^(٣)) حَمَلًا عَلَى إِلَى لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ..

تَمَّ كِتَابُ الْمَنَاهِجِ الْكَافِيَةِ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، غُفِرَ لِلَّهِ لِمَوْلَانِ وَقَارْتِهِ وَسَامِعِهِ وَالنَّاظِرِ فِيهِ وَوَالِدَيْهِمْ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ وَصَلَّى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ عَدَدَ مَا ذَكَرَ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

وكتب وعلى طرف الورقة الأخيرة:
بلغ مقابله من أوله إلى آخره مقابلة
جيدة إلا ما زاغ عنه البصر باصل
قوبل باصل مؤلفه نقح كتبه مالكة
محمد الدنوسري الشافعي عفي عنه

(١) قال ابن قتيبة: «فأما كلا وِكَلَا، فقد اخْتُلِفَ فِيهِمَا، وَالَّذِي أَسْتَحَبُّ أَنْ يُكْتُبَا إِذَا وَلَّيَا حَرْفًا رَافِعًا الْأَلْفَ، فَتُكْتُبُ: أَتَانِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ. وَإِنْ وَلَّيَا حَرْفًا نَاصِبًا أَوْ خَافِضًا كُتِبَا بِالْيَاءِ، فَتُكْتُبُ: رَأَيْتُ كِلَى الرَّجُلَيْنِ». أَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٢٦١ وَدَرَّةُ الْغَوَاصِ ص ٧١١ وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣٣٢/٣ وَمَعَ الْهُوَامِ ٣٣٨/٦.

(٢) جَاءَ يَلْتَبَسُ فِي (١).

(٣) قَالَ الْفَرَّاءُ: «حَتَّى: تَكْتُبُ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لَهَا فِعْلٌ، وَيَجُوزُ بِالْأَلْفِ». الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ ص ٧٢ وَإِضَاحُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ ص ٤١٤ وَالْمَنْصَفُ شَرْحُ التَّصْرِيفِ ١/١٢٤.

فهرس القوافي

الشمس	الشاعر	البحر	الصفحة
-------	--------	-------	--------

باب الهمزة

٤٩٩	الكامل	-	ما إن رأيت ولا أرى في مدتي كجوازي يلعبن في الصحراء
-----	--------	---	--

باب الباء

٣٦٣	البسيط	مرة بن مخكان	في ليلة من جمادى ذات أندية لا يصر الكلب في ظلماتها الطنبا
٣٥٧	المعراج	المعراج	لقد خشيت أن أرى حذبا مثل الحريق وافق القضا
٤٤٦	الرجز	المعراج	خلي الذنابات شمالا كسبا وأم أو عال كها أو أفسا
٢٣٧	الطويل	-	ولست بنحوي يلو ك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب
٣٨١	الطويل	-	فلست لأنسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصب
	الطويل	عامر بن الطفيل	فما سودتني عامر عن ورائة أبا الله أن أسمو بأم ولا أب
٥٠٠	الكامل	-	ما أنس لا أنساء آخر عيشي ما لاح بالمفرا ربح سراب
٤٠٥	الرجز	قصي بن كلاب	إني لدى الحرب رضي اللب معتزم الصولة عالي التلب
			أمهتي خندف والياس أبي

باب القاء

٢٦٩	الرجز	لم ينسب	فستريح النفس من زفرائها
٤٣٦	الوافر	سراقة الباهلي	أرى عيني ما لم تزاياه كلانا عالم بالثرهات

الشمس	الشاعر	البحر	الصفحة
-------	--------	-------	--------

٤٦٠	الرجز	تبت إليك فتقبل تابتي	فصمت ربي فتقبل صامتي
٥٦٣	علياء بن أرقم	يا قاتل الله بني السغلات	عمرو بن يربوع شرار الثأت

باب الجيم

٥١٨	الرجز	لا هم إن كنت قبلت حجتج	فلا يزال شاحج يأتيك بج
		أقمر نهاي ينزي وفرتج	
	عبدالرحمن	ولولا هم لكنت كحوت بحر	هوى في مظلم الغمرات داجي
٤٤٠ - ٤٣٩	ابن حسان	وكنك اذل من وتدي بقاع	يشجج الرأس بالفهر واجي

باب الحاء

٢٧٠	الطويل	أخو بيسات رائخ متأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح
٤٩٩	البسيط	قد كاد تذهب بالدنيا ولذتها	موالي ككباش العوس سحاج
	إبراهيم بن	فأنت من الفوائل حين ترمى	ومن ذم الرجال بمنزاج
١٦٣	الوافر		هرمة

باب الدال

٣٧٣	الرجز	ربيت حتى إذا تمعددا	كان جزائي بالمصا أن أجلدا
٥٠٧	الوافر	لحب المؤقدين إلي مؤسى	وجعدة إذ أضاءهما الوقود
	حنظلة بن		والقوس فيها وتر عرذ
٣٧٠	الرجز	إذا قلت عل القلب يسلو قيصت	هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
٤٩٩	الطويل	الم يأتيك والأنباء تنمى	بما فعلت لبون بني زياد
٥٠٠	الوافر		زهير العبيسي

باب الراء

٢٥٨	البسيط	ولست بليلي ولكني نهز	لا أدلج الليل ولكن ابتكرز
	حكيم بن	فيها عبايل أسود وتومز
٤٧١	الرجز	فالشمس طالعة ليست بكاسفة	تبكي عليك نجوم الليل والقمر
١٦٥	البسيط	لقد تركتني منجنيق ابن بجذل	أحيد من العصفور حين يطير
٣٨٧	الطويل		الحارث

الشمسر	الشاعر	البحر	الصفحة
فهيّاك والأمر الذي إن توسّعت	أبو تمام	الطويل	٥١٤
وكنّت إذا دعا جاري لمضوفة	أبو جندب		
وأشمرّ حتى ينصف الشاقّ مئزري	ابن مرة	الطويل	٤٧٤
وكحل العينين بالعواوير	جندل بن		
باعد أم العمر من أسيرها	المثنى الطهوي	الرجز	٤٧١
حزاس أبواب على قصورها	أبو النجم		
	العجلي	الرجز	٥٨٩

باب السنين

دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	الحطينة	البسيط	٢٥٨
لا تنسين تلك العهد فإئتما	سُميت إنساناً لأنك ناسي	أبو تمام	الكامل	٣٨٣

باب الصاد

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر	فيا عبد عمرو لو نهيت الأجوصا	الأعشى	الطويل	٢٩٨
-----------------------------	------------------------------	--------	--------	-----

باب العين

لا يُبعد الله إخواناً لنا ذهبوا	لم أدر غداة البين ما صنع	ابن مقبل	البسيط	٣٥٣
وازدحمّت حلقتنا البطان بأف	وأمّ وجاشت نفوسهم جزعا			٣١٤
كان مجرّ الزامات ذيولها	عليه قضيم نمقته الصوانع	التابعة	الطويل	٢٠٤
هجوت زبائن ثم جئت معتذراً	من هجو زبائن لم تهجو ولم تدع	أبو عمرو بن		
لا تُهين الفقيرَ حلك أن تُز	كع يوماً، والدعّر قد رفعة	العلاء	البسيط	٥٠٠
	أضبط بن قريع			
	السعدي	المُترج		٣١٩

باب القاف

ومنهّل ليس له حوازي	ولصفادي جمّة نقائز	خلف الأحمر	الرجز	٥٠٩
أسباب بحر ضاحك مزوّق	الرجز		٥٠٨

باب اللام

لو شئت قد نفع الفواد بشرية	تدع الصّوادي لا يجدن غليلا	ليد	الكامل	١٨٥
----------------------------	----------------------------	-----	--------	-----

الصفحة	البحر	الشاعر	الشعر
٢١٠	الطويل	ليد	وكل أناس سوف تدخل بينهم
٥٧٧	الطويل	ليد	ألا كل ما خلا الله باطل
		عبدالله بن	زيادتنا نعمان لا تنسيها
٥٦٢	الطويل	همام السلولي	ثلاثة أحباب فحب علاقة
١٩٩	الطويل	-	وحب تملق وحب هو القتل
٤٩٩	البيط	-	ما أقدر الله أن يدني على شحط
١٩٤	الوافر	حسان بن ثابت	بكت عيني وحق لها بكاهما
٥١٠			قد مر يومان وهذا الشالي
			وأنت بالهجران لا تبالي

باب الميم

٤٨٠	الطويل	ذو الرمة	مما أرق النيام إلا سلامها
		أبو حيان
١٩٠	الرجز	الفقي
		
		زهير بن
٥٥٥	البيط	أبي سلمى
		قيل للمعاج
٥١٩	الرجز	وقيل للقيسي
٤٩٨	الطويل	-
٣٢٣	البيط	جرير
٥٠٧	الرجز	المعاج
		شاعر حماسي
١٨٧		(بعض بني بولاق) المنسرح

باب النون

٥١٥	-	قد وردت من أمكنة
	الرجز	من ههنا ومن هنه
	وهو من	إن لم تروها فمة
	علل الرجز		
	جميل بن		وأنى صواحبها فقلن: هذا الذي
٥١٥	الكامل	ربيعة	منع المودة غيرنا وجفانا
٣٦٥	المقارب	المازني	وقد كنت قديماً هويث السمانا

الشمير	الشاعر	البحر	الصفحة
إذا جاوز الاثنين سرُّ فائه	قيس بن الحظيم	الطويل	٣٣٣
مهلًا أعاذل قد جربت من خلقي	من أزد	البسيط	٥٢٦
ألا رب مولود وليس له أب	الشرارة	الطويل	٣١٩-٣١٨
وما أدري إذا يمتُّ وجهاً	المنقب		
أالخير الذي أنا ابتغيه	العبدى	الوافر	٣١٣

باب الالف

هُمُ الألى إن فاخروا قال العلى	ابن دريد	الرجز	٥٩٠
يفي امرئٍ فاخركم عقر البرى	اللغوي		

باب الياء

إذا ما عُدَّ أربعة فسأل	سحيم بن الأعرف	الطويل	٥١٠
وقد علمت عرسي مُليكة أني	الأعراف		
يا باري القوس برباً ليس يحكمه	الحطيئة	البسيط	٤٩٢
لها أشارير من لحمٍ تُثْمَرُهُ	أبو كاهل		
فهي تُثْزِي دلوها تنزياً	اليشكري	البسيط	٥٠٠
كما تُثْزِي شهلة صَبَا	الرجز		١٩٧



فهرس الأعلام

الألف

- الأخفش الأكبر (عبد الحميد عبد المجيد): ٢٧٤
 الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة): ١٥٥
 أبو الأسود الدؤلي: ٤٩
 الأعشى (ميمون بن قيس): ٢٩٨
 الأعمش (سليمان بن مهران): ٥٠٦
 ابن الأنباري (محمد بن القاسم): ١٩٤

الباء

- ابن برهان (عبد الواحد محمد بن علي بن عمر): ٢٥٤
 البزّي (أحمد بن محمد بن عبد الله): ٣١٢

التاء

- التفتازاني (مسعود بن عمر): ١٤٨
 أبو تمام (حبيب بن أوس): ٣٨٣

الثاء

- ثعلب (أحمد بن يحيى بن يسار): ٣٢٣

الجيم

- الجاربردي (أحمد بن الحسن): ٥٣
 الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن): ١٦٠
 الجرمي (صالح بن إسحاق أبو عمرو): ٢٥٢

ج رير بن عطية: ١٦٥

- ابن الجزري (محمد بن محمد بن علي بن يوسف): ٣٤٠
 ابن جني (عثمان أبو الفتح): ٤٩٤
 الجوهري (إسماعيل بن حماد): ١٣٨

الحاء

- ابن الحاجب (عثمان بن عمر): ١٢٥
 ابن حبان (محمد بن حبان): ١٢٨
 حسان بن ثابت: ١٩٤
 الحطّية (جرول بن أوس): ٢٥٧
 حفص (أبو سهل السّلمي): ٣٢٠

الخاء

- ابن خالويه (الحسين بن أحمد): ٥٧٠
 خلف بن هشام بن ثعلب: ٥٤٦
 الخليل بن أحمد الفراهيدي: ١٤٢
 خويلد بن خالد بن محرث: ٣٤٧

الذال

- أبو ذؤيب الهذلي (خويلد بن خالد): ٣٤٧

الزاي

- الزيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): ٤٧٤

الكاف

الكسائي (علي بن حمزة): ١٤٥
ابن كيسان (محمد بن أحمد): ٣٨١

اللام

ليد بن ربيعة العامري: ١٨٤

الميم

المازني (الإمام أبو عثمان): ٣٤٢
ابن مالك (محمد بن عبدالله بن عبدالله): ١٥٦
المبرّد (محمد بن يزيد): ٢٣٩
المثقب العبدى (عائذ بن محصن): ٣١٣
محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك: ٣٣٢
المرادي (الحسين بن قاسم): ١٥٠
معمر بن المثنى (أبو عبيدة): ٣٨٢
الميداني (أحمد بن محمد أبو الفضل): ١٩٦

النون

نافع بن عبدالرحمن: ٤٣٤
النابعة الذبياني (زياد بن معاوية): ٢٠٤
النيسابوري (نظام الدين الحسن بن محمد): ٥٣

الهاء

ابن هشام (عبدالله بن يوسف): ٢٣٠

الواو

الواحدى (علي بن أحمد): ٤٦٠
ورش (أبو سعيد عثمان بن سعيد): ٣٥١

الياء

يونس بن حبيب (أبو عبدالرحمن): ٢٤٤

الزجاج (إبراهيم بن السري): ٢٤٤

زفر بن الحارث الكلبي: ٣٨٦

الزمخشري (محمد بن عمر): ١٣٦

أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس بن ثابت):

١٦٦

السين

سحيم بن الأعرف: ٤٩١
ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق): ٢٦١
سيبويه (عمرو بن عثمان): ١٤٢
الستيرافي (الحسن بن عبدالله القاضي): ٤١٠

الشين

الشاطبي (القاسم بن فيرة): ٥٣٠
الشافعي (محمد بن إدريس): ٤٥٦

العين

ابن عباس (عبدالله بن العباس): ٣٨٣
العجاج (عبدالله بن رؤية): ٥٠٧
العكبري (أبو البقاء عبدالله): ٤٠٢
العلائي (محمد بن أحمد): ١٦
أبو علي الفارس (الحسن بن أحمد): ١٤٤
أبو عمرو بن العلاء: ٢٢١
عيسى بن عمر الثقفي (أبو عمر): ٢٢٠

الفاء

الفراء (يحيى بن زياد): ١٤٦
الفيروزابادي (محمد بن يعقوب): ١٤٦

القاف

قالون (أبو موسى عيسى بن مينا): ٣٥١
قصي بن كلاب: ٤٠٤

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال لابن السكف: ففقفق د. فسن ففم شرف، مراجعة الأستاذ علف ففد فاصف، القاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- الإبدال لأف الطفب اللفوف: ففقفق عز الففن الففوف، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- أدب الكاتب لابن فففة: ففقفق د. ففم الفلف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الفففة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م، مؤسسة.
- ارشف الضرب من لسان العرب لأف فبان الأنفلسف: ففقفق د. رجب عثمان ففم، مراجعة د. رمضان عبالفاب، مطبعة المففن، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.
- أسرار العربفة لأف البركات الأنبارف: ففقفق بركات فوسف ففود، شركة دار الأرقم بن أف الأرقم، بفروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- أسماء الكففب، عبالف بن ففم رفاضف زاف: ففقفق ففم أففففف، دار الفكر، الطبعة الفففة.
- إشارة الففففن فف فرافم الففاة واللففوففن، لعبالفافف بن عبالفففف الففمانف: ففقفق د. عبالفففف ففاب، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الإشارات والفففففهات فف علم البلاة، لمفم بن علف الفرففانف: ففقفق د. عبالففار فففن دار نهضة مصر - القاهرة.
- الأشفاء والنظارف فف الففو للففوفف: ففقفق د. عبالففال سالم ففرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- إصلاف المنطق لابن السكف: شرح وففقفق أفم شافر وعبالفسلام هارون، الطبعة الفففة، دار المعارف، مصر.

- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.
- الأعلام، خير الدين الزركلي: دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
- الإغراب في جدل الإغراب، لأبي البركات الأنباري: تقديم سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- الأفعال لابن القطاع: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: دار المعارف، حلب، الطبعة الأولى.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي: تصحيح عبدالله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت.
- ألفية ابن مالك، مطبعة كرم، دمشق.
- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثامنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي: تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني عني بتصحيحه: محمد شرف الدين، دار الفكر ١٤٢٠هـ - ١٩٨٢م. ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كلام الله عز وجل لابن الأنباري: تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق - ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأنديلسي: الشيخ زهير الجعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي: تحقيق محمد المصري.
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، د. السيد يعقوب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الأولى، معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٩٨٥م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- تصريف العزى للسعد التفتازاني: مخطوط رقم/١٨٥٦٥/ مكتبة الأسد الوطنية، دمشق.
- التعريفات للجرجاني: تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير: دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- التكملة لأبي علي الفارسي: تحقيق د. حسن شاذلي مزهود - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- تمثال الأمثال للشيباني: تحقيق د. أسعد ذبيان، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح الالفية) للمرادي المعروف بابن أم قاسم: تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - بيروت.
- جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري: تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي: تحقيق د. علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، عمان، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البايي الحلبي.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العربي للبغدادي: تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
- الخصائص لابن جني: محمد علي النجار، دار الكتاب العربية، بيروت.
- درة الغواص في أوهام الخواص للمحريري: دار الجيل، بيروت/مكتبة التراث العربي/ القاهرة - الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: تحقيق محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
- ديوان الأدب للفارابي: تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان مسراق بن مرداس البارقي: تحقيق د. حسين نصّار، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات: تحقيق د. محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان المعاج: تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
- ديوان النابغة الذبياني لابن السكيت: تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر.
- رسالة الملائكة للمعري: تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي: تحقيق أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال لابن الناظم: تحقيق د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد: تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، منقحة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني: تحقق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي: تحقيق د. محمد الدالي، دمشق، ١٩٨٣م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- السيرة النبوية لابن هشام: تحقيق مصطفى البغا وآخرين، منشورات دار الخلود، بيروت.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق د. عبدالمنعم فائر، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: أشرف على تحقيقه عبدالقادر أرناؤوط تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح الألفية لابن الناظم: تحقيق عبدالحميد السيد، محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
- شرح التصريف للثماميني: تحقيق د. ابراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح ديوان لبید: تحقيق د. إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- شرح الشافية لرضي الدين الإستراباذي: تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة منقحة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- شرح عمدة الحفاظ وعمدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري: تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٣م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك: تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- شرح اللمع لابن برهان المكبري: تحقيق د. فائر فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش: المطبعة المنيرية، عالم الكتب، القاهرة.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد بن عيسى السليبي: تحقيق د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري: ضبطه د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الخامسة، دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبكان: تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٣١٤هـ - ١٩٩٣م.
- صحيح مسلم بشرح النووي: دار الفكر للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الصيغ الثلاثية مجردة ومزينة: د. ناصر حسين علي. الطبعة الأولى، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٨٩م.
- ضعيف الجامع الصغير: تأليف محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة حياة، بيروت.
- طبقات الشافعية للأسنوي (عبدالرحيم جمال الدين): تحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي: شرح محمود محمد شاكر، مطبعة الميداني، القاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: عني بنشره ج برجستراسر، مكتبة الخانجي ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري: تحقيق عبدالمجيد عابدين، وإحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٥٨م.
- فهرس محفوظات دار الكتب الظاهرية: وضعته أسماء حمصي، دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، منشورات جامعة البعث، ١٩٨٨م.
- القاموس المحيط للفيروزبادي: إعداد محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكافية في النحو: شرحه رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكامل للمبرد: تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- كتاب سيبويه: تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، دار القلم ١٣٨٥هـ - ١٩٨٦م.
- كتاب العين للفراهيدي: تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: دار صادر، بيروت (من دون تاريخ).
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود.
- الشيخ علي محمد معوض، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق د. محيي الدين رمضان، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي: تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق ١٩٨٣م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للفرزي: تحقيق د. جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- اللباب في علل الإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- لسان العرب لابن منظور: تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللامات للزجاجي: تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية.
- لمع الأدلة لأبي البركات بن الأنباري: تقديم سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.
- اللمع في العربية لابن جني: تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه: تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار مصر للطباعة.
- المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د. عبدالحميد السيد طلب، جامعة الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- مجالس ثعلب: شرح وتحقيق د. عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٠م.
- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ١٩٧٢م.
- مجمع الأمثال للنيسادوري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- مجموعة الشافعية من علمي الصرف والخط ج ١: الجاربردي وحاشية ابن جماعة، عالم الكتب، بيروت.
- مجموعة الشافعية من علمي الصرف والخط ج ٢: للسيد النقره كارا، الشيخ زكريا الأنصاري، عالم الكتب، بيروت.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات لابن جني: تحقيق علي النجدي ناصيف، د. عبدالحميد النجار، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- المخصص لابن سيده: مطبعة بولاق، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٧٦م.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري: تحقيق د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون دار إحياء الكتب العربية.

- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي: تحقيق شيخ الرأشد، وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٦.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر ودار المدني، دمشق ١٩٨٠م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي: دار الرسالة، بغداد ١٩٧٧هـ.
- معاني القرآن للأخفش: تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفرّاء: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠هـ.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي: تحقيق د. عمر فاروق الطّباع، مؤسسة المعارف.
- معجم البلدان لياقوت الحموي: تحقيق مزيد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية بيروت.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورّثه يوسف إلبان سرّكيس، مكتبة الثقافة الدينية.
- معجم المؤلفين - تراجم مصّنفّي الكتب العربية، رضا عمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- المعزّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق د. ف عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- مغني اللبيب لابن هشام: تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر.
- المفتاح في الصّرف للجرجاني: تحقيق د. علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، عمّان مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفضّل في علم العربية للزمخشري، دار الجبل، بيروت، الطبعة الثانية.
- المفضليات للمفضل الضبي: تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف.

- المقضب للمبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- المقصور والمملود لابن السكيت: تحقيق د. محمد محمد سعيد، الطبعة الأولى مطبعة الأمانة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المقصور والمملود للقراء: تحقيق عبد الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي.
- المقصور والمملود للقاللي: تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور: تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المنتخب من المخطوطات العربية في حلب: إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: تحقيق إبراهيم مصطفى، د. عبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة.
- نزهة الطرف في علم الصرف للميلاني: دار الآفاق الجديدة.
- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام: تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري: دار الكتب العلمية، بيروت.
- النكت النحوية للسيوطي (القسم الثالث) رسالة ماجستير تحقيق: رزان يحيى خدام، جامعة تشرين - سورية.
- النواجر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، فريدة وممتعة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

- الواضح في شرح المقدمة الجزرية: عزت عبيد الدعاس، دار الترمذي، حمص، الطبعة الأولى.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مكتبة الداء، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان لابن خلكان: تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
المقدمة	٧
الفصل الأول: حياته	١٥
الفصل الثاني: التصريف	٣٥
الفصل الثالث: الشافية	٥١
الفصل الرابع: منهج الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه	٦٣
نتائج البحث	١١٩
وصف النسخة	١٢١
النص المحقق	١٢٣
مقدمة	١٢٥
باب التصريف	١٣٠
باب المصغّر	٢١٠
باب المنسوب	٢٣٣
باب الجمع	٢٥٩
باب التقاء الساكنين	٣١٠
باب الابتداء	٣٢٦
باب الوقف	٣٣٦
باب المقصور والممدود	٣٥٩
باب ذو الزيادة وحروفها	٣٦٥

الموضوع	الصفحة
باب الإمالة	٤١٧
باب تخفيف الهمزة	٤٣١
باب الإعلال	٤٥٠
باب الإبدال	٥٠٣
باب الإدغام	٥٢٢
مسائل للتمرين	٥٦٤
باب الخط	٥٧٦
فهرس القوافي	٥٩٧
فهرس الأعلام	٦٠٢
فهرس المصادر والمراجع	٦٠٤